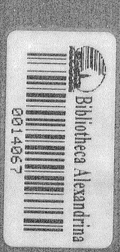


العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة

د. علاء طاهر



العالم الاسلامي في الأستراتيجيات العالمية المعاصرة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن رأي مركز الدراسات العربي - الأوروبي

الطبعة الأولى

١٩٩٨

ISBN 2 - 84452 - 002 -2



العالم الإسلامي
في الاستراتيجيات
العالمية المعاصرة

د. علاء طاهر

Centre d'Etudes Euro-Arabes
91 Av. des Champs Élysées
75008 Paris
Tél: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 30
Fax: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 31

الطباعة: دار بلال - بيروت

الإشراف الفني: طلال حاطوم

شكر

يتوجه المؤلف بالشكر إلى كافة المؤسسات والأشخاص الذين أسهموا في تقديم المساعدة له لأجل إنجاز تأليف هذا الكتاب، مساعدة لا يمكن إلا الاعتراف بها بعمق.

وأول من يتوجه المؤلف إليهم بالشكر الأستاذ أحمد سالم رضوان عضو اللجنة التأسيسية لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي الذي ساعد بشكل أساسي في أن يتم تأليف هذا الكتاب واصداره بالشكل الذي هو عليه الآن. وذلك بفضل ما قدمه من دعم وتشجيع وتقدير لأهمية موضوع البحث.

كما نتوجه بالشكر إلى الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي الذي تبنى هذا البحث شخصياً وساعد على إنجازه إذ جعل المؤلف يتفرغ لكتابته. فبفضل دعمه قُدّر لهذا الكتاب أن يُنجز بعد عدة سنوات من عملية القراءة والمتابعة والتقصي. فلولا دعم هذين الاستاذين والصديقين لما تسنى لهذا الكتاب أن يرى النور على الرغم من أن التحضير له قد استغرق سنوات طويلة. فلهما يعود الفضل في اتمام هذا البحث وصدوره وإليهما يهدي المؤلف هذا الكتاب.

كذلك يتوجه المؤلف بالشكر إلى المؤسسات العلمية التي قدمت اليه الكثير من التسهيلات في الاطلاع على المراجع والوثائق اللازمة من أجل تأليف هذا البحث.

فيشكر في البداية مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة السوربون ورئيس المركز البرفيسور جان ـ بول شارنيه لما قدمه من فرصة للاطلاع على مئات المراجع والوثائق التي شكلت معلوماتها العامود الفقري للبحث. وكذلك يشكر السيدة إزابيل مانصو أمينة مكتبة المركز لما قدمته من عون في توفير المراجع والأبحاث التي طلبها وغير المتوافرة في المكتبات الفرنسية والأوروبية الأخرى.

يتوجه المؤلف بالشكر كذلك إلى مدام جاكلين آليتيه مديرة مكتبة «البحوث حول الحضارة الغربية» في جامعة السوربون لما قدمته اليه من تسهيلات للاطلاع على المراجع والوثائق اللازمة لدراسة موضوع الاستعمار الغربي وتطور حركته تجاه العالم الإسلامي. ويشكر البرفيسور اندريه كورفيزييه استاذ علم الاجتماع والتاريخ الأوروبي العسكري في القرن التاسع عشر لما أسداه له من مشورات حول كتابة تاريخ التوازنات العسكرية في العصر الحديث.

كذلك يتوجه المؤلف بالشكر إلى البرفيسور باسكال يونيفاس رئيس «مركز أبحاث العلاقات الدولية والاستراتيجية» في جامعة فلتانوز شمال باريس واستاذ العلوم السياسية في الجامعة نفسها لما قدمه إليه من أبحاث ودراسات خاصة بمكتبة المركز حول موضوع العلاقات الدولية والتوازنات الاستراتيجية خلال القرن العشرين والمرحلة المعاصرة.

كما يشكر السيدة ناتالي برتيلو أمينة مكتبة آنيير للدراسات الشرقية على توفير المراجع الألمانية وترجماتها إلى اللغة الإنكليزية والفرنسية حول موضوع الاستشراق الألماني ودراسته للعالم العربي والإسلامي خلال الفترة السياسية المعاصرة.

ويتوجه بالشكر إلى السيدة نيكول لاروش أمينة مكتبة قسم الدراسات الاسلامية في جامعة السوربون على كل المساعدات التي قدمتها إليه من توفير للمراجع الهامة والضرورية، وكذلك إلى أمينة مكتبة قسم «دراسات الشرق الأوسط» في الجامعة نفسها لكل التسهيلات التي جعلت المؤلف يطلع على أحدث الكتابات والأبحاث التي صدرت حول العالم العربي والشرق الأوسط المعاصر باللغتين العربية والفرنسية.

كما يشكر المؤلف البرفيسور بيير بيرونجيه استاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة السوربون لما قدمه من مشورة في دراسة التاريخ الأوروبي المعاصر في تقديمه للأبحاث الأكاديمية اللازمة التي تعالج هذا الموضوع بدقة أكاديمية علمية دقيقة، علاوة على النقاشات الطويلة التي أجراها المؤلف معه حول موضوع الموقف الغربي من العالم الإسلامي، تلك المناقشات الموضوعية التي تدخل في إطار البحث العلمي الحر والمتقصي للحقيقة والتي تتصف بها الدراسات التاريخية

والسياسية في جامعة السوربون.

وأخيراً يتوجه المؤلف بالشكر إلى الأستاذين شعبان بن عاشور والطيب ولد العروسي في معهد العالم العربي في باريس على توفيرهما إليه لكل الوثائق والارشيفات من صحف ومقالات وبحوث هامة ساعدت في تقديم الكثير من المعلومات الجوهرية لأجل دراسة جوانب رئيسية من الموضوع الذي يختص به هذا البحث.

ويبقى الفضل الأول والأخير لله سبحانه وتعالى الذي أمد بالقوة والصحة والصبر على مواصلة العمل وهدى إلى طريق البحث العلمي. وأدعوه سبحانه وتعالى أن يهدينا دوماً إلى طريق الصواب وأن يسدد الخطى في الاتجاه الذي يكسب مرضاته وهو الموفق والمُلهم.

تقديم

يهدف هذا الكتاب إلى الإجابة على سؤال محدد هو: هل يمكن للبلدان الإسلامية، وصدوراً عن واقعها الآني أن تكوّن مستقبلاً كياناً دولياً أو أبعد من ذلك، قوة دولية جديدة توازي في عناصرها التكوينية القوى الدولية الكبرى الموجودة حالياً.

قد يبدو هذا التساؤل طموحاً وتناقضياً في آن. طموحاً لأنه يصدر عن واقع يخلو ظاهرياً من عناصر القوة الضرورية التي ينبغي على العالم الإسلامي أن يمتلكها لكي يشكل هذا التكتل الدولي القوي المفترض، وتناقضياً لأن توقيت طرحه يتموضع داخل لحظة زمنية تبدو فيها الدول الإسلامية رازحة تحت سلسلة لا متناهية من الضغوط والإشكاليات الداخلية التي لا يمكن إيجاد حلول لها في الأمد المنظور.

فداخل هذه البلدان هناك حالياً أزمة نظم سياسية ذات اتجاهات ايديولوجية اختلافية فيما بينها، بل وصراعية في بعض الأحيان. وهنالك مشكلة الأقليات القومية والتعدد العرقي، اضافة الى الأزمات الاقتصادية والتدني الشديد في مستوى الدخل القومي لبعض البلدان الإسلامية بحيث يصل الى حدود المجاعة، وهنالك الانفجارات الديموغرافية غير المسيطر عليها والمتفوقة على المستوى الاقتصادي للدخل الوطني العام. . . علاوة على أزمات أخرى أكثر شمولاً ضمن واقعها الدولي: الأمية، التخلف التعليمي، غياب الخطط الزراعية، تراجع مشاريع التصنيع بحيث أن بعض الدول الإسلامية مازال يراوح داخل مرحلة الثورة الصناعية الأولى في اللحظة التي يعايش فيها العالم المتقدم عصر الثورة التكنولوجية الثالثة. وبعض الدول الإسلامية لم يتلائم بعد مع مرحلة التحرر من الاستعمار بسبب عدم توافر عناصر التسيير الذاتي داخله على المستويين السياسي والاقتصادي.

أما على المستوى الدولي فهنالك عوائق من نوع آخر مثل الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى العظمى الموجودة حالياً على الساحة العالمية والتي تمسك بخيوط التوازن الدولي بحيث تعيق نشوء قوة جديدة أو تكتل سياسي جديد.

من هنا تكتسب هذه المُساءلة تناقضيتها أو طموحها الذي يبدو لا عقلانياً. ولذا فإن الإجابة على هذا السؤال تقتضي منهجياً، مساراً مشوباً بالكثير من العوائق والعقبات. فإن لم تكن عملية القياس التاريخي شاملة وتلم بكل العناصر المتحكمة بتطور المجتمعات الإسلامية أو تراجعاتها، وهي عناصر ذاتية على الأغلب، فإن الجواب سيكون معرضاً للسقوط داخل نمط من التفاؤلية السريعة والمباشرة.

وفق هذا القياس لمحركات الأزمات الداخلية في العالم الإسلامي يمكن أن ينهض منطق تاريخي عام يتحرر من المنظور الآني المحدد باللحظة الزمنية المعاصرة التي تعيشها البلدان الإسلامية، منطق يستبدل اللحظة الزمنية الآنية بمجال زمني أرحب هو المجال التاريخي بعموميته المنفتحة على القديم وعلى المستقبل ووفق هذا المنظور الزمني الممتد داخل جذور الماضي والمسترسل داخل المستقبل تغدو اللحظة الحاضرة لحظة مؤقتة ولحظة إمكان وإحتمال لقياسات متعددة.

فالمرحلة الراهنة للعالم الإسلامي هي مرحلة تاريخية سلبية ليست من صالحه، بل الأكثر من ذلك أنها لحظة لا يمكن لها أن تعزز أي توقع مستقبلي ايجابي بأن هذا العالم سينهض من جديد مثل نهوضه خلال العصور الخاصة بازدهار الحضارة الإسلامية، لكن دراسة هذا العالم وفق اللحظة الراهنة بدون امتداد زمني ماضي أو مستقبلي تبقى دراسة ثبوتية لا يمكن أن تقدم شيئاً سوى صورة راهنة عما هو راهن.

ولذلك فإن هذه الدراسة ستنحو في منهجها منحيين: الأول هو قياس وضع العالم الإسلامي الراهن بكل أبعاده واشكالياته الحركية القابلة للتطور، والثاني هو اتجاه دراسة الحضارات والقوى الكبرى وفق ديناميات الحقبة المعاصرة وليس الحقبة التاريخية الماضية. وسيتموضع هذا الاتجاه ضمن منطق الدراسات التاريخية الكبرى، أي سياق نشوء وانهيار الحضارات في التاريخ. وإذا كان هذا

الاتجاه لدراسة الحضارات في التاريخ قد تأسس وفق تيارين هامين هما تيار المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي في كتابه «بحث في التاريخ»[١] وتيار آخر هو الذي اختطه المؤرخ الألماني أزوالد شبنغلر في كتابه الهام «تدهور الحضارة الغربية»[٢] فإن الاتجاهات المعاصرة في السسيولوجيا وتاريخ العلاقات الدولية قد تجاوزت هذين التيارين الكبيرين لكنها ظلت تنطلق من الفرضيات الفكرية الأساسية لهما.

فهناك آنياً امتدادات منهجية جديدة في دراسة العوامل الخاصة بنشوء أو انهيار القوى الكبرى تأخذ بالاعتبار بنية المتغيرات المؤثرة على القوى الدولية المعاصرة والدافعة لانبثاقها أو لتراجعاتها وفق عوامل خاصة مثل الاقتصاد وتنظيم مؤسسات الدولة، والتصنيع والتطور التكنولوجي وانعكاساتهما على النمو الديمغرافي وايديولوجية الدولة في سياستها الخارجية وقوتها العسكرية[٣].

من هذه الأسس المنهجية ينطلق هذا البحث ليشيد فرضياته بدءاً من التعامل مع العالم الإسلامي ككيان جغرافي . سياسي . حضاري عام، له خصوصياته كقوة مستقلة تعرضت لمراحل من القوة والضعف ضمن متغيرات تاريخية دولية لا تكف عن التبدل داخل واقع دولي، هو الآخر عرضة للهزات المفاجئة أو للتغيرات الطويلة الأمد.

ومن هذا المنظور الشمولي العام يركز البحث على العالم الإسلامي في اللحظة المعاصرة التي ابتدأت منذ العقد الثاني لهذا القرن والمستمرة في تكوينها حتى الوقت الحاضر الذي يطرح مؤشرات لوضع مستقبلي جديد. ولذا ستتوزع الدراسة على ثلاثة اتجاهات محورية هي:

١ . تأسيس لوضع تعريف دقيق لمفهوم العالم الإسلامي بكل أبعاده: الجغرافية، السياسية، الحضارية، الديمغرافية، الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية.

فإن تعبير العالم الإسلامي قد ساد استعماله بشكل واسع دون ان يحظى بتحديد سيمونتيكي للكلمة ودلالاتها الثبوتية أو المتغيرة على الرغم من أنه عالم قائم بالفعل ضمن خصوصية مستقلة بدأت تعمق كيانها السياسي الاستقلالي خلال السنوات الأخيرة وتظهر على الساحة الدولية بشكل ذاتي حثيث من ناحية، وبشكل خارجي من ناحية أخرى، منظوراً اليه من قبل القوى الكبرى المعاصرة.

٢ . دراسة اهتمام القوى الكبرى بالعالم الإسلامي منذ مطلع العصر الحديث

حتى الآن ووضعه ضمن حساباتها وتخطيطاتها الاستراتيجية المعاصرة، مع رصد محطتين رئيسيتين للاهتمام العالمي بالعالم الإسلامي. الأولى بدأت مع بداية تطور واتساع حركة الاستعمار الأوروبي الحديث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم امتدادها حتى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الثانية بدأت بكثافة أكثر ووفق نمط جديد من المواجهة السياسية والدبلوماسية وذلك مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وخروج ما سمي بالإسلام السياسي على الساحة العالمية بمختلف التجليات التي اتسم بها هذا «الإسلام الجديد» وذلك عبر المنظمات والحركات الإسلامية التي تتبعها بعض الدول الإسلامية المعاصرة.

فبعد هذا التطور الجديد الذي أطلق عليه في الغرب تعبير «الصحوة الإسلامية» انبثقت استراتيجيات من قبل الدول الكبرى المعاصرة تأخذ بحساباتها العالم الإسلامي ككيان سياسي . عسكري قابل للنهوض مستقبلياً، وبدأت تبني استراتيجيات جديدة للمواجهة. وقد تعمق التنظير لمثل هذه الاستراتيجيات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة مواجهة للغرب، وخروج فرضيات سياسية جديدة تطرح مقولة أن الخطر القادم الذي سيواجه الغرب هو خطر العالم الإسلامي لأن الصراع المستقبلي سيكون صراعاً بين حضارات تعايش خصوصيات دينية اختلافية في الأساس الأول(٤).

٣ . والمحور الثالث يتأسس ذاتياً ضمن المحورين السابقين، أي دراسة العالم الإسلامي بما هو عليه اليوم كمفهوم يمتلك مواصفات بنيوية محددة، ثم وضع هذا العالم ضمن الاستراتيجيات العالمية التي تحددها القوى الكبرى تجاهه. ومن هذا الواقع العيني يمكن استقراء الامكانيات الحالية للبلدان الإسلامية. وضمن الأزمات التي تعايشها. ومدى قدرتها على تأسيس كيان إسلامي جيوبوليتيكي مستقبلي، يمكن له أن يكون قوة عالمية جديدة، وذلك من خلال الاستقصاء الذاتي الحالي لهذه البلدان من جهة، وضمن تموقعها داخل بناء من التوازنات الدولية الراهنة والاستراتيجيات العالمية المعاصرة من جهة أخرى.

وعبر التوغل في هذه المحاور الثلاثة تكتسب الدراسة بعدها المستقبلي، إذ سوف لن تغدو عملية القياس الاستقرائي لواقع العالم الإسلامي في العصر الراهن

محض دراسة لواقع ثبوتي آني، بل يكون هدفها النهائي هو استقصاء امكانيات ظهور العالم الإسلامي كقوة عالمية على الساحة الدولية وذلك ضمن كل العقبات العينية الشاخصة حالياً بشكل ذاتي داخل البلدان الإسلامية، أو بشكل خارجي، على مستوى التوازنات الآنية السائدة التي تختطها القوى الكبرى المعاصرة والتي تحاول من خلالها غلق نهاية القرن العشرين لصالحها ثم مواصلتها لهذه السياسة وفق نمط آخر من فعالية كسب التوازن الدولي لصالحها أيضاً خلال القرن القادم.

هوامش المقدمة

١ . للاطلاع التفصيلي على منهج أرنولد توينبي في دراسته للحضارات من الضروري قراءة النص الأصلي الكامل باللغة الانجليزية لكتابه «Study of History» ويقع في إثني عشر مجلداً. إن قراءة هذه المجلدات كاملة تفي بالاطلاع التفصيلي على منهج توينبي أكثر من قراءة الملخص الذي وضعه للكتاب المؤرخ البريطاني د. سي. سمرفل والذي صدر باللغة الانجليزية في اربعة أجزاء. ولم يترجم كتاب توينبي لحد الآن كاملاً الى اللغة العربية بل ترجم الملخص الذي كتبه سمرفل، وهناك ترجمتان عربيتان لهذا الملخص هما:

أ . أرنولد توينبي: «بحث في التاريخ» موجز المجلدات الستة الأولى، ترجمة طه باقر، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد ١٩٥٥، وهي ترجمة ممتازة وقد صدرت في جزئين وتشمل المجلدات الستة الأولى لكتاب توينبي مثلما لخصها د. سي سمرفل، ولم تشمل الترجمة ملخص المجلدات الستة الأخيرة للكتاب كما أصدرها سمرفل بعد ذلك.

ب . أرنولد توينبي: «دراسة التاريخ» أربعة مجلدات، ترجمة فؤاد محمد شبل، مراجعة احمد عزت عبد الكريم، صدر عن جامعة الدول العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠، وهي ترجمة جيدة وكاملة للأجزاء الأربعة التي لخص فيها سمرفل المجلدات الاثني عشر لكتاب توينبي.

٢ . الترجمة الدقيقة لعنوان كتاب شبنغلر هي: «تدهور الغرب» والذي يقابل العنوان الأصلي باللغة الألمانية Der Untergang des Abenlandes قد حافظت الترجمة الفرنسية على العنوان الأصلي باللغة الألمانية إذ صدرت تحت عنوان Le déclin de L'occident أما الترجمة العربية فقد صدرت تحت عنوان «تدهور الحضارة الغربية» وتمت هذه الترجمة عن اللغة الانجليزية وقام بها احمد الشيباني (منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت)، وهي ترجمة أمينة وجيدة مقارنة بالترجمتين الفرنسية والانجليزية، وسوف نتبنى نفس عنوان الكتاب الذي أوردته الترجمة العربية وهو «تدهور الحضارة الغربية» بدل «تدهور الغرب» لأن العنوان العربي ينطوي على المضمون الذي يدرسه الكتاب.

٣ . أهم الأبحاث في هذا المجال باللغة الفرنسية هي من مؤلفات مؤرخ العلاقات الدولية الفرنسي:

Jean - Baptiste DUROSELLE: "L'introduction à L'histoire des Relations Internationales" ED, Librairie Armand Colin, Paris 1964.

Sorbonne, Paris. Jean - Paptiste DURESELLE: "Tout empire périra", ED, publication de la 1987

إضافة إلى كتابه المعروف

Histoire Diplomatique de 1919 à nos jours

أما في المدرسة الانكلوساكسونية فينبغي الرجوع الى مؤلف بول كندي «نشوء وانيهار القوى الكبرى»

Paul KENNEDY: "The rise and fall of Great powers".
Unwin Hyam Ltd, London 1988.

كذلك كتاب جون بايلس وكين بوث : «الاستراتيجية المعاصرة، النظريات والدبلوماسية»

John BAYLIS, Ken Booth, John Garnett and Phil Willams: Contemporary strategy, Theories and Policies, Croom Helm Ltd, London 1975.

٤ . هناك الكثير من الكتب والدراسات التي صدرت مؤخراً في الدول الغربية حول هذا الموضوع، ويبقى أهمها والذي أثار اهتماماً خاصاً هو دراسة صمويل. ب. هانتغتون أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد «جون أولمين» للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفرد. وعنوان مقاله هو «صدام الحضارات» The Clash of civilization الذي نشره في مجلة «الشؤون الخارجية» Foreign AFFAIRS (العدد ٣، المجلد ٧٢، صيف ١٩٩٣).

وقد تُرجم هذا البحث الى اللغة العربية تحت عنوان «الصدام بين الحضارات» ونشر في مجلة «شؤون الأوسط» التي يصدرها مركز الدرسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت) العدد ٢٦ كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) ١٩٩٤، ص ٧٩ - ١٠٢

إيضاح حول بعض المضامين

للمصطلحات التقنية المستخدمة في الكتاب

لقد استُخدِمتْ في هذا الكتاب بعض المصطلحات والمفاهيم التقنية التي قد تبدو أوروبية في أصولها اللغوية لكن استخدامها في هذا البحث كان ضرورة لا يمكن الاستغناء عنه في صفتها الأوروبية اللاتينية لأنه لا يوجد أي مقابل لها باللغة العربية ليس بسبب قصور اللغة العربية الغنية ولكن لحداثة هذه المصطلحات حتى باللغات الأوروبية نفسها لأنها مصطلحات ومفاهيم حديثة النشوء حتى في أوروبا إذ لم تتجاوز ولادتها القرن العشرين أو الربع الأخير من القرن العشرين، من هذه المصطلحات التي استعملت في هذا الكتاب مصطلح (سيمونتيك) ومصطلح (جيوبوليتيك) ومصطلح (جيوستراتيجي) ومصطلح (ديمغرافي) وهنا ينبغي توضيح مضامين هذه المصطلحات:

سيمونتيك:

يعني المضامين الدلالية للمفهومات وللكلمات أي ان كلمة سيمونتيك تتضمن تحديداً علمياً للكلمة الواردة في النص مثل: (بنية، ودولة، أمة)، (أيديولوجي)، (سيسيولوجيا جماعية) الخ... إن هذه المفردات لها معانٍ تفسيرية واسعة باللغة العربية فلو استعملنا مرادفها العربي سوف يكون هذا المرادف ليس كلمة واحدة فقط وإنما عدة كلمات، أو تعريف لغوي طويل ولذلك اختصاراً الى هذه المفردات نقلها من اللغات الأوروبية الى اللغة العربية بدون إضافات مراعاة للاختصار. كلمة سيمونتيك هنا تعني تحديد معنى المفهوم بدقة وليس بشكل فضفاض واسع كما في اللغة الأدبية غير الدقيقة في دلالتها والمحصورة ضمن معنى واحد.

هذا هو معنى كلمة سيمونتيك التي نستعملها هنا في هذا الكتاب دون استعمال مقابل لها باللغة العربية يتكون من عدة كلمات وشرح كامل لهذه الكلمة.

جيوبوليتيك:

معنى كلمة جيوبوليتيك التي نستعملها في هذا الكتاب هو ليس (جغرافيا سياسية) كما اعتمد بعض الكتاب العرب على استعمالها لهذا المعنى الخاطىء فيجيوبوليتيك ليست (جغرافيا سياسية) وانما هي طريقة استخدام الدولة أو النظام السياسي للدولة للواقع الجغرافي السياسي الذي تحكمه على صعيد دولي، أي استثمار (الجغرافيا السياسية) للدولة استثماراً ايجابياً يُوظَّفُ من أجل جعل الدولة المعنية ان تكون قوة اقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي السياسي بكل ما تحتويه الرقعة الجغرافية السياسية لدولة ما من مؤهلات ديمغرافية سكانية أو اقتصادية، لذلك فان مصطلح جيوبوليتيك هو مصطلح حركي يعني فعالّية الدولة السياسية في استخدام رقعتها الجغرافية السياسية ولا يعني كما يترجمها بعض الباحثين العرب بشكل خاطىء بأنها جغرافيا سياسية ويمكن ترجمة هذا المصطلح بعبارة (جغرو. سياسي) وقد استُخدم هذا التعبير (جغرو. سياسي) في هذا الكتاب ولكن جيوبوليتيك كمصطلح تبقى ذات محتوى أكثر شمولاً وفي الفصل الخاص بالعالم الإسلامي كمفهوم جيبوليتيكي يتوضح هذا المصطلح بشكل مفصل.

جيوستراتيجي:

جيوستراتيجيا تعني استخدام القدرة الجيوبوليتيكية، للدولة على نطاق استراتيجي دولي، أي ان الجيوبوليتيك كما أوضحنا مسبقاً هو استخدام الدولة للمؤهلات الاقتصادية السكانية، الثقافية، الحضارية، الدستورية، العسكرية، المعنوية الخ... المحصورة الموجودة داخل الحدود الجغرافية السياسية للدولة استخدامها استخدام سياسي على صعيد دولي.

والجيوستراتيجيا تعني هنا استخدام كل ما تتضمنه الجيوبوليتيك حسب ما عرفناه سابقاً، استخداماً استراتيجياً دولياً أي ان الجيوبوليتيك تغدو مرحلة أولية لاستخدام الدولة لطاقاتها ولمؤهلاتها الاقليمية على صعيد دولي، لكن الجيوستراتيجي تعني استخدام كل هذه الطاقات في توظيف استراتيجي يواجه عالمياً سياسياً وعسكرياً وحضارياً ودبلوماسياً الكيانات الدولية القوية التي نجحت بأن تتحول من قوى قومية دولية الى قوى عسكرية عالمية مثل القوى المتعارف عليها الآن: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، الصين.

ديمغرافي:

ديمغرافي تعني بالترجمة الحرفية لها باللغة العربية سكاني ولكن يستخدم الكتاب هنا مصطلح ديمغرافي ليس بمعنى سكاني فقط كسكان وشعب ثابت وإنما ديمغرافيا هنا نستعملها للدلالة على سكان بلد إسلامي أو بلدان إسلامية مؤهلة للحركة وللقيام بفعل سياسي على الصعيد الدولي. فكلمة سكاني هي كلمة ثابتة غير دينامية وغير حركية لا تعطي بعداً لرد الفعل أو للحركة السياسية إنما كلمة ديمغرافي تعني كيان سكاني موجود إضافة الى قدرة هذا الكيان السكاني على الفعل السياسي من خلال حركة ورد فعل على الصعيد المحلي او الاقليمي أو الدولي، فان كلمة ديمغرافي المستعملة هنا في الكتاب هي سكان + حركة.

القسم الأول

تأسيس لمفهوم العالم الإسلامي

الفصل الأول

العالم الإسلامي كمفهوم جغرافي

العالم الإسلامي كمفهوم جغرافي:

التعدد الدلالي لمفهوم واحد

في العلم الاستراتيجي المعاصر تنبثق إشكالية أولية عند التوغل في أي بحث، اشكالية تتعلق بحصر المفهوم أو المفردة التقنية داخل حدودها المراد بحثها في نطاقها، دون التعدي نحو نطاق آخر من المحتويات الدلالية قد يكون خاصاً بمصطلح تقني مخالف.

وبعض المفاهيم مثل تعبير «العالم الإسلامي» موضوع هذا البحث، يمكن تجزئة دلالته، فهو مفهوم يمكن حصره في حدود دلالية محددة كلياً تارة، أو يمكن توسيع المجال الدلالي للمصطلح نفسه تارة أخرى بحيث يتخذ عدة دلالات محددة كل منها قائم بحد ذاته أو محصور ضمن محتواه التقني: وباجتماع هذه الدلالات في تموضع شامل أكثر اتساعاً، أو بالأحرى داخل مصطلح تقني يتضمن اظهار الشمول في محتواه، يكوّن المصطلح النهائي العام مفهوماً شمولياً، يكتسب شموليته من جزئيات دلالية ضمنية للمفاهيم الجزئية الأخرى ذات الحصر التقني والتي تشكل عبر ارتباطها العضوي في منظومة واحدة المحتوى العام للمفهوم الذي يراد بحثه.

ومفهوم «العالم الإسلامي» هو مفهوم ذو دلالة عامة تمتلك في ضمنتها الداخلية أبعاداً عدة، فإن مفردة «عالم» تعني أن هنالك وعاءً مكانياً يتمثل بالرقعة الجغرافية التي يمتد عليها هذا «العالم» دون تحديد خصوصياتها الأخرى. ومفردة «إسلامي» تعني أن هناك سمة فكرية يتسم بها هذا «العالم» الممتد على رقعة جغرافية: لكن هذه السمة الفكرية لا تعني فكرية ثقافية محددة ومؤقتة بلحظة راهنة مثل التيارات الفكرية أو الثقافية التي تنشأ خلال العصر الحديث أو خلال زمن ماضٍ، بشكل مؤقت وعبر زمن يتطلبه الواقع الخاص الذي تنشأ فيه ثم تختفي بعد

ذلك باختفاء المتطلبات المؤقتة أو الراهنة، بل تعني سمة فكرية متجذرة داخل الواقع ومستمرة بشكل دائم داخل الزمن الآني والمستقبلي.

إن مفهوم «إسلامي» هنا مع كونه مفهوماً «فكرياً» لكنه فكرياً دينياً في وقت واحد، أي أنه لا يتخذ صفة الظاهرة الفكرية المؤقتة، بل صفة البعد التاريخي الحضاري العميق لأنه دين، أي أنه فكرة تأتي من عمق التاريخ لتؤثر عبر الحقب الماضية كلها ثم تمتد حتى اللحظة التاريخية الراهنة ويمتد مفعولها التأثيري الشامل على رقعة بشرية كبيرة كوّنت لها أسساً حضارية تراكمت ثقافياً عبر الزمن لتكون في النهاية خصوصية دينية ـ حضارية ثقافية وتقاليدية سلوكية في آن.

فمفردة «إسلامي» تسعى لأن تكون ذات محتوى لسمة «فكرية» لأنها مفردة تدل على دين أي أنها أكثر سعة من صفة التيار الفكري المؤقت. وداخل مفهوم أو مصطلح «العالم الإسلامي» تنحصر الرقعة الجغرافية التي تحتوي الفعالية الحضارية والسياسية للسكان. أي أن هذا المصطلح يعزز بالضرورة دلالة جغرافية محايدة هي: حدود وامتدادات المجال الجغرافي الذي تشغله هذه الرقعة بسكانها. ومن هنا ينبثق مصطلح ذو دلالة أكثر حصراً هو «العالم الإسلامي» كمفهوم جغرافي.

إن التطور الحديث للدول قد اخضع العامل الجغرافي الطبيعي، كحيز مكاني مفتوح، لنمط من التحديد السياسي والارتباط بتقسيمات انبثقت عن تطور العلاقات الدولية والقوانين الدولية وأنشطة المنظمات الدولية ومديات تأثيرها. وهنا خضع الحيز الجغرافي للضرورة السياسية العالمية وللقسريات الخاصة بدينامية العلاقات والانتاجيات الدولية. من هنا ينبثق مفهوم آخر يتعدى الحد الجغرافي المحايد، أي مجال الامتداد على رقعة جغرافية طبيعية الى «حدود سياسية تحدد الامتداد الطبيعي»[1] عندها يتكوّن مفهوم جديد آخر ذو صفة حصرية وجزئية هو «العالم الإسلامي كمفهوم جيوبوليتيكي» «جغرو . سياسي».

ومن الحدود السياسية للرقعة الجغرافية التي تقطنها مجموعة سكانية ذات مواصفات ثقافية حضارية، سلوكية، تراثية، مشتركة ضمن مسار تطوري تاريخي واحد، ظهر منذ اللحظة التاريخية التي ظهر فيها الدين الذي تعتنقه هذه المجموعة وامتد حتى اللحظة الراهنة، ينبثق مفهوم جزئي آخر هو «العالم الإسلامي كمفهوم حضاري».

لكن هذا المفهوم الحضاري يرتبط دوماً بفاعلية سياسية وعسكرية، ثقافية واجتماعية تنتج عن الوعاء الديني نفسه وتحاول عبره أن تخلق للمجموعة السكانية القاطنة فيه (أي هذا العالم ذو الرقعة الجغرافية ـ السكانية) مكانة على صعيد صياغة الفعل السياسي العام فيه وتوجهها لصالحها السياسي المتميز والخاص بها المتمخض عن الإسلام نفسه وبذلك يطرح المفهوم العام للعالم الإسلامي مفهوماً حصرياً وجزئياً آخر هو «العالم الإسلامي كدلالة «ديمغرافية . اجتماعية».

ومن كل هذه المكونات الداخلية للمفاهيم الجزئية ذات الدلالة المتخصصة ينبثق مفهوم العالم الإسلامي كحالة كلية وككيان شاخص واقعياً على الساحة العالمية متركب من الظواهر التالية: الجغرافية، الجيوبوليتيكية «جغروسياسية»، المفهوم الحضاري، الدلالة الديمغرافية . الاجتماعية ثم يبرز ككيان مستقل على الصعيد الدولي ضمن كيانات دولة أخرى لها عناصرها التكوينية الجزئية الداخلية أيضاً والتي تنظر الى الكيانات المخالفة لها ككيانات جغرافية سياسية يمكن أن تدخل معها في علاقات تعاونية أو في علاقات صراعية يعمها التنافس والنزاع. أي ان هذه الكيانات تنظر الى الكيان موضوع البحث، وهو العالم الإسلامي، كموضوع استراتيجي ومن هنا تنبثق الدلالة الجزئية النهائية للعالم الإسلامي وهي «العالم الإسلامي كمفهوم جيواستراتيجي» ويكون لهذا المفهوم حدوده الخاصة والمرتبطة بدينامياته العامة المذكورة مسبقاً[٢].

إذن ان مفهوم «العالم الإسلامي» هو مفهوم أحادي عام في بنيته الشاملة لكن هذه الدلالة العامة التي يكتسبها هي معطى لتداخل مركب من مفاهيم أخرى جزئية تسهم عبر تداخلها المتسق والتكميلي لبعضها البعض في خلق مفهوم العالم الإسلامي بشكله العام كمفهوم أحادي ذي دلالة واسعة، بيد أن لهذه الدلالة جوانب تعددية أكثر جزئية وحصراً في معناها التقني المنفرد الذي يكوّن عند تراكبها الكلي مع بعضها مفهوماً واحداً يمتلك دلالات متعددة.

وكل مفهوم ينبثق من المفاهيم الداخلية الجزئية، له مكوناته الخاصة ودلالته الأكثر تفصيلاً وهذا ما يحتم عند التحدث عن عالم إسلامي داخل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، يحتم بحث المكونات التفصيلية لكل مفهوم جزئي قبل التعامل مع المصطلح المتسع العام، «أي مفهوم العالم الإسلامي» ككيان ذي

دلالة محددة ومتكاملة داخل فضاء من الكيانات الحضارية والجيوستراتيجية الراهنة التي شغلت وتشغل الساحة الدولية المعاصرة.

أمام هذا التكوين المعاصر للعالم الإسلامي ودراسته ضمن واقع زمني راهن ينبغي تحديد الدلالة التاريخية لمفردتي المعاصر والحديث. فقد تعارف المؤرخون المحدثون على أن كلمة التاريخ الحديث تبدأ منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وتنتهي عام ١٩١٤ عام اندلاع الحرب العالمية الأولى بينما تذهب بعض الآراء التاريخية الى ارجاع بداية العصر الحديث الى مرحلة سابقة اكثر قدماً من الثورة الفرنسية أي القرن الرابع عشر وبداية الثورة الصناعية. ومنهم من يرى أنه باكتشاف الآلة البخارية، دخل العالم الى العصور الحديثة التي بدأت فيها مرحلة التطور التكنولوجي، ويجذبون هذه الفترة حتى عام ١٩١٤ عام اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم يعتبرون التاريخ المعاصر أو الحقبة المعاصرة للتاريخ قد بدأت منذ عام ١٩١٤ حتى يومنا هذا وبذلك ينقسم التاريخ الحديث عندهم الى مرحلتين الأولى حديثة منذ ١٧٨٩ (تاريخ اندلاع الثورة الفرنسية) وحتى ١٩١٤، والأخرى أكثر حداثة أي معاصرة تمتد منذ ١٩١٤ وهي مستمرة حتى الآن.

وان هذه التقسيمات هي تقسيمات كلاسيكية لم يعد معترفاً بها بعد تطور المدارس التاريخية المعاصرة وخاصة المدارس الفرنسية في التاريخ بريادة فرديناد بروديل وفيليب أرييه وجورج دوبي وايمانويل لوروا لادوري وبقية جماعة مدرسة «الحوليات»[٣]. وكذلك المدرسة الانكلوساكسونية التي ظهرت في الولايات المتحدة وفي جامعة شيكاغو بالذات وعرفت «بمدرسة شيكاغو»[٤] فإن التجزئة الزمنية للتاريخ وفق هذه التواريخ لسنوات معينة هي عملية فوقية مؤقتة جداً تختزل المراحل بشكل تعسفي لا يدل على تواصلية التطورات البنيوية المستمرة داخل المجتمعات والنظم السياسية للشعوب والدول.

إن تاريخاً مثل ١٩١٤ رغم أهميته فهو عام كبقية الأعوام لا سيما أن حدَث اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يؤثر على طبيعة المسار الداخلي للبنى الاجتماعية السائدة ولبنى النظم السياسية، بل انه خلق نمطاً آخر من التوازنات السياسية العسكرية، وليس مرحلة عالمية حضارية جديدة منقطعة عن المراحل

السابقة، لأنها مرحلة متصلة بما سبقها وما لحقها من بناء حضاري وصناعي، وصناعي سياسي سائد.

وفي هذا البحث سوف لن تتحدد مرحلة المعاصرة، التي يُبحث فيها وضع العالم الإسلامي بين الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، لن تتحدد بالتقسيم التقليدي أي بدءاً منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، بل سوف تمتد الى فترة سابقة على ذلك تصل الى بداية القرن التاسع عشر عندما بدأت البلدان الإسلامية تظهر ككيان حضاري سياسي متميز عبر الدولة العثمانية فهذه الدولة بدأت تدخل في صراعات دولية مع القوى الأوروبية الناهضة والمتمثلة بالاستعمار الحديث وكانت في طليعتها فرنسا وبريطانيا.

إن هذا التضارب بين قوى كبرى على الصعيد الدولي ومن أجل أن تكسب كل قوة لصالحها مناطق نفوذ جديدة في العالم، قد جعل العالم الإسلامي والبلدان الإسلامية تظهر الى العيان ككتلة جيوبوليتيكية وحضارية دينية مخالفة للأنا الحضاري الغربي الذي بدأ بعض السياسيين يأخذونه بنظر الاعتبار وينظرون الى البلدان الاسلامية مجسدة في الامبراطورية العثمانية ككيان مستقل ينبغي مواجهته.

ومنذ تلك البواكير الأولى للقرن التاسع عشر تطورت الكيانات كلها واختلفت وتمددت ضمن رقع جغرافية. سياسية جديدة، وانبثقت فيها ايديولوجيات وتيارات جديدة حتى اجتازت مراحل هامة في إعادة بناء التوازن الاستراتيجي في العالم مثل الحرب العالمية الأولى، ثم قيام الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية وايديولوجية جديدة ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية وتمخضها عن أسس جديدة للتوازن وعن قوى كبرى جديدة أخذت تحتل مكانة القوى العظمى التقليدية وتنظر الى بقاع العالم الأخرى وتكتلاتها وفق مقاييس مغايرة للهيمنة أو التوازنات. وكانت البلدان الإسلامية من ضمن هذه التكتلات التي غُيِّرت حدودها عالمياً وخضعت للمتغيرات المستجدة على الساحة الدولية.

إن الاستقراء التاريخي للحدث السياسي داخل العالم الإسلامي عامة والعالم العربي كجزء من العالم الإسلامي، يوضح ان أهمية العالم الإسلامي قد أخذت بالاطراد بشكل متسارع على الصعيد الدولي كلما تقدم الزمن نحو الفترة الأكثر معاصرة، فالتقسيمات السياسية التي أنتجتها الحرب العالمية الأولى على أثر

معاهدة سايكس ـ بيكو، وتصاعد أهمية العالم الإسلامي ووجوده في قلب الاهتمامات الدولية بحكم الهيمنات الاستعمارية الأوروبية المتعددة في فترة ما بين الحربين، ومن ثم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ـ حقبة الحرب الباردة ـ، ومن ثم التطور الطردي لقوى الإسلام السياسي التي ظهرت بعد الثورة الإسلامية في إيران، وما تمخض عنها من صعود لظاهرة الإسلام عالمياً، إن هذا الاستقراء التاريخي يجعل بحث علاقة العالم الإسلامي بالتوازنات والاستراتيجيات الدولية المعاصرة أكثر بروزاً على صعيد الكينونة الدولية ولعبه لدور جديد يخلق رد فعل إزاءه من قبل التكتلات الدولية الأخرى، بحيث ستغدو الدراسة مسلطة على المعطيات النهائية للحدث التاريخي الحديث في تأسيسه.

فمنذ بداية القرن التاسع عشر بدأت مرحلة التأسيس للاهتمام الدولي بالعالم الإسلامي من خلال دخول الدولة العثمانية الى نطاق لعبة التوازن العالمي والمنافسة الاستراتيجية الدولية للقوى الاستعمارية التي كانت حديثة النهوض. وعلى الرغم من أن القرن التاسع عشر شهد الكثير من الصراعات المسلحة بين الامبراطورية العثمانية وبين الدول الأوروبية الناهضة، إلا أن هذه الصراعات كانت بوتقة التأسيس لانبثاق العالم الإسلامي ككيان جيوبوليتيكي حضاري ديني، ومرحلة التأثير التي نتجت عن مرحلة التأسيس في القرن التاسع عشر وتصاعدت حتى بلغت اللحظة الراهنة، بكل كثافتها المدنية سياسياً وعسكرياً.

وينبغي ذكر حقيقة هي أن العالم الإسلامي قبل القرن التاسع عشر ومنذ بداية تكوين الدولة العثمانية لم يكن في أية لحظة من اللحظات غائباً عن الساحة الدولية كموضوع اهتمام أو كموضوع قبول وحسن علاقات، أو كموضوع صراع وتنافس استراتيجيين، منذ ظهور الإسلام كدولة دخلت في صراع القوى الدولية الأخرى السائدة في العصر الكلاسيكي. غير أن هذه العلاقات التوازنية والصراعية لم تكن قد برزت بالشكل المعاصر الشديد التنظيم والمُنَظَّر له من قبل المفكرين الاستراتيجيين ومنظري العلاقات الدولية، هذا الشكل الذي أخذ قالبه العلمي المدروس عندما غدت عمليات التوازن السياسي والعسكري في العالم خاضعة لمنظور محدد سياسياً ذي اتجاه منظم وأهداف مدروسة وفق مصالح كل دولة حديثة ومعاصرة.

إن قراءة أي من الكتب النظرية في العلم الاستراتيجي المعاصر[٥] أو علم الجيوبوليتيك[٦] في العالم الغربي توضح الأهمية التي يوليها الاستراتيجيون المعاصرون للعالم الإسلامي ككيان سياسي وحضاري مستقل أخذ يلعب دوراً داخل المرحلة المعاصرة، يستوجب اتخاذ موقف إزاءه ـ سلبياً أو ايجابياً ـ من قبل الكيانات الاستراتيجية الكبرى.

إن هذه الأهمية البارزة والواضحة الوجود للعالم الإسلامي قد بدأت تظهر بشكل فعلي خلال العقود الخمسة الأخيرة وكانت نتيجة لتراكم تأسيسي يكتسبه دولياً. ومن هنا سيكون هذا البحث منصباً على رصد الأرضية التأسيسية الحديثة التي أبرزت أهمية العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة من جهة ومن ثم التركيز على السنوات المعاصرة الأخيرة التي غدا فيها العالم الإسلامي موضوعاً ليس فقط جديراً بالاهتمام المتواصل من قبل الاستراتيجيات الدولية المعاصرة، بل أيضاً ككيان ينبغي مواجهته أو تحديد موقف عقلاني تجاهه.

العالم الإسلامي كمفهوم جغرافي

كان العالم الإسلامي كرقعة جغرافية عرضة للتغيُّر الطردي في اتساعه بين ما اشتمل عليه مسبقاً من أقاليم عند ظهور الإسلام أو العصر الكلاسيكي وبين ما يمثله الآن من رقعة جغرافية سياسية خاصة.

لقد خضعت هذه الرقعة الجغرافية الى الكثير من التوسع، أو بالأحرى إلى الكثير من الاتساع الاقليمي الطردي الذي تفاقم امتداده في مرحلتين، الأولى هي الفترة التاريخية الكلاسيكية المبكرة التي اصطلح على تسميتها بعصر صدر الإسلام، أي عهد الخلفاء الراشدين(رض) وبالخصوص عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. والمرحلة الثانية هي عصر الدولة الأموية. وان هذا الاطراد في السعة للرقعة الجغرافية لم يتواصل بعد ذلك إلا خلال فترة حكم الدولة العثمانية التي تغلغلت إلى أقاليم جديدة مثل شرق أوروبا لكنها لم تكوِّن دولاً اسلامية جديدة مضافة، بل نجحت في تكوين أقليات اسلامية داخل منطقة شرق أوروبا التي سميت بعد ذلك بأوروبا الشرقية. وخلقت الدولة العثمانية كذلك امكانية اسلامية داخل بقاع جديدة أخرى. ولذلك فإن ما يمكن أن يوصف بأنه رقعة جغرافية للعالم الإسلامي منذ الأصل ما هو إلا وصف لوضع جغرافي سياسي متغير.

إن المفهوم الجغرافي للعالم الإسلامي يتواكب مع مفهوم الاتساع التدريجي الذي شمل في النهاية الرقعة الجغرافية السياسية القائمة حالياً. ففي بداية انطلاقة الإسلام كانت فترة الرسول محمد(ص) مصدر هذا الانتشار للإسلام. وعبر عملية التتبع التاريخي لرصد التوسع الجغرافي لانتشار الإسلام يمكن تحديد بعض المراحل الزمنية منذ انطلاق الدعوة الإسلامية وحتى عصرنا الراهن.

انطلقت الدعوة الإسلامية من مكة المكرمة، وطيلة عهد الرسول(ص) كان توسع الرقعة الجغرافية لانتشار الاسلام محصوراً بالجزيرة العربية. حيث بدأت الدعوة

في بداية الأمر من شمال مكة نحو المدينة المنورة، وبعد غزوات الرسول(ص) المتعددة شمل الإسلام الرقعة الممتدة غربي شبه الجزيرة العربية على طول السواحل الشرقية للبحر الأحمر الممتدة من منطقة الحجاز شمالاً وحتى اليمن جنوباً. ثم امتد الإسلام من غرب شبه الجزيرة العربية حتى وسطها في منطقة نجد والمناطق الغربية المحاذية لصحراء الربع الخالي. وبقيت المناطق الشرقية القصوى الواقعة على السواحل الغربية للخليج العربي والجنوبي الشرقي لم ينتشر فيها الاسلام، بل انتشر في أقصى الجنوب الشرقي للجزيرة العربية وفي المنطقة التي فيها الآن سلطنة عُمان والمنطقة الواقعة على مضيق هرمز وفي الشمال الشرقي لبحر العرب حتى ظفار جنوباً.

وبذلك يكون الإسلام حتى وفاة الرسول الأعظم(ص) عام ٦٣٢ ميلادية قد شمل مناطق غرب الجزيرة العربية كلها وحزاماً صغيراً في الجنوب الشرقي للجزيرة هذا مع بقاء وسط الجزيرة العربية من الشمال الى الجنوب منطقة لم ينتشر فيها الإسلام.

وفي زمن الخليفة الأول أبو بكر الصديق(رض) وبعد قضائه على المرتدين في حروب الردة شمل الاسلام كل شبه الجزيرة العربية حيث امتد من سواحل الخليج العربي وبحر العرب شرقاً حتى السواحل الشرقية للبحر الأحمر غرباً ومن مناطق سوريا والعراق في شمال الجزيرة حتى كل شبه سواحل الجزيرة الجنوبية المطلة على بحر العرب وقد استمر هذا الانتشار الجغرافي للدين الإسلامي حتى عام ٦٣٤م.

غير ان الامتداد الجغرافي الأساسي للاسلام قد جاء في عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة التالين وخاصة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فإن الفتوحات التي شهدتها فترة خلافته كانت هي الأساس الجغرافي الذي انطلقت منه الفتوحات الأخرى في العصر الأموي.

إن التأسيس الجيوستراتيجي عسكرياً لمناطق النفوذ في الدولة الإسلامية، حسب توسعها في زمن عمر بن الخطاب(رض) قد كانت القاعدة التي انطلقت منها الفتوحات الإسلامية، كما أن هذا الخليفة لم يكتفِ بعمليات الفتح بل بدأ يركز له أسساً لبناء دولة وأمصار على أساس إسلامي. فقد وضع قاعدة اقتصادية ونظام

ولاية سياسية ينبثق من الشريعة وتعاليم الإسلام وكان يستفيد أيضاً من النظم الإدارية التي كانت سائدة سابقاً عندما كانت الأقاليم الجديدة المفتوحة تحت هيمنة الدولة الساسانية أو الدولة البيزنطية، أي أن الفتح الإسلامي في زمن عمر بن الخطاب(رض) كان يؤسس لدولة إسلامية في الوقت نفسه على صعيد جميع النظم الإدارية والمالية من نظام ضرائبي الى نظام خراج... لكي تكون هذه البلدان إسلامية دائماً ومستقبلاً. ومن هنا كانت الأقاليم والبلدان المفتوحة في عهد الخليفة الثاني هي النواة للرقعة الجغرافية التي انتشر فيها الاسلام والتي كانت المركز الجغرافي الذي انطلقت منه الفتوحات الاسلامية الأخرى في عهد الخلفاء الراشدين الذين تلوه في الخلافة ثم في العهد الأموي وما بعده[٧].

وفي نهاية عهد الخلفاء الراشدين الذي انتهى عام ٦٦١ ميلادية، كانت الرقعة الجغرافية للإسلام قد شملت كل منطقة شبه الجزيرة العربية وتوسعت نحو الشرق والشمال الشرقي للجزيرة العربية حتى وصلت شمالاً الى المنطقة التي كانت تعرف بارمينيا آنذاك والتي تمثل تركيا الحالية. ثم بلغت في الشمال الشرقي حدود سمرقند في الشرق. وضمت المنطقة التي تعرف الآن بايران وافغانستان وجزءاً من الباكستان، وتقارب شرقاً الحدود الغربية للهند الحالية.

أما في الاتجاه الشمالي لشبه الجزيرة العربية فقد شملت الفتوحات الإسلامية كل بلاد الشام والعراق والجزء الشرقي لتركيا الحالية الواقع في الجنوب الشرقي للبحر الأسود، ثم شملت جزءاً من منطقة القوقاز وكذلك البقاع الواقعة على السواحل الجنوبية الغربية لبحر قوزين. أما في الغرب فقد شملت الفتوح الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين وحتى العام ٦٦٢ كلاً من مصر الحالية والأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من ليبيا الحالية، حتى وصلت مدينة طرابلس والمنطقة الجنوبية الغربية لها والتي تشكل حالياً الجزء الشمالي الوسطي والغربي من ليبيا.

وبذلك كانت الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية في نهاية عهد الخلفاء الراشدين تضم كافة مناطق شبه الجزيرة العربية، أي دول الخليج الحالية والعراق وسوريا والأردن وفلسطين ثم شرقاً إيران وأفغانستان وجزءاً من الباكستان، وشمالاً جزءاً من روسيا وجزءاً من تركيا الحالية، وغرباً شبه جزيرة سيناء ومصر والجزء

الشمالي والشرقي والأوسط من ليبيا الحالية وتصل في حدودها الشمالية الغربية الى حدود تونس الحالية.

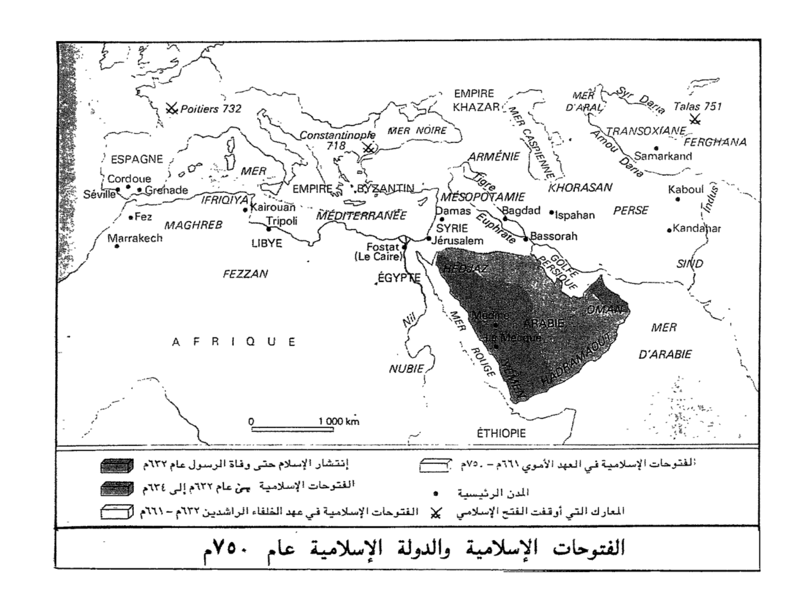
كانت هذه الرقعة الجغرافية المُشكِّلة للعالم الإسلامي هي القلب الذي ما زال يشكل الدول الإسلامية المعاصرة والتي انطلقت منها الفتوحات التالية في العصر الأموي ثم استمرت بعد ذلك في العصر الحديث خلال عهد الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن الفتوحات التي حصلت في العصر الأموي قد شملت بعد ذلك منطقة شمالي أفريقيا وجزءاً من بعض بلدان القارة الأوروبية شمالاً «اسبانيا». وكذلك في الفتوحات التي حصلت في العصر العثماني وتوغلها في منطقة شرقي أرووبا إلا أن هذه الفتوحات الأموية والعثمانية لم تؤسس رقعة جغرافية ثابتة لحد الآن، فإن ما كسبه الأمويون في بعض فتوحاتهم مثل اسبانيا وبعض المناطق الأوروبية وكذلك في المناطق الشمالية الشرقية التي وصلتها الفتوحات في عهدهم ما لبثوا أن فقدوها أثناء الصراعات العسكرية التي نشبت في فترات تاريخية مختلفة بعد ذلك بينهم وبين الدول الأجنبية الأخرى.

الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي في العهد الأموي

منذ نهاية عهد الخلفاء الراشدين عام ٦٦١م وحتى سقوط الدولة الأموية عام ٧٥٠م قام الأمويون بفتوحات وسعت الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي شرقاً شملت بعض الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من الهند، فضمت المناطق الغربية المحاذية لنيودلهي والمقاربة للحدود الباكستانية الشرقية شرق حيدر آباد. وفي اتجاه الخط الشرقي امتدت الفتوحات الأموية شمالاً فشملت بعض المناطق الغربية والشمالية الغربية من الصين وحاذت المناطق الجنوبية الغربية من منغوليا واتجهت الفتوحات الأموية شمال الصين باتجاه الغرب وشملت بعض المناطق الجنوبية الوسطى من الاتحاد السوفياتي (روسيا الاتحادية) فكانت المناطق التي فتحها الأمويون في روسيا هي المناطق الواقعة الى الشمال الشرقي من سمرقند والشمال الغربي من طاشقند، ثم وصلت حتى السواحل الجنوبية الشرقية من بحر الأورال.

وباتجاه الشمال شملت الدولة الإسلامية في العهد الأموي كل من تركيا وامتدت حتى السواحل الجنوبية، والجنوبية الشرقية من البحر الأسود.

اما غرباً فقد امتدت الفتوحات في العصر الأموي بشكل متسع حتى شملت كافة مناطق افريقيا الشمالية وضمت كل من ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية ثم اجتازت البحر الأبيض المتوسط متجهة نحو الشمال فاحتلت اسبانيا والبرتغال واتجهت نحو الشمال الشرقي لاسبانيا ففتحت المناطق الجنوبية الشرقية لفرنسا وواصلت التقدم نحو الشمال حتى أُوقِفَتْ في مدينة بواتييه كما توقفت في أقصى نقطة شمالية عند القسطنطينية شمال تركيا.



الفتوحات الإسلامية والدولة الإسلامية عام ٧٥٠م

وكانت الفتوحات في العصر الأموي، كما تقدم، فتوحات بعضها استمر في تثبيت دولة إسلامية بقيت قائمة لحد الآن مثلما هو الحال في شمال افريقيا، أما المناطق الأخرى فقد فقدتها الدولة الإسلامية من خلال حروب لاحقة مع الدول المجاورة وفي الوقت الذي انحسرت فيه هيمنة الدولة الإسلامية عن هذه المناطق التي تم فقدها عبر الحروب فإن الشعب الذي يسكنها بقي مسلماً وظلت المناطق الموجودة فيها إسلامية من الناحية الديمغرافية الدينية، كما أن هؤلاء السكان المسلمين بقوا يشكلون أقلية إسلامية داخل هذه الدول حتى الآن وبقيت مناطقهم مناطق إسلامية كما هو الحال مع الولايات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي مثل أذربيجان وسمرقند وطاشقند.

وكتحديد للفتوحات في العصر الأموي ينبغي تمييز ثلاث مراحل هامة هي:

المرحلة الأولى وكانت في عهد معاوية (٦٦١م. ٦٨٠م)، والثانية في عهد عبد الملك بن مروان التي استمرت حتى عام ٧٠٥م. والثالثة، وهي المرحلة الأكثر أهمية، كانت في عهد الوليد بن عبد الملك والتي امتدت من ٧٠٥م حتى ٧١٥م.

اتجهت عمليات الفتح في العصر الأموي على ثلاثة محاور، الأول محور آسيا الصغرى حيث بلغت حدود القسطنطينية، والثاني محور شمالي افريقيا، والثالث محور وسط آسيا (أو ما يُسمى بآسيا الوسطى) والهند.

لقد طرح الأمويون خلال فتوحاتهم مقولة «الحرب المقدسة» أي نشر الإسلام لدى الأمم والشعوب الأخرى، وكان هذا الطرح الأيديولوجي يشكل الحافز المعنوي للجيش الإسلامي في تلك الفترة فلم تكن هناك مقولة للتوسع بل مقولة فكرية دينية هي نشر الإسلام، وعبر هذه المقولة الأخيرة شهد الإسلام مرحلة من الفتوحات الواسعة داخل بقاع جغرافية جديدة تنطلق من الجزيرة العربية ثم من بلاد الشام نحو بلدان أخرى. وفي تلك الفترة الزمنية ومع التقدم والنجاح العسكري للفتوحات الأموية كان الحائل الوحيد الذي أوقف هذه الفتوحات هو المانع الجغرافي الطبيعي الذي أعاق امتداد الفتح الإسلامي. فعلى سبيل المثال، ان حدود جبال طوروس، قد أعاقت التقدم أكثر داخل تخوم الدولة البيزنطية في المشرق وأعاقت بالتالي إقامة دولة إسلامية في منطقة آسيا الصغرى، هذا مع ملاحظة أن الأمويين قد نجحوا بانشاء قواعد عسكرية لهم في هذه المنطقة إذ

كانوا يشنون انطلاقاً منها هجمات دائمة على القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية إذ قاموا بسلسلة من عمليات الحصار المستمرة لهذه المدينة.

أما غزوهم الذي أدى الى انتشار نفوذ الإسلام هناك فقد جاء عن طريق القواعد العسكرية التي شيدها الأمويون في خراسان بعد أن خضعت منطقة ايران الحالية كلها للهيمنة الإسلامية. وفي هذه المنطقة، أي منطقة آسيا الوسطى، تم الفتح الإسلامي على الشكل التاريخي التالي:

تم فتح أفغانستان في الفترة ما بين ٦٩٩م و ٦٧٠م ثم فتحت توخارستان عام ٧٠٥م، وتم فتح بخارى عام ٧٠٩ أما خوارزم وسمرقند فقد فتحت في الفترة ما بين ٧١٠ و ٧١٢م.

وأصبحت كل من بخارى وسمرقند من أكبر المدن الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى وتواصلت عمليات الفتح الإسلامي على يد الأمويين في هذه المنطقة في الفترة نفسها إذ فتحت بلوجستان عام ٧١٠م. ثم فتح المسلمون ونشروا هيمنتهم في كل من السند والبنجاب عام ٧١٣م، واتجهوا بعد ذلك نحو الشمال الشرقي أي نحو تركيا ليحققوا فيها عمليات الفتح التي سبق ذكرها.

توسيع الرقعة الجغرافية للإسلام غرباً

وإذا كانت الفتوحات في المشرق قد تمت بهذه السعة والسرعة الزمنية فإن الفتوحات في المغرب وفي شمالي افريقيا قد تمت في مرحلة متزامنة مع فترة الفتوحات التي جرت في المشرق، فمع تقدم القطعات العسكرية الإسلامية نحو الغرب وفي منطقة شمالي افريقيا بالذات نجح قائد عسكري محنك هو عقبة بن نافع باقامة قاعدة عسكرية في افريقيا الشمالية، وكان موقع هذه القاعدة هو تونس الحالية. أما الاحتلال التام لما يطلق عليه الآن المغرب العربي فقد تم في المرحلة ما بين ٦٩٥ و ٧٠٨م وذلك بعد اجتياز عدة مراحل من الانتصارات العسكرية في هذا المجال إذ قام الجيش الإسلامي باحتلال قرطاجة في ٦٩٥م الى ٦٩٨م وتمت هزيمة البربر.

وفي المغرب العربي تحققت عمليات استيطان وتركيز نفوذ الحكم الاسلامي بشكل موازٍ للفتوحات العسكرية التي بدأ العرب على أثرها بالاستيطان في منطقة المغرب بين العامين ٧٠٥م و ٧٠٨م، وبعد فترة قصيرة من توقف العمليات العسكرية والفتوحات، قام القائد العسكري طارق بن زياد بالعبور من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو الجهة الشمالية، أي من شمال أفريقيا الى اوروبا. وبدأ بفتح اسبانيا، وبعد خمس سنوات من ذلك كانت أغلب اسبانيا أو كلها تقريباً تحت هيمنة الحكم الإسلامي.

ومن العمليات التأسيسية على الصعيد الإداري السياسي والاقتصادي التي واكبت عمليات الفتح العسكري، قام الأمويون بوضع نظام اقتصادي وسياسي إسلامي، فقد أسسوا نظاماً ضرائبياً خاصاً للخراج والجزية، وغير ذلك من سياقات اجرائية خاصة بالنظام الإسلامي، كما ازداد عدد العرب في منطقة شمالي افريقيا بشكل اطرادي واسع.

إن الاجراءات الاقتصادية والسياسية الإسلامية، مثل فرض نظام إداري ذي

تقنية إسلامية في بنيته الحُكْمية، وتأسيس ادارة اقتصادية تتبع تعاليم الإسلام في تطبيقاتها، مثل الأمور المتعلقة بالموالي والذميين وحمايتهم مقابل أنماط خاصة من الضريبة، إن هذه الاجراءات قد جعلت الإسلام يتركز بشكل نهائي في شمالي افريقيا لأن الدولة الأموية عبر عمليات الفتح لم تكتفِ فقط بالانتصار العسكري بل أسس الدين الإسلامي جذوره هناك على أساس إقامة دائمة، أو «احتلال» دائم إذا جاز لنا التعبير باستعمال كلمة احتلال. لأن الدافع كان وراء عملية الفتح هو نشر الإسلام والاحتفاظ بهذه المناطق المفتوحة كأقاليم إسلامية الى ما لا نهاية باعتبارها أقاليم جديدة تم كسبها الى الدين الاسلامي والى نشر الدعوة الإسلامية، ولذلك فان الاجراءات الإدارية والسياسية والاقتصادية التي سادت منطقة شمالي افريقيا كانت بمثابة التعزيز الكلي والجوهري لترسيخ الإسلام في هذه البقاع وتكريس هذه البقاع الجديدة كأقاليم ومناطق جغرافية اسلامية حتى يومنا هذا. في حين ان مثل هذه الاجراءات الإدارية التنظيمية السياسية والاقتصادية لم تكن قد جرت بالصورة نفسها في مناطق المشرق، ولا سيما في البقاع التي تشكل الحدود الشرقية القصوى للدولة الاسلامية مثل الهند، فإن دخول الفتح الإسلامي الى منطقة الهند أو الى أي من المناطق القريبة منها لم يقترن بعملية تنظيم اداري وسياسي بالمستوى نفسه الذي اقترن به في منطقة المغرب العربي لذلك فان المناطق الهندية قد أصبحت بعد ذلك تابعة للهند مع كونها مناطق تحتوي على سكان مسلمين الى يومنا هذا، إلا أنها لم تؤلف بلداناً اسلامية مستقلة وظل المسلمون فيها تابعين الى بلاد أخرى غير اسلامية.

ومن هنا يمكن القول أن الاجراءات الاقتصادية. السياسية التي قام بها الأمويون في منطقة شمالي أفريقيا كان لها الأثر الهام في ديمومة الإسلام داخل هذه البلدان واستمراريته لحد الآن، هذا مع ذكر مثل استثنائي هو وجود المسلمين في الأندلس أو في اسبانيا، فعلى الرغم من أن المسلمين قد أقاموا في اسبانيا ايضاً نظمهم الادارية والسياسية[٨] إلا أن الأرضية الاجتماعية لاسبانيا باعتبارها دولة مسيحية مسبقاً وبقعة أوروبية، قد جعلت المسلمين يتصفون بخصوصية حضارية مختلفة عن تلك الخصوصية الخاصة بالاسلام في شمالي افريقيا. فالنظم الإدارية لم تكن صارمة جداً على صعيد ارتباطها بالشريعة وبالتعاليم الاسلامية بل كانت

التطبيقات الإدارية والسياسية للمسلمين في اسبانيا مراعية للأرضية الحضارية التي دخلت فيها فكانت منفتحة ومرنة حتى[٩] ان العادات والتقاليد للبيت المسلم في الأندلس كانت مختلفة بشكل ما عن الممارسات التقليدية والسلوكية للمجتمعات الإسلامية في شمالي افريقيا ولذلك فإن عملية استعادة اسبانيا من قبل المسيحيين كانت عملية ممكنة تمثلت في دحر الدولة العربية الإسلامية التي أقيمت في الأندلس خلال حوالى الثمانية قرون دون أن يكون هنالك وجود لدويلات اسلامية مستمرة في كينونتها التاريخية حتى اليوم. كما أن استعادة اسبانيا من قبل المسيحيين قد اقترن بعمليات تنصير مع قمع للأقليات الإسلامية التي بقيت في الأندلس مما ساعد ليس فقط على عدم إقامة دويلات إسلامية دائمة ومستمرة بعد ذلك، بل القضاء أيضاً على أي احتمال لوجود أقلية إسلامية في هذه المنطقة.

قام الأمويون في شمال أفريقيا بفرض نظام اقتصادي وسياسي إسلامي وفرض نظام ضرائب وخراج، كما سُكّت النقود العربية التي ظهرت في هذه الفترة في المغرب حيث ظهر الدرهم بالفضة والدينار بالذهب. واستمرت هيمنة الإسلام في البقاع الجديدة التي فتحها الأمويون حتى نهاية عهدهم ودامت بعد ذلك في ظل العصر العباسي ثم استمرت حتى العصر الراهن.

إن الأقاليم التي فتحت في العصر الأموي كانت أساسية بحيث انه لم تُضف بقاع جغرافية جديدة اليها خلال الفترات اللاحقة بل ظلت مناطق جغرافية ترسخ نفسها في ظل الإسلام تكوّن دولاً إسلامية بشكل محض. وهذا ما حدث في العصر العباسي اذ لم يضفْ شيء جديد الى عمليات الفتح العسكري، لكن الازدهار الاقتصادي والتجاري في هذا العصر قد كان له اثر فعّال بشكل آخر على عملية التوسع الإسلامي.

ففي العصر العباسي لم تعد هنالك حروب وفتوحات كبيرة بل حدثت فقط بعض الحروب المحدودة مع الدول المجاورة جغرافياً مثل الدولة البيزنطية. إلا أن التطور التجاري والاقتصادي في هذا العصر قد كان له أثراً خاصاً في توسع انتشار الاسلام. حيث قامت العمليات التجارية، وقام العملاء التجاريون العرب في الفترة العباسية بالسفر الى بقاع جغرافية بعيدة مثل الهند وسيلان والصين الأمر الذي جعل هذه البقاع ترتبط تجارياً بالامبراطورية الإسلامية. كما حدثت بعض

الحملات العسكرية التي كانت مصاحبة للبعثات التجارية. فقد كان هناك غزواً عسكرياً مصحوباً بعمليات تجارية لجزيرة كريت ولجزيرة صقيلية وأن هذه الغزوات العسكرية، مع الحركة التجارية المكثفة والمتواصلة خلال هذه الفترة، قد جعلت من البحر الأبيض المتوسط بحيرة عربية إسلامية بالفعل، لأن هيمنة المسلمين العرب في العصر العباسي على مداخل هذه المنطقة كانت هيمنة كبيرة وفعالة.

ومع بداية العصر العباسي أيضاً بدأت حالة من الترسيخ الحضاري والفكري للأمبراطورية الإسلامية، هذا مع وجود بعض الحروب المحدودة لا سيما مع الدولة البيزنطية. غير ان الدولة العباسية لم تخض حروباً كبيرة مثل السابق انما خاضت مواجهات عسكرية محدودة مع دول الجوار غير الاسلامية.

وبذلك حل محل التوسع العسكري في البلدان والأقاليم الجغرافية توسع تجاري أو غزو تجاري للكثير من البلدان والأقاليم الأجنبية الجديدة التي لم تشملها عمليات الفتح العسكري.

التجارة والتوسع الجغرافي للإسلام

كان التجار المسلمون في العهد العباسي ينطلقون من البلدان الإسلامية التي فتحوها في آسيا وفي افريقيا ليذهبوا الى الأقاليم المجاورة غير الإسلامية. وعبر هذه العلاقات التجارية المتينة والمتواصلة والمستمرة التي امتدت زمنياً لسنوات عديدة، بدأ التجار المسلمون يكونون مصدراً لنشر الدين الإسلامي عبر نقلهم لتقاليدهم الثقافية والحضارية الى الأمم التي يتعاملون معها والتي تقطن بلداناً مجاورة أو محاذية للبلدان الإسلامية التي تم فتحها.

وعن هذا الطريق انتشر الإسلام في الهند وسيلانْ والصين، وعلى الرغم من أن هذه البلدان قد كانت بلداناً غير اسلامية إلا أنها قد بدأت تضم عن طريق التجارة أقليات اسلامية كبيرة. وقد اقترن هذا النشاط والتوسع التجاري الاقتصادي بتوسع ثقافي نتيجة لتقدم العلوم والثقافة العربية الاسلامية في العصر العباسي، إذ أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في العديد من البقاع الجديدة وغدت هي اللغة الادارية ولغة الثقافة والتعامل الفكري والسياسي في آن واحد. وشكل انتشار اللغة العربية معطى جديداً لقوة الدولة الإسلامية وازدهارها سياسياً وعسكرياً وثقافياً بل وأصبح عاملاً ساعد على تقدم الاسلام بسهولة.

إن التقدم الإقتصادي والثقافي للدولة الإسلامية في العصر العباسي قد حدث في مرحلة لم تشهد في وقتها أية قوة عالمية بارزة وراسخة في هيمنتها الحضارية والسياسية. العسكرية مثل الدولة الإسلامية، التي كانت القوة الدولية الوحيدة الموجودة في العالم في ذلك الوقت، بينما كانت أوروبا لا تلعب سوى دور صغير ومحدود على جميع المستويات التجارية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وقد استمرت عملية التوسع الإسلامي عبر التجارة والثقافة لمدة أكثر من ثلاثة قرون (من القرن الحادي عشر الى القرن الرابع عشر الميلاديين). وكان نشر الاسلام في هذه الفتوحات في الأغلب على يد أقوام أخرى من غير العرب مثل

الأتراك والفرس والمغوليين حيث انتشر خلال هذه المرحلة داخل بقاع جديدة واسعة شملت كل من آسيا الصغرى ثم قسماً كبيراً من بلدان أفريقيا السوداء التي تم فتحها على يد الأمويين وأقيمت فيها أنظمة حكم إسلامية تابعة للخلافة الإسلامية المركزية.

إن التوسع خلال هذه الفترة كان التوسع النهائي للإسلام، فمنذ هذا العصر بقي العالم الاسلامي جغرافياً على وضعه الحالي متمثلاً بالدول الاسلامية الحالية في وسط آسيا وفي أفريقيا السوداء. فالسكان الذين اعتنقوا الإسلام ومارسوا التعاليم الإسلامية، منذ القرون الماضية وحتى المرحلة الراهنة التي انبثقت فيها الى الوجود الحدود السياسية المعاصرة للدول الإسلامية، هم الذين شكلوا نواة الدولة الإسلامية الحالية. فقد جاءت بعد ذلك عملية وضع الحدود السياسية وظهور البلدان المستقلة والمعترف باستقلالها دولياً. وكانت هذه البلدان تضم اغلبية كبيرة من المسلمين الأمر الذي جعل السلطة السياسية في هذه البلدان بيد المسلمين وخلق من هذه البلدان دولاً اسلامية بحكم الأكثرية الدينية لشعوبها.

وبعد هذه الفترة لم يحدث أي توسع أساسي يذكر في الإسلام فيما عدا ذلك التوسع الذي قامت به الدولة العثمانية في منطقة شرق أوروبا الحالية وبالذات في منطقة البلقان. إلا أن هذا التوسع العثماني في أوروبا وفي البلقان لم يكوّن دولاً إسلامية تنضُم في النهاية الى العالم الإسلامي كرقعة جغرافية سياسية محددة ومعترف بها مثل الرقعة الجغرافية التي يطلق عليها حالياً العالم الإسلامي، والتي تشمل الدول الإسلامية المعاصرة، كما أن الفتح الذي حدث في العهد العثماني قد انتهى جغرافياً بسقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى فلم يترك وراءه دولاً اسلامية جديدة تضاف الى الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي التي أنشأها الفتح الإسلامي في العصر الأموي والتوسع الإسلامي التجاري والثقافي في العصر العباسي، بل خلق أقليات اسلامية كثيرة في بقاع جديدة من العالم لا سيما في منطقة أوروبا الشرقية وعلى وجه الدقة في البلقان والبانيا. هذه الأقليات الكبيرة التي تشكل الآن جزءاً من الشعب اليوغوسلافي السابق والذي تفتتت أصوله الموحدة على أثر انهيار النظام الاشتراكي في يوغوسلافيا. وهذه الأقليات الكبيرة التي تركها التوسع الاسلامي سواء في عهود الفتح الأولى أو في الفترة

العثمانية سيتناولها هذا البحث بتفصيل أكثر عند دراسته لموضوع العالم الاسلامي كمفهوم اجتماعي - ديموغرافي - ديني.

إن التوسع الاسلامي الذي جاء عن طريق التجارة والثقافة التي انتشرت في العصر العباسي قد أطلق عليه بعض المؤرخين المرحلة الثالثة لانتشار الإسلام(١٠). فالمرحلة الأولى مثلتها الفتوحات الإسلامية التي حدثت في عهد الخلفاء الراشدين. والمرحلة الثانية لانتشار الإسلام تمثلت بالفتوح التي حدثت في العصر الأموي، أما المرحلة الثالثة قد جاءت خلال عهد الدولة العباسية وتواصلت حتى في فترة ضعف العباسيين وبداية هيمنة النفوذ الأجنبي داخل الدولة التي تمثلت بالأتراك والفرس والمغول وغيرهم. ففي هذه الفترة جاء انتشار الإسلام عن طريق التجارة والثقافة وهي الفترة السلمية التي سُميت بالمرحلة الثالثة.

كان ضعف الدولة العباسية عاملاً على ظهور دويلات اسلامية أخرى تمتعت بنوع من الاستقلال الذاتي مثل دولتي المرابطين والموحدين في شمالي افريقيا اللتين امتد نفوذهما نحو الجنوب الأفريقي وبلدان أفريقيا السوداء عن طريق التجارة والعلاقات السياسية مع هذه المنطقة، كما أن الأمن والاستقرار السياسيين قد جعلا الإسلام ينتشر بسرعة داخل هذه البقاع الأفريقية عبر ازدهار عملية التبادل التجاري التي غدت كثيفة ومتسارعة خلال هذه الفترة، إذ دخل الإسلام الى المناطق التي تعرف الآن بأوغندا والسينغال وغادو وبونو وتشاد وموريتانيا وغيرها. وأصبح انتشار الاسلام في أفريقيا حقيقة ديموغرافية جغرافية لا يمكن تغييرها، هي البقعة الجغرافية السياسية التي استمرت حتى الوقت الحاضر وتمثلت في دول سياسية حديثة. أما في الجانب الأوسط والشرقي من العالم الإسلامي فان الإسلام قد انتشر أيضاً في بقاع آسيوية جديدة مثل اندونيسيا وشنغهاي والهند.

تحديد الرقعة الجغرافية المعاصرة للعالم الاسلامي

عبر هذه النظرة الموجزة لموضوع انتشار الإسلام جغرافياً منذ المراحل التاريخية الماضية وحتى مطلع العصر الحديث يمكن تحديد الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي اليوم آخذين بنظر الاعتبار البلدان الإسلامية الحالية التي لها حكومات إسلامية ودين الحكومة الرسمي فيها هو الإسلام وأغلبية شعبها من المسلمين. لكن ينبغي ملاحظة مهمة قبل ذكر هذا التحديد هي أن الوضع الجغرافي لهذه الأقاليم الاسلامية لم يطرأ عليه أي تغير ضروري منذ القرن الخامس عشر الميلادي حتى الآن، ولذا ينبغي ايجاز ذكر الاضافات الجغرافية التي قامت بها الدولة العثمانية لنشر الاسلام. وهي اضافات لا تزيد شيئاً جوهرياً على الرقعة الجغرافية التي يحتلها العالم الاسلامي المعاصر بل توسع فقط من الكيان الديمغرافي للأقليات الاسلامية داخل بلدان غير إسلامية.

العالم الاسلامي في ظل الدولة العثمانية

إن السمة الأساسية التي اتصفت بها العمليات العسكرية والحروب التي قامت بها الدولة العثمانية هي أنها شكلت لأول مرة في التاريخ الحديث مصدر تهديد حقيقي لأوروبا، لأن السلاطين العثمانيين قد نقلوا عمليات الحرب للمرة الأولى الى أراضي القارة الأوروبية نفسها. ان هذا التوسع والقوة العسكرية للدولة العثمانية قد كانا حافزين جوهريين لسياسة أوروبا الاستعمارية الحديثة فمنذ هذه الفترة بدأت الدول الأوروبية تهتم بشكل جدي بالعالم الاسلامي ككيان جغرافي حضاري مختلف قد يشكل خطراً آنياً أو مستقبلياً إزاءها.

ومنذ هذه الفترة أيضاً دخل العالم الاسلامي في حساب السياسيين الأوروبيين، إلا أن السياسة الأوروبية لم تقم بمبادرات سياسية وعسكرية آنذاك لعدم قدرتها على ذلك، لكنها بدأت باتخاذ المبادرات السياسية بشكل فعلي منذ القرن الثامن عشر بعد ظهور الدول الأوروبية ككتلة قوية عالمياً عندما بدأت حركة الاستعمار الحديث. كما أن الدولة العثمانية قد كانت قوية في هذه الفترة وصاحبة المبادرة في القيام بغزوات داخل الأراضي الأوروبية حيث دخلت الجيوش العثمانية شرقي أوروبا عام ١٣٥٤م، واحتلت جزءاً من أوروبا البلقانية وهددت البيزنطيين بشكل مباشر. كما سيطر العثمانيون خلال هذه الفترة على اليونان والصرب وبلغاريا. وكان هذا المشروع العسكري العثماني مؤهلاً للنجاح في التقدم بشكل أكثر عمقاً داخل القارة الأوروبية بحيث يمكن أن يسيطر على معظم أوروبا لولا قيام جيوش تيمورلنك في آسيا الصغرى بتحقيق الكثير من الانتصارات العسكرية التي شكلت خطراً على الحدود الشرقية للدولة العثمانية الفتية الآخذة بالاتساع، عندها انشغل السلاطين العثمانيون بخطر تيمورلنك الآتي من الشرق وغضوا النظر عن الاهتمام بالفتوحات داخل أوروبا، فخطر تيمورلنك قد كان أكثر أهمية إذ نجحت جيوشه بدحر جيوش السلطان العثماني بايزيد في مدينة أنقرة في ٢٠ تموز (يوليو)

١٤٠٢م[١١]. لكن خلال هذه الفترة وفي السنوات اللاحقة أعاد العثمانيون السيطرة على مصر والمغرب وآسيا الشرقية والحجاز والعراق وسوريا وفلسطين واليمن ومناطق اخرى، كانت اسلامية اساساً، وأعادوا ضمها الى الدولة العثمانية أي الى دولة مركزية واحدة كانت تطرح نفسها كدولة تمثل الخلافة الإسلامية. وفي الوقت نفسه لم تهمل الجيوش العثمانية القارة الأوروبية بل قامت بغارات متواصلة عليها حتى استتبت لها الهيمنة على العديد من المناطق، كما أن فتح مدينة القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية وسقوطها على يد السلطان محمد الثاني (الفاتح) قد خلق للعثمانيين قاعدة هامة على مضيق البوسفور تسهل لهم القيام بحملات عسكرية على الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا، هذا الاتجاه الذي نفذوا منه ليُحكِموا هيمنتهم بعد ذلك على البلقان والأدرياتيك ويتقدموا نحو النمسا ليحاذوا حدود فيينا الحالية وليصلوا الى بولونيا.

ولم تستطع الجيوش الأوروبية تحقيق انتصار عسكري حاسم على الجيوش العثمانية وايقاف تقدمها نحو الشمال الأوروبي بشكل نهائي إلا عام ١٥٧١م في معركة ليبانت البحرية التي وقعت بين الدول العثمانية من جهة وبين أساطيل أكثر من دولة أوروبية من جهة أخرى، هي اسبانيا والبندقية (ايطاليا) والفاتيكان، ومالطا[١٢] وكان العثمانيون لا يخفون بأن دافعهم للحرب خاصة ضد أوروبا كان من أجل نشر الدين الإسلامي، ولذلك فإن المعركة الأخيرة قد اتخذت الطابع الديني نفسه مع الجيوش العثمانية التي دخلت الى شرق أوروبا ثم الى النمسا وجنوب فرنسا وبعض المناطق الأوروبية الأخرى.

إن انتشار الاسلام على يد العثمانيين قد توقف كما ذكرنا سابقاً، عن فتح بلدان جديدة وأسلمتها، كما أنه قد توقف بشكل شبه تام بعد معركة ليبانت التي واكبت بداية حالة التدهور في الامبراطورية العثمانية بعد وفاة السلطان سليمان القانوني في ٥ أيلول (سيبتمبر) ١٥٦٦م، فإن عهد السلطان الذي خلفه سليم الثاني كان مؤشراً على انحسار عهد القوة والازدهار في تاريخ الدولة العثمانية وبداية مرحلة التدهور. ولم تعد تربط الدولة العثمانية بالدول المجاورة لأملاكها الاقليمية، أي الدول غير الإسلامية، إلا العلاقات التجارية كما هو الحال بعد سقوط الخلافة العباسية عام ١٢٥٨م .

كما أن مرحلة ضعف الدولة العثمانية قد اقترنت بالكثير من الثورات الأهلية الداخلية لشعوب تريد تحقيق استقلالها الذاتي عن الدولة العثمانية. واستمر هذا الوضع حتى القرن التاسع عشر حيث بقي العالم الإسلامي، كمفهوم دالٍ على مساحة اقليمية جغرافية، بقي على ما هو عليه الآن لا سيما بعد أن ازدهرت حركة الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر وبدأت المرحلة العكسية بحيث أخذت الدول الأوروبية الصناعية القوية بالبحث عن مستعمرات لها في الخارج واتجهت أولاً نحو العالم الإسلامي بشطريه الآسيوي والأفريقي ثم نحو أفريقيا السوداء.

وفي مطلع القرن العشرين، وخاصة بعد التقسيمات السياسية التي انبثقت على اثر معاهدة سايكس - بيكو ثم المعاهدات التي سادت في فترة ما بين الحربين، ثم في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من ترتيبات سياسية جديدة في أوروبا أو في آسيا وأفريقيا، لم تتغير خارطة العالم الإسلامي بمعناها الجغرافي العام الذي انتشر فيه الإسلام حتى القرن الخامس عشر بل تجزأت هذه الرقعة الجغرافية العامة الى كيانات سياسية داخلية ذات استقلال معترف به دولياً ككيان سياسي. وقد توزعت هذه الكيانات كدولة مستقلة على القارتين الأفريقية والآسيوية، إلا أن سكانها المسلمين الذين يجمعهم دين واحد قد أصبحوا يتمايزون من الناحية القومية والاثنية.

الكيانات الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي

البلدان الاسلامية: رؤية تفصيلية للموقع الجغرافي

بعد هذه الرؤية التاريخية المختصرة والشاملة للتكوين التاريخي الجغرافي للعالم الاسلامي نرى العالم الإسلامي اليوم وفي التاريخ المعاصر يتوزع على البلدان الإسلامية التالية (هذا مع عدم الأخذ بالاعتبار الأقليات الإسلامية التي تعيش في بلدان غير اسلامية بل نذكر هنا البلدان الإسلامية فقط. أما موضوع الأقليات الاسلامية وتوزيعها الجغرافي في العالم فسيتم تناوله في فصل مستقل لاحقاً).

١ . جمهورية اندونيسية . المساحة والموقع الجغرافي

تبلغ مساحتها الاقليمية ١،٩١٩،٤٤٣ كيلو متراً مربعاً، تقع اندونيسيا بين الجزء الرئيسي من اراضي جنوبي شرقي آسيا واستراليا وتتكون من مجموعة كبيرة من الجزر يبلغ عددها حوالى (١٣،٧٠٠) جزيرة أكبرها جزر سومطرة وجاوه وبرونيو وسلبيس، والجزء الغربي من غينيا الجديدة بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الجزر الصغيرة وأهمها جزيرتا أريان وبالي.

٢ . ماليزيا . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي

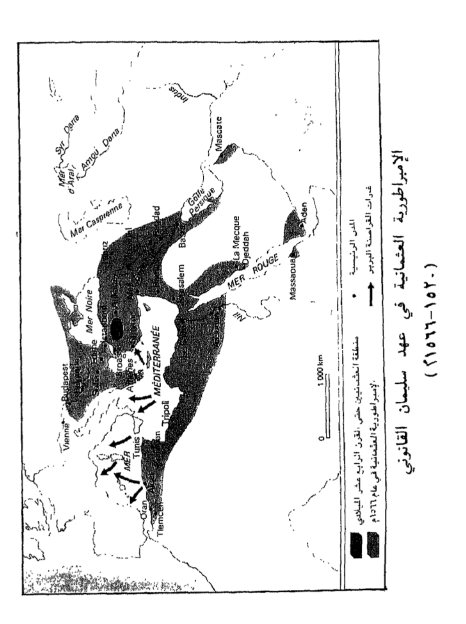
تبلغ مساحة أراضيها الاقليمية ٣٢٩،٠٠٠ كيلو متراً مربعاً وتقع في جنوبي شرقي اسيا ملاصقة لأندونيسيا وتتكون من إحدى عشر ولاية، وأهم هذه الولايات هي كوالالمور، وبيناج، وإيبوه.

٣ . سلطنة بروني . دار السلام . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي

تبلغ مساحة سلطنة بروني ٥٧٦٥ كيلو مترا مربعاً، وتقع جنوب شرق آسيا أيضاً على الساحل الشمالي الغربي لجزيرة برنيو وتحدها سراواك من جميع الجهات عدا الجزء الشمالي حيث يطل على بحر الصين الجنوبي.

٤ ـ جمهورية بنغلادش الشعبية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة بنغلادش ١٤٣،٩٩٩ كيلو متراً مربعاً وتقع في آسيا وتحدها الهند من الغرب والشمال الغربي وبورما والهند من الشمال والشرق، بينما يحدها خليج البنغال من الجنوب.



الإمبراطورية العثمانية في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦)

٥ ـ جمهورية باكستان الإسلامية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الباكستان ٨٠٠،٠٠٠ كيلو متر مربع وتقع في القسم الغربي لآسيا وتحدها من الشمال الغربي جمهورية أفغانستان ومن الشمال الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والصين الشعبية ومن الشرق الهند ومن الجنوب بحر العرب.

٦ ـ جمهورية أفغانستان ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة أفغانستان ٦٤٨،٠٠٠ كليو متراً مربعاً وتقع مثلها مثل الباكستان في جنوبي غربي آسيا ويحدها من الشمال الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ومن الشرق والجنوب الباكستان ومن الغرب جمهورية ايران الاسلامية.

٧ ـ جمهورية إيران الإسلامية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة إيران ١،٦٤٨،٠٠٠ كيلو متر مربع وتقع في جنوب غرب آسيا ويحدها من الشمال الاتحاد السوفياتي (روسيا الاتحادية الآن) وبحر قزوين، ومن الشرق كل من أفغانستان وباكستان ومن الجنوب خليج عُمان والخليج العربي ومن الغرب العراق ومن الشمال الغربي تركيا.

٨ ـ جمهورية المالديف ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة جمهورية المالديف حوالي ٧٦٤ كيلو متراً مربعاً. وتقع الى الجنوب الغربي من سيريلانكا وتتكون من ١٨٠٠ من الجزر ذات الأصل المرجاني ومنها ٢٢٠ جزيرة مأهولة بالسكان والباقي جزر مرجانية صغيرة.

٩ ـ الجمهورية التركية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الجمهورية التركية ٧٧٩،٤٥٢ كيلو متراً مربعاً. وتقع تركيا في الجزء الغربي من قارة آسيا وتمتد بعض أجزائها لتشغل مساحات من جنوب شرق القارة الأوروبية. ويحدها من الغرب بحر ايجة واليونان. ومن الشمال بلغاريا والبحر الأسود ومن الشرق الاتحاد السوفياتي (روسيا الاتحادية الآن) وايران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط.

١٠ ـ العراق ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة العراق ٤٣٤،٩٢٤ كيلو متراً مربعاً ويقع في جنوبي غربي آسيا، تحده من الشمال تركيا، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي، ومن الشرق

ايران ومن الشمال الغربي والمغرب سوريا، ومن الغرب المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية.

١١ . المملكة العربية السعودية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية ٢،٢ مليون كيلو متر مربع وتقع في جنوب غربي آسيا ويحدها من الشمال الأردن ومن الشمال الشرقي والشرق العراق ومن الشرق الكويت والخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر ومن الجنوب سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية ومن الغرب البحر الأحمر.

١٢ . دولة الإمارات العربية المتحدة . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة ٨٣،٦٠٠ كيلو متر مربع يحدها من الشمال الخليج العربي وتحدها المملكة العربية السعودية من الغرب ومن الجنوب، وتحدها سلطنة عُمان من الجنوب أيضاً ومن الشرق.

١٣ . سلطنة عُمان . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٠،٠٠٠ كيلو متر مربع وتقع في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتحدها دولة الإمارات العربية المتحدة من الشمال والشمال الغربي ويحدها من الشرق بحر عُمان ومن الغرب جمهورية اليمن والمملكة العربية السعودية.

١٤ . دولة البحرين . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة البحرين ٦٩١٠٢ كيلو متراً مربعاً وتقع في الجانب الغربي من الخليج العربي، وتكوّن دولة البحرين أرخبيلاً من الجزر في الخليج إذ يبلغ عدد جزرها نحو ٣٥ جزيرة تنتشر بين شبه جزيرة قطر وبين المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي يفصلها عن هذه الجزر خليج سلوى وجزر البحرين. وأكبر هذه الجزر جزيرة البحرين التي يبلغ طولها نحو ٣٠ ميلاً وعرضها عشرة أميال.

١٥ دولة الكويت . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة دولة الكويت ١٧،٨١٨ كيلو متراً مربعاً ويحدها العراق من الشمال والشمال الغربي ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق الخليج العربي.

١٦ . اليمن . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي

تبلغ مساحة اليمن (بعد توحيد اليمنين الشمالي والجنوبي) ٥٣١،٨٦٩ كيلو متراً مربعاً وتقع في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية. تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب خليج عدن ومن الشرق سلطنة عُمان ومن الغرب البحر الأحمر.

١٧ . سوريا . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية ١٨٥،١٨٠ كيلو متراً مربعاً وتحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الجنوب المملكة الأردنية ومن الغرب فلسطين ولبنان والبحر الأبيض المتوسط.

١٨ . الأردن . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة المملكة العربية الأردنية الهاشمية ٨٩٢،٦ كيلو مترات مربعة وتحدها من الشمال سوريا ومن الشرق العراق والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية أيضاً، ومن الغرب فلسطين.

١٩ . لبنان . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة لبنان ١٠،٤٥٢ كيلو متراً مربعاً وتحده الجمهورية السوزية من الشمال والشرق وتحده فلسطين من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط من الغرب. ولبنان يشكل اشكالية ضمن العالم الإسلامي لأنه دولة تعددية وذات حكومة مسيحية ولكن تقع ضمن الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي أي ضمن الرقعة العامة لهذا العالم ولذلك يجب أخذها بنظر الاعتبار ضمن العالم الإسلامي جغرافياً.

٢٠ . فلسطين . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة فلسطين ٢٧،٠٠٠ كيلو متراً مربعاً وهنا تؤخذ هذه المساحة الاجمالية لفلسطين قبل التقسيم دون الأخذ بالاعتبار المساحة الممنوحة الى اسرائيل بعد توقيع الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. تحد فلسطين من الشمال لبنان ومن الشرق سوريا ومن المغرب البحر الأبيض المتوسط وشبه جزيرة سيناء ومن الجنوب شبه جزيرة سيناء أيضاً.

٢١ . جمهورية مصر العربية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية ١٠٠٢٠٠٠ كيلو متر مربع وتقع في الشمال الشرقي لقارة أفريقيا ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر ومن الغرب فلسطين والجماهيرية الليبية.

٢٢ . السودان . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة السودان ٢٥،٥٨١٢ كيلو متراً مربعاً وتقع في الجزء الشمالي الغربي من قارة افريقيا ويحدها من الشمال مصر وتحدها ليبيا من الغرب والشمال الغربي ويحدها من الشرق البحر الأحمر وأثيوبيا ومن الغرب تشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب كل من زائير وأوغندا وكينيا

٢٣ . جيبوتي . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة جيبوتي ٢٣٢٠٠ كيلو متر مربع وتحدها من الشمال والغرب والجنوب اثيوبيا ومن الشرق البحر الأحمر وخليج عدن وتحدها من الجنوب أيضاً جمهورية الصومال.

٢٤ . جمهورية الصومال . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الصومال ٦٣٧،٦٥٧ كيلو متراً مربعاً ويحدها من الشمال كل من جيبوتي وخليج عدن ومن الغرب أرتيريا وكينيا ومن الشرق والجنوب المحيط الهندي.

٢٥ . الجماهيرية الليبية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

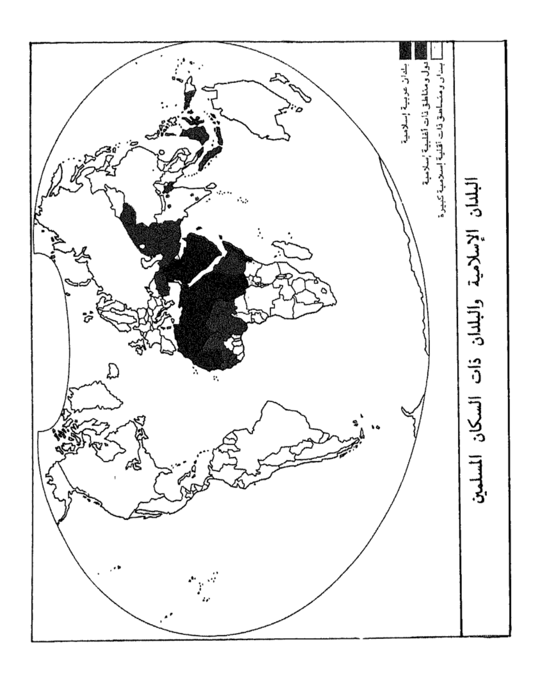
تبلغ مساحة الجماهيرية الليبية ١،٧٥٩،٥٤٠ كيلو متراً مربعاً ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشرق مصر والسودان ومن الجنوب تشاد والنيجر.

٢٦ . تونس . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة تونس ١٦٤،١٥٠ كيلو متراً مربعاً وتقع في شمال وسط أفريقيا ويحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق والجنوب ليبيا ومن الغرب الجزائر.

٢٧ ـ الجزائر ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الجزائر ٢،٣٨١،٧٤١ كيلو متراً مربعاً ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب النيجر ومالي ومن الغرب موريتانيا والمملكة المغربية.



البلدان الإسلامية والبلدان ذات السكان المسلمين

٢٨ ـ المملكة المغربية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة المملكة المغربية ٧١٠،٨٥٠ كيلو متراً مربعاً ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الجزائر ومن الجنوب موريتانيا (مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الصحراء المغربية التي لم تضم بعد الى المملكة المغربية هي جزء من المملكة المغربية) ويحدها من المغرب المحيط الأطلسي.

٢٩ ـ الجمهورية الإسلامية الموريتانية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة موريتانيا ١،٠٨٥ مليون كيلو متر مربع وتقع في الشمال الغربي من القارة الأفريقية ويحدها من الشمال والشمال الغربي المملكة المغربية ومن الشرق الجزائر ومالي ومن الجنوب مالي أيضاً والسينغال ومن الغرب المحيط الأطلسي.

٣٠ ـ جمهورية أوغندا ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة أوغندا ٢٣٦،٨٦٠ كيلو متراً مربعاً وهي دولة داخلية تقع في شرق افريقيا ويحدها السودان من الشمال وكينيا من الشرق وتنزاينا من الجنوب وروااندا من الجنوب الغربي وزائير من الغرب.

٣١ ـ جمهورية تشاد ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة تشاد ١،٢٨٤،٠٠٠ كيلو متر مربع ودولة تشاد ذات موقع مقفل بحدود برية إذ تحدها ليبيا من الشمال والسودان من الشرق وجمهورية افريقيا الوسطى من الجنوب ويحدها من الغرب كل من النيجر والكاميرون. وتشكل بحيرة تشاد أيضاً حدوداً بحرية بينها وبين نيجيريا.

٣٢ ـ جمهورية النيجر ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة النيجر ١،٢٧٦،٠٠٠ كيلو متر مربع وهي احدى الدول الداخلية في غرب افريقيا حيث يحدها من الشمال كل من ليبيا والجزائر ومن الشرق تشاد. وتحدها من الجنوب نيجيريا ومن الجنوب الغربي بوركينافاسو وجمهورية مالي من الشمال الغربي.

٣٣ ـ جمهورية نيجيريا الفيدرالية ـ المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة نيجيريا الاتحادية ٩٢٣،٧٦٨ كيلو متراً مربعاً وتقع في غرب

افريقيا على ساحل خليج غينيا. ويحدها من الشمال النيجر ومن الغرب بنين ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشرق والجنوب الشرقي الكاميرون.

٣٤ . جمهورية الكاميرون . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة الكاميرون ٤٧٥،٤٤٢ كيلو متراً مربعاً وتقع في غربي افريقيا وتطل على ساحل غانا في الجنوب الغربي وتحدها افريقيا الوسطى من الشرق والكونغو والغابون وغينيا بيساو من الجنوب ونيجيريا من الغرب وتطل في أقصى شمالها على بحيرة تشاد.

٣٥ . جمهورية الغابون . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة جمهورية الغابون ٢٦٧،٦٦٧ كيلو متراً مربعاً. أما حدودها فتطل على ساحل غانا في غرب افريقيا وتحدها من الشمال جمهورية الكاميرون ومن الشمال الغربي جمهورية غينيا الاستوائية ومن الشرق جمهورية الكونغو الشعبية.

٣٦ . جمهورية مالي . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة جمهورية مالي ١،٢٤٠،١٤٢ كيلو متراً مربعاً وتقع في منطقة وادي النيجر العليا والوسطى وتحيط بها عدة دول فتحدها من الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق والجنوب الشرقي النيجر ومن الجنوب بوركينافاسو وساحل العاج ومن الجنوب الغربي غينيا ومن الغرب السينغال وموريتانيا.

٣٧ . بوركينافاسو . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة بوركينافاسو ٢٧٤،٢٢٢ كيلو متراً مربعاً وهي دولة داخلية في جنوب غرب افريقيا، تحدها من الشرق النيجر ومن الجنوب كل من بنين وتوغو وغانا وساحل العاج. وتحدها من الشمال والغرب جمهورية مالي.

٣٨ . جمهورية السينغال . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة السينغال ١٩٦،١٩٢ كيلو متراً مربعاً وتقع على الساحل الغربي لأفريقيا وتحدها من الشمال جمهورية موريتانيا ومن الشرق جمهورية مالي ومن الجنوب كل من جمهورية غينيا بيساو وجمهورية غينيا الشعبية كما تشكل جمهورية غامبيا شريطاً حدودياً داخل السينغال التي تحيط بها من جميع الجهات.

٣٩ . جمهورية غامبيا . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي

تبلغ مساحة غامبيا ١١،٢٩٥ كيلو متراً مربعاً وتقع في الجانب الغربي من القارة الأفريقية وتحدها السينغال من كل جانب عدا الجانب الغربي الذي تطل من خلاله على المحيط الأطلسي بساحل ضيق ويمكن اعتبارها على صعيد شكلها الجغرافي السياسي مثل شريط يخترق جمهورية السينغال من الوسط تقريباً.

٤٠ . جمهورية غينيابيساو . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة غينيابيساو ٣٦١٢٥ كيلو متراً مربعاً وتقع على الساحل الغربي لأفريقيا وتحدها جمهورية السينغال من الشمال وجمهورية غينيا الشعبية من الشرق والجنوب.

٤١ . جمهورية غينيا الشعبية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة غينيا الشعبية ٢٤٥٨٥٧ كيلو متر مربع وتطل على المحيط الأطلسي عبر ساحلها الغربي. وتحدها السينغال وغينيا بيساو من الشمال وجمهورية مالي من الشمال الشرقي أما من الشرق فتحدها جمهورية ساحل العاج ومن الجنوب جمهورية ليبيريا وسيراليون.

٤٢ . جمهورية السيراليون . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة سيراليون ٧١،٧٤٠ كيلو متراً مربعاً وتقع هذه البلاد على الساحل الغربي لأفريقيا، وتحدها غينيا الشعبية من الشمال والشرق ومن الجنوب ليبيريا.

٤٣ . جمهورية جزر القمر الإسلامية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة البلاد ١٨٦٢ كيلو متراً مربعاً وتقع جزر القمر في مضيق موزنبيق بين كل من موزنبيق ومدغشقر في المحيط الهندي. وتتكون من أرخبيل من الجزر البركانية يتألف من ثلاث جزر كبيرة هي قمر الكبرى، مويلي وتيزداني الى جانب بعض الجزر الصغيرة الأخرى.

٤٤ . جمهورية بنين الشعبية . المساحة الاقليمية والموقع الجغرافي:

تبلغ المساحة الاقليمية لهذه البلاد ١١٢،٦٢٢ كيلو متراً مربعاً وتقع غرب أفريقيا على الساحل الغاني المطل على المحيط الأطلسي، وتحدها من الشرق نيجيريا، وتحدها توغو من الغرب وكل من النيجر وبوركينافاسو من الشمال.

الدلالة الجغرافية السياسية لبلدان العالم الإسلامي

يتكون المفهوم الجغرافي للعالم الاسلامي من الأربع والأربعين دولة المذكورة آنفاً، أي أن مجموع مساحة هذه الدول مجتمعة هي الرقعة الجغرافية للعالم الاسلامي. ووفق هذا المنظور تبلغ المساحة الإجمالية للعالم الاسلامي ٢٥،٠١٨،٢٧٠ مليون كيلو متر مربع (خمسة وعشرين مليون وثمانية عشر الف ومائتين وسبعين كيلو متراً مربعاً) وهي مساحة شاسعة لها أهميتها الجغرافية والجيوبوليتيكية والاستراتيجية إذ أن العالم الاسلامي يتوزع على قارتين هما آسيا وافريقيا. فبالنسبة للبلدان الاسلامية العربية التي يبلغ عددها الآن ٢٠ دولة (بعد توحيد اليمنين) تقع ١١ دولة منها في قارة آسيا و ٩ دول في قارة افريقيا، أما الدول الإسلامية غير العربية فهي أربع وعشرين دولة تقع ١٥ دولة منها في قارة أفريقيا و ٩ دول اسلامية منها في قارة آسيا.

وبشكل عام وبغض النظر عن وجود دول عربية اسلامية ودول اسلامية غير عربية، تقع ٢٠ دولة من العالم الإسلامي في قارة آسيا و ٢٤ دولة في قارة افريقيا وتبلغ مساحة القسم الأفريقي من العالم الإسلامي ١٥،١٨٤،٧٩٠ مليون كيلو متراً مربعاً (خمسة عشر مليون ومائة وأربعة وثمانين الف وسبعمائة وتسعين كيلو متراً مربعاً).

أما القسم الآسيوي من العالم الإسلامي فتبلغ مساحته ٩،٨٣٣،٤٨٠ مليون كيلو متر مربع (تسعة ملايين وثمانية وثلاثة وثلاثين الف واربعمائة وثمانين كيلو متراً مربعاً).

إن هذه الرقعة الجغرافية لبلدان العالم الاسلامي تمتد على الصعيد الفلكي بين خطي طول ١٥َ و ١٤ْ شرقاً حيث الحدود الشرقية لجمهورية أندونيسيا وبين خط الطول ٣٠َ و ١٤ْ غرباً حيث الرأس الأخضر الذي تقع عنده مدينة دكار عاصمة السينغال غرباً. ومن ثم تخترق دول العالم الإسلامي ٤٥ و ٥٨ طولياً مما يفسر

التباين الواضح في التضاريس وفي مواقيت الصلاة بين الدول الإسلامية التي تشكل في مجموعها هذا العالم، إذ يبلغ الفرق في توقيت الصلاة بين أقصى نقطة في الشرق ومنيلا في الغرب حوالى عشر ساعات ونصف الساعة[١٣].

أما على صعيد خطوط العرض فإن دول العالم الإسلامي تمتد بين دائرة العرض ١٣ْ جنوباً حيث الحدود الجنوبية لدول جزر القمر، وبين دائرة العرض ١٥ و٤٢ْ شمالاً حيث الحدود الشمالية للجمهورية التركية. وبذلك يترامى العالم الإسلامي على مدى ١٥َ و٥٥ْ درجة عرضية يمر خط الاستواء في قطاعها الجنوبي، ويمر مدار السرطان في قطاعها الشمالي، الأمر الذي يجعل أغلب دول العالم الإسلامي موجودة جغرافياً ومناخياً في حيز النطاق المداري بأنماطه المناخية والنباتية المتنوعة، فيما تقع بقية دول العالم الإسلامي داخل المناطق المعتدلة الدافئة[١٤].

وهنا ينبغي ذكر ملاحظة هامة تمييزية خاصة بالمفهوم الجغرافي المحدد سلفاً للعالم الإسلامي هي أن الموقع الجغرافي المحدد سابقاً يضم الدول الاسلامية ذات الحكومات والأنظمة الإسلامية فيما عدا لبنان ذات الحكومة المسيحية، لكن لبنان يعتبر ضمن التكوين الجغرافي السياسي والتكوين الجيوبوليتيكي جزئاً من العالم الإسلامي في مفهومه الجغرافي الدقيق لأنه (أي لبنان) دولة تقع ضمن محيط اسلامي جغرافي وجغرافي سياسي، وبذلك تكون دينامية السياسة التاريخية متأثرة كلياً ومندمجة تكويناً بالخصوصية الجغرافية، والجغرافية السياسية للعالم الاسلامي، في حين تُستَبعَدَ من هذا المفهوم الجغرافي للعالم الاسلامي جمهوريات اسلامية خاضعة أو تقع ضمن مجال دويلي Etatique نظام وحكومة غير اسلامية مثل البانيا والجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي والتي تقع الآن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ضمن نطاق الدولة الروسية نفسها وضمن حدودها الجغرافية السياسية المعترف بها دولياً. أي أن المفهوم الجغرافي الذي تم تحديده هنا للعالم الإسلامي يُستَثنى منه الجمهوريات الإسلامية الواقعة ضمن نطاق دولة روسيا الاتحادية التي تشمل: جمهورية اذربيجان، جمهورية أوزبكستان، جمهورية طاجيكستان، جمهورية تركمانيا، جمهورية قازخستان، جمهورية قرغيزتا التي خضعت للسلطة المركزية للاتحاد السوفياتي. في السابق

وتخضع الآن للسلطة المركزية لروسيا الاتحادية(١٥). هذا اضافة الى جمهورية البانيا التي تشكل الدولة الاسلامية الوحيدة الموجودة في أوروبا التي لا يمكن اعتبارها جغرافياً ضمن العالم الاسلامي بسبب التوجهات السياسية لنظام الحكم والدولة فيها، كما ان البانيا تتصف بقطيعة جغرافية بالنسبة للامتداد الجغرافي الطبيعي للعالم الإسلامي إذ انها تقع داخل أوروبا بعيدة عن الامتداد الجغرافي المتلائم مع بقية الدول الاسلامية المذكورة آنفاً والتي تشكل في مجموعها المفهوم الجغرافي للعالم الاسلامي.

إن هذا الامتداد الاقليمي للبلدان الاسلامية الذي يشكل بكليته المفهوم الجغرافي للعالم الاسلامي يتصف بعدة مميزات، الأولى الميزة الديمغرافية العرقية. فبحكم التنوع الجغرافي التضاريسي والطبيعي للرقعة الشاسعة للعالم الاسلامي توجد عدة سلالات بشرية وأتنية ورئيسية اضافة الى مجموعات عرقية وأتنية صغيرة تتفرع اليها تفصيلياً هذه السلالات.

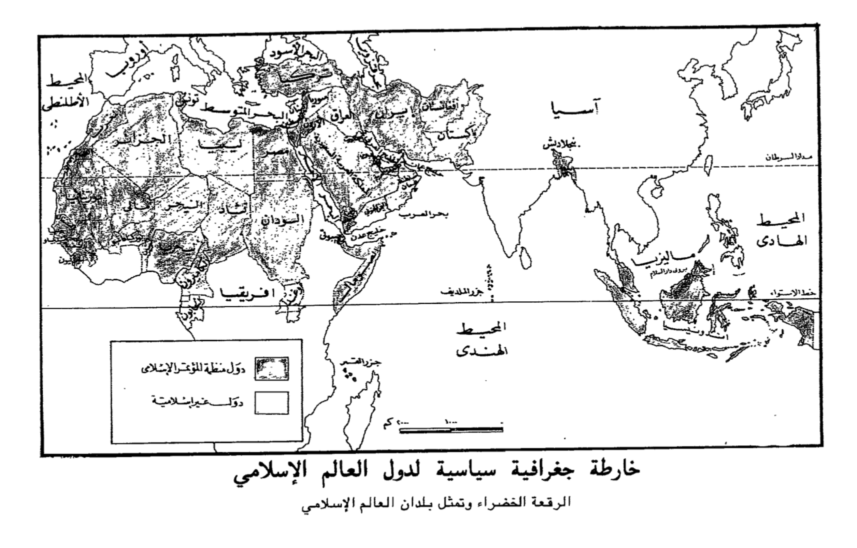
والسلالات البشرية الرئيسية التي تسود داخل العالم الاسلامي وهي: السلالة القوقازية، والسُلالة الزنجية، والسلالة المغولية، هذا اضافة الى العرب الذي انبثق الدين الاسلامي من قبل الموقع الجغرافي الذين يعيشون فيه وهو شبه الجزيرة العربية. ان الاسلام كان له الأثر الأول والفعال في صهر هذه السلالات الثلاث السابقة في بوتقة واحدة لتشكل كلها امتداداً بشرياً وان اختلف عرقياً فإنه يتوحد دينياً وحضارياً وبالتالي جغرافياً من خلال الدين الاسلامي.

اما الميزة الثانية التي يتصف بها الموقع الجغرافي الشاسع للعالم الاسلامي فهي انه يتموضع داخل موقع هام يتوسط مناطق العالم المختلفة بين الشرق والغرب من ناحية، وبين الشمال والجنوب من ناحية أخرى. وان هذا الموقع الجغرافي الهام قد منح دول العالم الاسلامي فرصة الاشراف المباشر على جبهات مائية واسعة تتمثل في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادي. اضافة الى الاشراف على عدد من الأذرع المائية ذات الأهمية الاستراتيجية التي تلعب دوراً مهماً في حركتي النقل والتجارة الدوليتين مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي. ويمثل كل ذراع من هذه الأذرع من حيث امتداده في جسم كتلة اليابسة محوراً من محاور التوغل التي من شأنها أن تفرض قدراً كبيراً

من الحركة المرنة بين المحيطات العالمية الرئيسية[١٦].

ومن هنا يمكن تحديد المفهوم الجغرافي العلمي المحض للعالم الاسلامي، دون أن يدخل ضمنه المفهوم الجيوبوليتيكي أو الديمغرافي أو المفهوم الجيوستراتيجي أو المفهوم الحضاري، يمكن تحديد هذا المفهوم الجغرافي بأنه: تلك الرقعة الجغرافية من الأرض التي تمتد حدودها السياسية من الحدود الشرقية لأندونيسيا شرقاً وحتى الحدود الغربية الواقعة على المحيط الأطلسي والسينغال غرباً، ومن الحدود الشمالية لتركيا شمالاً حتى الحدود الجنوبية للصومال جنوباً أي حتى الحدود الشمالية لكينيا. وهذا العالم يحده من الشرق المحيط الهادي والبحر الأسود ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا ومن الجنوب المحيط الهادي والمحيط الهندي وعدد من البلدان الأفريقية السوداء ومن الغرب والجنوب الغربي المحيط الأطلسي.

وهذه الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي تضم ٤٤ دولة تمتد مساحتها على ٢٥،٠١٨،٢٧٠ كيلو متراً مربعاً. والحدود السياسية التي تحد البلدان الإسلامية التي تشكل هذه المساحة هي الرقعة التي تشكل في الوقت نفسه المفهوم الجغرافي الطبيعي المرتبط بالحدود السياسية له، أي أن هذه المساحة الجغرافية تشكل العالم الاسلامي كمفهوم جغرافي وكذلك كمفهوم جغرافي سياسي، أي كعالم قائم بذاته يمكن له أن يشكل بكليته ومجموعه العام تكتلاً حضارياً وسياسياً واقتصادياً خاصاً به مقابل التكتلات الدولية الأخرى. فإن هذا المفهوم اي الرقعة الجغرافية السياسية هو الوعاء الذي يحتوي داخله على بقية كل الخصوصيات والمفاهيم الخاصة بالعالم الاسلامي مثل المفهوم الديني ـ الحضاري ثم الثروات الاقتصادية للعالم الاسلامي وبقية الخصوصيات المتعددة التي تسهم في تحديد قوته السياسية عالمياً أو تجعل القوى الدولية الأخرى تهتم به وتضعه ضمن حساباتها الاستراتيجية الراهنة.



خارطة جغرافية سياسية لدول العالم الإسلامي

الرقعة الخضراء وتمثل بلدان العالم الإسلامي

الفصل الثاني

العالم الإسلامي كمهفوم
جيوبوليتيكي - جغرو ـ سياسي

العالم الإسلامي كمفهوم جيوبوليتيكي ـ جغرو ـ سياسي

إن المفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي هو مفهوم يتكون من عناصر خاصة جداً بحكم الخصوصية المتفردة للعالم الإسلامي كجغرافية وكمجتمعات وكحضارة وكقوة اقتصادية، ولذلك يغدو لزاماً تحديد مفهوم الجيوبوليتيك أولاً في معناه النظري المجرد قبل تحديد المفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي.

إن التعريف الأكثر عمومية لمصطلح الجيوبوليتيك هو التعريف الذي يمنح دلالة بسيطة وعامة لهذا المفهوم، وهو تعريف تعليمي موجه للأشخاص غير المتخصصين ولا يخوض في عملية التفكيك لجوانب المصطلح وأبعاده المعقدة ويتلخص هذا التعريف في: ان الجيوبوليتيك هي طريقة استخدام السلطة السياسية لدولة ما للرقعة الجغرافية السياسية لدولتها، أو بعبارة أخرى أن الجيوبوليتيك هي سياسة الدولة الخاصة بطبيعة الاستخدام السياسي لموقعها الجغرافي، أو كيف يقوم النظام السياسي في دولة ما بتوظيف الموقع الجغرافي ـ السياسي لها توظيفاً ايجابياً في سياسته الخارجية أو استراتيجيته السياسية والعسكرية عند الدخول في صراع مع الدول الأخرى سواء الدول التي تشترك معها بصفة الجوار الاقليمي، أو الدول التي تبتعد عنها اقليمياً ولكنها تدخل معها في حالة نزاع سياسي سلمي أو في حالة من التقارب والتحالف من أجل تحقيق مصالح مشتركة.

ان أول من استخدم مفهوم الجيوبوليتيك هم المفكرون الألمان وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، ثم استخدمته بعد ذلك الدولة النازية استخداماً ايديولوجياً يخدم توسعاتها في عهد الرايخ الثالث على اثر وصول الحزب النازي الى السلطة في المانيا برئاسة ادولف هتلر. ومن هنا ضعف استعمال مصطلح الجيوبوليتيك عند الأكاديميين والباحثين الأوروبيين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تجنبوا استخدامه واستعاضوا عنه بتعبير الجغرافية ـ السياسية، على الرغم من التباين في المحتوى الدلالي للمفهومين. ويعود سبب تجنب استخدام مصطلح

الجيوبوليتيك من قبل المتخصصين الأوروبيين الى خشيتهم من أن يفسر استخدامهم لهذا المصطلح ك «تبنٍ» من قبلهم للأفكار والمفردات التي تبنتها الايديولوجية النازية وبذلك يسهل اتهامهم بأنهم يمثلون الفكر النازي الذي ساد في فترة صعود الرايخ الثالث في المانيا. وهنا ينبغي توضيح المراحل التي مرَّ بها استخدام مصطلح الجيوبوليتيك وتعدد هذه المراحل.

لقد كان مصطلح الجيوبوليتيك مستخدماً قبل الحرب العالمية الثانية عند الجغرافيين الألمان، ثم انتقل استخدامه بعد ذلك وبشكل تدريجي الى الجغرافيين الأوروبيين وبدأ يتسع تداول هذا التعبير بشكل ضيق ولكن تدريجي قبل نشوب الحرب العالمية الثانية إلا أنه بعد نهاية الحرب الثانية وانهيار النازية الألمانية اصبح استخدام هذا المصطلح شبه محرم عند الجغرافيين والسياسيين الأوروبيين فقد تجنبت الجامعات الفرنسية وعلماء الجغرافيا والسياسة الفرنسيون استخدامه كلياً وغابت كلمة «جيوبوليتيكيا» غياباً تاماً عن المناهج الأكاديمية في فرنسا، كما أسدل عليها الألمان، وهم مؤسسوها ستاراً من الصمت المطبق، ومنع الحزب الشيوعي السوفياتي التلفظ بها. وترسخت في الذهن المقولة القائلة ان الجيوبوليتيكيا هي النازية، ومن جانب آخر فان الجامعات الانكلوساكسونية سواء في اوروبا أو في الولايات المتحدة الأميركية لم تفرض حصاراً محرماً على هذا المفهوم لكنه نظراً للرفض الذي أصاب استخدامه لدى الأكاديمين الأوروبيين الاخرين، شهد انحساراً قوياً في استخدامه على الصعيد العلمي في الجامعات الانكلوساكسونية أيضاً[١٧].

عبر هذه العوائق التي أعاقت تطور مصطلح الجيوبولتيكيا تطوراً طبيعياً مستمراً، كبقية المصطلحات الأخرى تغدو عملية استخدامه فيما يخص حالة العالم الإسلامي، عملية تقترن بها الكثير من الاشكاليات التي تتعلق بالقطيعة التي انتابت المسار التطوري للمفهوم، إذ لم يغدُ مفهوم الجيوبوليتيك مستخدماً بشكل واسع يؤهل الاجتهادات والآراء ان تمنحه وتشحذه بالكثير من الخصوبة العضوية والأبعاد الجديدة الدلالية، إلا في سنوات السبعينات عندما لم يعد هذا المصطلح «تابو» محرماً بعد ان اسقِطَتْ عنه الأبعاد الأيديولوجية التي عَلَقَتْ به من جراء استخدام علماء الجغرافيا السياسية النازيين له في عهد الحكم النازي في المانيا.

فبين مرحلة نشوء المصطلح على يد «راتزل» في نهاية القرن التاسع عشر وبين عودة استخدامه من جديد على نطاق واسع في بداية عقد السبعينات، لم تتسنَ لمفهوم «الجيوبوليتيكيا» فرصته لكي يتطور بشكل متواصل وسريع على يد المتخصصين وبشكل يتواكب مع الأحداث السياسية الضخمة التي اجتاحت الساحة العالمية وانتجت الكثير من المتغيرات الميدانية على صعيد الحدود الجغرافية السياسية للدول وللكيانات الاقليمية المعاصرة. ففي البداية كان استخدام مفردة الجيوبوليتيك محدوداً جداً ومحصوراً داخل وسط أكاديمي ضيق منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وعندما بدأ استخدامه يكتسب نوعاً محدوداً من الانتشار، صعد الحزب النازي الى السلطة في المانيا عام ١٩٣٣ وغدا المنظرون لأيديولوجية هذا الحزب شديدي التعلق باستخدام هذا المصطلح في معظم ادبياتهم وكتاباتهم السياسية. ولذا انحسر استخدامه من جديد واتخذ بعداً ايديولوجياً لا مباشراً بما ان المنظرين السياسيين الالمان قد أخذوا يستخدمونه باتساع. وقد كرست السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية منح هذا المفهوم صفته الألمانية بسبب استخدامه الأول، ثم صفته النازية بسبب اتساع استخدامه من قبل الجغرافيين والاستراتيجيين الألمان في عهد هتلر. ولذلك فقد تعرض الى نوعين من التغيّب الأول ايديولوجي مباشر حدث اثناء فترة صعود النازية في المانيا وخلال الحرب العالمية الثانية، والثاني كان عالمياً وعلى المستوى الأكاديمي وهو نتاج للسبب الأول. إذ بدأ كافة الجغرافيين الأوروبيين خاصة والغربيين عامة باستبدال تعبير الجيوبوليتيك بمصطلح آخر هو «الجغرافيا السياسية» وكان ذلك خلال الفترة الممتدة بين السنوات التالية على الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات.

فخلال عقد السبعينات تضاءل الاحساس بالعقدة النازية في الغرب، هذا اضافة الى انبثاق ضرورات ومحتمات ملحة لاستخدام مصطلحات جديدة أكثر دقة في مجال العلوم الإنسانية بفضل القفزات التي تحققت في ميادين علمية مختلفة مثل علم التاريخ، والعلوم السياسية، والسسيولوجيا السياسية، والانتروبولوجيا، وكذلك ساعدت وبشكل خاص القفزات التي تحققت في مجال العلوم الاستراتيجية آخذين بنظر الاعتبار الاسهامات الفعالة التي قامت بها الفلسفة البنيوية

خلال الستينات وفي فرنسا بالذات في تطوير العلوم الإنسانية وجعلها أكثر دقة في استخدام المصطلحات والمفاهيم.

هنا عادت الحاجة الى استخدام مصطلح «الجيوبوليتيكيا» لدقته ولانفصاله التام عن الدلالات التي تقدمها مفاهيم اخرى مثل «الجغرافيا السياسية» و «الجغرافيا» و «الجيوستراتيجيا». ومنذ بداية عقد السبعينات أخذ مصطلح الجيوبولتيتيك يُستَخدم بشكل واسع ويتطور مضمونه بشكل يتلائم مع الحاجة لاستخدامه من جهة ومع تطور العلوم الاستراتيجية من جهة أخرى. وخلال عقد السبعينات أيضاً بدأ مفهوم الجيوبوليتيك يؤكد وجوده ثم اكتسب تطوراً جذرياً ونقلة كبيرة خلال سنوات الثمانينات اذ اضيفت الى ابعاده الدلالية الأولى التقليدية والمحدودة أبعاداً جديدة. فبعد ان كان مضمونه الدلالي المباشر كما تقدم سابقاً يدل على طريقة استخدام السلطة السياسية أو رجل الدولة للموقع الجغرافي السياسي لبلده داخل لعبة التوازنات الاقليمية والدولية، امسى مصطلح الجيوبوليتيك لا يشتمل فقط في دلالته على الجانب الجغرافي السياسي للدولة بل على كل الأبعاد الأخرى التي يمكن لأي دولة ان تحتويها مثل البعد الديمغرافي والبعد الاقتصادي وغير ذلك.

ووفق هذا المجال الجديد المتسع الذي اكتسبته مفردة «الجيوبوليتيك» يمكن تحديد المفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي أو وضع تعريف للعالم الإسلامي كمفهوم جيوبوليتيكي.

وقبل الولوج الى هذا التحديد ينبغي عرض الدلالات الرئيسية التي اكتسبها مفهوم الجيوبوليتيك منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، فهناك عدد من النقاط والملاحظات الخاصة بمفهوم الجيوبوليتيك التي ينبغي ذكرها قبل وضع تحديد للمواصفات الجيوبوليتيكية للعالم الإسلامي، وهذه النقاط هي:

- لأجل إعطاء مقاربة لدلالة مصطلح الجيوبوليتيك، وهي مقاربة أكثر تخصصاً من التعريف العام الذي أوردناه في بداية هذا الفصل، يمكن القول وبشكل أكثر تخصصاً، ووفق المنظور التجريبي أيضاً لتعريف هذا المصطلح، ان الجيوبوليتيك هو مصطلح يشير الى فعل ثقافي وفكري ونظري والى طريقة في النظر الى الأشياء التي تمنح نوعاً من التمييز والامتياز لمجالات الفضاء والجغرافيا و «الجغرافيا السياسية» بكافة اشكالها المختلفة مع دراسة الظواهر المختلفة المتمخضة عن السياسة.

وفي هذا المجال يمكن تمييز عدة أنماط من الظواهر سواء الاجتماعية أو الاقتصادية او الديمغرافية، أو الثقافية بشكل عام، التي تحتوي ضمن عناصرها على مضامين أخرى مثل الدين والسياسة في وقت واحد. ولكن كل حسب أبعاده التعددية في الممارسة المؤثرة على الدولة والتي تعكس مؤشراتها بشكل خاص على العلاقات المتعددة للسلطة السياسية.

ـ إن الجيوبوليتيك كمصطلح وكمفهوم وكدلالة ضمنية تأخذ ضمن اعتبارها موضوع الصراعات الداخلية، في بلد ما على السلطة السياسية من حيث ان هذه الصراعات تؤثر بشكل أو بآخر على المجال الاقليمي للدولة. وغالباً ما تكون عملية الصراع الداخلي على السلطة هي الوسيلة لفرض الهيمنة من قبل السلطة الداخلية على المجال الاقليمي والأراضي الاقليمية الأمر الذي يجعل السلطة القائمة بمقدورها أن تمارس سيادة أو تأثيراً على الشعب وعلى المصادر الاقتصادية في الدولة. وهنا فإن مفهوم الجيوبوليتيك لا يعني فقط المنافسة والصراع بين الدول على المجال الجغرافي الاقليمي بل يعني أيضاً الصراع والتنافس بين أشكال أخرى من أنماط القوى السياسية الموجودة على الأرض الاقليمية نفسها. وقد تكون هذه الأراضي الاقليمية ذات مساحة صغيرة أو تكون ممثلة في مدينة صغيرة أو قطاع جغرافي صغير لكن هذا القطاع يمتلك قوة بشرية ومصادر اقتصادية اقليمية وثقافية وتراثاً وتقاليد اجتماعية محددة.

ان هذا الاستخدام الدلالي لمفهوم جيوبوليتيك قد أخذ بالتوسع تدريجياً لا سيما بعد ان تقلصت التحفظات على استخداماته بعد الحرب العالمية الثانية. ففي سنوات السبعينات أخذ هذا المفهوم يتردد بسرعة في الأدبيات والنصوص السياسية والجغرافية والايديولوجية وخاصة عند الشباب اليساريين وداخل الموجهة اليسارية التي انتعشت في السبعينات. ثم اتسع نطاق استخدامه في سنوات الثمانينات ودخل الى كل الكتابات السياسية.

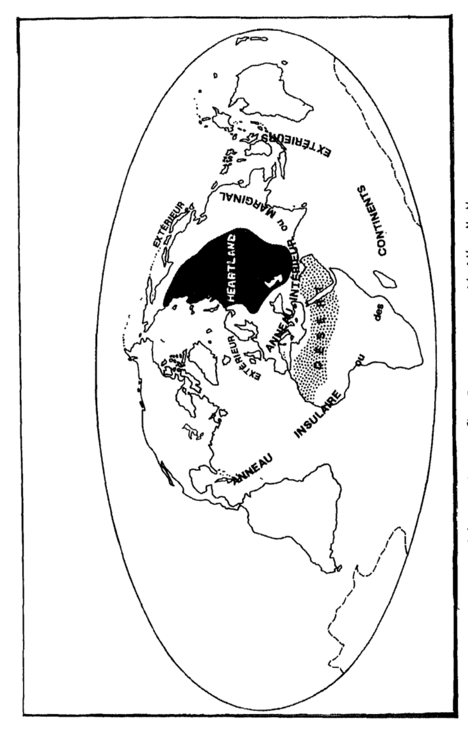
وكذلك أخذ مضمونه يتوسع ويخرج من تحديد دلالته داخل مجال الجغرافيا السياسية فقط نحو شموله لأبعاد أخرى مثل الاقتصاد والطاقة الديمغرافية وطبيعة الحكم وايديولوجية السلطة، كما سيتوضح ذلك في الفقرات الأخرى من هذا الفصل.

إن عملية التوسع في الاستخدام الدلالي للمفهوم تتطلب العودة الى اصول

المفهوم نفسه بالكيفية التي كانت عليها حدود استخدامه في البداية من قبل علماء الجيوبوليتيك المؤسسين أو الذين يعتبرون كلاسيكيين على الرغم من الحداثة النسبية لكتاباتهم التي تعود الى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فمن خلال هؤلاء المفكرين في العلم الجيوبوليتيكي تحددت دلالات هذا المفهوم ثم تطورت بعد ذلك. وهنا ينبغي ملاحظة المرحلة التالية في تطور مصطلح الجيوبوليتيك.

إن أول اشكالية نظرية ولدت ضرورة استخدام مصطلح جديد، وهو مصطلح الجيوبوليتيك في مجال الدراسات الاستراتيجية، قد انبثقت عن حالة ميدانية عسكرية هي الاختلاف بين القدرة البرية للجيش والقدرة البحرية، أو بين القوات البرية والقوات البحرية، وأول من استعمل ذلك هو الادميرال الأميركي الفريد ماهان وجاء استخدامه للمصطلح في القرن التاسع عشر، حيث درس هذا الأدميرال النزاع والتنافس البحري بين انكلترا وفرنسا منذ عهد لويس الخامس عشر وحتى عهد نابليون بونابرت ونهاية الحرب النابوليونية بعد معركة واترلو عام ١٩١٤ .

إن دراسات الفريد ماهان قد كانت الأساس الذي اعتمد عليه عالم آخر من علماء الجيوبوليتيك والذي يعتبر الرائد الحقيقي لهذا العلم وأبرز المنظرين له وهو الجغرافي البريطاني مكاندر (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) حيث رأى مكاندر بأن كل تاريخ الإنسانية يمكن اعتباره صراعاً دائماً بين قوتين هما القوة البرية والقوة البحرية التي تستخدمها كل دولة في صراعها مع دولة أخرى، وان هاتين القوتين حاضرتان في كل الحضارات البشرية والصراعات الداخلية منذ مرحلة الحضارات القديمة في أثينا وفي بلاد فارس وحتى الصراع بين انكلترا والجيوش النابوليونية في بداية القرن التاسع عشر، وقد أوضح مكاندر أول أفكاره الهامة في علم الجيوبوليتيك في مقال قصير نشره عام ١٩٠٤ في «المجلة الجغرافية» وكان عنوان المقال «المحور الجغرافي للتاريخ»، وقد حظى هذا المقال بنجاح واهتمام كبيرين من قبل الجغرافيين والمؤرخين في تلك الفترة على الرغم من أنه مقال لم يرصد سوى الجانب الأوروبي. وكان مجاله متخصصاً بدراسة التاريخ الحديث والمعاصر فحتى الحضارات القديمة لم تحظَ بدراسة مفصلة واسعة داخل هذا المقال.



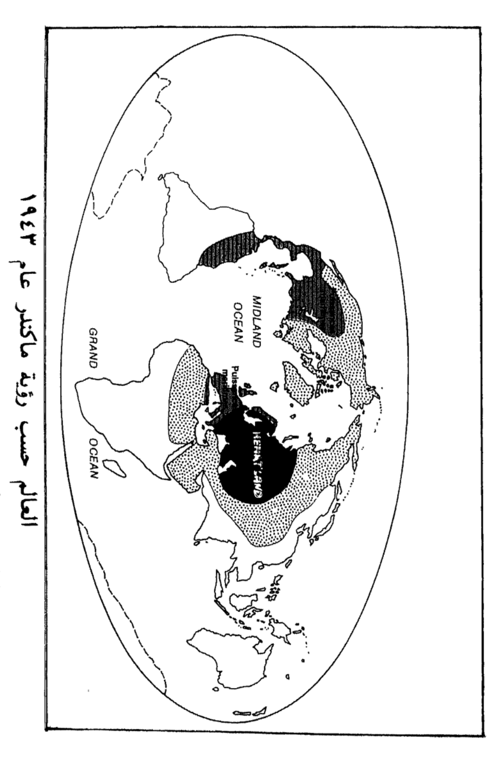
العالم الإسلامي حسب رؤية ماكندر عام ١٩٠٤م

يرى ماكندر عام ١٩٠٤ بأن السيطرة على منطقة قلب العالم كما هو محدد في الخريطة أعلاه يشكل تهديداً جوهرياً الى القوات البحرية المتفوقة للدول الكبرى

وإن الأطروحات والآراء التي أوردها مكاندر في دراسته هذه قد اكتسبت اهميةكبيرة لدى السياسيين البريطانيين الذين كانوا يتفوقون في قوتهم البحرية وكانوا يدركون في الوقت نفسه ان المانيا تمتلك قوة بحرية هامة أيضاً، بينما تمتلك روسيا قوة برية قوية وإن أي احتمالية لقيام تحالف عسكري بين كل من المانيا وروسيا من شأنه أن يخلق تكاملاً هاماً في القوة يمكن له ان يتفوق على القوة البحرية البريطانية، ومن شأن هذا التحالف أيضاً أن يجعل من بريطانيا قوة مهمشة في أوروبا. أيّ ان بريطانيا إزاء تحالف بحري وبري هامين سوف تفقد مكانتها كقوة عالمية.

لقد وجدت آراء مكاندر مصداقيتها اثناء الحرب العالمية الثانية من خلال الميثاق السوفياتي الألماني الذي عقد بين هتلر وستالين قبل ان تهاجم الجيوش النازية الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤١[١٨]، فان هذا الميثاق قد أرعب السياسيين البريطانيين، إذ كان من شأنه أن يخلق تفوقاً على الصعيد العسكري لا تملك بريطانيا قوة لمقاومته، لكن إعلان الحرب من قبل هتلر على الاتحاد السوفياتي ونقضه للميثاق الذي عقده مع جوزيف ستالين قد أخل بموازين التفوق الألماني داخل أوروبا وبذلك فإن المعادلة التي أتى بها مكاندر قد أثبتت نجاحها القاطع بعد ذلك عندما تفوق الحلفاء على ألمانيا الهتلرية ودحروها بفعل تحالف جديد حصل بين القوة البحرية والقوة البرية للحلفاء متمثلة في القوة البرية السوفياتية من ناحية والقوة البحرية الأميركية من ناحية. فالبر مثلته القوات الروسية المتقدمة من شرق أوروبا والبحر قد مثلته القوات الأميركية المتقدمة من غرب أوروبا عبر انزالها الشهير على سواحل النورماندي.

ان تلاحم القوتين السوفياتية براً والأميركية (بكل أصنافها العسكرية) بحراً، هذا على الرغم من التضاد الايديولوجي بين السلطتين السياسيتين السوفياتية والأميركية وعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين البلدين، قد حقق النصر العسكري ضد النازية هذا مع أن كل من الدولتين لا يُشكلان، بحكم موقعهما الجغرافي المتباعد رقعة جغرافية متراصة ومتماسكة يمكن لها لو وجدت ان تحقق التفوق المطلق على أن تكون لهما ايديولوجية سياسية واحدة غير متضادة.



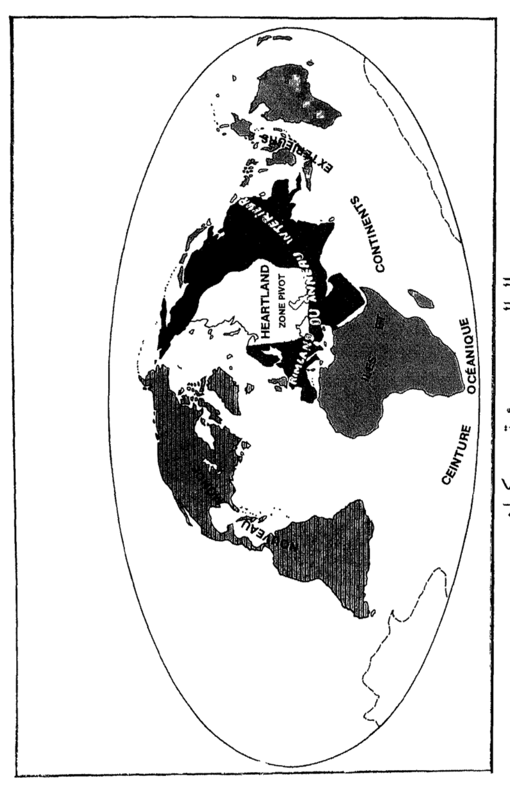
العالم حسب رؤية ماكندر عام ١٩٤٣

تحديد لمنطقة قلب العالم أو (المحور المركزي للعالم) بعد التغيرات الدولية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب العالمية الثانية

وبالطبع فان معادلة التفوق البحري، البري قد تغيرت بعد ذلك فإن الاتحاد السوفياتي قد حقق تفوقاً في القوة البحرية عبر الغواصات النووية التي دعم فيها ترسانته العسكرية النووية خلال السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية. والفرضية أو الأطروحة الهامة عند مكاندر والتي تقترن أيضاً بالقوتين البرية والبحرية هي أطروحة «قلب العالم» حيث يقرر مكاندر بأن المنطقة المحورية في العالم والتي سوف تقرر مصيره تقع في سبيريا الغربية، مع ان هذه المنطقة منطقة غابات ومستنقعات وبحيرات صغيرة، أي أنها أراضٍ شبه قاحلة أو شبه «صحراوية» ان جاز التعبير، وان التفسير الوحيد لاختيار مكاندر لهذا المكان باعتباره قلب العالم هو ان امتداد مساحته، حسب مكاندر، هو امتداد متعادل ومتساوٍ من ناحية موقعه في منطقة ذات ابتعاد متساوٍ عن سواحل المحيط الهادي من جهة أخرى، كما أن (قلب العالم) يقع في المنطقة المتوسطة التي تشمل آسيا وأوروبا أو على وجه الدقة يقع في القطاع الأورو ـ آسيوي، وهو القطاع الذي يشكل حلقة الوصل بين الحضارات ويتموضع حسب تحديد مكاندر في نقطة اتصالية بين أهم مواقع العالم الأخرى[١٩].

وبخصوص مكاندر يمكن القول بشكل قاطع انه بفضل كتاباته وكتابات هاوسشوفير ظهر علم الجيوبوليتيك كمفهوم جديد الى الوجود لأن هذين المفكرين قد اضافا على الجغرافيا، كواقع اقليمي، دينامية سياسية لم يكن علماء الجغرافيا قد تنبهوا الى اهميتها حتى لحظة ظهور أعمال وكتابات مكاندر التي جذبت المتخصصين في العلوم الجغرافية السياسية الى ميادين جديدة تمكن لعلم الجيوبوليتيك أن يفتحها أمامهم.

وفي اللحظة الحاضرة نرى ان استخدام مفردة جيوبوليتيك قد غدا استخداماً واسعاً ودارجاً مثل استخدام كلمة «استراتيجيا» التي بدأت تستعمل لتدل على القدرات الكبيرة والأساسية للدولة والسلطة السياسية، أو على الخطوات التكتيكية الصغيرة في السياسة اليومية للحكومة على حد سواء. بل ان استخدامها قد طال ميادين جديدة غير الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية، فغدت تستخدم في المجال الصناعي والمجال التجاري وفي وصف المشاريع التي ترتكز أعمالها على التكتيك والفعل اليومي أو على خطة العمل القصيرة الأمد.



العالم حسب رؤية سبيكمان

المحاور الإستراتيجية البحرية

وبين التحديد لمفردة الجيوبوليتيك واستخدامها من قبل الرواد الأوائل مثل راتزل ومكاندر، وبين اتساع مفهومهما وشمولية مجاله، تنبثق عدة محطات لتطور هذ المفهوم الذي أخذ في الاتساع والنضج.

ووفق هذا التطور الذي بلغه علم الجيوبوليتيك مؤخراً يمكن دراسة المفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي إلا أن دراسة ذلك تتوقف بالضرورة على رصد عملية التوسع والشمول التي طرأت على هذا المصطلح لتحيله حالياً بعد كل الأحداث والمتغيرات الميدانية التي حدثت على الساحة الدولية، الى مفهوم متسع ودقيق يشتمل على العديد من مكونات الدولة الحديثة وعناصرها. لقد مرَّ تطور مفردة الجيوبوليتيك بعدة مراحل منذ تأسيسها الأول على يد عالم الجغرافية السياسية الألماني فريدريك راتزل في نهاية القرن التاسع عشر، حيث كتب في تحديده لأهمية استخدام الجيوبوليتيك من قبل الدولة. ان العنصر المادي الأكثر أهمية الذي يمنح الدولة - وهنا يقصد بالدولة الأرض الاقليمية اضافة الى الشعب - هو سيادتها على رقعتها الاقليمية. فبين كافة الملزمات أو الحتميات التي تجعل الدولة تمتلك خطة سياسية ينبثق العامل الجغرافي كعامل أكثر أهمية من بقية العوامل وهو العامل الفيزيائي والطبيعي الذي يرسم بشكل قاطع وفعال هذه الخطة الفكرية السياسية التي تقتضيها متطلبات الدولة[٢٠].

ومن راتزل انطلقت بعد ذلك التنظيرات الخاصة بعلماء الجيوبوليتيك البارزين الذي تابعوا الدراسة والتنظير، ومن أبرزهم كارل هاوستشوفير الذي يتلخص تعريفه المختصر والأساسي في الجيوبوليتيك في الجملة التالية: (إن الجيوبوليتيك كانت فناً وعلماً وانها قادرة على تبرير وقيادة الفعاليات الحركية والدينامية للدولة التي تتضمن في محتوياتها، أي فاعلياتها، أبعاداً عدة مثل البعد الجغرو - ميرفلوجي والبنى الإنسانية الاجتماعية والبعد الخاص بتفاعل مؤسساتها التعددية المختلفة سواء كانت خارجية أو مادية)[٢١].

وفي عين الاتجاه الذي يختطه هاوسشوفير في تعريفه للجيوبوليتيك ولتحديد مفهوم دقيق ومعين ضمن حدوده كعلم، فانه يرى بأن الجيوبوليتيك هو علم ومنظور تحليلي من شأنه أن يمنح أية دولة رؤية جديدة للعالم، بحيث أن هذه الدولة بمستطاعها أن تخترق مجالات جديدة من أجل تكوين وصياغة أطروحة

فكرية للتاريخ وللمجال الاقليمي ولمصادرها المعنوية والاخلاقية والفيزيائية على اختلاف أشكال مجموعاتها السكانية عرقياً وطبيعياً، هذه المجموعات التي تتخذ مكانتها داخل التصنيف التراتبي كقوة اقليمية أو دولية ضمن بقية القوى الأخرى الشاخصة في العالم في لحظة تاريخية ما.

ويحدد، هاوسشوفير أهمية الجيوبوليتيك كمعطى نهائي لكل تلك الحتميات المذكورة بقوله: «إن الجيوبوليتيك ستكون، أو ينبغي أن تكون الوعي الجغرافي للدولة»[(٢٢)].

ويضيف هاوسشوفير الى هذه المضامين التي حددها مسبقاً لمفهوم الجيوبوليتيك مضموناً آخر أكثر سعة في احتوائه على عناصر أخرى تشكل كيان الدولة إذ انه لا يتعامل فقط وفق هذا المضمون الجديد على ان مفهوم الجيوبوليتيك هو مفهوم ثابت بل يجعله يقترن بفعل سياسي من قبل السلطة فيقول: «إن هدف الجيوبوليتيك هو دراسة الروابط الكبيرة والحيوية للإنسان اليوم داخل المجال الزمني الحالي وادماج الفرد داخل وسطه الطبيعي وداخل تنسيق الظواهر التي تربط الدول بالمحيط». ويعلق عالم الجيوبوليتيك المعروف جون كلاين Jean Klien على تعريف هاوسشوفير هذا بالقول: «وهكذا يغدو من الممكن خلق تكهنات وتوقعات أفضل بالنسبة لادارة الشؤون الدولية ثم بالنسبة لتسييس وادارة العقبات والموانع وذلك وفق تنظير عقلاني لادارة الأشياء ولحكم الأفراد»[(٢٣)].

بينما يرى كيجيلين Kejellén ان الجيوبوليتيك تمتلك نفس العناصر التي تمتلكها الدولة الوطنية أو الاقليمية وهذه العناصر هي: الناس، الأرض، الفضاء، المحيط البنيوي عامة، وكل ما يحيط بهذه العناصر من أشياء أخرى مجردة مثل التاريخ والقلق تجاه المستقبل. وان هذه العناصر يتفاعل احدها مع الآخر وتتطور جميعها مع الزمن لأجل تكوين أمة ذات ملامح خاصة تحددها في نهاية الأمر كل من القوى المعنوية والروحية للشعب[(٢٤)].

اما التعريف الذي يضعه عالم الجيوبوليتيك الأميركي (هولندي الأصل) نيقولا جون سبيكمان Spykman فهو: «إن الجيوبوليتيك هي دراسة التخطيط الخاص بسياسة امنية ليس بمقدورها أن تواجه بشكل مستقل مواصفات المناطق الاقليمية

التي تنبثق فيها التوترات والأزمات».

ويضيف سبيكمان: «إن الحقل الخاص الذي تعمل فيه الجيوبوليتيك هو حقل السياسة الخارجية للدولة. وذلك عبر طرق تحليلية خاصة بالدولة يمكنها استخدام المعطيات الجغرافية من أجل تقرير سلوك سياسي يسمح للدولة بأن تحقق أهدافاً مشروعة»[٢٥].

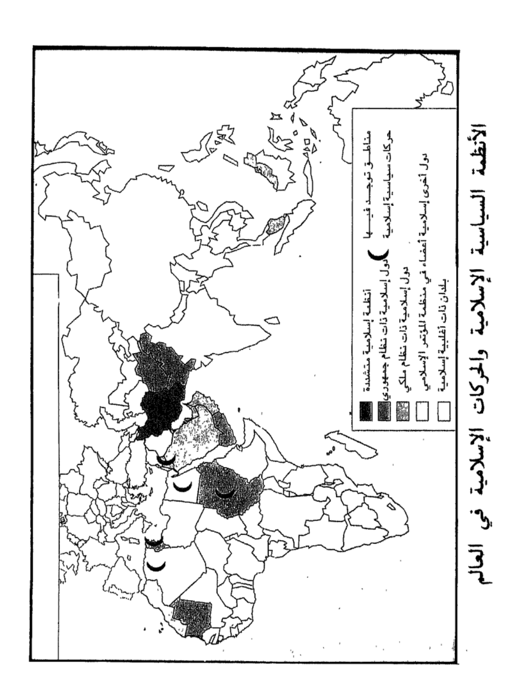
أما كارل فيتفوجل Karl Wittfoogel فإنه يُخْضِع الجيوبوليتيك أو التكوين الفيزيائي الطبيعي للدولة الى اتجاهات حتمية أو إلى فكرة الحتمية أسوة بعدد آخر من علماء الجغرافية والسياسة الألمان، لكنه لا يمنح هذه الحتمية سيطرة كلية إذ يرى بأن العوامل السلبية، ولكن غير الثبوتية، يمكن لها ليس فقط ممارسة تأثير ما فحسب بل يمكنها أن تغدو أحياناً قوة رئيسية ومتحكمة، وفي المقابل فان الإنسان المعاصر قد نجح في ان يتحرر بشكل تدريجي من عدد معين من هذه العوامل التي تفرضها عليه الطبيعة وبأن الحتمية الجغرافية المطلقة لم تعد شاخصة وموجودة بقوة مثل السابق[٢٦].

ومن جانب لآخر وفي نطاق الجيوبوليتيك كفعالية مُمَارَسةٍ من قبل الدولة يعرّف عالم الجغرافيا السياسية كرستوفر Kristofer الجيوبوليتيك، بأنها دراسة الظواهر السياسية المأخوذة بنظر الاعتبار ضمن علاقاتها بالحيّز المكاني وضمن العلاقات التي تربطها بالأرض وكذلك ضمن التأثير الذي تمارسه على العوامل الخاضعة للجغرافيا البشرية والجغرافية الانتروبولوجية.

وبعبارة أخرى فان المعنى الأساسي لمفردة الجيوبوليتيك يعني في الأصل: «السياسة الجغرافية» ولكن هذا يعني ان (الجيوبوليتيك) هي السياسة وليست الجغرافية* أي انها السياسة مفسرة تفسيراً جغرافياً أو أنها (أي الجيوبوليتيك) هي السياسة محللة تحليلاً يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي فيها (أي في السياسة).

* أي كما يقول بعض المحللين أن الجيوبوليتيك هي وضع الجغرافيا في خدمة السياسة وليس وضع السياسة في خدمة الجغرافيا، أي أن يستخدم الموقع الجغرافي للبلد من قبل السلطة السياسية لذلك البلد استخداماً سياسياً وبذلك تغدو كلمة الجيوبوليتيك هي ليست الجغرافيا السياسية وإنما السياسة الجغرافية أي كيف تستخدم السلطة السياسية جغرافية دولتها.

ونظراً لأن الجيوبوليتيك هو علم وسيط فانه لا يمتلك ميداناً دراسياً محدداً له بل انه يُبرِز التفاعلات الموجودة بين الجغرافية من جهة وعلم السياسة من جهة أخرى.



الأنظمة السياسية الإسلامية والحركات الإسلامية في العالم

من التعريف العام الى التطبيق على العالم الإسلامي

من خلال الذكر العام للآراء التي تناولت مفهوم الجيوبوليتيك، نرى ان هذا المفهوم قد خضع الى تطور تدريجي من الدلالة المحددة في بداية الأمر الى الاتساع في مدلالاته اللاحقة، الأمر الذي ماشى التطورات السياسية الحاصلة على الساحة الدولية من جهة، ثم التطورات الحاصلة في ميادين العلوم السياسية والاستراتيجية من جهة أخرى، هذا على صعيد المسار العلمي النظري للمفهوم. أما على الصعيد «الأيديولوجي» ان جاز التعبير، فإن مفهوم الجيوبوليتيك قد خضع في تطوره الى مراحل من الانقطاعات حجبته عن الاستعمال والاستخدام من قبل المتخصصين لفترة من الزمن وذلك بسبب استخدامه الواسع من قبل المتخصصين الألمان الأمر الذي جعل السلطة النازية في عهد هتلر تتبناه كمصطلح يعبر عن سياستها العسكرية ويبرر بشكل أو بآخر العمليات العسكرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية تبريراً أكاديمياً مدروساً.

إلا أن هذه القطيعة العلمية التي انتابت انتشار المفهوم، لم تؤثر على استخدامه المتسع لاحقاً وخاصة منذ عقد السبعينات وحتى الآن، إذ أنه قد حقق قفزات معرفية في دلالته بسبب من الضرورة التي دفعت الى استخدامه كمصطلح حديث يلبي الحاجة الملحة الخاصة بوصف حالة من حالات التطور المفهومي لمفردات العلوم السياسية والاستراتيجية، لكن التأسيس لهذا المصطلح على الرغم من الانقطاع الذي انتاب استخدامه، كان تأسيساً المانياً في البداية (على يد راتزل) انبثق عن حاجة هامة هي ضرورة خلق مصطلح جديد من أجل وضع تعريف أو وصف يدل على الاستخدام السياسي للجغرافيا الاقليمية لبلد ما.

انتقل مفهوم الجيوبوليتيك بعد ذلك الى علماء الجغرافية الانكلوساكسونيين عبر استعماله من قبل مكاندر الذي أضفى أبعاداً جديدة على دلالته العامة. ثم تعرض المفهوم لانقطاع ابتسيمولوجي على مستوى ضمنية تطوره الداخلي في

حين ان الحدث السياسي الخارجي العالمي قد استمر في طرح معطيات جديدة تستوجب خلق وتوليد مفاهيم علمية جديدة. ولذلك كانت سنوات السبعينات استجابة، بحكم تطور الحدث السياسي العالمي وتركيبته المتداخلة، الى حاجة ضرورية هي اعادة طرح مفهوم الجيوبوليتيك وفق بعدين، الأول هو البعد الأساسي الذي نشأ وفقه المفهوم. والثاني هو المستجدات التي كان ينبغي اضافتها الى البعد الأول بحكم أن البعد الأول التأسيسي لم يعد قادراً على وصف الاستخدامات السياسية للعامل الجغرافي من قبل الدولة، ثم لأنه كان بعداً مفتوحاً أي يستوعب ويتقبل الصفات المضمونية الجديدة المضافة الى محتواه الأول.

وبذلك فإن المسار العلمي للمفهوم قد حقق قفزة جذرية على صعيد شحن المحتوى الضمني له بأبعاد جديدة تستجيب لطبيعة المتغير الخارجي الحاصل ميدانياً في الساحة العالمية. وتستجيب أيضاً لمتطلبات الحكومات في سياساتها الدولية الخارجية من حيث طرح كيانها الاقليمي ككيان سياسي على المستوى الدولي.

ولذا أيضاً فان الجيوبوليتيك لم تعد مفردة أو لم تعد مفهوماً يتموضع محتواه الدلالي داخل كونه استخداماً سياسياً من قبل السلطة للرقعة الجغرافية السياسية للبلاد بل امتد الى ابعاد أخرى أكثر من الرقعة الجغرافية، اي الى العناصر والمكونات الأساسية للدولة. هذا علاوة على اكتسابه بعداً حركياً يمكن أن نضعه ضمن اطار الاستراتيجية السياسية باعتبار ان هذه الأخيرة تدل على الفعالية السياسية الخارجية لدولة ما وفق خطة منظمة ومنسقة تستخدم كل المردودات المتوفرة لهذه الدولة، وفي مقدمتها القوة العسكرية اضافة الى الرقعة الاقليمية والعمق الاستراتيجي وبقية العناصر الأخرى. وهنا قد اكتسبت مفردة الجيوبوليتيك صفة شمولية تقارب تلك الشمولية التي يتضمنها مفهوم الاستراتيجية السياسية. فاضافة الى البعد الجغرافي للدولة، دخلت عناصر أخرى الى المفردة مثل الشعب والأمة والمكونات الاقتصادية، وايديولوجية السلطة الحاكمة... الخ.

لكن هذه الأبعاد الثابتة والمتعلقة بالبنية الأصلية للدولة على الرغم من اتساعها في مجال مفهوم الجيوبوليتيك. فانها قد اقترنت بصفة حركية للمفهوم. أو بشكل

أدق بصفة تخطيطية، تجعل من الدولة أو السلطة القائمة فيها مجبرة على اتباع خطة فكرية وسياسية مستقبلية، أو آنية لها مردود فعلي بالنسبة للصالح الاقليمي.

ومن هنا كان يتوجب ايراد هذا العرض السابق للآراء النظرية للمفكرين الجيوبوليتيكيين الذين اعقبوا راتزل ومكاندر. فإن النظريات والآراء الجيوبوليتيكية التي اتى بها هؤلاء كانت متسعة من ناحية احتواءها العام على مفاهيم اضافية جديدة لمصطلح الجيوبوليتيك.

وعلى صعيد التحديد الاتساعي للمفهوم، وعبر الآراء والنظريات المعروفة والخاصة بعلماء جيوبوليتيكيين بارزين مثل هاوسشوفير وكلاين لم تعد مفردة الجيوبوليتك محصورة في استعمالها وفي مدلولاتها ضمن اطار الجغرافية السياسية وكيفية استخدام هذه الجغرافيا من قبل الدولة، بل ان الجيوبوليتيك قد غدت تشتمل، علاوة على العامل الجغرافي والحدود السياسية الجغرافية، على النواحي الداخلية الأساسية التي تشكل كيان الدولة مثل الاقتصاد والموارد الاقتصادية، والأمة، والطبيعة، وطبيعة توجهات العلاقات الدبلوماسية الخارجية للسلطة، ثم الموقع الجغرافي اقليمياً ودولياً، واسلوب سياسة الحكومة في استخدام هذه العناصر المتعددة في بلادها. ان كل هذه التشكيلات الأساسية للدولة مضافاً اليها سياسة السلطة الحاكمة فيها، تشكل في النهاية البعد الجيوبوليتيكي للدولة.

وهنالك بعد آخر ينبثق من تحديد المفهوم الجيوبوليتيكي للدولة هو البعد الديناميكي الحركي الذي تجسد في آراء هاوسشوفير وكلاين ونيجيل، هذه الآراء التي تعتبر الجيوبوليتيك فعلاً سياسياً يتضمن دراسة الظواهر السياسية باعتبارها ذات علاقة بالحيّز الجغرافي - السياسي للدولة، وان سيادة الدولة ينبغي ان تتوجه في استخدام موقعها الاقليمي وما تحتويه رقعتها الاقليمية من امكانيات لأجل اثبات كيانها دولياً.

وعبر هذه التعريفات الأخيرة يمكن تحديد المفهوم الجيوبوليتيك للعالم الإسلامي والقيمة العالمية لهذا العالم على الصعيد الدولي كتكتل جيوبوليتيكي مستقل.

إن العالم الاسلامي جيوبوليتيكياً له القدرة على استخدام مؤهلات جغرافية سياسية واقتصادية وديمغرافية واسعة لأجل أن يطرح نفسه من خلالها على الصعيد

العالمي كتكتل سياسي، فالعالم الإسلامي على المستوى الجغرافي السياسي يشكل رقعة جغرافية واسعة تمتد على اراضي قارتين هما آسيا وافريقيا، وتحاذي قارة ثالثة هي أوروبا وتطل على ثلاثة محيطات هي المحيط الهادي والميحط الهندي والمحيط الأطلسي كما تطل على مسطحات مائية هامة مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والبحر الأسود: ويحتوي العالم الإسلامي على مساحات مائية هامة أخرى مثل الخليج العربي، علاوة على ثروات مائية أساسية تتمثل في الأنهر الكبيرة مثل: نهر دجلة ونهر الفرات ونهر النيل وأنهر أخرى. ويمتلك العالم الإسلامي، كوحدة جغرافية سياسية ثروات اقتصادية متميزة عن بقية التكتلات الجغرافية الحضارية الأخرى مثل الثروة البترولية اضافة الى ثروات اقتصادية اخرى تتمثل في المواد الخام والثروة المعدينة أو الثروات الزراعية والصناعية التي بدأت بالتطور في هذا العالم عبر مشاريع التصنيع الاستهلاكي منذ بداية الستينات لحد الآن حيث بدأت بوادر تأسيس جديد للصناعات الثقيلة والصناعات العسكرية التي من شأنها ان تكوّن تأسيساً لصناعة مستقبلية أكثر سعة. هذا علاوة على ثروات زراعية كبيرة تمتاز بقدر ضخم ونادر من التنوع بين مشرق العالم الإسلامي في آسيا ومغربه في قارة أفريقيا.

وعلى صعيد التضاريس الاقليمية تتسم الرقعة الجغرافية الشاسعة للعالم الإسلامي بتنوع ذي مستوى كبير من التباين يخدم بالتالي في تكوين تنوعية زراعية ثم معدينة على صعيد الثروات الباطنية من المواد الخام.

علاوة على هذه المميزات الخاصة بالعمق الجغرافي والقوة الاقتصادية وتعدد مصادر الثروات الطبيعية، ينبثق عامل قوة آخر داخل البلدان الاسلامية يمكن استخدامه كعنصر هام من عناصر الجيوبوليتيك، هذا العنصر هو القوة البشرية الديمغرافية التي يمكنها أن تلعب دوراً جوهرياً داخل البنية الجيوبوليتيكة المنظورة للعالم الإسلامي إذ يقارب عدد نفوس الشعوب الإسلامية التي تعيش داخل بلدان العالم الإسلامي نفسه النصف مليار نسمة (راجع الأرقام والاحصائيات التفصيلية لذلك في الفصل الآتي)، يضاف الى هذا رقم ديمغرافي ضخم آخر تمثله الأقليات المسلمة التي تعيش في بلدان غير اسلامية تمتد على مستوى كل قارات العالم الخمس فإن المجموع الكلي لهذه الأقليات يبلغ مئات الملايين من البشر. أي ان

القوة الديموغرافية للعالم الإسلامي كعنصر من عناصر الجيوبوليتيك لا تنحصر فقط داخل الحدود الجغرافية السياسية التي تمثل البلدان الإسلامية كلها بل تمتد الى بلدان أخرى غير اسلامية وتشكل ذراعاً ديمغرافياً ذا خصوصية حضارية مستقلة داخل كيانات جغرافية ـ حضارية أخرى مخالفة.

وهنا يغدو المنظور الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي مكوّن من مثلث هام ومتميز في قدرته الدينامية هو: الرقعة الجغرافية، الاقتصاد، القوة الديمغرافية، وداخل هذه الأبعاد الثلاثة توجد القوى الضمنية الأخرى ذات البعد الحركي المتمثلة بالخصوصية الحضارية التي يستند عليها هذا المثلث في تفرده الثقافي ـ السسيولوجي المنبثق من الدين الإسلامي.

وهذه الخصوصية الحضارية ترتبط بدورها بالعمق الزمني الذي رسخها عبر سلسلة من التطورات الحدثية السياسية والعسكرية وسلسلة من التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإسلامية خلال خمسة عشر قرناً من الزمن. وهذه الحقبة تضاف كبعد تكميلي هام الى البعد الحضاري ـ الديني، فان هذا البعد الأخير ليس بحديث النشأة بل يقترن بالعمق الزمني البعيد المدى والمتوغل كتاريخ خاص للمجتمعات الإسلامية.

إن هذا البعد التاريخي قد أثر بشكل جذري على بناء وعي فردي وجماعي بالانتماء الى دين وروحانية اسلامية. وهذا الوعي يكوّن قوة نظرية مجردة يمكن ان تؤثر على تحريك فعل واقعي عيني يتجسد في القوى المعنوية التي تنبثق لدى الشعوب في لحظات مواجهتها العسكرية مع شعوب أخرى تختلف عنها دينياً أو عرقياً، أو مع تكتلات حضارية ـ عسكرية أخرى تشكل منافساً لها على صعيد الساحة الدولية.

وإزاء هذه الجوانب التي تشكل عناصر قوة متميزة داخل العالم الإسلامي يمكن استخدامها من قبل الأنظمة السياسية للدول الإسلامية بشكل يؤهل البلدان الإسلامية الى خلق كيان جيوبوليتيكي لنفسها على المستوى الدولي، ينبثق عائق واقعي هو عدم استغلال السلطات السياسية في العالم الإسلامي لعناصر الامتياز الجيوبوليتيكي داخل بلدانها. فوفق التعريف العلمي لمفردة الجيوبوليتيك، كما توضح ذلك خلال هذا الفصل: ان مفهوم الجيوبوليتيك لا يعني الجغرافيا

السياسية، بل يعني طريقة استخدام السلطة السياسية للموقع الجغرافي السياسي للدولة. اضافة الى عناصر الاقتصاد والديمغرافيا والأيديولوجيا السياسية، وكل عناصر الدولة الأخرى، داخل منظور سياسي يخدم في النهاية الصالح العام للدولة ويجعل منها تكتلاً عالمياً هاماً. وإن هذا الاستخدام للقوة والامتيازات الجغرافية والاقليمية للعالم الإسلامي لم يتم تطبيقه والعمل به لحد الآن من قبل السلطات السياسية للبلدان الإسلامية، وذلك لسبب أساسي هو غياب الخطة السياسية للسلطة في بلد اسلامي واحد، ثم غياب التنسيق بين السلطات السياسية المختلفة للبلدان الإسلامية. وبغياب مثل هذا التنسيق فإن العالم الإسلامي يكون مجرداً من سياسة دول موحدة أو على الأقل سياسة دول منسقة يمكن لها أن تظهر على الساحة العالمية كقوة جيوبوليتيكية تواجه الكيانات الجيوبوليتيكية العالمية الأخرى. إن مثل هذا الفعل التنسيقي كان غائباً ولم يزل غائباً لحد الآن.

وفي المقابل لهذا التنسيق الموحد الغائب في سياسة السلطة في العالم الإسلامي يوجد وعي ثقافي ـ ديني بالانتماء الحضاري للإسلام لدى شعوب العالم الإسلامي. إلا أن هذا الوعي قد يتمخض عن انفجارات شعبية لدى المجتمعات الإسلامية في لحظات تاريخية ما، عندما يكون العالم الإسلامي معرضاً لهجمة تكتل جيوبوليتيكي ـ حضاري آخر أو عندما يتعرض أحد بلدان العالم الإسلامي الى هجوم اجنبي أو يخوض عملية حرب مع كيان حضاري آخر غير إسلامي ويكون الإسلام أو البنية الدينية هي المستهدفة، فهنا ينبثق رد فعل شعبي ـ كما حدث في حالات عديدة من التاريخ المعاصر ـ إلا أن هذا الانتفاض الشعبي لا يتحول على صعيد السلطات الى حافز لاستخدام المؤهلات الجيوبوليتيكية للعالم الإسلامي لأنه يبقى رد فعل محصور داخل البنية الاجتماعية الشعبية دون أن ينتقل الى السلطات السياسية. فهذه السلطات تفتقر الى استراتيجية موحدة في التنسيق لخلق استخدام واعٍ للعناصر الايجابية التي تشكل بنية جيوبوليتيكية تعددية وقوية داخل الرقعة الجغرافية التي تمتد عليها بلدان العالم الإسلامي. كما أن هنالك وعي إسلامي بقدرة الإسلام كنموذج وكحضارة متميزين، وكوعي إسلامي موجود لدى بعض السلطات السياسية في العالم الاسلامي مثل السلطة في ايران والسلطة في المملكة العربية السعودية، مع الفارق في الاتجاهات السياسية

للسلطتين والتباين في عملية ممارسة السياسة الخارجية. إلا أن مثل هذا الوعي بالإسلام على صعيد السلطة يبقى بعيداً عن سلطات العالم الإسلامي. فإن السعودية مثلاً تعي امكانيات الاستخدام الجيوبوليتيكي وبعض عناصره مثل القوة الاقتصادية لأجل توظيفها في خدمة القضايا الإسلامية على الصعيد العالمي عبر مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية ثم ثقافية في نشر الإسلام والوقوف أمام الحملات التبشيرية غير الإسلامية في بقاع أخرى من العالم. لكن مثل هذه الفعالية السياسية الإسلامية للسلطة التي تستخدم بعض مؤهلات وعناصر الجيوبوليتيك، تبقى محصورة في السلطة السعودية نفسها أو سلطة سياسية لبلد إسلامي آخر دون أن تنتقل الى بقية السلطات السياسية للعالم الإسلامي كي تتحول الى تنسيق موحد وشامل يبلغ مرحلة الاستخدام الكامل للمؤهلات المتفوقة للعالم الإسلامي. ولذا لم تتحول السياسة القائمة للسلطات داخل العالم الإسلامي الى سياسة نقل المزايا الموجودة داخل الرقعة الجغرافية لهذا العالم، الى قوة التوظيف السياسي بحيث ينتقل العالم الإسلامي عبر ممارسة السلطة السياسية من واقع جغرافي سياسي مليء بالمؤهلات المنفردة الى تكتل جيوبوليتيكي يستثمر هذه المؤهلات بشكل مخطط له من شأنه أن يبرز العالم الإسلامي كقوة جديدة على الصعيد العالمي.

وفي اللحظة التي يغيب فيها الوعي الذاتي لدى السلطات السياسية في العالم الإسلامي فان هذا الوعي ينبثق لدى الآخر الجيوبوليتيكي والحضاري مثل الكيان الأوروبي والكيان الأميركي. فإن كلا الكيانين قد تنامى وعيهما بقوة العالم الإسلامي كقوة مؤهلة للظهور على الساحة العالمية وذلك منذ فترة مبكرة في التاريخ المعاصر لكن هذا الوعي قد بلغ الذروة مع حدثين سياسيين هامين: الأول هو توحيد المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ثم قيام الثورة الإسلامية في إيران وما ترتب عليها من تطورات لاحقة أيقظت الحركات الإسلامية داخل العالم الإسلامي وداخل بعض البلدان الأوروبية، هذه الآثار الشاملة التي اصطلح على تسميتها بـ «الصحوة الإسلامية» قد أفرزت عند الكيانات العالمية الأخرى ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، وعياً بأن هنالك تكتلاً جيوبوليتيكياً وقوة أخرى قابلة للظهور هي العالم الاسلامي.

وبغض النظر عن مدى صلاحية الحركات الإسلامية في العالم اليوم على تمثيلها للوعي الجيوبوليتيكي، وبغض النظر عن اسلوبي العنف والإرهاب اللذين تتبناهما بعض الحركات الاسلامية التي لم تتجه بأي حال من الأحوال نحو هدف قيام تكتل جيوبوليتيكي للعالم الإسلامي، فان هذه الحركات كانت الدافع المباشر - والظاهري لأن تنظر الكيانات الدولية الأخرى غير الإسلامية الى العالم الإسلامي ككيان جيوبوليتيكي مستقبلي سيأخذ بتهديدها من خلال اختلافه الحضاري والديني والجغرافي والسياسي معها وسيواجهها كقوة عالمية عظمى جديدة منافسة لها على الساحة الدولية.

لقد بدأ هذا الوعي من قبل الكيانات الدولية الأخرى يتحول الى تنظير فكري يخطط لمواجهة القوة المستقبلية المحتملة للعالم الاسلامي بحيث ظهرت تنظيرات كثيرة حول طبيعة مواجهة الإسلام للكيان المستقبلي. وأبرز التنظيرات في هذا المجال تنظير الرئيس الأميركي الأسبق رتشارد نيكسون[٢٧] وتنظير عالم السياسة الأميركي صموئيل هانتنغتون[٢٨] الذي تنبأ بظهور خطر من الجنوب[٢٩] في العالم إزاء الشمال بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب الخطر الشيوعي. فهناك في رأيه خطر جديد قادم من الجنوب إزاء دول الشمال هو الخطر الإسلامي الآتي من البلدان الإسلامية.

ومن خلال هذه الرؤية السياسية الاستراتيجية للكيانات الأخرى إزاء العالم الإسلامي فان هذا العالم يغدو تكتلاً جيوبوليتيكياً هاماً من وجهة نظر الآخر السياسي - الحضاري أي الغرب. في حين ان هذا الوعي الجيوبوليتيكي لم ينبثق لحد الآن داخل العالم الإسلامي نفسه ليتحول الى وعي ذاتي بالقوة من قبل الدول الإسلامية. إن هذه الطاقة الذاتية ينبغي أن تمر عبر عملية استخدام شاملٍ ومنسقٍ[٣٠] من قبل السلطات السياسية لكي يتحول العالم الاسلامي من كيانٍ جغرافي = سياسي = حضاري الى كيان جيوبوليتيكي وقوة عالمية فعلية وليس نظرية متوقعة مستقبلياً كما يراها الغرب[٣١].

بناء على المحصلات المسبقة يمكن اقرار حقائق قد يكون ذكرها النظري متموضعاً داخل مجال الاحتمال، إلا أن مؤهلاتها الواقعية والشاخصة حالياً داخل العالم الإسلامي يمكن لها ان تجعلها واقعاً فعلياً في المستقبل، عبر الممارسة

السياسية لهذه المؤهلات والعناصر[٣٢]، ووفق هذه المحصلات يمكن تحديد الخلاصات التالية في المستوى الاصطلاحي للعالم الإسلامي كمفهوم جيوبوليتيكي.

- العالم الإسلامي هو رقعة جغرافية سياسية تصلح بامتياز للاستخدام السياسي من قبل السلطات بحيث تتحول الى كتلة جيوبوليتيكية متفردة في المؤهلات والعناصر التي تبرز قوتها على النطاق العالمي وإزاء التكتلات الجيوبوليتيكية الدولية الأخرى.
- إن العالم الاسلامي هو رقعة جغرافية سياسية مستقلة بذاته. هامة الموقع، لأنها تمتد على قارتي آسيا وأفريقيا اضافة الى محاذاتها لأوروبا التي يمتلك العالم الإسلامي فيها امتداداً اضافياً هو الأقليات الإسلامية[٣٣] الموجودة في أوروبا (انظر الفصل الآتي «المفهوم الديمغرافي للعالم الاسلامي»). وكذلك في الاتحاد السوفياتي، وان هذه الأقليات هي بمثابة أرضية صالحة لمد تأثير الإسلام وفق أبعاد أخرى خارجة عن اطار الأهمية الجيوستراتيجية لأن الأقليات الاسلامية هي بعد ايجابي مضاف يمكن أن يدخل ضمن عناصر بناء الكيان الجيوبوليتكي وذلك وفق خطة سياسية موحدة أو ذات تنسيق مشترك من قبل السلطات السياسية.
- إن العالم الإسلامي هو كيان قاري قائم بذاته يمكن أن يُبنى على أساس عضوي داخلي عبر التلاحم بين بلدانه على صعيد الموقع الجغرافي التجاوري المترامي جغرافياً، ثم يُبنى على أساس سيادة دين واحد وجذر حضاري وروحي مشترك ذا أهمية تأسيسية في تعزيزه للتكامل الخاص ببناء التكتل الجيوبوليتيكي الواحد.
- عبر الموقع الجغرافي السياسي للعالم الإسلامي والعناصر الأخرى التي تشكل كل دولة من دوله وعبر منطق سياسي لاستخدام هذه العناصر، يغدو العالم الإسلامي كياناً جيوبولتيكياً يمكن له أن يلعب دوراً هاماً وخطراً داخل العالم وضمن التكتلات الدولية القوية الأخرى، لا سيما وأن القوى الكبرى قد بدأت تنظر إليه كوحدة جيوبوليتيكية قارية تمتلك طاقة لأن تكون قوة عظمى منافسة بحكم امتلاكها لعناصر ومؤهلات القوى العظمى.

- على هذه الأسس والمحصلات فإن المفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الاسلامي هو مفهوم واقعي[٣٤] آني من ناحية، ومستقبلي[٣٥] من ناحية أخرى، يصلح للاستخدام لكي يكون قوة عظمى مستقبلية عبر تنسيق سياسي تكاملي بين دوله وسلطاته السياسية على المستويين الداخلي ثم - والأهم من ذلك - الخارجي. وأن يتم هذا التنسيق بشكل كلي دون انفصال دويلي - خاص بالدولة - أو سلطوي خاص بالسلطة السياسية.
- إن العالم الإسلامي هو كيان جيوبوليتيكي دولي قائم لكنه لم يستخدم بعد لكي ينتقل من مرحلة الكيان الجيوبوليتيكي الى مرحلة التكتل الجيوبوليتيكي الدولي الذي يشكل منه قوة عظمى جديدة بين القوى العظمى السائدة[٣٦].

الفصل الثالث

العالم الاسلامي كمفهوم ديمغرافي

العالم الإسلامي كمفهوم ديمغرافي

سوف يستخدم هنا المفهوم الديمغرافي للعالم الإسلامي بشكل أبعد من مفهوم الديمغرافيا ليس فقط بمعناها الاستاتيكي الثبوتي الخاص بالسكان وبالأرقام الاحصائية، فحسب، بل بالدلالات التي تتمخض عن عدد السكان المعنيين بالدراسة وقدرتهم على الفعل وانتمائهم الديني ـ الثقافي باعتباره خصوصية تمتلك فعالية حركية على المستوى السياسي والاجتماعي ثم على المستوى الايديولوجي الديني بشكل خاص.

ومن هذا المنظور الديمغرافي الحركي يمكن التعامل مع موضوع العالم الإسلامي كمفهوم ديمغرافي. إن الديموغرافيا الخاصة بالعالم الإسلامي لا تقتصر فقط على عدد السكان الموجودين داخل البلدان الإسلامية الأربعة والأربعين والتي تشكل في كليتها العالم الإسلامي، بل أن هذه الديمغرافيا تتعدى ذلك إلى المسلمين الموجودين في العالم كأقليات إسلامية داخل مجتمعات وبلدان ليست إسلامية، وبذلك يغدو العالم الإسلامي كمفهوم ديمغرافي ـ سكاني ـ ثبوتي، أولاً هو مجموع عدد الشعوب الإسلامية الموجودة داخل الرقعة الجغرافية السياسية لبلدان العالم الإسلامي علاوة على عدد المسلمين كأقليات موجودة داخل الدول الأخرى على امتداد بلدان العالم الأخرى*.

إن هذا العدد يشكل بمجموعه الكلي العالم الإسلامي كمفهم ديمغرافي ـ سكاني بالمنظور الثبوتي كرقم احصائي لكن البعد الآخر المترتب على الشكل الرقمي هو الذي يبرر النتائج التي يفرزها مثل هذا الحاصل الرقمي، حيث أن

* يعتمد هذا الفصل في معلوماته على عدد من المراجع الأجنبية (الفرنسية والانكليزية) كما هو وارد في قائمة المراجع، لكن المصدر الرئيسي لهذا الفصل هو كتاب موسوعة العالم الإسلامي (ثلاثة مجلدات) الكويت ١٩٩٤ .

الرقم الاحصائي العام لم يعد يقف ضمن مجال الديمغرافيا الثبوتية التي تنحصر داخل الأرقام، بل يتعداه إلى الفعالية الكامنة داخل المجموعة السكانية التي يمثلها هذا الرقم وقابليتها على الحركية السياسية والحضارية.

إشكالية القراءة الإحصائية

إن أي رقم أو إحصاء يُعطى لأي شعب أو مجموعة سكانية داخل العالم لا يمكن له أن يكون ثابتاً أبداً وذلك بسبب التغيير الذي يطرأ على عدد السكان من عام لآخر. والحالة الآنية الخاصة بعدد السكان في العالم هي حالة الزيادة. إن شعوب العالم بشكل عام في حالة ازدياد في الوقت الحاضر من تاريخ الإنسانية وذلك بفعل التطور العلمي المطرد إلا إذا حدثت بعض الأحداث التي توقف هذا التزايد بشكل مؤقت. ولذا فإن حالة الزيادة في أعداد السكان هي الحالة السائدة. ومن هنا فإن تقديم أي رقم حالي لعدد السكان في بلد إسلامي سيكون رقماً مؤقتاً مقترناً بالتغيير مستقبلاً. فالأرقام التي ستعطى هنا لسكان العالم الإسلامي هي أرقام مستقاة من الاحصائيات الأخيرة وبما أنها أرقام سوف تتغير باتجاه الزيادة غالباً، أو باتجاه الثبات النسبي أحياناً فإن التغيير الرقمي سوف لن يكون مهماً بحد ذاته كتفصيل دقيق متعلق بعدد السكان بل سوف يكون مهماً باعتباره مؤشراً على أهمية الثقل الديمغرافي لبلد ما أو عدم هذا الثقل.

إن الثقل الديمغرافي لبلد ما يتصف بعدد كبير من السكان سوف يكون ذا دلالة وتأثير آني أو مستقبلي على هذا البلد رغم التغير التفصيلي الذي سوف يطرأ عليه بمرور الزمن فإن هذا التغيُّر في العدد سوف لن يؤثر على الدلالة التي يمكن استنباطها من العدد المذكور، ولذلك فإن الأرقام التي سيوردها هذا البحث حول عدد سكان العالم الإسلامي ستكون مستقاة من آخر الإحصائيات المتوفرة لأن التغيُّر الذي سيطرأ عليها مستقبلاً سوف لن يغير من بنيتها الدلالية على سير الأحداث أو حركية الدينامية الاجتماعية للبلدان الإسلامية عامة أو للعالم الإسلامي كمفهوم ديمغرافي.

تتمثل ديمغرافية العالم الاسلامي في عدد السكان الموجودين داخل البلدان الإسلامية إضافة إلى عدد المسلمين الموجودين في بلدان العالم الأخرى

كأقليات، وأن إحصاء عدد سكان العالم الإسلامي حسب بلدانه هو عملية أكثر وضوحاً وأقل صعوبة من إحصاء عدد الأقليات الإسلامية الموجودة في البلدان الأخرى، إلا أن العدد الإجمالي لسكان البلدان الإسلامية إضافة إلى الأقليات الإسلامية في العالم هما اللذان يشكلان الواقع الديمغرافي الثبوتي للعالم الإسلامي ويتمثل هذا الواقع الرقمي بما يلي:

يتوزع سكان العالم الإسلامي الذين يقطنون داخل البلدان الإسلامية الأربعة والأربعين دولة حسب آخر احصائية (١٩٩٤) على الشكل التالي:

اسم الدولة أو الجمهورية	عدد السكان	التسلسل للبلدان الإسلامية
جمهورية أندونيسا	١٩٢٥٤٣٠٠٠	(٣٧)
ماليزيا	١٩٨٧٦٠٠٠	(٣٨)
سلطنة بروناي (دار السلام)	٢٩٥٠٠٠	(٣٩)
جمهورية بنغلادش	١٢١١١٠٠٠٠	(٤٠)
جمهورية أفغانستان	١٦٠٦٠٠٠٠	(٤١)
جمهورية باكستان الإسلامية	١٢٩٧٠٤٠٠٠	(٤٢)
جمهورية إيران الإسلامية	٦٤٨٠٥٠٠٠	(٤٣)
جمهورية المالديف	احصائية غير متوفرة بدقة	(٤٤)
تركيا	٦١٢٨٤٠٠٠	(٤٥)
العراق	٢١٠٣٨٠٠٠	(٤٦)
المملكة العربية السعودية	١٨٦١٣٠٠٠	(٤٧)
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٨٣٠٠٠٠	(٤٨)
سلطنة عُمان	٢٢٥٥٠٠٠	(٤٩)
دولة البحرين	٥٧٢٠٠٠	(٥٠)
دولة الكويت	١٥٠٥٠٠٠	(٥١)
اليمن	١٤٢٤٤٠٠٠	(٥٢)
سوريا	١٤٢٨٤٠٠٠	(٥٣)
الأردن	٤٤٠٧٠٠٠	(٥٤)

لبنان	٤٠٠٥٠٠٠	(٥٥)
فلسطين	الاحصائية الدقيقة غير متوفرة	
جمهورية مصر العربية	٥٧٧٤١٠٠٠	(٥٦)
السودان	٢٨٧٧٦٠٠٠	(٥٧)
جيبوتي	٦٣٣٠٠٠	(٥٨)
قطر	٥٤٤٠٠٠	(٥٩)
الصومال	٨٩٩٤٠٠٠	(٦٠)
الجماهيرية الليبية	٥٤١٠٠٠٠	(٦١)
تونس	٩٠٣١٠٠٠	(٦٢)
الجزائر	٢٨١٤٤٠٠٠	(٦٣)
المملكة المغربية	٢٧٧٢٤٠٠٠	(٦٤)
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٢٥٥٠٠٠	(٦٥)
جمهورية أوغندا	١٩١٥٦٠٠٠	(٦٦)
جمهورية تشاد	٦٤٤٨٠٠٠	(٦٧)
جمهورية النيجر	٩٠٣٧٠٠٠	(٦٨)
جمهورية نيجيريا الفيدرالية	١١١٢٧٣٠٠٠	(٦٩)
جمهورية الكاميرون	١٣٣٦٨٠٠٠	(٧٠)
جمهورية الغابون	١٣٠٦٠٠٠	(٧١)
جمهورية مالي	٩٨٣٣٠٠٠	(٧٢)
بوركينافاسو	١٠٤٣٩٦٦	(٧٣)
جمهورية السينغال	٨٤٦٨٠٠	(٧٤)
جمهورية غامبيا	١٠٧١٠٠٠	(٧٥)
جمهورية غينيابيساو	١٠٨٤٠٠٠	(٧٦)
جمهورية غينيا الشعبية	١٦٦١٨٠٠٠	(٧٧)
جمهورية السيراليون	٤٧٠٧٠٠٠	(٧٨)
جمهورية جزر القمر	احصائية غير متوفرة	(٧٩)
جمهورية بنين الشعبية	٥٤٧٠٠٠٠	(٨٠)

وينبغي ذكر ملاحظتين حول الأرقام الواردة سابقاً هي أنها اعتمدت على آخر احصائية موجودة (١٩٩٤) وهذه الاحصائية قابلة للزيادة في أرقامها حسب ما هو

معتاد من زيادة ضرورية في عدد سكان كل بلد. والملاحظة الثانية هي أن الرقم المذكور حول عدد سكان كل بلد هو رقم عام يتضمن المجموع العام للسكان دون الأخذ بنظر الاعتبار عدد الأقليات الدينية غير الإسلامية الموجودة في هذا البلد. ولذلك سينظر هنا الى الرقم العام، بما أن البلد الإسلامي يقع ضمن التكوين الجغرافي السياسي الاجتماعي للعالم الإسلامي كرقعة حضارية عامة لها خصوصياتها الدينية المتفردة التي تتضمن في تركيبتها موضوع الأقليات دون أن يظهر لهذه الأقليات الدينية المتفردة التي تتضمن في تركيبتها الدينية تأثير على صعيد الفعالية السياسية الخارجية والحضارية لهذه البلدان.

الأقليات الإسلامية في العالم

العدد والتوزيع

الأقليات الإسلامية في الهند

إضافة إلى عدد سكان البلدان الإسلامية، يتوزع المسلمون في بقية أنحاء العالم بشكل متباين عددياً وذلك على الشكل التالي ابتداءاً من البلدان الإسلامية في الشرق وفي آسيا وانتهاءاً بالبلدان الواقعة في الغرب.

يبلغ عدد سكان الهند حالياً حوالي ٥٨٥[٨١] مليون نسمة وتبلغ نسبة عدد المسلمين بينهم حوالي ١٢٪، إذ يصل عددهم في الهند حوالي ٧٠ مليون مسلم وهذا العدد في ازدياد مطرد وهم يشكلون بذلك ثاني أكبر تجمع إسلامي بعد أندونيسيا.

وعلى صعيد الخلفية التاريخية للوجود الإسلامي في الهند فإن هذا الوجود قديم إلى الدرجة التي يبدو فيها متأصلاً داخل المجتمع الهندي حيث تمكّن من امتلاك دينامية سياسية واجتماعية. فالوجود السكاني للمسلمين في الهند ليس وجوداً ديموغرافياً ثبوتياً بل حركياً بحكم العمق التاريخي له[٨٢].

لقد وصل الإسلام الى الهند عن طريق الفتح عندما غزا محمد بن القاسم عام ٩٤ هـ بعض الجهات الشمالية الغربية ثم غزا بعد ذلك محمود الغزنوي البلاد سبع عشرة مرة بين عامي ٣٩٢ هـ و ٤٦٥ هـ ففتح بومباي وبعض الجهات الشمالية الغربية. ووصل المسلمون إلى البنغال أيام الغوريين إذ فتحوا دلهي وبيهار والبنغال حوالي العام ٥٩٧ هـ. وقد كان العرب سابقاً على صلات بجهات الساحل في الهند قبل الإسلام، ولهذا فإن التجار المسلمين قد استطاعوا ادخال الكثير من سكان الساحل الغربي إلى الدين الإسلامي ومن هناك بدأ الإسلام ينتشر على السواحل كلها نتيجة جهود التجار والدعاة معاً.

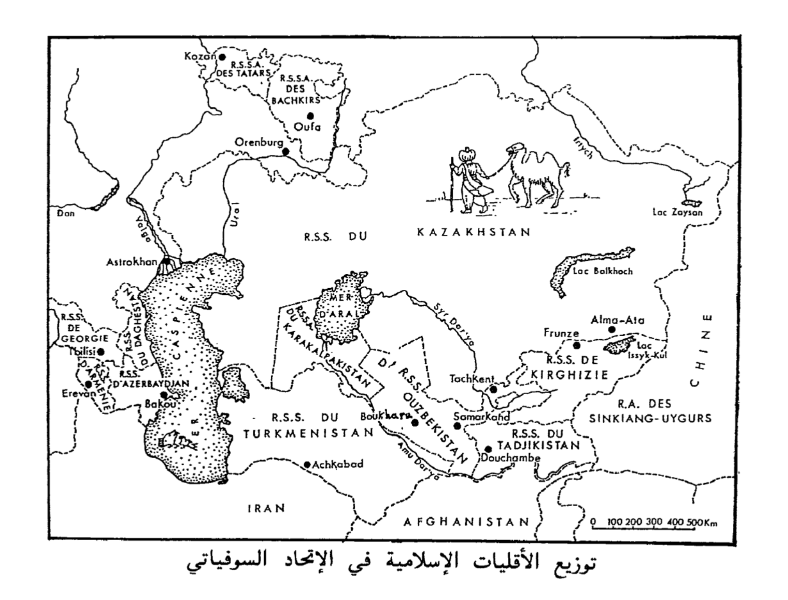
وفي المرحلة الحديثة تعمق وجود الأقلية الإسلامية في الهند عبر انخراطها داخل الحدث التاريخي للاحتلال الاستعماري. فقد تعاقب على الهند المستعمرون البرتغاليون في البداية ثم الهولنديون، فالفرنسيون ثم الانكليز وانفجرت ثورة المسلمين عام ١٢٧٠ هـ/ ١٨٣٥م ضد الاستعمار البريطاني(٨٣) الذي استأثر بالقسم الأكبر من البلاد. واستولى المسلمون على دلهي والتزموا بعدم الاعتداء على الانكليز من مبشرين وغيرهم. لكن هذه الحركة قد فشلت وتمخض عنها العديد من النتائج المضادة للمسلمين مثل اضطهادهم ومصادرة أموالهم وهدم مساجدهم وكذلك فقد أخرِجوا من مواطنهم بينما رحب الهندوس بالبريطانيين، فقلدوهم الوظائف واتيحت أمامهم الكثير من الفرص(٨٤) لكسب الأموال والثراء. وقام الانكليز بشراء الكثير من الأراضي إلى الدرجة التي لم يبقَ فيها للمسلمين إلا نسبة ٥٪ من الأراضي التي كانوا يملكونها من قبل، ونال الهندوس أيضاً الكثير من الامتيازات في فرص التعليم في حين اضطر المسلمون لتجنب المدارس لأنها كانت بأيدي المبشرين أو تحت ادارة المستعمرين والتابعين لهم من الحكام المحليين، ولذلك اتصف وضع المسلمين في الهند بالتخلف الثقافي والاجتماعي والاقتصادي علاوة على الاضطهاد السياسي الذي تعرضوا له.

من ناحية أخرى فإن انخراط المسلمين داخل الحدث التاريخي في الهند قد نحت خصوصيتهم المتميزة كأقلية، ولذلك فإن رد الفعل السياسي لهم عبر الأحداث وتطوراتها كان رد فعل قوي وعنيف، بحيث أبرز استقلالية متميزة داخل الحضور العام للبنى الجماعية التابعة الى انتماءات دينية أخرى ومن ضمنها الأغلبية الهندوسية. ففي الوقت الذي بدأ فيه الهنود بالدعوة إلى القومية الهندية حاولوا تحويل المسلمين عن اتجاههم الإسلامي. وكان أساس تجمع المسلمين وتوجيه نشاطهم هو الإسلام، فلما تأسس حزب المؤتمر الهندي انضم بعض المسلمين اليه، ولكن الأكثرية منهم قد انضمت الى حزب «الرابطة الإسلامية» وما لبثت الخلافات أن نشبت بين الطرفين ثم جرى تقسيم البلاد عند إعلان الاستقلال فتألفت دولة باكستان من المناطق التي تسكنها أكثرية من المسلمين بينما قامت دولة الهند فيما بقي من أراضي الهند وهي الغالبية وقد ظلت منطقة كشمير موضع

صراع بين الطرفين حتى الآن مع أكثرية سكانية من المسلمين.

إن الأهمية التي تكتسبها الأقلية الإسلامية الموجودة في الهند هي أهمية سياسية يمكن لها أن تقوم بفعل سياسي هام أو بفعالية اجتماعية دينية هامة في تأثيرها على الوجود الإسلامي في العالم إذ تعد الجالية الإسلامية في الهند من أكبر التجمعات الإسلامية، وترتبط مع الجماعة الإسلامية في الباكستان. كما نشأت منظمات إسلامية هامة في الهند مثل «جماعة التبليغ» و «ندوة العلماء» وغيرها.

فالمسلمون في الهند يشكلون أغلبية كبيرة وتبعاً لاحصاء أجري عام ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١م، بلغ عددهم في الهند ما يقارب واحد وستين مليون ونصف المليون نسمة، أي أن نسبتهم كانت ١١،٢٣١٪ من مجموع السكان البالغ عددهم وقتذاك ٥٤٨ مليون تقريباً[٨٥].



توزيع الأقليات الإسلامية في الإتحاد السوفياتي

الأقليات الإسلامية في سيلان

خصوصية المسلمين التاريخية والاجتماعية

تبلغ نسبة المسلمين في سيلان ٨٪ من عدد السكان ويبلغ عدد سكان سيلان ثلاثة عشر مليون نسمة يتجاوز عدد المسلمين بينهم المليون مسلم.

يتكلم مسلمو سيلان لغة (التاميل) وهي لغة مسلمي الهند أيضاً، ولكن عمت الآن اللغة السنكلية جميع السكان ومن بينهم المسلمين بعد أن أصبحت لغة البلاد الرسمية. ومسلمو سيلان هم من أهل السنة ويتبعون المذهب الشافعي ووجود الأقلية الإسلامية في سيلان وجوداً هاماً فالعقيدة الإسلامية قوية لديهم بسبب التحديات التاريخية التي تعرضوا لها وموجات الاحتلال من قبل الدول الأخرى غير الإسلامية التي حاولت محو هيوتهم الدينية الأمر الذي عمّق التزامهم الديني وجعل منه دافعاً دينامياً مؤثراً داخل المجتمع السيلاني أولاً ثم داخل منطقة جنوب وسط آسيا.

إن البعد التاريخي للوجود الإسلامي داخل سيلان قد اجتاز مراحل صعبة. فقد وصل المسلمون جزيرة سيلان عن طريق التجارة من جنوب الجزيرة العربية أو من سواحل الهند والملايو، وبعد ضعف المسلمين جاء الاستعمار البرتغالي عام ٩١١ هـ وكان البرتغاليون معادين للإسلام فأبادوا قرى مسلمة بأكملها وحاولوا إزالة كل أثر للوجود الإسلامي في الجزيرة[٨٦].

وبعد ذلك جاء الهولنديون في عام ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٧م فواصلوا سياسة البرتغاليين نفسها تجاه المسلمين، وأسسوا مدارس تبشيرية في محاولة لإيقاف المد الإسلامي الأمر الذي دفع المسلمين للجوء إلى المناطق الداخلية علهم يلوذون ببعض الحكام. ثم جاء الانكليز عام ١٢١١ هـ/ ١٧٩٦م الى سيلان وساروا على نهج السياسة الهولندية نفسها من حيث انشاء المدارس التبشيرية

وقصروا التعليم عليها وعلى المدارس الحكومية العلمانية التي أعقبتها ولكنهم خففوا من اضطهاد المسلمين بهدف اغرائهم للالتحاق بالمدارس التبشيرية (٧٤)، ولكن المسلمين قابلوا التعليم الانكليزي بحذر شديد واكتفوا بمدارسهم الخاصة القليلة والضعيفة، الأمر الذي تمخض عنه تأخر المسلمين ثقافياً وعلمياً في سيلان. إن هذه التغيرات التاريخية العنيفة التي تعرض لها المسلمون في سيلان قد ولدت لديهم تكويناً بسيكو - تاريخياً يشكل أرضية مهيئة للانفجار السياسي بشكل مباشر ووفق أي ظرف تاريخي طارىء حالي أو مستقبلي. وهذا يشابه التكوين النفسي الجماعي لمسلمي الهند الذين يشعرون بنزعة قوية للحفاظ على هويتهم، هذه النزعة التي أدت الى عدة انفجارات دينية صاحبتها الكثير من عمليات العنف بحكم التكوين التاريخي المقترن بالتحدي للهوية الدينية.

المسلمون في بورما

يقدر عدد سكان بورما بثلاثين مليوناً[٨٧] تقدر نسبة المسلمين بينهم بحوالي ٧٪ من عدد السكان، أي أن مجموعهم يبلغ حوالي المليونين ومائة ألف مسلم، يعيش معظمهم في مدينة رانجون العاصمة وفي مدينة ماندلي التي تقع شمال العاصمة على بعد ٥٩٠ كلم. وعلى الرغم من أن اللغة السائدة في بورما هي اللغة البرمية التي يتكلمها أكثر السكان، فإن الكثير من المسلمين يتكلم اللغة العربية. وعلى الصعيد التاريخي فإن مسلمي بورما كانت لهم تجربتهم التاريخية الخاصة.

وصل الإسلام الى بورما عن طريق التجارة والدعاة وكان كثير من التجار المسلمين من العرب يحطون رحالهم على الشواطىء. ثم انتشر الإسلام في أعقاب عام ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م عندما غزا المسلمون التتار القادمون من الصين بورما، ولهذا السبب كان بين مسلمي بورما عدد كبير من الهنود والصينيين.

ويتنقل كثير من المسلمين في بورما بين منطقة يونان في الصين ومنطقة ماندلي وفقاً لما يتعرضون له من ضروريات ودوافع، ولذلك فإن مسلمي بورما يتصفون بتشكيل إتني متعدد يسهم في اغناء التعددية العرقية للمسلمين في العالم.

المسلمون في تايلاند

يقدر عدد سكان تايلاند بحوالي ٥١٤١١٠٠٠ مليون نسمة وذلك حسب احصاء ١٩٨٥ ويدين معظمهم بالديانة البوذية التي تنتشر في جنوب شرقي آسيا.

ويمثل المسلمون منهم حوالي ١٢٪ أي أنهم يزيدون قليلاً عن خمسة ملايين نسمة ويجتمعون في منطقتين رئيسيتين هما فطاني، وفي المنطقة المحيطة بمدينة بانكوك. ويرجع جميع المسلمين في كلتا المنطقتين في أصولهم الى فطاني إذ أن المسلمين في بانكوك وما حولها إنما نقلوا اليها من فطاني تايلاند وقد قصد حكام تايلاند من نقل المسلمين الى منطقة بانكوك الى تفتيت قوتهم في محاولة لصهر المنقولين منهم داخل المجتمع البوذي في العاصمة وما حولها. ويبلغ عدد المسلمين الذين يعيشون في منطقة بانكوك حوالي المليونين نسمة[٨٨].

يتمتع المسلمون في تايلاند بقوة اقتصادية بحكم وجودهم في منطقة جغرافية اقتصادية غنية بالمعادن وصالحة للزراعة فإن مدينة فطاني التي يعيش فيها المسلمون والواقعة جنوب تايلاند هي منطقة زراعية تزرع الرز والذرة الشامية وجوز الهند والخضراوات وتستفيد من الغابات كما تستفيد من البحر في صيد الأسماك واستخراج الأملاح[٨٩].

وعلى الصعيد الأتني لمسلمي تايلاند ومنطقة فطاني بالذات فإنهم ينتمون الى المجموعة الملاوية ويتكلمون اللغة الملاوية ويكتبونها بأحرف عربية. وتضم لغتهم الكثير من الكلمات العربية. واللغة هي إحدى المشكلات الرئيسية لأهل فطاني إذ تصر تايلاند على أن تكون اللغة التايلاندية لغة السكان جميعاً باعتبارها اللغة الرسمية ويصر الفطانيون على المحافظة على لغتهم وعلى كتابتها بالحروف العربية ويعدون ذلك جزءاً من كيانهم الذي لا يمكنهم التنازل عنه وهم يرون أن إصرار تايلاند على فرض لغتها انما هو خطة أولى لإذابة الشخصية الإسلامية داخل الكيان التايلاندي.

يبلغ عدد سكان فطاني ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة وتزيد نسبة المسلمين بينهم على ٨٠٪ وبذا يكون عدد المسلمين في الأقسام الأربعة الفطانية ٢،٨ مليون نسمة يضاف إليهم مليوني مسلم حول بانكوك وأكثر من ثلاثة ارباع المليون في المناطق الباقية من شبه جزيرة الملايو الواقعة شمال الأقسام الأربعة وهي بنجار، فطاني وساتول.

إن التكوين التاريخي لطبيعة الأقلية المسلمة في تايلاند قد اجتاز الكثير من المراحل التي تعرضوا خلالها لعمليات من الإذابة ومحو الهوية أو محاولة تقليص

مكانتهم الدينية داخل المجتمع التايلندي. فقد دخل الإسلام الى تايلاند عن طريق التجارة البحرية حوالي القرن الخامس الهجري (١١ ميلادي) وزاد انتشاره في القرن التاسع الهجري (١٥ ميلادي) عن طريق «ملقا» حتى صار حكم المنطقة كلها في أيدي المسلمين. ثم بدأت تايلاند في الهجوم والتوسع واستطاعت احتلال المنطقة عام ١٥١١م. إلا أنها لم تلبث ان انسحبت منها. فاستطاعت فطاني الاحتفاظ باستقلالها وكانت لها علاقات تجارية مع كثير من الدول حتى الأوروبية منها. إذ أقامت علاقات مع البرتغال عام ٩١٩ هـ/ ١٥١٣م. وكانت قد دخلت ملقا ثم أقامت فطاني علاقات مع اليابان عام ١٠٠٩ هـ/ ١٦٠٠م. ومع هولندا عام ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م. ومع انكلترا عام ١٠٢١هـ/ ١٦١٣م. وقد سمح لهؤلاء جميعاً بإقامة مراكز تجارية في مدينة فطاني، وفي عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م. سمحت انكلترا لتايلاند أن تضم فطاني إليها في الوقت الذي كان فيه الفطانيون يأملون في مساعدة انكلترا من أجل تحقيق استقلالهم وكانت صاحبة النفوذ في جنوب شرقي آسيا وكان الفطانيون يفضلون الخضوع لنفوذ البريطانيين على الوقوع تحت سيطرة تايلاند البوذية ولم يعلموا أن انكلترا كانت تعاني وقتذاك الكثير من المشكلات ولم تستطع تحمل أعباء جديدة.

ومن خلال الموقف البريطاني يمكن استنتاج بأن بريطانيا آثرت أن تحل النكبات بالمسلمين بأيدٍ غير مسيحية خوفاً من أن تكون لردة فعل العالم الإسلامي آثاراً سلبية على المصالح والنفوذ البريطانيين. وقد استمر القتال بين الفطانيين والتايلنديين، حتى احتلتها اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية وساعدت بريطانيا مقاومة أهل فطاني لطرد اليابانيين وقد اعتمدت في ذلك على معونة محمود محي الدين الذي اقتنع بأن فطاني ستنال استقلالها في حالة انتصار الحلفاء ولكن حين انتصر هؤلاء لم يتحقق للفطانيين شيء من الوعود التي قطعت لهم بل وضعت موارد بلادهم تحت تصرف البريطانيين.

وبعد ذلك قام المفكر الإسلامي محمد سولانج رئيس الهيئة التنفيذية لأحكام الشريعة الإسلامية بحركة مطالبة بتعيين حاكم مسلم لفطاني وتحقيق وضع للمنطقة وفصل القضاء الشرعي عن المدني، ولكن هذه الحركة قد فشلت وألقي القبض على محمد سولانج ورفاقه الأربعة وسجنوا ثم أطلق سراحهم وأخيراً أغتيلوا

سراً. وهذا مؤشر على مدى الحركية التي تتمتع بها الأقلية الإسلامية في تايلاند، فإن هذه الفعالية السياسية يمكن لها أن تتجسد في ثقل سياسي عند المسلمين هناك من شأنه أن يؤثر على وجودهم ككتلة عالمية.

الأقليات الإسلامية في الهند الصينية

فيتنام، كمبوديا، لاوس

تبلغ نسبة المسلمين في فيتنام حوالى ٣٪ من مجموع السكان أي حوالى ٢٤٥ الف نسمة، وتبلغ في كمبوديا ٢٪ أي حوالى ٨،٥٠٠ نسمة وفي لاوس لا يتجاوز عدد المسلمين ٣٧ الف مسلم يتركز وجودهم حول العاصمة، ويعمل معظمهم في التجارة ولهم جمعية إسلامية خاصة بهم معترف بها من قبل السلطات الحكومية وقد وصل المسلمون الى مناطق الهند الصينية عن طريق التجارة البحرية عبر النشاط التجاري في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) ثم بدأ الإسلام يجد طريقه الى الداخل خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (١٤ ـ ١٥ ميلادي)، وذلك بجهود أهل الملايو عندما وصل الإسلام الى كمبوديا في القرن التاسع الهجري (منتصف القرن الخامس عشر الميلادي). ولذلك فإن المسلمين مازالوا أكثر عدداً على السواحل في حين تقل كثافتهم السكانية في المناطق الداخلية[٩٠].

الأقليات الإسلامية في الفيليبين

يتألف السكان في الفيليبين من عنصرين رئيسيين أحدهما قديم يتمثل في سكان البلاد القدماء من عرق (النجريتو) وهم من الأقزام الزنوج الآسيويين وهم لا يدينون بدين بل بعقائد بدائية، وكذلك من السكان القدماء الأندونوسيين، وهم من عنصر (المورو) وهؤلاء قدموا من الملايو الى جزيرة الفيليبين على شكل موجتين حملت الموجة الثانية منهما الإسلام، وتوزعوا في البلاد، وقد أطلق عليهم أتباع ماجلان اسم (المورو) عندما رأووهم مشابهين لمسلمي المغرب.

وكان سكان الفيليبين قبل وصول الإسلام يدينون بأديان بدائية إذ كانوا من عبدة قوى الطبيعة، وفيهم من اتبع الهندوكية والبوذية اللتين وصلتا الى الفيليبين عن طريق التجارة والحركة التجارية السائدة آنذاك.

أما الإسلام فقد وصل الى جزر الفيليبين عن طريق التجارة أيضاً أولاً ثم عن طريق الدعاة فبعض المسلمين قد هاجر الى هذه المنطقة فراراً من بعض الأوضاع السياسية التي كانت قائمة في بعض بلاد العرب ومن هنا فإن الروايات تختلف في شأن وصول الإسلام الى الفلبيين والمرجح من هذه الروايات هو أنه قد وصل في أواخر القرن الثامن الهجري، ولكن لم يأتِ القرن العاشر إلا وكان للمسلمين هناك عدة امارات تغطي أكثر تلك الجزر قبل وصول الاسبان الى هذه المنطقة. وأشهر هذه الامارات امارة شريف أبو بكر في صولو عام ٨٥٤هـ وامارة الشريف محمد بن علي في مندنار عام ٩٠٦هـ وهو الملقب بزين العابدين.

وهنا بدأت المواجهات التاريخية مع الشعوب الأخرى غير الاسلامية تنبثق عن طريق الحروب والاحتلالات التي مارسها في البداية الاسبان ضد مسلمي الفلبيين. فبينما كانت هذه الجزر تعيش حالة من الأمن والاستقرار السياسيين في ظل الامارات الاسلامية ظهرت من الشرق موجات المستعمرين الاسبان تحت قيادة ماجلان. وكان الاسبان في تلك الفترة قد أخرجوا المسلمين من الأندلس

وانطلقوا وراءهم يلاحقونهم، وظنوا ان اتجاههم غرباً سوف يقودهم الى شرقي البلاد الاسلامية وهذا يمكنهم من أن يغزوهم في المشرق مثلما تم غزو المسلمين في المغرب. وعن هذا الطريق عرفوا أميركا والسواحل الأميركية. ووصل ماجلان الى هذه الجزر التي عرفت فيما بعد بالفيليبين حيث اصطدم بالمسلمين هناك عندما أراد فرض سيطرته ونشر عقيدته وكسب الأنصار له، وحدثت معركة بين الطرفين تمخضت عن مقتل ماجلان في جزيرة مكنان ومن نجا من اتباعه تابع طريقه حتى عاد الى اسبانيا.

كانت الفيليبين في هذه الفترة تتألف من عدد من الامارات على رأس كل امارة أمير معروف باسم «رجا» وأرسلت اسبانيا بعد ذلك أربع حملات قتل أفرادها جميعاً، لأن الريح والظروف المناخية كانت تؤثر على سير حملاتهم العسكرية بحيث تدفع بها نحو الجزر الجنوبية التي يكثر فيها المسلمون. ثم جهزت اسبانيا حملة كبيرة استقرت في جزيرة «سيبو» واستطاعت الاستيلاء على الجزر الشمالية التي لا تقيم فيها إلا أقلية مسلمة، بينما عجزت الحملات الاسبانية عن الاستيلاء على المناطق الجنوبية التي كان أكثر سكانها من المسلمين الذين واجهوا المستعمرين وقاوموهم بقوة حيث استمرت الحرب بين الفريقين حتى عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، حيث خلفت الولايات المتحدة الأميركية اسبانيا في استعمار تلك الجزر التي كانت قد عرفت باسم الفيليبين.

وقد حاول الأميركيون بدرهم تنصير سكان الفيليبين من المسلمين واستخدموا العنف والضغط والاضطهاد لأجل تحقيق هذا الهدف إلا أن - وهذه من خصوصيات الأقلية الإسلامية في الفيليبين والأقليات الإسلامية التي تواجه تحدياً دينياً من قبل مجموعات دينية أخرى في المناطق الأخرى من العالم - المسلمين في الفيليبين قد قاوموا ذلك بقوة أما عن طريق السلاح أو عن طريق النشاط السياسي وخلق التكتلات الدينية القوية ذات الطابع المقاوم. واستمر القتال مدة ثمانية وثلاثين عاماً جعلت السلطات الأميركية تتبع سياسة أخرى سلمية بدل اسلوب القمع بعد أن نجحت المقاومة السياسية والمسلحة للمسلمين وأرهقت الأميركيين، ولذلك قام الأميركان بعقد معاهدة مع المسلمين في هذه المناطق أقرت فيها احترام دينهم واسلوب حياتهم.

وفي عام ١٩٤٢ قام اليابانيون باحتلال المناطق الإسلامية من الفيليبين وذلك خلال الحرب العالمية الثانية، وقام المسلمون بمقاومة عنيفة لهذا الاحتلال، وبعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان نالت البلاد استقلالها.

تبلغ نسبة المسلمين في الفيليبين الآن ١١٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٤،٤ مليون نسمة حسب احصاء ١٩٨٥ ويبلغ عدد المسلمين من بين المجموع العام للسكان ستة ملايين تقريباً يقيم أكثرهم في المناطق الجنوبية في جزيرة مندنار وجزر صولوبالوان، كما أن عدداً منهم يتوزع في مناطق أخرى بصورة متناثرة ولا سيما في العاصمة مانيلا[٩١].

ونتيجة لهذه الظروف التاريخية والهزات السياسية العنيفة التي تعرضت لها الأقلية الإسلامية في الفيليبين فإن وضع المسلمين الاجتماعي والثقافي قد اتصف بالتأخر حتى بدأت نهضة فكرية واجتماعية وعلمية، انبثقت لديهم منذ بداية الخمسينات. وتجسدت باقامة الجمعيات الثقافية الخاصة بهم والتي تعمل على تدريس العلوم الإسلامية واللغة العربية واصدار المجلات والكتب والنشرات الخاصة بالإسلام وبالثقافة والفكر الاسلاميين. كما أن ملسمي الفيليبين الذين بقوا شبه معزولين عن بقية مسلمي العالم قد بدأوا يتواصلون مع بقية الشعوب الاسلامية منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين عندما زار المناطق الإسلامية في الفيليبين مبعوث عن الدولة العثمانية عام ١٣٣١هـ وبعد ذلك تتابع على البلاد الكثير من المبعوثين الاسلامين وخاصة من سوريا، ثم من مصر، من مشايخ الجامع الأزهر، في السنوات اللاحقة على ذلك. وبدأ التواصل بين مسلمي الفيليبين وبقية مسلمي العالم يتطور حتى وصل الى اوجه في السنوات الحالية.

الأقليات الاسلامية في الصين

إن الأقلية الاسلامية في الصين ذات أهمية خاصة بين بقية الأقليات الإسلامية لأنها أقلية كبيرة العدد بحكم العدد الكبير لسكان الصين نفسها، وهي أقلية يتفوق عددها أحياناً على عدد بعض الشعوب الإسلامية في دولة إسلامية بكاملها. واضافة الى الأهمية الكبيرة التي يشكلها عدد هذه الأقلية فإن هنالك أهمية أخرى لها، هي أنها تتمتع بتاريخ عريق على الصعيد الثقافي والعلمي. فقد تطورت على يد المسلمين في الصين الكثير من العلوم الإسلامية والدينية التي شكلت تكميلاً لتطور العلوم في الحضارة الإسلامية في عهد ازدهارها(٩٢).

وبلغ عدد سكان الصين ١٠٥٩ مليون نسمة - حسب احصاء ١٩٨٥ - وتبلغ نسبة المسلمين في الصين ١٠٪ من مجموع السكان. أي يبلغ عددهم نحو ١٠٠ مليون نسمة وهو عدد ضخم جداً ومؤثر ولذلك كان للمسلمين في الصين تاريخهم الحافل على الصعيدين الحضاري والسياسي.

أصول تاريخ الوجود الإسلامي في الصين

وصل الإسلام الى الصين عبر ثلاثة طرق، الأول: عن طريق الفتح لمقاطعة التركستان الصينية، والثاني: عن طريق الدعوة الاسلامية في المناطق الداخلية للصين ولا سيما المناطق المجاورة لمنطقة التركستان. والثالث: عن طريق الدعاة الإسلاميين والتجارة في المناطق الساحلية، ويعود تاريخ أول اتصال بين الصين والعالم الاسلامي إلى الفترة الواقعة بين ٦١٨ و ٩٠٦م. فقد ورد ذكر المسلمين في المصادر الصينية لأول مرة في بداية القرن السابع الميلادي، عندما أشار المؤرخون الصينيون الى الدين الجديد في بلاد العرب، وذكروا انه يختلف عن البوذية وأن معابده تخلوا من التماثيل والصور وذكروا أيضاً أن جماعة من المسلمين قد قدموا الى مقاطعة كانتون في بداية القرن السابع الميلادي عندما

كانت الصين في بداية حكم أسرة «تانغ» وحصلوا على الإذن بالبقاء وقاموا ببناء بيوت تختلف في طبيعتها عن البيوت الصينية وكانوا ينتخبون رئيساً من بينهم يطيعونه في شؤونهم.

التوزيع الجغرافي للمسلمين في الصين

يتركز وجود المسلمين في الصين في المناطق التالية[٩٣]:

التركستان الشرقية: والتي تسمى في الصين بمنطقة سينكيانج. وهي منطقة متسعة المساحة تقع في وسط آسيا، وكانت هذه المنطقة منذ القديم مجالاً لانتقال الكثير من القبائل التركية ومن هنا عرفت بمنطقة التركستان الصينية «بينما تسمى في الوقت الحاضر باسم سينكيانج أي المقاطعة الجديدة». وعلى صعيد التكوين الجغرافي التضاريسي، تشتمل منطقة التركستان على حوضين هما حوض زونجاريا الذي تفصله عن منغوليا جبال «التاي» وحوض تاريم، أو كما يسمى حالياً بصحراء تاكلاماكان. وهي صحراء واسعة تصل مساحتها الى ٦٤٧،٢٢٠ كم٢. وتبلغ مساحة التركستان الشرقية ١،٧١٠،٧٤٥ كم٢ ويقدر عدد سكانها بثمانية ملايين ونصف المليون نسمة. ومن الناحية الأثنية ينقسم سكان التركستان الى الأعراق التالية:

الأويجور: وتبلغ نسبتهم ٨٠٪ من مجموع السكان
القازان: وتبلغ نسبتهم ٩٪ من مجموع السكان
الصينيون: وتبلغ نسبتهم ٥٪ من مجموع السكان
القرغيز والأوزبك: وتبلغ نسبتهم ٣٪ من مجموع السكان[٩٤].

هذا بالإضافة الى نسبة قليلة من المغول الذين وصلوا البلاد في القرن السابع الهجري (حوالي القرن الرابع عشر الميلادية) وكذلك نسبة قليلة من أصل أثني تسمى بـ «الهوي» ويدين السكان الأصليون في منطقة التركستان بالدين الإسلامي وتبلغ نسبة المسلمين في هذه المنطقة حالياً ٩٥٪ من مجموع السكان. أما نسبة الـ ٥٪ الباقية من عدد السكان فيدين بعضهم بالبوذية وبعضهم الآخر بالمسيحية. وقد انتشرت اللغة العربية مع دخول الاسلام ثم عمت الفارسية ثم سادت التركية وأما اليوم فقد سادت اللغة الصينية وهي اللغة الرسمية للبلاد وحلت محل اللغات السابقة.

كانت الصين تحكم التركستان قبل الفتح الاسلامي لها عام ٩٥ هـ على يد القائد قتيبة بن مسلم الباهلي، ثم خضعت بعد ذلك للحكم المغولي ثم استعاد الصينيون الهيمنة عليها وقامت العديد من الثورات الإسلامية ضد الهيمنة الصينية، واستمرت هذه الثورات زهاء القرن من الزمن من عام ١١٧٣/ ١٣٩١هـ (١٧٥٩ - ١٨٧٤م) ثم شهدت منطقة التركستان ثورة أخرى في العصر الحديث من قبل سكانها المسلمين في عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م لمدة خمسة أعوام حتى عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٥م ثم استطاعت الحكومة الصينية اخضاع التركستان الى هيمنتها بمساعدة الاتحاد السوفياتي، وبقي الروس فيها حتى عام ١٩٤٣ ثم تم انسحابهم وظلت خاضعة للصين حتى جاء الحكم الشيوعي عند انتصار الثورة الصينية بقيادة ماوتسي تونغ عام ١٩٤٩م فجعل الحكم الشيوعي الجديد منطقة تركستان تتمتع باستقلال ذاتي داخل الدولة الصينية وقد أصبح السيد سيف الدين رئيساً لدولة تركستان عام ١٣٧٣هـ/. ١٩٥٤م حيث عرفت باسمها الصيني الحالي سينكيانج.

أما الأقليات الإسلامية الكبيرة الأخرى في الصين فتوجد في المناطق الداخلية من الصين حيث انتشر الاسلام في هذه المناطق عن طريق الدعاة الاسلاميين الذين انطلقوا من منطقة التركستان الى المناطق المجاورة لها الموجودة في الداخل.

ومن المناطق الإسلامية الهامة التي يشكل فيها المسلمون أقليات مهمة هي:

١ - ولاية كانسو، يمكن أن تعتبر هذه الولاية تتمة للعالم الإسلامي فهي تجاور التركستان الشرقية وتبلغ مساحتها ٣٦٧٠٠٠ كم٢ ويقدر عدد المسلمين فيها بعشرة ملايين نسمة من بين ثلاثة عشر مليون نسمة هم مجموع سكان الولاية وبذلك تبلغ نسبة المسلمين فيها ٧٩٪ وعاصمتها هي مدينة «لان تشو» وتسمى الآن «كاولان» وفهيا أكثر من ثلاثين ألف من المسلمين وتضم الكثير من المساجد. ومن المدن الرئيسية فيها مدينة «سوتشيو» وتقع خارج نطاق سور الصين العظيم وتسمى اليوم بمدينة «كيوتشان» وتضم ولاية كانسو أيضاً مدناً أخرى مثل «ليان كو» التي تسمى اليوم بمدينة «يودي» ومدينة «بينغ يانغ».

وقام مسلمو كانسو بثورات كثيرة ضد الحكام الصينيين وأشهر هذه الثورات

حدثت في الأعوام ١١٧٢هـ، ١١٨٢هـ، ١٢٨٣هـ، ١٣١٣هـ / ١٧٥٨م، ١٨٦٦م، ١٨٩٥م. وتدل هذه الثورات على أن وجود الأقليات الإسلامية في هذه المنطقة لم يكن وجوداً هادئاً خالياً من الاضطرابات بل عرضة للاضطهاد من قبل المجموعات الدينية الأخرى، الأمر الذي خلق عند الأقلية الاسلامية هناك هذه السمة التي يتصفون بها الآن ويشكلون امتداداً حيوياً للوجود الإسلامي في العالم الإسلامي.

٢ - **نينغ هسيا:** يبلغ عدد المسلمين في هذه الولاية حوالى المليون ونصف المليون نسمة أما مجموع السكان فيها فهو مليوني نسمة، ونيغ هسيا هي ولاية صغيرة لا تزيد مساحتها عن ٦٦،٦٠٠ كم٢، ويعمل الغالبية العظمى من المسلمين فيها في التجارة. وكانت نينغ هسيا في الأصل جزءاً من ولاية كانسو ثم فصلت عنها بهدف تجزئة الوجود الإسلامي في ولايتين بدل ولاية واحدة.

٣ - **ستشوان:** يبلغ عدد المسلمين في هذه الولاية حوالى الستة ملايين نسمة، في حين يبلغ عدد سكان المقاطعة سبعين مليون نسمة أي أن نسبة المسلمين لا تتجاوز ٨٪ من مجموع السكان ولكن يبقى عددهم كبيراً مقارنة بدول إسلامية تقع ضمن المجال الجغرافي السياسي للعالم الإسلامي. ويكثر المسلمون في المناطق الشمالية الغربية من ستشوان القريبة من كانسو أما أشهر المراكز الإسلامية في ستشوان فهي بلدة سونج بان تينغ وبلدة كيوشيا.

٤ - **يونان:** وهي ولاية جبلية عدد المسلمين فيها كبير أيضاً لكنه غير معروف بالضبط مثل عددهم في الولايات الأخرى وذلك بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد من جراء ثورتهم الطويلة التي ظلت مستمرة ما يقارب الثمانية عشر عاماً بدءاً من سنة ١٢٧٢هـ وحتى ١٢٩٠هـ (١٨٥٥م الى ١٨٨٣م)، حيث سقط طيلة سنوات الثورة حوالى الثلاثمائة مليون مسلم. وبقي الوضع الثقافي والاجتماعي للمسلمين في هذه المقاطعة متأخراً بسبب الاضطهاد المستمر الذي تعرضوا له طيلة وجودهم التاريخي إذ لم تمنح لهم الحرية الدينية إلا عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م وبدءاً من هذا التاريخ عملوا على انشاء الجمعيات والمدارس وتعليم اللغة العربية واقامة المساجد.

٥ - **شانسي:** يبلغ عدد سكانها ثمانية عشر مليون نسمة، أما المسلمون فيها فيبلغ

عددهم حوالى الثمانية ملايين ومائة ألف نسمة وتبدأ نسبة المسلمين بالتناقص في المناطق الشرقية من الولاية لبعد هذه الأرجاء عن العالم الاسلامي وعن التجمعات الاسلامية، فالنسبة المرتفعة للمسلمين توجد بالقرب من السواحل حيث وصلوا الى تلك الجهات عن طريق البحر ويعيش المسلمون في شانسي داخل المدن الكبرى[٩٥].

٦ ـ كوانج سي: وتقع على حدود فيتنام الشمالية، وتقدر مساحتها بحوالى ٢٢٠٠٠٠ كم٢، ويبلغ عدد سكانها زهاء الأربعة وعشرين مليون نسمة في حين ان نسبة المسلمين في هذه المدينة نسبة قليلة مقارنة بالمدن الصينية السابقة الذكر إذ لا يتجاوز عددهم الأربعين ألفاً. يتركز ثلثهم في عاصمة كوانج سي واسمها كوين لين، وتوجد مجموعة أخرى من المسلمين في مدينة فوكشو في الولاية نفسها وقد أقامت الجماعة الأخيرة من المسلمين ستة مساجد كبيرة فيها.

٧ ـ هيونان: يبلغ عدد سكان هذه الولاية ثمانية وثلاثين مليون نسمة ونسبة المسلمين بينهم أكثر من ١٠٪ فعددهم يناهز الأربعة ملايين مسلم، ويتجمع أكثر من خمسين ألف منهم في مدينة هوي شينغ أما القرى المجاورة لهذه المدينة فكلها قرى مسلمة. ويتركز خمسة عشر ألفاً من المسلمين في مدينة شينج سنو وإما بلدة هوي تن شي فسكانها كلهم من المسلمين وتحتوي هذه المدينة على عدد كبير من المساجد.

٨ ـ هونان: وهي تبدو في الاسم مشابهة للولاية السابقة هيونان لكن هذه الولاية يكتب اسمها بالأحرف اللاتينية على الشكل التالي Honan وعدد سكانها خمسين مليون نسمة يبلغ عدد المسلمين فيها ثلاثة ملايين وربع المليون أي أن نسبتهم من مجموع السكان هي ٦،٥٪ وهو عدد كبير يضاهي عدد سكانها بعض الدول الإسلامية ويتفوق على البعض الآخر من دول العالم الاسلامي الصغيرة، لكنه في الوقت نفسه يقل عن عدد المسلمين في بعض الولايات الصينية الأخرى التي يزيد عددها على العشرة ملايين نسمة.

٩ ـ هيوبة: يبلغ عدد سكان هذه الولاية اثنان وثلاثون مليون نسمة، أما عدد المسلمين فيها فهو أربعة ملايين، يتركز نصفهم في مدينة فوشانج التي

تحتوي على ثلاثة مساجد، بينما يعيش القسم الآخر منهم في مدينة هانكو التي تحتوي على مسجدين وهذا يدل على أن الوجود الاسلامي في هذه الولاية مرتبط بمؤسسات دينية ساعدت في الحفاظ على كيانهم الديني حتى بعد صعود النظام الاشتراكي الحالي في الصين الذي أنشأ منذ عام ١٩٤٩ عندما تسلم الحزب الشيوعي الصيني السلطة بقيادة ماوتسي تونغ. كما أن المدن الإسلامية الواقعة في الولايات الصينية الأخرى والتي تكثر فيها المساجد تشهد نشاطاً اسلامياً ثقافياً وروحياً يتميز بقوته مقارنة بالمدن الاسلامية التي تخلوا من المساجد.

١٠ - **منغوليا الداخلية:** وهي ولاية واسعة تزيد مساحتها على ١١٨٣٠٠٠ كم٢، لكن المسلمين فيها قلة إذ لا يزيد عددهم عن ثلاثة عشر ألف نسمة، كما ان سكانها قليلون مقارنة بمساحتها ومقارنة بالكثافة السكانية للولايات الصينية الأخرى إذ لا يزيدون على ثلاثة عشر مليون نسمة أي ان نسبة المسلمين في هذه المدينة هو ١٪ من عدد السكان.

١١ - **ان هوي:** يبلغ عدد سكانها خمسة وثلاثين مليون نسمة بينما يبلغ عدد المسلمين بينهم حوالى السبعين ألف مسلم يعيش أكثرهم في شمال هذه الولاية بينما يعيش حوالى العشرة آلاف مسلم في عاصمة هذه الولايات «أنكينج» ولهم في هذه المدينة مسجدان.

١٢ - **كيانج سي:** وعدد سكانها ثلاثة وعشرون مليون نسمة يبلغ عدد المسلمين فيها حوالى المليون نسمة.

١٣ - **كوي شو:** ويبلغ عدد سكانها عشرين مليون نسمة وعدد المسلمين فيها قليل إذ لا يتجاوز عشرين الف مسلم.

المناطق الساحلية في الصين

إن انتشار الاسلام في هذه المناطق الساحلية من الصين جاء على أثر الصلات التجارية التي ربطت منذ فترة قديمة الصين بالبلاد العربية. وخلال مرحلة الفتوحات الاسلامية كانت العلاقات التجارية مازالت مستمرة بين البلاد العربية وهذه المنطقة من الصين. وكان للتجار المسلمين الأثر الكبير في انتشار الدين الإسلامي من خلال ممارستهم لطقوسهم الإسلامية واختلاطهم بالتجار وبالسكان

الصينيين. كما كان بين هؤلاء التجار دعاة اسلاميون بدأوا يمارسون نشاطهم بالدعوة الى الإسلام في المناطق الساحلية من جنوب الصين واتسعت هذه الدعوة وانتشر الإسلام في هذه المناطق فشيدت بعض المساجد في مدينة «كانوتون» خلال القرن الأول الهجري (الثامن الميلادي). ثم بدأ الدين الإسلامي ينتشر في المدن الصينية الساحلية الجنوبية بالتدريج حتى تكونت أقليات اسلامية هامة في معظم المدن الساحلية وأهم هذه المدن هي:

١ - كوانج تونج: ويعيش في هذه الولاية أكثر من مليون مسلم بينما يبلغ عدد سكانها أربعين مليوناً، وبهذا تكون نسبة المسلمين بينهم ٢،٥٪ وتسكن غالبية المسلمين في مدينة كانتون التي تعتبر إحدى المدن التجارية المركزية للصين الجنوبية.

٢ - فوكيين: يبلغ عدد سكان هذه الولاية ثمانية عشر مليون نسمة أما عدد المسلمين فيها فيبلغ مليوني مسلم تقريباً ويتركز أكثرهم في مدينتي «أموي» و «تشانج تشو».

٣ - هوبة: يبلغ عدد سكان هذه الولاية ٤٣ مليون نسمة أما عدد المسلمين فيتجاوز المليونين والربع مليون نسمة.

٤ - لياونينج: يبلغ عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة وعدد المسلمين قليل بالنسبة لعدد السكان إذ يبلغ حوالى ١٢٥ الف مسلم.

٥ - كيرين: وهي ولاية تقع في القسم الأوسط من منشوريا، ويقدر عدد سكانها بحوالى عشرين مليون نسمة أما عدد المسلمين فيها فقليل ولا تتوفر احصائيات دقيقة لهم.

٦ - هيليو نج كيانغ: ويبلغ عدد سكانها خمسة وعشرين مليون نسمة وعدد المسلمين فيها قليل أيضاً.

٧ - التبت: على الرغم من مساحتها الشاسعة التي تبلغ ٧٢٣٠٠٠ كم٢ إلا أن عدد سكانها قليل بالنسبة لمساحتها ويبلغ حوالى المليوني نسمة يدين غالبيتهم العظمى بالديانة البوذية وعدد المسلمين فيها ضئيل جداً.

٨ - تسينج هاي: وهي ولاية يسكنها مليونان من البشر والمسلمون قليلون فيها وأنها جزء من منشوريا ويدين سكانها بالديانة البوذية.

الأقليات الاسلامية في أوروبا

إن أول دخول للإسلام الى أوروبا كان عن طريق اسبانيا أثناء الفتح الإسلامي لها في العهد الأموي. وتقدم الاسلام بعد ذلك نحو الشمال الأوروبي ووصل الى جنوب فرنسا، ثم دخل الى سويسرا والى جنوب ايطاليا، إلا أن الحروب الصليبية والكثير من الحروب الأخرى المعروفة التي حدثت بعد ذلك قد جعلت نفوذ المسلمين يضعف تدريجياً حتى فترة ظهور الدولة العثمانية التي قامت في أوج قوتها بادخال الإسلام الى المناطق الشرقية من أوروبا. إلا أن هذا الوجود الإسلامي قد ضعف بدوره بعد ضعف الدولة العثمانية على الرغم من بقاء أقليات إسلامية هامة في بلغاريا ويوغسلافيا وألبانيا وهنغاريا، وقد تعرض المسلمون في هذه المناطق الى الكثير من الاضطهاد السياسي، مثل المسلمين في هنغاريا الذين واجهوا موجة من الاضطهاد بعد أن أجبر ملكها شارل روبرت عام ١٣٤٠م/ ٧٤١هـ جميع رعاياه على اعتناق الديانة المسيحية أو مغادرة البلاد الأمر الذي أدى الى إنصهار الأقلية الاسلامية في هنغاريا وذوبانها في المجتمع الهنغاري ذي الأغلبية المسيحية. ولكن بقيت هناك أقلية إسلامية هامة في جنوب شرق أوروبا بفضل وصول العثمانيين اليها، لكن الوجود الإسلامي قد تركز في اقوى صورة له في ألبانيا التي أصبحت بعد ذلك البلد المسلم الوحيد في منطقة جنوبي شرقي أوروبا على الرغم من خضوع هذه الدولة الى الحكم الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتوزع وجود الأقليات الإسلامية في أوروبا حالياً على الشكل التالي:

١ - البانيا: إن مساحة ألبانيا الكلية هي مساحة صغيرة لا تتجاوز ٢٨،٧٤٨ كم٢ أما سكانها فيبلغ عددهم ٢،٢٥٠،٠٠٠ نسمة[٩٦] حسب احصائية عام ١٩٨٥، وغالبية سكانها من المسلمين حيث تبلغ نسبتهم أكثر من ٧٠٪ أما البقية الأخرى من السكان فهم من المسيحيين الكاثوليك والأرثوذوكس.

وتتوزع النسب الدينية لسكان ألبانيا على الوجه التالي:

الدين	النسبة	العدد
المسلمون	٧٢٪	١،٦١٧،٥٠٠ نسمة
المسيحيون الأرثوذوكس	١٧٪	٣٨٢،٥٠٠ نسمة
المسيحيون الكاثوليك	١٠٪	٢٥٠،٠٠٠ نسمة
طوائف أخرى	١٪ أو أقل	
المجموع	١٠٠٪	٢،٢٥٠،٠٠٠

٢ ـ **الأقلية الاسلامية في يوغسلافيا:** تبلغ مساحة يوغسلافيا كجمهورية اتحادية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وتجزئة الكيان اليوغسلافي ٢٥٥،٨٠٤ كم٢ وقبل انهيار المعسكر الاشتراكي كانت يوغسلافيا جمهورية اتحادية تتألف من ست جمهوريات هي[(٩٧)].

ـ **صربيا:** وهي أكبر الجمهوريات وكانت عاصمتها في الوقت نفسه هي العاصمة الاتحادية بلغراد. ويبلغ عدد سكانها حوالى التسعة ملايين نسمة (حسب احصاء ١٩٨٥) وهم من الصرب.

ـ **سلوفينيا:** وسكانها من السلوفيين ـ السلافيين ـ ويبلغ عددهم ١،٦٥٠،٠٠٠ وعاصمتها لوبليانا.

ـ **كرواتيا:** وعاصمتها مدينة زغرب ويبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة.

ـ **البوسنة والهرسك:** وسكانها من البشانقة وعاصمتها سراييفو، ويبلغ عدد سكانها أربعة ملايين وربع مليون نسمة غالبيتهم من المسلمين.

ـ **مقدونيا:** ويسكنها مليون وسبعمائة الف نسمة معظمهم من المقدونيين وعاصمتها مقدونيا.

ـ **الجبل الأسود:** وعاصمتها تيتوغراد، ويبلغ عدد سكانها ستمائة الف نسمة وتقع هذه الولاية على حدود ألبانيا ولذلك يشكل الألبان جزءاً هاماً من سكانها ويدين معظمهم بالديانة الإسلامية.

وتسكن يوغسلافيا القبائل السلافية التي جاءت من الشمال فقطنت المنطقة ويتكون العنصر الإسلامي من عدة مجموعات عرقية مثل الصرب والسلاف

والكروات، وقد اعتنق الصرب الأرثوذوكسية بينما اعتنق السلاف والكروات الديانة الكاثوليكية، وقام صراع بين الكاثوليك والارثوذوكس من أجل كسب السكان الآخرين الذين اعتنقوا المسيحية دون مذهب معين[٩٨].

أما المسلمون فيشكلون في يوغسلافيا ثلاث مجموعات عرقية هي البوشناق والألبانيون والأتراك. والبوشناق من أصل يوغسلافي أيضاً ويشتركون مع الصرب والكروات بلغة واحدة. ويتسم تاريخ المسلمين في يوغسلافيا الحديثة بالصراع الديني الأمر الذي خلق لدى المسلمين تشبثاً قوياً بالإسلام وقد خاضوا العديد من الصراعات الدينية من أجل الدفاع عن عقيدتهم الإسلامية.

وعندما تأسست الدولة اليوغسلافية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بدأ الأرثوذكس الصرب يضطهدون المسلمين واستولوا على اراضيهم ليعطوها الى جماعتهم من الصرب الأمر الذي أدى الى افقار المسلمين اقتصادياً. وقد أثر هذا الوضع الاقتصادي السيء بشكل مباشر على العدد السكاني لهم فلم تزد نسبة المسلمين خلال نصف قرن من الزمن سوى ٦٠٪ في حين ازدادت المجموعات الدينية الأخرى في البلاد بنسبة ١٢٣٪ خلال المدة نفسها[٩٩].

وكان الاضطهاد للمسلمين قد بدأ قبل ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر عندما ضعفت الدولة العثمانية فاستولت الامبراطورية النمساوية على المجر ـ هنغاريا ـ وعلى المناطق التي يعيش فيها البشناق المسلمون. وكان البشناق أكثرية قبل سيطرة النمساويين على بلادهم. ولم يقم النمساويون بأي إحصاء لسكان هذه المنطقة ونسبتهم الدينية إلا بعد هجرة الكثير من السكان المسلمين إثر الاضطهاد ودخول عدد كبير من المسيحيين محلهم لامتلاك الأراضي التي هجرها أصحابها. ولذلك فإن نسبة المسلمين كانت في منطقة البوسنة والهرسك حسب هذا الاحصاء هي ٣٨،٧٪ واستمرت هذه النسبة بالتدني حتى وصلت الى ٣٠،٩٪ عام ١٩٣١ وكان عدد البوشناق الذين هجروا بلادهم وأراضيهم خلال هذه المدة يبلغ أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة هذا بغض النظر عن الأتراك والجماعات الاسلامية الأخرى التي هاجرت من المنطقة.

وعلى الرغم من سلسلة عمليات اضطهاد المسلمين التي أجبرت الكثير منهم على الهجرة فإن الذين بقوا منهم في يوغسلافيا كان لهم نشاطهم الديني والثقافي

والسياسي الذي تبلور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فقد أسسوا «الحزب الإسلامي» بقيادة الدكتور محمد سباهو عام ١٩١٩م. ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية التي ظهرت على أثرها موجة اضطهاد عنيفة ضد جميع الأديان في يوغسلافيا وكان من أثار هذه الموجة هدم المساجد واغلاق المدارس الاسلامية[١٠٠] والغاء المحاكم الشرعية كما تعرض عدد من العلماء المسلمين للاضطهاد وقد تزايدت نسبة الجماعات الإسلامية الثلاث بشكل مختلف فكانت أكثر الجماعات الإسلامية تزايداً هي المجموعة الألبانية ثم المجموعة التركية ثم مجموعة البشانقة. إلا أن البشناق قد ظلوا أكثر عدداً من المجموعات الإسلامية الأخرى.

يكثر وجود البشناق في جمهوريات البوسنة والهرسك. أما الألبان فيقطنون اقليم كوسوفو كما يعيش بعض منهم في جمهورية الجبل الأسود، بينما يقطن معظم الأتراك في جمهورية مقدونيا. ويزيد عدد المسلمين في يوغسلافيا حالياً على الأربعة ملايين نسمة إذ تبلغ نسبتهم حوالى ٢٠٪ من المجموع الكلي لسكان يوغسلافيا الاتحادية قبل انهيار المعسكر الاشتراكي وهي النسبة نفسها الموجودة لحد الآن. وتتوزع نسبة المسلمين في الجمهوريات التي تتكون منها يوغسلافيا على الشكل التالي:

الجمهورية	عدد السكان	عدد المسلمين	نسبة المسلمين الى مجموع السكان
صربيا	٩،٠٠٠،٠٠٠	١،٤٥٠،٠٠٠	١٦،٦٪ أكثرهم من اقليم كوسوفو.
سلوفينيا	١،٦٥٠،٠٠٠		-
كرواتيا	٥،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٠،٢٪
البوسنة والهرسك	٤،٢٥٠،٠٠٠	١،٤٢٣،٧٥٠	٢٤،٥٪
مقدونيا	١،٧٠٠،٠٠٠	٣٧٨،٠٠٠	٢٢،٧٪
الجبل الأسود	٦٠٠،٠٠٠	٧٥،٠٠٠	١٢،٥٪
المجموع العام	٢٢،٢٠٠،٠٠	٣،٤٣٥،٧٥٠	

واعترف القانون اليوغسلافي في عهد يوغسلافيا الاتحادية بحرية الأديان وكفل للمسلمين تأدية شعائرهم الدينية كما تأسس اتحاد اسلامي يشرف عليه رئيس العلماء وتوجد مجالس للعلماء في عواصم جمهوريات البوسنة والهرسك والجبل

الأسود ومقدونيا واقليم كوسوفو، ولكن أغلب أعضاء هذه المجالس يُعَيّنُون من قبل الحكومة. كما توجد مدارس عليا للعلوم الإسلامية في كل من سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك وسكوبيه عاصمة مقدونيا ويوجد في كوسوفو مدرسة تسمى بـ «مدرسة علاء الدين الإسلامية» ويعتبر وضع المسلمين البوشناق في يوغسلافيا أفضل من وضع المسلمين الأتراك والألبان، إذ يوجد في عاصمتهم سراييفو اثنان وسبعون مسجداً، كما أن طقوسهم الدينية تُمارس بكثافة بفضل وجود عدد ضخم من المسلمين في هذه المدينة حيث يشهد موسم طقوس تأدية فريضة الحج كل عام عدداً كبيراً من الحجاج اليوغسلافيين الذين يؤدون هذه الفريضة وأن هذا العدد من الحجاج في ازدياد مستمر كل عام[١٠١].

الأقليات الإسلامية في اليونان

بما أن اليونان كانت لعدة قرون جزءاً من الدولة العثمانية فقد دخل إليها الإسلام وتكونت فيها أقلية اسلامية كبيرة من الأتراك. إلا أن هذه الأقلية قد تضاءل عددها بعد الحرب التركية اليونانية عام ١٩٢١ ويبلغ عددها حوالى الربع مليون مسلم أكثر من ٧٥٪ منهم من الأتراك. وقد تركت الهيمنة الاسلامية العثمانية على اليونان آثارها، إذ ما زال هنالك العديد من المساجد التي شيدت في ظل الدولة العثمانية.

وتعيش غالبية الأقلية الاسلامية حالياً في اليونان في منطقة تراقية الغربية قرب الحدود التركية في أكثر من مائتي قرية وفي كل قرية توجد مدرسة إبتدائية للأطفال المسلمين، كما يوجد معهد ديني في مدينة جوموتين عاصمة تراقية الغربية ويوجد فيها أيضاً أربعة عشر مسجداً بينما توجد عشرة مساجد في مدينة أيزكيدي.

أ ـ الأقلية الإسلامية في جزيرة كريت

تبلغ مساحة كريت حوالى ٨،٥٠٠ كم ٢ ويبلغ عدد سكانها أكثر من نصف مليون نسمة وعدد المسلمين في الجزيرة قليل جداً بعد أن كان يقدر بتسعة وثمانين ألف مسلم في عام ١٨٩٨ عندما تركها العثمانيون نتيجة للثورات التي قام بها المسيحيون ضد الدولة العثمانية بهدف إخراجها من الجزيرة ومد النفوذ المسيحي فيها بدعم من الدول الأوروبية.

وقد أُعلن في جزيرة كريت حكماً دولياً دعي استقلالاً ذاتياً لم يلبث أن أجبر قسماً من المسلمين على الهجرة عن أراضيهم. واعتباراً من عام ١٩٠٨ تسلم اليونانيون حكم الجزيرة ومارسوا سياسة تحاول تقليص الوجود الاسلامي داخلها. وكان عدد من المسلمين في السنة التي تسلم فيها اليونانيون الحكم في كريت حوالى الثلاثة وثلاثين ألف مسلم، لكن عددهم تقلص بعد ذلك حتى أصبح

وجودهم حالياً ضئيلاً جداً بحيث لا تتوفر أية احصائية دقيقة لهم، لكن على الرغم من قلة العدد فإن الوجود الإسلامي مازال حقيقة شاخصة داخل جزيرة كريت.

ب ـ الأقلية الإسلامية في جزيرة رودس

وهي جزيرة يونانية أيضاً تبلغ مساحتها ١٢٥٠ كلم٢ ولا تبعد عن الأراضي التركية أكثر من ثمانية كيلومترات. أثناء الفتح الإسلامي في المراحل المبكرة فتح المسلمون هذه الجزيرة عام ٥٢ هجرية وسكنوها لعدة سنوات. وفي العصور الحديثة قام العثمانيون بدخول الجزيرة عام ١٥٢٢م. واستمرت تحت ظل العثمانيين لمدة أربعة قرون حتى بدأت الدول الأوروبية بمساعدة حركات التمرد الداخلية في الجزيرة ضد الدولة العثمانية وأجبرت العثمانيين على مغادرتها وبذلك تعرض المسلمون للاضطهاد الشديد بعد أن أصبحت تحت السيطرة الايطالية وبعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وفقدانها لكل مستعمراتها في بحر ايجه أصبحت جزيرة رودس جزءاً من اليونان(١٠٢) وبدأ عدد المسلمين يقل تدريجياً حتى أصبحوا أقلية ضئيلة حالياً لكنها مازالت موجودة في هذه الجزيرة.

الأقليات الإسلامية في بلغاريا

يبلغ عدد المسلمين في بلغاريا اليوم أكثر من مليون ونصف مليون نسمة وينقسم المسلمون فيها الى ثلاث مجموعات هي:

١ ـ **الأتراك:** وترجع أصول معظمهم الى تركيا والشعب التركي الذي احتوته الدولة العثمانية. وبينهم عدد قليل من التتار الذين نزحوا الى المنطقة من أرجاء الامبراطورية الروسية ويقدر عددهم بعشرة الاف تتري.

٢ ـ **البلغار:** وهم الذين اعتنقوا الاسلام ويتموقعون بكثرة في المناطق الجنوبية ويطلق عليهم اسم البوماك.

٣ ـ **الغجر:** ومعظم الغجر في بلغاريا من المسلمين وهم من البدو الرحل.

وعلى الرغم من العدد الكبير للمسلمين في بلغاريا فلا توجد لديهم مدارس دينية، أما حالتهم الاقتصادية فهي فقيرة كما أن المناطق التي يقطنونها تعد من أكثر البقاع تخلفاً بالنسبة لبلغاريا، وشؤونهم الدينية يرعاها مفتٍ اسلامي أكبر. أما مناطقهم في بلغاريا فتضم ١٢٠٠ مسجداً كما أن عددهم آخذ دوماً بالازدياد نتيجة لتكاثرهم المتزايد مقارنة بالمسيحيين من السكان وبذلك فإن نسبة المسلمين،

بمرور السنين، سوف تزداد داخل بلغاريا بالنسبة للمجموع العام للسكان.

المسلمون في رومانيا

يبلغ عدد سكان رومانيا ٢١ مليون نسمة أما عدد المسلمين بينهم فقد خضع لثلاثة تقديرات، جري التقدير الأول عام ١٩٢٧ حيث قدر عددهم بحوالى ٢٢٠٠٠٠ نسمة أما التقدير الأخير فقد حصل عام ١٩٥٨ حيث وصل عددهم الى ٥١٠،٠٠٠ نسمة وتذكر التقديرات الحالية بأن عددهم منذ التقدير الأخير قد ظل ثابتاً تقريباً فلم يزد عن ذلك إلا قليلاً جداً[١٠٣].

الأقليات الإسلامية في هنغاريا

الأقلية الإسلامية في هنغاريا ضئيلة جداً إذ لا يتجاوز عدد المسلمين في هنغاريا أكثر من ١٢٠ ألف مسلم[١٠٤].

الأقليات الإسلامية في روسيا الاتحادية

(الاتحاد السوفياتي سابقاً)

إن للأقليات الإسلامية الموجودة داخل روسيا ـ الاتحاد السوفياتي سابقاً ـ ذات أهمية خاصة تضاهي تلك الأهمية التي تتصف بها الأقليات الإسلامية الموجودة في الصين. إذ أن المسلمين في الاتحاد السوفياتي يشكلون أقلية كبيرة العدد اضافة الى أنها أقلية متطورة دينياً وقديمة الجذور، فقد أسمهت الأقليات الإسلامية في روسيا إسهاماً كبيراً في تاريخ الفكر الصوفي للإسلام وخرج من هذه البقاع كبار الفقهاء والمتصوفة وعلماء الدين والمفكرون في العصر الكلاسيكي كما أن حدود روسيا المتاخمة لإيران قد خلقت منذ بداية عصر ازدهار الحضارة الاسلامية، ولا سيما في العصر العباسي نهضة علمية في هذه المنطقة[١٠٥] متواكبة مع النهضة العلمية والدينية التي نشأت في بلاد فارس في ذلك الوقت. فهو اسلام عميق الجذور مرتبط بتراث حضاري فكري تطور بشكل تدريجي مع الزمن بحيث أن الشعوب الاسلامية الموجودة في الاتحاد السوفياتي ذات شعور عميق بانتمائها الديني وبخصوصيتها الاسلامية الأمر الذي يولد لديها شعوراً خاصاً وشعوراً بانفصال كيانها الحضاري عن الكيان السياسي والأيديولوجي الذي توجد فيه والذي تمثله سابقاً الدولة السوفياتية الماركسية.

وتتركز الأقليات الإسلامية في روسيا الاتحادية ـ الاتحاد السوفياتي ـ داخل المناطق التالية:

الأقليات الاسلامية في جمهورية أرمينيا

تبلغ مساحة جمهورية أرمينيا ٣٠ الف كم٢ وعدد سكانها مليون نسمة وتبلغ نسبة عدد المسلمين ١٢٪ أي ما يعادل حوالى ٣٤٠،٠٠٠ مسلم وأصول غالبية المسلمين في أرمينيا من الأرمن.

الأقليات الاسلامية في جورجيا

تبلغ مساحة جمهورية جورجيا سبعين ألف كم٢ ويتبع جمهورية جيورجيا ثلاث جمهوريات ذات استقلال ذاتي هي:

ايخازيا:

ويبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة وعاصمتها مدينة سوخوي، وأغلب سكان ايخازيا من المسيحيين والمسلمين أقلية صغيرة فيها.

اجاريا:

وتبلغ مساحتها ثلاثة الاف كم٢ ويبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة غالبيتهم من المسلمين.

أوستا الجنوبية

وتبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كم٢ وهي مدينة قليلة السكان إذ لا يزيد عدد سكانها عن ١٥٠ الف نسمة أغلبهم من المسيحيين ويشكل المسلمون فيها أقلية ضعيفة[١٠٦] وهي جمهورية تابعة لجورجيا.

أوستا الشمالية:

وهي غير تابعة لجمهورية جيورجيا بل تابعة لروسيا وتبلغ مساحتها ٨٠٠٠ كم٢[١٠٧] وغالبية سكانها من المسلمين أما آخر احصاء معروف لسكانها فقد كان عام ١٩٧٩ وتجاوز عدد سكانها وفقه ٥٩٧٠٠٠ أي أكثر من نصف مليون نسمة أكثرهم من المسلمين وبالضرورة فإن عدد السكان قد تجاوز الآن العدد السابق وهو يقارب حوالى المليون نسمة.

الأقليات الإسلامية في روسيا

تتألف روسيا من عدة مناطق، انتشر فيها الاسلام منذ القرن الرابع الهجري (القرن العاشر الميلادي) وأهم المناطق التي انتشر فيها هي حوض الفولغا والقرم. ويتألف حوض الفولغا من عدد من الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي والتي ترتبط بمدينة موسكو وتحتوي على أقليات إسلامية.

وهذه الجمهوريات هي: جمهورية باشكيريا، جمهورية تتاريا، جمهورية الجوفاش، جمهورية توردوف، جمهورية ماري، امورت، جمهورية شكالوف،

وغالبية سكان هذه الجمهوريات من المسلمين ويتوزعون على الشكل التالي[١٠٨].

١ ـ **جمهورية باشكيريا:** تبلغ مساحتها ١٤٣،٦٠٠ كم٢ ويقدر عدد سكان هذه الجمهورية بأربعة ملايين نسمة تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٦٠٪ أي أن عددهم حوالى المليونين ومائتي ألف نسمة[١٠٩].

٢ ـ **جمهورية تتاريا:** وتبلغ مساحتها ٦٨،٠٠٠ كم٢ ويبلغ عدد سكانها ٢،٥ مليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٦٥٪ أي أن المسلمين يشكلون حوالى مليون وتسعمائة ألف نسمة من بين مجموع السكان.

٣ ـ **جمهورية الجوفاش:** وتبلغ مساحتها ١٨،٣٠٠ كم٢ ويسكنها ما يقارب مليون ونصف المليون نسمة تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٥٨٪ أي أن عدد المسلمين يصل الى حوالى ٨٠٠ ألف مسلم من مجموع السكان.

٤ ـ **جمهورية تورودوف:** وتبلغ مساحتها ٢٥،٠٠٠ كم٢ وعدد سكانها أكثر من مليون وربع المليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ أي أن عددهم يزيد على سبعمائة الف نسمة.

٥ ـ **جمهورية أدمورت:** وتبلغ مساحتها ٤٢،١٠٠ كم٢ وعدد سكانها مليون نسمة، نسبة المسلمين بينهم ٦٠٪ أي يصل عددهم الى حوالى ٦٠٠ ألف نسمة من بين مجموع السكان.

٦ ـ **جمهورية ماري:** وتبلغ مساحتها ٢٣،٨٠٠ كم٢ عدد سكانها حوالى مليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٥٢٪ من مجموع السكان أي يتجاوز عددهم الخمسمائة الف مسلم.

٧ ـ **جمهورية شكالوف:** وتبلغ مساحتها ٥٨،٠٠٠ كم٢ وتبلغ نسبة المسلمين ٥٣٪ من مجموع السكان.

الأقليات الإسلامية في سيبيريا

إن سيبيريا منطقة واسعة تبلغ مساحتها ١٢ مليون كم٢ ويبلغ عدد سكانها عشرة ملايين، نسبة المسلمين بينهم تصل الى ٢٥٪ أي ان عددهم يصل الى حوالى المليونين ونصف المليون نسمة.

الأقليات الإسلامية في شمالي القوقاز

إن جبال القوقاز هي الحد الفاصل بين آسيا وأوروبا. وفي جنوب هذه الجبال

تقل نسبة المسلمين كلما تقدمنا نحو الغرب حيث تقوم جمهوريتان اتحاديتان هما جيورجيا وارمينيا بينما تزيد نسبة المسلمين في المناطق الشرقية حيث تقوم جمهورية أذربيجان وهي جمهورية اتحادية من الجمهوريات الإسلامية إذ تزيد نسبة المسلمين بين سكانها على ٧٨٪[١١٠].

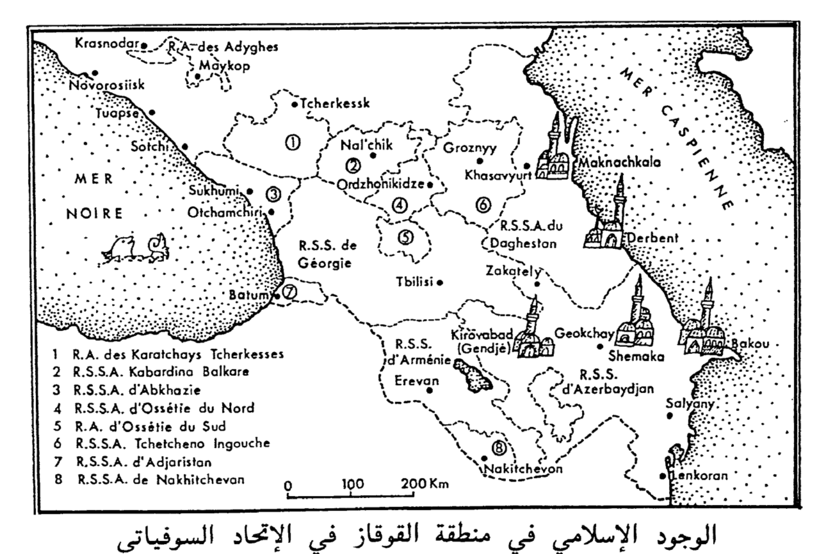
وفي شمال جبال القوقاز يوجد عدد من الجمهوريات كل سكانها من المسلمين وترتبط بجمهورية روسيا الاتحادية لأنها جمهوريات وولايات ذات استقلال ذاتي وهذه الجمهوريات هي:

داغستان: وتبلغ مساحتها ٥٠،٣٠٠ كم٢ وسكان داغستان كلهم من المسلمين على اختلاف القبائل التي ينتمون اليها وعددهم مليون ونصف المليون نسمة.

جمهورية شاشان انجوشيان: وتبلغ مساحتها ١٩،٣٠٠ كم٢ وعدد سكانها مليونان ونصف المليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٧٤٪ من مجموع السكان.

جمهوريةكياردبا ـ بلكاريا: وتبلغ مساحتها ١٢،٥٠٠ كم٢ ويبلغ عدد سكانها ٧٥٠،٠٠٠ نسمة تبلغ نسبة المسلمين بينهم ٧٥٪ من مجموع السكان.

ولاية قرنشاي الشركسية: وتبلغ مساحتها ١٤،٠٠٠ كم٢ وعدد سكانها ثمانمائة الف نسمة، تبلغ نسبة المسلمين بنيهم ٨٠٪.



الوجود الإسلامي في منطقة القوقاز في الإتحاد السوفياتي

اضافة الى هذه الجمهوريات والولايات المرتبطة بروسيا يوجد الكثير من المدن الأخرى التابعة الى القطاع الاداري لروسيا الاتحادية ولا تخلو أية مدينة أخرى من المدن الروسية من المسلمين. فكل مدينة تحتوي على أقلية اسلامية وخاصة تلك المدن التي تقع في المناطق الجنوبية الشرقية من روسيا الاتحادية والواقعة على السواحل الشمالية الشرقية للبحر الأسود وسواحل بحر أزوف. وبشكل عام فإن عدد المسلمين في جمهورية روسيا الاتحادية يقارب العشرين مليوناً ونصف المليون أي أنهم يؤلفون ١٥،٥٪ من مجموع سكان روسيا الاتحادية البالغ ١٣٠ مليون نسمة[١١١].

اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي (سابقاً) فإن نسبة المسلمين الى مجموع السكان تبلغ ٢٥٪ حيث توجد جمهوريات اتحادية شعوبها كلها اسلامية، وهي قازخستان وقيرغيزتا وطاجاكستان وأوزبكستان وتركمانستان وأذربيجان، ويزيد عدد سكان هذه الجمهوريات على ١٧ مليون نسمة يضاف الى ذلك مسلمو جيورجيا وتبلغ نسبتهم بين سكانها ١٢٪ وكل هذه الجمهوريات قد دخلها الإسلام منذ فترة الفتوحات المبكرة، كما سبق وأشير الى ذلك عند الكلام عن فتوحات المسلمين في وسط وجنوب آسيا في الفصل الأول (المفهوم الجغرافي للعالم الإسلامي). وهذا يوضح العمق التاريخي والحضاري للوجود الإسلامي في روسيا الاتحادية اليوم (الاتحاد السوفياتي) يضاف الى ذلك ان هنالك أقلية اسلامية في ليتوانيا يقدر عددها بثمانية عشر ألف مسلم وفي مولدافيا يعيش أكثر من ربع مليون مسلم وبذلك يكون عدد المسلمين في الاتحاد السوفياتي اجمالاً حوالى ٦٠ مليون مسلم[١١٢] وهم يمثلون ٢٥٪ من مجموع السكان البالغ عددهم حسب احصاء عام ١٩٧٠م ٢٤١ مليون نسمة ولكن الجمهوريات الإسلامية الأكثر أهمية في الاتحاد السوفياتي هي جمهوريات وسط آسيا وهي:

١ ـ أذربيجان: تبلغ مساحة جمهورية أذربيجان ٨٦،٦٣٠ كم٢ وقد بلغ عدد سكانها ٦،٧ مليون نسمة (حسب احصاء عام ١٩٨٦). وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٧٨٪ من المجموع الكلي للسكان وتقدر نسبة الزيادة السنوية للسكان ٢،١٪ وهي نسبة زيادة جيدة بحكم طبيعة المجتمع الإسلامي في هذه المقاطعة، وتضم أذربيجان ستة جمهوريات اسلامية اتحادية.

٢ - **جمهورية أوزبكستان:** تبلغ مساحتها ٤٤٧،٤٠٠ كم٢ وتتألف من عدة أقاليم هي الأقاليم التي شهدت حضارة إسلامية عميقة منذ العصور الأولى لازدهار الحضارة الإسلامية، وشكلت عواصم عالمية ودينية خلال العصر الكلاسيكي لازدهار الثقافة في العالم الإسلامي. وهذه الأقاليم هي: أنديزهان، بخاري، فرغانة، خوارزم، سمرقند، سورخان، درانسك، طشقند، هذا الى جانب اقليم كاراكلبيكيان الذي يكون جمهورية مستقلة عاصمتها مدينة نوكس.

يبلغ عدد سكان جمهورية أوزبكستان حوالى ١٨،٥ مليون نسمة (حسب احصائية ١٩٨٦)، وجميع السكان من المسلمين وتقع في أوزبكستان الكثير من المراكز والمعالم الإسلامية الهامة، ففي مدينة طشقند يقع مقر «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي يشرف على شؤون المسلمين في جمهورية التركستان الإسلامية. وطشقند هي عاصمة ولاية أوزبكستان كما توجد في مدينة سمرقند معاهد علمية ومراكز للبحث العلمي وفي هذه المدينة الإسلامية العريقة يوجد أيضاً معهد طبي لدراسة أمراض المناطق الحارة. كما أن المدينة قد اشتهرت بنهضة علمية في العصر الحديث فإن نسبة الأمية فيها الآن هي أقل من ١٪ بينما كانت نسبة الأمية كبيرة في بداية هذا القرن بحيث تجاوزت ٩٠٪.

٣ - **جمهورية طاجاكستان:** وتبلغ مساحتها ١٤٣،١٠٠ كم٢ عدد سكانها ٤،٧ مليون نسمة (حسب احصائية ١٩٨٦) وهم من المسلمين.

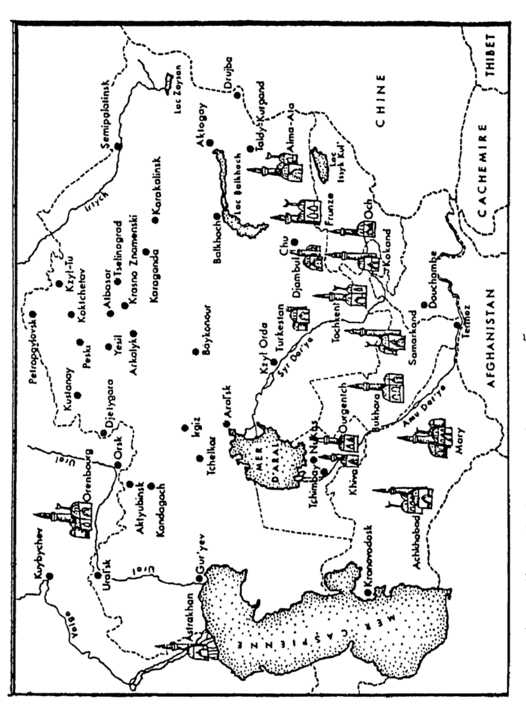
٤ - **جمهورية تركمانستان:** وهي جمهورية واقعة داخل محيط من البلدان الإسلامية إذ تحدّها من الجنوب الشرقي أفغانستان ولذلك فإن سكانها المسلمين متجذرين في اسلامهم تاريخياً وجغرافياً وهم منفصلون تماماً، على صعيد دياناتهم وتقاليدهم، عن الاتحاد السوفياتي واتجاهه الاشتراكي الذي امتد أكثر من سبعين عاماً إذ كان لهم على الدوام مساجدهم وطقوسهم الإسلامية الخاصة وحياتهم الاجتماعية الإسلامية المرتبطة بتعاليم الإسلام وهم يشعرون بقرب كبير نحو الدول الإسلامية المحيطة بهم مثل إيران وأفغانستان. فعلى جانب حدودها مع إيران تقع الأقاليم الإيرانية التي كانت معروفة ببلاد خراسان في العصور الإسلامية المزدهرة وعاصمتها مدينة مرو

التي كانت مركزاً للفكر الإسلامي وللحضارة الإسلامية. تبلغ مساحة جمهورية تركمانستان ٤٨٨،١٠٠ كم٢ وتشغل أربعة أخماسها صحراء قرة قوم، ويبلغ عدد سكانها ٣،٣ مليون نسمة (حسب احصائية ١٩٨٦) والتركمان هم أكثر عناصر السكان عدداً في تركمانستان إذ يمثلون ثلثي مجموع السكان أي ٦٥،٦٪ ويُمارس معظم التركمان مهنة الزراعة وهم يتكلمون لغة تركية تنتسب الى مجموعة اللغات التركية الجنوبية الغربية، كما يدينون كلهم بالإسلام. أما التكوين العرقي لبقية السكان فيتوزع كالآتي: ١٤،٥٪ من الروس، و ٨،٣٪ من القازاخ، كما يضم السكان أعداداً صغيرة ومختلفة أخرى من التتار والأرمن الأوكرانيين، أما نسبة المسلمين من مجموعة السكان فتبلغ أكثر من ٩٠٪ أي يتجاوز عددهم الثلاثة ملايين مسلم من المجموع الكلي للسكان.

٥ ـ **جمهورية قازاخستان**: وتقع في وسط آسيا وتبلغ مساحتها ٢،٧١٧،٣٠٠ كم٢ وتشمل الأراضي المحصورة بين نهر الفولغا وبحر الخزر (قزوين) غرباً وجبال الطاي شرقاً. وتشتمل كذلك على الأراضي الواقعة بين سهول سيبيريا شمالاً وصحارى وسط آسيا جنوباً. وقد هيأ هذا الامتداد الجغرافي الواسع لكازاخستان أن تحتل المرتبة الثانية في المساحة بين أقاليم الاتحاد السوفياتي بعد روسيا.

ويبلغ عدد سكان قازاخستان أكثر من ١٦ مليون نسمة بقليل (حسب احصائية عام ١٩٨٦). وتبلغ نسبة المسلمين ٦٨٪ من مجموع السكان. وقد تعرض مسلمو كازاخستان الى تحدٍ تاريخي كبير إذ كانت نسبتهم أكثر من ذلك بكثير لكن حكومة الاتحاد السوفياتي قد قامت بتهجير الكثير منهم الى خارج كازخستان وتوطين الكثير منهم في سيبيريا لاعمارها. كما عملت السلطات السوفياتية على احلال اعداد كبيرة من الروس والأوكرانيين محلهم(١١٣).

٦ ـ **جمهورية قرغيزيا**: وتقع في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى على حدود الصين الغربية وتبلغ مساحتها ١٩٨،٥٠٠ كم٢ ويتجاوز عدد سكانها الأربعة ملايين نسمة حسب إحصاء عام ١٩٨٦، والغالبية العظمى من سكانها هم من المسلمين، إذ تبلغ نسبتهم فيها ٩٢٪ من المجموع الكلي للسكان.



الوجود الإسلامي في منطقة آسيا الوسطى من الاتحاد السوفياتي

الأقليات الإسلامية في قارة أفريقيا

لا يمكن أن نتناول هذه الأقليات الإسلامية الموجودة في البلدان الأفريقية قبل أن نقسم هذه البلدان حسب موقعها الجغرافي، سواء في غرب القارة الأفريقية أو في شرقها أو في جنوبها أو وسطها، وذلك لأن حجم هذه الأقليات يتفاوت في عدده. ففي بعض البلدان توجد أقليات أكثر من غيرها وذلك حسب موقع البلد الأفريقي نفسه.

ففي البلدان الأفريقية الواقعة بمحاذاة البلدان الأفريقية الاسلامية، سواء البلدان العربية الاسلامية أو البلدان الأفريقية الإسلامية غير العربية. تكون الأقلية الإسلامية ذات عدد كبير. أما البلدان الأفريقية البعيدة عن حدود البلدان الإسلامية فإن الأقلية الاسلامية فيها تكون صغيرة لابتعادها عن تأثير البلدان الإسلامية وكذلك لابتعادها تاريخياً عن المناطق التي طالتها عمليات الفتح الإسلامي حيث لم تصل اليها الجيوش الاسلامية في عهد الفتوحات الكبرى. كما أن الحركة التجارية وحركة التجار المسلمين في هذه البقاع كانت ضعيفة بحيث كانت عمليات التبشير المسيحي هي الطاغية داخل البلدان الأفريقية الواقعة بعيداً عن حدود البلدان الاسلامية.

وبشكل عام يمكن تقسيم البلدان الأفريقية غير الاسلامية التي تحتوي على أقليات اسلامية داخلها على النحو التالي:

الأقليات الإسلامية في بلدان غرب أفريقيا

١ ـ ليبيريا: تبلغ مساحة ليبيريا ١١١،٣٣٧ كم٢ ويبلغ عدد سكانها اليوم أكثر من ٢،٥ مليون نسمة (حسب احصائية ١٩٨٧) بينما تبلغ نسبة المسلمين ٢٠٪ إذ يصل عددهم الى ٤٤٠ ألف نسمة، أي حوالى النصف مليون مسلم. وهم ينتمون الى عدة قبائل أفريقية ويتكلمون لغتها المحلية، ولم

يشارك المسلمون ولا القبائل الداخلية في الحكم بل اقتصرت السلطة الحاكمة على السود القادمين من أميركا والذين لا يزيد عددهم على ٣٥،٠٠٠ شخص، أي أن نسبتهم لا تزيد على ١٪ من السكان، وأما المسلمين فقد ظلوا بعيدين عن الحكم والسلطة السياسية.

٢ ـ غانا: تبلغ مساحتها ٢٣٧ ألف كم٢ ويبلغ عدد سكانها ١٣،٥ مليون نسمة حسب احصاء ١٩٨٧، ويمثل المسلمون بينهم قرابة ٢٠٪ إذ يبلغ عددهم ٢،٦ مليون مسلم. واضافة الى هاتين الأقليتين اللتين توجدان في منطقة غرب أفريقيا توجد أقليات اسلامية أخرى في جزر المحيط الأطلسي الواقعة تجاه غربي أفريقيا وتتوزع على الشكل التالي:

أ ـ ٥٢٧،٠٠٠ مسلم في جزر الرأس الأخضر، إذ تبلغ نسبتهم ١١٪ من المجموع الكلي للسكان.

ب ـ ٣٠،٠٠٠ مسلم في جزر ماديرا، إذ تبلغ نسبتهم ١٠٪ من مجموع السكان.

ج ـ ٥٪ من المسلمين في جزر أوز إذ يبلغ عددهم ٥١٦،٠٠٠ مسلم.

د ـ يكوّن المسلمون نسبة ٢١٪ من مجموع السكان في جزر نرنسيب وساتوي اذ يبلغ عددهم ١٥،٥٧٠ مسلم ويبلغ عدد المسلمين في جزر أنوبون ٣٠٠٠٠ مسلم، وتبلغ نسبة المسلمين ٧٪ من مجموع السكان في جزر كناريا إذ يصل عددهم الى ٧٠،٠٠٠ مسلم ويشكل المسلمون أقلية قليلة جداً في جزيرة القديسة هيلانة وذلك لقلة عدد سكان هذه الجزر بشكل عام إذ تبلغ نسبتهم ١٪ من مجموع السكان البالغ حوالى ٦ الاف نسمة فيصل عدد المسلمين الى ٦٠ مسلماً[(١١٤)].

وعلى الرغم من قلة عدد المسلمين في هذه الجزر إلا أنهم يشكلون أقلية موجودة مع ذلك وتمارس شعائرها الدينية الاسلامية وهم محافظون على ثقافتهم الدينية الإسلامية.

الأقليات الاسلامية في شرق افريقيا ووسطها

١ ـ كينيا: تبلغ مساحة كينيا ٨٥٢،٦٠٠ كم٢ ويبلغ عدد سكانها ٢،٦٩١،٦٠٠ نسمة (حسب احصائية ١٩٩٢)[(١١٥)] وتبلغ نسبة

المسلمين ٣٥٪ من مجموع السكان إذ يصل عددهم الى حوالى ٨،٥ مليون نسمة. ونظراً لكبر حجم الأقلية الإسلامية في كينيا فإن المسلمين أسسوا لهم مؤسساتهم الدينية والاجتماعية مثل «الجمعية الخيرية الاسلامية» و «مؤسسة القرآن الكريم» في نيروبي و «الجماعة الاسلامية في نيروبي» وهي فرع للجماعة الاسلامية في الباكستان(١١٦).

٢ - **الأقلية الاسلامية في موزنبيق:** يبلغ عدد سكان موزنبيق ١٧،١٦٧،٠٠٠ نسمة (حسب احصائية ١٩٩٣)(١١٧) وتبلغ نسبة المسلمين حوالى ٢٥٪ من مجموع السكان(١١٨) ويقدر عددهم الآن بأكثر من ٤ ملايين مسلم.

٣ - **الاسلام في مدغشقر:** تبلغ مساحة جزيرة مدغشقر ٥٩٠٠٠ كم٢ وهي تأتي في المرتبة الخامسة من حيث كبر مساحتها بين بقية جزر العالم الكبيرة أي: غرينلندا وغينيا الجديدة وتورتيد وبافن.

بلغ عدد سكان مدغشقر ١٢،٧٦٣،٠٠٠ نسمة (حسب احصائية ١٩٩٣)(١١٩) وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٢٥٪ من مجموع السكان، أي يصل عددهم الى أكثر من ٣ ملايين مسلم، وهم ثاني أكبر أقلية دينية موجودة في البلاد بالنسبة للأديان التي يعتنقها السكان وأكثرهم من الوثنيين والمسيحيين، وتتوزع نسبة الجماعات الدينية على الشكل التالي:

الديانة	النسبة المئوية
المسلمون	٢٥٪
الكاثوليك	١٨٪
البروتستانت	٧٪
الوثنيون	٥٠٪

ولقد تعرض المسلمون في مدغشقر على مر التاريخ الى الكثير من حملات الاضطهاد وخاصة من قبل الاستعمار البرتغالي الأمر الذي أثّر عليهم في موزنبيق بشكل سلبي تارة وايجابي تارة أخرى. أما الآثار السلبية فقد تمثلت بأن الكثير من المسلمين قد ذابوا بين الأقليات الدينية الأخرى وفقدوا الكثير من العادات والطقوس الإسلامية وكسبوا بعض عادات الجماعات الدينية الأخرى. أما الآثار

الايجابية فقد تمثلت بأن أغلبية المسلمين في الجزيرة قد تشبثوا بشكل قوي بالدين الاسلامي والعادات والشعائر الدينية الإسلامية وحافظوا على تقاليدهم كرد فعل ضد الاضطهاد الذي تعرضوا له من البرتغاليين.

٤ - **الأقلية الاسلامية في موريشيوس:** يبلغ عدد سكان موريشيوس ١٢،٢٠٠٠ نسمة (حسب احصاء ١٩٩٣)[١٢٠] وتبلغ نسبة المسلمين ٨٪ من مجموع السكان، أي يصل عددهم الى ٢٠٠ ألف مسلم.

٥ - **الأقلية الإسلامية في أوغندا:** تبلغ مساحة أوغندا ٢٤٣٤١٠ كم٢ ويبلغ عدد سكانها ١٨٠٨٠٠٠٠ نسمة (حسب احصاء ١٩٩٣)[١٢١] وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٢٩٪ من مجموع السكان أي يصل عددهم الى ٦ ملايين مسلم. وقد تعرض مسلمو أوغندا الى الكثير من الممارسات التي مارستها حملات الاستعمار الغربي وقاوموا الكثير من الحملات التبشيرية وثبتوا على دينهم بحيث أصبحوا يمثلون قوة اسلامية هامة داخل المجتمع الأوغندي وكذلك قوة اسلامية هامة داخل منطقة شرق أفريقيا.

٦ - **الأقلية الإسلامية في بوروندي:** يبلغ عدد سكان بوروندي ٥٩٨١٠٠٠ نسمة، حسب احصاء ١٩٩٣)[١٢٢] وتبلغ نسبة المسلمين ١،٩٪ من المجموع الاجمالي للسكان أي يصل عددهم الى أكثر من ١٠٠،٠٠٠ مسلم وعلى الرغم من صغر حجم الأقلية الاسلامية في هذه المنطقة مقارنة بالأقليات الاسلامية في البلدان الأفريقية الأخرى، فإن لها مؤسساتها الدينية ومدارسها الأمر الذي يشير الى عمق الشعور الديني لديهم.

وقد تعرض المسلمون في هذا البلد الى عدة موجات من الهيمنة الأجنبية والصراع مع حركات التبشير التي امتلكت الامكانات المادية الضخمة وسخرتها لبناء الكثير من المؤسسات والمستشفيات الخاصة بالمسيحيين، وفي المقابل قام المسلمون ببناء مؤسساتهم الخاصة بهم، إذ توجد في بوروندي مدارس اسلامية عربية في مقدمتها «مدرسة التوحيد الأهلية» وهي مدرسة للبنين والبنات تدرس القرآن الكريم واللغة العربية. والى جانب ذلك توجد مدارس اسلامية أخرى مثل «مدرسة الحسين الأهلية» و «مدرسة الارشاد» و «مدرسة التهذيب» و«المدرسة السنية» و «مدرسة الجمعية العربية الاسلامية».

واضافة الى هذه المدارس توجد جمعيات اسلامية في بوروندي أهمها: «الجمعية الأفريقية للمدارس والشؤون الإسلامية» - أسمابو - و «الجمعية العربية الإسلامية» واسمها المختصر (أمايو)[١٢٣].

الأقليات الإسلامية في بلدان العالم الأخرى

أضافة الى الأقليات الاسلامية الكبيرة التي تم ذكرها سابقاً، وهي أقليات ذات تاريخ متجذر في البلدان غير الاسلامية التي يقطنونها في آسيا وأفريقيا أو بعض البلدان الأوروبية، وعلاوة على تلك الأقليات الإسلامية الكبرى الموجودة في كل من الصين والاتحاد السوفياتي، ينتشر المسلمون في كافة أرجاء العالم، إلا أن وجودهم في هذه البلدان الأخرى لا يعود الى فترة تاريخية قديمة بل ان المسلمين قد أصبحوا أقليات هامة فيها وقد تعرض عددهم للزيادة أو النقصان حسب عدة عوامل وذلك ابتداءاً من مطلع القرن الحالي بسبب تطور عامل الهجرة الحديثة[١٢٤] من البلدان العربية والإسلامية الى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا وعدد من بلدان أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية. هذا اضافة الى بلدان أخرى تقع في آسيا وأفريقيا.

وجاء الوجود الإسلامي غالباً في هذه البقاع بسبب الهجرة التي قام بها الكثير من مواطني العالمين العربي والإسلامي الى هذه البلدان بحثاً عن العمل في البداية، ثم نتيجة لأسباب سياسية مثلما حدث ذلك خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث هاجر الكثير من المسلمين من بلدانهم هرباً من اضطهاد بعض الأنظمة السياسية والعسكرية في تلك البلدان. لكن يبقى الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء المسلمين هو الدافع الاقتصادي في المصاف الأول وبهدف البحث عن عمل واقامة مشاريع تجارية في البلدان الغربية وقد تمثل ذلك بهجرة الكثير من مواطني البلدان الإسلامية الى الولايات المتحدة الأميركية وكندا، وهي هجرة حديثة بدأت غالباً في مطلع القرن العشرين حيث استوطن عدد من المسلمين في هذه البلدان الجديدة وأخذ عددهم بالأزدياد نتيجة للتكاثر أو لزيادة موجات الهجرة في بعض الأحيان. ومن هنا ظلت الأقليات الإسلامية في هذه البقاع ذات تاريخ حديث يختلف عن تلك الأقليات التي تم ذكرها سابقاً والتي جاء معظمها بشكل تاريخي

مبكر بدأ مع عمليات الفتح الإسلامي ومع تزايد نشاط الحركة التجارية خلال القرون الأولى لتوسع الدولة الإسلامية.

كما جاء وجود بعض الأقليات في عدد من البلدان غير الاسلامية مع مطلع العصور الحديثة وبداية توسع الدولة العثمانية ووصول جيوشها الى مناطق أوروبية عديدة خاصة في البلقان.

ان وجود الأقليات الاسلامية في بلدان العالم الجديد (كندا، الولايات المتحدة الأميركية، أميركا اللاتينية وبعض بلدان الشمال الأوروبي) لا يعود الى أصول تاريخية قديمة إلا أن هذا الوجود قد بدأ يخلق بمرور الزمن أقليات اسلامية هامة لها كيانها القانوني والديني ولها مؤسساتها التعليمية والدينية الخاصة بها.

وتتوزع نسبة واعداد الأقليات الاسلامية في بلدان العالم الأخرى على الشكل التالي وحسب الترتيب الأبجدي لأسماء البلدان وليس حب تصنيفها على أساس الموقع الجغرافي[١٢٥].

البلد	عدد المسلمين	نسبتهم المئوية الى السكان
الأرجنتين	٥٥٩،٠٠٠	٢٪
استراليا	١٥٢،٠٠٠	١٪
المانيا الغربية	١،١٢،٠٠٠	١،٦٪
اميركا الوسطى والكاريبي	١٢٠،٠٠٠٠	٠،٣٪
أنغولا	١،٧١٧،٠٠٠	٢٥٪
ايطاليا	٦٣١،٠٠٠	١٪
بتسوانا	٣٩،٠٠٠	٥٪
البرازيل	٢٤٢،٠٠٠	٠١٪
بلجيكا	٢٠٠،٠٠٠	٢٪
بنما	٥٨،٠٠٠	٢،٩٪
بوتان	٦٣،٠٠٠	٥٪
بولندا	٣٨٢،٠٠٠	١٪
تايوان	١٥٥،٠٠٠	٠،٠٨٪
ترندادوتوباجو	١٤٦،٠٠٠	١٢٪

تيمور	١٤٧،٠٠٠	٪٢٢
روديسيا	١،٠١٧،٠٠٠	٪١٣،٥
رينيون	١٠٨،٠٠٠	٪٩
زائير	٢،٧٤٢،٠٠٠	٪٢٢
زامبيا	٨٠،٠٠٠	٪١٣
سنغافورة	٣٨٣،٠٠٠	٪١٧
سوزالاند	٥٣،٠٠٠	٪٩
سيرنام	١٢٣،٠٠٠	٪٢٩
شيلي	٥٧،٠٠٠	٪٥
غيانا	١٢١،٠٠٠	٪١٥
فرنسا	١،٣٦٠،٠٠٠	٪٢،٥
فنلندا	٤،٠٠٠	٪٨
فيتنام	٢٤٥،٠٠٠	٪٥
قبرص	٢٤١،٠٠٠	٪٢٧
كندا	٨٢٤،٠٠٠	٪٣،٥
الكونغو	١٧٢،٠٠٠	٪١١
كوريا الجنوبية	٨٦،٠٠٠	٪٠،٠٢
ليسوتو	١٣٨،٠٠٠	٪١٠
مالاوي	١،٩٢٨،٠٠٠	٪٣١
مالطا	٥٢،٠٠٠	٪١٥
المملكة المتحدة	٢،٨٠٠،٠٠٠	٪٥
نامبيا	٣٩،٠٠٠	٪٥،٥
النمسا	٤١،٠٠٠	٪٥
نيوزلندا	٣٣،٠٠٠	٪١
هونغ كونغ	٤٨،٠٠٠	٪١
الولايات المتحدة	٤،٣٤٤،٠٠٠	٪١،٥
اليابان	٢٥٥،٠٠٠	٪٠،٠٢

البعد الديمغرافي للعالم الاسلامي

من خلال تحديد المفهوم الاجتماعي الديمغرافي في العالم الإسلامي يمكن رؤية وقائع عينية تشخص كمعطى لهذا التحديد.

ان الشعوب الاسلامية وعدد المسلمين فيها، أي الواقع السكاني الديمغرافي الذي تحتويه، يشكل قوة ديمغرافية بشرية نادرة من نوعها كمياً، وتعددياً على صعيد تشكيل اجزائها العرقية الداخلية. وان لهذه القوة البشرية الديمغرافية امتداداً في كل العالم، وهو امتداد متداخل يمكن تشبيهه بالأرض اليابسة لخليج أو أرخبيل أو سطح مائي بحري، انها امتدادات سكانية تشكل اختراقات ديمغرافية ذات مستوى نوعي مخالف للمستوى النوعي الديني السائد في قارة أو بلد ما بعيد جغرافياً واجتماعياً (في تشكيله الديني) عن العالم الاسلامي.

ووفق هذه الواقعة الاختلافية حضارياً عن التكونات الاجتماعية الدينية الثقافية والجغرافية الأخرى، يغدو المفهوم الديمغرافي للعالم الاسلامي مفهوماً ليس محايداً أو ثبوتياً يخص فقط عدد المسلمين في البلدان الاسلامية أو البلدان الغير الاسلامية، فإن هذا المفهوم الديمغرافي يتجاوز العدد الكلي ويتعداه نحو الحركية النوعية للأقلية الإسلامية.

فالمسلمون كجماعة دينية يشكلون وجوداً واسعاً في كمه البشري داخل رقعته الخاصة، أي العالم الإسلامي، ثم انهم يشكلون وجوداً حيوياً أكثر أهمية وذلك كأقليات داخل بلدان العالم غير الإسلامية، وأن الأهمية هنا تنبع من أن البلدان التي يتواجد فيها المسلمون هي بلدان غير اسلامية. إلا أن حضورهم فيها هو حضور أكثر تأثيراً[١٢٦] بما أنه يشكل حضوراً داخل بناء مجتمعي وسياسي وبشري عام غير اسلامي. وهنا يكون مثل هذا الحضور عاملاً حركياً ونهوضياً داخل بنى أخرى مخالفة لبنيته الدينية.

إن الكثير يعتبر أن وجود الأقليات الإسلامية في مجتمعات غير اسلامية يمكن

له أن يكون في لحظة ما تواجداً تحريضياً[١٢٧] ويستطيع توليد حركة سياسية من شأنها أن تسبب مصدر قلق فعلي للدول التي تتواجد فيها.

فإن الوجود الديمغرافي السكاني للأقليات الاسلامية داخل بلد أجنبي غير اسلامي هو وجود متحفز يمتلك مصدريته الدينية ويصدر عنها بحيث تمكنه هذه المصدرية من أن يكون وجوداً فعالاً على الساحة السياسية للبلد الذي يعيش فيه. ومن هنا يغدو المفهوم الاجتماعي الديمغرافي للعالم الإسلامي مفهوماً ليس محايداً بل منخرطاً داخل فعل سياسي. وان هذا المفهوم الديموغرافي لا يعني فقط ان يكون فعلاً سياسياً متوقعاً أو غير متوقع مستقبلياً، أو أن يكون محض مفهوم ثبوتي، بل هو مفهوم متحول عبر اقترانه بواقع الأقليات الاسلامية ذات البعد والهوية التاريخيين اللذين يتوجهان نحو الدفاع عن الهوية الإسلامية الدينية.

إن هذا الدفاع عن الهوية الدينية هو وعي لدى الأقليات الإسلامية يعني أن الحفاظ على هويتها هو معادل موضوعي للاضطهاد الديني المباشر أو اللامباشر الذي تعرضت له خلال مراحل الاستعمار الحديث ومحاولات طمس الهوية الدينية لهذه الأقليات وهذا يعني في النهاية ان الأقليات الإسلامية ذات نشاط حركي ودينامي سياسي يقاوم هذا الاتجاه لطمس الهوية.

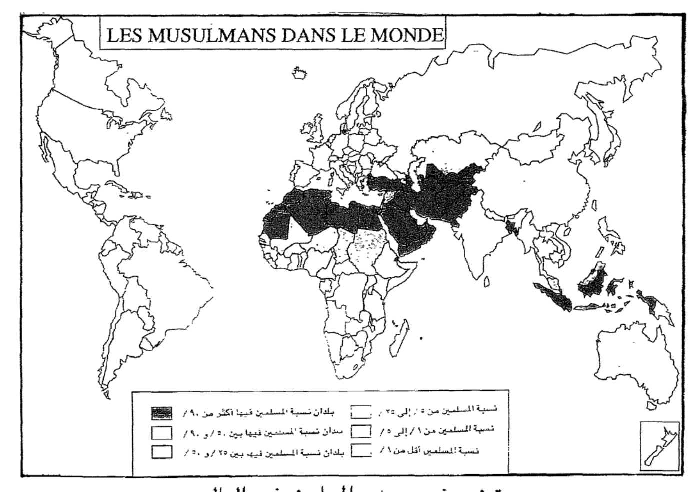
وفي النهاية يكون المفهوم الديمغرافي للعالم الاسلامي هو تلك الكتلة البشرية من الناس البالغ عددها نحو أكثر من المليار مسلم في العالم الاسلامي وفي بقية البلدان غير الإسلامية التي يوجد فيها المسلمون كأقليات. أي أن المجموع العام للمسلمين في العالم اليوم[١٢٨] هو المفهوم الديمغرافي للعالم الإسلامي ليس باعتباره عدداً رقمياً ثبوتياً فقط، بل كعدد قابل للزيادة مقترن برقعة جغرافية واسعة يسكنها، ومقترن بتاريخ سياسي وحضاري ومقترن بقابلية على الفعالية السياسية والعسكرية في حالة تعرضه لأي عمل مضاد من شأنه أن يؤثر على كيانه الديني والحضاري أو يحاول أن يسلبه هويته أو خصوصيته الدينية والروحية الإسلامية.

إن هذا الكيان الديمغرافي لا يقترن بالرقعة الجغرافية المكانية المحددة لبلدان العالم الاسلامي فقط بل هو مفتوح على بقاع أخرى من العالم لا تقترن بالرقعة الجغرافية المحددة سلفاً ولذا فإن المفهوم الديمغرافي للعالم الإسلامي هو مفهوم حركي قابل للتطور وله القابلية على الحركة والتغيير ورد الفعل، بعكس المفهوم

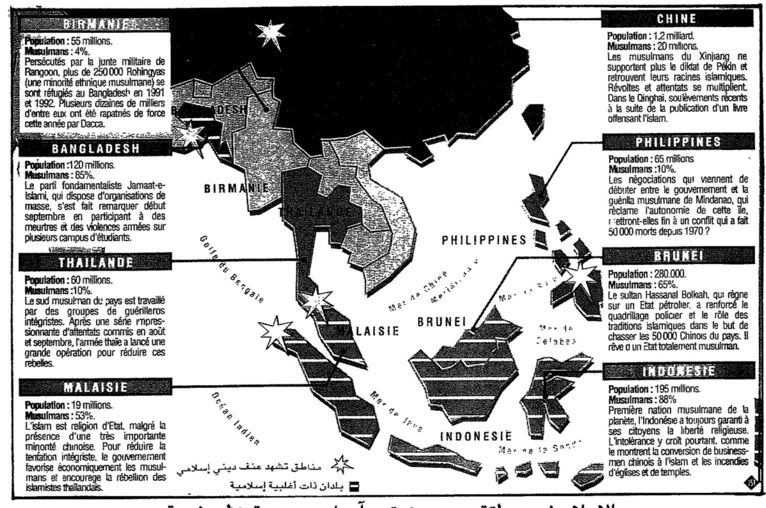
الجغرافي الذي هو مقترن تحقيقه بواقع معين طبيعي لا يمكن أن يتعرض للتغيير.

إن المفهوم الديمغرافي للعالم الاسلامي، كمجموعة سكانية هائلة العدد، يمكن أن يكون موضع استخدام من قبل السلطات السياسية في العالم الاسلامي فيما لو أخذت بنظر الاعتبار هذا الكيان الاجتماعي الديمغرافي ككيان يمكن استخدامه ضمن المؤهلات الأخرى التي تشير عناصر تكوينها الجيوبوليتيكي مثل القوة الاقتصادية والرقعة الجغرافية السياسية الشاسعة، على أن يكون هذا الاستخدام للقدرة الديمغرافية السكانية مقترناً بسياسة موحدة فرضية من قبل الحكومات الاسلامية.

ولذلك، في النهاية، إن العالم الإسلامي كمفهوم ديمغرافي هو رقعة بشرية ديمغرافية ممتدة على رقعة جغرافية سياسية متراصة واحدة هي دول العالم الاسلامي من ناحية، ومتعددة من ناحية أخرى تنتشر في مناطق جغرافية أخرى تشمل معظم بقاع العالم وأن هذه الكتلة البشرية قادرة على الحركة والفعل بحافز من انتمائها الديني ولأجله، وأن فعلها قادر على التأثير لصالح هذا الكيان الديمغرافي الحضاري الواسع النطاق والقابل على الاتساع العددي والمكاني بشكل أكثر.



توزيع نسب عدد المسلمين في العالم



الإسلام في منطقة جنوب شرقي آسيا من وجهة نظر غربية

الفصل الرابع

المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي

المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي

غير المقصود هنا بالمفهوم الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي بأنه المفهوم الإستراتيجي ولا الجغرافي - السياسي، إنما هو البعد الجيوبوليتيكي منظوراً له نظرة استراتيجية. وقد كانت التحديدات المسبقة، أي العالم الإسلامي كمفهوم ديني - ديمغرافي، والعالم الإسلامي كمفهوم جيوبوليتيكي، والعالم الإسلامي كمفهوم جغرافي، كانت القاعدة التي تهيأ لخلق المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي.

المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي هو المحور الذي جعل هذا العالم موضوعاً للاستراتيجيات العالمية المعاصرة، إذ أن المفاهيم الأخرى هي مكونات أولية لهذا المفهوم. ولذلك ومن تحديد الأبعاد السابقة كمفاهيم للعالم الإسلامي يمكن أن ينبثق المفهوم الجيوستراتيجي له. وهنا ينبغي التطرق الى المفهوم الاستراتيجي كمفهوم متباين مع المفهوم الجيوستراتيجي، فإن نظرة الاستراتيجية للعالم الإسلامي تعني أن هذا العالم ينظر إليه كهدف أو ينظر من خلاله وعبره باعتباره موقعاً استراتيجياً وذلك لعناصر ولمكونات تؤكد أهميته كهدف للطرف المقابل أو تؤكد موقعه ذاتياً بالنسبة للعالم الإسلامي نفسه في الحالة الآنية موضوع البحث الآن.

وبما أن مفهوم الجيوستراتيجيا يحتوي ضمناً على مفهوم آخر هو الاستراتيجية فينبغي تعريف الاستراتيجية كمفردة في دلالتها الفلسفية المجردة أولاً، ثم في دلالتها التطبيقية العسكرية والسياسية ثانياً لتناولها بعد ذلك ضمن مفهوم الجيوستراتيجيا بشكل كلي، ثم تطبيق هذا المفهوم بالتالي على العالم الإسلامي.

فالاستراتيجية في مفهومها العام هي فعالية شمولية من التفكير النظري الذي يتوخى بلوغ هدف محدد أو غاية ما، وهذا التفكير يتطور في مساره لأجل بلوغ هذه الغاية فيتمخض عن نسق متراتب لمجموعة من الأفكار المرحلية الشديدة الترابط في توجهها الاقترابي نحو هدفها. وان مجموعة الأفكار هذه تغدو، بفضل

تداخلها التكاملي المنبثق عن توجهها المشترك نحو هدف نهائي واحد، منظومة فكرية متماسكة لا يمكن فصل أحد اجزائها عن الأخرى بسبب بنيتها التكاملية. وبذلك تصبح الاستراتيجية اسلوباً في التفكير يتوخى الحصول على ثقة وحب صديق ما، أو تدمير عدو ما. وهذا الاسلوب يرتكز على منظور فكري بإمكانه تنظيم معطيات الواقع وحقائقه الملموسة وفحص وتقويم الامكانيات الذاتية وامكانيات الطرف المقابل وتحديد العقبات الموجودة أو المفترضة ثم وضع مسار حركة للفعل التطبيقي للاقتراب نحو الهدف، ومن تحقيقه أو الحصول عليه.

إن هذه العملية للفعل والحركة وفق خطة منطقية ذات تسلسل تراتبي في التطبيق تسمى بالاستراتيجية، أي أن هناك مكونين أساسيين في مفهوم الاستراتيجية: الأول نظري قياسي تقويمي لما هو واقع، والثاني تنفيذي يتعلق بصيرورة الممارسة عبر العناصر الأساسية الثلاثة (امكانيات الذات وامكانية الآخر، العقبات)[١٢٩].

ومن هذه المنظومة الفكرية القياسية الفلسفية أساساً بدأت التطبيقات العسكرية ثم التطبيقات السياسية لعلم الاستراتيجية، فإن كلمة استراتيجية أمست متداولة داخل العلم العسكري لوصف مجموعة الخطط والاجراءات المتبعة لتحقيق هدف دائم ومحدد لجيش ما إزاء أعدائه عامة أو ازاء خصم معين وذلك وفق خطة عسكرية تأخذ بنظر الاعتبار امكانيات الجيش الوطني وامكانيات العدو، ونقاط ضعفه لأجل وضع سلسلة من التكتيكات والفعاليات العملياتية التي من شأنها أن تحقق هدفها النهائي، وبهذا المعنى استخدمت مفردة استراتيجية لأول مرة في أوروبا في القرن الثامن عشر بعد أن كانت تعني في أصلها الاغريقي دلالة عامة هي «فن الحرب»[١٣٠].

وبعد العديد من التنظيرات الاستراتيجية العسكرية مروراً كلاوزفتيز Clausewtz الألماني ثم مولتكه Moltke ثم الجنرال فوش Foch والجنرال بوفر Beaufre بدأت تتخذ مفردة استراتيجية مداها السياسي أية فعالية الدولة تجاه دولة أخرى آخذة بنظر الاعتبار امكانياتها العسكرية والاقتصادية والبشرية وموقعها الجغرافي، فبرزت الاستراتيجية السياسية للعيان في العصر الحديث باعتبارها وسيلة منظمة في التفكير تقود نحو تحقيق الهدف النهائي بعد عقلنة العناصر الواقعية وتنظيمها وفق خطة تتسق مع الظرف الواقعي العام[١٣١] وبذلك دخلت عملية التفكير الاستراتيجي الى

ميدان آخر هو ميدان العلاقات الدولية باعتبار انها نمط التفكير القاضي بوضع سياسة خارجية محددة للدولة إزاء الدول والكيانات السياسية والجيوبوليتيكية الأخرى سواء أكانت صديقة أم عدوة.

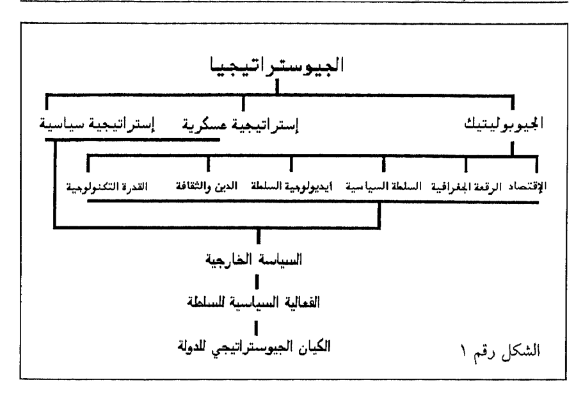
وللدخول في عملية تحديد دلالة مفهوم الاستراتيجيا، تقترن الاستراتيجيا كمفهوم بالجيوبوليتيكيا كمفهوم ذي دلالة تكميلية، فتغدو الجيوستراتيجية هي الاحتواء على الجيوبوليتيك (كدلالة سبق وأن حددناها في الفصل الثاني) مقترنة بنمط التفكير الاستراتيجي المنظم في مواجهة الآخر.

أي أن عناصر الجيوبوليتيك لرقعة جغرافية سياسية بشرية حضارية ما تستخدم استخداماً استراتيجياً وبما أن الجيوبوليتيك تعني عملية وأسلوب استخدام القوى التي تملكها دولة ما ضمن حدودها الجغرافية ـ السياسية، استخداماً سياسياً كلياً لصالح الدولة، أي استخدام الاقتصاد والقوة التكنولوجية والصناعية المتطورة والموارد الزراعية والموارد المائية والعنصر البشري والنظام السياسي للحكم أو الصيغة الدستورية للسلطة السياسية والواقع الجغرافي والمساحة الجغرافية بما يمتلكانه من عمق استراتيجي، أي استخدام كل هذه العناصر الرئيسية الخاصة بالدولة استخداماً سياسياً من قبل السلطة السياسية. فإن الجيوبوليتيك كمصطلح يدخل ضمن مصطلح الجيوستراتيجيا دخولاً عضوياً وأساسياً بحيث أن عملية التراتب الاستخدامي لعناصر قوة الدولة استخداماً استراتيجياً ـ سياسياً على الصعيد الخارجي يغدو على الشكل التالي:

من هنا، أي من تضافر هذه العناصر الجزئية وانصهارها داخل مفهوم الجيوستراتيجيا يمكن تعريف مفهوم الجيوستراتيجيا على النحو التالي: «انها دراسة العوامل الفيزيائية الثابتة وغير المتغيرة للجيوبوليتيكيا الخاصة بدولة ما دراسة متخصصة، من ناحية دور هذه العوامل وفعاليتها داخل البناء الجغرافي للدولة منظوراً اليه نظرة استراتيجية».

أو بعبارة أخرى بعيدة عن الشرح المفصل، تعني الجيوستراتيجيا دراسة العوامل الفيزيائية الثابتة لجيوبوليتيكية دولة ما ودور هذه العوامل داخل الجيوستراتيجيا[١٣٢].

أو حسب تعريف تكميلي آخر، الجيوستراتيجيا هي كل الاستراتيجية مستخدمة



الشكل رقم ١

ومتموضعة داخل المجال الفيزيائي أو الجغرافي الطبيعي[١٣٣]. ووفق هذا التعريف الشامل، الذي تكون القوة العسكرية والفعالية العسكرية جزءاً منه يمكن وضع وتحديد المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي.

وكضرورة لحصر العالم الإسلامي داخل المفهوم الشامل للجيوستراتيجيا ينبغي ذكر تعريف محدد لهذا المفهوم هو التعريف المقترن بالفعالية العسكرية. فهنالك فهم عسكري للجيوستراتيجيا أو هنالك جيوستراتيجيا من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية، وهي على المستوى النظري تركز على الناحية العسكرية لكن في الوقت نفسه تأخذ بنظر الاعتبار المكونات الجيوبوليتيكية للدولة مثل الامكانية الاقتصادية وايديولوجية السلطة، وبذلك يكون تعريف مفهوم الجيوستراتيجيا هو، أنه مفهوم يتألف من التمفصل الحاصل في الفرضيات الأيديولوجية الناجمة عن العقيدة الجيوبوليتيكية الثابتة للدولة وعن الامكانيات العامة المحتملة للتسلح[١٣٤]. وأن الجيوستراتيجيا أيضاً في المنظور العسكري هي استخدام الظروف والمعطيات الخاصة بالجغرافيا الطبيعية من قبل الفعالية التكتيكية للقوات المسلحة. أي أن الجيوستراتيجيا من وجهة نظر عسكرية هي الاستخدام الاستراتيجي العسكري للجغرافيا الطبيعية مثلاً: الأرض أو المنطقة التي تكون

ميداناً للعمليات اللوجستية أثناء الحرب والمواجهة مع عدو مقابل.

وهذا التعريف العسكري المحض لمفهوم الجيوستراتيجيا هو تعريف محدد جداً لا يخص المنظور الشامل الذي يتضمنه مفهوم الجيوستراتيجيا في هذه الدراسة بل يكون التعريف العسكري جزءاً منه. فالجيوستراتيجيا التي ندرسها هنا ونطبقها على العالم الإسلامي هي الاستخدام الاستراتيجي للجيوبوليتيك الخاص بدولة ما أو كيان جغرافي سياسي حضاري ديمغرافي ما مثلما هو الحال مع العالم الإسلامي كوحدة حضارية دينية واحدة متكونة من عدة دول وشعوب.

ومن هنا يغدو المفهوم الجيوستراتيجي إدراكاً شمولياً لطاقات وامكانيات الدولة وتوظيفها لأجل تكوين كيانها السياسي الغسكري خارجياً والنجاح في مقارعة الكيانات السياسية الأخرى.

فالجيوستراتيجيا هي مفهوم علوي أو متعالٍ تراتبياً أكثر اتساعاً من المفاهيم التجريدية الأخرى مثل المفهوم الجغرافي، ثم المفهوم الجغرافي - السياسي، ثم المفهوم الديمغرافي، ثم المفهوم الحضاري، بل وحتى أنها (الجيوستراتيجيا)[١٣٥] مفهوم أكثر اتساعاً، في شموليتها للجزئيات المكونة لعناصر الدولة الأساسية، من مفهوم الجيوبولتيكا. فإن المفهوم الجيوبولتيكي يشتمل على كل العناصر السابقة الذكر مع اقترانها بفعل حركي دينامي هو استخدام هذه العناصر استخداماً سياسياً، لكن مصطلح الجيوستراتيجيا يتعالى على مصطلح الجيوبوليتيك من ناحية لأنه لا يسعى الى استخدام كل هذه العناصر استخداماً سياسياً فحسب بل استخداماً استراتيجياً مقترناً بالقوة العسكرية وبالاستراتيجية السياسية (أي منهج وطبيعة اقامة العلاقات الدولية للدولة مع الدول الأخرى: القوة الكبرى أو القوة الاقليمية وتحديد اتجاه يتفق تماماً وايديولوجية الدولة)، وذلك لأجل خلق مكانة وطنية وقومية خاصة بالدولة المعنية تجاه التكتلات العالمية الاقليمية الأخرى.

وهنا تنبثق أهمية اضافية لمفهوم الجيوستراتيجيا هي الأهمية الناجمة عن الكيفية التي ينظر الكيان السياسي الخاص بدولة ما الى نفسه جيوستراتيجياً، وكيف تنظر الكيانات السياسية - الجيوستراتيجية الأخرى اليه، وكيف تتعامل معه على صعيد آني وعلى صعيد مستقبلي، وهنا يتعين تحديد الامكانية الضخمة التي يمتلكها

المفهوم الاستراتيجي للعالم الإسلامي ثم تحديد نظرة هذا العالم الى نفسه والى قوته الذاتية من جهة، ثم طبيعة نظرة الآخر الجيوستراتيجي الحضاري الى العالم الإسلامي والكيفية التي يضعها كأسلوب للتعامل معه وفق امكانياته الحاضرة أو امكانياته المستقبلية ذات الأثر أو التأثير المطرد على الكينونة العيانية الواقعية للتوازنات الدولية.

وأول هذه المنظورات هو منظور الأنا الجيوستراتيجي الى نفسه. فهل تنظر الشعوب الإسلامية ومن ثم السلطات السياسية في العالم الإسلامي الى نفسها ككيان سياسي واحد مرتبط حضارياً مع بعضه عبر الإسلام مع الدول الإسلامية الأخرى.

للإجابة على ذلك ينبغي أن تُقسم هذه النظرة أي نظرة «الأنا» الجيوستراتيجي لنفسه الى مستويين: المستوى الأول أكثر شعوراً بذاته وبتميزه الحضاري الإسلامي وهو مستوى الشعوب الإسلامية، فالشعوب الإسلامية تنظر الى نفسها في كل بلد وكأنها منتمية الى شعب واحد يربطه رباط ديني مشترك هو الإسلام. إن الشعب الأندونوسي مثلاً يدرك تميزه القومي والعرقي عن شعب مسلم آخر مثل الشعب المصري، لكنه يدرك في الوقت نفسه أن الشعب الآخر يرتبط معه برابط الدين الإسلامي، وهذا الشعور يجعله يميز الشعب الأخر، من خلال الإسلام، بأنه شعب أقرب إليه حضارياً وتقاليدياً وسلوكياً من شعب ثالث هو الشعب البرتغالي أو الشعب الدانيماركي مثلاً، فالأول هو شعب كاثوليكي، والثاني هو شعب بروتستانتي.

وإن هذه «الأنا» الحضارية الدينية التي تشعر بها الشعوب الإسلامية ظلت شعوراً لم يصبح منظماً وموحداً بالشكل الكافي لحد الآن، لكي يفرز فعالية سياسية موحدة على الصعيد الدولي بحيث تصل هذه الفعالية الى مرحلة من التنظيم والتلاحم مع عناصر الدولة الأخرى لتتحول الى فعالية جيوستراتيجية. بل بقي شعور «الأنا» الحضاري الموحد لدى الشعوب الإسلامية شعوراً شبه (لا واعي) أو تلقائي متراكم بشكل طبيعي عبر الزمن التاريخي الماضي ليواصل استمراريته الآن مجسداً كشعور واحد بـ «أنا» ثقافية دينية حاضرة تعايش اللحظة الراهنة من التاريخ المعاصر بكل تغيراتها وسماتها الدولية وسط الكيانات الثقافية الدينية الأخرى.

أما المستوى الثاني في ادراك «الأنا» الحضاري الديني(١٣٦) كإدراك جيوستراتيجي فهو مستوى الانظمة والسلطات السياسية في البلدان الإسلامية.

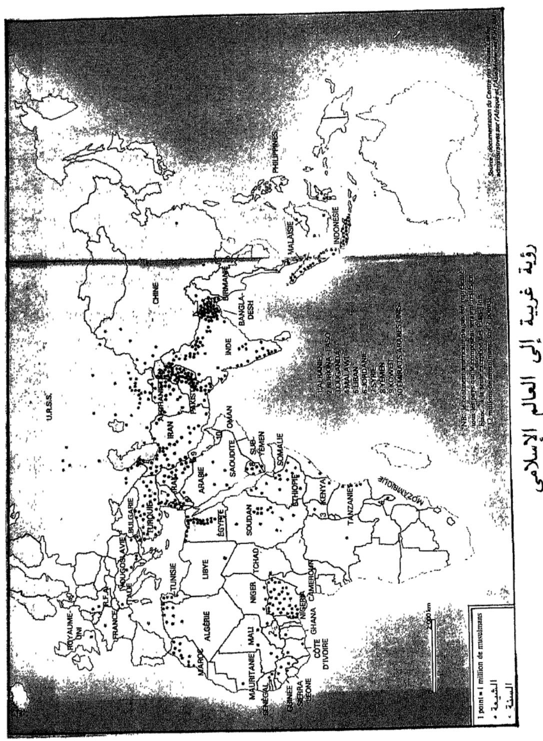
إن الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي بما أنها (كما سبق أن تُطرِقَ الى الموضوع في الفصل الخاص بالمفهوم الجيوبوليتيكي للعالم الإسلامي. لم تدرك العالم الإسلامي لحد الآن ككيان جيوبوليتيكي، فإن الوعي الموحد والكلي بـ «الأنا» الجيوستراتيجي لم يتكون لديها لحد الآن. وقد يكون هناك وعي جيوستراتيجي اقليمي لدى بعض الأنظمة السياسية الإسلامية إلا أن هذا الوعي لم يتحول الى وعي بـ «الأنا» الجيوستراتيجي الشامل الذي يضم ويشمل كافة العالم الإسلامي كرقعة جغرافية سياسية وككيان ديمغرافي موحد بحيث يطرح نفسه بالتالي على الصعيد الدولي كشعور بتكتل جيوستراتيجي موحد.

إلا أن هذا الشعور العام بـ «الأنا» الجيوستراتيجية لدى السلطات السياسية في العالم الإسلامي قد بدأ بالتبلور تدريجياً خلال العقود الأخيرة، وتجسد بانشاء وتأسيس بعض المنظمات الإسلامية الدولية الكبرى مثل «رابطة العالم الإسلامي» و «منظمة المؤتمر الإسلامي»، وهي منظمات مجال نشاطها الساحة الدولية وتضم كافة بلدان العالم الإسلامي على مختلف تشكيلاتها القومية.

إن عمل مثل هذه المنظمات الدولية ينبثق بالضرورة من أسس ادراك أن بلدان العالم الإسلامي هي كيان سياسي ديني مشترك ينبغي أن يلعب دوراً على الصعيد الدولي.

وإن هذا الإدراك التأسيسي القاعدي من شأنه أن يتحول الى شعور بالأنا الجيوستراتيجي عبر عمله على استخدام العناصر الجيوبوليتيكية التي تمتلكها كل دولة من دول العالم الاسلامي، ومن ثم استخدام هذه العناصر مجتمعة ضمن اطار العالم الإسلامي بشكل شامل.

وتبقى ملاحظة ينبغي ذكرها هنا بصدد الوعي بـ «الأنا» الجيوستراتيجية هي ان هذا الوعي لدى السلطات السياسية داخل دول العالم الإسلامي مجتمعة قد بدأ بالتبلور عبرالمراحل الزمنية الحديثة أكثر من قبل ليصل الآن الى مرحلة أكثر شخوصاً على الساحة الدولية وذلك من خلال الأحداث البارزة التي حدثت في الساحة الإسلامية مثل الثورة الإيرانية وانتعاش حركة الاسلام السياسي أو ما يسمى لدى الباحثين والكتاب الغربيين بـ «الصحوة الإسلامية».



رؤية غربية إلى العالم الإسلامي

وإذا استثنينا عمليات الإرهاب والعنف التي مارستها بعض التنظيمات الدينية وهي فعالية سلبية داخل هذا الانبعاث الجديد للإسلام السياسي، فإن حالة «الصحوة» كما يصفها الكتاب المعاصرون، قد أخذت مكانها من الاهتمام لدى المراقبين الغربيين على وجه الخصوص، أي لدى الآخر الحضاري الذي شرع منذ بداية الثمانينات بمواجهتها عبر أساليب سياسية تارة وعسكرية تارة أخرى، بحيث انتقل هذا الاهتمام بالإسلام كبعد سياسي معاصر الى الكتاب والمفكرين العرب الإسلاميين ثم الى السلطات السياسية في العالم الإسلامي. وينبغي تحديد نقطة جوهرية هنا هي أن الباعث الأول لانطلاق وعي الأنا الحضارية الإسلامية نفسه كان صادراً عن اهتمام «الآخر» الحضاري الغربي (الأوروبي، الأميركي، على وجه الخصوص). به ومن هنا انبثقت بوادر وعي الأنا الحضارية الإسلامية لتتحول الى وعي سياسي لدى الشعوب والسلطات في العالم الاسلامي، غير أن هذا الوعي بالأنا الحضارية الإسلامية ككيان سياسي لم ينتقل بعد الى مرحلة متقدمة ليتحول الى وعي بـ «الأنا» الجيوستراتيجية على الرغم من بزوغ بوادر لهذا الوعي يمكن لها أن تتحول مستقبلاً الى النطاق الجيوستراتيجي الرحب في فعاليته السياسية الاستراتيجية على المستوى الدولي.

وفي هذا النطاق أيضاً أي نطاق الوعي بالأنا الإسلامي كـ «أنا» جيوستراتيجية يمكن تسجيل سمة أخرى هي أن هذا الوعي قد مر بمراحل تاريخية عدة كان خلالها غائباً غياباً تاماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الرغم من انتعاش حركة الاستعمار الغربي وذلك في تلك الفترة، ثم بدأ ينبثق تدريجياً وبشكل بطيء منذ بداية القرن العشرين كوعي ثقافي أولاً على يد زعماء النهضة الفكرية الأولين (مثل الأفغاني وعبده) وذلك بفضل وعي هؤلاء الزعماء الفكريين بالغرب كآخر سياسي وحضاري.

وهذا الوعي الثقافي التنظيري العميق على الرغم من جديته وتأصيله لأسسه الفكرية لم ينتقل الى السلطات السياسية في العالم الإسلامي لكي يتحول الى وعي سياسي مقترن بسلطة قادرة على تحويله الى فعالية عيانية ملموسة على صعيد الساحة الدولية.

وبعد ذلك اجتاز هذا الوعي بالأنا الإسلامي الحضاري المرحلة الأكثر أهمية

والمتمثلة بالعقدين الأخيرين والذي كثفته مجريات الأحداث على الساحة الدولية وانفجار الثورة في إيران، ولكن قبل هذه الثورة كان هناك ثمة ارهاص لدى المفكرين الاسلاميين لاسيما في عقد الستينات بأن الإسلام سيعود كبعد سياسي من جديد على الساحتين العربية والايسلامية، بعد أن أخفقت التيارات التي أطلق عليها تيارات أنظمة «التحرر الوطني»، في خلق كيانات اقليمية اصلاحية لها في الداخل أو كيانات سياسية حضارية مستقلة ومرتبطة بالإسلام، في الخارج على الساحة العالمية[١٣٧].

فالوعي بـ «الأنا» الجيوستراتيجية لم يتكون بعد عند الشعوب الاسلامية لأن الاستخدام الجيوبوليتيكي بدوره لم يطرح بعد كفعالية سياسية لدى السلطات القائمة داخل هذه البلدان، ولذلك فإن المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي هو حقيقة موجودة وقائمة كواقع ثبوتي غير مستخدم بعد، بحيث يغدو عبر استخدامه واقعاً دينامياً حركياً يواكبه ظهور الوعي بـ «الأنا» الجيوستراتيجية عند كل الشعوب الاسلامية والسلطات السياسية للدول الإسلامية على حد سواء.

فالعالم الاسلامي موجود ككيان جيوستراتيجي ووفق الشروط المتمثلة بدلالة هذا المفهوم، وبالشروط التي ينبغي توفرها في خلق مفهوم جيوستراتيجي لدولة أو لمجموعة من الدول، وذلك حسب ما حدد المضمون الدلالي لهذا المفهوم.

لذا يغدو هناك مستويان للكينونة الجيوستراتيجية الخاصة بالعالم الاسلامي، يتموضع المستوى الأول داخل الوعي الجماعي للشعوب ويتموضع المستوى الثاني داخل الممارسة السياسية للسلطات القائمة. وفي هذا الجانب الخاص بـ «الأنا» الحضارية تكون الكينونة الاستراتيجية غائبة بالنسبة للعالم الاسلامي على الرغم من وجودها نظرياً عبر توفر شروطها الاستاتيكية الثابتة. وهذه الحالة تتموضع في مرحلة انتقالية هي المرحلة الخاصة بوعي الأخر بالعالم الاسلامي ككيان جيوستراتيجي.

و «الآخر» بالنسبة للعالم الإسلامي في اللحظة التاريخية الراهنة وحسب الواقع الدولي القائم والمتغيرات التي طرأت عليه في السنوات الماضية، هو الغرب. ويمكن تحديد معنى الغرب بشكل تطبيقي هنا على مستويين جغرافيين يتموضعان في القارة الأوروبية كمستوى أول وفي القارة الأميركية الشمالية كمستوى ثانٍ.

وهذا الغرب له بناء ديني ثقافي مخالف لكنه هو الذي يطرح منظوراً الى العالم الإسلامي ككيان «آخر» يختلف عنه حضارياً ودينياً وجغرافياً. ويقر الغرب هذا الاختلاف ضمن نتاجه الفكري السياسي عبر استخدامه لمصطلحات مثل «الجنوب» أو «دول الجنوب» أو «دول العالم الثالث» أو «الدولة الاسلامية»، حيث بدأت تستعمل مؤخراً بعض الكتابات الغربية التعبير الأخير بكثافة[١٣٨]. ووفق المنظور الغربي للعالم الاسلامي اليوم يغدو هذا العالم كياناً جيوستراتيجياً فرضياً ولكن واقعي موجود بالنسبة للمحللين السياسيين الغربيين. أي أن المفهوم الجيوستراتيجي المُغيّب داخل العالم الاسلامي من خلال عدم وعي الأنا الحضارية الإسلامية به، يغدو هذا المفهوم المغيب حاضراً وشاخصاً ومؤكداً ككيان قائم في نظر الغرب أي في نظر «الآخر» الحضاري والآخر الجيوستراتيجي في آن واحد.

وهنا يتوجب إجراء نمط من عملية الفرز الجغرافي ـ الديني بين الغرب الذي نعنيه هنا والمأخوذ بنظر الاعتبار كآخر وبين تكتلات جغرافية حضارية أخرى.

فالغرب الذي حُدّد هنا بالبلدان الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأميركية هو كيان جيوبوليتيكي عالمي يمثل القوى العالمية الكبرى السائدة الآن، وهو في بنائه الديني الحضاري ينتمي الى الحضاري المسيحية، ولكن لا تؤخذ هنا الابعاد الدينية المسيحية بنظر الاعتبار، كونها تشكل الآخر الاختلافي وفق الدين، بل يؤخذ الغرب كعالم أول صناعي واقتصادي وسياسي وعسكري يمثل القوى الكبرى التي بزَغت منها الحركات الاستعمارية المعاصرة والتي مازالت تتحكم بمفاتيح التوازنات الدولية التي يخضع لها بالضرورة العالم الاسلامي. وبذلك لا ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار كيان جغرافي سياسي وقاري آخر مثل أميركا اللاتينية ببلدانها المختلفة أو أفريقيا السوداء باعتبارهما «آخر» أيضاً على أساس انتمائهما الحضاري الى دين آخر هو المسيحية أيضاً.

فالدين كفاصل وكتمايز حضاري هنا ليس هو المأخوذ كآخر في هذه الدراسة، بما أن كياناً جغرافياً سياسياً مثل أميركيا اللاتينية معتبرة كآخر أيضاً من قبل البلدان الغربية المحددة آنفاً على الرغم من أن هذا «الآخر» الأميركي اللاتيني هو آخر مسيحي يشترك في بنيته الدينية مع البلدان الغربية، لكن على الرغم من اشتراكه في هذه البنية فإن

الدول الغربية أو القوى الكبرى تعتبره «آخراً» باعتباره كما تسميه «عالم ثالث» أو «جنوب». وهنا يشترك العالم الاسلامي باعتباره «جنوب» أو «عالم ثالث» مع بلدان أميركا اللاتينية على الرغم من البنية الاختلافية في الدين لكل من الكيانين الحضاريين لكنهما في نظر الغرب يشتركان معاً باعتبارهما «جنوب» ينفصل عن الشمال ودوله الصناعية المتقدمة التي تشكل القوى الكبرى في العالم.

ووفق هذا النسق نفسه يمكن القول أن هنالك نمطين من الآخر إذ تحدثنا من وجهة نظر موقع العالم الاسلامي ككيان جغرافي سياسي وحضاري في آن. فهنالك «آخر» ديني وهو الذي تمثله البلدان المسيحية على مختلف مواقعها الجغرافية فهنالك بلدان الجنوب المسيحية التي تتمثل ببلدان أميركا اللاتينية والبلدان الأفريقية المسيحية والبلدان الآسيوية المسيحية، وكذلك بلدان الشمال الأوروبي المسيحي على حد سواء أي أن هنالك آخراً دينياً مسيحياً وآخراً بوذياً وأنماطاً أخرى من الآخر الديني. وهذا النمط من الآخر ليس هو موضوع التمايز هنا على المستوى الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي بل هنالك نمط ثانٍ من الآخر الذي يتجاوز البعد الديني ويتموضع داخل البعد الجغرافي ـ السياسي والبعد الجيوبوليتيكي وكيفية استخدامه من قبل دوله وسلطاته السياسية. وفي هذا المستوى الأخير يمكن تحديد «الآخر» الذي يكون موضوع هذه الدراسة بأن الغرب ـ أي أوروبا والولايات المتحدة ـ ليس باعتباره ذا دين مخالف للدين الاسلامي، بل باعتباره كياناً جيوبوليتيكياً مخالفاً أي أنه يقع في شمال العالم ويعتبر قوى صناعية عظمى وقوى اقتصادية عظمى كما أنه ـ وهذا هو الأهم ـ قوى عسكرية عظمى تحكمت ببلدان الجنوب و «العالم الثالث» عن طريق الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة ونظرت اليه كآخر، والآن تنظر الى العالم الاسلامي كآخر علاوة على كونه «بلدان جنوب» فإنه يشكل أيضاً بنية دينية مخالفة تتمثل في الدين الإسلامي.

وعلى الرغم من أن الآخر الحضاري الذي نعنيه هنا هو الشمال والقوى الغربية العظمى فإنه يشكل في الوقت نفسه آخراً دينياً وحضارياً مخالفاً لـ «الأنا» الاسلامية لكن هذه الـ «الأنا» الخاصة بالعالم الإسلامي لا تنظر بالقوة نفسها كـ «آخر» الى بلدان مسيحية أخرى مثل بلدان أميركا اللاتينية على سبيل المثال لأن هذه البلدان

الأخيرة لم تكن طرفاً تاريخياً في مرحلة الحروب الصليبية، ولم تمارس نظرة دينية معادية الى العالم الاسلامي باعتباره كياناً مخالفاً لها دينياً من ناحية وجغرافياً من ناحية أخرى، ولا نقول جغرافياً سياسياً لأن ذلك سيدخل ضمن اطار الجيوبوليتيك كعنصر من عناصره.

فالآخر هنا هو الغرب الذي ينظر الى الـ «الأنا» أي العالم الاسلامي كآخر غريب عنه ومصدر خطر مستقبلي[١٣٩] له، وهو بذلك يضفي على العالم الإسلامي صفة الكيان الجيوستراتيجي الواقعي والفعلي على الرغم من أن هذا الكيان الجيوستراتيجي عملياً هو كيان غائب عن العالم الإسلامي كفعل تطبيقي. لكن الغرب يضفي هذه الصفة الجيوستراتيجية باعتبارها خطوة من خطوات الاحتراز الاستراتيجي المستقبلي للأخطار الخارجية المحتملة.

ومن منظور ميداني فإن الغرب ممثلاً بالقوى الكبرى الغربية الجديدة أي الولايات المتحدة وأوروبا كوحدة مجسدة بالمجموعة الأوروبية ينظر الى التجزيئات الجيوستراتيجية وعناصرها التي يمتلكها العالم الإسلامي من خلال وجهة نظره ومنظوره الخاصين، إذ أن دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تدرك بأنها تمتلك جيوستراتيجيا خاصة ومن خلال ادراكها للمواصفات والعناصر التي تكون جيوستراتيجيتها تجعل من هذا التكوين مقياساً لتعكسه على التكتلات الجغرافية السياسية والحضارية الأخرى. لذا غدا العالم الإسلامي في منظور الغرب الذي يشكل القوى العظمى الآن كياناً جيوستزاتيجياً ومفهوماً جيوستراتيجياً حضارياً مخالفاً له ويملك القوة على التحرك المستقبلي تجاه الدول الغربية، بحيث يمكن له أن يشكل الخطر نفسه الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي في السابق كتكتل، جيوستراتيجي وعسكري عالمي قوي يواجه الكتلة التي تمثلها الولايات المتحدة الأميركية ودول حلف شمال الأطلسي.

فالعالم الإسلامي كمفهوم جيوستراتيجي هو حقيقة موجودة من خلال القياس النظري الاحتمالي والمستقبلي للغرب. اما على صعيد كون العالم الاسلامي نفسه فإنه يملك عناصر جيوستراتيجية لكي يطرح نفسه دولياً ككيان جيوستراتيجي، لكنه لحد الآن لم يستخدم هذه العناصر كمكونات أولية ثابتة يمكن لها أن تؤسس للكينونة الجيوبوليتيكية أولاً، ثم الجيوستراتيجية ثانياً من خلال استخدام السلطات السياسية

الاسلامية كقوة عالمية جديدة ذات تنسيق طاقوي موحد يمكن له أن يواجه التكتلات الدولية الكبرى الحالية المتمثلة بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

وخلاصة لسياق المعلومات السابقة يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

- إن المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي يتموضع حالياً في ما هو كائن واقعياً وفي ما ينبغي أن يكون، وفي الحالة الأولى فإن العالم الاسلامي له مفهوم جيوستراتيجي حسب المفهوم المحدد للجيوستراتيجيا في بداية هذا الفصل، وله كيان جيوستراتيجي ينبثق عن هذا التحديد، إلا ان هذا الكيان الجيوستراتيجي غير مستخدم لكنه موجود كواقع ثبوتي وليس كظاهرة حركية فعالة على الصعيد العالمي. ان العالم الاسلامي، إذن، يمثل مفهوماً جيوستراتيجياً متكاملاً وهاماً في استخدامه على صعيد ابراز العالم الاسلامي كقوة عالمية وعلى الرغم من عدم استخدام هذا الواقع الجيوستراتيجي بكل مكوناته من قبل السلطات السياسية داخل العالم الإسلامي فإنه واقع قوي الحضور مهيأ دوماً للاستخدام الحركي.

- يمكن فهم المفهوم الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي كواقع فعلي من خلال نظرة الغرب له واحترازهم الاستراتيجي تجاهه، ومن خلال هذا الوعي الجيوستراتيجي للآخر بال «الأنا» الحضارية الاسلامية يمكن تكوين الشكل الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي كما هو الآن وكما يتأسس ذاتياً على عناصره وأركانه الحالية.

- إن العالم الاسلامي هو كيان جيوستراتيجي متكامل نظرياً وينبغي اتخاذه كموضوع للتطبيق عملياً من قبل السلطات السياسية القائمة، وهذا الكيان الجيوستراتيجي الذي يمتلكه العالم الاسلامي هو كيان فعال عند استخدامه بحيث يمكن له ان يكون قوة عالمية تضاهي وتعادل القوى العالمية الموجودة حالياً على الساحة الدولية، بل ويتفوق عليها ديمغرافياً وروحياً على صعيد العقيدة الايمانية الروحي بالبعد الديني الإسلامي، اضافة الى العناصر الجيوبوليتيكية الأخرى التي تسهم في منح العالم الاسلامي امتيازات متفردة على الصعيد الاقتصادي والجغرافي والسياسي والثقافي. ومن هنا يكون العالم الاسلامي، كمفهوم جيوستراتيجي، كياناً متميزاً مؤهلاً لأن يكوّن قوة دولية لكن هذا الكيان لم يُستخدم لحد الآن لأجل تشييد هذا الغرض الجذري.

الفصل الخامس

العالم الإسلامي كمفهوم حضاري

العالم الإسلامي كمفهوم حضاري

إن أية عملية كشف للوحدة الحضارية التي يتصف بها العالم الإسلامي هي اقرار للواقع العيني الذي يسود مجتمعات هذا العالم على صعيد التقاليد والثقافة الدينية الإسلامية التي غدت جزءاً من التكوين التاريخي للمجتمعات الإسلامية. فأية نظرة ميدانية عن طريق التجربة التاريخية المعاصرة من ناحية، وعلى صعيد الحياة الاجتماعية والسلوكية للوحدات الاجتماعية الاسلامية، جديرة بأن تقر الرابطة الحضارية الخاصة والمشتركة التي تطبع سلوكية هذه الوحدات وطريقة عيشها وسلوكها وبناء تقاليدها الحياتية التي تتوغل في كل أجزاء المجتمع سواء الكبيرة ممثلة بالدولة، أو تلك الكتل الصغيرة ممثلة بالعائلة واسلوب روابطها والقوانين المتحكمة فيها.

فعلى صعيد الوحدات المؤسساتية الكبرى في البلدان الاسلامية المتمثلة في الدولة نرى، أن بلدان العالم الإسلامي، بما فيها تلك البلدان التي تحكمها أنظمة سياسية علمانية تمتلك في دستورها العبارة المعروفة «إن الإسلام دين الدولة»، وهذا يقر حقيقة أن الأنظمة العلمانية في البلدان الإسلامية تأخذ بنظر اعتبارها أهمية الوازع الديني وأهمية الدينامية الإسلامية لمجتمعاتها لأن هذه الدينامية هي الأساس التاريخي والنفسي الذي يتحكم بمناهج السلوك والقيم التي شيد على أساسها المجتمع ونفسانية الفرد المسلم.

ولذلك وعلى الرغم من أن الأنظمة السياسية العلمانية تلتزم بأيديولوجية فكرية علمانية سواء كانت قومية، أو وطنية اقليمية أو اشتراكية فهي لا تستطيع أن تنفي حقيقة القوة الدينية الإسلامية التي تتحكم بالسلوكية العامة وبالتقاليد الثقافية السائدة لمجتمعاتها فإن أي ايديولوجية علمانية يتبعها النظام السياسي القائم ما هي إلا فكرة فوقية لا يمكن أن تتغلغل بالشكل العميق نفسه الذي يتموضع فيه الإسلام لدى هذه المجتمعات بحكم ان الإسلام قد اكتسب بعداً تكوينياً بنيوياً نفسانياً

وجماعياً لهذه المجتمعات، وأن هذه المجتمعات تصدر في كل فعالياتها الثقافية والتقاليدية عن الإسلام كحقيقة صاغت التاريخ الحضاري للفرد وللجماعة، فهذا التكوين الثقافي التاريخي لا يمكن الانفلات منه وفق أي ايديولوجية أخرى علمانية وغير دينية.

وفق هذا المنظور نفسه الذي ينطلق من الواقع الميداني العيني يمكن الاستشهاد بتجربة الاتحاد السوفياتي، فإن الحكومة السوفياتية منذ نجاح ثورة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧ وحتى نهاية النظام الاشتراكي في عام ١٩٩٠ وبعد أكثر من سبعة عقود على التجربة الاشتراكية الماركسية ومحاولة التطبيق القسري لعلمانية الدولة والمجتمع، لم تنجح هذه التجربة في المساس بقوة الدافع الديني لدى المجتمعات الروسية سواء المسيحية منها أو الاسلامية، بل انبثقت قوة الدين من جديد بعد انهيار الدولة السوفياتية وكأن التجربة العلمانية قد كانت غائبة، إذ أن الدينامية الدينية ظلت شاخصة بقوة حضورها داخل المجتمع وظلت تتناسل في قوتها على الرغم من علمانية الدولة التي بدت كمحاولة فوقية طارئة إزاء عمق التكوين الديني التاريخي النفسي لفئات المجتمع في روسيا.

والتجربة داخل بقية المعسكر الاشتراكي تمنح النتيجة نفسها لا سيما في بولونيا ويوغسلافيا فالدين في الأولى قد انبثق كقوة أولى وأساسية لدى المجتمع، تذوب أمامها ظاهرة العلمنة الاشتراكية للدولة. وفي الثانية اندلعت حرب أهلية مبنية في أساسها على حقيقة الاختلاف الديني منهية بذلك فكرة أن البنية العلمانية للماركسية يمكن لها أن تذيب الانتماء الديني والقومي في بوتقتها الفوقية التي مارست تطبيقها الدولة في محاولة صهر المجتمع ووجدانه الثقافي الديني داخل ايديولوجية شمولية تطرح نفسها كبديل علمي للفكر الديني.

وداخل الدولة الاسلامية كانت التجربة أقل حدة على صعيد قسرية فرض الايديولوجية العلمانية من قبل عدد من الانظمة السياسية في هذه الدول. إذ أن هذه الأنظمة أدركت من جهة قوة الدينامية الإسلامية لمجتمعاتها والعمق التاريخي لهذه الدينامية، كما أنها لم تلتزم اسلوب التطبيق الكلياني لمنهجها العلماني بالقوة الأداتية والقسرية نفسها التي طبقت وفقها داخل البلدان التي أطلق عليها بلدان المعسكر الاشتراكي. ولذلك نرى في كافة الدول الإسلامية ذات الأنظمة السياسية

التي تطرح الفكر العلماني كأيديولوجية رسمية لها، عبارة في الدستور الرسمي تقول «ان الإسلام دين الدولة» أو عبارة أخرى تضاهي هذه العبارة أو تطرح ضمنيتها تماماً ولكن وفق صيغة لغوية أخرى.

أما الدول الإسلامية ذات النظام الإسلامي فإنها لا تطرح إشكالية في هذا المجال لأنها تنبثق أساساً في صياغة دستورها السياسي وقوانينها المدنية كلها من الشريعة الإسلامية ومن القرآن والسنة متطابقة بذلك مع التكوين النفسي والثقافي والتاريخي لمجتمعاتها، هذا التكوين الذي يصدر كلياً عن الإسلام.

ومن خلال الصيغة الدستورية للدولة التي يحضر فيها الإسلام كقاعدة اساسية في تكوينها ينتقل الى قاعدة أكثر رسوخاً وقوة في تمثل الإسلام داخلها وهي المجتمع، ومن المجتمع الى العائلة كأصغر وحدة اجتماعية تقوم على اساس تعاليم الإسلام والروابط التي يقرها بين الزوج والزوجة وكذلك بعلاقة الأبناء بالآباء. ومن هذه الخلية الاجتماعية الصغيرة تتكون عمومية الحركة السسيولوجية في المجتمعات الاسلامية. فعلى الرغم من الخصوصيات المختلفة لمجتمعات البلدان الإسلامية، هذه الاختلافية التي تنبع من التباين الجغرافي والعرقي فإن القانون الاجتماعي الإسلامي يتحكم بشكل رئيسي بكل دينامية المجتمع من علاقات عائلية الى تطبيق للطقوس الدينية في المواسم الإسلامية الخاصة بالصيام في شهر رمضان أو موسم الحج أو الفترات الدينية الأخرى التي يفرضها الإسلام ضمن الشريعة. فعلى الرغم من انعكاس التكوين العرقي الآتني لكل مجتمع إسلامي على طبيعة ممارسة هذه الطقوس إلا أن الجوهرية التي تصدر عنها هذه الممارسة تبقى صادرة عن قاعدة أساسية هي القرآن والسنة. فالشعور البيسكولوجي الاجتماعي داخل البلدان الإسلامية هو شعور أسلامي يمكن له أن يحدد موقفاً جماعياً مشتركاً إزاء حادثة عالمية يمكن لها أن تمس الإسلام سلبياً مثلما تجلى ذلك لمرات عديدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة كما سيتبين لاحقاً في هذا الفصل.

فالخصوصيات الاختلافية بين المجتمعات الاسلامية (مثل الاختلاف بين خصوصية المجتمع الأندونوسي والمجتمع المصري، على سبيل المثال) الناتجة عن الاختلاف في التكوين الأتني - التاريخي تبقى اختلافات فوقية لا تمس

الجوهر الحضاري - الثقافي الذي يتحكم بسلوكية المجتمع وبتكوين وحداته الاجتماعية مثل العائلة والنظام القضائي الخاص بالحقوق المدنية (الإرث، الزواج، الطلاق. . . الخ) ويتحكم كذلك بممارسة الطقوس والتعاليم الإسلامية خلال المواسم الدينية الخاصة بالفرائض المقدسة.

فالبعد الديني قد غدا بعداً تاريخياً مفروغاً منه يطبع الممارسة السلوكية لمجتمعات البلدان الإسلامية. إذ أن التكوين التاريخي العميق زمنياً هو الأساس الذي خلق الرابطة الحضارية-المشتركة بين المجتمعات الإسلامية.

وان قوة الدين الاسلامي كحضور حضاري - ثقافي بسيكو- تاريخي، تنبثق من أن دخول الإسلام الى هذه المجتمعات عن طريق عمليات الفتح المبكرة واقامة أنظمة اسلامية ترتبط مركزياً بمركز الخلافة الإسلامية قد جاء كعملية نشر دين إلهي جديد يقوم على كتاب إلهي، أي أن هذه المجمعات كانت سابقاً مجتمعات غير كتابية[١٣٩] وأن الأقليات الدينية الموجودة فيها مثل الأقليات المسيحية واليهودية كأقليات كتابية ظلت محافظة على دينها الكتابي وفق قانون ديني أقره القرآن عبر اعترافه بحق الاختلاف الديني لهذه الأقليات. أما الغالبية العظمى لهذه الشعوب غير الكتابية فإن الإسلام قد انتشر فيها على أساس ديني - إلهي كتابي جديد يملأ الفراغ الروحي لها بتعاليم روحية وسلوكية صادرة عن قانون إلهي عام وجدير يمثله القرآن الكريم.

ووفق هذا التصور للرابطة الحضارية التي تربط المجتمعات الإسلامية وقوة هذه الرابطة الروحية، توجد تنظيرات تفسر هذه القوة في الوحدة الحضارية التي خلقها الإسلام كدين إلهي كتابي عند مجتمعات غير كتابية. ويقرّ أحد الباحثين في هذا المضمار: «طرح القرآن الانتشار بين الشعوب وفق أو عبر مرحلتين تاريخيتين اتسمت الأولى بأنها تعيينية ونسبية مقيدة بالاقتصار على الشعوب (الأمية) وهذا ما أنبأت به سورة (الجمعة)، وتتسم المرحلة الثانية واللاحقة للاولى بأنها مطلقة وهذا ما أنبأت به سور (التوبة، الوصف، والفتح) فجغرافية الانتشار تمضي ما بين التعيين والإطلاق وعبر حالتين تاريخيتن تختلفان في مضمونهما الحضاري. البداية مع سورة (الجمعة) حيث ينص على المرحلة التاريخية الأولى، (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة

وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين. وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم» (سورة الجمعة: الايات من ٢ الى ٤)[١٤٠].

ويواصل الباحث: «إذا استثنينا التفسيرات الدارجة والتي تشرح الآية بمعنى الجهل بالحرف رسماً وخطاً نجد تفسيرات أخرى عديدة تشير الى أن الأميين هم من كانوا على غير سابق دين وشريعة منزلة، بمعنى أن كلمة «الأمي» هي مرادف غير الكتابي، غير اليهودي التوراتي وغير النصراني الانجيلي وغير آخرين ممن عددهم الله سبحانهَ. وتعالى «ولقد بعثنا في كل أمةٍ رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا في الأرض فأنظروا كيف كان عقبة المكذبين» (سورة النحل ٣٦)[١٤١].

تلك هي مرحلة الانتشار الجغرافي للإسلام والمقيدة تعييناً بحالة الشعوب غير الكتابية. وهذا ما حدث تاريخياً من جهة استيعاب الجغرافيا الإسلامية للشعوب غير الكتابية ما بين المحيطين الأطلسي غرباً والهادي شرقاً، وعلى امتداد منطقة الوسط من العالم القديم كافة. وهذا ما حدث تاريخياً من جهة استيعاب الشعوب الكتابية وبالذات اليهودية والنصرانية إذ بقيت على انتماءاتها السابقة مع ملاحظة انتشار المسيحية وتغلغلها في أرجاء جديدة على أطراف العالم الإسلامي الأمي بداية من القرن التاسع عشر.

«أما لماذا حدث ذلك التعيين الجغرافي الديني بالاقتصار وقتها على عالمية الأميين، وليس الإطلاق الجغرافي فذاك أمره يرجع الى نوع من الدراسات حول طبيعة الإسلام هي أعمق من الوصفية والتقريرية، فالإسلام لم يطرح قط بوصفه ديناً يتخذ بالانتساب وإنما يُرتقى إليه بالانتساب فالإسلام يُبتغى والإبتغاء يتطلب جهد الوصول. «إن الدين عند الله الإسلام. . . » (آل عمران: الاية ١٩) وكذلك «ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» (آل عمران: الآية ٨٥)[١٤٢].

وضمن هذا السياق لعالمية الإسلام وعالمية الدعوة الإسلامية لدى الشعوب كلها وخاصة الشعوب غير الكتابية ينتفي ذلك الاتجاه القومي العربي الذي يدعي بأن الإسلام عربياً وأن العرب هم الذين دفعوا بالإسلام الى الشعوب الأخرى وأن

يكون الإسلام قد ظهر بينهم فإنه يمنح مكانة متميزة للعرب من بين الشعوب الإسلامية غير العربية. فقد قررت روح الدين الإسلامي عالمية التوجه، فمحمد عليه الصلاة والسلام - ليس هو النبي العربي ولكنه الرسول الى الناس كافة «قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون» (الأعراف: الاية ١٥٨). «ثم قرر الإسلام مقولة أكثر خطراً وهي أن محمد خاتم النبيين فالخاتمية تعني الاعتراف بما سبق من نبوءات ورسالات، ولا يبقى بعد الاعتراف إلا وراثها واستيعابها بشكل متجدد وفي إطار تاريخي متقدم[١٤٣].

وضمن هذه العالمية لانتشار الدين الإسلامي تنتفي الخصوصيات القومية للشعوب غير الكتابية التي انضوت تحت الإسلام، فحتى العنصر العربي الذي يشكل العنصر القومي الأساسي في العالم الإسلامي بما أن النبي عربي وبما أن الإسلام قد انطلق من الجزيرة العربية وقامت بعمليات الفتح الأولى جيوش ذات عنصر عربي، فحتى العنصر العربي هنا يذوب في تعاليم الإسلام العالمية ويولد امتداداً بشرياً شاملاً يتجاوز العنصر العربي ذاته «فبحكم هذا الانتشار الجغرافي في وسط الشعوب الأمية قد تدامج العرب مع موروث سائر الحضارات القديمة على امتداد ما بين الأطلسي والهادي فاستوعبوا واستوعبتهم الفارسية والهندية والهيلينية والرومانية... وبهذا تنتفي من المكنون العربي - فيما بعد - أي صفة لشيفونية أحادية الجانب تماماً كما أن المكنون العربي ضمن هذا الوسط الجغرافي الحضاري قد ألغى ثنائية الحضارات بين شرقية آسيوية وغربية أوروبية»[١٤٤].

كما أن تعاليم الإسلام في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب قد خلق قاعدة حضارية مشتركة بين هذه الشعوب من خلال هذا التنظيم الديني العالمي الشامل «من بعد التدامج العرقي والتدامج الحضاري والغاء ثنائية الشرق والغرب من خلال ادراك أثر التشريعات الإسلامية الخاصة بمنع الربا وتشتيت الإرث ومنع الاحتكار، فهم حقيقة الإسلام قد حال اقتصادياً واجتماعياً دون التركيز الطبقي والانقسام الاجتماعي إذ جمع بين الملكية الفردية واللاطبقية بذات الوقت»[١٤٥] أي أن هنالك نظاماً خاصاً موحداً مشتركاً في العالم الاسلامي سواء عمل به من

قبل الأنظمة السياسية القائمة أو لم يعمل به، فإن العالم الإسلامي يقف من خلاله كوحدة تطبيق اجتماعي اقتصادي مستقلة عن الاتجاهات المعاصرة والأخرى التي ظهرت في القرن العشرين مثل النظامين الرأسمالي والاشتراكي. وبذلك يكوّن العالم الاسلامي على مستوى بنائه الاجتماعي والاقتصادي خصوصية مستقلة منبثقة عن الاسلام.

وتتخلص هذه النظرية الخاصة بانتشار الإسلام بين الشعوب غير الكتابية الى ان تعاليم الاسلام الشمولية قد نزعت الى إذابة كل التمايزات العرقية والخصوصيات الاختلافية بين الشعوب الاسلامية فحتى العرق العربي الذي صدر الاسلام عنه ومن الرقعة الجغرافية التي يقطنها قد نزع الإسلام إلا أن يكون متجاوزاً ضمن الصفة العالمية والشمولية للدين الاسلامي كما ينص عليها القرآن الكريم. فإن «القرآن ينهج للتطور البشري باتجاه أربع من الحالات ولكل منها خصائصها ومنطق اصطفائها ومضمونها الحضاري»:

١ - الحالة الأولى عائلية ومقيدة بالزوجية وحرمة الأسماء.

٢ - الحالة الثانية قومية مقيدة الى شرعة الحواس والارتباط بالأرض المقدسة وسنة العهد في العلاقة مع الله بوصفه ملكاً ومماثلة خارق العطاء بخارق العقاب.

٣ - الحالة الثالثة (أمية) ترقى على القومية ودون مستوى العالمية الشاملة، تعتمد على الاختبار العربي كحالة توسطية بين القومية والعالمية فيكون ضمنها الإطار العربي بآفاق شمولية انتشاراً جغرافياً في الوسط من العالم - جماع أعراق وسلالات - جماع حضارات جمع بين الملكية الفردية واللاطبقية الرأسمالية بذات الوقت - تشريع يعتمد على التخفيف والرحمة في مقابل تشريع الأمر والأغلال - علاقة غيبية مع الله وليست حسية - الانطلاق من الأرض المحرمة في مكة وليس المقدسة - الخروج العالمي وليس التوطن القومي.

٤ - الحالة الرابعة (الظهور الكلي) وهي المرحلة التاريخية الحاسمة التي يمتلك لديها الانسان (...) مقومات انطلاقته العالمية كاملاً حين يجمع بين مكوناته (اللاعرقية واللاطبيقية واللاشيفونية والانفتاح على جذور الديانات

كافة) من جهة التكوين التاريخي، أي جدلية تكوين التاريخ العربي - الأمي» من جهة وبين النص القرآني بكيفيته المعرفية وليس فقط الايديولوجية الذاتية من جهة أخرى[١٤٦].

عبر هذا التنظير لأحد المفكرين المسلمين نرى أن الإسلام كرابطة حضارية يتجاوز حدود الانتماء القومي وكذلك يتجاوز الخصوصيات المحلية والوطنية للقوميات والأعراق التعددية التي تسود في الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي ليخلق منها عبر تعاليمه وعبر المضمون العالمي لرسالته أساساً حضارياً مشتركاً لدى المجتمعات الإسلامية، وتجاوز هذا الأساس الاجتماعي - الأخلاقي - التقاليدي اطار الخصوصيات المحلية ليشكل خصوصية اجتماعية دينية واحدة تجسد الوحدة الحضارية في مقابل الخصوصيات الوطنية والمجتمعية السيسيولوجية الصغيرة. وهنا وتحت تأثير هذا الرابط الديني المشترك يظهر المفهوم الحضاري الموحد للعالم الإسلامي، هذا المفهوم الذي يظهر بشكل بنيوي متناسق في لحظات التحدي العامة التي تمس الكيان الديني الحضاري للمجتمعات الاسلامية. وقد تجسدت ردود الفعل المشتركة الموحدة هذه في حالات خاصة عندما يتعرض رمز ديني من رموز الاسلام الى امتداد تحدٍ من قبل مجموعة سياسية حضارية أخرى تحاول ضرب احدى مقدسات المجتمعات الاسلامية عندها يكون رد الفعل موحداً ويظهر بشكل عفوي إزاء هذه الأنماط من التحديات أو المخاطر التي تمس الإسلام.

ومن الأمثلة على ذلك خلال النصف الأخير من القرن العشرين يمكن ذكر بعض الأحداث الهامة التي تجلت فيها الرابطة الحضارية الموحدة للعالم الإسلامي إزاء تكتل حضاري ديني آخر أو إزاء إساءة أو خطر من شأنه أن يمس أحد «مقدسات الإسلام» وينتج هذا الخطر عن مجموعات أو أجزاء تنتمي حضارياً الى العالم الإسلامي داخلياً ولكنها تحاول تحدي أو المساس السلبي بأحد مظاهر الإسلام.

وفي المستوى التطبيقي تجلى العالم الاسلامي كمفهوم حضاري موحد عبر رابطة حضارية مشتركة في ردود فعل إزاء أحداث عديدة أبرزها ثلاثة خلال العقود الأخيرة:

- الحدث الاول: هو احراق المسجد الأقصى في شهر آب/ (أغسطس) عام ١٩٦٨، وحدوث ردة الفعل العنيفة التي صدرت من العالم الإسلامي من إدانات ومواقف سياسية ضد إسرائيل وضد الجناة لا سيما أن هذا الحدث قد جاء بعد عامين من هزيمة حزيران/ (يونيو) عام ١٩٦٧ لكن الذي يمكن تسجيله في هذا الصدد هو أن ردة الفعل المشتركة التي صدرت عن العالم الإسلامي لم تتحول الى فعل تنفيذي جذري من شأنه أن يلقي بانعكاساته على أرضية الواقع ليغير مجرى الأحداث لصالحه، بل ظل يتوقف عند مستوى الإدانة النظرية، لكن هذه الحدود النظرية فقط تشكل دلالة على المردودات التي يمكن لها أن تصدر عن العالم الإسلامي باعتباره مفهوم حضاري مشترك(١٤٧).

- الحدث الثاني: هو قيام مجموعة من الملحدين والمرتدين في ٢٠ تشرين الثاني/ (نوفمبر) ١٩٧٩ باقتحام المسجد الحرام في مكة بقوة السلاح واحتلاله لمدة يومين الأمر الذي أنتج هزة سياسية وشعبية اجتماعية عامة في كافة أرجاء العالم الإسلامي من أندونيسيا الى المملكة المغربية. وأفصح الكثير من مواطني العالم الإسلامي عن استعدادهم للتطوع من أجل ضرب ومحاربة المرتدين وتحرير الحرم المكي والكعبة قبلة المسلمين من اعتدائهم وقد نجم عن هذه الحادثة مقتل ١٣٥ شخصاً وكان ٧٥ منهم من بين المرتدين.

إن هذا الحدث كان ذو دلالة لم يسبق لها مثيل في تجلي الرابطة الحضارية التي يتصف بها العالم الإسلامي، ان قوة رد الفعل العنيفة التي تجلت في اجماع جماعي لكل المجتمعات الإسلامية كانت دلالة تبرز بوضوح المفهوم الحضاري للعالم الإسلامي باعتبار أنه أرضية مستقرة ثابتة في اللحظة الظرفية الاعتيادية لكن هذه الأرضية المستقرة تستحيل الى نمط من القوة الفاعلة والمستعدة لأن تحرك أي شيء سياسياً وعسكرياً من أجل إظهار ارتباطها بالعقيدة الدينية الاسلامية. فاحتلال الكعبة والمسجد الحرام كان يشكل نقطة منطقية ومتفجرة كافية لأن تحرك أي رد فعل جماعي داخل المجتمع الاسلامي. وأن ردود فعل عامة مثل هذه عند المجتمعات الاسلامية المعاصرة هي التي بدأت تؤخذ في اطار الدراسة والبحث التحليلي لدى القوى العالمية المعاصرة والغرب بالذات لكي يحدد نوعية رد الفعل المحتملة الممكن صدورها عن المجتمعات الاسلامية في حالة قيام

الغرب بأية مبادرة سياسية أو عسكرية مخطط لها مسبقاً ويكون ميدان تنفيذها هو بلد ما من بلدان العالم الإسلامي[١٤٨].

الحدث الميداني الثالث: هو الفتوى التي أصدرها الإمام الخميني في آذار/ (مارس) ١٩٨٩ في حق الكاتب الهندي سليمان رشدي الذي ألّف رواية تسيء الى الإسلام والى شخصية الرسول اسمها «الآيات الشيطانية». فإن ردة الفعل كانت عنيفة عند كل المواطنين المسلمين ليس الموجودين في بلدانهم الاسلامية فحسب بل حتى اولئك الموجودين كعمال مهاجرين في أوروبا والولايات المتحدة أو بلدان أخرى غير اسلامية، فإن المظاهرات التي قام بها هؤلاء العمال والاقليات الاسلامية كان لها من العنف والأثر الذي هز الواقع الغربي وخاصة أوروبا بحيث كانت الصدمة غير متوقعة على صعيد الطاقة الحركية التي يحتلها الإسلام في ذهنية الجماهير المسلمة. وقد جسدت هذه الصدمة وسائل الاعلام الغربية التي بدأت تتحدث عن الموضوع بشكل واضح وتحاول فهم الاسلام من جديد[*].

وخلال هذه اللحظة الكثيفة من رد الفعل الحضاري تولدت حسابات جديدة لدى الغرب في تعامله مع الاسلام ومع «المجتمعات الاسلامية» باعتبارها تشكل مفهوماً حضارياً يتجاوز فعل وواقع كون هذا العالم كيان جغرافي ديمغرافي، أو جغرو سياسي مستقل. فداخل الإطار الجيوبوليتيكي الديني الذي يحتويه تكمن قوة هائلة مستعدة على طرح الفعل ورد الفعل الخاص الذي غالباً ما يكون قوياً على الصعيد العالمي ولا تستطيع أية سلطة سياسية ايقاف مؤثراته إذا كان الأمر متعلقاً بروح الاسلام أو المساس السلبي بجوهره. ولذلك كان حدث فتوى الإمام الخميني ضد الكاتب سليمان رشدي له بعدان. الأول هو التعبير عن العالم الاسلامي كمفهوم حضاري يمتلك رابطة ثقافية دينية قادرة على الفعل المؤثر، والثاني احساس الغرب أي الاخر الاستراتيجي - الحضاري بعنفوان المفهوم

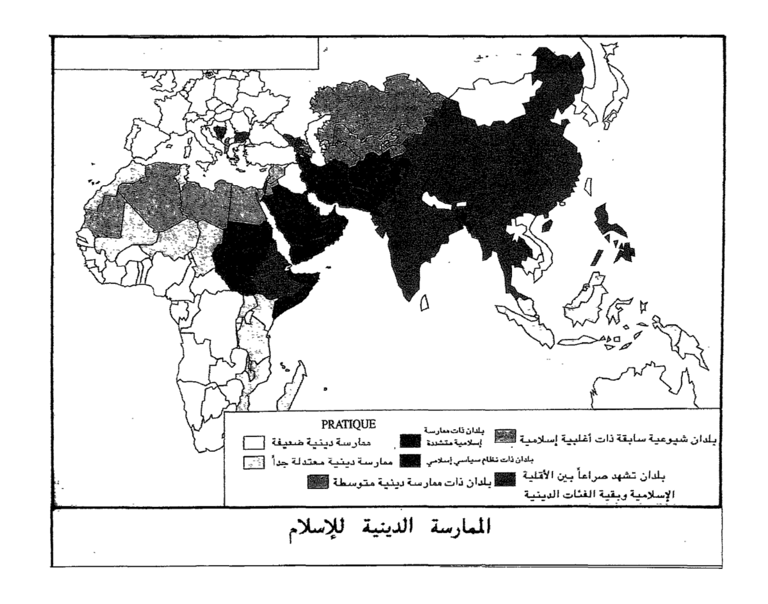
(*) من الآثار التي صدمت الرأي العام العالمي في قضية الفتوى ضد سليمان رشدي وأثرها الفعال عند كل المسلمين (سنة وشيعة) حسب تصنيف الغرب لهم هو حادثة اغتيال مترجم كتاب - الايات الشيطانية - الى اللغة اليابانية فقد تم اغتياله بعد ترجمته لكتاب سليمان رشدي الى اليابانية الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين والمراقبين الغربيين الى التفكير بشكل جديد حول الاسلام آخذين بنظر الاعتبار القوة الحضارية التأثيرية للإسلام في العالم.

الحضاري للعالم الاسلامي وقدرته على الفعل العالمي اللامحدود في تأثيره.

من خلال هذه الاحداث الثلاثة نرى أن رد الفعل البسيكولوجي الجماعي الموحد والمشترك لدى المجتمعات الاسلامية نابع عن بناء حضاري ديني واحد ومشترك على الرغم من اختلاف الاعراق والقوميات والتقاليد المحلية والتباين في التكوينات الطبيعية الجغرافية في العالم الاسلامي، وان هذا الرابط الحضاري النفسي المشترك يتخذ عمقه وقوته من كونه رابطة تاريخية جاءت وليدة لتراكم تاريخي قديم أخذ يتطور عبر قرون عديدة ليتحول الى هذه القوة الحضارية الموحدة وذات الفعل السياسي والاخلاقي المشترك الذي يمكن له ان يطرح نفسه على الصعيد العالمي كرد فعل متناسق هو نتاج لأرضية حضارية دينية واحدة تصدر عن الاسلام.

إن مثل هذه الخلفية التاريخية الثقافية - الاسلامية المتراكمة والتي تداخلت عبر تراكمها مع التكوين النفسي الحالي للمجتمعات الاسلامية هي التي تشكل المفهوم الحضاري للعالم الاسلامي. أي أن العالم الاسلامي وفق هذا المفهوم هو كيان ثقافي بسيكولوجي روحي جماعي موحد يتجاوز كل الاختلافات العرقية والقومية والأثنية والجغرافية والتقاليدية المحلية للمجتمعات المتعددة التي تشكل في مجموعها شعوب العالم الاسلامي.

فالمهفوم الحضاري للعالم الاسلامي هو تلك الرابطة الدينية الحضارية المشتركة التي تقفز فوق الاختلافات والتباينات الجزئية لتربطها في رباط واحد أكثر شمولاً هو الإسلام، ويكون لهذا الرابط الحضاري قابلية مؤثر على خلق رد فعل شامل على الصعيد العالمي في حالات معينة تجسد العالم الإسلامي وتظهره كبعد حضاري وثقافي مستقل بين الكيانات الثقافية والجغرافية والجيوبوليتكية العالمية الأخرى. أي أن هناك داخل المفهوم الحضاري للعالم الاسلامي رد فعل نابع عن الدين كقاعدة حضارية مشتركة تتحرك عالمياً، بغض النظر عن الاختلاف الجغرافي أوالأتني، لتعبر عن نفسها في هيئة حدث سياسي حاسم.


PRATIQUE
بلدان شيوعية سابقة ذات أغلبية إسلامية
بلدان ذات ممارسة إسلامية متشددة
ممارسة دينية ضعيفة
بلدان ذات نظام سياسي إسلامي
ممارسة دينية معتدلة جداً
بلدان تشهد صراعاً بين الأقلية الإسلامية وبقية الفئات الدينية
بلدان ذات ممارسة دينية متوسطة
الممارسة الدينية للإسلام

القسم الثاني

خصوصيات العالم الإسلامي والمواجهات مع الاستراتيجيات العالمية

الفصل السادس

الخصوصيات الموحدة والخصوصيات التعددية في العالم الإسلامي

الخصوصيات الموحدة والخصوصيات التعددية في العالم الإسلامي

بعد التأكيد في الفصل السابق على الوحدة الحضارية المشتركة لبلدان ومجتمعات العالم الإسلامي على الرغم من اختلاف الخصوصيات فيها، يهدف هذا الفصل الى دراسة الخصوصيات التعددية والاختلافية في العالم الاسلامي ضمن اطار الوحدة الحضارية المشتركة فيه. وسيركز الفصل على عوامل الاختلاف والتباين في الخصوصيات التعددية ليظهر ما قد يترتب على هذه الاختلافية المتعلقة بقضية الخصوصيات من انقسامات قد تبدو ظاهرياً كصراعات تجزيء العالم الاسلامي بعد التأكيد على وحدته الحضارية وبنية الترابط الحضاري فيه في الفصل السابق.

لذا قد يبدو هذا الفصل من خلال تركيزه على دراسة الخصوصيات التعددية على طرف نقيض مع الفصل السابق (الذي أكد على البعد الحضاري الموحد للعالم الاسلامي)، هذا على المستوى الظاهري أما على المستوى البنيوي فإنه لا يتناقض بين الخصوصية الموحدة للعالم الاسلامي عبر قيامها وتشديدها على عوامل مشتركة أكثر عمومية وشمولاً وبين الخصوصيات التعددية التي قد تشكل عامل انقسام وتجزئة او اختلافية سلبية، من جانب، لكنها من جانب آخر تغدو عنصر اغناء واقعي وحضاري وثقافي متعدد يمكن له أن يلعب على الصعيد العالمي دوره الخاص به وفق تعدديته نفسها.

حول الخصوصية

يبدو مفهوم الخصوصية في بنائه العام مقارباً لمفهوم الايديولوجية من حيث انها بناء كلي متماسك يظهر في مجمله كبناء ذي سمات متميزة في اتجاهها الكلي عن بناء آخر من النمط نفسه في طبيعته البنائية المشتركة التي تنبثق عنها لكنه في عناصره التكوينية الداخلية يتشكل وفق نمط خاص من العلاقات والسمات التي

تكوّن في النهاية صورته الاجمالية العامة ثم اتجاهه الذي يريد تحقيقه كهدف.

وتتحدد الاختلافية والاستقلال الخاص في خصوصية ما من القاعدة التي تبنى عليها الصفة اللفظية في التفريق والتمايز كقاعدة لها فمثلاً هنالك «خصوصية وطنية» لوطن أو بلد ما، وكلمة (وطنية) هي القاعدة اللفظية التي تبنى عليها سمة «الخصوصية الوطنية» لوطن معين مقابل «خصوصية وطنية» مخالفة خاصة ببلد أو وطن آخر وهنا يكون التمايز على اساس أرضية «الوطن» و «الوطنية» أو «المحلية» التي يصدر عنها المصطلح. وكذلك هنالك «خصوصية حضارية» وهنا تكون القاعدة المقياس للتمايز وللتفرد هي البناء الحضاري الذي هو أوسع شمولاً من «الوطنية» وهنالك «الخصوصية الاجتماعية» الخاصة بمجتمع ما والتي تصدر عن المجتمع المحدد بحدود مفاهيمية خاصة تختلف بدورها عن التمايز الذي يمكن وصفه وتعيين حدوده بين خصوصية وطنية وأخرى.

والخصوصية الاجتماعية تختلف في تحديد مواصفاتها وأسسها عن الخصوصيتين الوطنية والحضارية فالخصوصية الاجتماعية تبنى على أساس «المجتمع» بينما «الخصوصية الوطنية» تبنى على اساس «الوطن» في حين تُبنى «الخصوصية الحضارية» على أساس «الحضارة».

وهناك أسس لفظية أخرى مرتبطة بمفردة خصوصية مثل «الخصوصية الطبقية» التي تُبنى على أساس تحديد مفهوم «الطبقة»... وهكذا فلا يمكن إقامة مقارنة بين خصوصية وطنية و خصوصية طبقية، لأن العوامل التي تحدد مفهوم الطبقة هي غير العوامل التي تحدد مفهوم «الوطن». ولذلك يمكن المقارنة بين خصوصيتين وطنيتين بما أن أسسهما تقوم على أرضية واحدة هي لفظة «الوطن» ويمكن إقامة مقارنة بين خصوصيتين اجتماعيتين بما أن أساسهما يقوم على قاعدة واحدة تحددها لفظة «المجتمع» وهذا هو الحال مع مفهوم الخصوصية الحضارية أو الخصوصية الاستراتيجية أو الخصوصية الثقافية، فلا يمكن لأي خصوصية أن تحدد صفتها المستقلة وبُعْدُها الاختلافي عن خصوصية أخرى إلا بالقيام على الأساس اللفظي نفسه ومن هنا فقط يمكن أن تبرز مواصفاتها الخاصة بها.

ولذلك يغدو مفهوم «خصوصية» كمفهوم مستقل ومحدد ومنفصل عن اللواحق اللفظية الأخرى: هو بناء متراكب من العديد من العوامل الجزئية الداخلية التي

تنسق معظمها في علاقات متلائمة على الأغلب، أو تناقضية في بعض الأحيان لكنها عبر اندماجها وتراكبها الكلي مع بعضها تشكل بناءاً خارجياً له سماته المستقلة التي تميزه عن بناءات أخرى تتكون من عوامل داخلية جزئية أيضاً تختلف في طبيعتها وأنماط تكوينها التاريخي أو التراكمي وسياق الاتجاه التطوري لهذا التكوين. فالخصوصية في معناها المجرد هي كيان كلي عام ذو «شخصية» مستقلة (إذ جاز التعبير) يتكون داخلياً من عوامل ومركبات جزئية تبني في طبيعة علاقاتها مجتمعة الكيان المميز الذي يظهر وفقه في النهاية في سمتها المتميزة.

وهنا يتقارب مفهوم الخصوصية مع مفهوم الايديولوجية ليس في معناه ودلالته السيموتيكية بل في شكله التركيبي فقط، فالأيديولوجية يمكن تعريفها بأنها على حد تعبير ميناريك Etienne Minorik هي كل منظم لمجموعة من الأفكار والمعتقدات والفرضيات المشتركة والمتعلقة بالمسببات والمبادىء المشخصة لمختلفة ظواهر الحياة الاجتماعية[١] فالايديولوجيا هي «منظومة أفكار متناسقة تحاول أن تشترك عضوياً لتبني نظرة وموقفاً متجانسين الى كل من الكون والمجتمع وكل مكونات الواقع العيني، وتحدد كذلك موقفاً إزاء كل ما هو ميتافيزيقي على المستوى الكوني الخارج عما هو ملموس عيانياً، فهي بناء فكري يسير في اتجاهين أولاً: الواقع، وثانياً: الكون وهي منظومة متعالية بالنسبة الى نفسها، نسبية أو كلية الخطأ بالنسبة للواقع الذي تحاول احتواء شموليته ضمن حدود نظامها الفكري في حال اقترانها في المحاولة التطبيقية لمشروع حكومة أو طبقة أو حزب سياسي أو معتقد ديني يرتبط بفاعلية تنظيمية سياسية[٢].

أما على مستوى الفرد فالأيديولوجية هي منظومة أفكار وهي نتاج لاستراتيجيا فردية من أجل تحقيق الذات وفق واقع اجتماعي خارجي متمخض عن حقبة تاريخية يكون الفرد فيها مجبراً بوعي أو بغير وعي، بالضرورة، على إدراج الواقع ضمن تكوينه الفرداني لمنظومته الفكرية أو إدراج شروط الواقع الخارجي الذي يحتوي ممارساته الخارجية كمشروع ذهني لتحقيق ذاته فيه. فالأيديولوجيا هي قبل كل شيء منظومة فكرية من العلاقات الجزئية التي تحتويها ضمنياً داخل بنائها الكلي والتي تسهم عبر تناسقها العام في طرح الاتجاه الفكري والهدف بالنسبة لأيديولوجية معينة. إلا أن الفارق شاسع بين الأيديولوجيا والخصوصية من حيث

أن الأولى هي بناء فكري نظري أولاً والثانية هي كيان عيني يرتبط بواقع ما «وطني»، «حضاري»، «طبقي»، «ثقافي»... الخ. كما سبق ايضاح ذلك. إلا أن العامل المشترك بين الاثنين هو طريقة البناء والتشكيل من حيث أن المفهومين يدلان على بناء كلي يحتوي في داخله على عناصر تجزيئية تشترك عبر تعاضدها وتداخلها مع بعضها في طرح وتشكيل هذا البناء الذي يسمى «أيديولوجية» أو «خصوصية» فكل منهما هو منظومة من العلاقات التي تشيدها عناصر صغيرة متعددة داخل كل منها.

من هذا التعريف لمفهوم «الخصوصية» كمفردة مجردة يمكن إقرار نمطين من الخصوصيات في حالة التعامل مع العالم الاسلامي. النمط الاول هو الخصوصية الموحدة، والنمط الثاني هو الخصوصية التعددية. فالعالم الاسلامي ككيان ديني حضاري يمتلك خصوصيته الموحدة والمشتركة الناتجة عن الانتماء الى الاسلام كدين شمولي وهذا ما حددته الفصول الخمسة السابقة من خلال النظر الى العالم الاسلامي كمفهوم جغرافي ثم كمفهوم جيوبوليتيكي، ثم كمفهوم ديمغرافي، ثم كمفهوم جيوستراتيجي، ثم كمفهوم حضاري بوجه خاص.

وداخل هذا المفهوم الحضاري أو الجيوبوليتيكي العام تنبثق خصوصيات قومية وعرقية اختلافية هي باشتراكها التجانسي، عبر الانتماء الديني الاسلامي، تشكل الجزئيات التنوعية للخصوصية العامة التي تصدر عن قاعدة حضارية دينية واحدة هي الاسلام. إلا أن بين الخصوصية الاسلامية الحضارية المشتركة كعامل اشتراك وتوحد ضمني وبين الخصوصيات التعددية الداخلية تنبثق ظاهرياً حالة من التناقض غير أن هذا التناقض هو عامل تكميل وتعادل موضوعي. على الصعيد العمقي لما هو موحد وعام على المستوى البنيوي ولما هو تعددي جزئي على الصعيد الداخلي التكويني.

إن هذا الاختلاف بين الخصوصية العامة للعالم الاسلامي والخصوصية التعددية يشكل عيانياً، وعلى مستوى تجليات الفعل الميداني، معادلة متوازنة بين التوحد الحضاري العام كخصوصية متماسكة وبين فعل وعيانية التعدد الخصوصي الاختلافي، إذ أن هذين الجانبين من المعادلة يكونان كفتي التوازن من حيث ان الخصوصية الدينية الاسلامية تَبَدّتْ دوماً على قدر من القوة التاريخية الى الدرجة

التي شكلت معها المعادلة الاكثر اهمية لجانب الاختلاف الجزئي الداخلي، ولا سيما على صعيد التباين العرقي والأتني، فالبعد الحضاري الديني هو الجانب الشمولي الذي يذيب الخصوصيات التعددية في داخله ضمن بوتقة البعد الحضاري الشامل الذي يحتويها وتصدر عنه ثقافياً في كل فعالياتها حتى تلك الفعاليات الاختلافية الخاصة بالانتماء، العرقي المتعدد في المجتمعات الاسلامية.

خصائص التشكيل القومي للعالم الاسلامي

إن أية نظرة عامة تحاول استقصاء التكوين القومي داخل أي بلد من البلدان الاسلامية ستبيِّن وجود تعددية قومية وأتنية لا يمكن حصرها داخل اطار اختلافي أو تعددي واحد. ولذلك فإن الاختلافية العرقية خاصة هي سمة تنوعية متفردة في تعدديتها على مستوى العالم الاسلامي سيما إذا ابتعد المنظور الجغرافي نحو الشرق الآسيوي أو نحو الغرب الأفريقي غير العربي. فإن المركز الجغرو ـ ديمغرافي يبدأ انطلاقاً من قلب الجزيرة العربية حيث ظهر الاسلام، ثم يتوزع نحو الشرق والغرب والشمال والجنوب المحدود باطار حدود العالم العربي اليوم. فالوطن العربي كجزء جيوبوليتيكي من العالم الاسلامي يحتوي على تعددية قومية قليلة مقارنة بالبلدان الآسيوية أو البلدان الأفريقية وكمثال على ذلك يمكن ذكر اندونيسيا هنا كبلد يقع في الطرف الشرقي للعالم الاسلامي وأوغندا كدولة أفريقية تقع في اقصى غرب العالم الاسلامي كمثالين على تكوينهما الأتني والعرقي ثم نورد التكوين الأتني للمملكة العربية السعودية وللعراق وسوريا باعتبارهم المركز والمحيط القريب لانطلاق الدعوة الاسلامية وانتشارها في عصر الرسول الأعظم. وسيتوضح من هذا الطرح البياني الخاص بالأقليات القومية في العالم الاسلامي ان التعددية القومية والعرقية تغدو أكثر كثافة في البلدان الواقعة في أطراف العالم الاسلامي بينما تتواجد هذه الأقليات كتعددية داخل الوطن الاسلامي الواحد بشكل أقل كثافة داخل الأقاليم العربية المركزية من العالم الاسلامي.

وسيكون الاعتماد هنا في ايراد الأرقام الخاصة بالاختلافية الأتنية والعرقية في العالم الاسلامي على المصادر الاوروبية لأن هذه المصادر بما أنها الأقل تعاطفاً مع العالم الاسلامي فهي تقدم المعلومات بشكل يوحي بالانقسام العرقي الشديد داخل كل بلد اسلامي وانها (المصادر) تركز على أرقام الأقليات القومية داخل

المجتمع الإسلامي الواحد أكثر من تركيزها على وحدة البنية الثقافية والدينية للمجتمع تحت عامل الاسلام ولذلك فإن المعلومات التي تقدمها هي معلومات دقيقة من ناحية تركيزها على العدد الاحصائي للاقليات وذلك وفق اسلوب بارد يريد أن يمنح لنفسه طابع المحايدة من أجل أن ينجح في طرح فكرة الانقسام بشكل فعلي.

إن هذه المصادر الأجنبية أيضاً وخاصة المصادر الفرنسية منها لا تقول بأن هناك شعب جزائري بل تقول حول الشعب الجزائري بأن هناك عرب بنسبة كذا وبربر بنسبة كذا[٣] دون أن تقوم هذه المصادر بالربط بينهم في مجال الوحدة الوطنية وكذلك تذكر المصادر نفسها بأن هناك سكان في العراق مثلاً ولكن تقول أن السكان في هذا البلد هم أكراد وعرب وتحدد نسبة كل من الطرفين بالنسبة للمجموع العالم للسكان.

أما المصادر العربية الاسلامية فإنها لا تتطرق بشكل علمي إلى قضية الأقليات بحيث تنظم داخل هذا المنظور بل تتعامل مع الاقليات وغيرها تعاملاً ايديولوجياً، كأنّ المجتمع هو وحدة واحدة فلا تركز على الجانب العرقي بل تتعامل مع الشعب ككل اسلامي أو عربي بدون تفاوت أو تمييز ضروري للدراسة، ولذلك فإن المعلومات التي توردها المراجع الاوروبية حول الاختلافية العرقية في مجتمع واحد من المجتمعات الاسلامية هي أرقام تمثل وجهة نظر الاستراتيجية الغربية في العالم الاسلامي وطريقة تحديدها لمنظور خاص بهذا العالم من خلال ايديولوجيات هذه المجتمعات التي تمثل بالضرورة فكرة السلطات ورؤيتها. وحسب هذه المصادر فإن الشعب الاندونيسي كشعب مسلم يحتوي على اكثر من عشرين قومية وعرق أتني[٤] كما أن ترتيب أندونوسيا عالمياً من ناحية التعدد الأتني فيها يأتي عالمياً بالمرتبة المائة وثمانية عشر[٥]، وأن نسبة الوحدة الأتنية فيها هي ٢٤٪[٦] أي أن التماسك القومي عرقياً فيها هو أقل من ٢٥٪ أي أقل من الربع، وهذا يدل على تعدددية الأعراق والأصول الأتنية الكثيرة التي يتكون منها الشعب الاندونيسي الذي يكون عامل التوحد فيه دينياً وثقافياً هو الدين الاسلامي.

أما في غرب العالم الاسلامي، أي في أقصى غرب افريقيا فإن البلدان الاسلامية الافريقية تحتوي على قدر كبير من التعددية العرقية بشكل يتفوق على

اندونيسيا. ففي البلدان الافريقية أعراق وقبائل عديدة ونسيج اجتماعي قومي عام أكثر تعددية، فعلى سبيل المثال أن بلداً اسلامياً مثل تشاد يأتي ترتيبه عالمياً من ناحية التعدد العرقي في المرتبة المائة والخامسة والعشرين[٧] وأن نسبة التماسك العرقي فيه هي ١٧٪[٨] وكلما توغلنا نحو المغرب الأقصى للعالم الاسلامي نرى ان التعددية العرقية تزداد في البلدان الاسلامية الافريقية غير العربية فإن أوغندا يأتي ترتيبها من هذه الناحية في المرتبة ١٣٣ من ناحية تماسكها العرقي وإن نسبة هذا التماسك العرقي بين الشعب الأوغندي هي ١٠٪[٩]، أي أن نسبة التعددية العرقية وعدم التجانس القومي فيها تبلغ ٩٠٪.

ولكننا كلما اقتربنا من قلب العالم الاسلامي ومركزه أي الجزيرة العربية نرى ان التعددية العرقية فيه تتضائل ويغدو التماسك القومي هو السائد، فالمملكة العربية السعودية يأتي ترتيبها من ناحية التماسك القومي في المرتبة ٢٦ بين بلدان العالم وان النسبة المئوية لوحدتها القومية هي ٩٤٪[١٠] فالعنصر السائد فيها هو العنصر العربي ولا توجد فيها أعراق غير عربية إلا بنسبة قليلة جداً.

وكلما تم الابتعاد قليلاً عن المركز لكي يبقى في المحيط المحاذي للجزيرة العربية تتوسع التعددية العرقية تدريجياً، فسوريا يأتي توزيعها عالمياً من ناحية التعددية العرقية في المرتبة السادسة والخمسين بين دول العالم وأن نسبة التماسك القومي فيها هي ٧٨٪[١١] أي أن نسبة التماسك القومي فيها كبيرة يسود فيها العنصر العربي، أما العراق فيأتي ترتيبه من ناحية التعددية الأثنية فيه في المرتبة ٩٦ بين دول العالم إذ تبلغ نسبة تماسكه العرقي ٦٤٪[١٢] إذ يسود فيه ايضاً العنصر العربي كغالبية ولكنه كبلد محاذي لبلدان اسلامية غير عربية مثل ايران شرقاً وتركيا شمالاً فانه قد خضع للهجرات السكانية نحوه من قبل هذه البلدان عبر مراحل التاريخ المختلفة.

وتوجد بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالعالم العربي كلما ابتعدنا عن المركز أي الجزيرة العربية حيث ظهرت الدعوة الاسلامية، فإن مصر تمتاز بتماسك عرقي كبير على الرغم من وقوعها داخل القارة الافريقية، إلا أن الملاحظ على صعيد الجغرافية الطبيعية هو أن الذي يفصلها عن الجزيرة العربية كحدود طبيعية هو البحر الأحمر كمسطح مائي، فإن ترتيب مصر على صعيد التماسك العرقي

والوحدة القومية سكانياً فيها يأتي في المرتبة الثانية عشرة بين بلدان العالم إذ أن نسبة التماسك القومي فيها تبلغ ١٦٪[١٣] فالعنصر العربي هو الغالب فيها إذ أنه حتى الاقليات الدينية الموجودة فيها هي أقليات عربية على الصعيد القومي.

إن جانب التعددية العرقية داخل العالم الإسلامي شكلت في لحظات تاريخية معينة نقطة قوة وفي لحظات أخرى نقاط ضعف وسبباً لخلافات قومية داخلية ضمن المجتمع الاسلامي الواحد. ففي لحظات تاريخية ما كان التفاوت القومي والعرقي قد شكل مصدر قوة للانتماء الديني الى الاسلام كرابطة أكثر قوة تتفوق على الرابطة القومية لمجموعة قومية ما، بينما في فترات تاريخية أخرى ذات ظرف مخالف، لعبت قضية وجود التباين الأتني القومي في العالم الاسلامي علاوة على وجود الأقليات الدينية دوراً متبايناً بالاندماج في قضايا العالم الاسلامي حيناً، او الانفصال عنها في أحيان أخرى. لكن هذا الاختلاف العرقي قد كان دوماً النافذة التي يمكن للاستراتيجيات الخارجية ان تمارس عبرها تأثيرات سياسية وايديولوجية يمكن لها أن تشكل عامل صراع داخل بلد اسلامي ما، وذلك عبر تصعيد الجانب الخاص بالشعور القومي عند أقلية قومية ما، كي تقوم هذه الأقلية بأعمال التمرد والمطالبة بالحقوق القومية لها على الرغم من أن العامل المشترك بينها وبين التيار الحضاري الديني العام الذي تعيش في وسطه هو الاسلام.

وهنا ينبغي تسجيل بعض الحقائق الخاصة بالدينامية السياسية والثقافية المتعلقة بالتعدد العرقي داخل العالم الاسلامي او كما تُدعى أحياناً بالأقليات القومية أو الأقليات الدينية، فالمراحل التاريخية المختلفة للعالم الإسلامي، والعالم العربي، كجزء منه، قد شهدت مردودات خصبة وايجابية لواقعة التباين العرقي بحيث انها تندمج أحياناً مع التيار الحضاري العام لمجتمعاتها وهو الاسلام، او شهدت أحياناً أخرى دوراً سلبياً بحيث تنفصل عنه حضارياً تحت وطأة تغلب شعورها القومي على انتمائها الديني في هذا الإطار يمكن تسجيل بعض الأحداث التاريخية مثل تلك التي تصوِّر الجانبين النقيضين مثل: وقوف المسيحيين العرب الى جانب المسلمين العرب، ضد البيزنطيين المسيحيين أثناء فتح الشام في عهد خالد ابن الوليد وعمرو بن العاص، ثم وقوف بعض المسيحيين العرب الى جانب

الصليبيين عندما اجتاحوا المنطقة العربية حتى بيت المقدس. وهنا يجدر التساؤل لماذا كانت الغلبة أولاً للعصبية القومية ثم أصبحت للعصبية الدينية؟، ولمذا يحارب الأكراد اليوم من أجل إقامة دولة لهم وهم الذين أنشأوا أكبر دولة في المنطقة العربية تصدت للحملات الصليبية وحررت القدس؟ ولماذا يشعر بعض البربر اليوم في شمال افريقيا بالإحباط وهم الذين فتحوا الأندلس ودافعوا عن غرناطة خمسة قرون كاملة؟، ولماذا تجد القوى الأجنبية ثغرات في الأقليات الإسلامية غير العربية وفي الأقليات العربية غير الإسلامية المتواجدة في العالم العربي، تتسلل عبرها لضرب العالم الإسلامي وتمزيقه الى دويلات متناحرة (١٤).

من خلال هذا النص نرى أن هناك بانوراما تاريخية غير ثابتة لموقف الأقليات في العالم الإسلامي بالنسبة للقضايا السياسية والعسكرية الكبرى التي حدثت عبر مراحل تاريخية مختلفة. فإن التنوع الأتني العرقي يشكل أحياناً جانب قوة إيجابي ويكّون أحياناً أخرى جانب ضعف وتشتت. وهذا الاختلاف العرقي والقومي والأتني يطرح جانبه السلبي في كونه أرضية صالحة للاستخدام الأجنبي وللاستراتيجيات العالمية الكبرى التي تسهم في تشتيت العالم الإسلامي، وتشيع فيه حركة اضطراب دائمة سواء داخل البلدان الإسلامية عامة أو داخل العالم العربي نفسه، فقد سبق للولايات المتحدة الاميركية أن لعبت بشكل قومي على القضية الكردية(١٥) وتموقع هذه القضية القومية داخل منطقة مجزأة على الصعيد الجغرافي السياسي أي توزعها بين العراق وإيران وتركيا، وكذلك وجود جزء من الوطن الكردي في سوريا، كما لعبت فرنسا لفترة طويلة على القضية البربرية في الجزائر(١٦) وكذلك لعبت بريطانيا على موضوع التنوع العرقي في الباكستان(١٧) وغيرها من البلدان الاسلامية أو العربية الأخرى حيث خلقت هذه القوى الكبرى ولفترة طويلة ظاهرة الاختلاف العرقي داخل العالمين العربي والاسلامي ومنحت بعداً تكتيكياً في استراتيجيتها العامة داخل العالم الاسلامي عبر دعم تعددية وقوة الحركات الانفصالية على اساس قومي او ديني. وكان هذا التاكتيك يتصاعد احياناً وتزداد عنفية الجانب الانفصالي فيه عند بعض الاقليات في حين تتراجع في احيان اخرى حسب سياسة القوى الكبرى ومدى علاقتها بالنظام السياسي في الدولة التي توجد فيها تلك الاقلية.

ومن ذلك وعلى سبيل المثال التطبيقي والميداني نرى أن قضية الشعب الكردي في العراق قد خضعت للكثير من التدخلات الأجنبية سواء من باب مساعدة الحركة الكردية أو الوقوف ضدها وذلك وفق مقياس ووضع مدى ايجابية علاقة هذه القوى الكبرى بالنظام العراقي القائم في مختلف مراحل التاريخ الحديث. ولم يكن هذا التدخل مقتصراً على الدول الغربية والولايات المتحدة فحسب بل قد شارك الاتحاد السوفياتي أيضاً في مرحلة من المراحل في دعم الحركة الكردية أو الوقوف ضدها حسب علاقته بالنظام السياسي في العراق[١٨] كما أن بقية الأقليات القومية التي من شأنها أن تخلق خطاً من الحركات الانفصالية أو حركات الإقلاق داخل الوطن العربي كان لها مثل هذا الوضع من الدعم المشروط من قبل القوى الكبرى.

البعد السياسي للخصوصية القومية

إن المفهوم الحضاري للعالم الإسلامي قد أوضح أن هنالك بنية أحادية لرد الفعل الديني والسياسي في العالم الإسلامي، وقد أوضح أن هنالك وحدة في الانتماء الثقافي والحضاري الديني تتجاوز التعددية العرقية داخل البلدان الإسلامية مجتمعة كعالم ذي خصوصية دينية مشتركة، لكن موضوع خصائص التشكيل القومي لهذا العالم توّلد حقيقة مضافة هي تفوق الشعور بالانتماء القومي في بعض الفترات التاريخية على الشعور الديني الإسلامي الموحد، الأمر الذي يشكل نمطاً هاماً من التعادل بين الوحدة الحضارية التي يولدها الدين والانفصالية القومية والأتنية الخاصة التي يولدها الاختلاف العرقي.

إلا أن بين هاتين الديناميتين اللتين تتحكمان بالتشكيل السياسي الاجتماعي للعالم الاسلامي توجد بعض الأبعاد الهامة التي تطرحها الخصوصية القومية وحوافزها السياسية، وقد ساعدت هذه الابعاد على خلق وانشاء العديد من الحركات القومية السياسية التي تتخذ هدفاً وحيداً لها هو مقاومة الاستعمار أو أي سلطة أجنبية غير عربية تحاول السيطرة على بلد عربي ما. وكانت البدايات الأولى للوعي القومي كوعي سياسي هي فترة نهاية القرن التاسع عشر عندما ظهرت داخل الدولة العثمانية اتجاهات تتريكية تحاول تقزيم العرب والحط من شأن العربي داخل الامبراطورية العثمانية وذلك تحت مظلة فكرية أوسع هي الإسلام. وقد

تصدت حركات سياسية عربية لمقاومة حركات التذويب هذه، إلا أن حركة المقاومة المستقلة المستندة على بعد قومي في ظل الدولة العثمانية لم تكن إلا أساساً أولياً ومبدئياً لتبلور حركات مقاومة قومية عربية أخرى خلال العقود التالية من القرن العشرين وذلك عندما انطلقت بعض الحركات العسكرية القومية في العالم العربي المدعومة بالضرورة من قبل التيارات القومية الأوروبية الشوفينية التي ظهرت وتبلورت قبل وخلال الحرب العالمية الثانية مثل الحركة النازية في ألمانيا والحركة الفاشية في ايطاليا. وكانت أول حركة قومية تتخذ الانقلاب العسكري كاسلوب لها للسيطرة على السلطة هي حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١[١٩]، التي كانت مرتبطة من حيث التأثر الأيديولوجي وكذلك من ناحية توقيت اندلاعها ومن حيث التمويل والتنظيم بالنازية الألمانية التي آزرتها مادياً وعسكرياً [٢٠].

ثم ظهرت حركات قومية أخرى مثل البعث والناصرية وكانت لهذه الحركات تطبيقاتها السياسية التي ساعدت على تنشيط وضع شعوري جماعي ملموس للوعي القومي داخل العالم العربي. وقد اكتسب هذا الوعي القومي داخل البلدان العربية زخماً حيوياً مؤثراً داخل التطبيق السياسي للحكومات، ثم أخذ يلعب دوراً معنوياً جماعياً عند الشعوب العربية في تحريكها وايقاظ مقاوماتها ضد الاستعمار وضد الهيمنات الأجنبية. إلا أن الشعور بالانتماء الاسلامي عبر سنوات المد القومي في المجتمعات العربية قد ظل موجوداً وكامناً كمحرك لروح معنوية ولروح مقاومة حضارية، لكن دوره ظاهرياً بدا وكأنه دور يأتي بشكل ثانوي بعد الحافز القومي كشعور خلال هذه المرحلة، إلا أن العمق النفساني الإسلامي قد ظل شعوراً كشعور أكثر تأصلاً وقابلية على خلق ردود الأفعال السياسية الجماعية، إذ لم يعتره الضعف أو التراجع بل اختفت صورته الشكلية فقط من على السطح بشكل مؤقت تاركة للمد القومي تلك المرحلة التي ازدهر فيها منذ أواسط الأربعينات وحتى بداية الثمانينات حيث ساعد اندلاع الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ على دفع المد الاسلامي من جديد كحركية مسهمة في الديناميكية السياسية بشكل أولي داخل العالم العربي ثم داخل العالم الاسلامي كله بما فيه العالم العربي[٢١].

وعلى الرغم من البعد الديني الإسلامي والمشترك وعملية تأثيره وفعاليته لدى الشعوب الاسلامية يبقى البعد السياسي للخصوصية القومية لدى كل هذه الشعوب بعداً هاماً وفعالاً في حالة اسهام هذه الخصوصية القومية وكذلك الوطنية في خلق روح وحافز معنويين كانا الأساس الذي انطلقت منه حركات التحرر الوطني الاقليمية والقومية على حد سواء، هذا اضافة الى توازي البعدين القومي الاقليمي مع وجود الحافز الاسلامي. ويمكن التدليل على ذلك بالعالم العربي كخصوصية قومية واحدة، فإن البلدان العربية قد شهدت مرحلة انتعشت فيها حركات التحرر الوطني من الاستعمار وذلك خلال فترة مبكرة. وكان المحرك الأيديولوجي السياسي والحضاري لهذه الحركات هو البعد الديني الاسلامي اولاً اضافة الى البعد الوطني الاقليمي ثانياً وكمثل على ذلك «ثورة العشرين» في العراق[٢٢] التي كان الدافع الأساسي لتحريكها هو مبدأ اقرار فكرة الثورة على المستعمر البريطاني غير المسلم هذا علاوة على وجود البعد الوطني الاقليمي الذي ساعد في تخفيف وطأة الاستعمار المباشر في العراق الواقع تحت الهيمنة الأجنبية البريطانية.

كما أن حرب الريف التي قادها الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٦ ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني كان المحرك الفكري والعقائدي لها هو الاسلام علاوة على هدفها السياسي المباشر المتمثل بمقاومة المستعمرين الاوروبيين وتحقيق استقلال المغرب.

وعبر هذا الاتجاه لإبراز البعد السياسي للخصوصية القومية في العالم الاسلامي، كان التوازي الايديولوجي يتفاوت نسبياً وعلى مستوى شكله الظاهري بين الانتماء القومي والانتماء الديني إلا أن الانتمائين كانا يصبان في بوتقة واحدة هي خلق روح معنوية دافعة للمقاومة ولحركة التحرر في البلدان الاسلامية بشكل يميل غالباً الى العنصر الاسلامي كتبرير سياسي فكري ثم ينطلق من الانتماء القومي العرقي كمصدر فكري وثقافي للمقاومة.

لقد صعد العامل القومي كبعد سياسي داخل بعض الدول الاسلامية وخاصة الدول العربية كحافز دينامي للفعالية السياسية المقاومة للاستراتيجيات الاستعمارية الغربية التي بدأت تمارس تطبيقاتها الميدانية داخل البلدان العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر لكن هذا الصعود كان بوجه خاص خلال الفترة الواقعة بين الحربين

العالميتين ثم الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية عندما تألق الفكر القومي كأيديولوجية سياسية للسلكة وللانقلابات العسكرية في الوطن العربي لمقاومة الاستعمار. وقد خلق نجاحاً ميدانياً ملموساً على صعيد الارض كان أبرز مثال عليه هي حرب السويس ١٩٥٦ فإن العامل القومي والوطني العلماني قد شكل البعد السياسي المعنوي لكسب هذه الحرب سياسياً على الرغم من عدم كسبها عسكرياً.

وبعيداً عن العالم العربي كوحدة جغرافية سياسية عرقية داخل العالم الاسلامي نرى ان بقية بلدان العالم الاسلامي قد اخترقت المراحل القومية نفسها باعتبار أن الخصوصية القومية لها تشكل بعداً سياسياً يمكن استثماره في حركة التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار. ففي البلدان الاسلامية الأخرى التي خضعت للموجة الاستعمارية نفسها عند تطور وصعود هذه الموجة منذ بداية القرن التاسع عشر وامتداداً نحو القرن العشرين، طورت هذه البلدان مثل ايران وأفغانستان وباكستان، حركات مقاومة وطنية تعتمد في الاساس قبل أن تشعر بأنها جزء من العالم الاسلامي أو تدافع عن كونها بلداناً اسلامية، ولاشك أن حضور الاسلام كدافع ثقافي معنوي قد كان حاضراً داخل هذه التجربة السياسية الخاصة بمقاومة الاستعمار الأجنبي الآتي من أوروبا لكن البعد القومي كان هو التبرير الايديولوجي والقاعدة الفكرية التي تحفز وتحرك أولاً حركة المقاومة وتحدد بعداً سياسياً حركياً وفعالاً للخصوصية القومية.

الدور السياسي للخصوصية الدينية

تجسد الدور السياسي الهام والفعال للخصوصية الدينية الاسلامية في حركات التحرر من الاستعمار الغربي وذلك في مستهل بداية القرن العشرين ويمكن ابراز كمثل على ذلك «ثورة العشرين»[٢٣] في العراق ضد الاحتلال البريطاني والتي كبدت بريطانيا عدداً كبيراً من القتلى وإن كانت لم تحقق اهدافها الكاملة في الاستقلال لكنها أجبرت الاستعمار البريطاني في العراق على تغيير شكل الحكم، من الحكم الانكليزي والاستعمار المباشر الى الحكم غير المباشر.

كما أن حرب الريف في المغرب التي جرت بين العامين ١٩٢٣ و ١٩٢٦ قد كان، كما ذكرنا آنفاً دافعها العقائدي الأول هو الاسلام كدين يقف ويقاوم المد الاستعماري الاوروبي باعتباره مداً مسيحياً معارضاً للدين الاسلامي. هذا علاوة

على أن البعد الفكري الايديولوجي لحرب الريف كان وطنياً وقومياً أيضاً، لكن المحرك الاساسي في هذه الحرب كان دينياً كشعور معنوي تتبلور داخله حركة المقاومة، ثم تنطلق منه[٢٤].

وكبعد سياسي للخصوصية الدينية أيضاً كانت المقاومة التي قام بها الفيليبينيون المسلمون ضد الاستعمار البريطاني[٢٥] وكذلك المسلمون الهنود ضد الاستعمار البريطاني[٢٦]، ثم الأفغان ضد الاستعمار البريطاني[٢٧] ثم الأفغان أيضاً ضد الغزو السوفياتي في عام ١٩٧١[٢٨]. وإن تجاوز التفاصيل الخاصة بالمعارك، والخاصة أيضاً بتعددية الدول الاستعمارية التي بدأت تهتم بالعالم الاسلامي منذ القرن الثاني عشر، وتجاوز تفاصيل المقاومات الاسلامية وأسماء تنظيماتها هنا هو بهدف الوصول نحو الدلالة العامة، إذ يمكن الرجوع الى الكثير من المصادر بهذا الصدد التي توضح سير عمليات المقاومة ضد الاستعمار وانطلاق هذه العمليات من دوافع وحوافز دينية اسلامية محضة ضد هيمنة أجنبية، أي أن الخصوصية الدينية الاسلامية كانت تشكل دوماً بعداً سياسياً مؤثراً، ويحقق نتائج سياسية وعسكرية ملموسة على صعيد العالم الاسلامي، وقد امتزج هذا البعد غالباً بالأبعاد والحوافز التي ولدتها الخصوصيات القومية والوطنية داخل البلدان الاسلامية لكنه قد ظل على الدوام الدافع الدينامي الأكثر تحريكاً للفعالية السياسية بحكم تكونه التاريخي وامتزاج عمق هذا التكون بالبعد النفسي البسيكولوجي الجماعي.

إن الدور السياسي للخصوصية الدينية قد كان العامل الأساسي لتحفيز وانطلاق معظم حركات التحرر الوطني للشعوب الاسلامية بما أن العدو المميز لهدف هذا التحرر هو الاستعمار الغربي أي هنالك خصوصية دينية حضارية أخرى مستقلة بعيدة عن الاسلام هي التي تأخذ مكان المشروعية الاسمية داخل السلطة، أو على الأقل أنها (أي الخصوصية الغربية المسيحية) تبرر أو تظهر سلطة سياسية وطنية كواجهة خارجية منظورة عيانياً من قبل المجموعة الاجتماعية لكي تمنح نمطاً من السببية المنطقية لوجودها اللامباشر والتحكمي بمسار العمل السياسي للبلد ومن هنا فإن هذه الواجهة لم تكن لتخفي حقيقة السلطة الأجنبية للشعوب المستعمرة والتي كانت ترزخ تحت الانتداب أو تحت صيغ أخرى للخضوع الى الأجنبي مثل

الحماية والاستعمار غير المباشر... وما الى ذلك.

هنا كانت الهيمنة الأجنبية تتكشف كهيمنة ذات اختلافية دينية مع الاسلام ولذلك فإن الاجتهاد في كل التيارات الفقهية الاسلامية يقر بأن النضال ضد عدو أجنبي وخاصة إذا كان هذا العدو غير مسلم مثل الاستعمار الأوروبي المسيحي، فإن النضال يصبح فريضة دينية لأن الاسلام لا يقبل ابداً هيمنة غير مسلم على المسلم.

ومن هذا المنطلق الديني الذي يحتويه البعد السياسي للخصوصية العربية، انطلقت عمليات المقاومة للمستعمر الأجنبي الأوروبي باعتباره مستعمراً غير مسلم أولاً، وقبل أن تكون قضية الاستعمار كاحتلال للدولة ومصادرة شعبها واقتصاده وقضية سياسية يسعى اليها الشعب من خلال مقاومته للسيطرة الاستعمارية قبل كل شيء كان. أي قبل أن تكون حرية هذه الدولة مصادرة من قبل الاستعمار كهيمنة أجنبية، كان عامل المقاومة الدينية هو الحافز الفعال الذي وقف ضد الهيمنة الاستعمارية، حيث كان الاختلاف الديني مع الاستعمار بصفته كهيمنة مسيحية هو حافز للمقاومة قبل أن يؤخذ باعتباره سيطرة أجنبية على التراب الاقليمي للوطن بحد ذاته.

من هنا امتلك الاسلام كخصوصية دينية ذات بعد سياسي، أهمية متفردة في المقاومة ضد الاستعمار وفي تحقيق نجاح لحركة التحرر الوطني داخل العديد من البلدان العربية والاسلامية على حد سواء.

التقسيم الجغرافي القومي للعالم الاسلامي

من أندونوسيا شرقاً وحتى المملكة المغربية غرباً، يتصف العالم الاسلامي بحقيقة التعددية القومية والعرقية ذات التنوع الكبير. فهنالك بين هذه البلدان الأربعة والأربعين من بلدان العالم الاسلامي اختلافات قومية وعرقية كبيرة. وهنا ينبغي اقرار حقيقة أن العالم العربي على الرغم من حالة التجانس القومي وتماسكه الأتني كعالم يحتوي على العرق العربي كأغلبية كبيرة، إلا أن البعد الاسلامي فيه هو الأكثر أهمية من حيث أن هذا البعد يحدد اساساً البناء الثقافي الديني للعالم العربي أي الاسلام كهوية حضارية وحيدة له.

ولكن توجد داخل العالم العربي تقسيمات أتنية متعددة على الرغم من أنها ذات

اختلاف كمي كبير مقارنة بالاختلافات الأثنية في البلدان الأفريقية للعالم الاسلامي أو للبلدان الآسيوية. فالأغلبية داخل العالم العربي هي أغلبية قومية عربية وهي أغلبية يمكن أن تتجاوز وصفها بأنها كبيرة الى وصف أكثر قوة هو أنها أغلبية ساحقة، لكن هذه الأغلبية العرقية تعايش حالة من الاختلافية القومية مع اقليات عرقية أخرى ذات وجود ثقافي مختلف على الصعيد القومي مثل الأكراد والتركمان في المشرق العربي ومثل البربر في المغرب العربي، هذا اضافة الى أقليات قومية موجودة في بلدان عربية أخرى ولكن بنسب اقل وعبر تمثل وحضور ثقافيين اقل قوة مثل الأقلية التركية. وأن هذه الأقليات ذات جذر توحدي وحيد مع الأغلبية العربية هو جذر العامل الثقافي الديني، هذا العالم هو الاسلام. وعبر هذا التوحد الديني وفيما يخص هذا الترابط الاسلامي يمكن لشعوب العالم العربي أن تشعر بكيانها العام كوحدة دينية اسلامية.

إلا أنه من ناحية أخرى لا يغدو هذا التوحد الديني الاسلامي متماسكاً إذا كانت وجهة النظر التي تتعامل معه موضوعياً على الواقع الأثني للعالم العربي هي وجهة نظر قومية، إذ أن الانتماء القومي العرقي المخالف للعرق العربي يمكن له أن يطرح بعده التناقضي مع العرق العربي السائد وذلك اذا تعرض الى اضطهاد من قبل العرب مثلما حصل في العراق حيث تعرض الأكراد الى اضطهاد قومي من قبل الحكومات ذات الأيديولوجية القومية العربية التي تتابعت على السلطة في العراق [٢٩].

ومن ناحية أخرى وفي حالة عدم تعرض هذه الأقليات القومية لموجة اضطهادية من قبل الحكومات العربية فإنها أحياناً تنهض للمطالبة بحقوقها القومية اللغوية والثقافية كاقلية قومية مستقلة دون حدوث اضطهاد لها مثل البربر في المغرب العربي أو مثل الأقلية الكردية في المشرق، وأن مثل هذه المطالبة تأتي بحافز الشعور بالتمايز الذاتي ثقافياً لهذه الأقليات وأن لها هويتها التاريخية والثقافية المستقلة والمتمايزة عن الهوية العربية.

وعلى الرغم من أن الحافز القومي لدى هذه الأقليات يشكل غالباً الدافع المتفوق على الرابطة الشعورية الاسلامية بينها وبين شعب اسلامي آخر ينتمي الى اصل أثني مخالف توحده مع القومية الأولى، الاسلام فعلى الرغم من هذا الوعي

الحاد بالانتماء القومي المستقل داخل الوحدة الأثنية الاسلامية نفسها تتجلى الرابطة الاسلامية بوضوح عندما تتعرض الوحدات القومية المتباينة عرقياً الى تحدٍ مشترك يكون العامل المشترك بينهما هو الاسلام.

ومن منطلق آخر يمكن تحديد واقعة أن التفاوت القومي كوعي محرك يمكن تجاوزه في الكثير من الأحيان عبر حركة ذات أيديولوجية اسلامية دينية سياسية فإن مثل هذه الحركات السياسية قد نجحت في أحيان كثيرة على الجمع في صفوفها التنظيمية عدداً من الانتماءات الأثنية والقومية مرتكزة الى عامل التوحيد الأساسي. بينها أي العقيدة الاسلامية. مثلما حصل في الحركات الاسلامية المعارضة في العراق فإن هذه الحركات قد جمعت في صفوفها أكراداً وعرباً وتركمان، وانتماءات قومية أخرى تحت ظل فكرة واحدة هو الانتماء الاسلامي في الوقت الذي كانت تعايش فيه الحركة القومية الكردية حالة صراع سياسي وعسكري مع الحركات السياسية العربية ذات الانتماء الايديولوجي القومي [٣٠].

والحالة نفسها في الحركة الاسلامية في الجزائر أو في بلدان المغرب العربي التي جمعت تحت ظلها قيادات سياسية اسلامية تنتمي الى العرب أو الى البربر على حد سواء دون طرح الفارق العرقي القومي بين الفئتين، في حين أن الحركة القومية العربية أو الحركة القومية البربرية تحاول أن تتبنى على الأغلب ايديولوجية علمانية ترتكز على العرق القومي والتفاوت الأثني الثقافي اللغوي أكثر من تركيزها على الرابطة الدينية الاسلامية كرابطة ثقافية تُوحد جميع الأطراف القومية على أساسها المشترك.

إن حقيقة التباين العرقي القومي في العالم الاسلامي وتوزع هذا التقسيم العرقي على مساحات جغرافية سياسية متباينة ايضاً في طبيعة تكوينها الجغرافي، علاوة على اختلافها الأثني الثقافي المحلي، هذه الحقيقة تحمل وجهين بالنسبة للعالم الاسلامي وتوزع هذا التقسيم العرقي على مساحات جغرافية سياسية متباينة أيضاً في طبيعة تكوينها الجغرافي، علاوة على اختلافها الأثني الثقافي المحلي، هذه الحقيقة تحمل وجهين بالنسبة للعالم الاسلامي الوجه الاول عامل قوة، هو أن التعددية الأثنية والجغرافية للمجتمعات الاسلامية تمسي عامل اغناء عرقي بحيث أن الاسلام كدين وكرقعة جغرافية سياسية لا يقتصر أو يرتكز على عنصر قومي أو

عرقي أتني واحد، وهذا يعني عالمية وشمولية الاسلام ويؤكدها شمولياً. والوجه الثاني هو عامل ضعف جزئي يمكن له أن يولد خلافات وصراعات قومية عرقية مسلحة في بعض الأحيان بين القوميات المختلفة في العالم الاسلامي على الرغم من انتمائها الموحد والمشترك الى دين واحد. وهذا التجزء القومي هو عامل تفتت، فقد كان أرضية صالحة لأن تستخدمها الهيمنة الاستعمارية الأوروبية والأميركية وكذلك اسرائيل في اشعال الخلافات والصراعات القومية داخل العالم الاسلامي لصالحها الخاص وما زالت هذه الهيمنات الأجنبية والقوى الكبرى المهيمنة على التوازن العالمي تستخدم على أرضية التباينات القومية داخل العالم الاسلامي كمنهج تاكتيكي مؤقت يقود استراتيجياً الى الحيلولة لأن ينبثق هذا العالم كقوة حضارية جيوستراتيجية جديدة على الساحة الدولية، وقد نجحت هذه الاستراتيجيات العالمية في إثارة القلق الأتني السياسي داخل العالم الاسلامي. هذا القلق الناتج عن الاختلاف العرقي ـ الجغرافي للمجتمعات الاسلامية. وقد اخذت هذه التباينية الأتنية بنظر الاعتبار وبشكل مدروس من حيث التعامل مع العالم الاسلامي من قبل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة.

العالم (الاسلامي ـ العربي) كوحدة جيوستراتيجية

من المستوى الجيوبوليتيكي الى مستوى الاعتبار الجيوستراتيجي، يمكن النظر الى بلدان العالم العربي كوحدة مستقلة على الصعيد القومي الجغرافي ـ السياسي ضمن اطار العالم الاسلامي، ووفق هذا الاعتبار يتسم العالم العربي بتكامل جغرافي موحد ويظهر ككيان جغرافي متسق ومتداخل وكأنه يشكل «بحيرة» قومية حضارية متجانسة داخل الرقعة الجغرافية السياسية للعالم الاسلامي.

عبر هذا الاحتواء على الرقعة العربية يغدو العالم الاسلامي كمفهوم جيوستراتيجي أو كمكان مؤهل للظهور استراتيجياً داخل الكيانات الدولية المعاصرة متضمناً اضافة الى كينونيته الجيوبوليتيكة والجيوستراتيجية على كيان جغرافي ـ سياسي ـ قومي آخر هو العالم العربي كنواة ثنائية أخرى لتكوينه العام.

فالعالم العربي هنا يتجلى (كرقعة ـ نواة) يمكن نقلها عن طريق الفعالية السياسية الموحدة لدولة ـ على المستوى الفرضي ـ الى المرتبتين اللاحقتين اي مرتبة جيوبوليتيكة هذا العالم ثم مرتبة جيوستراتيجيته، أي الانتقال بالبلدان العربية كوحدة جغرافية ـ قومية من تموضعها داخل الرقعة الجغرافية السياسية الى مرحلة المنظور السياسي للدولة وللأنظمة السياسية، بحيث تطرحها هذه الأخيرة من خلال الفعل الميداني الضروري لها كقوة جيوبوليتيكية تم بناء كينونتها من خلال فعالية مضافة أخرى كقوة جيوستراتيجية. وعبر هذه الرؤية النظرية والواقعية في آن واحد يكتسب العالم العربي صفته كوحدة جيوستراتيجية قائمة بذاتها ضمن المحيط الجغرافي السياسي للعالم الاسلامي، فهو على المستوى العيني الملموس يمتلك كل العناصر والأسس التي تبرره كنواة جيوستراتيجية داخلية مضافة للعالم الاسلامي على الرغم من تعددية الخصوصيات القومية للبلدان الاسلامية بشكل عام.

فالعالم الاسلامي وفق هذا المنطق الاعتباري المتأسس على عناصر ميدانية،

ثنائي الامتياز جيوستراتيجياً، أو وفق صيغة لغوية أخرى، يمتلك امتيازاً جيوستراتيجياً مضاعفاً، فهو ببلدانه الاسلامية بشكل عام يتصف بمؤهلات تكوينية جيوستراتيجية لا يمكن الا الاقرار بها دولياً، لكنه (أي العالم الاسلامي) من ناحية أخرى يكتسب ثنائية جيوستراتيجية تقع ضمن دينامية كينونته العامة والاسلامية أيضاً، إذ تنبجس هذه الثنائية من كون البلدان العربية مجتمعة موجودة ضمن العالم الاسلامي وتشكل كياناً جيوستراتيجياً مستقلاً [٣١].

وهنا تنبثق الحقائق المترتبة على هذه الثنائية الجيوستراتيجية التي يخلقها وجود العالم العربي داخل العالم الاسلامي. فالحركية السياسية والعسكرية لبلدان العالم الاسلامي مجتمعة تغدو حركية فاعلة بشكل مضاعف في قوته على الساحة الدولية في حالة استخدامها كقوة جيوستراتيجية تقف في مواجهة الكيانات الجيوستراتيجية الأخرى للعالم الأول أو للتكتلات الجغرافية السياسية الدولية الأخرى التي تقف في موضع تنافس أو مواجهة معه.

فإزاء فعل خارجي عسكري سياسي واحد يهم العالم العربي وبلدانه فقط على الصعيد القومي مثل الصراع العربي الاسرائيلي وانبثاق اسرائيل كعدو موحد ضد العالم العربي، تكون ردة الفعل في المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والدينية هي ردة فعل عربية تمتلكها البلدان العربية وحدها وتنخرط في فعلها العام كقضية خاصة بالعرب كشعب يمتلك كياناً جغرافياً سياسياً واحداً يمكن استخدامه أو تجليه ككتلة جيوستراتيجية في حالة الصراع مع كيان سياسي قومي وديني آخر، هذا على الرغم من غياب التنسيق الكامل على الصعيد الزمني العام، بين البلدان العربية كأنظمة سياسية وكحكومات لأجل طرح العالم العربي بكليته ككيان جيوستراتيجي لكن هذا الكيان يظهر بعنف وقوة في لحظات المواجهة العامة مع عدو خارجي تكون نواة التحدي فيه هنا نواة تحدٍ للشعب العربي وللعالم العربي ككيان قومي حضاري مستقل[٣٢] ثم يختفي هذا التجلي للكيان الجيوستراتيجي للعالم العربي في لحظات المساومة السياسية وعدم المواجهات الحادة ويعم محله حالة من الخلافات بين البلدان العربية حول مشاكل متباينة، الامر الذي يخفي القدرة الفعالة التي تتمخض عن العالم العربي ككتلة جيوستراتيجية.

إن هذه النواة الجيوستراتيجية للعالم العربي تقع ضمن محيط أوسع لقوة

جيوستراتيجية عامة هي العالم الاسلامي، فكما توضح في الفصل الرابع (العالم الاسلامي كمفهوم جيوستراتيجي) يمتلك العالم الاسلامي امتيازاً جيوستراتيجياً ضخماً لم يستخدم بعد فهو كيان كامن في طاقته وهو لا يتجلى ايضاً إلا في لحظات الصراعات الحاسمة التي تهدد الشعوب الاسلامية في حضارتها وهويتها الدينية (راجع ايضاً الفصل الخامس العالم الاسلامي كمفهوم حضاري) لذلك تظهر هذه الردود الحضارية ـ الجيوستراتيجية العامة في لحظات التحدي الكبيرة الخاصة بالمسلمين كشعوب وكدول ذات انتماءات عرقية تعددية لكنها تتجاوز هذه التعددية الأتنية في صياغة رد فعلها العام. وهنا يكون العالم العربي، ببلدانه وببنيته القومية الثقافية الموحدة، كياناً جيوستراتيجياً قومياً مستقلاً عن العالم الاسلامي لكنه مندمج ومنصهر فيه على الصعيد الديني، ومن هنا أيضاً يمسي الكيان الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي كياناً مضاعفاً في قوته إزاء التحدي الخارجي الذي يواجهه ويغدو (العالم الاسلامي ـ العربي) كوحدة جيوستراتيجية، في معناه الايجابي، للقوة الاستراتيجية التي يمتلكها العالم الاسلامي.

البلدان (الاسلامية العربية) كموقع اقتصادي استراتيجي

منذ بداية حركة الاستعمار الأوروبي الحديث كانت البلدان العربية تشكل نقطة الاهتمام بين الدول الاستعمارية الأوروبية الأولى مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال. وكانت المواد الخام والمنتجات الزراعية في هذه البلدان هي الهدف الأساسي للتوجه نحو غزوها وذلك قبل ظهور النفط كمادة طاقة أولية تزايدت أهميتها بشكل طردي في القرن في القرن العشرين. فقد كانت قبل ذلك الثروة الزراعية والثروات المعدنية الأخرى، قبل اكتشاف الثروة النفطية، عامل جذب أساسي بالنسبة للدول الاستعمارية الأوروبية هذا علاوة على كون الموقع الجغرافي للبلدان العربية موقعاً استراتيجياً على صعيد استخدامه سواء على الصعيد العسكري في أوقات الصراعات بين هذه القوى العظمى أو على صعيد اتخاذه كمعبر وطريق ينبغي حمايته للانتقال الى المستعمرات الأوروبية الأخرى غير العربية، مثلما حصل ذلك في حالة بريطانيا التي كانت حريصة لأن تحمي طرق مواصلاتها واتصالاتها بمستعمراتها في الهند وفي جنوب شرقي آسيا.

وفي مطلع القرن العشرين تزايدت الأهمية الاقتصادية للعالم العربي مع ظهور الثروة البترولية وأصبحت ثرواته الاقتصادية أكثر بروزاً كعامل استراتيجي[٣٣] اضافة الى موقعه الذي يمتد على قارتين وعلى مسطحات مائية ويحاذي دولاً ومناطق ذات خصوصيات قارية وحضارية اخرى، الأمر الذي كان حافزاً مضافاً لاحتدام حركة الصراع والمنافسة وجعلها أكثر حدة بين القوى الكبرى الجديدة التي بدأت استراتيجياتها الدولية توجه اهتماماتها الى العالم العربي ككيان جغرافي سياسي ذات أهمية اقتصادية متميزة، كما بدأت هذه الدول تفصل ما بين الوطن العربي على شكل وحدات اقتصادية مستقلة فإن منطقة الخليج العربي مثلاً قد اكتسبت أهمية خاصة داخل السياسة الدولية للقوى الكبرى باعتبارها العصب البترولي الأكثر أهمية في العالم في حين اصبحت بقية بلدان الشرق الأوسط غير البترولية ذات أهمية

استراتيجية من نوع آخر نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يواجه كيانات سياسية متعددة، مثل مصر وسوريا اللتين أخذتا في حسابات التخطيطات السياسية الغربية على انهما دولتا مواجهة مع اسرائيل ينبغي احتوائهما بشكل ما[٣٤] كما أخذت سوريا والعراق على انها مناطق تماس مع دول أخرى غير عربية، دول محورية في مواقعها للربط بين العالم العربي وأوروبا من ناحية، والعالم العربي والاتحاد السوفياتي أو منطقتي وسط وجنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى مثل تركيا وايران.

أما منطقة المغرب فاحتلت منذ البداية مكانة خاصة للثروات المعدنية والزراعية الموجودة فيها علاوة على موقعها الجغرافي السياسي المتفرد في اطلالته على البحر الابيض المتوسط وعلى المحيط الاطلسي اضافة الى كون بلدان المغرب العربي تشكل الجنوب بالنسبة لأوروبا والنافذة والمدخل الجنوبي للقوة الاستعمارية الأوروبية نحو مستعمراتها في شمال ووسط وجنوب أفريقيا. ولذا كانت حركة الاستعمار الفرنسي والاسباني تزداد كثافة منذ بداية القرن العشرين بفضل ظهور الثروة البترولية في الجزائر وليبيا[٣٥] اضافة الى الأهمية الاستراتيجية الجديدة التي اكتسبتها بفعل موقعها الجغرافي الذي أصبح له دلالة أكثر أهمية وفق التطور الذي حصل على المسرح العالمي وتزايد الصراع بين نفوذ القوى الكبرى في القارة الأفريقية.

ولا مجال هنا للذكر التفصيلي لكل الثروات الزراعية والمائية والمعدنية والطبيعية الموجودة على امتداد الوطن العربي بكل بلدانه إلا أنه يمكن حصر ذكر أهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها كل بلد عربي وأهم المعادن الموجودة فيه بشكل عام، مع التركيز على ان منطقة الخليج العربي علاوة على تمتعها بالثروة البترولية كناتج استراتيجي أولي فانها ذات نتاج زراعي تنوعي.

كما ينبغي اقرار واقع جديد لسياسات القوى الدولية الكبرى هو أنه بعد مرحلة حركات التحرر الوطني وقيام الحكومات الوطنية في العالم العربي وانتهاء مرحلة الاستعمار الكلاسيكي المباشر. غدا ما أطلق عليه تسمية «الاستعمار الجديد» هو عبارة عن موجة من الفعالية السياسية الدولية الجديدة التي استبدلت وفقها الدول الاستعمارية الكبرى اسلوبها القديم في الاستعمار المباشر الذي بدأ يكلفها في القرن العشرين الكثير من التكاليف المالية والبشرية، واستبدلت هذه السياسة بسياسة

اقتصادية مقترنة بسياسات الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الاقتصادية والمعاهدات السياسية علاوة على الاحلاف العسكرية في بعض المناطق من العالم العربي.

واتخذ اسلوب الاستعمار الجديد في اتجاهه الاقتصادي صورة واضحة من خلال ميزان التبادل التجاري الذي كان على الدوام لصالح الدول الصناعية في العالم الأول وذلك استناداً الى ميزان الاستيراد والتصدير مع كل البلدان العربية وفي كل المناطق الاقليمية للوطن العربي: أي بلدان الخليج العربي، بلدان الشرق الأوسط العربية، بلدان شمال افريقيا.

والجداول المذكورة لاحقاً تصور ميزان التبادل التجاري بين الدول الكبرى والدول العربية على مستويات كل المنتوجات البترولية أو الزراعية أو الصناعية أو المواد الخام الأخرى.

إن القراءة السياسية ـ الاقتصادية لهذه الجداول توضح حالة التبعية الاقتصادية للعالم العربي التي مازالت مستمرة حتى الآن للقوى الكبرى وللدول الصناعية في العالم الأول الذي يركز في سياسته الاحتوائية الجديدة على العالم العربي كموقع اقتصادي استراتيجي فريد من نوعه وفي ثرواته الأمر الذي يمثل عبره (المنطقة ـ الهدف) في السياسيات الدولية يضاف الى ذلك واقع الاهتمام الاستراتيجي به ككيان جيوستراتيجي هام قابل على الفعل الدولي الحاسم كما تقدم ذلك آنفاً.

ومن جانب آخر فإن العالم العربي بموقعه الاقتصادي والاستراتيجي يشكل قوة يمكن ان تكون دولية لكنها غير مُستَثمَرَة من قبل الأنظمة السياسية العربية لطرح نفسها كتكتل اقتصادي سياسي دولي موحد. فمن خلال نظرة عامة الى الثروات التي يمتلكها العالم العربي على الصعيد البترولي وصعيد الثروات الزراعية والمائية ثم على صعيد الثروات الطبيعية الأخرى تتأكد سمة التكامل الاقتصادي لتنوع هذه الثروات كل في مجاله الطبيعي وفقاً لتنوعية المناخ والتضاريس الجغرافية الطبيعية الأمر الذي يمنح بعداً ذاتياً للبلدان العربية كوحدة جغرافية سياسية قومية صفة الأهمية على المستوى الاقتصادي ـ الاستراتيجي.

وينبغي هنا ايراد لمحة عامة عن طبيعة هذه الثروات للدلالة العامة في سياق هذا البحث وليس للدلالة التفصيلية التي يمكن الرجوع اليها في مصادر تخصصية في الاقتصاد والثروات الاقتصادية في العالم العربي[٣٦] كما ان الجداول الخاصة

بالثروة البترولية وبميزان التبادل التجاري تعود الى احدث ما ظهر في هذا المجال من احصائيات دقيقة في السنوات الأخيرة وان هذه الأرقام قابلة للتغيير مستقبلاً إلا ان الدلالة الاحصائية الخاصة بها هنا ستبقى ثابتة وفق منظور القراءة الاحصائية كدلالة عامة على المستوى الاستراتيجي السياسي وليس على مستوى الدلالة الرقمية بحد ذاتها والتي تكون عرضة للتغيير.

الثروة البترولية في العالم الاسلامي:

قبل إيراد الجداول المبينة لمستوى الثروة البترولية في العالم الإسلامي نورد هنا جدولاً خاصاً يبين الثروة البترولية في العالم العربي كجزء من العالم الاسلامي.

الموارد النفطية: ان الموارد النفطية للبلدان العربية يمثلها الجدول التالي الخاص بانتاج وايرادات الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول.

البلد	طاقة الانتاج في نهاية ١٩٨٩ (مليون برميل يومياً)	الانتاج الحقيقي في نهاية شباط/ (فبراير) ١٩٩٠	الطاقة المستخدمة (٪)	حصة الانتاج النصف الاول من ١٩٩٠ (٪)	الطاقة المقدرة في العام ١٩٩٥ (مليون برميل يومياً)	عائدات النفط عام ١٩٨٩ (مليار دولار)
الامارات	٢،٣٠	٢،٠٠	٨٦،٩	١،٠٩	٢،٩٠	١٢،٠٠
السعودية	٧،٥٠	٥،٥٠	٧٣،٠٣	٥،٣٨	١٢،٠٠	٢٤،٠٩
العراق	٤،٠٠	٣،٢٠	٨٠،٠٠	٣،١٤	٥،٥٠	٥،٠٥
قطر	٠،٤٠	٠،٤٠	١٠٠،٠٠	٠،٣٧	٠،٥٠	٩،٠٥
الكويت	٢،٣٠	٢،٠٠	٨٦،٠٩	١،٥٠	٣،٠٠	٩،٠٥
مجموع اوبك الشرق الاوسط	١٩،٦٠	١٦،٠٠	٨١،٠٦	١٤،٦٢	٢٧،٩٠	٧٦،٠٠
الجزائر	٠،٨٠	٠،٧٨	٩٧،٥	٠،٨٢٧	٠،٩٠	٣،٦
ليبيا	١،٥٠	١،٢٠	٨٠،٠	١،٢٣٢	١،٧٠	٦،٣
مجموع دول اخرى	٨،٧٢	٧،٤٣	٨٥،٢١	٧،٤٦٠	١٠،٢٣	٣٣،٧
المجموع العام	٢٨،٣٢	٢٣،٤٣	٨٢،٧٣	٢٢،٠٨٦	٣٨،١٣	١٠٩،٧

المصدر مجلة الاقتصاد والاعمال (ايار/ (مايو) ١٩٩٠) ص ٢٧

تبلغ الاحتياطات العربية نحو ٦٠٨ مليار برميل ويبلغ اجمالي الاحتياطات

البترولية الاسلامية ٧٣٠ مليار برميل، وهو ما يعادل ٧٢٪ من احتياطات العالم أو ٧٩٪ من احتياطات العالم (خارج اقتصاديات التخطيط المركزي).

الثروة البترولية لأهم الدول الاسلامية غير العربية ١٩٨٨

البيان	ايران	اندونيسيا	نيجيريا	الغابون	تركيا
عدد السكان بالمليون	٤٩	١٧٥	١١٠	١،١	٥٤
معدل نمو السكان ٪ سنوياً	٣،٠	٢،١	٣،٣	٣،٩	٢،٣
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	-	٨٣،٢	٢٩،٤	٣،٣	٦٤،٤
متوسط دخل الفرد بالدولار	-	٤٤٠	٢٩٠	٢٩٧٠	١٢٨٠
الصادرات (مليار دولار)	٩،٥	١٩،٧	٧،٤	١،٢	١١،٧
الواردات (مليار دولار)	-	١٥،٧	٦،٣	١،٠	١٤،٣
معدل التبادل الدولي (١٩٨٠ = ١٠٠)	-	٧٠	٤٠	٥٤	١١٥
ميزان العمليات الجارية (مليون دولار)	-	١٥٠٠	١٠٤٥	٦٢٧.	١١٣٩
اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	-	-	-	٢،٧	٣٩،٦
احتياطيات زيت (مليار برميل)	٩٣	٥٢،٦	٣٠،٧	١	-
احتياطيات غاز (تريليون م٣)	١٧	١١	١٧	-	-
انتاج الزيت (مليون ب/ي) ١٩٩٠	٣،١٣	٢،٦	٢،٨	٠،٢٥	٠،٠٦
انتاج الغاز (مليون ب/ي زيت) ١٩٩٠	٠،٨٧	١،٥٢	١،٨١	.	.
جملة انتاج الزيت والغاز (مليون ب/ي)	٤،٠	١،١٠	٠،٥٢	٠،٢٥	٠،٠٦
طاقة التكرير (الف ب/ي)	٥٣٠	٢،٦٢	٢،٣٣	٢٤	٧٢٥
استهلاك الطاقة (الف ب/ي زيت)	٨٩٧	٧١٤	٤٣٣	٢٥	٩٣٠
استهلاك الفرد من الطاقة (برميل زيت)	٦،٥	٨٣٨	٣٤٥	٨،٢	٥،٩

المصدر

World Bank, World Development Report

BP, Statistical Review, 1991

Un, World Economic Survey, 1990

OGJ, DEC 25, 1989

جدول يوضح توقعات التغير في اسعار البترول قبل وبعد أزمة الخليج

السنة	التوقعات السابقة على الازمة			التوقعات اللاحقة على الازمة		
	منخفض	اساسي	مرتفع	منخفض	اساسي	مرتفع
١٩٩١	١٤،٤٠	١٦،١٠	٢٠،٥٠	١٥،٤٠	١٧،٦٠	٢٠،٦٠
١٩٩٥	١٤،٣٠	٢٠،٤٠	٢٥،٩٠	١٥،٣٠	٢٠،٨٠	٢٥،٢٠
٢٠٠٠	١٩،٨٠	٢٧،٨٠	٣٣،٩٠	١٧/٤٠	٢٦،٤٠	٣١،٨٠
٢٠٠٥	٣٢،٩٠	٣٢،٩٠	٤١،٩٠	١٩،٨٠	٣٠،٥٠	٣٦،٩٠
٢٠١٠	٢٥،٩٠	٣٦،٩٠	٤٧،٤٠	٢٢،٦٠	٣٣،٤٠	٤٠،٢٠

الثروات الزراعية في العالم الاسلامي:

تتموضع في الجداول التالية طبيعة الثروة الزراعية في العالم الاسلامي بكل جوانب القوة فيها والتفرد علاوة على العقبات التي قد تواجه تطوير هذه الثروة في بعض البلدان الاسلامية وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية والمائية الموجودة فيها او بسبب مستوى عدم تطور التكنولوجيا بشكل عام فيها او التقنية الزراعية بشكل خاص.

الجدول الاول

الثروة الغذائية والزراعية في العالم الاسلامي مقارنة بانتاجها في العالم

المحصول	العالم الاسلامي		مجموع العالم		نسبة انتاج العالم
	المساحة الف هـ	الانتاج الف طن متري	المساحة الف هـ	الانتاج الف طن متري	الاسلامي الى العالم
خضروات وبقوليات					
طماطم	٧٦٩	١٦٢٧١	٢٧٢٣	٦٨٣٢٨	٪٢٣،٨
بصل جاف	٤٠٥	٥،٣٨	١٩،٨	٢٦٣١٩	٪١٩،١
بطاطس	٧٤٢	١١٨٨٦	١٨٠٧٠	٢٧٦٧٤٠	٪٤،٣
البازلاء الجافة	٣٤٢	٢١٥	١٠٠٨٤	١٦٤٤٧	٪١،٣
الفاصوليا الجافة	١١٢٨	١٦٣٧	٢٦٩٧٤	١٥٨٧٢	٪١٠،٣
الفول الجاف	٥٣٩	٧٢٥	٣١٩٥	٧٠٥٨	٪١٠،٣
الحمص	١٦٩٧	١٤٢٧	٩٩٤٣	٧٤٢٩	٪١٩،٢
العدس	١٣٩٣	٩٨٤	٣٠٤٢	٢٢٤٢	٪٤٣،٩

فاكهة					
برقوق	.	٤٩٣	.	٦٥١٨	٪٧،٦
مشمش	.	١١٥٥	.	٢١٦٢	٪٥٣،٤
عنب	١٣٣٧	٧٣٣٢	٨٤٢٤	٥٩١٥٨	٪١٢،٤
زبيب	.	٣٧٦	.	٩٨٨	٪٣٨،١
انجاص	.	٧٣١	.	٩٦٧٥	٪٧،٥
خوخ	.	٦١٤	.	٨٥٨٦	٪٧،١
تفاح	.	٤،٤٤	.	٤٠٢٢٦	٪١٠
مانجو	.	١٦٦٧	.	١٥٠٦٣	٪١١،١
اناناس	.	٩٣٥	.	٩٧٩١	٪٩،٥
موز	.	٥٧٤٣	.	٤٣٦٨٥	٪١٣،١
تمر	.	٣٠،١	.	٣١١٣	٪٩٦،٤
برتقال	.	٦٣٢١	.	٥٠٦٣٠	٪١٢،٥
ليمون	.	٩٩١	.	٦١٩٤	٪١٦،٠
موالح اخرى	١٦.	١٦٩٣	٨.	٨٧٩٦	٪١٩،٣
كرفوت	.	٦٢٠	.	٥٠٤٣	٪١٢،٣
مكسرات					
لوز	(طن متري)	٢١٣٥١٩	.	١٢١٣٦٣٦	٪١٧،٦
فستق	(طن متري)	١٥٨١٦٠	.	١٧٦٨٨	٪٨٩،٤
بندق	(طن متري)	٤٦٢٠٥٠	.	٦٦٤١١٩	٪٩٦،٦
نباتات زيتية					
زيتون	.	١٩٤١	.	٩١٣٤	٪٢١،٢
زيت زيتون	.	٣٠٧	.	١٧٢٦	٪١٧،٨
زيت نخيل	(طن متري)	٢٢٠٠٦٤	(طن متري)	١٠١٦٥٠	٪٢١،٦
بذور القطن	٥٢٥١	٨٦٣٣	٣٢١٩٣	٤٢٢٩٠٨٥	٪٢٩،٧
سمسم	١٧٣٨	١٥٢٤	٨٥٨٣	٢٣٥٢	٪٦٤،٨
صويا	١٢٧٤	١٧٢٣	٥٨٢٩٨	١٠٧٣٥٠	٪١،٦

خروع	٢٣	١٥	١٥٢١	١١٥٥	٪١،٣
كاكاوية	٣٧٥١	٣٤٣٣	٢٠٠٩٣	٢٢٥٩٤	٪١٥،٢٠
نباتات الياف					
قطن	.	٣٠٥٨	٢١٤٨	١٨١٠٦	٪١٦،٩
جوت	٥٢٥	٨٥٥	.	٣٨٣١	٪٢٥،٧
مطاط طبيعي	.	٢٦٥٠	.	٤٧٧٧	٪٢٥،٧
نباتات المشروبات والسكر			١١٢٢٩		
قهوة	٧٨٧	٤٢٩	٢٦٧٣	٥٧٧٥	٪٤،٤
شاي	٢٥٩	٣٥٩	٥٣٢١	٢٤٧٥	٪٤،٥
كاكاو	٧٥٥	٢٨٩	٤٩٦٥	٢٤٦٧	٪١٠،٧
تبغ	٢٤٩	٦١٢	٨٥٩٩	٧٢٩٣	٪٨،٤
بنجر السكر	٦١٥	١٩٠٣٠	١٦٧٢٣	٣٠٥٨٨٢	٪٥،٢
قصب السكر	٤٨٩٨	٢٦٥١٢٨	.	١٠٠٧١٨	٪٦،٩
سكر خام	.	٨٨١٤	.	١٠٥٦٣٩	٪٣

المصدر: FAO Production Year Book ١٩٨٩

نسبة انتاج بعض المواد الغذائية الرئيسية في العالم الاسلامي مقارنة بالانتاج العالمي.

انواع الحبوب	المساحة المنزرعة (١٠٠٠ هـ)			الانتاج (١٠٠٠ طن متري)		
	العالم الاسلامي	العالم	٪ الاسلامي الى العالم	العالم الاسلامي	العالم	٪ الاسلامي الى العالم
القمح	٣٣١٣٢	٢٢٥٩٥١	٪١٤،٦	٥٢٤١٦	٥٣٨٠٥٦	٪٩،٧
الارز	٢٥٨٥٨	١٤٦٤٥٥	٪١٧،٦	٨٢٤٤٦	٥٠٦٢٩١	٪١٦،٣
الذرة	٨٢٨٩	١٢٩٦٦٤	٪٦،٤	١٧٠٦٨	٤٧٠٣١٨	٪٣،٦
الشعير	١١٤٨٥	٧١٩٦٢	٪١٥،٩	١٧٤١٣	١٦٨٩٦٤	٪١٠،٣
الشيلم	١٧٠	١٦٦٥٥	٪١	١٨٣	٣٤٨٩٣	٪٠،٥
الذرة الرفيعة	١١٦٩٥	٣٧٤٦٤	٪٣١،٢	٧٣٧١	٣٠٥١٢	٪٢٤،١
الذرة الصفراء	١٢٠٣٢	٤٤٤٤١	٪٢٧،١	٩٣٩٣	٥٧٩٧٦	٪١٦،٢
المجموع	١٠٢٦٦١	٦٧٢٥٨٩	٪١٥،٢	١٨٦٢٩٠	١٨٠٧٠١٠	٪١٠،٣

المصدر: FAO Production Year Book ١٩٨٩

الجدول الثاني

مؤشرات مختارة للتنمية الزراعية في الدول الاسلامية

مجموعات الدول على حسب وفرة الاراضي	الناتج الوطني للفرد (١٩٨٦) بالدولار	نسبة الانتاج الزراعي الى الاجمالي	نسبة الصادرات الزراعية الى الاجمالي	نسبة واردات الاغذية الى مجموع الصادرات ٨١/ ٨٣	نمو الانتاج الغذائي ٪ سنوياً ٧٣/ ٨٣	الارض الزراعية بالآف الهكتارات	نسبة الأراضي المروية ٪	استخدام الاسمدة للهكتار (١٩٨٢م) كجم/ هكتار
افريقيا								
النيجر	٢٦٠	٥٠	٢١	٦،٦	٠	١٣٧٥٠	٠،٨	.
موريتانيا	٤٢٠	٢٢	١٤	٣٣	١،٨	١٩٦٠،٠	٤	.
الصومال	٢٨٠	٠٠	٩٣	٦٨	١،١	١٠٦٥٠،٠	١٥	٠،٩
جزر القمر	٣٢٠	٠٠	٨٣	٧٥	٢،١	٧٧،٠	.	.
الجزائر	٢٥٩٠	٦	.	١٤	١،٥	٦٩٦٧،٠	٥	٢١،٢
تونس	١،١٤٠	١٣	٦	١٨	١،٨	٣١٦١،٠	٤	١٦،٨
الاراضي قليلة نوعاً ما								
المغرب	٥٩٠	١٤	١٨	٣٢	١،٩	٧٦٣،٠	٥	٢٥،٣
السنغال	٤٢٠	١٨	٢٩	٤٤	٠،٤	٥٢٢٠	.	.

بوركينافاسو	١٥٠	٣٧	٨٣	٧٩	٣،٠	٢٦٥٠	.	٤،٢
أوغندا	٢٣٠	٠٠	٩٠	٧	٢،١	٥٠٠٠	.	.
الاراضي تتناسب مع عدد السكان								
مالي	١٨٠	٠٠	٧٧	٣٢	٤،٨	٢٠٧٣	٦	٢،٩
غامبيا	٢٣٠	٠٠	٥٤	٧٢	٤،٢	١٦٧	٢١	١٢،٥
سيراليون	٣١٠	٣١	٣٩	٦١	٢٠٢	١٦٥٠	.	٠،٦
الاراضي متوفرة نسبياً								
بنين	٢٧٠	٤٤	٧٣	١١٠	١،٤	١٣٩٠	١	١،٧
تشاد	٨٠	٤١	٦٣	١٠	٢،٨	٣٢٠٠	.	١،٦
غينيا	٢٣٠	٠٠	٩	١١	١،١	١٥٠٠	١	٠،٦
غينيابيساو	١٧٠	٠٠	٤٢	١،٠	٢،٠	٣٠٠	.	٣،٥
الكاميرون	٩١٠	٢٩	٣٩	٩	١،٠	٥٩٣٠	.	٥،٨
الغابون	٣،٠٨٠	٥	.	٦	١،٢	٢٩٠	.	.
الشرق الاقصى الاراضي القليلة								
بنغلادش	١٦٠	٤٦	٢٢	٥٣	٢،٥	٨٨٩٥،٠	٢٠	٥١،٢
الاراضي تتناسب مع عدد السكان								
باكستان	٣٥٠	٢٧	٢٩	٢٠	٢٦٩،٠	٧٢٢٠	٦١،٦	١٧٥،٠
اندونيسيا	٤٩٠	٢٥	٩	٦	٤،٢	١٥٨٠٠	٢٨	.

بروناي	١٥،٤٠	١	.	٢	٣،٤	٣،٠	.	.
الاراضي متوفرة بكثرة								
ماليزيا	١،٨٣٠	٢٥	٢٥	٩	٣،٥	١٠٤٠،٠	١٠	١٠٢،٠
الشرق الادنى الاراضي قليلة								
البحرين	٨،٥١٠	٠٠	١	٤	.	١،٠	٢	.
الكويت	١٣،٨٩٠	١	١	٧	.	٤،٠	١٠٠	١٠٠٠٠،٠
قطر	١٣،٢٠٠	١	.	٤	.	٤،٠	.	٣٣٣،٣
دولة الامارات	١٤،٦٨٠	١	١	٤	.	٩،٠	٣٦	٣٥٧،١
السعودية	٦،٩٥٠	١	٣	٥	٦،٢	١١٠٥،٠	٣٥	٨٢،٩
الاردن	١،٥٤٠	٦	٢٥	٧٩	١٠،١	٣٨٠	٩	٣٣،٩
لبنان	٠٠	٠٠	١٩	٤٤	٢،٢	٢٠٨	٢٩١	.
الجمهورية اليمنية	٥٥٠	٧٩	٢	٩٩٤	.	١٢٦٥	٩	٥
الاراضي قليلة نسبياً								
جمهورية اليمن الشعبية	٤٧٠	١٠	٢	٢٩	٠،٤	١٤٧	٣٤	٩،٧
افغانستان	٠٠٠	٠٠٠	٣٣	١٥	١،٥	٧٩١٠	٣٣	٥،٧
سوريا	١،٥٧٠	١٩	١٢	٣٠	١١،٦	٥٠٤٩	١٠	٢٧،١
ليبيا	٧،١٧٠	٢	.	٨	٤،٢	١٧٩٥	١١	٣٦،٢
العراق	٠٠٠	٧	١	١٨	١،٨	٥٢٥٠	٣٢	١٤،٥

ايران	•••	٢٠	١	١٤	٣،٤	١٤١٠٠	٢٩	٦٥،٥
الاراضي متناسبة مع عدد السكان								
تركيا	١،١١٠	٢١	٤٧	٣	٣،٧	٢٤٥٩١	٩	٥٣،٥
مصر	٧٦٠	١٩	٢٣	٩٦	١،٥	٢٣٦٠	١٠٠	٣٣٤،٧
السودان	٣٢٠	٣٤	٩٨	٣٠	٢،٠	١٢٤٢٠	١٥	٤،٤

ملاحظة: لم تُدرج كل من جيبوتي ومالديف وعمان لعدم توافر بيانات عنها، وكذلك لم تُدرج منظمة التحرير الفلسطينية.
المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، شعبة الاحصاءات وتحليل السياسات، البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية ١٩٨٨م.

الجدول الثالث

هيكل الانتاج في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي توزيع اجمالي الدخل القومي (نسبة ٪)

دول منخفضة الدخل	الناتج القومي الاجمالي ملايين الدولارات		الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	١٩٦٥	١٩٨٩	٦٥	٨٩	٦٥	٨٩	٦٥	٨٩
الصومال	٢٢٠	١٠٩٠	٧١	٦٥	١٠	٦	٢٤	٢٦
بنغلادش	٤٣٨٠	٢٠٢٤٠	٥٣	٤٤	١١	١٤	٣٦	٤١
تشاد	٢٩٠	١٠٢٠	٤٢	٣٦	١٥	٢٠	٤٣	٤٤
سيراليون	٣٢٠	٨٩٠	٣٤	٤٦	٢٨	١١	٣٨	٤٢
أوغندا	.	.	.	.	.	.	.	.
مالي	٢٦٠	٢٠٨٠	٦٥	٥٠	٩	١٢	٢٥	٣٨
النيجر	٦٧٠	٢٠٤٠	٦٨	٣٦	٣	١٣	٢٩	٥١
بوركينافاسو	٣٥٠	٢٤٦٠	٣٧	٣٥	٢٤	٢٦	٣٩	٣٩
الباكستان	٥٤٥٠	٣٥٨٢٠	٤٠	٢٧	٢٠	٢٤	٤٠	٤٩
بنين	٢٢٠	١٦٠٠	٥٩	٤٦	٨	١٢	٣٣	٤٢
غينيا	.	٢٧٥٠	.	٣٠	.	٣٨	.	٣٨
اندونيسيا	٣٨٤٠	٩٣٩٧٠	٥٦	٢٣	١٣	٣٧	٣١	٣٩

موريتانيا	١٦٠	٩١٠	٣٢	٣٧	٣٦	٢٤	٣٢	٣٨
افغانستان	٦٠٠	.	.	.	.	.	.	.
السودان	١٣٣٠	.	٥٤	.	٩	.	٣٧	.
دول متوسطة الدخل				.				
مصر	٤٥٥٠	٣١٥٨٠	٢٩	١٩	٢٧	٣٠	٤٥	٥٢
السنغال	٨١٠	٤٦٦٠	٢٥	٢٢	١٨	٣١	٥٦	٤٧
اليمن	.	.	.	.	.	.	.	.
المغرب	٢٩٥٠	٢٢٣٩٠	٢٣	١٦	٢٨	٣٤	٤٩	٥٠
سوريا	١٤٧٠	١١٤٦٠	٢٩	٢٢	٢٢	٢٣	٤٩	٥٥
الكاميرون	٨١٠	١١٠٨٠	٣٣	٢٧	٢٠	٢٧	٤٧	٤٦
تونس	٨٨٠	٨٩٢٠	٢٢	١٤	٢٤	٣٣	٥٤	٥٣
تركيا	٧٦٦٠	٧١٦٠٠	٣٤	١٧	٢٥	٣٥	٤١	٤٨
الاردن	.	٣٩١٠	.	٦	.	٢٩	.	٦٥
ماليزيا	٣١٣٠	٣٧٤٨٠	٢٨	.	٢٥	.	٤٧	.
الجزائر	.	٣٩٧٨٠	.	١٦	.	٤٤	.	٢٩
لبنان	١١٥٠٠	.	١٢	.	٢٢	.	٦٧	.
دول ذات دخول فوق المتوسط								
الغابون	٢٣٠	٣٤٤٠	٢٦	١٠	٣٤	٤٧	٤٠	٤٣

أيران	٦١٧٠	١٥٠٢٥٠	٢٦	٢٣	٣٦	١٥	٣٨	٦٢
سلطنة عُمان	٦٠	٧٧٠٠	٦١	٣	٢٣	٨٠	١٦	١٨
ليبيا	١٥٠٠	٢٢٩٩٠	٥	٥	٦٣	٥٠	٣٣	٤٥
العراق	٢٤٣٠	.	١٨	.	٤٦	.	٣٦	.
دول ذات دخول عالية								
السعودية	٢٣٠٠	٨٠٨٩٠	٨	٨	٦٠	٤٥	٣١	٤٨
الكويت	٢١٠٠	٢٣٥٣٠	.	١	٧٠	٥٦	٢٩	٤٣
الامارات العربية	.	٢٨٢٧٠	.	٢	٥٥	.	٤٣	

المصدر: Development Report World Bank ١٩٩١

فيما عدا البحرين ـ برونيو ـ دار السلام ـ كومورس الاسلامية ـ جيبوتي ـ غينيابيساو ـ جزر المالديف ـ دولة فلسطين ـ قطر.

الجدول الرابع

الثروة الزراعية والغذائية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

الدولة	القيمة المضافة في الزراعة ملايين الدولارات للاسعار السائدة		استيراد الحبوب الاف الاطنان		المساعدات الغذائية الحبوب الاف الاطنان		استهلاك الاسمدة بمئات الغرامات لتغذية النبات في كل هكتار من الاراضي المزروعة		متوسط قياس انتاج الغذاء للفرد ٧٩/ ٨١ = ١٠٠
اقتصاديات منخفضة الدخل	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٤	١٩٨٩	٧٤/ ٧٥	٨٨ /٨٩	٧٠/ ٧١	٧٨/ ٨٨	٨٧/ ٨٩
الصومال	١٦٧	٧٠٥	٤٢	١٨٦	١١١	٧٣	٢٩	٤٠	٩٧
بنغلادش	٣٦٣٦	٨٩٦٢	١٨٦٦	٢٢٠٤	٢٠٧٦	١١٦١	١٥٧	٧٧٠	٩٣
تشاد	١٤٢	٣٦٤	٣٧	٣٧	٢٠	١٥	٧	١٧	١٠١
سيراليون	١٠٨	٤٠٩	٧٢	١٤٥	١٠	٣٨	١٧	٣	٨٩
اوغندا	٩٢٩	٢٩٨٦	٣٦	١٦	.	١٧	١٤	٢	٨٧
مالي	٢٠٧	١٠٤٨	٢٨١	٨٩	١٠٧	٦٢	٣١	٥٩	٩٧
نيجر	٤٢٠	٧٤٤	١٥٥	١٠٥	٧٣	٨٣	١	٨	٨٦
بوركينافاسو	١٢١	٨٧١	٩٩	١٢٠	٢٨	٤٩	٣	٥٧	١١٥
باكستان	٣٣٥٢	٩٦٨١	١٢٧٤	٢١٧١	٥٨٤	٤١٦	١٤٦	٨٢٩	١٠٣
بنين	١٢١	٧٢٩	٧	١٠٤	٩	١٦	٣٦	٤٩	١١٤

غينيا	.	٨١٢	٦٣	١٨٣	٤٩	٤٢	١٩	٦	٩٠
اندونيسيا	٤٣٤٠	٢٢٠٣٤	١٩١٩	٢٣٥٦	٣٠١	٩٦	١٣٣	١٠٦٨	١٢٤
موريتانيا	٥٨	.	١١٥	٣٢٠٧	٤٨	٧٠	١١	٥٥	٨٨
افغانستان	.	٣٣٩	٥	٢٦٠	١٠	٢٠٨	٢٤	٩٧	.
السودان	٧٥٧	.	١٢٥	٥٥٦	٤٦	١٩٨	٢٨	٤٠	٨٧
اقتصاديات متوسطة الدخل									
مصر	١٩٤٢	٥٨٥٨	٣٨٧٧	٨٥٤٣	٦١٠	١٤٢٧	١٣١٢	٣٥٠٥	١٠٩
السنغال	١٠٨	١٠٢٨	٣٤١	٩٥	٢٧	٥٣	١٧	٤٠	١٠٦
اليمن	.	.	٣٠٦	١٣٧٨	٣٣	٨٥	.	٦٥	.
المغرب	٧٨٩	٣٦٧٩	٨٩١	١٣٢٩	٧٥	٢٣٨	١١٧	٣٧٦	١٢٠
سوريا	٤٣٥	٢٤٧٥	٣٣٩	١٥٧٨	٤٧	٣١	٦٨	٤٠٤	٨٦
الكاميرون	٥،١	٣،٢	٤،٢	١،٩	٧،٨	٢،٣	٤،٨	٤،٦	.
تونس	٢٤٥	١٢٣٥	٣٠٧	١٦٥٥	٩٥	٢٨٤	٧٦	٢٢٢	٩٦
تركيا	٣٣٨٣	١١٨٥٧	١٢٧٦	٣٠٦١	١٦	٣	١٥٧	٦٣٧	٩٧
الاردن	.	٢٤١	١٧١	٦٧١	٧٩	٢٥	٧٤	٣٦٢	١١٧
ماليزيا	١١٩٨	.	١٠٢٣	٢٢٩٩	١	١٠	٤٨٩	١٥٩٦	١٤٢
الجزائر	٤٩٢	٦١٩٧	١٨١٦	-٧٤٦١	٥٤	٣٩	١٦٣	٣٢٠	٩٧
لبنان	١٣٦	.	٣٥٤	٥٥٨	٢٦	٣٢	١٣٥٤	٦٧١	.

دول ذات دخول فوق المتوسط									
الغابون	٦٠	٣٥٣	٢٤	٥٠	.	.	٦٠	٤٦	٨١
ايران	٢١٢٠	٣٤٥٦٣	٢٠٧٦	٦٥٠٠٠	.	٢٣	.	٦٥٨	٨٧
سلطنة عُمان	٤٠	٢٠٢	٥٢	٢٠٠	.	.	٦٢	٤١٧	.
ليبيا	٩٣	.	٦١٢	١٥١٥	.	.	٣٤	٤١٦	١٠٩
العراق	٥٧٩	.	٨٧٠	٤٨٩١	.	.	.	٣٩٧	٩٨
دول ذات دخول عالية									
السعودية	٢١٩	٦١٥٠	٤٨٢	٥٥٦٠	.	.	٥٤	٣٦٧٨	.
الكويت	٨	٢٣٨	١٠١	٥٩٧	.	.	.	٧٥٠	.
الامارات	.	٤٨١	١٣٢	٥٩٦	.	.	.	١٦٣٢	.

المصدر: البنك الدولي ١٩٩١ ـ Development Report World Bank ـ ١٩٩١ فيما عدا البحرين ـ بروني ـ دار السلام ـ كومورس الاسلامية ـ جيبوتي ـ غينيابيساو ـ جزر المالديف ـ دولة فلسطين ـ قطر.

الجدول الخامس

نمو الانتاج في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ـ متوسط النمو السنوي (٪).

الدولة	الناتج القومي الاجمالي ملايين الدولارات		الزراعة		الصناعة		الخدمات		نمو السكان
	٥٦/ ٨٠	٨٠/ ٨٩	٥٦/ ٨٠	٨٠/ ٨٩	٥٦/ ٨٠	٨٠/ ٨٩	٥٦/ ٨٠	٨٠/ ٨٩	متصف ١٩٨٩
دول منخفضة الدخل									
الصومال	٣،٥	٣،٠	.	٣،٨	.	٢،٥	.	١،٢	٦،١
بنغلادش	٣،٥	٣،٥	١،٥	٢،١	٣،٨	٥،٠	٣،٤	٤،٩	١١٠،٧
تشاد	٠،١	٦،٥	٠،٣.	٢،٥	٠،٦.	١٠،٥	٠،٢	٩،٣	.
سيراليون	٢،٧	٠،٦	٣،٩	٢،٤	٠،٨.	٣،٤.	٤،٣	٠،٣	.
اوغندا	٠،٦	٢،٥	١،٢	٢،٢	٤،٣.	٤،٦	١،١	٢،٩	.
مالى	٤،٢	٣،٨	٢،٨	١،٥	١،٨	٩٫٧	٧،٦	٥،٩	٨،٢
النيجر	٠،٣	١،٦.	٣،٤.	١،٨	١١،٤	٣،٣.	٣،٤	٦،٥	٧،٤
بوركينافاسو	.	٥،٠	.	٥،٨	.	٣،٩	.	٤،٨	.
الباكستان	٥،٢	٦،٤	٣،٣	٤،٤	٦،٤	٧،٣	٥،٩	٧،١	١٠٩،٩
بنين	٢،٢	١،٨	.	٤،٢	.	٥،٨	.	١،٠.	.
غينيا	.	.	.	.	.	.	.	.	.

اندونيسيا	٧،٠	٥،٣	٤،٣	٣،٢	١١،٩	٥،٣	٧،٣	٦،٦	١٧٨،٢
موريتانيا	٢،١	١،٤	٢،٠.	١،٥	٢،٢	٥،٢	٦،٥	٠،١	١،٩
افغانستان	٢،٩	.	.	.	.	.	.	.	.
السودان	٣،٨	.	٢،٩	.	٣،١	.	٤،٩	.	٢٤،٥
دول متوسطة الدخل									
مصر	٧،٣	٥،٤	٢،٧	٢،٦	٦،٩	٤،٨	١٠،٤	٧،١	٥١،٠
السنغال	٢،١	٣،١	١،٤	٢،٩	٤،٦	٣،٩	٣،٠	٣،٣	٧،٢
اليمن	.	.	.	.	.	.	.	.	١١،٢
المغرب	٥،٧	٤،١	٢،٤	٦،٧	٦،١	٢،٨	٦،٨	٤،٣	٢٤،٥
سوريا	٩،١	١،٦	٥،٩	٠،٩.	١٢،٠	٥،٢	٩،٤	١،٣	١٢،١
الكاميرون	٥،١	٣،٢	٤،٢	١،٩	٧،٨	٢،٣	٤،٨	٤،٦	.
تونس	٦،٥	٣،٤	٥،٥	١،٦	٧،٤	٢،٤	٦،٥	٤،٥	٨٠٠
تركيا	٦،٢	٥،١	٣،٢	٣،٠	٧،٢	٦،٣	٧،٦	٥،٠	٥٥،٠
الاردن	.	.	.	.	.	.	.	.	٣،٩
ماليزيا	٧،٤	٤،٩	.	٣،٩	.	٦،٥	.	٣،٩	١٧،٤
الجزائر	.	٣،٥	.	٥،٣	.	٣،٨	.	٢،٥	٢٤،٤
لبنان	.	.	.	.	.	.	.	.	.

دول ذات دخول عالية									
السعودية	١٠٫٦	١٫٨٠	٤٫١	١٤٫٦	١١٫٦	٤٤٫٠	١٠٫٥	٢٫٤	١٤٫٤
الكويت	١٫٦	٠٫٧	.	١٨٫٨	.	١٫٠	.	٠٫٦	٢٫٠
الامارات العربية	.	٤٫٥٠	.	٩٫٣	.	٨٫٧٠	.	٣٫٧	١٫٥

المصدر: البنك الدولي ص ـ ٢٠٦ ـ ٢٠٧
Development Report World Bank — 1991

فيما عدا البحرين ـ بروني ـ دار السلام ـ كومورس الاسلامية ـ جيبوتي ـ غينيا بيساو ـ جزر المالديف ـ دولة فلسطين ـ قطر.

جداول خاصة بالثروات الزراعية في بلدان الخليج العربي.

إن بلدان الخليج العربي على الرغم من كونها بلدان ذات انتاج بترولي بالدرجة الاولى الا ان المنتجات الزراعية قد تطورت داخلها خلال السنوات الاخيرة بحيث ان انتاجها القومي من البترول قد اصبح مقترناً بانتاج زراعي كما يتبين في الجداول الاربعة التالية: جدول رقم (١)

البند	الدولة	الامارات العربية	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت
مجموعة الحبوب	المساحة	١	.	٨٠٤	١٣١٣	٢	١	١
	الانتاجية	٤٧٨٦	٨٠٠	٤٤١٢	١٠٤٤	١١٧٣	٣٧٦٦	٥٤٩٩
القمح	المساحة	١	.	٦٤٥	٥٠٠	١	.	.
	الانتاجية	١١٢٥	.	٤٨٠٦	٩٨٢	١١٤٣	٢٦٨٨	٣٠٦
الارز	المساحة	.	.	.	٥٥	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	٢٠٤٥	.	.	.
الذرة	المساحة	.	.	١	٥٠	.	.	.
	الانتاجية	٢٠٠٠٠	.	١٠٠٠	١٤٠٠	.	.	١٣٣٣
الشعير	المساحة	.	.	١٢٠	٧٠٠	.	١	.
	الانتاجية	٨٢٠٥	.	٣٣٣٣	٩٤٨	.	٣٨٩٦	٣١٤٣
مجموعة البقوليات	المساحة	.	.	٤	٢٦	.	.	.
	الانتاجية	.	.	١٨٤٦	٩٥١	.	.	.
اللوبيا	المساحة	.	.	.	١٠	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	٨٦٧	.	.	.
البازلاء	المساحة	.	.	.	.	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	.	.	.	.
الحمص	المساحة	.	.	.	٣	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	٩٠٠	.	.	.

العدس	المساحة	.	.	.	٢	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	٩٠٠	.	.	.
فول الصويا	المساحة	.	.	.	١	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	١٥٠٠	.	.	.
البطاطا	المساحة	.	.	٢	١٠	.	.	.
	الانتاجية	١٢٢٨٦	١١٤٢٩	١٥٨٣٣	١٦٠٠٠	١٣٣٣٣	٧٦٦٧	١٧٧٩١
الطماطم	المساحة	.	.	٢	١٠	.	.	.
	الانتاجية	٢٢٧٢٧	١٧٤٠٧	١٢٤١٩	٢٤٥٦	١٠٠٠٠	١٨٨٠٦	٤٠٠٠٠
البطيخ الاحمر	المساحة	١	.	١٥	٤٠	٢	.	.
	الانتاجية	١٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٢٠٦٩	١٤٨١٠	٨٠٠٠	١٠١١٨	٨٤٢١
الشمام	المساحة	١	.	٢	٣٨	.	.	.
	الانتاجية	٧٥٠٠	٦٤٨	٣٤٥٤٥	١٠٨٤٢	٠	٧٩٦٩	١٥٤٧٦
الشمندر السكري	المساحة	١	.	٢	٣٨	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	.	.	.	.
قصب السكر	المساحة	.	.	.	٢،١ (٢)	.	.	.
	الانتاجية	.	.	.	.	.	.	.

المصدر United Nations (UN) Production Yearbook 1990 (Rome: FAO. Vol 43
Food and Agricultural Organization (FAO).

المعدل العالمي للانتاجية (كلغ/ هكتار): القمح ٢٣٨١، الذرة ٢٦٢٧، الارز ٣٤٥٧، الشعير ٢٣٤٨، العدس ٧٣٧، فول الصويا ١٨٤١، البطاطا ١٥٣١٥، الطماطم ٢٥٠٩٦، الشمندر السكري ٣٥٥٧٢، قصب السكر ٦٠٢٢٩.

(١) احصاءات ١٩٨٨. (٢) متوسط الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥. (٣) احصاءات ١٩٨٦.

جدول رقم (٢)

الانتاج النباتي في دول الخليج لمتوسط الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ (بالاف الاطنان)

البند	الدولة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت
مجموعة الحبوب		٣	١	٣٠٣	.	٢	١	.
القمح		١	.	١٦٠	٨٥٤	.	.	.
الارز		.	.	.	١٦٢	.	.	.
الشعير		١	.	٨	٧٦٢	.	١	.
الذرة		١	.	٢	٥٣	.	.	.
مجموعة البقوليات		.	.	٦	٣٦	.	.	.
اللوبيا		.	.	.	٥	.	.	.
الحمص		.	.	.	١٢	.	.	.
العدس		.	.	.	٦	.	.	.
فول الصويا		.	.	.	٦	.	.	.
الخضار + البطيخ		.	.	.	.	.	.	.
البطاطا		٢	.	٣	.	١	.	.
البندورة		٣٨	٨	٢٠٩	٣٤٧	١٩	٦	١٣
البطيخ الاحمر		٢٣	١	٢٤٧	٤٦٥	٢	١	.
الشمام		١١	٢	٢٩	١٦٦	.	٢	٣
مجموعة الفواكه		.	.	.	.	.	.	.
الكمثرى		.	.	.	٣	.	.	.
البرتقال		.	.	.	١٢٤	.	.	.
الموز		.	١	٤	.	.	.	.

المصدر:

Vol. 43(Rome: FAO. 1990 Production Yearbook United Nations (UN) Food and agricultural Organization (FAO).

جدول رقم (٣)

الانتاج الغذائي النباتي في دول الخليج لعام ١٩٨٩ (بالاف الاطنان)

البند	الدولة	الامارات العربية	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت
مجموعة الحبوب		٥	.	٣٥٤٦	١٣٧١	٢	٣	٣
القمح		١	.	٣١٠٠	٤٩١	١	.	.
الارز		.	.	.	١٤٠	.	.	.
الشعير		١	.	٤٠٠	٦٦٣	.	١	٣
الذرة		٤	.	١	٧٠	.	٢	.
مجموعة البقوليات		.	.	٧	٢٥	.	.	.
اللوبيا الجافة		.	.	.	٩	.	.	.
الحمص		.	.	.	٣	.	.	.
العدس		.	.	.	٢	.	.	.
الفول الصويا		.	.	.	٢	.	.	.
الخضار والبطيخ		١٧٤	١٢	١٢٠٦	٣١١٧	٢٣٧	١٢٤	٢٢
البطاطا		٥	.	٣٨	١٦٠	١	١	.
البندورة		٣١	٥	٣٨٥	٦٥٠	٣٥	٤٠	٦
البطيخ الاحمر		١٥	١	٣٢٠	٥٨٥	١٢	.	٢
الشمام وبقية انواع البطيخ		٦	.	١٩٠	٤١٢	.	٧	٣
مجموعة الفواكه		١٠٨	٥٠	٦٣٠	١٣٥٩	١٩٧	٢	٨
الكمثرى		.	.	.	٣	.	.	.

البرتقال		.	.	.	١٧٥	.	.	.
الموز		.	١	٥	.	٣٢	.	.
مجموعة الجوز والبندق		.	.	.	٥	.	.	.
اللوز		١،٤	.	.	٠،٧٤	.	.	.
الفستق		.	.	.	.	.	.	.
البندق		.	.	.	.	.	.	.
الجوز		.	.	.	٢،٣	.	.	.
بذرة عباد الشمس		.	.	.	١١	.	.	.
بذرة السمسم		.	.	٣	١٣	.	.	.
قصب السكر		.	.	.	(١) ٣٨	.	.	.
الشمندر السكري		.	.	.	.	.	.	.
السكر المكرر		.	.	.	٥٠	.	.	.

المصدر:

Rome: FAO. 1990 Production Yearbook United Nations (UN) Food and agricultural Organization (FAO).

FAO. 1990.

(١) تقديرات ١٩٨٦ - بيانات محلية.

(٢) تقديرات ١٩٨٦ - بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٨).

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للانتاج النباتي في دول حوض الخليج لعام ١٩٨٩ (نسب مئوية).

البند	الدولة	البحرين	العراق	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
مجموعة الحبوب		-	٩،٣٩	٠،٠٢	٠،٠١	٠،٠٢	٢٤،٢٨	٠،٠٣
القمح		-	٥،٢٣	-	٠،٠١	-	٣٣	٠،٠١
الارز		-	١٠،٤٥	-	-	-	-	-
الشعير		-	١٨،٠٧	٠،٠٣	-	٠،٠٨	١٠،٩١	٠،٠٣
الذرة		-	٥٩،٨٣	١،٧١	-	-	٠،٨٥	٣،٤٢
مجموعة البقوليات		-	٥،٩٨	-	-	-	١،٦٨	-
اللوبيا الجافة		-	٤،٦٦	-	-	-	-	-
الحمص		-	٣،٦٦	-	-	-	-	-
العدس		-	٣،٨٥	-	-	-	-	-
فول الصويا		-	٢،١٧	-	-	-	-	-
الخضار والبطيخ		٠،١٣	٣٤،٠٤	١،٣٥	٢،٥٩	٠،٢٤	١٣،١٧	١،٩٠
البطاطا		-	٩،٩٧	٠،٠٦٦	٠،٠٦	-	٢،٣٧	٠،٣١
البندورة		٠،٢٧	٣٥،١٩	٢،١٧	١،٩٠	٠،٣٢	٢٠،٨٤	١،٩٥
البطيخ الاحمر		٠،٠٥	٣١،٤٥	-	٠،٦٥	٠،١١	١٧،٢٠	٠،٨١
الشمام وبقية انواع البطيخ		-	٣٨،٩٤	٠،٦٦	-	٠،٢٨	١٧،٩٦	٠،٥٧
مجموعة الفواكه		٠،٨٧	٢٣،٥٦	٠،٠٣	٣،٤١	٠،١٤	١٠،٩٢	١،٩٧
الكمثرى		-	٤،٠٥	-	-	-	-	-
البرتقال		-	٥٣،٨٥	-	-	-	-	-
الموز		٢،٦٣	-	-	٨٤،٢١	-	١٣،١٦	-

مجموعة الجوز والبندق		.	٢،٤٨	.	.	.	.	.
اللوز		.	١،٣٢	.	.	.	.	٠،٧١
الفستق		.	.	.	.	.	.	.
البندق		.	.	.	.	.	.	.
الجوز		.	٧،١٢	.	.	.	.	.
بذرة عباد الشمس		.	٤٤	.	.	.	.	.
بذرة السمسم		.	٦٨،٤٢	.	.	.	١٥،٧٩	.
قصب السكر		.	٢،٣٦	.	.	.	.	.
السكر المكرر		.	٥،٢٩	.	.	.	.	.

Rome: FAO. 1990 Production Yearbook United Nations (UN) Food and agricultural Organization (FAO).
FAO. 1990.

(١) تقديرات ١٩٨٦ ـ بيانات محلية.

(٢) تقديرات ١٩٨٦ ـ بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٨).

بعد إيراد الجداول والإحصاءات السابقة التي تمثل الثروات في العالم الاسلامي سواء الثورات الزراعية والغذائية او الثروات البترولية، يمكن الآن عرض الميزان التجاري المختل لصالح اوروبا بين البلدان الغربية والبلدان العربية وهنا تذكر البلدان العربية كمثال وكجزء من البلدان الاسلامية.

ميزان التبادل التجاري بين العالم العربي وبلدان العالم الاول بين ١٩٩١ و ١٩٩٦

البروتوكول المالي الرابع بين المجموعة الاوروبية والدول العربية

(الاسعار المثبتة بالجدول هي بالعملة الاوروبية الايكو)

البلد	BEI	ميزانية دول المجموعة الاوروبية	المصادر المالية	المجموع الكلي
المغرب	٢٢٠	٢١٨	٢٥	٤٦٣
الجزائر	٢٨٠	٥٢	١٨	٣٥٠
تونس	١٦٨	١٠١	١٥	٢٨٤
مصر	٢٨٠	٢٤٢	١٦	٥٣٨
لبنان	٤٥	٢٢	٢	٦٩
الاردن	٨٠	٤٤	٢	١٢٦
سوريا	١١٥	٤١	٢	١٥٨
المجموع	١،١٨٨	٧٢٠	٨٠	١،٩٨٨

المصدر: عدة اصدارات دلالية للبنك الدولي للاستثمار.

صادرات البلدان الاوروبية الى البلدان العربية

(الارقام الواردة بالاف الايكو)

الدولة	السنة والعام		
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩١
فرنسا	٧١٢٠٤١٢	٧٤٢٧١٧٣	١٠١١٦٨٩٨
بلجيكا لوكسمبورغ	١٤٦٨٨٨٠	١٥١٥٧٨٧	٢٢٦٤٨٦١
هولندا	٢٠٨٧٨٢٣	٢٤٣٥٩٠٥٠	٢١٠٦٠٩٤
المانيا	٦٣١٠٢٨٥	٦٦٧٤٨٨٧	٧٢٨٢٥١٥
ايطاليا	٥٧٨٣٧٨٨	٥٩٠١٢٠٥	٦٩٨٢٩٣٨
بريطانيا	٦٦٥٧٢١٤	٦٨٤٨٥٠٤	٦٨٧٤٢٣٨
ايرلندا	٣٢٩٨٨٣	٣٧٧٤٥٣	٢٩٨٢٥٢
دانيمارك	٥٢٠٥٣٤	٥٧٨٢١٢	٦٠٥٥٤٢
اليونان	٤١٧٩١٧	٣٦٣٧٦٦	٤٤٣٤٩٥
البرتغال	٩١٧٨٠	٩٦٢٨٣	١٠٩٦١٥
اسبانيا	١٧١٥٨٨٠	١٩٢١١٤٩	١٩٤٢٦٩٨
المجموعة الاوروبية ذات الاثنتي عشر دولة	٣٢٥٠٤٣٩٦	٣٤٠٤٠٣٦٩	٣٩٠٢٧٣٤٦

المصدر: Euro Star, Données
CPCI -- COMEXT.

التجارة بين بلدان المجموعة الاوروبية الاثنتي عشر

وبين البلدان العربية بمليارات الايكو

السنوات	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩١
واردات دول المجموعة الاوروبية الاثنتي عشر	٦٧،٤٦٠	٥٥،٨٣٥	٥٧،٠٣٧	٣٣،٤٢٨	٣١،٧٠٨	٢٨،٠٠٤	٣٩،٣٠٨
صادرات باتجاه الدول العربية	٣٧،٩٤٤	٥٧،٩٩٣	٥٣،٢٢٥	٣٨،٨٧٩	٣٢،٥٤٨	٣٣،٧٣٦	٣٩،٠٢٧
الميزان التجاري	٢٩،٥١٧	٢،٥١٧	٣،٨١٢	٥،٤٥١	٨٣٤	٥،٧٣٠	٠،٤٨١ ـ
حصص البلدان العربية في الواردات	٢٣،٩٪	١٤،٣٪	٠،١٤٪	٩،٩٪	٩،٣٪	٧،٣٪	٧،٩٦٪
في الصادرات	١٧،٥٪	١٦،٥٪	٩٣٪	١١،٣٪	٩،٦٪	٩،٣٪	٩،٢٢٪
النسبة المئوية للصادرات مقارنة بالواردات	٥٦٪	١٠٤٪		١١٦٪	١٠٣٪	١٢٠٪	٩٩،٢٩٪

المصدر: Euro Star, 30 - 11 - 89

الواردات في مدن الاقاليم والضواحي في البلدان العربية ومبالغ وارادات البلدان العربية من بلدان المجموعة الاوروبية

(بمليارات الإيكو خلال السنوات الثلاث التالية: ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩١).

السنة	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩١
فرنسا	٦٠٢٧٤٣٢	٦٠١٧٩٩٣	٩٣٠١٥٥٩٥
بلجيكا لوكسمبورغ	١٤٢٢٣٦٧	١٤٣٤٥٠٨	١٦٠٠١٠٢
هولندا	٣٤٥٣٠٤٠	٢٩٠٤٠٤٥	٤٠٥٧٧٥٨
المانيا	٣٩٩٨١٦٨	٤٠١٤٩٠٧	٥٩٠٥٠١٣
ايطاليا	٩١١٥٣٦٠	٧٦٨١٧٦٨	١٠٢٦٨٣٧٨
بريطانيا	٢٣٣٣٢٥	٢٦٣٨٤٨٣	٢٩١٦٥٧٠
ارلندا	٢٤٣٦٢	٢٢٨٧٣	٥٢٢٣
دانيمارك	٣٢٨٠٢٤	٣٧٧٧٣٤	٩٣٥٧١
اليونان	١١٨٠٢٧٦	٤١٦٧٩٤	٨٥٤٤٦٣
البرتغال	٧٣٩٤٤٤٤	٥٩٥٣٠٣	٧١٢٢٦٠
اسبانيا	٢٧٢٠١٠٦	٢٣٠٥١٨٨	٣٥٤١٢٩٠
المجموعة الاوروبية ذات الاثنتي عشر دولة	٣١٣٩٨٨٥٥	٢٨٤٠٩٥٩٦	٣٩٣٠٣٤٠٣

المصدر: Euro Star Données

CTCI - Comext.

ميزان الواردات والصادرات بين بلدان المجموعة الاوروبية والبلدان العربية والفارق بينهما والخاصة بمدن الاقاليم والضواحي في البلدان العربية

(الارقام الواردة بمليارات الإيكو)

البلد	الواردات	الصادرات	الفارق بين الصادرات والواردات لصالح دول المجموعة الاوروبية
فرنسا	٩،٣٠	١٠،١١	+ ٠،٨١
بلجيكا لوكسمبورغ	١،٦٠	٢،٢٦	+ ٠،٦٦
هولندا	٤،٠٥	٢،١٠	+ ٤،٧٩
المانيا	٥،٩٠	٧،٢٨	+ ١،٤٨
ايطاليا	١٠،٢٦	٦،٩٨	٣،٢٨.
بريطانيا	٢،٩١	٦،٨٧	+ ٣،٩٦
ايرلندا	٠،٠٥	٠،٢٩	+ ٠،٢٤
دانيمارك	٠،٠٩	٠،٦٠	+٠،٥١
اليونان	٠،٨٥	٠،٤٤	٠،٤١.
البرتغال	٠،٧١	٠،١٠	٠،٦١.
اسبانيا	٣،٥٤	١،٩٤	١،٦٠.
المجموعة الاوروبية ذات الاثنتي عشر دولة	٣٩،٣٠٨	٣٩،٠٢٧	٠،٢٨٩.

المصدر: Euro Star Données
CTCI - Comext.

البلدان الاسلامية غير العربية كوحدة جيوستراتيجية

لقد تم إبراز العالم الاسلامي على المستوى الجيوستراتيجي كمفهوم نظري ينطلق من التأسيسات الواقعة له والعناصر التي يمتلكها في هذا المجال ككيان كلي تنصهر في داخله كل التنوعات والاقليات الأثنية، ثم تعددية الخصوصية الجغرافية لبلدانه. بما فيها العالم العربي كوحدة جغرافية سياسية قومية لها كيانها الاستراتيجي الخاص. من هنا كان ينبغي على مستوى التخصص المعرفي في مجال العلوم الاستراتيجية تحديد مفهوم العالم الاسلامي كخصوصية، ثم كمجال جيوستراتيجي بمعزل عن العالم العربي وذلك على المستوى النظري، ليغدوا التقسيم الذي تم نظرياً ايضاً للعالم العربي كقوة جيوستراتيجية مستقلة قومياً داخل العالم الاسلامي وضمنه على صعيده الجيوستراتيجي المرتبط بالاسلام كحضارة مشتركة.

وهنا يمسي العالم الاسلامي وحدة جيوستراتيجية متمثلة بالدول الاسلامية غير العربية وان الفصل النظري لها يتموقع بالاستناد الى الاختلاف الأثني عن العالم العربي. هذا الاختلاف الذي يضم البلدان الاسلامية الاخرى داخل اطار من الاستقلالية في مسارها السياسي على صعيد التجربة الوطنية التاريخية لكل بلد.

في هذا الاتجاه على مستوى هذه البلدان التي ترتبط الدين الاسلامي بينها كرابطة حضارية نفسانية عميقة يمكن اكتشاف عنصر التوحد فيها كأساس للفعل السياسي بالانطلاق من الانتماء الديني الواحد للاسلام ومن الرقعة الجغرافية التضاريسية المتراصة بينها، على الرغم من البلدان الاسلامية ستبدو كرقعة جغرافية بدون العالم العربي، وكأنها خالية من الوسط او على شكل تشكيل حلقي متراص عبر هذا التكامل المتجاور في الحدود السياسية بين هذه البلدان. وهنا يمكن طرح المسائلة على الشكل التالي: الى أي مدى تكون البلدان الاسلامية غير العربية من العالم الإسلامي قادرة على تكوين بعداً جيوستراتيجياً، أو هل هي

قادرة فعلاً على ذلك؟. والاجابة: هي بالايجاب إذ أن هذه البلدان يمكن لها تماماً ان تطرح الكينونة الجيوستراتيجية المؤثرة نفسها التي تخص العالم الاسلامي ككل بما فيه العالم العربي، وذلك لأن العالم الاسلامي غير العربي كمفهوم جيوستراتيجي يبقى نفسه من ناحية خضوعه الى عوامل القوة المشتركة ذاتها في التكامل الجغرافي السياسي على مستوى التجاور بحيث تتجسد كينونة جيوبوليتيكة واحدة، ومن ثم كحالة قابلة للاستخدام التراتبي المضاف عبر الفعالية السياسية للدولة بحيث تكون فيما بعد وحدة جيوستراتيجية قابلة على الفعل السياسي الدولي.

لكن من ناحية أخرى تبقى هذه الرقعة لبلدان العالم الاسلامي غير العربي لا تمتلك القوة المتميزة نفسها المدعومة بالاقتصاد والبعد الحضاري العربيين وبالواقع الجغرافي السياسي للعالم العربي، وما الى ذلك من مردودات جيوستراتيجية في حالة وجود العالم العربي ضمنها. هذا اضافة الى ان مجموع الدول العربية يبلغ اثنتين وعشرين دولة أي نصف عدد بلدان العالم الاسلامي تقريباً، ولذلك فان البلدان العربية بكل امتيازاتها وبنيتها الديمغرافية تشكل جانب قوة فعلي اضافي داخل العالم الاسلامي لا يمكن للعالم الاسلامي ان يمتلكه على الصعيد الجيوستراتيجي فيما لو كان متمثلاً فقط بالبلدان الاسلامية الموجودة حالياً دون وجود العالم العربي داخل نطاقها.

إلا ان رد الفعل لدى البلدان الاسلامية تجاه أي ظرف عالمي طارىء يهدد الاسلام سوف لن يكون بالقوة نفسها فيما لو كان العالم العربي ايضاً موجوداً ومحسوباً في اخذ مكانه داخل رد الفعل هذا ضمن اطار نطاق العالم الاسلامي. فان العالم الاسلامي كبلدان برمتها، مستقلة عن التكوين الجيوستراتيجي العربي داخلها، تبدو كياناً جيوستراتيجياً هاماً ايضاً لكنه يفتقد الى دائرة جيوستراتيجية هامة اخرى في داخله وفي تكوينه الجغرافي السياسي العام، وهذه الدائرة هي العالم العربي.

ومع ان البلدان الاسلامية ككتلة جيوستراتيجية يمكن لها ان تكون متفوقة بقوة عبر وضع هذه البلدان داخل اطار واحد من التعاون والتنسيق على صعيدي السياسة الخارجية وعلى صعيد الحكومات والانظمة السياسية في البلدان

الاسلامية باعتبارها تمثل وحدة جيوستراتيجية دينية واحدة، الا ان الذي يحيل دون هذا التعاون هو الخلافات الموجودة بين الانظمة السياسية في العالم الاسلامي(٣٧) علاوة على ان الاشكاليات السياسية والاقتصادية وحركات المعارضة التي توجهها بعض حكومات البلدان الاسلامية في الداخل، تعيق اقامة مثل هذه السياسة الموحدة المنسقة بينها(٣٨) بحيث تظهر ككيان جيوستراتيجي متماسك يلعب دوره بشكل موحد عالمياً وذلك وفق الواقع الجغرافي السياسي القائم. ومن هنا نرى ان الكيان الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي ينبغي ان ينطوي في داخله ويحتوي في داخله على العالم العربي كرقعة جغرافية سياسية قومية حضارية ذات قوة متميزة على مستوى جميع هذه الرقعة القومية، بحيث يكون الجانب الجيوستراتيجي الاضافي الى العالم الاسلامي وليس العالم الاسلامي بمفرده كيان جيوستراتيجي لان الاخير سوف لن يكون قوياً بالمستوى نفسه على الرغم من وجود جوانب القوة فيه مع افتراض ايجاد عملية التنسيق السياسي الموجود بين الانظمة اسياسية، فسوف لن يكون بالقوة ذاتها ان افتقد من محتواه الرقعة الجغرافية السياسية الكلية وذلك على المستوى الروحي المجرد كعالم واحد متجاوز لموقعه الجغرافي والأثني الاختلافي على صعيد التنوعات والخصوصيات البعيدة عن الاسلام وغير الخاصة به.

ولذلك فان البلدان الاسلامية غير العربية كتكوين وكوحدة جيوستراتيجية هي بلدان تتوجه نحو المركز ولا تتوجه نحو الخارج، او نحو الاطراف، فان الاطراف كما سبق وان صورناها قبل قليل هي موضع لخلق سياسات احترازية اقتصادية وعسكرية مع الدول المجاورة غير الاسلامية، او مع الدول التي يبدو عدد منها كبلدان استعمارية، وكذلك تتجه البلدان الاسلامية غير العربية جغرافياً وبشرياً نحو المركز الروحي في (مكة المكرمة ـ الكعبة .) بتعدد التكوين الجيوستراتيجي لهذه البلدان الا ان ارضيتها الدينية المشتركة تعد تكويناً موحداً ومتماسكاً يشكل وحدة متكاملة تندمج بشكل كلي بالبلدان العربية الاسلامية أي بالعالم العربي كمركز داخلها على الرغم من الاختلاف القومي بينها وبين شعوب البلدان العربية، فهذا الاختلاف القومي لا يشكل الا واقعاً نظرياً على مستوى التطبيق الروحي والايماني للاسلام، فان البلدان العربية الاسلامية والبلدان الاسلامية غير العربية هي وحدة

جيوستراتيجية واحدة لا تتجزأ، وهي وحدة متراصة متماسكة على المستوى الروحي الديني وعلى صعيد النقطة الجيو ـ مركزية روحياً، وهذه الوحدة جيوستراتيجياً هي حقيقة شاخصة على الصعيد العالمي على الرغم من التفاوت الأثني والجغرافي والقاري على حد سواء، اذ ان الجغرافيا السياسية للعالم الاسلامي موحدة بكثافة من ناحية البعد الروحي الذي يمثله مركز جغرافي موجود ترتبط به الشعوب الاسلامية بشكل طقسي يومي شديد القوة وهذا الارتباط يطرح التواجد الجيوستراتيجي بين العالم العربي كضمنية داخل عالم حضاري اكثر سعة هو العالم الاسلامي.

الفصل السابع

الخصوصيات السياسية التعددية للعالم الإسلامي

الخصوصيات السياسية التعددية للعالم الإسلامي

لقد سبق الحديث في قسم آنف من هذا البحث عن إختلاف الخصوصيات الإجتماعية وتعدديتها الشكلية العامة لشعوب البلدان الإسلامية وهي خصوصيات تعددية بحكم الإنتماءات العرقية والقومية التي تكونت وفقها المجتمعات الإسلامية في الفترة السابقة على دخول الإسلام إليها. والآن ينبغي الإشارة الى حقيقة ميدانية أخرى خاصة بهذه الشعوب هي خصوصية تعددية من نوع آخر متعلقة بالتكوينات الداخلية للسلطات السياسية في البلدان الإسلامية على صعيد طبيعة تشكيل نظام الحكم والصيغة الدستورية التي تتبعها الحكومة في كل دولة، علاوة على الإختلاف الأيديولوجي للسلطات السياسية الذي ينشأ بالضرورة عن الإختلاف في طبيعة شكل الحكم القائم. وهذا ينتج نمطاً مزدوجاً من الإختلاف في الخصوصيات السياسية. الأول هو شكل نظام الحكم والثاني هو الفكر السياسي والإتجاه السياسي للنظام وينتج عن هذه الإختلافية المزدوجة تباين جديد بين حكومات العالم الإسلامي التي يوحدها الإسلام كدين دولة وكعامل روحي عام لكن الإختلاف بينها يولد جانب ضعف وتباين أحياناً أو صراعاً أحياناً أخرى على الرغم من العلاقات السياسية الخارجية بين دول العالم الإسلامي الواحد. ويكون هذا الإختلاف كعامل سلبي في إضعاف العالم الإسلامي ككتلة حضارية سياسية واحدة في مقابل عامل القوى الآخر الذي سبق وأن تطرق إليه هذا البحث في القسم الأول الخاص بمفهوم العالم الإسلامي وإمكانيته الحضارية والديمغرافية والجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية.

إن الإختلافات القائمة حالياً بين أشكال نظام الحكم في العالم الإسلامي من جهة وبين أيديولوجياتها السياسية الفكرية من جهة أخرى يعود بشكل أولي الى الهيمنات الإستعمارية الأجنبية التي توالت في سيطرتها على البلدان الإسلامية في العصر الحديث.. فإن أكبر الدول الإستعمارية التي تقاسمت الهيمنة على البلدان

الإسلامية في الوقت الحاضر تجسدت في دولتين هما «بريطانيا وفرنسا»، فكل من هاتين الدولتين قد تقاسمتا العالم العربي والإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى وذلك على أثر معاهدة سايكس بيكو التي عقدت أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى، أي عام ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا وذلك قبل إنتهاء الحرب بعامين عندما تيقنت كل من الدولتين الحليفتين أن الإنتصار سيكون لصالحهما على المانيا والدولة العثمانية اللتين بدت عليهما آثار الضعف والهزيمة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بعامين.

وبعد نهاية الحرب تقاسمت الدولتان «فرنسا وبريطانيا» العالم العربي على أساس هذه المعاهدة، وكونت كل منهما أنظمة سياسية سواء من خلال الحكم الإستعماري المباشر أو من خلال الحكم الإستعماري غير المباشر أنظمة حكم خاصة بها داخل البلدان التي تقع تحت هيمنتها حسب المعاهدة المذكورة بينهما.

فقد كانت حصة بريطانيا تتموضع داخل منطقة الشرق الأوسط التي قسمتها الى دويلات عربية هي: العراق، فلسطين والأردن وسوريا وبلدان الخليج العربي الحالية... إلخ. وكانت سوريا فقط تقع تحت هيمنة فرنسا قبل إستقلالها من خلال الثورة الوطنية السورية التي حدثت بشكل مبكر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتنفيذ عملية إقتسام منطقة الشرق الأوسط[٣٩].

أما بلدان المغرب العربي فقد كانت من حصة الهيمنة الفرنسية التي إتبعت فيها نظاماً إستعمارياً خاصاً غالباً ما كان يتبع نظام الحكم العسكري المباشر[٤٠]، بينما كان نظام الهيمنة الإستعمارية البريطانية في الشرق الأوسط ينزع في الغالب نحو الهيمنة الإستعمارية غير المباشرة تحت أشكال عديدة من الصيغ التي إبتدعتها السياسة الإستعمارية البريطانية، مثل: الإنتداب والحماية وغير ذلك من أشكال الحكم السياسي. كما أنها تحت ضغط الحركات الوطنية التي نشأت في هذه المنطقة ضد الإحتلال المباشر قامت بريطانيا بتكوين حكومات وطنية محلية تقوم بحكم هذه البلدان على إعتبار أنها حكومات مستقلة لكنها تقع تحت الهيمنة البريطانية بشكل مباشر.

وتحت وطأة هذه الأشكالية من الهيمنات الإستعمارية تعددت أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي وتعددت الصيغ الدستورية الخاصة بها كل حسب ما

يلائمها من نظام سياسي محلي داخلي يؤمن الهيمنة الإستعمارية وإستمراريتها حسب الخصوصيات الوطنية لهذه البلدان وما يصلح لها من نظام حكم وطني شكلي تقتنع به شعوبها ولكنه يبقى على المستوى الفعلي خاضعاً بشكل تام لسياسة ومصالح الدولة الإستعمارية الكبرى المتمثلة على الأغلب ببريطانيا أو فرنسا داخل هذه المنطقة من العالم.

ومع أن السيادة الإستعمارية في العالم العربي والإسلامي قد كانت بالدرجة الأولى لهاتين الدولتين إلا أن هناك سيادات إستعمارية أخرى قد نشأت أيضاً لكن بشكل أقل بروزاً على مستوى الرقعة الجغرافية التي إحتلتها مثل الهيمنة الإستعمارية الإسبانية والهيمنة الإستعمارية الإيطالية اللتان كان نطاق سيطرتهما الجغرافي يتموضع داخل منطقة المغرب العربي، لكن نزوع هاتين الهيمنتين كان بشكل عام يحاول تغيير الطبيعة السكانية للبلدان التي هيمنت عليها. وخير من مثل هذا الإتجاه هم الإيطاليون عبر هيمنتهم على ليبيا. فإن الطبيعة السياسية لهيمنتهم الإستعمارية كانت إستيطانية تقوم على محو ومسخ الهوية السكانية للبلد عبر عمليات إبادة وتهجير جماعية وإحلال أناس إيطاليين محل المواطنين الليبيين الأصليين.

كما أن الإستعمار على الرغم من تقلص هيمنته خلال القرن العشرين على بلدان العالم الإسلامي ولا سيما البلدان العربية منها، فإنه كان ينزع الى سياسة المسخ الكامل أو محاولة المسخ الكامل لهوية الشعوب التي يهيمن عليها ولا سيما طبيعتها السكانية وذلك من خلال الإستيطان. وبما أن هذه السياسة كانت متعذرة بسبب صعوبة إستبدال الطبيعة السكانية العرقية لمجتمع ما بطبيعة سكانية عرقية أخرى عن طريق الإزاحة البشرية للسكان الأصليين وإبدالهم بسكان جدد. فقد توجهت السياسة الإستعمارية الإسبانية نحو فعالية تطبيقية أخرى هي محاولة مسخ الهوية الدينية والثقافية لشعوب البلدان التي تهيمن عليها وخاصة في العالم الإسلامي وإحلال هوية أخرى محلها هي الهوية المسيحية الأوروبية. وكانت هذه السياسة تطبق وفق وعبر عمليات متواصلة من القسر السياسي والعسكري من جهة وعبر حملات تبشير[٤١]، وقد تم ذلك بشكل يمكن إعتباره كدلالة واقعية في منطقة المغرب العربي. فإن حرب الريف التي قادها الأمير عبد الكريم الخطابي

بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٦، هذه الحرب قد شيدت نفسها أيديولوجياً على الإسلام من قبل المقاومين المغاربة للهيمنتين الإستعمارية الفرنسية والإسبانية بإعتبارها هيمنات مسيحية على مجتمعات إسلامية قبل أن يتم إعتبارها هيمنات إستعمارية أجنبية على واقع إقليمي وطني. فإن المقاومة الوطنية الإستقلالية في حرب الريف كانت تتمحور وتنطلق من البعد الإسلامي قبل كل شيء بل أنها قد بنت نفسها وشيدت القوة المعنوية للمقاتلين فيها على هذا الأساس، حيث تكبدت الجيوش الإستعمارية الفرنسية والإسبانية معاً خسائر عسكرية لم تكن تتوقعها القيادات العسكرية للدولتين[٤٢].

والجدير بالذكر هنا أن الهيمنات الإستعمارية ذات الطابع الإستيطاني الكلي المتمثل بالإستعمارين الإيطالي والإسباني كانت تنبثق في ممارستها الإستعمارية ضد البلدان الإسلامية عن بعد مسيحي. إذ كان الجيش والقيادة السياسية للدولتين يتحركان في عملية هيمنتهما الإستعمارية وفي ذاكرة هذه القيادة حافز إحتلال المسلمين للأندلس خلال عدة قرون[٤٣] وكذلك الصراع الذي حدث بين الفاتحين المسلمين وبين المواطنين الإسبان خلال هذه القرون. أما إيطاليا فقد تحركت إستعمارياً داخل البلدان الإسلامية التي خضعت لها وفي ذاكرتها الأبعاد العسكرية والدينية للحروب الصليبية التي إنطلقت من إيطاليا في الأساس عبر التبرير الديني المسيحي لهذه الحروب.

ومن خلال هذه الأشكال المتباينة من الإستعمار السياسي والإقتصادي والثقافي والإستيطاني التي حدثت داخل بلدان العالم الإسلامي والتي تجلت في تعددية في هيمنات الدول الإستعمارية بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا علاوة على الهيمنة البرتغالية في السابق، فإن أنظمة الحكم السياسية في العالم العربي والإسلامي قد تأثرت في طبيعة تكوينها الدستوري بهذه الهيمنات إضافة الى ظهور تباين من نوع آخر قد تعمقت إختلافيته بعد الحرب العالمية الثانية هو التباين الأيديولوجي.

أ - حول الأنظمة السياسية وأشكال الحكم

بعد التقسيمات التي أقرتها معاهدة سايكس - بيكو، فيما يخص العالم العربي بالدرجة الأولى، لممتلكات الدولة العثمانية الآيلة للسقوط إضافة الى الوجود المسبق للهيمنات الفرنسية والبريطانية على بقاع أخرى من بقاع العالم الإسلامي

فإن أنظمة الحكم السياسي في هذه البلدان كان معظمها في البداية ملكياً ولم تظهر الأنظمة الجمهورية الى الوجود بشكل متدرج وواسع، بعد ذلك، إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن الشكل العام لأنظمة الحكم في العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى كان هو النظام الملكي، وعلى الرغم من الشكل الموحد دستورياً لهذه الأنظمة، كانت هناك تفاوتات في الإتجاهات السياسية لأنظمة الحكم الملكي في البلدان الإسلامية وذلك حسب العوائل التي تسلمت وراثياً أنظمة الحكم. وعلى الرغم من أن الإتجاه السياسي داخلياً وخارجياً كان متقارباً لهذه الأنظمة التي تتبع الإتجاه الديني في إكتساب مشروعيتها المبررة رسمياً من قبلها على الصعيد الوطني الداخلي، إلا أنها إختلفت فيما بينها ليس كأنظمة ذات شكل سياسي واحد هو الشكل الملكي بل كإتجاهات سياسية تطبيقية على الصعيد الداخلي ثم كإتجاهات سياسية على الصعيد الخارجي وذلك حسب إرتباطاتها بقوى دولية عظمى دون غيرها.

فالقاعدة المعمول بها دوماً هي أن الدول الصغرى عليها أن تتوجه في سياساتها الخارجية نحو التعاون مع دول كبرى. وبما أن الدول الكبرى كانت منذ القرن الثامن عشر هي الدول الإستعمارية الكلاسيكية وأن هذا الواقع قد إستمر الى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فإن الدول الإسلامية كدول لا تمثل القوى الكبرى في العالم قد إنقسمت في مجال تعاونها الدولي الخارجي وفق سياسات الدول الإستعمارية التي هيمنت عليها. فالدول الإسلامية التي كانت تحت هيمنة الإستعمار البريطاني قد إتجهت للتعاون مع بريطانيا على الصعيد الدولي أكثر من تعاونها مع القوى الدولية الأخرى، في حين أن الدول الإسلامية التي كانت تحت هيمنة الإستعمار الفرنسي قد إتجهت في تعاونها الدولي نحو فرنسا.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية على مستوى إتجاهاتها في التعاون ذي الأفضلية كانت دوماً سياسات مختلفة بين البلدان الإسلامية على الرغم من أن أنظمة الحكم في بعض منها كانت ذات نموذج مشترك في البداية هو النموذج الملكي. إن هذا الإشتراك في نموذج واحد من نماذج أنظمة الحكم لم يحل والتباين في الخصوصيات السياسية لأنظمة الحكم ليس على صعيد طبيعة نظام الحكم الذي

كان في الغالب ملكياً بل على صعيد إتجاهات هذه الأنظمة سياسياً على مستوى السياسة الداخلية للنظام أو على مستوى السياسة الخارجية له.

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت بعض البلدان الإسلامية تشهد نموذج النظام الجمهوري مثل سوريا وتركيا وغيرها ومن هنا أمسى التباين في طبيعة أنظمة الحكم السياسي حقيقة واقعية ميدانياً تتجسد في الإختلاف في شكل نظام الحكم. وهذا الإختلاف قد ولد منذ البداية تباعداً سياسياً مع الأنظمة الملكية الموجودة كنموذج في نظام الحكم، هذا علاوة على أن الأنظمة الجمهورية المدنية قد إكتسبت إتجاهاً سياسياً جديداً على المستوى الأيديولوجي من ناحية العقيدة السياسية للمجموعة الحاكمة ولكن مع هذا التباعد في شكل نظام الحكم وفي أيديولوجيته ظلت أنظمة الحكم في العالم الإسلامي متقاربة على نحو ما حتى الحرب العالمية الثانية(٤٤)، عندما بدأ على اثر نهاية هذه الحرب ظهور تقسيمات توازنية دولية جديدة أطاحت بمحاولات الإستعمار الكلاسيكي وطرحت على الساحة الدولية نمطاً جديداً من التوازن الثنائي الذي عرف فيما بعد بنظام القطبين الذي مثلاه كل من الولايات المتحدة الاميركية من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة أخرى. وبدأت في هذه المرحلة حقبة الحرب الباردة حيث توزعت الإتجاهات السياسية للدول العالمثالثية أو الصغيرة ومن ضمنها دول العالم الإسلامي في إتجاهين إتجاه الإتحاد السوفياتي أو إتجاه الولايات المتحدة سواء كان ذلك بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر يتمثل في دوران دول العالمثالثي في فلك سياسة خارجية لا ترتبط مباشرة بأحد القطبين بل تدور في محور أحدهما من خلال الإرتباط بمدارات أخرى للعلاقات الدولية مع قوى عالمية أخرى.

وفي هذه الفترة ظهرت التباينات الثنائية أو المزدوجة في أنظمة الحكم وفي الإتجاهات السياسية في العالم الإسلامي. وكان الجانب الأول للثنائية هو الإختلاف في طبيعة نظام الحكم جمهوري أو ملكي والجانب الثاني للثنائية هو التباين في الإتجاه السياسي والأيديولوجي للسلطة السياسية، هذا التباين الذي أخذ يغدو أكثر عمقاً وبروزاً في السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية عندما بدأت حركات التحرر الوطني من الإستعمار تنبثق لتحدد نمطاً جديداً من السياسة الوطنية والإقليمية للسلطة القائمة.

ب ـ حول الأيديولوجيات السياسية للسلطة

خضعت الإتجاهات السياسية للسلطات في الدول الإسلامية غير العربية والدول الإسلامية العربية على حد سواء الى حالة عميقة من التغييرات والتباين في الأفكار السياسية، وقد جاءت التباينات الأيديولوجية للسلطات السياسية في هذه البلدان نتيجة للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، لا سيما تلك القادمة من البلدان الأوروبية الإستعمارية نفسها بفضل التطور التراكمي السريع والمعاصر للحركات الفكرية والثقافية فيها. وقد خضعت أيديولوجيات السلطة في العالم الإسلامي الى تأثيرات أخذت تزداد وضوحاً في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ثم في فترة ما بين الحربين وذلك بسبب ما أنتجته الحرب العالمية الأولى من معطيات فكرية وأيديولوجية جديدة على الساحة العالمية إقترنت بصعود تيارات يسارية راديكالية مثل الإشتراكية والماركسية من جهة والتيارات القومية من جهة أخرى، هذا علاوة على إتجاهات ليبرالية حديثة نتجت عن الآراء التي نادى بها الرئيس الاميركي ولسون أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وقد أطردت هذه التأثيرات الأيديولوجية الدولية لهذه التيارات بمرور الزمن وبلغت ذروتها في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ثم تصاعدت في حضورها على الساحة الإقليمية لبلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بشكل مواكب لصعود حركات التحرر الوطني في هذه البلدان عامة وفي بلدان العالم الإسلامي بشكل خاص[٤٥].

وشهد العالم العربي أكثر من غيره من بلدان العالم الإسلامي تأثيرات أيديولوجية على صعيد الحركات أو الأحزاب السياسية، التي أخذت تطالب بالإستقلال. أما على مستوى أنظمة الحكم فقد صعدت التيارات القومية الى السلطة ونشطت الحركات اليسارية الإشتراكية ونجح الكثير من هذه الحركات في الوصول الى السلطة عن طريق سلسلة من الإنقلابات العسكرية كما حدث ذلك في سوريا ومصر والسودان والعراق وليبيا بعد ذلك. بينما صعدت أنظمة شبه ليبرالية الى سدة السلطة في بلدان عربية أخرى من خلال حركات المقاومة الوطنية والحركات الإستقلالية كما هو الحال في تونس والجزائر[٤٦] بينما أسست حركات تحرر إستقلالية أخرى أنظمة ملكية مثل المملكة المغربية.

ومن هنا كانت الخارطة الأيديولوجية وتبايناتها أكثر قوة وبروزاً في البلدان العربية الإسلامية منها في البلدان الإسلامية غير العربية التي خضعت الى أنماط أخرى من التغيرات في أنظمة الحكم ذات الأيديولوجيات السياسية المتباينة مثل باكستان وأندونيسيا وتركيا وأفغانستان. وأن هذه الموجة العامة من المتغيرات الأيديولوجية العالمية وإنعكاساتها على العالم العربي ـ الإسلامي شهدت حالة من الإطراد الذي تجلى تدريجياً، أولاً في العقدين التاليين على الحرب العالمية الأولى ثم إزداد في تسارعه أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ليستمر حتى اللحظة الراهنة عبر صعود الأنظمة الإسلامية الى السلطة السياسية بعد الثورة الإيرانية. ومن هنا يضاف النظام الإسلامي في بعده السياسي الجديد الى الأيديولوجيات التي سادت خلال عقدي الخمسينات والستينات وكانت معظمها تنحصر في الإتجاهين القومي والإشتراكي كإنعكاس مباشر للتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، وفي مقدمتها تطور حركات التحرر وتألق مرحلة الأيديولوجيات اليسارية في بقاع أخرى من العالم تواكبت بشكل موازي مع التطورات التي صاحبت الحرب الباردة والتباين الأيديولوجي بين القوتين العظيمتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

إن هذا التباين الأيديولوجي بين مذاهب الأنظمة السياسية في العالمين العربي والإسلامي إضافة الى التباين في أشكال صيغ أنظمة الحكم يخلق تشكيلة غير متجانسة لأنظمة الحكم في العالم الإسلامي، كما أنشأ ظاهرة تشتت وتباعد في المنحى السياسي العام لهذه الدول. وبذلك وكما هو واقع الآن فإن العالم الإسلامي يبدو كدول ذات إتجاه متشتت ككيان إختلافي غير متجانس مع بعضه بل متضارب في المصالح أيديولوجياً وسياسياً ودبلوماسياً وأحياناً إقتصادياً وهذه الصورة المتصدعة التي يتجسد وفقها العالم الإسلامي اليوم تجاه الكتل الدولية الأخرى هي إنعكاس أول وأخير لحقيقتي الإختلاف الأيديولوجي السياسي للأنظمة السياسية ثم الإختلاف الشكلي في طبيعة نظام الحكم الذي ينبثق دوماً عن صيغة دستورية متباينة بين دولة إسلامية وأخرى، هذا مع الإشارة الى أن هنالك الكثير من أنظمة الحكم في العالم الإسلامي تحكم بدون دستور، أو وفق دستور يطلق عليه بإستمرار تعبير «الدستور المؤقت» كما هو الحال في أنظمة الحكومات

العسكرية التي ظهرت في الوطن العربي وما زال بعضها يحكم لحد الآن.

فالسمة العامة في العالم الإسلامي على مستوى أنظمة الحكم هي صفة التشتت والتباعد الى حد التناقض والصراع أحياناً كإنعكاس للتباينات المختلفة للأنظمة السياسية وللايديولوجيات التي هي في أغلبها نتاج ومعطى للتيارات السياسية التي سادت في أوروبا بشكل خاص وفي الغرب عموماً بعد الحرب العالمية الأولى. وفي فترة ما بين الحربين. التي تأسست خلالها بشكل نهائي الكيانات الدولية لبلدان العالم الإسلامي وأشكال حكوماته وطبيعة أيديولوجياته الرسمية.

إشكاليات التباعد في السياسة الخارجية

هنالك ثلاث حقبات إستعمارية حاسمة في التاريخ الحديث للبلدان الإسلامية. الأولى هي حقبة الإستعمار البريطاني والثانية هي حقبة الإستعمار الفرنسي. وهنا تجدر الإشارة الى أن مفردة «حقبة» تدل على الإختلاف في الفترة الزمنية أي أحدهما سابقة على الأخرى، في حين أن الملاحظة التي بصدد ذكرها هنا هي أن فترتي الإستعمار الفرنسي والبريطاني كانتا متزامنتين في هيمنتهما على جزء من بلدان العالم الإسلامي مع واقع أن هاتين الهيمنتين قد إختلفتا مكانياً على صعيد الرقع الجغرافية التي إحتلتها ولكنهما كانتا متوازيتين زمنياً، وهنا يأتي تعبير «الحقبتين» بإعتبار أنه يشير الى التباين في طبيعة الهيمنتين الإستعماريتين الفرنسية والبريطانية. إذ كان الإستعمار البريطاني ينزع نحو الهيمنة السياسية الإقتصادية بينما الإستعمار الفرنسي ينزع نحو الهيمنة السياسية الثقافية بعمق وبشكل متوازٍ مع الهيمنة الإقتصادية. فالهيمنة الثقافية ومحاولة تغيير الهوية الفكرية واللغوية والدينية للشعوب المستعمَرة (بفتح الميم) كانت هدفاً رئيسياً تمارسه السياسة الإستعمارية الفرنسية بعنف تجاه الشعوب التي إستعمرتها. ومن هنا فإن البلدان التي خضعت للإستعمار الفرنسي قد كانت لغتها الثقافية الأساسية هي اللغة الفرنسية، بما فيها هذه البلدان العربية في شمال أفريقيا، هذا بينما كان الإستعمار البريطاني لا ينزع الى هذه الهيمنة الكلية بل كان هدفه هو الإقتصاد، حيث قام البريطانيون بإستنزاف مستعمراتهم إقتصادياً الى أقصى حدود ممكنة، وذلك عبر ممارسات وتطبيقات سياسية غير عنيفة أو مباشرة، أي بشكل يختلف عن الأساليب التي إستخدمها الإستعمار الفرنسي أو الإستعمار الإيطالي[٤٧].

فهنالك إذن وفي واقع الأمر حقبة إستعمارية واحدة متزامنة هي حقبة الإستعمار الفرنسي. البريطاني التي إمتدت وبشكل متباين في هيمنتها الجغرافية على العالم الإسلامي منذ القرنين السابع والثامن عشر وحتى بداية الحرب العالمية الثانية.

أما الحقبة الثالثة فهي حقبة الإستعمار الاميركي أو الهيمنة الاميركية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. وبينما كان الصراع الإستعماري على العالم الإسلامي في المرحلة التي يمكن وصفها بمرحلة الإستعمار الكلاسيكي أي الإستعمار الفرنسي البريطاني متوزعاً بين بريطانيا من جهة وفرنسا من جهة أخرى. فبعد الحرب العالمية الثانية قد أمسى الصراع الإستعماري أيديولوجياً بين الولايات المتحدة الاميركية من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة أخرى علاوة على إستمرارية وجود الإستعمارين الفرنسي البريطاني داخل المنطقة.

إن وجود هذه الهيمنات الإستعمارية المختلفة علاوة على وجود التباين في الأيديولوجيات السياسية للأنظمة الحاكمة والتباين في الصيغ الدستورية لأشكال الحكم وتطبيقاتها، قد إنعكس على وجود سياسات خارجية خاصة بكل دولة إسلامية حسب الهيمنة الإستعمارية التي تخضع لها أو خضعت لها مسبقاً أو السياسة الخارجية التي تتبعها حالياً بإتجاه إحدى القوى الكبرى كطرف داخل الحرب الباردة. ومن هنا فقد نتج التباين في السياسات الخارجية لبلدان العالم الإسلامي - والعالم العربي ضمنها أو في مقدمتها - فبعد الحرب العالمية الثانية تأسست سياسات خارجية في العالم الإسلامي يقتفي قسم منها إتجاهات التعاون مع بريطانيا والأخرى مع فرنسا وهي سياسة تتجه خارجياً مع أوروبا، ثم بعد ذلك، وبشكل غير مباشر، مع المحور السياسي القوي تمثله دول حلف شمال الأطلسي (ناتو) كحلف معادل لحلف وارسو الذي مثل دول المعسكر الإشتراكي.

أما الدول الأخرى فقد إنخرطت مباشرة في إتجاه التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية بعد سلسلة من الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية مع القوى العظمى الجديدة الناهضة بعد الحرب العالمية الثانية وأن هذا الإتجاه في السياسة الخارجية لهذه الدول الإسلامية قد كان بالضرورة يسير بإتجاه حلف شمال الأطلسي أيضاً ولكن عبر الدول الرئيسية فيه أي الولايات المتحدة الامريكية.

إن هذا التباعد في الإتجاه الدبلوماسي للسياسة الخارجية لكثير من البلدان الإسلامية بين القوى السياسية العظمى قد خلق لدى هذه الدول سياسات خارجية متباينة في إتجاهها الدولي. وهذا التباين قد كان قاعدة لتشتت في الكيانات السياسية للدول الإسلامية على بعضها البعض. فإن الإتجاه الخاص بالسياسة

الخارجية غالباً هو المقياس لتحديد صيغة السياسة الداخلية من جهة وشكل السياسة العامة للدولة. ومن هنا فإن البلدان الإسلامية قد عايشت وما زالت تعايش حالة من الإختلاف الجذري في إتجاهات سياستها الخارجية الأمر الذي يخلق داخل العالم الإسلامي واقع عدم الوحدة وعدم التنسيق بين دوله بحيث يغدو العالم الإسلامي على الرغم من عناصر الوحدة فيه مقسماً بقوة على الصعيد السياسي وكأنه ليس بعالم جيوستراتيجي حضاري واحد.

إشكاليات التباعد في الإستراتيجيات العامة

إن مدى التباين الواسع في إتجاهات السياسة الخارجية في العالم الإسلامي هذا التباين الذي إنبثق في الأساس عن تعدد الهيمنات الإستعمارية على البلدان الإسلامية قد إنعكس على تحديد أنماط مختلفة وأحياناً تناقضية في الإستراتيجية العامة لكل دولة إسلامية وهنا يجدر ذكر حقيقة إن الإستراتيجية العامة هي المجال الأكثر سعة في السياسة الخارجية لكن طبيعة وإتجاه السياسة الخارجية تؤثر بشكل مباشر على الخط العام للإستراتيجية العامة للدولة.

تنطوي الإستراتيجية العامة في محتواها الشامل على بعدين، الأول إستراتيجية سياسية تتموضع في سلوك وإتجاه الدولة الخارجي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ثم السياسة الداخلية الخاصة بإدارة نظام الحكم في الداخل وعلاقة النظام بالشعب، وسياسة النظام الإقتصادية والأمنية وايديولوجيته السياسية. وعلى صعيد الإستراتيجية السياسية الخارجية فإن الإستراتيجية العامة للدولة تتمثل في المبادىء الثابتة التي تسير عليها في سياساتها الخارجية على الرغم من المتغيرات التي قد تحصل في الواقعين الإقليمي والدولي. فهنالك بالضرورة نمطٌ من المرونة الحتمية التي على الدولة أن تتبعها حسب مقتضى الظرفين الداخلي والخارجي ولكن هنالك ثوابت لا يمكن الحياد عنها أو تغييرها بسهولة على الرغم من تغيير الظروف الإقليمية والدولية. وكذلك على صعيد السياسة الداخلية فإن الثوابت التي تتبعها الدولة هي جزء من الإستراتيجية العامة لها.

ولذلك فإن الإستراتيجيات العامة للدول الإسلامية تشهد على الصعيد الداخلي الآني تباعداً وتفاوتاً في أتجاهها الإقليمي والدولي بسبب التباين أساساً في السياسة الخارجية. فالإتجاهات المختلفة للدول الإسلامية في إرتباطاتها بالقوى العظمى قد تجلى عن تباين في الثوابت الموجودة داخل الإستراتيجية السياسية العامة سواء الإقليمية منها أو الدولية وهذا التباعد يجعل العالم الإسلامي في حالة تقسيم

وإفتراق وتشتت يصعب التنسيق بين سياسات دوله المختلفة، إذ أن قضية الإختلاف في الإستراتيجيات العامة للدولة أكثر أهمية وخطورة من التباين في إتجاهات السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية لكل دولة يمكن أن تتغير حسب ظرف دولي قسري ما، إلا أن الإستراتيجية العامة للدولة لا يمكن أن تتغير بسرعة وحسب تغير الظرف الدولي، كما لا يمكن أن تتغير في فترة قصيرة الأمد بل يتطلب تغييرها فترات طويلة الأمد يمكن للثوابت أن تتغير فيها وتطرح قرارات جديدة للتعامل مع الواقع الدولي.

ومن هنا فإن الإستراتيجية العامة لدولة باكستان الإسلامية تتباعد عن الإستراتيجية العامة لدولة إيران الإسلامية، بل أن هنالك تناقضاً بين الإستراتيجيتين العامتين للدولتين يصل الى حد الصراع البارد غير المعلن أو غير المصعد عسكرياً وبالضرورة فإن الإستراتيجية العامة لكل من هاتين الدولتين تختلف عن الإستراتيجية العامة لدول إسلامية أخرى مثل أندونيسيا أو المملكة العربية السعودية أو مصر، وأن حدود هذا التباعد تشكل عقبة منطقية فاعلة تعيق التنسيق بين الدول الإسلامية لأجل أن يبرز العالم الإسلامي كقوة وككتلة دولية موحدة ذات سياسة خارجية وذات إتجاه واحد أو متقارب، أو غير متناقض على الأقل، ولذا يصعب ظهور الدول الإسلامية ككتلة ذات إستراتيجية عامة واحدة على الصعيد الدولي، كما يصعب تحقيق الأهداف السياسية الحضارية لهذه الكتلة على النطاق العالمي.

البعد الثاني للإستراتيجية العامة علاوة على الإستراتيجية السياسية هو: الإستراتيجية العسكرية. فإن تكوين الجيوش وتنظيمها الداخلي وتسليحها يشهد تبايناً كبيراً بين دولة إسلامية وأخرى، وذلك حسب علاقة كل بلد إسلامي بنوعية الدولة الكبرى من العالم الأول التي يتعامل معها. فإن عملية التسليح وطبيعته تشخص كنقطة أولية في الأهمية لأنها تتعلق بإختلافية مصدر التسلح وغالباً ما يكون مصدر السلاح بالنسبة لأي دولة إسلامية هو دولة من الدول الكبرى التي ربطت الدولة الإسلامية بها علاقة هيمنة إستعمارية ماضية تحررت منها وفق إتفاقيات دولية، مثلما هو الحال مع فرنسا وبعض بلدان المغرب العربي وبريطانيا والعراق بعد ثورة ١٤ تموز/(يوليو) ١٩٥٨[٤٨]، أو بريطانيا والأردن، أو قد

تكون الدولة العظمى مصدر السلاح والخبرات العسكرية هي دولة ساعدت إحدى الدول الإسلامية في عملية التحرر الوطني من الإستعمار الغربي أو عقدت معها الدولة الإسلامية علاقات جديدة متوازنة بعد تحقيق تحررها من الدول الإستعمارية الغربية وهذه الحالة تنطبق على العلاقة بين الجزائر والإتحاد السوفياتي، ليبيا والإتحاد السوفياتي، العراق والإتحاد السوفياتي والصين بعد عام ١٩٥٨ ودول إسلامية أخرى.

والإستراتيجية العسكرية كبعد ثانٍ من الإستراتيجية العامة هي إنعكاس للسياسة الخارجية وإنعكاس للإستراتيجية السياسية في ثوابتها الإقليمية والدولية. ولذلك فإن الإستراتيجية العسكرية كفرع داخل الإستراتيجية العامة هي نتيجة ومعطى وليس أساس وجذر كما تبدو على الأغلب وكأنها الأكثر أهمية (أي الإستراتيجية العسكرية) من الإستراتيجية السياسية. ولكن الإختلاف في الإستراتيجية العسكرية وتباينها بين الدول الإسلامية وخاصة على صعيد تسليح الجيوش والجهة الدولية التي يأتي منها التسليح والخبراء العسكريين، إن هذا الإختلاف يعمق التباعد في الإستراتيجيات العامة للدولة الإسلامية على الرغم من وجود عناصر التوحد القوي في هذا العالم كما تم شرح وتبين ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب.

أن هذين التباعدين في السياسة الخارجية لدول العالم الإسلامي وكذلك في الإستراتيجية العامة يمكن توضيحه وإبراز تجلياته التفصيلية ميدانياً من خلال عرض بعض الملامح الرئيسية لتكوينات المسار التاريخي الحديث لهذه الدول على صعيد علاقاتها المبكرة، خلال هذا القرن، مع الكيانات الإستعمارية الكبرى. وبالطبع فإن الملامح والتفاصيل العامة والمؤثرة داخل هذه المسارات التاريخية التكوينية المعاصرة جديرة بأن تبرز التفاوتات في السياسات والإستراتيجيات العامة لهذه البلدان، دون الدخول الى التفاصيل الصغيرة التي إنعكست في سياسة بعض الحكومات والأنظمة السياسية التي تعاقبت على السلطة في هذه البلدان، لأن المسارات التي حددتها الأحداث السياسية الكبرى في التاريخ المعاصر للبلدان الإسلامية كانت هي المحطات التي إنعكست معطياتها النهائية على تحديد توجهات الإستراتيجيات العامة لهذه الدول بحيث أقرت وأكدت واقعية التباين في السياسات الخارجية وتعدديتها، وكذلك تناقضها أحياناً

بين دول العالم الإسلامي. كما أن هذا العرض الميداني والعام في تفصيلاته الرئيسية سوف يتناول في الإعتبار الأول الدول الإسلامية الكبرى ذات المكانة المؤثرة في توجهات العالم الإسلامي لإمتلاكها ثقلاً إقليمياً محورياً داخل هذا العالم مثل باكستان وإيران وتركيا وأفغانستان وأندونيسيا إضافة الى البلدان الإسلامية العربية الكبرى وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، البلد ـ المركز للعالم الإسلامي. فلا يمكن أن نأخذ بالدراسة مثلاً جزر القمر أو جيبوتي أو السينغال لأن مثل هذه البلدان ليست لها مكانة إقليمية أو ثقل محوري كما ليس لوجودها تأثير جذري داخل رقعتها الإقليمية على الإتجاهات السياسية لهذه الرقعة.

فإن إيران مثلاً تمتلك تأثيراً محورياً إقليمياً داخل منطقة الخليج العربي وجنوب غرب آسيا. وتركيا ذات ثقل محوري إقليمياً داخل منطقة الشرق الأوسط وجنوب وسط آسيا. وباكستان وأفغانستان ذات تأثير داخل منطقة جنوب شرقي آسيا. أما السعودية فتكتسب عبر موقعها الثقل المحوري داخل منطقة الخليج العربي بشكل عام إضافة الى موقعها المركزي داخل العالم الإسلامي من الشرق الى الغرب ومن هنا نأخذ الوطن العربي كوحدة مستقلة جغرافياً وسياسياً وحضارياً داخل العالم الإسلامي كوحدة إقليمية ذات تأثيرات ومسارات مختلفة في الإستراتيجيات العامة سواء في منطقة شرق العالم الإسلامي الذي تقع فيه كل من السعودية والعراق وبلدان الخليج أو غرب العالم الإسلامي الذي تمثله الدول العربية الأفريقية الكبرى مثل مصر والمملكة المغربية والجزائر وليبيا وغيرها. ولذا سوف يؤخذ الوطن العربي كوحدة إقليمية قائمة بذاتها داخل المنظومة الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي. وتتموضع المسارات المتباينة والمختلفة داخله على صعيدي التباين في السياسات الخارجية من جهة والتباين في الإستراتيجيات العامة من جهة أخرى، على الرغم من كونه قد أخذ بنظر الإعتبار من قبل الحكومات الإستعمارية الغربية كوطن عربي ذي خصوصية قومية موحدة ينبغي تجزئتها، وأن هذه التجزئة قد إنعكست بعمق على بنائه السياسي والإستراتيجي العام على أثر الإتجاهات اللاحقة التي وضعتها له معاهدة سايكس ـ بيكو، بالرغم من كونه عالماً إسلامياً من جهة وعالماً ذا رابطة قومية واحدة هي القومية العربية من جهة أخرى.

العالم العربي

التناقض في السياسة الخارجية

منذ السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى إتصفت بلدان العالم العربي على صعيد إتجاهات السياسة الخارجية التي سادت فيها بالتباين وكان السبب الأول في ذلك هو ـ كما تقدم ذكره سابقاً ـ طبيعة الهيمنة الإستعمارية التي خضع لها كل بلد عربي بالتوزع بين فرنسا وبريطانيا وكذلك بين منطقتي الشرق العربي والمغرب العربي. إلا أن هذا التفاوت والتباعد في السياسة الخارجية وفي الإستراتيجيات العامة للبلدان العربية، لم ينتج عن التباين في الهيمنة الإستعمارية فحسب بل تزايد هذا التباعد وبلغ في مراحل زمنية معينة درجة التناقض الصراعي الحاد وذلك أثناء فترة إنبثاق حركات التحرر الوطني من الإستعمار. إذ أن هذه الحركات قد طرحت نمطاً آخر من الإختلاف والتناقض في السياسات الخارجية للبلدان العربية لأنها أنتجت حكومات وأنظمة تحرر ذات إتجاهات أيديولوجية مختلفة تتبع كل منها إتجاهاً خاصاً في سياساتها الخارجية مع الدول الكبرى أو مع دول الجوار الإقليمي، وتتوزع داخل سياق خاص من التكتلات الدولية بما يتلائم مع عقيدتها الأيديولوجية.

وبعد تحقيق الإستقلال لجميع بلدان الوطن العربي سواء من خلال حركات التحرر والثورات ضد الإستعمار أو من خلال قرار الدولة الإستعمارية المعنية بإنهاء حالة الهيمنة الإستعمارية على بلدان أخرى، هذه الهيمنة التي إتخذت أشكالاً لغوية مختلفة مثل «الوصاية» و«الإنتداب» و «الحماية» . . . إلخ. فبعد إنتهاء مرحلة الهيمنات الإستعمارية المباشرة وتحقق الإستقلال للبلدان العربية. إنوجد نمط من التفاوت والتباين في السياسات الخارجية والإستراتيجيات العامة بلغ أحياناً حد التناقض في عدة فترات من التاريخ العربي المعاصر.

فقد عاشت منطقة المغرب العربي مرحلة من المشاكل والصراعات في العلاقات الخارجية مع بعضها بعضاً بعد مرحلة تحقيق الإستقلال لبلدانها. فعلى الرغم من أن خضوعها كان بشكل عام تمت الهيمنة الإستعمارية الفرنسية التي وحدت سياساتها الخارجية لمرحلة من الزمن بإتجاه فرنسا إلا أنها نحت إتجاهاً سياسياً متبايناً بعد تحقيق إستقلال كل منها، هذا مع الأخذ بنظر الإعتبار الحالة الخارجية لليبيا التي خضعت لهيمنة الإستعمار الإيطالي. ولكن تحقيق إستقلال المملكة المغربية في عام ١٩٥٥ وإستقلال تونس في ٢٥ تموز/ (يوليو) عام ١٩٥٧ وإعلان الجمهورية، وإستقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ ثم إستقلال ليبيا على أثر إنقلاب أيلول/ (سبتمبر) ١٩٦٩[٤٩]، فإن الصراعات قد إندلعت بين أنظمتها السياسية، وفيما إتجهت كل من المملكة المغربية وتونس في سياستها الخارجية نحو فرنسا بشكل معتدل إلا أن الجزائر، وكرد فعل لمرحلة حرب التحرير الجزائرية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ضد فرنسا، وبفعل تأثر حكومة الإستقلال الجزائرية بالمد القومي التحريري الذي كانت تتزعمه مصر الناصرية، فإن النظام السياسي في الجزائر قد إتجه نحو التعاون مع الإتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الإشتراكية.

أما في المشرق العربي فإن الإنشقاقات بين الأنظمة السياسية العربية كانت أكثر حدة إعتباراً من عام ١٩٥٢ على أثر قيام إنقلاب ٢٣ تموز/ (يوليو) في مصر ووصول الضباط الى السلطة. فإن مصر قد إتجهت بعد ذلك بسنوات بإتجاه المعسكر الإشتراكي وكان هنالك قطبان في المشرق، قطب العراق الذي مثله في سنوات الخمسينات نوري السعيد وسياسته الموالية للمعسكر الغربي. وقطب عبد الناصر في مصر وسياسته الميالة الى الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي. وحدث تضارب وتباعد حاد في العلاقات الخارجية بين البلدين لفترة طويلة حتى تغير نظام الحكم في العراق على أثر إنقلاب ١٤ تموز/ (يوليو) ١٩٥٨ إذ سادت العلاقات فترة هدوء مؤقت ثم إنفجرت الأزمة من جديد بين نظام عبد الناصر في مصر ونظام الجنرال عبد الكريم قاسم في العراق لأن هذا الأخير رفض وصاية عبد الناصر على سياسة العراق وفرض الإتجاه القومي لمصر عليه. هذا إضافة الى إندلاع نزاعات جديدة كبيرة في منطقة المشرق مثل النزاع بين مصر والمملكة

العربية السعودية بسبب أزمة اليمن ثم إندلاع الأزمة بين سوريا ومصر بعد إنهيار نظام الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة. ثم إندلاع الخلافات بين النظامين السوري والمصري، هذا علاوة على الخلاف بين نظام عبد الناصر في مصر ونظام كميل شمعون في لبنان في نهاية الخمسينات، ثم نشوء الخلافات بين مصر والأردن بسبب حلف بغداد ومشروع إيزنهاور إضافة الى الخلاف بين الأردن والعراق بعد وصول الحكم الجديد الى السلطة بعد ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . . . إلخ.

فإن منطقة المشرق العربي قد شهدت سلسلة من الخلافات السياسية والتباعد في الإستراتيجيات العامة وفي السياسات الخارجية وكانت هذه السلسلة من الخلافات متصلة وواسعة وحادة تصل بعضها الى حد المواجهة العسكرية مثلما حدث بين المملكة العربية السعودية ومصر خلال حرب اليمن، وقد إنحسرت سلسلة هذه الخلافات نسبياً بعد ذلك وفق أسباب أخرى خلال سنوات الستينات والسبعينات ثم إندلعت مرة أخرى في نهاية السبعينات على أثر زيارة الرئيس السادات لإسرائيل ثم تفاقمت بعد ذلك بسبب حرب الخليج الثانية التي أثارت المزيد من التباعد والتناقض في السياسات الخارجية بين البلدان العربية نفسها.

أما في منطقة المغرب فلم تكفَ العلاقات بين دوله يوماً عن التوتر والتباعد وكأن حالة الأزمات والخلافات هي الحالة الطبيعية السائدة، أما حالات الوفاق فهي حالات مؤقتة تماماً. فقد إنبثقت حالة التوتر في العلاقات خلال المرحلة القريبة التي أعقبت الإستقلال، إذ إندلع العديد من الأزمات بين الدول المغاربية بسبب التفاوت الأيديولوجي للأنظمة، فإن التغير السياسي الذي حصل في ليبيا عام ١٩٦٩ على أثر الإنقلاب العسكري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ قد خلق خطاً سياسياً جديداً داخل المغرب العربي هو الخط القومي اليساري الذي يوازي الخط السياسي للناصرية في مصر الأمر الذي أحدث شرخاً في حالة الوفاق في السياسة الخارجية لبلدان المغرب العربي وهو وفاق كان متجهاً على الدوام إتجاهاً معتدلاً يتلائم مع مصالح الدول الغربية كما تمثل ذلك في سياسة كل من المملكة المغربية وتونس في عهد الرئيس الحبيب بورقيبه. فحضور الإتحاد السوفياتي عن طريق كل من الجزائر وليبيا قد جعل من المنطقة شيئاً أشبه بقطاع منقسم الى محور ثنائي

على الصعيد العربي جانبه الأول تمثله الدول السائرة بإتجاه الإتحاد السوفياتي والتعاون مع الكتلة الإشتراكية، وجانبه الثاني يتكون من الأنظمة السياسية المعتدلة. وأن هذين الجانبين قد عاشا في صراع مستمر حتى اللحظة الراهنة وكان هذا الصراع يتجلى في أزمات شتى تصل الى حدود المواجهات العسكرية مثلما حصل ذلك أثناء حرب الصحراء المغربية التي جرى خلالها الإصطدام بين المغرب والجزائر بسبب هذا التفاوت في السياسة الخارجية وبسبب إنعكاس آثار الحرب الباردة على الساحة الدولية وعلى المناطق الإقليمية الأخرى في العالم وعلى المحاور الأيديولوجية التي تمثل هذه الحرب داخل العالم الثالث.

فالتباعد والتناقض في السياسة الخارجية داخل الوطن العربي هو حقيقة قائمة بحدة في جناحي العالم العربي سواء الجناح الغربي أو الجناح الشرقي إضافة الى وجود تناقضات أخرى تسود العلاقات الخارجية بين البلدان العربية مثل العلاقات بين مصر والسودان بسبب مشكلة حلاييب(٥٠) والعلاقات الخليجية ـ الخليجية بسبب مشاكل الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ثم بين هذه الأخيرة وقطر ثم بين الكويت والعراق، ثم بين دولة الإمارات العربية وإيران بسبب مشكلة الجزر، ثم توتر العلاقات بين العراق وسوريا أثناء قيام نظامي حكم ذوي إيديولوجية واحدة في البلدين هو (تيار البعث).

أن حدة هذا التناقض في فترات تاريخية معينة ينعكس كعامل تفريق وتشتت كبير بين دول العالم الإسلامي بإعتبارها كياناً حضارياً واحداً يمكن له أن يكون متماسكاً على الصعيد الخارجي لولا هذا التصدع الصراعي في السياسات الخارجية وهو تصدع يبلغ أحياناً درجة التناقض الحاد الذي يقود الى الصراع العسكري المسلح سواء بين البلدان العربية ذاتها أو بين البلدان الإسلامية الأخرى التي تتضح بشكل قوي التباينات بينها على مستوى إتجاهاتها في السياسة الخارجية ولا سيما البلدان الإسلامية الكبيرة التي تشكل سياساتها الخارجية مظلة ذات تأثير على الواقع الإقليمي للمنطقة التي تقع فيها.

تركيا: تحديد سمات السياسة الخارجية

لقد إجتازت تركيا المعاصرة نمطاً خاصاً من التطور السياسي والإجتماعي بعد الحرب العالمية الأولى، هذا النمط الذي إنعكس على سياستها الخارجية

وإتجاهات هذه السياسة بعد ذلك. فإن الدولة العثمانية التي شكلت قوة دولية عظمى خلال بضعة قرون ومثلت الخلافة الإسلامية، كانت قد إنهارت بعد الحرب العالمية الأولى على يد الحلفاء، ووجد الأتراك، العنصر القومي الرئيسي في الدولة العثمانية انفسهم، قد تراجعوا نحو حدودهم الجغرافية الأولى التي كانوا عليها قبل أن تتوسع دولتهم وتصبح إمبراطورية عظمى هي الدولة العثمانية، عاد الأتراك الى منطقة الأناضول أو ما أصطلح على تسميته بآسيا الصغرى فإن نهاية الحرب قد شكلت نهاية إمتداد الإمبراطورية العثمانية. وفرضت على دول الشرق الأوسط حدوداً جغرافية سياسية جديدة.

وكأي دولة عظمى مهزومة كان على تركيا أن تعيد بناء تاريخها السياسي من جديد لمواجهة الظروف المستجدة التي خلفتها نتائج الحرب العالمية الأولى.

وكان أول تجديد في الدولة التركية المهزومة هي الثورة الكمالية (نسبة الى مصطفى كمال أتاتورك) الذي أعلن خطة لتحديث تركيا وإخراجها من طابعها الإسلامي الذي ساد في الدولة العثمانية بإعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل الخلافة الإسلامية. وأن التحديث الكمالي الذي ساد في تركيا كان قد بدأ بتغيير الحروف العربية التي تكتب بها اللغة التركية الى الحروف اللاتينية[٥١] لإخراج تركيا من طابعها الشرقي الإسلامي الديني. وبالضرورة فقد ترتب على هذا التغيير الثقافي والسياسي داخل تركيا إتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية التي إتبعتها الدولة الكمالية الحديثة. فإن بواكير الإتجاه السياسي الخارجي التركي كان يميل دوماً نحو المعسكر الغربي لأن جذور سياسة مصطفى كمال كانت تعتمد على الحداثة في نموذجها الغربي الأوروبي[٥٢].

وقد جاء صعود مصطفى كمال بعد سلسلة من التطورات السياسية الداخلية في تركيا التي لعبت فيها الدول الغربية وفي مقدمتها القوى العظمى المنتصرة في هذه المرحلة دوراً سياسياً أساسياً وعميقاً في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب وحسب القواعد التي وضعتها معاهدة سايكس ـ بيكو. فقد كانت تركيا جزءاً من اللعبة الدولية في الشرق الأوسط بعد أن فُرِضت سياسة الحماية والإنتداب على هذه المنطقة. إذ إمتلأت وقتها منطقة الهلال الخصيب، وفي مقدمتها العراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان، بالصراعات بين بريطانيا وفرنسا اللتين أرادت

كل منهما أن تكسب ميزان الثقل الإستراتيجي لصالحها، وعندها إختارت بريطانيا الأمير فيصل إبن الشريف حسين ليكون ملكاً على سوريا التي كانت بالنسبة لفرنسا تقع ضمن دائرة مواقعها الجغرافية في حين كان الأمير فيصل يمثل الاتجاه البريطاني لكن قوات الجنرال غورو قد أسقطته في سوريا، وهيمنت فرنسا على كل من سوريا ولبنان معتبرة إياهما نطاقاً جغرافياً يقع تحت مظلة الوجود الفرنسي، هذا قبل أن يدفع بفيصل الى العراق ليكون ملكاً هناك بما أن العراق والأردن وفلسطين كانت حسب إتفاقية سايكس ـ بيكو منطقة للنفوذ البريطاني.

وفي خضم هذه التطورات الخاصة بالبلدان العربية الشرق أوسطية ونطاق الشرق الأوسط بشكل عام، كانت تركيا التي شكلت نطاقاً جغرافياً سياسياً تقع هي الأخرى داخل اللعبة الدولية التي تتحكم بها السياسات الإستعمارية الكبرى التي لم تترك آنذاك أي نمط من التطورات السياسية في هذه المنطقة بشكل ذاتي ومستقل وحسب الدينامية السياسية التاريخية الذاتية للبلد الذي تتحكم فيه بنى سيسيو ـ سياسية خاصة بمجتمعه وبتكوينه القومي والثقافي الذاتي. ومن هنا فإن التطورات السياسية التي عايشتها تركيا بعد إنهيار الدولة العثمانية وإنبثاق إتجاه التحديث السياسي والثقافي والمؤسساتي الذي أتى به مصطفى كمال، كان إتجاه التحديث هذا مهيأ له مسبقاً من قبل القوى الغربية الكبرى التي بدأت تصنع من منطقة الشرق الأوسط عامة كتلة جغرافية سياسية ثقافية تابعة لها ولمصالحها السياسية السائرة في إتجاه متوازٍ مع مصالح هذه القوى داخل بقاع جغرافية أخرى من العالم.

ففيما يخص تركيا، بعد الحرب العالمية الأولى، أقر مؤتمر لندن المعقود في شباط (فبراير) ١٩٤٠ بأن يحتفظ الأتراك بالقسطنطينية بينما يحصل اليونان على منطقة سيميرن SMYRNE وتأخذ إيطاليا منطقة ADALIA والفرنسيين صيقلية، وقد تمخض مؤتمر سان ريمو المعقود في نيسان (أبريل) ١٩٢٠ عن تحديدات إقليمية أخرى، فالمضائق في المنطقة، كما أقرت المعاهدة، ينبغي أن تكون منزوعة السلاح ومحايدة وذلك تحت سيطرة ومراقبة من قبل لجنة دولية[٥٣] والملاحظ بأن كلمة سيطرة دولية تعني هيمنة بريطانية فرنسية على المضائق الإستراتيجية الموجودة في منطقتي آسيا الصغرى والشرق الأوسط، وبالتالي

الهيمنة الكلية من قبل هاتين القوتين على البلدان الإسلامية الموجودة ضمن نطاق هذا القطاع الإقليمي. وأن هذه السيطرة الجيوستراتيجية قد ترتب عليها تحكم من قبل هاتين القوتين العظمتين بالوضع السياسي الداخلي للبلدان الموجودة في المنطقة.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية هذا الميزان الإستراتيجي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الذي أخذ يميل بشكل كامل الى صالح كل من بريطانيا أولاً ثم فرنسا وإيطاليا بالدرجة الثانية، وكانت الولايات المتحدة الاميركية كقوة عالمية جديدة بازغة لتوها بعد الحرب العالمية الأولى تتخوف على مصالحها المستقبلية في المنطقة. هذه المصالح التي تجلت بشكل تطبيقي بعد ذلك بأكثر من عقدين من الزمن على أثر نهاية الحرب العالمية الثانية عندما ظهر للوجود نظام القطبين بين الولايات المتحدة الاميركية والإتحاد السوفياتي الذي خلف نظام تعدد الأقطاب الإستعمارية الغربية الذي تقاسمته القوى العظمى الكلاسيكية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى ظهور مرحلة الحرب الباردة بعد ١٩٤٥ .

والجدير بالذكر هنا هو أن الولايات المتحدة الاميركية كانت تدرك بأن منطقة الشرق الأوسط على صعيد الهيمنة الدولية قد تأسست قبل ذلك بفترة طويلة وفق مصالح الدولة الغربية الإستعمارية أي بريطانيا وفرنسا وأنه من الصعوبة حسب التكوين الإستعماري التاريخي الحديث أن تنتقل هذه المنطقة الى هيمنة إستعمارية جديدة حديثة الوجود على الساحة الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية. ولذلك فإن معاهدة سان ريمو قد أثارت أساساً وبشكل بدئي الولايات المتحدة الاميركية التي حدست حكومتها بأن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت وفق معاهدتي سايكس ـ بيكو وسان ريمو مقفلة على النفوذين البريطاني والفرنسي، فيما أصبحت منطقة شمال أفريقيا مقفلة لصالح النفوذ الفرنسي، على مستوى البلدان الإسلامية الموجودة فيها سواء العربية منها أو غير العربية.

وسط هذا الوضع من علاقة التوازنات الإستعمارية العالمية أصبحت منطقة الشرق الأوسط منساقة في ديناميتها السياسية العامة. أي أن المنطقة على المستوى الدولي، أمست خاضعة لسلسلة من الأنظمة التي أنشأتها القوى الكبرى لكي تُبقي المنطقة داخل نطاق نفوذها عالمياً وتبقي الأوضاع الداخلية فيها وتطوراتها

السياسية خاضعة لجدلية الإنسياق والهيمنة الى سياسة القوى الكبرى. ومن هنا فإن السياسة الداخلية في تركيا بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية قد سارت بالإتجاه الذي رسمته القوى الأوروبية الأجنبية للمنطقة بشكل عام. وهذا الوضع قد إنطبق أيضاً على كل البلدان الإسلامية الرئيسية مثل الباكستان وإيران وأفغانستان ولكن وفق سياسات إستعمارية خاصة بأجزاء إقليمية أخرى من العالم الإسلامي.

فإن الثورة التحديثية التي قام بها كمال أتاتورك في بداية عهده بإنتهاج سياسة جديدة على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة، قد هيأت له ظروفاً دولية من قبل الدولة العظمى ولا سيما بريطانيا ليكون الوضع السياسي داخل تركية الحديثة يتسق وسياسة الموازنات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ويجعل من تركيا دولة مُسيطَر عليها من قبل الحركية السياسية الدولية للقوى الإستعمارية.

لقد سبقت بداية عهد كمال أتاتورك أحداث سياسية داخلية وخارجية جعلت تركيا تغدو في وضع الإضطراب الدائم، وكانت هذه الأحداث تقرر من قبل كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشكل متباين في قوة دور كل من هذه القوى العالمية. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وفي ١٥ ايار/ (مايو) ١٩١٩ إحتل اليونانيون منطقة أزمير بالإتفاق مع الحلفاء وبهذا الإحتلال يكون جزءاً هاماً من تركياً قد إقتطع من الأراضي التركية ليصبح تحت إحتلال دولة أجنبية. ولم يقابل الإحتجاج الذي قام به فريد باشا، الذي وصل الى السلطة في تركيا في العام نفسه بإهتمام من قبل الحلفاء أثناء إنعقاد مؤتمر الصلح في باريس في شهر حزيران/ (يونيو) من العام نفسه وقام اليونانيون بإقتراف الكثير من المذابح الجماعية في أزمير الأمر الذي أثار ضدهم مقاومة شعبية نظمها سكان الأناضول الأصليين من الفلاحين. وقد إتخذت هذه المقاومة طابعاً إسلامياً دينياً حتى من خلال إسم أعضائها الذين أطلق عليهم إسم (باش بوزق) أي «المجاهدين»[٥٤]، وفي هذا الوقت كان الحلفاء قد شكلوا لجنة مراقبة دولية لنزع السلاح عن تركيا بحيث كانت منطقة الأناضول تحت لجنة مراقبة دولية لنزع السلاح عن تركيا بحيث كانت منطقة الأناضول تحت لجنة مراقبة بريطانية حيث حتمت على المجاهدين الأتراك تسليم سلاحهم لها لكن الجنرال كاظم قرة بكير وهو قائد من الجيش التركي النظامي تسلم قيادة المجاهدين بعد أن تعاطف معهم قسم من

الجيش النظامي التركي لمحاربة اليونانيين في أزمير.

تمكن هذا الجنرال من إرجاء وتأجيل عملية تسليم السلاح الى لجنة المراقبة البريطانية. وكان الحلفاء يبحثون عن رجل عسكري أو سياسي تركي يمكن الإعتماد عليه لتسلم مقاليد الحكم في تركيا لأن الحلفاء لم يكونوا يثقون بالسياسيين الحاليين الذين خلفوا الإمبراطورية العثمانية في السلطة، فطلبت بريطانيا من الحكومة التركية التي كان يرأسها فريد باشا آنذاك بأن تقر النظام في منطقة الأناضول حتى لو تطلب الأمر إستخدام السلاح، وبذلك جعلت الدولة الحليفة الحكومة التركية تعتمد على ضابط بارز في كفائته العسكرية موجود في الأناضول هو مصطفى كمال الذي كانت الدولة الحليفة تثق به أكثر من ثقتها ببقية الضباط والساسة الأتراك الآخرين. وكان مصطفى كمال يتزعم الحركة الوطنية في الأناضول مع وجود مناصرين له في إسطنبول لحقوا به الى الأناضول. وبدأ مصطفى كمال ي(مارس) نشاطه السياسي فدعى الى عقد مؤتمر تركي عام في سيواس ليناقش الوضع السياسي في تركيا. ثم أنه إفتتح مؤتمر أرض روم في ٢٣ تموز /(يوليو) ١٩١٩ . وأصدر هذا المؤتمر قراراً بالمحافظة على سلامة الأناضول التركي وبعودة القوات الوطنية للدفاع عنه، ثم عقد بعد ذلك مؤتمر سيواس في ٤ أيلول/ (سبتمبر) ١٩١٩ برئاسة مصطفى كمال نفسه وصادق هذا المؤتمر على قرارات مؤتمر أرض روم.

وعلى أثر هذا البروز السياسي لمصطفى كمال دعاه فريد باشا رئيس الوزراء الى العودة الى العاصمة إسطنبول لكن مصطفى كمال كان قد سيطر سيطرة تامة على كل منطقة الأناضول بحيث قطع كل اتصال بين هذه المنطقة وبين العاصمة إسطنبول وطالب بأن ينتقل البرلمان من إسطنبول الى الأناضول وكان البرلمان التركي مؤيداً لمصطفى كمال دون أن يجاهر بهذا التأييد. وقد أقر هذا البرلمان في ٢٨ كانون الثاني/ (يناير) الميثاق الوطني الذي أكد على مقررات أرض روم وسيواس[٥٥] وطالب بالإستقلال والحرية الكاملين لجميع الأقاليم الآهلة بأغلبية تركية ومن ضمنها بالطبع إسطنبول ومناطقها الممتدة على بحر مرمرة وأقر البرلمان أيضاً بأن يقرر مصير بقية مناطق الإمبراطورية عن طريق الإستفتاء، الأمر الذي يعني إستقلال تركيا من هيمنة القوات الحليفة وسياسة الحلفاء وكان رد الحلفاء

على ذلك هو إحتلال إسطنبول في ١٦ آذار/(مارس) ١٩٢٠ وأبعاد الزعماء الوطنيين الى مالطا، وجعلوا فريد باشا الموالي للحلفاء يتسلم الحكم مرة أخرى في ٥ نيسان/أبريل من العام نفسه وأجبروه بإصدار حكم بالإعدام على مصطفى كمال وأعوانه. وبذلك قام مصطفى كمال بالدعوة الى عقد جمعية وطنية جديدة في أنقرة بدل الجمعية الوطنية الرسمية الموجودة في إسطنبول وإنتخب مصطفى كمال رئيساً لهذه الجمعية ورئيساً لمجلس الوزراء المنبثق عن هذه الجمعية.

وعلى صعيد آخر كان الحلفاء متمسكين بحكومة إسطنبول الخاضعة لهم حيث أجبروا رئيسها فريد باشا على التوقيع على معاهدة سيغر التي كانت تقضي بتقسيم تركيا وإخضاع مناطقها الى عدة مناطق نفوذ متعددة تابعة للبلدان الأوروبية الحليفة وقد هددت الدول الحليفة فريد باشا في حالة عدم توقيعه على المعاهدة بأن تطرد كل الأتراك المسلمين الموجودين في أوروبا وكانت معاهدة سيغر تقضي فيما لو نفذت بحذافيرها القضاء على الوجود القومي الإسلامي التركي إذ أنها نصت على أن تمنح أزمير والأقسام الداخلية التابعة لها إستقلالاً داخلياً وبأن تصبح أرمينيا دولة مستقلة، وتضم منطقة تراقيا كلها، عدا رقعة صغيرة منها، الى اليونان بينما يخضع البوسفور والدردنيل لرقابة لجنة دولية، كما تم الإتفاق بين الحلفاء الأوروبيين بأن تعطى منطقتي قيليقيا وكردستان الجنوبية الى فرنسا وأن تعطى منطقة الأناضول الجنوبي حتى منطقة أزمير الى إيطاليا.

وقد أثار هذا العمل من قبل الحلفاء موجة من الإحتجاج في كافة أرجاء العالم الإسلامي ولا سيما لدى مسلمي الهند[٥٦] الذين يعتبرون أقلية دينية ترتبط بالخلافة الإسلامية في تركيا والذين كانوا يرون بأن تراعي بريطانيا مشاعرهم الدينية. وقد دفع هذا الإجراء من قبل الحلفاء العديد من المسلمين في العالم الإسلامي الى التطوع في الجيش التركي. بينما كانت حكومة أتاتورك في أنقرة تحاول أن تجد معادلة معتدلة بين المطالب الوطنية في إستقلال تركيا وبين سياسة الحلفاء والتي لا يمكن مقاومتها لقوتهم بما أنهم المنتصرون بعد الحرب وتركيا هي الدولة المهزومة. فأبدى مصطفى كمال إستعداده للموافقة على إحتلال أزمير من قبل اليونان وعن التخلي عن أدرنة أيضاً. كما تقدم مندوب حكومة أنقرة بإقتراح في مؤتمر عقد في لندن في شباط/(فبراير) ١٩٢١ يقضي بأن تكون أزمير

ولاية ذات إستقلال داخلي داخل تركيا مع وضع حاكم مسيحي عليها وذلك لإرضاء الحلفاء، لكن الحلفاء رفضوا هذا الإقتراح مع رفض اليونان له أيضاً(٥٧).

بل أن بريطانيا قامت بتشجيع اليونان على التوسع والزحف من أزمير الى ما ورائها من أراضٍ تركية للقضاء على حركة الوطنيين الأتراك. وقامت الجيوش اليونانية بمثل هذا الزحف وعندها تحولت حرب العصابات السابقة بين المجاهدين الأتراك وبين القوات اليونانية الى حرب نظامية مفتوحة فتقدم اليونانيون نحو مناطق إسكي شهر ومنطقة «أفيون قرة حصار» وإحتلوا المنطقة الأخيرة لفترة من الزمن في الجنوب لكنهم تعرضوا في الشمال الى هزيمة حاسمة عند منطقة أين أونو، إلا أنهم عاودوا التقدم مرة أخرى فسقطت مدن أفيون وقرة حصار وإسكي شهر في أيديهم. ثم هاجمت القوات اليونانية قوات مصطفى كمال في سفارية ولكنهم إضطروا الى التراجع بعد معارك عنيفة مع القوات الكمالية التي حققت إنتصاراً على اليونان، هذا الإنتصار الذي إعتبر إنتصاراً على الكفار(٥٨) وكان هذا الإنتصار حاسماً على الصعيد السياسي بالنسبة لمصطفى كمال لأنه (الإنتصار) قد أسس للدولة الجديدة عبر تقوية حكومة مصطفى كمال التي كانت مستقرة في أنقرة.

إن إنتصار مصطفى كمال هذا قد جعل الدول الغربية تنظر إليه كحاكم جديد سوف يلعب دوراً بارزاً في السنوات القادمة وكان أول من إستفاد من هذا الوضع هو فرنسا التي أرادت أن تستبدل مصالحها في تركيا بمصالح جديدة أكثر مردودية وأقل ثقلاً من التبعات، فراهنت بشكل سريع ومباشر على إنتصار قوات كمال أتاتورك على اليونانيين وأرادت أن ترسخ وجودها في تركيا بشكل أكثر قوة وبعيداً عن المخاطر وبذلك عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٠ تخلت بموجبها عن قليقية لتركيا مقابل حصول فرنسا على إمتياز لإستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصب في البحر الأسود وبهذه المعاهدة أصبح حوالى الثمانين ألف جندي محررين تحت تصرف تركيا التي بإمكانها أن توجههم لمحاربة اليونان.

أما إيطاليا فقد إنسحبت من منطقة إضالية مقابل إعطائها الحق في إستثمار مناجم الفحم في منطقة هيراقيا Héraclée وبذلك نرى أن الحكومة التركية الجديدة

برئاسة مصطفى كمال قد عقدت معاهدات مع الدول الإستعمارية الكبرى من أجل إنسحابها من الأراضي والأقاليم التركية التي كانت تحت نفوذها في مقابل أن تحتفظ هذه الدول بإمتيازات إقتصادية وتقوم بالإعتراف بحكومة مصطفى كمال. فقد إعترفت بها فرنسا وبدأت تزود حكومة أتاتورك بشحنات من الأسلحة الفرنسية.

وكذلك الحال مع روسيا التي صعد فيها النظام الشيوعي على أثر ثورة إكتوبر ١٩١٧ وأصبحت تسمى بالإتحاد السوفياتي، فقد عقدت مع حكومة أنقرة بقيادة كمال أتاتورك معاهدة في ١٦ آذار/ (مارس) ١٩٢١ نظمت معها علاقاتها وقضايا الحدود وخاصة الحدود السوفياتية الموازية لتركيا. فقد ألحقت حكومة مصطفى كمال إتفاقياتها مع الإتحاد السوفياتي بإتفاقيات إضافية مع جمهوريات أرمينيا وجورجيا وآذربيجان السوفياتية وذلك في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١ إذ ضمنت تركيا لجمهورية آذربيجان حمايتها مقابل تخلي الأخيرة عن منطقة قرص (القارص)، لكن مرفأ باطوم الهام قد بقي موضع نزاع بين الإتحاد السوفياتي وتركيا. وكان هذا المرفأ قد إحتله البريطانيون ثم تخلوا عنه بعد ذلك.

وكما هي الحالة دائماً مع كل منطقة تحتلها بريطانيا وتنسحب منها بعد أن تجعل وتخلق منها موضع خلاف مثلما حصل ذلك مستقبلاً بعد إنسحابها من فلسطين عام ١٩٤٨ ثم إنسحابها من الكويت عام ١٩٦١ وإنسحابها من الجزر العربية الثلاث في الخليج عام ١٩٧١ ففي كل مرة ينشب نزاع بين الدول الإقليمية التي تقع بمحاذاة المنطقة التي تنسحب منها بريطانيا كان إنسحاب بريطانيا من مرفأ باطوم قد أثار النزاع بين تركيا والإتحاد السوفياتي، وقبل أن تندلع الحرب بين الفريقين عقدت تركيا مع موسكو معاهدة ضمت باطوم بموجبها الى جمهورية جورجيا السوفياتية(٥٩).

أما اليونايين فقد نجحت جيوش كمال أتاتورك بطردهم من أزمير إثر معركتين حاسمتين الأولى جرت في منطقة «أفيون قرة حصار» والأخرى في دوملوبينار حيث إنهزم اليونانيون وإنسحبوا كلياً من أزمير فدخلتها القوات التركية في يوم ٩ أيلول/ (سبتمبر) .١٩٢٢ وبذلك إنتهى الصراع بين تركيا واليونان على أزمير لصالح تركيا.

وبعد أن وطدت حكومة أنقرة بقيادة مصطفى كمال علاقاتها الخارجية مع الغرب وبما يتلاءم والمصالح الإستراتيجية للدول الغربية، ثم بعد سماح وموافقة هذه الدول، عقدت معاهدة لوزان لتضيف ملامح جديدة على تأسيس تركيا الحديثة هي الملامح الدولية التي سبقت إعلان مصطفى كمال الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة. فقد رأت الدول الغربية قبل ذلك على الرغم من مواجهة مصطفى كمال لها في بداية الأمر بإعتباره قائداً وطنياً يعارض حكومة إسطنبول المهزومة التي توافق على كل شروط القوى الحليفة المنتصرة، رأت فيه رجلاً ذا نمط فكري غربي في نهجه التحديثي الذي يريد أن يبني عليه تركيا الجديدة بعد الحرب، لذلك رأت الدول الغربية في السياسة المقبلة التي يريد أن يبنيها كمال أتاتورك إتجاهاً يسير بشكل موازٍ للسياسة الغربية التي سوف يتبناها الحلفاء المنتصرون في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في العالم الإسلامي بشكل عام. ومن هنا جاءت معاهدة لوزان لتعزز بشكل أو بآخر سلطة كمال أتاتورك في تركيا الجديدة التي يريد أن يؤسسها.

وفي هذا الوقت عقد مؤتمر الصلح الذي أفتتح في ٢٠ تشرين الثاني/(نوفمبر) ١٩٢٢ في لوزان وإستمرت جلساته حتى يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٢٣ ولكن هذه الجلسات لم تؤد الى إتفاقات حاسمة حول القضايا السياسية والإستراتيجية الأساسية ولذلك عاد مؤتمر لوزان للإنعقاد في ٢٣ نيسان / (إبريل) وكانت نقاشاته أكثر حسماً بحيث وقّع المندوبون المشتركون في المؤتمر على معاهدة الصلح وذلك في ٢٤ تموز/(يوليو) وبموجب هذه المعاهدة بسطت تركيا سلطانها على آسيا الصغرى برمتها وعلى إسطنبول وتراقيا الشرقية، وعاد الأتراك الذين كانوا لا يزالون في دول البلقان الى الأناضول بجماعات كبيرة.

وعلى صعيد آخر خلق البريطانيون مشكلة جديدة في محاولة منهم لتأكيد إستمرارية هيمنتهم على منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر شحنها بمشاكل حدودية كثيرة غير محسومة، فبقت مشكلة الموصل معلقة كموضع صراع بين العراق وتركيا. فعلى الرغم من أن الإتجاه السياسي التحديثي الأوروبي عند أتاتورك قد أصبح جلياً بشكل كامل بالنسبة للحلفاء الذين تيقنوا بأن تركيا سوف تسير بشكل كامل في الإتجاه الأوروبي الذي يريدونه له لإلغاء أية إمكانية في وضع سياسة

خارجية متقاربة لدى الدول الإسلامية، فإن بريطانيا أرادت أن تقلق هذا النظام الجديد بمشاكل حدودية مع جيرانه من البلدان الإسلامية، ثم تقوم بريطانيا باللعب على الإختلافية القومية بين العراق وتركيا لمحو إحتمالية التقارب إسلامياً في السياسة الخارجية، ولذلك خلقت بريطانيا مشكلة الموصل. وكانت الموصل ذات أهمية إقتصادية كبيرة بفضل غناها بمادة البترول الأمر الذي خلق صراعاً سياسياً حاداً بين العراق وتركيا على هذه المدينة ولم تحسم هذه المشكلة بين البلدين إلا بعد ذلك بسنوات عندما ضمت الى العراق ولكن بعد أن وافقت الحكومة العراقية آنذاك على توقيع العديد من المعاهدات مع بريطانيا وهي معاهدات رسخت الهيمنة الإستعمارية البريطانية على العراق.

وقد سارع مصطفى كمال بعد معاهدة لوزان الى تحديد خطه السياسي التحديثي الجديد بعد إنتخابه رئيساً للجمعية الوطنية في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٣ فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية في ٣ آذار/(مارس) ١٩٢٤ وإخراج الخليفة من البلاد وإعلان صيغة جديدة للدستور التركي. وكان لهذا القرار صدى إستياء شديد جداً لدى المسلمين وخاصة مسلمي الهند الذين علقوا على تركيا الحديثة آمالهم في الخلاص من الإستعمار البريطاني وذلك وفق إنتمائهم الى الإسلام الذي ترعاه في نظره سلطة سياسية وروحية إسلامية كانت تتمثل بالخلافة الإسلامية التي مثلتها لبضعة قرون الدولة العثمانية. وكان مصطفى كمال قد أدرك بدوره بأن وجود زعيم ديني أعلى معترف به في العالم الإسلامي هو السلطان التركي، كان سيشكل منافسة سياسية هامة لسلطة مصطفى كمال السياسية نفسها[٦٠].

وراح مصطفى كمال يؤكد سياسته الأوروبية الحديثة بالكثير من الإجراءات الأخرى، فألغى وزارة الأوقاف ومنعت جميع الطرق الصوفية وأغلقت زوايا الدراويش وقامت حكومة مصطفى كمال بالقضاء بقوة وعنف على أي نقد ديني إسلامي لتدابيرها. وفي الفترة بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ ذهبت سياسة مصطفى كمال الى أبعد من ذلك فقام بتحديد عدد المساجد، ولم يسمح بغير مسجد واحد في كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها خمسمائة متر (بروكلمان: الشعوب الإسلامية ص ٦٩٨) في حين كان عدد المساجد أكثر من ذلك بكثير في عهد الإمبراطورية العثمانية.

وبموازاة هذه الإجراءات السائرة في الإتجاه الأوروبي وإلغاء الثقافة الإسلامية في تركيا قام مصطفى كمال أيضاً بإلغاء الحروف العربية التي كانت تكتب بها اللغة التركية وحافظ على اللغة التركية نفسها لكنه إستبدل كتابتها بالأحرف اللاتينية، وبذلك أصبحت تركيا بعد الدولة العثمانية دولة سائرة سياسياً وثقافياً بمعزل عن العالم الإسلامي وإن إجراءات مصطفى كمال نفسها قد إنعكست بعد ذلك وخلال العقود التالية على مدى قوة الهوية الإسلامية في تركيا فقد بقيت تركيا مسلمة بالإسم، في حين أن الدينامية الإجتماعية والثقافية والحضارية الإسلامية فيها قد غدت ضعيفة ثم كانت متلاشية، فلم تعرف تركيا بعد ذلك وحتى اللحظة الحاضرة كبلد إسلامي إلا بالإسم فقط ومن خلال كون أنظمتها السياسية متكونة من أشخاص مسلمين. في حين أن البلدان الإسلامية الأخرى على الرغم من معايشتها لفترات زمنية كانت السلطات السياسية فيها سلطات علمانية إلا أن الطابع الإسلامي قد ظل شاخصاً بقوة سواء على صعيد الممارسة الثقافية الروحية لمجتمعاتها أو على صعيد إلتزام سلطاتها السياسية ولو شكلياً بالهوية الإسلامية للدستور وللدولة ولسلوكية قائد النظام السياسي فيها خلال المناسبات الدينية. إلا أن إجراءات كمال أتاتورك نحو العلمنة والتحديث في الإتجاه الأوروبي قد أحدثت تراكمها النوعي بمرور الزمن وكان ذلك بمثابة عملية إفقاد تدريجي للهوية الإسلامية للدولة.

وكانت إجراءات كمال أتاتورك هي التأسيس القوي والحاسم في صياغة سياسة تركيا من بعده لحد اللحظة الراهنة. فإن الحكومات التي تلته قد تبنت الخط الأوروبي التحديثي نفسه بالإبتعاد عن الهوية الإسلامية وبذلك فإن السياسة الخارجية التركية قد كانت بعيدة عن أن تكون إتجاه لسياسة دولة إسلامية إذ إنخرطت تركيا على الصعيد السياسي بالإتجاه الأوروبي خاصة ثم الغربي الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي، أي أصبحت السياسة التركية الخارجية موجهة بشكل تام من قبل سياسة الحلف وهذا هو الإتجاه السياسي الذي تتبناه تركيا لحد الآن، الأمر الذي جعلها دولة إسلامية تتبنى في سياستها الخارجية إتجاهاً لا يمت الى مصلحة العالم الإسلامي بصلة على صعيد تحريك هذه السياسة أو ديناميتها داخل منطقة الشرق

الأوسط من جهة وداخل منطقة العالم الإسلامي من جهة أخرى.

إن هذه السياسة الخارجية لبلد إسلامي وإختلافها عن الخطوط والإتجاهات التي تسير وفقها سياسات خارجية لبلدان عالم إسلامية أخرى كانا الإستراتيجية المبكرة للبلدان الغربية التي شكلت قوة عظمى في العالم. فإن الإدراك الذي تموضع مؤخراً داخل مقولات الشمال والجنوب، أو العالم الأول والعالم الثالث أو الغرب والشرق أو العالم الأوروبي والعالم الإسلامي، كان هناك تأسيس له منذ بداية القرن العشرين أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وقد أسهم هذا التأسيس في إنهيار الدولة العثمانية كدولة مهيمنة على بلدان العالم الإسلامي لكنها كانت دوماً دولة إسلامية تتبع سياستها من خلال السلاطين الذين تعاقبوا على السلطة السياسية ولكنها قد تواجه أي حركة دينية إسلامية إصلاحية أو تصحيحية أو مُعارِضة أو عربية لكنها كانت على الدوام كدولة وكسلاطين يمثلونها تقع ضمن الإطار الإسلامي في التعبير عن نفسها عالمياً كقوة سياسية دولية تتصف بطابع حضاري خاص بها هو الإسلام وإن مسؤوليتها عن العالم الإسلامي بكل مجتمعاته ودوله التي وإن إختلفت معها الدولة العثمانية قومياً عبر سلطتها التركية فإنها تشترك معها حضارياً في القاعدة الدينية والروحية التي تنطلق منها وتشترك فيها مع شعوبها الإسلامية في تكوين كتلة سياسية متوحدة دينياً على الصعيد العالمي في كينونتها كتكتل دولي.

الباكستان

لم تظهر الباكستان كدولة مستقلة على المسرح الدولي إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إذ كانت جزءاً من الهند. وإن المسار التاريخي الحديث لهذه الدولة قد أسهم في صياغة سياستها الخارجية، وقد لعبت بريطانيا كدولة إستعمارية هيمنت على الهند لمدة طويلة في صياغة الكيان الدولي للباكستان خلال وبعد إستقلال هذه الدولة عن الهند وذلك وفق التكوين الديني والإسلامي لها.

فقد ساهمت بريطانيا في تحديد المسار السياسي الداخلي والخارجي لها وفق الإستراتيجية السياسية البريطانية العليا إزاء مستعمراتها(٦١) وإزاء مقدار التوازن البريطاني في منطقة جنوب شرقي آسيا، ومع أن بريطانيا قد منحت إستقلالاً للهند وللباكستان لكن الهيمنة البريطانية بقيت شاخصة وفق شكل لا مباشر بحيث ظلت

تتحكم بالإتجاه السياسي الخارجي للباكستان لصالحها، وهي السياسة ذاتها التي إتبعتها بريطانيا مع مستعمراتها في الشرق الأوسط مثل العراق ومصر وفلسطين وبلدان منطقة الخليج، أي أنها (بريطانيا) تمنح إستقلالاً صورياً لهذه الدول حسب معاهدات تجبر هذه البلدان على الإرتباط بالدولة البريطانية بشكل تام دون أن تظهر الهيمنة الكلية لبريطانيا على المسار السياسي لهذه البلدان بل أن سياسة الإستعمار غير المباشر هي الصيغة التي كانت تتبعها الإدارة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى وفق أشكال من الحماية والإنتداب ثم الإستقلال الصوري لمستعمراتها لأن مثل هذا الإستعمار غير المباشر كان يحقق لبريطانيا هدفين الأول عدم وضعها لحاكم بريطاني مباشر على البلد المستعمر في صيغة مندوب سامٍ ثم تجنيبها حدوث حركات تحرر مسلحة وثورات ضد وجودها المباشر في البلدان المستعمرة، الأمر الذي يكبدها خسائر بشرية وإقتصادية كبيرة مثلما حدث في ثورة عام ١٩٢٠ في العراق. هذه الثورة التي دفعت البريطانيين لأن يغيروا صورة هيمنتهم الإستعمارية الى صورة أخرى عبر وضعهم لمِلِك عربي وتشكيلهم لحكومة وطنية من أبناء البلد نفسه. في حين أخضعت هذه الحكومة لإتفاقيات تؤكد إستمرارية الهيمنة البريطانية الكلية على الصيرورة السياسية والإقتصادية للبلاد.

إن التطورات السياسية التي مرت بها الباكستان بعد الحرب العالمية الثانية تظهر إستمرارية خضوع هذا البلد الإسلامي للسيطرة البريطانية يمكن أن تَستخدم حتى بعده الديني الحضاري لمصالحها وذلك وفق منظور إستراتيجي سياسي أعلى يحفظ لها وجودها في العالم الإسلامي.

وفي الحالة الخاصة بدولة باكستان التي كانت جزءاً من الهند قامت بريطانيا عام ١٩٤٢ برفض منح إستقلالٍ للهند ووعدت الحكومة الهندية بأنها سوف تمنح هذا الإستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت سياسة بريطانيا في الهند منذ عام ١٨٥٧ تعتمد على إستراتيجية إستعمارية خاصة. فإن الهند كانت تامة الخضوع للإستعمار البريطاني وكانت الدويلات التي يحكمها أمراء هنود خاضعة تحت الحماية البريطانية وإستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٥ عند نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت على الساحة الهندية تطورات جديدة نشأت عن تصاعد

الحركة الإستقلالية للشعب الهندي. وفي آذار/(مارس) ١٩٤٦ أرسلت بريطانيا الى الهند بعثة مكونة من ثلاثة وزراء بريطانيين. هذه البعثة التي حاولت أن تراوغ مسألة منح إستقلال كامل للهند وإستبدلته بصيغة أخرى هي إنشاء حكومة وسيطة وتنظيم إنتخابات لجمعية تأسيسية. وفي تموز /(يوليو) ١٩٤٦ جرت الإنتخابات فأكد المسلمون هويتهم السياسية الدستورية لأول مرة داخل الهند عبر تقديمهم لمرشحين مسلمين إذ تمخضت الإنتخابات عن حصول (حزب المؤتمر) الهندي بزعامة جواهر لال نهرو على ٢٠٩ مقاعد في الجمعية التأسيسية بينما حصل حزب (الرابطة الإسلامية) على ٧٥ مقعداً وحصلت الأحزاب السياسية الصغيرة الأخرى على ١٤ مقعداً. وبينما حاولت السياسة البريطانية إستيعاب إنتصار حزب المؤتمر لصالحها لتسيطر بشكل مباشر على البرلمان وعلى الحكومة الهندية الجديدة، إتبع حزب «الرابطة الاسلامية» سياسة أخرى، إذ كان أعضاء هذا الحزب وقاعدته الشعبية من مسلمي الباكستان، ولذلك وعلى أثر إعلان نتائج الإنتخابات طالبت (الرابطة الإسلامية) بإنشاء دولة إسلامية مستقلة في باكستان وطالبت بأن يكون الباكستان دولة مستقلة عن الهند. ولأجل تحقيق هذا الهدف قام المسلمون وعلى أثر الإنتخابات بتنظيم مظاهرة ضخمة في شهر تموز /(يوليو) ١٩٤٦ وكانت هذه المظاهرات عنيفة سقط على أثرها عدد من القتلى الأمر الذي جعل بريطانيا تطرح إقتراحاً جديداً هو تكوين حكومة مؤقتة للهند يكون جناحها الإسلامي هو الباكستان وجناحها غير الإسلامي هو الهند[٦٢].

لكن هذا الإجراء البريطاني الذي حاول اللعب بشكل جديد من الصيغ الدستورية على إستقلال الهند وعلى مطالب المسلمين في باكستان كان سبباً في ظهور إضطرابات جديدة في شهر آب /(أغسطس) من العام نفسه تمخضت عن سقوط حوالى الألف قتيل في مدينة كلكوتا فأعلنت الحكومة المؤقتة في ٢٥ آب /(أغسطس) وكانت تحت رئاسة اللورد ويفل Lord Wavell وأصبح نهرو نائباً للرئيس وتكونت هذه الحكومة من خمسة أعضاء من الهندوس وثلاثة أعضاء من المسلمين من خارج حزب (الرابطة الاسلامية) وأربعة أعضاء آخرين يمثلون أقليات دينية أخرى[٦٣]، فإحتجت الرابطة الإسلامية على ذلك فإندلعت إضطرابات وصدامات أخرى في كل من مدينتي دلهي وبومباي، هذه الإضطرابات

التي أجبرت السلطات البريطانية على قبول تمثيل حزب الرابطة الإسلامية بخمسة أعضاء داخل الحكومة المؤقتة وذلك في شهر تشرين الأول (إكتوبر) من العام نفسه إلا أن الحرب الدينية الأهلية إندلعت من جديد بين المسلمين والهندوس مما أسفر عن مقتل العديد من الهندوس في منطقة البنغال. فحاولت الحكومة البريطانية حل الأزمة بشكل آخر عبر عقدها لمؤتمر في لندن بين ٣ و ٩ كانون الأول/(ديسمبر) ١٩٤٦ ضم ممثلين إنكليز عن الحكومة البريطانية، أما عن الطرف الهندي فقد شارك فيه مندوبان هندوسيان ومندوبان مسلمان[٦٤] ومندوب واحد من الطائفة السيكية لكن هذا المؤتمر قد أخفق بشكل تام في التوصل الى حل للأزمة الدينية والإستقلالية في الهند وبقيت الرابطة الإسلامية بقيادة زعيمها محمد علي جناح ذات موقف متصلب من ناحية حقوق المسلمين وإستقلال الباكستان بإعتبارها دولة تضم شعباً مسلماً لا يمت بصلة دينية الى الهند، ولذلك فقد حاول حزب المؤتمر الهندي بقيادة جواهر لال نهرو أن يستميل حزب الرابطة الإسلامية لشعور نهرو بأهمية هذا الحزب في تعبيره عن الأغلبية الإسلامية في الهند[٦٥]، فحاول نهرو الحصول على موافقته على مشروع بريطاني جديد هو تقسيم الهند الى قسمين وسكان كل قسم لهم السلطة بأن يصوتوا على القوانين الدستورية الإقليمية، لكن حزب الرابطة قد رفض هذا المشروع أيضاً.

وفي هذه المرحلة أصبح وضع النظام السياسي في الهند في حالة من التناقضية بين التمثيل الدستوري داخل الجمعية التأسيسية وبين التمثيل داخل الحكومة المؤقتة فإن حزب الرابطة الإسلامية بإصراره الكبير على إستقلال الباكستان كدولة إسلامية لم يعد يحضر جلسات الجمعية التأسيسية التي يحتل ٤٥ من مقاعدها في الوقت الذي كان فيه هذا الحزب يمثله خمسة أعضاء مسلمين من تنظيمه داخل الحكومة المؤقتة ولذلك، وعبر هذه الأزمة الداخلية الشديدة الوطأة إتخذت الحكومة البريطانية وبشكل مفاجيء في ٢٠ شباط / (فبراير) ١٩٤٦ قراراً بالجلاء عن الهند والخروج منها في تاريخ أقصاه شهر حزيران/ (يونيو) ١٩٤٨ وكذلك أعلنت بريطانيا تقسيم الهند الى دولتين هما الهند وباكستان وقد وافق حزب المؤتمر الحاكم على هذا القرار، لكن المعضلة التي بقيت شاخصة هي مشكلة الحدود بين البلدين وكيفية تحديدها بشكل نهائي. وكانت أكبر إشكالية في

الحدود هي مشكلة البنجاب حيث يرفض السيك هيمنة المسلمين، وكذلك منطقة البنغال حيث يكون المسلمون الأغلبية في غرب هذه المنطقة بينما تشكل الأديان الأخرى غير الإسلامية الغالبية في منطقة كلكوتا. وهنا لعب البريطانيون دور الحكم لحل هذه الأزمة عن طريق اللورد مونت باتن ممثل الملك في الهند وقد إقترح صيغة الإستفتاء في هذه المناطق لحل المشكلة فعبر عدد من الإستفتاءات لسكان هذه المناطق يمكن تحديد رغبة سكانها في الإنضمام الى هذه الدولة أو تلك وذلك حسب أغلبيتهم. وقد وافق على هذا الإقتراح جميع الأطراف: حزب المؤتمر، حزب الرابطة الإسلامية والسيك. وبذلك إنفصل كل من الهند والباكستان عن بعضهما وأصبح كل منهما دولة مستقلة وافقت حكومتها على بقائها مرتبطة بالتاج البريطاني (دومينيون Dominion)، ثم أعلنت بريطانيا سحب قواتها من الهند في ١٥ آب /(أغسطس) ١٩٤٧ وعندها لم يعد الملك جورج السادس إمبراطوراً على الهند ولم يعد اللورد مونت باتن Mountbatten ممثلاً للملك في الهند بل أصبح «حاكماً عاماً» حيث بقي في هذه الوظيفة حتى تاريخ ٣١ آذار/(مارس) ١٩٤٨، كما أن وظيفة الحاكم العام قد مارسها اللورد مونت باتن على الهند فقط وليس على باكستان ففي باكستان طالب حزب الرابطة الإسلامية من محمد علي جناح بأن يكون هو الحاكم العام على البلاد.

وعلى الرغم من إستقلال الباكستان وإعلانها دولة إسلامية ووجوُد حاكم مسلم على رأس السلطة السياسية فيها فإن وضعها كدولة مرتبطة بالتاج البريطاني قد حدد أساساً إتجاهها الخاص في السياسة الخارجية وهي سياسة تسير في إتجاه السياسة البريطانية فعلى الرغم من خروج بريطانيا من الهند والباكستان إلا أن حضورها وهيمنتها السياسية الكاملة على مسار وتطورات هذين البلدين قد بقيت كما هي في حقيقة الأمر. وعلاوة على كون الهند دولة من دول الدومينيون: أي الدولة المرتبطة بالتاج البريطاني، فإنها قد بقيت عضوة من أعضاء دول الكمنولث المـرتبطة ببريطانيا وذلك وفق قرار أصدرته الجمعية التأسيسية في الهند في نيسان/ أبريل ١٩٤٨[٦٦] بينما تحددت الباكستان المستقلة بسياسة بريطانيا بشكل غير مباشر علاوة على أن بريطانيا قد تركت بعض المشاكل العرقية خلفها في الباكستان ومشاكل خاصة بأقليات دينية كانت تثار بين آونة وأخرى لإقلاق الوضع

السياسي الداخلي في هذه الدولة الإسلامية الحديثة النشوء. ومن هذه المشاكل مشكلة بنغلادش التي أثيرت ليس على أساس ديني، لأن شعب هذه المنطقة مسلم أيضاً بل على أساس عرقي بسبب الإختلاف القومي(٦٧). وقد ظلت هذه المشكلة تسبب إضطراباً داخلياً لدولة باكستان حتى بداية السبعينات عندما إنفصلت بنغلادش عن باكستان لتصبح جمهورية مستقلة. كما أن السياسة الباكستانية عبر كل تطوراتها اللاحقة كما سيتوضح ذلك من فصول قادمة من هذا الكتاب ظلت خاضعة للتأسيس البريطاني لها بشكل يمكن القول عليه بأنه لا واعٍ. فبريطانيا قد وضعت بذرة عدم إنفلات باكستان من خطها السياسي الغَربي مستقبلاً، فالإستراتيجية السياسية البريطانية قد غدت إستراتيجية مستقبلية بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الحال مع الإستراتيجية الاميركية التي تبدأ بالتخطيط من معطيات اللحظة الواقعية الراهنة لتنطلق نحو الحسابات المستقبلية التالية، وتضع في مدار تخطيطها ما هو متوقع أو ما هو غير متوقع.

وما وضعته بريطانيا من لبنة في دولة الباكستان كان يسير على خطة التوقعات المستقبلية لهذه الدولة حتى في ظروف عالمية مغايرة، إستجدت بعد الحرب العالمية الثانية حيث إنهارت قوى الإستعمار الكلاسيكي متمثلة ببريطانيا وفرنسا لتحل محلها إستراتيجيات عالمية جديدة تتمثل بنظام القطبين المتمثل بالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. ففي ظل هذا النظام التوازني الجديد للقوى الكبرى، ظلت باكستان تسير في خط السياسة الخارجية نفسه الذي وضعت بريطانيا قاعدته مع حدوث بعض التنويعات في هذا الخط. لكنها تنويعات تقف عند حدود الكم ولا تتحول الى مستوى النوع الجذري في التغيير، أو تبقى ضمن إطار التكتيك المؤقت ولا تندفع نحو مجال الإستراتيجية الطويلة الأمد.

من هنا ظلت الباكستان في سياستها الخارجية وفي إستراتيجيها السياسية الخارجية خاضعة لإتجاه سياسي، إذا إضطر أن يحيد وبشكل نادر عن الخط البريطاني فإنه يبقى داخل إطار سياسة المعسكر الغربي الذي توجه سياسته الولايات المتحدة الاميركية داخل حلف دول شمال الأطلسي. وهذا الميدان في السياسة الخارجية لباكستان كدولة إسلامية لا تمتلك سياسات موحدة مع الدول الإسلامية الأخرى، يدخل ضمن المظاهر الجذرية في تشتت التنسيق في

السياسات الخارجية للدول الإسلامية، الأمر الذي يعيق ظهورها كوحدة وكقوة عالمية، في حين تبقى القوى العالمية الأخرى تحتوي وتستوعب في إستراتيجياتها الكبرى الدينامية السياسية لبلدان العالم الإسلامي. فالخط الذي يحدد السياسة الخارجية لباكستان هو مخالف للخط الذي يحدد السياسة الخارجية لتركيا وهكذا.

أفغانستان

إن الخصوصية الأولى للشعب الأفغاني هي أنه شعب متدين، فهنالك شعوب متدينة أكثر من غيرها حيث يلعب الدين في لا وعيها وفي وعيها السلوكي دور الحافز الدائم والمحرك لكل السلوكيات وردود الأفعال. وبين المجتمعات الإسلامية نلمس خصوصية التدين عند شعوب معينة أكثر من غيرها مثل الشعب الإيراني والشعب المصري والشعب المغربي والشعب السعودي على الرغم من تفاوت التجارب التاريخية الحديثة لهذه الشعوب، فإن البُعد العلماني الذي أراد أن يُضفيه عبد الناصر، طيلة سنوات حكمه على الشعب المصري، لم يمس الطبيعة المتدينة للمصريين فحتى لو كانت السلوكية الفردية أو الجماعية في مصر بعيدة في تفاصيلها اليومية عن الدين وإلتزاماته وفق النصوص الفقهية فإن البعد الديني الإسلامي يبقى هو المحرك للسلوكيات داخل هذا المجتمع وعند الفرد، وهذا ينطبق على الفرد الإيراني الشديد التأثر بالدين الإسلامي وعلى المجتمع السعودي الذي يذوب الدين الإسلامي في تكوين فرده أو تكوين الدينامية الإجتماعية فيه، بينما لا ينطبق ذلك على المجتمع التركي الذي يشعر بإسلاميته لكن الدين لا يلعب دوراً عميقاً في سلوكياته اليومية وحياته العامة كوعي موازي لكل ردود الفعل السلوكية لدى الفرد.

وعلى النطاق المسيحي فإن الشعب الإيطالي أو الإسباني أو الشعب البرتغالي شعوب متدينة مقارنة بالشعب الفرنسي أو الشعب الألماني. والخصوصية الإسلامية المتدينة للشعب الأفغاني، قد كانت العامل الأساسي في تحرير أفغانستان من الهيمنة السوفياتية عام ١٩٩٢، بعد عمليات حرب جهادية ضخمة كبدت حسب إحدى الإحصائيات الإتحاد السوفياتي أكثر من مليون قتيل[٦٨] وبعد سنوات طويلة من الحرب.

إن هذه الخصوصية ليست بحديثة بل مرتبطة بالتكوين الجيوستراتيجي للمنطقة منذ عصر إزدهار الحضارة الإسلامية في عهد الدولة العباسية حيث نشأت الطرق الصوفية وإزدهرت داخل المثلث الجغرافي القائم بين إيران وأفغانستان والمناطق الإسلامية في الإتحاد السوفياتي مثل سمرقند وبخارى وأذربيجان. فهنالك منطقة تألقت ليس بالتدين الإسلامي فحسب بل بلغت الحد الأقصى للذوبان في روحه الإسلامي ألا وهو التصوف. وبغض النظر عن الموقف من التصوف هل هو قريب من تعاليم الإسلام على الصعيد الفقهي أو بعيد عنها، فإنه قد نجح في خلق إيمان ديني عميق لدى شعوب هذه المنطقة المتخذة شكل المثلث الجغرافي الذي ازدهرت فيه تيارات إسلامية روحية أكثر عمقاً. ومن هنا نشأ تكوين سيسيولوجي خلق تكويناً سيسيولوجياً لمجتمعاته ينحصر في هذه الرقعة الجغرافية المحددة. فقد كان الحافز الديني الإسلامي هو القوة المعنوية لحركة الحرب الجهادية الأفغانية ضد الإتحاد السوفياتي، لكن هذه الطبيعة التدينية لم تكن وليدة السنوات الأخيرة بإعتبار إن الإتحاد السوفياتي يمثل الأيديولوجية الماركسية الملحدة وينبغي مقاومته، بل تجذرت هذه القوة المعنوية الروحية منذ مطلع العصر الحديث عندما قامت أفغانستان بمقاومة أية محاولة لهيمنة أجنبية غربية وفق الواقع الديني الإسلامي نفسه بإعتبار أن هذه الهيمنات هي هيمنات غير إسلامية.

منذ الحرب العالمية الأولى قامت أفغانستان بعملية مقاومة مزدوجة من خطر التأثير الروسي والوقوع تحت هيمنة روسيا القيصرية أو الخضوع للهيمنة البريطانية من الجانب الآخر، حيث كان الإستعمار البريطاني قوي الحضور داخل المنطقة. إذ حاولت بريطانيا لمرات عديدة إخضاع أفغانستان لهيمنتها الإستعمارية لكنها تخلت عن هذه الفكرة بعد فشلها في محاولتها الأخيرة لإخضاع البلاد عام ١٩١٩، عندها صرفت بريطانيا النظر نهائياً عن إحتلال هذه البلاد[٦٩].

وبسبب المقاومة الأفغانية الدينية نفسها تخلت روسيا أيضاً عن خطة كانت تقضي بإدماج أفغانستان في حلقة الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية التي أسستها. كما أن روسيا بعد الثورة الماركسية عام ١٩١٧ وقيام الإتحاد السوفياتي قد تخلت عن ضم أفغانستان الى جمهورياتها السوفياتية ذات السكان المسلمين وذلك بسبب من أن الحكومة الإشتراكية الجديدة في الإتحاد السوفياتي قد أخذت تبث دعايتها

الأيديولوجية وفق لغة علمانية إلحادية مباشرة ساعدت في وضع حصانة وإحتراز إسلاميين لدى الشعب الأفغاني لمقاومة هذه السلطة السياسية الجديدة. بل والأكثر من ذلك فإن الأيديولوجية الماركسية المادية البعيدة عن الدين التي أخذ النظام السوفياتي الجديد يبشر بها قد دفعت الكثير من المسلمين من أبناء الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفياتي لأن يتركوا أوطانهم التي باتت خاضعة لسلطة شيوعية وقاموا بالهجرة الى أفغانستان بإعتبارها دولة إسلامية مجاورة.

ومن الصفات الخاصة التي طبعت أيضاً تاريخ أفغانستان على الدوام هو الإضطراب الداخلي الذي إستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، هذا إضافة الى الطابع المتدين للشعب الأفغاني الذي يعادي أية تغييرات على الطريقة الأوروبية أو إصلاحات يكون الغرب هو النموذج الذي يقتدى به فيها، وقد إجتمع هذان العاملان: أي الإضطراب الداخلي ومقاومة الحداثة ليؤثرا في الأحداث التي وسمت تاريخ أفغانستان خلال العقد الأول الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الأولى. فلم تتجه أفغانستان في الإتجاه نفسه الذي إتبعه كمال أتاتورك وسار فيه بسهولة وقُبل من قبل الشعب التركي، كما لم تتأثر أفغانستان بالتحديث الذي جرى في إيران في الوقت نفسه ولكن بنسبة أقل بكثير من التحديث الكلي وسلخ الهوية الإسلامية مثل الذي جرى في تركيا، إن هذين الإصلاحين التحديثيين في دولتين متجاورتين جغرافياً لأفغانستان قد جعل أمير أفغانستان المسمى أمان الله الذي خلف أباه حبيب الله على العرش في شباط/(فبراير) ١٩١٩، يفكر بإجراء إصلاحات تحديثية في أفغانستان مع المحافظة بالطبع على طابعها الإسلامي العميق. وفي البداية قام بتأمين الإستقرار السياسي الداخلي للدولة فقضى على ثورتين كانتا قد إندلعتا في البلاد هما ثورة الألزامي التي أخمدها عام ١٩٢٣، ثم ثورة المتكل التي أخمدها سنة ١٩٢٤، كما أخمد ثورة أخرى قامت بها طائفة الباتان وهم مجموعة عاشت أغلبيتهم في الهند تحت الحكم البريطاني، وبما أن بريطانيا لم توفق في بسط هيمنتها الإستعمارية على أفغانستان بسبب العمق الديني الإسلامي لشعبها ومقاومته للهيمنات اللاإسلامية فإنها حاولت بشكل آخر إقلاق الوضع في أفغانستان على الدوام

ولذلك قدمت مساعدات كافية الى أقوام الباتان ليقوموا بعصيان ضد الحكومة الأفغانية، إلا إن الأمير أمان الله قد أخمد هذه الثورات كلها وبدأ يتوجه نحو وضع سياسة للإصلاح الداخلي والتحديث داخل البلاد لكنه لم يقدر الوضع الداخلي الديني والإجتماعي للأفغانيين ومدى تقبلهم لأي إجراءات تحديثية وبذلك فإن خطته التحديثية غير المتروية قد كانت سبباً في قيام الثورات ضده فقد إتخذ العديد من الإجراءات التي تهدف الى ربط بلاده بمبتكرات العلم الحديث وكذلك إجراء تغييرات في نظم التعليم التي كانت الطبيعة الإسلامية تتحكم بها في بلاده، والعمل على إنشاء جيش نظامي حديث، إلا أن هذه التدابير قد أحدثت نقمة عامة لدى الشعب الأفغانستاني المتدين فإندلعت ثورة ضده عام ١٩٢٨ عندما كان في زيارة لأوروبا لإعداد العدة لتحديث البلاد. وعندما سمع بأنباء الثورة ضده عاد مسرعاً الى بلاده لكنه لم يستطع إخماد الثورة التي كان يتزعمها قائد متدين هو باجاستا الذي حصل على البيعة لنفسه ولقب نفسه بالأمير أمان الله الثاني، وبعد سلسلة من التطورات التي كانت لصالح هذه الثورة تخلى الأمير أمان الله عن العرش في كانون الثاني/ (يناير) ١٩٢٩، وغادر أفغانستان، لكن إبن عم أمان الله المدعو نادر خان قد توفق بعد ذلك الى إلقاء القبض على زعيم الثوار باجاستا الذي كان قد تمركز في العاصمة كابول وإعدام هذا الزعيم في تشرين الأول/ إكتوبر من العام نفسه[٧٠].

وقد قام إبن عم أمان الله بمواصلة إدخال بعض التدابير التحديثية التي إتخذها أمان الله والتي أدت الى الثورة. لكن نادر خان أغتيل بعد ذلك في قصره في يوم ٨ تشرين الثاني/ (نوفمبر) عام ١٩٣٣. ويمكن إرجاع أسباب الإغتيال الى نفس السياسة التحديثية التي إتبعها إبن عمه أمان الله سابقاً. وحاول نادر خان التخلص منها وإقناع الشعب الأفغاني بأنه تراجع عن هذه السياسة إلا أن ذلك لم يكف في طرح بديل لما كان موضع تصوري من قبل الشعب بأنه تغير للهوية الإسلامية التي يتصف بها لصالح الغرب الأوروبي.

بشكل عام بقيت أفغانستان متجهة نحو مسار تقليدي متشبث بالهوية الإسلامية. بذلك إتبعت أفغانستان منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين إتجاهاً إسلامياً خاصاً بها مع الحفاظ على علاقات حسن جوار مع البلدان المجاورة له

مثل إيران التي عقدت معها معاهدة منذ عام ١٩٢٣، وقبل أن يسقط حكم أمان الله، وألحقت هذه المعاهدة بميثاق سعد آباد الذي جعل أفغانستان طرفاً في الحلف الدولي الذي تزعمه شاه إيران آنذاك رضا بهلوي.

أما نادر شاه الذي تولى الحكم بعد أمان الله فقد سن دستوراً يشابه الدستور الفارسي في حداثته المرتبطة بالإسلام ومنذ ذلك التاريخ عاودت أفغانستان متابعة إتجاه الإصلاح الجديد الذي يتواكب مع التعاليم الإسلامية[٧١] مع محاولة متحفظة للإنفتاح على الأساليب الأوروبية في التقنية وفي إدارة شؤون الدولة بالشكل الذي يتفق والبنية الإسلامية له.

وعلى الرغم من أن الكثير من التغييرات السياسية الداخلية قد إنتابت أفغانستان منذ تأسيسها الحديث بعد الحرب العالمية الأولى ولحد الغزو السوفياتي لها عام ١٩٧١ إلا أن القاعدة الأساسية للسياسة الخارجية الأفغانية قد ظلت تنطلق من عمق الهوية الإسلامية داخل المجتمع الأفغاني، إن هذا الطابع بقي بشكل عام يسير على صعيد السياسة الخارجية بإتجاه الغرب على الرغم من حدوث محاولات من قبل دول عديدة في العالم الثالث منذ الخمسينات وبشكل يتوازى مع تصاعد حركات التحرر من الإستعمار في هذا العالم، وعلى الرغم من حدوث محاولات داخل العالم الثالث لأن يكون له كيانه الدولي الخاص ضمن عدة مؤتمرات دولية وعدة تسميات غير دول العالم الثالث ككتلة دولية جديدة ناهضة مثل «دول عدم الإنحياز» ودول «الحياد الإيجابي» هذه التكتلات التي إنبثقت على المسرح الدولي على أثر مؤتمر باندونغ المعقود في نيسان/ أبريل ١٩٥٥، فقد إنضمت أفغانستان ضمن دول إسلامية وعربية وأفريقية الى هذا التكتل الدولي الجديد الخاص بدول العالم الثالث. على الرغم من تأثيرات مثل هذه المجموعات الدولية على السياسة الخارجية الأفغانية بشكل أو بآخر. إلا أن مثل هذه التأثيرات كانت على الدوام تتصف بالجزئية مقارنة بالإتجاه السياسي الخارجي العام الذي طبق سياسة البلد في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى وهو إتجاه يميل نحو الدول الغربية كإنعكاس للطبيعة الإسلامية الداخلية التي تحاول أن تتعدى تيار الإتجاه السياسي نحو المعسكر الإشتراكي خلال سنوات الحرب الباردة بما أن هذا المعسكر يمثل أيديولوجية مادية متناقضة مع روح

الدين. وأن الفترة التي مرت فيها أفغانستان منذ الغزو السوفياتي لها ١٩٧٩ وحتى الإنسحاب السوفياتي منها ١٩٩٢، ما هي إلا فترة إستثنائية تثبت القاعدة عن طريق إنتعاش ونضوج المقاومة الإسلامية المسلحة للنظام الإشتراكي الذي فرضته لموسكو حتى إسقاطه.

وبقيت بعد ذلك السياسة الأفغانية سائرة على نفس خصوصيتها المميزة لها، أي إضطرابات وصراعات داخلية مستمرة بين القوى السياسية الموجودة داخل البلاد مع إتجاه نحو السياسة الغربية في الخارج، هذا إضافة الى سمة تتصف بها أفغانستان دون غيرها هي الموقع الجغرافي المغلق الذي لا يمثل أية أهمية إستراتيجية لأنها - أفغانستان - بعيدة عن المسطحات المائية، كما أنها تقع في موقع متوسط لدول أكثر أهمية منها، ولذلك بقيت سياستها الخارجية لا تمتلك تأثيراً هاماً وحاسماً على العالم الإسلامي بما أن هنالك دول إسلامية أكثر منها بروزاً وأهمية على مستوى الموقع الإستراتيجي والثروات الإقتصادية، بحيث كانت هذه الدول موضع لتنافس وصراع عالميين لأهميتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أندونيسيا

لم تحصل أندونيسيا على إستقلالها إلا بشكل متأخر، بل أنها كدولة إسلامية أيضاً لم تتكون وتخرج على الساحة الدولية بشكل فعلي إلا إعتباراً من تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وبما أن موقعها الجغرافي يتموضع في قلب المدار الآسيوي فإنها قد خضعت لليابان، إذ كانت اليابان تعتبر نفسها الدولة الكبرى والقوة الأولى في آسيا، وقد لخص هذه السياسة اليابانية حركة سياسية مؤيدة لليابان تسمى «اللغات الثلاثة» أو «الثلاثة أ» Det Trois A ومن هذه الحركة القومية بثلاثة مبادىء هي «اليابان قائدة آسيا. اليابان حامية آسيا. اليابان نور آسيا»[٧٢].

ويمكن إعتبار نشوء أول تبلور للحركة الإستقلالية الأندونيسية في بداية الأربعينات وخلال الحرب العالمية الثانية، إذ نشأت حركتان إستقلاليتان الأولى بقيادة سوكارنو والتي تؤمن بالتعاون مع اليابان ولو لمرحلة محددة حتى تحقيق الإستقلال، والأخرى بقيادة ساجارير والتي نظمت مقاومة ضد اليابانيين الأمر الذي دعا اليابان أن تعد الأندونيسيين بتصريح أطلقه الجنرال توجو عام ١٩٤٣،

بمشاركة الأندونيسيين في الحكم. وبناء على ذلك فقد تأسست في أيلول/ (سبتمبر) ١٩٤٣ جمعية إستشارية مركزية تحت رئاسة سوكارنو الذي حاول أن يحصل على وعد من اليابانيين بإستقلال بلاده فسافر الى طوكيو لهذا الغرض في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

لكن مثل هذا الوعد لم تنفذه اليابان للأندونيسيين إلا في أيلول / (سبتمبر) ١٩٤٤ على يد رئيس الحكومة اليابانية آنذاك، الجنرال كوييسو Koiso الذي وعد الأندونيسيين بأن اليابان سوف تمنحهم إستقلالهم بتاريخ قريب جداً لكنه لم يحدد هذا التاريخ وفي شهر آذار / (مارس) ١٩٤٥ تأسست في مدينة جاوا لجنة من أجل التحضير للإستقلال «وقد ترأس هذه اللجنة سيكارنو» وقد قررت هذه اللجنة بناء على الوعد بالإستقلال الذي منحته اليابان الى الأندونيسيين قررت بأن يحارب الأندونيسيين بجانب اليابان ضد الحلفاء خلال هذه الحرب. ونتيجة لهذه الخطوة السياسية الذكية من قبل سوكارنو فقد قام الماريشال الياباني يتروشي Teranchi قائد القوات اليابانية في جنوب شرق آسيا بدعوة القادة الوطنيين الأندونيسيين سوكارنو وهاتا Hatta يديودينيغرات Wediodinigrat الى مقر إقامته في سايغون وأبلغهم قرار الحكومة اليابانية بإعطاء أندونيسيا إستقلالاً كاملاً مباشراً[٧٣] وبالطبع فقد يكون هذا القرار المباشر من قبل اليابان قد صدر بدافع تحاشي إندلاع إضطرابات إستقلالية داخل أندونيسيا ضد السيطرة اليابانية في الوقت الذي كانت اليابان فيه تخوض بعنف الحرب العالمية الثانية ضد الحلفاء، الأمر الذي يجعل قطاعاتها العسكرية مشغولة بالحرب وغير متفرغة لإخماد ثورات أو تمردات داخل مستعمراتها.

عندما عاد القادة السياسيون الأندونيسيون الى بلادهم بعد هذه الزيارة الى سايغون في ١٥ آب / (أغسطس) ١٩٤٥، قاموا بإصدار تصريح يعلن إستقلال أندونيسيا، إلا أن هذا الإستقلال ما لبث أن تعرض لمحاولات سياسة الهيمنة الجديدة لدول الحلفاء بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وبما أن هولندا هي التي قامت بإستعمار أندونيسيا منذ القرن السادس عشر وأن اليابان قد هزمت هولندا خلال الحرب العالمية الثانية ودخلت الى أندونيسيا وإعتبرتها خاضعة لليابان فإن هزيمة اليابان قد جعلت أندونيسيا مرة أخرى موضع صراع بين

هولندا وبريطانيا فقد كانت هولندا أساساً ذات وجود إستعماري في أندونيسيا وبمجرد هزيمة اليابان عادت الى أندونيسيا بينما كانت بريطانيا من القوى المتحالفة التي تريد أن تبسط هيمنتها الإستعمارية على هذه البلاد لقربها جغرافياً من مستعمراتها الأخرى ولكي يكون لها مركز ثقل متماسك في منطقة جنوبي شرقي آسيا. ولذلك فإن إعلان سوكارنو لإستقلال أندونيسيا عن اليابان لم يكن إلا إعلاناً شكلياً لم يأخذ بنظر إعتباره المعطيات العالمية الجديدة التي ستتولد مستقبلاً، وقد تولدت بالفعل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

فإن أندونيسيا كبلد إسلامي قد أصبح مباشرة وبقوة بعد نهاية الحرب موضعاً لصراع القوى الغربية الكبرى. فبعد هزيمة اليابان دخلت القوات العسكرية البريطانية الى أندونيسيا وبقيت فيها حتى ٣٠ تشرين الثاني / (نوفمبر) ١٩٤٦ بينما أقيلت حكومة سوكارنو التي تعاملت مع اليابان، ووضع الحلفاء محلها حكومة جديدة تحت رئاسة سيجاهربر[٧٤] وقامت الحكومة الجديدة بمهمة المفاوضة مع الهولنديين وكانت مفاوضات صعبة جداً حيث كانت القوى الوطنية الأندونيسية تريد الإستقلال وإعادة السيادة الوطنية للبلاد فيما كان الهولنديون يراوغون بشدة من أجل إبقاء أندونيسيا ذات جزر مقسمة ومميزة وتقع تحت سيطرتهم المباشرة. بل الأكثر من ذلك أن الهولنديين قد أرادوا إبقاء هيمنتهم الكلية على أندونيسيا من خلال سياسة العنف وإجراءات القمع وتطبيق سياسة بوليسية عنيفة إجتاحت البلاد. فقد إقترحت السلطات الهولندية في بداية الأمر وفي ١٥ من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ صيغة (كومنولث أندونيسي) يضم عدة جزر واراضٍ إقليمية يتمتع كل إقليم منها بحكم ذاتي ذي درجات مختلفة من السيادة وذلكً حسب طبيعة الإقليم. وقد وضع الهولنديون بنية دستورية لهذا الإقتراح تجعلهم يهيمنون على البلاد بشكل قوي لكن هذه الهيمنة أراد لها الهولنديون بأن تكون مصحوبة بنمط شكلي من الإستقلالية التي توهم الشعب الأندونيسي بأنه يملك سيادة وطنية على بلاده.

ورفض القوميون الأندونيسيون هذا الإقتراح لأنهم كانوا يطالبون أولاً وقبل كل شيء بالإعتراف «بالجمهورية الأندونيسية» كدولة ذات سيادة تضم معظم الجزر التي تتكون منها أندونيسيا. ولكن المفاوضات لم تسفر عن شيء لأن الهولنديين

كانوا يريديون تحديد الجمهورية الأندونيسية بجزيرتي جاوا وسومطرة فقط. في حين أن مثل هذا التمثيل للجمهورية يطرح تجزئة للشعب الإسلامي داخل أندونيسيا، فالمعروف أن جاوا وسومطرة هما الجزيرتان الأكثر كثافة في السكان في حين أن الجزر الأخرى تضم شعباً أندونيسياً إسلامياً أيضاً وأن عدم الإعتراف بسيادة الجمهورية الأندونيسية ببقية الجزر يخلق تجزئة لشعب ذي بنية دينية حضارية واحدة.

وكان الهولنديون يريدون عبر هذه الصيغة الدستورية التي إقترحوها أن يتوصلوا الى هذه النتيجة أي تجزئة الشعب الأندونيسي من خلال الجزر الأندونيسية عبر إنتمائها الى سيادات أجنبية مختلفة. وكانت هذه الإستراتيجية الهولندية تمر عبر الصيغة الدستورية التي طرحت من قبل الهولنديين وكذلك من قبل خطط أخرى لاحقة طرحها الهولنديون بإعتبارها مشاريعاً إستقلالية لكنها مشاريع إستقلالية يهدف من ورائها تمركز وإرساء الهيمنة الهولندية في أندونيسيا بتقسيم الشعب الأندونيسي على مناطق جغرافية متعددة ضمن الجزر الأندونيسية نفسها وذلك بشكل إداري إستعماري مقترح ضمن فكرة ما سمي في وقتها بـ «الجمهورية الأندونيسية». وهي محض مشروع كان يهدف من قبل القوميين الأندونيسيين الى إقامة جمهورية أندونيسية ذات سيادة تامة على كل المناطق الإقليمية والجزر الأندونيسية. بينما كان الهدف الهولندي منه هو تجزئة أندونيسيا والشعب الأندونيسي ضمن جزر لا يخضع غالبها الى السلطة الإدارية لهذه الجمهورية.

وبعد عدم توصل كل من الطرف القومي الأندونيسي والسلطات الهولندية الى تسوية قامت سلطات الإستعمار الهولندي بطرح مشاريع أخرى لأجل ترسيخ إستمرارية سيطرتها على أندونيسيا وتجزئتها، وفي ١٥ تشرين الثاني / (نوفمبر) ١٩٤٦ إقترحت الحكومة الهولندية إقتراحاً آخر على الجمهوريين الأندونيسيين، وقد توج هذا الإقتراح بتوقيع إتفاقية بين الجانبين في التاريخ المذكور[٧٥] والجدير بالذكر بأن هذه المفاوضات الجديدة التي تمخضت عن الإتفاق قد أتت على أثر الإنتخابات الهولندية وبمجيء حكومة جديدة الى السلطة في هولندا حاولت أن تغير من أساليب سياستها الإستعمارية تجاه أندونيسيا مع الحفاظ على هدفها الإستراتيجي الرئيسي وهو إبقاء أندونيسيا تحت الهيمنة الكلية الهولندية.

وقد أقر هذا الإتفاق بعض النقاط الأساسية مثل إعتراف هولندا بسيطرة «الجمهورية الأندونيسية» على الجزء الأكبر من جاوا ومادورا وسومطرة، وبأن تقوم التحضيرات لإقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة في أندونيسيا وأن تتأسس هذه الدولة على أساس فيدرالي يتكون من مجموعة الجزر أو «الدول» أو «الأقاليم» الأندونيسية بحيث ينشأ في التالي ما يسمى «بالولايات المتحدة الأندونيسية» وأقر هذا الإتفاق أيضاً بأن دستور هذه الولايات المتحدة الأندونيسية سيكون مكوناً من ممثلين معنيين بشكل ديمقراطي من الأقاليم التابعة للجمهورية ومن الأقاليم الأندونيسية الأخرى غير التابعة لما يسمى بـ «الجمهورية الأندونيسية».

وإقترحت السلطات الهولندية أيضاً نوعاً آخر من الفيدرالية أكثر سعة هو صيغة تسمى بـ «الإتحاد الهولندي ـ الأندونيسي» ويتكون من الجزر التي تضمها «الولايات المتحدة الأندونيسية» إضافة الى كل من هولندا، وإن هذا الإتحاد كما أرادته هولندا يمسك بكل قدرات أندونيسيا والشعب الأندونيسي، إذ أن الهولنديين قد ضمنوه شروطاً خاصة تتمثل في أن السلطات الموجودة في هذا الإتحاد ينبغي أن تخضع لهولندا في الأمور الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاع والشؤون المالية والشؤون الإقتصادية.

وكذلك بما يخص المسائل الثقافية أي أن حتى المجال الثقافي وهو الأكثر خطورة من ناحية أندونيسيا بإعتباره مجالاً حضارياً إسلامياً له طابعه الإنتاجي الفكري والسلوكي الخاص، حتى هذا المجال قد حظي بإهتمام السلطات الإستعمارية الهولندية لكي يحاصر الشعب الأندونيسي على جميع المستويات من قبل الهولنديين أي على الأصعدة الحيوية مثل السياسة الخارجية الهولندية ومصالحها مع الدول والقوى العالمية الأخرى، ثم على الصعيد الإقتصادي والمالي، أي ينبغي أن يكون العصب الإقتصادي لأندونيسيا بيد هولندا هذا إضافة الى سياسة الدفاع ثم الحياة الثقافية.

وقد وقع الإتفاق على ذلك بين الطرفين إلا أن الخلافات ما لبثت أن نشأت بين الحركة الوطنية الأندونيسية وبين الهولنديين إذ أن الجمهوريين الأندونيسيين أرادوا أن يهيمنوا على السلطة، الأمر الذي جعل الهولنديين يلجأون الى القوة العسكرية لقمع الحركة الوطنية[٧٦] وهذا جعل القضية ترفع الى هيئة الأمم المتحدة من قبل

القوى الكبرى الأخرى مثل بريطانيا. وعندما عُرِضَتْ القضية على مجلس الامن فقد وافق الطرفان الهولندي والأندونيسي تحكيم الولايات المتحدة في هذه القضية. فأعلن وقف إطلاق النار بين الطرفين في ٤ آب / (أغسطس) ١٩٤٧، إلا أن العمليات العسكرية قد ظلت مستمرة حتى ٩ آب / أغسطس، وقد أعلنت الحكومة الهولندية بأن كل الأراضي الأندونيسية التي كانت تحت سيطرة القوات العسكرية الهولندية هي أراض هولندية وتخضع للسياسة الهولندية. وبعد ذلك بمدة قصيرة تمادت السلطات الهولندية في محاولة الهيمنة على المناطق الأندونيسية التي تقع تحت سيطرة قواتها العسكرية إذ إقترحت في ٢٣ أيلول / (سبتمبر) ١٩٤٧ إنشاء إدارات ذات إستقلال ذاتي مستقلة عن الجمهورية الأندونيسية داخل المناطق المحتلة من قبل القوات الهولندية وكان هذا الإتجاه الجديد في السياسة الهولندية يهدف الى الهيمنة على الجمهوريين الأندونيسيين عبر خلق بنية فيدرالية لما سمي بـ «الولايات المتحدة الأندونيسية».

وبعد سلسلة من التطورات السياسية التي أرادت هولنداً عبرها تأكيد سيادتها في أندونيسيا إندلعت إضطرابات سياسية في جاوا قام بها الشيوعيون في الوقت نفسه الذي رفضت فيه لجنة مبعوثين من الجمهوريين الأندونيسيين جاكارتا التصويت على الدستور ورفضت بأن تنضم الى الدستور الأمر الذي دعى الهولنديين بأن يقوموا بحملة عسكرية أخرى ضد القوات الوطنية الإسلامية الأندونيسية وذلك في ١٨ كانون الأول / (ديسمبر) ١٩٤٨[٧٧] وتمخضت هذه العملية عن إعتقال الرئيس سوكارنو ورئيس وزراءه المدعو هاتا Hatta والسيطرة على مدن أندونيسية أخرى، وكانت هذه الأحداث كبداية لإعلان الإستقلال إذ إجتاحت بقية المدن الأندونيسية موجة من الإحتجاج والإضطرابات. وفي الوقت نفسه إنبثقت موجة عامة من النهوض وحركة التحرر الوطني التي عمت بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا.

عندها أعلن الرئيس الهندي نهرو ضرورة إنسحاب كل القوات الأجنبية من أندونيسيا وأعلن في ٢ كانون الثاني / (يناير) ١٩٤٩[٧٨]، قراراً بعقد مؤتمر البلدان الآسيوية في نيودلهي، هذا المؤتمر الذي سيضم تركيا والبلدان العربية وإيران وأفغانستان وباكستان وسيلان. وسط هذه التطورات التي لم تعد فيها القضية

الأندونيسية قضية وطنية بل أصبحت تهم كافة منطقة جنوب شرقي آسيا، قام مجلس الأمن بإتخاذ المبادرة في هذا المجال وإصدر قراراً بتشكيل حكومة مؤقتة في أندونيسيا قبل تاريخ ١٥ آذار / (مارس) ١٩٤٩، ثم إجراء إنتخابات في تاريخ أقصاه ١٥ تشرين الأول / إكتوبر ١٩٤٩، ثم تحويل السلطة السياسية بعد ذلك الى حكومة الولايات المتحدة الأندونيسية الوطنية وذلك في تاريخ لاحق للإنتخابات على أن لا يتعدى أمده الأول من تموز / (يوليو) ١٩٥٠(٧٩). وقد وقعت قرارات مجلس الأمن موقعاً سيئاً على السلطات الإستعمارية الهولندية التي حاولت أن تقطع الطريق على هذا القرار بأن يطبق وذلك بأخذ مبادرة خاصة مع القوى الوطنية الأندونيسية نفسها لفتح مفاوضات جديدة لحل الأزمة بشكل آخر يتلائم مع مصالح سياسة الإستعمار الهولندي أيضاً.

وهكذا فقد وافق الهولنديون على أن يعيدوا فتح المفاوضات مع الزعماء الأندونيسيين ووافقوا على إعادة كيان الجمهورية الأندونيسية، وأصبح مقرها في جاكرتا، ثم قامت بإطلاق سراح الزعماء الوطنيين الأندونيسيين على أن يعقدوا مؤتمراً «مائدة مستديرة» في لاهاي مع الهولنديين(٨٠). ونجحوا في أن يضموا إليهم زعماء بقية المناطق الخمس عشرة التي يتكون منها الكيان الإقليمي لأندونيسيا. وكان الهولنديون قد أملوا بأنهم يستطيعون أن يستندوا ويعتمدوا على زعماء هذه الأقاليم الأخرى لإفشال المشروع الوطني الأندونيسي في الإستقلال والذي يتزعمه الجمهوريون بقيادة سيكارنو. لكن أملهم قد خاب. فحاولت السياسة الإستعمارية الهولندية الجديدة أن يكون مؤتمر الدائرة المستديرة في لاهاي بمثابة المحاولة الأخيرة لمنح إستقلال صوري لأندونيسيا مع إبقاء هذا البلد مرتبطاً بالسياسة الهولندية للحيلولة دون تكوين دولة أندونيسية موحدة تضاف الى بلدان العالم الإسلامي الأخرى وفق بنيتها الديمغرافية الدينية. وقد إنعقد هذا المؤتمر في مدينة لاهاي في ٢٣ آب / (أغسطس) ١٩٤٩ وإستمرت المفاوضات فيه لمدة طويلة حتى تاريخ ٢ تشرين الثاني/ (نوفمبر) من العام نفسه وتمخض عنه عدة مقررات أهمها:

١ ـ إعطاء السلطة والسيادة الأندونيسية الى ما كان يسمى بـ «جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية». وذلك بإلحاق جميع الأقاليم الأندونيسية بها ووضعها

تحت سيادتها، ومن هذه الأقاليم الجمهورية الأندونيسية والمناطق الأربعة عشر الأخرى التي تتكون منها أندونيسيا.

٢ ـ تم إنشاء إتحاد هولندي أندونيسي وذلك تحت سلطة عليا هي التاج الهولندي وأن التعاون الذي يربط بين دولتي هذا الإتحاد هو تعاون دولتين مستقلتين ولكنهما يشتركان في سياسة دفاعية واحدة سياسية خارجية واحدة أيضاً.

والملاحظ أن البند الثاني من هذه المقررات يحتوي ضمنياً على إستمرارية إرتباط إندونيسيا المتحدة تحت لواء جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية وإستمرارية ربطها بالدولة الهولندية وسياستها الإستعمارية وخاصة سياستها الخارجية.

٣ ـ إقامة إتفاق إقتصادي ومالي بين جميع الأطراف الأقليمية التي تتكون منها «الولايات المتحدة الأندونيسية».

٤ ـ إنسحاب القوات الهولندية من جميع الأقاليم الأندونيسية.

وفي يوم ٢٧ كانون الأول / (ديسمبر) من العام نفسه وقعت الملكة جوكيانا ملكة هولندا على الإتفاق الذي تم بموجبه نقل السلطة والسيادة الهولندية الى الأندونيسيين وبذلك أعلنت أندونيسيا كدولة مستقلة. وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٥٠ تخلت الحكومة الأندونيسية الإسلامية عن صيغة الإتحاد الفيدرالي الذي خلقته هولندا في أندونيسيا، وأعلنت الحكومة الأندونيسية إسم البلاد الجديد وهو «جمهورية أندونيسيا» بدلاً من «الولايات المتحدة الأندونيسية»، كما أعلنت خروجها من ما كان يسمى بالإتحاد الهولندي الأندونيسي، الذي أقره مؤتمر لاهاي في العام السابق[٨١].

وبهذا ظهرت جمهورية إسلامية موحدة جديدة على المسرح الدولي إلا أن سياستها الخارجية ظلت متأثرة بالتكوين السياسي الذي عايشته أندونيسيا خلال فترة خضوعها للإستعمار الهولندي وهي سياسة خارجية خاصة تتمايز بشكل كبير عن السياسية الخارجية التي إتبعتها تركيا أو السياسة الخارجية التي إتبعتها الباكستان ولذلك بقيت الخطوات السياسية الوحيدة التي يمكن أن تقوم أندونيسيا الى إتباع سياسة خارجية ذات تنسيق وفق الحد الأدنى مع الدول الإسلامية أو الدول العالمثالثية الأخرى تأتي من خلال إنضمام أندونيسيا الى تجمعات دولية خاصة

بالبلدان الإسلامية أو ببلدان العالم الثالث مثل «منظمة البلدان الآسيوية» أو «منظمة دول الحياد الإيجابي» أو «منظمة المؤتمر الإسلامي» وغيرها من منظمات أخرى.

إيران

بعد الحرب العالمية الأولى إتبعت إيران، على عكس بقية الدول الإسلامية الشرق أوسطية، سياسة تحاول الخروج من نطاق الهيمنات الإستعمارية الكلاسيكية أي بريطانيا وفرنسا وذلك بالإتجاه نحو قوة عظمى أخرى للتعامل معها وإجراء نمط من التنسيق التجاري والصناعي، إضافة الى التعاون السياسي معها. ومن هنا إتجهت إيران نحو المانيا للخروج عن نمط الهيمنة الإستعمارية الأوروبية التقليدية المتمثلة بكل من السياستين البريطانية والفرنسية.

وقد جاء هذا الإتجاه لإيران في سنوات متأخرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد العديد من التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي جعلت من إيران مركزاً للصراع الدولي بين القوى الكبرى في محاولة لكل من هذه القوى الى سحب إيران نحو منطقة هيمنتها الإستعمارية الدولية.

فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وعلى الرغم من أن الحكومة الإشتراكية الجديدة في الإتحاد السوفياتي قد تخلت عن أطماع الحكومة القيصرية في بلاد فارس على أثر معاهدة برست ليتوفسك Brest Litovsk إلا أن البريطانيين قاموا مباشرة بإحتلال المناطق التي إنسحبت منها الجيوش الروسية. وفي ٩ آب/ (أغسطس) ١٩١٩ نجح السير برسي كوكس في عقد إتفاق مع إيران خضعت بموجبه الحكومة الإيرانية والجيش الإيراني الى سلطة المستشارين البريطانيين، وقد جرى سابقاً مثل هذا الإتفاق مع مصر والعراق حيث خضع الجيش والسلطة في هذين البلدين الى سلطة المستشارين البريطانيين أيضاً. وعلى الرغم من تقدم النفوذ البريطاني في إيران قامت الحكومة الشيوعية السوفياتية الجديدة بنشاط يتوخى الحصول على نفوذ واراضٍ إقليمية داخل إيران فقاموا بإحتلال باكو في شهر أيار (مايو) ١٩٢٠، ثم واصل البلاشفة الروس تقدمهم الى ثغر «أنزلي» الإيراني الواقع على بحر قزوين، وقاموا بقصف هذا الثغر بنيران المدفعية وطردوا القوة البريطانية منه وتبعوها وهي تتقهقر حتى منطقة «رشا» التي إحتلوها وأقاموا فيها حكومة مؤقتة برئاسة شخص يدعى كوجك خان، وأخذت القوات الروسية

تهدد مدينة طهران لكن فرقة القوقاز الإيرانية قامت بالإستيلاء على رشت[٨٢].

وبذلك فكرت القيادة البريطانية بالتخلي نهائياً عن موضعها القلق جداً في إيران، في الوقت الذي كان السفير الفارسي في الإتحاد السوفياتي يفاوض السلطات في موسكو من أجل عقد معاهدة حول خروج الروس من أراضي بلاده، وقد عقدت المعاهدة وتخلى الروس بموجبها عن جميع ممتلكاتهم في الأراضي الإيرانية وتنازلوا عن كل حقوقهم التي كانوا قد إكتسبوها بفضل الإمتيازات القديمة التي تمتعوا بها.

وكانت حكومة طهران تحت حكم الشاه أحمد الذي كان عاجزاً عن مواجهة المستجدات السياسية والعسكرية الدولية والمحلية الجديدة، وبذلك فإن شخصية عسكرية جديدة مثل رضا خان الذي كان في البداية قائداً عسكرياً وطنياً، كانت مؤهلة لأن تلعب دوراً سياساً في إيران، فبعد سلسلة من التطورات السياسية والعسكرية على الساحة الإيرانية ظهرت دعوة الى إقامة النظام الجمهوري بدل النظام القائم وقد صدرت هذه الدعوة الى الجمهورية من جهتين الجهة الأولى هي: «حزب النهضة» الممثل في البرلمان الإيراني (المجلس)، والجهة الثانية من عالم الدين المجتهد محمد الخالصي والذي كان البريطانيون قد نفوه من النجف الى إيران ودعا الى إجراء إنتخابات جديدة تنبثق عنها جمهورية شعبية، إلا أن القائد العسكري رضا خان الذي كانت بيده مقاليد الأمور قد كان جزءاً في إتخاذ مثل هذا الإجراء وإعلان الجمهورية، فإن الظروف الداخلية في إيران تختلف عن الظروف التي كانت سائدة في تركيا التي حملت كمال أتاتورك على إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية هناك.

وكان همُّ رضا خان الذي حظي بثقة المجلس به هو توحيد البلاد وإخضاع المناطق المتحررة فيها الى حكومة طهران المركزية وكانت خوزستان آخر الولايات خضوعاً للحكومة المركزية، وبذلك تم ربط جميع أجزاء إيران الحديثة بالحكومة المركزية وإستتبت السلطة الى القائد رضا خان. وكان الشاه أحمد المخلوع والمقيم في باريس قد قرر العودة الى البلاد ولقي هذا العرض ترحيباً من رضا خان رئيس الوزراء لكن هذا القرار من قبل الشاه المخلوع قد واجه معارضة حادة من الكثير من القوى السياسية داخل البلاد وعلى أثر ذلك إجتمع البرلمان

الإيراني والمجلس في ٢٨ تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٢٥، لمناقشة إقتراح يقضي بخلع الشاه وتحول السلطة التنفيذية الى رئيس الوزراء ريثما تقوم «جمعية وطنية» جديدة بوضع دستور جديد للبلاد. وقد أقر المجلس هذا الإقتراح وتم خلع الشاه نهائياً. وعلى أثر هذا القرار أُخْرِجَ ولي العهد الذي كان يقيم في قصر كلستان، من إيران مبعداً الى بغداد، وكان ولي العهد هذا هو الخليفة للشاه المخلوع الشاه أحمد[٨٣].

وأن هذا القرار بخلع الشاه قد وضع «الجمعية الوطنية» الإيرانية أمام خيار دستوري جديد، وقد آثر النواب وأعضاء الجمعية الوطنية الحفاظ على الشكل الدستوري فقط بعد خلع الشاه القديم. وبعد مناقشات دامت ستة أسابيع في هذا الموضوع أختير رضا خان كعاهلٍ وراثي على إيران، وأخذ يسمى برضا بهلوي. وفي ١٥ كانون الأول / (ديسمبر) ١٩٢٥ أقسم رضا بهلوي اليمين الدستورية أمام المجلس وبعد ذلك بخمسة أشهر في نيسان / أبريل ١٩٢٦، إرتقى رضى بهلوي العرش في إيران وأصبح شاهاً على إيران، وإعتباراً منذ هذا التاريخ بدأ يخطو خطوات جديدة في سبيل الإصلاح الداخلي وفي السياسة الخارجية التي حاول أن يبعدها عن هيمنة القوى الإستعمارية التقليدية أي بريطانيا وفرنسا[٨٤].

وأول مشروع كبير قام به هو ربط أجزاء البلاد الإيرانية الواسعة مع بعضها عن طريق شبكة من طرق المواصلات والسكة الحديدية بالذات، لأن أي نهضة تحديثية في البلاد لا تتقدم في رأي رضا بهلوي إلا عبر إتصال كل أقاليم البلاد مع بعضها، ولذا بدأ عام ١٩٢٥، بإنشاء أكبر خطوط سكك حديدية في إيران تربط الشمال بالجنوب ومن بندر شاه على بحر قزوين وحتى بند شابور على الخليج العربي وقد قامت شركة المانية بأخذ إمتياز هذا المشروع وهي شركة برجر J . Bergr التي بدأت العمل فيه عام ١٩٢٩ ثم أتمت هذا المشروع شركة كامباكس Kampax الهولندية ـ السويسرية عام ١٩٣٣ . ومنذ هذا التاريخ أخذ شاه إيران الجديد يبين إتجاهاً في السياسة الخارجية مرتبطاً بالدول الأوروبية غير الإستعمارية التقليدية في الوقت الذي كان يقلل فيه الإمتيازات الإقتصادية والسياسية التي تتمتع بها هذه الدول والتي أبرمت إتفاقيات مع الحكومة الإيرانية السابقة قبل وصول رضا بهلوي الى السلطة. ففي عام ١٩٣٢ تغيرت الإتفاقية

المعقودة مع شركة النفط البريطانية الفارسية التي تستخدم في خوزستان عشرين ألف عامل إيراني(٨٥) إذ أن الصيغة الجديدة لها تضمن للدولة الإيرانية نصيباً من إنتاج الشركة وعائداتها بعد أن كانت بريطانيا تستولي على كل العائدات.

وفي سنة ١٩٢٨ ألغيت الإمتيازات الأجنبية التي لا تتفق وكرامة الدولة الحديثة على الرغم من معارضة بريطانيا العنيفة لذلك.

وبذلك إتبع رضا بهلوي سياسة خارجية جديدة تقف بإتجاه الغرب الأوروبي أيضاً لكنها تبعد بريطانيا وفرنسا عن أن يكونا هما المُوجِّهتان والهدف لهذه السياسة. كما أن سياسة التحديث التي أقرها رضا بهلوي في إيران لم تكن تمس بالدين لأنه كان يدرك تمام الإدراك الأرضية الدينية العميقة للشعب الإيراني والتي يمكن لها أن تتمخض عن ثورة شعبية عارمة فيما لو مست الإصلاحات التحديثية البنية والهوية الدينية للبلاد. ولذلك إبتعد عن أن يتبع نموذج أتاتورك التحديثي الذي قام به مع شبه إلغاء للهوية الإسلامية الدينية للدولة التركية الحديثة، بينما راعى رضا شاه الإسلام حتى في أخطر وأدق قضية تحديثية وهي القانون، فقد راعى وأبقى القانون الديني الإسلامي والشريعة اللذين كان معمولاً بهما في إيران حتى ذلك الوقت، هذا مع إضافة قانون مدني جديد وآخر للعقوبات إستناداً على الأساس الفرنسي كما هو الحال في معظم دول العالم بعد أن كان معمولاً بالقانون الإسلامي فقط لا غير. وبذلك حافظ بهلوي على نمط من التوازن المرغوب إجتماعياً في مجال التحديث للمؤسسة القانونية الإيرانية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية أيضاً كانت السياسة الإيرانية أكثر السياسات الخارجية في العالم الإسلامي في تلك الفترة، حريصة على إقامة علاقات جيدة مع البلدان الإسلامية إذ حاولت الحكومة الإيرانية إيجاد نمط للتنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى سواء دول الجوار الجغرافي الإسلامية أو الدول الإسلامية الأخرى البعيدة إقليمياً ولعل هذه السياسة الخارجية ذات الإتجاه المتوجه نحو التعاون مع بلدان العالم الإسلامي هي نتيجة حرص رضا بهلوي على وضع بلاده، بمنأى عن تأثير السياستين الإستعماريتين الكبيرتين الفرنسية والبريطانية. ففي عام ١٩٢٥، عمد بعد تقلده لمنصب الحكم الى تحديد حدود بلاده تحديداً رسمياً في الجنوب والجنوب الشرقي وذلك وفق عدة معاهدات عقدها مع

البريطانيين في بلوخستان ومع الحكومة الأفغانية. وفي حزيران / (يونيو) ١٩٣٤، أنشأ علاقات شخصية مع أتاتورك عن طريق زيارة قام بها الى أنقرة، وفي ٨ تموز / (يوليو) عام ١٩٣٧، حيث عقدت في سعد أباد التي تبعد ستة عشر كيلومتراً شمال طهران معاهدة مع تركيا والعراق وأفغانستان لمدة خمس سنوات ضمنت بموجبها كل من الدول الأربع حدود الدولة الأخرى[٨٦]، وتعهدت بالإمتناع عن كل تدخل في شؤون الدولة المجاورة الداخلية، كما تعهدت هذه الدول جميعاً بأن تحل أي خلاف قد ينشأ فيما بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وأن لا تعقد أية تحالفات عدوانية مهما تكن مع الدول الأخرى[٨٧].

هذا على صعيد الدول الإسلامية المجاورة لإيران، أما على صعيد الدول الإسلامية الأخرى فقد قام رضا بهلوي بعقد علاقة مصاهرة مع العائلة الملكية المصرية عن طريق الزواج الذي تم بين إبنه وولي عهده محمد رضا بهلوي وبين الأميرة فوزية[٨٨]، وكان لهذا الزواج أثراً كبيراً في تحسين العلاقة بين الدولتين الإسلاميتين، مصر وإيران.

وعلى الصعيد الخارجي الغربي أيضاً ظلت إيران ذات علاقات سياسية وإقتصادية قوية بالمانيا تتميز عن العلاقات مع القوى الأوروبية الأخرى. ففي عام ١٩٤١، وخلال الحرب العالمية الثانية كان عدد التقنيين الالمان الذين يعملون في إيران حوالى ٢٠٠٠ خبيراً وتقنياً، هذا إضافة الى أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين كان الأكثر أهمية مقارنة بحجم التبادل التجاري بين إيران والبلدان العربية الأخرى، وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية، أعلنت الحكومة الإيرانية حيادها في هذه الحرب، لكن عندما قامت القوات الالمانية بإجتياح الإتحاد السوفياتي فإن إيران كانت المكان النموذجي لأجل شحن الأسلحة للإتحاد السوفياتي، كما أن بريطانيا قد دخلت قواتها فيها لحماية منابع البترول. وفي ١٩٤٠، أيضاً طالب السوفيات والبريطانيون رضا شاه بأن يقوم باخراج كل الرعايا الالمان الموجودين في إيران، إلا أن الشاه قد رفض، فكانت النتيجة أن قامت قوات الحلفاء بالتدخل في إيران عسكرياً، وبذلك كان هذا البلد الإسلامي عرضة لتدخل عسكري من القوى الدولية وبشكل مباشر، فقد دخلت القوات العسكرية البريطانية في الجنوب والغرب وإستقرت في منطقتي خوزستان والمناطق الكردية، بينما دخلت القوات

السوفياتية الى المناطق الشمالية وخاصة في أذربيجان وفي خوزستان، وقد كانت إيران طيلة هذه الفترة عرضة للتأثر بسياسة الحلفاء وسياسة بريطانيا خاصة وهي السياسة التي إتبعت إتجاهها كل البلدان الإسلامية الأخرى التي تقع تحت نفوذ الإستعمار البريطاني مثل مصر والعراق وباكستان والأردن، وغيرها إلاّ أن السياسة الخارجية لإيران عادت بعد ذلك، وأثناء تصاعد حدة الحرب الباردة، لتصبح متوجهة في إتجاه السياسة الخارجية الاميركية بعد أن ظهرت الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى على المسرح الدولي عقب الحرب العالمية الثانية. وسيتم التطرق الى ذلك بالتفصيل في فصل آخر من فصول الكتاب عند التحدث عن المراحل اللاحقة لتطور السياسة الخارجية الإيرانية ونقاط التباعد التي جرت فيها مع بلدان العالم الإسلامي الأخرى وبلدان دول الجوار الجغرافي سواء قبل حدوث الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ أو بعدها.

الفصل الثامن

التكوين التاريخي السياسي الحديث

التكوين التاريخي - السياسي الحديث

العالم الاسلامي كوحدة حضارية دينية ازاء مفهوم الاستعمار الغربي

إن أول إدراك من قبل الغرب للعالم الإسلامي كوحدة حضارية دينية إختلافية عنه أحياناً، بل وحتى نقيضة له كان خلال بداية الحروب الصليبية، وإذا كانت الحروب الصليبية لا تندرج بنيوياً أو تاريخياً ضمن مفهوم أو حركة الإستعمار الحديث الذي قامت بها البلدان الأوروبية أيضاً إزاء العالم الإسلامي فإن هذه الحروب كانت الأصل والجذر الذي خلق نمطاً من الأيديولوجية الخاصة بالغرب إزاء عالم يتناقض معه جغرافياً وروحياً هو العالم الإسلامي.

وهنا ينبغي الفصل بين الحروب الصليبية كدافع وكمرحلة وبين الإستعمار الحديث كدافع وكمرحلة، لكن هذا الفصل والتفريق يتعيين أن لا يشكل قطيعة بنيوية تامة بين الإثنين لأن الحروب الصليبية كانت بعد ذلك، بشكل ما، تجد إمتدادها داخل حركة الإستعمار الحديث التي بدت بشكل فعلي ومفهومي واسع منذ القرن الثامن عشر. بينما كانت بداية الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر. فهناك إنفصال زمني أو فجوة تاريخية بين الإتجاه الأوروبي الغربي نحو العالم الإسلامي، وهذا الإنفصال يتمركز في إتجاهين من ناحية دوافع الحروب الصليبية أو دوافع الإستعمار الحديث. الأول أي الحروب الصليبية كانت بدافع ديني يجد نفسه متمثلاً في صيغة مختصرة هي «تحرير بيت المقدس من السيطرة الإسلامية» كما أقره البابا أوريان. ولكن بعد أربع حملات صليبية على الشرق الاسلامي حدث إنقطاع بين المواجهة العسكرية على أساس ديني حضاري. وإستمر هذا الإنقطاع حتى إنبثاق مرحلة الإستعمار الحديث التي تواكبت كمعطى مع تطور مردودات الثورة الصناعية والتكنولوجية في أوروبا والبحث عن أسواق

جديدة لتصدير المنتجات أو لإستعمار المواد الخام.

فالفارق بين الواجهتن نوعي. الواجهة الأولى في الحروب الصليبية كانت ذات طابع ديني صريح أي عالم مسيحي ينبغي مواجهة عالم ديني آخر يختلف معه وقد يشكل طرفاً مضاداً لرموزه الدينية وهو العالم الإسلامي.

أما الحروب الإستعمارية التي بدأت مع نشوء حركة الإستعمار في العصر الحديث فقد كانت بدافع أهداف إقتصادية إمتزجت بعد ذلك بدراسة لمجتمعات إختلافية معها هي مجتمعات العالم الثالث، كما يطلق عليها حالياً سواء كانت مجتمعات أفريقيا السوداء أو المجتمعات الإسلامية. وأن هذا الجزء الإختلافي في الحضارة والدين والتشكيل الإجتماعي الروحي إضافة الى عامل أساسي آخر في الإختلاف هو التباين الجغرافي الموقعي حيث تنتمي أوروبا الى بلدان الشمال بكل ملحقاته التكوينية الحضارية الخاصة بينما إنتمت المجتمعات الإسلامية الى النطاق الجغرافي الجنوبي بكل سماته المختلفة مجتمعياً وحضارياً عن مجتمعات الشمال الأوروبي.

فالحروب الصليبية كانت حروباً دينية تدرك لأول مرة العالم الإسلامي كوحدة حضارية دينية مختلفة ينبغي مواجهتها، لكن الإستعمار الأوروبي الحديث أدرك أن العالم الإسلامي موضوعاً إقتصادياً وإستراتيجياً جغرافياً عسكرياً في البداية، ثم وبمرور الزمن وعبر إنبثاق إشكاليات الوجود الإستعماري في هذه المناطق الإسلامية وإنبثاق المواجهة ضده بدأت تتبلور صورة أخرى لهذا العالم في نظره ومقاييس المنظرين والسياسيين والإستراتيجيين الغربيين هو أن هذا العالم موضوع الإستعمار وموضوع الإستراتيجية الإستعمارية هو عالم يختلف دينياً وحضارياً عن البنية الدينية الحضارية للبلدان الأوروبية التي أنطلقت حركة الإستعمار منها، وهنا ينبغي السيطرة على ديناميات ومحركات الدين الإسلامي التي تشكل بالتالي محفزات تطرح عنصر مقاومة ضد الهيمنة الإستعمارية إذ ينبغي التعامل مع هذه الديناميات بشكل منطقي مدروس على أساس تطبيقي من الإستيعاب للفعالية الدينية الحضارية لمجتمعات هذا العالم (أي المجتمعات الإسلامية) أو مواجهتها عن طريق القمع المباشر وهو الوسيلة التي لم تثبت نجاحها فعلياً وعملياً لذلك كان ينبغي الإلتفاف حول المواجهة المباشرة لتحويلها الى فعالية إستراتيجية

سياسية عامة تقترن بالفعالية العسكرية الإقتصادية لحوافز الحركة الإستعمارية الأوروبية في العصر الحديث.

وهنا تحول إدراك الإدارة الإستعمارية الأوروبية على إختلاف مصدرها القومي (بريطانية، فرنسية، إيطالية، إسبانية، برتغالية)نحو العالم الإسلامي كعالم مختلف دينياً عن أوروبا المسيحية. وهنا أيضاً يتموضع الإمتداد الأيديولوجي الديني للحروب الصليبية داخل حركة الإستعمار الحديث على الرغم من أن هناك قطيعة زمنية ونوعية حاسمة بين الحملتين الصليبية والإستعمارية الحديثة تجاه العالم الإسلامي.

فالحملة الإستعمارية الدينية لم تنظر في بداية الأمر الى العالم الإسلامي كوحدة حضارية دينية مستقلة عنها بل نظرت إليه كموقع إقتصادي وإستراتيجي عسكري الى أن تحول منظورها بعد ذلك إليه كموضوع ديني - حضاري مخالف إضافة الى كونه موضوعاً إقتصادياً إستراتيجياً عسكرياً. لكن العالم الإسلامي قد برز لأول مرة في التاريخ ككتلة حضارية دينية إزاء الغرب الأوروبي خلال الحروب الصليبية لأن الحافز الأول لإنطلاق الحملات والحروب الصليبية برمتها هو الحافز الذي أدركت بموجبه التيارات الدينية السياسية في أوروبا في العصور الوسطى بأن هناك عالماً إسلامياً مخالفاً لها حضارياً ينبغي مواجهته وينبغي أن تتمخض عن هذه المواجهة تحقيق هدف ديني عسكري رمزي هو «تحرير بيت المقدس من سيطرة المسلمين» وهذه: الفعالية - الحافز - الهدف، لم تكن قد توفرت لدى حركة الإستعمار الأوروبي الحديث إلا بعد ذلك بعقود من الزمن على بداية حركة هذا الإستعمار، لكن المنظور الديني للحروب الصليبية قد كان الأساس في أن يكون العالم الإسلامي في نظر الغرب الأوروبي مثل حركة الإستعمار الحديث هو عالم ينتمي الى وحدة حضارية دينية مخالفة لوحدة الحضارة الأوروبية.

وهنا ينبغي ذكر حقيقة خاصة بالبعد المعرفي لل «آخر» كموضوع إستراتيجي حضاري، هو أن الغرب قد طرأت على نظرته الى العالم الإسلامي حالات تغير بين كون العالم الإسلامي موضوعاً دينياً حضارياً مخالفاً أثناء الحروب الصليبية ثم موضوعاً جغرافياً سياسياً إقتصادياً أثناء حركة الإستعمار الحديث. فخلال الحروب الصليبية كان العالم الإسلامي بالنسبة لأوروبا موضوعاً دينياً مخالفاً ينبغي غزوه

لغرض ديني وعبر تبرير ديني مسيحي يمنح الى المقاتلين الأوروبيين حافزاً أيديولوجياً للقتال، إلا أن حركة الإستعمار الأوروبي الحديث للعالم الإسلامي قد غيرت منظورها لأن الهدف قد أصبح إقتصادياً من خلال التغيرات البنيوية التي طرأت على وسائل الإنتاج في أوروبا بحيث إنتقلت طبيعة الإنتاج من مرحلة الإقطاع الى المرحلة الصناعية ثم تطور المرحلة الأخيرة نحو إسلوب الإنتاج الواسع.

وفي هذا التباين بين المنظورين لغزو العالم الإسلامي من قبل أوروبا كانت هنالك قطيعة رؤيوية لتفسير عملية الغزو أو تنظيم العسكرية. وهذه القطيعة نوعية ومتباينة كلياً بين الحروب الصليبية ونشوء مرحلة الإستعمار الحديث. فإن البعد الديني قد غاب عن حوافز الغزو للإستعمار الحديث وإنبثق بدله البعد الإقتصادي لكن هذا البعد الديني ما لبث أن حضر داخل عملية الإستعمار الأوروبي الحديث كتبرير من نوع آخر وذلك من قبل الكنيسة الغربية ومنظريها من رجال الدين والتيولوجيين الذين حاولوا منح حركة الإستعمار هدفاً دينياً لكي لا تكون عملية غزو وإحتلال إقتصادي فقط بل تقترن بدافع حضاري مضاف خاص بالتكوين الديني للغرب الأوروبي.

ومن هنا نشأت مع حركة الإستعمار الحديث تنظيرات تيولوجية ونقاشات من قبل علماء الدين في الغرب الأمر الذي عرف وقتها بـ «صراع الفقهاء» Le Conflit des théologiens[٨٩]. فبين مرحلة الحروب الصليبية ومرحلة الإستعمار الحديث بكل طبيعتها وحوافزها المتباينة يغدو التنظير الديني أو محاولة الإستخدام الفقهي المسيحي لمرحلة الإستعمار الحديث نمطاً من الإمتداد التنظيري لإهتمام الغرب بالعالم الإسلامي ككيان حضاري ديني آخر يمكن أن توجه نحوه إستراتيجية إحتلال وإخضاع من خلال كونه كياناً جغرافياً سياسياً يختلف دينياً عن الغرب.

ومنذ الحروب الصليبية حتى الإستعمار الحديث إمتد نمط من العلاقات الصراعية بين الغرب الأوروبي والعالم الإسلامي، تجلى عبرها العالم الإسلامي لأول مرة كوحدة حضارية دينية مستقلة أو في، بعض الأحيان، مواجِهة (بكسر الجيم) للإستعمار الغربي كحركته ولمصدره الحضاري كعالم مخالف دينياً أولاً ثم جغرافياً ثانياً إذا أُخِذَتْ بنظر الإعتبار مقولة «الشمال والجنوب» أو «الشرق والغرب».

الحروب الصليبية

كانت الحروب الصليبية معطى لتراكم صراعي تاريخي بين أوروبا والعالم الإسلامي وذلك داخل مجالين جغرافيين الأول هو الأندلس والثاني هو منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والجزر الموجودة فيه، فإن هذه المواجهات العسكرية المبكرة بين أوروبا والعالم الإسلامي كانت هي الأساس الذي إنطلقت منه بعد ذلك الصراعات اللاحقة المباشرة والأكثر حدة متمثلة بالحروب الصليبية(٩٠).

إن توسع الإمبراطورية الإسلامية والإنتصارات التي حققتها الجيوش الإسلامية على جميع الجبهات دفعت الدول الأوروبية في العصور الوسطى الى ممارسة سياسة المهادنة مع الدول الإسلامية في أوج قوتها، لكن الكنيسة الكاثوليكية في روما وهي التي تمثل القلب الديني والشرعي للحكومات الأوروبية قد قررت إعداد قوة عسكرية وفق دافع ديني لمواجهة المد الذي حققته الجيوش الإسلامية.

وقد تراجعت عملية الإنتصارات العسكرية للجيوش الإسلامية منذ عام ٤٧٨ هـ (١٠٨٥ م) عندما حقق الأوروبيون إنتصاراً على المسلمين وأخذوا منهم مدينة طيطلة، عندها وجدت الكنيسة الكاثوليكية بأن الوقت قد بات مناسباً لتحقيق نوع من الهجوم الشامل تجاه الإمبراطورية الإسلامية بعد أن تمت مواجهة الجيوش الإسلامية في الغرب. وعندها بدأت الحروب الصليبية عبر تصريح ديني قاله البابا أوريان الثاني وذلك في مجتمع كليرمونت في فرنسا عام ١٠٩٥ م، إذ أعلن: ضرورة تحرير بيت المقدس من سيطرة المسلمين وذلك بقوله الذي كان بداية للحروب الصليبية هو: «فلينهض الغرب لنجدة إخوانه المسيحيين في الشرق». ومن هذا التصريح الديني الصريح بدأت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت بتجهيز حملة عسكرية ضخمة لتتجه نحو الشرق الإسلامي بهدف تحرير بيت المقدس من السيطرة الإسلامية. وأنطلقت الحملة الأولى نحو الشرق الإسلامي بعد أربع سنوات من هذا التصريح الذي أطلقه البابا. ومنذ ذلك التاريخ غدا العالم الإسلامي موضوعاً لحرب وإستراتيجية عسكرية بسبب إختلافه عن العالم الأوروبي المسيحي، إذ أن أوروبا خلال كل سنوات الحرب الصليبية كانت تنظر الى العالم الإسلامي كعالم مناقض لها دينياً، وأن هذا العالم قد شكل إمتداداً

لصراعات دينية أخرى مثل الصراع بين الطرفين في الأندلس ثم في جزر الأبيض المتوسط ثم إنتهت على أرض بلاد الشام التي كانت قبل ذلك، بقرون، الأرضية والقاعدة لإنطلاق جيوش الفتح العربي الإسلامي.

منذ الحملة الصليبية الأولى إحتشدت جميع الجيوش الإسلامية داخل عالم إسلامي غير موحد بل مقسم بين دويلات وكيانات سياسية صغيرة تحكمها الصراعات، إحتشدت هذه الجيوش لمقاومة عدو واحد آت من أوروبا ومن حضارة دينية أخرى أي أن المنظور الديني الأوروبي المخالف للعالم الإسلامي قد إنتقل بدوره الى العالم الإسلامي لكي ينظروا الى الجيوش الأوروبية الوافدة بأنها قد أتت لغزوه بحافز ديني يتتمي الى كيان حضاري مخالف، وعبر هذا الإختلاف الديني كان ينبغي على المسلمين المواجهة العسكرية للقطاعات الوافدة وذلك عبر هذا العالم الإسلامي المنقسم على نفسه سياسياً. وعلى الرغم من هذا الإنقسام ظهرت محاولات تنسيق للتعاون بين جيوش المدن الإسلامية وأصطدمت هذه المحاولات بعقبات كثيرة حتى إستطاع الزنكيون الإنطلاق من الموصل الى حلب ومنها الى دمشق ثم مصر فأمكن تشكيل جبهة إسلامية متماسكة.

إن المرحلة الزمنية الطويلة التي إستغرقتها الحروب الصليبية كانت جديرة بأن تخلق إمتداداً تاريخياً مقبلاً للصراع بين البلدان الإسلامة والبلدان الأوروبية لفترة سنوات طويلة لاحقة تمتد حتى الوقت الحاضر عندما نرى أن بعض التنظيمات السياسية الإسلامية الراهنة ما زالت تنادي بأن الحرب الصليبية مستمرة لحد الآن.

إن الحروب الصليبية قد جاءت عبر عدة حملات سجلت حقبة صراعية متميزة بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي وكانت الحملة الصليبية الأولى سنة ١٠٩٩ م (٤٩٣ هـ) وإنتهت بإحتلال منطقة إنطاكيا والقدس والساحل في بلاد الشام[٩١].

أما الحملة الصليبية الثانية فقد كانت بين عامي ١١٤٧ - ١١٤٩ م (٥٤٢ - ٥٤٤ هـ) والحملة الصليبية الثالثة بين عامي ١١٨٩ - ١١٩٢ م (٥٥٨ - ٥٦١ هـ) وقد حدثت بعد إنتصار المسلمن في حطين وأعادت فتح القدس ولم تحقق نتائج هامة. أما الحملة الصليبية الرابعة فقد حدثت بين عامي ١٢٠٢ - ١٢٠٤ م (٥٩٩ - ٦٠١ هـ) وإتجهت الى القسطنطينية وإستولت عليها وقامت بتدميرها وإكتفت بهذا الإنجاز.

وجاءت الحملة الصليبية الخامسة وإستمرت لمدة عامين من ١٢١٩ - ١٢٢١ م (٦١٦ - ٦١٨ هـ) وقد حاولت الإستيلاء على مصر لعزلها عن المشرق الإسلامي لكن هذا الهدف الذي توخته الحملة قد باء بالفشل.

ولم تتوقف الدول الأوروبية عن محاولاتها في السيطرة على بيت المقدس وتركيع العالم الإسلامي وجعله عالماً تابعاً لها، فقد نظمت من قبل الكنيسة الكاثوليكية حملة صليبية سادسة بين العام ١٢٢٨ - ١٢٢٩ م (٦٢٦ - ٦٢٧ هـ) وقد نجحت هذه الحملة في إعادة مدينة القدس الى حكم البلدان الأوروبية هذا إضافة إحتلال شريط أرضي قام بربط مدينة القدس بالساحل حيث أقامت الجيوش الصليبية إمارات خاصة بها وجاءت بعد ذلك الحملة الصليبية السابعة بين عامي ١٢٤٨ - ١٢٥٤ م (٦٤٦ - ٦٥٢ هـ) وقد حاولت هذه الحملة للمرة الثانية إحتلال مصر إلا أن أهدافها قد فشلت أيضاً[٩٢].

وبعد ذلك جاءت الحملة الصليبية الثامنة عام ١٢٧٠ م / ٦٦٩ هـ ولم تحقق أي إنجاز عسكري ثم جاءت الحملة الصليبية التاسعة عام ١٣٦٥ م / ٧٦٧ هـ حيث هاجمت الجيوش الصليبية الاسكندرية في مصر وقامت بتدمير المدينة ثم عاد الصليبيون على أثرها الى قبرص.

ومع تأسيس وصعود الدولة العثمانية وتفاقم قوتها أخذت الجيوش العثمانية مهمة الدفاع عن العالم الإسلامي ضد الهجمات الصليبية إذ كانت هنالك إمبراطورية إسلامية كبيرة هي الدولة العثمانية في مواجهة الدول الاوروبية عبر هجماتها الصليبية على العالم الإسلامي، وفي هذه المرحلة قامت الحملة الصليبية العاشرة في عام ١٣٩٦ م/ ٩٧٨ هـ التي احبطتها جيوش الدولة العثمانية في نيقويولس وبعد ذلك جاءت الحملة الصليبية الحادية عشرة عام ١٤٤٤ م/ ٨٤٨ هـ التي قاومها الاتراك العثمانيون أيضاً وأحبطوها في فارنا.

إن هذه السلسلة من الحروب الصليبية، أو بالأحرى وعلى وجه الدقة، الحروب بين أوروبا المسيحية وبين العالم الإسلامي التي تواصلت المواجهات العسكرية خلالها لمدة أكثر من ثلاثة قرون تمتد منذ تاريخ الحملة الصليبية الأولى ١٠٩٩ الى الحملة الصليبية الحادية عشرة عام ١٤٤٤ م.

وقد خلقت هذه المواجهات العسكرية على مدى تاريخي طويل طبيعة من

العلاقة الصراعية بين الشرق والغرب، أو بالأحرى بين العالم الغربي المسيحي وبين العالم الشرقي الإسلامي، ومنذ هذه السلسلة من الحروب بدأ إهتمام العالم الأوروبي بالعالم الإسلامي كموضوع مخالف ومنافس له حضارياً، إذ أن المسلمين يسيطرون على أحد رموز العالم المسيحي الدينية وهو بيت المقدس.

منذ تلك الفترة حدثت قطيعة في طبيعة الإهتمام الأوروبي بالعالم الإسلامي هي قطيعة لم تعد العلاقة الصراعية عبرها مبنية على الإختلاف الديني، بل كانت هنالك إمبراطورية تريد التوسع هي الدولة العثمانية التي أرادت التوسع على نطاقين الأول نطاق العالم الإسلامي الذي يقع ضمن إنتماءها الديني الحضاري كدين وكشرق والثاني على نطاق الدول غير العربية وغير الإسلامية وذلك بالإتجاه شمالاً نحو أوروبا. وبات الإحتكاك الصراعي بين الدولة العثمانية والبلدان الأوروبية قائماً على أساس صعود الدولة العثمانية كقوة دولية جديدة تبحث عن أطراف جغرافية إضافية لها. ومن هنا كان توغل الجيوش العثمانية في بلدان البلقان[٩٣].

عندها إختفى العالم الإسلامي مؤقتاً كموضوع ديني مخالف بالنسبة للقوى الأوروبية لأن الدولة العثمانية أصبحت هي بحد ذاتها الموضوع بإعتبارها قوة عالمية ناهضة وقد صاحب هذا الصعود للدولة العثمانية ضعف وتجزء وحدوث تغيرات بنيوية في الغرب الأوروبي تمثلت بحركات الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر، ثم إنهيار نظام الإقطاع ونشوء دويلات جديدة وقوى جديدة على أثر حدوث الثورة الصناعية وإكتشاف البترول والبخار وغيرها من مظاهر تكنولوجية معروفة مهدت لنشوء حركة الإستعمار الحديث.

ومع التطور اللاحق لهذه التغيرات في الغرب وظهور قوى دولية ناشئة مثل إسبانيا، بدأ وضع جديد ينبثق في الشرق هو الضعف التدريجي للدولة العثمانية وهنا وقد بدأت حركة الإستعمار الحديث تنشأ بدافع إقتصادي للبحث عن مصادر جديدة للمواد الخام ثم عن أسواق لتصديرها المنتوجات الأوروبية الى مناطق جديدة من العالم علاوة على البحث عن مواقع جغرافية جديدة للتوسع عبر إقتراح البعد الإقتصادي لحركة الإستعمار بعد توسع الأمبراطوريات الكبيرة جغرافياً.

لكن هذا البعد الذي يبدو أنه قد شكل قطيعة مع البعد الديني الأول الذي

صنعته الحروب الصليبية للعالم الإسلامي ما لبث أن تواصل معه عبر إضفاء تنظيرات دينية تبرر حركة الإستعمار الحديث التي إنطلقت من أوروبا المسيحية والتي كان ينبغي أن تطرح نمطاً من الأحقية التيولوجية الدينية للمشروع الإستعماري الغربي. فقد كان نفوذ الكنيسة الكاثوليكية قوياً في الفترة التي إنطلقت خلالها الحملات الإستعمارية الأولى في نهاية القرن الخامس عشر.

فعلى الرغم من نشوء ما أصطلح على تسميته بالإصلاح الديني إلا أن هذا الإصلاح ظل داخل نطاق الكنيسة المسيحية عامة سواء في قاعدتها الأصلية المتمثلة بالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها الرقابية مثل محاكم التفتيش، أو بالتيار المسيحي الجديد الذي نشأ داخل الكنيسة الأوروبية، إذا جاز التعبير، وهو الإتجاه البروستانتي، ولذلك كانت هيمنة الفكر الديني في أوروبا على الفعالية السياسية عملية قائمة بقوة وبضرورة تبرر الفعل السياسي للدولة تبريراً تيولوجياً.

منظور أوروبي الى شعوب النطاق الجنوبي

ومن هنا تواكب مع الحركة الإستعمارية الجديدة التي كان دافعها الأول هو البعد الإقتصادي، تنظير ديني واستخدام كاثوليكي لها، فإن الحركات الإستعمارية الحديثة قد نشأت أولاً من إسبانيا والبرتغال عندما إتجهت الجيوش الإسبانية لإحتلال الهند وإكتشف الإسبان أن هنالك شعوب بدائية تعيش وفق كينونة حضارية وتقاليدية مختلفة تماماً عن الحضارة الأوروبية، إضافة الى تباينها العرقي والفزيولوجي مع الأوروبيين. وهنا يمكن الأخذ بعين الإعتبار إسبانيا بالطبع كعنصر آري أوروبي قبل أخذها كإسبانيا وكشعب إسباني بحد ذاته، فمن هنا كان الهنود يختلفون في نظر الإستعمار الأوروبي عن الشعوب الأوروبية كلياً ولذا كان المنظور الأول الذي كونه الإسبان تجاه الشعب الهندي هو أنهم نظروا الى هذه «المخلوقات الجديدة» على أنها حيوانات ليس لها علاقة بالكائن البشري أو أنها حيوانات ذات أشكال جسمانية تشابه البشر. ولذلك بدأ الإسبان الذين إحتلوا هذه المناطق من الهند يتعاملون مع سكان الهند كمخلوقات حيوانية ذات شكل بشري ومن هنا جاءت عمليات إستعمالهم كعبيد ثم المذابح الجماعية التي مارسوها ضدهم وعمليات قتلهم بسهولة كما تقتل الحشرات دون إعتبار هذه «المخلوقات» تمتلك روحاً وأحاسيساً وفكر ولغة خاصة بها وشعور بالألم بل عمدوا إلى

إعتبارهم حيوانات فقط.

وعبر إتساع عمليات الإستعمار الإسباني في الهند بدأ بعض رجال الدين من التيولوجيين المسيحيين بالتفكير أن هذه المخلوقات هي كائنات بشرية وليست حيوانات، ولكن هذه الكائنات البشرية بدون دين أو معتقد لذا ينبغي أن تكون المسيحية لها مكانة بينهم وينبغي أن يكون هدف الإستعمار وحركات الغزو العسكري للجيوش الأوروبية هو نشر الديانة المسيحية عند هذه الأقوام الجاهلة والتي لا تمتلك ديناً والتي تعيش بشكل حيواني بعيدة عن الإيمان الروحي بالأديان. وقد بدأ هذا الإتجاه المسيحي للكنيسة في عهد البابا إلكسندر السادس الذي صرح في ٣ ايار (مايو) عندما توسعت الحملات الإستعمارية للاسبان والبرتغال في العالم «ينبغي للكاثوليكية والدين أن ينتشروا في كل مكان، وينبغي أن تصبح الشعوب البربرية - يقصد الشعوب غير المسيحية - منظومة تحت راية الإيمان».

ومن هنا بدأ التيولوجيون والفقهاء المسيحيون يطرحون سؤالاً هو: هل يمكن أن تُشرع عملية الإستعمار وفق منظور ديني على الرغم من أن هذه العملية تقوم بأعمال وحشية وقتل وحرب ضد الشعوب الجديدة التي تستعمرها؟ وللاجابة على هذا السؤال بدأ مفكران وفقيهان مسيحيان يُنَظِّران لعملية الإستعمار الحديث ويشيدان لها مشروعية دينية مسيحية، هذان الفقيهان (التيولوجيان) هما خوان جينز دوسوبرفيدا Juan Gines de Spurveda، وبارتولومي دو لاس كاساس Bartolom de las Casas، إضافة الى فقيه كاثوليكي آخر هو فرانسسكو دو فيتوريا Francisco de Vitaria[٩٤].

ففي رأي دوسوبرفيدا الذي عاش بين العامين ١٤٩٠ - ١٥٧٣ أي في مرحلة توسع الإستعمار الإسباني والبرتغالي يرى بأن الهيمنة الإستعمارية هي واجب تقوم به الشعوب المسيحية على الشعوب الأخرى وأن الحرب التي شنت على الهنود من قبل الشعوب الأوروبية المسيحية هي حرب عادلة بسبب من «جرائم الهنود أنفسهم وغبائهم ووحشيتهم» فإن الله في رأي دوسوبرفيدا، قد خلق الهنود في وضع دوني منخفض وقد حكم عليهم بأن يكونوا هكذا وبأن يكونوا عبيداً لشعوب أكثر تقدماً وتطوراً مثل الشعب الإسباني، وبالتالي تغدو الحرب هي الوسيلة

الوحيدة التي يمكن من خلالها أن ينتشر الدين المسيحي بين أفراد الشعب الهندي (٩٥).

أما الرؤية التيولوجية الكاثوليكية التي يقدمها لاس كاساس (١٤٧٤ - ١٥٦٦ م) فإنها تعتمد على فكرة أخرى إذ يرى لاس كاساس بأنه من الضروري أن يلغى نظام المستعمرات الصغيرة (إنكومياندرا Encomiendra وهذا النظام يقضي بوضع الهنود أو سكان البلدان المستعمرة داخل معسكرات صغيرة وإستعمالهم كعبيد على شرط أن ينتشر بينهم التعليم المسيحي[٩٦]، وهذا يخالف رأي دوسوبرفيدا الذي يرى بأن نظام الأنكومياندرا هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يؤمن ترسيخ الديانة المسيحية في الهند. لكن نظام المعسكرات الصغيرة لم يطبق إلا بشكل محدود جداً من قبل المستعمرين الإسبان وذلك لأسباب خاصة بسياسة إستعمارية أخرى إتبعها الإسبان إتصفت بالعنف وبالتعامل مع الشعوب الهندية المستعمرة على أنها تمثل حيوانات ذات شكل إنساني.

أما الفقيه والتيولوجي الدومينيكاني فرانسيسكو دو فيتوريا (عاش بين حوالى ١٤٩٢ - ١٥٤٩ م) فإنه قد أدان الكثير من الأفكار الخاصة بإدخال الدين المسيحي الى المستعمرات عن طريق القوة وأدان تبرير حركة الإستعمار الإسباني تبريراً دينياً إذ ليس هنالك ضرورة لهيمنة الإمبراطورية (أي إمبراطورية إسبانيا) على العالم. كما عارض فكرة سيادة السلطة البابوية الكاثوليكية على كافة أنحاء الأرض عن طريق القوة. ورأى أن الإستمرار في إكتشاف البقاع الجغرافية الجديدة عن طريق الجيوش والحملات العسكرية لا يبرر معاملة الشعوب الجديدة كعبيد ولا يبرر «فكرة إنقاذ الأرواح الضالة للشعوب البربرية ونشر المسيحية بينها وحتى لو تم إنقاذ هذه الأرواح عن طريق العنف». إضافة الى هذه الأراء فقد رأى دوفيتوريا رأياً آخر في تبرير حركة الإستعمار الحديث هو الرأي القائل بالحق الشمولي في كافة أرجاء العالم بالنسبة للقوة الإستعمارية، فالإسبان ليس لهم الحق في أن يغزوا ويجتاحوا كل أراضي «الشعوب البربرية» دون أن يكون لهذه الشعوب الحق في منعهم أو منع الجيوش المسيحية الأوروبية الأخرى.

من خلال هذه التنظيرات الثلاثة لأهم ثلاثة تيولوجيين كاثوليك في الفترة التي زامنت الحركة الإستعمارية الحديثة، تغدو حركة الإستعمار الحديث مرتبطة

بشكل ضمني بالحروب الصليبية على الرغم من القطيعة في الحافز الأساسي لقيام الحملة العسكرية في الحالتين.

التمايز في السياسات الإستعمارية

إن هذه السياسة الإستعمارية الأوروبية تجاه البلدان التي توصف حالياً بالعالم الثالث أو البلدان التي تقع داخل النطاق الجغرافي الجنوبي للعالم والتي بدأت مع عصر الإستعمار الحديث إزاء بلدان الهند، قد تغير مصدرها وموضوعها تدريجياً وبشكل بطيء فبعد أن كانت إسبانيا والبرتغال أول دولة إستعمارية أوروبية غزت العالم الثالث وبعد أن كان موضوع هذا الإستعمار في البداية هو الهند دخلت دول إستعمارية أوروبية أخرى الى ساحة التوسع الدولي على حساب بلدان الجنوب مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا، وكان الإتجاه الإستعماري عبر هذه المرحلة الطويلة قد تنوع هدفه وإتسع على نطاق رقعته الجغرافية جغرافياً، إذ إنتقل من الإهتمام بالهند كمنطقة جغرافية أولى كهدف للإستعمار الى البلدان الآسيوية الأخرى ثم الأفريقية الجنوبية ثم الأفريقية الشمالية ثم البلدان العربية ومن هنا دخل العالم الإسلامي ضمن إستراتيجية الإحتلال والغزو الإستعماريين بدافع إقتصادي وجغرافي سياسي يتلائم مع المعطيات الخاصة بالتوازن الدولي للقوى العظمى.

وفي مطلع العصر الإستعماري الحديث كانت الدولة العثمانية تمثل قوة عالمية وتمثل كذلك الخلافة الإسلامية في وقت واحد. كما أن وجود الدولة العثمانية كقوة سياسية وعسكرية دولية كان يشكل معادلاً دولياً لمواجهة الإندفاع الإستعماري الأوروبي بإتجاه العالم الإسلامي، كما غير وجود الدولة العثمانية كقوة إسلامية على الساحة الدولية دافع الدول الإستعمارية تجاه العالم الإسلامي من دافع إقتصادي محض الى دافع يأخذ بالإعتبار ضمن إستراتيجيته العامة موضوع الإختلاف الديني للدولة العثمانية بإعتبارها دولة إسلامية تمثل عالماً إسلامياً دينياً مخالفاً للغرب علاوة على تمثيلها لرقعة جغرافية تمتد على مساحتها الكثير من المواقع الجغرافية الهامة والموارد الإقتصادية الحيوية والموقع الجغرو - ستراتيجي الهام.

ومن هنا إنطلقت الحركة الإستعمارية الحديثة نحو العالم الإسلام وفق حوافز شتى تبدأ من البعد الإقتصادي كأساس للهيمنات الإستعمارية الأوروبية لتمتد الى

الهدف الجغرافي - السياسي ثم الى التكوين الحضاري الإسلامي كهدف مناقض للدول الغربية ثقافياً ودينياً. وعبر هذا التطور في المنظور السياسي الأوروبي الغربي لحركة الإستعمار الحديث في العالم الإسلامي، وإنطلاقاً من جذر تاريخي أكثر بعداً هو الحروب الصليبية، شكل العالم الإسلامي في نظر القوى الدولية الغربية الحديثة النشوء في القرنين الخامس عشر والسادس عشر موضوعاً للغزو ككيان حضاري - ديني مخالف هذا مع إعتباره المسبق من قبل القوى الإستعمارية نفسها كياناً إقتصادياً جغرافياً ذا أهمية منفردة ينبغي جعله موضعاً للغزو والإحتلال.

انماط الهيمنات السياسية داخل العالم الإسلامي

لقد تعددت الهيمنات الإستعمارية الغربية داخل العالم الإسلامي منذ نشوء حركة الإستعمار الحديث وقد إستند بعضها على سياسة القسوة والحرب والإخضاع القسري ومحاولة نصرنة العالم الإسلامي لكسب شعوبه الى جانبها وتسهيل مهمة انضوائها تحت هيمنة القوى الأوروبية. كما أن تعددية هذه الهيمنات قد تركت آثاراً متباينة على مجتمعات العالم الإسلامي إنعكست على التباين في التكوين الخاص بالتجربة التاريخية الحديثة. فمنذ القرن السادس عشر، تارخ ظهور الحركات الإستعمارية الحديثة نحو البلدان الإسلامية، كانت الهيمنة السياسية السائدة أولاً للإستعمارين الإسباني والبرتغالي في بلدان إسلامية معينة وذلك قبل دخول هيمنات أوروبية أخرى مثل الهيمنة البريطانية والهيمنة الفرنسية. وكان لكل هيمنة إستعمارية من هذه الهيمنات إسلوبها السياسي والعسكري التطبيقي الخاص في حكم المستعمرات التي إستولت عليها. فالهيمنات الإستعمارية الأوروبية الأولى مثل الهيمنة الإسبانية والهيمنة البرتغالية كانت هيمنات كلية لأنها فرضت على الشعوب الإسلامية التي إستعمرتها نمطاً من السيطرة السياسية والعسكرية التي بدت كإستعمار مباشر واضح في ملامحه وفي أساليبه المختلفة أمام السيطرات الإستعمارية الأخرى التي أتت في وقت لاحق على ذلك مثل الهيمنة البريطانية ثم الهيمنة الفرنسية، إذ أن النمط الاستعماري قد تغير وفقها. فالهيمنة البريطانية قد ركزت على الجانب الإقتصاد للمستعمرات التي هيمنت عليها، بينما ركزت هيمنة الإستعمار الفرنسي على الجانبين الإقتصادي والثقافي في الآن نفسه وجعلت من البنية الثقافية للبلد المُستَعمَر هدفاً مكثفاً ورئيسياً لها لأنها عبر هذه الوسيلة، وعبر نشر اللغة الفرنسية وتعميم الثقافة الفرنسية وبالتالي إحلال الذهنية الفرنسية ونمط التفكير الفرنسي كبديل للتفكير المحلي، كل ذلك يجعل شعوب المستعمرات الخاضعة لفرنسا تلج الى دائرة من

الإندماج الكلي في الدولة الفرنسية الحاكمة. وهذا الإندماج الثقافي كان تمهيداً لهدف إستعماري أكبر هو أن يذوب البلد والمجتمع المستعمَرين (بفتح الميم) داخل فرنسا كبلد أم وذلك عبر عملية من الإندماج والتماهي الثقافي بحيث يغدو البلد المستعمَر (بفتح الميم) وكأنه جزءاً من البلد المستعمِر (بكسر الميم) حتى لو كان البلد الخاضع ذا موقع جغرافي بعيد عن فرنسا.

وقد حدثت مثل هذه الأنماط من الهيمنات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر التي إعتبرتها السياسة الفرنسية والسلطات السياسية الفرنسية جزءاً من فرنسا رغم الفاصل المكاني الجغرافي، والفاصل المتعلق بالطبيعة الثقافية الدينية للشعب والمجتمع الذي يسكن الجزائر مقارنة بتقاليد الشعب والمجتمع الفرنسيين.

ووفق هذا النمط من الهيمنة الكلية العنيفة الإستعمارية كانت عملية التحرير التي قام بها الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، عنيفة وصعبة أيضاً إذ قدمت الجزائر خلالها الكثير من التضحيات وتطّلب التحرير مدة طويلة من السنوات كي ترضخ فرنسا بعد ذلك الى الأمر الواقع وهو أن الجزائر غير فرنسية.

أما الهيمنات البريطانية فقد كانت ذات بعد إقتصادي محض يضاف الى ذلك البعد الإستراتيجي للمناطق التي كانت تحت الإستعمار البريطاني فالسياسة الإستعمارية البريطانية قد توخت دوماً أن يكون الهدف الإقتصادي من المستعمرات هو الهدف الأول علاوة على حماية الطرق الإستراتيجية العالمية المؤدية الى مستعمراتها والمناطق الإقليمية المحيطة بها. من هنا كان التغلغل الإستعماري البريطاني في الشرق الأوسط وفي البلدان العربية مثل مصر والعراق، هو حلقة وصل وتكامل إستراتيجي سياسي عسكري بالنسبة لبريطانيا من أجل حماية طرق مواصلاتها نحو الهند وباكستان ومستعمراتها القديمة وذات الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية. وإذا كانت بريطانيا قد نشرت لغتها الإنكليزية في الهند بحيث أصبحت بشكل تطبيقي وعملي اللغة الأولى في هذه البلاد، فإن ذلك لم يكن بهدف نشر نمط من الإستعمار الثقافي كما كان الحال بالنسبة لفرنسا مع بلدان المغرب العربي وبلدان جنوب أفريقيا السوداء، بل جاءت الثقافة البريطانية كتخوم تكميلية أخرى مضافة الى هدف الإستعمار الإقتصادي.

وبذلك كان إستعمار بريطانيا في العالم الإسلامي إستعماراً يتمثل في محورين

المحور الأول هو أنه إستعمار أجنبي وأوروبي بعيد عن الخلفية التأسيسية الحضارية للبلدان الإسلامية وثانياً أنه نمط من الهيمنة الإقتصادية على الصعيد النوعي في هدفه الأخير. ومن هذه النقطة كانت السياسة البريطانية تهدف إلى الإحتفاظ بالمردود الإقتصادي للمستعمرات. ولذلك كانت الحكومة البريطانية تأمر جيوشها بأن يراعوا الظروف الإجتماعية والسياسية للبلدان التي تحتلها(٩٧)، على العكس من الإستعمار الفرنسي الذي كان ينظر غالباً الى العنف العسكري كوسيلة أولية ترجح السيطرة الإستعمارية على بلدان العالم الثالث وعلى البلدان الإسلامية دون النظر الى الطبيعة الدينية والإجتماعية التي تميز إختلاف وخصوصية هذه البلدان. فالإستعمار البريطاني كان يأخذ بنظر الإعتبار الحتميات البديهية وإعتبارات التقاليد الإجتماعية لكي يحدد سياسته على ضوئها مع الشعوب التي يريد إستعمارها حديثاً دون أن يتولد رد فعل عند هذه الشعوب على دخول الإستعمار البريطاني أو قوى أجنبية الى أراضيها. فعلى سبيل المثال عندما دخل الجيش البريطاني الى العراق ليحتله أثناء الحرب العالمية الأولى بقيادة الجنرال طاونزد كانت الأوامر الصادرة من القيادة البريطانية الى الجيش البريطاني في العراق بأنه ينبغي التقدم عسكرياً وإحتلال القرى والمدن وسحق كل مقاومة شعبية إن دعت الضرورة، لكن ينبغي في الوقت نفسه تجنب أي إعتداء على الحريم والنساء وعدم التعرض لهن حتى لو كن مقاومات مسلحات ضد الجيش البريطاني لأن الشعب العراقي أو الفرد العراقي بالذات لا يستفزه شيء أكثر من التعرض للمرأة في عائلته أو جيرانه أو مجتمعه القريب فهو يعتبرها تمثل الشرف، وأن كلمة الشرف عند الفرد العراقي مرادفة لكلمة المرأة(٩٨)، ولذلك كان حملات الإستعمار البريطاني حملات مدروسة تهدف الى السيطرة على العالم الإسلامي لكنها كانت تراعي التكوين البسيكولوجي الإجتماعي العام داخل المجتمعات التي تغزوها وتحتلها.

بينما كان الإستعمار الإيطالي على خلاف ذلك في تعامله الفج مع المجتمعات التي سيطر عليها إستعمارياً مثل ليبيا حيث كانت سياسة الإبادة والتعرض الى المواطنين وإهانتهم هي السائدة عند الغزاة الإيطاليين وكذلك كانت القوات الإيطالية والجنود الإيطاليين ينظرون الى المستعمرات التي إحتلوها داخل العالم

العربي والإسلامي كمستعمرات تحتوي على مجتمعات ذات ديانة أخرى مخالفة لهم هي الإسلام، ومن هنا لم يتعامل الإيطاليون مع الدول الإسلامية التي إحتلوها إلا بإعتبارها غريماً دينياً وحضارياً يستحق الإذلال وينبغي أن تتجاوز عملية الإستعمار مرحلة إحتلال الأرض والإقليم فقط الى مرحلة أكثر سعة هي إفراغها من مواطنيها الأصليين وإحلال المواطنين الإيطاليين بدلهم.

ومن جهة أخرى فإن الإستعمار الفرنسي لم يكن إستعماراً يتركز هدفه الخاص بإحتلال البلد فقط بل يهدف الى أن يضع البلد داخل نطاق الإحتلال العام عبر الهيمنة الثقافية المستعمرة وكذلك عبر الهيمنة الإقتصادية والسياسية التي تسعى السلطات الإستعمارية الفرنسية الى إستخدامها كهدف شامل يوطد الهيمنة على الدولة موضوع الإستعمار.

وقد شهد العصر الحديث في العالم الإسلامي على صعيد الهيمنات الإستعمارية الأوروبية خمس هيمنات هامة هي: الهيمنة البرتغالية، الهيمنة الإسبانية، الهيمنة البريطانية، الهيمنة الإيطالية والهيمنة الفرنسية. وقد تركت كل هذه الهيمنات تأثيراتها على صياغة بعض الخصوصيات السياسية والثقافية للبلدان الإسلامية ومن ضمنها التفاوت في السياسة الخارجية، كما تبين ذلك في فصل سابق، إضافة الى أنها كانت المحرض لأن تنظم عمليات المقاومة وحروب التحرر من الإستعمار الأوروبي تحت راية الإسلام الذي كان الحافز لإنبثاق حركات التحرر بدافع ديني وبشكل مبكر من التاريخ الحديث في حين أن هذه الحركات لم تكن لتتولد في ظل هيمنات سياسية أخرى لدول إسلامية توسعت واصبحت إمبراطوريات مثل الدول العثمانية.

الهيمنات الإسلامية - الإسلامية

إن أكبر الهيمنات الإسلامية - الإسلامية في العالم الإسلامي في العصر الحديث قد كانت تحت ظل دولتين إسلاميتين هما الدولة الصفوية ذات الأصل الفارسي والدولة العثمانية ذات الأصل التركي في إنتمائها القومي، وقد إنطلقت هاتان الدولتان في بسط هيمنتهما على الأقاليم والبلدان الإسلامية الأخرى ليس بدافع الإستعمار لشعوب أخرى تختلف عنها في طبيعتها الدينية والثقافية، بل بدافع التوسع وإرساء تخوم أخرى لدولها الفتية. وفي الوقت الذي تبدو فيه الهيمنة

العثمانية كهيمنة إسلامية - إسلامية أكثر سعة وتأثيراً في صياغة التكوين السياسي الحديث للبلدان الإسلامية فإن الدولة الصفوية كانت ذات تأثير عابر يقف داخل التاريخ كمرحلة لا تدخل ضمن إطار المرحلة الحديثة للإستعمار أو إطار الهيمنات السياسية العسكرية العامة على العالم الإسلامي. ولذا كان لسيطرة الدولة العثمانية تأثيراً أكبر على التشكيل البنيوي لمراحل التاريخ المعاصرة في العالم الإسلامي، إذ أنها (الدولة العثمانية) قد بسطت هيمنتها على مدى أربعة قرون من الزمن ولم تنته سيطرتها إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ . أي أنها قد إمتدت من عمق أصول تكوين التاريخ الحديث للبلدان الإسلامية منذ بداية القرن الخامس عشر لتنتهي زمنياً عند بداية التاريخ المعاصر للعالم الإسلامي.

وعبر هذه الهيمنة الزمنية الطويلة قامت الدول الأوروبية الناشئة كقوة دولية بفتح ثغرات للإستعمار الأوروبي الحديث داخل بنيان الإمبراطورية العثمانية لكي تحتل أوروبا بعض المواقع داخل العالم الإسلامي على حساب قوة الدولة العثمانية وهيمنتها كدولة إسلامية في حال أية مواجهة معها على أساس إستراتيجي سياسي عسكري، علاوة على الأساس الديني والحضاري.

إلا أن طبيعة الهيمنة العثمانية على العالم الإسلامي لم تعتبر من قبل الشعوب الإسلامية كهيمنة اجنبية أو إستعمار يستحق المقاومة على أساس حافز ديني كواقع معنوي لأن الدولة العثمانية كانت إسلامية أي أن الحافز للمقاومة الإستعمارية على أساس ديني حضاري قد إنتفى تماماً هذا علاوة على أن الدولة العثمانية قد طرحت نفسها داخل العالم الإسلامي كممثل للخلافة الإسلامية في حين أن العثمانيين عندما تقدمت جيوشهم في مناطق جنوب شرق أوروبا ولا سيما في منطقة البلقان إندلعت ضدهم عمليات المقاومة إذ كانوا يعتبرون كدولة تقوم بفتح إسلامي لهذه البقاع.

إن السلطة السياسية للدولة العثمانية كانت تتعامل مع فتوحاتها في أوروبا على أساس ديني لأنها تنظر الى الشعب الأوروبي الذي تقوم بفتح بلاده على إعتبار أنه شعب يختلف دينياً عنها لأنه شعب غير إسلامي في الوقت الذي تعامل فيه العثمانيون مع الشعوب الإسلامية كشعوب نظيرة للدولة العثمانية سياسياً ودينياً عن طريق الإسلام.

وفي المقابل فإن الهيمنات الإسلامية - الإسلامية متمثلة بالهيمنة العثمانية على بلدان العالم الإسلامي، لم تترك تلك الأثار العنيفة في المقاومة والعداء وإثارة حالات الصراع أو محاولات الإبادة ومسح الهوية للشعوب الإسلامية مثلما فعلت الهيمنات الإستعمارية الأوروبية لأن العثمانيين كانوا يشعرون نحو هذه الشعوب بأنها جزء حضاري منهم، هذا على الرغم من وجود بعض حركات المعارضة في البلدان الإسلامية ضد الدولة العثمانية، وقد كانت هذه المعارضة التي ظهرت بشكل متأخر تقوم على أساس قومي وليس على أساس ديني. أي إن إنتعاش الحركات القومية داخل البلدان الإسلامية ولا سيما داخل البلدان العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تحت تاثيرات نشوء مفهوم «الدولة - الأمة» الأوروبية التي حفزت الإتجاه القومي داخل البلدان العربية. وإن هذه الحركات كانت تقوم في أساسها على حافز قومي يتوخى رفض هيمنة العنصر التركي داخل السلطة العثمانية وهيمنته على بقية الأقاليم من خلال ولاة أتراك وليس ولاة من العنصر القومي نفسه الذي ينتمي إليه سكان ذلك الإقليم.

وفي الوقت الذي لم تترك فيه الهيمنات الإسلامية جروحاً دينية ونفسية على شعوب العالم الإسلامي ولا سيما فيما يخص الدولة العثمانية فإن هذه الهيمنات قد تركت تأثيرات سلبية من نوع آخر. التأثير الأول هو تكريس حالة من التشتت والإنقسام لدى الشعوب الإسلامية ليس على الصعيد السياسي الديني، لأن الدولة العثمانية قد قامت بنمط من التوحيد للعالم الإسلامي خلال أربعة قرون من هيمنتها السياسية، لكن هذا التشتت والإنقسام قد تأسست جذوره منذ البداية على أساس قومي وعرقي فإن الأقاليم الإسلامية المُستعمرَة بدأت تشعر بأن بنيتها القومية مخترقة في اللحظة التي كان الإسلام فيها كعامل توحد تحت ظل الدولة العثمانية حالة لا تطرح قضية رفض أو معارضة سياسية وعسكرية على أساس ديني، ولذلك فإن الصراعات التي ظهرت داخل الإمبراطورية العثمانية وفي ظلها لم تكن إلا صراعات قومية بين دولة وأخرى وبين إقليم وآخر ثم صراع بين العرق القومي المهيمن على بلدان تختلف عرقياً عن العنصر التركي السائد والحاكم.

أما الأثر السلبي الثاني للهيمنات الإسلامية - الإسلامية فقد تموضع في أن الدولة العثمانية قد ظلت دولة تقليدية في بناها الدستورية والسياسية والإقتصادية

وتقليدية في آلية ممارسة الحكم، فلم تنفتح على الحداثة الأوروبية بسبب من إعتبار العثمانيين أوروبا هي «الآخر الديني» المخالف للبنية الدينية الإسلامية للدولة العثمانية. ومن هنا فإن عملية التحديث داخل البلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية كانت بطيئة جداً أو شبه معدومة مما جعل البلدان الإسلامية وفي طليعتها البلدان العربية تقبع داخل حالة من الإنغلاق والتخلف وعدم الإنفتاح المعرفي على ديناميات العالم الحديث في كل مستوياته الثقافية أو التقنية والتكنولوجية.

إن هذا الوضع التخلفي جعل البلدان التي كانت تحت هيمنة الدولة العثمانية تدفع ثمناً لعقود مقبلة من القرن العشرين لكي تدخل الى ميدان الإصلاح والحداثة، كما أن الإنفتاح على العالم الأوروبي الحديث كحضارة وتقنية وإنسانية بعيدة عن الصراع السياسي بين الحضارات يواجه حتى هذه اللحظة داخل العالم الإسلامي إشكالية من قبل العديد من القوى السلفية والتقليدية وذلك بسبب حداثة العهد الذي كانت فيه بلدان العالم الإسلامي خاضعة للدولة العثمانية بحيث ما زالت مقولات مثل «الحفاظ على الأصالة» و «عدم الإنفتاح على الغرب البعيد عن الإسلام» تجد جذورها في القاعدة التاريخية الحديثة للهيمنات الإسلامية - الإسلامية ممثلة بالدولة العثمانية الأمر الذي كان له بعد ذلك الأثر في تكريس مرحلة طويلة من التخلف الثقافي وعدم النمو اللذين ساعدا بالتالي الإستعمار الغربي على التوغل داخل العالم الإسلامي بقوة عناصر الحداثة وإرساء هيمنته بسهولة على العالم الإسلامي بسبب من عدم تمكن الشعوب الإسلامية من إمتلاك أدوات المقاومة أو خلق وتوفير القدرات الذاتية على تطوير بناها الدولية والإجتماعية من الداخل.

إن مقولة التحديث في ظل الدولة العثمانية كانت تترادف لفترة طويلة مع مقولة «الآخر الديني» المخالف للإسلام ولم يستثنَ من ذلك إلا مصر في عهد محمد علي الذي تلافى المشروع العثماني المغلق وأدرك ضرورة الإنفتاح على الغرب في عملية تحديث لا تعير أهمية للإزدواجية المصطنعة «الأصالة والمعاصرة» التي تقول بالتأثير على الهوية الدينية الإسلامية في حالة حدوث التحديث داخل الدولة. وعلى وجه المقارنة بالنسبة للموقف الأوروبي من الحضارة الإسلامية في

عصر إزدهارها لم تكن هناك عقدة عند الشعوب الأوروبية في إنفتاحها على التطور الحضاري الإسلامي الشامل الذي شهده المسلمون خلال وجودهم في الأندلس لمدة ثمانية قرون، فإن أوروبا أخذت بشكل مرن عبر مثقفيها جل الإنجازات العلمية والفلسفية والأدبية التي أنجزتها الحضارة الإسلامية في الأندلس دون طرح إشكالية أن الآخر الحضاري المزدهر هو آخر مخالف دينياً للحضارة المسيحية. فعلى الرغم من الصراع السياسي والعسكري بين أوروبا المسيحية والشرق الإسلامي وداخل النطاق الإقليمي للأندلس نفسه لم يكن الصراع السياسي - العسكري ينفي الإعتراف لدى الأوروبين بتقدم الحضارة الإسلامية في جنوب أوروبا وضرورة إقتباسها.

من ناحية أخرى فإن إنغلاق الدولة العثمانية على نفسها وعدم محاولة تجديد بناها السياسية والدستورية أو القيام بإصلاحات وتحديثات إقتصادية وتقنية على الرغم من وجود بعض الخطط لذلك مثل «خط همايون» وغيره، فإن هذا الإنغلاق على الذات ومعارضة التحديث على النمط الأوروبي قد ولد مواقف سياسية تنطلق من هذه البنى السلفية والتقليدية للسلطة لتنعكس على كافة البلدان الإسلامية التي كانت تحت هيمنة الدولة العثمانية.

ومن جانب آخر فإن الموقف الإسلامي لسلطة السلاطين العثمانيين بإعتبارهم ممثلين للخلافة الإسلامية قد جعلتهم متصلبين تجاه بعض المطالب الأوروبية التي حاولت أن تحصل على مكاسب داخل العالم الإسلامي مثل مطالبة الحركة الصهيونية في بداية نشوئها على شراء بعض الأراضي في فلسطين أو المساومة على بعض الإمتيازات في هذه المنطقة مع السلطان عبد الحميد إلا أن السلطان عبد الحميد كان صلباً في موضوع فلسطين ولم يوافق على تقديم أية إمتيازات للحركة الصهيونية مقابل إمتيازات ومساعدات تقدمها الدول الغربية الى الدولة العثمانية[٩٩].

فمن هذا الجانب كان حضور البعد الإسلامي داخل السياسة العثمانية له مردود في مقاومة المشروع الإستعماري الغربي الذي سينجح بعد ذلك في داخل العالم الإسلامي إلا أن الجانب السلبي للهيمنات الإسلامية - الإسلامية متمثلة بالدولة العثمانية من ناحية أخرى قد أعاق تنفيذ إجراءات التحديث والإنفتاح على

الإنجازات الثقافية والتقنية للحضارة الغربية بحيث أن عملية التفاعل الحضاري للبلدان الإسلامية مع بلدان حضارية أخرى غير إسلامية قد بقي منتفياً الأمر الذي أبقى العالم الإسلامي خلال قرون طويلة يقبع في حالة من شبه العزلة منطوياً على مشاكله الداخلية بعيداً عن تفهم الآخر الجيوبوليتيكي الحضاري الذي من شأنه أن يعينه من خلال التماس الثقافي المباشر - صراعاً أو سلماً - على تكوين أسس لعالميته الحضارية بشكل مبكر.

الإستعمار الأوروبي في العالم الإسلامي

مع بداية المفهوم الحديث لمصطلح الإستعمار بعد نشوئه على أعقاب الحروب الصليبية بقرنين من الزمن كما توضح ذلك في فصل سابق، فإن العالم الإسلامي قد أصبح هدفاً لهذه الموجة من التوسع الإستعماري لبعض البلدان الأوروبية القوية منذ أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. فالبرتغال قد بدأت بتوسعها الإستعماري في البداية في الهند حيث صدرت عن رجال الدين المسيحيين في البرتغال أهم التنظيرات التي تحاول وضع تشريع ديني مسيحي لحركة الإستعمارية التي شملت شعوباً غير مسيحية.

ومن البرتغال أيضاً وفي مرحلة الإستعمار الحديث قد خرجت الموجة الأوروبية الأولى في الإستعمار نحو العالم الإسلامي حيث توجهت الجيوش البرتغالية نحو آفاق جغرافية أخرى من العالم نحو العالم الإسلامي عبر تقدمها من جنوب شرق آسيا نحو جنوب غربي آسيا ثم توجهها نحو الخليج العربي - الفارسي في محاولة لمد البرتغال لسيطرتها الإستعمارية على البلدان الإسلامية الخليجية التي كانت سيطرتها في هذه المرحلة وهيمنتها تمتد على بعض المناطق الأفريقية أيضاً الموجودة على سواحل البحر الأحمر في منطقة القرن الأفريقي.

لقد تقدم الإستعمار البرتغالي كأول إستعمار أوروبي داخل المناطق الخاصة بالبلدان الإسلامية العربية في الخليج وإستخدمت البرتغال إستراتيجية توسعية عسكرية وسياسية تبتغي البقاء داخل المنطقة والسيطرة على شؤونها إقتصادياً وسياسياً ثم دينياً مثلما حدث ذلك في الهند إلا أن إسلامية هذه الشعوب قد حالت دون هيمنة الإستعمار البرتغالي، ففي الهند كانت هناك شعوب بعيدة عن الدين الإسلامي إذ لم يكن الإسلام محفزاً لها للمقاومة، أما في منطقة الخليج العربي - الفارسي فإن المقاومة قد اندلعت ضد الإستعمار البرتغالي بدافع مقاومة هذه الهيمنة بإعتبارها هيمنة غريبة عن المنطقة عرقياً ودينياً ولذا كان الإسلام هو الدافع

الأول لمقاومة البرتغاليين قبل أن تمر عدة قرون من الزمن حتى الوصول الى القرن العشرين حيث إنبثقت حركات تحرر ومقاومة للإستعمار على أسس ايديولوجية أخرى. ولكن ضمن البدايات الأولى لنشوء الموجات الإستعمارية داخل الوطن العربي فإن الوعي لدى الشعوب الإسلامية بالتعارض الديني مع المحتل كان المحرك الأول لإنبثاق حركات المقاومة داخل البلدان الإسلامية ضد الهيمنات الأجنبية الجديدة التي لم تعرف شعوب العالم الإسلامي لها نظيراً من قبل.

البدايات

كان الإستعمار البرتغالي في العالم الإسلامي والعالم العربي أول إستعمار غربي في المنطقة الإسلامية إذ بدأ مع مطلع القرن السادس عشر، وخلال الربع الثاني من القرن نفسه كان البرتغاليون يتقدمون نحو منطقة الخليج العربي حيث إنبثقت ضد القوات البرتغالية مقاومة من قبل السكان الأصليين قامت على أساس ديني إسلامي بإعتبار أن المحتل هو عدو غير مسلم، فقد وصل البرتغاليون الى مناطق حضرموت ومسقط، وواجه البرتغاليون مقاومة أدت الى إرسال حملات أخرى من قبل نائب الملك البرتغالي الجديد دو سامبايو وذلك في ايار (مايو) ١٥٢٧م

ثم قام سكان مدينة الشمر ومدن حضرموت بالتصدي لقطعات الأسطول البرتغالي وأوقعوا به خسائر كبيرة ولا سيما في عامي ١٥٢٣ و ١٥٣٦ إذ إستولوا على العديد من السفن البرتغالية وأسروا الكثير من الجنود البرتغاليين.

وأصبح وجود الإستعمار البرتغالي من خلال هذه الهجمات في حالة إستنزاف من قبل الثوار المسلمين المحليين المنتمين الى سكان المنطقة نفسها أو من جانب الدولة الإسلامية المحيطة بمنطقة الخليج العربي.

فإن سكان عمان اليعاربة نجحوا بإخراج البرتغاليين من مناطق «جلفار» و «صحار» و «قربات» و «مطرح» و«مسقط» كما نجحوا عبر الثورة التي قادوها ضدهم بإخراجهم من ميناء كونج وتتبعوا البرتغاليين حتى مراكزهم التي تشكل قواعدهم الإستعمارية المركزية في الهند وفي شرق أفريقيا. وقد قام اليعاربة العمانيون أيضاً بالإستجابة الى النداء الذي أطلقوه سكان مدينة «ممباسة» للتخلص من الإحتلال البرتغالي، حيث حاصر اليعاربة المدينة لمدة طويلة إمتدت الى خمسة أعوام، وأخضعوها لنفوذهم وذلك في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٦٦٨،

ثم نجحوا بالإستيلاء على منطقة «الجزيرة الخضراء» ثم مناطق «كلوه» و «بات» و «بمبا» «زنجبار» واسسو حكماً عربياً إسلامياً بطول إمتداد الساحل الشرقي لأفريقيا[١٠٠]، ومن ناحية أخرى وصلت سفن اليعاربة الى الهند وقام اليعاربة بشن هجمات على مواقع البرتغاليين في «بومبي» و «جزيرة ديو» وواصلوا أعمالهم الحربية حتى سواحل «كاجرات»، إذ أخضعوا جزيرتي «سالست» و «الدمات» وإستولوا على «باوسالور» و «مانجلور» القريبتين من «بومباي» وضمو جميع تلك الأجزاء الى ممتلكاتهم.

ومن جهة أخرى نشبت في جزر الهند الشرقية معارك عنيفة بين الأندونيسيين المسلمين والقوات البرتغالية التي أرادت السيطرة على أندونيسيا، وعلى الرغم من تعدد الممالك الإسلامية في أندونيسيا وقتذاك وعدم توحيد قواها في مواجهة الغزو البرتغالي، فإن المسلمين قد قاموا في هذه البقاع بشتى أنواع المقاومة وبشتى الطرق ضد وجود المستعمرين البرتغاليين في الجزر الأندونيسية.

ومن خلال تعددية أصناف المقاومة ضد الإستعمار البرتغالي بتعدد البلدان الإسلامية التي مارست شعوبها محاربة البرتغاليين وهيمنتهم يمكن إقرار حقيقة أن القوى الإسلامية المختلفة في العالم الإسلامي قد واجهت البرتغاليين بشكل عام وعلى أساس ديني وإسلامي، على الرغم من إختلاف مناطق العالم الإسلامي التي حاول البرتغاليون السيطرة عليها أو غزوها. وقد تمكنت هذه المقاومات الإسلامية المحلية من تحرير الكثير من المناطق التي توغل إليها البرتغاليون وحاولوا البقاء فيها من خلال الإحتفاظ بها كمستعمرات خاضعة للبرتغال.

وعند ظهور الدولة العثمانية كقوة عالمية عبر الإنتصارات التي قامت بها في العالم الإسلامي وفي أوروبا غدت هذه الدولة في مقدمة القوى السياسية العالمية التي تمثل الإسلام. فإنها قد تولت الدفاع عن قلب العالم الإسلامي، بعد أن قامت بالقضاء على الدولة المملوكية وبسطت سيطرتها على معظم أجزاء المنطقة العربية في كل من المشرق والمغرب خلال أقل من نصف قرن من الزمن، إذ حقق العثمانيون خلال ذلك نوعاً من الوحدة السياسية للدول العربية في العصر الحديث بعد أن إفتقد العرب هذه الوحدة منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

وعلى الرغم من أن هذه الوحدة السياسية لم تجعل العالم العربي يمتلك البعد

المركزي نفسه كمحور للنشاط الإقتصادي والسياسي كما كان في السابق، إلا أن هذا النمط من الوحدة قد أفلح في أن يمنع الدول الإستعمارية الأوروبية من تحقيق أهدافها تجاه المنطقة العربية لفترة إمتدت على كل القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ففي المرحلة الأخيرة عجزت الدولة العثمانية عن حماية العالم العربي وذلك بسبب الضربات التي تعرض لها العثمانيون من قبل الأوروبيين في ممتلكاتهم في أوروبا. ثم كانت الفجوة بين العرب والعثمانيين قد بدأت بالإتساع بسبب تطبيق سياسة قومية تركية إزاء بوادر ظهور ونشوء الوعي القومي العربي علاوة على الأخطاء التي إرتكبها العثمانيون في إسلوبهم التطبيقي في حكم البلدان العربية وسماحهم للمستأمنين الأوروبيين بالتوغل الى العالم العربي وذلك عبر ما عرف وقتها «بالإمتيازات الأجنبية». إذ إستغل المستعمرون الأوروبيون ذلك وبدأوا بعملية الإطباق على الوطن العربي وبقية أجزاء العالم الإسلامي.

السمات الأساسية

كان ما ذُكِرَ آنفاً حول الإستعمار البرتغالي في مناطق العالم الإسلامي هو البدايات الأولى زمنياً التي قام بها الإستعمار الأوروبي بالإتجاه نحو البلدان الإسلامية لإحتلالها أو لإستعمارها وضمها الى إمبراطورياته. وقد كانت البرتغال من أول الدول الإستعمارية الأوروبية في العالم ثم تلتها بعد ذلك إسبانيا، ومن هنا كانت بدايات الإستعمار الغربي في العالم الإسلامي تمثل بالحملات العسكرية البرتغالية وليس بحملات عسكرية للدول الأوروبية الأخرى إذ أن الدول الإستعمارية الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا لم تبزغ هيمنتها بقوة تجاه العالم الإسلامي إلا بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمن في الوقت الذي شهدت قوى البرتغال وإسبانيا الإستعماريتين نوعاً من التراجع بعد ظهور موجات الإحتلال البريطاني والفرنسي على الساحة الدولية فالبدايات الإستعمارية في البلدان الإسلامية كانت تقترن بالإمبراطورية البرتغالية والحملات العسكرية التي نظمتها نحو مناطق الشرق ومناطق الجنوب من العالم.

وفي المرحلة الثانية من ناحية الإستعمار الأوروبي للعالم الإسلامي تأتي إسبانيا التي بدأت تنظم نفسها كقوة عالمية إعتباراً من القرن الخامس عشر حتى وصلت

حملاتها البحرية الى إكتشاف القارة الأميركية. وهنا كانت القوى الإستعمارية الكبرى الأخرى تعايش طور النمو نحو التوسع بإتجاه العالم الثالث، كما يسمى اليوم، أي المناطق الجنوبية من العالم والمناطق الشرقية له.

لقد كانت كل من بريطانيا وفرنسا تشهدان بشكل تدريجي معطيات الثورة الصناعية ومتطلباتها التي طرحت ضرورات عينية إقتصادية جديدة على الساحة السياسية الإقتصادية للبلدين. ومن هنا فإن ظهورها على الساحة الدولية كقوة إستعمارية جديدة قد تأخر نسبياً مقارنة بظهور القوى الإستعمارية الأولى ممثلة بالبرتغال وإسبانيا. إلا أن بداية التوسع الإستعماري البريطاني والفرنسي كان راسخاً بعد ذلك لأنه قد تشيد على أسس إستراتيجية سياسية وعسكرية أخذت بإدراك متطلبات العصر الحديث والطبيعة المفصلية لعناصر الصراع وتجزئتها أو إتحادها الكلي من أجل نسج فعالية سياسية وعسكرية دولية في الخارج تضمن للقوى العظمى الناشئة إستمرارية موقعها الدولي القوي إزاء الدول الكبرى من ناحية ثم إستمرارية موقعها المتميز داخل مستعمراتها وداخل الأقاليم التي إحتلتها وأخضعتها لسيطرتها من ناحية أخرى.

إن القوى الإستعمارية الناهضة مثل بريطانيا وفرنسا قد توجهت نحو الشرق عامة ونحو العالم الإسلامي بشكل خاص بدافع أن هذه المناطق تمتلك المواد الخام التي سوف ترفدها بمصادر إقتصادية جديدة كما أن توجهها لهذه المناطق قد صدر عن حافز أولي هو أن الدولتين الإستعماريتين القديمتين البرتغال وإسبانيا قد سبق لهما وأن توجهها نحو هذه المناطق وبسطا سيطرتهما عليها وإقتنصتا ما يمكن أن تحفل به من مواد خام وموارد إقتصادية، تحتاجها الدول الإستعمارية وغير المتوفرة داخل بلدانها.

ومن هنا فإن الصراع على المستعمرات الجديدة قد خلق نوعاً من الصراع في أوروبا بين الدول الإستعمارية ذاتها علاوة على صراع قاري داخلي بين هذه الدول على السيادة والقوة والبروز داخل القارة الأوروبية نفسها. وكانت بعض الصراعات بين هذه الدول في أوروبا مبعثها مشاكل الحدود غير المحسومة بين الدول الأوروبية ثم أن بعض هذه الحالات الصراعية قد كانت إنعكاساً للصراع الخارجي بين القوى الإستعمارية الأوروبية على المستعمرات الجديدة.

ولذلك فإن الدول الإستعمارية الأوروبية الناهضة قد خلقت نمطاً من الخصوصيات الإضافية على المجتمعات الإسلامية عامة، يتلائم مع الهدف العام والإستراتيجي المتوخي من إحتلال البلد موضوع الإستعمار.

وهذه الخصوصيات هي المعطى المباشر لطبيعة السياسة الإستعمارية التي تتبعها الدولة المستعمِرة (بكسر الميم)، من أجل تحقيق هدفها النهائي من خلال السيطرة الإستعمارية على البلد المستعمَرة (بفتح الميم). ومن هنا كانت السياسة الإستعمارية للبلدان الأوروبية تختلف وتتباين على صعيد التطبيق التكتيكي الم(مارس) من أجل إقتناص الهدف النهائي من تطبيق الإستعمار على بلد ما[١٠١].

إن مثل هذا الإختلاف في التكتيك السياسي للدولة الإستعمارية قد خلق سمات أساسية داخل البلدان المستعمرة وكذلك وبالأصل، سمات خاصة لتباين السياسة الإستعمارية للقوى الكبرى. فالإستعمار البريطاني كان هدفه المحض إقتصادياً، علاوة على الهدف الإستراتيجي في خلق مناطق النفوذ الجغرافية السياسية في العالم الإسلامي بحيث تغدو الرقعة الجغرافية الإقليمية المهيمن عليها ذات إتساق إستراتيجي كلي في إتصالها مع بعضها على شكل مناطق ذات تجانس إقليمي بحيث أن المناطق الأدنى توفر حماية المواصلات وللطرق وللاتصالات السياسية والعسكرية والتجارية واللوجستية للمناطق ذات البعد الأقصى عن المركز، أي عن الموقع الجغرافي القاري والإقليمي للدولة الإستعمارية.

وكان التطبيق العيني البريطاني لهذه النظرية الخاصة بالأبعاد الإقليمية للرقعة الجغرافية التي تخضع لسيطرتها متجسداً بهيمنة بريطانيا على مناطق الشرق الأوسط متمثلة بالجزء الشرقي من العالم العربي لأجل حماية إستراتيجية لمستعمراتها القديمة في الهند والباكستان وفي كافة جنوب شرق آسيا.

وهذا النمط من الإستعمار الذي مورس على العالم الإسلامي، أي الإستعمار الإقتصادي المقترن بأغراض إستراتيجية إقليمية وعسكرية، هو أخطر أنواع الإستعمار لأنه إستعمار غير منظور بشكل مباشر فهو الإستعمار الذي إستنزف العديد من البلدان الإسلامية إقتصادياً وجيوستراتيجياً عندما خلق سياسة أوروبية فوقية تبعد الإلتحام بين البلدان العربية وهويتها الإقليمية مع بلدان الجوار

الجغرافي المتقاربة معها حضارياً ودينياً وقومياً أيضاً. فالكثير من الصراعات السياسية والعسكرية التي نشبت بين البلدان العربية المتجاورة وكذلك البلدان الإسلامية ايضاً حدودياً كانت بسبب من أن الهيمنة البريطانية قد خلقت فجوات سياسية بين أنظمتها وأحياناً بين شعوبها لكي تمنع إحتمال أن تكون عملية التنسيق السياسي والشعبي بين هذه البلدان عائقاً في توفير الأمن الإستراتيجي لمستعمراتها الأخرى المرتبطة جيوستراتيجياً بالرقعة الإقليمية نفسها التي ينتمي إليها ذلك البلد.

وينبغي التأكيد على أن مثل هذا النمط من السيطرة الإستعمارية يبقى غير منظور إليه كإستعمار مباشر وعنيف مثل السيطرة الإستعمارية المباشرة التي وسمت الإستعمار الفرنسي الذي أقرن الهيمنة الإقتصادية بعملية التغيير الثقافي للبلد المستعمر. أي أنه أراد أن يتحكم بإقتصاد بلدان المستعمرات بشكل كلي ومضمون على المدى البعيد من خلال إجراء تغيير في البنية الثقافية للمجتمع المستعمَر (بفتح الميم)، وجعل هذا التغيير وسيلة لأن يخضع هذا البلد الى الهيمنة الفرنسية لأمد طويل حتى يمسي واقعاً حضارياً فرنسياً أي مرتبطاً بفرنسا كبلد أم ومنصهراً فيها ثقافياً.

وقد حاولت فرنسا تطبيق مثل هذه السياسة في مستعمراتها في أفريقيا الشمالية أو في المارتنيك لكنها فشلت بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا الإسلامية بينما نجحت في المارتنيك وفي بعض بلدان أفريقيا الجنوبية لأن عملية الإستعمار هذه التي كان هدفها إقتصادياً قد إرتبطت بإستعمار ثقافي وقد سبقته عمليات تبشير مسيحية جعلت من هذه البلدان، تغدو بلداناً مسيحية قبل أن تتقبل التطبيع الثقافي مع المستعمِر. أي أن القاعدة الدينية للمستعمِر كان لها الأثر في تغيير البنية الثقافية للبلد المستعمَر (بفتح الميم)، لأن الهوية الدينية قد إرتبطت بالهوية اللغوية والثقافية بعد ذلك(١٠٢).

أما في البلدان الإسلامية فإن عمليات التبشير لم تنجح في تغيير بنيتها الحضارية الدينية ولذلك فإن عملية تغير البنية الثقافية واللغوية لها كانت مهمة صعبة أمام المستعمِر (بكسر الميم)، لأن هذا التغيير اللغوي والثقافي قد إرتبطت في ذهنية الشعوب الإسلامية بأن اللغة والثقافة الوافدتين منبثقتان عن حضارة تنتمي الى دين

مخالف هو المسيحية. ومن هنا إنبثقت عمليات المقاومة في بلدان شمال أفريقيا العربية للإستعمار الفرنسي الذي حاول أن يحتوي هذه البلدان ثقافياً وبشكل كلي علاوة على إستيعابها إقتصادياً من خلال إستعمار أراضيها وثرواتها الزراعية والمعدنية.

أما الإستعمار الإيطالي فإن طبيعة سياسته كانت أكثر كليانية من ذلك لأن هدفه كان إقتصادياً مضافاً إليه الطابع الثقافي والإستيطاني بحيث أن البلد المستعمَر (بفتح الميم) ينبغي أن يكون عبارة عن اراض تابعة لإيطاليا وذلك بإبادة وتهجير السكان الأصليين للبلد مع إحلال مواطنين إيطاليين أصليين محلهم مثلما حصل ذلك في ليبيا.

أما الإستعمار الإسباني فهو يتقارب في نمطيته الميدانية مع الإستعمار الفرنسي فإن هدفه الإقتصادي هو الهدف الرئيسي من إحتلاله البلد لكن ذلك يقترن بتطبيق لهويته الثقافية على الشعب المستعمَر (بفتح الميم) مثل تدريس لغته الإسبانية وجعلها اللغة الرسمية للبلد الذي يستعمره الإسبان إضافة الى نشر الثقافة الإسبانية بشموليتها اللغوية والفكرية والدينية والمعيشية.

وفق هذه السمات الإستعمارية التي إتبعتها البلدان العربية خضعت بلدان العالم الإسلامي الى البلدان الإستعمارية الأوروبية التي تركت بصمات خاصة بتاكتيك سياستها الإستعمارية على شعوب وسياسات وأنظمة هذه البلدان. وقد ظهرت هذه الأثار على العالم الإسلامي من جهة وعلى العالم العربي من جهة أخرى إذ أن تطبيقات هذه السياسة قد إمتدت على فترة طويلة من التاريخ الحديث والمعاصر لبلدان العالم الإسلامي.

تباين السياسات الإستعمارية
في العالم الإسلامي وإنعكاساتها العامة

على الصعيد التطبيقي فإن ما ورد قبل قليل من تحديد للسمات العامة للسياسات الإستعمارية يمكن رؤيته ميدانياً عبر إستشراف التاريخ الإستعماري الأوروبي الحديث للبلدان الإسلامية ثم رصد طبيعة التجربة الإستعمارية وتاكتيكها في الإحتلال والحكم وطبيعة مواجهاتها للمقاومات الوطنية داخل العالم الإسلامي إضافة الى رصد منظور الدولة الغربية المعنية، الى العالم الإسلامي، كموضوع للغزو وللإحتواء السياسي والعسكري والإقتصادي والجيوستراتيجي.

الإستعمار البريطاني

كانت بريطانيا في مقدمة الدول الإستعمارية الأوروبية التي سلكت إسلوب البرتغاليين في إحتلال المستعمرات، إذ نافست بريطانيا البرتغاليين في منطقة الخليج منذ مطلع القرن السابع عشر عقب تأسيسها لشركة الهند الشرقية البريطانية في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٦٠٠، وقام البريطانيون بالتحالف مع الصفويين ضد البرتغاليين إذ أوقعوا بهم هزيمة عسكرية في «جاسك» عام ١٦٢٠ ثم انتصروا عليهم مرة أخرى عند مضيق هرمز في عام ١٦٢٢ مما إضطر الصفويين الى منحهم حق إقامة وكالات تجارية في بندر عباس وأصفهان وشيراز وفي مدن أخرى أيضاً[١٠٣].

وقد تقوى مركز البريطانيين عبر ذلك داخل منطقة الخليج العربي. ومن هنا فإنهم قد حرصوا على إبعاد نفوذ اية قوة أخرى في تلك المنطقة. فواجهوا الهولنديين وإشتبكوا معهم وأجبروهم على الخروج من منطقة الخليج في عام ١٧٦٥.

ومن أجل أن يدعم البريطانيون أيضاً موقفهم في منطقة الخليج تصدوا لنفوذ الفرنسيين دفاعاً عن نفوذهم في الهند وقاموا بافساد مخططاتهم بعد حملة الفرنسيين على مصر عام ١٧٩٨ وأجبروهم على ترك مصر عام ١٨٠١.

وظلت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا على العالم الإسلامي مستمرة طوال القرنين التاسع عشر والقسم الأول من القرن العشرين لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وحول سلطنة مسقط حتى تم التفاهم بين الدولتين العظميين في الإتفاق الذي سمي بـ «الإتفاق الودي» عام ١٩٠٤ حيث أنهيت مسألة الأعلام الفرنسية المرفوعة على ساريات السفن العمانية وإخضاعها للتحكيم الدولي في عام ١٩٠٥[١٠٤].

ومن أجل أن يحقق البريطانيون هدفهم الأعلى بالسيطرة على منطقة الخليج،

أخذوا بمواجهة الدول الإستعمارية الأخرى واحدة تلو الأخرى هذا علاوة على أن بريطانيا قد وجدت أن صراعها في هذه المنطقة هو صراع ثنائي لا يقف فقط عند حدود مواجهة القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى بل ينبغي أن يواجه أيضاً الحركات الإسلامية الوطنية التي كان سكان وأهالي البلدان الخليجية ينظمونها ضد الإحتلال البريطاني ضد بلدانهم. ولذلك فقد إتبعت الإدارة البريطانية عدة أساليب في مواجهة القوى الوطنية المحلية وسحقها، وفرض سيطرتها على المنطقة بعد أن نجحت في تصفية المنافسات الإستعمارية الغربية الأخرى. ومن هذه الأساليب السياسية - العسكرية ما يلي:

- إستخدام العمل العسكري لتحطيم القوى الوطنية المحلية المناوئة للإستعمار البريطاني. ومن ذلك قاموا في مطلع القرن التاسع عشر بإرسال حملاتهم البحرية العسكرية من الهند الى منطقة الخليج العربي وإشتبكوا مع القواسم الذين كانوا يمثلون أقوى قوة محلية بحرية آنذاك فأرسلوا إليهم ثلاث حملات كانت على التوالي في الأعوام ١٨٠٥ و ١٨٠٩ و ١٨١٩ . وعلى الرغم من إسلوب العنف الذي إستخدمه البريطانيون في ضرب القواسم وحرقهم بمدفعية سفنهم وقصف أحيائهم ومدنهم فإن القواسم قد إستمروا بمواجهة الإنكليز ببسالة وبعمل مواجهة عسكرية تمثلت في منع الإنكليز من الإستيلاء على بعض مواقعهم إلا بعد قصفها بسفنهم الضخمة طيلة إسبوع كامل. ونظراً لإفتقار القواسم الى معدات القتال فإنهم كانوا يستخدمون أحياناً قذائف المدافع البريطانية التي لم تنفجر لإستخدامه في قصف السفن البريطانية، كما كانوا يستخدمون الحجارة في قصف تلك السفن بمدافعهم لإفتقارهم الى الذخائر[١٠٥].

إنتهج البريطانيون سياسة التفريق والتجزئة لإضعاف القوى العربية الخليجية لكي يتسنى لهم التحكم فيها، ويتمثل هذا الأسلوب بوضوح من خلال قيام الإنكليز بتقسيم وترسيخ وتجزئة سلطنة مسقط التي كانت تمتد بممتلكاتها لكي تشمل أجزاءاً أفريقية تمتد على طول الساحل الشرقي الأفريقي، كما تمتد لتشمل ممتلكات أسيوية في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية فضلاً عن إمتدادها عبر ساحل «مكران» لكي تشمل ممتلكات فارسية، وعمل الإنكليز بشكل مستمر على إضعاف السلطنة وتفكيكها وذلك بفصل ممتلكاتها الأفريقية عن الآسيوية في عام

١٩٦١، ولكي يُكْسِبوا هذا التقسيم نوعاً من الشرعية الدولية جعلوا الفرنسيين يوقعون معهم بياناً مشتركاً في ١٠ آذار (مارس) عام ١٩٦٢ تعهد فيه الجانبان بإحترام إستقلال حاكمي مسقط وزنجبار وعدم القيام بأية محاولة لإيجاد مناطق نفوذ لهما في أي من السلطنتين، كما سعوا للفصل بين الممتلكات العمانية العربية، وعندما حاول تويني بن سعيد إستعادة نفوذه على الممتلكات الفارسية، حالوا بينه وبين ذلك الى أن إنفصلت تلك الممتلكات في عام ١٨٧٠ .

وقام البريطانيون ايضاً بتجزئة وتقسيم الساحل العماني وذلك عبر الفصل بين مشيخاته، كما بذلوا جهوداً سياسية مدروسة للحيلولة دون قيام إتحاد بين تلك المشيخات مثلما حدث عندما رغبت مشيخة عمان ومشيخة أم القوين في إقامة إتحاد بينهما بإعتبار أن مثل هذا الإتحاد يساعد على ما أسموه بالقرصنة. كما حاولت الإدارة البريطانية الفصل بين البحرين وقطر، ونجحت في تحقيق هذا الإنفصال في عام ١٩٦٨[١٠٦].

ومن الأساليب التي إتبعتها الإدارة البريطانية لديها لإحكام سيطرتها على منطقة الخليج هي عقد سلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات مع المشيخات العربية القائمة في منطقة الخليج العربية وتتمثل بداية تلك الإتفاقيات في إتفاقية عام ١٨٠٠ مع سلطان مسقط ومعاهدة السلام العامة في عام ١٨٢٠ والتي أباحت للإنكليز حق التدخل والتحكم في سفن تلك المشيخات. ولم يلبث الإنكليز إن إستغلوا فرصة الخلافات بين بعض القوى المحلية القائمة في الساحل العماني لكي يجبروا هذه المشيخات على توقيع «إتفاقيات الهدنة البحرية» بدءاً من عام ١٨٣٥، وهي إتفاقيات كانت تجدد خلال موسم الغوص، ثم صارت تجدد سنوياً لمدة عشر سنوات الى أن عقدت معاهدة السلام البحري الدائمة في عام ١٨٥٣، وقد ترتب على تلك الإتفاقيات أن أصبح المقيم البريطاني في بوشهر حكماً في الخلافات التي تقع بين المشيخات العربية وصار يوقع العقوبات كيفما شاء، كما حصل الإنكليز خلال الفترة ما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٩٩ على إتفاقيات تعرف بإسم «الإتفاقيات المناقضة» التي تمنع المشيخات العربية من حرية التصرف في أراضيها أو مقابلة ممثل أية دولة أجنبية أو عقد أي إتفاق مع اية دولة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة بريطانيا ثم ما لبثت الإدارة البريطانية خلال الفترة ما بين

مطلع القرن الحالي وقيام الحرب العالمية الأولى أن حصلت على سلسلة من الإمتيازات الخاصة بالبريد والإسفنج والنفط مما جعلها قادرة على التحكم في شؤون المشيخات العربية في منطقة الخليج العربي والتدخل في كل أمورها الداخلية والخارجية. غير أن البريطانيين قد واجهوا فيما بعد أخطاراً أخرى من قبل دول أوروبية وغير أوروبية هددت وجودهم في منطقة الخليج العربي وتتمثل في كل من روسيا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية.

وإستمرت بريطانيا في تعزيز مواقعها داخل العالم الإسلامي ولا سيما داخل منطقة الشرق الأوسط، ودخلت في صراع مع القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى لهذا الغرض. إذ اجبرت فرنسا على الرحيل من مصر بعد الحملة الفرنسية على مصر بين ١٧٩٨ و ١٨٠١ إلا أن المنافسة الإستعمارية بين بريطانيا وفرنسا قد إستمرت طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ولا سيما في منطقة الخليج العربي وعلى سلطنة مسقط ثم سوريا بعد الحرب العالمية الأولى.

ففي منطقة الخليج تركز الصراع بين القوتين الإستعماريتين على سلطنة «مسقط» حتى تم التفاهم بين الدولتين في إتفاق خاص أطلق عليه إسم «الإتفاق الودي» وذلك عام ١٩٠٤ حيث أنهيت وفق هذا الإتفاق مسألة الأعلام الفرنسية المرفوعة على ساريات السفن العمانية وأخضعت المسألة للتحكيم الدولي[(١٠٧)].

وعلاوة على الصراع الذي خاضته بريطانيا في منطقة العالم الإسلامي عامة ومنطقة الخليج بشكل خاص مع القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى فإنها كانت تخوض صراعاً من نوع آخر خاضته بريطانيا أيضاً هو الصراع مع القوى الوطنية المحلية للبلدان التي حاولت بريطانيا إخضاعها لهيمنتها، وقد استخدمت لذلك الاستراتيجية البريطانية التقليدية التي تتراوح بين العمل العسكري المباشر للقضاء على الثورات والتمردات المسلحة التي يقوم بها سكان البلدان التي حاولت بريطانيا استعمارها، أو العمل السياسيُ القاضي بخلق الفتن الداخلية بين شعوب البلدان المستعمرة مثل اللعب على وتر التباين العرقي أو الطائفي لشعب البلد الواحد، أو خلق الخلافات بين البلدان الإسلامية المتجاورة والتي تكون في مجموعها وحدة إقليمية مستقلة[(١٠٨)].

ومن منطقة الخليج قامت بريطانيا بإتباع سياسة استعمارية خاصة بها في بلدان

العالم الإسلامي الأخرى، إذ وجهت اهتمامها إلى منطقة الجنوب العربي منذ مطلع القرن السابع عشر عندما أسس الإنكليز لشركتهم مركزاً تجارياً في «نما» عام ١٦١٨، وازداد اهتمامهم بها عقب قدوم الفرنسيين إلى مصر عام ١٧٩٨، فاحتلوا جزيرة «بريم» في العام التالي وعقدوا اتفاقية صداقة وتجارة مع سلطان «لحج» عام ١٨٢٠، وحصلوا على مجموعة من الامتيازات في مرافىء الجنوب العربي عام ١٨٢١، وأنشأوا لأنفسهم مستودعاً للفحم في عام ١٨٢٩، واحتلوا جزيرة «سوقطرة» عام ١٨٣٤، ثم افتعلوا حادث عدن عام ١٨٣٩، لكي يستولوا عليها متخذين من جنوح إحدى سفنهم قربها ذريعة لذلك. ومن عدن اتجه الانكليز إلى السيطرة على بقية أجزاء الجنوب العربي وعقدوا سلسلة من الاتفاقيات مع حكامها الذين خضعوا لنظام الحماية ومعاهدات الإستشارة.

وقد جوبهت هذه السياسة البريطانية بردود فعل لدى المواطنين، إذ أدت إلى اشتداد الحركة الوطنية في وجه البريطانيين فقامت الأحزاب والجمعيات والأندية الوطنية بتنظيم عملية مقاومة. ومن هذه الجمعيات: النادي الشعبي في «لحج» و«حركة الجنوب العربي» و«الحزب الوطني» و«الاتحاد اليميني» و«الرابطة الحديثة» و«رابطة أبناء الجنوب العربي» و«الحزب الوطني الاتحادي» و«حزب الشعب الاشتراكي»، إذ اشتركت هذه التنظيمات بعمل مقاومة الاحتلال البريطاني سياسياً وعسكرياً الأمر الذي جعل البريطانيين يقومون بإجراءات عسكرية للقضاء على هذه المقاومات التي قادتها الأحزاب الوطنية المذكورة التي كانت بحاجة الى توحيد جهودها وتنظيم مقاومة مشتركة، وقد تحقق ذلك. فمع تزايد الحركة الوطنية في الجنوب العربي وظهور قيادات جديدة، ذابت التشكيلات المذكورة في جبهتين، الأولى هي «جبهة تحرير الجنوب العربي» والثانية «الجبهة الوطنية لتحرير جنوب اليمن المحتل» وقد إتفقت الجبهات على مطلب الإستقلال التام وإتباع إسلوب الكفاح المسلح وذلك في مطلع الستينات من هذا القرن الأمر الذي أجبر البريطانيين إتباع سياسة التفاوض وبالتالي منح الإستقلال الى اليمن(١٠٩).

وقد إمتد إهتمام بريطانيا ايضاً الى مصر التي تشكل موقعاً حيوياً هاماً على الطريق المؤدي الى مستعمراتها في الهند، وبدأ الإهتمام البريطاني الجدي بمصر أعقاب وصول الفرنسيين إليها عام ١٧٩٨، فمع أول جيوش نابليون في مصر

ونجاحه في احتلالها بعد معركة ابوقير عام ١٧٩٨ قام البريطانيون بمواجهة الإحتلال الفرنسي وإشتبكوا مع قوات نابليون بونابرت في عدة معارك بحرية وقد نجح البريطانيون إضافة الى المقاومة الوطنية المصرية للإحتلال الفرنسي، في اجبار القوات الفرنسية على الجلاء عن مصر عام ١٨٠١ .

وبعد الفراغ الذي تركته فرنسا في مصر، وأمام واقع إمتداد نفوذ القوى الإستعمارية الدولية في بلدان العالم الثالث عامة وبلدان العالم الإسلامي بشكل خاص، خلال فترة تألق القوى الإستعمارية في بداية القرن التاسع عشر، قام البريطانيون بوضع إستراتيجية سياسية وعسكرية للتغلغل الى مصر وإخضاعها الى نفوذهم وذلك لتوفير الحماية الكاملة على طرق المواصلات الممتدة من بريطانيا المركز الإستعماري الأصلي، والى مستعمراتها في الهند إلا أن الفرنسيين لم يتركوا البريطانيين وشأنهم الأمر الذي جعل المنافسة الإستعمارية بين الدولتين حول مصر تمتد حوالى فترة قرن من الزمن أي من عام ١٨٠١ وحتى عام ١٩٠٤م[١١٠].

وكانت فرنسا تحاول أن تخلق المشاكل الداخلية في مصر ضد الإنكليز لإقلاق بريطانيا داخل هذا البلد من بلدان العالم الإسلامي فعلى الرغم من خروج الفرنسيين من مصر بناء على صلح إميان في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٨٠٢ الموّقع بين فرنسا وبريطانيا فقد قام الفرنسيون بإحتضان مماليك «البرويس» لكي يتخذوا منهم سنداً إذا ما رغبوا بالعودة الى مصر في حالة خروج بريطانيا منها. كما إحتضن البريطانيون مماليك «الإلفي» الذي اصطحبوه معهم الى لندن وعندما وجدوا محمد علي مشغولاً بمحاربة المماليك في الصعيد قاموا بإرسال حملة «فريزه» العسكرية في عام ١٨٠٧ التي إقتحمت مدينة الإسكندرية وأخذت بالتقدم نحو الدلتا، غير أن المصريين لم يتركوا هذه الحملة تتقدم بدون تنظيم مقاومة وطنية ضدها، إذ واجهوها وأجبروها على الرحيل من مصر بعد أن أوقعوا بها الهزيمة عند موقعي «رشيد» و «قرية الحماد».

إن هذه الموقعة العسكرية قد جعلت الإنكليز يترددون في العودة الى مصر لبسط نفوذ إستعماري أوروبي على بلد إسلامي كان حتى تلك الفترة خاضعاً إسمياً للدولة العثمانية وللخلافة الإسلامية التي تمثلها هذه الدولة على الرغم من وجود

محمد علي الذي حاول أن يجعل مصر تنفصل سياسياً وثقافياً عن الدولة العثمانية.

وكان البريطانيون يراقبون الأوضاع في مصر بإستمرار في محاولة منهم للعودة إليها، كما كانوا يتابعون بقلق زيادة قوة ونفوذ محمد علي الذي كان يخط لمصر خطاً تحديثياً ونهضوياً مستقلاً الأمر الذي يقلق الهيمنة الإستعمارية البريطانية في رؤيتها لبلد إسلامي ينهض ويغدو قوة سياسية وعسكرية قوية في هذه المنطقة الحيوية من العالم الإسلامي. ومن هنا قام البريطانيون بتدمير الأسطول العسكري البحري القوي الذي كانت تمتلكه مصر. إذ إستغلوا وجود إسطول محمد علي البحري في شبه جزيرة المورة في اليونان، لمساعدة السلطان العثماني، فقامت القوة البحرية البريطانية بتدمير هذا الأسطول في معركة «نفارين» البحرية في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٢٧، غير أن هذه الكارثة لم تثن أو تضعف عزم محمد علي، إذ قام ببناء إسطول جديد وأقام ترسانة لبناء السفن في مصر وواصل سياسته في الإمتداد بنفوذه في المنطقة العربية وإتجه بقواته الى الأناضول، حيث أخذت تدق أبواب الأستانة وكادت قواته أن تهزم قوات الدولة العثمانية وتسقطها وأن يتقلد بنفسه زمام الأمور في الإمبراطورية العثمانية نفسها بإعتباره واحد من أجهزتها الهامة. وهذا الأمر الذي أدركته وخشيته بريطانيا فقامت بإتباع سياسة أوروبية عامة تقف ضد مشروع محمد علي النهضوي والسياسي والتوسعي داخل البلدان الإسلامية الشرق أوسطية أولاً، إذ من الممكن لهذا المشروع بعد ذلك أن يمتد بالضرورة الى بقية أرجاء العالم الإسلامي والى كافة بقاع الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية آنذاك.

ومن خلال السياسة البريطانية وإتجاهها هذه المرة نحو حليفاتها الأوروبيات للوقوف أمام التنامي السياسي والعسكري لمصر على يد محمد علي قامت كافة البلدان الأوروبية بمحاربة محمد علي والعمل على تحطيمه حتى تم إرضاخه وإجباره على التوقيع على معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التي ألزمت محمد علي بالتنازل عن فتوحاته وعن الأقاليم التي حصل عليها من خلال هذه الفتوحات وأجبرته على إعادة هذه الأقاليم مرة أخرى الى التبعية العثمانية وعلى ما كانت عليه من قبل. فإن عودة هذه البقاع التي فتحها محمد علي الى الدولة العثمانية

تجعل الدول الغربية أكثر قدرة على الإستيلاء عليها بسبب ضعف الدولة العثمانية التي كان الغربيون يطلقون عليها لقب «الرجل المريض» أما إذا كانت هذه الأقاليم خاضعة الى دولة فتية قوية ومتطورة وآخذة بالتوسع مثل تلك الدولة التي كان محمد علي بصدد بنائها فإن الدول الأوروبية سيصعب عليها أن تسيطر على هذه البقاع لأن الدولة التي ستواجهها هي دولة قوية، لذلك خططت الدول الأوروبية الى هدف أن تقوم الدولة العثمانية من جديد بالإستيلاء على هذه الأقاليم على أن تكون تحت هيمنة محمد علي الذي توسع نفوذه بشكل أكثر خطورة. ولذلك فبعد معاهدة لندن لم يبقَ من البلدان الخاضعة لسيطرة محمد علي سوى مصر والسودان(١١١).

لقد شكل محمد علي مصدر خوف لبريطانيا بالذات التي كانت ضمن إستراتيجياتها الإستعمارية العامة السيطرة على مصر وجعلها تحت نفوذها ولذلك كانت تخشى تصاعد الموجة الإصلاحية داخل مصر، بحيث يغدو هذا البلد قوياً ولا يخضع للظروف الإنقسامية نفسها التي تخضع لها بقية أقاليم بلدان العالم الإسلامي. وبعد وفاة محمد علي، ظل السياسيون البريطانيون يرقبون الوضع السياسي داخل مصر بدقة طيلة كل عهد خلفاء محمد علي، وعندما وجد البريطانيون بأن فرنسا قد حصلت على إمتياز حفر قناة السويس عام ١٨٥٤ خشيت بريطانيا العواقب التي يمكن لها أن تترتب على ذلك من إحتمال تزايد نفوذ فرنسا في مصر وبالتالي بأن تقوم فرنسا بالإشراف على طريق الملاحة الدولية المؤدي الى الهند، ولذلك إستغلت بريطانيا فرصة رغبة مصر في بيع أسهمها في قناة السويس وإشترتها بثمن بخس للغاية مما مكنها من مشاركة فرنسا في الإشراف على هذا الممر المائي الدولي.

كما إستغلت بريطانيا فرصة أزمة الديون المصرية، فصار لها مراقب مالي ثم وزير في الوزارة المصرية على نحو مماثل لما كان لفرنسا، مما مكنها من التدخل في أدق الشؤون المصرية الأمر الذي أثار القيادات الوطنية في مصر وخاصة داخل الجيش الذي فجر الثورة العرابية ضد سياسة الخديوي محمد توفيق الذي وقف الإنكليز الى جانبه بحجة حمايته. وبعثوا بسفنهم الى قناة السويس وإلتقوا بالعرابيين عند التل الكبير شرقي الدلتا، حيث دارت معركة بين الجانبين إنهزم فيها

العرابيون وتقدم بعدها الإنكليز بقواتهم نحو القاهرة فدخلوها في أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢ . ومنذ هذا التاريخ أصبحت مصر تابعة للإستعمار البريطاني وتحت نفوذه حتى بداية الخمسينات على أثر إنقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، الذي حرر مصر شكلياً من الهيمنة البريطانية المباشرة. ومنذ عام ١٨٨٢ حققت بريطانيا هدفها من جعل هذا البلد ذو الموقع الحيوي إقليمياً ودولياً خاضعاً لها بكل مقدراته السياسية والإقتصادية وبموقعه الجيوستراتيجي المتميز.

وعندما قام البريطانيون بإحتلال مصر في ايلول (سبتمبر) ١٨٨٢، بدأوا يتطلعون الى بسط هيمنتهم على السودان الذي كان خاضعاً لمصر منذ عهد محمد علي وقد إستغل البريطانيون فرصة قيام الثورة المهدية فعرضوا على المصريين إحتلال السودان عام ١٨٨٤ ثم شاركوهم في إسترجاعه عام ١٨٩٨ . ووفق هذه الخطة البريطانية الذكية قام البريطانيون بمشاركة المصريين في حكم السودان وفقاً لإتفاقية ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ التي إقترحها البريطانيون وأصبح السودان بمقتضاها خاضعاً للحكم الثنائي المشترك المصري البريطاني(١١٢).

ولأجل إتمام عملية تكريس السيطرة البريطانية على السودان بدون قلق ولأجل تغييب أي إحتمال لقيام حركة وطنية، قام البريطانيون بإتباع سياسة إثارة الحزازات داخل السودان بين القبائل السودانية المختلفة وإثارة العديد من المشاكل والخلافات الطائفية بين طائفة «الأنصار» و «الختمية»(١١٣)، وبين مسلمي الشمال ومسيحي الجنوب وبذلك بدأ أمر الهيمنة البريطانية على السودان قوياً لا تقلقه مقاومة وطنية متينة أو متماسكة أو ذات تنظيم مؤهل لأن يواجه الإحتلال. فإن المجتمع السوداني كان منقسماً داخياً ومشغولاً بخلافاته ومشاكله المحلية. إلا أنه على الرغم من هذه الإنقسامات الطائفية والدينية في السودان فقد إستطاعت بعض قوى المقاومة الوطنية أن تنظم صفوفها الأمر الذي أدى الى قيام إنتفاضة ١٩١٨ بقيادة شخصية سودانية قيادية هي علي دينار. غير أن مثل هذه الإنتفاضات والحركات الوطنية ظلت محدودة التأثير بالنسبة لقوى هيمنة الإستعمار البريطاني وأدواته السياسية والعسكرية وإسلوبه الإداري المؤثر الذي حكم السودان طيلة العقود التالية بشكل مباشر، وشبه مباشر.

وفي الوقت نفسه، وفي القارة الأفريقية أيضاً، إمتدت الإستراتيجية الإستعمارية

البريطانية الى الصومال الذي كان موضع صراع للسيطرة عليه بين كل من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين. فقد برزت أهمية الصومال بالنسبة لبريطانيا عقب إحتلالها لعدن عام ١٨٣٩ لتأمين خطوط المواصلات البريطانية الى المستعمرات. ومن هنا كانت الصومال منطقة جغرافية مهمة في هذا الإطار. وقد إستغل البريطانيون مسألة إفتقار عدن الى السلع التي كانت تصلها من كل من «زيلع» و «بربرة» لذلك أخذت بريطانيا ترقب بإهتمام هذين المنفذين اللذين كانا تحت نفوذ مصر فلما إحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ إغتصبت منها «زبلع» و «بربرة» لتعزيز وجودها البحري في خليج عدن وفي البحر الأحمر ولجأت كذلك الى إستبدال الحكم المصري في الصومال بحكم بريطاني[١١٤]، وسيطر البريطانيون على الصومال سيطرة مباشرة بقوة السلاح وواجهوا المقاومات الوطنية التي إنبثقت بدافع إسلامي مواجهة عنيفة وإستخدموا أساليب التنكيل والإضطهاد والعنف العسكري للقضاء على حركات المقاومة الوطنية وإرساء الوجود البريطاني داخل هذا البلد.

أما في بلدان المشرق العربي ومنطقة الهلال الخصيب، فقد كانت السياسة البريطانية الإستعمارية تتوازى في خط واحد مع سياسة الهيمنات التدريجية التي بدأها البريطانيون في البلدان الإسلامية الأفريقية. ففي فلسطين إتبع البريطانيون سياسة خاصة أصبحت معروفة للجميع بسبب بروز القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي كموضوع ساخن وحاد أكثر من غيره من القضايا العربية الأخرى. وكان زرع إسرائيل في فلسطين هو معطى لإستراتيجية إستعمارية بريطانية دقيقة وطويلة الأمد إمتدت جذورها منذ نهاية القرن التاسع عشر عبر الإتصال بين المنظمة الصهيونية الناشئة على يد هرتزل وبين قيادات الأحزاب السياسية البريطانية وكبار السياسيين في بريطانيا للحصول تأييد دولي فعلي للمشروع الصهيوني الناشىء. وأن هذه الإستراتيجية الدقيقة طويلة الأمد والمبنية على عقلانية واقعية شديدة العمق قد إستفادت من وضع مقابل نقيض هو حالة التخلف وعدم النضوج السياسي والتبعية التي كانت تغرق فيها البلدان الإسلامية بشكل عام.

وأن التخطيط البريطاني بالنسبة لإحتواء فلسطين ومنحها الى المشروع

الصهيوني قد وجد ثماره الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وإنتصار الحلفاء بقيادة بريطانيا على المانيا. عندها وبعد معاهدة سايكس ـ بيكو أصبحت لبريطانيا مناطق نفوذ خاصة بها في منطقة الشرق الأوسط تقع فلسطين ضمن مجالها الجغرافي وهنا كانت بريطانيا قادرة على أن تمنح هذه الرقعة الجغرافية الى الحركة الصهيونية وتعد هذه الحركة بإقامة وطن قومي لليهود وذلك عبر وزير الخارجية البريطاني بلفور.

وقد دعم البريطانيون هذه السياسة بتشجيع مادي وسياسي لمشروعات الإستيطان الصهيوني وإعتبروا فلسطين إذا خضعت للسيطرة الصهيونية، فإنها ستشكل حلقة هامة لصالحهم من أجل الحماية والوصول الى مستعمرات بريطانيا في جنوب شرق آسيا. وكانت الحركة الصهيونية تدرك منذ البداية بأن إختيار فلسطين لتكوين وطن قومي لليهود هو إختيار عقلاني إستراتيجي علاوة على كونها أرض دينية مليئة بالرموز التاريخية الروحية بالنسبة للشخص اليهودي الأمر الذي سيحفزه ويشجعه على الهجرة من الوطن الذي يقيم فيه في اية بقعة في العالم الى أرض أصوله الدينية والى المسرح التاريخي لنشوء الديانة اليهودية. فعلاوة على هذا الحافز الأساسي الذي حرك الحركة الصهيونية لإختيار فلسطين لأن تكون موقعاً لإسرائيل أدرك الصهيونيون الأوائل أن هذا الموقع الجغرافي يقع في صلب الإهتمامات الإستراتيجية لدولة عظمى هي بريطانيا وأن منحهم لتعهدات أو وعود بالنسبة للحركة الصهيونية يعني بأن بريطانيا تحافظ على هذا الموقع لصالحها الإستراتيجي من خلال الحركة الصهيونية نفسها ومن خلال إقامة دولة إسرائيل.

ولهذا السبب ركز زعماء الحركة الصهيونية نشاطهم لدى البريطانيين منذ أن قامت الحرب العالمية الأولى وقد أثمر هذا النشاط الصهيوني لدى بريطانيا عن إستحصال الحركة الصهيونية على تصريح من قبل وزير الخارجية البريطاني بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ يعدهم فيه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

إن فكرة إقامة إسرائيل منذ الجذور كانت عملية تنطوي على مشروع مستقبلي من قبل بريطانيا هو حماية طرق مواصلاتها الى مناطق نفوذها في جنوب شرق

آسيا أولاً ثم إيجاد ثغرة إستراتيجية داخل البناء الجغرافي السياسي للعالم العربي من شأنه أن يخلق داخله حالة قلق عام على المستويات الحيوية للمجتمعات وللكيانات الجيوبوليتيكية الحضارية، هذا المستوى العام يتجسد في الطاقة السياسية للكيان الحضاري علاوة على الطاقة العسكرية الإقتصادية الثقافية والدينية الحضارية. وهذا هو ما شهدته بلدان العالم العربي خلال حوالى النصف قرن من الصراع العربي - الإسرائيلي الذي ركز كل جهود الدول العربية سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً وثقافياً لمواجهة دولة إسرائيل الأمر الذي جعل هذه الدول بمنحى عن إدراك القوى الجيوبوليتيكية الكامنة فيها لكي تستثمرها حضارياً وعلى الصعيد الدولي، وكانت النتيجة الأكثر خطورة المترتبة على حقيقة وجود الدولة الصهيونية في فلسطين هو إيجاد إنفصال لا واع للعالم العربي كُكيان جيوستراتيجي محوري داخل العالم الإسلامي عن العالم الإسلامي ككيان جيوستراتيجي عام، بحيث تناست الدول العربية كونها نواة جيوستراتيجية محورية داخل العالم الإسلامي لأن الأنظمة السياسية للدول العربية قد توجهت بإهتمامها نحو الصراع العربي الإسرائيلي كصراع نظرت إليه بأنه صراع يهم كيان الدول العربية فقط ولذلك توجهت الى هذا الصراع بإعتبارها كتلة قومية عربية جغرافية سياسية في آن منفصلة عن متطلبات الكينونة السياسية داخل العالم الإسلامي كوحدة حضارية عامة يشكل العالم العربي جزءاً مركزياً منها وفيها.

فالإستعماري البريطاني لفلسطين لم يكن ذا معطى موضعي جغرافي ينحصر على الصعيد الجغرافي السياسي داخل فلسطين فقط، بل يمتد بتأثيراته العامة على خلخلة الكيان القاري والحضاري العام للعالم الإسلامي برمته. ومن هنا كانت ما إصطلح على تسميته بالقضية الفلسطينية، هي المسألة الأكثر خطورة في تنفيذ الثغرة الإستراتيجية الغربية داخل العالم الإسلامي أكثر من كونها قضية صراع عربي - إسرائيلي على رقعة من الأرض وعلى وطن خاص بشعب ذي هوية وطنية مستقلة هو الشعب الفلسطيني.

إن القضية الفلسطينية كأزمة لشعب ولوطن هي أزمة قد خلفت خمسين عاماً من الصراع العسكري والسياسي الذي ولد إضطراباً داخل التكوين الجغرو - سياسي للبلدان العربية، إلا أن البعد المستقبلي الذي ترتب على هذه المعضلة كان أكثر

شمولاً لإنه قد فتح ثغرة داخل الكيان الجيوبوليتيكي للعالم العربي كقدرة إقليمية دولية ثم داخل الكيان الجيوستراتيجي كقوة دولية مضاعفة للعالم الإسلامي وجعل من هذه القدرات محض مكونات فرضية أو كامنة عجزت الدول أو الأنظمة الإسلامية عن إستخدام مقدراتها الإيجابية على الصعيد الدولي.

وفي الموقع الجغرافي السياسي نفسه للهلال الخصيب توجهت إهتمامات السياسة البريطانية الى منطقة شرق الأردن فقامت القوات البريطانية بإحتلال هذه المنطقة عام ١٩١٨ وأخضعها البريطانيون عام ١٩٢٢ الى نظام الإنتداب الذي أنشأوه في منطقة الشرق الأوسط. وقام البريطانيون بالإتفاق مع الأمير عبد الله بن الحسين على تولي حكم شرقي الأردن تحت مظلة الإنتداب البريطاني ثم عقدوا مع الأمير عبدالله معاهدة في شباط (فبراير) ١٩٢٨ إحتفظوا وفقها بالإشراف على الشؤون الخارجية والرقابة الإقتصادية والقضائية كما إحتفظوا بقوات عسكرية في الأردن. وهذا يفي بإخضاع الأردن لسيطرتهم الكلية وفق صيغة للإستعمار والحكم غير المباشرين. وقد أدى هذا النوع من الإتفاقيات التي توضح السيطرة الكلية للبريطانيين على الأردن قيام إنتفاضات وطنية في الأردن أخمدها البريطانيون عسكرياً وبقوة السلاح. وإستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٦ حيث نجح الأمير عبدالله بن الحسين في الحصول من البريطانيين على إستقلال بلاده وذلك مع بعض التحفظات وفق معاهدة ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٦[١١٥].

وضمن منطقة الشرق الأوسط نفسها وما يخص العراق الذي إعتبرته بريطانيا هدفاً ينبغي أن يكون تحت هيمنتها فإن الإهتمام البريطاني قد تزايد بهذا البلد بعد تزايد النشاط الألماني فيه منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك على أثر الصداقة الوطيدة بين الدولة العثمانية والمانيا، إذ منحت الدولة العثمانية الى المانيا إمتياز سكة حديد برلين - بغداد وقد إعتبرت بريطانيا هذا الإمتياز بمثابة ضربة موجهة لمصالحها داخل المنطقة.

لقد كانت السياسة الإستعمارية البريطانية ناضجة العقلانية بشكل مبكر في إدراكها لموقعها العالمي ولمصالحها داخل مستعمراتها وداخل الضواحي الإقليمية المؤدية أو الملاصقة لهذه المستعمرات. ولذلك كانت بريطانيا تدرك وبشكل مبكر أي خطر يمكن له أن يؤثر سلبياً على مردوداتها السياسية الإستعمارية سواء

بشكل آني أو بشكل مستقبلي. ومن هنا أدركت خطورة الإتفاق العثماني الألماني ومشروع سكة حديد بغداد - برلين. وعندما لم تتمكن بريطانيا من عرقلة هذا المشروع أصرت على أن يكون لها إشراف مباشر على وصلة الخط الممتدة الى رأس الخليج العربي. وعلى الرغم من موافقة الألمان على ذلك فإنه لم يقدر لهذا المشروع (خط حديد بغداد - برلين) أن يكتمل وذلك بسبب إندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا ضد الحلفاء. عندها إعتبر الإنكليز الجبهة العراقية جبهة معادية حيث أرسلوا بقواتهم العسكرية الى هناك ودخلوها من جنوب العراق حيث إحتلوا البصرة والقرنة وأخذوا بالزحف نحو بغداد. وعلى الرغم من هزيمتهم العسكرية في الكويت إلا أنهم أبدلوا قائد قواتهم هناك الجنرال طاونزد بالجنرال مود الذي سرعان ما أعاد تنظيم القوات العسكرية البريطانية في جنوب العراق وواصل التقدم نحو بغداد حيث إستولوا على العاصمة عام ١٩١٧، ومن بغداد أخذ البريطانيون يتقدمون نحو الشمال ونحو مدينة الموصل حيث إحتلوها. وبذلك أصبح العراق تحت نفوذهم الإستعماري.

وكان نظام الحكم الإستعماري البريطاني هو الحكم العسكري المباشر للعراق الأمر الذي أجج مقاومة شعبية ضدهم كان دافعها هو الإسلام، إذ رفضت العشائر العراقية بأن يكون على العراق حاكم ليس بمسلم وأن تحكم هذا البلد الإسلامي دولة غير مسلمة، فإندلعت ثورة ١٩٢٠ التي حاول البريطانيون إخمادها عن طريق القوة العسكرية فبعثوا تعزيزات عسكرية لقواتهم في العراق، وكان عدد القوات ضخماً إذ تراوح عديد الجيش المبعوث نحو ١٥٠ الف جندي لكن هذه القوات قد تعرضت لهزيمة عسكرية كبيرة فإضطرت القيادة البريطانية أن تغير إسلوب إستعمارها المباشر للعراق بإختيار زعيم وطني عراقي لحكم البلاد على أن يمثل بريطانيا في العراق مندوب سامٍ وسفير له الأفضلية على بقية السفراء.

وبهذا تغيرت الإستراتيجية الإستعمارية البريطانية المباشرة في السيطرة على العراق الى حكم غير مباشر وتأسست الدولة العراقية عام ١٩٢٢، وسمح بتكوين الأحزاب السياسية الوطنية مثل حزب «جبهة حرس الإستقلال» بزعامة جعفر أبو التمن وعالم الدين المعروف محمد الصدر. ثم إنبثق عن هذه الجمعية حزب

«النهضة العراقية» بزعامة السيد محمد الصدر، أيضاً ثم «الحزب الوطني العراقي» بقيادة جعفر أبو التمن ثم تشكل «حزب الشعب» بقيادة ياسين الهاشمي، ونشأت بعض الأحزاب اليسارية والوطنية ذات الإتجاه الإصلاحي الليبرالي مثل «جماعة الأهالي» و «جمعية الإصلاح الشعبي» وتألف «حزب الأحرار» و «حزب الإستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي»(١١٦).

وعلى الرغم من هذا الإستقلال الصوري الذي منح الى العراق من قبل البريطانيين، وقيام حكومة وطنية عراقية ثم نظام ملكي عين فيه فيصل الأول إبن الشريف حسين ملكاً على العراق لإنه يمثل في رأي البريطانيين الرمز العربي الإسلامي الذي من شأنه أن يوقف ضدهم المقاومة الوطنية التي كان حافزها المعنوي الأول هو الإسلام، لكن على الرغم من ذلك فإن الحركات الوطنية والإنتفاضات الشعبية في العراق لم تتوقف لرفضها هذا الإستقلال الصوري ما دامت بريطانيا هي التي تحكم البلد بالفعل وتهيمن على ثرواته الإقتصادية وسياسته الخارجية والعسكرية بشكل غير مباشر.

وعندما عقدت معاهدة ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق ومنح العراق وفقها إستقلاله الصوري وأصبح عضواً في عصبة الأمم المتحدة قامت الحركة الوطنية بمعارضة هذه المعاهدة وإمتدت المقاومة الوطنية العراقية ضد معاهدات لاحقة مثل معاهدة بورتسموث، ثم ضد حلف بغداد عام ١٩٥٥، ولم تنجح المقاومة الوطنية في العراق بالتخلص من الحكم البريطاني شبه المباشر كلياً، إلا عندما قام الجيش العراقي بإنقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، حيث تغير الحكم الملكي وأعلنت الجمهورية وخرجت بريطانيا كلياً من العراق، إلا أن العراق وفي هذه الفترة قد خضع الى إستراتيجية بريطانية كلية في الشرق الأوسط وضمن المنطقة كلها بشكل عام التي شهدت نمطاً جديداً من السيطرة تحت نفوذ القوى العظمى.

فبعد الحرب العالمية الثانية تغيرت إستراتيجية الدول الكبرى في الحفاظ على مناطق نفوذها ولا سيما في سنوات الخمسينات التي خلفت نمطاً آخر من المحاور الدولية وسياسة جديدة لدى الدول الإستعمارية حتمتها المعطيات الجديدة التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة نزاع بين نفوذ الإستعمار الكلاسيكي الذي مثلته بريطانيا وبين قوى عالمية جديدة

بدأت تفرض نفوذها على المنطقة هي الولايات المتحدة الاميركية، علاوة على نهوض الإستراتيجية السوفياتية كقوة عالمية ناهضة وجديدة تحاول أن تخلق لها معادلاً توازنياً إستراتيجياً داخل منطقة الشرق الأوسط ثم داخل مناطق العالم الإسلامي بشكل عام، لمواجهة الإستراتيجية الاميركية الناهضة وفق الواقع العالمي الجديد في ظل نظام الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي كما سيتوضح ذلك خلال الفصول القادمة من هذا البحث.

أما السياسة الإستعمارية البريطانية في كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان بعد الحرب العالمية الأولى فقد سبق التحدث عنها في فصل سابق توضح فيه محور المنافسة البريطانية مع القوى الإستعمارية الكلاسيكية الأخرى مثل المانيا وفرنسا وروسيا، هذه المنافسة التي إمتدت جغرافياً من منطقة الشرق الأوسط وحتى مناطق جنوب شرق آسيا ثم شبه القارة الهندية والهند بالذات، التي إعتبرت وفق المنظور البريطاني «درة التاج البريطاني» وكانت هي الهدف الجغرافي الأقصى الذي تمتد إليه الهيمنة البريطانية. وغدت كل الديناميات الأساسية التي تحكمت بالسياسة الإستعمارية للإنكليز هي حفظ وحماية طريق المواصلات المؤدية الى هذه المستعمرة المحورية بالنسبة لهم في أقصى الجنوب الشرقي الآسيوي، ولم يستثنوا في سياستهم الإستعمارية البلدان والجزر الإسلامية الصغيرة التي شكلت دولاً إسلامية مستقلة وذات كيان وطني بعد ذلك مثل جزر المالديف وماليزيا.

ففي جزر المالديف تغلغل الإستعمار البريطاني مبكراً إذ برز مع نهاية القرن الثامن عشر وفي عام ١٧٩٦ حيث أخضع البريطانيون هذه الجزر الى سيطرتهم المباشرة ثم جعلوا منها محمية تحت حماية التاج البريطاني عام ١٨٨٧ . وظلت هذه الجزر على هذا الوضع حتى العقد السابع من القرن العشرين على الرغم من نهوض حركات المقاومة الوطنية ضد البريطانيين من قبل السكان تحت دافع إسلامي. إلا أن بريطانيا ظلت تقمع هذه الحركات الوطنية حتى عام ١٩٦٥ عندما إضطرت الحكومة البريطانية أن تمنح الإستقلال الى جزر المالديف[١١٧] .

ثم قامت على هذا الإستقلال جمهورية جزر المالديف وقام الإنكليز بإخضاع دولة إسلامية أخرى الى نفوذهم الإستعماري في هذه المنطقة وبشكل مبكر أيضاً وهي ماليزيا التي إستولت عليها بريطانيا عام ١٧٨٦ وقام البريطانيون بتولي إدارة

شؤون ماليزيا من الهند أولاً ثم من عدن ثانياً عندما جعلوا من المقيم البريطاني هناك مسؤولاً عنها[١١٨].

وعلى الرغم من أن القوات اليابانية قد إجتاحت ماليزيا خلال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ عندما دخلت الحرب بجانب المانيا ضد دول الحلفاء إلا أن اليابانيين إضطروا للتخلي عنها بعد صراع مع البريطانيين فعاد البريطانيون الى ماليزيا وأخضعوها الى سيطرتهم حتى عام ١٩٥٦ على أثر إنعقاد مؤتمر لندن الذي تقرر فيه حصول ماليزيا على الإستقلال الذاتي ضمن مجموعة دول «الكومنولث» البريطانية ثم نالت ماليزيا إستقلالها التام بعد ذلك في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٥٧[١١٩].

وإمتدت الهيمنة البريطانية الإستعمارية على العالم الإسلامي وفق إستراتيجية عامة وكلية Stratégie Totale، لا تقبل تجزئة المناطق الجغرافية الى وحدات محلية أو وطنية منفصلة بل تنظر إليها ككل إقليمي جغرافي ينبغي إخضاعه للحفاظ على توازن إستراتيجي لصالح بريطانيا في المناطق الجغرافية الواسعة التي تخضع لهيمنتها.

وفي هذا الإطار فإن سلطنة إسلامية صغيرة مثل سلطنة بروناي على الرغم من صغر مساحتها الجغرافية الا أنها كانت هدفاً بالنسبة الى الإستراتيجية الإستعمارية البريطانية لتأمين هيمنة كلية على القطاع الإقليمي العام الذي تنتمي إليه هذه السلطنة، هذا القطاع الإقليمي المرتبط بجغرافيا دينية وحضارية واحدة هي الإسلام. فسلطنة بروناي هي بلد صغير يرتبط بما جاوره إقليمياً برباط ديني موحد وهو الإسلام ولذلك فإن إخضاع مثل هذه السلطنة الصغيرة يمتلك هدفً ثنائياً جانبه الأول هو ضمن دائرة التكامل الإقليمي على المستوى الجغرافي السياسي الذي ستستولي عليه بريطانيا والجانب الثاني لهذا الهدف هو داخلي يتموقع ضمن الإطار الحضاري الجغرافي الذي تستولي عليه بريطانيا والمتكون من بلدان تحتوي على شعوب إسلامية، ولذلك فقد قام البريطانيون بوضع سلطنة بروناي تحت حمايتهم عام ١٨٨٨ وبقيت تحت سيطرتهم الإستعمارية المباشرة حتى الحرب العالمية الثانية حيث قامت اليابان خلال الحرب بإجتياح المنطقة وإحتلال سلطنة بروناي. إلا أن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية قد أجبرها على الإنسحاب

من هذه السلطنة فعاد البريطانيون يسيطرون عليها حتى عام ١٩٨٣، حيث وقعت السلطنة مع بريطانيا إتفاقية تقضي بإستقلالها وذلك في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩[١٢٠]، وعلى أثر هذه الإتفاقية نالت بروناي إستقلالها التام في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ بعد أن إستغرق الوجود الإستعماري البريطاني في هذه السلطنة حوالي قرن من الزمن (١٨٨٨ - ١٩٨٣) الأمر الذي ترك الكثير من المسخ الثقافي والتقاليدي على سكان هذه الدولة، علاوة على البصمات التي تركها أي إستعمار غربي على السياسة العامة للبلد الإسلامي الذي خضع لسيطرته.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تقوم بسلسلة مدروسة ومتراتبة من الهيمنة الإستعمارية على منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لم تكن تترك الدول الأفريقية الإسلامية بعيدة عن متناول إهتمام سياسة الإخضاع الإستعماري. وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمانيا أكثر توجهاً في سياستها الإستعمارية نحو القارة الأفريقية فإن دخول بريطانيا كطرف إستعماري جديد قد بدأ يخلق سلسلة من حالة المنافسات الإستعمارية على الصعيدين السياسي والعسكري بين بريطانيا من جهة وبين الدول الإستعمارية الغربية الأخرى التي سبقتها زمنياً بالتوغل داخل القارة الأفريقية.

ومن جانب آخر وعلى الرغم من أن ميزان الهيمنة الإستعمارية في أفريقيا كان لصالح فرنسا إلا أن بريطانيا قد نجحت في كسب بعض البلدان الأفريقية الى دائرتها الإستعمارية والدخول في منافسة حادة مع فرنسا لأجل الهيمنة على بلدان إسلامية أفريقية أخرى وإخضاعها بالقوة الى سيطرتها الإستعمارية.

فقد تعرض السنغال الى منافسة حادة بين فرنسا وبريطانيا إستمرت حوالى القرنين من الزمن لكن السيطرة على هذا البلد قد تكرست لصالح فرنسا وفق معاهدة باريس التي عقدت عام ١٨١٧ والتي أقرت بتبعية السنغال لصالح فرنسا، وهذا يظهر أن خارطة العالم الإسلامي بكل بلدانه كانت محض خارطة جغرافية تقسم بشكل قسري بين الدول الإستعمارية الغربية دون أي وجود لإرادة خاضعة لشعوب البلدان الإسلامية، بل بقرار إتفاقي علوي تقره المعاهدات الموقعة بين الدول الإستعمارية على مائدة إتفاقيات مشتركة بين هذه الدول دون أي حضور

مادي أو تمثيلي دبلوماسي للبلد الإسلامي موضوع السيطرة والإخضاع.

وفي خضم هذا التنافس العام والشامل على صعيد السياسية الإستعمارية البريطانية نجحت بريطانيا بإخضاع بلدان أفريقية إسلامية أخرى لهيمنتها.

ففي غامبيا إنفرد البريطانيون بفرض نفوذهم فيها بعد مرحلة من التنافس بينهم وبين الفرنسيين إذ قام البريطانيون بتوطيد نفوذهم في هذا البلد فعقدوا سلسلة من المعاهدات مع الزعماء المحليين وكانت هذه المعاهدات سبباً في قيام نهوض الحركة الوطنية الغامبية التي كانت ترتكز على عامل الإنتماء الوطني والإسلامي في وقت واحد. إلا أن الحركة الوطنية قد تطورت في هذا البلد خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إذ قامت حركات تحرر عنيفة بلغت ذروتها في سنوات الستينات حيث إضطرت بريطانيا على إثرها لأن تمنح غامبيا الإستقلال عام ١٩٦٣ ولكن حتى مثل هذا الإستقلال الشكلي لهذه الدولة الإسلامية حاولت بريطانيا أن تجعله ناقصاً وأن تربط غامبيا بالتبعية البريطانية على الدوام. فقد منحت بريطانيا لغامبيا الإستقلال عام ١٩٦٣ لكن بشروط. ففي ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٧٠ أعلنت غامبيا كجمهورية ولكنها كعضوة في مجموعة دول الكومنولث البريطاني[١٢١].

وإمتد النفوذ البريطاني في القارة الأفريقية وفي البلدان الإسلامية فيها الى سيراليون، حيث يقع هذا البلد داخل قطاع ساحل غرب أفريقيا الذي كان يتطلع البريطانيون الى تثبيت سيطرتهم الإستعمارية فيه إلا أن البرتغاليين قد سبقوهم الى هذه المنطقة، لكن بريطانيا وبعد صراع طويل مع البرتغال تمكنت من توسيع رقعة نفوذها في هذا القطاع الجغرافي الهام إعتباراً من القرن الثامن عشر وإتبعت الإدارة البريطانية سياسة ثنائية في الصراع الإستعماري في هذه المنطقة فإنها قد واجهت النفوذ البرتغالي في سيراليون إلا أنها من ناحية أخرى تحاشت الإصطدام بالفرنسيين الذي كانوا بدورهم يهدفون الى السيطرة على هذا البلد الأفريقي الإسلامي[١٢٢]. وعن طريق هذه السياسة الثنائية خففت الإستراتيجية البريطانية من عنف المواجهة لسيطرتها، فبدل أن تصطدم بدولتين إستعماريتين تتصارعان على هذه المنطقة فضلت الإصطدام بالبرتغال فقط لأن صراعاتها الأخرى مع فرنسا والمانيا ودول غربية إستعمارية أخرى كان محتداً في مناطق أخرى من العالم الإسلامي.

ومن هنا جرى الإتفاق بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٩٥ على تقسيم مناطق نفوذهما في غرب أفريقيا. ووفق هذا الإتفاق بسطت بريطانيا نفوذها على هذا البلد بقوة وبشكل مباشر حيث عانى سكان سيراليون من قوة السيطرة البريطانية وقسوتها فإندلعت عدة حركات وطنية بمقاومة هيمنة الإنكليز بحيث إضطرت الإدارة البريطانية الى العمل على وضع إجراءات تخفيفية لحكم السيراليون فسمحت لحكام المناطق بإدارة مناطقهم كما سمحت لهم بإقامة المجالس التشريعية والتنفيذية في عام ١٩٢٢ هذا قبل أن تتضاعف نشاطات الحركة الإستقلالية الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية وفق النتائج الجديدة التي ولدتها هذه الحرب بحيث إضطرت بريطانيا الى منح سيراليون لإستقلالها عام ١٩٦١ .

وفي توغو دخل البريطانيون في صراع من نمط آخر مع الدول الأوروبية الإستعمارية لأجل الهيمنة على هذا البلد الأفريقي الذي يقع دينياً ضمن القطاع الإسلامي في هذه القارة فقد كانت توغو موضع صراع بين الإستعمارين الفرنسي والالماني تمكن الالمان من فرض سيطرتهم الإستعمارية على البلاد عام ١٨٩٤ إلا أن هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى قد حررتها من مستعمراتها الأفريقية وبذلك غدت توغو موضع صراع بين الدول الإستعمارية المنتصرة بريطانيا وفرنسا. وفي هذا المجال عقد إتفاق آخر بين فرنسا وبريطانيا لإقتسام بلد إسلامي آخر في أفريقيا. حيث أسفر الإتفاق عن إقتسام الدولتين لتوغو عام ١٩٢١ فقام البريطانيون بضم القسم الغربي من توغو الى غانا (ساحل العاج) في حين قام الفرنسيون بالسيطرة على القسم الآخر من البلد، الذي سمي بـ (توغو الفرنسية) ثم قاموا بمنح الحكم الذاتي لسكان هذا الجزء الإقليمي، هذا قبل أن يمنحوا الإستقلال الكامل الذي حصلت عليه توغو عام ١٩٦٠ .

وإمتد صراع بريطانيا الإستعماري مع فرنسا الى بلد إسلامي آخر في أفريقيا هو الكاميرون. ففي البداية كانت المانيا تعمل من أجل فرض هيمنتها على هذا البلد ضد وصول الالمان إليه عام ١٨٧٣ وتمكنوا من إخضاعهم لهيمنتهم التي إستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما خسر الالمان هذه المستعمرة الإسلامية. وعاد البلد كموضع لصراع بين بريطانيا وفرنسا حتى تم إقتسام الكاميرون بين الدولتين عام ١٩٦١ ثم جرى إستفتاء من إقتراح هاتين الدولتين على الشعب

الكاميروني تمخض عن قرار دمج القسم الشمالي من البلاد الذي كان خاضعاً لبريطانيا الى نيجيريا بينما جرى إنضمام القسم الجنوبي الى الكاميرون الفرنسي، وقد إضطرت فرنسا بعد تصاعد المقاومة الوطنية في هذا القسم الى منحه الإستقلال عام ١٩٦٠ تحت إسم جمهورية الكاميرون الإتحادية وفي عام ١٩٧٢ أصبح هذا القسم دولة مستقلة إسمها جمهورية الكاميرون(١٢٣).

عبر الدور الإستعماري الذي لعبته بريطانيا في العالم الإسلامي سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في منطقة غرب آسيا وجنوب شرقي آسيا ثم في القارة الأفريقية تتوضح طبيعة الإستراتيجية الإستعمارية البريطانية لكونها تمثل سيطرة إستعمارية تهدف أولاً الى الإستنزاف الإقتصادي ومن خلال هذا الإستعمار السياسي الإقتصادي تخلق الإدارة البريطانية رقعة جغرو - ستراتيجية تربط بين مناطق نفوذها الإستعمارية إقليمياً وحضارياً (١٢٤). وعبر نهوض حركات المقاومة الوطنية داخل البلدان الإسلامية التي خضعت لدائرة النفوذ البريطاني يمكن تشخيص حقيقة أن هذه الحركات قد إرتكزت في الأغلب على البعد الإسلامي كحافز للتحرر من دولة إستعمارية غير إسلامية من هنا أدركت بريطانيا ضرورة التعامل مع هذا الحافز الديني تعاملاً يؤدي الى إستيعابه وفق طرق سياسية غير مباشرة في مواجهته، إذ كان هدفها الأساسي هو الثروة الإقتصادية وتعزيز مناطق النفوذ البريطاني ذات النطاق الجغرافي المشترك ولذلك لم تتبن الإدارة البريطانية إسلوب المواجهة المباشرة والعنيفة مع التيار الإسلامي، كما فعلت ذلك كل من فرنسا أو إيطاليا والبرتغال بل أختارت الإدارة البريطانية التعامل مع المقاومات الوطنية ذات القوة المعنوية الإسلامية إسلوب مواجهة سلمية تقع بين مغازلة هذا التيار الديني المؤثر وبين إضعافه التدريجي عن طريق ترك المجال وحرية العمل لبعض المؤسسات الدينية الفعالة في العالم الإسلامي، في ممارسة نشاطها هذا مع الضغط سياسياً على النظام الحكومي الذي يمثل بريطانيا في البلد المستعمر من قبلها وذلك لأجل عدم تصعيد المواجهة مع الكيان الشعبي لمجتمع إسلامي برمته يخضع لسيطرتها.

وقد طبقت بريطانيا هذه السياسة في الباكستان ثم في مصر عبر عدم مواجهتها بشكل مباشر للمؤسسات الدينية الإسلامية الكبرى مثل الجامع الأزهر في مصر.

وتعاملت بريطانيا بهذه الطريقة أيضاً مع التيار الديني الإسلامي في العراق عن

طريق سماحها للشخصيات الدينية بممارسة النشاط السياسي ضد وجودها في الوقت الذي كانت بريطانيا تضغط وتسيطر فيه بشكل مباشر وكلي وفعال على النظام السياسي الذي اختارته لحكم العراق الأمر الذي يجعل المؤسسة السياسية الحكومية فيه هي صاحبة القرار وليس المؤسسة الدينية التي يمكن لها أن تعارض الإستعمار البريطاني بقوة وبشكل علني دون أن تكون هذه القوة والعلنية مؤثرتين على حضور النفوذ البريطاني وهيمنته الكلية على البلاد.

الإستعمار الفرنسي

الثقافة والإقتصاد

لقد تركز نشاط الإستعمار الفرنسي في العالم الإسلامي داخل القارة الأفريقية، إذ إتجه نحو البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا أولاً، ثم نحو بقية البلدان الإسلامية الواقعة في جنوب البلدان العربية الأفريقية. ومع تركز الإستراتيجية الإستعمارية الدينية الفرنسية بإتجاه القارة الأفريقية إلا أن الفرنسيين قد حاولوا إيجاد موطىء قدم لهم في منطقة شرق العالم الإسلامي وخاصة في بلدان الشرق الأوسط، إلا أن بريطانيا كانت قد سبقتهم زمنياً في ترسيخ حملاتها الإستعمارية في هذه المنطقة مما جعل مهمة المنافسة السياسية الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا مع بريطانيا حالة غير ممكنة لأن بريطانيا، كما سبق ذكر ذلك، باتت لا تقوم بحماية مصالحها داخل البلدان الإسلامية التي إستعمرتها فقط بل حماية الأجنحة الإقليمية الإستراتيجية المجاورة لتلك المناطق عن طريق إحتلالها أو محاولة إحتلالها أو على الأقل خلق سلسلة من الإشكاليات السياسية والعسكرية والقومية فيها بحيث يتعذر على أية قوة إستعمارية منافسة أن تقوم ببسط نفوذها على هذه المناطق. ومن هنا كانت الإستراتيجية البريطانية داخل بلدان العالم الإسلامي أكثر عقلانية من بقية الإستراتيجيات الإستعمارية الأخرى وهي إستراتيجية طويلة الأمد تبني إجراءاتها الإستعمارية الآنية على أسس من الديمومة المستقبلية وذلك عبر وضوح رؤية جغرافية إقليمية دولية حسابية دقيقة. بينما تشيدت إستراتيجية فرنسا الإستعمارية داخل العالم الإسلامي على طموح إيجاد ديمومة لها داخل كل دولة إسلامية عن طريق تغيير بنيتها الدينية والثقافية، وعبر هذا التغيير تتم عملية التكريس للوجود السياسي الإقتصادي.

إن هذا التكتيك للسياسة الفرنسية في البلدان الإسلامية لم يكن ليخدم هذا

الطموح - الهدف لانه نزع الى المباشرة في تغيير التكوين الثقافي الديني لهذه البلدان علاوة على إستخدام العنف غالباً في قمع المقاومة التي إندلعت عند مجتمعات هذه البلدان ضد سياسة الإحتواء الثقافية التي إنتهجها الإستعمار الفرنسي. ووفق هذا الواقع الصراعي بين إستراتيجيتين إستعماريتين كانت عملية التنافس بين فرنسا وبريطانيا داخل المشرق الإسلامي قد تمخضت عن كسب ميزان السيطرة لصالح بريطانيا. إلا أن فرنسا لم تترك شرق العالم الإسلامي كطموح لها منذ القرن السادس عشر، ولذلك فقد إمتد طموحها ومشروعها الإستعماري في هذه المنطقة الى القرن العشرين وتموضع في سوريا ولبنان بعد أن خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى وحسب إتفاقية سايكس - بيكو التي جعلت بريطانيا تطلق يد فرنسا في كل من سوريا ولبنان.

وكانت فرنسا قد حصلت من الدولة العثمانية عام ١٥٣٥ على أول إمتيازات أجنبية في هذه المنطقة تمثلت في تأسيس المراكز التجارية والقنصليات والمدارس الفرنسية وحق حماية الرعاية الكاثوليكيين وإرسال البعثات التنصيرية الى بلاد الشام ثم لم تلبث فرنسا أن تدخلت في شؤون بلاد الشام في الأعوام ١٨٤٢ و١٨٤٥ و ١٨٦٠ في المعارك التي شهدتها بين الدروز والموارنة[١٢٥]. وبقيام الحرب العالمية الأولى إعتبرت فرنسا سوريا ولبنان مناطق لا يحق لأحد غيرها إستخدامها كضرورة من ضرورات تلك الحرب وقد إتفقت مع بريطانيا حول ذلك ووقعت معها إتفاقية سايكس - بيكو في أيار (مايو) عام ١٩١٦ ثم إتفاقية سان ريمو في ١٩٢٠ وبمقتضى هاتين الإتفاقيتين خضعت سوريا ولبنان للإنتداب الفرنسي.

وكإنعكاس مباشر لطبيعة السياسة الفرنسية في مستعمراتها إتبعت الإدارة الفرنسية في كل من البلدين سياسة التجزئة وإسلوب التفتيت، فقسموا سوريا الى دويلات صغيرة، وإقتطعوا بعض الأقضية من سوريا وضموها الى متصرفية جبل لبنان وقاموا بإثارة الحوافز الطائفية بين المجموعات الدينية التي يتشكل منها المجتمع السوري واللبناني لترسيخ السيطرة الفرنسية على البلاد.

وفي مواجهة سياسة التجزئة الفرنسية إندلعت مقاومة وطنية ضد السيطرة الفرنسية ومقاومة عنيفة من جانب الشعب في سوريا وفي لبنان، وتمثلت هذه

المقاومة في ثورة شعبية عامة ضد الإحتلال الفرنسي تزعمها إبراهيم هنانو وصالح العلي وسلطان الأطرش، قائد الثورة السورية الكبرى التي عمت مختلف المناطق السورية في عام ١٩٢٥ وإنتقل تأثير الثورة الى لبنان مما إضطر فرنسا الى محاولة إمتصاصها فإستجابت لمطالب الوطنيين بالحصول على الدستور وعقدت مع القوى الوطنية مشروع معاهدة لم يصدق عليها في عام ١٩٣٦ مما أثار ثائرة المواطنين الذين طالبوا فرنسا بالحصول على الإستقلال الذي وعدتهم به من خلال الجنرال كاترو بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذه الوعود كما هي العادة التي تمنحها القوى الإستعمارية شفوياً للبلدان الإسلامية هي محض تصريحات سياسية شفوية تاكتيكية تهدف الى كسب الوقت والمماطلة من أجل أن تكون الهيمنة الأجنبية أمراً واقعياً عبر إمتداد الزمن، كما حدث ذلك بشكل واضح في فلسطين. فالزمن يلعب دوماً داخل إستراتيجية الإحتلال عاملاً سياسياً إيجابياً بالنسبة للدولة المستعمرة كما يلعب هذا الزمن دوراً في الإستراتيجيتين العسكرية والسياسية لكسب الوقت أو لإعادة تنظيم القوى من أجل الحصول على النصر السياسي أو العسكري على حد سواء وهذا الكسب في الإعتماد على عامل الزمن، يدعى في علم الإستراتيجية Le Temps Stratégique أي «الزمن الإستراتيجي»[١٢٦].

ففي الإحتلال يغدو الهدف من وراء إستخدام الزمن الإستراتيجي هو تكريس أمر واقع وبناء الأسس الإدارية والسياسية والدستورية والإقتصادية لصالح الدولة الإستعمارية، في حين أن الحركات الوطنية لم تكن تعرف الضمنية السلبية لهذا التاكتيك الذي نضج عند المستعمرين وتجسد في طرح التصريحات والدعوة الشفهية التي قد تتبع بمعاهدة تعقد بين الدولة الإستعمارية والشعب الخاضع لها، تمنحه الدولة الإستعمارية وفقها إستقلالاً صورياً، وهذا ما حدث في حالة سوريا فإن تصريح الجنرال كاترو إعتبر وعداً سيتم تنفيذه في رأي القوى الوطنية. وعندما إتبعت فرنسا هذا الوعد بطرح صيغة معاهدة ١٩٣٦ أدركت قيادات القوى الوطنية في سوريا ولبنان بأن هذه المعاهدة ستكرس بشكل فعلي ودستوري الإحتلال والوجود الفرنسي في البلاد. فقامت القوى والجمعيات الوطنية في لبنان وسوريا بثورة جديدة عامة إشتركت فيها جميع قطاعات الشعب، إذ طالب المواطنون

الحصول على الإستقلال الذي وعدهم به الجنرال كاترو خلال الحرب العالمية الثانية، فواجهت القوات الوطنية قوات الإحتلال التي أرسلتها فرنسا في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٢٥ لدعم القوات الحليفة في حربها ضد اليابان وجرى الإصطدام مع تلك القوات في كثير من الأنحاء مما دفع بالفرنسيين الى قصف دمشق بالقنابل ومهاجمة المجلس النيابي السوري بالدبابات والمصفحات فتدخل الإنكليز في الأزمة بتوجيه إنذار الى الحكومة الفرنسية لوقف إطلاق النار وعودة القوات الى الثكنات فتقبل الفرنسيون ذلك وإضطروا الى إنهاء إحتلالهم لسوريا ولبنان والخروج من البلدين في ٣١ آب (أغسطس) و ٣١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٦[١٢٧].

وعلى الرغم من أن هذه المغامرة الإستعمارية الفرنسية في شرق العالم الإسلامي لم تدم ولم تكن عميقة التأثير فإن الإستعمار الفرنسي في القارة الأفريقية كان عميق التأثير في ترك الكثير من التغييرات الإجتماعية والثقافية على شعوب البلدان الإسلامية هناك. وذلك لطول الفترة الزمنية التي إمتد خلالها وجود فرنسا في هذه المنطقة من جهة، ولإسلوب الحكم الفرنسي الذي مورس فيها سواء في بلدان شمال أفريقيا الإسلامية، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، أو في البلدان الأفريقية الإسلامية الجنوبية.

وكان أول الدول الإسلامية الأفريقية التي حظيت بإهتمام فرنسا هي الجزائر فقد تطلع الفرنسيون لها عقب فشل حملتهم على مصر وذلك بسبب أهميتها الحيوية لفرنسا. ولذا عمل نابليون بونابرت على مسح الساحل الجزائري في عام ١٨٠٨ لمعرفة افضل المناطق الصالحة لعمليات الإنزال العسكري من جانب الفرنسيين لإحتلال هذا البلد. إلا أن إنشغال نابليون بالحروب مع البلدان الأوروبية ثم هزيمته في معركة واترلو جعلت فكرته في إحتلال الجزائر غير منفذة إلا أن الحكومات الفرنسية اللاحقة لم تهمل هذا المشروع إذ تزايدت أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا كمصدر يمدها بالغلال والجلود واللحوم، خاصة وأن الجزائر قد سبق لها وأن أمدت فرنسا بهذه السلع خلال فترة إندلاع الثورة الفرنسية وكذلك أثناء الحملتين اللتين قادهما نابليون على إيطاليا ومصر.

وعندما تراكمت الديون على فرنسا إزاء الجزائر، طلبت الجزائر من فرنسا

تسوية تلك الديون فإستجابت فرنسا لذلك وتم التوقيع على إتفاقية خاصة تقضي بتسديد هذه الديون. إلا أن هذه الإتفاقية كانت مجحفة بحق الجزائر مما دفع الداي حسين حاكم الجزائر آنذاك لأن يشعر أن بلاده قد أجحف حقها بعدة ملايين من الفرنكات الفرنسية مما جعله يبحث هذا الموضوع مع القنصل الفرنسي في الجزائر مسيو بيير ديغال وذلك في شهر نيسان (أبريل) ١٨٢٧ . ويبدو أن الجدال قد إحتد بين الطرفين الى الدرجة التي جعلت الداي حسين يغضب في وجه ديغال ويعنفه بسبب غبن حق بلاده. وقد إعتبرتْ فرنسا كما هي العادة هذه الحادثة البسيطة التي تمخضت عن نقاش بين شخصين، شخص يدافع عن حقوق بلاده وآخر يحاول أن يبرر إستغلالها، إعتبرتها إهانة متعمدة من جانب الجزائر ضد فرنسا. وكانت هذه الحادثة حجة ذهبية بالنسبة للحكومة الفرنسية لأن تتمسك بها لتنفيذ مشروع إحتلالها للجزائر بشكل مباشر، إو أعطت هذه الحادثة حجة دولية وقومية لفرنسا، إذ طالب القنصل الفرنسي حكومته بإتخاذ الوسائل الفعالة للمحافظة على كرامة فرنسا على حد تعبيره، وقد إختلف المسؤولون الفرنسيون فيما بينهم حول ما إذا كان ينبغي عليهم فرض حصار على الجزائر لحين الحصول من الداي حسين على ترضية كافية، أم يقومون بإرسال حملة عسكرية لإحتلال الجزائر.

ولم تتردد الإدارة الفرنسية عن تهيئة وتجهيز مثل هذه الحملة وكان ذلك خيارها المفضل لسبب هام هو خشية الحكومة الفرنسية من أن تلقى نفس المصير الذي لقيته الحملة الفرنسية على مصر. ومن هنا تطلع الفرنسيون بأنظارهم الى محمد علي والى مصر لكي يؤدي المهمة بدلهم في القيام بحملة على الجزائر ولكن بمساعدة فرنسا له. أي أن فرنسا أرادت أن تمنح لمشروعها بتوجيه حملة عسكرية على الجزائر طابعاً إسلامياً خوفاً من ردة الفعل الإسلامية تجاهها وهذا الطابع الإسلامي كان يتلخص في تكليف قائد مسلم لدولة إسلامية بأن يقوم بهذه المهمة المباشرة عسكرياً مع دعم عسكري ومادي من قبل الفرنسيين دون أن تظهر في الواجهة صورة فرنسا وصورة الإستعمار الفرنسي الذي يخطط إستراتيجياً لإخضاع هذه البلاد. وكانت الإدارة الفرنسية تضع نصب عينيها حقيقة أن إحتلال الجزائر من قبل جيوش محمد علي هي خطوة لا تحظي من خلالها جيوش محمد علي

على أية نتائج بل تحظى بمساعدة فرنسا العسكرية والمادية، أما بعد تحقيق عملية الإحتلال ونجاحها فإن الجزائر سوف تكون كلياً تحت الهيمنة الفرنسية دون أي إسهام لمحمد علي أو لأية دولة إسلامية أخرى في حكم الجزائر. فوسيلة الإحتلال كما كانت تريدها فرنسا هي وسيلة إسلامية أي أن تتم عملية الغزو من قبل دولة إسلامية على شرط أن تكون نتيجة الإحتلال لصالح فرنسا كلياً بعد أن تستنفذ مردودات تلك الوسيلة ويتم إخراجها كلياً من الموضوع(١٢٨).

ولبعض الوقت كان السلطان محمد علي، بعد مفاتحه الإدارة الفرنسية له بالموضوع، راغباً بالقيام بتلك المهمة بدافع من طموح شخصي سياسي وليس بدافع من خدمة فرنسا. فقد أراد القيام بإحتلال الجزائر عسكرياً لكي يزداد سلطانه ونفوذه في المنطقة العربية، إلا أنه سرعان ما تردد في القيام بهذه المهمة خشية معارضة الدولة العثمانية والدول الأوروبية له، وكذلك فإن محمد علي خشي أن تهتز مكانته وصورته التي إكتسبها في العالمين العربي والإسلامي عندما تمكن بتكليف من الدولة العثمانية من الإستيلاء على طريق الحجاز وإعادة طريق الحج على نحو ما كان عليه من قبل. ولهذا السبب قام بتقديم الكثير من الأعذار الى فرنسا لعدم رغبته في القيام بهذه الحملة لصالح الفرنسيين.

وكانت هذه الأعذار تستند على البعد الإسلامي لدولة محمد علي في مصر وإسلامية الجزائر وشعبها. ومن هنا أرسل محمد علي رسالة الى السلطان العثماني الصدر الأعظم في الأستانة بتاريخ ٥ نيسان (أبريل) ١٨٣٠ يبلغه فيها إعتراضه على أن تقوم جيوشه بإحتلال الجزائر كما طلبت منه فرنسا. وقد ذكر في رسالته هذه الى الصدر الأعظم بأنه قال للقنصل الفرنسي المسيو دروفتي عندما طرح عليه هذا الأخير فكرة إحتلال الجزائر «قال محمد علي» انتم مسيحيون. أما نحن والجزائريون فمسلمون. وسماع أقوال مثل هذه منك (أي الطلب من محمد علي إحتلال الجزائر) لا يتلائم مع ديننا ودولتنا ونحن والجزائريون ذوو دين وأمة وشريعة ودولة واحدة(١٢٩).

وإزاء رفض محمد علي لفكرة التعاون مع فرنسا في إحتلال الجزائر إضطرت فرنسا بشكل صريح الى الإنفراد وحدها للقيام بهذا العمل وذلك بشكل مباشر وبدون تغطيات لعلمياتها العسكرية. إذ أرسلت حملة عسكرية بقيادة الجنرال

«بورمون» دخلت الجزائر في ٥ تموز (يوليو) عام ١٨٣٠ ثم إحتلت كلاً من المرسى الكبير ووهران وعنابة، لكنها لم تتمكن من التوغل نحو المناطق الداخلية، إذ في الوقت الذي قد قدر فيه الجنرال بورمون فترة إسبوعين لإكمال السيطرة على الجزائر فإن هذه السيطرة لم تكتمل إلا بعد فترة قد إمتدت حوالى الأربعين عاماً، وذلك بسبب المقاومة الجزائرية العنيفة التي تشيدت ركائزها على الدين الإسلامي وعقيدة الجهاد وصدرت عنه كفكرة وكعقيدة لتنظيم مقاومتها العسكرية ومواجهة الإحتلال الفرنسي كقوة غربية غير إسلامية. وكانت هذه المقاومة الدينية العنيفة التي واجهت الجيش الفرنسي منظمة من قبل زعيم ديني هو الأمير عبد القادر الجزائري الذي قاد حركة المقاومة الجزائرية لمدة سبعة عشر عاماً. وعلى الرغم من أن الأمير عبد القادر لم يكن رجل دين لكنه كان من عائلة دينية، وبذلك مزج في شخصه بالنسبة للمقاتلين الجزائريين الرمز الوطني كزعيم جزائري والرمز الديني الإسلامي كزعيم ينطلق في مقاومته للإستعمار من منطلق الإسلام.

وقد إمتد هذا البعد الإسلامي بعد ذلك الى مدة طويلة لاحقة إذ كان حضوره فعالاً في الثورة الجزائرية ضد الهيمنة الفرنسية التي حدثت في الخمسينات وإمتدت حتى نيل الجزائر لإستقلالها عام ١٩٦٢ . فعلى الرغم من حضور إتجاهات أيديولوجية سياسية أخرى داخل حرب التحرير الجزائرية مثل الأيديولوجية الماركسية والليبرالية والإشتراكية التحررية والقومية العربية إلا أن الحافز الإسلامي كفكر محرك للثوار في حرب التحرير الجزائرية كان الأكثر سيادة عند كل الإتجاهات الأيديولوجية التي حملها الثوار على الرغم من أن الصورة الخارجية لمنظمات التحرير الرئيسية مثل جبهة التحرير الوطنية كان إتجاهاً إشتراكياً قومياً علمانياً.

فبعد سبعة عشر عاماً من قيادة الحركة الوطنية الجزائرية من قبل الأمير عبد القادر الجزائري واصل الجزائريون من بعده مقاومتهم للفرنسيين، فإندلعت ثورة قبيلة أولاد سيدي الشيخ في غربي الجزائر وجنوب وهران ثم ثورة القبائل العربية والبربرية بقيادة الشيخ محمد المقراني في عام ١٨٧١، ثم ثورة الشيخ محمد الحوار شيخ الطريقة الرحمانية الدرقاوية في عام ١٨٧١ أيضاً، والتي راح ضحيتها

عدد كبير من الجزائريين وتعرض خلالها المواطنون لأعمال الإعتقال والسجن والنفي ودفع الغرامات المالية ثم إندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ في غربي الجزائر في عام ١٨٨١ وثورة قبائل المهرانية التي إستمرت طيلة ثلاث سنوات بزعامة الشيخ ابي عمامة المراكشي في عام ١٨٨٢ . وكل هذه الثورات وعمليات المقاومة ضد الفرنسيين تصدر من أرضية دينية إسلامية إذ أن قياداتها هي زعامات إسلامية والجموع التي تتحرك تحت هذه القيادات هي جموع تتخذ من الحافز الإسلامي دافع لها في مقاومة الفرنسيين[١٣٠] .

إن المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي في الجزائر تواصلت خلال القرن العشرين مستمدة من قاعدتها التاريخية في القرن التاسع عشر أساليب التنظيم والفعل اللوجستي العسكري والسياسي فتواصلت المقاومة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وقام قادة هذه المقاومة بتشكيل الأحزاب والجمعيات الوطنية مثل «حزب المقاومة» بزعامة حمدان خوجة، و «حركة نخبة الأقلام الجزائرية» في عام ١٩١٠ و«كتلة المنتخبين الجزائريين» و«جمعية نجم شمال أفريقيا» في عام ١٩٢٦، و «جمعية العلماء المسلمين في الجزائر» برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس عام ١٩٢٨ و «حزب الشعب الجزائري» الذي أسسه مصالي الحاج عام ١٩٣٧، ثم «حزب الإتحاد الشعبي الجزائري» في عام ١٩٣٨ و «أصدقاء البيان» و«الحرية» الذي أسسه فرحات عباس.

وإستمدت هذه الحركات والأحزاب نشاطها السياسي المقاوم بعد الحرب العالمية الأولى وطيلة فترة ما بين الحربين فإكتسبت أبعاداً ايديولوجية أكثر نضجاً من خلال تطور حركات التحرر من الإستعمار في القارات الأخرى والبلدان المجاورة والتي تتصف بخصوصية دينية وثقافية واحدة مع الشعب الجزائري، إلا أن غالبية جموع الوطنيين الجزائريين فيما بعد فترة الحرب العالمية الثانية قد إلتفت حول جبهة التحرير الوطني الجزائري التي قادت نضاله لمدة ثماني سنوات وذلك في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ وحتى تحقيق إستقلال الجزائر في ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٢ .

كان الإستعمار الفرنسي في الجزائر من أشد الهيمنات الأوروبية قسوة داخل بلد إسلامي إذ قام خلال أكثر من مائة وثلاثين عاماً بتطبيق سياسة حكم مباشر على

هذا البلد وشمولي في هيمنته. فعلى الرغم من أن الهدف الأول للفرنسيين كان اقتصادياً بسبب الغنى الذي تتمتع به الجزائر زراعياً ولوفرة المواد الخام، لكنه قد اقترن بسياسة تكثيف نشر البعد الثقافي الفرنسي الأمر الذي أدى إلى أن يكون الشعب الجزائري مفرنساً لغوياً وفكرياً سواء عند الطبقة العامة من الشعب أو عند النخبة المثقفة، حيث عانت الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢ ولسنوات طويلة من ازدواجية لغوية أثرت على بنيتها الاجتماعية العامة وأثرت سلبياً على وضع خطط التنمية والتطور على يد الحكومات الوطنية التي جاءت على أثر تحقيق الاستقلال. وقد احتلت عملية التعريب اهتماماً وجهداً كبيرين داخل خطط السلطة السياسية في التنمية وإعادة ارساء الهوية الثقافية العربية المرتبطة بالإسلام باعتبارها الهوية الوطنية الأصلية على الرغم من اتباع السلطات السياسية الجزائرية لخط سياسي علماني بعد انتصار حرب التحرر الوطني وقيام الحكم الوطني.

لقد طبقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية هذا الاتجاه الثقافي للاستعمار الفرنسي أيضاً في البلدان الاسلامية الأخرى التي استعمرتها، مثل تونس، فبعد ان سيطر الفرنسيون على الجزائر عام ١٨٣٠، أخذو يتطلعون إلى بسط سيطرتهم شرقاً نحو تونس وطرابلس الغرب ومصر مرة أخرى، أو غرباً نحو مراكش. لكنهم اصطدموا بطموحات ايطاليا الاستعمارية في منطقة شمال أفريقيا أيضاً. فبعد تحقيق الوحدة الايطالية عام ١٨٧٠ دخلت ايطاليا إلى دائرة التنافس الاستعماري، وأول بلد في أفريقيا الاسلامية جذب نظرها كان تونس وذلك بحكم قرب هذه الأخيرة من ايطاليا. وبما أن فرنسا كانت سباقة إلى دخول الإطار الاقليمي لبلدان شمال أفريقيا فإنها لم تكن مستعدة لأن ترى منافسة أوروبية لها في هذه المنطقة. ومن هنا اندلع التنافس الاستعماري بين الدولتين وحاولت كل منهما بأن تستغل ظروف تونس الاقتصادية للحصول على بعض الامتيازات للبحث عن معدن الرصاص ومدّ الخطوط الحديدية. وحاولت ايطاليا أيضاً القيام بحملة عسكرية هدفها غزو تونس واحتلالها بشكل مباشر، ولكن الإدارة الايطالية قد أحجمت عن ذلك عندما أدركت وجود معارضات دولية من جانب بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية.

وإستغل الفرنسيون تردد إيطاليا هذا فإنتهزوا فرصة إنعقاد مؤتمر برلين في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٧٨ لإجراء مساومات دولية على البلدان الإسلامية مع كل دولة

أوروبية على حدة. فساومت الإدارة الفرنسية بريطانيا على إطلاق يدها في قبرص في مقابل إستيلائها على تونس، وساومت روسيا بأن تطلق يدها في البلقان في مقابل إطلاق يدها في تونس، ثم ساومت النمسا على السماح لها بإستعادة سيطرتها على البوسنة والهرسك في مقابل أن تحتل فرنسا تونس. وفي الوقت ذاته وجدت فرنسا من جانب المانيا تشجيعاً لكي تستولي على تونس وذلك لإلهاء فرنسا وشغلها عن محاولة الأخذ بالثأر من هزيمتها على يد المانيا في عام ١٨٧٠، هذا إضافة الى أن إستيلاء فرنسا على تونس سوف يدخلها في خلافات حادة مع إيطاليا وبريطانيا الأمر الذي يؤدي الى إنهاك فرنسا على النحو الذي يعود بالفائدة على المانيا في نهاية المطاف[١٣١].

وبعد هذا الترتيب للجو الدولي الإستعماري وبعد مفاوضات فرنسا وإتفاقياتها السرية بهذا الشأن أخذت الإدارة الفرنسية تبحث عن سبب مناسب لتبرير موقفها إذا ما أقدمت على إحتلال تونس أو غزوها. وقد جاءت هذه الحجة المباشرة عندما إستغلت فرنسا حدوث بعض الإعتداءات عند منطقة الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر لكي تتخذ من ذلك مبرراً لحملتها العسكرية التي زحفت بها من الجزائر الى تونس في ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٨٨١، وتمكنت من إحتلالها والسيطرة على مختلف شؤونها الداخلية والخارجية بمقتضى معاهدتي «باردو» في ١٢ أيار (مايو) ١٨٨١ و«المرسي» في حزيران (يونيو) ١٨٨٣[١٣٢].

وكانت المقاومة التي إندلعت في تونس ضد الإحتلال الفرنسي مقاومة تستند على الفكرة الدينية الإسلامية الرافضة لإحتلال أجنبي غير مسلم للبلاد، فقاد الشيخ محمد السنوسي أول مقاومة ضد الفرنسيين الأمر الذي دفع الإدارة الفرنسية في تونس الى إتخاذ إجراءات عنيفة ضد هذه الحركة، حيث قام الفرنسيون بإبعاد الشيخ محمد السنوسي خارج تونس. لكن على الرغم من إبتعاد زعيم الحركة الوطنية عن زعامتها، إستمرت عمليات المقاومة الوطنية التونسية بفضل ظهور بعض الحركات والأحزاب الوطنية مثل حركة جماعة الحاضرة التي أسست من قبل زعيم إسلامي آخر أيضاً هو الشيخ المكي بن عزوز. وضمت هذه الحركة الإستقلالية الإسلامية ضمن صفوفها رجال دين وعلماء إسلاميين بارزين مثل الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

ثم ظهرت حركة وطنية أخرى هي «حزب تونس الفتاة» الذي تأسس بشكل متأخر بعد ذلك في بداية القرن العشرين عام ١٩٠٨، و«حزب الحر الدستوري» الذي تأسس في شباط (فبراير) عام ١٩٢٠ و«الحزب الدستوري الجديد» الذي تأسس عام ١٩٣٤ وتزعمه الحبيب بو رقيبه. وفي هذه الفترة إنتعشت الصحافة الوطنية التونسية التي تمثل حركة التحرر الوطني أعضاءه للإحتلال الفرنسي مثل صحيفة «صوت تونس» صحيفة «العمل التونسي» التي أخذت تنشر الآراء الإستقلالية وتنتقد بشدة الإستعمار الفرنسي، مما دعا الإدارة الإستعمارية الفرنسية الى إتباع إسلوب العنف المباشر مثل الإعتقال والتنكيل بالزعامات الوطنية التونسية الإسلامية والليبرالية كالشيخ الثعالبي والحبيب بو رقيبة وفرحات حشاد وصالح بن يوسف وغيرهم.

وعندما دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية ضد المانيا ودول المحور قامت بإتخاذ إجراءات إستثنائية قمعية ضد الحركة التحررية في تونس، لكن أعضاء هذه الحركات قد واصلوا مقاومتهم بأساليب عديدة سياسية وإعلامية ثم عن طريق مقاومة مباشرة للسيطرة الفرنسية أدت الى سقوط الكثير من الضحايا الأمر الذي بدأ يكلف الإدارة الإستعمارية الفرنسية الكثير من الخسائر البشرية فإضطرت الى الإستجابة الى حركة التحرر الوطني التونسية بكل قواها الإيديولوجية الوطنية. فمنحت تونس الإستقلال في آذار (مارس) ١٩٥٦ .

وليس هنا مجال لمعالجة التفاصيل التي مرت بها الحركة الإستقلالية التونسية، إلا أنه يمكن تشخيص واقعة أن هذه الحركة قد بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر مع زعامات إسلامية تلتزم بالبعد الإسلامي الديني وأن الحافز المعنوي الأول لإنبثاق المقاومة ضد السيطرة الإستعمارية الفرنسية كان هو الحافز الإسلامي، وكانت هذه المقاومة المنبثقة من مصدر إسلامي هي القاعدة التي صدرت عنها بعد ذلك الإتجاهات الوطنية التحررية الليبرالية في تونس. كما ينبغي طرح ملاحظة ميدانية هي أن حركات التحرر الوطني داخل العالم الإسلامي قد إتخذت بعض قواها الرئيسية البعد الليبرالي والوطني التحرري وليس الديني ايديولوجياً لكي لا تطرح نفسها كحركات دينية بل كحركات إستقلالية[١٣٣] . داخل عالم بدأ يعيش بعد الحرب العالمية الثانية في ظل موازنات ومفاهيم الحرب الباردة حيث ظهر

الإتحاد السوفياتي على الساحة الدولية على إعتبار أنه مصدر دولي لمساندة حركات التحرر من الإستعمار وقد قام بمساندة الكثير من الحكومات الوطنية الناهضة في العالم الاسلامي وفي العالم الثالث، وكانت هذه الحركات التحررية تطرح نفسها كحركات تحرر من الإستعمار وليس كحركات دينية إسلامية قد لا يتقبلها المجتمع الدولي بسبب طابعها الديني الإسلامي[١٣٤].

شكل الإستعمار الفرنسي لبلدان أفريقيا الإسلامية قاعدة له بعد إحتلاله للجزائر ولتونس وأخذ يمتد نحو البلدان الأفريقية الأخرى. فلقد حاولت الإدارة الفرنسية السيطرة على ليبيا إلا أن الفرصة قد ضاعت منها بعد أن قامت إيطاليا بإحتلال ليبيا ولذلك بدأ الفرنسيون يتطلعون الى مراكش كهدف جديد لسيطرتهم الإستعمارية لكن فرنسا قد جابهت منافسات إستعمارية أوروبية أخرى حول المغرب من قبل كل من إسبانيا وبريطانيا والمانيا. فقد تطلعت إسبانيا الى فرض سيطرتها على مراكش بحكم قربها الجغرافي منها حيث لا يفصلها عن مراكش (المملكة المغربية) سوى مضيق جبل طارق. وكانت بريطانيا آنذاك تتطلع أيضاً لغزو مراكش بحكم سيطرة البريطانيين على جبل طارق، إذ فكرت الإدارة البريطانية بالسيطرة على طنجة كي تكتمل لها السيطرة على كلا جانبي مضيق جبل طارق، وبذلك يتحقق لها التحكم في طريق البحر الأبيض المتوسط.

ومن ناحية أخرى كانت المانيا أيضاً تتنافس مع القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى لكي تجد لها نفوذاً استعمارياً في مراكش، وإزاء كل هذه التطلعات وجدت فرنسا نفسها مضطرة الى الدخول في مساومات مع الدول المتنافسة فتفاهمت مع بريطانيا في الإتفاق الودي الموقع في لندن في ٨ نيسان (أبريل) ١٩٠٤، على إطلاق يدها في مراكش في مقابل إطلاق يد بريطانيا في مصر. كما تفاهم الفرنسيون مع إسبانيا في ٣ تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٠٤ على إطلاق يدها في «منطقة الريف» أو «المنطقة الخليفية» في مقابل إطلاق يد فرنسا في بقية الأجزاء المراكشية.

ولما وجدت المانيا نفسها مبعدة عن مسرح الأحداث في مراكش قام الإمبراطور غليوم الثاني بزيارة طنجة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٠٥ وأعلن في هذه المدينة بأن بلاده لن تسمح لأية دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحكم الشرعي

لمراكش، وأنه يأمل أن تفتح مراكش للمنافسة التجارية الحرة لجميع الدول بدون إستثناء. وقد إستغل السلطان عبد الحفيظ ذلك وطالب بعقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المراكشية، وإستجابت الدول لهذه الدعوة وإنعقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٠٦، مستغرقاً حوالي ثلاثة أشهر تقرر بعدها فتح عدد من الموانىء المراكشية وقيام فرنسا بالإشراف على قوات الشرطة في المدن الواقعة على ساحل الإطلنطي والرباط وآسفي وأغادير، وقيام إسبانيا بالإشراف على شرطة تطوان والعرائش ووضعت شرطة طنجة والدار البيضاء تحت إشراف فرنسا وإسبانيا، غير أن فرنسا إستغلت فرصة قيام بعض الإضطرابات في فارس فبعثت قواتها التي إحتلتها في ٣١ أيار (مايو) ١٩١١، كما قامت القوات الفرنسية بإحتلال كل من مدينتي مكناس والرباط وذلك تحت حجة حماية سلطان مراكش من القبائل الثائرة ضده، وقد دفع الإحتلال الفرنسي لهذه المدن المغربية إسبانيا لأن تبعث قواتها الى المغرب، فإحتلت العرائش ثم القصر، فإحتجت المانيا ضد هذا العمل الذي قامت به إسبانيا فبعثت بإحدى سفنها الحربية التي رابطت عند ميناء أغادير في شهر تموز (يوليو) ١٩٩١، وذلك تحت تبرير أنها تريد حماية رعاياها الالمان(١٣٥). وإزاء هذا الوضع المستجد لم تجد فرنسا أمامها وسيلة سوى مساومة المانيا التي تنازلت لها في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١١، عن مستعمراتها في الكونغو الفرنسي في مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش حيث تمهد الطريق لعقد معاهدة الحماية الفرنسية في ٣٠ آذار (مارس) ١٩١٢ ثم إبرام الإتفاق بين فرنسا وإسبانيا في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢ بشأن إقتسام النفوذ بين الدولتين في مراكش(١٣٦).

وإزاء هذا الوضع الذي أبرز منافسات الدول الأوروبية الإستعمارية على مراكش ثم إحتلالها وإقتسامها، إنبثقت الحركة الوطنية المراكشية بعد أن رأى الشعب المغربي هذه السلسلة من عمليات الإحتلال والغزو لأراضيه وإخضاع بلاده لسيطرات أجنبية تقف غريبة عنه في إنتمائها الديني والحضاري. فبرزت حركة المقاومة الوطنية المراكشية في منطقة الريف لمواجهة سياسة المستعمرين الإسبان الذين لجأو إلى شن حملات القمع وحرق المزروعات، غير أنهم قوبلوا بمقاومة عنيفة من جانب المواطنين الذين دحروا القوات الإسبانية خصوصاً بعد ان قاموا

بتحقيق إتفاق بينهم عام ١٩٢١ حول تشكيل جمهورية الريف المستقلة التي إنتخب الأمير عبد الكريم الخطابي رئيساً لها. وقد تصدى الأمير الخطابي للقوات الإسبانية ونجح في إنزال الهزائم المتوالية بها، مما إضطر فرنسا الى مساندة حليفتها لتدمير الحركة التحررية في منطقة الريف، إلا أن السياستين الفرنسية والإسبانية لم تنجحا في قمع المقاومة التحررية المسلحة التي قادها الأمير الخطابي إذ قام بتنظيم قواته ومواجهة الجيشين الإسباني والفرنسي لعدة سنوات حتى تم إلقاء القبض عليه ثم بنفيه الى أحد الجزر بالمحيط الهندي(١٣٧). ومع ذلك واصل المراكشيون المقاومة ضد فرنسا وإسبانيا خلال فترة ما بين بعد الحربين العالميتين، وتزعمت الحركة الوطنية كتلة العمل الوطني المغربية التي تأسست في عام ١٩٢٩، وقد إنبثق عن هذه الكتلة حزبان جديدان هما حزب «الحركة القومية» بزعامة محمد الوزاني و «الحزب الوطني لتحقيق المطالب» بزعامة علاء الفاسي، لكن الإدارة الإستعمارية كانت متصدية عن طريق إجراءات دقيقة لهذه الحركة الوطنية فإعتقلت زعماء الحزبين وقامت بنفيهم خارج البلاد. فنفت علاء الفاسي الى أفريقيا الإستوائية ومحمد الوزاني الى الصحراء المغربية الكبرى.

وفي ذات الوقت برز في المنطقة الإسبانية «حزب الإصلاح الوطني» برئاسة عبد الخالق الطريسي، و«حزب الوحدة المغربية» وإستمرت حركة التحرر بقيادة تلك الأحزاب قائمة طوال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها، وواصلت المقاومة فعاليتها السياسية مع ظهور أحزاب وطنية أخرى مثل «حزب الإستقلال» الذي تزعمه علاء الفاسي عقب عودته من المنفى في عام ١٩٤٦، والذي لقي التأييد والمؤازرة من السلطان محمد بن يوسف، مما إضطر السلطات الفرنسية الى نفيه مع أسرته في ٢٠ آب (أغسطس) عام ١٩٥٣، وأحلت محله محمد بن عرفة. فثار الشعب المراكشي لذلك وطالب بعودة سلطانه الشرعي مما إضطر فرنسا الى الإفراج عنه في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٥ والتفاوض معه بشأن إلغاء معاهدة الحماية والتسليم بإستقلال المغرب ووحدة بلاد مراكش في ٢ آذار (مارس) ١٩٥٦ ثم إعلان قيام المملكة المغربية(١٣٨).

ووفق سياسة إمتداد الإستعمار الفرنسي في بلدان أفريقيا الإسلامية خضعت

موريتانيا أيضاً للسيطرة الفرنسية إعتباراً من عام ١٩٠٥، حيث دخل النفوذ الفرنسي إليها على يد كزافييه كويلاني وجعل الفرنسيون من موريتانيا إقليمياً تابعاً للسينغال في بداية الأمر، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن جعلوها مستعمرة قائمة بذاتها في عام ١٩٢٠ يحكمها مقيم عام فرنسي.

وحاول الفرنسيون كما هي العادة فرنسة البلاد التي يحتلوها، ولذلك بدأوا بإتخاذ إجراءات ثقافية وإجتماعية واسعة لفرنسة موريتانيا لتأمين ديمومة إحتكار مواردها الإقتصادية ونتيجة لهذه السياسة المباشرة ثقافياً إنبثقت مقاومة وطنية موريتانية تنطلق من الإسلام كأرضية فكرية لها بما أن السياسة الإستعمارية المطبقة في البلاد كانت سياسة فرنسية دينية وثقافية. ولذلك فإن حركة المقاومة الموريتانية الأولى قد إنطلقت من أرضية إسلامية تحت قيادة الشيخ «ماء العينين» الذي جعل من النضال ضد الإستعمار الفرنسي مهمة دينية إسلامية، إذ رفع راية الجهاد وطالب بالإستقلال دون مبالاة بإسلوب العنف الذي لجأت إليه فرنسا للقضاء على هذه الحركة الإستقلالية الوطنية.

وعلى أثر قيام هذه المقاومة الإسلامية، ظهرت أحزاب وطنية أخرى إستمرت في قيادة حركة النضال ضد السيطرة الفرنسية مثل حزب «الإتحاد التقدمي الموريتاني» و «حزب التجمع الموريتاني» بزعامة مختار ولد دادة. وإزاء إشتداد الحركة الوطنية الموريتانية على هذا النحو رضخ الفرنسيون لمطالب الشعب الموريتاني فأشركوه في الحكم ومنحوه دستوراً عرف بإسم «قانون الإطار» وفاوضوا الزعماء الموريتانيين من أجل تسليمهم مقاليد الحكم وإستجابوا لمطالبهم في تقرير المصير والحصول على الإستقلال الذي تحقق في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠، وقامت على أثره جمهورية موريتانيا الإسلامية برئاسة مختار ولد دادة.

وفي أفريقيا أيضاً، وداخل البلدان الإسلامية فيها قام الفرنسيون بمحاولة مد نفوذهم الى السينغال إلا أن، منافسة حادة قد إندلعت في هذا البلد بين بريطانيا وفرنسا للإستيلاء عليه وقد إستمرت هذه المنافسة الإستعمارية لمدة قرنين من الزمن، إذ حاولت كل من الدولتين الإستئثار بالسيطرة عليه لصالحها حتى عام ١٩١٧، حيث عقد الجانبان «معاهدة باريس» من أجل الإتفاق على تقاسم

المستعمرات في العالم الإسلامي وقد تزتب على هذه المعاهدة أن تقوم فرنسا بالسيطرة على السينغال[١٣٩].

ومن خلال سيطرة الفرنسيين على السينغال قاموا بالتخطيط لمد سيطرتهم الإستعمارية الى المناطق الداخلية مما أسفر عن خضوعها الى التبعية الإستعمارية الفرنسية ثم عن نشوء خلاف مع البريطانيين حول تحديد حدود السينغال مع غامبيا. إلا أن هذا الخلاف قد تمت تسويته في عام ١٩٠٤، وذلك من خلال التنازل لفرنسا عن جزيرة «غوريه» في مقابل أن تتنازل فرنسا لبريطانيا عن غامبيا.

وفي ظل الوجود الإستعماري الفرنسي في السينغال إنقسمت البلاد الى عدة مقاطعات وقد فرض الفرنسيون على السينغاليين حق تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الفرنسي وذلك ضمن سياسة فرنسية عامة تهدف الى محو الهوية الوطنية والدينية للسينغال وربطها بفرنسا. وكذلك أخذت الحكومة الفرنسية تمثيل السينغال والشعب السينغالي في البرلمان الفرنسي بإعتبار أن السينغاليين جزء من الشعب الفرنسي، إلا أن المقاومة السينغالية بدوافع دينية إسلامية قد جعلت الحكومة الفرنسية تستجيب بعد ذلك لمطالب السينغاليين حيث سمحوا لهم بأن يشكلوا أحزاباً وطنية مثل «حزب الكتلة الديمقراطية السينغالية» و «حزب التجمع الأفريقي» وسمحوا للسينغاليين بتكوين وإنتخاب جمعية تشريعية وتشكيل حكومة وطنية مما مهد لقيام جمهورية السينغال في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٦٠، حيث جرى إنتخاب ليوبولد سنغور كأول رئيس لها، ثم خلفه في هذا المنصب الرئيس عبده ضيوف في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ ويعتبر الرئيس سنغور ممثلاً للسياسة الثقافية الفرنسية، فهو من أبرز شعراء اللغة الفرنسية الحديثين ويمثل الفرانكوفونية في أبرز صورها كلغة وثقافة فرنسيين يعكسان سياسة السيطرة الثقافية التي تتبعها فرنسا داخل المستعمرات التي تخضع لها[١٤٠].

وإمتدت السيطرة الفرنسية الى ساحل العاج أيضاً حيث نجح الفرنسيون في فرض حمايتهم على قطاع من الساحل في عام ١٨٤٢ ثم قاموا بمد نفوذهم نحو المناطق الشمالية، حتى غدا إقليم ساحل العاج بأسره تحت الحماية الفرنسية وقد عانت البلاد من وطأة الإحتلال الفرنسي طوال فترة ما بين الحربين العالميتين وإضطر الفرنسيون في أعقابها الى الإستجابة لمطالب الوطنيين فسمحوا لهم

بإنتخاب جمعية وطنية (برلمان) في عام ١٩٤٦ وتشكيل حكومة وطنية، حيث مهدت هذه الحكومة الطريق للإستقلال عام ١٩٦٠ وكانت الهيمنة الفرنسية على ساحل العاج كما هي الحال مع بقية البلدان التي خضعت للإستعمار الفرنسي تركت آثارها الثقافية الدائمة على اللغة وطبيعة بعض التقاليد الإجتماعية السياسية في هذا البلد كما تركت سابقاً آثارها الواضحة على طبيعة مجتمعات البلدان الأخرى التي خضعت للإستعمار الفرنسي.

وقد تغلغلت فرنسا الى بنين (داهومي) أيضاً ضمن إمتداد نفوذها داخل بلدان أفريقيا الإسلامية فقد كانت بنين مجالاً للمنافسة الإستعمارية بين فرنسا والمانيا وبريطانيا، ثم إنتهى الأمر الى إستئثار فرنسا بالنفوذ فيها بعد إنسحاب المانيا مكتفية بوجودها في «توغو» وتنازلت بريطانيا عن مدينة «كوتونو» الساحلية لفرنسا. وعندما إستتبت السيطرة الإستعمارية لفرنسا في هذه البلاد قامت الإدارة الفرنسية بإتباع سياسة العنف والتنكيل التي أثارت موجة إحتجاج وإنتفاضات من قبل مواطني بنين ضد الإستعمار الفرنسي مما جعل الفرنسيون يضطرون الى تخفيف قبضتهم بالتدريج عن بنين حتى منحوا الحكم الذاتي الى هذه البلاد، وهذا الإجراء قد كان الخطوة الأولى لكي تنال بنين إستقلالها عام ١٩٦٠، بعد مرحلة طويلة من مقاومة الإستعمار الفرنسي على أساس ديني إسلامي إلتزمت به الحركة الوطنية في هذه الجمهورية الناشئة(١٤١).

وإمتد نفوذ الفرنسيين في بلدان أفريقيا الإسلامية الى تشاد فقد إحتلت فرنسا هذه البلاد عام ١٩٠٩، وإنتهجت فيها سياسة تقوم على التفرقة العنصرية بين التشاديين والفرنسيين الذين إعتبروها موطناً لهم، فقد أقرنوا عملية الإستيطان هذه بسياسة ثقافية تحاول محو الهوية الدينية والوطنية لمجتمع هذه البلاد، وقد تجلت سياسة التفرقة العنصرية التي إتبعتها الإدارة الفرنسية بين الفرنسيين والتشاديين في حالة من الفقر والجهل وإبعادهم عن المؤسسات الإدارية والأعمال التي تتطلب خبرة تعليمية، وأقتصر التعليم لمدة طويلة فقط على المواطنين الذين يسكنون البلاد(١٤٢).

كما فرضت فرنسا حظراً على التنظيمات السياسية والإجتماعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وإتخذت من تشاد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

مركزاً لتموين جيوش الحلفاء وقاعدة لتحركها نحو ليبيا وتونس.

وأدت هذه السياسة القمعية الى تصاعد قوة الحركة الوطنية وحركة المقاومة ضد الإستعمار في تشاد. وقد تزعم الحركة الوطنية التشادية جبريل ليست، ثم من بعده تزعمها خليفته فرانسوا تشونبال باي رئيس «الحزب التشادي التقدمي» وكذلك رئيس «الحزب التقدمي الأفريقي» وكانت حركة المقاومة شديدة ضد الفرنسيين الأمر الذي أجبر فرنسا على تخفيف قيودها الإستعمارية والقمعية التي كانت قد فرضتها على تشاد، إذ سمحت بعد الحرب العالمية الثانية بقيام مجلس نيابي عام ١٩٤٥، ثم منحت بعد ذلك تشاد الإستقلال الذاتي كخطوة أولى لمنحها الإستقلال الكامل الذي ظلت فرنسا تماطل فيه لمدة طويلة، إلا أنها تحت وطأة تصاعد حركات التحرر الوطني ضد الإستعمار الفرنسي في بلدان أفريقيا الإسلامية وفي مقدمتها الجزائر وتونس إضطرت الإدارة الفرنسية الى منح تشاد الإستقلال عام ١٩٦٠[١٤٣].

وكانت مالي ضمن بلدان أفريقيا الإسلامية التي إمتدت إليها الإستراتيجية الإستعمارية الفرنسية فقد مهد الفرنسيون، الى التغلغل داخل مالي بإرسال بعض الرحالة للتعرف على أوضاع البلاد وسرعان ما الحقت فرنسا ذلك بحملات عسكرية إتجهت بثقلها نحو أفريقيا الغربية دون أن تعبأ بالمقاومات العنيفة التي واجهتها خلال زحفها، الأمر الذي مكن فرنسا بعد ذلك من بسط نفوذها الإستعماري على مساحات واسعة في مناطق غرب أفريقيا ومن بينها مالي الحالية التي كانت تسمى بالسودان الفرنسية وكانت تشكل أحد مكونات أفريقيا الغربية الفرنسية.

وعندما إستتب وضع الفرنسيين في هذه المنطقة قامت الإدارة الفرنسية بإرسال الكثير من البعثات التبشيرية بهدف تغيير البنية الدينية والثقافية للمجتمع هناك، وقد إستغلت فرنسا فترة قيام الحرب العالمية الأولى من أجل أن تجند المواطنين الماليين وتلحقهم بقواتها العسكرية كي تجعل منهم مقدمة للتضحيات البشرية في الجيش الفرنسي أثناء تقدمه في المعارك بدل المواطنين الفرنسيين أنفسهم وقد كانت فرنسا تضع الجنود التشاديين في مقدمة قواتها العسكرية خلال المعارك التي يخوضها الجيش الفرنسي.

وخلال فترة ما بين الحربين شرعت فرنسا بإخضاع كافة التجمعات السياسية لنفوذها ولكنها لم تلبث أن غيرت سياستها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية فمنحت لهذا البلد حق تقرير المصير تجنباً لقيام أية حركات تمرد أو ثورات شاملة مثلما حدث ذلك في الجزائر. ولذلك منحت فرنسا مالي الإستقلال الذاتي وحق تشكيل حكومة وطنية تولى رئاستها موديبو ديبوكيتا الذي دخل في أتحاد مع السينغال في نيسان (أبريل) ١٩٥٩ أطلق عليه إسم «إتحاد مالي» ولكن سرعان ما تشتت هذا الإتحاد خلال شهرين من إعلانه لكي تتشكل على أثره جمهورية مستقلة هي جمهورية مالي وذلك عام ١٩٦١ حيث أنتخب لرئاستها الرئيس مو ديبوديبوكيتا(١٤٤).

إمتد نفوذ فرنسا الإستعماري أيضاً داخل البلدان الإسلامية الأفريقية الى النيجر. فبعد صراع إستعماري بين بريطانيا وفرنسا على هذه البلاد تم الإتفاق بين الدولتين عام ١٨٩٠ على تقسيم النفوذ في غرب أفريقيا مما مهد السبيل أمام فرنسا لإرسال قواتها العسكرية لبسط نفوذها الإستعماري على كافة أنحاء النيجر وذلك في العام ١٩٢٢ . وقد تكونت حركة مقاومة عنيفة ضد الفرنسيين من قبل الوطنيين في البلاد وإستمرت هذه المقاومة لعدة سنوات، الأمر الذي أجبر الإدارة الفرنسية أعقاب الحرب العالمية الثانية بسنوات على السماح للمواطنين النيجيريين بتشكيل أول حكومة وطنية وذلك عام ١٩٥٧، ثم أجازت الإدارة الفرنسية أيضاً قيام رابطة تجمع بين النيجر وكل من داهومي وساحل العاج وفولتا العليا من أجل تنسيق سياستها الإقتصادية والخارجية. وقد أختير هامان ديوري كأول رئيس لها في عام ١٩٥٩ .

ودخلت النيجر في مفاوضات من أجل الحصول على الإستقلال الكامل الذي نالته في عام ١٩٦٠ بعد أن تعاظمت وطأة حركة التحرر الوطنية ضد الفرنسيين داخل البلدان الإسلامية الأفريقية الأخرى، وكانت حركات المقاومات هذه قد وضعت الإدارة الفرنسية أمام صعوبات إقتصادية وعسكرية جمة أجبرت فرنسا على الإنسحاب تدريجياً من أفريقيا بحيث بدأت هذه الإدارة الإستعمارية تمارس إستراتيجية الإستعمار الجديد واللامباشر بدل الإستعمار المباشر الذي كانت تتبعه في السابق.

وإضافة الى هذه البلدان الأفريقية الإسلامية إمتد النفوذ الفرنسي الإستعماري الى بلدان إسلامية أخرى في أفريقيا مثل فولتا العليا (بوركينا فاسو) التي خضعت للإستعمار الفرنسي عام ١٨٩٦ وإندلعت ضد الفرنسيين في هذا البلد مقاومة وطنية عنيفة فلجأت الإدارة الفرنسية الى تجزئة وحدة البلاد وتوزيع أجزائها ما بين كل من مالي والنيجر وساحل العاج وكلها داخلت ضمن الوحدات الثماني التي كونت أفريقيا الغربية الفرنسية، غير أن فرنسا لم تلبث عقب الحرب العالمية الثانية أن أعادت توحيد النيجر وذلك في عام ١٩٤٧ وسمحت للسكان بتشكيل جمعية وطنية تمهيداً لمنحها الإستقلال الذي حصلت عليه فولتا العليا (بوركينا فاسو) بشكل فعلي في العام ١٩٦٠ .

ومن فولتا العليا إمتد نفوذ الإستعمار الفرنسي الى جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تمكنوا من فرض سيطرتهم الإستعمارية على البلاد التي كانت تعرف بإسم (أوبانجي شاري) وذلك ضمن ما سمي بأفريقيا الإستوائية الفرنسية بوحداتها الأربع. وكانت السيطرة الإستعمارية قاسية في هذه المنطقة إذ إستخدمت فرنسا إسلوباً قمعياً مسلحاً ومباشراً ضد سكان البلاد مما أدى الى إندلاع مقاومة وطنية عنيفة ضد الإحتلال الفرنسي وذلك بشكل متواكب مع ظهور حركات التحرر الوطني المسلحة في بلدان أفريقية أخرى خضعت للإستعمار الفرنسي أيضاً.

وقد قاد الحركة الوطنية في أفريقيا الوسطى (بارثلمي بوجندا) زعيم حزب (التطور الإجتماعي بأفريقيا السوداء). لقد قام بوجندا بقيادة حركة المقاومة بعد الحرب العالمية الثانية ولقي حزبه تأييداً من الحركة الجمهورية الشعبية فعمت المقاومة الوطنية المسلحة البلاد مما أجبر فرنسا على الرضوخ الى الواقع الجديد الذي فرضته المعطيات السياسية المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية على الساحة الدولية. إذ سمحت الإدارة الإستعمارية الفرنسية لبوجندا بتشكيل أول حكومة وطنية في البلاد عام ١٩٥٧ وكانت هذه الخطوة هي التمهيد لنيل الإستقلال الذي حصلت عليه جمهورية أفريقيا الوسطى في شهر آب (أغسطس) عام ١٩٦٠ وأصبحت تسمى بجمهورية افريقيا الوسطى.

توغلت السيطرة الإستعمارية أيضاً الى جزر القمر، فبعد أن كانت هذه الجزر خاضعة للنفوذ الإستعماري البرتغالي إحتلها الفرنسيون عام ١٨٨٦، وأندلعت

ثورة أهلية قام بها السكان المسلمون ضد الحكم الفرنسي الذي إستخدم القوة العسكرية والعنف لإخماد هذه الثورة عام ١٨٨٩ . غير أن عمليات المقاومة الوطنية قد إستمرت حتى أجبرت الفرنسيين على منح هذه الدولة إستقلالها في وقت متأخر خلال نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين[١٤٥].

وبذلك نرى أن الإستعمار الفرنسي لبلدان أفريقيا الإسلامية قد أسهم في تغيير البنية الثقافية لمجتمعات هذه البلدان. هذا التغيير الذي عانت منه المجتمعات الأفريقية الإسلامية حتى بعد إستقلالها. كما أن فرنسا بعد خروجها كمستعمر مباشر من البلدان الإسلامية الأفريقية ظلت تمتلك فيها مصالح إقتصادية، إذ ربطت معظمها بإتفاقيات إقتصادية ومعاهدات خاصة بالتبادل التجاري وهذه السياسة هي إستراتيجية إستعمارية جديدة إتبعتها القوى العظمى الكلاسيكية لإستبدال سيطرتها المباشرة بسياسة «الإستعمار الجديد» الذي يمنح الدول المستعمرة إمتيازات داخل مستعمراتها القديمة دون أن تكون تكلفة هذه الإمتيازات هي الخسائر المادية والبشرية التي كانت تتكبدها كل من بريطانيا وفرنسا أثناء حكمهما المباشر لمستعمراتهما.

وخلال حروب التحرر الوطنية التي تصاعدت بشكل قوي ومتطور في فترة واحدة زمنياً هي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن طرحت هذه الحرب على الساحة الدولية مستجدات متمخضة عن ضعف الدول الإستعمارية التقليدية وبروز نظام القطبين الأيديولوجيين المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي وكان لصعود الإتحاد السوفياتي كقوة دولية جديدة على المسرح العالمي أثراً إيجابياً في تغذية حركات التحرر الوطني ومساندتها مادياً ومعنوياً إزاء قوى الإستعمار الكلاسيكي والإستعمار الجديد.

ويقيناً أن الإستراتيجية السوفياتية في العالم الثالث عموماً وفي العالم الإسلامي بشكل خاص كان لها أهدافها التي لا تتمثل بالإستعمار المباشر بل في خلق فضاء أيديولوجي مناسب لتمرير السياسة الماركسية التي تمثل الفكر السياسي الرسمي للدولة السوفياتية، وكانت إستراتيجية الإتحاد السوفياتي تهدف أيضاً الى أن تطرح أمام السوفيات فرصة لعمليات الإزاحة أو الإضعاف للنفوذ الدولي الآخر، أي

النفوذ الرأسمالي المتمثل بالولايات المتحدة الأميركية من جهة وبالقوى الإستعمارية الغربية الكلاسيكية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى[١٤٦].

الإستعمار الإيطالي

إتصف الإستعمار الإيطالي بطريقته الإستعمارية التي تنزع نحو الهيمنة الكلية للبلدان التي تحتلها. فقد كان الإستعمار البريطاني إستعماراً إقتصادياً بالدرجة الأولى وبنفس الوقت إستعماراً جيوستراتيجياً سياسياً يتوخى الحفاظ على مناطق موارده الإقتصادية ويأخذ بنظر الإعتبار الإمتداد نحو بقاع إقليمية جغرافية سياسية تؤمن وجوده داخل المركز الإستعماري ذي العلاقة بالمردود الإقتصادي لسيطرته، في حين أن الإستعمار الفرنسي كان إقتصادياً أيضاً بالدرجة الأولى مع كونه إستعماراً ثقافياً بالدرجة نفسها لأنه يهدف عن طريق فرنسة البلدان والشعوب التي يحكمها الى الإحتفاظ بهذه المستعمرات والشعوب كمناطق نفوذ خاضعة له على المدى الطويل جداً أو الى الأبد إن أمكن بإعتبارها جزءاً ثقافياً وحضارياً من فرنسا نفسها. أما الإستعمار الإيطالي فقد كان يختلف في سياسته مع مستعمراته عن بريطانيا وفرنسا إذ كان يجنح نحو إعتبار أن البلد الذي يستعمره سيكون بلداً ملكاً للدولة الإيطالية وجزءاً من إيطاليا الى الأبد ولذا كان يقرن حملاته الإستعمارية العسكرية بعمليات إستيطان للإيطاليين في البلدان المحتلة مع تهجير السكان الأصليين أو ابادتهم وعلى الرغم من أن الإستعمار الإيطالي لم يدخل الى البلدان الإسلامية بشكل واسع وعام مثل الإستعمارين الفرنسي والبريطاني إلا أن تجربة هذا الإستعمار في البلد الإسلامي الوحيد الذي إحتله وهو ليبيا كانت كافية لإظهار إستراتيجيته ثم تكتيكه السياسي والإداري الذي يتوخى تحقيق إستراتيجية الإحتلال والضم الزمنية البعيدة المدى.

فقد تعرضت ليبيا في البداية الى منافسات إستعمارية أوروبية بين إيطاليا وفرنسا إذ كان لوجود فرنسا الإستعمارية في كل من تونس والجزائر الأثر في توسيع تطلعات الإدارة الفرنسية لمد نفوذها نحو ليبيا أيضاً، وبحكم قرب إيطاليا من ليبيا جغرافياً كان الطموح في إستعمار ليبيا مضاعفاً إذ إن البلدين يقعان على الجانبين

المتقابلين للبحر الأبيض المتوسط فقامت الإدارة الإيطالية بمد نفوذها الإستعماري الى ليبيا.

ولأجل التمهيد لتوطيد هذا النفوذ قامت الحكومة الإيطالية بتشجيع المواطنين الإيطاليين على الهجرة الى ليبيا ولا سيما الى طرابلس الغرب وذلك تمهيداً لزيادة النفوذ الإيطالي في هذه البلاد الى درجة تجعل منه أمراً واقعاً يمكن لإيطاليا أن تتذرع بحمايته في حالة تعرض رعاياها الإيطاليين في ليبيا الى أي مشكلة أو تعرض ليبيا الى أية حملة عسكرية أو محاولة إحتلال من أي دولة أوروبية أخرى.

وعبر هذه الخطوات التمهيدية الإستيطانية الأولى أصبح لإيطاليا موطىء قدم في هذه البلاد. فقد هاجر العديد من المواطنين الإيطاليين الى طرابلس الغرب وأقاموا فيها وأخذوا يمارسون العديد من الأعمال في العديد من المشاريع الإقتصادية والثقافية. وإضافة الى تكوين هذه الركيزة السكانية من قبل الإدارة الإيطالية في ليبيا، حرص الإيطاليون على الحصول على موافقات دولية تسمح لهم بإحتلال ليبيا فإتصلت الحكومة الإيطالية بالحكومة النمساوية وحظيت بموافقتها على إيجاد نوع من التوازن الدولي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن جانب أوروبي آخر أبدت المانيا إستعدادها للوقوف الى جانب إيطاليا إذا ما حدث صدام مع فرنسا بشأن ليبيا وذلك على أمل أن تسمح لها إيطاليا بإقامة قاعدة بحرية لسفنها في مدينة طبرق كما أبدت روسيا إستعدادها لتأييد إيطاليا إذا ما رغبت في الإستيلاء على ليبيا مقابل إطلاق يد روسيا في مضيقي البوسفور والدردنيل. وفي الوقت نفسه وافقت بريطانيا على إستيلاء إيطاليا على ليبيا بدلاً من فرنسا بحكم المنافسة التي كانت قائمة بين هاتين الدولتين الإستعماريتين ومن هنا بدأت الحكومة الإيطالية، بعد أن عززت موقع الإيطاليين السكاني في ليبيا ومهدت دولياً الى دخولها، بدأت بالإحتلال الفعلي لهذه البلاد، إذ بعث الإيطاليون في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩١١ الى رئيس الوزراء العثماني إنذاراً موقعاً من قبل سان جوليانو وزير الخارجية الإيطالية يعلن فيه قرار إيطاليا بغزو ليبيا وإحتلالها عسكرياً لمساعدة الرعايا الإيطاليين وسائر الجاليات الأجنبية التي تعاني من سوء الحكم وإنعدام الأمن في ليبيا[١٤٧].

وحاولت الدولة العثمانية عبثاً التفاهم مع إيطاليا وإقناع الدول الأوروبية في بذل مساعيها لتثنيها عن الإقدام عن غزو ليبيا، إلا أن الحكومة الإيطالية أرسلت في نهاية المطاف حملة عسكرية وكانت هذه الحملة تتألف من ٣٤ الف جندي من المشاة و ٦٣٠٠ جندي من الفرسان فضلاً عن مدافع الميدان والمدافع الجبلية، ولذلك تمكنت من إحتلال طرابلس الغرب وبنغازي وطبرق ودرنا. ورضخت الدولة العثمانية في النهاية الى الأمر الواقع وقبلت بإتفاقية (أوشيغن) التي وقعت بينها وبين إيطاليا في ٢٨ تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٢٠ وسلمت بمقتضاها بالإحتلال الإيطالي الى ليبيا.

وإندلعت في ليبيا مقاومة وطنية ضد الإستعمار الإيطالي، إذ واجه الليبيون قوات الإحتلال بأعمال عسكرية دون أن تُضْعِفُ مقاومتهم عمليات القمع العنيفة والتصفيات الجسدية وإستعمال أساليب التعذيب في السجون التي إستخدمها الإستعمار الإيطالي بشكل واسع ضد الثوار(١٤٨). كما إستخدم الإيطاليون أساليب التهجير والترحيل عن البلاد خاصة عندما وصل الحزب الفاشي الإيطالي الى السلطة بزعامة موسوليني، وذلك في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٢٢. إذ قام الجنرال كرازياني Graziani الحاكم العسكري الإيطالي في ليبيا بعمليات تهجير دموية لعشرات الآلاف من الليبيين الذين أبعدوا الى الصحراء وتُركوا هناك يواجهون الموت من العطش والجوع والأوبئة بعد أن قام الإيطاليون بإحاطتهم بالأسلاك الشائكة في مناطق محاصرة خاصة بهم(١٤٩).

وعلى الرغم من إستمرار القمع والعنف ضد السكان الليبيين تضاعفت حركة المقاومة الوطنية بقوة وأخرجت زعماء وطنيين إتخذو من الإسلام قاعدة فكرية لهم لمقاومة الإيطاليين. وكان أبرز هؤلاء القادة رمضان السويحلي، وعمر المختار، إذ قاد عمر المختار حركة الكفاح الليبي رغم شيخوخته، مما دفع الإيطاليين الى القبض عليه ومحاكمته محاكمة صورية أعدم بعدها في يوم ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ في مدينة سلوق في بنغازي(١٥٠).

ومع أن إغتيال عمر المختار كان ضربة لحركة التحرر الليبية إلا أن المقاومة الشعبية قد تواصلت بعد ذلك على يد قيادات أخرى إسلامية أيضاً. فخلال الحرب العالمية الثانية ونتيجة لإنغماس إيطاليا في هذه الحرب تصاعدت المقاومة الليبية

وظهر داخلها زعيم ديني جديد هو الأمير محمد إدريس السنوسي الذي بدأ بمحاربة الإيطاليين بجانب الحلفاء. وبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وفقدانها مستعمراتها قامت القوى الليبية الوطنية بمحاولة الحصول على الإستقلال فطالبت الدول المحتلة بالجلاء عن ليبيا وإنتقلت القضية الليبية الى الأمم المتحدة التي أقرت توحيد ليبيا ثم منحها الإستقلال في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ .

لقد كان الإستعمار الإيطالي أقسى أنواع الإستعمار في العالم الإسلامي لأنه كان يهدف الى ضم البلاد التي يستعمرها ضماً كلياً الى إيطاليا وتدمير الهوية الثقافية والدينية لهذه البلاد وذلك عبر تهجير شعبها الأصلي لإحداث تغيير جذري وكلي في بنيتها الديموغرافية.

أن المقاومة التي إنطلقت ضد الإستعمار كانت على الدوام تحت زعامات دينية إسلامية بسبب من إدراك هذه الزعامات بأن الإحتلال الإيطالي لبلادها هو ليس فقط إحتلالاً إقليمياً إستعمارياً، بل هو سيطرة عنيفة تريد أن تمسخ الصفة الدينية للبلاد والهوية الإسلامية لشعبها. ومن هنا كانت القيادات الوطنية والدينية هي التي تزعمت تصاعد المقاومة والتيار الوطني ضد الإستعمار الإيطالي في ليبيا كما أن حركات المقاومة الوطنية في البلدان الإسلامية الأخرى التي إجتاحها الإستعمار الغربي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تتمحور حول شخصيات دينية وتنطلق من منطلقات دينية إسلامية في محاربتها للإستعمار وللدول الغربية غير الإسلامية. هنا يمكن إقرار حقيقة أن عملية تنظيم المقاومات الوطنية ضد الإستعمار الأوروبي بعد تزايد السيطرات الأوروبية على العالم الإسلامي قد جاء على أساس ديني إسلامي وعلى يد زعماء إسلاميين دينيين لأجل أن تُتَمِّمُ البلدان الإسلامية مشروعها التحرري.

ظهور معادلة التحرر - الإسلام - المسيحية

إن أول مقاومة إسلامية متموضعة داخل مؤسسة دينية ضد إستعمار غربي أوروبي كانت المقاومات التي نظمها علماء الجامع الأزهر في مصر ضد حملة نابليون (١٧٩٨ - ١٨٠١)، فعلى الرغم من وجود مقاومات سابقة للإستعمار البريطاني والإستعمار البرتغالي في العالم الإسلامي من قبل قوى وطنية تتخذ من الفكر الإسلامي أرضية ومحفزاً فكرياً لها إلا أن مقاومة الجامع الأزهر في مصر

كمؤسسة دينية كانت الأولى التي يمكن إعتبارها مقاومة تستند على وعي منظم بالإختلافية الدينية بين إسلامية المجتمع المصري وبين الإنتماء الديني المسيحي للإستعمار الفرنسي[١٥١].

إن هذا الإدراك من قبل المؤسسة الدينية الأزهرية قد أعطى تحديدات ومبررات فقهية شرعية إسلامية تقوم وتتأسس عليها المقاومة كواجب وضرورة، وكجهاد واجب على المسلم ضد عدو غير مسلم. أما بقية المقاومات الإسلامية السابقة للإستعمار الغربي فإنها، وإن إرتكزت على الإسلام كقاعدة دينية ومعنوية لها إلا أنها لم تستند على تنظير وتشريع صادرين عن مؤسسة إسلامية تُنَظِّرُ وتُصْدِر أمراً دينياً لمقاومة الإستعمار غير الإسلامي. أي أن المقاومة الدينية التي بدأت في مصر ضد الإستعمار الفرنسي كانت تستند على نص شرعي يعتبر كالفتوى الدينية التي ترتكز على نص قرآني، أي أنها ترتكز في النهاية على أمر إلهي.

ومنذ الحملة الفرنسية على مصر تطورت في هذا البلد حركة وطنية ضد الإستعمار الأجنبي ترتكز على الإسلام كعنصر أول. وعلى الرغم من الإنفتاح الذي قام به محمد علي وإتجاهه في التحديث على النمط الغربي فإن اسس الحركة الإسلامية كمقاومة للإستعمار الغربي لم تتأثر بهذا الإنفتاح نحو الغرب لاسيما وأن محمد علي قد إعتمد على علماء دين أزهريين لإرسالهم مع بعثاته العلمية الى الخارج. وكان من أول هؤلاء العلماء رفاعه رافع الطهطاوي الذي سافر مع البعثة المصرية الأولى كمرشد ديني. كذلك لم يصدر عن الجامع الأزهر كمؤسسة دينية أي فتوى لمقاومة العثمانيين أو لسيطرة الدولة العثمانية على مصر بإعتبار أن الدولة العثمانية تمثل الخلافة الإسلامية. فهي إذن دولة إسلامية وليست قوة غربية تنتمي الى حضارة دينية أخرى.

وإنطلاقاً من الحركة الإسلامية المضادة للإستعمار الغربي، تطور الوعي الديني السياسي داخل هذه المؤسسة كي تنتج قيادات دينية إسلامية تواصل فعل إتخاذ الأرضية الدينية في مقاومتها للإستعمار الغربي وذلك بالإستناد الى الإسلام كهوية حضارية وكدين يؤمن بعملية الجهاد. ويمكن إعتبار جمال الدين الأفغاني أول هذه القيادات الإسلامية التي تصدت لتغلغل سياسات الدول الغربية داخل العالم الإسلامي ولا سيما بعد سيطرة البريطانيين على مصر عام ١٨٨٢[١٥٢].

فقد قام الأفغاني بسفرات عديدة للكثير من البقاع داخل العالم الإسلامي وكان يجاهر بعدائه للإستعمار الغربي ويحرض في خطبه ومقالاته على تعاظم نفوذ سيطرة الدولة الغربية، وقد إستفاد السلطان عبد الحميد من هذهِ الآراء الإسلامية التي تهدف الى مقاومة التغلغل الإستعماري الأوروبي في العالم الاسلامي فأقام الأفغاني في إسطنبول بضعة سنوات وكانت خطبه وكتاباته ذات عداء مباشر للدول الإستعمارية الأوروبية(١٥٣). وعلى الرغم من إنبثاق نمط من عدم الإتفاق بين الأفغاني والسلطان عبد الحميد الذي إحتضنه في الأستانة، إلا أن فكر الأفغاني كان له أثراً فعالاً في إنبثاق معادلة جديدة تدرك بأن البلدان الإستعمارية الأوروبية هي بلدان ذات إنتماء ديني مخالف ينبغي رفضه ومقاومته على أساس الإسلام لأن البلدان الإستعمارية هي بلدان مسيحية الدين.

ومن هنا ينبغي إقرار إنبثاق معادلة جديدة من نوعها هي التحرر - الإسلام - المسيحية. فإن أية قراءة لأدبيات وخطب جمال الدين الأفغاني تُظْهِر بأن هذا المفكر الإسلامي كان يدرك بوعي حاد ومنذ البداية - ولا شك عبر قراءة معمقة لتاريخ الإستعمار الغربي داخل العالم الإسلامي - بأن البلدان الإسلامية كانت تشكل مشروعاً آنياً ومستقبلياً للإستعمار الغربي. وبذلك كان تفكير الأفغاني مستقبلياً بفضل حدسه العميق لواقع العالم الإسلامي في عصره كما كان الأفغاني يدرك بحكم تماسه مع السلطة العثمانية ذاتها ثم مع المجتمعات الإسلامية عبر زياراته للعديد من البلدان الإسلامية بأن الحكم العثماني في العالم الإسلامي آيل للسقوط بحكم ضعفه التدريجي وإنحسار قوته تجاه القوة المتنامية للبلدان الأوروبية ذات التحديث الصناعي والمؤسساتي، وذات الإستراتيجية الإستعمارية العقلانية المخطط لها مسبقاً والتي تتوخى إسقاط الدولة العثمانية عبر سلسلة من الفعاليات السياسية على صعيد المسرح الدولي بحيث يحل النفوذ الغربي محلها تدريجياً الى أن يزيلها نهائياً عن موقعها.

ولم تكن آنذاك دلائل الحرب العالمية الأولى قد بزغت ملامحها بشكل يقيني بعد، إلا أن الأمور كانت عبر أي قدر من الإستشراف السياسي والحضاري تقر بأن الدولة العثمانية متجهة الى الإنهيار، أو في أقل تقدير محتمل، متجهة الى التدهور والضعف وإنحسار نفوذها السياسي والعسكري عن بقاع جغرافية واسعة

كانت خاضعة لها في السابق. وأن هذا الإنحسار سوف يكون لصالح السيطرات الإستعمارية الأوروبية الفتية وسياساتها المدروسة والقائمة على تخطيط تعادلي ذكي لمتغيرات الواقع العالمي وتوازناته خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

كان الأفغاني ثاقب النظر في تقديراته مع أنه لم يكن رجل دولة فإن فراسته الفكرية السياسية، القائمة على حرصه الشديد على الإسلام وموقعه في العالم كانت دليله لأن يتوصل الى هذه النتائج ويقوم بطرحها من خلال كتاباته وخطبه الكثيرة التي تحذر من تفاقم النفوذ الغربي الأوروبي في البلدان الإسلامية.

وككل مثقف كان لجمال الدين الأفغاني تأثيراً ضعيفاً على السلطة العثمانية، هذا إذ لم يكن هذا التأثير معدوماً. وككل مثقف، أيضاً، عميق التكوين فكرياً كان جمال الدين الأفغاني ذا حدس مستقبلي متبصر وثاقب النظر بأن الإسلام والعالم الإسلامي مهددان من قبل خطر غير عادي، ليس خطر أفكار وليس خطر معركة واحدة بين حضارتين مختلفتين في إنتمائهما الديني والحضاري بل خطر شامل وعام يزحف بشكل بطيء وفق تخطيط عقلاني مُوعى سياسياً من قبل دول إستعمارية متوغلة تدريجياً في فرض سيطرتها على العالم ولا سيما العالم الإسلامي.

ومع أن جمال الدين الأفغاني لم يكن يعي المردودات الموقعية الإقليمية والدولية الإستراتيجية لهذا العالم وأهميتها داخل المنظور الجغرافي الإستراتيجي للبلدان الغربية، إلا أنه كان يدرك المعادلة بشكل آخر وهي أن هناك هيمنات جديدة ذات مصالح إقتصادية في بلدان تمتلك المصادر الإقتصادية الحيوية هي البلدان الإسلامية. وأن هذه الهيمنات تعزز معاداتها وموقفها السلبي تجاه العالم الإسلامي من خلال إدراك حكومات هذه القوى الدولية الجديدة للإختلاف الحضاري والديني الذي يفصلها عن البلدان الإسلامية.

كما أن الأفغاني أدرك بعمق الآثار التي خلفتها الحروب الصليبية لدى الإستعمار الغربي الحديث فإن كانت عمليات الغزو والإحتلال التي تمارسها الدول الإستعمارية الكبرى ضد العالم الإسلامي هي بدافع إقتصادي، فإن هذا الدافع يندمج في الوقت نفسه بوعي القوى الغربية بأنها دول ذات دين مختلف وأن

هذه الإنتمائية الدينية المختلفة ذات جذور ولدت صراعات دينية عسكرية شاملة هي الحروب الصليبية.

لقد بدا الأفغاني متطرفاً لدى الكثير من المؤرخين في تركيزه على عمق التباين الديني ومعطياته السياسية بين الشرق والغرب... بين العالم الإسلامي وبين الدول الأوروبية الإستعمارية، لكن في الوقت نفسه لم يكن هذا الشخص يبني حرصه وأفكاره على أسس نظرية أو مجردة بشكل محض بل كان يشيد منظوره السياسي المبني على الإحتراس من الغرب ومن سيطرته المقبلة على البلدان الإسلامية، على وقائع يومية ملموسة عايشها سواء من خلال الحدث السياسي أو من خلال سفراته العديدة في الكثير من البلدان الإسلامية مدركاً المتانة والوحدة الدينية الحضارية لهذه البلدان مع وعيه لخطر حضاري مخالف يزمع غزو هذه البلدان وإخضاعها له، ومن ثم محاولة تغيير بنيتها الحضارية لأجل أن تغدو مجردة من المقاومة الإحترازية خلال خضوعها له وذلك لأن الإسلام في نظر الأفغاني كان هو المقاومة الإحترازية التي يمكن لها كقوة سياسية وحيدة أن تأجج سيل المقاومة العسكرية والسياسية أو الثقافية وفعاليتها لدى العالم الإسلامي ضد إحتلال غير إسلامي.

وفي هذا الظرف من مراحل الوعي الديني الإسلامي لسياسة الآخر إنطلقت أول معادلة واعية لمقاومة الإستعمار الغربي على أساس منهجي حضاري يتوخى الإسلام كمرتكز ثقافي وأيديولوجي له على يد جمال الدين الأفغاني، هذه المعادلة هي التحرر - الإسلام - المسيحية. لقد ولّدَت هذه المعادلة أتباع فكريين على صعيد ثقافي أيضاً وهم في غالبيتهم تلامذة لجمال الدين الأفغاني مثل محمد عبده الذي رغم نظريته الخاصة بالتجديد والإنفتاح النظري والتحديث في الفكر الإسلامي كان يدرك بأن عملية التحديث لا بد أن تنطلق عن قاعدة دينية مركزية هي الإسلام. وكذلك كل التيارات الإسلامية التي ظهرت خلال هذه الفترة كانت نتاجاً لتفكير وتأثيرات جمال الدين الأفغاني وضمن تأثيرات الأفغاني ظهرت قيادات فكرية إسلامية أخرى مثل رشيد رضا الذي أصدر مجلة «المنار» التي كانت محض رسالة فكرية إسلامية تهتم بالأبعاد السياسية للواقع الإسلامي، هذا إضافة الى ولادة فكر إسلامي جديد يجمع بين الإسلام والإنتماء العربي القومي مثل عبد

الرحمن الكواكبي الذي توجهت همومه نحو الإشكاليات الداخلية للعالم الإسلامي وقد تمثل هذا الهم الإسلامي الفكري الإصلاحي في كتابيه السياسيين الرئيسيين «أم القرى» و «طبائع الإستبداد» إلا أن الكواكبي كان قد طرح الإشكالية السياسية الداخلية الخاصة بالعالم الإسلامي، نوعاً ما، ضمن إشكالية عامة خارجية متعلقة بهذا العالم أيضاً هي تقدم النفوذ الغربي تجاهه عن طريق الغزو والإحتلال، في حين إتجه الأفغاني بشكل أولي نحو قضية الإحتلال الخارجي كمهمة أولى للنقد إذ أن الهم الداخلي للبلدان الإسلامية قد غدا ثانوياً بالنسبة للأفغاني إزاء حرصه القوي والواقعي على مقاومة التقدم الغربي وإجتياح النفوذ الإستعماري للعالم الإسلامي، هذا الحرص الذي كان ينبع من الواقع ثم يؤدي إليه من خلال فهم النتائج المستقبلية له.

إن محاولة الأفغاني والمعادلة التي إنبثقت من خلال فكره (التحرر - الإسلام - المسيحية)، هي معطى متأخر للحملة الفرنسية التي قامت بسببها أول مقاومة للإستعمار الأوروبية مبنية على قاعدة إسلامية مبررة بشكل شرعي وفقهي وديني واضح كما أن تطور الحركة الإستعمارية الغربية في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر كان تطوراً بارزاً على مستواه الحديث سواء من خلال تضاعف التغلغل الإستعماري الأوروبي عبر عمليات الإحتلال والغزو في البلدان الآسيوية الإسلامية أو داخل البلدان الإسلامية الأفريقية.

وعبر هذا التطور للوقائع الخاصة بتصاعد تغلغل الإستعمار الغربي على حساب ضعف وتراجع الدولة العثمانية أتت المبادرة الفكرية والسياسية لجمال الدين الأفغاني الذي حاول أن يعطي الدولة العثمانية أهمية سياسية من خلال واقع تمثيلها للخلافة الإسلامية وعبر عمله الدائب على تأجيج المقاومة الفكرية للإستعمار الأوروبي داخل العالم الإسلامي. إن محاولته وإن لم تنجح في وصولها الى السلطة العثمانية بحيث تتحول الى فعل سياسي مقاوم من قبل الدولة العثمانية أو الدول الإسلامية الأخرى إلا أن هذه المحاولة قد كانت المبادرة الأولى والتأسيس الأول لفكر إسلامي مقاوم للإستعمار السياسي لأنه يدرك أن الفعل الواقعي لحقيقة تفاقم حركة الإستعمار الغربي سيكون له معطيات على العالم الإسلامي عامة في المستقبل، وكانت مبادرة الأفغاني هي الأساس الذي

إنطلقت منه حركة المقاومة الإسلامية اللاحقة طيلة كل القرن العشرين سواء كانت هذه المقاومة قد حققت نجاحاً فعالاً أو منيت بالإخفاق إلا أنها إنطلقت من فكر الإفغاني في طرح الإسلام كمعادلة لحركة التحرر من السيطرات الإستعمارية الغربية.

الفصل التاسع

الإسلام كممارسة سياسية
وصراعات التوازن
بين الإستراتيجيات الكبرى

السمات الدينية لحركات التحرر

على الرغم من أن البعد الديني الإسلامي لحركات التحرر من الإستعمار الغربي قد بدأ بشكل واضح منذ بداية الحضور الغربي في العالم الإسلامي في القرن السادس عشر، إلا أن هذه المقاومة السياسية والمسلحة لم تتبلور على أساس ديني واضح ومحرج بالنسبة للغرب إلا خلال القرن العشرين وعبر حركتين معاصرتين همَا ثورة العشرين في العراق ثم حرب الريف في المغرب التي إندلعت بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٦ [١٥٤] وهنا ينبغي تأكيد أن المقاومة الجزائرية التي حدثت ضد الإستعمار الفرنسي وفي القرن التاسع عشر بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري ثم المقاومة الوطنية الليبية التي خاضها عمر المختار قد إنبثقت متأسسة على قاعدة معنوية دينية إسلامية أيضاً.

عبر هذه الشخصيات والأحداث يمكن التوصل الى خلاصة هامة بالنسبة للجذور التي إنبثقت عنها عمليات المقاومة في البلدان الإسلامية وهي جذور دوماً ذات تأصيل ديني إسلامي يحفز هذه الحركات ويمنحها التبرير الفكري للإستمرار، ومن هنا كانت السياسة الخاصة بالإستعمار الغربي تعي هذه المصادر التي تحشد معنوياً قوى المقاومة داخل المجتمعات الإسلامية بحيث إنبثقت سياسات مدروسة لدى هذه الدول لجعل الحافز الإسلامي متأثراً بآراء وبأيديولوجيات أخرى منفتحة على تقبل السيطرة الإستعمارية الغربية أو معتبرة إياها جانباً يمكن قبول إختلافيته الدينية معها دون أن يكون هناك رد فعل مقاوم وعنيف ضدها.

إن هذا الإنطباع اليقيني عند الدول الإستعمارية للحافز الإسلامي كمصدر للمعارضة المسلحة كان مستمداً من أرضية تلقائية واقعية إمتدت منذ الحقبة الأولى لبداية الإستعمار الغربي (القرن السادس عشر) وحتى القرن العشرين، فالبعد

الديني كان هو التأسيس لإنطلاق المقاومة ضد الإستعمار البرتغالي في منطقة الخليج، ثم في مصر في نهاية القرن التاسع عشر وقد كان كذلك قبل إحتلال مصر من قبل الفرنسيين عبر الحملة النابليونية عام ١٨٩٨، وقبل ذلك كان في الجزائر على يد عبد القادر الجزائري، ثم في حرب الريف في المغرب على يد عبد الكريم الخطابي في العشرينات من القرن العشرين. ثم كان الحافز الديني حاضراً عبر إستمرار حركة المقاومة في ليبيا على يد عمر المختار، وكذلك في بلدان إسلامية أخرى. ففي البداية لم يكن هنالك وعي عند الشعوب الإسلامية بأن هناك إستعمار ينبغي مقاومته بل كان المبدأ يتمركز في أن هناك دولة غير مسلمة تحاول الهيمنة على بلد إسلامي ومحو هويته لصالحها الديني، فلم تكن قد تطورت وقتها بعد حركات المقاومة المبنية على أسس تحررية حديثة وفق الأيديولوجيات اليسارية والماركسية والأفكار الحديثة الأخرى ذات الطابع المقاوم لحركة الإستعمار، بل كان هناك حافز ديني يحرك الدينامية الإجتماعية للمقاومة داخل المجتمعات الإسلامية وهو واقع ديني حضاري مستقل عن بقية الإنتماءات الأيديولوجية الأخرى وأن هذا الدافع الديني هو الذي حقق الأرضية الأولية الهامة لحركات التحرر.

بوادر الوعي بأيديولوجية دينية سياسية

بعد مراحل مقاومة الإستعمار المبكر في الربع الأول من القرن العشرين وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إنبثقت في العالم الإسلامي أنماط من القطيعة الفكرية على مستوى الحافز الذي حرك حركات التحرر، فتراجع الحافز الإسلامي إزاء صعود تيارات فكرية أخرى إحتلت موقع الحافز الأيديولوجي لهذه الحركات مثل الفكر القومي ثم الفكر اليساري والإشتراكي الذي إنبثق مع صعود الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية والذي كانت سياسته الخارجية تتجه نحو مساعدة حركات التحرر من الإستعمار في مواجهة النفوذ الاميركي الصاعد. وقد إمتدت هذه المرحلة التي لعبت فيها الأفكار القومية والإشتراكية دور الحافز الفكري لحركات التحرر حتى إنبثاق الثورة الإيرانية ثم التفاقم والتصاعد القومي للإسلام من جديد في نهاية سنوات السبعينات وإستمراره لحد الآن، هذا التيار الذي سيتطرق إليه البحث بنوع من التفصيل بعد دراسة المتغيرات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية وتطور هذه المتغيرات حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران التي كانت هي البداية لمرحلة أخرى من الوعي الديني تفصلها الأيديولوجيات العلمانية عن المرحلة الأولى التي إنبثقت في القرون الماضية ثم أخذت إتجاهات تنظيرية واضحة على يد مفكرين دينيين وإسلاميين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فالثورة الإيرانية خلفت نمطاً جديداً من الحافز الديني السياسي ليواجه السيطرات الإستعمارية بأنماط جديدة من التاكتيك المُغذى بمعادلة الدين - السياسة.

على الرغم من كون الثورة الإيرانية قد حدثت بدافع ديني إسلامي كلياً، وكان هدفها هو تغيير نظام الشاه في إيران على أساس أنه كان يقترب من سياسة تغريبية جامعة تحاول مسخ الهوية الإسلامية للشعب الإيراني، فلم يكن هدف الثورة بعد نجاحها في إيران أن تشيد فقط نظاماً إسلامياً[١٥٥]، داخلياً بكل مؤسساته كبديل

لنظام الشاه التغريبي، بل كان هدفها غير محصور في النطاق الداخلي لإيران أولاً كما تتوخى كل ثورة ذات أيديولوجية شمولية تقوم على أساس تغيير النظام القائم بل إقترنت بنزعة عالمية خارجية هي إنعكاس لروح الإسلام كدين عالمي بعثه الله الى كل البشر.

وهنا كان للثورة الإيرانية بعدان، الأول داخلي لإصلاح البلد على أسس إسلامية، والثاني بعد خارجي هو تصدير الثورة الإسلامية عالمياً الى البلدان الأخرى وهذه الإستراتيجية السياسية الخارجية للثورة الإيرانية سواء كانت سلبية في تكتيكها أو في تعاملها مع الظرف الإقليمي أو كانت إيجابية فإنها قد إعتمدت في كلا الحالتين على فكرة جديدة هي الوعي بأيديولوجية دينية سياسية تستند على أن الإسلام والعالم الإسلامي لا يواجهان موجة إستعمارية من قبل الغرب فقط من أجل مردودات إقتصادية وجيوستراتيجية تريد الدول الإستعمارية أن تحققها داخل العالم الإسلامي، بل أن السياسة الإستعمارية تستند في غزوها ومهاجمتها للعالم الإسلامي وإحتلالها لبلدانه على فكرة أبعد من ذلك هي القضاء على الإسلام وتدمير البلدان الإسلامية بسبب إسلاميتها وإختلافها الديني الحضاري عن البلدان الغربية الإستعمارية التي تنتمي الى دين وحضارة أخرى.

كما أن ظهور بوادر الوعي بأيديولوجية دينية سياسية مع الثورة الإيرانية كان يستند على فكرة ذات جذور تاريخية تمتد الى مرحلة الحروب الصليبية في الماضي، فإن هذا الوعي الإسلامي السياسي الجديد كان يعتبر بأن الهيمنات الإستعمارية الأوروبية ثم الإستراتيجية الاميركية في العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية هي محض إمتداد للحروب الصليبية السابقة ولكن بشكل آخر دون أن يكون الحافز هو الحصول على مردودات إقتصادية وجيوستراتيجية من العالم الإسلامي بل كان الحافز الجوهري لموجة الإستعمار الجديد هو تدمير الإسلام وجعل العالم الإسلامي خاضعاً على الدوام الى الغرب المسيحي وإستضعاف شعوبه(١٥٦). ولذا طرحت الثورة الإيرانية مقولات جديدة تنبثق من هذا المنظور للصراع الدولي بين الدول الأوروبية والغربية وبين العالم الإسلامي ومن هذه المقولات تعبيرات مثل وصف الولايات المتحدة «بالشيطان الأكبر».

وقد وصفت الثورة الإسلامية في إيران وضرورة إمتدادها الى بقية العالم

الإسلامي بأنها «ثورة المستضعفين ». وأن الأخطاء التكاتيكية التي وقع فيها هذا المنظور الجديد المنبثق عن وعي ديني سياسي كان نتيجة لفترة القطيعة الظاهرية في المحفزات الأيديولوجية لحركات التحرر في العالم الإسلامي. فإن كان هذا المنظور الجديد الذي جاءت به الثورة الإيرانية يحمل قدراً من الصحة في التصور للصراع بين الغرب المسيحي وبين العالم الإسلامي وبين الشمال والجنوب، فإن هذا التصور قد غفل حركة التطور للوعي الإسلامي كوعي تحرري خلال العقود الماضية من القرن العشرين والتي سبقت قيام الثورة الإسلامية في إيران، فإن وعي القيادة الدينية الإسلامية الإيرانية كان ينظر وكأن المقاومة الإسلامية قد إنتهت منذ بداية عقد الثلاثينات وحتى قيام الثورة الإيرانية، ثم ينظر لكي تنتعش المقاومة الإسلامية للغرب من جديد.

فعلى الرغم من أن المقاومة للإستعمار الغربي القائمة على أرضية إسلامية وإن بدأت متضائلة في الظاهر من خلال رؤيته الفوقية للأحداث التاريخية المعاصرة في العالم الإسلامي، لكنها كانت في حقيقة الأمر شاخصة وموجودة دوماً بعمق كأرضية اصيلة وأكثر جذرية في مقاومتها للإستعمار من التيارات العلمانية التي طفت كفقاعة على السطح لبضعة عقود من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص العقود الممتدة من سنوات الثلاثينات وحتى منتصف السبعينات حيث تعاضم في العالم الإسلامي مدان هما المد القومي، ثم المد اليساري، بكل تياراته الإشتراكية المعتدلة أو الماركسية عبر نشاط الأحزاب الشيوعية في هذه الفترة.

وبعيداً عن سطح الأحداث وتطوراتها الفوقية الظاهرة كانت تتأسس داخل العالم الإسلامي تيارات إسلامية للمقاومة أكثر نضوجاً وقوة من التيارات الفكرية السريعة السابقة، فهنالك المد الإسلامي في باكستان وفي أفغانستان وفي إيران نفسها وفي فترة ما بين الحربين كانت هنالك حالة مقاومة جديدة إنبثقت داخل شبه الجزيرة العربية على أثر توحيد الجزيرة العربية بعد سقوط الأسرة الهاشمية فيها وقيام الدولة السعودية وتطبيقها للشريعة الإسلامية كنظام سياسي إسلامي هو الأول من نوعه في العالم الإسلامي. لقد كان النظام الذي اتبعته أول نظام يستند على الشريعة الإسلامية ويسن دستوره السياسي على أسس ومبادىء هذه الشريعة. فبعد توحيد شبه الجزيرة العربية أخذ العمل الإسلامي ينطلق منها سياسياً ولكن وفق تكتيك إقليمي ودولي

هو ليس التكتيك نفسه الذي إتبعته الثورة الإسلامية في إيران بعد ذلك.

وفي شمال أفريقيا كما تبين ذلك في قسم سابق من هذا البحث تأسست حركات مقاومة للإستعمار الغربي قامت على أساس ديني بعد الحرب العالمية الأولى وقد تبين ذلك في حالة تونس والمغرب وليبيا والسينغال. وكانت مثل هذه التيارات الإسلامية لمقاومة الوجود الإستعماري بمثابة الجذر التاريخي والفكري الحديث لعمليات التحرر. وهذا الجذر التاريخي كان هو السائد دوماً داخل البنية التطورية للأحداث السياسية في العالم الإسلامي خلال كل العقود الزمنية التي إمتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ [(١٥٧)]. اما التتابع الظاهري لأيديولوجيات علمانية مثل الأيديولوجية القومية والأيديولوجيات الإشتراكية فلم تكن سوى صورة مؤقتة على السطح الظاهري للحدث السياسي داخل العالم الإسلامي في حين أن الإسلام كعقيدة دينية وأرضية مقاومة فكرية كان يشهد حالة تراكم طردي على الصعيد البنيوي والجوهري للأحداث ظل يتصاعد ضمن ظهور الوعي الديني السياسي الجديد منذ نهاية عقد السبعينات في حين أن الأيديولوجيات العلمانية الأخرى لم يكن وجودها بنيوياً وجوهرياً داخل الحدث السياسي المعاصر في العالم الإسلامي، ولذلك تمت عملية تراجعها مع إنبثاق الوعي الإسلامي كعامل مقاومة جديدة أكثر تنظيماً على الصعيدين الإقليمي والدولي مجسداً بتنظيمات إسلامية دولية نشأت منذ بداية عقد الستينات وأخذت تمارس دورها دولياً وبشكل مؤثر عالمياً بعد ذلك وبشكل مواكب لإنبثاق الوعي الديني السياسي من جديد داخل العالم الإسلامي.

وسوف يتناول هذا البحث بتفصيل أكثر الموضوعات الخاصة بعودة التيار الإسلامي كحركة مقاومة عالمية وكحضور عالمي عبر دول ذات أنظمة إسلامية مثل توحيد المملكة العربية السعودية والثورة الإيرانية والحرب في أفغانستان وباكستان وغيرها، وموقف سياسة هذه الدول في مقاومة الإستراتيجيات العالمية الغربية في العالم الإسلامي وذلك بعد عملية إستشراف للحدث السياسي الذي إجتاح العالم الإسلامي كمعطى للتطورات التي أنتجتها الحرب العالمية الثانية والكيانات وإنقساماتها الجديدة داخل هذا العالم التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب.

تطورات وتقسيمات ما بعد الحرب العالمية الثانية

المعطى التغييري الأول الذي ترتب داخل المجريات السياسية والعسكرية للحرب العالمية الثانية هو ظهور الصراع بين قوتين عظميين جديدتين هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. وهو الصراع الذي عرف دوماً بتعبير «الحرب الباردة » أي صراعٍ إستريتيجي ساخن يهدد كل طرف فيه بإبادة الطرف الآخر وهذا الصراع لم يتجلَ بحرب عسكرية مباشرة بل بحرب دبلوماسية وصراع على النفوذ في العالم مع إستمرارية عملية جديدة من نوعها وعنفها في سباق التسلح وتطوير التكنولوجيا العسكرية.

وكان لحضور هاتين القوتين الجديدتين معطى آخر هو ضعف وتضاؤل دور القوى العالمية الإستعمارية الكلاسيكية متمثلة بكل من بريطانيا وفرنسا، وأن هذا التراجع في قوى الإستعمار الكلاسيكي قد إنعكس على تأثيرهما على مستوى الساحة الدولية وإتخاذ مبادرات الإستراتيجيات الكبرى. لكن هاتين الدولتين الإستعماريتين الكلاسيكيتين لم يشهد نفوذهما ضعفاً على مستوى سيطرتهما على المستعمرات في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث عامة.

إلا أن الحرب العالمية الثانية أيضاً قد طرحت نزعة تحررية عند شعوب العالم الثالث فبعد أن كانت التأثيرات التي مارستها الأفكار التحررية الأوروبية السابقة قبل الحرب وقبل ظهور الإتحاد السوفياتي كمعسكر مقابل للمعسكر الرأسمالي تأثيرات جذرية فإن ظهور المعسكر الإشتراكي على الساحة الدولية بقوة بعد الحرب، قد فتح أمامه عمقاً إستراتيجياً أيديولوجياً جديداً لممارسة دائرة تأثيره على البلدان الخاضعة لنفوذ الإستعمار الغربي. كما أن المساعدات التي قدمها الإتحاد السوفياتي لشعوب هذه البلدان لدعمها في مقاومتها لسيطرات الدول الغربية لم تكن بالفعل لأجل هذه البلدان فقط بل كانت أيضاً وسيلة لدعم النفوذ السوفياتي عالمياً داخل قطاعات جغرافية سياسية جديدة من العالم.

وإن تضاعف حركات المقاومة ضد الإستعمارين البريطاني والفرنسي في بلدان العالم الإسلامي قد جعل هاتين الدولتين بالتالي تمنحان إستقلالاً تدريجياً للعديد من البلدان الإسلامية وعلى مراحل زمنية مختلفة إمتدت الى عقد السبعينات. وفي ظل هذا التوازن الجديد للقطبين السوفياتي والاميركي حاولت بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أن تعاود عبر منظور ونستون تشرشل، أن تعيد تقسيم العالم مرة أخرى لصالحها ولكن مع النفوذ الاميركي هذه المرة أي بعد أن ظهرت الولايات المتحدة الاميركية كقوة تحاول سرقة مناطق النفوذ البريطاني لصالحها في الشرق الاوسط وفي قطاعات أخرى من العالم الإسلامي[١٥٨].

ووفق هذا الصراع الجديد والمزدوج من ناحية بريطانيا تجاه كل من الولايات المتحدة الاميركية والإتحاد السوفياتي الذي سيطرت قواته على أوروبا الشرقية بدأ هذا النفوذ يتعرض لضربات داخلية ضمن مناطق نفوذه. ضربات ناشئة عن تعاظم حركات التحرر ضد الإستعمار وعن الأيديولوجية التحررية التي إنتشرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لهذه التغيرات في موازين القوى الدولية وإنتقال حركات التحرر من مرحلة المقاومات المحدودة الى المقاومات الواسعة والمباشرة، فقد نشأت في العالم الإسلامي كيانات سياسية جديدة وكذلك مجموعات قومية إقليمية ثم مجموعات دولية تشمل بعض الشعوب داخل دول ناشئة تشكل وحدات جغرافية إقليمية، إلا أن هذه المجموعات والوحدات السياسية الجديدة في العالم الإسلامي كانت تتوحد حضارياً دوماً حول محور الإسلام كدين لكنها خلال عمليات تحررها وإستقلالها قد إختلفت كياناتها السياسية بشكل متباين قليلاً عن بعضها البعض. وأن الطريقة التي إتبعتها سياساتها الوطنية وأحزابها في تحقيق الإستقلال كان لها أثر على تكوين البنى السياسية الجديدة داخلها كذلك تكوين طبيعة موقعها داخل المجال الإقليمي الذي تنتمي إليه وكذلك المجال القومي السياسي الذي تتموضع داخل مجاله الجغرافي.

الكيانات السياسية الجديدة

ظهرت في العالم الإسلامي على اثر تصاعد الحركات الإستقلالية في البلدان الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية كيانات سياسية جديدة متمثلة بدول حديثة النشوء ومن هذه الكيانات هي أندونيسيا والباكستان، فلم تكن هناك دولة باكستانية ذات كيان مستقل قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك لم تكن هناك دولة اندونيسية موجودة بل كانت اندونيسيا عبارة عن مجموعة من الجزر المنفصلة عن بعضها حتى تم تحريرها من الإستعمار الهولندي ثم توحيدها تحت إدارة حكومة سياسية وطنية واحدة[١٥٩].

كما أن الكيانات الأخرى التي ظهرت ككيانات مستقلة في شكل دول معترف بسيادتها كانت دولاً إسلامية صغيرة اقل مساحة على الصعيد الجغرافي وأقل سكاناً على المستوى الديمغرافي، لكن هذه الكيانات السياسية الجديدة قد كونت دولاً مضافة الى العالم الإسلامي على صعيد مساحته الجغرافية وكذلك على صعيد عدد دوله التي تجاوزت الأربعين دولة. وعلى الرغم من إشكاليات المرور بطريق الإستقلال تحت النفوذ الإستعماري فإن ظهور هذه الكيانات السياسية الجديدة والمستقلة قد كان نقطة قوة الى العالم الإسلامي تظهر كيانه الحضاري والديني داخل إطار المجتمع الدولي والإقليمي في آن واحد.

المجموعات القومية الإقليمية

إن أول ما برز داخل العالم الإسلامي كمجموعة إقليمية هو العالم العربي أو البلدان العربية مجتمعة داخل مجال جغرافي سياسي متصل وقائم بذاته سواء داخل العالم عامة أو داخل العالم الإسلامي خاصة. وقد تحقق الكثير من عمليات الإستقلال داخل العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية وقبلت الكثير من البلدان العربية كأعضاء داخل هيئة الأمم المتحدة، وتواكب مع ظهور هذه البلدان المستقلة في العالم العربي ظهور عوامل أخرى أبرزت البلدان العربية كمجموعة قومية إقليمية مستقلة بذاتها داخل العالم الإسلامي، وهذه العوامل كانت تتجسد بتصاعد حركات التحرر في البلدان العربية التي لم تنجز إستقلالها الكامل بعد، وقيام التنظيمات والأحزاب الوطنية، إضافة الى عامل آخر جديد هو صعود وتطور التيار القومي العربي كمعطى لصعود هذا التيار في أوروبا خلال سنوات الحرب وخاصة في إيطاليا والمانيا. فإن أول إنقلاب عسكري حدث خلال الحرب كان إنقلاب رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ في العراق بمساعدة من الحكومة الالمانية له. وعلى الرغم من فشل هذا الإنقلاب وقضاء الإنكليز عليه إلا أنه كان بذرة أولى لتطور التيار القومي العربي داخل البلدان العربية، ثم تطور نمط جديد من المقاومة للحكومات الموالية للإستعمار البريطاني في الشرق العربي وهو نمط أو نموذج الإنقلاب العسكري للسيطرة على السلطة السياسية[١٦٠].

كما أثرت الحرب العالمية الثانية بتصاعد حركات التحرر ضد الإستعمارين البريطاني والفرنسي نتيجة للوعود التي قطعتها حكومتا هاتان الدولتان على نفسها تجاه الشعوب العربية بمنحها الإستقلال بعد نهاية الحرب. إلا أن تراجع هاتان الدولتان عن وعودهما، جعل شعوب البلدان العربية والحركات الوطنية فيها تبدأ مرحلة من الإعتماد على كياناتها الذاتية في مقاومة الإستعمارين الفرنسي والبريطاني من جديد. فنشأ العديد من الأحزاب الوطنية ذات الأيديولوجيات

السياسية المختلفة المتراوحة بين الأيديولوجية القومية العربية والأيديولوجية الوطنية الإقليمية والأيديولوجيات الإشتراكية الليبرالية ثم الأيديولوجيات الماركسية الشيوعية التي حظيت بدعم من الإتحاد السوفياتي بشكل عام بعد صعود الدولة السوفياتية كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية وممارستها لسياسة الإنفتاح على المسرح العالمي، بعد أن كانت منكمشة على نفسها في ظل نظام جوزيف ستالين في فترة ما قبل الحرب متبعة فكرة «بناء الإشتراكية في بلد واحد» التي إبتدعها ستالين.

وإضافة الى هذه التيارات الأيديولوجية التي تقاسمت الحركات الوطنية في العالم العربي كان هنالك بالطبع التيارات الإسلامية التي تمثلت في أحزاب وطنية كثيرة كان في طليعتها حزب الأخوان المسلمين في مصر، إضافة الى حركات وأحزاب إسلامية وطنية أخرى ظهرت في العالم العربي، كانت أقل شهرة من حزب الأخوان المسلمين إلا أنه كان لها حضورها السياسي والتأثيري على السياسة الداخلية في بلدانها، سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة في الوطن العربي، برزت المشكلة الفلسطينية كإشكال سياسي محوري تجمعت الدول العربية لأول مرة من خلالها على قضية محورية مشتركة يربطها بها العامل القومي، بما أن فلسطين هي دولة عربية وشعبها شعب عربي. وقد ابرزت حرب عام ١٩٤٨، أول ظهور سياسي عسكري فعلي للبلدان العربية كوحدة قومية إقليمية تتمحور داخل هدف سياسي موحد هو مقاومة تقسيم بلد عربي تم إحتلاله من قبل الحركة الصهيونية[١٦١].

ووفق هذه الظروف الدولية والعوامل الجديدة التي برزت داخل العالم الإسلامي عامة وداخل الوطن العربي بشكل خاص، ظهر الوطن العربي إزاء الإستراتيجيات الدولية التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كوحدة إقليمية قومية مستقلة ينبغي التعامل معها على مستويين المستوى الأول هو بإعتبارها كوحدة مستقلة قومياً وذات تطور تاريخي مشترك وذات أهداف سياسية إن لم تكن مشتركة فهي أهداف سياسية متقاربة على الأقل، ويمكن التنسيق السياسي بين حكومات البلدان العربية على أساس هذا التقارب في الأهداف. والمستوى الثاني تمثل في إنبثاق إتجاه سياسي خارجي واحد أو عسكري خارجي

واحد إزاء خصم مشترك، ولذا بدأ التعامل مع العالم العربي من قبل الدول الإستعمارية الكلاسيكية بريطانيا وفرنسا أو القوى الإستراتيجية الجديدة على أساس أن البلدان العربية أخذت تشعر بإنتمائها القومي الموحد الذي يمكن أن تستخدمه عبر آنية زمنية فعلية مشتركة ضد القوى والسياسات الإستعمارية الجديدة بمساعدة عامل جديد هو تصاعد حركة التحرر الوطني في العالم ثم نهوض الأيديولوجيات القومية والوطنية والسياسية الإسلامية داخل العالم العربي بشكل متسارع من شأنه أن يزيد من تأجج حركة المقاومة وأن يلتحم هذا التصعيد المتسارع مع الشعور القومي الموحد داخل النطاق الإقليمي الجغرافي الذي تقع فيه البلدان العربية.

أما التعامل الآخر مع العالم العربي من قبل الدول الإستعمارية فقد كان وفق منظور أن هذا العالم يشكل جزءاً من عالم أكبر هو العالم الإسلامي الذي يشترك معه في أرضية دينية حضارية واحدة يمكن أن ترفده بحوافز جديدة من الإنفتاح بين حكوماته على ضرورة خلق تنسيق في السياسة الخارجية أو في سياسة المقاومة العنيفة والمسلحة للدول الإستعمارية الغربية. ومن هنا إنبثقت إستراتيجيات غربية جديدة وذات تخطيط مغاير وتكتيك مغاير أيضاً عند الدول الكبرى إزاء الوطن العربي كوحدة جغرافية إقليمية قومية متماسكة بدأت تشعر بكيانها القومي المشترك. وعندها حصلت هذه التغيرات، فالتكتيك السياسي الجديد لدى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية والإتحاد السوفياتي إزاء الوطن العربي والعالم الإسلامي قد بدأ بفرز معطياته التطبيقية بشكل مباشر ووفق صراع محموم على هذه المنطقة سواء بين القوى الدولية الأساسية نفسها من جهة ثم بين هذه القوى والبلدان العربية من جهة أخرى.

وسوف تتموضع الخطوات العينية لمثل هذه الإستراتيجية الجديدة خلال الفصول القادمة من هذا البحث عبر الأحداث الميدانية التي شهدها التاريخ السياسي الحديث للبلدان العربية عندما بدأت هذه البلدان تمثل وحدة قومية إقليمية ذات شعور بكيانها.

المجموعات الجغرافية السياسية

إن عملية ظهور المجموعات السياسية الجغرافية الجديدة، كوحدات بدأت تشعر بكيانها الوطني الإستقلالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في البداية تنحصر في البلدان الإسلامية الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا، مثل الباكستان، أندونيسيا، أفغانستان، وغيرها من البلدان الإسلامية الأصغر والأقل دوراً داخل هذا المجال الإقليمي. ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إنبثقت تقاربات بين بلدان جنوب شرق آسيا الإسلامية على أساس أن التاريخ الحديث وفق تجربته الإستعمارية والسياسية قد كان ذا خصوصية موحدة في هذه المنطقة من العالم التي خضعت للإستعمار البريطاني عبر فترة زمنية طويلة تمتد ماضياً حتى القرن السادس عشر. ولذلك فإنها قد إشتركت مع بعضها البعض في أرضية موحدة على صعيد تطور بلدانها ضمن واقعها الإقليمي إضافة الى إرتباطها جغرافياً في بقعة إقليمية واحدة ثم إرتباطها دينياً وحضارياً بالإسلام[١٦٢].

ومن هذه البلدان بدأت تنطلق حركات مقاومة لسياسة الدول الإستعمارية المسيطرة عليها، وأنبثقت أحزاب وتكتلات سياسية وطنية كان البعض منها ذا نزعة وطنية ليبرالية والبعض الآخر ذا إتجاه إسلامي يتوحد تحت إطار الفكر الإسلامي ليبدأ معارضته للقوى الإستعمارية على أساس ديني. ففي جنوب شرق آسيا توجد وحدة جغرافية سياسية مستقلة لعدد من البلدان الإسلامية تختلف عن الوحدات الجغرافية السياسية في بقاع إقليمية أخرى من العالم الإسلامي. وكذلك في أفريقيا السوداء، تشكل الدول الأفريقية الإسلامية السوداء وحدة جغرافية سياسية ليس بمعنى أنها موحدة بسياسة مشتركة أو منتظمة داخل إتحاد واحد، بل بمعنى أنها دول إسلامية ذات إنتماء ديني وحضاري موحد علاوة على كونها دول متقاربة جغرافياً من ناحية وجودها داخل رقعة إقليمية واحدة هي أفريقيا ثم أن سكانها ينتمون الى عنصر عرقي واحد هو العنصر الزنجي، إضافة الى أنها دول قد

إجتازت تجربة سياسية تكاد تكون متقاربة في تطورها التاريخي الحديث أي خضوعها على الأغلب للإستعمار الفرنسي أو لإستعمار دول أخرى ولكن في وقت متقارب. وبذلك فإن حركات التحرر التي إندلعت فيها قد كانت متقاربة في تاريخها الزمني إضافة الى أن إشتراكها في واقع إقليمي واحد هو «القارة الأفريقية» قد خلق لديها شعوراً بإنتمائها الثقافي الجغرافي الأفريقي الذي يمتلك تراثاً وطنياً مشتركاً خاصاً به علاوة على إنتماء بعض أقطارها الى الدين الإسلامي(١٦٣).

إن هذه الوحدات الجغرافية السياسية المشتركة في العالم الإسلامي مثل البلدان الإسلامية في جنوب شرق آسيا ثم البلدان الإسلامية في أفريقيا السوداء، قد غدت بعد الحرب العالمية الثانية بلداناً ذات تقاربات سياسية عبر توحد إنتمائها إلى الإسلام حضارياً علاوة على وجودها داخل قطاعات إقليمية سياسية مشتركة.

ومن هنا بدأت السياسة الإستعمارية للدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية تتوخى التعامل مع هذه البلدان الإسلامية كل حسب انتمائه الجغرافي كمجموعات جغرافية سياسية مستقلة بعضها عن بعضها الآخر اقليمياً. وبدأت القوى الكبرى سواء الكلاسيكية منها مثل بريطانيا وفرنسا، أو القوى الكبرى الناهضة، (الولايات المتحدة الاميركية والإتحاد السوفياتي) تتعامل مع الدول الإسلامية وفق إعتبارات ومنظور الوحدات الإقليمية الجغرافية - السياسية. ولذلك فإن الإستراتيجيات الإستعمارية قد إقترفت خطأ آخر في التعامل مع هذه الوحدات السياسية الجغرافية بما أنها قد ظهرت بشكل جديد كمواقع إقليمية داخل العالم يمكن لها أن تؤثر على طبيعة الهيمنات الدولية داخل المجال الإقليمي السياسي، الذي يمكن أن تقوم هذه البلدان الإسلامية ضمن إطاره بفعالية سياسية خاصة بمجتمعها ودولها ضد الدول الإستعمارية والقوى الدولية الجديدة. وفي المقابل برزت أنماط جديدة من التكتيك في العلاقات الدولية إتبعته القوى الكبرى وكان موضوع إحتوائه هو البلدان الإسلامية المتموقعة ضمن إطار إقليمي موحد أو ضمن مجال جغرافي سياسي واحد يربط بينها عامل ديني حضاري موحد أيضاً هو الإسلام.

عند هذه المرحلة التي ظهرت فيها هذه الكيانات السياسية الجغرافية الخاصة داخل العالم الإسلامي، بعد الحرب العالمية الثانية أصبح هذا العالم عرضة لنمط جديد من السياسات الإستراتيجية العامة التي تتبعها القوى الكبرى، وعرضة

لسياسة غدت أكثر دقة وعلمية في حساب الوضع الإقليمي وتجمعاته الخاصة كنقطة جديدة لإحتوائها، ليس عبر كيانها الوطني أو الخاص بدولتها بل عبر خلق توازنات إقليمية تؤهل الدولة المسيطرة على إحتواء القاعدة الإقليمية برمتها لصالحها، لكي تحدد دينامية الدولة الإسلامية أو الدول الإسلامية الواقعة ضمن هذا النطاق الإقليمي نفسه.

المنظور الإستعماري البريطاني الى الشرق الأوسط

إن هذه التقسيمات التي نشأت بشكل تكتيكي على أثر المعطيات التي أنتجتها الحرب العالمية الثانية، أي التقسيمات الإقليمية القومية للمجتمعات السياسية الجغرافية التي عمت العالم .الإسلامي وفق المنظور الإستعماري، قد ولدت منظورات إستعمارية جديدة الى البلدان الإسلامية ولا سيما الى منطقة الوطن العربي ثم بالتحديد منطقة الشرق الأوسط. فداخل هذا القطاع الإقليمي تتموقع مناطق النفوذ البريطانية الأساسية داخل العالم العربي وهي: مصر، العراق، السودان، إيران، وبلدان الخليج العربي عدا المملكة العربية السعودية التي كانت تربط بريطانيا بها علاقة توتر بسبب مساعدة الإستعمار البريطاني للشريف حسين وأولاده ضد عائلة الملك عبد العزيز بن سعود، ولذلك ظلت المملكة العربية السعودية الدولة العربية والإسلامية الوحيدة المستقلة والبعيدة عن النفوذ الإستعماري الأوروبي الموجود في منطقة الشرق الأوسط.

أما بريطانيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها فإن هدفها لم يكن التمسك بالبلدان التي تحت سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط فقط بل كانت سياسة ونستون تشرشل تتوخى الحفاظ على ديمومة السيطرة البريطانية داخل هذه البلدان ثم تطوير هذه السيطرة والحفاظ عليها تجاه المنافسات الأوروبية والدولية الأخرى، وفي مقدمتها منافسة الولايات المتحدة الاميركية التي بدأت تتطلع بعد دخولها الحرب العالمية الثانية بجانب الحلفاء الى إقتناص مردودات إقتصادية وإستراتيجية داخل منطقة الشرق الأوسط لاسيما وأن هذه المنطقة، إضافة الى موقعها الإستراتيجي الهام، قد أصبحت مصدراً لإنتاج البترول، أهم مصادر الطاقة في العالم.

كان الوجود البريطاني هو المستفيد الأول والمحتكر الأول لمصدر الطاقة هذا وكان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

يعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق التي ينبغي الحفاظ على تفوق إستعماري بريطاني فيها خشية تعاظم نفوذ القوى الإستعمارية الغربية الأخرى. ولذلك عزز مكانة المندوب السامي أثناء الحرب العالمية الثانية في كل من مصر والعراق والأردن وفلسطين والسودان[١٦٤]. وكانت أهم مناطق السيطرة البريطانية في الشرق الأوسط هي مصر التي تولى فيها منصب المندوب البريطاني مايلز لامبسون وإعتمد على قاعدة سياسية خاصة في حكم مصر سماها قاعدة «الأرجل الثلاث». وتعتمد هذه القاعدة على رؤية نظرية للمندوب السامي للوضع داخل مصر بإعتبارها بلداً أولاً ومفتاحاً للسيطرة داخل منطقة الشرق الأوسط، وتتلخص نظريته في «الكرسي ذي القوائم الثلاث »، كما كانت تسمى آنذاك بأن على بريطانيا أن تحكم مصر وفق ثلاث ركائز هامة، الركيزة الأولى: هي السفارة البريطانية في القاهرة. والركيزة الثانية: هي القصر الملكي. والركيزة الأخيرة: هي الرأي العام المصري ممثلاً بحزب الوفد. وقد تتغير الركيزة الثالثة حسب موازين القوى الحزبية الداخلية في مصر فيتم الإنتقال من حزب الوفد أيضاً الى مجموعة أحزاب الأغلبية مجتمعة متمثلة بالأحزاب التي سادت في مصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا. وهذه الأحزاب هي «الأحرار الدستور » و «السعديون » و«الكتلة » . ولكن يبقى حزب الوفد بالنسبة لبريطانيا هو المفتاح الأول للركيزة الثالثة بما أن شعبيته كانت هي الأكثر وبما أنه الذي وقع على معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا[١٦٥] .

وكانت بقية البلدان العربية في الشرق الأوسط تشكل ركائز سياسية بالنسبة للسياسة البريطانية هناك ولا سيما العراق والأردن وفلسطين التي أصبحت مركز إنطلاق الإستراتيجية البريطانية الجديدة عبر تأييد بريطانيا للمشروع الصهيوني لقيام إسرائيل. وترتبط منطقة الشرق الأوسط، كما سبق وذكر ذلك برقعة جغرافية عامة تسيطر عليها السياسة البريطانية هي المنطقة الممتدة من البلدان الواقعة داخل النطاق الجغرو - سياسي المسمى «بالشرق الأوسط » أولاً وحتى البلدان الإسلامية الموجودة في منطقة جنوب شرقي آسيا[١٦٦] .

وعلى الرغم من ظهور الولايات المتحدة الاميركية على الساحة الدولية وشروع القيادة الاميركية بالتخطيط لإحتلال مناطق النفوذ التي تمتلكها القوة الإستعمارية

العجوز، فإن بريطانيا بقيادة تشرشل آنذاك لم تكن قد أدركت بعد بأن النتائج المترتبة على الحرب العالمية الثانية سوف تكون لغير صالحها بشكل كامل، بل أن هنالك متغيرات جديدة كانت تنبثق على الساحة بعد أن سقطت النازية الالمانية بفعل عاملين عسكريين هما تقدم الولايات المتحدة مع الحلفاء من غرب أوروبا، إضافة الى تقدم جيوش الإتحاد السوفياتي نحو المانيا من شرق أوروبا بحيث كانت الكماشة العسكرية التي أسقطت النازية تتمثل في قوة عسكرية عالمية ليست أوروبية ، أي أن دور بريطانيا في المقاومة قد أصبح محض دور داخلي، وإن كان فعالاً في ديمومة المقاومة ضد النظام النازي، إلا أنه لم يكن حاسماً في إسقاط النظام النازي، ومن ثم تحقيق هزيمة المانيا.

وعلى الرغم من كون الدور البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية كان مؤثراً في صمود أوروبا على الصعيد الداخلي، لكن المعطيات الجديدة التي أفرزتها الإنتصارات والتضحيات الاميركية والسوفياتية كان يقزم الدور البريطاني داخل العالم وداخل منطقة الشرق الأوسط ولذلك بقيت بريطانيا متشبثة بمواقعها وإعتبرت منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة المركزية للنفوذ سواء داخل العالم العربي عامة أو داخل العالم الإسلامي بشكل خاص. وإن مفاتيح هذه المنطقة هي البلدان العربية التابعة لها مثل مصر والعراق والأردن وفلسطين.

وقد ظهرت من خلال هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة، الممتزجة بمعطيات الحرب العالمية الثانية، إستراتيجية بريطانية مصرة على إستعاب وإحتواء الشرق الأوسط لصالحها كمركز من العالم الإسلامي ومدخل له. وقد حاولت بريطانيا أن تحتل مكاناً سياسياً داخل الجزيرة العربية بعد سقوط الشريف حسين وقيام الحكم السعودي، لكن السلطة الجديدة في المملكة العربية السعودية التي وحدت الجزيرة العربية قد بدأت بالتنسيق بشكل مستقل مع قوى دولية أخرى غير بريطانيا وقد نجحت في ذلك. وفي خضم هذا التيار من الصراعات في الشرق الأوسط تركز الإهتمام البريطاني على إحتواء الشرق الأوسط سواء من خلال السيطرة المباشرة الداخلية ومن خلال سياسة إستعمارية مباشرة ممثلة «بأنظمة» المندوب السامي أو السفير البريطاني ذي الإمتياز، أو من خلال السيطرة الداخلية المباشرة التي طبقها البريطانيون عبر إسلوب التلاعب بالتوازنات السياسية داخل البلد

المعني بالسيطرة البريطانية نفسها.

ومع تقدم النفوذ الاميركي وتصاعد عملياته الإستعمارية في إحتواء مناطق نفوذ له في العالم الإسلامي ولا سيما تلك التي كانت تحت سيطرة النفوذ البريطاني. بدأت بريطانيا تعتبر الشرق الأوسط نقطتها الحيوية في الإستناد إليها إستراتجياً للتقدم نحو أي هدف آخر من أهدافها ومواقع نفوذها في العالم الإسلام(١٦٧). وفي الوقت نفسه بدأت الإدارة البريطانية تنظر الى تقدم النفوذ الاميركي داخل هذه المنطقة نظرة جدية، فبعد أن كان منظور تشرشل هو أن الصراع سوف يكون بين الإتحاد السوفياتي من جهة والمعسكر الغربي من جهة أخرى، أصبح واعياً بأن الولايات المتحدة الاميركية قد بدأت تأخذ مكانتها العالمية وأنها سوف لن تدع بريطانيا تتمتع بالمكانة الإستراتيجية الدولية نفسها التي كانت تتمتع بها في سنوات ما قبل الحرب(١٦٨).

ومن هنا فإن الولايات المتحدة الاميركية كقوة جديدة بدأت تدريجياً تثبت مكانتها تجاه بريطانيا وبشكل مباشر، هذا مع العلم بأن بريطانيا بدأت تؤكد مواقعها في الشرق الأوسط وحسب المعطيات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، فقد وضعت في مصر سياسة مباشرة قوية تهدف لأن تكون مصر منطقة المركز في الشرق الأوسط والمفتاح الذي يهيمن من خلاله على البقاع الجغرافية الأخرى ثم ركزت قوتها في السودان بإجراءات سياسية وعسكرية جديدة ثم في العراق وفي الأردن. إضافة الى فلسطين حيث بدأت بريطانيا تقوم بخطوات فعالة من أجل تقسيمها وتكوين بلد لإسرائيل. ثم بدأت تدعم المنظمات الصهيونية في إسرائيل بالسلاح والمال والمعدات حتى أعلان الكيان الصهيوني بعد تجسده في دولة مثل إسرائيل كان المدخل الأول الذي تقوم عبره بريطانيا بعملية إقلاق للوضع السياسي ولحركة التحرر في منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه الدولة الحديثة النشوء كانت هي جدار المواجهة مع أية حركة نهوض سياسي في المنطقة ضد الإستراتيجية البريطانية.

كما أن التطورات السياسية التي إجتاحت منطقة الشرق الأوسط كانت تطورات تتحكم بريطانيا في صياغتها سواء في مصر، عبر التعديلات الوزارية والتحكم بالتطورات السياسية التي حدثت فيها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى إنقلاب ٢٣

٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢م أو بعده أيضاً حتى قيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[١٦٩].

وتحكمت بريطانيا أيضاً بالسودان ثم بالعراق وذلك عبر التطورات السياسية التي حدثت فيهما ومن خلال محاولة ربطهما ببريطانيا عبر صيغ سياسية أخرى تتجاوز معاهدة ١٩٣٠ (بالنسبة للعراق) التي ربطت العراق ببريطانيا إذ أن التغيرات التي شهدها الظرف الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتطلب نمطاً آخر من العلاقات بين الدولة البريطانية ومستعمراتها. ولذلك عقدت معاهدة بورت سموث عام ١٩٤٨، التي عرفت في وقتها بمعاهدة «جبر - بيفن »، وقد تزامنت هذه المعاهدة مع معاهدة أخرى عقدتها بريطانيا مع مصر سميت بمعاهدة «صدقي - بيفن » ، وبيفن هو وزير الخارجية البريطانية في حين أن صالح جبر هو إسم رئيس وزراء العراق، بينما كان إسماعيل صدقي رئيساً لوزراء مصر في الوقت نفسه. ولذلك سميت المعاهدات بـ «جبر - بيفن » و«صدقي - بيفن »، وقد رُفضت المعاهدتان شعبياً في مصر وفي العراق نتيجة لصعود تيار وطني مناهض لهما.

وبذلك غدت السياسة الإستعمارية البريطانية في الشرق الأوسط ذات تكامل دائري مغلق يمتد في أقسامه الجغرافية من الأقاليم الآسيوية القصوى الى جنوب شرق آسيا في الهند وباكستان. ثم تقوم بريطانيا بحماية هذه المنطقة بمناطق نفوذ بريطانية أخرى محاذية لها في الشرق الأوسط وهي العراق والأردن وفلسطين، ثم مصر والسودان بإعتبار هذه البلدان هي المنوال الجغرافي السياسي الذي تتمحور حوله بقية البلاد الإسلامية التي تشكل حزاماً له.

وبذلك قام الإستعمار البريطاني بتثبيت إستراتيجيته في السيطرة العامة لمرة جديدة ونزعته نحو قيام الكيانات الجيوستراتيجة التي تحمي مناطق نفوذه علاوة على المردودات الإقتصادية التي تتحقق له. ومن هنا كانت منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للإستعمار البريطاني منطقة مركزية لعدة إستراتيجيات تتوخى السيطرة العامة على بقية أجزاء العالم الإسلامي، وعبر هذا البريطانيون سياسة السيطرة المباشرة والمركزية وقوة المندوب السامي أو السفارة البريطانية في البلدان الخاضعة لهم بسياسة الأحلاف السياسية والعسكرية الجديدة مع دول المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التغيير الجديد بسبب التغيير الجذري الذي

حصل في خارطة التوازنات الدولية للقوى الكبرى من ناحية والذي حصل أيضاً داخل التوازنات الإقليمية وأدى الى نشوء حركات التحرر الوطني من ناحية أخرى الأمر الذي جعل بريطانيا تستبدل إسلوب سيطرتها الأولى بإسلوب آخر أقل مباشرة، ومن هنا جاءت سلسلة المعاهدات والأحلاف الجديدة التي عقدتها مع دول الشرق الأوسط مثل مصر والعراق والأردن وإيران وكان آخر هذه الحلقات الحلفية الهامة هو حلف بغداد، الذي على الرغم من أن الولايات المتحدة الاميركية قد لعبت فيه دور المحور للحفاظ على مصالحها الناشئة في الشرق الأوسط، كان لبريطانيا داخله إستراتيجية ضمنية رئيسية لأجل حفظ مصالحها داخل المنطقة عبر حلف بغداد الذي توخى ضم إيران وتركيا والعراق والأردن ودول أخرى لم تنجح بعد ذلك بضمها أمام تصاعد حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة.

شمال أفريقيا والإستعمار الفرنسي

إذا كانت بريطانيا قد دخلت صراعاً مع الولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الأوسط بعد نهوض هذه الأخيرة كقوة جديدة في مواجهة القوة الإستعمارية الكلاسيكية، فإن فرنسا لم تعايش هذه الحالة من الصراع الحاد في منطقة شمال أفريقيا. فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تتطلع الى منطقة الشرق الأوسط كمجال إقليمي يمتلك القوى البترولية كمصدر طاقة آني ومستقبلي إضافة الى الموقع الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به هذه المنطقة يضاف الى ذلك السيطرة الكاملة والمتقنة التي كانت تقوم بها بريطانيا لهذه المنطقة وتحركها فيها، مانعة أي نفوذ أجنبي آخر لقوى غربية عظمى بأن يدخل منطقة الشرق الأوسط أو منطقة جنوب شرق آسيا. ولذلك كانت الولايات المتحدة الاميركية تتوجه بأنظارها الى منطقة الشرق الأوسط وتدخل في صراع سلمي بارد مع القوى الكلاسيكية المحركة الموجودة في المنطقة إضافة الى تطلعها لإحتلال موقع هام في الهيمنة داخل الشرق الأوسط يزاحم النفوذ البريطاني ويتفوق عليه ولذلك فإن بريطانيا كما سيتوضح ذلك في فصل لاحق من هذا الكتاب قد عانت من الصراع الذي فرضته هذه القوى الجديدة الناهضة في الشرق الأوسط وحاولت أن تستبدل ركائز قوتها السابقة على الحرب بركائز إستراتيجية جديدة تتلائم والوضع الذي طرحته الحرب العالمية الثانية.

أما في المغرب العربي فإن فرنسا لم تتعرض لمثل هذا التحدي الدولي من قبل دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الاميركية إذ أن الساحة الأفريقية قد كانت خالية أمام فرنسا وإن لم يخلُ ذلك من صعوبات لإستراتيجيات أجنبية أخرى كانت الولايات المتحدة ضمنها لكن الصراع لم يبلغ حد الظهور أو الحد الذي بلغه في منطقة الشرق الأوسط.

لقد كان الوضع داخل المغرب العربي بالنسبة لفرنسا وضعاً مخالفاً، فإن

إحتدام الصراع بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن بمستوى الحدة نفسها بين هذه القوى في القرن التاسع عشر وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فبعد الحرب العالمية الثانية تولدت وقائع جديدة تختلف عن تلك التي أنتجتها الحرب العالمية الأولى قبل ثلاثين عاماً. فالفرنسيون قد تعرضوا لصراع من نوع أخف في منطقة شمال أفريقيا مع الولايات المتحدة من أجل بسط النفوذ على البلدان الإسلامية فيها، إلا أنهم واجهوا تحدياً آخر هو نهوض حركات التحرر، وكان منظور فرنسا هو قمع هذه الحركات بالقوة إضافة الى سياسة المماطلة التي إتبعتها الحكومة الفرنسية إزاء الحركات السياسية الوطنية التي قامت في تونس وكانت حركة مسلحة وحركات مقاومة أخرى في كل من المغرب ثم بشكل أكثر عنفاً في الجزائر التي قاد الحركة الوطنية فيها بعد الحرب العالمية الثانية مصالي الحاج، إضافة الى نشوء جبهة التحرر الوطني الجزائري[١٧٠].

وإزاء عمليات القمع العسكري التي إتبعها الجيش الفرنسي في هذه البلدان الثلاثة، فإن حركة التحرر الوطني التي قادها بورقيبة في تونس وعبد الكريم في المغرب ومصالي الحاج في الجزائر إضافة الى قيادات وطنية أخرى في الجزائر قد حظيت بتأييد عربي وإسلامي[١٧١]، فإزاء المنظور الفرنسي الذي سعى لأن تكون منطقة شمال أفريقيا دوماً منطقة إقليمية تابعة لفرنسا في مواجهة هذا المشروع الإستعماري الفرنسي تجاه شعوب بلدان أفريقيا الشمالية قامت الجامعة العربية بطرح مساعدة سياسية لشعوب البلدان الإسلامية في هذه المنطقة. فقد كان موضوع حركات التحرر في شمال أفريقيا سبباً في جمع شمل الجامعة العربية من جديد بعد أن سادت داخلها خلافات متعددة بين الدول العربية الأعضاء فيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١٧٢]. فإن قضية مساندة البلدان العربية في أفريقيا الشمالية قد جعلت جميع الأعضاء في الجامعة العربية يشتركوا في موقف إجماعي واحد وذلك ضد فرنسا وسياستها من موضوع الحماية الفرنسية في كل من تونس والمغرب. وقد أسست في هذه الفترة في القاهرة ونتيجة لمساعي الجامعة العربية تنظيماً خاصاً يدعى (لجنة من أجل تحرير أفريقيا الشمالية). وقد ترأس هذه اللجنة الزعيم المغربي المعروف الأمير عبد الكريم الخطابي الذي قاد حرب الريف في

المغرب خلال سنوات العشرينات. وفي إجتماع عقدته جامعة الدول العربية في نيسان (أبريل) ١٩٥٠، عقد في القاهرة تركزت الأنظار في الجامعة على قرار يطالب البلدان العربية أن تؤيد مطاليب كل من الشعب الجزائري والمغربي والتونسي بالإستقلال ضد كل من إسبانيا وفرنسا(١٧٣).

وقد تصاعدت الجهود العربية الجهادية المساندة لقضية الإستقلالية في المغرب ضد كل من فرنسا وإسبانيا، بل وضد فرنسا بالذات نتيجة لموقفها الإستعماري القوي داخل المغرب العربي. ففي شهر شباط (فبراير) ١٩٥١ إحتجت الجامعة العربية ضد التدخل الفرنسي في المغرب، وشنت الصحف المصرية حملة إعلامية في هذا المجال تهاجم فرنسا وتعبىء الرأي العام رسمياً عبر مؤسسات ومنظمات إقليمية رسمية مثل الجامعة العربية وغيرها.

وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٥١ قررت البلدان العربية أن تعرض قضية بلدان المغرب العربي والإستعمار الفرنسي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد بدأت الدول العربية بعرض حالة المغرب بإعتبار أن الحجج التي تقدمها فرنسا من أجل إحتفاظها بوضع المغرب تحت رعايتها هي حجج واهية. إذ كانت فرنسا تدعي بأن المغرب لم يمتلك بعد النضوج السياسي لكي يمنح الإستقلال ولذلك فإنه ينبغي أن يبقى لسنوات أخرى تحت الحماية الفرنسية، في حين طالبت البلدان العربية منح الإستقلال لهذا البلد الذي تصاعدت المعارضة الوطنية فيه ضد الإستعمارين الفرنسي والإسباني وإجراءاتهما القمعية تجاه الحركة الوطنية.

وعلى الرغم من أن فرنسا قد إتخذت إجراءات سياسية وعسكرية متشددة في داخل المغرب لقمع الحركة الوطنية فيه إلا أنها لم تكتفِ بإتباع سياسة داخلية لحفظ سيطرتها الإستعمارية على المغرب بل قرنت ذلك بتنسيق على الصعيد الدولي مع القوى الكبرى الأخرى لمنع وإعاقة أي إجراء يكون من شأنه مساعدة المغرب على أن يحصل على إستقلاله. وكذلك كان الحال مع أي من مستعمراتها الإسلامية في منطقة شمال أفريقيا. وأن هذه الإستراتيجية السياسية الفرنسية الجديدة قد بدأت بعد تصاعد حركات التحرر الوطنية من جهة ثم قيام كيانات إقليمية قومية جديدة (كما تقدم ذكر ذلك) بدأت تقبل كأعضاء دائمين في هيئات دولية جديدة مثل هيئة الأمم المتحدة وتستخدم منابر هذه الهيئات لطرح مشاكلها

والحصول على مطالبها الوطنية في الإستقلال.

ولذلك فإن فرنسا قد حصلت على تأييد كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية في هيئة الأمم المتحدة لكي لا تقوم الجمعية العامة بمناقشة القضية المغربية أو موضوع الحماية فيها، وبهذا لم تعرض قضية المغرب على جدول أعمال الجمعية العمومية. وكانت هناك سياسة من قبل الولايات المتحدة الاميركية تحرص على عدم خلق توتر وإضطرابات جديدة في شمال أفريقيا ضد السيطرة الفرنسية هناك لأن هذه السيطرة كانت بشكل أو بآخر تؤمن نمطاً من الضمان الإستراتيجي للولايات المتحدة في هذه المنطقة، هذا مع العلم بأن الولايات المتحدة الاميركية قد كان لها طموحات في شمال أفريقيا لكنها قد أجلتها الى سنوات قادمة بعد أن يستتب لها الأمر في منطقة الشرق الأوسط ذات البترول والموقع الإستراتيجي الهام والذي كانت بريطانيا تحاول أن تحظى به لنفسها مبعدة نفوذ أية دولة أجنبية أخرى. في حين كانت الولايات المتحدة الاميركية في الوقت نفسه تقوم بإنشاء قاعدة جوية مشتركة مع فرنسا داخل منطقة المغرب العربي. إن هذا الإمتياز الأولي الذي منح الى الولايات المتحدة الاميركية في المغرب قد كان البداية الإيجابية لتطور نفوذها بعد ذلك مع بقاء النفوذ الفرنسي كنفوذ مؤثر. ومن هنا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تساندان فرنسا في عدم عرض القضية المغربية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وقد نجحت مساعي هذه الدول، ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ رفضت الأمم المتحدة وضع القضية المغربية على جدول الأعمال وذلك بأغلبية ٢٨ صوتاً ضد ٢٣ صوتاً وإمتناع سبعة اعضاء عن التصويت[١٧٤].

ومن ناحية أخرى فإن الدول الإسلامية مجموعة وبقيادة جهود سياسية من قبل الباكستان كانت تسعى لطرح قضية إستقلال البلدان المغاربية على جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

فقد قامت الدول الإسلامية على أثر الأزمة السياسية التي حدثت في تونس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، قامت مصر بتقديم مشروع مناقشة المشكلة التونسية والمشكلة المغاربية عامة على مجلس الامن لكن هذا الأخير رفض بأن تدرج هذه القضايا على جدول أعمال الأمم

المتحدة. وكان هذا الرفض بدعم من فرنسا والقوى الكبرى الأخرى إذ كانت فرنسا تنظر دوماً الى منطقة شمال أفريقيا الإسلامية على أنها منطقة نفوذ خاصة بها ولا يمكن أن تخرج منها أو تتركها لنفوذ آخر. وأن التطورات السياسية اللاحقة التي مرت بمسارها الحركة الوطنية الجزائرية، ثم الحركة الوطنية المغربية ثم الحركة الوطنية التونسية والحركات التحررية الوطنية الأخرى، كانت محض دوافع فعالة تجعل فرنسا مجبرة على منح الإستقلال لهذه البلدان على أن لا تترك فرنسا هذه المنطقة نهائياً بل تبقى دوماً ذات صلات فعالة وإقتصادية ودبلوماسية مع بلدانها حتى الآن لكي تظل هذه البلدان متأطرة داخل دائرة نفوذ عالمي واحد هو النفوذ الفرنسي.

الشرق الأوسط كمنطقة لكسب التوازن

بين الولايات المتحدة والإستعمار البريطاني

بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك خلالها عندما بدأت الولايات المتحدة الاميركية تقوم بعملياتها العسكرية ضد دول المحور بجانب الحلفاء ظهرت هذه القوة الجديدة وكانت تتحكم بالمسار العام للحرب، بينما أخذت القوة الإستعمارية الكلاسيكية القديمة التي هي بريطانيا بالتراجع، أو بدأت تشعر نفسها وكأنها قد دخلت مرحلة من الثانوية الدولية مقارنة بالأولوية التي بدأت تمثلها الولايات المتحدة الامريكية.

وكان الرئيس روزفلت يدرك أهمية أن تقوم الولايات المتحدة بإحتلال الموقع القوي الذي كانت تحتله بريطانيا وكانت بريطانيا بحاجة الى الدعم المالي والإستراتيجي والتقني من قبل الولايات المتحدة الامريكية. وقد بدأت ملامح التنافس بين الدولتين وظهور الطموح الاميركي لإحتلال موقع بريطانيا القوي في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية(١٧٥). عندما كانت بريطانيا تطالب على لسان رئيس وزرائها تشرشل بمساعدات من الولايات المتحدة الامريكية. إذ كانت الولايات المتحدة الاميركية تلبي طلبات بريطانيا لكن لقاء تحقيق بعض المطالب الاميركية أيضاً، فقد كان السياسيون الاميركيون يدركون بأن الدور البريطاني كقوة عظمى في العالم قد تراجع ليترك المجال لقوة جديدة بازغة هي الولايات المتحدة الاميركية(١٧٦).

ولذلك عندما قام تشرشل عام ١٩٤١ بطلب عدد من القطع البحرية العسكرية من الولايات المتحدة على سبيل الإعارة والتأجير حسب القانون الدولي كي تستطيع بريطانيا أن تواجه الخسارات البحرية الكثيرة التي تتعرض لها على يد الغواصات الالمانية، فإن الرئيس روزفلت قد لبى طلب بريطانيا لكنه في الوقت

نفسه طالب تشرشل بأن تتخلى بريطانيا للولايات المتحدة عن كل الجزر التابعة لها والقريبة من السواحل الاميركية[١٧٧].

وعندما طلب تشرشل من الولايات المتحدة زيادة المساعدات البريطانية لأجل أن تستمر بريطانيا في الحرب متحملة تكاليفها طلب الرئيس الاميركي روزفلت في المقابل تقديم تسهيلات للولايات المتحدة للمرور في كافة أرجاء المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني في العالم[١٧٨].

وجاءت أطماع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط واضحة في منافستها لبريطانيا عندما إقترح ونستون تشرشل على الولايات المتحدة الاميركية دخولها الى الحرب بأن يقوم الحلفاء أولاً بالقضاء على المانيا ودحرها ثم التفرغ بعد ذلك الى اليابان على عكس ما كانت تريد تحقيقه الولايات المتحدة الاميركية فإن القيادة العسكرية الاميركية قد وافقت على إقتراح تشرشل لكن روزفلت قد طلب لقاء ذلك إعادة إقتسام بترول الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه[١٧٩].

وقد أعطى تشرشل تنازلات أخرى للولايات المتحدة الاميركية فلم يكن يتردد أو يمانع في ذلك لأن الولايات المتحدة الاميركية سنده الأول إقتصادياً وتقنياً وسياسياً وعسكرياً في الحرب، ولذلك فإنه كان يعتبرها حليفة الأول سواء أثناء الحرب أو في السنوات التي ستتلو الحرب ويجعل العالم مفتوحاً مرة أخرى لسيطرة بريطانيا مع حاجتها الى حليف إنكلوساكسوني جديد هو الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة الإستعمار الفرنسي المنافس، وكذلك لمواجهة القوى الشيوعية الجديدة البازغة عالمياً والتي أخذ يمثلها الإتحاد السوفياتي، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الاميركية تدرك تمام الإدراك بأن الحقبة البريطانية الأوروبية في السيطرة على العالم قد إنتهت [١٨٠]، لتحل محلها الآن حقبة عالمية جديدة تشير كل معطياتها الراهنة خلال السنوات الأخيرة للحرب بأن الولايات المتحدة الاميركية ستكون هي المفتاح الإستراتيجي الأول داخل النظام العالمي الذي ستكونه الدول الكبرى الجديدة والقوى الناهضة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا كانت السياسة الاميركية تهيىء لنفسها الساحة العالمية بعد الحرب

العالمية الثانية مثلما كانت أثناء الحرب العالمية الثانية أيضاً، وذلك عبر تحجيمها الدائم لدور بريطانيا. وبما أن مصر كانت هي أهم المستعمرات البريطانية وأبرز مناطق النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ثم في العالم الإسلامي، أخذت الولايات المتحدة الاميركية بعد دخولها الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء بالتغلغل بادىء ذي بدء داخل مصر كموقع أول للصراع مع بريطانيا على نفوذها في الشرق الأوسط. وكانت مظاهر التغلغل الاميركي الى الشرق تتجسد في بعض الأحداث التي لم تبدُ مهمة في وقتها لكنها كانت أحداث ذات دلائل مثل أن الوزير الاميركي المفوض في مصر آنذاك وهو المستر بنكلي تاك قد أخذ ينشىء علاقات وثيقة مع القصر الملكي ورجاله، كما أن الضباط الامريكيين الذي قدموا الى مصر لغرض التنسيق العسكري بعد دخول الولايات المتحدة الى ساحة الحرب، قد بدأوا يظهرون في حفلات المجتمع المصري الراقي لإنشاء علاقات مع الشخصيات السياسية والمالية والدبلوماسية المتنفذة داخل البلاد. وكانوا يظهرون بشكل خاص في الحفلات التي تقيمها الأسرة الحاكمة.

وقد فهمت السلطات البريطانية طبيعة هذه التصرفات من قبل الاميركيين في مصر وعلى الرغم من أن تقارير السفير البريطاني في القاهرة آنذاك اللورد كليرن كانت تبعث بإستمرار حول هذا الموضوع الحكومة البريطانية بذلك لم تبالِ، إلا أن وزير الخارجية البريطاني آنذاك أنتوني أيدن قد أخذ مثل هذه الظواهر مأخذ الجد لأنه كان على علم بالمراسلات الجارية بين رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل وبين الرئيس الاميركي روزفلت وطبيعة المطالب الاميركية التي يقدمها روزفلت الى تشرشل.

وإستمرت السياسة الاميركية في هذا الإتجاه لكي تفرض سيطرتها على الشرق الأوسط بدلاً عن البريطانيين وكانت حوافز الولايات المتحدة في هذا الصدد هو اصرارها على إلان «ميثاق الاطلنطي » كشرط لتكثيف مساعدتها في الحرب ضد المانيا النازية. ولم يكن هذا الإصرار بدون وعي مسبق من الولايات المتحدة فقد كان هدفها من إعلانها في هذا الميثاق عن حقوق الشعوب كلها بما فيها شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات لم يكن يصدر عن مثالية امريكية بريئة وبدون مطامع، إنما كان هدف الولايات المتحدة من ذلك هو تشجيع مطالب الحرية في

المستعمرات لكي تقوي المقاومة ضد الإستعمار البريطاني ومن ثم يكون الطريق أمامها ممهداً لكي تقوم بإدخال نفوذها الى مناطق الشرق الأوسط.

كما أن الولايات المتحدة الاميركية قد طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم وفي مقدمتها بترول الشرق الأوسط في معرض صراعها الخفي مع بريطانيا لإحتلال هذه المنطقة كمدخل الى بسط سيطرتها بعد ذلك على بلدان العالم الإسلامي. وكانت مطالبة الولايات المتحدة ببترول الشرق الأوسط صريحة الى الدرجة التي كتب فيها روزفلت الى تشرشل رسالة يقول فها «إني أنظر بعين الحسد الى إمتيازات النفط البريطانية في الشرق الأوسط ولكن لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديداً للعدل في توزيع الموارد الطبيعية » (١٨١).

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الاميركية تعمل فيه من أجل الحصول على حصة هامة من الثروة البترولية في الشرق الأوسط والموجودة تحت سيطرة بريطانيا فإنها كانت تخشى تماماً بأن يكون لبريطانيا أطماع في الثروة البترولية الموجودة داخل المملكة العربية السعودية، هذا البلد العربي والإسلامي الوحيد الذي ظل مقفلاً ومحصناً إزاء اية سيطرة إستعمارية غربية منذ توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود وحتى الآن. وكانت الحكومة السعودية تقف موقفاً معارضاً ومعادياً للإستعمار البريطاني وللسياسة البريطانية في الشرق الأوسط وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى التي حظي خلالها نفوذ الشريف حسين بتأييد الإستعمار البريطاني داخل الجزيرة العربية. ولذلك بقيت المملكة العربية السعودية البلد العربي والإسلامي الوحيد الذي يتمتع بإستقلال عن السيطرات الأجنبية.

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية تدخل في عامها النهائي توضحت ملامح الدول الكبرى التي ستكون سيدة العالم خلال النظام العالمي اللاحق على الحرب. فقد برزت الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى بعد مؤتمر مالطا الذي قرر فيه الحلفاء الكبار، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، والإتحاد السوفياتي، إسقاط المانيا النازية بإقتحامهما من الشرق ومن الغرب. فبعد نهاية هذا المؤتمر مباشرة قرر الرئيس الاميركي روزفلت بأن يقوم بجولة في منطقة الشرق الأوسط

لكي يلتقي بعض الزعماء العرب هناك ويتعرف عليهم وعلى حكومات شعوبهم، وكانت هذه الزيارة بمثابة مفاجئة، لتشرتشل لكنها كانت ضمن خطة الولايات المتحدة الاميركية في التغلغل للشرق الأوسط. وكانت أهم اللقاءات التي تمت بين روزفلت وبين القيادات السياسية العربية والإسلامية هو اللقاء بين الرئيس الاميركي وبين الملك عبد العزيز بن سعود حيث منح العاهل السعودي الولايات المتحدة حق البحث عن البترول في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال خطة ذكية ضد الإستعمار البريطاني الذي كان يحاول الحصول على إمتيازات البحث عن البترول وإستخراجه من الأراضي السعودية عبر شركات بريطانية فقط. وعبر ذلك حافظت المملكة العربية السعودية دوماً على خصوصية تاريخية متميزة عن خصوصيات بلدان العالم الإسلامي والعربي الأخرى وهي عدم خضوعها لأي هيمنة إستعمارية غربية أو أي عنوان آخر لهذه الهيمنة مثل الإنتداب أو الحماية أو الإستعمار اللامباشر، أو الإستعمار المباشر.

وقد كان لقاء الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس روزفلت هو المفتاح الذي بدأت من خلاله الولايات المتحدة الاميركية تزاحم الوجود البريطاني داخل منطقة الشرق الأوسط فإن الإستعمار البريطاني كان معروفاً كإستعمار عريق داخل المنطقة أما الولايات المتحدة الاميركية فلم تعرف بذلك على الرغم من كونها قد إتبعت سياسة معادية لشعوب المنطقة العربية بعد ذلك من خلال دعمها لإسرائيل، وقد كان دعمها لإسرائيل ولإقامة الدولة العبرية يتموضع بشكل أولي داخل الخطط الإستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. فإن إلتقاء الرئيس الاميركي روزفلت بالملك عبد العزيز بن سعود كان يتضمن مطالب اميركية بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين.

وقد وقف الملك عبد العزيز بن سعود من هذا الموضوع موقفاً متصلباً. فعلى الرغم من ودية اللقاء الذي جرى بين روزفلت وبين الملك سعود فإن الموقف العربي الإسلامي كان هو المنطلق في المفاوضات بالنسبة للملك عبد العزيز وبخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وقد كان هذا اللقاء تاريخياً، أو المحطة التاريخية الأولى التي حددت موازين القوى الإستراتيجية الجديدة في العالم الإسلامي عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص لأنه تمخض عن دخول

قوة جديدة الى المنطقة أصبح لها مجالها الجغرافي الإقليمي الخاص الذي دخل في صراع مع محاور الإستراتيجيات الغربية الأخرى في العالم الإسلامي مثل الإستراتيجية السوفياتية والإستراتيجية البريطانية.

ولأهمية هذا اللقاء الذي كان نقطة تحول تاريخي داخل المنطقة حفظت أرشيفات وزارة الخارجية الاميركية تقريراً هاماً عنه. فقد حدث هذا اللقاء على ظهر سفينة كان الرئيس الاميركي يستقلها في البحر الأحمر هي الطراد «كوينسي». وجاء الطراد من يالطا، الى مياه البحيرات المرة - في قناة السويس، ثم إجتاز البحر الأحمر حتى المحيط الهندي وإلتقى الرئيس روزفلت على ظهر الطراد كوينسي يوم ١ ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٥ بالملك فاروق ملك مصر، وفي يوم ١٤ شباط (فبراير) مع الملك عبد العزيز بن سعود وفي اليوم نفسه بعد الظهر إلتقى بالإمبراطور هيلا سيلاسي إمبراطور الحبشة وحاكم القرن الأفريقي. والتقرير الذي كتبته وزارة الخارجية الاميركية حول اللقاء بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود كان من أهم التقارير التي توضح خطوط الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية الاميركية في منطقة الشرق الأوسط. كما وضح هذا التقرير الأولويات السياسية العربية الإسلامية للمملكة العربية السعودية في مواجهة القوى الجديدة القادمة الى المنطقة وحدود التعامل معها مع عدم التفريط بالقضايا العربية أو التسامح بها أو التنازل عن الحقوق العربية والإسلامية المهمة ومن ضمنها قضية فلسطين آنذاك.

وكان نص التقرير الذي كتب في وزارة الخارجية الاميركية حول اللقاء بين الرئيس الاميركي روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود [١٨٢]، هو:

وزارة الخارجية

واشنطن

مذكرة بمحادثة دارت بين ملك المملكة العربية السعودية (الملك عبد العزيز آل سعود) والرئيس الاميركي روزفلت في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ على ظهر الباخرة الاميركية كونيسي:

أولاً: طلب الرئيس الاميركي من جلالته المشورة بالنسبة لمشكلة اللاجئين اليهود الذي طردوا من ديارهم في أوروبا، وقد أجاب جلالته بأن في رأيه

ينبغي لليهود أن يعودوا الى العيش في الأراضي التي طردوا منها.
أما اليهود الذين دمرت ديارهم تماماً وليس لديهم سبل للعيش في أوطانهم فينبغي أن يعطى لهم مجال حيوي في بلدان المحور التي إضطهدتهم، وقد علق الرئيس بقوله أن بولندا قد تعتبر حالة تستحق الدراسة فيما يتعلق بالموضوع، إذ يبدو أن الالمان قد قتلوا ثلاثة ملايين من اليهود البولنديين، مما ينبغي على أساسه إيجاد مكان في بولندا لإعادة توطين كثير من اليهود ممن لا وطن لهم.

وقد عرض جلالته بعد ذلك قضية العرب وحقوقهم المشروعة في أراضيهم وأوضح أن العرب واليهود لا يمكن أن يتعاونوا أبداً لا في فلسطين ولا في بلد آخر. وإسترعى جلالته الإنتباه الى التهديد المتزايد الذي يتعرض له وجود العرب والأزمة التي نجمت عن إستمرار الهجرة اليهودية وشراء الأراضي من قبل اليهود. وأوضح جلالته أيضاً أن العرب يفضلون الموت على أن يتخلوا عن أراضيهم لليهود.

وأوضح جلالته أن أمل العرب يقوم على كلمة الشرف التي أعطاها الحلفاء وعلى حب الولايات المتحدة المعروف للعدالة، وتوقع مساندة الولايات المتحدة لهم.

وأجاب الرئيس أنه بوده أن يطمئن جلالته أنه لن يفعل شيئاً لمساعدة اليهود ضد العرب، وأنه لن يقوم بأي تحرك معادٍ للشعب العربي، وذكر جلالته بأنه من المستحيل منع إلقاء الخطب وإصدار القرارات في الكونغرس أو في الصحافة والتي يمكن أن تتخذ بشأن أي موضوع، وقال أن توكيده هذا يتعلق بسياسته هو مستقبلاً كرئيس للسلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة.

وقد وجه جلالته الشكر الى الرئيس لبيانه. وأشار الى المقترح المتعلق بإيفاد بعثة عربية الى اميركا وانكلترا لشرح قضية العرب وفلسطين وقال الرئيس أنه يعتقد أنها فكرة طيبة جداً. لأنه يعتقد بأن هناك أناس كثيرون في اميركا وانكلترا قد أعطيت لهم معلومات خاطئة، وقال جلالته إن بعثة من هذا القبيل لإطلاع الناس مفيدة ولكن الأهم بالنسبة له ما قاله الرئيس فيما يتعلق بسياسته تجاه الشعب العربي.

ثانياً:

وقد أوضح جلالته أن مشكلة سوريا ولبنان تسبب له قلقاً عميقاً، وسئل الرئيس عما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة لو أن فرنسا إستمرت في الضغط على سوريا ولبنان بمطالب لا تطاق. وأجاب الرئيس أن الحكومة الفرنسية قدمت له كتابة ضمانها باستقلال سوريا ولبنان. وأن بوسعه في أي وقت أن يكتب الى الحكومة الفرنسية مصمماً على أن تحترم كلمتها. وقال أنه في حالة ما إذا أعاقت الحكومة الفرنسية إستقلال سوريا ولبنان، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم لسوريا ولبنان كل التأكيد الممكن فيما خلا إستعمال القوة.

ثالثاً:

وتحدث الرئيس عن إهتمامه الكبير بالزراعة، معلناً أنه هو نفسه كان مزارعاً وأكد الحاجة لتنمية المصادر المائية، وزيادة رقعة الأرض المزروعة وأيضاً تشغيل الدواليب التي تسير العمل في البلاد. وأعرب عن إهتمام خاص بالري وزراعة الأشجار، والقوة المائية التي يأمل أن يتم تطويرها بعد الحرب في بلدان كثيرة، بما في ذلك الأراضي العربية. وبعد أن أوضح مودته تجاه العرب، ذكر جلالته بأن من شأن زيادة الأراضي المزروعة خفض مساحة الصحراء وتوفير أسباب العيش لعدد أكبر من السكان. وقد وجه جلالته الشكر الى الرئيس لتشجيعه الزراعة بهذا القدر من القوة، ولكنه قال أنه هو نفسه لا يستطيع أن ينهمك بأي حماس في تنمية الزراعة والأشغال العامة ببلده إذا كان هذا الإزدهار سوف يرثه اليهود.

وإذا كان التقرير السابق هو الأكثر أهمية حول القضايا العربية وقضايا السياسة والإقتصاد فإن الوزير الاميركي المفوض في المملكة العربية السعودية وليم هايدي الذي حضر الإجتماع بين الملك عبد العزيز آل سعود وبين الرئيس روزفلت قد كتب تقريراً عما دار في الإجتماع والمحادثات العامة الأخرى التي جرت فيه وإن هذه المحادثات على الرغم من طابعها العام إلا أنها تعكس الرؤية الاميركية للشرق الأوسط[١٨٣] من خلال العلاقة التي كان روزفلت يهدف الى إقامتها مع سياسيي هذه المنطقة.

وفيما يلي وثيقة لقاء الملك عبد العزيز آل سعود مع الرئيس الاميركي روزفلت.

من الوزير المفوض في المملكة العربية السعودية

الى وزير الخارجية (مقتطف)

جدة في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٥

ورد في ١٣ آذار (مارس) ١٩٤٥

ج - إجتماع الرئيس والملك

«حتى أتفه الأحداث التي وقعت أثناء الإجتماع التاريخي لهذين الرجلين العظيمين يستحق أن تسجل. ففي أثناء الزيارة التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي على ظهر الباخرة قبل الغداء (من الساعة ١١:٣٠ الى الساعة ١٣:٠٠ يوم ١٤ فبراير) نشأت بسرعة صلة ودية جداً. وتكلم الملك على أنه الشقيق التوأم للرئيس طوال سنوات في المسؤولية كرئيس للدولة وفي العجز الجسدي.

وقال الرئيس «أي روزفلت» ولكنك أسعد حظاً لأنك ما زلت تستخدم رجليك لتأخذاك أينما تختار أن تذهب. ورد الملك قائلاً: «أنك أنت يا سيدي الرئيس سعيد الحظ إذ أن رجلاي يصبهما الوهن عاماً بعد عام، بينما أنت مطمئن، فإنك بإستخدام كرسيك ذي العجلات الأكثر جدارة بالثقة، ستصل الى المكان الذي تختاره».

«وقال الرئيس بعد ذلك، لدي كرسيان من هذا النوع، وهما أيضاً توأمان، فهل تقبل واحداً منهما هدية شخصية مني؟». وقال الملك: بكل امتنان - وسوف أستخدمه يومياً وأتذكر دائماً بكل الحب مانح الهدية، صديقي العظيم الطيب».

وبعد الغداء قدم الملك إيماءة تتسم بنفس القدر من الإخلاص والتميز عندما قدم قهوة عربية الى مضيفه، كما روى في التذييل، وتحادث الإثنان كصديقين في مسؤوليات الحكم، وفي التقدم المشجع للحلفاء في الحرب، وفي الرحمة بالاعداد الوفيرة من الناس الذين أصبحوا معوزين بسبب الإضطهاد أو المجاعة. وإبتسم الملك مصدقاً على ثقة الرئيس المرحة بالانكليز، وقال: «إننا نحب الانكليز ولكننا نعرف الانكليز أيضاً والطريقة

التي يصرون بها على إفادة أنفسهم. إنك وإياي نريد تحقيق الحرية والإزدهار لشعبينا وجيرانهما بعد الحرب، فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والإزدهار، كذلك يعمل الإنكليز ويضحون لجلب الحرية والإزدهار للعالم، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم وأن يكتب عليه عبارة، «مصنوع في بريطانيا».

وفي وقت لاحق من اليوم قال الملك لي، لم أسمع أبداً من قبل مثل هذا الوصف الدقيق للإنكليز.

والأهم من ذلك أن الملك أخبرني في مرات عديدة، بأنني لم ألتقِ أبداً بأحد يساوي الرئيس في شخصيته وحكمته ودماثته. وفي حفلات إستقبال مختلطة، وأيضاً في مأدبة أقيمت بعد عودته الى جدة، أشار الملك (في حضور شخصيات سعودية وبريطانية بارزة) الى الرئيس في عبارات ملتهبة بالحماس لم تستعمل في الإشارة الى غيره من الأشخاص الذين ألتقى بهم في أثناء رحلته، وقد أوضح الأمراء والوزراء الذين رافقوه بإسهاب أن الملك أصبح مفتوناً بالرئيس وقد قال للشيخ حافظ وهبة، إن أهم حدث في حياتي كلها هو إجتماعي مع الرئيس روزفلت.

وعندما روى الملك لي في مقابلة خاصة يوم ٢٠ شباط (فبراير) عن محادثاته مع مستر تشرشل (وردت في رسالة المفوضية رقم ٧٤ يوم ٢٢ شباط (فبراير) قال: «إن الإختلاف بين الرئيس ومستر تشرشل كبير جداً، إذ أن تشرشل يتكلم بطريقة ملتوية، ويتهرب من التفاهم، ويغير الموضوع ليتجنب الإلتزام، مما يضطرني مراراً إعادته الى النقطة التي يدور حولها الحديث، أما الرئيس فإنه يسعى الى التفاهم في المحادثات، ويبذل جهده لتحقيق الإلتقاء بين العقلين، وتبديد الظلام، وإلقاء الضوء على المسألة».

د ـ مجالات النفوذ مقابل سياسة الباب المفتوح

لست في وضع يتيح لي الإفصاح عن المحادثات السرية بين الرئيس والملك، إذ أن مذكرة متفق عليها عن المحادثات بشأن بعض الموضوعات المعينة محتفظ بها لدى كل منهما، وتم (بإذن من الرئيس) إرسال نسخة ثالثة باليد الى وزير الخارجية وهناك موضوع له أهمية عامة بالنسبة لمستقبلنا

في المملكة العربية السعودية قد بحث بشكل عام، ولم يسجل في هذه المذكرة، وكان هذا الموضوع يشغل بال الملك كثيراً واشار إليه بعد ذلك وإعتقد أن إهتمامه بهذا الموضوع ينبغي أن يسجل.

إن الملك لم يشر أبداً في حديثه مع الرئيس الى إعتمادات أو إعانات مالية فيما عدا ما يتصل بالمعونة الإقتصادية في هذا الموضوع، وقد تساءل: «ما الذي يمكن أن أصدقه عندما يقول لي البريطانيون أن مستقبلي مرتبط بهم، وليس بأميركا؟ إنهم دائماً يقولون، أو يلمحون بأن المصالح السياسية الاميركية في العربية السعودية هي مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب، وأن معونتها قصيرة الأجل مثل قانون الإعارة والتأجير، وأن العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحده ضوابط الإسترليني، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية: ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش الملكيين، وإن أمني وإستقراري الإقتصادي مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية، وأن اميركا سوف تعود بعد الحرب الى مشاغلها في نصف الكرة الغربي، وبإيجاز يقولون لي: إن «المشاركة متعددة الأطراف في العربية السعودية هي مشاركة مؤقتة، وأن بريطانيا وحدها هي التي ستستمر كشريك لي في المستقبل، كما كانت في السنوات الأولى من عهدي، وعلى أساس قوة هذه الحجة، يسعون الى أن تكون الأولوية لبريطانيا في العربية السعودية، فما الذي يمكن لي أن اصدقه؟»».

وأجاب الرئيس قائلاً: إن الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصاً لمجالات النفوذ التقليدي لصالح سياسة الباب المفتوح، وأن الولايات المتحدة تأمل أن يصبح باب العربية السعودية مفتوحاً لها ولغيرها من الأمم، دون إحتكار من قبل أي منها، لأنه فقط عن طريق التبادل الحر للسلع والخدمات والفرص، يمكن للإزدهار أن ينتشر لصالح الشعوب الحرة.

وقد أعرب الملك عن إمتنانه لهذا التوقع إلا أنه كان واضحاً إنه كان يتوقع إستمرار الضغط البريطاني كما كان في الماضي للمطالبة بمجال للنفوذ على بلده وحوله، وهذا الخوف له بلا شك ما يبرره، وسوف يتبدد عندما تضفي

الولايات المتحدة جوهراً مادياً على الخطط المتعلقة بإبرام إتفاقيات إقتصادية وسياسية طويلة الأجل مع العربية السعودية كيفما تفتتح سياسة الباب المفتوح.

مع وافر الإحترام.

وليام ايدي

وكانت بريطانيا قلقة جداً من خلال رئيس وزرائها ونستون تشرشل من أطماع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في الثروة البترولية التي ألحت الولايات المتحدة من خلال عدة رسائل لروزفلت موجهة الى ونستون تشرشل على ضرورة إقتسام هذه الثروة في منطقة الشرق الأوسط، وقد رد تشرشل على هذه الرسائل بثلاث رسائل أخرى، ذكر فيها تفاصيل حول مقترحات وطلبات روزفلت حول البترول في الشرق الأوسط، وكانت الرسالة الأولى مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٤، والثانية بعد ذلك بأربعة أيام، والثالثة كتبت في شهر آذار من العام نفسه.

نص خطاب سري من رئيس الوزراء البريطاني السير ونستون تشرشل الى الرئيس الاميركي فرانكلين روزفلت بتاريخ ٢٠ (فبراير) ١٩٤٤، تتوضح فيه مخاوف تشرشل من نوايا الولايات المتحدة تجاه إمتيازات البترول البريطانية في الشرق الأوسط.

الرقم ٥٨٣

من تشرشل الى روزفلت

٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٤

في الفترة الأخيرة راقبت بمزيد من الشك البرقيات الرسمية المتعلقة بصناعة البترول ويسعدني كثيراً أنكم وافقتم على إرجاء نشر بيان اميركي بحت لبعضة أيام ولكم أن تستوثقوا من أنني لا أبتغي إلا التوصل الى ما هو منصف وعادل بين بلدينا، ومؤكد أن هذا الأمر يمكن أن يدرس فيما بيننا دراسة صابرة قبل طرحه للمناقشة العامة على جانبي الأطلسي، فالعراك حول البترول هو فاتحة هزيلة لما إرتبطنا به من مشروع وتضحية هائلة. وقد أوضح لي اللورد هاليفاكس (السفير البريطاني في الولايات المتحدة) المصاعب المتعلقة بالموقف من ناحيتكم، ولدينا نحن بدورنا مصاعب قد تصبح هائلة في البرلمان ولدى بعض الدوائر هنا خشية من وجود رغبة لدى الولايات المتحدة في حرماننا من ثروتنا البترولية في الشرق الأوسط، وهي التي تعتمد عليها، ضمن إعتبارات أخرى، بحريتنا في كل تموينها وطبيعي أن هذه الحساسية قد تفاقمت شديداً على أيدي السناتورات الخمسة (يشير تشرشل هنا الى لجنة مجلس الشيوخ الاميركي الخاصة بإستقصاء موارد البترول التي

ومع إلحاح روزفلت في قضية ضرورة إقتسام الثروة النفطية في الشرق الأوسط مع بريطانيا[١٨٤]، كان يعرف في الوقت نفسه بأن موقف الولايات المتحدة الاميركية سيكون موقفاً محرجاً إذا تطرقت الإدارة الاميركية الى نفط العراق، إذ أن العراق كان مفروغاً منه بإعتباره قاعدة لصالح البريطانيين، ولذلك إكتفى الرئيس روزفلت بالإلتقاء بالملك فاروق ملك مصر على الرغم من كون مصر محسومة بأنها بلد تحت النفوذ البريطاني، أما العراق فإن أي إقتراب اميركي منه

رأسها فرانسيس مالوني السينتور عن ولاية كنتيكت) وإني لعلى ثقة من أن هذه الشكوى ليس لها أساس بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة. غير أنه عند الإعلان عن أنكم تعتزمون إفتتاح مؤتمر حول البترول في بلاد فارس والشرق الأوسط، وأن وزير الخارجية سيرأس الوفد الاميركي، فإن الموضوع كله تصبح له أهمية أولى في البرلمان وسينشأ شعور بأن (المشاركين في المؤتمر) يعاملون بخشونة وقد يتعرضون لضغط وإني واثق من أنه سيتطلب مني تأكيدات مؤداها أن موضوع نقل الملكية لن يثار، وهذا تأكيد لن يكون في وسعي تقديمه، يضاف الى ذلك أن من المؤكد إثارة توقعات كثيرة في الولايات المتحدة بسبب إفتتاح مؤتمر للبترول تحت رعايتك افلا يكون عليكم ضغط متزايد من جانب العناصر التي هل أقل العناصر صداقة لنا في الولايات المتحدة، مما يحقق هذه التوقعات على حسابنا.

من المؤكد أن المؤتمرات الدولية على أعلى مستوى ينبغي الإعداد لها سلفاً إعداداً دقيقاً وأرجوكم النظر فيما إذا كان من المستصوب السير كخطوة أولى في إجراء محادثات رسمية وتقنية وفقاً للخطوط التي قد اتفق عليها فعلاً ـ كما فهمت ـ بين وزارة الخارجية وبيننا.

المخلص
ونستون تشرشل

ملاحظة: في تموز (يوليو) ١٩٤٣ أقامت الولايات المتحدة هذه الإحتياطات البترولية لصيانة مواد البترول الاميركية بالظفر بحقول بترولية خارج البلاد وتنميتها، ولم تلبث هذه الوكالة أن إرتطمت بصعوبات مع شركات البترول الاميركية ومع وزارة الخارجية، وكان هارولد. ل إيكس، وزير الخارجية الذي يرأس هذه الهيئة راغباً في القيام بنفسه بمفاوضات على مستوى مجلس الوزراء، في حين رغبت وزارة الخارجية في ترتيب محادثات عامة مع بريطانيا حول إحتياطات البترول، وبناء على ذلك قامت وزارة الخارجية الاميركية في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ بدعوة البريطانيين لتبادل الآراء حول إحتياطات البترول في الشرق الأوسط. وكان الطرفان قد إتفقا أصلاً على أن تجري المحادثات بين الخبراء في هذا الميدان ولكن بحلول أواسط شباط (فبراير) قرر الاميريكيون أن يكون وفدهم على

كان من الممكن أن يثير أزمة بين الولايات المتخدة وبريطانيا، ولكن روزفلت لم ينسَ بأن هذا البلد قد يكون هدفاً لطموحات إستراتيجية أمريكية في يوم ما، فبعث الى الامير عبدالإله الوصي على عرش العراق ببرقية من على ظهر الطراد كوينسي

مستوى الوزراء، فإحتجت السفارة البريطانية في واشنطن على هذا التغيير وقامت وزارة الخارجية البريطانية بإخبار تشرشل بأن المحادثات على مستوى الوزراء ستجتذب إهتمام الرأي العام الى القضية وقد تؤدي الى مطالب قد تتخلى بريطانيا عن حقها في الإشتراك في المؤتمر، وبالنظر بصورة خاصة الى أن المملكة المتحدة تعتمد على طاقات الولايات المتحدة في الإنتاج والتكرير والشحن فإن مناقشة أمر البترول سيكون أمراً محرجاً وقد يسبب للمملكة ضرراً شديداً.

وهناك رسالة أخرى من تشرشل الى الرئيس الاميركي روزفلت حول الموضوع نفسه هذا نصها:

الرقم: ٦٠١

من تشرشل الى روزفلت

٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٤

سري للغاية

تلقيت برقيتكم المؤرخة في ٢٢ شباط (فبراير) عن طريق وينانت (سفير الولايات المتحدة في بريطانيا) فقلت له أنني شديد الإنزعاج من الكيفية التي تتطور بها الأمور فمجلس وزرائنا راغب كل الرغبة في إجراء إستقصاء تقني لوضع البترول في جميع أنحاء العالم. وعندئذ نستطيع معرفة كيف يقف كلانا.

غير أن مجلس الوزراء أعرب بصورة قاطعة عن وجهة النظر التالية، وهي:

أولاً: أن يكون الإستقصاء في بادي الأمر على مستوى رسمي للتثبت من الحقائق.

ثانياً: أنه يفضل إجراءها هنا في لندن.

ثالثاً: أن يخول لنا أن نعلن هنا في البرلمان بأنه لن يطرح أي إقتراح بتغيير الملكية الحالية لمصالح البترول في الشرق الأوسط التي تعتمد عليها بحريتنا كما تعرفون، أو في أي مكان سواه.

إن برقيتكم تشيح هذه النقاط جميعاً، وإذ أذنتم لي قلت أنها، على ما يبدو تنهي (إلينا) بقراركم حول هذه المسائل.

وعندما تلوت البرقية على مجلس الوزراء هذه الليلة ألفيته هو أيضاً (مجلس الوزراء) شديد الإنزعاج حول ما ظهر من إحتمال نشوب خلاف واسع بين حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة حول هذا الموضوع في مثل هذا الوقت، وقد طالبت الوزارة ولا سيما الوزراء المختصين بتقارير سأقوم بعرضها مرة أخرى على مجلس الوزراء بعد بضعة أيام، وإنني في الوقت عينه واثق من أنكم لن تقيدوا أنفسكم بأي بيان علني، إذ أنني لست واثقاً بأي حال من قدرتنا على الموافقة عليه، إذ أصبحت القضية موضوعاً علنياً، دون أن يكون هناك إتفاق على ذلك، فستدور مناقشات في البرلمان تقال فيها جميع أنواع العبارات التي

يقول فيها: «إنني آسف شديد الأسف بأن لا تمكنني زيارتي القصيرة هذه غير المخططة للشرق الأوسط من مقابلتكم (. . .) إنني أثناء إقامتي القصيرة في المياه المصرية قابلت إنفرادياً وعلى حدة الملك فاروق ملك مصر، وإمبراطور الحبشة، وملك المملكة العربية السعودية، وكانت هذه المقابلات ذات طبيعة شخصية وإحتفالية، وقد فهمت أنك تفكر بالقيام بزيارة للولايات المتحدة الاميركية في

تلقي بظلالها على الحكمة، وتثير نفوراً من ناحيتكم من المحيط.
وإني لشديد الأسى لنشوء جميع هذه المشكلات في وقت يشغلكم فيه كثير جداً من الهموم، ولكم أن تثقوا في أنني سأبذل في كل مناسبة قصارى جهدي لكي أكون عوناً (لكم) ولكنني واثق من أن فتح الباب للنشر الى أقصى مدى حول هذه الأمور دون معرفة الى أن يفضي بنا، قد يلحق ضرراً فعلياً بالعلاقات الإنكليزية الاميركية.

المخلص
ونستون تشرشل

ملاحظة: جرت محادثات إستكشافية بين الخبراء الامريكيين والبريطانيين في واشنطن من ١٨ نيسان (أبريل) الى ٣ أيار (مايو) ١٩٤٤، وأعد مشروع مذكرة تفاهم قدم الى الحكومتين لدراسته أما المحادثات على مستوى مجلس الوزراء بشأن البترول، فقد عقدت في واشنطن بين ٢٥ تموز/يوليو و ٣ آب (أغسطس).
وهنالك وثيقة، رسالة أخرى حول الموضوع نفسه ممثلة برسالة بعثها رئيس وزراء بريطانيا الى الرئيس روزفلت هذا نصها:
سري للغاية
من تشرشل الى روزفلت
الرقم: ٦٠١
٤ آذار (مارس) ١٩٤٤
بالإشارة الى مذكرتكم رقم ٤٨٥ أشكركم شكراً جزيلاً على تأكيداتكم الخاصة بعدم التطلع الى حقول بترولنا في إيران والعراق ودعني أعاملكم بالمثل فأعطيكم أوفى تأكيد بأنه ليس لدينا أي تفكير في محاولة إقحام أنفسنا في مصالحكم أو ممتلكاتكم في المملكة العربية السعودية. إن موقفي بالنسبة لهذا الموضع، شأن موقفي بالنسبة لجميع الأمور، يتلخص في أن بريطانيا العظمى لا تطلب أي مزية سواء أكانت إقليمية أو غيرها، نتيجة للحرب، وهي من ناحية أخرى لن تحرم من أي شيء يخصها عن حق بعد تقديمها لخدماتها الجليلة للقضية السامية ـ على الأقل طالما أن خادمك المطيع معهود إليه في تولي أمورها ـ وسأعرض الموضوع على مجلس الوزراء يوم الأثنين، وآمل في أن أبرق إليكم بعد ذلك مباشرة.

المخلص
ونستون تشرشل

وقت ما من هذا الربيع، وأود أن أبلغك كم أتطلع الى مقابلتك في واشنطن أثناء زيارتك لاميركا(١٨٥).

وإستمرت خطة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الأوسط حتى بعد وفاة روزفلت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية فهي خطة اميركية كانت قد تمت دراستها في وزارة الخارجية الاميركية قاضية بأن تتخذ الولايات المتحدة الاميركية موقفاً جدياً من الشرق الأوسط وتسجيل حضورٍ سياسي وعسكريٍ فيه.

ومن خلال دراسة ملفات وزارة الخارجية الاميركية ولا سيما محاضرات إجتماعات لجنة التنسيق الخاصة الملكفة بوضع السياسات الاميركية في منطقة الشرق الأوسط بأن سنة ١٩٤٤ كانت سنة الإعداد للإختراق الاميركي المنظم للشرق الأوسط والعالم العربي، أي كان ذلك قبل عام من زيارة الرئيس روزفلت الى المياه الإقليمية في قناة السويس والبحر الأحمر، ومقابلته للملك عبد العزيز بن سعود والملك فاروق(١٨٦).

وفي تقرير سري للجنة التنسيق مؤرخ في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ تحدد وزارة الخارجية الاميركية أهداف السياسة الاميركية في منطقة الشرق الأوسط بما يلي:

١ ـ تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة في إجراء ترتيبات عادلة تهدف الى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.

٢ ـ تأكيد حق الشعوب في إختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

٣ ـ توفير مساواة في الفرص في التجارة والترانزيت والتبادل التجاري تختلف عن سياسة الإستعباد، وتوفير حرية التفاوض إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة بغض النظر عن نوع النظام الإقتصادي المطبق.

٤ ـ حماية المواطنين الاميركيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الإقتصادية الاميركية المشروعة والنهوض بها سواء أكانت حقوقاً ماثلة أو متمثلة.

ويتضح من أن فحوى هذه الأهداف بغض النظر عن الصيغة اللغوية المحايدة لها هي خطة إستراتيجية طموحة لإقامة نظام دولي إقليمي جديد داخل قطاع الشرق الأوسط يكون للولايات المتحدة فيه الدور الدولي والرئيسي وخاصة في

مجالات الأمن والتجارة والعلاقات الإقتصادية والسياسية هذا علاوة على دور الرقيب الحامي للمواطنين الامريكيين وللحقوق الاميركية النظرية أو التي يمكن تصورها فرضياً لكي تتدخل الولايات المتحدة الاميركية في أي لحظة لحمايتها ولحماية مصالحها القائمة الضرورية في المستقبل، وهذا ما حصل فعلاً مستقبلاً من خلال إبحار الإسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط وخلق قوات التدخل السريع وغيرها من قوات أو إجراءات مركزية فعالة وحضور النفوذ الاميركي داخل منطقة الشرق الأوسط ومتابعة لهذه السياسة التي إتخذتها الإدارة الاميركية تجاه الشرق الأوسط، وضعت لجنة تنسيق السياسات أيضاً تقريراً سرياً آخر بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٤٥ وهذا التقرير يقوم بتحديد وسائل العمل لأجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية السابقة الذكر، ويحدد هذا التقرير وسائل للعمل ومن أبرزها: «العمل على إقامة نظام إقليمي تنشئه دول المنطقة لا يعتمد على نفوذ بريطانيا ولا يقع تحت نفوذ النظام السلطوي للإتحاد السوفياتي».

ثم يذكر التقرير في إشارة يحذر فيها بشدة من المخاطر التي قد تقع في المستقبل، «وإن من المعترف به أن التنفيذ الناجح لسياستنا الإقتصادية في الشرق الأوسط يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنجاح الذي نحققه في الميدان السياسي، ولعل القضية الفلسطينية دون جميع المشكلات السياسية هي التي تتطلب حلاً حازماً في هذه المنطقة».

وبعد وجود هذه الأسس والملامح الواضحة للسياسة الاميركية داخل منطقة الشرق الأوسط وبعد صراع بين النفوذ الاميركي والبريطاني بشكل خفي أو دبلوماسي تصبح المواجهة بين القوة الناهضة الجديدة وبين القوى العظمى القديمة واضحة من خلال مذكرة وجهتها وزارة الخارجية الاميركية الى وزارة الخارجية البريطانية في يوم ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٥، وتقول المذكرة:

١ ـ نحن نرغب في أن يتوقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل حصولنا على إمتيازات بترولية في المناطق بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ ـ ونحن نرغب في زيادة معدل إستقلال البترول من إحتياطات نصف الكرة الشرقي ولا سيما في الشرق الأوسط حتى يمكن خفض نسبة الإستقلال لبترول نصف الكرة الغربي خصوصاً بترول الولايات المتحدة الاميركية حتى يظل هذا

البترول المختزن إحتياطياً موفراً للمستقبل.

٣ ـ ونحن نرغب في إيصال منابع البترول وبخاصة البترول السعودي والعراقي الى مياه الخليج الفارسي أو البحر الأبيض المتوسط بواسطة الأنابيب.

وإضافة الى ذلك أرادت الولايات المتحدة أيضاً الحصول على تسهيلات مرور في منطقة الشرق الأوسط، وقد تبادلت الوثائق مع بريطانيا بهذا الخصوص وصرحت الإدارة الاميركية الى الإدارة البريطانية بأن أية تسهيلات تريد الحصول عليها في منطقة الشرق الأوسط تواجه بإعتراض بريطاني، ففي مصر قام اللورد موينتون وزير الطيران البريطاني بمنح تسهيلات للطيران الاميركي في مصر، كما أن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي قد أبلغ الاميركيين بأنه يخشى اعطاءهم تسهيلات لأن بريطانيا سوف تعترض على ذلك.

وعبر هذه البوادر الأولى في الصراع الاميركي البريطاني داخل منطقة الشرق الأوسط أخذت ملامح الصراع تتسع والخطوط العامة للتباعد في سياسة القوتين تتجلى أكثر فإن الرئيس الاميركي الجديد هاري ترومان الذي تولى الرئاسة الاميركية بعد وفاة الرئيس روزفلت، وكان نائباً له، قد أولى عناية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وتابع السياسة الاميركية المرسومة مسبقاً والتي طبقها الرئيس روزفلت، أي سياسة ضرورة بأن يكون للولايات المتحدة الاميركية مكانة إستراتيجية أولية في منطقة الشرق الأوسط ليس لتحل محل بريطانيا فقط وإنما لكي تقف أيضاً أمام النفوذ السوفياتي الذي قد يأخذ بالتعاظم في هذه المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(١٨٧). فإن ضعف بريطانيا كقوة عظمى وظهور الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كقوى عظمى جديدة كان ضد الحافز الذي دفع الإدارة الاميركية ليس لأن تتخذ قراراً بضرورة الدخول الى منطقة الشرق الأوسط لإحتلال مكانتها كقوة عالمية ناهضة ضد بريطانيا فحسب، بل كذلك لإحتلال موقع لحماية هذه المنطقة ضد النفوذ السوفياتي حيث خرجت السياسة السوفياتية من نطاقها المحدود قبل الحرب بالإتحاد السوفياتي فقط كما حدد ذلك ستالين، وبدأ الإتحاد السوفياتي ينفتح على العالم الخارجي بعد دخوله الى الحرب الى جانب الحلفاء. وكانت سياسة ترومان تدرك بأن دخول الولايات المتحدة الاميركية الى منطقة الشرق الأوسط قد بات ذا ضرورة مزدوجة يتجسد جانبها الأول في

الحصول على أرضية الإمتيازات التي تتمتع بها بريطانيا في المنطقة. ويتجسد جانبها الثاني في ضرورة مقاومة نفوذ الإتحاد السوفياتي الذي قد يتغلغل أيديولوجياً وعسكرياً الى المنطقة على الرغم من إسلامية بلدانها، وبذلك تكون هذه مقدمة لأن يتغلغل النفوذ السوفياتي بعد ذلك داخل بلدان إسلامية أخرى محاذية له مثل إيران وأفغانستان وبعد ذلك الى الباكستان ليزيح النفوذ البريطاني الموجود فيها والذي أصبح ضعيفاً على الصعيد الدولي بعد بزوغ القوى العظمى الجديدة مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي نفسه.

وبناء على هذه الحقائق اقر ترومان في إجتماع عقده في البيت الأبيض في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٤ وإشترك فيه الوزراء الاميركيون المفوضون في عواصم البلدان الشرق أوسطية، أقر مذكرة خاصة بالموضوع جاء فيها[١٨٨].

إن الرئيس بعد سماع تقارير الوزراء المفوضين أقر التوجيهات التالية:

- إعترف بأهمية البلدان العربية في تفكيرنا لوضع سياسة خارجية إيجابية لفترة ما بعد الحرب.

- أوضح موافقته على ضرورة وجود توازن بين سياساتنا وسياسة روسيا في المنطقة.

- وافق على ضرورة توقيع معاهدات للصداقة والتجارة مع البلدان العربية.

- وافق على التعاطف مع طلبات الحكومات العربية لمستشارين اميركيين في المجالات الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

- أكد رغبته في إستقبال ملك مصر في واشنطن طبقاً للدعوة السابقة الموجهة إليه من الرئيس روزفلت.

- إن الرئيس الاميركي ترومان قال: أنه يسعده أن يستقبل خلال العام القادم كل من الرئيس السوري والرئيس اللبناني.

- زود الوزراء المفوضين والقنصل العام في القدس بتعليق مفيد كثيراً بشأن مشكلة فلسطين الشائكة[١٨٩].

وقد توضح بعد ذلك أن تعليقاته حول قضية فلسطين كانت تقضي بمساعدة الصهاينة ومطالبهم في فلسطين بسبب من أن الرئيس تورمان كان يريد ترشيح نفسه للرئاسة الاميركية لمدة أخرى، وصرح: «إنه ليس في علمي أن للعرب أصواتاً هنا

في الإنتخابات الاميركية ولكن اليهود لهم أصوات ولهم تأثير »[١٩٠]. ومن هنا جاء موقفه المؤيد كلياً الى إسرائيل.

وقد جاء كذلك في التقرير الذي أصدرته لجنة تنسيق السياسيات العامة عبارة هامة تقول: «إن الشرق الأوسط كان وسيظل أبرز الساحات التي تختبر فيها المثل العليا التي من أجلها تخاض الحرب وكذلك نظام الأمن العالمي الذي يجري اليوم تشكيله وبلدان الشرق الأوسط ضعيفة وهي في حالة من حالات إعادة التكييف سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً»[١٩١].

إن هذه الخطوات التي إتخذتها السياسة الاميركية في الشرق الأوسط قد كانت القاعدة التي تشيدت عليها إستراتيجية امريكية متراتبة في بنائها، تراكمية في خطواتها الحديثة، مواكبة للحدث السياسي داخل المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الآن، حيث غدت الولايات المتحدة الاميركية هي القوة العظمى الأولى في المنطقة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في بداية التسعينات، ثم حددت المتغيرات الإقليمية حول السياسة الإقتصادية الجديدة بعد حرب الخليج الثانية، فالثقل الإستراتيجي التوازني قد أصبح برمته يميل لصالح الولايات المتحدة الاميركية، وأن هذه الذروة في التراكم السياسي لحضور الإستراتيجية الاميركية داخل منطقة الشرق الأوسط كانت المعطى النهائي والمنطقي لصراع الإستراتيجية الاميركية مع الإستراتيجية البريطانية الذي إنبثق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأصبح الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة هو النواة الجغرافية السياسية لرقعة جغرافية - حضارية أكثر إتساعاً هي العالم الإسلامي الذي بدأت السياسة الاميركية توسع إجراءاتها التطبيقية السياسية والعسكرية فيه وتضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد لترسيخ نفوذها داخل بلدانه.

جنوب شرق آسيا والمنظور الإستراتيجي البريطاني

إذا كان الشرق الأوسط موضع لصراع بين قوتين عالميتين هي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا فإن الأخيرة كقوة إستعمارية كلاسيكية قد عملت على الحيلولة دون تكرار حالة الصراع في الشرق الأوسط داخل بقية الأقاليم التي كانت تستعمرها من العالم والتي تعتبرها مناطق نفوذ بريطانية منذ أكثر من قرن من الزمن. وكانت في طليعة هذه المناطق التي أرادت بريطانيا حمايتها من منافسات إستعمارية أخرى هي منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أن هذه المنطقة والتبدلات الإقليمية التي تعرضت لها البلدان الإسلامية الموجودة فيها كانت إنعكاساً نوعياً للصراع الإستعماري بين البلدان والقوى الكبرى التي سادت سيطرتها في هذه المنطقة مثل بريطانيا وهولندا وفرنسا.

كما أن شعوب هذه المنطقة قد إنطلقت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية للمطالبة بحقوقها في الإستقلال نتيجة للدعوة التي قطعتها الدول الحليفة على نفسها في منح شعوبها وشعوب المناطق الأخرى الإستقلال بعد الإنتصار على النازية. ولذلك عندما شرعت شعوب البلدان التابعة للسيطرة البريطانية في هذه المنطقة بتنظيم حركات تحررها قامت بريطانيا بمنحها الإستقلال ولو شكلياً بعد سنوات قليلة تحاشياً لأن تتأجج ضدها حركة إحتجاجات عامة وعارمة يمكن أن تمنح فرصة لقوة دولية أخرى لأن تستغل هذا الوضع وتتدخل في شؤون بلدان منطقة جنوب شرق آسيا.

وضمن هذا الوضع الذي ساد في جنوب شرقي آسيا كانت أول دولة قد حققت الإستقلال بعد الحرب العالمية الثانية هي تايلاندا[١٩٢]. بعد سنوات قليلة تالية على الحرب حققت كل المستعمرات الأوروبية في هذه المنطقة إستقلالها عدا مستعمرتين، هما مستعمرة كوا Gou ومستعمرة تيمور البرتغاليتين، وقد نهضت في هذه الفترة بالذات حركات تحرر عنيفة داخل المستعمرات البريطانية بشكل

خاص. فقد قسمت الهند الى قسمين كما تبين ذلك مسبقاً هما الهند والباكستان وظلت الباكستان مواصلة حركتها الوطنية عبر إسلوبها السياسي الخاص المختلف عن إسلوب وطبيعة حركة التحرر الوطني التي نهضت في الهند خلال هذه الفترة. وقد منحت بريطانيا الإستقلال للبلدان الإسلامية الجنوب شرق آسيوية إلا أن هذا الإستقلال السياسي كان عموماً مكوناً من حكومات وطنية تعتلي رأس السلطة في بلدانها. إلا أن بريطانيا لم تتخلَ عن البلدان الإسلامية في هذه المنطقة بل ربطتها بمعاهدات أو بمنظمات دولية مرتبطة أساساً ببريطانيا مثل مجموعة دول الكمونولث وغيرها[١٩٣].

ومن البلدان الإسلامية التي حققت إستقلالها في هذه المنطقة كانت برمانيا التي رفضت الإنضمام الى دول الكمونولث، وكذلك أندونيسيا التي كانت خاضعة للإستعمار الهولندي ثم خضعت لإحتلال اليابان خلال الحرب ثم كانت لفترة ما مقسمة الى ثلاث دول متحدة بين بعضها. وبعد الإستقلال توحدت أندونيسيا وقطعت كل علاقة لها مع هولندا. وعلى الرغم من أندونيسيا لم تخضع للسيطرة الإستعمارية البريطانية، إلا أنها كانت موضع صراع عالمي حاولت بريطانيا الدخول كطرف أساسي فيه، إلا أن المنافسات الدولية الأخرى قد قزمت من الدور البريطاني في الوقت الذي ظلت فيه الإدارة البريطانية تنظر الى أندونيسيا كبلد إسلامي يقع في جنوب شرقي آسيا وتربطه مع بلدان أخرى من القطاع الإقليمي نفسه رابطة الإسلام، وأن هذه الدول كانت خاضعة للتاج البريطاني مثل برمانيا والباكستان وماليزيا وغيرها. ولذلك بقيت منطقة جنوب شرقي آسيا موضوعاً لإستراتيجية إستعمارية بريطانية مكثفة لا تسمح بأن تنافسها فيها قوة أوروبية غربية عظمى أخرى، وكان البلد المحوري بالنسبة لبريطانيا في هذه المنطقة هو الهند التي منحت إستقلالها أيضاً، لكنها ظلت تدور داخل المجال الإستراتيجي البريطاني الموجود في جنوب شرق آسيا.

لقد حققت البلدان الإسلامية الأخرى في هذه المنطقة إستقلالها بشكل تدريجي فبعد باكستان أندونيسيا وبرمانيا حققت ماليزيا إستقلالها في عام ١٩٥٧ .

وكانت عموم حركات الإستقلال التي جرت في منطقة جنوب شرقي آسيا سواء في البلدان الإسلامية أو البلدان غير الإسلامية حركات صعبة إقترنت بالكثير من

عمليات المقاومة والقمع من قبل السلطات الأوروبية، الأمر الذي ولد خصوصية وطنية داخل مجتمعات هذه المنطقة وسمات خاصة بالوعي السياسي لمجتمعات جنوب شرق آسيا هي كراهيتهم المتطرفة للأوروبيين، لاسيما وان عمليات الإستعمار الأوروبي التي بدأت هناك منذ قرون قد إقترنت بالمذابح الجماعية والإحتلال العسكري وممارسة الجيوش الأوروبية للعنف تجاه المواطنين الآسيويين.

وبما أن هذه المنطقة تمتلك أهمية إستراتيجية مصيرية بالنسبة لبريطانيا فإن حركات التحرر في بلدانها ثم منح الإستقلال لشعوبها من قبل الإنكليز لم يعنِ أبداً أن تكون جنوب شرقي آسيا بعيدة عن الإهتمام البريطاني. فعلى الرغم من الإستقلال سعت الإدارة البريطانية طبقاً لسياستها التقليدية في المستعمرات أن تخلف وراءها أزمات ذات ديمومة إقليمية تعيق حالة الإستقرار من أن تسود داخل البلدان المحررة من هيمنتها. فبعد منح بريطانيا للهند والباكستان إستقلالهما قامت بخلق مشكلة كشمير ثم إنبثقت مشكلة أخرى لاحقاً هي مشكلة بنغلاديش في الباكستان، هذا إضافة الى كافة البلدان الأخرى الواقعة في منطقة جنوب شرقي آسيا، التي لم تعرف الإستقرار السياسي والإقتصادي لحد الآن، فإذا كان كل من الهند والباكستان قد تصارعا على أزمة كشمير فإن كل من برمانيا وماليزيا وأندونيسيا والفيليبين والهند الصينية قد عاشت تجربة الحرب الأهلية والإنقسام الإجتماعي والصراع المسلح الداخلي والمذابح الأيديولوجية الأثنية، وإذا كانت أندونيسيا قد تعرضت بدرجة أقل الى مثل هذا الصراع الداخلي فإنها الدولة التي تعرضت أكثر من غيرها لأزمة إقتصادية حادة أدت الى إفقارها إقتصادياً بعد ذلك.

فعلى الرغم من حالات الإستغلال السياسي إلا أن الحضور الإستراتيجي البريطاني ما زال قائماً في منطقة جنوب شرقي آسيا ليؤكد نفسه في مستعمرته القديمة الهند كمفتاح للسيطرة على هذه المنطقة على الرغم من دخول نفوذ أجنبي آخر الى المنطقة.

بوادر إستراتيجية اميركية إزاء العالم الإسلامي

كان تغلغل الولايات المتحدة الى منطقة الشرق الأوسط وصراعها على النفوذ فيه مع بريطانيا، تغلغلاً لا يعي أية نظرة أكثر شمولية من هذه المنطقة، بمعنى نظرة تتعلق بالإرتباط الحضاري الإسلامي لهذه المنطقة مع مناطق إقليمية أخرى ذات إنتماء حضاري واحد معها هو العالم الإسلامي. أما السياسة البريطانية فقد كانت تدرك ذلك منذ زمن بعيد بحكم تجربتها الإستعمارية الطويلة وإحتكاكها بالمجتمعات الخاصة بالبلدان الإسلامية وتميز هذه المجتمعات عن الشعوب الأخرى من حيث أنها شيدت عملية حروب تحررها من الإستعمار على قاعدة فكرية دينية تنبثق وتصدر عن الإسلام.

ولذلك وبالتدريج وحسب المنظورات الجديدة التي ولدتها الأحداث في الشرق الأوسط وفي الشرق الأقصى إضافة الى تصاعد وتطور وتيرة الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الاميركية قد بدأت بصياغة منظور إستراتيجي جديد إزاء العالم الإسلامي ككيان جغرافي سياسي حضاري كلي غير مجزأ وليس فقط إزاء الشرق الأوسط وإن كان هذا المنظور تجذيراً قد تولد في البداية عن أهمية منطقة الشرق الأوسط والتفكير بإحتوائها.

فإن المنظور البريطاني الإستعماري، كما إتضح ذلك سابقاً، كان يتجسد في الهدف الإقتصادي علاوة على الهدف الجيوستراتيجي الذي يحاول حماية القلب الإستعماري الذي تحتله بريطانيا. ومن هنا كان إهتمام بريطانيا بمنطقة الشرق الأوسط وبالعراق وإيران بالذات بإعتبارهما يقعان على المستوى الجيوستراتيجي على طريق مستعمراتها في الهند وبذلك خلق البريطانيون محيطاً إستراتيجياً جغرافياً خاصاً بمناطق نفوذهم يحمي مستعمرات المركز، ثم النواحي الإقليمية لهذا المركز.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الاميركية قد أدركت بعد تطور سنوات

الحرب الباردة إن منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن لا تكون هي الهدف بحد ذاته بل تكون جزءاً من هدف عام يرتبط بإمتداد جيوستراتيجي متصل من ناحية الإتساع الجغرافي المتصل ومن ثم يرتبط بوحدة دينية ثقافية تؤسس لأرضيته الحضارية التاريخية وتمتد تأثيراتها المتجلية في الحدث السياسي حتى اللحظة الراهنة. ولذلك وبعد أن كان الولايات المتحدة الاميركية تنظر الى منطقة الشرق الأوسط كهدف أو بالأحرى الى حوض البحر الأبيض المتوسط بأجزائه الجنوبية الشرقية، فإن الإستراتيجية الاميركية كانت تعتبر البحر الأبيض المتوسط هو: أعظم ممر بحري في العالم إذ لا يقل عدد السفن التجارية فيه في أي وقت من الأوقات عن ٢٦٠٠ قطعة(١٩٤).

ومن هنا كان إهتمام الولايات المتحدة بالدول المفتاح في منطقة الشرق الأوسط من ناحية والدول العربية المتوسطية عامة حتى في شمال أفريقيا من ناحية أخرى إذ كان هذا الإهتمام على التوالي في حوض المتوسط يبدأ من مصر ثم يمتد الإهتمام الاميركي الى ليبيا خاصة بعد حدوث إنقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ وإعلان النظام السياسي الجديد في ليبيا للإتجاه السياسي من الإتجاه قريب القومي العربي الذي كانت تقوده مصر الناصرية.

أن سياسة ضرورة الحضور الاميركي داخل منطقة الشرق الأوسط قد إقترنت بالضرورة أولاً بالدول العربية لموقعها الجغرافي وللثروة البترولية المتواجدة فيها إضافة الى كون هذه البلدان في حالة نزاع عسكري مع الدولة الوحيدة التي تمثل إمتداداً إستراتيجياً تاماً مع الولايات المتحدة الاميركية داخل المنطقة وهي إسرائيل.

إلا أن مفهوم الشرق الأوسط كما تفهمه الولايات المتحدة الاميركية هو المفهوم الاكاديمي العلمي على الصعيد الجغرافي، إذ تقع ضمنه إضافة الى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل مع إشتماله على تركيا وإيران، وهذا الإمتداد القومي غير العربي هو إمتداد جيوستراتيجي على صعيد الموقع لكنه أيضاً، وهذا هو الأهم، إمتداد حضاري ديني على صعيد المعتقد والثقافة التي هي الإسلام. هنا يمتد مفهوم الشرق الأوسط الى تركيا. ومن هذين البلدين يمتد العالم الإسلامي نحو جنوب شرق آسيا ولكن الإستراتيجية الاميركية قد بدأت بعد

الحرب العالمية الثانية وبعد تصاعد وتطور سبل ووسائل المواجهات الدبلوماسية والسياسية ضمن الحرب الباردة تنظر الى منطقة إقليمية أكثر إمتداداً من منطقة الشرق الأوسط وتضم هذه المنطقة الدول الإسلامية الأخرى التي ترتبط حضارياً ودينياً بمجتمعات بلدان الشرق الأوسط.

وبدأ الإستراتيجيون الاميريكيون يسمون هذه المنطقة بـ (شرق السويس) وتشمل هذه التسمية المملكة العربية السعودية، أو ما إصطلح على تسميته عند الإستراتيجيين الاميركيين بـ (شبه الجزيرة العربية) وتعني المملكة العربية السعودية، ومن هذا القطاع إمتد نظر الإستراتيجية الاميركية نحو إيران وأفغانستان وباكستان ثم الهند وبورما وسيلان، مع ملاحظة أن الهند وسيلان هما دولتان غير إسلاميتين إلا أن الإستراتيجية الاميركية تنظر الى الإمتداد الإقلمي نحو شرق السويس جغرافياً بغض النظر عن التوحد الديني الحضاري للشعوب ولكن في الوقت نفسه تميز الإدارة الاميركية بدقة البلدان التي يجمعها عامل حضاري وديني واحد مصنفة أياها وفق منظور إستراتيجي إعتباري خاص.

ومن هنا كان منظور الولايات المتحدة الاميركية الى البلدان الإسلامية الممتدة الى شرق منطقة الشرق الأوسط أو شرق السويس، على حد تعبير الإستراتيجيين الامريكيين كرقعة تشترك دينياً مع بلدان الشرق الأوسط بقاعدة واحدة هي الإسلام. وكذلك في أفريقيا الشمالية في الجانب الآخر من السويس، كانت الولايات المتحدة تأخذ بنظر إعتبارها الدين الإسلامي كأرضية حضارية مشتركة تجمع بلدان شمال أفريقيا مع القلب أي مع بلدان الشرق الأوسط. ومن هنا أيضاً كان منظور الولايات المتحدة الى العالم الإسلامي وبلدانه غير الشرق اوسطية التي حظيت بإهتمامها في السنوات الأخيرة للحروب وفي السنوات الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكان منظورها وخطتها في الإحتواء يتمثلان في الآتي:

ففي تركيا كما في بلدان الشرق الأوسط وكذلك بلدان العالم الإسلامي بما في ذلك دول الخليج كان النفوذ السوفياتي قد أخذ يحقق بعض التقدم داخل هذه البلاد ولا سيما عبر بعض الجماعات اليسارية الماركسية وكذلك من خلال حركات التحرر والإنقلابات العسكرية التي إتجهت إتجاهاً يسارياً منذ نهاية الخمسينات وحتى نهاية الستينات مثل الإنقلابات التي حدثت في العراق وسوريا

وليبيا التي إمتدت تأثيراتها اليسارية الى تركيا، هنا بدأت الولايات المتحدة الاميركية لا توجه إهتمامها الى تركيا فقد بإعتبارها دولة عضوة في حلف شمال الأطلسي بل كموقع جديد أصبح ساحة للصراع بين الإتحاد السوفياتي وبين الإستراتيجية الاميركية في المنطقة. وأن الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية كانت على الصعيد الجيوستراتيجي تتمثل في أهمية موقعها في شرق البحر المتوسط وكذلك في موقعها الهام على جانبي الطرق البحرية التي تصل بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط بالإضافة الى أنها إحدى دول الرباط الشمالي التي تجاور روسيا وهذا الرباط تمثله كل من تركيا، اليونان، إيران، وأفغانستان، كما أن المضائق التركية تشرف على التجارة السوفياتية البحرية المتدفقة من والى البحر الأسود.

وهذا يعطي للولايات المتحدة إمكانية القيام بعمليات عسكرية هامة في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي فتركيا هي الجناح الشرقي الهام لحلف الأطلسي والمباشر في تماسه الجغرافي مع الإتحاد السوفياتي، ومن هنا كانت القواعد العسكرية الاميركية في تركيا، ذات أهمية خاصة فهذه القواعد وأجهزة الرادار الاميركية الموجودة هناك ترقب الصواريخ ومنشآت المواصلات والإستخبارات الإلكترونية التابعة للإتحاد السوفياتي، وهذه القواعد لها أهمية ليس للولايات المتحدة فقط بل لحلف الناتو بشكل عام. ولذلك بذلت الولايات المتحدة الاميركية الكثير من المساعي لمواجهة النفوذ السوفياتي في تركيا وتخفيف المعارضة التي يكنها الشعب التركي للولايات المتحدة نتيجة لأخطاء تكتيكية قامت بها هذه الأخيرة مثل إمتناعها عن تزويد الجيش التركي في سنوات الستينات بمعدات جديدة. هذا إضافة الى الصورة الإعلامية السيئة التي طرحتها الحرب الفيتنامية للولايات المتحدة الاميركية بحيث جعلت قوى اليسار السياسي داخل البلاد تنشط لصالح الإتحاد السوفياتي، إلا أن الولايات المتحدة الاميركية كانت حريصة دوماً على أن تكون السلطة السياسية التركية سلطة يمينية ذات اتجاه اميركي بشكل محض. وهذا ما حصل دوماً خلال كل الإنتخابات التي عايشتها تركيا حيث كان يصل دوماً رجل يمين الى السلطة في البلاد سواء عن طريق الإنتخابات أو عن طريق عمل عسكري يطيح بالسلطة السابقة.

ومن تركيا إمتد إهتمام وخطوط الإستراتيجية الاميركية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات الى بقية الدول الإسلامية في جنوب وجنوب شرقي آسيا وفي مقدمة هذه البلدان هي إيران التي يقر أحد الإستراتيجيين الاميركيين حول أهميتها ما يلي، «إيران دولة مسلمة وليست عربية وهي بمعزل عن النزاع العربي الإسرائيلي عدا صلتها الدينية به»(١٩٥). أي أن هناك منظور اميركي سابق لإسلامية إيران بمعزل عن أهميتها الموقعية على الصعيد الجغرو - سياسي التي تأخذها الإستراتيجية الاميركية أيضاً بنظر الإعتبار.

فإن تصاعد إهتمام الولايات المتحدة بإيران كان نتيجة لتصاعد إهتمام الإتحاد السوفياتي بهذا البلد ولا سيما خلال سنوات الخمسينات والستينات عندما قام السوفيات بتقديم معونات تقنية الى شاه إيران، ولذلك كانت الولايات المتحدة الاميركية قد خططت لإقتحام منطقة الخليج العربي عبر عدد كبير من الإتفاقيات والتقسيمات والخطوات التي من شأنها أن تحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الاميركية. فعلاوة على القوة البترولية المثلثة الموجودة في منطقة الخليج والمتركزة في كل من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، تمتلك إيران أيضاً حدوداً مشتركة مع الإتحاد السوفياتي وتقع هذه الحدود على مشارف الجمهورية الإسلامية في الإتحاد السوفياتي الأمر الذي يمنح إيران بعدين إستراتيجيين في نظر الولايات المتحدة الاميركية، البعد الأول هو أنها حزام جغرو - سياسي يواجه الإتحاد السوفياتي حدودياً، ومن هنا كان طرح فكرة ضم إيران الى حلف فيدرالي تكون مهمته تكوين حزام جغرافي وقائي يمنع تغلغل النفوذ السوفياتي الى منطقة الخليج العربي من ناحية، ثم الى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى. أما البعد الإستراتيجي الثاني الذي تحتله إيران في نظر الإستراتيجية الاميركية فهو البعد الإسلامي الذي يخلق عاملاً مشتركاً ديمغرافياً وحضارياً مع الشعوب الإسلامية الموجودة في الأتحاد السوفياتي. فعبر إحتواء إيران وضمها الى داخل نطاق الإستراتيجية الاميركية يمكن للولايات المتحدة الاميركية أن تلعب عبر إيران دوراً تغلغلياً داخل الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفياتي لتنظيم نمط المعارضة الداخلية إن إقتضى الأمر، ولكسب جمهوريات إسلامية مقموعة دينياً داخل الإتحاد السوفياتي لصالح الولايات المتحدة الاميركية. ومن هنا كان التقارب

الاميركي الإيراني الذي إبتدأ بخطوات امريكية منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات ليتوج بتعيين وليم هولمز رئيس المخابرات المركزية الاميركية (CIA) السابق سفيراً في إيرن في سنوات السبعينات، كان هذا التقارب نتيجة للأهمية الإستراتيجية المركزية التي بدأت تكتسبها إيران في نظر وداخل مخططات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة وفي منطقة العالم الإسلامي بشكل عام.

ومن إيران إهتمت الولايات المتحدة الاميركية بالإمتداد الجغرافي نحو البلدان الإسلامية المترامية نحو الشرق، فإن إهتمامها بأفغانستان وباكستان كان واحداً وفي السنوات القليلة اللاحقة على الحرب وعلى الرغم من الوجود الفعلي للسيطرة البريطانية في باكستان فإن السلطة السياسية فيها قد إنفتحت للتعاون مع الإتحاد السوفياتي والصين إضافة الى الولايات المتحدة الاميركية التي كانت إستراتيجيتها هي إيجاد توازن ومكانة لها بين بكين وموسكو أو خلق توازن أكثر تفوقاً من هاتين الدولتين الإشتراكيتين مجتمعتين. وكان المنظور الاميركي الى ضرورة التواجد في الباكستان ينبثق ليس من الأهمية الإقليمية والإسلامية لهذه الدولة بحد ذاتها بل أيضاً لأنها تقع ضمن سلسلة من الإمتدادات الجغرافية ذات الموقع الهام، فباكستان دولة إسلامية ذات إتصال وطيد بالشرق الأوسط كما يقع جزء من إقليمها على طريق الإقتراب من الخليج العربي، وبذلك فإن حضور الولايات المتحدة في باكستان كان حضوراً عضوياً هاماً يقوم على التدخل في شؤونها الداخلية أيضاً بشكل غير مباشر. وقد إمتد نفوذ الولايات المتحدة في هذا البلد حتى اللحظة الراهنة هذا على الرغم من أن سياسة التدخل في الشؤون الداخلية الباكستانية قد جعلت الولايات المتحدة الاميركية تجتاز علاقاتها مع الباكستان بمرحلة أزمة. إذ كان للولايات المتحدة الاميركية مركز متميز في باكستان في بداية حكم الرئيس أيوب خان إلا ن هذه العلاقة ما لبثت أن توترت في عام ١٩٦٩[١٩٦] الأمر الذي إضطر الولايات المتحدة الى إخلاء مطار بشاور من المعدات ومحطات الإتصال أمام إصرار الحكومة الباكستانية على ذلك. وقد بلغت العلاقة بين الباكستان والولايات المتحدة أوسوأ مرحلة عندما أدت الثورة في الباكستان عام ١٩٦٩ الى قيام حكم عسكري فيها، إلا أن الرئيس ريتشارد نيكسون

قام بزيارة قصيرة الى الباكستان كان لها أثرها في تحسين العلاقات بين البلدين ومنذ ذلك الحين أمسى الحضور الاميركي قوياً في هذا البلد الإسلامي الذي لم تفرط فيه الولايات المتحدة الاميركية. وفي أثناء إندلاع المقاومة الأفغانية ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ كانت الباكستان القاعدة التي تمول عبرها الولايات المتحدة الاميركية الثوار الأفغان بالسلاح والعتاد، كما أن الإستراتيجية الاميركية في باكستان تمتلك مردودات جيوستراتيجية إضافية نتيجة لموقع الباكستان الهام، إذ رأت الإدارة الأميركية دوماً أن ميناء باكستان الكبير كراتشي يسيطر مع بومباي الهندي على خليج عمان وبحر العرب، كما أن الأراضي الإقليمية للباكستان توفر طرقاً هامة لتحقيق إقتراب بري من الإتحاد السوفياتي في حالة الحرب في قطاع جنوب شرقي آسيا.

أما أفغانستان فإن أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية تأتي من حيث إنها بلد إسلامي محاذٍ للإتحاد السوفياتي وإيران ويشكل إمتداداً جغرو ـ سياسياً ـ حضارياً لبلدان إسلامية متجاورة هي إيران ـ باكستان، ولذلك فإن التواجد الاميركي في هذا البلد يعتبر ذو أهمية منفردة على الرغم من أن هذا البلد يتصف بموقع جغرافي مغلق وداخلي خالٍ من الإمتيازات الإستراتيجية لكن موقعها المحاذي للإتحاد السوفياتي من ناحية وكإمتداد لبلدان إسلامية هامة من ناحية أخرى يجعل من أفغانستان هدفاً إستراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية[(١٩٧)].

وبالسنبة لبورما فإن موقعها يكتسب أهمية خاصة من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية، لأنه في حالة قيام حرب بين الهند والصين (وبالطبع فإن الهند ذات سياسة يمينية) فإن الهجوم الصيني يمكن له أن يقوم بتطويق الهند ومحاصرتها وذلك عبر بورما وآسام. وأن مثل هذا الهجوم في نظر الإستراتيجية الاميركية وفي نظر العسكريين الهنود هو أكثر خطورة فيما لو إندلع هجوم صيني آخر من منطقة التيبت بإتجاه الجنوب، ولذلك كانت بورما على صعيد التكوين الجغرافي الطبيعي هي منخفض آسيوي ومن هنا كانت ثرواتها الزراعية غنية ولا سيما زراعة الارز، كما أن نظامها السياسي البيروقراطي يمكن له أن يتأرجح بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي ويمكن للإتحاد السوفياتي أو الصين أن يؤثرا على هذا

النظام السياسي فيجعلوه منقلباً لصالحهم وفي هذه الحالة سوف يكون ذلك مصدر خطورة للمنظومة الإستراتيجية الاميركية في منطقة جنوب شرقي آسيا. فالولايات المتحدة الاميركية عندما بنت إستراتيجياتها تجاه البلدان الإسلامية في هذا القطاع الجنوبي الشرقي من آسيا أخذت بنظر الإعتبار بعد الحرب العالمية الثانية أن هذه المنطقة يمكن لها أن تتعرض بسهولة الى التأثير الشيوعي أو الى الإحتلال من قبل القوات السوفياتية أو القوات الصينية على حد سواء، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة ببناء وجودها الإستراتيجي في هذه المنطقة بشكل مبكر مزيحة بالتدريج الوجود البريطاني الذي غدا ضعيفاً في مواجهة القوة العسكرية السوفياتية أو الصينية(١٩٨).

ملامح عامة لأهمية إستراتيجية سياسية للعالم الإسلامي

في السنوات الأولى القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وقبل أن تتبلور خطوط مرحلة الحرب الباردة إعتباراً من عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨وقبل أن يمد الإتحاد السوفياتي بنظره نحو مناطق أخرى من العالم لتكون مناطق نفوذه في مواجهة النفوذ الامريكي، برزت أهمية دول العالم الإسلامي كوحدة جيوبوليتيكية وجغرافية سياسية هامة، لاسيما أمام المنظور الاميركي الناشيء كقوة عالمية على أنقاض القوى الإستعمارية الكلاسيكية، فبعد أن بدأت الولايات المتحدة الاميركية تهتم بشكل مبكر بالعالم الإسلامي أخذ الإتحاد السوفياتي يوجه نظره أيضاً الى هذه الرقعة الجغرافية السياسية ذات القاعدة الدينية المشتركة، ومن هنا بدأت لأول مرة في القرن العشرين نظرة للإستراتيجيات الأجنبية تأخذ بنظر الإعتبار ملامح عامة لأهمية إستراتيجية سياسية للعالم الإسلامي، فإن العالم الإسلامي منذ ذلك الوقت أخذ يبرز أمام القوى العالمية كوحدة حضارية. إذ على الرغم من التجزيئات السياسية والجغرافية والإختلافات الأتنية والعرقية وإختلاف اللغات فيه إلا أن المجتمعات التي تعيش في هذا العالم تصدر عن بنية حضارية واحدة وأن الإنطلاق الذي تشهده حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من توزعه على عدة إتجاهات أيديولوجية ومعنوية، إلا أن القاعدة الدينية الإسلامية كانت هي الأكثر بروزاً في توليد حركات تحرر وطني تجاه إستعمار غربي يدين بديانة مخالفة للإسلام، وبذلك «توجب على المسلمين الجهاد »، كما تقول القاعدة الفقهية للتخلص من الحاكم غير المسلم الذي لا تقبل ولايته على المسلم.

وكان الإستعمار الغربي يعي هذه الحالة لدى الشعوب الإسلامية، ومن هنا إنبثقت صورة العالم الإسلامي كوحدة حضارية لها كيان سياسي خاص بالنسبة للقوى العالمية فعلى الرغم من أن العالم الإسلامي يمتد حتى جنوب شرق آسيا ·

وأن الكثير من الشعوب ذات الأصل الهندي الصيني تعتنق الإسلام وهذه الشعوب تختلف كلياً عن الشعوب الإسلامية الموجودة في الأناضول أو في الشرق الأوسط، أو الموجودة في البلدان الجنوبية من أفريقيا إلا أنها تبقى مجتمعات ذات خاصية واحدة متشابهة على صعيد الدين الأمر الذي يفرض بالتالي كياناً جغرافياً سياسياً له سماته الخاصة رغم تعددية الأعراق واللغات فيه، وهنا ظهر الإهتمام بصياغة إستراتيجية خاصة لهذا العالم.

إن التغيرات التي ظهرت على المسرح العالمي بعد الحرب العالمية الثانية قد سمحت بتعميق إستقلال دول جديدة في العالم الثالث عامة وفي العالم الإسلامي بشكل خاص. وغدت هذه الدول المستقلة كيانات سياسية جديدة معترفاً بها دولياً وفق إطارها السياسي والقومي والإقليمي الخاص بها، وهذا جعل عدد البلدان الإسلامية في إزدياد كبلدان لها كيانها السياسي المستقل، وبذلك أصبح العالم الإسلامي يتكون بعد الحرب العالمية الثانية وفي أواسط سنوات الخمسينات من أكثر من ثلاثين دولة مستقلة تمتد على رقعة جغرافية واسعة تشمل آسيا وأفريقيا. كما تبدى هناك مشروع تحرري داخل هذه البلدان سواء مبني على أسس إشتراكية علمانية مثل حركات التحرر والأنظمة السياسية التي جاءت على أثر إنقلابات عسكرية أو على أسس وطنية وقومية ثم على أسس إسلامية. كما بدأت في هذه البلدان الحديثة الإستقلال حركات وبرامج تنمية إقتصادية وتصنيع وظهرت كينونة قومية ووطنية مستقلة بذاتها تدرك تمايزها الوطني عن البلدان والكيانات السياسية الأخرى. وعلى الرغم من إخفاق الكثير من برامج التنمية في العالم الإسلامي إلا أن هذا الإخفاق لم يكن مطلقاً بل حقق على الأقل الحد الأدنى الذي رسمته برامج الإصلاح والتطور التي خطط لها البلد المعني ضمن إمكانياته الخاصة وداخل المرافق الحيوية للبلاد مثل الإقتصاد والتعليم وتطوير وتحديث الجيوش بشكل تتفاوت نسبته من بلد الى آخر.

وبذلك ظهر على خارطة العالم كيان جغرافي سياسي ـ حضاري يمتد من الهند في جنوب شرقي آسيا شرقاً الى المملكة المغربية وموريتانيا على المحيط الأطلسي غرباً. ووفق هذه الرقعة الجغرافية السياسية التي كانت محايدة في وقتها بالنسبة للقوى العظمى، بمعنى أنها رقعة جغرافية حضارية لم يتحول إدراكها

الحضاري والإسلامي الموحد الى حركية سياسية على الصعيد الدولي تثبت كينونتها بجانب القوى العظمى الأخرى، إلا أنها غدت رقعة سياسية قائمة لها كيانها الديني المشترك في نظر القوى الكبرى الكلاسيكية منها والحديثة الظهور على المسرح الدولي مثل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فأمام ظهور هذا الكيان الحضاري الإسلامي ذو الموقع الجغرافي الهام والموارد الإقتصادية الكبيرة بدأ إدراك الدول الكبرى لكيان إستراتيجي سياسي هو العالم الإسلامي، ومع أن هذا العالم لم يتبلور كقوة دولية بعد، إذ كان غارقاً في التخلف وفي مشاكل داخلية لا تحصى لكنه ظل في نظر القوى الغربية موضع طاقة كامنة من خلال توحدها الحضاري يمكن لها أن تعبر عن نفسها عبر أحداث سياسية أو عسكرية تترك أثارها على الواقع الدولي ويمكن لها أن تؤثر على الإستراتيجيات العالمية الثابتة التي تتمسك الدول الكبرى في تطبيقها، بحيث تقوم هذه القوى بإجراء تغييرات على سياستها الدولية من خلال إنبلاج حدث جذري ما في بقعة من بقاع العالم الإسلامي يمكن له أن يغير الواقع السياسي الإقليمي وتوازناته في آسيا وأفريقيا.

وعندها بدأ العالم الإسلامي بكليته الجغرافية يغدو موضوعاً مستقلاً يأخذ بإهتمام الإدارات السياسية في الدول الكبرى ومن ضمنها الإتحاد السوفياتي بعد أن جذب بشكل أولي الإستراتيجية الاميركية التي بدأت تتوغل داخل منطقة الشرق الأوسط وداخل بقية بلدان العالم الإسلامي بإتجاه النفوذ البريطاني الذي ساد في هذه المنطقة من العالم منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.

بوادر إستراتيجية سوفياتية في العالم الإسلامي

منذ بداية ثورة (أكتوبر) في عام ١٩١٧ واجهت السلطة الشيوعية السوفياتية بقيادة لينين وتروتسكي مهمة صعبة في إدخال الأيديولوجية الماركسية الى المناطق السوفياتية المحاذية لإيران وأفغانستان، فإن هذه المناطق مأهولة بسكان مسلمين، منذ أكثر من إثني عشر قرناً من الزمن وهي مناطق كانت تقع في أقصى الجناح الشرقي للإمبراطورية الإسلامية على الرغم من أن البعد المسيحي الأرثوذكسي للمجتمعات السوفياتية كان مصدر قلق آخر بالنسبة للحكومة الشيوعية في الإتحاد السوفياتي لأن الأيديولوجية الماركسية لم تنجح بأن تحل محل العاطفة الدينية للشعب الروسي[١٩٩] لأن البعد المسيحي المتدين للروس كان أقل تأثيراً على الكيان الأيديولوجي السياسي الجديد الذي بدأ الحزب الشيوعي السوفياتي بتطبيقه منذ عام ١٩١٧ لأن البعد المسيحي كان محصوراً في الداخل أما البعد الإسلامي فقد كان يتصل ببلدان إسلامية أخرى تقع على الحدود الجنوبية الشرقية للإتحاد السوفياتي ويمكن لهذه الأرضية الدينية الإجتماعية أن تتحرك بفعل إتصالها الديني بالبلدان الإسلامية المحاذية للإتحاد السوفياتي مثل إيران وتركيا وأفغانستان.

ومن هنا بدأ الإتحاد السوفياتي بمنح أهمية الى جاراته الإسلاميات أولاً ثم الى العالم الإسلامي بشكل عام. وخلال الفترة الستالينية وإنغلاق الإتحاد السوفياتي على نفسه لتطبيق خطة «الإشتراكية في بلد واحد»، كما أقر ذلك ستالين، والذي كان في الواقع يؤكد سلطته الفردية ونظامه السياسي بعد تصفيته للقيادات الأخرى سواء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي أو داخل المكتب السياسي للحزب. فإن هذا الإنغلاق في المرحلة الستالينية كان ذا أثر على جميع مستويات السياسة الخارجية السوفياتية المطبقة آنذاك سواء بإتجاه أوروبا أو تجاه آسيا أو العالم الإسلامي ككل. غير أن دخول الإتحاد السوفياتي الى الحرب العالمية الثانية ومن ثم إنتصار الحلفاء وبداية مرحلة الحرب الباردة جعلت الإتحاد السوفياتي

لأول مرة يهتم إهتماماً مباشراً بالعالم الإسلامي كعالم قائم بذاته وككيان جغرافي سياسي حضاري ذي مواصفات جيوبوليتيكية دينية مشتركة.

ولقد بدأت نشاطات الإستراتيجية السوفياتية بإيران كأقرب بلد إسلامي كان للجمهوريات السوفياتية الإسلامية التي يمكن لشعوبها أن تتأثر بأية سياسة إسلامية يقوم بها تيار إسلامي في إيران. كما أن إيران كانت البلد الحلقة الذي يصل بين الإتحاد السوفياتي من جهة ومنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، هذه المنطقة التي بدأ الإتحاد السوفياتي يلعب فيها دوراً مهماً في مقابل النفوذين البريطاني والامريكي بعد الحرب العالمية الثانية[٢٠٠].

فقد لعب الإتحاد السوفياتي دوراً في إضعاف النفوذ البريطاني داخل الشرق الأوسط. فبالرغم من أن الأحزاب الشيوعية في بلدان هذه المنطقة كانت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الإتحاد السوفياتي قد وجد عدة وسائل أخرى للتغلغل وفرض النفوذ في البلدان الإسلامية، ومن هذه الوسائل: لم يتورع الإتحاد السوفياتي عن إستخدام العوامل الدينية للتغلغل الى المنطقة هذا على الرغم من معارضة الأيديولوجية السياسية الرسمية في الإتحاد السوفياتي للدين. فقد نظمت الحكومة السوفياتية زيارات عدة يقوم بها رجال الدين الأرثوذكس الكبار، (البطاركة الأرثوذكس الروس) الى الأماكن المسيحية المقدسة في الشرق الأوسط. وكذلك قامت السلطات السوفياتية بإستخدام المسلمين الروس في الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفياتي لكي يمارسوا تأثيراً على المسلمين الموجودين في الشرق الأوسط ويقوم بعض الشيوعيين من هذه الشعوب الإسلامية بعمل دعاية للإتحاد السوفياتي داخل الأوساط الإسلامية في إيران وتركيا وغيرها من البلدان الشرق أوسطية الإسلامية. وكذلك قامت الإدارة السوفياتية الى إثارة الأقليات القومية المحلية الموجودة داخل المنطقة مثل الأقلية الأرمنية والأقلية الكردية للقيام بإضطرابات داخل البلدان الإسلامية الموجودة فيها، وخلال هذا الفترة نفسها بقي تدخل الإتحاد السوفياتي داخل البلدان العربية تدخلاً لا مباشراً.

ووفق هذا الإدراك السوفياتي لأهمية العالم الإسلامي وخاصة للدولتين المحاذيتين له (أفغانستان وإيران) بدأت الإدارة السوفياتية بالتدخل في الشؤون الداخلية لكل من هذين البلدين.

ففي ايران كانت أولى المشاكل المطروحة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هي مشكلة انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، إذ أن المعاهدة بين ايران والحلفاء كانت تقضي بأن يتم انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الايرانية في مدة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩ايار (مايو) ١٩٤٥ طالبت الحكومة الايرانية الحكومات الأجنبية بسحب قواتها من طهران فاستجابت بريطانيا لذلك وانسحبت قواتها من المواقع التي كانت تحتلها لضرورات الحرب العالمية الثانية، وهو القطاع الذي يقع على آبار النفط وكذلك طهران التي كانت تحتل فيها بريطانيا عدة نقاط سيطرة مثل الاذاعة والرقابة. أما الاتحاد السوفياتي فعلى العكس إذ انه قد أحل محل قواته العسكرية ١٠ آلاف من الأفراد والمدنيين في طهران، وفي منطقة أذربيجان قام حزب تودة الإيراني القريب من الشيوعيين بتنظيم تمرد ضد السلطات الايرانية مطالباً بمنح الأذربيجانيين الموجودين في ايران حقوقهم القومية واللغوية. وعندما أراد الجيش الإيراني التدخل لقمع هذا التمرد قامت القوات السوفياتية بمنع الجيش الايراني من التدخل. ومن جانب آخر فإن وزير الخارجية البريطاني بيفن قد وافق على وجود القوات الروسية في أذربيجان مقابل وجود قوات بريطانية في جنوب ايران إلا أن السوفيات قد أبقوا قواتهم في كل المناطق الايرانية التي كانوا يحتلونها منذ عام ١٩٤١ . واضافة الى ذلك فإن الاتحاد السوفياتي بدأ بدعم حزب تودة الذي اصبح اسمه «الحزب الديمقراطي الأذربيجاني»، لأجل النضال ضد سيطرة الحكومة المركزية في ايران، فقد طالب هذا الحزب بالحكم الذاتي الكلي في منطقة أذربيجان، وأعلن «حكومة أذربيجان» ثم أعلن «حكومة اذربيجان المستقلة» الذي أصبح رئيس وزرائها بيشيفاري[٢٠١] .

وفي الوقت نفسه اقترح وزير الخارجية البريطانية بيفن تأليف لجنة ثلاثية تضم بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للاهتمام بالقضية الايرانية، إلا أن وزير الخارجية السوفياتية مولوتوف قد رفض الموافقة على هذا الاقتراح[٢٠٢] .

ومضى الاتحاد السوفياتي يشجع النزاعات الانفصالية في ايران حيث أعلن الحزب الديمقراطي الكردي في مهاباد في أذربيجان وبحضور الضباط السوفيات، أعلن في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥عن قيام الجمهورية الشعبية الكردية، التي انفصلت عن أذربيجان. وبعد حوالى الأربعة اشهر وفي ٢٣ نيسان /ابريل

١٩٤٦ وقعت الحكومة الكردية مع اذربيجان معاهدة صداقة وتحالف عسكري، وفي هذا العام رفض الاتحاد السوفياتي اقتراحاً بريطانياً اميركياً يقضي بانسحاب القوات السوفياتية من إيران وقد اتخذت الحكومة السوفياتية كعذر على عدم انسحابها حقوق القوة التي تمنحها للاتحاد السوفياتي معاهدة ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٢١ .

وفي ١٩كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ رفعت الحكومة الايرانية دعوى أمام مجلس الامن من اجل أن تنسحب القوات السوفياتية من اراضيها إلا ان مجلس الأمن قرر أن تحل المشاكل بين الطرفين عبر مفاوضات ثنائية روسية - ايرانية. ونتيجة لهذه الأزمة مع الاتحاد السوفياتي استقال رئيس الوزراء الإيراني حكيم في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ، فعين الشاه رئيس وزراء بديل له وهو غاقام السلطاني وسافر رئيس الوزراء في تشرين الأول (اكتوبر) الى موسكو وأقام هناك حوالى الشهر من ١٩شباط (فبراير) الى ١١ آذار (مارس) ١٩٤٦ ، للتفاوض على ضرورة انسحاب القوات السوفياتية من ايران، ولكنه لم يتوصل الى اتفاق في هذا الشأن وخلال هذه الفترة وفي ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ انسحبت القوات البريطانية والقوات الاميركية من ايران في حين ظلت القوات السوفياتية رافضة للانسحاب الأمر الذي أثار احتجاجاً كبيراً من قبل البريطانيين والاميركيين والايرانيين ضد الاتحاد السوفياتي[٢٠٣] .

وعاود مجلس الامن مناقشة هذه القضية من جديد كما ركزت وسائل الاعلام العالمية بكثافة على القوات الاضافية التي وصلت الى ايران لتعزيز القوات السوفياتية الموجودة اصلاً داخل البلاد الامر الذي أحدث ضجة دولية وكثيراً من الاهتمام الاعلامي لاسيما عند وسائل الاعلام وخاصة الاميركية والبريطانية.

وفي يوم ٢٦ آذار/ (مارس) ١٩٤٦ أعلن الاتحاد السوفياتي بدون سابق تمهيد بأنه يوافق على سحب قواته العسكرية من ايران خلال الأسابيع الستة القادمة على شرط أن يتخلى مجلس الأمن عن مناقشة القضية الايرانية وان يحل القضية باتفاق ثنائي بين الاتحاد السوفياتي وايران[٢٠٤] .

وبالفعل توصل الطرفان الى اتفاق روسي ايراني حصل بموجبه الاتحاد السوفياتي على امتيازات داخل ايران مقابل سحب قواته العسكرية من الاراضي

الايرانية، وقد وُقعَ الاتفاق في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ ونص على ما يلي:

١ ـ انسحاب الجيش الاحمر من ايران.

٢ ـ انشاء شركة نفط ايرانية ـ سوفياتية تكون نسبة ٥١٪ من رأس مال هذه الشركة للاتحاد السوفياتي و٤٩٪ من رأسمالها للحكومة الايرانية وذلك لمدة ٢٥ سنة، وفي الخمسة وعشرين عاماً التي تلي ذلك يكون ٥٠٪ من رأس مال الشركة لصالح الاتحاد السوفياتي و ٥٠٪ لصالح الحكومة الايرانية.

٣ - اجراء مفاوضات مباشرة بين ايران وأذربيجان لحل المشكلة الأذربيجانية[٢٠٥].

وفي ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وُقع اتفاق بين ايران وأذربيجان ينص على أن تكون أذربيجان اقليماً يتمتع باستقلال ذاتي ويدفع لايران ٢٥٪ من الضرائب الواجبة عليه. وكان هذا الاتفاق بمثابة نصر للاتحاد السوفياتي وللقوى الشيوعية في اذربيجان لأنه يحتفظ لأذربيجان بتطبيق نظام اشتراكي داخلها اضافة الى الاستقلالية اللغوية في حين لم يبقَ لإيران إلا سيادة اسمية فقط على هذه المنطقة.

وفي ٢ آب (اغسطس) أدخل رئيس الوزراء الايراني غاقام السلطاني ثلاثة وزراء شيوعيين من حزب تودة الى حكومته. وبذلك أصبحت ايران تقترب شيئاً فشيئاً من الاتحاد السوفياتي الأمر الذي بدأ يؤثر على التواجد الأجنبي في ايران للقوى الكبرى الأخرى. فقد ساهم الشيوعيون باندلاع اضراب عنيف وعام في القطاع الواقع تحت سيطرة شركة النفط البريطانية، وعلى أثر هذا الاضراب العنيف تحرك البريطانيون فارسلوا الى مدينة البصرة في جنوب العراق قوات بريطانية في ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٦ وتقدمت هذه القوات نحو الحدود العراقية الايرانية، واندلعت في الوقت نفسه مظاهرات وانتفاضات في جنوب ايران ضد حزب تودة والوجود الشيوعي السوفياتي في البلاد. وقد ساعدت بريطانيا هذه الانتفاضة التي انتشرت في كافة أرجاء المناطق الجنوبية لايران وقد أسند هذه التظاهرات القيادات الدينية الاسلامية في ايران كاحتجاج على تقارب النظام الايراني من الاتحاد السوفياتي وعلى الدور الذي يلعبه هذا الاخير داخل ايران الاسلامية.

وبالطبع فإن هذه الاضطرابات والاحتجاجات التي اندلعت بدوافع اسلامية وتحت قيادات دينية قد قامت بريطانيا بتشجيعها ودعمها مستغلة إياها لأن تتفاقم

ضد الاتحاد السوفياتي. وكانت نتيجة هذه الانتفاضة أن قام رئيس الوزراء الايراني غاقام السلطاني في ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦ باخراج الوزراء الشيوعيين المنضمين الى حزب تودة من وزارته واعادة تشكيل وزارة جديدة خالية من الشيوعيين. وقد شجعت بريطانيا هذه الخطوة من قبل رئيس الوزراء الايراني الذي أعلن بدافع من تشجيع البريطانيين له ايضاً بأنه في الانتخابات الايرانية القادمة التي سوف تبدأ منذ ٧ كانون الاول /(ديسمبر) ١٩٤٦ ينبغي على أذربيجان أن تخضع كلياً الى الحكومة المركزية الايرانية[٢٠٦].

وبسبب مساندة الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية لوزارة السلطاني فإن هذا الأخير أخذ يتخلى عن سياسة التقرب من الاتحاد السوفياتي، هذه السياسة التي كان مجبراً عليها سابقاً بحكم الوجود القوي للاتحاد السوفياتي وقواته في ايران، وبذلك بدأ يتخذ رئيس الوزراء اجراءات متدرجة ضد الشيوعيين وأعضاء حزب تودة وانصار الاتحاد السوفياتي داخل ايران. ففي خلال شهر تشرين الثاني/ (نوفمبر) ١٩٤٦ قام رئيس الوزراء باصدار أمر باعتقال مئات المؤيدين لحزب تودة في طهران. وبمساندة من السفير الاميركي في طهران المستر آلان Allen قام رئيس الوزراء باعطاء الأمر الى القوات الايرانية للتقدم نحو تبريز، وقرر رئيس الحكومة الأذربيجانية السيد بيشيفاريما ان يقاوم دخول القوات الايرانية الى أذربيجان بمساندة من الاتحاد السوفياتي إلا أن السكان الأذربيجانيين الذين كانوا متذمرين من حكم بيشيفاريما والنفوذ السوفياتي استقبلوا بفرح وتأييد القوات الايرانية عند دخولها الى أذربيجان مرحبين بالجيش الايراني باعتباره جيش دولتهم الاسلامية الذي جاء يحررهم من حكومة غير اسلامية يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي[٢٠٧].

وفي ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ انهارت الحكومة الشيوعية في أذربيجان واعتقل عدد كبير من الوزراء الذي ساهموا فيها. والتجأ بيشيفاريما الى باكو في الاتحاد السوفياتي حيث توفي بعد وقت قصير في المنفى. وقد كانت هذه الانتصارات التي حققها الجيش الايراني المرتبط بالحكومة المركزية سبباً في أن يفوز رئيس الوزراء الايراني غافام السلطاني بالانتخابات التالية التي جرت بين شهري كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، في حين انهزم الشيوعيون في الانتخابات ولم يفز منهم الا مرشحين اثنين فقط داخل البرلمان.

وهذا الاخفاق الانتخابي يوضح رد الفعل الاسلامي في ايران ضد سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفياتي. إلا أن الاتحاد السوفياتي ظل يوجه أنظاره السياسية الى ايران باعتبارها دولة اسلامية يمكن لها أن تؤثر بشكل فعال على شعوب الجمهوريات الاسلامية فيه. وعلى الرغم من الضعف المؤقت لوجود الاتحاد السوفياتي في ايران وكون ايران أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية ساحة للصراع بين ثلاث استراتيجيات عالمية هي بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فإن الاتحاد السوفياتي ظل حريصاً على البقاء داخل هذا الصراع على النفوذ في ايران مع القوى العالمية الأخرى. فمنذ ذلك الوقت بدأت القيادة السوفياتية تدرك تماماً المردود الاستراتيجي والاقتصادي والعسكري الهام للعالم الاسلامي بكليته وللبلدان الاسلامية الواقعة على حدود الاتحاد السوفياتي وفي مقدمتها ايران وتركيا. فإن ايران علاوة على كونها تستطيع أن تلعب دور المحرض للتيار الاسلامي داخل الجمهوريات الاسلامية السوفياتية، فإن أي نفوذ عسكري أو سياسي للغرب يعتبر تهديداً عسكرياً للاتحاد السوفياتي. وكذلك كان الحال مع تركيا ايضاً فإن انضمامها الى حلف الأطلسي خلال سنوات الحرب الباردة قد أعطى للاتحاد السوفياتي منظوراً استراتيجياً عسكرياً للعالم الاسلامي يمكن أخذه بنظر الاعتبار. ولذلك حاولت القيادة السوفياتية استعادة قوة نفوذها من جديد في ايران ومن ثم التركيز على تركيا في الوقت نفسه لايجاد حضور لنفوذ سياسي وعسكري سوفياتي فيها إن أمكن[٢٠٨].

لقد كان الضغط السوفياتي قوياً جداً في تركيا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وكان القادة السوفيات قد مهدوا الى هذا الضغط منذ نهاية الحرب العالمية وخلال الاشهر الأخيرة فيها، في ٢٠آذار (مارس) ١٩٥٤ أعلن الاتحاد السوفياتي الغاء معاهدة الحياد والصداقة التي وقعها مع تركيا في ١٧كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ . وأعلم السوفيات الحكومة التركية بأنه من أجل الحصول على معاهدة شبيهة بتلك المعاهدة العائدة الى عام ١٩٤٥ ينبغي على الاتراك ان يتخلوا عن الاقليم الذي كان تابعاً لروسيا في السابق وهي مناطق قارس Kars، وأردهان Ardahan في منطقة الأناضول وان يعقدوا بدل معاهدة مونترو Montreux، المعقودة في عام ١٩٦٣ حول المضائق بواسطة اتفاق وتسوية جديدين، وكان

جوزيف ستالين قد تحدث حول مشكلة المضائق في تركيا خلال اجتماعه مع رؤساء القوى الكبرى وذلك في مؤتمر يالطا وطالب أن يعاد النظر باتفاقيات مونترو لكن ستالين لم يحدد الأسس التي ستقوم عليها مراجعة بنود معاهدة مونترو.

وفي ٢ تشرين الثاني /(نوفمبر) ١٩٤٥ اقترح الرئيس الاميركي ترومان على تركيا بأن تكون المضائق مفتوحة في كل وقت أمام السفن التجارية لكل البلدان وكذلك أن تكون هذه المضائق مفتوحة أمام السفن الحربية العائدة للبلدان المطلة على البحر الأسود، وقد وافقت كل من تركيا وبريطانيا على المبدأين اللذين أعلنهما ترومان كقاعدة يمكن على اساسها أن يعاد النظر بمعاهدة مونترو والخاصة بالمضائق الا ان الاتحاد السوفياتي قد طلب من خلال مذكرتين، الاولى كانت بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ١٩٤٦ والثانية في ٢٤ ايلول (سبتمبر) من العام نفسه بأن تكون مسألة الدفاع عنا لمضائق مهمة تؤمن من خلال الاتحاد السوفياتي وتركيا. وقد رفضت تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية تماماً هذه المطالب التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي الذي سوف يجعل السوفيات يحققون الحلم الروسي الذي كان يحلم به القياصرة الروس سابقاً وهو الهيمنة على المضائق بشكل مباشر، ولذلك فإن عملية اعادة النظر بالمبادىء التي تضمنتها معاهدة مونترو لم تعد ممكنة على الرغم من أن الولايات المتحدة الاميركية قد اقترحتها ايضاً[٢٠٩].

وبناء على هذه المطالب من قبل الاتحاد السوفياتي حول المضائق فقد عقدت كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية مؤتمراً في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٤٦ لمناقشة هذا الموضوع، وقد تعرضت لضغط عنيف من قبل الاتحاد السوفياتي بسبب مسألة المضائق وبسبب موضوع مناطق روسيا القديمة الموجودة في الأناضول مثل منطقة قارس وأردهان التي بدأ يطاب بها الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت نفسه قامت الادارة السوفياتية بتشجيع سكان كل من أرمينيا وجورجيا لكي يحتجوا ضد تركيا على ضم اقاليم هاتين الجمهوريتين السوفياتيتين التي قامت تركيا بالاستيلاء عليهما عام ١٩٢١[٢١٠].

وقد طالبت الحكومة السوفياتية ايضاً بأن تتبع سياسة أكثر ودية. وعبر هذه المواقف السياسية تجاه تركيا شعرت تركيا بأنها مهددة بالفعل من قبل الاتحاد

السوفياتي باعتباره القوة العظمى الناهضة التي تريد أن تجد لها موطىء قدم في البلدان الاسلامية المحاذية لها.

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت هناك غايتان للاتحاد السوفياتي الأولى البعد الاسلامي لتركيا لوضعها في حالة من التكامل الجيوبوليتيكي الحضاري مع ايران كهدف وساحة يحارب عليها النفوذ الغربي للقوى الكبرى الاخرى(٢١١) والغاية الأخرى كونها ذات خارطة قومية متفوقة تحتوي على أراضيها الاقليمية عدة قوميات أخرى وجزء من الاراضي التي تعتبر موطناً قومياً لهذه الأقليات مثل الأرمن والأتراك والأكراد. ولذلك لعب الاتحاد السوفياتي على جانب الاختلاف الديني بين الارمن والاتراك من جهة وعلى الأرضية الاقليمية التركية نفسها مع العلم ان كلا القوميتين التركية والكردية تنتميان في الأغلب الى دين واحد هو الاسلام. ومن هنا فإن اللعبة الاستراتيجية السوفياتية إزاء تركيا كانت لعبة مزدوجة يتموضع جانبها الأول على الاختلاف الديني والأقليات الدينية في تركيا ويتموضع جانبها الثاني داخل الاختلاف القومي للأقليات داخل تركيا. هذا الى جانب آخر هو محاولة احراج الحكومة التركية وأخذ العديد من المكاسب الاقليمية منها على اساس المطالب الاقليمية لروسيا في عهد القياصرة داخل الأراضي التركية. وداخل المضائق. وان مطالب القياصرة الروس قد وضعت في العهد السوفياتي الاشتراكي داخل موضوع ايديولوجي آخر هوا لحقوق الاقليمية للاتحاد السوفياتي في تركيا لمواجهة القوى الامبريالية والاستعمارية الأخرى للقوى الكبرى. إذ طرح الاتحاد السوفياتي نفسه كقوة عالمية تحررية لكنها لا تتخلى ايضاً عن حقوقها الاقليمية لصالح القوى الامبريالية الاخرى(٢١٢).

وعبر هذه السياسة السوفياتية كانت تركيا تشعر بأنها مهددة، وهذا الوضع والموقف من قبل الاتحاد السوفياتي قد دفع تركيا لأن تتجه الى الولايات المتحدة الاميركية في سياستها الخارجية لأن اميركا كانت تشكل بالنسبة لها آنذاك مصدر أمن وحماية ضد أي تهديد سوفياتي، وان هذا الاتجاه نحو الولايات المتحدة الاميركية قد كان تدريجياً حتى تكلل بانضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي في مواجهة الحلف العسكري للدول الاشتراكية، حلف وارسو. وعلى الرغم من اتجاه تركيا نحوا لولايات المتحدة الاميركية فإن الاتحاد السوفياتي ظل ينظر اليها

كهدف لسياسة الاحتواء الايديولوجي التي كان يخطط لها ويتبعها القادة السوفيات داخل العالم الاسلامي الذي ظل هدفاً استراتيجياً بالنسبة للاتحاد السوفياتي للوقوف أمام الاستراتيجية الاميركية في هذا العالم سواء في جنوب شرق آسيا وباكستان وأفغانستان والهند أو في جنوب وسط آسيا (ايران، تركيا، العراق، الأردن) فإن هذه الدول التي تقف على الحدود المباشرة أو شبه المباشرة للاتحاد السوفياتي والتي استقطبتها سياسة الولايات المتحدة في أحلاف خاصة بها مثل حلف الأطلسي وحلف بغداد. كان ذلك مبعث ادراك بالنسبة للقادة السوفيات بالأهمية الاستراتيجية العسكرية لهذه الدول ثم للعالم الاسلامي عامة.

كما أن البعد الديني لهذا العالم وتَدَيُّن مجتمعاته وارتباطها بطقوسها وتعاليمها الدينية قد جعل الاتحاد السوفياتي ينظر الى العالم الاسلامي وشعوبه ليس فقط كرقعة جيوبوليتيكية مهمة بل ايضاً كهدف للاحتواء الايديولوجي الماركسي عبر تنشيط حركات شيوعية وأحزاب اشتراكية ويسارية وماركسية داخل بلدانه وأن مثل هذه السياسة السوفياتية قد ظلت مستمرة حتى سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ لكن في الوقت نفسه ظلت الدولة الروسية بعد النظام السوفياتي على الرغم من تراجع التيار الماركسي فيها كبعد اساسي في سياستها الخارجية، ظلت تتطلع الى العالم الاسلامي كهدف جغرافي حضاري ينبغي ان يكون ساحة للمنافسة مع الولايات المتحدة الاميركية سواء منافسة استراتيجية سياسية وعسكرية أو منافسة اقتصادية ولتأمين نفوذ روسي يعادل النفوذ الأميركي أو يعادل نفوذ البلدان الغربية داخل العالم الإسلامي.

الفصل العاشر

نهوض الاستراتيجيات الكبرى
بعد عام ١٩٤٥

نهوض الاستراتيجيات الكبرى بعد عام ١٩٤٥

لم تنشأ الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، بل كان الأمر يحتاج لعامين بعد الحرب كي تتبلور الخلافات الايديولوجية والاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بحيث تتوسع وتتركز في بقاع معينة من العالم دون غيرها، ولكي يولد داخل العالم بعد ذلك ما اصطلح على تسميته باللغة السياسية المعاصرة «نظام الكتلتين». فقد اكتشفت كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي بأن مصالحهما متضاربة الى الدرجة التي قد تقود الى صراع عسكري حاد يتمثل في مواجهة نووية.

وقد كانت بداية مرحلة الحرب الباردة ثم تطورها بعد ذلك على الصعيد الدولي وانعكاساتها على العالم الاسلامي، مع تفاقم المرحلة الصراعية المسلحة الباردة هذه هي البداية التي أخذت تتطور بشكل تدريجي حيث تمثلت أولاً في الاختلاف السياسي في الأهداف بين المعسكر السوفياتي ثم المعسكر الأوروبي الغربي والاميركي، لتتجسد من بعد في مواجهات غير مباشرة داخل بقاع أوروبية ثم غير أوروبية بين اليسار واليمين السياسي الموجود في هذه البلدان والذي تمثله غالباً السلطة اليمينية التقليدية والأحزاب المعارضة لهذه السلطة أي الأحزاب الشيوعية أو الماركسية اليسارية بشكل عام. وقد بدأت هذه المواجهة أول ما بدأت في اليونان.

بداية مرحلة الحرب البادرة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كل المعالم تدل على أن بداية الاختلاف والصراع بين الكتلتين سوف تكون على الساحة اليونانية في البداية، لخضوع هذا البلد أساساً الى سلطات سياسية ذات اتجاه يميني يتماشى مع سياسة الدول الغربية

ثم لأن اليسار الشيوعي والماركسي عامة كان قوياً في هذا البلد مقارنة بالبلدان الغربية الأخرى هذا علاوة على أن الموقع الجغرافي لليونان في البحر الأبيض المتوسط قد جعلها عرضة لاجتذاب ثنائية صراع القوى بين العملاقين السوفياتي والاميركي، لاسيما وأن منطقة المتوسط وخاصة في ساحلها الجنوبي كانت تحتوي على تأثيرات سياسية متضاربة ايديولوجياً منذ فترة ما بين الحربين عندما أعادت بلدان الساحل الجنوبي للبحر المتوسط تشكل بناها الوطنية سياسياً وتحقيق استقلالها. وكانت هذه التغيرات ذات تاثير مباشر جداً على اليونان أكثر من غيره من البلدان الأوروبية ولا سيما تلك التأثيرات الخاصة باعادة بناء البنية الايديولوجية للقوى السياسية الوطنية داخلهما كانعكاس لنمو التيارات الايديولوجية التحررية او الاسلامية او الليبرالية المحافظة في بلدان جنوب الساحل الجنوبي للبحر المتوسط.

فاثناء الحرب العالمية الثانية كانت المقاومة الوطنية الأساسية في اليونان ضد الايطاليين والألمان تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، التابعة للشيوعيين اليونانيين وكانت المقاومة المسلحة للشيوعيين هي العامل الأساسي في رحيل الايطاليين عن البلد عام ١٩٤٣ . وبعد سلسلة من التطورات السياسية الهامة في اليونان التي تدخلت فيها بريطانيا بشكل مباشر مع كل من فرنسا والولايات المتحدة، فاز بالانتخابات الحكومية التي نظمت في آذار (مارس) ١٩٤٦ رئيس الوزراء اليوناني تسالادريس، الذي نظم استفتاء في الأول من ايلول (سبتمبر) من العام نفسه، فاز فيه الملكيون بنسبة ٧٥٪ الأمر الذي جعل الملك اليوناني جورج الثاني يعود الى البلاد من منفاه في القاهرة في حين احتج الشيوعيون اليونانيون (جبهة التحرير الوطني) على أن الاستفتاء كان مزوراً وأن كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا قد دعمت هذا التزوير. ومن هنا قامت مواجهات عنيفة بين الشيوعيين اليونانيين والملكيين كانت البداية للأحداث العنيفة التي حصلت في العام التالي ١٩٤٧ والتي أوضحت المواجهة العنيفة التي اندلعت بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الأرض اليونانية حيث دعمت كل قوة من القوتين انصارها الايديولوجيين داخل البلاد. وكانت هذه المواجهة الأولى بين القوتين العظميين في اليونان بمثابة بداية لمواجهات ايديولوجية وسياسية أخرى

على أرضيات سياسية مختلفة في بلدان العالم الثالث ولاسيما البلدان الواقعة في شمال افريقيا والبلدان الاسلامية المتوسطية. ثم امتد هذا الصراع بعد ذلك وخلال الحرب الباردة الى البلدان الاسلامية الآسيوية[٢١٣].

وكانت المواجهة على الارض الاقليمية اليونانية قد نتجت عن سلسلة من التطورات السياسية على الصعيد العالمي في التطورات التي أسست العلاقات الدبلوماسية بين القوى الكبرى بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية بحيث أن هذه الاختلافات في تقرير مصير العالم السياسي وتقسيمه بين الاستراتيجيات الكبرى كان العامل الحاسم في تعميق هوة الاختلاف بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية. إذ شرعت كل من هاتين الكتلتين بتعميق حدود مصالحها الجيوستراتيجية والاستراتيجية العسكرية والسياسية إزاء الكتل الأخرى بحيث تكون القوة العالمية الجديدة ذات تأثيرات ونفوذ موقعي حاسم داخل مناطق اقليمية اخرى من العالم، وتغدو هذه المناطق الاقليمية هي ساحة الصراع والمواجهة بين القوتين العالميتين.

وكان العالم الاسلامي هو الساحة الأكثر احتواءً على عوامل الصراع بين الاستراتيجيتين السوفياتية والاميركية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأهمية الحضارية الاستراتيجية للبلدان الاسلامية ثم لحداثة تكوينها الاقليمي السياسي كدول ذات كيانات مستقلة وهذه الحداثة في التكوين السياسي كانت الورقة التي لعبتها كل من القوتين العظميين لكسب كفة التوازن الاستراتيجي عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لصالحها.

إن التمهيدات التي سببت في ولادة الكتلتين يعود تاريخها الى بداية عام ١٩٤٦ . وبحكم عدة عوامل للتوتر بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي كان اولهما كما تقدم هو أزمة ايران اضافة الى ازمة اذربيجان بين الاتحاد السوفياتي والوجودين الاميركي والبريطاني في ايران، ثم بداية حرب الهند الصينية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، كما ان انهاء حالة التعبئة العامة في الجيش الاميركي لم يصحبها انهاء حالة التعبئة في الجيش السوفياتي اذ بقي هذا الاخير في حالة تعبئة وكأنه في حالة حرب مستمرة خلال فترة السنوات القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي خلق نوعاً من الحذر والشك عند الادارة الاميركية وادارة دول

الحلفاء الغربيين ازاء نوايا الاتحاد السوفياتي واستراتيجيته السياسية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية.

وهنا ينبغي التمييز بين مرحلتين للحرب الباردة المرحلة الاولى هي مرحلة ولادة الكتلتين العالميتين، أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، وبين بداية الحرب الباردة فان مرحلة ولادة الكتلتين هي المرحلة الاولى للحرب الباردة وهي التي قدمت لها. فقد كان الانفصال الحاصل في التباين الحاد والصراعي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي قد قاد كل من هذين المعسكرين الى تخطيط سياسة استقلالية له ليس فقط بعيداً عن المعسكر الاخر بل تناقضية إزاءه وصراعية الى الدرجة التي تضع فيها أسس لهذا البعد الصراعي وتضيف اليه قواعد للمواجهة وتضع تخطيطات عقلانية لتحقيق الانتصار على الآخر.

وعبر هذا النشوء المبكر للحدود الفاصلة بين الكتلتين جاءت المرحلة الثانية للحرب الباردة إذ تطورت استراتيجيات عسكرية نووية واستراتيجيات دبلوماسية منظمة كانت تأخذ بنظر اعتبارها الاول المواجهة العقلانية المدروسة مع الطرف الآخر. وهذا النشوء للاستراتيجية المنظمة على الصعيد العالمي كان بداية للحرب الباردة في منظورها وكيانها المنظمين وهنا بدأت مرحلة الحرب الباردة كمرحلة ثانية بعد ولادة نشوء الكتلتين المنفصلتين عن بعضهما.

في هذه المرحلة أيضاً صدر ما عرف بعد ذلك بمبدأ ترومان، ففي بداية العام التالي أي في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ قام الرئيس الاميركي ترومان بتغيير سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الاميركية المستر بيرنس واستبدله بالجنرال مارشال. وقد كان هذا التغيير يعرب عن رغبة الرئيس الاميركي باتباع سياسة خارجية اكثر حيوية وفعالية على الصعيد الدولي. وكان الحافز لهذا التغيير هو الدبلوماسي الاميركي جورج كينان George KENNAN مستشار الرئيس الاميركي للشؤون السوفياتية والمتخصص بها والذي أصبح بعد لك سفيراً الولايات المتحدة في موسكو. وتحت هذا التأثير من خشية الخطر السوفياتي قام ترومان بدعوة الكونغرس الاميركي الى اجتماع استثنائي للمجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) وذلك في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧ . وكان موضوع هذا الاجتماع هو

طلب الرئيس الاميركي من الكونغرس ايضاح خطورة الموقف العالمي من خلال تصاعد نفوذ الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية وخاصة في اليونان وتركيا. وطلب الرئيس ترومان من الكونغرس ان يوافق على تخصيص مساعدة مالية قدرها ٤٠٠ مليون دولار الى البلدين، وكان هذا المبلغ الذي اقترحه الرئيس ترومان على الكونغرس كمساعدة هو مبلغ قُدِّرَ بشكل دقيق بحيث لا يمكن للكونغرس ان يرفضه فان الحرب العالمية الثانية كانت قد كلفت الولايات المتحدة الاميركية ٣٤١ مليار دولار، وان المبلغ المقترح لمساعدة اليونان وتركيا كان حوالى ١٪ من تكلفة الحرب العالمية الثانية بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية.

إن اقتراح أن تكون المساعدة لكل من اليونان وتركيا كانت بهدف أن يكون احد بلدان العالم الاسلامي موضوعاً لاستراتيجية احتوائية من قبل الولايات المتحدة الاميركية، وهذا البلد الاسلامي الكبير هو المدخل الى بلدان اسلامية اخرى مثل ايران وبلدان جنوب شرق آسيا ثم الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي المحاذية لايران. وكانت المساعدات المقدمة الى اليونان وتركيا هي مساعدات موجهة الى منطقة اقليمية واحدة هي منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أن هذه المساعدات مع التصاعد النسبي للنفوذ الشيوعي في هذا القطاع الاقليمي كانت تهدف بأن تضع هذه البلدان تحت حماية المظلة الاميركية مادامت الولايات المتحدة الاميركية تقدم لها مساعدات اقتصادية بدون قيد او شرط. ثم أن هذه المساعدات ليست ديوناً بل معونات مجانية لانقاذ الاقتصاد الوطني لهذه البلدان من الازمة الاقتصادية التي ولدتها الحرب العالمية الثانية في داخلها ولجعلها بمعزل عن التأثر بسياسة وبأيديولوجية الاتحاد السوفياتي[٢١٤].

في المقابل كان الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة يقدم مساعدات ويرسي نظاماً شيوعياً في بلدان أوروبا الشرقية التي قام باحتلالها مثل رومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ولذلك طرح ترومان في تبريراته المقدمة امام الكونغرس بأن المساعدات الاميركية تهدف الى الحيلولة دون انتشار تأثير النظام الستاليني الشيوعي داخل البلدان الاخرى التي من الممكن ان تتأثر بالسياسة السوفياتية. وقال ترومان بأن هذه المساعدات الاقتصادية هي لأجل الحفاظ على استقلال وقوة البلدان التي تقدم اليها الولايات المتحدة الاميركية هذه المساعدات

وجعلها بمنأى عن سياسة الاتحاد السوفياتي وكذلك لكسبها الى جانب المعسكر الاميركي، كما ان هذه المساعدات الاقتصادية في نظر ترومان ينبغي أن لا تكون مساعدات ذات بعد اقتصادي مجرد، بل ينبغي أن تقترن بمساعدات عسكرية تتمثل بتزويد البلدان الحليفة وخاصة الاسلامية منها مثل تركيا بمعدات حربية وأدوات احتياطية وخبراء عسكريين اميركيين وينبغي على هذه المعونات العسكرية ان يكون لها مغزى سياسي في المستقبل وأن تكون مستخدمة استخداماً سياسياً من قبل الولايات المتحدة الاميركية.

وقد ركزت الولايات المتحدة في سياساتها هذه التي عرفت بمبدأ ترومان على تركيا بالدرجة الاولى كبعد اسلامي يقع بمحاذاة الاتحاد السوفياتي. أما اهتمام ترومان باليونان فسببه هو أن اعلان مبدئه هذا امام الكونغرس قد جاء بعد بضعة اسابيع فقط من إعلان الحكومة البريطانية بأنها غير قادرة اقتصادياً على مواصلة دعم الحكومة اليونانية اليمينية الموالية للحلفاء. فقام ترومان بطلب المساعدات الاقتصادية من الكونغرس لكي يسد الفراغ الذي خلفته بريطانيا ولكي لا يترك الفرصة امام الاتحاد السوفياتي بأن يتدخل ويسد فراغ الوجود البريطاني بوجود سوفياتي شيوعي[٢١٥].

امام هذه التبريرات التي قدمها الرئيس ترومان الى الكونغرس في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وافق الكونغرس على منح هذه المساعدات الاقتصادية الى كل من اليونان وتركيا وجاءت هذه الموافقة بسرعة وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ تاريخ موافقة الكونغرس على منحها. ومن ناحية أخرى فإن خطاب ترومان هذا قد ألغي في الفترة التي كان فيها وزراء الدول الكبرى الأربعة قد افتتحوا مؤتمراً دولياً في موسكو، وكان جو مؤتمر موسكو الذي كان ينبغي له ان ينسق العلاقة بين الأربعة الكبار في مرحلة ما بعد الحرب، كان لا يخلو من شك وحذر بين هذه الدول خيمت اجواؤها على المؤتمر وعلى الغاية من انعقاده، أي تنظيم نفوذ كل من القوى الكبرى في العالم، وخاصة في العالم الاسلامي الذي برز كرقعة جيوبوليتيكية هامة تقع في موقع يمكن له أن يلعب دور الحسم في اية مواجهة عسكرية مستقلية بين العملاقين.

وكان مؤتمر موسكو من ناحية أخرى محطة اضافية عمقت الحدود والتباعد بين

الكتلتين الدوليتين الجديدتين، وعمقت اجواء الحرب الباردة والانفصال الايديولوجي والاستراتيجي العسكري بين الكتلتين، وقد أفتُتِحَ مؤتمر موسكو في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٧ واشترك فيه وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى جورج بيدول BIDAULT وزير الخارجية الفرنسي، وآرنست بيفن ERNEST BEVIN وزير خارجية بريطانيا والاميركي الجنرال جورج مارشال G. MARSHAL. والسوفياتي فيا شيسلاف مولوتوف Vaichslav MOLOTOV وكان من المقرر أن يستمر هذا المؤتمر الهام حتى يوم ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ويعقد ٤٤ جلسة عمل، ومنذ اليوم الاول لافتتاحه كانت التأثيرات المؤثرة التي تركتها عليه تصريحات الرئيس الاميركي ترومان قد ولدت نوعاً من الحساسية الظاهرة بين وزيري الخارجية السوفياتي والاميركي الأمر الذي كان يولد صعوبة بأن تتوصل جميع الاطراف الى اتفاقيات نهائية بين الاطراف الدولية الاربعة لترتيب عالم ما بعد الحرب.

إن أي نظرة لمؤتمر موسكو تمنح يقيناً بأن الاتفاق بين جميع الاطراف الكبرى قد كان مستحيلاً لاسيما وإن انطلاق التعديل الاقليمي والعالمي داخل هذا المؤتمر قد انطلق من واقعية سياسية اساسية هي المانيا ومصيرها ما بعد الحرب. فان الاقتراحات التي قدمت كانت متناقضة تماماً حتى بين اعضاء المعسكر الرأسمالي نفسه، إذا كانت هناك عدة آراء طرحت حول هذه القضية، منها رأي يقول بإقامة حكومة مركزية في المانيا[٢١٦] تحل محل النازية التي انهارت وتكون هذه السلطة تحت رقابة دولية من قبل الدول الكبرى المنتصرة، ورأي يقول بأن المانيا ينبغي أن تخضع الى حكومة لا مركزية، وان تكون هناك هيمنة غربية عليها من قبل الحفاء. كما كان هناك حل آخر حول وضع المانيا هو تقسيمها وربطها باتحاد فيدرالي، في حين أن الخطة السوفياتية كانت مبنية أساساً على أن تحتفظ القوات السوفياتية بالأجزاء الشرقية التي تحتلها من المانيا واضعة لها موطأ قدم داخل المانيا، والأجزاء الشرقية من اوروبا بعد أن تقدمت جيوشها من الشرق. واضافة الى المشكلة الالمانية، اندلعت في مؤتمر موسكو مشاكل أخرى خاصة بالمستعمرات وبالمساعدات الاقتصادية والعسكرية للبلدان المختلفة والنامية، وكذلك فقد انبثقت مشاكل اخرى حول الحضور الدولي للقوى العالمية الجديدة

داخل مناطق العالم الثالث وخاصة بلدان العالم الاسلامي الذي بدا وكأنه أكثر بقاع العالم موقعاً مستقبلياً للصراع ولذلك ابتدأت سياسة الولايات المتحدة الاميركية فيه من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية ضمن مبدأ ترومان[٢١٧].

ووفق هذه التعارضات السياسية بين سياسات القوى الكبرى كما تجلى ذلك في مؤتمر موسكو كان مصير هذا المؤتمر هو الفشل الكامل، الأمر الذي جعل كل قوة عالمية تعمل بعد انتهاء المؤتمر على حدة، مركزة أسساً استراتيجية دولية لمصالحها سواء في اوروبا او داخل بلدان العالم الثالث، الذي كان مركز الصراع والاضطرابات فيه والمواجهات الباردة تتركز في منطقتي الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا علاوة على مناطق الهند الصينية المحاذية لمناطق جنوب شرق آسيا. في حين أن دول أ عالمثالثية اخرى مثل دول اميركا اللاتينية لم تكن موضوعاً لصراع عنيف فيها من قبل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة التي انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية، هذا مع كون بلدان اميركا اللاتينية كانت معرضة خلال هذه المرحلة الى العديد من المشاكل السياسية لكنها لم تكن مركزاً لصراع الاستراتيجيات الكبرى مثلما كانت مناطق الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيات وشمال افريقيا، أي العالم الاسلامي. كان هذا المركز الصراعي بين استراتيجيات الدول الكبرى، وكان هذا الواقع العيني الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية واقعاً امتدادياً وتطورياً على الصعيد الزمني، إذ امتدت حالة الصراع فيه حتى اللحظة الراهنة بحيث لم توضع حلول حاسمة للاشكاليات الجوهرية التي تسود فيه سواء على صعيد رقعته الاقليمية وتوازنها الداخلي او على صعيد علاقة هذا الموقع الاقليمي العام بكل دولة وبالقوى الكبرى ومدى استيعاب الدولة المعنية للعلاقة بين استراتيجية الدول الكبرى وطبيعة التحدي الاقليمي لها.

بعد مؤتمر موسكو وإعلان «مبدأ ترومان» واندلاع أزمة اليونان، كانت الكتلتان الدوليتان الآخذتان بالظهور والتبلور تزدادان انفصالاً وترسيماً لسماتهما الايديولوجية والعسكرية. حتى انبثقت مرحلة الحرب الباردة عبر خطوات وأحداث دولية أخرى عمقت الخلاف بين المعسكرين الشيوعي والراسمالي.

فبعد مبدأ ترومان جاءت خطة لمبادرة اميركية جديدة كان هدفها هذه المرة هو اوروبا وليس العالم الثالث وذلك لكسب الدول الاوروبية الرأسمالية الى جانبها

وبالتالي التمهيد للتغلغل الى مستعمراتها في الشرق الأوسط ثم في جنوب شرقي آسيا كامتداد لهذه الدول الاوروبية. فبعد فترة قصيرة من اخفاق مؤتمر موسكو جاءت المبادرة الاميركية التالية من خلال خطوة دبلوماسية واقتصادية هامة سميت بـ «مشروع مارشال». ففي يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ قام وزير الخارجية الاميركي وسكرتير الدولة الجنرال مارشال بالقاء خطاب هام في جامعة هرافرد ذكر فيه ان الوضع العالمي قد غدا خطيراً جداً، فإن الحرب العالمية قد خلفت وراءها عدداً من الانهيارات، وأول هذه الانهيارات هو ان احتياجات البلدان الاوروبية حالياً هي أكثر من قدرتها على الدفع. ولذلك يغدو من الضروري القيام بوضع مساعدة اضافية الى البلدان الاوروبية، مساعدة مجانية ينبغي أن تكون هامة وقادرة على انتشال الاقتصاد الاوروبي من الانهيار. ولأجل وضع معالجة لما يمكن أن تتعرض له البلدان الاوروبية من انيهار اقتصادي واجتماعي وسياسي خطر جداً. كما وذكر الجنرال مارشال بأن هذه المساعدة الاميركية المجانية والضخمة ينبغي أن تكون لأوروبا بمجموع بلدانها لكي تستطيع هذه البلدان ان تخرج من حالة الانهيار الاقتصادي الذي شهدته بعد الحرب. كما ينبغي أن تكون خطة مارشال جزءاً تكميلياً لمبدأ ترومان في مساعدة البلدان الاسلامية لانقاذها مما يمكن أن يتركه النفوذ السوفياتي العسكري والايديولوجي والاقتصادي داخل المنطقة من آثار سلبية فمساعدة اوروبا اقتصادياً وبشكل مجاني كان يرتكز على اساس حتمية كسب اوروبا الى جانب الاستراتيجية الاميركية عالمياً، لكسب التوازن العالمي ايضاً عبر تكوين كتلة من القوى العظمى يجمعها مصلحة واحدة واتجاه ايديولوجي واحد لمواجهة الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية واحدة فقط وناشئة حديثاً، وكذلك لمواجهة نفوذ السوفيات في المناطق الاوروبية التي تغلغلوا إليها عبر تقدم الجيش السوفياتي في منطقة شرق أوروبا. ولذا فإن الجنرال مارشال قد شمل اوروبا كلها بالاعلانه عن خطة مساعدة بلدان اوروبا تحت سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة الاميركية. إلا أن الاتحاد السوفياتي كان قد أرسى كيانه العسكري والسياسي والايديولوجي داخل البلدان الاوروبية التي دخلتها الجيوش السوفياتية وضرب عليها ستاراً حديدياً، على حد تعبير ونستون تشرشل بحيث لم يعد لها علاقة مع بلدان أوروبا الغربية، فحتى الجزء الشرقي من المانيا

التي لم يحسم الحلفاء مصيرها بعد، قد استولت عليه الجيوش السوفياتية، وفرضت فيه الايديولوجية الماركسية ونظام الحزب الواحد[٢١٨].

وقد أخذت الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا اقتراح مشروع مارشال بالحذر خوفاً من ان يكون هناك رد فعل للاتحاد السوفياتي ويكون الموقع الجغرافي لهذا الرد هو بلدان اوروبا الغربية، ولذلك قررت كل من فرنسا وبريطانيا خلال مؤتمر عقد بين الطرفين من ١٧ الى ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ بأن تستشير الاتحاد السوفياتي حول ذلك في حين ان الصحافة السوفياتية قد شنت حملة عنيفة على مشروع ماريشال، فان الحكومة السوفياتية كانت تأمل بأن يكون التعاون الاقتصادي مع بلدان اوروبا الغربية مشتركاً وان يكون للاتحاد السوفياتي حصة فيه لكي تبدأ القوى الكبرى بعد الحرب مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي فيما بينها، في حين أن الجنرال مارشال قد طرح هذه المبادرة الاميركية لكي تنفرد الولايات المتحدة بالتعاون والتنسيق الاقتصادي والعسكري في اوروبا. وقد بدأت دول اوروبا الشرقية استعدادها لتلقي مساعدات على «ضوء خطة مارشال إلا ان القرار السياسي لشعوب وحكومات هذه الدول لم يعد بيدها بعد خضوعها لسلطة الجيش السوفياتي الذي كان على أراضيها، الا ان القيادة السوفياتية قد بادرت الى اتخاذ موقف مفاوض من مبادرة مارشال فوافق السوفيات على عقد مؤتمر مع كل من فرنسا وبريطانيا لمناقشة موضوع المساعدات الاميركية.

وعقد هذا المؤتمر بين ٢٧ حزيران (يونيو) و ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧، ومنذ بداية المؤتمر اقترح وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدول G. BIDAULT على أن تطبق خطة المساعدات على كافة البلدان الأوروبية، واسبانيا وتشمل ايضاً حتى البلدان الفقيرة المهزومة في الحرب واقترح بأن تتكون لجنة عليا تدير شؤون هذه المساعدات وأن يكون لكل فرع من الفروع الاقتصادية للدولة لجنة خاصة به، مثل فرع الزراعة، قطاع الصناعة، القطاع المصرفي، القطاع الاقتصادي والقطاع العسكري[٢١٩].

وقد وافق وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن على اقتراح الوزير الفرنسي، في حين اعترض وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف على هذا الاقتراح أو التعامل معه وقام بتوجيه انتقادٍ حادٍ لمشروع مارشال، إذ كان اعتراض ملولوتوف هو أن

أي لجنة عليا للمساعدات تشرف على لجان فرعية اصغر منها هو مساس بالسيادة الوطنية لكل البلدان التي سوف تتلقى المساعدات لان مثل هذه اللجنة العليا لا بد وأنها ستكون اميركية. وقد كانت بعض دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد شرعت مسبقاً وقبل اعلان الجنرال مارشال لخطته، باجراءات اقتصادية واصلاحيات وفق خطة معينة، وكان ذلك يعيق من تطبيق خطة مارشال في هذه الدول لأنها قد سبقت هذا المشروع وبدأت بتطبيق مشروع اصلاحي اقتصادي آخر لم يكن من المتيسر التراجع عنه بسهولة، ولذلك رفض مولوتوف مشروع مارشال تماماً ولم يوافق إلا على جانب واحد هو قبول المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية فقط الى ضحايا الحرب الالمان والمعوقين والمعوزين الذين كانوا يستحقون هذه المساعدة، في حين رفض رفضاً تاماً بأن يكون هناك تعاون بين مشروع مارشال وبين الخطط الاقتصادية الوطنية للبلدان الاوروبية، لان أي تعاون او تنسيق مع هذه الدول هو تدخل من قبل الاميركيين في خططها الاقتصادية وسياداتها الوطنية ولذلك فان هذا المؤتمر قد تعرض للفشل ايضاً ولم يخرج بأية قرارات حاسمة حول موضوع المساعدات الاميركية لاوروبا.

وبعد فشل هذا المؤتمر، قررت كل من بريطانيا وفرنسا دعوة كل البلدان الاوروبية الى مؤتمر عقد في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧ لأجل دراسة المشروع الاميركي. وكان من نتيجة هذا المؤتمر ان وافقت على مشروع مارشال كل من ايطاليا، البرتغال، ايرلندا، السويد والنرويج، بينما رفضت البلدان الاوروبية ذات الحكومات الشيوعية مشروع مارشال وذلك بالضرورة باجبار من قبل الاتحاد السوفياتي لحكوماتها التي كانت تحت التأثير والسيطرة الكاملين للسلطة السوفياتية. كما أن الاتحاد السوفياتي قد اقترح على بعض بلدان أوروبا الشرقية تقديم مساعدات اقتصادية لها أفضل من المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية بمقتضى مشروع مارشال، ولذلك احتفظ بحضوره العسكري الاستراتيجي والاقتصادي داخل بلدان أوروبا الشرقية في مواجهة الخطة الاقتصادية الاميركية في المساعدات التي كانت ذات هدف عسكري وسياسي في النهاية وبذلك لم تحضر بلدان أوروبا الشرقية الى المؤتمر الاوروبي الذي افتتح في باريس في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧، وقد تمت في هذا المؤتمر مناقشة القضايا

التقنية الخاصة بخطة مارشال وكيفية تقسيم المساعدات والاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية الاولية التي تضررت خلال الحرب، وقد انتهى المؤتمر من اعداد برنامجه التقني في ٢٢ ايلول (سبتمبر) واعدت الدول التي شاركت فيه تقريراً رفعته الى الادارة الاميركية بعد موافقة البلدان الاوروبية التي اشتركت في المؤتمر على تلقي المساعدات الاميركية بوضع خطة تقنية لاستخدام هذه المساعدات حسب احتياج الدول[٢٢٠].

وقد كان رد الاتحاد السوفياتي على النتائج الناجمة عن مؤتمر باريس رداً عنيفاً لان البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي قد أبعدوا واصبحوا بلداناً معزولة من خلال تطبيق «خطة مارشال» وكان مشروع مارشال خطة استراتيجية وعسكرية وسياسية اكثر منها خطة اقتصادية. فمن خلال هذاالمشروع الاقتصادي الضخم قدمت السياسة الامبريالية الاميركية نفسها كمصدر وكأساس لأجل بناء وترسيخ هيمنة اقتصادية وسياسية على أوروبا بحيث تغدوا هذه القارة موقعاً استراتيجياً اميركياً لا يمكن أن يصبح تحت تاثير الاستراتيجيات الدولية الاخرى المعادية للولايات المتحدة الاميركية مثل الاتحاد السوفياتي. فإن الحكومات الاوروبية التي وقعت على قبول المساعدة الاميركية لأوروبا حسب خطة مشروع مارشال قد كانت القواعد والمفاتيح التأسيسية لارساء سيطرة اميركية في اوروبا تجعل من الاتحاد السوفياتي دولة محاصرة وعاجزة عن بسط نفوذها داخل هذه القارة. اضافة الى كون هذا القبول الاوروبي بمشروع مارشال كان حصانة مستقبلية ضد أي احتمال لتغلغل او لتوسع هذا النفوذ داخل اوروبا الغربية.

وإذا كانت احداث اليونان ومبدأ ترومان ثم مشروع مارشال هي المراحل الاولى التي مهدت لارساء قواعد تعميق المواصفات السياسية للكتلتين الشرقية الاشتراكية والغربية الرأسمالية، فان سمات الحرب الباردة قد تقدمت في ارساء قواعدها كصيغة للتعامل الدولي بين الكتلتين من خلال مراحل وأحداث اخرى لاحقة مثل تاسيس الحكومة السوفياتية لما سمي في وقتها بالكومنفورم Kominform أي «مكتب المعلومات للاحزاب الشيوعية والعمالية»، او مكتب المخابرات الشيوعية Bureau d'information Communiste[٢٢١] فقد تأسس هذا الجهاز في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ بعد طرح مشروع مارشال وبعد

اخفاق مؤتمر باريس وبعد قيام المؤتمر الثاني الذي دعت اليه كل من بريطانيا وفرنسا، والذي كانت حصيلته توقيع حوالي الست عشرة دولة اوروبية على الموافقة على مشروع مارشال فان الاتحاد السوفياتي قد أدان سياسياً هذا المشروع باعتباره مشروعاً موجهاً ضد النفوذ السوفياتي داخل أوروبا.

وقد اجتمع مكتب الكومنفورم للمرة الأولى في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧ وقام بتنظيم خطة لعمله في اوروبا انطلاقاً من مدينة بلغراد وقام بطبع ونشر صحيفة باللغتين الفرنسية والروسية[٢٢٢]، وقد اجتمع في هذا المؤتمر الاول للكومنفورم تسعة احزاب شيوعية اوروبية تمثل تسعة بلدان اوروبية هي، الاتحاد السوفياتي، بولونيا، يوغسلافيا، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا (المجر)، تشيكوسلوفاكيا، ايطاليا وفرنسا. وخلال هذا المؤتمر بدأت تتوضح وبشكل حاد حقيقة انقسام العالم الى كتلتين وقوتين دوليتين وان هاتين القوتين تعيشان في حالة صراع حاد ولكنه بارد بدون مواجهة عسكرية، اذ اعلن في الخطاب الذي القاه في المؤتمر الممثل السوفياتي، اندريه موانوف بأن العالم قد انقسم الآن الى معسكرين، المعسكر «الامبريالي» و «الرأسمالي» الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية و «المعسكر الديمقراطي المضاد للامبريالية» و «المعادي للراسمالية» وهو المعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفياتي. وكان هذا المؤتمر هو النواة التي تكون على أساسها بعد ذلك حلف وارسو العسكري كحلف في مواجهة الحلف الاطلسي الذي يمثل المعسكر الرأسمالي والدول الغربية، والجدير بالذكر ان البلدان الغربية الوحيدة التي تمثلت في هذا المؤتمر بأحزابها الشيوعية هي كل من فرنسا وايطاليا وذلك لقوة الحركة اليسارية العمالية في هذين البلدين اضافة الى قوة الحزبين الشيوعيين فيهما. وقد قام هذان الحزبان بالاحتجاج على خطة مارشال التي تضع البلدان الاوروبية الغربية تحت سيطرة السياسة الاميركية.

بعد تأكد هذا الانفصال للكتلتين الدوليتين الاشتراكية والرأسمالية لم تتوقف المحاولات بين الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة الاميركية عن اعادة خلق التقارب من جديد أو وضع نهاية لحدة التوتر بين البلدان الاوروبية الغربية والبلدان الاوروبية الشرقية التي انضمت الى المعسكر الاشتراكي وغدت ضمن الاستراتيجية السوفياتية.

وفي هذا الاتجاه في محاولة التقارب عقد مؤتمر لندن في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وشارك فيه من جديد: مثل مؤتمر موسكو وزراء خارجية الدول الأربع العظمى الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا والاتحاد السوفياتي. وكان هذا المؤتمر يتوخى بعض الاهداف من وراء انعقاده مثل اقامة تقارب في وجهات النظر بين المعسكرين الاميركي والسوفياتي، ولكن هذا المؤتمر قد اخفق مثل مؤتمر موسكو الذي عقد في شهر نيسان (ابريل) من العام نفسه، حيث بلغ التباين بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ذروته عبر سلسلة التطورات السياسية سواء على الصعيد الاوروبي أو على الصعيد العالمي. وكانت قد تصاعدت حركات التظاهرات الشيوعية في فرنسا من قبل العمل ضد الحكومة بسبب الوضع الاقتصادي السيء الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. وقد سحق البوليس الفرنسي هذه الاحزاب وذلك في منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . وقد اكتشف البوليس الفرنسي سلاحاً في بعض الأماكن التي كان يتواجد فيها الشيوعيون في فرنسا، وجرت هذه الاحداث قبل ايام من انعقاد مؤتمر لندن فكانت بمثابة فتيل يؤجج بشكل أكثر العلاقات المتوترة بين الغرب والشرق[٢٢٣] .

وبعد نهاية مؤتمر لندن كانت كل النقاط قد توضحت، وانجلت الصورة في ان العالم قد انقسم الى معسكرين هما المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، بحيث لم يعد هناك أي مجال للقاء الأيديولوجي او الاستراتيجي بينهما. واعتباراً من نهاية عام ١٩٤٧ بدأت الحرب الباردة المستمرة على سباق في التسلح النووي ثم في صراع بين العملاقين في مناطق متعددة من العالم في محاولة كسب النفوذ الاقليمي داخل هذه البقاع البعيدة من كل من الدولتين العظميين لكنها (أي هذه البقاع الاقليمية) كانت تشكل دوماً الساحات التي تمت عليها المواجهات الحاسمة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، وكان في مقدمة هذه الاجزاء الاقليمية الحضارية من العالم هو العالم الاسلامي.

العالم الإسلامي

الخارطة الدبلوماسية العسكرية الجديدة

في ظل هذه التوازنات التي انبثقت بعد عامين على نهاية الحرب التي لم تكن متوقعة خلال الحرب العالمية الثانية أي توازنات القطبين بدل التوازنات الاستراتيجية التعددية السابقة. أصبح العالم الاسلامي يخضع لنمط جديد من نفوذ السيطرات الاجنبية، فإن السيطرات الاستعمارية الكلاسيكية السابقة لم تختفِ بل كانت مستمرة الحضور لكن هذا الحضور لم يعد مستقلاً بل كان دوماً بحاجة الى مظلة دولية أقوى لتقوم بحماية احدى تلك المظلات التي افرزتها الحرب العالمية الثانية ضمن المِيزان الثنائي الجديد للقوى.

فقد ظلت منطقة المغرب العربي والبلدان الاسلامية الافريقية، سواء في شمال افريقيا او في الجنوب الافريقي، تحت الحكم الاستعماري الفرنسي على الرغم من منحها انماطاً من الاستقلال الوطني التام، كما تقدم ذلك في فصْل سابق من هذا الكتاب، لكن هذه البلدان بقيت تدور في فلك السياسة الفرنسية على الصعيد الاستراتيجي العام أي في المستوى الذي يمكن لفرنسا ان تستخدم فيه استراتيجية عليا يمكن لها أن منطقة شمال افريقيا الاسلامية وكذلك البلدان الاسلامية الافريقية الاخرى غير العربية هي مناطق نفوذ فرنسية أو ساحة استراتيجية فرنسية يمكن استخدامها فعلاً وبشكل مباشر لصالح فرنسا في حال مواجهة الدولة الفرنسية لتحدٍ خارجي من قبل استراتيجية دولية خاضعة لقوة سياسية وعسكرية أخرى عظمى. ولذلك فإن عملية منح الاستقلال بشكل مباشر الى بلدان افريقية شمالية او بلدان افريقية اسلامية اخرى لم يكن سوى عملية تفادٍ لحركات المقاومة الوطنية التي يمكن لها ان تنبثق داخل هذه البلدان، وكانت فرنسا بذلك تتجنب الخسائر المادية والبشرية التي يولدها الاستعمار المباشر.

إن هذه البلدان الافريقية ظلت خاضعة الى فرنسا على الصعيد الاستراتيجي الدولي كمناطق نفوذ لا يمكن التخلي عنها ولكن بعد الحرب الباردة أصبحت هذه المناطق وبلدان العالم الاسلامي خاضعة الى نفوذ الولايات المتحدة الاميركية بشكل غير مباشر بما ان فرنسا قد انخرطت داخل المعسكر الاميركي في مواجهة الاتحاد السوفياتي بعد مشروع مارشال وما ترتب عليه من انقسام في اوروبا بين المعسكر الاوروبي الاشتراكي الذي يسيطر عليه الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الاوروبي الرأسمالي الذي يتبع سياسة الولايات المتحدة الاميركية، فقد باتت المناطق التي تقع تحت النفوذ الاستراتيجي لفرنسا بالضرورة، وبعد ارساء واقع الحرب الباردة، تخضع للنفوذ الاميركي بما ان فرنسا قد انضوت تحت سياسة المعسكر الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية والذي سوف يتمخض بعد ذلك عن حلف دول شمال الاطلسي.

أما بالنسبة لدول الشرق الاوسط الاسلامية سواء العربية منها أو غير العربية فإنها كانت خاضعة للنفوذ البريطاني ولم يستثنَ من ذلك سوى لبنان وسوريا، في فترة ما بين الحربين، حيث تحررت سوريا من النفوذ الفرنسي وكذلك لبنان الذي نجح بأن يحقق استقلاله الوطني مع بقاء النفوذ الفرنسي ثنائياً وحاضراً علاوة على كونه قد بقي في ظل استراتيجية فرنسية بعيدة المدى. أما بقية بلدان الشرق الاوسط أي العراق، سورية، فلسطين، الاردن، تركيا، ايران، مصر وبلدان الخليج العربي، فقد بقيت منضوية تحت ظل الهيمنة البريطانية التي تحولت حينئذٍ وعبر المظلة البريطانية نفسها الى الهيمنة الاميركية بما ان بريطانيا قد انتمت للمعسكر الرأسمالي في ظل انقسام العالم الى كتلتين دوليتين. ويستثنى من الهيمنة البريطانية المملكة العربية السعودية التي لم تخضع للاستعمار البريطاني منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد كانت هذه البلاد مستقلة من كل نفوذ اجنبي طيلة تاريخها الحديث. ونتيجة العلاقات المميزة التي ربطت بين العائلة الهاشمية في ظل الشريف حسين وبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ثم سقوط حكم الشريف حسين على يد الملك عبد العزيز بن سعود تطبيق النظام الاسلامي داخل المملكة ظلت المملكة العربية السعودية بمنأى عن الاستعمار البريطاني(٢٢٤).

وقد أكد هذا البلد استقلاليته عن الهيمنة البريطانية من خلال الاتفاقيات

البترولية التي عقدها مع الولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي كان ضربة كبيرة للنفوذ البريطاني داخل منطقة الشرق الاوسط خلال السنة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية عندما التقى الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الاميركي روزفلت على الطراد الاميركي كوينسي في منطقة البحيرات المرّة، وبذلك ظلت المملكة العربية السعودية بعيدة عن الهيمنة الاستعمارية البريطانية واقامت علاقات اقتصادية مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية في ذروة الفترة التي استمر فيها الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا على النفوذ في الشرق الاوسط خلال فترة نهاية الحرب العالمية الثانية. وظلت منطقة الشرق الاوسط آنذاك تحت هيمنة النفوذ البريطاني، وبالضرورة فإن هذا النفوذ قد تحول في ظل نظام القطبين الذي أعقب الحرب الى تكوين نطاق فعال للاتجاه الاستراتيجي الاقليمي الدولي للولايات المتحدة الاميركية.

اما البلدان الاسلامية في جنوب شرق آسيا فانها بشكل عام كانت خاضعة للنفوذ البريطاني أيضاً، ولذلك فانها بعد الحرب العالمية الثانية وببزوغ القوتين العظميين الجديدتين قد غدت داخل دائرة نفوذ الاستراتيجية الاميركية ومصالحها ومخططاتها في هذه المنطقة القريبة والمحاذية احياناً للاتحاد السوفياتي والمتمثلة بشكل خاص في بلدين الاسلاميين هما: افغانستان وباكستان.

وقد توخت الولايات المتحدة الاميركية ربط البلدان الاسلامية الشرق اوسطية او البلدان الاسلامية الجنوب شرق آسيوية بسياسة الاحلاف او المعاهدات العسكرية التي تضع هذه البلدان في حالة تحالف لا مباشر مع السياسة والاستراتيجية الاميركيتين وذلك عبر الهيمنة البريطانية عليها. أي ان النفوذ البريطاني كنفوذ لسيطرة استعمارية كلاسيكية في هذه المناطق كان حضوراً وسيطياً ينقل هذه المناطق الاقليمية الحيوية للعالم الاسلامي من الاستراتيجية البريطانية واتجاهاتها وتقنياتها في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية الى نفوذ الاستراتيجية الاميركية في فترة ما بعد هذه الحرب' بما أن ميزان القوى الكبير قد انتقل الى الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة الاتحاد السوفياتي بعد أن كان في يد بريطانيا كدولة استعمارية.

وبذلك غدت الخارطة الدبلوماسية ـ الاستراتيجية السياسية والعسكرية الجديدة

للعالم الاسلامي بعد الحرب العالمية الثانية موزعة في الغالب بين النفوذين البريطاني الاميركي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، هذا مع وجود مقدمات تأسيسية لنمو النفوذ الاميركي في هاتين المنطقتين الاقليميتين عوضاً عن النفوذ البريطاني مستقبلاً، وبعد اشتداد موقف المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وفي حالة أخرى في العالم الاسلامي، هي الهيمنة الفرنسية في الغالب على البلدان الاسلامية في شمال افريقيا وجنوبها، هذا مع دخول الولايات المتحدة كنفوذ دولي لاحق في سيطرته على هذه المنطقة، بما ان فرنسا قد غدت في اعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد تطور مسار الحرب الباردة ضمن المعسكر الغربي الذي تسيُّره الولايات المتحدة والذي تمخض بعد ذلك عن حلف شمال الاطلسي. ووفق رؤية عامة فإن الخارطة الاستراتيجية الدولية للعالم الاسلامي بعد الحرب العالمية الثانية كانت تخضع لهيمنة الولايات المتحدة الاميركية عبر هيمنتين استعماريتين وسيطتين هما بريطانيا وفرنسا، ولم يدخل الاتحاد السوفياتي الى منطقة العالم الاسلامي كاستراتيجية دولية منافسة للولايات المتحدة الاميركية إلا بعد ذلك بسنوات وذلك عبر حضور كثيف ومؤثر يختلف عن ذلك الحضور والتدخل الذي أراد السوفيات ممارسته خلال السنوات الاخيرة للحرب العالمية الثانية ولاسيما في كل من ايران وتركيا.

العالم الاسلامي في ظل توازن القوى بين العملاقين

بعد الحرب العالمية الثانية وفي النطاق الذي بلغته مرحلة التوازن الصراعي بين الولايات المتحدة الاميركية من جهة وبين الاتحاد السوفياتي، اصبح العالم الاسلامي كما سبق ذكره، بشكل عام تحت هيمنة الاستراتيجية الاميركية وذلك عبر هيمنات وسيطة اخرى هي الاستعمار الفرنسي من جهة ثم الاستعمار البريطاني من جهة اخرى.

اما الاتحاد السوفياتي فقد اصبح في موقع خارجي لا يشمل سيطرته العالم الاسلامي الا ان الحرب العالمية الثانية قد منحت للسوفيات بالرغم من ذلك فرصة للانفتاح على الخارج وأحقية جديدة لأن يساهم في صنع العالم الجديد وتوازناته في مرحلة ما بعد الحرب وخاصة في موضوع التوازن داخل العالم الاسلامي في ظل القوتين الدوليتين الناشئتين. ومن هنا بقيت قوة الاتحاد السوفياتي في الهيمنة هي المحاولة المستقبلية، التي أخذت الحكومة السوفياتية بتأسيسها داخل البلدان الاسلامية من خلال دعم الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان لكي تكون عنصراً معارضاً للسلطات السياسية اليمينية فيها[٢٢٥].

وقد كانت هذه الخطة التي تتوخى الانتظار والامل من ناحية الاتحاد السوفياتي خطة ناجحة لانها اعتمدت على زيادة الاضطرابات الوطنية التي يمكن ان تنشأ داخل البلدان الاسلامية من جراء زيادة ضغط الحكومات الاستعمارية الغربية. ومن هنا فإن حالة التوازن الاستراتيجي داخل العالم الاسلامي في ظل العملاقين بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتجسد بانتصار استراتيجي اميركي نجح في الهيمنة على العالم الاسلامي بكل مواقعه الاقليمية المختلفة، ثم بمواجهة هذه الحالة من الانتصار الاميركي بنشاط سوفياتي يقدم الدعم للاحزاب الشيوعية داخل البلدان الاسلامية علاوة على جر بعض البلدان الاسلامية وخاصة العربية منها الى المعسكر السوفياتي باعتباره معسكراً يدعو الى التحرر الوطني في مرحلة كان

الاستعمار الغربي وخاصة الولايات المتحدة الاميركية تستولي كلياً على البنى السياسية الاقليمية في كل بقاع العالم الثالث ولاسيما العالم الاسلامي.

وانطلاقاً من هذا الوضع اصبح هنالك ميزانان غير متكافئين في العالم الاسلامي، ميزان أول يكسب كفة التوازن لصالحه هو الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية وهي الدول التي تسيطر فعلياً وميدانياً على البلدان الاسلامية من خلال حضورها الفعلي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ولاسيما من خلال القوى الاستعمارية الكلاسيكية أي فرنسا وبريطانيا. وميزان آخر ضعيف تمثله قوة عالمية أخرى هي الاتحاد السوفياتي، وهي قوة نظرية غير متغلغلة بعد داخل العالم الاسلامي ولكنها تحاول ان تفرض نفسها على أمر واقع قديم وراسخ يتمثل في ان ميزان القوى داخل هذا العالم بيد الدول الغربية الاستعمارية الكلاسيكية (فرنسا، بريطانيا) وان ميزان القوى هذا قد تحول الى الولايات المتحدة الاميركية عبر سيطرة القوى الاستعمارية الكلاسيكية بما ان هذه القوى قد غدت حليفة للقوى العالمية الجديدة التي انبثقت بعد الحرب العايمة الثانية وهي الولايات المتحدة.

وفق هذه الخارطة التوازنية للعملاقين داخل العالم الاسلامي بدأت اجراءات لخطط تطبيقية مستقبلية يحاول الاتحاد السوفياتي من خلالها ان يخترق هذا الامر الواقع المائل في توازنه نحو المعسكر الاميركي الغربي وذلك عبر تنشيط حركات شيوعية وسياسية يسارية عامة، ثم عبر التحالف مع حكومات الانقلابات العسكرية التي شكلت موجة جديدة لتغيير النظام السياسي داخل العالم الاسلامي لاسيما خلال سنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومن ثم بدأ الاتحاد السوفياتي يحقق تقدماً وتغلغلاً استراتيجيين داخل بلدان العالم الاسلامي عبر هذه الوسائل الجديدة وذلك لمواجهة نفوذ الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية التي بدأت كرد فعل ضد التقدم السوفياتي المطرد، بترسيخ نفوذها من خلال احلاف سياسية ومساعدات اقتصادية لبلدان العالم الاسلامي. وقد تمثلت هذه السياسة بشكل تدريجي داخل نهج استراتيجي سياسي للرؤساء الاميركيين حيث بدأت بمبدأ ترومان القاضي بتقديم المساعدات الاقتصادية الى البلدان الاسلامية لتنتهي بمبدأ ايزنهاور القاضي بربط الدول الاسلامية المحيطة بالاتحاد السوفياتي بأحلاف سياسية عسكرية تحد من نفوذ الاتحاد السوفياتي داخل المناطق الاقليمية

المجاورة له ثم توقف التقدم الايديولوجي للفكر الماركسي ولحركات التحرر الوطني اضافة الى اغراء هذه البلدان بمساعدات اقتصادية تحتاجها وخبراء عسكريين يمثلون الحضور الغربي، داخل هذه البلدان للتحكم غير المباشر بسياستها الخارجية والدفاعية على حد سواء. ومن هذه الأحلاف الهامة التي تمخض عنها مبدأ ايزنهاور كان حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي ضم ايران والعراق وتركيا، وجعل النفوذ الاميركي هو الاقوى دوماً داخل معادلة التوازن بين العملاقين في العالم الاسلامي.

العالم الاسلامي في ظل مناطق النفوذ الجديدة

لم تتغير شكلياً مناطق النفوذ العالمية داخل العالم الاسلامي بعد الحرب العالمية الثانية إلا انها، كما تقدم، قد خضعت لعمومية مجالات السيطرة الدولية على الوحدات الاقليمية فيه. إذ خضعت لاستراتيجية أقوى وأكثر شمولاً في مواجهتها الايديولوجية العسكرية مع الاتحاد السوفياتي، هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية الاميركية، ووفق هذا الوضع الجديد لازدواجية النفوذ في العالم الاسلامي، النفوذ الاستعماري الكلاسيكي والنفوذ الاميركي في ظل حتميات الحرب الباردة كانت مناطق النفوذ في البلدان الاسلامية تتمثل بهيمنة فرنسية في أفريقيا وخاصة في بلدان شمال أفريقيا والجنوب الغربي من القارة الأفريقية.

ثم وجود كثيف ومعمق للنفوذ البريطاني في منطقة الشرق الاوسط ولا سيما البلدان الاسلامية العربية مثل العراق والاردن، وفلسطين ومصر ثم ايران. كما ان السيطرة البريطانية كانت كما هي في الحرب العالمية الثانية تمتد الى بلدان وسط جنوب شرق آسيا الاسلامية فإن هيمنتها قد تعمقت على الرغم من منح الاستقلال للباكستان وانفصالها عن الهند وكذلك استقلال أندونيسيا وماليزيا، ولكن السيطرة البريطانية قد اقترنت في مرحلة ما بعد الحرب وبعد تصاعد حدة الحرب الباردة بخطة ومنظور لمواجهة الاستراتيجية السوفياتية المحاذية لمناطق الهيمنة هذا علاوة على دخولها في تحالف مع الاستراتيجية الاميركية لاتخاذ احتياطات للمواجهة الثنائية مع الاتحاد السوفياتي داخل منطقة البلدان الاسلامية في وسط جنوبي وجنوبي شرقي آسيا(٢٢٦).

وقد بقيت الولايات المتحدة فعلاً كاستراتيجية ثانوية في هيمنتها المباشرة على العالم الاسلامي الا انها استراتيجية ثانوية في الهيمنة المباشرة واستراتيجية اولى في حفظ التوازن الدولي في مختلف البقاع الاقليمية في العالم لصالحها وذلك لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفياتي، ولم تدخل الولايات المتحدة الى العالم

الاسلامي كمصدر للسيطرة المباشرة وكقوة تريد أن تلعب دوراً في التوازن مع الاتحاد السوفياتي المتقدم فيه الا بعد ضعف استراتيجيات القوى التقليدية التي حدثت على اثر اخفاق العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانهيار السياسات الاستعمارية المباشرة. عندها فقط دخلت الولايات المتحدة الاميركية كطرف مباشر داخل البلدان الاسلامية الشرق اوسطية، وبدأ الاتحاد السوفياتي يتغلغل الى المنطقة عبر تقدمه من خلال حكومات الانقلابات العسكرية اليسارية التي تصاعدت موجتها في العالم العربي اعتباراً من بداية عقد الخمسينات.

تقسيم تخطيطي لنفوذ القوى الكبرى في العالم الاسلامي بعد ١٩٤٥

مع الحضور التدريجي الذي بدأت تمارسه الاستراتيجية الاميركية في العالم الاسلامي، هذا الحضور الذي أخذ يتطور حتى بلغ ذروته في بداية الستينات مهمشاً الاستراتيجيتين البريطانية والفرنسية الى مرحلة ثانوية، كان العالم الاسلامي كما سبق ذكره، مقسماً الى ثلاث مناطق نفوذ. المنطقة الأولى هي المغرب العربي وتسيطر عليها فرنسا غالباً مع وجود شاحب للنفوذ البريطاني في بعض بلدان أفريقيا الاسلامية. والمنطقة الثانية هي الشرق الاوسط التي هيمنت عليها بريطانيا ببلدانها الاسلامية. والمنطقة الثالثة في جنوب شرق ووسط آسيا الذي كان تحت النفوذ البريطاني مع وجود محاولة للتغلغل السوفياتي في هذه المنطقة.

فالعالم الاسلامي كان بعد الحرب العالمية الثانية ينقسم الى ثلاث مناطق هي: (افريقيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا) ويخضع لصراع وتنافس اربع استراتيجيات عالمية تحاول تقوية حضورها فيه او تأسيس حضور جديد لها داخل بعض بلدانه.

وأول هذه الاستراتيجيات كانت الاستراتيجية البريطانية. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت أخطر المناطق الاقليمية في العالم الاسلامي هي منطقة الشرق الاوسط التي انبثقت فيها الثروة البترولية اضافة الى انبثاق صراعات لقوى مناهضة «للامبريالية الاميركية وحلفائها الغربيين» من وجهة النظر السياسية الخارجية الماركسية السوفياتية. وكانت بريطانيا تريد ان تعمق نواة استراتيجية مستقبلية لبقائها وكانت هذه النواة بالدرجة الأولى تتجسد بفلسطين حيث بدأت بريطانيا خطوات جادة لانشاء الدول العبرية فيها حسب خطوات سياسية بريطانية تمتد الى السنة التالية على نهاية الحرب العالمية الاولى، أي عام ١٩١٩ تاريخ اطلاق وعد

بلفور، إلا أن هذه النواة (فلسطين الاسرائيلية) كانت ترتبط بالشبكة الاقليمية للمنطقة التي تحضر فيها الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية منذ القرن التاسع عشر أو قبله في بعض البلدان.

وتتكون هذه الشبكة الاقليمية من حلقات هامة هي العراق، مصر ايران، تركيا. وإذا كان البحث قد تناول مسبقاً كلاً من ايران وتركيا. وصراع الاستراتيجيات الدولية حولهما، فإن الاستراتيجية البريطانية قد ركزت جهودها بعد ذلك على قطاع الدول العربية الشرق أوسطية من العالم الاسلامي لاتمام مشروع تأكيد السيطرة الماضية عليها ولكن وفق شروط وركائز جديدة تتلائم مع المردودات التي طرحتها الحرب العالمية الثانية لشعوب البلدان الشرق اوسطية بغية الالتفاف على هذه المردودات ذات الطابع التحرري أو اتباع سياسة تدرجية لاحتواء بلدان المنطقة لصالح استمرارية النفوذ البريطاني كنفوذ أول وقوي داخل المنطقة.

السياسة البريطانية

مناطق حضورها الجديد وتحولاته

اول مناطق التماس الاقليمي في الشرق الاوسط مع السياسة البريطانية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان العراق، وذلك لتهيئة مشروع آخر هو انضاج قضية تقسيم فلسطين. فكان ينبغي البدء بالحزام الذي يحيط المنطقة النواة وخاصة بالدول الصعبة وذات الاشكاليات الداخلية التي تشكل هذا الحزام.

كانت الادارة البريطانية تريد ان يكون العراق مسيَّراً لصالحها عبر الصيرورة السياسية لسياسته الداخلية والخارجية العامة. فعلى الرغم من أن هناك الكثيرين من السياسيين العراقيين الذين كانوا يمثلون مصلحة بريطانيا ويؤمنون بالتحالف معها مثل نوري السعيد، والذي كان يعتبر رجل بريطانيا الاول ومؤمن ايماناً كاملاً في أن يكون العراق مرتبطاً خارجياً بها كقوة عظمى، فان رؤساء الوزراء الاخرين، الذين تعاقبوا على الحكومات العراقية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا يسيرون بالاتجاه ذاته ايضاً على الرغم من انهم كانوا أقل من نوري السعيد بروزاً كمؤيدين للسياسة البريطانية، إلا أن بريطانيا قد حرصت دوماً في العراق، على تطبيق قاعدة تقضي بأنه على الرغم من تغيير الوجوه السياسية في الحكم فان هيمنتها الاساسية ينبغي ان لا تتأثر ابداً بل على العكس تتقوى في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية حسب متطلبات التحدي المستجدة التي ظهرت عقب الحرب والمتمثلة في الصراع مع قوى عظمى ناهضة هي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، ولذا كانت كل الخلافات والتغيرات السياسية في العراق تسير باتجاه اهداف بريطانيا على الرغم من ظهور العديد من التهديدات التي كانت بريطانيا تواجهها بحزم وتخطيط سياسي عرف عنها عبر ممارستها الطويلة للاستراتيجية السياسية الخارجية كدولة مستعمرة.

ففي العراق استهلت السياسة البريطانية مرحلة جديدة ولكنها كانت مرحلة متواصلة مع سياساتها الاستعمارية السابقة في البلدان الاسلامية الشرق اوسطية وبلدان الهلال الخصيب. فبعد اغتيال البريطانيين للملك غازي في العراق نتيجة لاتجاهه القومي والوطني[٢٢٧] ووضع وصي على العرش هو الأمير عبد الإله ريثما يبلغ ولي العهد فيصل الثاني سن الرشد، واصلت السياسة البريطانية تدخلها الكلي ولكن بالاسلوب غير مباشر داخل الشأن العراقي حتى بلوغ فيصل الثاني سن الرشد وتسلمه عرش العراق في يوم ٢ آذار (مارس) ١٩٥٣، ففي هذه الفترة الجديدة التي اقبل عليها العراق ونتيجة للشعبية التي كان يتمتع بها الملك الشاب فيصل الثاني باعتباره الابن اليتيم لاب وطني محبوب[٢٢٨] تولدت فرصة سياسية امام القوى السياسية العراقية المعتدلة لان تقترح تبديلاً للنمط السائد في حركية شكل السياسة الداخلية التي كان أبرز رموزها هو نوري السعيد الذي يعتبر رجل بريطانيا الاول في العراق. وكانت بريطانيا من خلاله تهيمن على السياسة العراقية بشكل تام، وكذلك كان حريصاً على الوقوف في وجه الاستراتيجيات العالمية الاخرى التي من شأنها ان تنافس الاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط[٢٢٩].

فبعد سلسلة من التشكيلات الوزارية التي أُلفت في العراق تحت رئاسة فاضل الجمالي تارة ثم برئاسة أرشد العمري تارة أخرى، عاد نوري السعيد الى رئاسة الوزراء في العراق عام ١٩٥٤، وبدأ، بعد ترتيبه للشؤون السياسية الداخلية، بالاهتمام بالشؤون الخارجية حيث توجه في تطبيق السياسة البريطانية في بعدها الاستراتيجي العام داخل المنطقة.

فبعد سنوات عديدة من البحث عن قاعدة عامة يمكن بمقتضاها تعزيز الدفاع عن العالم العربي ضد الاستراتيجيات السوفياتية داخل بلدان الشرق الاوسط، وقع الاختيار ضمن استراتيجية المشروع الغربي على فكرة تشكيل منطقة للدفاع عن الشرق الأوسط وكانت في هذا المجال الجهود مشتركة ومنسقة بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، حيث قررت الدولتان على تركيز الجهود على مشروع استراتيجي يسمى بـ «النطاق الشمالي» ويعني سلسلة البلدان الممتدة من تركيا الى الباكستان والتي تعتبر اكثر من غيرها معرضة مباشرة للاحتواء من قبل الاتحاد السوفياتي. فان مشروع «النطاق الشمالي» كان يقضي بربط هذه البلدان

باتفاقيات عسكرية ثنائية او متعدد الاطراف[٢٣٠].

وبعد ان رُسمت الخطوط الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة قامت تركيا قبل غيرها من دول «النطاق الشمالي» بالانخراط في هذا المشروع حيث وقعت ميثاقاً للمساعدة العسكرية مع الباكستان وذلك في ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥٤، وقد تلى ذلك نشاط دبلوماسي فعال تمثل في عقد اتفاقيات مماثلة بين كل من تركيا من جهة وبين العراق ثم ايران من جهة اخرى. وكان من المرجو بالنسبة للاستراتيجية البريطانية في بلدان الشرق الاوسط الاسلامية ان تعقد اتفاقيات مماثلة مع دول عربية اخرى، ومع ان الولايات المتحدة لم تكن مشتركة اشتراكاً تاماً في المفاوضات فقد ثبت انها كانت تساند هذه المشاريع الدفاعية بابقاء مساعداتها لتركيا وعقدها معاهدة للمساعدة المتبادلة مع الباكستان وذلك في ١٩ ايار (مايو) ١٩٥٤، ثم تقديم مساعدات عسكرية للعراق من دون ان تدخل الى الحلف[٢٣١].

وفي وضع مثل هذا، ترتب على الحكومة العراقية انْ تتخذ قرارين هما:

١ ـ الانضمام الى مواثيق دفاع النطاق الشمالي او عدم الانضمام اليها.

٢ ـ تحديد شكل العلاقات بين العراق وبين بريطانيا التي كانت ترتبط مع العراق بمعاهدة.

وبالطبع فان أي قرار كان يمكن ان تتخذه الحكومة العراقية بالانضمام الى مثل هذه المواثيق العسكرية التي تشرف عليها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية كان من شأنه ان يقوي العراق ضد الخطر الحقيقي الوحيد الذي يهدد الاستراتيجية البريطانية فيه وهو خطر الاتحاد السوفياتي او النشاط الشيوعي داخل البلاد.

اما نتائج هذه السياسة العراقية التي كان من شأنها ان تندفع للارتباط بالاحلاف فقد كانت سبباً في نفور اكثرية دول الجامعة العربية التي تقودها مصر، ومعارضة قسم غير يسير من شرائح الراي العام التي سبق ان استولى عليها القلق من جراء القضايا الداخلية. اما بالنسبة الى القرار الاساسي الثاني الخاص بشأن المعاهدة الانكليزية ـ العراقية فان الرأي العام في العراق كان يحبذ بشدة فسخ المعاهدة او ادخال تعديلات جوهرية عليها في الاقل، ولم يكن في نية الحكومة العراقية التي كان يرأسها نوري السعيد عدم الانضمام الى الميثاق الغربي او بالاحرى البريطاني ـ

الاميركي الجديد وانهاء المعاهدة مع بريطانيا. وكان التعليل الذي يدعم هذا القرار هو كالآتي: لم يكن العراق يرغب في فصم ارتباطه ببريطانيا لكنه كان في الوقت نفسه لا يرغب بأن يستمر الارتباط على اسس غير متكافئة، أي بحصول بريطانيا على قواعد حيوية وامتيازات خاصة داخل العراق[٢٣٢].

وكان العراق وتركيا قد خطوا خطوات متقدمة جديدة من اجل التعاون بين البلدين في ظل سياسة الاحلاف والمواثيق التي طرحتها الاستراتيجية البريطانية. ففي الفترة بين ٦ و ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ زار بغداد رئيس الوزراء التركي عدنان مندوس، واعلن في يوم ١٣ من الشهر نفسه مع نوري السعيد ان ميثاقاً للمساعدة المتبادلة سيتم التوقيع عليه قرّيباً. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥ تم التوقيع على الميثاق العراقي ـ التركي في بغداد من قبل كل من ملك العراق فيصل الثاني ورئيس الجمهورية التركية، ولم يكن الميثاق نصاً يحتوي على صيغة التحالف بل نص على التعاون من اجل حفظ سلامة التراب الاقليمي والدفاع عن الاراضي الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الاخرى ثم الترحيب بانضمام اية دولة اخرى تهمها سلامة الشرق الاوسط الى هذا الميثاق.

وكان من اهم معطيات الميثاق على الصعيد العربي هو تقارب العراق مع واحدة من اهم الدول الاسلامية غير العربية لتكون قريبة من القضايا العربية، ومعنى ذلك اعتراف تركيا بأنها ستقف مع العرب في القضايا الحيوية التي تؤثر على سلامة البلدان العربية ووحدتها الاقليمية.

وفي بغداد وقع العراق وبريطانيا بالاحرف الاولى يوم ٣٠ آذار (مارس) عام ١٩٥٥ اتفاقية نصت على:

١ ـ ان بريطانيا تنضم الى الميثاق ـ العراقي التركي المنعقد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥ .

٢ ـ ان الفريقين يوافقان على فسخ معاهدة التحالف الانكليزية ـ العراقية المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ .

٣ ـ ان بريطانيا تتعهد بتقديم مساعدة عسكرية الى العراق وفي حالة وقوع اعتداء يعترف الفريقان بكونه مهدداً لسلامة العراق تبادر بريطانيا بطلب من العراق لمساعدته.

وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ وقع كلا الفريقين في بغداد على هذه الاتفاقية الجديدة.

وكان للسياسة البريطانية امتداد استعماري اضافي داخل بلد اسلامي آخر من بلدان الشرق الاوسط، هي فلسطين. حيث امتدت الاستراتيجية البريطانية الى هذا البلد الذي كان يشكل النقطة الرئيسية لاهتمام الادارة البريطانية به نتيجة للمشاريع التي كانت مخططة مسبقاً للاقامة في ولابقائه كحلقة محورية داخل منطقة الشرق الاوسط تنطلق من خلالها وعبرها كل الفعاليات السياسية البريطانية في هذه المنطقة. فقد كان فلسطين خاضعة لحكم وزارة المستعمرات البريطانية. لكن العمل في الاراضي المقدسة مثل (القدس) من قبل موظفي وزارة المستعمرات البريطانية لم يكن شيئاً مرغوباً فيه على الاطلاق، ولذلك لم تكن نوعية المندوبين والاداريين البريطانيين الموجودين في فلسطين تضاهي نوعية الموجودين منهم في السودان مثلاً، او في مصر او في الهند، فان الموظفين البريطانيين المتعودين على الانتقال في المستعمرات، والذين لهم خبرة طويلة مع الاقوام الشرقية، كانوا يندهشون لقوة الاطماع الصهيونية الاوروبية، اذ كان اليهود الاوروبيون متواجدين بكثرة في فلسطين، وكان هؤلاء اليهود الاوروبيين يكثر عددهم في الادارة البريطانية في فلسطين، الأمر الذي ولد رد فعل عند الموظفين البريطانيين ضد هؤلاء اليهود وضد صهيونيتهم[٢٣٣].

والى جانب هذه المصاعب النفسية كانت المواقف السياسية تحول دون حصول صداقة بريطانية ـ صهيونية حقة. فقد كان من الواضح بعد مذكرة تشرشل المرفوعة سنة ١٩٢٢ ان الحكومة البريطانية اخذت تعتبر وعد بلفور مسؤولية سياسية تقف حجر عثرة في طريق سياسة ملائمة تجاه العرب. إذ كان الساسة البريطانيون يدركون اي اثر سياسي انفجاري كان للهجرة الصهيونية في العالم العربي. وقد وجدت هذه السياسة انعكاساتها في ادراة الانتداب، ولاسيما بين الموظفين الصغار الذين كانت تشيع بينهم مواقف الميل للعرب[٢٣٤].

وفي عام ١٩٣٨ أوفدت الحكومة البريطانية الى فلسطين لجنة فنية للتقسيم كانت مهمتها اعداد خارطة له وفق الأسس التي أوصت بها اللجنة الملكية. وخُوِلت اللجنة الجديدة هذه في الوقت نفسه باعداد مقترحاتها هي ايضاً. غير ان

تقريرها الذي قدمت فيه مشروعاً مفصلاً بالتقسيم ردته الحكومة في الحال، وعقدت بريطانيا بدلاً من ذلك مؤتمر طاولة مستديرة في عام ١٩٣٩، حضره ممثلون عن العرب والصيهونيين في فلسطين ووفود من الدول العربية[٢٣٥].

وفي مؤتمر لندن المعقود عام ١٩٣٩ حاول البريطانيون حل الازمة بالتشاور مع الزعماء العرب في فلسطين، إلا انهم نزولاً عند الحاح البلاد العربية المجاورة قرروا في هذه المرة ان يوجهوا الدعوة الى ممثلين من العراق ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الارن. وهنا نشأت صعوبة تتعلق بتمثيل العرب الفلسطينيين، اذ كانت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧ قد اعتقلت بنتيجة الثورة العربية خمسة أعضاء بارزين من اعضاء اللجنة العربية العليا ونفتهم الى سيشل يضاف الى ذلك أن الحكومة كانت قد حرمت المفتي الحاج أمين الحسيني من منصبه كرئيس للمجلس الاسلامي الاعلى وكرئيس للجنة الاوقاف العامة، واصدرت مذكرة بتوقيفهمع قريبه جمال الحسيني رئيس الحزب العربي، ففر المفتي وجمال واحتميا في سوريا ولبنان. وظل أمين الحسيني يدير نشاط المجاهدين العرب في فلسطين من منفاه.

اما الوفد الصهيوني فلم يكن يتألف من الصهيونيين واعضاء الوكالة اليهودية فقط بل ضم سائر الزعماء الصهيونيين البارزين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، اضافة الى الزعماء والسياسيين الصهيونيين البارزين في بلدان اوروبية اخرى.

وقد اجتمع المؤتمر في لندن خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) عام ١٩٣٩، فكان كل من العرب والصهاينة يعقدون جلسات على حدة بناءاً على رفض عرب فلسطين الجلوس مع اعضاء الوفد الصهيوني على طاولة مفاوضات واحدة. فلم يؤد المؤتمر الى اي اتفاق، إذ تمسك كل فريق بعناد بالمبادىء التي جاء يدافع عنها، وقد رفض الفريقان المقترحات البريطانية للتوفيق بينهما، ثم انفض المؤتمر دون ان يتمكن المؤتمرون من التوصل الى اتفاق.

وقامت الحكومة البريطانية في ١٧ من شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٣٩ باصدار كتاب ابيض وضعت فيه مبادىء جديدة تختص بفلسطين. إذ عكست سياستها السابقة واقترحت تكوين دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشر سنوات، على ان

ترتبط هذه الدولة ببريطانيا بمعاهدة خاصة، وكانت اهم الشروط تختص بالهجرة وانتقال ملكية الارض [٢٣٦]. وكانت هذه الاستراتيجية البريطانية الجديدة في فلسطين حسب «الكتاب الابيض» تقر ان تحدد الهجرة بخمسة وسبعين الف مهاجر في السنوات الخمس المقبلة التي يجب ان تتوقف الهجرة بعد انقضائها تماماً وان تقسم فلسطين الى مناطق ثلاث. الأولى يسمح فيها بانتقال ملكية الارض من العرب الى اليهود، والثانية يحدد فيها هذا الانتقال، والثالثة يمنع فيها منعاً باتاً.

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أبدت المنظمات الصهيونية استعدادها للوقوف في جانب بريطانيا وسائر الدول الديموقراطية، وكان ذلك مقروناً بالمطالبات المتكررة بتأليف وحدات عسكرية صهيونية مستقلة تعد جزءاً من جيوش الحلفاء. فاستجاب البريطانيون للطلب الأخير بالسماح بالتطوع في الوحدات البريطانية المساعدة في الشرق الأوسط، وبتكوين فيلق فلسطيني، وتشكيل ستة أفواج من السرايا الفلسطينية. كما حرصت بريطانيا على جعل التطوع مفتوحاً للعرب ولليهود معاً، مما يدل على انها لم تكن راغبة في الاشراف على وحدات يهودية محضة وخاصة باليهود فقط. ولم تنزل بريطانيا عند رغبة اليهود الا في خريف عام ١٩٤٤، عندما شكلت لواءاً يهودياً. وكانت هذه السياسة البريطانية ليست حباً بالعرب بل لمنعهم من القيام بحركات مقاومة ضد الانكليز.

ومع هذا فقد نجحت السياسة البريطانية، ولو كان اليهود يسمونها «تهدئة»، في ايقاف الشعب العربي عن القيام بعمل ثوري مشترك ضد بريطانيا في ساعة ضيقها المتولدة من انخراطها في الحرب ضد ألمانيا، وكان من نتائج ذلك توقف الاعمال الثورية في فلسطين.

وعبر الصهيونيون، بالالحاح على تحقيق مطالبهم، عن قناعتهم المتزايدة بأن سياسة الاعتدال لم تكن تجدي نفعاً. وان بريطانيا لا يمكن الاعتماد عليها، وانه من الاوفق لهم نشدان العون والتأييد من الولايات المتحدة. وقد أدت انتصارات لحلفاء في العلمين وأفريقيا الشمالية الى إبعاد العدو ونشاطه عن الشرق الاوسط، فشجع هذا الصهيونيين على التمادي في سياستهم في عدم الاكتراث بحقوق العرب[٢٣٧].

وتطورت السياسة البريطانية في طريقة تدخلها في فلسطين بعد الحرب العالمية

الثانية ففي ٣١ آب (أغسطس) عام ١٩٤٥ حينما وجه الرئيس ترومان نداءاً لرئيس الوزراء البريطاني، كليمنت اتلي، يطلب فيه السماح حالاً بدخول مائة الف لاجىء يهودي الى فلسطين. فإقترحت الحكومة البريطانية رداً على ذلك تأليف لجنة تحقيق إنكليزية أميركية لدرس الموضوع، وبذلك نقلت جزءاً من عبء المسؤولية وألقته على عاتق الولايات المتحدة، التي سوف تبدأ إستراتيجية أميركية جديدة داخل المنطقة، فقبلت الحكومة بهذا الإقتراح، وبنتيجة ذلك عينت الحكومتان لجنة مكونة من أشخاص غير رسميين من كلا البلدين. وعقدت هذه اللجنة المشتركة إجتماعات في واشنطن ولندن وإستمعت إلى اجوبة الكثير من الشخصيات الفلسطينية والصهيونية وزارت مخيمات اللاجئين اليهود في ألمانيا والنمسا، ثم تجولت في فلسطين، وتمخضت أعمال اللجنة عن مشورة هي: إن أي حل سياسي لمشاكل الشرق الأوسط يجب أن لا يتغاضى عن عامل السوفيات، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا يجب أن تكونا جبهة واحدة في وجه التهديد السوفياتي.

وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها في ٢٠ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦ قدمت تقريراً إجتماعياً بثلاث توصيات رئيسية هي.

١) «أن تستمر حكومة فلسطين على سيرها الحالي في ظل الإنتداب البريطاني حتى يتم تنفيذ إتفاقية للوصاية في ظل هيئة الأمم».

٢) «أن نصدر مئة ألف رخصة في الحال ليدخل إلى فلسطين بمقتضاها اليهود».

٣) «أن تلغى القيود المفروضة على بيع الأراضي»[٢٣٧].

وكانت هذه السياسة البريطانية ـ الأميركية تقف تماماً إلى جانب المصالح الصهيونية في فلسطين، على الرغم من إحتجاج بعض العناصر اليهودية المتطرفة على ذلك لأن هذه العناصر أرادت مطالب أخرى أكثر تطرفاً لصالح اليهود وضد الدول العربية.

يضاف إلى ذلك أن إتجاهاً جديداً قد ظهر داخل المنظمة الصهيونية العالمية يرى إتباع سياسة عدم اللين مع بريطانيا. وفي مؤتمر الصهيونية العالمي الذي إنعقد في بازل خلال كانون الأول (يناير) عام ١٩٤٦ هاجم الزعماء الصهيونيون

الاميركيون، بمساندة الإصلاحيين، والزعيم الصهيوني وايزمن لسياسة «التهدئة» التي يتبعها مع بريطانيا وأدعوا أن الحكم البريطاني في فلسطين «غير شرعي» وقد صرح أباهليل سيلفر، رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا قائلاً «ولنا ملء الحق في مقاومة هذا الحكم، وأتعهد بتأييد اليهودية الأميركية لهذه المقاومة». وحينما رد وايزمن الإهانة بقوله «أنا لا أتأثر بالخطابات التي تلقى في نيويورك عن المقاومة بينما المفروض أن تحصل المقاومة في فلسطين»، قاطعة أدوارد نيومان الأميركي صارخاً «زعيم رعاع». فنجحت زعامة الصهيونية الأميركية ذلك اليوم، وكانت تصر على تشكيل دولة يهودية في فلسطين بأجمعها وتعد بإتخاذ إجراءات أنجح لتحقيق ذلك(٢٣٨).

وبعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين وذلك في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ قررت بريطانيا إنهاء الإنتداب في أول آب (أغسطس) ١٩٤٨ . ونصت في قرارها على تأسيس دولتين خلال الشهرين اللذين يعقبان الإنسحاب البريطاني، وتشكيل لجنة دولية لفلسطين تتألف من ممثلي خمس دول لتنفيذ القرار، ثم طلبت إلى مجلس الأمن أن يساعد على تنفيذ المشروع مصدرة تعليماتها اليه بأن يعد كل محاولة لإجراء تبديل في مشروع التقسيم بالقوة تهديداً للسلم. وبذلك سلمت الإدارة البريطانية فلسطين إلى الصهاينة ليخلقوا فيها الدولة العبرية.

وكانت بريطانيا هي القوة الإستعمارية الرئيسية التي ساندت وأسهمت في بناء دولة إسرائيل، فالدولة العبرية الناشئة كانت رغم هذا البرود السياسي مرتبطة ببريطانيا بروابط إقتصادية أكثر من أية دولة أخرى (إذا إستثنينا الصداقات الأميركية لها). إذ كان في أيدي البريطانيين في لندن رصيد إسترليني صهيوني غير يسير، كما كانوا يسيطرون على شركة بوتاس فلسطين المحدودة وهي شركة كبيرة تقوم بإستخراج الأملاح من البحر الميت. ثم أنهم كانوا يملكون مصفاة النفط في حيفا، ويستوردون كميات لا يستهان بها من محاصيل الحمضيات للجزء المغتصب من فلسطين. وعلى الرغم من جميع هذه المصاعب السياسية إتفقت بريطانيا بالتدريج مع دويلة العصابات على أسس إقتصادية.

وعلى الرغم من المقاومة العربية مجسدة بالدول العربية لقيام إسرائيل إلاّ أن

المقاومة الأساسية التي بنيت على أساس إسلامي كانت قد صدرت عن المملكة العربية السعودية. وقد سببت واقعتا قبية والحولة هياجاً غير يسير في البلاد العربية. ففي ٩ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٤ صرح الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية في حديث أدلى به أن العرب يجب أن يضحوا عند الضرورة بعشرة ملايين رجل لإستئصال الخطر الصهيوني الذي يعد «سرطاناً» في جسم الأمة العربية[٢٣٩]. وقد كان من نتاج هذه الثورة الشاملة بلا شك أن إنبرت في ١٧ آذار (مارس) عام ١٩٥٤ جماعة من المهاجمين المجهولين، الذين يحتمل أنهم كانوا من العرب، فقتلت أحد عشر صهيونياً كانوا يستقلون إحدى سيارات «الباص» في «ممر العقرب» بالقرب من بئر السبع. فأتهمت الدويلة العبرية الناشئة الأردن في الحال، لكن لجنة الهدنة المشتركة التي تولت التحقيق في الموضوع لم تحصل على الأدلة الكافية فرفضت أن تدين الحكومة الأردنية عن هذا الحادث.

أما من ناحية الإستراتيجية البريطانية في الأردن كدولة إسلامية من دول الشرق الأوسط فقد كانت على الشكل التالي، ففوق الجهاز الحكومي المحلي الأردني كانت تقف حكومة الإنتداب على فلسطين وشرق الأردن التي كان يمثلها في عمان مقيم دائم. وقد كان المقيم يشرف على الإدارة العربية ويساعدها عن طريق المستشارين الربيطانيين والرجال الإداريين الذين يعينون في مختلف الدوائر الحكومية. وفي ٢٠ شباط (فبراير) عام ١٩٢٨تم التوقيع في القدس على إتفاقية إنكليزية ـ أردنية. وقضت هذه الإتفاقية بجعل السلطة العليا في المنطقة بيد بريطانيا وفقاً لنصوص الإنتداب، ومنحت المقيم البريطاني إمتيازات خاصة فيما يخص بالتشريعات التي تضعها الأردن وبعلاقاته الخارجية وشؤونه المالية وحماية الأجانب والأقليات. وقد حصل الأمير بتعديل جرى في عام ١٩٣٤ على حق تعيين ممثلين قنصليين في الخارج[٢٤٠].

وكانت الإمارة الأردنية منذ أول تشكيلها وخلقها تتلقى المساعدات من الحكومة البريطانية. وقد ظلت هذه المساعدات، التي بلغ معدلها مائة ألف باوند في السنة خلال العشرينات من سني هذا القرن، تزداد بإطراد حتى حل العقد الرابع فصارت تبلغ مئتي الف باوند. وكانت تملي هذه المساعدات إعتبارات إقتصادية وسياسية. فقد كانت البلاد الأردنية من الناحية الإقتصادية بلاد فقيرة،

وكان أكثرها زراعياً، بميزان تجاري منقوص. كما كانت داخلة في منطقة الكمارك الفلسطينية ومعروفة بكونها مركزاً للمهربين. إذ كانت حدودها الشاسعة التي تمتد في البادية حتى تتصل بسوريا والعربية السعودية والعراق من دون أن تحرس حراسة كافية تساعد على جعل التهريب شيئاً سهلاً ومغرياً.

وكان أبرز ما يميز هذه الإمارة جيشها المعروف بإسم «الفيلق العربي». فقد تأسس في عام ١٩٢١ وكان قوة صغيرة تتألف من ألف رجل، وظلت قوة البادية هذه كما كانت تسمى تنموا تدريجياً من حيث العدد والسطوة. وكان قد أنشأ هذا الجيش الكابتن (ف. بيك) الذي كان يقود فيلق الجمالة المصري خلال الحرب. وكان بيك من أولئك الإنكليز الذين كانوا يلتذون بإتخاذ البادية موطناً لهم، فتوفق خلال السنين السبع عشرة التي قضاها في القيادة أن يرفع «الفيلق العربي» إلى مستوى عال من الكفاية والقدرة.

وتقديراً لخدماته أنعم عليه الأمير بلقب «باشا». وفي عام ١٩٣٩ إستبدل بالميجر جون ياغوث غلوب، وهو ضابط من الضباط الذين كانت لهم خبرة واسعة في شؤون البلاد العربية. وكان الجيش العربي يتألف من متطوعين فقط، كما كانت صفوفه مفتوحة لأي رجل تتوافر فيه اللياقة البدنية من البلاد العربية. ولذلك لم يكن يضم أناساً من الأردنيين فقط بل من العراقيين والحجازيين والفلسطينيين والسوريين وغيرهم أيضاً. فكان وهو على هذه الشاكلة نواة لجيش يجمع العرب كلهم، إذ دعت الحاجة لذلك ويستعمل أداة فعالة بيد السياسة البريطانية. أي أن السياسة الإستعمارية البريطانية قامت بالسيطرة على الأردن من خلال عصب حساس هو الجيش أي من خلال القوة العسكرية إضافة إلى سيطرتها على البلد سياسياً[٢٤١].

وكانت توجد في الإمارة إلى جانب الجيش قوة تعرف بإسم «قوة الحدود الأردنية» التي كانت قد تشكلت بعد عقد المعاهدة الإنكليزية الأردنية في عام ١٩٢٨ . كان واجبها الوحيد الدفاع عن الحدود، ولما كان مثل هذا الدفاع بمقتضى شروط المعاهدة من مسؤولية بريطانيا الخاصة كانت قوة الحدود الأردنية هذه قوة بريطانية إمبراطورية يقودها المندوب السامي في فلسطين.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية توسعت هاتان القوتان معاً ونسقتا على النمط

الحديث، كما إستعملت كلاتهما خارج حدود شرق الأردن. وقد جعل تشكيل كتيبة البادية الآلية في عام ١٩٤٠ الجيش العربي من أكفأ الجيوش العربية يومذاك، وقد أرسلت هذه الكتيبة إلى العراق في أثناء التحرك الذي نشأ في العراق سنة ١٩٤١ ضد الإنكليز، وسرعان ما إشتركت بعد ذلك في الحملة السورية. وبسبب توسيع الجيش العربي وتحسين نوعية إزداد مقدار المساعدات المالية لشرق الأردن خلال الحرب العالمية الثانية بعدها إزدياداً ملحوظاً. في عام ١٩٤٦ حل «الفيلق العربي ، وتأسيس الجيش الأردني» فساعد وجود هذا الجيش، وهو القوة الكبيرة التي لا تناسب حجم شرق الأردن وفقره، الأمير عبد الله على أن يلعب دوراً رئيسياً في تطورات ما بعد الحرب التي حصلت في فلسطين والعالم العربي بوجه عام. وقد شارك هذا الجيش الذي كان يقوده غلوب، ويحارب فيه أربعون ضابطاً بريطانياً في الحرب التي وقعت بين العرب والصهاينة في عام ١٩٤٨ . أي أن بريطانيا التي أسست دولة إسرائيل هي التي كانت تقود الجيش الأردني الذي كان يحارب أسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ .

كما إتبعت بريطانيا سياسة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية هي سياسة الإستعمار غير المباشر مع إستمرارية وجود الأردن تحت سيطرتها ضمن مناطق نفوذها الأستراتيجية. فبناءً على ذلك أعلن المندوب البريطاني في هيئة الأمم، حينما عرضت قضية البلاد الخاضعة للأنتداب على بساط البحث فيها في أوائل عام ١٩٤٦، وبأن شرق الأردن لن يقترح وضعها تحت الوصاية، لأن بريطانيا تعتزم الإعتراف بإستقلالها. وبعد ذلك مباشرة وقعت بريطانيا وشرق الأردن، في لندن يوم ٢٢ آذار (مارس) عام ١٩٤٦، معاهدة تحالف وضعت في الغالب على غرار معاهدة عام ١٩٣٠ الإنكليزية ـ العراقية. فإعترفت بريطانيا بشرق الأردن دولة مستقلة، ووافقت على تبادل الممثلين الدبلوماسيين، وتعهدت بتقديم المساعدات المالية للجيش العربي، كما تكفلت بالدفاع عن الإمارة ضد الإعتداء الخارجي. وفي مقابل ذلك أمنت الحق بإبقاء الجيوش البريطانية في بلادها، والإنتفاع بمرافق مواصلاتها، وتدريب قوات الأمير عبد الله المسلحة. ثم إتفق الطرفان على التشاور التام الصريح... في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة.

وعندما تحولت ادارة شرقي الاردن الى مملكة (مملكة شرقي الاردن) أصبح عبد الله ملكاً على البلاد في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٦ ولم تكن الأوساط السياسية في الأردن راضية على شروط المعاهدة فطالبت بتعديلها. وكانت بريطانيا قائمة في الوقت نفسه بإجراء مفاوضات مع مصر والعراق لتعديل المعاهدات، فوافقت على إعادة النظر في الترتيبات التي كانت قد إتخذتها في شرق الأردن أيضاً. أوكنتيجة لذلك تم التوقيع على معاهدة إنكليزية - أردنية جديدة في عمان يوم ١٥ آذار (مارس) عام ١٩٤٨ . وكانت هذه المعاهدة تختلف عن المعاهدة السابقة لكونها أنقصت إمتيازات بريطانيا العسكرية في الإمارة. ومع هذا فقد إحتفظت بريطانيا بالحق في إمتلاك قاعدتين جويتين في شرق الأردن وفي عمان والمفرق. كحماية لسلامة شرق الأردن حسب رأي بريطانيا في سياستها الخارجية كما قررت أن تؤلف، إضافة إلى ذلك، لجنة إنكليزية - أردنية للدفاع المشترك.

وقد أتاحت الحالة السياسية العسكرية التي رافقت تقسيم فلسطين الفرصة للملك عبد الله بأن يقوم بفعالية سياسية داخل نطاق سياسة الشرق الأوسط. فسافر في سنة ١٩٤٧ ألى أنقرة حيث دعي إلى تأليف كتلة تركية - عربية تنضم إليها أيضاً إيران وأفغانستان وأفريقيا الشمالية وباكستان. وكانت هذه الزيارة، إضافة إلى زياراته إلى بغداد والرياض وزياراته الرسمية (على ظهر بارجة حربية بريطانية) لإسبانيا في عام ١٩٤٩، تدل على طموحه المتزايد، وقد حصل مشروع سوريا الكبرى الذي أيده الملك عبد الله بشعبية جديدة لم يحظ بها من قبل.

وكانت بريطانيا راضية عن سياسة الملك عبد الله بما أن الوجود البريطاني في الأردن كان راسخاً بقوة. وكانت سياسة الملك عبد الله تجاه فلسطين قد أوقعته في صدام وتناقض مع دول الجامعة العربية. إذ إصطدم طمعه بالسيطرة على فلسطين العربية، بإعتبارها الخطوة الأولى في مشروع سوريا الكبرى، أولاً بمفتي القدس، والمملكة العربية السعودية حيث بادر إلى ضم القسم العربي من فلسطين إلى بلاده يوم أول كانون الأول (يناير) عام ١٩٤٨ من دون أن يعبأ برغبات الجامعة العربية. فأوشك بعمله هذا أن يعرض نفسه للطرد من الجامعة وتوترت لوقت ما علاقاته الأخوية بالعراق. ولأجل أن يجعل هذا القرار شيئاً باتاً لا يمكن نقضه أطلق عبد الله في ٢٦نيسان (أبريل) عام ١٩٤٩ إسماً جديداً على بلاده

فسميت «المملكة الأردنية الهاشمية»[٢٤٢].

وقام علاوة على ذلك بإدخال بعض الفلسطينيين العربي الوزارة الأردنية. فأصبح روحي عبد الهادي، أحد وجهاء الفلسطينيين، وزيراً للخارجية وذلك في أيار (مايو) عام ١٩٤٩. يضاف إلى ذلك أنه ترتب على الأردن إيواء ما يقارب من(٤٠٠٠٠٠) لاجىء عربي من أجزاء فلسطين الأخرى وتولي رعايتهم وإحتياجاتهم الإقتصادية بعد أن أعطيت إليهم الجنسية الأردنية، الأمر الذي كان يعني بالنسبة لبريطانيا حل جزء من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق إستيعابهم عربياً.

وقد كان الأردن بعد الحرب العالمية الثانية يعتمد بشكل أكثر من أي وقت مضى على المساعدة البريطانية. وكان رفع المساعدة البريطانية للجيش العربي إلى (٣٥٠٠٠٠٠) باوند إسترليني في عام ١٩٤٩ يدل دلالة واضحة على أن بريطانيا كانت هي السند الإقتصادي الأول بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية.

وهنا دخلت الإستراتيجية السوفياتية بموقف جديد للصراع مع بريطانيا في الشرق الأوسط، فلما كان الإتحاد السوفياتي يرى أن عبد الله ما هو إلا طيعة بيد البريطانيين»[٢٤٣] فقد صوت السوفيات على نقض القرار القاضي بقبول الأردن في هيئة الأمم في آب (أغسطس) عام ١٩٤٧ وقد ظل عبد الله الذي بلغ التاسعة والستين من عمره في وسط العالم العربي سنة ١٩٥١ يعتبر هو الموحد المرجى للهلال الخصيب. أما مقدار الواقعية في الأحلام التي كانت تراود مخيلته فشيء يصعب الحكم عليه، فقد كان معتاداً وهو العاهل البدوي على تبدل الأحوال وتقلبها في السياسة العربية، كما كان يعلم علم اليقين من التاريخ أن أجداده كانوا قادرين على بناء إمبراطوريات عظيمة. وكان لديه في شخص إبن سعود مثال حي عن شيخ من شيوخ العرب نجح بإرادته العنيدة في توحيد القسم الأعظم من بلاد العرب الجنوبية. ولم يكن عبد الله يملك الصفات العسكرية التي كان يتصف بها العاهل السعودي لكنه كان عنده الحذق السياسي، وكان يتمتع بتأييد إحدى الدول الكبرى[٢٤٤].

وقد كان إغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز (يوليو) عام ١٩٥١ نهاية رجل كانت له رؤيته السياسية الهامة على الرغم من أخطائه. فقد قتل في «جامع عمر»

في القدس حينما كان يصلي الجمعة، وكان القاتل شاباً ينتمي إلى جماعة الحاج أمين المجاهدة التي كانت تعرف بإسم «جمعية الجهاد المقدس». وقد خلفه الأمير طلال ولي العهد الذي كان يتعالج في سويسرا من انهيار عصبي ألم به. ولم يكن من المؤكد لعدة أسابيع أنه سيكون قادراً على حكم البلاد. على أنه كان بخلاف والده وطنياً يكره البريطانيين ويستنكر إعتماد الأردن علي المساعدة البريطانية. ونودي به ملكا على الأردن في ٥ أيلول (سبتمبر) فوضع حداً للشكوك التي تحوم حول تسلمه العرش. أما في السياسة الخارجية فقد كان الملك طلال يبدو حريصاً على تغيير بعض معالم الدبلوماسية التي كان يتبعها والده. وبذلك دفن ظاهرياً مشروع الهلال الخصيب عبر السماح لرئيس وزرائه توفيق أبي الهدى بأن ينفي يوم ١٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥١ أية محاولة من جانب الأردن للإتحاد مع العراق. ثم أنه بعد تسلمه العرش مباشرة خف لزيارة الرياض زيارة طويلة من ١٠. ١٨ تشرين الثاني (أكتوبر) عام ١٩٥١، وبذلك شدد في بداية عهده على الرغبة في الصداقة مع عائلة آل سعود التي كان يعاديها والده الملك عبد الله.

وفي خلال الأسابيع الأولى من حكم طلال حصلت الأزمة في العلاقات الإنكليزية ـ المصرية بسبب فسخ معاهدة عام ١٩٣٦، هذا الفسخ الذي قامت به مصر من طرف واحد. وتفيد بعض التقارير بأن القاهرة إقترحت على عمان أن تحذو حذو مصر فتعلن إلغاء المعاهدة الإنكليزية ـ الأردنية وتطرد المستشارين البريطانيين، المدنيين والعسكريين. وفي مقابل ذلك تعهدت مصر بتزويدها بالضباط اللازمين للجيش العربي الأردني، وبأن تدفع للحكومة الأردنية مبالغ تعادل في كميتها مستوى المساعدات المالية البريطانبة التي يتلقاها الأردن[٢٤٥] لكن الملك طلال لم يغتنم الفرصة للإنتفاع بالمساعدة المصرية.

وكانت الخطط والترتيبات التي وضعها عاهل الأردن الجديد للمستقبل من شأنها أن تصيب السياسة البريطانية بصدمة عنيفة للتبدلات الفجائية التي وقعت في عمان، لأن الملك عبد الله كان رغم ما كانت تنطوي عليه سياسته بشأن سوريا الكبرى أول عاهل قبل بوجود إسرائيل التي تؤيدها الولايات المتحدة الأميركية.

ولذلك لم يكتب لحكم الملك طلال أن يعمر طويلاً إذ أشيع أنه ليس كفؤاً صحياً لأن يحكم البلاد، وصارت البلاد بعد منتصف أيار (مايو) عام ١٩٥٢

يحكمها مجلس التاج في غياب الملك. ونادى بإبنه الحسين ملكاً على الأردن. ولما كان الملك الجديد قاصراً لم يبلغ سن الرشد بعد سمح له بمتابعة الدراسة في ساندهرست، بينما تولى واجباته في الاردن مجلس للوصاية. ثم اعلن اخوه الاصغر الامير محمد (البالغ من العمر الثانية عشرة من العمر) ولياً للعهد.

وحينما بلغ الحسين الرشد (اي سن الثامنة عشرة) توج في عمان يوم ٢ ايار (مايو) عام ١٩٥٣، وهو اليوم الذي تسلم فيه العرش في العراق ابن عمه من الظهر الثاني، فيصل الثاني، وكان اعتلاء الشابين الهاشميين العرش في عمان وبغداد في الوقت نفسه يعني وضع مشاريع اتحاد الاردن والعراق على الرف في صدد موضوع توحيد البلدين وذلك انه لم يكن من المنتظر ان يتنازل احد الملكين عن عرشه من تلقاء نفسه في سبيل توحيد العرشين.

وكان الوضع الاقتصادي في الاردن شديد الصعوبة، اذ تحتم على الاردن لكي يبقى دولة لها كيانها كان لا بد له ان يعتمد على المساعِدات الاجنبية المستمرة والتي كان يتسلم معظمها من بريطانيا. فقد كانت النفقات العسكرية في عام ١٩٥٤ تزيد على ثمانية ملايين باوند من الميزانية التي كان يتجاوز مجموعها الستة عشر مليوناً ونصف المليون من الباوندات، بينما كانت المساعدات المالية التي تقدمها بريطانيا تبلغ ثمانية ملايين ونصف مليون باوند. وقد بذلت بريطانيا جهداً كبيراً خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ في زيادة مساعداتها الاقتصادية التي كانت شيئاً قليل الأهمية حتى ذلك الحين. فقسمت في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٥ المساعدة المالية للاردن الى ثلاثة ملايين باوند للمساعدة الاقتصادية، وسبعة ملايين ونصف المليون باوند للمساعدة العسكرية التي كان يذهب معظمها للجيش العربي، مع مبلغ قليل للحرس الوطني الاردني.

وقد استفادت بريطانيا من هذا الوضع الاقتصادي المأزوم لتجد لها موطأ قدم داخل الاردن فقدمت اول مساعدة للاردن وكانت عن طريق منح المساعدات الفنية فقط التي لم تتجاوز مليوناً واربعمائة الف دولار في سنة ١٩٥٤، وبعد ان وقعت عدة طلبات من الاردن عقدت الولايات المتحدة في حزيران (يونيو) من هذه السنة اتفاقية للمساعدة الاقتصادية، وهي اول معاهدة من نوعها عقدت مع حكومة عربية، كانت تنص على تقديم ثمانية ملايين دولار من مبلغ السبعة والاربعين

مليون دولار الذي كان الكونغرس قد خصصها للدول العربية. فسار الاردنيون في تنفيذ خططهم الاقتصادية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٥ اعلن مجلس الاعمار الاردني مشروعاً للسنوات الخمس من اعمال قدرت كلفتها بمائتي مليون دولار، وبلغ عدد المشاريع التي تناولتها ٢٤٧ مشروعاً[٢٤٦].

وتدل هذه الارقام دلالة واضحة على تزايد الاعتماد الذي كانت تعتمده الاردن على بريطانيا. فاذا اخذنا بنظر الاعتبار المساعدات المالية والعدد الكبير من الخبراء البريطانيين المستخدمين في الاردن، يمكننا ان نستنتج بسهولة ان الاردن كان يخضع خضوعاً تاماً لمشيئة بريطانيا[٢٤٧].

وفي اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ خضعت الاردن لضغط بريطاني جديد حينما زارها الجنرال السير جيرالد تمبلر، رئيس اركان حرب الجيش البريطاني الامبراطوري، الذي جاء لكي يحث الاردن على الانضمام العاجل لحلف بغداد. وقد اتفق ان كان يزور البلاد في الوقت نفسه الوزير المصري انور السادات، وكان الاخير بطبيعة الحال يمثل وجهة النظر المعاكسة، فحبب نفسه للناس بحذق وبراعة في اثناء جولته في عمان والقدس. وقد كان معروفاً تمام المعرفة يومذاك ان الرأي العام في الدول العربية كان معادياً جداً لميثاق بغداد، وحينما كانت الوزارة الاردنية على وشك ان تصل الى قرار معين في هذا الشأن في حوالى منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ استقال وزراء الضفة الغربية الاربعة، الذين كانوا يعلمون تمام العلم بمشاعر اخوانهم الفلسطينيين، وعلى اثر ذلك سقطت وزارة ابراهيم هاشم الانتقالية وجاءت بعدها وزارة برئاسة سمير الرفاعي وذلك في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ فاعلن رئيس الوزراء الجديد الاحكام العرفية كما انه من جانب آخر رضخ الى الرأي العام الاردني فجدد الوعد الذي قطعه سلفه بأن الاردن سيرفض الانضمام الى ميثاق بغداد. وسرعان ما قدم بعد ذلك احتجاجات رسمية الى مصر والعربية السعودية ضد الاخبار المثيرة والتحريض على العصيان في الاردن. وكان الكثير من المراقبين يعتقدون في الحقيقة بأن هذه الاعمال كانت السبب الرئيسي للهياج، على ان الاحتجاجات الاردنية لم يكن لها الا قليل من التأثير السياسي على محور القاهرة ـ الرياض الذي كان جاداً في اتباع سياسته المعارضة للنفوذ الغربي في عمان.

فعلى الرغم من التفاوت في الاتجاه السياسي لحكومة الرئيس جمال عبد الناصر المصرية وحكومة الملك عبد العزيز آل سعود فإن المملكة العربية السعودية ووفق اتجاه السياسة الاسلامية الذي اتبعته منذ سنوات العشرينات كانت تقف بجانب مصر من اجل محاربة الاستراتيجية الدولية البريطانية داخل المنطقة على الرغم من خلافها السياسي مع اتجاه حكومة الرئيس عبد الناصر غير الاسلامية. وتقدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسريا في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ بالعرض الذي كان منتظراً منذ مدة طويلة، والقاضي باستبدال المساعدة المالية البريطانية بمساعدة مالية عربية، على ان الحكومة الاردنية في ذلك الوقت كانت قد استعادت قبضتها على البلاد. وما استعادت الثقة بنفسها حتى عمدت الى مقترحات المساعدات المالية، فلم تضعها على الرف فقط بل دعت البرلمان المنحل ايضاً الى الاجتماع من جديد في ١٨ كانون الثاني (يناير) وبذلك اشعرت المعارضة الدالخية والخارجية انها لن تتساهل في أي تدخل آخر قد يحصل داخل النظام القائم.

وفي اليوم الاول من آذار (مارس) عام ١٩٥٦ عزل الملك حسين بحركة مفاجئة قائد الجيش العربي الفريق جون باغوت غلوب (مع اثنين من الضباط البريطانيين الكبار) وامر باخراجه من البلاد فوراً. وعين في الوقت نفسه ضابطاً من الضباط العرب الكبار، الجنرال راضي عناب، في المنصب الذي شغر بعزله. فخلق هذا القرار للملك شعبية هائلة تم التعبير عنها بمظاهر الفرح التي استمرت اياماً عدة في الاردن، وجعلته بين يوم وليلة بطلاً في العالم العربي عامة. على ان ذلك لم ينجم عنه فسخ الحلف مع بريطانيا، فقد صرح الملك ووزراؤه ايضاً بأنهم لم يرغبوا في ابقاء العلاقات المنصوص عليها في المعاهدة فحسب لكنهم يأملون أيضاً ان يحتفظوا بخدمات عدد من الضباط البريطانيين في الجيش العربي.

اما في بريطانيا، فقد أثار عزل غلوب دهشة كبيرة، فأطلقت عليه جريدة التايمس في مقال افتتاحي انه نحس قد حدث في الشرق الاوسط منذ ان تمت صفقة الاسلحة بين مصر وتشكيوسلوفاكيا. ورغم هذا لم تقطع الحكومة البريطانية مساعداتها المالية عن الاردن بل اكتفت بسحب خمسة عشر ضابطاً من الضباط البريطانيين الكبار في الجيش العربي.

وفي منتصف آذار (مارس)، حينما اجتمعت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية في القاهرة لتنسيق خططها السياسية، جددت عرضها باستبدال مساعدة منها بالمساعدة المالية البريطانية. فقوبل عرضها بالرفض من جانب الأردن. وقد اجتمع الملك الحسين بن طلال، خلال ثمان واربعين ساعة من صدور بيان «الثلاثة العرب الكبار» في ١٢ آذار (مارس) عام ١٩٥٦ الى الاجتماع بابن عمه الملك فيصل الثاني ملك العراق في محطة تقع في البادية، وبذلك أيد من جديد رغبته في عدم فصم روابط الوحدة مع العراق. وكان للمعارضة التي آثارها معارضو الأسرة الأردنية المالكة والحكومة في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ أثرها الكبير فقد هزت البلاد من اركانها، إذ كانت الأردن، وهي غير قادرة على تقويم أودها من الوجهة الاقتصادية، مضطر الى الاعتماد على المساعدة الأجنبية من هذا المصدر أو ذاك. وكانت بريطانيا هي صاحبة المساعدة الأولى والمسيطر على الأردن عبر وضعه داخل مناطق نفوذها اضافة الى العراق وبشكل أقل مصر ايضاً.

بريطانيا واستراتيجيتها في مصر

أما الاستراتيجية البريطانية في مصر فكانت أكثر هدوءاً نتيجة للاهمية الحساسة لهذا البلد للمد الوطني الذي خلقته الاحزاب السياسية الوطنية، فقد كان البريطانيون حريصين على عدم مخاصمة القوى السياسية التي كان لها نفوذ على الجماهير في مصر. فإن أي مظاهرة غوغائية أو أي هياج شعبي يحدث كان لا بد أن يكون عند وقوعه على جانب كبير من الاحراج لبريطانيا التي كان يترتب عليها أن تتفرغ بجميع قواها للمجهود الحربي لا غير. وقد أدرك البريطانيون أن حزب الوفد، رغم احتجاجه الذي كاد يكون جبرياً في عام ١٩٣٨، ولم يزل العامل القومي الوحيد في السياسة المصرية، وإنه كان قادراً على الحاق ضرر خطير بمركزهم في مصر، إذ اختار أن يفعل ذلك. وعلى كل فان أية حكومة أخرى غير وفدية لو جيىء بها الى الحكم يومذاك وتعاونت مع البريطانيين كانت ستسلم الوفد سلاحاً جديداً في يده، وربما كانت ستؤدي به الى أن يعكس موقفه المؤيد للمعاهدة ويعود الى موقفه التقليدي في تزعم الشعب ومعارضة بريطانيا، اضافة الى ذلك ان البريطانيين كانوا على علم تام بغضب النحاس باشا واستيائه من ابعاده عن الحكم مدة طويلة من الزمن بدون مبرر لها. وكانوا يعرفون ايضاً تعطش الساسة الوفدين للمناصب الحكومية الدسمة. فأدت جميع هذه الاعتبارات بالحكومة البريطانية الى أن تقرر بأن اسلم طريقة لابعاد النحاس والوفد عن اقتراف الأذى ان تعيده مع حزبه الى الحكم.

وقد رفض فاروق ذلك فأدى رفضه الى اجباره على التوقيع على المطالب البريطانية. إذ حاصرت الوحدات البريطانية المصفحة في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٢ قصر عابدين الملكي في القاهرة، ومن ثم زار الملك السفير البريطاني السير مايلز لامبون (اللورد كيلرن) فيما بعد بصحبة القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقد وضع أمامه خياراً بين ترشيح النحاس لرئاسة الوزراء أو اخراجه من البلاد. وقد اذعن فاروق وتقلد النحاس الرئاسة، وبذلك تم للبريطانيين في مصر افراغ أكبر حزب وطني من مضمونه السياسي المقاوم لسيطرتهم، وهي أكبر اهانة توجه الى بلد اسلامي كبير مثل مصر[٢٤٨].

وكان النحاس في دوره الجديد متعاوناً تمام التعاون كما يستدل من موافقته

على حجز علي ماهر المناويء للبريطانيين واعتقاله في البيت. كما انه ساعد بريطانيا على جمع العمال المحليين لمختلف الاعمال في قواعد المؤخرة، وقد انخفضت شعبية رئيس الوزراء النحاس باشا الذي كان يعتبر رمزاً وطنياً بدرجة غير يسيرة حينما تخاصم بعد تعيينه بمدة من الزمن مع رجل من أقرب اتباعه اليه واكثرهم اقتداراً وقابلية، وهو مكرم عبيد، لكن البريطانيين تمادوا في مؤازرة النحاس وتأييده في تجنب الأزمات الوزارية في الوقت الذي كانت تتخذ فيه أعظم القرارات العسكرية شأناً في افريقيا الشمالية.

وفي خريف عام ١٩٤٤ قضي على الخطر المحوري الذي كان يهدد الشرق الاوسط قضاءاً تاماً على أثر انتصارات معركة العلمين وافريقيا الشمالية التي حققها البريطانيون ضد الألمان. وبناءً على هذا شعر البريطانيون بأنهم يستطيعون سحب تأييدهم للنحاس وترك السياسة المصرية تستأنف مجراها الطبيعي[٢٤٩].

وكانت الحرب قد قاربت النهاية، ونفوذ بريطانيا على أحسن حال، فوجد البريطانيون في شخص الدكتور احمد ماهر رئيس الوزراء الجديد سياسياً صديقاً ورجلاً واقعياً يتوق ان يحصل لمصر على مركز بين الأمم بعد الحرب. وقد جعل بيان القوى الكبرى الثلاث، في مؤتمر يالطا اعلان الحرب على المحور ضرورة للاشتراك في مؤتمر الامم المتحدة المنوي عقده في سان فرانسيسكو. فقررت الحكومة المصرية اعلان الحرب يوم ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٤٥، وحضر أحمد ماهر الى البرلمان لالقاء خطاب على الجميع بهذا الشأن. فقتل بيد طالب وطني بينما كان يلقي خطابه الذي يمثل الارادة الملكية. وقد أعقبه في الرئاسة النقراشي، وهو زعيم آخر من زعماء السعديين، وظل في منصبه حتى سنة ١٩٤٦[٢٥٠].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت حقبة جديدة من السياسة المصرية، فقد كان اغتيال احمد ماهر يدل على اتجاه جديد الى التطرف. وقد أثار هذا الاغتيال موجة من الوطنية المعادية للاجانب التي صارت تتخذ اشكالاً عنيفة، حالما شرع البريطانيون بسحب قطعاتهم العسكرية الكبيرة فظهر اتجاهان سياسيان يتفوقان على الوفد في تأثيرهما علي الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني الاول هو نشاط الحزب الشيوعي المصري الذي تفاقم مع تصاعد نفوذ الاتحاد السوفياتي

بعد الحرب العالمية الثانية والاتجاه الثاني هو الاتجاه الاسلامي وهو الاكثر تأثيراً وكان يتمثل بحزب «الاخوان المسلمين».

فقد اسس هذه الجمعية المسلمة المناوئة للغرب في الاسماعيلية الشيخ حسن البنا سنة ١٩٢٩ وأصبح لها اتباع كثيرون في نهاية الحرب العالمية الثانية حتى توسع نفوذها وامتد الى خارج حدود مصر. وكان يسند الشيخ البنا ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ مؤازر، إذ اثبت البنا بأنه لم يكن فقط واعظاً ملهماً فحسب بل خطيباً ممتازاً ايضاً، ومنظماً يستهدف بطريقة جازمة تسلم السلطة السياسية في مصر. واذ كانت هذه الحركة تستهدف في بداية الامر الطبقات الدنيا المحرومة انتشرت بعد ذلك بين الطبقات المتعلمة ايضاً، وصار يعاونها بعض الزعماء من اصحاب النفوذ.

وبصعود هذه الموجة من المقاومة الوطنية الاسلامية والشيوعية اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة للمحافظة على النظام. فعلى أثر موجة من الاضرابات والمظاهرات ألقت الحكومة القبض في تموز (يوليو) عام ١٩٤٦ على عدد من المتظاهرين البارزين، وفي تشرين الأول وتشرين الثاني جمع الجيش والشرطة كثيراً من طلاب جامعتي فؤاد والأزهر وجامعة فاروق في الاسكندرية. وفي كانون الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٧ رفعت الحكومة الدعوى لمقاضاة قيادات الحزب الشيوعي المصري، فحكم على أغلبهم بالسجن.

ولم تتخذ التدابير القانونية والجنائية ضد الاخوان المسلمين بعد ذلك في الحال. فقد حصل تردد من قبل الحكومة حول النهج الذي ينبغي ان يتبع في هذا الشأن، أي ينبغي ان يكون هنالك مشروع وفكرة كان مفادها ان التحالف معهم قد تكون له فائدة سياسية لكنه اتضح في أواخر عام ١٩٤٨ ان المرشد حسن البنا كان عازماً على انتهاج سياسة مستقلة لا تحتمل اجراء أي توافق. وفي ٤ كانون الاول (ديسمبر) قتل الجنرال سليم زكي مدير شرطة القاهرة احد الطلاب في اثناء احدى المظاهرات. وأغلقت الحكومة بعد اربعة ايام جمعية الاخوان المسلمين، وفي ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) اغتال طالب آخر رئيس الوزراء محمد فهمي النقراشي في مبنى وزارة الداخلية. وفي يوم ١٢ شباط (فبراير) عام ١٩٤٩ تم اغتيال حسن البنا على يد جماعة من الشبان مرت بسيارة بجانبه واطلقت عليه النار. فكانت

هذه نهاية محطة الحركة الوطنية الاسلامية في مصر وبداية محطة اخرى قادها في الستينات المفكر الاسلامي سيد قطب ولكن هذه المرة كانت ضد الحكم العسكري الذي كان يقوده جمال عبد الناصر.

لقد توجهت مصر بعد الحرب العالمية الثانية بالدرجة الاولى الى اعادة ترتيب علاقاتها مع بريطانيا اذ كانت العلاقات الانكليزية ـ المصرية هي الشيء المسيطر حسب المعتاد. فقد خرجت من الحرب وهي عازمة على تعديل معاهدة ١٩٣٦ . وكانت النقطتان اللتان لحق البلاد حيف خاص منهما هما، بقاء الجيوش البريطانية في مصر ثم قضية السودان. وكان المصريون يطالبون بجلاء العدد المحدد من القوات البريطانية التي سمحت بابقائها المعاهدة، للدفاع عن قناة السويس. اما بشأن السودان فقد كانت الحكومة المصرية ترى بأن الحكم الثنائي فيه لم يكن ستاراً تتستر به السيادة البريطانية التامة، وتصر على «وحدة وادي النيل».

وكانت مطالبة مصر باعادة السودان ترتكز على اعتبارات تاريخية وأتنية وحضارية واقتصادية واستراتيجية. إذ يسكن القسم الشمالي من هذه البلاد سكان يجري في عروقهم الدم العربي، ويتكلمون العربية فضلاً عن اعتناقهم الديانة الاسلامية. وقد كانت الأسس الاقتصادية لمطالبة مصر بالسودان هي أن البريطانيين سخروا اقتصاديات السوادن لمصالحهم الخاصة[٢٥١]. وكانت في نية مصر حينما تعود وحدتها مع السودان ان تشجع السودانيين على زراعة محاصيل المأكولات الرئيسية التي تستهلك في محلها أو تصدر الى مصر.

اما الاساس الاستراتيجي الذي استندت عليه الحكومة المصرية لتوحيدها مع السودان فهي: انها لا يمكنها أن تشعر بالامان التام طالما كان يسيطر على مصادر مائها الانكليز المحتلون، ولم يتقاعس الناشرون المصريون عن الاقتباس من مختلف المؤلفين البريطانيين بما يؤيد هذه الفكرة. وقد كانوا يتذكرون كذلك الانذار البريطاني الذي أنذرت به مصر وأعلن فيه بشكل غير مدروس التوسع غير المحدود في زراعة منطقة الجزيرة، انتقاماً لمقتل السير لي ستاك»[٢٥٢].

وكان المصريون يغتاظون ايضاً من الطريقة التي كان يعالج بها البريطانيون سياسة السودان الداخلية. فقد كان في السودان حزبان رئيسيان هما: «حزب الأمة» و «حزب الاشقاء». وكان «حزب الأمة» الذي يرأسه عبد الرحمن باشا بن

المهدي. يعمل للاستقلال التام. وفي شتاء عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ قصد عبد الرحمن باشا لندن للدفاع عن قضية حزبه.

اما حزب الاشقاء فقد كان يدعو الى الوحدة مع مصر حيث كان يعتقد بوحدة وادي النيل، واعتبارها شيئاً ضرورياً لشعب وادي النيل. وقد حصل الاشقاء، تؤازرهم الطبقة المثقفة ويرأسهم الزعيم الديني القوي الشيخ علي الميرغني، على اتباع من الجماهير السودانية اكثر مما حصل عليه حزب الامة. وكان المصريون يعارضون بشدة مراعاة البريطانيين لحزب الامة، ويخشون ان يؤدي أي تأخير لحل المشكلة في السودان الى اعطاء البريطانيين وقتاً اطول لنشر الدعاية ضد الوحدة. وجاءت السياسة البريطانية المعادية للاسلام في السودان مثل الشرارة التي فجرت احتجاجاً واسعاً ضد الانكليز هناك، إذ جاء عزل الحاكم العام البريطاني لقاضي القضاة الشرعي المصري عن منصبه في السودان عام ١٩٤٧ حافزاً اثار عند المصريين قدراً كبيراً من التبرم.

وكانت هذه الاسباب هي التي جعلت الحكومة المصرية غير راضية عن معاهدة عام ١٩٣٦ ولذا قدمت المطاليب بتعديلها من جانب النحاس رئيس الوفد منذ عام ١٩٤٢، ومن الحكومة المصرية ايضاً حينما كان على رأسها احمد ماهر في عام ١٩٤٥ . وكان البريطانيون في كلتا المرتين يبدون رغبتهم في بحث التعديلات بعد أن تكون الحرب قد وضعت أوزارها.

وأخيراً أجرى صدقي الذي كان رئيساً للوزراء في عام ١٩٤٦ المفاوضات مع الحكومة البريطانية لغرض تعديل المعاهدة. حيث عقد اتفاقية مع ارنست بيغن وزير خارجية بريطانيا. وكانت اتفاقية صدقي - بيغن تنص على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، وقد تقرر ان تستبدل بحماية الجيوش البريطانية للمنطقة ترتيبات معينة لانشاء جهاز دفاع انكليزي - مصري يتضمن قيام مصر بصيانة بعض المعامل (الورش) والمنشآت ويكون هذا الجهاز مهيئاً للتسليم الى الجيش الريطاني عند نشوب الحرب. أما بشأن السودان فقد كانت القاعدة كالآتي:

«ان السياسة التي يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان داخل اطار الوحدة بين السودان ومصر في ظل العرش المصري المشترك سيكون من

اهدافها الاساسية تأمين رفاهية السودانيين، وترويج مصالحهم»[٢٥٣].

وكان المقصود في هذه القاعدة أن يستمر بقاء الوضع الراهن في السودان مدة من الزمن. وهذا هو أقل ما كان يعنيه التفسير البريطاني للاتفاقية. إلا أن المصريين فسروا هذا البند تفسيراً مختلفاً معتقدين بأن تعبير «داخل اطار الوحدة... وتحت ظل العرش» يقيد بحالة باتة حرية السودانيين في الاختيار. وقد أدى هذا الاختلاف في التفسير الى تبادل طويل في المذكرات نجم عنها توقف المفاوضات في اوائل عام ١٩٤٧، فان القسم من المعاهدة الخاصة بمنطقة قناة السويس، كان مقبولاً لدى المصريين تمام القبول، لكنهم رفضوا التصديق على الاتفاقية بسبب المشكلة السودانية. وكان صدقي قد استقال في كانون الاول (يناير) عام ١٩٤٦ . فقرر خلفه النقراشي، ممارسة ضغط مزدوج على بريطانيا ليحصل على حل يرضي المصريين. فان صدقي المستقيل والنقراشي السعدي لم يكونا من المتطرفين، وانهما لو تيسرت لهما الحرية في العمل فربما كانا قد اتفقا على حل واقعي يستند الى التوفيق بين وجهات النظر. غير ان ضغط الرأي العام الملتهب، وموجة الهيجان المناوئة للبريطانيين قد جعلا من المستحيل على أي رجل سياسي مصري ان يعبّر عن ارائه بالاعتدال علناً. وكان علاوة على هذا الشعور يوجد يقين بأن هذا هو الوقت الذي يجب ان يُضغَط فيه على بريطانيا التي انهكتها الحرب واضاعت امبراطوريتها فيها لتستجيب للمطالب.

وهنا جاءت اول ممارسة فعلية من قبل السياسيين المصريين على تصارع الاستراتيجيات الكبرى على العالم الاسلامي وعلى مصر كدولة كبيرة وهامة داخل هذا العالم. فقد كان الضغط المزدوج الذي أُشير اليه من قبل يشتمل على عاملين معينين: كان احداهما استغلال اهتمام الاميركيين المتزايد بشؤون الشرق الاوسط، كما يستدل عليه من توسع اعمال النفط، والمواصلات الجوية في المنطقة، لازاحة السيادة البريطانية واحلال التعاون الاميركي في محلها.

وكانت الولايات المتحدة ومصر قد عقدتا في ١٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦ اتفاقاً للطيران المدني بينهما. وفي نيسان (ابريل) عام ١٩٤٧ زار رئيس اركان الجيش المصري، الجنرال ابراهيم عطا الله، الولايات المتحدة لاستمزاج رأي الحكومة الاميركية حول رغبتها في تقديم المعونات الاستشارية والفنية للجيش

المصري. كما أن مصر كانت تنشد الحصول على قرض بمبلغ ٨٨ مليون دولار من الولايات المتحدة. وكان الرئيس ترومان قد تعهد في ١٢ آذار (مارس) عام ١٩٤٧ بتقديم المساعدة الاميركية لليونان وتركيا نظراً لعجز بريطانيا المنهكة عن الاستمرار في تحمل اعبائها في هذين البلدين، فقام اسطول اميركي يتألف من حاملة الطائرات «لايت» وثلاث بوارج حربية أخرى بزيارة ودية للاسكندرية في شهر ايار (مايو). وكان هذان العملان معاً يدلان على الاهتمام الاميركي الجازم بسلامة شرقي البحر الابيض المتوسط. فكان المصريون بناءً على هذا يأملون انهم قد يستطيعون بالمعالجة البارعة اقناع الولايات المتحدة بابداء اهتمام اكثر بمصر، وبذلك تصبح ترتيبات الدفاع الانكليزية ـ المصرية شيئاً غير ضروري والذي اعطى لهذه السياسة المصرية اهمية في الغرب على خط الصراع الاستراتيجي بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية هي ان رئيس الوزراء النقراشي ذهب بنفسه الى واشنطن في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٧ ليدعو الولايات المتحدة الى ايفاد بعثة عسكرية الى مصر تملأ الفجوة التي خلفها انسحاب البعثة البريطانية من البلاد. فلاقى نجاحاً ضعيفاً. لأن الحكومة الاميركية رفضت منافسة بريطانيا فيما كان يعتقد بكونه منطقة محجوزة للبريطانيين. وكانت علاوة على ذلك تمتنع عن خلق اثراً سلبياً مسبقاً قد يؤثر في المستقبل على وضعها هي في بناما[(٢٥٤)].

اما طريقة الضغط الاخرى فكانت تتمثل بعرض النزاع الانكليزي ـ المصري على هيئة الامم المتحدة. وفي ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٤٧ اتهم النقراشي باشا بريطانيا امام مجلس الامن في مسألتين الاولى ان بريطانيا اقترفت جريمة ابقاء جيوشها فوق الاراضي المصرية ضد ارادة الشعب. وقد كان وجود هذا الجيش على حد قول النقراشي، يمس كرامة مصر ويؤخر تقدمها الاعتيادي فضلاً عن انه كان يُعدُّ انتهاكاً لمبدأ التساوي في السيادة، وفي هذا خرق لميثاق الامم المتحدة. والثانية ان احتلال بريطانيا وادي النيل وانتهاجها سياسة معادية في السودان أديا الى نشوء نزاع من المنتظر ان يؤدي استمراره الى تهديد السلم والامن في العالم[(٢٥٥)].

ولهذه الأسباب اضطرت مصر، كما قال النقراشي، الى ان ترجو مجلس الامن ليعمل على جلاء الجيوش البريطانية عن مصر، بما في ذلك السودان، اجلاءاً تاماً ثم انهاء الحكم البريطاني في السودان. وكان رد بريطانيا على ذلك هو ان معاهدة

١٩٣٦ كانت ما تزال نافذة، وانه ليس هناك ما يدل على وجود خطر على السلم العالمي. وبما ان البريطانيين كانوا حريصين على تنفيذ نصوص المعاهدة حرصاً يشوبه الحذر بادروا الى اجلاء قواتهم من قلعة كوم الديك في الاسكندرية، والغوا قاعدتهم البحرية هناك. ثم ترك آخر الجنود البريطانيين في شهر آذار (مارس) ثكنات قصر النيل المعروفة في القاهرة حيث أسس مقراً جديداً لها في «فايد» الكائنة في منطقة القناة[٢٥٦].

وفي عام ١٩٥٠ فتح باب المفاوضات من جديد لتعديل المعاهدة. فبدأت المباحثات بين الحكومتين لهذا الغرض في شتاء عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، غير ان التوصل الى خاتمة موفقة لم يتم. فقد ولدت القضية الفلسطينية بالدرجة الاولى نوعاً من التوتر الدائم بين بريطانيا ومصر لم تخفف من حدته رغبة بريطانيا في الظهور بمظهر موالٍ للعرب، أو اتخاذ موقف حيادي في الاقل[٢٥٧].

فقد كان من رأي البريطانيين ان الانسحاب من مصر، وفي وقت كانت تهدد فيه روسيا باحتلال البلاد الاوروبية ـ الآسيوية الواقعة الى الجنوب من حدودها، يعد ضرباً من الانتحار. وكانت الجهات المختصة. لا في لندن فقط بل وفي واشنطن ايضاً، تدرك بأن الديمقراطيات الغربية اذا ما ارادت الدفاع عن اليونان وتركيا والعراق وايران دفاعاً فعالاً كان يجب ان تكوّن لها في داخلية بلاد الشرق الاوسط قاعدة تستطيع تحقيق هذا الغرض وكان المعتقد ان مصر هي القاعدة الوحيدة المتيسرة لهذا الغرض، فقد كانت، الى جانب مركزها الاستراتيجي وكونها حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، كانت البلاد الوحيدة في الشرق الاوسط التي تتيسر فيها المرافق الفنية الكافية (المخازن، الورش والموانىء والمطارات والمصانع). والأيدي العاملة الوافرة والمواد الغذائية بحيث يمكن قلبها بسهولة الى قاعدة عسكرية ضخمة جداً. وبذلك تخطت قضية انسحاب البريطانيين حدود العلاقات الانكليزية ـ المصرية الضيقة وأصبحت قضية دولية صارت للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي مصالح حيوية في حلها[٢٥٨].

وظلت مصر تصر على إجلاء البريطانيين التام عن بلادها. وكان هذا الموقف موقفاً مناوئاً للغرب في السياسة المصرية الخارجية والداخلية، وهو الاتجاه الذي أصبح أكثر وضوحاً بعد الحرب الفلسطينية. وبالنظر لسياسية الولايات المتحدة

الى الصهاينة بدت الولايات المتحدة ولأول مرة كعدو جديد في مصر اضافة الى بزوغها كاستراتيجية عالمية غربية لها اطماع واضحة داخل العالم الاسلامي بشكل صارخ وذلك منذ بداية عقد الاربعينات ومن خلال تطبيقاتها السياسية في البلاد الإسلامية والبلدان العالم ثالثية.

وكان عدد قليل من المراقبين فقط ميالاً الى ان يستنتج من أحداث مثل الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الاتحاد السوفياتي في شباط (فبراير) عام ١٩٤٨ وتموز (يوليو) عام ١٩٥١ بأن مصر كانت على وشك أن تنزلق الى الفلك السوفياتي. ومع هذا فليس هناك شك بأن اتجاه مصر الحيادي خلال الحرب الكورية قد ضايق الغرب في وقت كان يحاول فيه بشكل شاق تنظيم شؤون الدفاع عن العرب ضد السوفيات.

وقد وصلت حملة مصر المناوئة للانكليز، التي اشتدت بتأثير الازمة الانكليزية - الايرانية، اوجهاً عندما عرض مصطفى النحاس رئيس الوزراء على البرلمان يوم ٨ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٥١ سلسلة من اللوائح القانونية التي تبطل من جانب واحد معاهدة عام ١٩٣٦ الانكليزية المصرية، وتنص على اخراج الجيوش البريطانية من منطقة القناة واعادة توحيد السودان ومصر. وصادق البرلمان بالاجماع على هذه اللوائح في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر). وقد عجزت موجة من الحركات المناوئة للبريطانيين التي وقعت على اثر هذه القرارات، عن اقناعهم بالتخلي عن منطقة القناة. إذ أعلنت بريطانيا بأن الخطوة التي خطتها مصر لم تكن قانونية. وفي الشهر نفسه أي في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) قدمت حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وهي تحاول إخراج الوضع من المأزق، اقتراحاً الى مصر، جرى التفكير فيه منذ مدة طويلة بتأسيس قيادة حليفة للشرق الاوسط تُؤمن الدفاع عن مصر والمنطقة المجاورة لها. وقد دعيت مصر الى المشاركة في القيادة المقترحة على أساس المساواة بشرط أن تستبدل بالحامية البريطانية الموجودة بمنطقة القناة قوة حليفة تتألف من جيوش الامم المشتركة في القيادة. فرفضت الحكومة المصرية هذه المقترحات يوم ١٥ تشرين الأول (اكتوبر). وبعد يومين أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة دين اتشيسون D. ACHESON تأييد اميركا التام لموقف بريطانيا، وانتقد عدم تقيد مصر بالالتزام

الدولية. فأصبح من المعلوم في الاسابيع القليلة التي تلت ذلك أن الدول الغربية قدمت الى الدول العربية الأخرى ودويلة الصهاينة كذلك مقترحات باشتراكها في ميثاق دفاعي للشرق الاوسط، وانها كانت تعتزم السير باتجاه تحقيق خططها حتى ولو رفضت الدول العربية الاستجابة بتأييد المقترحات(٢٥٩).

وقد استمرت هذه السياسة البريطانية في مصر حتى عام ١٩٥٢ تاريخ قيام الانقلاب العسكري في تموز (يوليو) بقيادة جمال عبد الناصر ثم ان خطة البلدان الغربية قد استمرت في انشاء ميثاق دفاعي خاص بالشرق الاوسط حتى قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥.

واعتباراً من هذا التاريخ بدأت سياسات وخطوات جديدة للاستراتيجيات العالمية داخل العالم الاسلامي تعتمد على بعدين، البعد الاول هو البعد الخارجي المتمثل بضغط الدول الغربية وضغط اسرائيل علاوة على تاثير بعض الحكومات العربية لصالحها في داخل منطقة الشرق الاوسط. ولم تُستثنِ الحكومات القومية من هذا التسيير الغربي لها بما فيها حكومة الرئيس جمال عبد الناصر.

الاستعمار الفرنسي في العالم الاسلامي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت منطقة شمال افريقيا هي الميدان الاقليمي الرئيسي للاستعمار الفرنسي في العالم الاسلامي، هذا علاوة على ان البلدان الافريقية التي تقع في جنوب البلدان العربية الاسلامية الشمال افريقية كانت خاضعة لاستعمار اوروبي غير فرنسي مثل الاستعمار البريطاني والاستعمار الايطالي. وكانت اوضاع السيطرات الاجنبية داخل هذه الرقعة الاقليمية تتشكل على النحو التالي: كانت فرنسا قد تجاوزت مرحلة الاستعمار المباشر لمنطقة شمال افريقيا لتنتقل الى مرحلة الاستعمار غير المباشر او مرحلة الاستعمار الجديد.

وكانت أول مشكلة المستعمرات الايطالية، أي ليبيا والصومال وارتيريا، فبعد ان انهزمت ايطاليا الفاشية في الحرب، حل فراغ في هذه المناطق وسرعان ما ملأت هذا الفراغ بريطانيا بقواتها التي سبق وان كان لها موضع قدم في افريقيا بعد معركة العلمين وهزيمة رومل امام القوات البريطانية التي كان يقودها الجنرال مونتغومري.

وكما درجت عادة الاستعمار البريطاني فان المناطق التي يتغلغل فيها نفوذه الاستعماري فان نفوذه السياسي يبقى حتى لو تمكن منها استعمارياً فيها وتبقى هناك ثمة مصالح اقتصادية واستراتيجية وعسكرية مستمرة تربط هذه المناطق المستعمرة بسيطرة غير مباشرة للسياسة البريطانية. ولذا فان هذه البلدان الاسلامية التي طرحت اشكالية سياسية أولية في فترة ما بعد الحرب وهي ليبيا وارتيريا والصومال، قد تم تقرير مصيرها من قبل بريطانيا، وهيمنة الامم المتحدة التي لم تكن بعيدة عن المصالح البريطانية بحكم وجود بريطانيا كقوة عظمى وكعضو دائم في مجلس الأمن، هذا اضافة الى معادلة دخول الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي كقوى عظمى جديدة داخل البلدان الاسلامية في افريقيا لاجل مزاحمة النفوذين البريطاني والفرنسي.

اما بالنسبة لمشكلة ليبيا وللفراغ الذي ولده فيها غياب السيطرة الاستعمارية الايطالية فان بريطانيا، من خلال هيئة الامم المتحدة قد نجحت في تنفيذ مشروعها في ليبيا بعيدة عن النفوذ السوفياتي وكذلك بعيدة عن النفوذ الفرنسي وكانت الدول العظمى دول حلف الاطلسي قد استبعدت في البداية نفوذ الاتحاد السوفياتي من ليبيا وكذلك وضعت البلدان الغربية خطة كان طموحها ان تكون طويلة الامد لاجل ابعاد الاتحاد السوفياتي نهائياً عن منطقة البحر الابيض المتوسط. وعندما تحقق ذلك فان بريطانيا بدورها ارادت ان تبعد النفوذ الفرنسي في ليبيا بعد ان سيطر هذا النفوذ على كل من دول شمال افريقيا الرئيسية الاخرى. ولذلك فقد اختارت بريطانيا محمد ادريس السنوسي الذي كان قد قاد مقاومة وطنية ضد الغزو الايطالي لان يكون زعيماً قومياً ودينياً لليبيا بما انه قد حقق له مكانة وطنية ودينية لدى الشعب الليبي.

فقد كان شمال ليبيا مجزءاً ولذلك فان الادارة الليبية قد شجعت على توحيد هذه الاجزاء تحت امارة السيد محمد ادريس السنوسي وذلك خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بعد ان ضعفت ايطاليا واندحرت داخل مواقعها الاستعمارية في مناطق افريقيا الاسلامية.

وبعد نهاية الحرب لم يتفق الاربعة الكبار (الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا) على تحديد مستقبل ليبيا الا ان الخطوات السياسية في هذا المجال قد بقيت مستمرة وخاصة بتشجيع من بريطانيا وبتعاون هذه الاخيرة مع هيئة الامم المتحدة. فبفضل بريطانيا بقيت ليبيا تحت حكم حكومة عربية مستقرة وصديقة للحلفاء الغربيين وهي حكومة محمد ادريس النسوسي، ولكن مع ذلك كانت الادارة البريطانية تشك في قدرة السنوسي على أن يُوحّد ليبيا كلها ويقودها، كما وحد المناطق الشمالية منها، ومن هنا قامت بريطانيا بوضع خطة بريطانية - ايطالية، على الرغم من هزيمة هذه الاخيرة في الحرب، وهذه الخطة، قد عرفت باتفاق بيفن - سفورزا، الا ان هذه الخطة لم تلقَ تأييداً من قبل هيئة الامم المتحدة في حين اندلعت تظاهرات في طرابلس الغرب من قبل الليبيين تطالب بالاستقلال وقد كان لهذه المظاهرات صدى داخل كل بلدان العالم العربي وداخل الولايات المتحدة الاميركية، وكذلك كان لها تأثير على القرارات

التي يمكن ان تتخذها هيئة الامم المتحدة بشأن ليبيا.

وكانت الولايات المتحدة الاميركية تهدف الى تقزيم تأثير كل من نفوذ بريطانيا وفرنسا وكافة النفوز الاوروبي في افريقيا لتحل محله ثم تستمر في ابعاد النفوذ السوفياتي من بلدان افريقيا الاسلامية، ولذلك فان وزير الخارجية البريطانية بيفن، قد اضطر الى قبول الاقتراح الاميركي واقتراح هيئة الامم المتحدة القاضيين بتحقيق استقلال كامل لكل اجزاء ليبيا الشمالية والجنوبية مع ابعاد النفوذ الفرنسي عنها تماماً وقبولها كدولة مستقلة وكعضو دائم في هيئة الامم المتحدة. وكانت تتوازى سياسة بريطانيا في ذلك مع الولايات المتحدة بحيث اثر النفوذان الاميركي والبريطاني على قرار هيئة الامم باعلان استقلال ليبيا وقبولها كدولة في هيئة الامم المتحدة، وذلك في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وقد صوت على هذا القرار ثمانية واربعون دولة داخل الجمعية العمومية للامم المتحدة مقابل خمس دول امتنعت عن التصويت كان من بينها كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي، وكان اعتراض هاتين الدولتين متأتياً من ان التصويت على استقلال ليبيا كان لصالح هيمنة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية[٢٦٠].

وبعد حصول استقلال ليبيا حددت مدة سنة لتحقيق الوحدة الاقليمية لهذا البلد وانتخاب جمعية دستورية لتولي الحكم في البلاد، وقد تأسست هذه الجمعية الدستورية واختارت ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا واعلان البلاد كمملكة فيدرالية وذلك في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١.

وقد اعلن الملك سيد محمد ادريس السنوسي ليبيا مملكة عربية اسلامية مستقلة، وقد قبلت ليبيا كدولة مستقلة وكعضو دائم في هيئة الامم المتحدة وذلك في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥.

اما من ناحية ارتيريا التي كان سكانها من المسلمين والعرب فان هيئة الامم المتحدة، بعد ان تدخلت بريطانيا في الامر، قد اصدرت قراراً في ١٩٤٩ بتوحيد ارتيريا مع اثيوبيا وربطها بها وفق صيغة الحكم الذاتي الفيدرالية أي ان تبقى ارتيريا في الوقت نفسه تحت الادارة البريطانية مع وجود لهيئة الامم المتحدة فيها.

وقد كانت بريطانيا ايضاً تريد ان يخضع الصومال لسيطرتها ولو بشكل غير مباشر لكي يكون لها اشراف غير مباشر على هذا البلد وقد ساعدت بريطانيا مع

الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا بان تكون هناك وصاية على الصومال محدودة زمنياً بعشر سنوات. وعلى الرغم من ان هذه الوصاية قد لقيت احتجاجاً من قبل اثيوبيا التي كانت تعتبر ان الصومال جزءاً منها الا ان السيطرة الاساسية في الصومال كانت لبريطانيا ايضاً التي كانت تتحكم بهذا البلد حتى عام ١٩٦٠ حيث منح للصوماليين حق حكم بلدهم بنفسهم واعطاء السلطة السياسية إليهم.

واذا كان الحضور البريطاني قد تموقع داخل الأقسام الشمالية الشرقية من القارة الافريقية لقرب هذه الاقاليم من المستعمرات البريطانية الشرقية مثل مصر والسودان ثم منطقة الشرق الاويط ومنطقة الخليج العربي، فان القسم الشمالي الغربي من افريقيا قد بقي بيد فرنسا وتحت حكمها الاستعمار، وبذلك وجدت فرنسا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية امام ظروف مستجدة هي ظروف تصاعد نشاط حركات التحرر الوطنية في البلاد الاسلامية الافريقية، ولذلك كان يتوجب عليها ان تحدث تغييراً في استراتيجيتها الاستعمارية تجاه هذه البلدان وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة تتوخى منح الاستقلال لهذه الشعوب لكي تتفادى فرنسا الخسائر المادية والعسكرية والاقتصادية اضافة الى الخسائر البشرية في هذه البلدان، هذا مع ابقاء هيمنتها الكلية عليها ولكن بأسلوب غير مباشر. فان لفرنسا في منطقة شمال افريقيا مردودات اقتصادية واستراتيجية وعسكرية لا يمكن معها ان تتخلى عن هذه المنطقة نهائياً بدون ان يكون هنالك افق مستقبلي لاحتوائها. بل كان يتحتم على فرنسا ان تستبدل استراتيجية الاستعمار المباشر باستراتيجية اخرى لتأمين استمرارية ديمومة النفوذ الفرنسي على منطقة شمال افريقيا لمواجهة مصادر النفوذ للقوى العالمية الاخرى التي دخلت في حالة صراع استراتيجي سياسي معها.

ولذلك ظل النفوذ الفرنسي حاضراً ومتنفذاً في بلدان افريقيا الشمالية، مثل المملكة المغربية وتونس وليبيا والجزائر وبلدان افريقية اسلامية اخرى مثل موريتانيا والسينغال وذلك على الرغم من تصاعد تاثيرات وفعاليات حركات التحرر الوطني في هذه البقعة الاقليمية من العالم الاسلامي، اذ اجبرت هذه الحركات الحكومة الفرنسية فيما بعد على منح الاستقلال لبلدان افريقيا الشمالية بشكل متتابع حتى فترة بداية الستينات.

الاتحاد السوفياتي ومحاولات استراتيجية الاحتواء

في مواجهة الاستراتيجية الأميركية التي بدت مباشرة وصارخة في الشرق الاوسط وفي العالم الاسلامي عامة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مواجهة الاستراتيجيات الغربية المتمثلة في القوى الكبرى الاوروبية، بدأ الاتحاد السوفياتي يتبع استراتيجية اخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وهي استراتيجية غير مباشرة لكنها كانت حاضرة في تقدمها كنفوذ داخل البلدان الاسلامية عامة وداخل بلدان الشرق الاوسط بشكل خاص. وكان ذلك في البداية يتمثل في دعم الحركات الاشتراكية والاحزاب الشيوعية الموجودة في هذه البلدان كخطوات تمهيدية لايجاد ثغرة استراتيجية فيها تنافس نفوذ القوى الغربية الكبرى الاخرى.

وقد بدأت الاهتمامات السوفياتية استراتييجاً وبشكل تدخل فعلي في العالم الاسلامي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، كما تقدم ذلك في قسم سابق من الكتاب، وكانت بوابة هذا التدخل هي ايران، حيث حرص ستالين على الاحتفاظ بنفوذ سوفياتي في ايران يوازي ويعارض، في وقت واحد، كل من النفوذين الاميركي والبريطاني، حيث قام الاتحاد السوفياتي بتشجيع حزب تودة الايراني (الحزب الشيوعي الايراني) بأن يقيم جمهورية شيوعية في أذربيجان.

وبعد ذلك تطورت الاستراتيجية السوفياتية داخل العالم الاسلامي وخاصة في منطقة الشرق الاوسط المحاذية، الا ان نجاح الاستراتيجية السوفياتية في العالم الاسلامي كان نجاحاً ضعيفاً جداً[٢٦١] لان التأثيرات التي مارسها السوفيات على السلطات السياسية في هذه المنطقة لم تكن فعالة أبداً مقارنة بالتأثيات التي مارستها الاستراتيجيان الاجنبية الاخرى. وظل الاسلوب الناجح الوحيد بالنسبة للسوفيات في هذه المنطقة وفي العالم الاسلامي بشكل عام هو تشجيع الحركات الشيوعية داخل هذه البلدان لأجل ان تحقق انماطاً من النفوذ الشيوعي السوفياتي داخل العالم الاسلامي يستطيع ان ينافس نفوذ الاستراتيجيات الغربية الاستعمارية

الاخرى، كما ان الظروف السياسية الدولية قد اعانت موسكو في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لأن تعقد علاقات دبلوماسية منذ عقد الخمسينات مع معظم الدول العربية، اضافة الى ان الاتحاد السوفياتي قد اعتمد في هذه المرحلة على الاحزاب الشيوعية التي تكونت بشكل مبكر وبشكل قوي في بلدين عربيين هما سوريا والعراق(٢٦٢).

اما في مصر فقد حدث اكبر تقدم للاتحاد السوفياتي في فترة النصف الاول من عقد سنوات الخمسينات أي فترة قيام الانقلاب العسكري المصري في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وعلى الرغم من ان السلطة العسكرية الجديدة للانقلاب قد كانت سائرة بشكل قصدي في الاتجاه البريطاني والاميركي الا انها وجدت نفسها مجبرة على الاستعانة بالدول الاشتراكية اعتباراً منذ العام ١٩٥٤ والاتجاه نحو تشكوسلوفاكيا من اجل التسلح بعد ان رفضت بريطانية والولايات المتحدة الاميركية تزويد مصر بصفقة الاسلحة التي يحتاجها الجيش المصري.

ومنذ صفقة الاسلحة مع تشكوسلوفاكيا عام ١٩٥٤ بدأ نفوذ الاتحاد السوفياتي بالتغلغل داخل مصر، الا ان عدم وضوح السياسة الخارجية للقيادة العسكرية الجديدة التي استولت على السلطة في مصر عام ١٩٥٢ كان حائلاً يعيق تفاقم النفوذ السوفياتي داخل هذا البلد اضافة الى طموح القيادة الجديدة تحت زعامة الرئيس جمال عبد الناصر بان تمد دوماً جسوراً واواصر علاقات قوية مع الغرب اضافة الى ان اضطهاد الحزب الشيوعي المصري كان عاملاً سلبياً جعل الاتحاد السوفياتي يدرك صعوبة محاولته للتوغل الى الوطن العربي والعالم الاسلامي عبر بلدان الشرق الاوسط. كما ان تردد الحكومات التي اعلنت النظام الاشتراكي كاتجاه لها بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، كان حائلاً جديداً وتقدم نفوذ السوفيات وبقيت الغلبة في التوازن للقوى الغربية داخل المنطقة.

وكانت افضل المداخل بالنسبة للاتحاد السوفياتي الى هذه المنطقة هي ايران. ففي فترة قصيرة بعد الحرب العالمية الثانية وفي بداية الخمسينات وصل رئيس وزراء شيوعيي ايراني الى السلطة هو محمد مصدق.

ثم توغل السوفيات في المنطقة بعد ذلك عبر مصر وسوريا ثم بعد ذلك عبر العراق خلال فترة حكم الجنرال عبد الكريم قاسم وتنامى نفوذ الحزب الشيوعي

العراقي في عهده، الا ان الاستراتيجية السوفياتية داخل العالم الاسلامي على الرغم من تحقيقها للعديد من المكاسب التي ساعدت على عملها في البلدان الاسلامية ولاسيما الشرق أوسطية منها، بقيت استراتيجية ضعيفة وغير حاسمة في كسب ميزان التوازن لصالحها بشكل تام في البلدان الاسلامية لكنها في الوقت نفسه حققت حضوراً لم يكن موجوداً قبل سنوات الحرب العالمية الثانية.

وقد توغل الحضور السوفياتي تدريجياً الى البلدان العربية بشكل خاص عبر التسلح وعقد معاهدات الصداقة والتعاون الاقتصادي لاسيما خلال فترة تصاعد الحرب بين العرب واسرائيل. فالصراع العربي الاسرائيلي ومساندة الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل كانا الحافز الذي اندفعت البلدان العربية من خلاله للاعتماد على قوة عالمية موازية للولايات المتحدة الاميركية وذات ايديولوجية تحررية كما هي مطروحة على الشكل الرسيمي، وكان الاتحاد السوفياتي هو الدولة التي تمثل هذا الاتجاه العالمي المضاد للهيمنة الكلية للغرب وللولايات المتحدة الاميركية داخل المنطقة العربية والشرق الاوسط باعتبار هذه المنطقة هي المحور الجغرافي ـ السياسي للعالم الاسلامي.

الفصل الحادي عشر

بداية التشكيل الاستراتيجي الايديولوجي للعالم الاسلامي

بداية التشكيل الاستراتيجي الايديولوجي للعالم الاسلامي

بعد أن توضحت في الفصول السابقة الخطوات الشبكية المتواصلة وذات التنسيق السياسي والعسكري التي التزمت بها القوى الكبرى لوضع بلدان العالم الاسلامي تحت سيطرتها ودائرة نفوذها دوماً، كانت هنالك في المقابل دينامية تراكمية بطيئة للمد التاريخي تتكون وتتكرام اطرادياً وتهيء نفسها للمواجهة ايديولوجياً، إلا أن هذا التكوين الايديولوجي الاستراتيجي الديني لم يكن يعي نفسه باعتباره بناءً لسياسة تحدٍ ومقاومة حضارية كبيرة تقف ضد السياسات الغربية، من هنا لم يكن قد بنى خطواته التنسيقية والمنظمة بعد، بل كان يتجلى في البداية على شكل وعي اسلامي ديني اقليمي يحفظ للبلد الاسلامي الذي ينشأ فيه كيانه الديني الأصيل من خلال بناء نظام سياسي اسلامي فيه يقف في مواجهة الكيانات السياسية الاقليمية المجاورة التي كانت متمثلة في دول مسلمة لكنها ليست اسلامية، أي لا تتبنى النظام الاسلامي في داخلها كدستور للدولة، كما أنها لا تهدف الى بناء سياسة اسلامية موحدة على الصعيد العالمي.

وقد جاءت هذه المحاولات الاسلامية المنفردة في بداية الامر من خلال سياسيين عرب ذوي انتماء ديني عميق ساعد التكوين التاريخي الجغرافي لبلدهم على أن يلتزموا الاسلام كسياسة وكدستور داخل البلدان التي يحكمونها. وكانت أول محاولة في هذا المجال قد جاءت داخل الجزيرة العربية لانها المنطقة التي انطلق منها الاسلام وهي الوعاء الجغرافي الذي تتموقع فيه المركزية الروحية للدين الاسلامي من خلال مدينتين مقدستين هما مكة حيث الكعبة الموقع الجغرافي الديني وقبلة شعوب العالم الاسلامي، والمدينة حيث قبر الرسول الأعظم والمركز الذي انطلقت منه بشكل فعلي الدعوة الاسلامية بعد بدايتها الاولى في مكة المكرمة.

من هذا الوعاء التاريخي الجغرافي المزدوج والرمزي في روحانيته بالنسبة

للمجتمعات الاسلامية قامت حركة سياسية تحاول توحيد شبه لجزيرة العربية وتكوين دولة اسلامية فيها، وكانت هذه المحاولة هي الاكثر جذرية في احياء الاسلام واعادة احياء نموذج الدولة الاسلامية في العصر الحديث منذ سقوط الخلافة الاسلامية في بغداد على يد المغول الايلخانيين عام ١٢٥٢م وحتى العصر الحديث.

وعلى الرغم من ان الدولة العثمانية قد جاءت كبديل للخلافة العباسية الاسلامية الا انها لم تكن قد استتبت كمركز للخلافة الاسلامية بقوتها وهيمنتها التي كانت تمثلها عهود الخلافة الماضية منذ عهد صدر الاسلام وحتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد، وذلك لان الخلافة العباسية قد ازدهرت في فترة صراعية حادة مع نشوء القوى الاستعمارية الغربية بكل قوتها وبداية الحملات الواسعة لموجات الاستعمار الحديث. كما ان مركز الدولة العثمانية في القسطنطينية /اسطنبول لم يكن يمثل العمق الجغرافي الروحي نفسه للاسلام ومركزه الجغرافي الفعلي الذي هو منطقة الحجاز والجزيرة العربية.

كما ان المحاولة الاسلامية التي انبثقت في شبه الجزيرة العربية في بداية القرن العشرين قد تجاوزت تماماً تلك الحركات الاسلامية النظرية التي ابتدأها مفكرو الاسلام الحديثون وحاولوا ان يعيدوا احياء الاسلام السياسي من جديد وجعله يتمثل في فكر ديني داخل حركة اسلامية تقاوم السيطرة السياسية للدول الاستعمارية الغربية، وكانت هذه المحاولات تتمثل بجمال الدين الافغاني ومن عاصره من المفكرين الاسلاميين الحديثين.

ان محاولة اعادة احياء الاسلام في دولة او داخل كيان دولة تمثله هو الفعل الاكثر جذرية وتأثيراً داخل عملية المواجهة مع مصادر النفوذ الغربي والقوى الكبرى داخل العالم الاسلامي. وتمثلت هذه العمليات الاحيائية للاسلام بشكل عام ورئيسي في تجربتين متفرقتين شكلت كل منهما تحدياً جذرياً وخطيراً للاستراتيجيات الاستعمارية الكبرى.

وكانت التجربة الاولى تتموضع داخل شبه الجزيرة العربية والتي تمخضت عن توحيد الجزيرة العربية وقيام المملكة العربية السعودية. اما التجربة الثانية فقد حدثت بعد ذلك بسنوات طويلة وتمثلت بقيام الثورة الاسلامية في ايران. هذا

الحدث الذي غير الكثير من المردودات والنتائج والمقاييس الثابتة اقليمياً ودولياً. وعلى الرغم من التباين الكبير بين هاتين التجربتين الاسلاميتين اللتين شكلهما النشوء الاول لبداية التشكيل الاستراتيجي الايديولوجي للعالم الاسلامي في العصر الحديث، الا انهما قد اسهمتا في تغيير الكثير من المعادلات الدولية والسياسات الاستعمارية التقليدية التي كانت تتبناها القوى الكبرى في ارساء ديمومة حضور نفوذها تطبيقياً داخل العالم الاسلامي بهدف وضع بلدان هذا العالم في حالة من الخضوع الدائم لها.

هنا تبدو التجربة الاولى في تكوين دولة اسلامية داخل الجزيرة العربية هي الاساس الذي انطلقت منه التجارب الاسلامية الاخرى وذلك لأسبقية وتبكير هذه التجربة زمنياً بالنسبة للقرن العشرين، وكذلك للوعاء الاقليمي التاريخي الذي حدثت داخله وهو المركز الجغرافي الروحي للاسلام. ومن هنا تتوجب معالجة هذه التجربة بشكل تحليلي وفق قراءة استراتيجية للحدث التاريخي وللظرف الاقليمي والدولي داخل ضمنية وعائه الزمني المعاصر.

توحيد المملكة العربية السعودية وانطلاق العمل الاسلامي من داخل الجزيرة العربية

لاستشراف مراحل توحيد الجزيرة العربية وبناء اول دولة اسلامية معاصرة فيها تلتزم الاسلام ويكون دستورها هو الشريعة الاسلامية، ينبغي العودة الى حركات الاحياء الديني التي انبثقت داخل هذه المنطقة منذ القرن الثامن عشر. ففي هذه الفترة كانت ولاية نجد وهي المنطقة التي تتوسط شبه الجزيرة العربية قد شهدت طائفة دينية اسلامية عاشت فيها هي طائفة الوهابيين الذين ينتمون في مذهبهم الاسلامي الى الامام محمد بن عبد الوهاب وهو رجل دين دَرَس الفقه الاسلامي على مذهب الامام احمد بن حنبل، وقد شاهد بأن التطبيقات الاسلامية الحديثة قد دخلها الكثير من الطقوس والعادات والتقاليد التي لا تمت الى روح الاسلام الحقيقية بصلة ولذلك قام بالدعوة الى حركة احياء للاسلام الحقيقي والدعوة الى عملية تطهير للدين من كل ما لحقه من الشوائب والممارسات التي لا يقرها الاسلام في حقيقته الاصلية الاولى كما كان سائداً في عهد الرسول محمد (ص) وعهد الخلفاء الراشدين (رض).

وقد لقيت دعوة الامام محمد بن عبد الوهاب صدى كبيراً عند عرب الجزيرة العربية وخاصة عند قبائل نجد التي اعتنقت المذهب الوهابي، فما كان من حاكم الرياض وهو من عائلة آل الرشيد المخاصمة لحاكم نجد، الا ان ينفي حاكم نجد آل سعود الى الكويت. إلا أن ابن الحاكم المنفي وهو الامير عبد العزيز بن سعود وكان يتمتع بصفات قيادية ودينية نادرة، قام بانشاء قوة عسكرية واعداد حملة عسكرية ضد آل الرشيد لاعادة احتلال الرياض عاصمة نجد، وقد نجح عبد العزيز بن سعود باستعادة مدينة الرياض التي كانت تحت حكم اجداده وذلك في عام ١٩٠٦ .

واعتباراً من هذا التاريخ قام الامير عبد العزيز بن سعود بتوسيع رقعة حكمه انطلاقاً من نجد وذلك بهدف توحيد أجزاء الجزيرة العربية مع بعضها، وجهز العديد من الحملات العسكرية الناجحة التي حققت له حتى عام ١٩١٣ السيطرة على معظم أجزاء الجزيرة العربية وتوحيدها مع نجد قلب هذه الجزيرة، ففي عام ١٩١٣ ونتيجة لحنكته القيادية والعسكرية نجح عبد العزيز بن سعود ليس فقط في ترسيخ قواعد حكمه في نجد فحسب بل في السيطرة على الاحساء وهي اقصى ولاية شرقية في الجزيرة العربية(٢٦٣).

لقد جذب عبد العزيز بن سعود، بصفته قائد سياسي وعسكري وبحكم العمل الذي قام فيه بضم أجزاء الجزيرة العربية الى نفوذه وأصبح حكمه يمتد على كافة منطقة الخليج العربي، جذب اهتمام الادارة البريطانية، ولاسيما حكومة الهند، وقد ازداد الاهتمام بابن سعود خلال اندلاع الحرب العالمية الأولى. إذ وقعت بريطانيا معه معاهدة تقضي بوقوفه على الحياد أثناء الحرب العالمية الاولى وكان تاريخ توقيع هذه المعاهدة هو ٢٦ كانون الاول (يناير) ١٩١٥ .

وكانت اول نتيجة ايجابية لبريطانيا من جراء هذه المعاهدة هي ان الملك عبد العزيز آل سعود قد كف عن مهاجمة جاره الشريف حسين بن علي ملك الحجاز وحليف بريطانيا. إلا أن امتناع الملك ابن سعود عن الاحتكاك العسكري مع ملك الحجاز كان وضعاً مؤقتاً يرتبط بتطورات الحرب وظروفها التكتيكية المؤقتة، فقط كانت هناك جوانب خلاف هامة بين الطرفين، بحيث تجعل الخصومة بين ملك نجد وملك الحجاز عميقة الجذور. وكانت الوقائع الماضية تثبت ذلك وتؤكد نقاط الاحتكاك بينهما إذ سبق وان وقع خلاف بين ابن سعود والشريف حسين على واحة الحزمة الواقعة على الحدود وقد أدى هذا الخلاف الى حدوث اشتباك عسكري بين جيشي بن سعود والشريف حسين في صيف عام ١٩١٨ . وكان البريطانيون وهم حلفاء لكل من بن سعود والحسين بن علي محرجين ومتذمرين من هذا الواقع لان قواتهم كانت تجتاز ازمة في غرب الجزيرة العربية وكانت مشغولة بالعديد من المهمات بحيث انهم لم يستطيعوا ان يقوموا بعمل أي شيء لأجل حل هذا الخلاف العسكري الذي حدث بين الطرفين(٢٦٤).

وكانت أحداث صيف عام ١٩١٨ هي البداية التي أججت وطورت الصراع

السياسي والعسكري بين نجد والحجاز في شهر أيار (مايو) من العام التالي ١٩١٩، حيث قامت قوات عبد العزيز آل سعود بالاشتباك مع القوات الحجازية التي كان يقودها الامير عبد الله بن الحسين وذلك في منطقة تربة، وقد حقق ابن سعود انتصاراً حاسماً على قوات عبد الله بن الحسين بعد معركة عنيفة بين القوتين، وقد كان اندحار قوات الحسين قد صدم معنوية المقاتلين معه بشكل عنيف الامر الذي جعل القوات العسكرية التابعة للحسين متوجسة وخائفة من قوة القوات التي كان يمتلكها الملك سعود بن عبد العزيز بعد هذه المعركة. بعدها أصبح ابن سعود كقوة عسكرية اولى داخل الجزيرة العربية وبدت نجد كمركز سياسي وعسكرية للجزيرة العربية.

وكانت اهم منافسة في الجزيرة العربية خلال هذه الفترة هي المنافسة بين ابن سعود والشريف حسين فبعد هذه الهزيمة التي تكبدتها القوات الحجازية عاش الطرفان في حالة من الهدوء المتوتر والمشحون باحتمالات المواجهة العسكرية.

وفي الوقت نفسه كان النفوذ الذي يمثله الشريف حسين في شبه الجزيرة العربية في حالة تنازل مطرد، فقد سبق له وان تحالف مع البريطانيين ضد الاتراك من اجل اسقاط الدولة العثمانية واعلان الخلافة الاسلامية داخل الجزيرة العربية وحتى داخل عائلته كبديل عن الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الاسلامية. ولذلك فقد جند الشريف حسين جيشاً صحراوياً لمحاربة الدولة العثمانية بجانب الحلفاء وبدافع من بريطانيا، وكان قد تسلم لقاء ذلك مبلغاً مالياً قدره ٢٤٠٠٠٠٠، مليونين واربعمائة الف باوند استرليني لتجهيز الجيش الصحراوي الذي ساعد الاعمال العسكرية للقوات البريطانية وذلك بقيادة كل من ابنه الامير فيصل بن الحسين والعقيد لورنس[٢٦٥].

وكان هذا التعاون مع بريطانيا من قبل الشريف حسين قد جاء على أثر المراسلات المشهورة التي عرفت بمراسلات (حسين ـ مكماهون) أي السير هنري مكماهون الذي كان يشغل منصب المندوب السامي البريطاني في مصر. وحسب هذه المراسلات المشهورة وعدت الحكومة البريطانية الشريف حسين إذا أعلن الثورة في الحجاز على الدولة العثمانية فانها بعد انتصار الحلفاء في الحرب سوف تمنح بريطانيا استقلالاً للعرب بشكل يجعل العالم العربي كله تحت حكم الشريف

حسين واولاده وذلك مقابل ولائه للبريطانيين اثناء الحرب العالمية الاولى. وكان غاية بريطانيا من التحالف مع الشريف حسين واقناعه بالاعلان الثورة ضد السلطان العثماني غاية في ذروة الذكاء الاستراتيجي، إذ ان البلدان العربية والاسلامية التي كانت تقع تحت قوة النفوذ البريطاني كانت سترفض حتماً، على الصعيدين الشعبي والحكومي، بأن تقوم بتأييد بريطانيا والحلفاء خلال الحرب العالمية الاولى لأن تأييد بريطانيا ضد الدولة العثمانية يعني تأييد دولة غير مسلمة ضد دولة اسلامية، وان هذا الاعلان سوف يؤدي الى وقوف جميع الشعوب الاسلامية والعربية بالذات مع الدولة العثمانية ضد بريطانيا وضد الحلفاء الغربيين لان الدولة العثمانية دولة مسلمة، وبذلك فان سلطة الحلفاء وجيوشهم ستكون موضع هجوم من قبل الشعوب الاسلامية في المناطق التي يخوض فيها البريطانيون وحلفاؤهم الحرب ولذلك فان بريطانيا كانت مجبرة ومضطرة تماماً على استحصال تأييد من قبل زعيم عربي ومسلم يعلن الثورة والجهاد ضد الدولة العثمانية باعتبارها لا تمثل الخلافة الاسلامية، وبذلك سيطرح بديلاً للخلافة الاسلامية التي تمثلها الدولة العثمانية بخلافة اسلامية اخرى يمثلها هو او الدولة التي يزمع القيام بتأسيسها. وقد كان الشريف حسين هو الشخص المناسب بالنسبة لبريطانيا لما يتمتع به من ثقل ديني وروحي داخل العالم العربي الاسلامي بما ان عائلته ترتبط نسباً بالرسول محمد (ص) وكان يمثل اصلاً عربياً واسلامياً داخل الجزيرة العربية، هذا علاوة على انه كان ملك الحجاز أي في قلب الجزيرة العربية المركز العالمي للاسلام بما تحتويه من مدن مقدسة هي مكة حيث الكعبة قبلة المسلمين، والمدينة المنطلق الفعلي للدعوة الاسلامية بعد مكة ومركز احد الحرمين الشريفين وكون قبر الرسول الاعظم موجود فيها.

من هذا الرمز الديني الاسلامي المتمثل بالشخص، ثم الرمز الديني المقدس المتمثل بالرمز الجغرافي كانت بريطانيا تحاول ان تجد لها زعيماً عربياً مسلماً باستطاعته ان يعلن الخلافة الاسلامية كبديل عن الدولة العثمانية وبالانطلاق من الأرضية الدينية النفسية عينها التي كانت تمثلها الدولة العثمانية أي دولة الاسلام ورمز جلالته. فبدون التحالف البريطاني مع زعيم مسلم لا يمكن للدول والشعوب الاسلامية ان تؤيد جيوشها وأعمالها العسكرية وخاصة تلك الاعمال

اللوجستية التي قامت بها بريطانيا لمواجهة اعدائها عسكرياً على الارض العربية والاسلامية.

ولذلك بدأت منذ بداية الحرب العالمية الأولى، شعبية الشريف حسين تتدرج في الضعف لتحالفه مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية. ثم كان البريطانيون قد أخلفوا بوعدهم معه عندما انتهت الحرب العالمية الأولى ولم يمنحوا استقلالاً للعرب وللبلدان العربية كما وعدوه ليضعوه ملكاً على هذه البلدان، وامام هذه السلسلة من الاخفاقات التي عاشتها الحجاز كانت الدولة السعودية الفتية في نجد آخذة في التكوين وفي التماسك السياسي والعسكري اضافة الى البعد الديني الاسلامي الاصلاحي الجديد الذي تمثله من خلال ارتباط الملك سعود الاب الأول للعائلة السعودية بالامام محمد بن عبد الوهاب بحيث كانت الزعامة دينية سياسية هدفها تنقية الممارسات الاسلامية من الشوائب التي طرحت عليها خلال القرون الماضية والتي جعلت الاسلام يبتعد عن جوهره الاول.

من هنا غدت كل من مملكة نجد ومملكة الحجاز في حالة مواجهة، فإن الملك عبد العزيز آل سعود الذي ينبثق من الجزيرة العربية ايضاً لكنه دون ارتباط بدولة أجنبية والشريف حسين الذي ينبثق من الجزيرة العربية لكنه مرتبط بالبريطانيين الذين وعدوه بأن يمنحونه سلطة ملك على الدول العربية، فقد تولد كيانان سياسيان دينيان داخل الجزيرة العربية في حالة مواجهة، هذا مع كون الكيان السياسي الديني الذي كانت تمثله زعامة الملك عبد العزيز آل سعود كانت اكثر قوة وتنظيماً علاوة على وجود خطة سياسية مستقبلية لديه تسعى لتوحيد الجزيرة العربية تحت ظل حكم اسلامي تطبق فيه الشريعة الاسلامية[٢٦٦].

وكان هذا أول مشروع اسلامي يحاول ان يجسد نفسه في دولة اسلامية خلال العصر الحديث، وهو يتجاوز بذلك المشاريع الاسلامية الاخرى التي طرحت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت محض أفكار نظرية اما في خدمة الدولة العثمانية او في خدمة اتجاهات وتيارات دينية اسلامية اخرى تنبثق من المساجد او بعض المؤسسات الدينية الهامة في العالم الاسلامي مثل: الجامع الأزهر وغيره من مؤسسات أخرى.

ووفق هذا الاتجاه من الأحداث والوقائع كان حكم الملك عبد العزيز بن سعود

يقوم بترتيب خطواته بشكل سياسي عقلاني مدركاً اوضاع الجزيرة العربية ومعتزاً بالاسلام كهدف رئيسي لتحقيق البرنامج الاسلامي الذي يريده ويتوخاه ليس داخل الجزيرة العربية فحسب بل في كافة انحاء العالم الاسلامي.

وفي هذه المرحلة التاريخية كانت تتولد الاحداث وفق سياق خاص يعمق من ضرورة السياسة التي اتبعها الملك عبد العزيز بن سعود داخل الجزيرة العربية. فبعد ان انتهت الحرب العالمية الاولى اندفع الخلاف بين بريطانيا والشريف حسين حول تفسير كل منهما للتعهد والامور التي قطعت من قبل بريطانيا للحسين بن علي. ثم انقطعت المساعدة المالية البريطانية عن الحسين وذلك في عام ١٩٢٠ الامر الذي نجم عنه مصاعب سياسية للشريف حسين. فالموقف العسكري لقواته قد كان ضعيفاً وبحاجة الى دعم مادي لكي يستمر في ترسيخ مكانته السياسية والعسكرية داخل الجزيرة العربية، كما ان الأغلبية الغالبة من جيشه كانت قد صحبت ابنه الامير فيصل الى دمشق. وتكبد هذا الجيش هزيمة كبيرة مع الفرنسيين وذلك عام ١٩٢٠، ومن هنا فقد اعتمد الشريف حسين على تجنيد القبائل وتطويعهم وتعاونهم معه بما ان المصدر المالي البريطاني قد انقطع فلم يعد بمستطاعه دفع مرتبات لجيش نظامي وبذلك كان من الصعوبة على الشريف حسين ان يحقق أي انتصار أو تفوق على قوات عبد العزيز آل سعود الصعبة المراس والمنضبطة عسكرياً وذات القوة المعنوية العالية[٢٦٧].

ونتيجة لهذه المسببات غدا موقف الشريف حسين صعباً ومحرجاً جداً على الصعيد الدبلوماسي ايضاً، وهذا الموقف الحرج لم يكن سوى نتيجة للعديد من الاخطاء السياسية التي قام بها الحسين دون ان يطرح منظوراً لاستشراف نتائجها اللاحقة، وكان من اهم هذه الاخطاء هي انه لم يستغل الظرف المناسب لكي يعقد مع بريطانيا من خلال الحرب العالمية الاولى معاهدة رسمية تتماشى فيها النقاط المهمة والمحرجة التي تنطوي عليها مراسلاته مع ماكماهون[٢٦٨] كما انه لم يستغل وجود لورنس العرب في الحجاز عام ١٩٢١ ويعقد عبره حلفاً ثابتاً مع بريطانيا كان قد عُرض عليه. وبما ان الشريف حسين لم يعقد مثل هذا الحلف فانه لم يكن لديه حق قانوني يطلب على اساسه معونة مالية بريطانية في الأوقات التي يحتاجها فيها.

والخطأ الثاني الذي ارتكبه الشريف حسين كسياسي مسلم يتعامل مع أخطر استراتيجية اجنبية سياسية داخل المنطقة هو انه لم يقم بالتصديق على معاهدة فرساي لانه كان معترضاً على سياسة بريطانيا في فرضها الانتداب على سوريا وفلسطين، ولهذا السبب فانه لم يعد عضواً في عصبة الامم ليكون في وسعه الاعتماد على نظام الأمن الجماعي في حالة تعرضه لاعتداء خارجي. واضافة الى هذا الخطأ وفي الاتجاه نفسه لم يقم الشريف حسين بارسال مندوب خاص به يمثله الى مؤتمر لوزان الذي عقد عام ١٩٢٣، هذا المؤتمر الذي أخذ على عاتقه حل المشاكل الخاصة بالشرق الأوسط وتسوية الخلافات والأزمات في هذه المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى(٢٦٩).

ويبقى الخطأ الاكبر الذي ارتكبه الشريف حسين هو انه اهمل اهمية العالم الاسلامي على العكس من الملك عبد العزيز بن سعود الذي كان منذ البداية ومنذ ان اخذ مشروعه السياسي في التبلور لاجل توحيد الجزيرة العربية، كان يفكر بالعالم الاسلامي وبالبعد الاسلامي لجهوده السياسية والعسكرية في هذا المجال. اما الشريف حسين فقد اهمل ذلك وقد تجسد هذا الاهمال اولاً بعدم عنايته بموسم الحج وبالحجاج المسلمين وتدبير شؤونهم في موسم الحج من كل عام وتوفير الخدمات الدينية والصحية بالشكل الضروري.

كما ان ضعف سياسته الاسلامية قد تجسد في بعد آخر هو أنه لم يتخذ أي اجراءات ولم يضع اية سياسة لكسب مسلمي الهند، فان المسلمين الهنود كانوا مرتبطين روحياً بالدولة العثمانية باعتبارها الممثل للخلافة الاسلامية التي وقفت ضد سياسات الاستعمار الغربي كله وضد بقية دول الاستعمار الغربي، بينما كان المسلمون الهنود يرون في الشريف حسين وسياسته، انه ضد المسلمين بما انه أعلن الحرب على الدولة العثمانية(٢٧٠) ووقف بجانب حلفاء غير مسلمين، وكانت لجنة الخلافة الهندية قد وجهت انتقاداً حاداً للشريف حسين لسياسة التحالف مع بريطانيا ووجهت له اتهاماً بانه يفرط بالوحدة الاسلامية، ومن هنا كان على الشريف حسين ان يولي اهتماماً كبيراً الى المسلمين في الهند لأنهم شبه مقطوعين جغرافياً عن العالم الاسلامي بما انهم يعيشون داخل بلد غير اسلامي ويعانون من اضطهاد الهندوس لهم(٢٧١).

وهنالك عامل آخر هو ان طموح الشريف حسين الشخصي قد تغلب على قوة الحكم الموضوعي لديه في تقويم الوضع السياسي العام سواء على الصعيد الاسلامي او على الصعيد الدولي، ومن هنا فانه قد اعلن نفسه ملكاً على البلاد العربية في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩١٦، الا ان هذه الخطة قد استفزت خصومه العديدين في البلاد العربية، وكان منح نفسه هذا اللقب بعد ادعاء لا مبرر له، اذ وضع ضمن الاعتبار الرقعة الجغرافية الصغيرة التي تمتد عليها سيطرته.

ثم قام الشريف حسين بارتكاب خطأً آخر أكبر من خطئه الأول عندما اتخذ لقب الخليفة في الوقت الذي قام به الكماليون في تركيا باخراج السلطان العثماني الاخير الذي كان آخر من تبوء منصب الخلافة في تركيا. وقد خلق عمله الاخير هذا ازمة عامة في العالم الاسلامي اذ قام المسلمون في كافة انحاء العالم بادانة هذا العمل والاحتجاج ضده. كما كان هذا العمل مصدر استفزاز كبير بالنسبة للملك عبد العزيز آل سعود، الذي لم يتحمل هذا الادعاء الذي منحه الشريف حسين لنفسه[٢٧٢]. وعلى أثر ذلك قام عبد العزيز آل سعود في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٤ بمهاجمة الطائف في الحجاز، كما شن هجوماً واسعاً على مكة فتنازل الشريف حسين عنها في يوم ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٤، واستسلمت مكة الى عبد العزيز آل سعود بعد مرور أحد عشر يوماً، ثم انسحب نجل الحسين الأكبر الأمير علي، الذي عين خلفاً لوالده في الحكم، إذ انسحب الى جدة وأقام في هذه المدينة حوالى العام. إلا أن مواصلة الحملات العسكرية لعبد العزيز آل سعود وقواته على جدة جعلت الامير علي يتنازل عنها هي الاخرى وذلك في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٥، وخرج من الجزيرة العربية ووجد له ملجأ في العراق فقامت قوات عبد العزيز آل سعود بدخول المدينة وارساء حكمهم فيها في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٥ . بذلك اصبح الامير عبد العزيز آل سعود يسيطر سيطرة فعلية على المنطقة كلها، وعندها نودي بعبد العزيز آل سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً في نجد وملحقاتها في يوم ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦، وبهذه الطريقة العسكرية والسياسية المحنكة قام الملك ابن سعود بتوحيد القسم الأعظم من الجزيرة العربية اما الاجزاء الصغيرة المتبقية من الجزيرة فقد قام الملك عبد العزيز بن سعود بضمها تدريجياً الى مكة حتى غدت الجزيرة العربية موحدة

بالكامل تحت حكم عبد العزيز آل سعود حيث أعلن في ٢٨ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ قيام المملكة العربية السعودية وسمي الملك عبد العزيز بن سعود «ملك المملكة العربية السعودية». اما الشريف حسين فقد غادر الجزيرة العربية منفياً الى قبرص وتوفي في عمان اثناء زيارة له الى العاصمة الاردنية في عام ١٩٣١ .

وبتوحيد الجزيرة العربية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العالم الاسلامي المعاصر، إذ بدأ لأول مرة في تاريخ العصر الحديث عمل اسلامي سياسي على صعيد دولي يحاول أن يثبت القوة الاسلامية دولياً ويوحد أجزاء وبلدان العلام الاسلامي داخل سياسة واحدة ذات تنسيق موحد على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان واردات الدولة السعودية تعتمد بالدرجة الأولى على حركة الحجاج أي العلاقة بدول العالم الاسلامي وشعوبها وبما ان الاهمية القدسية الأولى للمملكة نابعة من وجود العتبات المقدسة عند المسلمين، متمثلة بالحرمين الشريفين، فان الملك عبد العزيز آل سعود قد توجه في سياسته الدولية اولاً نحو الاهتمام بالعالم الاسلامي، وكان همه الاول هو ان يعترف العالم الاسلامي بحكمه. ولذلك قام الملك عبد العزيز في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٢٦ بعقد مؤتمر اسلامي في مكة وحقق هذا المؤتمر نجاحاً كبيراً فقد أوضح الملك عبد العزيز أمام الذين حضروا هذا المؤتمر من أن سيطرته على الحجاز هو شيء جازم وان الشؤون الدنوية ينبغي ان تستثنى من البحث. واعلن في الوقت نفسه ان البلاد المقدسة هي وديعة الاسلام عنده[٢٧٣]. وطلب المشورة من الوفود الاسلامية حول الطريقة الاكثر نجاحاً لخدمة حاجات المؤمنين الدينية، فدعى وفد الخلافة الهندية وكان من أقوى الوفود نفوذاً داخل المؤتمر بأن يقوم آل سعود باخراج الشريف حسين من مكة لان هذا الاخير قد تحالف مع البريطانيين ضد الخلافة الاسلامية العثمانية. وقد انهى هذا المؤتمر أعماله في شهر تموز (يوليو) ١٩٢٦ ، بعد ان اتخذ مقررات تجعل من هذا المؤتمر الاسلامي هيئة دائمة تجتمع في فترات منتظمة. إلا أن المؤتمر لم يجتمع مرة ثانية في مكة في بلدان عربية واسلامية اخرى.

وكانت الاهمية الكبيرة والاستثنائية للمؤتمر الاسلامي تتجسد في الحضور الكبير للوفود الاسلامية فيه. اما اهميته الثانية فتجسدت في أن هذه الوفود كانت

تمثل منظمات غير رسمية ولا تمثل الحكومات الرسمية، ولذلك كان من بين الوفود التي مثلت في المؤتمر هو وفد مسلمي الاتحاد السوفياتي. أي ان الشعوب الاسلامية كانت تتمثل بشكل فعلي في هذا المؤتمر إذ لم تكن الحكومات الرسمية نفسها هي المتمثلة باعتبارها الارضية الحقيقية التي تطرح رغبات المسلمين أنفسهم.

وقد حقق مؤتمر مكة الغرض الذي عقده من أجله الملك عبد العزيز ابن سعود مكانة داخل العالم الاسلامي للدولة السعودية الناشئة وكذلك مكانة هامة للملك عبد العزيز نفسه من خلال الاعتراف الضمني والعلني من قبل العديد من الدول الاسلامية به كقائد دولة اسلامي واتاح له حالة من حسن العلاقات والعيش بسلام مع العالم الاسلامي[٢٧٤].

وضمن التوحيد الذي قام به الملك عبد العزيز بن سعود لشبه الجزيرة العربية، بدأت خطوات سياسية دقيقة في مسارها ومنهجها بعد تحقيقه السيطرة العسكرية على الحجاز وبقية مناطق شبه الجزيرة العربية، وقد اكدت هذه الخطوات السياسية ادراك الملك ابن سعود بان هناك مهمتان عليه انجازهما بعد توطيد حكمه في الجزيرة وبعد تحقيق اهدافه الاسلامية ودور الدولة السعودية على صعيد العالم الاسلامي، وكانت المهمة الاولى تتمثل بتعزيز الجبهة الداخلية. والمهمة الثانية هي تخطيط حدود المملكة العربية السعودية الآخذة بالاتساع. وكانت هاتان المهمتان متداخلتين. فالمهمة الاولى كانت تعني القضاء على بعض شيوخ القبائل الاقوياء والسيطرة على مناطقهم الواقعة على حدود المملكة، ومن هنا جاءت سياسة ابن سعود تدريجية في هذا المضمار فقد ضم بين العامين ١٩٢٠ و١٩٢٦ في البداية، كما سبق ذكره آنفاً مشيخة العسير الواقعة بين الحجاز واليمن، ثم قام في العام نفسه بالسيطرة على حائل عاصمة ولاية شمر الشمالية، فوضع حداً لحكم خصومه القدماء آل الرشيد. كما قام ابن سعود بنشر سيطرته على الجوف، اذ قام بالقضاء على آل شعلان، وفي الوقت نفسه قام الملك عبد العزيز بعقد اتفاقيتين مع كل من العراق والكويت وذلك في مؤتمر العقير. وقامت بريطانيا بالطبع كقوة استعمارية لا يمكنها ان تترك المنطقة وشأنها بالتدخل في هاتين الاتفاقيتين اللتين عقدتا بالتفاوض معهما، وكانت كل من هاتين الاتفاقيتين تنص

على تخطيط منطقة الحدود ذات الشكل الماسي التي عرفت «بالمنطقة المحايدة» بين المملكة العربية السعودية والعراق.

أما من ناحية تخطيط الحدود السعودية مع الاردن فقد نشأت صعوبات كبيرة بهذا الصدد إذ كانت امارة شرق الاردن وحدة سياسية جديدة خلقت من اجل ارضاء الامير عبد الله نجل الشريف حسين. ومن وجهة النظر الجغرافية المحضة فقط كانت وحدة الاردن كما يعلق على ذلك جورج لنشوفسكي سفير بولونيا في ايران اثناء الحرب العالمية الثانية حول موضوع وحدة شرق الاردن إذ يقول «كانت هذه الوحدة مصطنعة للغاية لا سابقة تاريخية قوية لها تستند بها»[٢٧٥]. إذ جرى تخطيط حدود شرق الاردن حينما جرت تسوية الصلح بعد الحرب العالمية الاولى، بحيث الحقت بها كل من معان والعقبة وتتصل حدودها مع العراق. وعندها قام الملك عبد العزيز آل سعود بالمطالبة بهاتين البلدتين باعتبارهما تشكلان جزءاً لا يتجزأ من الحجاز. ومن ناحية أخرى طالب الملك بن سعود بوضع تخطيط للحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية والجزء الجنوبي من بلاد الشام.

وكانت مطالبة الملك عبد العزيز ذكية دبلوماسياً لاحراج موقف بريطانيا داخل المنطقة. فان بريطانيا كانت تمسك بالمنطقة وبالدينامية السياسية فيها لصالح سياسة الاستعمار البريطاني وذلك للتحكم بهذا الجزء من العالم الاسلامي وتحديد نطاق تأثير السياسة الاسلامية التي بدأ ابن سعود باتباعها عالمياً تجاه البلدان الاسلامية الاخرى. وكانت مطالب الملك عبد العزيز بتحديد حدوده مع العراق وسوريا والأردن تعني نقل مستطيل صحراوي من الارض ذات المساحة الهامة من سيادة الامير عبد الله في الاردن الى سيادة المملكة العربية السعودية. وقد سميت هذه الرقعة من الارض بـ (الحجاز الاردني). فلم توافق بريطانيا على هذه المقترحات وكذلك لم يوافق عليها الملك عبد الله، فان بريطانيا التي كانت تمارس سلطة الانتداب على كل من العراق والاردن، لم تكن راغبة في قطع طريقها الامبراطوري الاستعماري البري الذي يربط الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط.

ومن ناحية اخرى كان الامير عبد الله حريصاً اشد الحرص على الاحتفاظ باتصال جغرافي وسياسي دائم مع مملكة اخيه الملك فيصل في العراق. إلا أن

هذه الازمة قد وجدت امامها طريقاً للتسوية وقد ثبتت هذه التسوية بوثيقتين تم الاتفاق عليهما. إذ أعادت الوثيقة الاولى المسماة باتفاقية الحد، والتي عقدت في اليوم الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ بين السير غلبرت كلايتون وابن سعود، تأييد الوضع الراهن بعد الحرب بالنسبة الى «الحجاز الاردني» مع شيء طفيف من التعديلات لكنها تركت قضية معان والعقبة من غير حل. وبالطبع فان هذه السياسة كانت بريطانية بما ان الوسطاء الذين تدخلوا فيها هم بريطانيون مثل غلبرت كلايتون.

وكانت هذه الاستراتيجية البريطانية تتوخى دوماً بأن تترك المسائل معلقة ولو جزئياً فيما يخص قضايا الحدود بين البلدان العربية الاسلامية او بين البلدان الاسلامية غير العربية وذلك لكي تحتفظ الاستراتيجية البريطانية لنفسها بمشاكل مستقبلية سوف تعم هذه الدول بسبب أزمات الحدود الامر الذي يخلق انماطاً متعددة من القلق وسوء العلاقات التي تبلغ احياناً درجة المواجهة العسكرية بين بلدين عربيين أو بلدين اسلاميين. وعن هذا الطريق يمكن لبريطانيا ان تتدخل بشكل مستقبلي ايضاً كوسيط لحل هذا النزاع. أي ان خروج بريطانيا من مناطق نفوذها باعتبارها قد انتهت مرحلة الاستعمار المباشر ما هو إلا خروج شكلي يحفظ لبريطانيا خط الرجعة او لا يجعل هذه البلدان التي انهت انتدابها او سيطرتها عليها تعيش حالة من الاستقرار الذي يؤهلها لان تبرز بالتالي ككيان سياسي متماسك يمكن ان يلعب دوره على الصعيد الدولي إزاء قوى الاستعمار التقليدية.

وفي هذا السياق للاستراتيجية البريطانية كان تدخلها في المفاوضات الحدودية عام ١٩٢٥ التي جرت بين العاهل السعودي الملك عبد العزيز وبين الاردن وهذا ما تجسد في الوثيقة الاولى الخاصة والمسماة باتفاقية الحدة.

اما الوثيقة الثانية فقد كانت عبارة عن معاهدة بريطانية ـ سعودية وقعت في مدينة جدة في يوم ٢٠ ايار (مايو) ١٩٢٧، وقد تم التوصل اليها بعد مفاوضات جرت مع كلايتون ايضاً، ولأنه لم يكن لبريطانيا خيار ثانٍ بل كانت مجبرة على هذا الخيار الذي فرضه عليها عبد العزيز بن سعود، فقد أيدت بريطانيا من جديد «استقلال ابن سعود التام والمطلق[٢٧٦]»، ونصت على العلاقات الودية غير الاعتدائية، وعلى اعتراف ابن سعود بمركز بريطانيا الخاص في البحرين.

ومشيخات الخليج والتعاون من اجل القضاء على تجارة الرقيق.

وقد أصر الملك عبد العزيز ابن سعود على أن تلحق هذه المعاهدة بملحق خاص، وكان هذا الطلب غير مقبول من قبل البريطانيين، لكن صرامة الملك عبد العزيز قد أجبرتهم على القبول بهذا الملحق مع وضع شروط العاهل السعودي الخاصة فيه، فكتب مذكرة ملحقة بالمعاهدة تقر بموافقة ابن سعود على امتلاك شرق الاردن لمعان والعقبة بصورة مؤقتة لكنه، أي الملك السعودي، قد احتفظ بحقه في المطالبة بهاتين المنطقتين في وقت اجراء التسوية النهائية. ولم يشترك الملك عبد العزيز فيها بتقديم أي معونة بريطانية مالية(٢٧٧).

وقد أدرك الملك عبد العزيز بن سعود بحصافته السياسية البدوية ان بريطانيا ينبغي ان تعامل بشكل ودي سياسياً مع اعاقة فكرة ان تكون لها قواعد او امتيازات عسكرية، بما ان هذه الدولة العظمى قد غدت هي القوة الوحيدة التي تسيطر على دينامية المعطيات السياسية والعسكرية التي انبثقت في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب العالمة الاولى(٢٧٨). فلم يمنح ابن سعود بريطانيا اية امتيازات سياسية او قواعد عسكرية في بلده، وقد فهمت بريطانيا ذلك ولم تطالب بمثل هذه الامتيازات لكن في الوقت نفسه كانت العلاقات السعودية - البريطانية حسنة على الصعيد التجاري(٢٧٩)، فقد كانت المؤسسات البريطانية في جدة مثل مؤسسات المتاجرة والتأمين والشحن والصيرفة، اكثر في عددها من المؤسسات الأخرى الخاصة ببلدان أجنبية، وان هذه السياسة الحصيفة ذات الاعداد الدقيق من قبل بن سعود ازاء بريطانيا كانت هي صمام الأمان لوضع بريطانيا في موضع ودي وغير عدواني تجاه المملكة العربية السعودية(٢٨٠) لكنها لا يمكن لها ان تكون في موقع سيطرة كلية او جذرية مثلما كان الحال مع النفوذ البريطاني في العراق والاردن ومصر ومناطق الخليج العربي الاخرى.

كما كان هناك حافزاً تكتيكياً آخراً لدى عبد العزيز بن سعود لاجل الاحتفاظ مع بريطانيا بعلاقات ودية مع عدم منحها لامتيازات سياسية او عسكرية داخل المملكة لانه كان يفكر مسبقاً بالاستغناء عن التواجد البريطاني المؤقت بأي وجود عالمي آخر تكون السعودية معه في وضع توازن اقليمي واستقلالية في سياستها. وكان هذا الاجراء التكتيكي عند ابن سعود يتمثل في وجود بعض الديناميات الحتمية

التي تفرض ذلك ويتجسد هذا في أن التعاون مع بريطانيا الذي كان مبنياً على قبول الطرفين بالوضع الاقليمي والسياسي الراهن في الشرق الاوسط كان يرتكز على خشية وتوجس الملك السعودي من الهاشميين الموجودين في كل من الاردن والعراق حيث زرعتهما بريطانيا في هذين البلدين، اذ كان سبب الخشية هو ان يقرر في يوم من الايام ابناء الشريف حسين المبعدين عن الجزيرة العربية ان يشنوا حرباً انتقامية ضد سلطة الملك عبد العزيز بن سعود، إذ كان الاخوان الهاشميات الامير عبد الله في الاردن والامير فيصل في العراق خاضعين للسيطرة البريطانية، وكان الملك عبد العزيز حريصاً على المحافظة على الصداقة مع بريطانيا وعلى الانتفاع بنفوذها لاجل منع مثل هذا العدوان والحيلولة دون حدوثه.

كما ان التكتيك العقلاني السياسي الذي اتبعه الملك عبد العزيز بن سعود كان يتموضع ايضاً داخل حالات استراتيجية اقليمية ذات حساب دقيق في توازنها من قبله. فقد حافظ من ناحية على علاقة ودية مع بريطانيا دون ان يكون خاضعاً لمخططها الاستراتيجي العام ثم انه اتبع تكتيكاً اقليمياً أخر يؤمن له الاستقرار داخل الحدود الوطنية للملكته ازاء بلدان الجوار الاقليمي. ولذلك قام بعقد معاهدات للصداقة الودية مع العراق عام ١٩٣٠ ثم مع الاردن في عام ١٩٣٣ كما ان حذره من اساءة خصومه السياسيين اليه قد دفعه لان يتبع سياسة حذرة تجاه الحكام العرب في شبه الجزيرة العربية لكي يتحاشى أي احتمال لان يقوم به خصوصه السياسيين والاقليميين في محاصرته.

وفي سياق سياسة العمل على حل مشاكل الحدود وتأمين استقرارها مع الدول المجاورة كان موضوع الحدود السياسية مع اليمن من القضايا الاولية التي توجهت اليها سياسة الملك عبد العزيز بن سعود. ففي ربيع عام ١٩٣٤ حصل صدام بين القوات السعودية وقوات الامام يحيى في اليمن حول حدود العسير، وكان هذا الاصطدام قد وقع بسبب الثورة التي نشبت في اليمن قبل عام من ذلك التاريخ ضد الحكم السعودي، فقرر الملك عبد العزيز ان يضع حلاً نهائياً لهذه المشكلة وذلك باستئصال جذور التمرد، فأعلن الحرب على اليمن في شهر آذار (مارس) ١٩٣٤، واحتل جزءاً من أراضيه وأوقع بقوات الامام يحيى اندحارات فادحة اجبرت امام اليمن على المطالبة بالصلح.

وقد عقدت معاهدة بين الطرفين في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٤ وافق بموجبها الملك عبد العزيز بن سعود على اعادة الاحوال بين البلدين الى سابق عهدها دون ان يصر او يطالب بالتعويضات التي تمخضت عن الحرب او المطالبة بالتنازلات الاقليمية. وكان هذا الموقف السياسي من قبل ابن سعود موقفاً يندرج في سياق السياسة الاسلامية للمملكة فعلى الرغم من الانتصار العسكري السعودي على اليمن وامكانها بأن تطلب مطالب قاسية يمارسها المنتصر، الا ان الملك عبد العزيز قد تخلى عن هذا الموقف الذي يمارسه المنتصر في كل معركة. وكان لهذا السلوك الكريم والسخي اثره الايجابي على الامام اليمني الذي كان قد اعلن التحرر على حكومة آل سعود، إذ تأثر الامام يحيى بهذه السلوكية المثالية التي اتبعها الملك عبد العزيز آل سعود[٢٨١]، ولذلك بذل امام اليمن جهده كله بعد ذلك في الكف عن الاعمال العدوانية ضد المملكة العربية السعودية[٢٨٢].

ومن ناحية اخرى قد ازداد التحسن في العلاقات بين ابن سعود والهاشميين حينما عقدت في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ معاهدة اخوة وعدم اعتداء مع العراق. ثم قام اليمن بالمحافظة على موقفه الودي مع المملكة العربية السعودية اعتباراً من تلك الفترة.

وهنا يقول البروفسور لوتشوفسكي حول سياسة الملك عبد العزيز بن سعود الخارجية ما يلي: «وقد جعلت هذه السياسة الخارجية لابن سعود ان يوجه التفاتاً أكثر للتحسينات الداخلية. وهنا يستحق سجله كل ثناء، ففي أقل من عقد واحد من السنين قضى الملك بطريقة فعالة على حالة الفوضى الضاربة اطنابها بحيث لم يعد التنقل او السفر في المملكة العربية السعودية محفوفاً بالخطر. كما تزوج من بعض بنات شيوخ القبائل، وبذلك أسس احلافاً سياسية داخلية. وقد اسكن اعداداً غير يسيرة من الاخوان الوهابيين الشابين عن الطوق والتابعين اليه في منازل زراعية. وفعل اشياءاً كثيرة ايضاً لرفع المستويات الاقتصادية وادخال التحسينات الفنية الحديثة الى البلاد[٢٨٣].

ونتيجة لإدراك الملك عبد العزيز للهيمنة الاستعمارية البريطانية على منطقة الشرق الاوسط، واتباعها سياسة استعمارية احتوائية كلية تهدف الى عدم جعل أي فعالية سياسية داخل المنطقة بالافلات من تحت رقابتها او سيطرتها. فانه بدأ

بالبحث عن قوى عالمية جديدة أخرى يمكن لها ان تخفف من الاحتواء البريطاني الكلي لهذه المنطقة والتحكم البريطاني بها، وذلك مثلما فعل شاه ايران رضا بهلوي باعتماده على المانيا في تعاونه واعادة بناء ايران بعد الحرب العالمية الاولى للخروج من دائرة الهيمنة البريطانية التي كان من شأنها أن تضع ايران داخل خط النفوذ البريطاني الممتد من الشرق الاوسط وحتى جنوب شرق آسيا. واسوة بايران فان الملك عبد العزيز بن سعود قد اعتمد على الولايات المتحدة الاميركية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني في عمليات استخراج البترول الذي اكتشفت آباره داخل المملكة منذ سنوات الثلاثينات عندما لم يكن للولايات المتحدة الاميركية أي نفوذ في المنطقة خلال هذه الفترة، بل ابتدأ نفوذها الفعلي بعد الحرب العالمية الثانية كما سبق ذكر ذلك عبر دخولها في حالة صراع مع القوى الاستعمارية الكلاسيكية مثل بريطانيا وفرنسا.

واول تعاون حدث بين الملك عبد العزيز بن سعود وبين الولايات المتحدة الاميركية كان في مجال البترول، فبعد أن هدّأ الملك بريطانيا داخل المنطقة هذه الدولة التي لم يكن يثق بها ولا بمخططاتها نتيجة لتاريخها الاستعماري ثم لأنها كانت تسند خصومه الاساسيين أي الشريف حسين وابناءه من بعد وذلك في العراق والاردن، واتجه ابن سعود لفسح نفوذ جديد لدول عظمى أخرى. هذا مع ممارسته بشكل موازٍ ومتواكب لسياسة اسلامية على صعيد العالم الاسلامي لخلق تكتل اسلامي دولي له حضوره على النطاق العالمي.

ففي ٢٩ ايار (مايو) عام ١٩٣٣ حصلت شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا على امتياز لمدة ستين عاماً يشمل مساحة شاسعة من الارض في القسم الشرقي من البلاد. فأُسِسَتْ شركة تقوم بهذه المهمة اسمها شركة «ستاندارد العربية الكاليفورنية»، وقد انضمت شركة تكساس الى هذه الشركة عام ١٩٣٤ فتغير اسم الشركة وأصبح «شركة النفط العربية الاميركية (أرامكو)[٢٨٤]».

وكانت اولى الخطوات التي خطتها الشركة صاحبة الامتياز انها منحت حكومة المملكة العربية السعودية قرضاً بثلاثين الف باوند ذهب، ثم تم الامضاء على اتفاقية عبد العزيز بن سعود وقد تسلم عام ١٩٣٧ عروضاً سخية جداً من اليابان غير انه رفضها لانه كان يعتقد بانها قُدمت بدافع الامتيازات السياسية. وكانت

المانيا ايضاً لها اطماع في النفط السعودي اذ زار جدة في العام نفسه الوزير الألماني المفوض في العراق والمملكة العربية السعودية الدكتور غروبا المقيم في بغداد. لكن الملك عبد العزيز بن سعود قد فضل ان يواصل اتصاله بالاميركيين على الاتصال بدول كبرى صناعية اخرى.

واضافة الى هذه السياسة الاقتصادية والعسكرية، اتبع الملك عبد العزيز سياسة دولية واقليمية ذكية تنم عن تصور ناضج لادراك الامور المتغيرات الدولية والتجاوب معها هذا مع الحفاظ على المناطق والدافع الاول في سياسته وهو مصلحة العالم الاسلامي اضافة الى خطة تنمية اقتصادية داخل المملكة يمكن عبر ذلك تكوين نواة اسلامية قوية تحتضن العالم الاسلامي، وتكوّن منه كتلة دولية دينية لها كيانها الدولي المستقل.

وكان الملك فيصل بن عبد العزيز الذي تولى الحكم بعد اخيه سعود بن عبد العزيز قد اتبع سياسة والده نفسها على صعيد العالم الاسلامي، لكن بقوة اكثر وتماشياً مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على العالم في عقد الستينات والسبعينات وأثرت على المجالين الاقليمي والدولي.

ففي السياسة الدولية التي اتبعها الملك عبد العزيز بن سعود كان المحور الاساسي فيها هو الحياد وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ان أغلبية مستشاري الملك عبد العزيز يرون بأن الانتصار خلال الحرب العالمية الثانية سوف يكون لألمانيا ودول المحور، فانه كان على خلاف ذلك وكان على قناعة بأن دول الحلفاء هي التي ستحقق النصر في النهاية. ولذلك كانت سياسته ميالة بشكل ملحوظ الى الغرب، بينما ظهرت في بلد مجاور للمملكة وهو العراق حركة مؤيدة للنازية هي حركة رشيد عالي الكيلاني الذي بعث الى الملك عبد العزيز مبعوثاً خاصاً هو ناجي السويدي الى الرياض أثناء القيام بحركته لكي يحصل على موافقة وتأييد الملك بن عبد العزيز. إلا أن الملك قام بتوجيه انتقاد الى الحركة والى ناجي السويدي وتنبأ للحركة بالفشل لانها حركة سريعة وغير قائمة على تفكير واقعي ولذلك فانها لا تمتلك التاثير على نفوذ بريطانيا في الشرق الاوسط.

وقد كان الموقف الحيادي الودي الذي إلتزمه الملك بن عبد العزيز ذا فائدة

بالنسبة للحلفاء وخاصة لبريطانيا التي قدرت هذا الموقف المدرك لعملية التوازن العالمي والاقليمي. وعلى الرغم من معرفة الملك عبد العزيز بالسياسة العدوانية لبريطانيا تجاه العالم العربي والاسلامي فانه قد عمل على القيام بنشاط اسلامي داخل الجيش البريطاني الذي جندت بريطانيا معظم قطعاته في الشرق الاوسط من الهنود المسلمين. فقد أوفد ابنه الامير منصور ليخطب في الجنود الهنود والموجودين في مصر عشية نشوب موقعة العلمين الهامة على الصعيد الاستراتيجي العسكري بالنسبة لجيوش الحلفاء وجيوش الماريشال رومل لكي يكون هؤلاء الجنود على روح معنوية عالية في محاربة دول المحور وقد كان ذلك موضع تقدير بالنسبة لدول الحلفاء(٢٨٥).

وكانت أهم التطورات السياسية التي تاثرت بها المملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية، تنطوي على زيادة وتيرة التعاون بين المملكة وبين الولايات المتحدة الاميركية، وقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تدرك الاهمية الكبيرة للمملكة العربية السعودية في هذه الفترة بعد أن قام السياسيون الاميركيون خلال كل العقود الزمنية السابقة بتجاهل منطقة الجزيرة العربية. فلم تكن هناك بقعة اخرى في العالم عانت فيها السياسة الاميركية هذا التغير الجذري، اذ حتى عام ١٩٤٠ كانت الحكومة الاميركية لا تهتم بالمملكة العربية السعودية، فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي في جدة ولا دوائر قنصلية في البلاد، وقد ظلت شركات النفط الاميركية سبعة اعوام تقوم بعمليات واسعة النطاق في القسم الشرقي من الجزيرة العربية من غير ان تنتفع من حماية حكوماتها الرسمية. إلا ان الحرب العالمية الثانية قد غيرت هذه المعادلة السابقة، ففي هذا الاطار الدولي الصعب ايضاً الذي خلفته ظروف الحرب العالمية الثانية تقلصت اعمال شركة النفط العربية الاميركية تقلصاً خطيراً بسبب اجتياحات الحرب ووجود مواقع أكثر اهمية بالنسبة للاعمال والواجبات الاخرى. وقد عانت حركة الحج في الوقت نفسه نقصاً شديداً في عدد الحجاج الامر الذي وضع عبد العزيز ابن سعود في موقف صعب، فكان امامه خياران للحصول على معونة مادية من دول الحلفاء او من دول المحور، وكانت دول المحور في موقف عسكري استراتيجي قوي، وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت متمسكة في حيادها بينما لم يكن الاتحاد السوفياتي قد دخل الحرب

بعد، وبذلك كانت بريطانيا تقف وحيدة وهي تواجه أزمة من أخطر الأزمات التي صادفتها خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك فقد رفض الملك عبد العزيز التعامل مع برلين او طوكيو بل طلب المساعدة عوضاً عن ذلك من شركة النفط العربية الاميركية، وكذلك من الحكومتين البريطانية والاميركية ليخرجاه من المأزق، ولم تكن شركة لنفط المذكورة قد قدمت بعد لعبد العزيز سلفة ثلاثين الف باوند ذهب في عام ١٩٣٣ في وضع تستطيع معه تلبية طلبه الجديد، ولذلك استنجدت الشركة بحكومة الولايات المتحدة الاميركية لعلها تقوم باتخاذ اجراءات وتدابير ايجابية بهذا الخصوص[٢٨٦].

وقد عجل من هذا الامر السيد جيمس موفيت ممثل الأرامكو اذ قابل الرئيس روزفلت في نيسان (ابريل) ١٩٤١ للحصول على موافقته على قرض حكومي يقدم للمملكة العربية السعودية ويكون مكفولاً بما تنتجه الشركة من النفط، ولما كان الرئيس غير مخول بالسلطة التشريعية اللازمة في مثل هذه المعاملة، فقرر في النهاية ان تطلب الولايات المتحدة الاميركية من بريطانيا بأن توفر هذه الاخيرة المبالغ اللازمة للمملكة العربية السعودية وذلك من القرض الذي تم منحه لها مؤخراً من قبل الولايات المتحدة الاميركية وذلك بمبلغ ٤٢٥ مليون دولار، وعن هذا الطريق حصلت المملكة العربية السعودية على المساعدة المالية التي جعلت من الممكن لها ان تتحاشى المرور بأزمة اقتصادية حادة.

وقد قامت بريطانيا من ناحيتها بتخصيص مبلغ ٤٠٠٠٠٠ اربعمائة الف باوند لسنة واحدة ثم ازدادت الدفعات مرة بعد أخرى حتى وصلت في عام ١٩٤٥ حوالى مليوني ونصف باوند وقد اضيفت الى هذه المنح ما قدم بمقتضى قانون الاعارة والتأجير الاميركي الذي اصبح يشمل العربية السعودية اعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩٤٠[٢٨٧].

وفي عام ١٩٤٣ وبعد هذا التحسن الكبير في العلاقات ما بين المملكة العربية السعودية والحلفاء توصل رؤساء أركان الجيش الاميركي الى قرار بالحصول على قاعدة جديدة مناسبة في الشرق الاوسط توصل القاهرة بكراتشي لتسهيل امر الحرب ضد اليابان، وكان الاميركيون قد انشأوا في الوقت نفسه قاعدة جوية مؤثرة في عبادان على الساحل الشرقي للخليج العربي. ولما كانت الترتيبات

المتخذة تتطلب ترك مطار عبادان بعد انتهاء الحرب مع المانيا، وجدت القيادة الاميركية انه من المعقول تأمين قاعدة اخرى في الخليج العربي، فوقع لاختيار على الظهران في المملكة العربية السعودية، حيث كانت ابار الارامكو ومنشآتها، وقد أجريت المفاوضات للحصول على رخصة من المملكة العربية السعودية بدرجة سرية للغاية، وذلك صيانة للقاعدة من النوايا التخريبية للعدو وكذلك حماية للملك عبد العزيز بن سعود الذي كانت حياته من الممكن ان تتعرض للخطر نتيجة للاعمال الانتقامية التي قد يقوم بها العدو.

وتطور التعاون بين كل من الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية. فقد وصلت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٤٢ بعثة زراعية يرأسها كي آيس توتشيل لتقديم مشورتها حول مشاكل الري وما يتعلق به لتحسين واحة الخرج وتوسيع الرقعة المزروعة منها. وبينما كان الجنرال رويس يزور البلاد عام ١٩٤٣ وصلت الرياض بقية عسكرية اميركية للبقاء عدة اشهر من اجل تدريب الجيش العربي السعودي وقد تشاركت هذه البعثة في المهمة المذكورة مع البعثة البريطانية التي كان الملك قد وجه لها الدعوة ايضاً، وفي السنة نفسها زار اثنان من ابناء الملك عبد العزيز وهما الامير فيصل والامير خالد الولايات المتحدة[٢٨٨].

وفي عام ١٩٤٥ أي العام الاخير من الحرب العالمية الثانية بلغت العلاقات الاميركية السعودية مرحلة عالية من التقارب والصداقة الامر الذي قررت فيه كل من الدولتين ضرورة ترتيب مقابلة بين الملك عبد العزيز بن سعود والرئيس الاميركي روزفلت، ومن هنا كان كما تم ذكره سابقاً قام الرئيس روزفلت بمقابلة العاهل السعودي على ظهر البارجة الاميركية كوينسي في البحيرة المرة في مصر وذلك في شهر شباط (فبراير) ١٩٤٥ .

وكان هذا اللقاء في الوقت نفسه هو اول سفر للملك عبد العزيز آل سعود الى الخارج في حياته على الرغم من انها سفرة غير بعيدة جغرافياً عن الجزيرة العربية، وكما تقدم سابقاً اكد الملك عبد العزيز بن سعود للرئيس الاميركي اهتمامه بفلسطين[٢٨٩] وحصل الملك آل سعود على تطمينات من الرئيس الاميركي بهذا الصدد. كما بعث الرئيس الاميركي رسالة موجهة الى الملك عبد العزيز بتاريخ نيسان/ ابريل ١٩٤٥ جاء فيها: «يتذكر جلالتكم بانني كنت في مناسبات سابقة قد

بينت لكم موقف الحكومة الاميركية من فلسطين واوضحت رغبتنا في عدم اتخاذ أي قرار بشأن الوضع السياسي لتلك البلاد من غير اجراء مشاورات تامة مع العرب واليهود، ولاشك ان جلالتكم تتذكرون ايضاً بانني من خلال محادثتنا الاخيرة كنت قد طمأنتكم بانني لن أتخذ أي تدبير بصفتي رئيس السلطة التنفيذية لهذه الحكومة، قد يثبت كونه معادياً للشعب العربي، ويسرني ان اجدد لجلالتكم التطمينات التي كانت قد قدمت لكم في السابق عن موقف حكومتي وموقفي انا بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية تجاه قضية فلسطين وان أخبركم ان سياسة هذه الحكومة لم تتبدل في هذا الشأن»[٢٩٠].

وكانت هذه هي أول علاقات متينة تبدأ بين المملكة العربية السعودية ودولة اجنبية كبرى مثل الولايات المتحدة الاميركية مستبعدة السياسة السعودية بريطانيا عن الساحة العربية ومنطقة الخليج العربي، وضمن هذا الجو التقاربي بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية دخلت المملكة في اطار سياسة الحلفاء، ففي اليوم الاول من آذار (مارس) ١٩٤٥ أعلنت المملكة العربية السعودية الحرب على المانيا وساهم بعد ذلك ممثلوها في مؤتمر هيئة الامم المتحدة الذي انعقد في سان فرانسيسكو.

وفي هذه الاثناء عندما بدأ ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية جديدة في العالم شرعت القوتان العالميتان بالتصارع على هذا البلد الاسلامي وذلك ضمن اطار جغرافي اكثر سعة، هو صراعها على مناطق متعددة في العالم الاسلامي. فان التعاون الذي حصل بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية ظل في نظر الساسة الاميركان يعتبر تقارباً متميزاً للبلدين وخالياً من الضغط السياسي من قبل الولايات المتحدة الاميركية على المملكة العربية السعودية. اذ كانت الادارة الاميركية تنظر باحترام تام لحقوق السيادة في المملكة العربية السعودية وطابعها الاسلامي[٢٩١].

إلا أن هذا التقارب بين البلدين قد أثار السياسيين والاستراتيجيين السوفيات باعتباره تغلغلاً اميركياً داخل شبه الجزيرة العربية، اذ لم يتردد السياسيون السوفيات باستخدام عبارة «دبلوماسية الدولار» في هذا الشأن، وبالمقابل بدأ الاتحاد السوفياتي ايضاً باتباع سياسة خلق محاور جديدة تسعى للتغلغل داخل

البلدان الاسلامية المحاذية للسعودية او ذات التقارب الاقليمي معها مثل محاولتهم للتغلغل في ايران باعتبارها بلداً من بلدان منطقة الخليج يحاذي المملكة العربية للسعودية ونطاقها الاقليمي(٢٩٢).

وعلى الرغم من التقارب وحسن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الاميركية فقد كانت هناك مشكلة واحدة تكدر العلاقات بين الطرفين هي قضية فلسطين. فقد اعترض الملك عبد العزيز بن سعود بشدة عام ١٩٤٦ على نداء الرئيس الاميركي ترومان بادخال مائة الف يهودي الى فلسطين. اذ قام الملك عبد العزيز بتذكير الرئيس ترومان بكتاب نشرته الصحافة الاميركية بشكل واسع النطاق يتضمن تصريح الحكومة الاميركية التي تعهدت فيه بتاريخ ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٥ بأن الولايات المتحدة الاميركية لن تقدم أي مقترحات تختص بفلسطين دون ان تؤخذ باعتبارها رغبات الدول العربية، وأبدى اسفه لانحراف الرئيس ترومان عن هذا المنهج(٢٩٣).

وبعد ذلك ادى قرار الامم المتحدة بالتقسيم سنة ١٩٤٧ والسياسة الاميركية المؤيدة للصهاينة في فلسطين الى شيء من التوتر الذي انعكس على المفاوضات المتعلقة بتمديد استئجار قاعدة الظهران الجوية، الا هذه الازمة في العلاقات بسبب القضية الفلسطينية لم تسبب انفصام العلاقات او توترها وانقطاعها بين الدولتين، بل اكد الجانب الاميركي على استمرار حسن العلاقات بين الطرفين وعدم ازعاج السلطة السعودية بالموقف الذي اتخذته ادارة ترومان تجاه الهجرة اليهودية الى فلسطين.

وفي هذه الاثناء قام اول اسطول اميركي يدخل الخليج العربي لأول مرة وذلك في عام ١٩٤٨ بزيارة مجاملة لمدينة الدمام لابداء حسن النوايا من قبل الحكومة الاميركية ولتأكيد الامتياز الذي تمنحه هذه الحكومة الى المملكة العربية السعودية، وفي السنة التالية لذلك رفعت المفوضية الاميركية في جدة الى مرتبة سفارة.

وفي ربيع عام ١٩٥١ جعلت الاتفاقية المعقودة مع الولايات المتحدة في امكان المملكة العربية السعودية الحصول على المساعدة الفنية من البرنامج الذي كان معروفاً ببرنامج النقطة الرابعة(٢٩٤)

وتقاربت الدولتان تقارباً اوثق بالتوقيع في مدينة جدة على اتفاقية دفاعية وذلك في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥١ وقد حدد وفق هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تالية استئجار قاعدة الظهران الجوية وصار من الممكن للحكومة السعودية بمقتضى هذه الاتفاقية ان تقوم بشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة الاميركية كما نصت الاتفاقية على ان يقوم مستشارون اميركيون بتدريب الجيش السعودي.

واعتباراً من العام ١٩٤٥ ازدادت اواصر الصداقة السعودية - الاميركية على الصعيد الاقتصادي كما ازداد دخل المملكة من البترول بفضل النشاط الكبير الذي قامت به شركة ارامكو حيث وصل انتاجها عام ١٩٥٠ رقماً كبيراً هو خمسة وعشرين مليون طن في السنة وبذلك اصبحت المملكة العربية السعودية اكبر مصدر للبترول في الشرق الاوسط بعد ايران. ومن هنا فان الدخل القومي الكبير الذي حصلت عليه المملكة من خلال البترول قد ازداد من ٣٠٠٠ ٠٠٠ (ثلاثة ملايين) دولار في العام ١٩١٧ الى ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (تسعين مليون دولار) عام ١٩٥٠، ولما كان عدد نفوس المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت يقدر بستة ملايين نسمة فان معدل الدخل السنوي للفرد الواحد يبلغ خمسة عشر دولاراً وهو رقم يلفت النظر اذا ما قورن بالثلاثين باونداً للشخص الواحد من مبالغ الخدمات الاجتماعية في بلد من اكثر بلدان العالم تقدماً مثل بريطانيا[٢٩٥].

وكانت سياسة الملك عبد العزيز بن سعود حكيمة على الصعيد الاقتصادي كما هي على الصعيد الاسلامي في العالم. فان امتلاك هذه الثروة في ذلك الوقت قد استخدمه الملك عبد العزيز في تطوير المملكة وتحديثها بشكل انقلابي مفاجىء لم يكن أي من البلدان العربية او الزعماء العرب او المسلمين بقادرين على انجاز مثيلاً له. فقد اعلن وزير الاعمار السعودي فؤاد حمزة في اواسط تموز (يوليو) ١٩٤٧ بان المملكة العربية السعودية عازمة على صرف ٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (مئتان وسبعين مليون دولار) على التطوير الفني في البلاد وذلك في ميادين المواصلات والكهرباء والزراعة ومياه الشرب والمدارس والمستشفيات. وعلى اثر هذا البيان شرعت حكومة الملك عبد العزيز بن سعود في وضع خطط واسعة النطاق لاصلاح الاراضي وفي الاتجاه الاقتصادي في مجال العمران ايضاً كان

الملك عبد العزيز بن سعود يرغب في انشاء مشروع خط سكة حديد تربط العاصمة بالساحلين الشرقي والغربي ولذلك فقد سعى للحصول على قرض اميركي بمبلغ مائة مليون دولار من الولايات المتحدة الاميركية وكان ذلك عام ١٩٤٧ ، الا انه لم يحصل على هذا القرض كاملاً بل حصل فقط على خمسة عشر مليون دولار وذلك من مصر للاستيراد والتصدير، وفي ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥١ قام المهندسون الاميركيون بانشاء سكة حديد ذات مقياس اساسي بين الدمام والرياض عن طريق واحة الخرج.

وفي الاتجاه السياسي كان بن سعود يسعى الى تعزيز الوحدة في الاتصالات داخل جميع ارجاء البلاد المترامية الاطراف، ولذلك التفت التفافاً خاصاً الى المواصلات الهاتفية واللاسلكية، وكانت هذه السياسة تهدف الى زرع الاطمئنان عند القوى العالمية الخارجية التي قدمت له القروض المالية لاجل ان تدرك هذه القوى بأن سياسة الملك عبد العزيز العامة هي سياسة اصلاحية وتحديثية داخل منطقة الشرق الاوسط.

ومن ثم التفت الملك عبد العزيز ابن سعود التفاتاً خاصاً الى المواصلات الهاتفية واللاسلكية وقد عهد بذلك الى شركة ماكي الاميركية بانشاء محطة راديو قوية في مدينة جدة، وكذلك عملت حكومته، ورغبة منها في رفع المستوى الصحي في البلاد بعد الحرب، على شراء اربع مستشفيات سيارة من الجيش الاميركي ودعت كذلك ممثلين من الجامعة الاميركية في بيروت لدراسة وضع البلاد، وتقديم تقرير يحتوي على توصيات خاصة بالتعليم العام ووسائله[٢٩٦].

وقد نجم عن هذه المشاركة الاميركية وما رافقها من غنى في الثروة ان أزداد نفوذ ابن سعود بين الدول العربية في الشرق الاوسط ولاسيما على صعيد موقفه الذي أبداه في قضية الفلسطينيين العرب هذا اضافة الى مواقف قومية اسلامية اخرى ادت الى زيادة شعبيته المتنامية. فان مصر التي كانت تعتبر نفسها المركز السياسي والثقافي للعالم العرب بدأ سياسيوها واصحاب القرار فيها يأخذون بنظر الاعتبار كافة التصريحات السياسية التي تصدر عن الرياض باعتبار ان حكومة الملك عبد العزيز بن سعود قد اصبح لها وزناً سياسياً واقليمياً داخل المنطقة العربية والاسلامية، بل ان الحكومة المصرية آنذاك كانت تحرص على الحصول

على مؤازرة الملك ابن سعود في بعض القضايا السياسية مثل مشروع سوريا الكبرى الذي عارضه الملك فاروق ووزراؤه وكذلك عارضه الملك عبد العزيز[٢٩٧].

وكان ابن سعود قليل السفر متقشفاً في حياته وفي زياراته الى الخارج بل حتى الى الدول العربية حيث كانت اول زيارة يقوم بها الى بلد عربي هي زيارته الى مصر عام ١٩٤٧، وقد جاء ذلك بعد مغادرته للملكة العربية السعودية لمرة واحدة عام ١٩٤٥ عندما التقى الرئيس الاميركي روزفلت على الطراد كوينسي. وكان عدم خروج الملك عبد العزيز من المملكة يصدر عن سبب هو ان هذه المملكة وتوحيدها كان مازال فتياً بحيث كانت بحاجة الى الكثير من الجهود التنظيمية والادارية والاقتصادية لاجل ان تطرح نفسها كدولة متماسكة، هذا اضافة الى السياسة الاسلامية التي اتبعها وكانت تساعده في دعم موقفه الاسلامي المتميز من ان الدولة السعودية تحتضن الاماكن المقدسة المركزية بالنسبة للعالم الاسلامي. ولذلك فخلال العقود التي تلت تاسيس الدولة السعودية عام ١٩٣٢ وحتى وفاة الملك عبد العزيز كانت القاعدة العربية والاقليمية والاسلامية للدولة السعودية قد تأسست بشكل متماسك على شكل مبادىء سياسية سار عليها الملوك السعوديون التالين عليه واولها المكانة الاقليمية الاسلامية ذات المصداقية السياسية التي اكتسبتها عبر الدبلوماسية والعقلانية والهادئة مع بعض البلدان المجاورة ثم السياسة الاسلامية التي توسع نشاطها واهدافها بشكل تدريجي يحاول ان يطرح بالتالي كياناً اسلامياً مستقلاً وقوياً على الصعيد الدولي[٢٩٨].

وكانت هذه السياسة ذات انزلاق هادىء ومقبول على الصعيد العالمي حيث لم يستفز الدول الغربية بحيث تهرع للقضاء عليه بشكل مباشر او تواجهه بشكل علني مثلما حدث ذلك مع تجربة محمد علي في مصر قبل قرن من الزمن ثم حدث ذلك بعد اربعة عقود من الزمن على اثر اندلاع الثورة الاسلامية في ايران في نهاية السبعينات الامر الذي جعل هذه الثورة نفسها في مواجهة سريعة وفورية مع الكيانات الدولية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية.

وكان مثل هذا الوجه من المقاومة وجهاً ضرورياً من اجل قياس اسلوب العمل الدولي على صعيد العالم الاسلامي الامر الذي سيتم تناوله في مكان لاحق من

هذا البحث. فان وجود اسلوبين للسياسة الاسلامية يمكن ان تكون دولية بشكل متلائم ديناميا مع طبيعة الفعالية الدبلوماسية والعسكرية على النطاق العالمي علاوة على ابراز قياس منطقي للملكة الذاتية للدولة الاسلامية وقدرتها على الفعل السياسي داخل نطاق دولي يمتلك مواصفات آنية مؤقتة وقدر مستقبلي على التطور وتوسيع نطاق الفعل السياسي الدبلوماسي[٢٩٩].

عبر هذه السياسة كان يمكن ان يتم تمرير سياسة اسلامية لا تستفز الغرب بشكل مباشر وتجعله يواجهها بشكل مباشر ايضاً. فان عملية من الانزلاق مثل هذه يمكن وصفها بعبارة «التمرير الاستراتيجي» للاهداف المستقبلية للبلدان الصغيرة والحديثة الاستقلال داخل جدلية الاستراتيجيات الكبرى الخاصة بالقوى العالمية الموجودة على الساحة الدولية. فعملية المواجهة المباشرة لم تكن لها قابلية على النشوء بشكل مبكر وكذلك لم تستطع ان تنشأ بعد ذلك عند الدول الاسلامية ككيانات لدول سياسية ناشئة، بل حتى على الصعيد المستقبلي ما زالت الكيانات السياسية للدول اسلامية بحاجة الى انزلاق هادىء نحو المستقبل عبر كثافة المتغيرات الآنية، ولذلك فان الفعل السياسي الوحيد الذي نجح في الماضي بالنسبة للدول الاسلامية وشعوبها كان تصعيد المقاومة العسكرية عبر سلسلة متزامنة من حركات التحرر لتحقيق كيان سياسي متمثل في دولة مستقلة، وقد كانت هذه الخطوات ناجحة في ظل انظمة الاستعمار الكلاسيكي الا انه قد غدت متعذرة داخل نظام القطبين الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي سياق هذه السياسة التي كانت تبحث ضمن حدود الواقع الدولي عن مكانة للعالم الاسلامي يغدو عبرها وزناً دولياً هاماً آنياً ومستقبلاً، كانت سياسة الملك عبد العزيز الذي ادرك حجم الجهود التي ينبغي على البلدان الاسلامية القيام بها في ظل كيانات دولية تريد الحفاظ على التوازن السياسي العسكري لصالحها الى فترة طويلة الامد. ومن هنا بدأ عبد العزيز بن سعود ببناء علاقات ودية حتى مع جيرانه الاقليميين الذين كانوا خصومه في الامس لكنهم غدوا الآن ممثلين لقوة عالمية داخل منطقة الشرق الاوسط وكان من بين هؤلاء الملك عبد الله ملك الاردن الذي ادرك قوة ابن سعود المتزايدة داخل منطقة الشرق الاوسط فقام برحلة الرياض عام ١٩٤٨ وذلك في ذروة تصاعد الازمة الفلسطينية. وجذبت هذه

الزيارة نظر وتقدير البلدان الغربية اضافة الى البلدان العربية التي رأت في زيارة الملك عبد الله الى المملكة العربية السعودية دلالة قوية على قوة شخصية الملك عبد العزيز بن سعود والدور السياسي الذي يقوم به في الشرق الاوسط(٣٠٠).

ومن خلال هذه الزيارة التي قام بها ألد أعداء الملك عبد العزيز بن سعود بدأت المملكة العربية السعودية تمارس دوراً هاماً في منطقة الشرق الاوسط اذ خرجت من عزلتها السابقة لكي تمارس فعالية سياسية داخل المنطقة العربية هذا علاوة على العمل على تزايد فعالية دورها السياسي المنظم داخل العالم الاسلامي، وكان ابرز مثل على اهمية دور السعودية السياسي داخل المنطقة هو انه خلال الازمة السورية التي حدثت في سنة ١٩٤٩ استخدم الملك عبد العزيز بن سعود نفوذه لمعالجة الموقف فلم يكتفِ بتوجيه المشورة الى سياسة حسني الزعيم فقط بل قامت السعودية بتقديم مساعدات اقتصاية هامة الى سوريا فمنحتها قرضاً ساعدها في الخروج من ازمتها الاقتصادية.

وكان الدستور الذي سار عليه الملك عبد العزيز ابن سعود في الداخل هو قوانين الشريعة الاسلامية، واستمرت المملكة العربية السعودية تسير في تقاليدها السياسية على الاسلوب العربي المشيخي الملتزم بالشريعة الاسلامية، فكانت المملكة تقسم آنذاك الى قسمين هما: نجد والحجاز، وكان نجلا الملك عبد العزيز وهما الامير سعود والامير فيصل نائبين عن والدهما في هذين القسمين من المملكة.

وعلى الصعيد السياسي والاقليمي وموقعه بالنسبة للتوازنات العالمية المعاصرة، كانت المملكة العربية السعودية متقاربة مع الولايات المتحدة الاميركية، غير ان العلاقات السعودية ـ الاميركية لم يكن نفوذ الاميركيين فيها شاملاً بحيث يمكن مقارنته بترتيبات المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع مصر والعراق والاردن وكانت العلاقات الاميركية السعودية تزداد تقارباً من خلال التطورات الاقتصادية التي حصلت في المملكة بفضل ازدياد الانتاج البترولي، وما قدمته التكنولوجيا والشركات الاميركية المتخصصة من مساعدات في هذا المجال. وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بوجه خاص في سنوات الخمسينات، فقد عقدت الحكومة السعودية وشركة الارامكو في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) عام

١٩٥٠ ، اتفاقية احتوت على الاسس لقاعدة المناصفة في الربح . وبذلك ازدادت واردات الحكومة من اعمال النفط ازدياداً كبيراً وارتفعت المبالغ التي كانت تدفعها الشركة للحكومة السعودية ارتفاعاً مضطرداً من حوالى مائة وخمسين مليون دولار في السنة - وهو المبلغ الذي حصلت عليه بعد الاتفاقية الجديدة - الى ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٦ ، وقد جاء هذا التدفق المفاجىء من المال بعدد من المردودات الجديدة للمملكة العربية السعودية ، غير ان المملكة ظلت رغم اعتمادها على الولايات المتحدة الاميركية محتفظة بحريتها في التعامل مع البلدان الاخرى وظلت مستمرة في اتباع سياسة لم تكن تنسجم دائماً مع الاهداف الاميركية في منطقة الشرق الاوسط .

وقد كانت فترة حكم الملك عبد العزيز بن سعود هي الفترة التأسيسية الاكثر اهمية في سياسة المملكة الداخلية والخارجية ، وكذلك في تحدي نمط وخطط السياسة الاقتصادية والسياسية الاقليمية علاوة على تحديد هدف كبير بالنسبة لابن سعود هو وضع اسس وخطوط ثابتة للسياسة الاسلامية التي سوف تنتهجها بلاده .

وبوفاة الملك عبد العزيز بن سعود في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ، كانت السياسة الخارجية والاسلامية للمملكة قد توضحت وكان هنالك استقرار داخلي قد عمّ البلاد ، فقد تبوأ العرش بعد الملك عبد العزيز مباشرة ابنه الاكبر الامير سعود بن عبد العزيز ونودي في الوقت نفسه على ابنه الامير فيصل بن عبد العزيز كولي للعهد ، اي ان ولاية العرش قد حسمت وانتقلت المملكة العربية السعودية في سياستها الاسلامية من مرحلة التوحيد وانطلاق العمل الاسلامي من شبه الجزيرة العربية الى مرحلة طرح كيان الدولة الاسلامية الاولى في العالم ككيان روحي يمكن له ان ينسق ويختط سياسة اسلامية جديدة على الصعيد الدولي يمنح للجانب التعددي للدولة الاسلامية كياناً احادياً يمكن له ان يلعب دوره ككتلة موحدة لم تكتمل استراتيجية عملها بعد .

وكان الملك الجديد سعود بن عبد العزيز قد اتبع منذ البداية سياسة ابيه الاسلامية[٣٠٣] وارتباطات ابيه العائلية والدينية القديمة التي حققت نشوء الدولة السعودية . فقد تعاضد مع اخوته واعمامه ورفاق ابيه القدماء في السلاح ولاسيما العلماء الوهابيين البارزين . وكان هذا الارتباط بالعائلة والقاعدة الدينية التي

شكلت القاعدة لنجاح الدولة السعودية وتوحيد شبه الجزيرة العربية هو المعادل الذي كان يؤكد للمملكة نظامها الاسلامي امام التغيرات الاقليمية والدولية التي بدأ ينبجس عنها المسرح السياسي الدولي منذ سنوات الخمسينات، فكان هناك مجموعة من المستشارين للملك الجديد وهم مستشاري ابيه في السابق وكان معظمهم من اصل اجنبي عربي - اسلامي من خارج المملكة العربية السعودية، وكانوا قد عملوا مع ابيه كمستشارين بحكم دراستهم التقنية في الخارج وبذلك قد تبوأوا في عهد الملك عبد العزيز بن سعود مناصب استشارية هامة داخل المملكة واصبحوا من ضمن القوى التقليدية، ولما كان الملك سعود بن عبد العزيز قد نشأ وترعرع مثل ابيه في بيئة عربية اسلامية تقليدية فانه كان حريصاً على خبرة مستشاريه الفنية والسياسية لاسيما وانهم قد فهموا مسار واتجاه السياسة السعودية في الداخل والخارج، وبذلك فقد عمل الملك الجديد سعود بن عبد العزيز مثلما عمل ابوه في السابق أي المحافظة على التوازن بين الخط الديني الوهابي الذي يشكله علماء الدين وبين الكيان الخبروي للمستشارين، الامر الذي يجعل استشاراتهم المتأثرة بالدراسة التحديثية لهم في الغرب ان لا تتناقض مع البنية العربية الاسلامية للمملكة. ومن هنا اخذ كل من طرفي هذه المعادلة المحنكة التي وسمت السياسة السعودية، منذ عهد الملك عبد العزير بن سعود، يصب في الاتجاه النهائي للسياسة الاسلامية للمملكة، وكانت هذه السياسة، تتوخى على الصعيد العام ان تحقق نمطاً من التجمع الدولي للبلدان الاسلامية وان يقوم هذا التجمع بتنسيق عمل سياسي واقتصادي وثقافي ديني مشترك يوظف من خلال تمايزه الديني عالمياً عن بقية الكتل الحضارية الاخرى.

وان هذه المعادلة كذلك كانت معرضة كما هي العادة للاختراق والتهديم من قبل الغرب، وذلك منذ بداية بروز ملامحها بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ولبريطانيا.

فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية كانت في حالة تعاون اقتصادي مع المملكة بحكم وجود البترول والكوادر الاجنبية التي تعمل في الشركات النفطية تداخل المملكة الا ان البعد الاسلامي للسياسة السعودية كان يشكل نقطة هامة لجذب النظر من قبل الساسة الاميركيين الذين كانوا دوماً ذوي استراتيجية

مستقبلية، أي يدركون المعادلات التوازنية التي يمكن لها ان تنبثق على الخارطة الاقليمية في اية بقعة من العالم قبل ان تكون هذه التوازنات واقعاً فعلياً. أي يقومون بدراسة قياسية لتراكم الحدث السياسي الآني الذي تقوم به حكومة ما، تقع ضمن اطار مظلة سياستها الاقليمية، لتدرك التغيير النوعي الذي يمكن ان يتخض عن هذه التراكمات(٣٠٣).

ومن هنا كانت سياسة الملك عبد العزيز ابن سعود الاسلامية اضافة الى النهوض الاقتصادي الذي بدأت السعودية تحقيقه عبر سياسة التنمية، وتزايد الثروة البترولية، وكان كل ذلك من شأنه ان يثير تصور منطقي للتوقعات المستقبلية التي تمتد داخل سياسة ابناء الملك عبد العزيز، ويمكن لها ان تهدد الوضع المستقر للولايات المتحدة الاميركية داخل منطقة الخليج العربي بالذات، ثم داخل القطاع الاقليمي للشرق الاوسط، وكذلك داخل النطاق الجغرافي الحضاري للعالم الاسلامي بما ان السعودية قد تشكل «النواة الجيوستراتيجية الروحية لهذا العالم»(٣٠٤) ولذا فعلى الرغم من التحالف الظاهري للولايات المتحدة وحسن علاقات الحكومة الاميركية مع المملكة العربية السعودية، كانت هناك سياسة احترازية تتبعها الادارة الاميركية كما هو المعتاد لقياس مستوى التراكم الكمي للسياسة الاسلامية السعودية مستقبلاً ومدى قدرتها على تشكيل تأثير على مكانة الولايات المتحدة داخل القطاع الاقليمي الشرق اوسطي والقطاع الحضاري الاسلامي.

من هنا بدأت بوضع اسس لقواعد اقلاق قابلة للتحريك الداخلي داخل المملكة العربية السعودية نفسها او قواعد اقلاق خارجي مجاورة لها اقليمياً يمكن للولايات المتحدة الاميركية ان تستخدمها عند الضرورة.

وقد دخلت الاستراتيجية البريطانية من جديد في عملية الاقلاق الخارجي بحكم سيطرتها وتواجدها الاستراتيجي في ثلاثة بلدان عربية اسلامية محاذية للمملكة العربية السعودية، هي: العراق والاردن ثم مصر عبر البحر الاحمر، ووجدت كل من الاستراتيجية الاميركية والبريطانية بعد انبثاق حالة الحرب الباردة كواقع منذ عام ١٩٤٧ ان عليهما ان ينسقا استراتيجيتهما على الرغم من الاختلاف السياسي الذي حدث بين هاتين القوتين خلال العامين الاخيرين من الحرب

العالمية الثانية، وذلك حول تقاسم مناطق النفوذ وطموح الولايات المتحدة لان تحل في بعض القطاعات الاقليمية الشرق اوسطية بدل بريطانيا.

وكانت السياسة الجديدة تتوخى خلق بذرة اقلاق داخل المملكة العربية السعودية يمكن تحريكها في الوقت المناسب، ثم خلق مصدر اقلاق اقليمي خارجي محاذٍ للمملكة لاستخدامه عند الضرورة لتحقيق عدم الاستقرار الاقليمي للمملكة. وقد تحقق عامل الاقلاق الاول من خلال التغيرات الاقتصادية والتقنية الحديثة التي جرت داخل المملكة العربية السعودية عبر تزايد الانتاج البترولي. وما يتطلبه من خبرات تقنية اجنبية ومن ايدي عاملة فنية جديدة يحتمها العمل في الشركات المنتجة للبترول. فمع هذا التزايد في الانتاج النفطي تكونت طبيعة اقتصادية جديدة وكذلك شرائح اجتماعية لم تتولد من قبل. ومن هذه الطبقات الجديدة التي برزت، هم: العمال الصناعيون الذين كانوا يعملون في شركة ارامكو. فان الولايات المتحدة الأميركية كان باستطاعتها ان تحرك هذه الطبقة في أي وقت ممكن لها فيه ان تدرك ان المد الاسلامي للمملكة العربية السعودية يمكن ان يتطور بشكل مؤثر على الساحتين العربية والاسلامية مثلما حصل ذلك ايام حرب ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ حيث لعب الملك فيصل بن عبد العزيز دوراً مزدوجاً في تأثير على الصعيد الاسلامي والعربي وبقي هذا الدور السياسي ذو تأثير روحي ورمزي داخل العالم الاسلامي حتى عام ١٩٧٥ (عام اغتيال الملك فيصل).

ففي بداية الخمسينات وبعد تصاعد القوة الشخصية للملك عبد العزيز بن سعود واثبات المكانة التأثيرية للملك على الصعيد الاقليمي العربي ثم على الصعيد الاسلامي بدت ملامح قوة مؤثرة للمملكة العربية السعودية على النطاقين العربي والاسلامي اذ حتى خصوم الملك عبد العزيز قد زاروا المملكة العربية السعودية ليعربوا له عن حسن نيتهم مثل الملك عبد الله ملك الاردن ثم علاقاته المتينة مع الملك فاروق ملك مصر، فقبل وفاة الملك عبد العزيز حصل اول اضراب هام بين عمال شركة الأرامكو وذلك قبل ان يتسلم الملك الجديد سعود بن عبد العزيز بأسابيع قليلة مقاليد الحكم في المملكة بعد وفاة ابيه، وقد طالب عمال الارامكو في هذا الاضراب بالسماح لهم في تأليف نقابات حرفية. كما ان الولايات

المتحدة قد لعبت ايضاً على طبقة الموظفين العرب الذين تقوى نفوذهم داخل الدوائر المدنية السعودية، وكان الموظفون الفلسطينيون هم الطبقة الوظيفية الاولى من ناحية كثرة عددها وبروزها في مجال المشاريع التجارية، اذ كان الملك عبد العزيز شديد التعاطف مع القضية الفلسطينية ورافضاً لاي هجرة يهودية تتوجه نحو فلسطين، ولذلك عندما حدث التقسيم عام ١٩٤٨ لجأ الكثير من الفلسطينيين الى المملكة العربية السعودية ليعيشوا هناك فقدمت لهم الحكومة العديد من الامتيازات وفرص العمل، لكنهم كانوا في النهاية عناصر سهلة للتحرك، والاستفزاز عندما تقوم بعض الاضطرابات التي تولدها سياسة الاثارة الداخلية التي تتبعها الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ان الاستراتيجية الاميركية لم تنجح أبداً في استثارة الموظفين والعمال الأجانب الموجودين في داخل المملكة العربية السعودية وذلك بفضل التماسك المتين للدولة السعودية في الداخل ومستوى الانضباط الذي حققه تطبيق الشريعة الاسلامية وصرامة الملوك السعوديين في المحافظة على نظام مستقر اجتماعياً واقتصادياً في الداخل، فإن الاستراتيجية الاميركية كانت تحاول من جهة أخرى التحالف مع الاستراتيجية البريطانية التي تسيكر على البلدان المجاورة اقليمياً للسعودية وذلك من أدل اضعاف السياسة الاسلامية التي كانت المملكة آخذة في بنائها منذ سنوات العشرينات وحتى الآن تجاه العالم الإسلامي[٣٠٥].

وهنا انتقلت الاستراتيجيات الأجنبية الى بلدان الجوار الاقليمي القريبة من المملكة مثل العراق والاردن ومصر، وكان موضوع الاثارة للخلافات يتمثل ببداية مرحلة الانقلابات العسكرية التي عايشتها المنطقة وفي مقدمتها مصر التي حدث فيها انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ طارحاً فكراً سياسياً جديداً للسلطة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

إن هذه الانقلابات كان لها آثار على الجيوش في منطقة الشرق الاوسط من أجل التدخل في عالم السياسة، وهنا يراقب البروفسور بشوفسكي هذه الاستراتيجيات الاميركية والبريطانية في دراسته الهامة «الشرق الاوسط في الشؤون العالمية»، حيث يحدد جهة اخرى يمكن لها ان تكون موضع رهان من قبل هذه الاستراتيجيات داخل المملكة العربية السعودية، وهذه الجهة هي الجيش

السعودي النظامي. فإن هذا الجيش (لا يقوم ضباطه الشبان بالتدريب العسكري المسلكي فحسب بل يتعرفون أيضاً الى الأفكار الجديدة عن الحكومات والمجتمع نتيجة لاتصالهم بالاقطار العربية الأخرى او بالاجانب[٣٠٦]. إلا ان هذه الأرضية الداخلية للجيش النظامي السعودي كانت من الولاء والارتباط بالدولة السعودية الامر الذي جعل كل محاولة تحريك لها او عملية مراهنة عليها لاقلاق الوضع الداخلي امراً عبثياً من قبل الاستراتيجيتين الاميركية والبريطانية، وقد أثبتت التجربة ذلك، فعلى الرغم من عواصف الانقلابات العسكرية في البلدان المجاورة للمملكة ظلت المملكة بمنأى عن محاولات الاضطراب العسكري التي اجتاحت البلدان المجاورة وفي مقدمتها مصر والعراق وسورية ولذلك فقد فشلت محاولة استخدام الارضية الداخلية في المملكة العربية السعودية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. وبقيت الارضية الاقليمية الخارجية فقط والمتمثلة بتغيرات انظمة الحكم بأنظمة عسكرية بدأت تستخدم الخلاف الايديولوجي لحكوماتها مع السلطة الاسلامية للمملكة العربية السعودية بقيت هذه الارضية الخارجية فقط هي العامل الوحيد الذي تعول عليه الاستراتيجيات الغربية لاجل خلق عملية الاقلاق السياسي والعسكري من الخارج للبلدان الاسلامية داخل المنطقة وتمثلت ذروة هذا الاقلاق الخارجي بنشوب حرب اليمن في بداية عقد الستينات[٣٠٧].

ووفق مسار تطور الحدث التاريخي داخل منطقة الشرق الاوسط وبالاخص داخل الرقعة الجغرافية السياسية الخاصة بالبلدان العربية والاسلامية، مع استثناء تركيا وايران باعتبارهما دولتان من دول الشرق الاوسط الاسلامية غير العربية، كانت السياسة الخارجية للقوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تتركز في خلق فجوات للانفصال تحول دون انبثاق تنسيق سياسي بين الدول العربية الاسلامية عامة من جهة وبين الدول العربية الاسلامية ذات النظام السياسي غير الاسلامي، وبين الدول العربية الاسلامية ذات النظام الاسلامي من جهة اخرى. وكانت في الحالة الثانية الدولة العربية الاسلامية الوحيدة ذات الاتجاه الاسلامي المتمثل في نظام الحكم هي المملكة العربية السعودية[٣٠٨].

التكتيك الجديد للاستراتيجية الغربية

داخل هذا السياق اصبح التكتيك المؤقت للسياسة الغربية، أي التكتيك المؤقت المرتبط باستراتيجية بعيدة المدى هو خلق ظرف طويل الامد بما يكفي لنزع قاعدة التنسيق على صعيد زمني يحتمل المناورة والتغيير التكتيكي السريع للحيلولة دون وجود حالة استقرار من شأنها ان تولد سياسة عربية اسلامية موحدة بين البلدان العربية ـ الاسلامية. والاسلامية ـ الاسلامية.

وهنا ينبثق البعد الخارجي في الاقلاق المستمر لأية سياسة ذات اتجاه اسلامي على صعيد دولي. فبعد ان كانت الشرائح الاجتماعية الداخلية التي وضعت عليها الولايات المتحدة الامل في اقلاق السياسة السعودية من الداخل، غير قابلة للاستثمار الاستراتيجي، أي فئة الموظفين والاجانب داخل المملكة العربية السعودية وكذلك الجيش ذو التكوين التقني والخبروي في الخارج والذي كون الجيش النظامي السعودي[٣٠٩]، اتجهت منهجية التخطيط الاستراتيجي للدول الغربية الى العوامل الخارجية المؤهلة الى كسر احتمالية التنسيق السياسي على المستوى الدولي، ومن هنا انبثقت الفترة التي سادت فيها حكومات وانظمة والانقلابات العسكرية وهي انظمة كان يرفع معظمها شعارات الايديولوجيات الاشتراكية والتحررية التي واكبت بشكل منطقي وجذري حالة نهوض حركات التحرر الوطني في العالم الثالث سواء في بدان اميركا اللاتينية او في بلدان افريقيا وجنوب شرق آسيا او البلدان الآسيوية والقطاع الاقليمي للبلدان التي وصفت وفق مصطلحات اللغة السياسية بالبلدان الهندية الصينية. كانت السياسة الاميركية ـ البريطانية تبحث عن مصدر خارجي للاقلاق وكان النظام العسكري العربي الذي انبثق عن عمليات الانقلاب العسكري هو الموضع الذي ترتكز فيه عملية المناورة من اجل خلق معادل للصراع مع البلدان ذات الاتجاه الاسلامي من ناحية ومع البلدان العربية الاسلامية ذات النظام العسكري المختلف ايديولوجياً مع نظام

سياسي عسكري آخر يتموضع داخل القطاع الشرق أوسطي نفسه من ناحية أخرى[٣١٠].

ومن هذه المرحلة التاريخية التي امتدت بين بداية الخمسينات حتى قيام الثورة الاسلامية في ايران، حيث تم تراجع الايديولوجية القومية التي التزمت بها معظم حكومات الانقلاب العسكري العربية لصالح الاتجاه الاسلامي، كان الحدث التاريخي يصاغ وفق دينامية اخرى ويتموضع داخل زمن هذه المرحلة التاريخية، التي أسست المملكة العربية السعودية خلالها كياناً سياسياً واقتصادياً متميزاً واتجاهاً خاصاً في السياسة الاسلامية على الصعيد الدولي، وبين مرحلة اندلاع الثورة الاسلامية في ايران التي مثلت تجربة سياسية اسلامية اخرى مخالفة لتلك التي مثلتها المملكة العربية السعودية منذ ان نجح الملك عبد العزيز بن سعود بتوحيد الجزيرة العربية ومن ثم نهوض الدولة السعودية وتشكيلها لمصدر خطر محسوس النتائج ميدانياً من قبل القوى الاستعمارية الغربية على انه خطر قد يجعل من الاسلام تياراً ينتقل من موضعه الاقليمي السياسي المحدود جغرافياً الى مستوى الكيان الدولي الموحد الذي يمكن له ان يظهر كقوة عالمية على مستوى معين من التنسيق المشترك بين البلدان الاسلامية[٣١١].

ويمكن داخل هذا المجال الزمني تحديد مرحلتين من نهوض التيار الاسلامي على صعيد دولة تمارس الاسلام كتطبيق ليس فقط في المجال الداخلي بل على مستوى السياسة الخارجية وموقفهما من القضايا الاسلامية في العالم وكذلك من القوى الغربية. وكانت التجربة الأولى هي المملكة العربية السعودية كما سبق ذكر ذلك، اما التجربة الثانية فهي ايران بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ وبين هاتين التجربتين يمتد فضاء زمني منذ عقد العشرينات تاريخ انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول وبين ١٩٧٩ تاريخ اندلاع الثورة الاسلامية.

ووفق الرؤية السياسية الغربية كان ينبغي ان تمتلىء هذه الفترة بأنماط من الحكومات والأنظمة السياسية الاخرى التي يمكن لها ان توقف المد الاسلامي بشكل يتلائم مع حركة الايديولوجية السياسية العالمية السائدة. ففي بداية الخمسينات كانت اسرائيل هي العدو الأول للعالم العربي وبالتالي للعالم الاسلامي، الا ان هذا العدو كان خارجاً وواضحاً، أي يمكن ان يقام ازائه تجمعاً

سياسياً عسكرياً من قبل الدول العربية المواجهة له. ولذلك كوّن هذا العدو حالة اقلاق داخل منطقة الشرق الاوسط التي سوف تستنزف طاقاتها لمدة طويلة قادمة، الا انه اضافة الى وجود العدو الخارجي تولدت امكانية اقامة اقلاق داخلي ضمن الدول العربية الاسلامية نفسها بحيث لا يكون هذا الاقلاق باستطاعته ان يتخذ صفة العدو المباشر بل ان يخلق مرحلة اضطراب دائمة يمكن تسويتها بين الحين والاخر عن طريق عقد الاتفاقيات ومعاهدات الصلح بين الأطراف العربية نفسها. لكن في الوقت ذاته لا يمكن حسم هذه الخلافات بشكل كلي بل ينبغي ديمومتها. أي ان هناك تصدع داخلي يعيق عملية الاتحاد والتوحد او التنسيق السياسي العسكري خارجياً، وهذا الجانب الداخلي هو اكثر اهمية من الجانب الخارجي المباشر لانه سيخلق حكومات عربية اسلامية قلقة يمكن لها ان تساعد في انتصار تأسيس فعالية الاستراتيجة العالمية الغربية طويلة الامد ضد البلدان الاسلامية اكثر مما لو كانت عملية الاقلاق هذه تأتي من قبل اسرائيل[٣١٢].

وكان لا بد ان يكون نمط هذه الحكومات العربية هو النمط القومي أي ذلك النمط الذي نشأن ايديولوجياً على الصعيد العالمي في مرحلة الثلاثينات ثم تطور ليبلغ ذروته في سنوات الاربعينات متمثلاً بكل من الحكومتين النازية الالمانية والفاشية الايطالية. كما ان هذا النمط الايديولوجي كان يقترن بنموذج سياسي آخر هو نموذج التحرر من السيطرة الاستعمارية الغربية، وهذا ما حدث داخل العالم الثالث إذ أن حركة نهوض التيار القومي عالمياً كانت تتزامن مع مرحلة نهوض حركات التحرر لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية. فبالاضافة الى كون التيار النازي والفاشي كان ذو تأثير على بلدان العالم العربي باعتبار ان الايديولوجية القومية يمكن ان تكوّن الاتجاه الذي يتيسر وفقه تنظيم حركة وطنية معادية للاستعمار، فان سلسلة حركة الانقلابات العسكرية داخل الوطن العربي خاصة وداخل العالم الاسلامي بشكل عام كانت تتمخض عن حكومات ذات ايديولوجية قومية على الأغلب. وقد ساعد صعود المد القومي عالمياً على أن تكون الايديولوجية القومية داخل العالم العربي ايديولوجية ذات مصدرية عالمية باعتبار انها تتواكب مع صعود التيار القومي في العالم.

النظام السياسي القومي وديناميةالاستخدام الغربي

وأول خصوصية اتسمت بها حكومات الانقلابات العسكرية ذات المد القومي هي مرحلة ارتباطها ايديولوجياً بالمصدرية الغربية من جهة، ثم اتخاذها موقف تناقض ومعاداة لتيارين سياسيين وطنيين داخلين، الاول التيار اليساري الشيوعي بكل تفرعاته ثم التيار الاسلامي، لأن هذين التيارين معارضين للسياسة الاميركية البريطانية بشكل كلي ويشكلان خطورة على استمرارية كسب كفة التوازن الاستراتيجي داخل العالم الاسلامي والعربي لصالح هذه السياسة الغربية ولذلك طبقت حكومات الأنظمة العسكرية القومية طيلة مدة تواجدها في الحكم اجراءات من الاضطهاد للحركتين الماركسية والاسلامية، وبذلك كان الغرب قد وفر على نفسه حالة المراقبة المباشرة على مناطق نفوذه واستبدلها بحكومات محلية قومية بلا شك تحترم الوظيفة السياسية التي تريدها القوى الغربية داخلياً واقليمياً.

وكان افضل مثال ميداني على ذلك هو المرحلة الناصرية التي جاءت على اثر انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ . فخلال طيلة هذه المرحلة (مارس) عبد الناصر سياسة تصفية كلية إزاء الشيوعيين والقوى اليسارية علاوة على اضطهاده للقوى الاسلامية بشكل اكثر عنفاً حيث لم تضطهد التنظيمات الدينية الاسلامية في فترة من فترات التاريخ الاسلامي مثل اضطهادها خلال المرحلة الناصرية، ثم اضطهادها في العراق خلال المرحلة التي سبقت الثورة الايرانية ١٩٧٩ وخلال كل السنوات التي تلت على الثورة الايرانية.

وامتد الصراع بين التيارين القومي والاسلامي من الممارسة الى التقويم النظري، فقد كان هناك تقويم ايديولوجي للمرحلة الناصرية بعيد عن القراءة العقلانية للتاريخ، منح النظام عبد الناصر احكام قيمة حقيقية تنطبق عليه وهي انه «نظام وطني». «نظام قومي»، نظام كان لديه مشروعاً اصلاحياً حقيقياً[٣١٣] أخفق في تحقيقه كمعطى للدينامية الداخلية وتناقضيتها منذ البداية عبر التناقضية

الايديولوجية لأفراد تنظيم الضباط الاحرار.

وبعد هذا التقويم الايجابي ايديولوجياً يبقى المعطى الميداني للسياسة التي اتبعتها الانظمة القومية العربية وفي طليعتها التجربة السياسية المصرية في ظل حكم جمال عبد الناصر. ولم تتوضح سطحية التجربة القومية بالنسبة لعمق البنية الثقافية الاجتماعية للمجتمعات الاسلامية الا بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران حيث انبعث الاسلام من جديد كي يكون التيار السياسي الاول والاكثر مشروعية على الصعيد البسيكولوجي الجماعي للمجتمعات الاسلامية وعلى صعيد كونه الخيار الفكري الاول الذي سوف يسهم في اقلاق الاستراتيجيات العالمية الغربية داخل العالم الاسلامي.

لقد شكلت الثورة الاسلامية في ايران مرحلة تاريخية لانبعاث الحافز الاسلامي بعد قطيعة زمنية دامت منذ بداية الخمسينات تمثلت اولاً بالتجربة الاسلامية التي اتبعتها المملكة العربية السعودية على صعيد العالم الاسلامي. فهناك التجربة الاولى التي اسسها الملك عبد العزيز بن سعود. الا ان القطيعة التاريخية في تواصل العمل الاسلامي بين التجربة السياسية السعودية على الصعيد الدولي والثورة الايرانية عام ١٩٧٩ كان منفصلاً زمنياً ونوعياً. فعلى الصعيد الزمني سادت خلال هذه السنوات (منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٩) نماذج الحكومات القومية ذات التواصل غير المباشر مع المرحلة الاستعمارية المعاصرة بشكل غير مباشر، ونوعياً كانت المنهجية الخاصة بالعمل الاسلامي على الصعيد الدولي مختلفة بين النهج السعودي الذي يأخذ في اعتباره متطلبات الواقع والقانون الدولي، وبين الاسلوب الايراني الاستفزازي الذي استخدمه آية الله الامام الخميني في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية دون تكتمل القوة الذاتية للثورة الايرانية من الداخل بحيث يمكن لها ان تواجه الاستراتيجيات العالمية المتوجهة في اهدافها العامة نحو اخضاع العالم الاسلامي لدينامية توازناتها الاقليمية.

وفي هذه المرحلة الزمنية بين الخمسينات وبين عام ١٩٧٩ زرعت الاستراتيجيات العالمية بذرة تدمير ضد الحكومات الاسلامية داخل العالم الاسلامي عامة وداخل العالم العربي بشكل خاص، وتمثلت هذه البذرة بالحكومات القومية التي أدت وظيفة تدميرية داخلية لا تقل تأثيراً عن الوظيفة التي

أدتها اسرائيل على المستوى الخارجي.

كما ان العالم العربي، باعتباره نواة استراتيجية داخل العالم الاسلامي كان ينبغي فصله عن العالم الاسلامي لكي لا يشكل معه وحدة جيوبوليتيكة معادية ثم جيوستراتيجية حضارية عالمية. كما تم التطرق آنفاً الى ذلك عبر دراسة اهمية العالم العربي بالنسبة للعالم الاسلامي. ولذلك حدث الفصل الزمني بين المحاولة السعودية، لاجل بناء سياسة اسلامية دولية وبين التجربة الايرانية الاسلامية فداخل هذا المجال الزمني يمكن قياس الكثافة التي توجهت بها السياسة الاوروبية الغربية نحو العالم العربي للفصل بينه وبين العالم الاسلامي وذلك عبر الاستناد على دينامية مواجهة داخلية هي الحكومات العربية ذات النزعة القومية.

ان القراءة الاستراتيجية للتاريخ العربي المعاصر، ليست القراءة السياسية التي تتوقف على سطح الحدث، توضح ان البعد القومي العربي عندما تموضع داخل السلطة كان يسير في الاتجاه الذي يضع الاستراتيجية الاستعمارية الغربية موضع استمرار عبر ممارسة تطبيقية سياسية للنظام القومي من شأنها ان تركز نفوذ الاستراتيجية الغربية داخل العالمين العربي والاسلامي اكثر من تأكيدها لنفوذ الاتجاه الاسلامي وصيرورته نحو هدفه.

ومنذ بداية الخمسينات وحتى بداية الثمانينات تاريخ صعود التيار الاسلامي من جديد، كانت الحكومات القومية العربية هي صمامات الامان الداخلية بالنسبة للاستراتيجية الغربية اضافة الى وجود الاستراتيجية الاسرائيلية خارج العالم العربي كعامل مساعد وغير مباشر للحكومات القومية لتوليد الاختراق للبناء الاستراتيجي داخل العالم الاسلامي[٣١٤].

فعند بداية الخمسينات كانت الاحداث التاريخية في الشرق الاوسط خاصة وفي العالم الاسلامي عامة تتوازى وفق مسار سياسي يهيمن عليه التيار القومي ويحاول ان يدحر التيار الاسلامي. ولذلك، وعبر استشراف التجربة الاسلامية الايرانية ومعطياتها كمرحلة اسلامية كان لها محاولتها لطرح الاسلام على الصعيد الدولي كقوة عالمية مستقلة، مثلما فعلت المحاولة السعودية في بداية عقد العشرينات مع الاختلاف بين المحاولتين، ينبغي القيام بقراءة استراتيجية للتاريخ الاسلامي المعاصر مجسداً في سلسلة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت العالم العربي منذ

بداية الخمسينات وهدف هذه القراءة هو اظهار المحاولة الغربية التي خلقت داخل العالم الاسلامي انظمة عربية قومية لاقلاق المحاولات الاسلامية التي كان ينبغي ان تخلق تياراً سياسياً اسلامياً حضارياً على صعيد عالمي من شأنه ان يتعامل مع الكتل الدولية الاخرى على اساس التمايز الديني الاسلامي عنها ويواجهها من خلال هذا المنظور. ولذلك جاءت الاحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عقد الخمسينات معززة للصراع الذي نشب بين التيار القومي الموجود في السلطة وبين محاولات الاحياء الاسلامي.

لقد انبثق أول ظهور ميداني للتيار القومي داخل التاريخ العربي الحديث عبر تجسيد مؤسساتي تمثل في انشاء المنظمات الاقليمية ذات الطابع القومي، فأسست منظمة جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٤٥ وقد ضمت كل الدول العربية المستقلة آنذاك. ومع انشاء جامعة الدول العربية نشأت نزعة اكثر ضيقاً من النزعة القومية داخل الوطن العربي هي النزعة الاقليمية، وقد برزت هذه النزعات الاقليمية العربية ذاتها داخل منظمة الجامعة العربية نفسها، فعلى أثر انشاء الجامعة نشأت داخلها ثلاثة تيارات سياسية، التيار الأول هو النزعة العربية الخاصة بسوريا باعتبارها (قلب العروبة النابض)[٣١٥]، كما يعبر عن ذلك انصار هذاا لتيار الذي يستند على وراثة الفكر القومي العربي التي سادت خلال الحرب العالمية الاولى في مواجهة النزعة القومية التركية. والتيار الثاني الذي نشأ داخل الجامعة العربية كان تيار المشروع الهاشمي القائل بتوحيد الاردن والعراق ضمن اطار الهلال الخصيب. اما التيار الثالث فهو تيار تأكيد السيادة الاقليمية للبلد العربي الواحد داخل حدوده، أي انه تيار يؤيد السيادة الوطنية وعدم التدخل العربي بالشؤون الداخلية للبلد المعني، كان من انصار هذا التيار الاخير مصر، والسودان، ولبنان، والمملكة العربية السعودية[٣١٦].

وبعد نشوء الجامعة العربية التي كرست، كمنظمة، التيار القومي العربي داخل العالم الاسلامي حدثت بعض النتائج التي بدأت تتفاقم مع تطور وصعود التيار القومي، فقد عمت الكثير من الخلافات بين الدول العربية التي مثلت التيارات الثلاثة المختلفة التي تكونت داخل الجامعة العربية. وكانت هذه الخلافات تضع العلاقات العربية العربية داخل نمط من الصراع البارد الذي يبقى داخل حدوده

الخلافية السياسية دون ان يتطور غالباً الى صراع عسكري.

اما النتائج الأخرى التي مثلها صعود التيار القومي العربي فانه قد أثار الاقليات القومية غير العربية داخل الوطن العربي ورفعها لان تطرح نفسها كقوميات مختلفة عن التيار القومي العربي الذي تجسد غالباً في الحاكم العربي او في الحكومة التي يتكون كل اعضائها او معظمهم من عناصر عربية. ومن هنا بدأت لأول مرة حركات استقلالية كردية في شمال العراق كرد فعل للتيار القومي المواكب للنازية الالمانية الذي مثله انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، حيث بدأت تظهر زعامات سياسية كردية تطالب بمنح الحقوق القومية للشعب الكردي وكذلك فان الاقليات الدينية غير الاسلامية والقومية غير العربية بدأت تطالب بحقوق استقلالية تفصلها عن النظام العربي القومي او عن النزعة القومية السائدة. عندها ظهرت بعض التعبيرات الجديدة مثل (الشعب الماروني)[٣١٧]، وتعبيرات خاصة بالأقليات القومية الأخرى داخل الوطن العربي، ومن هنا كانت من نتائج هذه النزعة القومية العربية داخل منطقة الشرق الاوسط هو قيام الحرب الكردية الاهلية في شمال العراق مع السلطة المركزية في بداية الخمسينات واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية الاولى على نطاق واسع عام ١٩٥٨ .

ومنذ بداية الخمسينات بدأ التيار القومي العربي يتبلور على شكل تنظيمات سياسية او انظمة سياسية ذات نزعة قومية. وكانت هذه الانظمة وهذه الاحزاب تطرح الايديولوجية القومية على اعتبار انها الايديولوجية التحررية التي تقف ضد الاستعمار الغربي وتحقق التحرر للبلدان العربية، بدل الاحزاب الوطنية الاخرى كالاحزاب الاسلامية التي كانت هي الحافز لمحاربة نفوذ الاستعمار الغربي داخل العالمين الاسلامي والعربي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

التيارات القومية الجديدة: التفكك الايديولوجي وأزمة النظام

وكان أبرز تيارين قوميين عربيين ظهرا خلال فترة الخمسينات هما تيار حركة البعث الذي أنشأ في سوريا في سنوات الأربعينات ثم التيار الناصري الذي أسسه الرئيس عبد الناصر على أثر إنقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر، وتطور تأثير مد التيار الناصري وبلغ ذروته خلال حرب السويس (العدوان الثلاثي) على مصر عام ١٩٥٦ .

لقد كان شعار (النضال من أجل الاستقلال السياسي) هو العمود الذي ارتكزت عليه حكومات الأنظمة القومية العربية التي جعلت العالم العربي يجتاز في ظلها حالة من حالات (الدول الأمم) مثلما اجتازتها أوروبا في القرن التاسع عشر. كما ظهرت عبارات خاصة بالاتجاه القومي العربي على الرغم من وجود عدة بلدان عربية وعدة شعوب عربية ذات خصوصيات وطنية واجتماعية مختلفة فإن عبارات قومية ظهرت مثل (شعب عربي واحد) و(أمة عربية) هذه العبارات التي باتت تتجاوز حدود الواقع العيني ونصبها داخل اطار ميتافيزيقي يتجاوز منطقية الواقع. وكان هذا المنظور الميتافيزيقي للايديولوجيات القومية العربية من المسببات الأولية التي أسست نتائج اخفاقها التام بعد عقدين من الزمن على تصاعدها في عقد الخمسينات. إن مثل هذه الصياغات اللغوية غير موجودة عند شعوب أخرى تتمتع بنفس البناء الديني واللغوي الحضاري. فمثلاً في أميركا اللاتينية وعلى الرغم من توحد لغتها لا توجد تعبيرات سياسية مثل «الأمة اللاتينية»، أو «الشعب الأميركي اللاتيني» إلاّ أن الأنظمة السياسية القومية داخل العالم العربي قد نجحت في خلق تعبئة سياسية فكرية لدى شعوب العالم العربي خلال عقدي الخمسينات والستينات. ويمكن كشف الجانب اللاعقلاني في الأيديولوجية العربية القومية من خلال قراءة المصطلحات التي استخدمتها «حركة البعث» التي نشأت في سوريا على يد مدرس ثانوية مسيحي يدعى ميشيل عفلق مثل: «وحدة حرية اشتراكية» أو

«أمة عربية واحدة»، إذ لم تمتلك هذه التعبيرات ذات المحتوى التجريدي دلالة سيمونتيكية على هيئة واقعية ميدانية لها داخل البلدان العربية إلا أن التيارين القوميين العربيين الرئيسيين البعث والناصرية من ناحية أخرى مقابلة كانا الآلة الاحترازية الداخلية في العالم العربي والعالم الإسلامي التي وقفت بنجاح ضد التيار الإسلامي وصعوده كتيار سياسي. فوجود اسرائيل كعدو خارجي واضح على المستويين العربي والاسلامي كان يولد سياسات احترازية لدى الشعوب العربية والاسلامية في مقاومته باعتباره مصدراً لاعاقة أي نمو لمشروع اسلامي على صعيد دولي. كما أن الطبيعة المباشرة لحالة الصراع مع عدو خارجي هو اسرائيل كان بحاجة الى عامل تكميلي على الصعيد الداخلي للعالم الإسلامي، عامل غير مرئي باعتباره مصدر اقلاق جديد وتجزئة جديدة من الداخل لهذا العالم، وهنا أخذ التيار القومي العربي يكمل بشكل آني وغير موعى على الصعيد العربي المقاومة الاحترازية التي تؤسسها الاستراتيجيات الغربية ضد العالم الاسلامي.

وعبر تحديد مراحل المسار السياسي الذي اتبعته الحكومات القومية العربية ضد التيار الاسلامي الداخلي يمكن إظهار المردودات الوظيفية التي حققتها الأيديولوجيات القومية العربية ضد العالم الاسلامي. ففي المرحلة نفسها لمواجهة التيار القومي للتيار الاسلامي كانت تتراكم النجاحات القصيرة للتيار القومي واخفاقاته الطويلة الأمد. ففي عام ١٩٥٦ تعرضت مصر لأول هزيمة عسكرية تجاه اسرائيل خلال حرب السويس إلا أنها حققت تأميم قناة السويس الأمر الذي اعتبره النظام القومي نصراً سياسياً، واستمر في الوجود داخل السلطة وفي الحكم على الرغم من عناصره التناقضية. ثم جاءت مرحلة الوحدة المصرية ـ السورية التي دامت من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ التي اعتبرت من قبل النظام القومي في مصر بأنها نواة لتوحيد العالم العربي كله. كنها أخفقت ولم تعد التجربة مرة أخرى. وفي ١٩٦٢ على أثر اخفاق الوحدة مع سوريا جرى نمط من المراجعة لتجربة عبد الناصر عبر «ميثاق العمل الوطني» الذي صدر عام ١٩٦٢ محاولاً وضع برنامج سياسي واقتصادي ودستوري وتنموي للتجربة القومية الناصرية. إلا أن هذا البرنامج، على الرغم من تطبيقه جزئياً، قد فشل كلياً في خلق نظام سياسي ذي

أسس دستورية وسياسية عقلانية، الأمر الذي أدى الى اخفاق النظام الناصري مرة أخرى خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية من قبل اسرائيل. وقد طرحت هذه الحرب لأول مرة منظوراً منطقياً لاعادة النظر كلياً ببنية النظام القومي العربي الذي تأسس تاريخياً على سلسلة من التجربة والخطأ دون أن يكون هنالك منظور مبرمج للواقع الآني ولمتطلبات المستقبل. كما لم يكن هنالك أي لحظة نظرية نموذجية للهدف السياسي القومي الذي اعتنقته الأنظمة والتيارات القومية العربية المعاصرة في اتجاهيها الرئيسين البعث والناصرية.

لقد كانت الأزمة الجذرية للأنظمة القومية تتجسد في أنها قد تشيدت على نمط من عدم التكامل الأيديولوجي حيث لم يكن لهذين التيارين برنامج فكري متكامل في فهمه للواقع أو في امتلاك برنامج تقني تطبيقي لخطة مستقبلية للبناء والتنمية بعد وصوله الى السلطة السياسية. وهذه الأزمة الجذرية في التأسيس قد أدت الى عدم نجاح المشروع السياسي الذي وضعته الأنظمة القومية أمامها كهدف لانجازه. فالأيديولوجية كمفهوم فلسفي هي منظومة أفكار تحمل نظرة شاملة الى الكون والى الحياة وهذا المفهوم يتجسد في الأيديولوجية الماركسية وفي الفكر الاسلامي رغم تباينهما الكلي - بحكم امتلاك هذين الاتجاهين لمنظور كامل للكون ولأشكال أو بنية التنظيم الاجتماعي في أدق مؤسساته وخلاياه الاجتماعية من العائلة بالنسبة للاسلام الى نظام الحكم، ونرى هذا القصور الأيديولوجي في كلا النظامين الناصري والبعثي من ناحية عدم امتلاكهما لمنظومة فكرية يمكن أن تحدد لهما مساراً تطبيقياً على صعيد نظام الحكم وعلى مستوى النظرة الشمولية للتنمية والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٣١٧].

ويمكن التدليل على هذه الحقيقة بتيار البعث أولاً والتيار الناصري بعد ذلك، فمن ناحية التيار البعثي، إن الفكرة التي انطلق منها هي فكرة عمومية فلا يوجد أي كتاب لحركة البعث يتضمن تصوراً اصلاحياً للمجتمع ولنظام الحكم وللاقتصاد ولخطط التنمية مثلما نجد ذلك في الفكر الماركسي وفي كتبه الأساسية التي كتبها كارل ماركس وفريدريك انجلس[٣١٨] وبعد ذلك لينين[٣١٩] عندما حاول أن يصيغ وينقل النظرة الماركسية من التنظير الشمولي الى التطبيق الفعلي داخل الاتحاد

السوفياتي. أو مثل العقيدة الاسلامية التي تستند في أرضيتها الفكرية على تراث ضخم هو القرآن والسنة والمدارس الفقهية الاسلامية بكل تشعباتها. نرى حركة البعث لا تستند نظرياً إلا على كتاب (في سبيل البعث) الذي ألفه ميشيل عفلق. وهو ليس كتاباً نظرياً أو برنامجاً متكاملاً بل هو مجموعة من المقالات الصحفية والخواطر التي نشرها المؤلف في صحف سورية يومية متفرقة ثم جمعها في كتاب يحمل نظرة رومانسية قومية الى الواقع العربي، يحاول أن ينقل الإشكالية السياسية والاجتماعية العربية الواقعية الى مجال تنظيري عام يتجاوز المتناقضات الميدانية ودراستها بعمق نحو أهداف مخطط لها مسبقاً على الصعيد النظري عبر دراسة علمية مسبقة(٣٢٠).

ومن هنا كان القصور في تجربة حركة البعث التي امتلكت دوماً افتقاراً للنظرية السياسية، فقد تأسست حركة البعث كمعطى لمقالات صحفية متخذةً منها أساساً ايديولوجياً لها. ومن هذه المقالات خلقت الحركة تصَوراً عاماً غير عقلاني لاقامة أهداف كبيرة مثل: توحيد البلدان العربية ثم تحريرها ثم تطبيق نظام اشتراكي فيها. وكانت كل هذه الخواطر غير مصحوبة بمنظومة من التصورات النظرية الخاصة أو بطريقة في التطبيق وفي ايصال هذه الأهداف العمومية الى حيز الممارسة الميدانية.

الإسلام ـ القومية

محاولات النفي الأيديولوجي

إن النص الفكري لحركة البعث ليس نصاً قومياً عادياً فقط كما أنه ليس علمانياً كما يطرح ذلك، بل أنه نص ضد الاسلام تحديداً لا ضد الدين والفكرة الدينية فقط فإنه محاولة لطرح الانتماء القومي العربي بدل الاسلام وتهميش الاسلام كدين عبر اضفاء صفة شمولية عليه هي ان الاسلام ليس بديلاً بل هو حالة طارئة مقارنة بالعروبة. وتتجسد هذه النزعة في حركة «البعث» في مقالات ميشيل عفلق التي جمعها في كتاب تحت عنوان «في سبيل البعث». وتبلغ نزعة تهميش الاسلام إزاء الانتماء العربي ذروتها في المقال المعنون «في ذكرى الرسول العربي» الذي يتوصل عبره كاتب المقال الى أن الرسول محمد (ص) لم يكن عظيماً لأنه أتى بالدين الإسلامي، بل أنه عظيم لأنه عربي، ولو لم يكن عربياً لما أتى بالإسلام[٣٢١] ومن هذا النص السريع يمكن إدراك الهدف الضمني للمقال والاستنتاج بأن الاسلام في نظر حركة البعث هو حالة طارئة والقومية العربية هي حالة أصيلة وحالة ديمومة.

والبعد الاستراتيجي لحركة البعث يبدو ذا تأثير عميق ومدروس مسبقاً من قبل الاستراتيجيات الغربية، وذلك على صعيد إدراك التقسيم الجيوستراتيجي للعالم الاسلامي وفق اعتبارات قومية، فإن العالم العربي هو نواة قومية جيوستراتيجية داخل الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي. وإذا كان التيار القومي الذي طرح في النصف الأول من القرن العشرين على يد كل من عبد الرحمن الكواكبي وساطع الحصري هو تيار على الرغم من قوميته العربية فإنه يأخذ الاسلام بنظر الاعتبار. فهو يبقى تيارا يشكل خطورة غير موعاة يتمخض عنها ذلك الفصل الجيوستراتيجي للعالم العربي عن العالم الاسلامي على أساس قومي. إلا أن

حركة البعث تذهب نحو نقطة أكثر تطرفاً فإنها لا تكتفي فقط باثارة النزعة العربية عاطفياً لكي يشعر الفرد العربي بأنه عربي منفصل عن العالم الاسلامي بل تحاول تجريد الفرد العربي من اسلاميته عبر تركيزها على أن الانتماء العربي هو الأصل وان الإسلام هو حالة طارئة قد تكون سبباً في تخلف العالم العربي وتدميره.

إن هذا الوعي العكسي الذي أتى به ميشيل عفلق لم يكن يصدر عن تفكير شخصي بل كان قد أخضع لفحص شامل ليس خاصاً فقطِ بالعالم الاستراتيجي القومي بل أبعد من ذلك في نتائجه، وكان هذا المنظور قد تطور علمياً وبسرعة لدى المدارس الغربية وبالتالي لدى أصحاب القرار من السياسيين الغربيين خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

والرؤية التي يمكن لها أن تتركز بين الطرح الفكري لتيار البعث وبين الحركة الصهيونية التي كانت تتقدم في احتلال فلسطين خلال الفترة التاريخية نفسها بل خلال السنوات نفسها التي نهض خلالها تيار البعث هي أن التجريد الذي مارسته الحركة الصهيونية لمدينة القدس من صفتها الاسلامية لتعيدها الى الجذور العبرية السابقة على الاسلام باعتبارها الصفة الأساسية لهذه المدينة المقدسة التي كانت سبباً في اندلاع الحروب الصليبية، إن هذه النزعة الصهيونية القاضية بتجريد مدينة القدس من صفتها الاسلامية اللاحقة كالمسجد الأقصى، كانت تتواصل ضمنياً بتجريد حركة البعث للعرب من الاسلام كدين باعتبار ان «الأمة العربية» سابقة في وجودها على الاسلام وان الاسلام حالة طارئة كفكر وكدين لأنه يتضمن صفة سابقة وأصيلة هي العروبة وذلك من خلال كون الرسول محمد (ص) عربياً، في حين أن الحركة الصهيونية كانت تجرد في الوقت نفسه نظرياً مدينة القدس من صفتها الاسلامية وتعيدها الى التراث العبري باعتبار ان الاسلام هو دين طارىء أيضاً قد غزا هذه المدينة ومنحها صفته، ومن هذا التجريد الجيوستراتيجي، المتعلق بمدينة مقدسة من قبل الصهيونية كعدو خارجي امتد الانعكاس الداخلي في العالم العربي والاسلامي لتجريد العرب من الاسلام باعتباره حالة طارئة أيضاً على صفتهم القومية التاريخية التي هي العروبة والتي سبقت الاسلام(٣٢٢).

وعبر هذين المنفذين الداخلي والخارجي ضد العالم العربي من جهة وضد الاسلام من جهة أخرى كانت الاستراتيجيات الغربية تمارس تكتيكاً آخر من أنماط

الهيمنة على العالم الاسلامي، يمكن له أن يتواصل عبر اقلاق داخلي لجزء جغرافي سياسي قومي هام من العالم الاسلامي هو مجتمعات العالم العربي.

وعبر الحدث التاريخي اللاحق أثبتت حركة البعث هذه الحقيقة من خلال صراعها الدائم مع التيار الاسلامي داخل البلدان التي تسلمت فيها السلطة، إلا ان الضعف الذاتي لهذه الحركة شعبياً وفكرياً قد أسهم في تحديد أثرها وفعاليتها بالنسبة للأيديولوجيات القومية الأخرى، اضافة الى ادراك ضعف هذه الحركة من قبل التنظيمات السياسية الاسلامية.

ينبثق الضعف الفكري لحركة البعث من كونها بدون ايديولوجية وبدون أفكار، وبدون منهج متناسق. فان مصدرها الفكري الوحيد هي المقالات الصحفية التي كتبها ميشيل عفلق وجمعها في كتيبات متفرقة. كما ان ضعف تأثيرها قومياً كان ليس فقط بسبب ضعفها الأيديولوجي بل بسبب صعود تيار قومي آخر أكثر مشروعية هو التيار الناصري. حيث ان السياسة القومية لعبد الناصر وتطبيقاتها قد طغت في انجازاتها الواقعية الملموسة على أي اتجاه قومي آخر، وفي طليعة هذه الاتجاهات التي غدت مهمشة، كانت حركة البعث. ولذلك فان حركة البعث عندما استولت على السلطة في العراق عام ١٩٦٨ كان أول اتجاه سياسي بدأت بتصفية أعضائه جسدياً هو الاتجاه الناصري متمثلاً بعدة أحزاب ناصرية. فالأحزاب القومية الناصرية في العراق كانت هي الأحزاب الوحيدة التي امتلكت مشروعية قومية لدى المواطن العربي بحكم قوة التأثير الشعبي الذي حظي به جمال عبد الناصر عبر سياسته القومية المتمثلة بتجربة واقعية فعلية لمسها الرأي العام للمجتمعات العربية عينياً من خلال قيام النظام الناصري في مصر بمساندة كل الحركات الاستقلالية في العالم العربي[٣٢٣]. وكانت قد ظهرت مسبقاً عقدة التهميش هذه عند حركة البعث في عام ١٩٦٣ خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية، وكانت هذه العقدة وراء احباط البعثيين الحاكمين في سورية والعراق لمشروع الوحدة الجديدة، كما كانت عقدة التهميش هذه تجعل حركة البعث تحارب الناصرية على الدوام لأن الناصرية لها مصداقية قومية أكثر منها.

وكان هذا الاتجاه في محاربة الناصرية من قبل حركة البعث هو مرحلة تكتيكية

أولى للبروز في داخل العالم العربي كحركة قومية بديلة للناصرية ثم الحاق ذلك بمرحلة أخرى هي الهدف، أي تصفية الحركة الإسلامية ونقل الولاء من الاسلام الذي هو في رأي حركة البعث ليس بدين وانما فكرة طارئة على فكرة ثابتة هي العروبة والانتماء القومي العربي نحو حركة البعث، وهذا التكتيك قد توضح ميدانياً خلال تجربة حركة البعث بعد وصولها الى السلطة عن طريق انقلاب ١٩٦٨ العسكري في العراق.

إضافة الى ذلك أن حالة عدم الشرعية التي وسمت تاريخ حركة البعث جعلت منها غير قادرة على التأثير بشكل واسع على مستوى الجماهير، ولذلك اتبعت هذه الحركة تكتيك العمل داخل الجيوش العربية لكسب كوادر عسكرية عليا يمكن لها أن تقوم بانقلابات عسكرية على السلطات القائمة ومن خلال هذه الانقلابات تستولي الحركة على السلطة. وعبر وجودها في السلطة تمارس اسلوب التأثير العسكري ايديولوجياً على المجتمع الذي تحكم فيه مثلما توضح ذلك في تجربة العراق بعد عام ١٩٦٨ . حيث كان الانتماء للحركة يقترن بالموافقة الرسمية على عمل المواطن داخل أجهزة الدولة وإلا فانه سوف لن يمنح فرصة للعمل للحصول على دخل أقل من شخصي.

ومن هنا كان اسلوب الانقلابات العسكرية دائماً هو المنهج المتبع من قبل الحركة البعثية للوصول الى السلطة، ولا شك أن هذه الانقلابات كما توضح الكثير من الوثائق كان مخطط لها من قبل دول أجنبية[٣٢٤]، ومسنودة في تنفيذها من قبل الدول الاستعمارية الغربية بهدف الوصول الى اقامة تواصل في العمل الاستراتيجي بين ما تقوم به السياسة الاسرائيلية في خارج العالم العربي وبين ماتقوم به حركة البعث في داخل العالم العربي لأجل تشييد قطيعتين، الأولى قطيعة بين العالم العربي والعالم الاسلامي والثانية قطيعة بين المجتمعات الاسلامية وبين الاسلام كمعتقد وكحافز معنوي وسياسي، وبالتالي اجراء خطوات تكميلية لخلق دينامية اقلاق داخلية في الوطن العربي من شأنها أن تُتَمِم مراحل عمل الاستراتيجية الاسرائيلية التي تسعى من خارج الوطن العربي الى توليد تحدٍ مستمر يكثف الامكانية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية العربية للتوجه في اتجاه واحد هو محاربة العدو الخارجي.

وفي الداخل كانت حركة البعث تسهم في اضعاف البلد الذي تصل الى السلطة فيه عن طريق انقلاب عسكري، وذلك من خلال سياسة قمعية، وتتم عملية الاضعاف عبر سياسة قمع في الداخل، وسياسة حروب دائمة مع بلدان الجوار الاقليمي في الخارج اضافة الى حروب مع بلدان عربية مجاورة. كما قامت حركة البعث بخلق حالات صراع سياسي متصاعدة معها على الرغم من مناداتها بشعار الوحدة القومية مع البلدان العربية.

النظام القومي والدينامية الداخلية للاستراتيجيات الغربية

مثال: حركة البعث في العراق

منذ صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين استخدمت الاستراتيجيات الغربية حركة البعث كحلقة تكميلية ايديولوجياً وممارساتياً لما تقوم به المنظمات الصهيونية لتوسيع وجود اسرائيل خارج العالم العربي، وكانت هذه الحركة تطرح على الصعيد اللغوي أهدافاً سياسية عامة مغايرة للسياسة التطبيقية التي تضعها موضع التجريب الفعلي ميدانياً في البلدان التي تتحكم بسلطاتها، وهنا كانت الاستراتيجية الغربية الجديدة ذات عقلانية شديدة التأثير في استيعاب العالم الاسلامي والاستمرار في احتوائه فإزاء تصاعد حركة التحرر الوطني من الاستعمار داخل العالم الاسلامي كان ينبغي ايجاد استراتيجية جديدة تجاه اجبار بريطانيا وفرنسا على منح الاستقلال لبعض بلدان هذا العالم ومغادرة قواتها العسكرية لهذه البلدان، ولذلك سعت لأن تخلق دينامية سياسية داخلية تقوم بالمهمات التي كانت تقوم بها من ضرب للحركات الاستقلالية وللاتجاهات الوطنية.

إن أي استشراف لتاريخ حركة البعث منذ وجودها في السلطة، لا سيما من خلال التجربة الميدانية التي طبقتها الحركة في العراق في أثناء التاريخ المعاصر توضح تواصل دينامية مؤثرة وفعالة للسياسة الغربية داخل العالم الاسلامي وذلك عبر أهم رقعة جيوستراتيجية فيه هي العالم العربي الذي كان مسرحاً للنشاط السياسي شهد النشاط السياسي العملي لحركة البعث.

ففي شباط (فبراير) ١٩٦٣ حدث انقلاب عسكري، ضد نظام الجنرال عبد الكريم قاسم، وصلت حركة البعث في العراق عن طريقه الى السلطة. عندها اندلعت حملة تنكيل بكل الاتجاهات السياسية الأخرى وأولها كان الاتجاه الشيوعي ثم الاتجاه الاسلامي ثم الاتجاه القومي الناصري الأمر الذي أحدث

صداماً داخل السلطة التي كانت تتكون من عناصر قومية ناصرية متمثلة برئيس الجمهورية الذي جاء على أثر الانقلاب العسكري المشير عبد السلام عارف، والاتجاه البعثي الذي كان متمثلاً بكل الوزراء ورئيس الوزراء آنذاك حسن البكر. عندها أحدث عبد السلام عارف تغييراً بقيامه بانقلاب مضاد لحركة البعث التي خلق المنتمون اليها حالة تذمر ضخمة نتيجة لحالة القمع العامة والمنظمة التي شنوها ضد كل الاتجاهات السياسية.

وقد عادت حركة البعث الى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ بانقلاب عسكري دعمته بريطانيا بقوة[٣٢٥] وبدأت السلطة البعثية الجديدة بالقضاء أول الأمر على القوى الناصرية التي تمثلت بعدة أحزاب قومية مثل «حزب الوحدة الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب» وغيرها[٣٢٦]، وكانت خطة القمع الجديدة تتوخى خلق مركز سلطوي آخر داخل العالم العربي ليستقطب الشعبية القومية التي كان يتمتع بها النظام الناصري في مصر. فحتى بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بقي النظام الناصري يحظى بشعبية قومية كما بدت السياسة الناصرية الجديدة بعد الهزيمة تتجه بقوة نحو المعسكر الشرقي ونحو الاتحاد السوفياتي بالذات الأمر الذي شكل اقلاقاً ضخماً وخلق تخوفاً مستقبلياً للاستراتيجيات العالمية الغربية، فكان نظام حركة البعث في العراق هو محاولة جديدة لاضعاف التيار القومي الناصري الذي حصل على مشروعية شعبية ذات تأثير بفضل سمعة عبد الناصر السياسية.

وبعد تصفية حركة البعث لكل القوى الناصرية والأحزاب القومية ذات الاتجاه الناصري في العراق، بدأ النظام البعثي يدعي بأنه يمثل حركة القومية العربية وحركة التقدمية العربية وظنت قيادات حركة البعث بعد وفاة جمال عبد الناصر أن الساحة العربية ستخلو من التيارات القومية باستثناء حركتهم، إلا أن المشروعية الوطنية «لحركة البعث» لم تكن قد تأكدت بعد بحكم الموقف المتطرف لها ضد الاسلام وضد التيار القومي العربي الناصري. فالسياسة التي كانت تمثلها حركة البعث كانت معروفة وواضحة من خلال ممارسة الأنظمة السياسية المتمخضة عن هذه الحركة في العراق لاسلوب يتواصل ضمنها داخل العالم الاسلامي مع ضمنية الاسلوب الذي يمارسه الاتجاه الصهيوني.

فبعد تصفية الأحزاب الناصرية قامت سلطة حركة «البعث» في العراق بعمل

صلح مؤقت مع الحزب الشيوعي العراقي ومع القوى اليسارية الماركسية واكتشفت صيغة لنظام الحكم سميت «بالجبهة الوطنية» أي اعطاء بعض الشيوعيين حقائب وزارية غير هامة في السلطة من أجل تبرير هذا الحلف بين الحركة الحاكمة وبين اتجاه سياسي آخر مخالف لها ايديولوجياً، وكان هذا التكتيك قد امتد من بداية عقد السبعينات وحتى نهاية النصف الثاني من هذا العقد إذ لم تكن السلطة التي تمسك بها حركة «البعث» بقادرة على مواجهة عدوين مشتركين لهما مشروعية وطنية داخل المجتمع العراقي هما التيار القومي الوحدوي الناصري والحزب الشيوعي العراقي. وبعد أن تمت التصفية الجسدية للقيادات الناصرية اضافة الى التصفية السياسية لها، بحيث لم تعد هناك خشية من قبل نظام البعث من وجود قوى قومية تنافس طرحه القومي الذي لم يحظ بأي تأييد شعبي عربي مقارنة بالتيار القومي الناصري بعد تصفية الأحزاب القومية الناصرية وتغييبها تماماً بين السجون والمنفى أو الاغتيال أو التصفية السياسية، تفرغت السلطة للحزب الشيوعي العراقي الذي اعتبرته الخطر الثاني ضدها لامتلاكه لأرضية شعبية على الرغم من محدوديتها مقارنة بالتيار الناصري أو التيار الاسلامي إلا أنها كانت قوة موجودة وتمتلك مشروعية وطنية عبر تاريخها الغني في مقاومة أنظمة الحكم المؤيدة لبريطانيا والتي كانت موجودة في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولذلك توجه نظام حركة البعث نحو الحزب الشيوعي العراقي لتصفيته حتى تم لها ذلك في عام ١٩٧٨[٣٢٧].

ظهور الإسلام السياسي

من الدين إلى الدولة المعاصرة

منذ نهاية عقد الستينات كانت هناك قيادات اسلامية تنمو في العراق لكن هذه التيارات لم تكن تندرج تحت تنظيم الأخوان المسلمين الذي تأسس وتعاظم نفوذه في كل من مصر والسودان والأردن وسوريا، في الوقت الذي لم يكن له إلا وجود ضعيف في العراق مقارنة بالتنظيمات الاسلامية الأخرى(٣٢٨). إلا أن الحركة الاسلامية الأساسية كانت تنمو عند الشيعة وكان معقلها مدينة النجف الأشرف، وكانت هذه المدينة منذ سنوات العشرينات ترى عبر علمائها بأن الجهاد السياسي فرض على كل مسلم تجاه العدو غير الاسلامي وكان الحضور البريطاني في العراق آنذاك يتمثل في سلطة استعمارية مباشرة أتت على أثر نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن هنا كانت ثورة العشرين التي قادتها القيادات الدينية الشيعية في النجف وكربلاء. ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه القيادات تبلور حركة سياسية عن طريق تأسيسها وبنائها لحزب وتنظيم سياسي تكون عقيدته هي الاسلام بغية مواجهة التيارات العلمانية الأخرى التي ظهرت على الساحة في العراق بعد انقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ حيث صعدت الى السلطة أول منظومة عسكرية للحكم.

وفي بداية الستينات بدأت هذه التنظيمات الاسلامية تتبلور معتمدة على أرضية فكرية ضخمة هي الاسلام بكل تراثه الحضاري والفقهي. وكانت قيادات هذه التنظيمات يمثلها أكبر علماء الدين والفقهاء والمجتهدين الذين بلغوا مرحلة في العلم الديني تؤهلهم أن يحملوا درجة (آية الله).

النموذجية المعاصرة للدولة الإسلامية

فكر الإمام محمد باقر الصدر

وكان أبرز التنظيمات الإسلامية الدينية التي نشأت في نهاية الستينات وتعاظم نفوذها وتأثيرها الشعبي في العراق هو تنظيم «حزب الدعوة الإسلامي»، الذي كان مؤسسه وقائده فيلسوفاً إسلامياً وعالماً في الفقه والإقتصاد هو المفكر محمد باقر الصدر. وهو رجل قوي الشخصية عظيم التأثير، يتمتع بسحر قيادي بحكم ذوبانه الروحي في العقيدة الإسلامية وتفانيه من أجل الجهاد وإبتعاده تماماً عن الطموح السياسي[٣٢٩]، بل كان هدفه هو أن يأخذ الإسلام مكانته في العراق وتتحول الدولة في هذا البلد الى دولة إسلامية بدلاً عن التيارات العلمانية الطارئة التي توالت على سدة الحكم.

وكان لشخصية محمد باقر الصدر وكتاباته تأثير كبير على الشبيبة الإسلامية المثقفة والمميزة داخل العراق وداخل العالم الإسلامي. كما كان لشجاعته المتطرفة في صداميتها مع السلطة تأثيراً روحياً وشخصياً كبيراً على أعضاء هذه الحركة الإسلامية وعلى كل المنتمين الى «حزب الدعوة» بحيث كانوا إضافة الى ثقافتهم الإسلامية المستنيرة ذوي شخصيات نضالية مستعدة للجهاد. ولم يكن نظام حركة البعث يدرك هذه القوة الآخذة في النمو تجاهه وإتجاه اعضائه المنتمين الى البعث بدافع المصالح الخاصة والصراعات الشخصية، أو الخوف من السلطة. كما أن النظام لم يكن يدرك القوة الفكرية التي شرعت بالنضوج بشكل منهجي وعلمي متماسك داخل «حزب الدعوة» لتقدم الفكر الإسلامي كـ «إيديولوجية» معاصرة يمكن لها أن تقف منهجياً ومؤسساتياً في وجه الأيديولوجيات العلمانية الناضجة الأخرى مثل الإشتراكية العلمية عموماً، المنبثقة عن الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية في تجربتيها التطبيقيتين في كل من الإتحاد

السوفياتي والصين الشعبية.

إن الخطورة التي كان يشكلها الإمام محمد باقر الصدر على سلطة حركة البعث في العراق تتركز في أن هذه السلطة لم يكن لديها بناء أيديولوجياً بل محض مجموعة من المقالات الصحفية التي نشرها ميشيل عفلق في الأربعينات، بينما حاول الامام الصدر، وهو المفكر الإسلامي الوحيد في القرن العشرين الذي حاول ذلك، بناء مشروع عصري وعالمي للدولة الإسلامية مستنبط من القرآن.

ولما كان القرآن في تفسيراته الفقهية والعلمية الدقيقة نصاً وفكراً صعباً متخصصاً مضمونه العميق ليس بمتناول المسلم العادي، بل يقتصر على الفقهاء المتعمقين في علوم الدين، فالدراسة الفقهية ومدارس علوم الكلام والتفسير، قد أهلته لأن ينقل المضمون القرآني التنظير الفكري الذي يتوخى وضع بناء نظري لمؤسسات الدولة بكل التفرعات والتخصصات الوظيفية لهذه المؤسسات بدءاً من الدستور وشكل الدولة الإسلامية وإنتهاءً الى مؤسسات إقتصادية وبنوك إسلامية هي التي ستؤسس للنظام الإقتصادي الإسلامي المعاصر(٣٣٠).

إضافة الى هذا الجهد النظري قام الإمام الصدر بوضع فلسفة إسلامية ليس لمواجهة التيارات الدينية الكلاسيكية التي سادت في عصر إزدهار الإسلام في الماضي، أي القرون الأربعة الأولى للهجرة، بل وضع فلسفة إسلامية لتواجه الفلسفات السياسية المعاصرة بكل بُناها المؤسساتية الميدانية التي وجدت سبل نموذجتها العينية داخل الأنظمة السياسية الغربية المعاصرة ذات الإتجاه الرأسمالي الليبرالي أو ذات الإتجاه الإشتراكي الماركسي.

فعبر قراءة الإمام الصدر لعلوم الدين الإسلامي قراءة مبكرة ومعمقة جعلت منه يبلغ درجة الإجتهاد وهو في الثامنة عشر من عمره وهي أعلى درجة دينية في الفقه الإسلامي، كان مشروعه الديني السياسي هو بناء دولة الإسلام المعاصرة التي تستند على العقيدة الإسلامية في أقصى صورها إنطباقاً مع القرآ ن، هذا مع إستيعابها للمتغيرات المعاصرة التي طرأت على أنظمة الحكم وعلى الإتجاهات الفلسفية والنظم الإقتصادية والمصرفية في العالم.

فمن القرآن والسنة وكتب التفسير والفقه والمصادر الأساسية للعقيدة الإسلامية بدأ الإمام الصدر يؤسس لمنظومة فكرية إسلامية معاصرة تحتاجها الدولة

الإسلامية الحديثة عند قيامها. ومن هنا بدأ بتأليف كتب العقيدة والفلسفة الإسلامية التي تواجه النماذج الفكرية والفلسفية المعاصرة مثل الفكر السياسي الليبرالي والرأسمالي والفكر الماركسي، فقام بتأليف كتابه المعروف بـ «فلسفتنا»[٣٣١] مؤسساً لفكر الدولة الإسلامية وعقيدتها السياسية.

وإزاء دراسة الإمام محمد باقر الصدر للنماذج الإقتصادية العالمية وفي مقدمتها البناء الإقتصادي الماركسي الذي تصاعدت موجة الإيمان السياسي والإقتصادي به من خلال النموذج السوفياتي وخلال سنوات تألق حركات التحرر الوطني على أساس صعود نموذجها الفكري الإشتراكي واليساري خلال سنوات الخمسينات والستينات وبداية السبعينات، فازاء هذه الموجة من تصاعد المد الثوري على النهج الماركسي عالمياً ولا سيما في بلدان العالم الثالث، لم يكن بمقدور المفكرين الإسلاميين أن يطرحوا سوى أفكارهم الدينية السياسية لمواجهة هذا التيار دينياً إضافة الى مواجهة التيار القومي المتصاعد داخل الوطن العربي من خلال الناصرية.

ومن هذا الأساس القاعدة بدأت كتابات محمد باقر الصدر تتخذ منحى أكثر واقعية وأكثر تلبية للفراغ العلمي في الفكر الإسلامي فألف كتاباً حول النظام الإقتصادي الإسلامي هو الأول من نوعه في تاريخ الفكر الإسلامي الحديث، وصدر الكتاب تحت عنوان «إقتصادنا»[٣٣٢].

وإذا كان متاحاً إقامة عملية مقارنة نظرية لهذا النظام الفكري الذي بدأ محمد باقر الصدر في تشييده من أجل الدولة الإسلامية المستقبلية، فهو أشبه بالجهد العلمي الذي كان يبذله كارل ماركس في القرن التاسع عشر من أجل نقل التفكير الإشتراكي من مرحلته السياسية الطوبائية الى مرحلته العلمية التي ينبغي تطبيقها داخل الدولة الإشتراكية التي سوف يتم تشييدها حسب توقعاته في المستقبل. عندها إنتقل ماركس من الكتابة السياسية الأيديولوجية التي تحرض الطبقة العاملة على الثورة ضد أصحاب رأس المال والأثرياء الصناعيين المستغلين الى التفكير بإقامة الدولة الشيوعية الجديدة التي سوف تكون دعامتها هي البنية الإقتصادية المغايرة تماماً للبناء الإقتصادي الذي تتموضع وفقه مؤسسات النظام الرأسمالي. ولذلك إنتقل ماركس من كتابات سياسية فلسفية مثل «الأيديولوجية الالمانية»

«بؤوس الفلسفة» و «نقد برنامج غوتا» الى اعداد كتابه «نقد الإقتصاد السياسي»[٣٣٣]. وكتابه الأساسي «رأس المال»[٣٣٤].

إلا أن الفارق داخل هذه المقارنة يبقى بالطبع هو أن ماركس كان ينطلق من قاعدة مادية يؤسس لها فلسفياً في حين أن المفكرين المسلمين خلال طيلة العصر الحديث لم يتصدوا كتابياً للجانب العلمي المؤسساتي لبناء الدولة الإسلامية كما ورد في القرآن وفي التجربة السياسية لعصر صدر الإسلام على الرغم من أن القاعدة التي كانوا يعتمدون عليها هي خلفية روحية حضارية سبق وأن حظت بالكثير من البناء الفكري الديني المتكامل.

أن فجوة غياب ضرورة التنظير الإسلامي تجاه الفلسفات السياسية المعاصرة وتجاه الأنظمة الإقتصادية المعاصرة لم يدركها الفكر الإسلامي حديثاً إلا عبر الإمام محمد باقر الصدر وبشكل عام لدى فلاسفة إسلاميين معاصرين سبقوه هم أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، وذلك عبر إدراكهم لتصاعد الكثير من الأيديولوجيات السياسية العلمانية وطرحها لنماذج ليست فكرية سياسية فحسب بل لنماذج مؤسساتية علمية خاصة بالدولة، لذا إنبثقت عند الإمام الصدر فكرته عن ضرورة أن يتوجه الفكر الإسلامي الحديث نحو التنظير العلمي المؤسساتي ذاته، لا سيما وأن الفكر الإسلامي يمتلك مقومات تاريخية وتراثاً ثقافياً طويل الأمد يمكن له أن يستند عليه في بناء نظام إقتصادي إسلامي محض يتأسس على قواعد الشريعة الإسلامية ويستمد أصوله من النص القرآني.

ولذلك وبعد أن ألف الإمام الصدر كتابه التأسيسي «إقتصادنا» توجه الى إدراك إشكالية جديدة في النظام الإقتصادي العالمي كان ينبغي على الفكر الإسلامي أن يواجهها من خلال بناء نظام بديل لها يصدر عن الإسلام. هذه الإشكالية كانت تتمثل في النظام المصرفي العالمي القائم على الفائدة والربا. وهذان الجانبان محرمان في الإسلام. فألحق كتابه الهام «إقتصادنا» بكتاب تأسيسي آخر يتناول الجانب المصرفي في العالم المعاصر ويدرسه بمنظور النقد التحليلي ثم يطرح البديل الإسلامي المصرفي له. وقد تجسد جهده العلمي الإقتصادي هذا في كتابه «البنك اللاربوي في الإسلام»[٣٣٥].

وبعد أن قام الإمام الصدر بوضع الأسس النظرية لإقامة النظام الإقتصادي

الإسلامي في كتابيه السابقين حسب الشروط الواقعية للإقتصاد العالمي المعاصر الذي تتقاسمه عدة مدارس إقتصادية علمانية. بدأ يؤسس بشكل فلسفي لفكر إسلامي سياسي معاصر يمكن له أن يواجه التيارات السياسية المعاصرة وفق منظومة فكرية فلسفية منطقية متكامة. وكان هذا التأسيس النظري الجديد للفكر الإسلامي وفق قواعد تفرزها الحتميات السياسية للواقع الإسلامي والعالمي الراهن. وتصدر عن إدراك ثاقب النظر لدينامية وتطور مسار الأفكار السياسية المعاصرة المناقضة للإسلام، وفي طليعتها الفكر الماركسي الذي كان فلاسفته ومفكروه يواجهون الفكر الديني في كل مكان في العالم وفق منهج مادي علمي يصدر عن منظومة فلسفية متكاملة قام كارل ماركس بتأسيسها نظرياً في القرن التاسع عشر، ثم وجدت تطبيقاتها السياسية ثم إمتداداتها التنظيرية اللاحقة على يد لينين ثم تروتسكي ثم ماوتسي تونغ ثم الفلاسفة الماركسيين الفرنسيين[٣٣٦].

ففي عقدي الخمسينات والستينات وإمتداداً حتى بداية السبعينات كان الصعود الفكري للتيار الماركسي وللمد الإشتراكي في العالم قد أصبح نموذجاً وحيداً للتغير السياسي. ومن هذا المنطلق من الإطلاع الوافي للإمام الصدر على هذا التيار ألف كتابه الجذري «الأسس المنطقية للإستقراء»[٣٣٧]، وهو كتاب نظري فلسفي يؤسس للفكر الإسلامي في اللحظة الراهنة في مواجهة التيارات السياسية العلمانية التي تناقضه.

وبعد هذا البناء الفكري السياسي لإسلام سياسي معاصر يقف كنموذج ثقافي روحي إزاء التيارات القائمة بين الساحة العربية والدولية، بدأ الإمام الصدر بكتابة سلسلة من الدراسات التي تعني بالتربية الإسلامية وكان عنوان هذه السلسلة من الكتب هو «دائرة المعارف الإسلامية» وهي عبارة عن مجموعة من الكتب التي تتوخى بإسلوب عربي واضح بليغ ودقيق في دلالاته إنجاز عملية تثقيف إسلامي سياسي للجيل الجديد، وتعميم التربية والسلوك والإلتزام الإسلامي داخل الحياة وداخل الثقافة المعايشة من قبل الفرد المعاصر.

كانت الخطورة في هذا العمل الفكري الإسلامي الضخم الذي قام به محمد باقر الصدر هو أنه قد أقرنه بعمل سياسي ميداني تجسد في تأسيس «حزب الدعوة» الإسلامي وخلاياه التنظيمية وكوادره وزعمائه الذين كانوا يتحركون بشكل سري

في العراق ويجمعون الأتباع ويؤسسون حلقات دراسية إسلامية سرية داخل المساجد والحسينيات في بغداد وفي المدن العراقية الأخرى. وقد ظل هذا التنظيم الإسلامي يتعاظم ويتطور ويكون أكثر التنظيمات السياسية في العراق نضوجاً فكرياً لأنه كان بعيداً كل البعد عن التقنية السياسية الرسمية التي تتبعها تاكتيكياً حركة البعث الموجودة داخل السلطة. كما أن تنامي هذا التيار المنظم قد كان بفضل غفلة السلطة عنه لإنخراطها داخل معارك أخرى تتركز على تصفية التيارات السياسية المنافسة الأكثر بروزاً بشكل مباشر مثل الأحزاب القومية الناصرية، ثم المنظمات والأحزاب السياسية الماركسية، إضافة الى إنشغال سلطة حركة البعث بمحاربة الحركة القومية الكردية في شمال العراق، فقد كانت السلطة تريد أن تأخذ مشروعية الوجود التي لم تمنح لها شعبياً بسبب من أن كافة القوى الوطنية كانت ضدها.

وهنا كان للفكر الإسلامي المعاصر الذي أسس له محمد باقر الصدر وكان لصدور كتبه التأسيسية في الإقتصاد والفلسفة الإسلامية خلال نهاية عقد الستينات وفي عقد السبعينات، كان لهذا الفكر دوراً في إفراغ النظام البعثي من محتواه. إذ أن صدور كتبه كان يعني أنه قد وضع أسساً لفكر معارض بديل لأجل إنشاء دولة إسلامية تقام تجاه نظام لا يستطيع حتى مواجهة هذا الفكر الإسلامي بفكر مضاد يناقشه ويحاوره لأنه لا يمتلك حتى هذه القاعدة من الفكر «القومي» و«العلماني» الذي تنادي به حركة البعث. ثم أن طرح الفكر الإسلامي وفق منظور شمولي عصري يتوخى وضع قوانين نظرية لمؤسسات الدولة الإسلامية كبعد أول، يقترن بعمل سياسي على الأرض تقوم به كوادر وأعضاء الحركة الإسلامية التي يقودها حزب الدعوة كبعد ثانٍ. كان هذان البعدان: أي بعد وجود التيار النظري المتماسك لفكر إسلامي معاصر، إضافة الى تأسيس عمل سياسي إسلامي عن طريق التنظيم السياسي «لحزب الدعوة»، يوضحان موقف الإمام محمد باقر الصدر من أن السلطة في العراق والتي يقودها تيار البعث هي«سلطة باغية» أي لا يمكن أن تكون ذات ولاية على المسلمين.

وهذا الإدراك الديني قد إنبثق من إدراك حقيقة أن السلطة السياسية في العراق قد إنبثقت عن جذر حزبي عربي داخلي[١] كان في نشوئه الزمني والفكري متواكباً مع

تصاعد النشاط الصهيوني داخل المنطقة العربية.

وأن هذا النشاط الصهيوني الخارجي قد أثار إحتجاجاً شعبياً كبيراً داخل العالم الإسلامي والعالم العربي بحيث إندلعت حرب ١٩٤٨ وقامت مقاومات شعبية وموجات متطوعين ضد الوجود الإسرائيلي. وكانت أول المسائل في إثارة إحتجاج الشعوب الإسلامية هي قضية القدس وسعي إسرائيل الى إحتلالها أو تدويلها، ولذلك كان من الضروري في نظر الإستراتيجية الغربية أن تنشأ قوة سياسية داخلية داخل الوطن العربي تمثل الإمتداد للمشروع الصهيوني ولكنها تطرح شعارات مخالفة ظاهرياً للأهداف الصهيونية ومتلائمة مع ما يطرح من شعارات سياسية أو قومية سائدة داخل العالم العربي ومن هنا كان إدراك الإمام محمد باقر الصدر بأن السلطة المنبثقة عن حركة البعث والتي وصلت الى سدة الحكم في العراق هي إمتداد سياسي لمشروع خارجي خاص بالهيمنة على العالم الإسلامي وتدمير القوى المحركة فيه. ومن هنا جاءت خطوات الإمام الصدر المدروسة بقوة إستراتيجية في العمل السياسي والذي أسبقه بتنظير فكري للحركة الإسلامية المعاصرة وللمهمات التي ينبغي أن تنجزها لإعادة بناء نفسها من جديد على شكل فكر وعقيدة مرتبطة بمؤسسات دولية إسلامية بديلة لها تقاوم الأداة الداخلية لإمتداد المشروع الغربي في العالم الإسلامي كما تمثله إسرائيل والإستراتيجية البريطانية والاميركية. وكانت هذه الأداة الداخلية مجسدة بحركة البعث التي أدرك الإمام الصدر وظيفتها الأساسية المعادية للإسلام وللمشروع الإسلامي برمته، ولذلك أصدر فتواه الشهيرة التي تسببت في مقتله بعد ذلك والتي كان مضمونها: «إن كل من دخل حزب البعث فهو كافر»[٣٣٨] و«أن المسلم والمؤمن عليه أن لا ينتمي الى حزب البعث»[٣٣٩] وقد جاءت هذه الفتوى نتيجة لتراكمات حدثية أخرى جرت على الساحة السياسية في العراق، مثل تصفية الحركة القومية الناصرية جسدياً وحل تنظيماتها.

وعلى الرغم من الإختلاف الكبير البالغ حد التناقض الذي كان يسود العلاقة بين الحركة الإسلامية في العراق وإيران من جهة وبين نظام الرئيس عبد الناصر والتيار الناصري من جهة أخرى ولا سيما بعد إعدام زعيم الأخوان المسلمين في مصر المفكر الإسلامي سيد قطب عام ١٩٦٥، فإن رجال الدين في العراق وفي

إيران كانوا يمتنعون عن مهاجمة الرئيس عبد الناصر في سياسته المضادة للولايات المتحدة ولإسرائيل على أساس أنه يقاوم عدواً واحداً هو عدوهم.

كما أن السلطة المنبثقة عن تيار حركة البعث التي وصلت الى الحكم في العراق في عام ١٩٦٨ قد قامت بضرب قوى وطنية أخرى هم الشيوعيين والقوى الدينية، هذا إضافة الى شنها لحرب إبادة ضد المسلمين الأكراد في شمال العراق، الأمر الذي أثار وجه معارضة علنية ودينية عنيفة من قبل رجال الدين المسلمين في النجف ضد هذه الحرب التي إستهَدفت أكراد العراق بإعتبارها «قتل مسلم لأخيه المسلم»[٣٤٠].

وعندما تصاعدت حرب نظام البعث في العراق ضد الأكراد عام ١٩٧٠ ومن قبل الأكراد ضد قطاعات الجيش العراقي الموجود في كردستان بسبب ضعف السلطة البعثية الحاكمة التي لم يمر عليها سوى عامين، قام رئيس السلطة آنذاك وهو أحمد حسن البكر مع نائبه صدام حسين بزيارة مدينة النجف لمقابلة آية الله محسن الحكيم الزعيم الديني الروحي والفقهي للشيعة في العالم لكي يستحصلا منه على فتوى في هذا الخصوص، وكان الجنود العراقيين الذين سيقوا قسراً الى ساحات القتال ضد الأكراد في شمال العراق هم من الشيعة ومن الذين دفعت بهم السلطة الى الشمال لوضع الشيعة تجاه الأكراد وخلق تيار طائفي بين السنة الأكراد والشيعة والسنة العرب في العراق. وهذه هي الخطة الإسرائيلية نفسها التي تهدف الى اللعب على وتر الأقليات الدينية والقومية في العالم الإسلامي لإضعاف بنيته من الداخل، وقد نفذت هذه الخطة عملياً من قبل سلطة حركة البعث في العراق. وخلال الزيارة التي قام بها رئيس السلطة البعثية في العراق أحمد حسن البكر عام ١٩٧٠ الى النجف لمقابلة آية الله الإمام محسن الحكيم، وقد طلب منه بأن يفتي فتوة موجهة الى الجنود المسلمين الموجودين في الشمال وينبغي أن تقول هذه الفتوى: بأن الحرب ضد الأكراد والقضاء على عصيانهم هي حرب مقدسة وأن الجنود الذين سيستشهدون فيها سيذهبون الى الجنة، وذلك من أجل تشجيع السلطة البعثية للجنود العراقيين على قتل الأكراد.

وكانت إجابة آية الله الحكيم هي أنه لا يستطيع أن يفتي بذلك لأن هذه الحرب يحرمها الإسلام فهي حرب مسلمين ضد مسلمين أكراد وأن ما يطلبه البعثي حسن

البكر هو حرام ولا يقره الإسلام أبداً، ولو كان هو يعرف (أي السيد الحكيم) بأن (طلب البكر) هو هذا فإنه (أي الإمام الحكيم) لم يكن ليستقبله في بيته في النجف*(٣٤١).

ولم يعاود رجال السلطة البعثية في العراق زيارتهم الخفية الى النجف لأن السيد محسن الحكيم كان قد خلق قطيعة مطلقة بينه وبين السلطة البعثية بإعتبارها إمتداداً داخلياً للنشاط الصهيوني في الخارج الذي يسعى لإحتلال القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل. وقد أدركت سلطة حركة البعث منذ ذلك الوقت بأن الخصم الرئيسي لها في العراق هو الحركة الإسلامية، إلا أن تصفية الأعداء الآخرين للسلطة (الناصريون والشيوعيون) لم يتم بشكل كامل. كما أن الحركة الإسلامية لم يكن نشاطها السياسي قد ظهر بعد بشكل فعال فقد كانت تعمل تحت الأرض وبشكل علمي دقيق يتوخى غاية السرية وتحقيق الهدف، الأمر الذي جعلها تتسع بشكل سريع.

وعلى الرغم من أن القيادة الدينية لهذه الحركة كانت قيادة شيعية تتمثل بالفيلسوف الإسلامي محمد باقر الصدر، إلا أن أعضاء هذه الحركة كانوا يتكونون من السنة ومن الشيعة على حد سواء، فإن حزب الدعوة قد كان يواجه ما تحاول حركة البعث تحقيقه وهو خلق خلاف وتشتت طائفيين حادين بين المسلمين في العراق يساعد تدريجياً على قيام حرب أهلية تقوم على أساس ديني طائفي، وهذا ما كانت تسعى الى خلقه إسرائيل داخل منطقة الشرق الأوسط وفي بلدان أساسية مثل سوريا، العراق، لبنان، فقد طرحت إسرائيل بشكل سري مشروع إقامة دولة درزية في لبنان وسوريا وذلك في الوقت نفسه الذي كانت حكومة حركة البعث في العراق تقوم بتعبئة الجيش العراقي لضرب السكان الأكراد في شمال العراق بإعتبارهم ليسوا بعرب وكانت من ناحية أخرى تحاول الحصول على فتوى دينية من الزعيم الديني والروحي للشيعة آنذاك الإمام محسن الحكيم لتبرير هذه الضربة وخلق جرح بسيكو

* في هذا اللقاء قام آية الله الحكيم بطرد أحمد حسن البكر وصدام حسين من بيته بغضب وقال لهم جملته المشهورة «إذا كان الشعب العراقي قد قتل نوري السعيد وسحل جثة عبد الإله فإنه في حالة قيام إنقلاب ضدكم فإن الشعب العراقي سوف يقطعكم بأسنانه».

ـ تاريخي بين القوميتين العربية والكردية وبين المذهبين الشيعي والسني[٣٤٢].

ومنذ وفاة آية الله الحكيم أصبح أهم المجتهدين الشيعة بعده أبو القاسم الخوئي وآية الله محمد باقر الصدر، وبالطبع فإن آية الله الخوئي كان هو المطروح إسمه بشكل أوسع داخل الأوساط الشيعية العراقية والعالمية ليكون الفقيه الذي يحل محل آية الله الحكيم، إلا أن الآثار الفكرية والنشاط السياسي الدائم للإمام محمد باقر الصدر كان له تأثيره المباشر والواسع بين الشباب الذين أقبلوا على قراءة كتبه وانضموا الى «حزب الدعوة» الإسلامي الذي أسسه. كما أن هذا الحزب كان ذو وظيفة سياسية إضافة تتجسد في إمتلاكه لفكر إسلامي معاصر يمكن أن يناقش التيارات السياسية الفكرية الأخرى المناقضة للفكر الإسلامي وهي التيارات ذات الإتجاه العلماني أو اليساري عامة.

كما أن عملية التقليد في الإجتهاد الشيعي عند الإمام الصدر قد توسعت قاعدتها الشعبية بشكل كبير علاوة على إنضمام الشيعة والسنة الى هذا الحزب دون طرح فكرة الإختلاف المذهبي، بحيث أن أكبر قيادات الحزب وكوادره كانت من السنيين الذين قاموا بدور فعال في نشر الفكرة الإسلامية والقيام بتعبئة سياسية لها، وكان في طليعة الكوادر النشطة والقيادية في الحزب عالم ديني سني هو الشيخ عارف البصري الذي تم إعدامه من قبل سلطة حركة البعث في العراق مع ثلاثة قياديين إسلاميين آخرين كانوا ينتمون الى حزب الدعوة، وتمت عملية الإعدام بعد تعذيب جسدي طويل في بغداد عام ١٩٧٣[٣٤٣].

وبسبب الحركة البعثية التي حكمت السلطة في العراق بدأ يتزايد بكثافة التيار الإسلامي في الداخل لا سيما بعد ٦ تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٧٣ حيث وقفت المملكة العربية السعودية كدولة اسلامية موقفاً ثنائياً في جانبيه لتأييد القضية الفلسطينية وتحرير القدس وإستعادتها كمدينة إسلامية لصالح العالم الإسلامي، حيث كانت المملكة العربية السعودية المتضرر الأول إقتصادياً خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ من جراء إستخدام النفط كسلاح ضد الغرب، ولكن إيقاف إطلاق النار مع إسرائيل من قبل أنور السادات كان الصدمة غير المنتظرة من قبل المملكة العربية السعودية التي أرادت إستمرار الحرب حتى تحرير سيناء وكافة الأراضي العربية المحتلة بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد تزعم هذا الموقف

الإسلامي ـ القومي، الملك فيصل بن عبد العزيز الذي على الرغم من خلافاته السياسية السابقة مع الرئيس عبد الناصر كان قد أيد بشكل تام وملتزم قيام الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ . وكان شرطه الأساسي بالنسبة للرئيس السادات هو أن لا يوافق على أي حالة لوقف إطلاق النار. وإستخدم البترول كسلاح وكانت أول هزة لأوروبا بأن يستخدم العالم العربي الإسلامي سلاح البترول ضدهم ويقومون بتحقيق حالة شلل إقتصادي وسياسي لهم. إلا أن وقف إطلاق النار في ٢٤ تشرين أول (إكتوبر) ١٩٧٣ كان مفاجئة كبيرة بالنسبة للملك فيصل بن عبد العزيز إذ بدأ السادات عندها يخطو خطوات منفردة نحو حل سياسي في حين كان يمكن على المستوى الإستراتيجي العسكري أن يحقق مكاسب إستراتيجية سياسية ضد إسرائيل. ومن هنا كان التفاوت في الموقف العربي الذي كان يبدو حتى حرب تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٧٣ موقفاً صلباً ومتعنتاً ضد إسرائيل لكن هذا الموقف قد أصبح موقفاً قابل للمساومة والحل السلمي والتنازل على الرغم من النصر العسكري الذي لم يتم إستثماره سياسياً. ولذلك بقي الملك فيصل متردداً في السير في الإتجاه نفسه ضد إسرائيل حتى خلال مفاوضات السلام التي كان يقودها هنري كيسنجر آنذاك بعد وقف إطلاق النار(٣٤٤).

إن حرب إكتوبر كانت بالنسبة للملك فيصل فرصة ذهبية لإتمام مقاومة المشروع الصهيوني الغربي في الشرق الأوسط هذه المقاومة التي أسس لها وبدأها الملك عبد العزيز بن سعود منذ لقائه مع الرئيس الأميركي روزفلت على الطراد كوينسي عام ١٩٤٥ فإن البعد الديني والعربي لإتجاه الدبلوماسية السعودية كان يسير بشكل عقلاني هادىء لا يتوخى إستثارة أو إستفزاز القوى العظمى. أي أن المملكة العربية السعودية كانت دائماً سائرة في سياستها الخارجية بشكل يتوخى حسن العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى. وهذا الإتجاه في السياسة لم يجعل الولايات المتحدة الاميركية تعادي المملكة العربية السعودية أو تتخذ إجراءات سياسية ضدها، مثلما قامت بذلك تجاه سياسة عبد الناصر القومية ذات الطابع الإستثماري والإستفزازي ضد الولايات المتحدة الاميركية. ولذا كانت ضربة الولايات المتحدة لنظامه السياسي من خلال إسرائيل ضربة أنهت المرحلة الناصرية فعلياً في هزيمة ١٩٦٧ . أما السياسة السعودية فقد بدأت

إتجاهها الإسلامي منذ عام ١٩٢١ تاريخ إنعقاد أول مؤتمر إسلامي في جدة ثم إتبعت إتجاهها الإسلامي على الصعيد الدولي لتأسيس حركة إسلامية عالمية عامة في هذا المجال خلال العقود التالية من القرن العشرين. وتعززت هذه السياسة الإسلامية أثناء إثارة القضية الفلسطينية وتصاعد النشاط الصهيوني داخل العالم العربي بشكل متزامن لحدوث اللقاء بين فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود الذي عارض الهجرة اليهودية الى فلسطين.

شكلت هذه الإستمرارية في السياسة السعودية المعارضة للمشروع الصهيوني والمشيدة لمشروع إسلامي دولي الأرضية التي تواصل معها الملك فيصل، وكانت خطورة هذا الخط تتميز بعدم معارضته للسياسة الاميركية بل السير في إتجاه موقفها داخل منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل الحكومات العسكرية ذات الطابع اليساري العام والتي أخذت على عاتقها حسب الشعارات التي رفعتها مهمة البعد الإقتصادي والإصلاح الإجتماعي والسياسي، وكانت هذه الحكومات تتهم الحكومة السعودية بـ «الرجعية» و «العمالة» بسبب العلاقات الحسنة بين المملكة العربية السعودية وبين الولايات المتحدة الاميركية[٣٤٥].

إلا أن هذه العلاقات الحسنة التي أقامتها السلطة السعودية على أساس من المصالح المشتركة بما يتلائم والإتجاه الديني الإسلامي للمملكة مثل مقاومة المد الشيوعي داخل المنطقة، ثم التعاون الإقتصادي في مجال الإقتصاد النفطي وإستخراجه، كانت هذه العلاقات تتجه نحو هدفها الجوهري الخاص وهو الإسلام من أجل تكوين وبناء سياسة إسلامية دولية تتفق مع مسار السياسة الخارجية الذي لا يؤمن بالتعامل دولياً مع الإتحاد السوفياتي بإعتباره دولة علمانية لا تؤمن بالدين.

ووفق هذا الخط المتداخل بين التطبيق الدستوري للشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وبين الإتساق في التعامل مع قوى كبرى في السياسة الخارجية، كان الخط الواضح الذي يسير بشكل مستقل السياسة السعودية هو الإسلام، إذ كان الهدف الذي اختطه المؤتمر الإسلامي الدولي الأول في سنوات العشرينات، ثم الخط الإسلامي الذي إمتد داخل مجموع الدول الإسلامية الذي تواصل عبر سياسة الملك فيصل بن سعود، كان هذا الخط يتوجه خلسة نحو

أهدافه بدون طرح شعارات تستفز الإستراتيجية الاميركية مثلما كان يفعل الرئيس المصري جمال عبد الناصر عبر رفعه شعارات ضد الإمبريالية وضد الإستعمار العالمي وضد الرأسمالية، وكانت هذه الصيغة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية أساساً مبدأً للتعامل السلبي مع قوة مسيطرة هي الولايات المتحدة الاميركية، عبر الإنسياب اللامباشر نحو الهدف، الأمر الذي لم يكن ليثير إجراءً إحترازياً لدى دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الاميركية.

ولذلك كانت المواقف التي إتخذتها السياسة الخارجية السعودية خلال الحرب المصرية الإسرائيلية الرابعة التي إندلعت في ٦ تشرين الأول (إكتوبر) ١٩٧٣ هي مواقف قومية عربية وإسلامية في وقت واحد دون أن تكون التصريحات الرسمية لهذه السياسة العربية الإسلامية تفصح عن هويتها بالتعبيرات اللغوية الأيديولوجية السائدة والتي كانت تطرحها الأنظمة السياسية العربية الأخرى، مثل تعبيرات: (القومية العربية) و (محاربة الإمبريالية والصهيونية)[٣٤٦].

إن هذا الإسلوب اللامباشر في المواجهة مع عدم الإفصاح عن الهدف النهائي إضافة الى إقامة علاقات جيدة مع الخصم كان الأكثر فعالية لأنه يتبع إسلوب إستراتيجية ودبلوماسية القوى الإستعمارية نفسها التي لا تطرح أهدافها المباشرة عن طريق اللغة بل عن طريق الممارسة الدبلوماسية الميدانية مع تغطية الحقل الميداني بلغة مخالفة للهدف.

وعبر هذه الفجوة بين الفعل العملي على المستويين السياسي والعسكري وبين التيار اللغوي المناقض الذي يعبر عنه كانت قد نجحت الإستراتيجية الغربية بفرض هيمنتها الكاملة على العالم الإسلامي، ولذلك كانت الخطوات السياسية الخارجية للملك فيصل بن عبد العزيز متبعة لفعل مثل هذا لم يتجلَ بشكل ميداني مباشر بعد حرب ١٩٧٣ بين الدول العربية وإسرائيل، حيث كانت المواقف تتجه نحو الإتجاه القومي الفعال في عملية تطبيقه وكذلك نحو الإتجاه الخاص بالعالم الإسلامي. وكان هذان الإتجاهان المتوازيان والمرتبطان بسياسة دبلوماسية غير مباشرة هما العامل الأول في إغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٧٥ .

وعلى الرغم من أنه لا توجد أية وثيقة حاسمة تجزم بأن وكالة المخابرات المركزية C.I.A هي التي خططت لهذا الإغتيال إلا أن التزامن الخاص بعملية

الإغتيال مع إطار الحدث السياسي الإقليمي العام داخل منطقة الشرق الأوسط يمكن له أن يثبت ذلك، إذ جاءت عملية الإغتيال بعد تصريح للملك فيصل بن عبد العزيز أمام هنري كيسنجر بأن مدينة القدس يجب أن تعاد الى العالم الإسلامي وأنه (أي الملك فيصل) يرغب بإقامة الصلاة في المسجد الأقصى في العام القادم(٣٤٧) بعد أن تعاد للعرب والمسلمين وتحرر من الإحتلال الإسرائيلي. كما إرتبط هذا الحدث بفترة زمنية من المتغيرات داخل منطقة الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ جرت خلالها المفاوضات اللامباشرة بين الدول العربية الخاصة بالمواجهة وبين إسرائيل. وكان كيسنجر هو الذي يقوم بدور الوسيط في هذه المفاوضات عبر نشاط دبلوماسي عرف «بالرحلات المكوكية» لوزير الخارجية الاميركية. ومن هذه المرحلة السياسية الإقليمية تولدت سياسة اميركية جديدة داخل الشرق الأوسط بعد إغتيال الملك فيصل. فإن صمام الأمان الإحترازي من قبل الولايات المتحدة الاميركية لم يعد متجسداً بالتنسيق مع حكومة إسلامية لا ترفع شعارات الإشتراكية واليسارية مثل تلك الشعارات المباشرة التي رفعها النظام السياسي في مصر خلال فترة جمال عبد الناصر بل أن الإجواء الإستراتيجية الإحترازية تتموضع في عمل شبكة من العلاقات الإقليمية المتسعة مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية دون أن تكون هذه الأنظمة منضوية تحت إتجاه ممارسة الشريعة الإسلامية، أو الإتجاه الإسلامي كهدف داخل السياسة العالمية، وذلك في محاولة لإيجاد مكان له من قبل حكومة إسلامية ما لأجل فرضه ضمن تيارات السياسة الدولية، ومن هنا كان الإعتماد بعد ذلك بشكل فعلي على النظام الشاهنشاهي الإيراني عبر شكل من الفعالية السياسية الاميركية التي تدعمه عسكرياً وسياسياً على الصعيد الإقليمي(٣٤٨).

المشروع القومي ضد المشروع الإسلامي

أزمة الأيديولوجية والتاكتيك

كانت إيران بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تشكل إمتداداً جديداً على الصعيد الإقليمي لطرح الإتجاه الإسلامي داخل منطقة الشرق الأوسط والإنطلاق به من كونه ديناً رسمياً للدولة الى كونه فكراً شمولياً ينبغي أن يسود كنموذج عند الأنظمة السياسية العلمانية الأخرى داخل العالم الإسلامي. ولكن قبل تناول التجربة الإيرانية في الإسلام السياسي والمعضلة الواضحة التي تولدت عنها بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية ينبغي تناول التجربة القومية العربية الأخرى التي شكلت موضوعاً للإحتواء الغربي من خلال شكل لا مباشر وتوظيفها ضد الإتجاه الإسلامي. وهذه التجربة هي التجربة المصرية في فترة جمال عبد الناصر التي إمتدت منذ العام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ وكانت أكثر أهمية وسعة في التأثير من تجربة حركة البعث.

كان البعد الميداني للتجربة الناصرية كتجربة قومية أكثر عمقاً من التجربة الخاصة بحركة البعث، فإن المشروع القومي في مصر بين ١٩٥٢ و١٩٧٠ كان يتأسس على إشكاليات وضروريات واقعية ذات جوانب تحررية وإصلاحية خاصة بمعاداة الهيمنة الإستعمارية الغربية من جهة ثم تقوم هذه النزعة التحررية ببناء وطن ذي خطة تنموية إقتصادية وثقافية شاملة إضافة الى بناء مشروع سياسي إستقلالي مرتبط بأرضيته القومية العربية.

وقد كانت التجربة الناصرية تجربة ناجحة في مشروعها التنموي وخطتها القومية العامة إذا تأسست على فهم إحتياجات واقع إقليمي وطني محدد بمصر ثم واقع إقليمي قومي محدد بالعالم العربي، وأن كل الإخفاق الذي أصاب هذه التجربة كانت معطى موضوعي لطبيعة تكوين السلطة الخاص ببنية الأنظمة العسكرية داخل

العالم الثالث ومحدودية قدرتها الذاتية تجاه المشروع التنموي العام.

وفي اللحظة التي كان فيها المشروع الناصري قد حقق نجاحاً ميدانياً جزئياً كان قد حقق أيضاً نجاحاً على صعيد تعبئة الرأي العام العربي ضد الإستراتيجيات الأجنبية. ومن هنا كانت الأهداف الوطنية والقومية لشخص عبد الناصر قد إكتسبت مشروعيتها على الصعيد العربي العام. إلا أن هذا النجاح في التعبئة التحررية والكشف الإعلامي لطرق ومناهج وسياسات الإستراتيجيات الأجنبية داخل العالم العربي كان على أساس قومي ينحصر داخل النواة السطحية الإقليمية للعالم العربي بإعتبارها رقعة جغرافية سياسية قومية وليست حضارية منفصلة عن العالم الإسلامي، ومن هنا حدث الإصطدام بين المشروع القومي الناصري والمشروع الإسلامي الذي كان آخذاً بالتبلور بشكل أكثر قوة، على الصعيد البنائي الفكري، من الخطر الأيديولوجي للحركة القومية فإن وراء التيار الإسلامي السيايس المعاصر كانت تقف خلفية فكرية ضخمة عمرها أكثر من أربعة عشر قرناً من العمق الثقافي والروحي الإسلامي. أي منذ إنطلاق الدعوة الإسلامية داخل الفضاء الجغرافي للجزيرة العربية وحتى اللحظة المعاصرة الراهنة، مروراً بكل مراحل التطور الفقهي والديني واللاهوتي داخل العالم الإسلامي عبر مراحل إرتقاء الحضارة الإسلامية في القرون الستة الأوائل بكل ما حفلت به من تيارات التفسير والفقه والتنظير الإقتصادي والدستوري الخاص بأساليب الحكم وعلاقة الحاكم بالرعية وما الى ذلك من مدارس علم الكلام، وغيرها[٣٤٩]، في حين كان الفكر القومي فكراً طارئاً جاء نتيجة اللحظة الراهنة. وكنتيجة للتأثر بنهوض النزاعات القومية في الغرب وخاصة النزعتين النازية والفاشية. ولذلك كان النظام القومي العربي دوماً يفتقر الى الأيديولوجية التي يمكن لها أن تسند فكرياً مشروعية النظام السياسي القائم بإفراده الموجودين داخل السلطة[٣٥٠].

ومن هنا كانت أزمة نظام عبد الناصر في مصر أزمة أيديولوجية. إذ ظل هذا النظام يبحث له عن ايديولوجية طيلة وجوده في السلطة، فبعد الإنقلاب العسكري في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، لم يكن هناك لدى السلطة المصرية الجديدة أي تصور عن نظام الحكم، فإحتفظت بالحكم الملكي لفترة قصيرة ثم قامت بإختيار صيغة دستورية جديدة من نوعها إسمها (مجلس قيادة الثورة). ثم حددت أهدافاً

عامة تماماً بدون برنامج تخطيطي هام أو منهج عملي مرسوم يمكن له أن يحقق هذه الأهداف ميدانياً وكان من ضمن هذه الأهداف العامة: إصلاح الجيش، القضاء على الإقطاع، القضاء على الإستعمار، وما الى ذلك من أهداف عامة يمكن لأية سلطة جديدة من سلطات الإنقلاب العسكري في العالم الثالث أن تطرحها كشعارات أولية للإستحصال على نمط من المشروعية الشعبية المبدئية التي يمكن أن تستند إليها أولاً أملاً في إستحصال قاعدة شعبية لها بعد ذلك.

وكانت الأزمة الأيديولوجية لنظام عبد الناصر بحاجة الى تنظير من نوع جديد يبرر وجود السلطة وسياستها. وقد جاء هذا التنظير بالطبع من خلال الكتب، فإن أي نظام سياسي بحاجة الى قاعدة نظرية ينبغي الإعتماد عليها لكي يمنح نفسه صورة إمتلاكه لخطوات إصلاحية وأن هذه الخطوات تستند على قاعدة من التنظير المسبق.

وعلى العكس من سطحية وعيبية الكتابات الصحفية التي إستندت اليها حركة البعث، فإن الكتابات التي عزم عبد الناصر على الإستناد إليها كانت تنبع من إدراك أكثر شمولاً لواقع مجتمعي وسياسي عربي ينبغي أن يغير بناه التي تكونت في ظل هيمنات إستعمارية غربية نحو بنى ينبغي أن تتكون في ظل عهد جديد يسوده التحرر من هذه الهيمنة، وبناء الذات الوطنية والتوسع بعيداً عن إرادة الآخر المسيطر على مقدرات البلاد.

ووفق هذا التصور إبتدأت حكومة الإنقلاب العسكري في مصر تنضج لنفسها أسساً نظرية لتبرير خطوات ميدانية لاحقة لسياستها، فكان أول كتاب نظري يمكن له أن يطرح تصوراً أولياً للتطبيقات العينية التالية للسلطة الناصرية هو كتاب «فلسفة الثورة»[٣٥١] لجمال عبد الناصر الذي أوضح فيه أهمية وجود شخص أو بطل يمتلك التصور الطليعي للإصلاح وللتغيير الإجتماعي والسياسي في بلده في ظل هيمنات أجنبية كانت تمسك بديناميات الصيرورة السياسية داخل بلدان العالم الثالث عامة وداخل العالم العربي بشكل خاص، إلا أن مثل هذا الكتاب الرومانسي قد إنتهى مفعوله أمام الصدمات الواقعية التي تعرضت لها تجربة الحكم القومية في ظل النظام الناصري وكانت فحوى الإنتصارات المؤقتة والجزئية التي خلقتها قرارات للسلطة المصرية جذرية في صورتها الظاهرية وضعيفة من ناحية

قيامها على أسس متينة في إجراءاتها الواقعية، وذلك مثل إنتصار عملية تغيير مصادر التسلح مع الكتلة الغربية الى الكتلة الإشتراكية الشرقية عبر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٥٤، ثم الخروج من مواجهة العدوان الثلاثي على مصر بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بإنتصار سياسي للسلطة.

إن مثل هذه الإنتصارات الظاهرية والمؤقتة في مفهومها لم تنقذ النظام القومي الناصري من إستمرارية معايشته لسلسلة من التناقضات البنيوية التي ظهرت نتائجها الجلية داخل السنوات اللاحقة التي عايشتها التجربة.

لقد قادت هذه الإنتصارات الخارجية الى أن تعايش البنية التناقضية الخفية للنظام أزمة حادة في تجربة الوحدة بين مصر وسوريا حيث تعرض هذا الحلم الطوباوي القومي الذي تأسس على نموذج التجربة البسماركية في التوحيد القومي الى هزة عنيفة بعد الإنفصال عام ١٩٦١ . وقد كانت الجدوى المنطقية لهذه الهزة هي إعادة بناء نموذج أيديولوجي نظري للسلطة القومية الناصرية تجسد في «قوانين (مايو) الإشتراكية» التي برزت في كتاب نظري آخر إسمه (ميثاق العمل الوطني)[٣٥٢] وكان هذا الكتاب النظري محاولة أكثر جدية من الكتاب العمومي السابق الذي صدر تحت عنوان «فلسفة الثورة». وبعد صدور الميثاق بدأت المؤسسات السياسية والدستورية والإقتصادية والثقافية في مصر تسير ضمن برنامج واضح من خلال كتاب نظري جديد كانت تحتاج إليه السلطة كبرنامج لها. فكل سلطة سياسية في العالم الحديث بحاجة الى كتاب مرجع خاص بها يسهم في بنائها الأيديولوجي.

إلا أن مفعول هذا الكتاب ما لبث أن فقد محتواه وكذلك فعالية التطبيق من خلال الهزيمة العسكرية العنيفة التي تعرض لها النظام الناصري عام ١٩٦٧ في حربه مع إسرائيل. عندها كانت البنى السياسية التي أقام عليها هذا النظام القومي مشروعيته السياسية والجماهيرية والدستورية قد إنهارت أمام هزيمة عسكرية سريعة تدل على الهزيمة السياسية لبنى النظام القائم نفسه وهشاشة تكوينه الداخلي، غير المبني بشكل منطقي من الداخل بل المعتمد على أشخاص وليس على مؤسسات يمكن لها أن تستمر وتقاوم تجاه هزيمة عسكرية سياسية أو أزمة سياسية إقتصادية يمكن أن تواجه البلد.

ومن هنا بدأت محاولة أخرى في التنظير هي محاولة لخلق أيديولوجية لنظام قومي بدون أيديولوجية بل أن بقاءه في السلطة كان يعتمد على منطق (التجربة والخطأ) أي منطق الخطأ هو الذي يعلم التجربة الصحيحة بعد ذلك. وهذا منطق ذو محتوى إسطوري لا يصلح لأن يكون منهجاً لسلطة سياسية تضع أمامها طموحاً للإصلاح على الصعيد الوطني أولاً، لكي يكون بعد ذلك نموذجاً قومياً عربياً للإصلاح على مستوى العالم العربي كله. فبعد الهزيمة وجد النظام الناصري نفسه أمام ضرورة تقضي بأن يطرح أسساً نظرية جديدة من خلال كتاب نظري، فكانت نتيجة ذلك كتابين لعبد الناصر هما «في التنظيم والحركة»[٣٥٣] و«التنظيم الطليعي»[٣٥٤].

وقد حاول عبد الناصر من خلال هذين الكتابين أن يحدث تغييراً جذرياً في البناء الدستوري للدولة القومية الناصرية وهذا التغيير يمس (مجلس الشعب) وهي المؤسسة التي كانت بمثابة البرلمان بالنسبة للنظام السياسي في مصر. وقد وضع عبد الناصر كوادر سياسية يسارية وماركسية لقيادة التنظيم الطليعي في مصر، ومن هنا كان النظام السياسي يقترب نحو اليسار الماركسي داخلياً ونحو الإتحاد السوفياتي خارجياً بإعتباره القوة السياسية العالمية الوحيدة التي يمكن أن يتكئ عليها العالم الثالث خلال حركته التحررية ضد القوى الإستراتيجية الغربية التي كان له معها تجربة إستعمارية طويلة الأمد كما كانت المهيمنة والمنفذة لهزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ .

وكان هذا التيار القومي اليساري الذي إتبعه عبد الناصر بعد إتباعه لنموذج التجربة والخطأ الذي إكتسبه من تجربة الزعيم الصهيوني مناحيم وايزمن في كتابته لسيرته الذاتية المعنونة بـ (التجربة والخطأ)، وكان هذا الكتاب الذي إستشهد به عبد الناصر عدة مرات في كتابه الأول (فلسفة الثورة) كان هذا الكتاب الجديد المائل الى اليسار والى التعامل مع الإتحاد السوفياتي والكتلة الإشتراكية يمثل التيار التحرري الخالص داخل الوطن العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ . وهو تيار كان من شأنه أن يقاوم الإستراتيجيات الغربية بالمنطقة. وكان هدفه يتموضع داخل هذه العملية، إلا أن هذا الإتجاه لم يمتلك الإستمرارية بسبب وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ . كما أنه قد كان تياراً على الرغم من نزاهة الأهداف والغاية التي

إنطلق منها عبر التجربة الناصرية، كان تياراً يصطدم بقوة وطنية هامة أخرى هي القوة الإسلامية التي شيدت بشكل راسخ نفسها مبنية على أسس فكرية متماسكة هي الإسلام مقابل فكر أيديولوجي قومي لم يكتمل تصوره بعد بل كان في طور التكوين وكان ما زال يُبنى على صيغة فكرية له من خلال «منطق التجربة والخطأ».

ولذلك كان التدرج البنائي في المحاولة العامة لتشييد منظومة أيديولوجية لحكومة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر هو تراكم منطقي إزاء تحد شاخص أمامه، وأن هذا التدرج البنائي طيلة كل مراحله التي إستغرقت ثمانية عشرة عاماً (منذ ١٩٥٢ وحتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠) كان تدرجاً لم يكتمل ولم يعكس ذاته داخل بناء منظومة فكرية نظرية يمكن الصدور عنها في معالجة الأحداث السياسية أو مواجهتها وفق مقياسها الأيديولوجي سواء كانت هذه الأحداث خاصة بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية للنظام الناصري.

ومن هنا كانت مهمة بناء أيديولوجية قومية وفق الإتجاه الناصري مهمة مستحيلة بما أن محاولة البناء هذه قد تشيدت على إنعكاس أحداث سياسية لا يمكن التحكم بها من قبل النظام أو توقعها. فكانت عملية البناء الفكري تستند على الفعل ورد الفعل. أي كان هناك في البداية حدث إنقلاب عسكري إنبثق على أثره كتاب «فلسفة الثورة»، ثم حدث إنتصار سياسي خلال حرب السويس ١٩٥٦، جاءت على أثره خطوات سياسية قومية عربية عالمثالثية تحررية تصدر عن الإتجاه السياسي الذي سمي بإتجاه «عدم الإنحياز»، وكان هذا الإتجاه قد جاء بدوره من خلال حدث سياسي ميداني آخر هو قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥ . ثم جاء التطوير الآخر لفكر حكومة عبد الناصر بعد تجربة إنهيار الوحدة مع سوريا عام ١٩٦١، وكان رد الفعل هو قوانين آيار (مايو) الإشتراكية التي صدرت في كتاب «ميثاق العمل الوطني» ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ العسكرية السياسية وكان رد الفعل تجاهها هو تنظير جديد وإقامة حزب «التنظيم الطليعي» داخل الإتحاد الإشتراكي. وكانت كل هذه الخطوات التي تسعى لبناء ايديولوجية فكرية نظرية للنظام هي تعبير عن أزمة شمولية شهدتها الأنظمة القومية داخل العالم العربي أي داخل الرقعة الجغرافية السياسية الأثنية العربية من العالم الإسلامي. وكان هذا الفراغ الأيديولوجي بحد ذاته هو القاعدة التي أوضحت مستقبلاً ووفق وقائع ميدانية

عقلانية الإخفاق الشامل لهذه الأنظمة.

إلا أن تجربة الحكم الناصري تبقى صادرة عن إحتياج سياسي إجتماعي عام كانت المجتمعات العربية بحاجة إليه وتعايشه ضمن حركة تحرر وطني عامة أخذت تجتاح شعوب العالم الثالث ضد الهيمنات الإستعمارية التقليدية منها والجديدة.

وكانت التجربة الناصرية بعكس حركة البعث التي لم تصدر عن إحتياج جماهيري فحركة البعث قد صدرت عن حافز إستراتيجي دولي أدرك أن الظرف يحتم أنشاء مساعدة للإستراتيجيات الدولية داخل لحظة زمنية إستراتيجية على صعيد تاريخي تاكتيكي يمكن له أن يواجه عبر حركة البعث تعاظم حركة التحرر الوطني داخل بلدان العالم العربي، ويمكن لحركة البعث أن تولد إيجاد ثغرة داخلية داخل الحركة التحررية العربية لإضعافها والسيطرة عليها وتحديد فعاليتها من خلال قوة سياسية تنبع عن المجتمع العربي وتسير نشاطها السياسي ذاتياً عناصر تطرح الشعارات التحررية نفسها بإعتبارها الجماعة الأكثر تأهيلاً في تنفيذها.

ومن خلال هذه الحكومات السريعة في تصوراتها وإستنتاجاتها يمكن القضاء على حركات التحرر الوطني الأخرى. ومن هنا كانت حركة البعث سريعة النشوء وركزت قياداتها الأولى على وضع مشروعية لتيارها الأيديولوجي أكثر من تركيزها على البعد الجماهيري فأصدر مؤسس الحركة ميشيل عفلق مجموعة من مقالاته الصحفية في كتاب، وبدأ يمحور حوله تنظيم حركة سياسية، بعكس عبد الناصر الذي إنطلق من التجربة الميدانية في مواجهة الإستعمار عبر المواجهات الفعلية المتصلة ولذلك أخذت تجربته مشروعية شعبية في العالم الثالث وفي العالم العربي بشكل خاص. أما حركة البعث فقد إعتمدت على الإنقلابات العسكرية للوصول الى السلطة لغياب القاعدة والمشروعية الشعبية لها. ولذلك فقد بدأت أخطاؤها تظهر بشكل جسيم منذ الأسابيع الأولى لوصولها الى السلطة بسبب غياب المنهج وإنعدام البناء الأيديولوجي عندها وكان ذلك إزاء أيديولوجية معارضة ناضجة هي الأيديولوجية الماركسية ثم إزاء بناء فكري أكثر عمقاً صدر عن التنظيمات الإسلامية ذات المشروعية الروحية التاريخية داخل المجتمعات

التي ظهرت فيها حكومات الإنقلاب العسكري، وهي الأنظمة القومية.

ولا يمكن بناء منظور للمقارنة بين حركة البعث كإتجاه يطرح البعد القومي كهدف له، وبين التجربة الناصرية التي ألتزمت بالإتجاه القومي التحرري كمنهج لها سواء في سياسة التنمية الداخلية أو في السياسة الخارجية التي واجهت فيها إستراتيجيات القوى الكبرى داخل العالم العربي. فالتجربة الأولى كانت تتموضع داخل سياق الخطوات الإستراتيجية الغربية بغية إتمام الفعل السياسي العسكري الذي يصدر عن الإستراتيجية الإسرائيلية. غير أن التجربة القومية الثانية أي التجربة الناصرية قد إنبثقت عن إدراك ضرورة للمواجهة مع الإستراتيجية الغربية المعاصرة.

وكان العامل المشترك بين هاتين التجربتين (تجربة «البعث» والتجربة الناصرية) هو سحقهما للتيارات الوطنية الأخرى مثل التيار الشيوعي، ثم ولا سيما، التيار الإسلامي. وكان التيار الإسلامي هو الأكثر قوة في تعرضه لعمليات الإضطهاد والتغيب من قبل المؤسسات الرسمية التي إمتلكها النظام القومي عند صعوده الى السلطة. ولا شك أن العنف في ضرب الحركة الإسلامية من قبل التيار القومي العربي هو رد فعل لنضوج التيار الفكري للحركة الإسلامية وتكامل بنائها الروحي والتنظيمي والإجتماعي علاوة على العمق البسيكولوجي التاريخي المنبجس عن إنغراز الفكرة الإسلامية داخل وعي مجتمعاتها، ومن هنا كانت عملية ضرب الحركة الإسلامية ذات طابع عنيف من قبل الأنظمة القومية في محاولة من قبل هذه الأنظمة لتغييبها الكلي إن أمكن أو جعلها تنحصر داخل ممارسة الطقس الديني للفرد والجماعة دون أن تمتد نحو تخوم حدود جديدة في الكينونة الفعالة، أي تخوم العمل السياسي.

ويبقى منظور آخر للمقارنة بين عملية سحق الحركة الإسلامية من قبل الأنظمة القومية العربية، أي بين حركات البعث والنظام الناصري. فإن سحق الحركة من قبل النظام الناصري كان يتشيد على عملية محدودة أي عملية تجنب الخطر. وأن تم تجنب هذا الخطر فإن سحقها سوف يتوقف. إما عند حركة «البعث» فكانت عملية تصفية الحركة الإسلامية كانت هي الهدف الإستراتيجي الطويل الأمد الذي يمتد من السحق المؤقت للحركة الإسلامية كمرحلة أولى نحو هدف أساسي هو

تدميرها وتغييبها وخلق وعي جديد عند الفرد المسلم بدلها هو الوعي العنصري المرتبط بجذر قومي بإعتبار أن هذا الجذر هو الأساس وأن الإسلام هو الفرع الطارىء عليه والذي ينبغي إلغاءه.

وبلغت مقاومة التجربة الناصرية للحركة الإسلامية ذروتها في عام ١٩٦٥ عند الحكم بالإعدام على المفكر والقائد الإسلامي السياسي سيد قطب في مصر، هذه الخطوة التي جاءت بعد سلسلة من التنكيل الجسدي في السجون في محاولة من النظام القومي المصري لإيقاف التأثير الشعبي والروحي للحركة الإسلامية كحركة سياسية ووضع بديل لها هو الإتجاه القومي كنموذج فكري لبناء الدولة الحديثة المعاصرة. إلا أن الإصطدام كان دوماً بين البناء الفكري الإسلامي المتكامل في المنظور النظري التطبيقي تاريخياً وعصرياً، وبين النقص في البناء الأيديولوجي للفكر القومي بحيث أنه لم توجد لحد الآن أيديولوجية قومية عربية بالمعنى السيمونتيكي الدال لهذه الكلمة[٣٥٥]، بل كانت هناك منهجية «التجربة والخطأ» في الإتجاه الناصري، والمقالات الصحفية غير المتجانسة في النموذج البعثي، وهذه الواقعة العينية ليست مقتصرة على العالم العربي كمثل لدراسة نشوء الفكر القومي المعاصر فيه بل هي واقعة داخل أي فكر قومي في العالم بما فيه الفكر النازي الالماني والفكر الفاشي الإيطالي الذي اتخذت منه حركة القومية العربية نموذجاً لها.

وإزاء هذا الإصطدام بين عدم التكامل للفكر القومي من جهة والتكامل الفكري لإتجاهين سياسيين معارضين (الماركسية والإسلام)، لم يكن أمام السلطة القومية الناصرية إلا التصفية الجسدية كوسيلة لنفي الفكر الآخر وطرح نفسها كفكر بديل، وهذا هو الأسلوب نفسه الذي اتبعته حركة البعث في العراق من أجل الإنتصار على القوى الإسلامية وطرح فكر حركة البعث كبديل فكري إصلاحي للسلطة السياسية وطرح هذا البديل كخيار وحيد بين بقية الأيديولوجيات السياسية الموجودة داخل البلد الخاضع للسلطة البعثية.

لذلك كانت المقاومة بين السلطة القومية وبين المعارضة الإسلامية تقتضي إسلوب التصفيات الجسدية والإعتقالات والنفي والإغتيال والإعدام للعناصر الإسلامية لكي تتخذ السلطات القومية صورة من الشرعية إزاء مجتمعاتها. لكن

تبقى هناك جوانب للإختلاف في أسلوب المواجهة الإحترازي بين السلطة القومية الناصرية وبين السلطة البعثية من ناحية الحكم وليس من الناحية النوعية في المواجهة وصنع الموقف الرسمي للسلطة إزاء التيار الإسلامي، وهذا ما يحدد الفشل الكامل للإتجاهين القوميين مع الأخذ بنظر الإعتبار أن حركة البعث كانت حركة مدروسة منذ إنشائها لسحق التيار الإسلامي في حين أن التيار الناصري كان يمثل القصور داخل البناء الأيديولوجي للتيار القومي.

الثورة الإيرانية ومعطياتها

إن التغيير النوعي الأكثر جذرية داخل الصيرورة الداخلية المعاصرة للحركة الإسلامية وظهورها على صعيد تكوينها لنظام سياسي، كان متمثلاً بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ . فقد إندلعت هذه الثورة نتيجة لمعطيات تراكمية كانت تتطور في عمق البنية الداخلية للمجتمع الإسلامي بشكل غير منظور تاركة للتيار القومي الصيرورة الظاهرية في الإستيلاء على الحدث السياسي والإجتماعي والتحكم به عبر وصول حكومات قومية الى السلطة داخل العالم العربي إبتداءاً من إنقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر الذي إمتدت بعده فترة أكثر من عقدين من الزمن تتواكب في تطورها الظاهري مع رد فعل بنيوي أخذ يتطور تحت السطح داخل المجتمعات الإسلامية، إلا أن هذا التطور كان مردوداً لخلفية تاريخية أكثر عمقاً على المستوى الزمني بحيث تمتد الى أربعة عشر قرناً داخل التركيبة التاريخية لهذه المجتمعات، الأمر الذي خلق تأسيساً لهوية جذرية أخذت تصدر عنها أية مشروعية لنظام سياسي معاصر ذا طبيعة غير إسلامية لكن هذا النظام لم يكن ليحمل مشروعيته الذاتية داخل الوعي الجماعي العام للمجتمعات الإسلامية بما فيها، وعلى وجه الخصوص، المجتمعات العربية.

وعند إيغال هذه الحكومات القومية داخل سلسلة من الهزائم المتعددة المستويات وداخل العديد من الإندحارات ذات الطابع الشمولي، بدأت الهوية الأصيلة بالظهور[٣٥٦] لكن ليس بشكل ديني إسلامي مجرد بل على شكل إسلام سياسي يتطور وفق جدلية الضرورة الموجودة داخل المجتمعات العربية الإسلامية. وهذه الجدلية كانت تتجلى في تطوير نفسها وتصعيد قواها كضرورة تحل محل الأيديولوجية القومية بإعتبار أن هذه الأخيرة هي ظاهرة مؤقتة أو إفراز طارىء داخل النماذج الفكرية التي يمكن للسلطات العربية أن تقتفيها وتطرحها كمنهج للتحرر والإصلاح.

كانت الثورة الإيرانية ذات بعدين في خصوصيتها الجديدة الأول هو عنف الحركة الجهادية التي تمخضت عنها وجماهيرية هذه الحركة. وكان هذا البعد عامل إفراغ لحركة القومية العربية التي تصاعدت جماهيريتها بشكل طارىء ومؤقت ثم اختفت تماماً مثل تجربة تجريبية كان يمكن الإستغناء عنها موضوعياً داخل إطار الوعي الجماعي في حالة فشلها ميدانياً والعودة الى الأصول الثقافية الدينية التي لم تتعرض للشك المطلق يوماً بحكم نجاحها تاريخياً[٣٥٧] في الماضي وقبل أربعة عشر قرناً عندما إنطلقت من الجزيرة العربية لتخلق كياناً جغرافياً حضارياً يشمل على المستوى الجغرافي كل من قارتي آسيا وأفريقيا وينتشر ديموغرافياً داخل أوروبا وقارات أخرى. وكان هذا البعد الجماهيري الأول هو الذي أكد مشروعية عاطفية عامة للثورة ضد شاه إيران لا سيما ان الخطاب الديني لمعارضي النظام الإيراني كان يتبنى برنامج إصلاح إسلامي مبني على أساس العدالة الإسلامية وموجه ضد الغرب وكان هذا البرنامج الديني الإسلامي منبثقاً عن أصوله الدينية متمثلة في القرآن والسنة النبوية. عندها إنتفى في ذهنية الشعوب داخل العالم الإسلامي ذلك التقسيم المذهبي القائل بأن الإسلام الإيراني والثورة الإسلامية الإيرانية هي ثورة شيعية تتناقض مع الإسلام والسنة. وهو الإسلام الشرعي والصحيح لأن المسألة قد كانت أمام المواطن الإسلامي في كل العالم وهي أن هناك نهوض حضاري للإسلام من جديد إزاء الإستراتيجيات الغربية، وأن هذا النهوض يقيم نفسه على أنقاض أيديولوجيات قومية وإشتراكية ذات طابع تحرري لم تستطع أن تقيم لنفسها منهجاً إصلاحياً ينبثق من المنظور القومي كـ (أيديولوجية ـ مقياس) أو (أيديولوجية ـ مصدر). وبقيت المشروعية الأكثر تأثيراً على الصعيد الميداني هي الفكر الإسلامي بإعتباره ليس تاريخاً وإنما مصدراً لتكوين فكر عالمي وعقيدة جماعية يمكن لها تبني أنظمة للحكم ونماذج دولية سياسية ناجحة خاصة بها وبعيدة عن النماذج الغربية[٣٥٨].

من هنا كانت الثورة الإسلامية في إيران أول محاولة في العصر الحديث لنقل تجربة الحكم السياسي الإسلامي من مجال الفكر النظري الإسلامي الى مجال السلطة وكذلك فإن الثورة الإيرانية هي الثورة الأولى في العصر الحديث التي قامت على أثر حافز إسلامي وضد عملية التغريب أو أوروبة المؤسسات السياسية

والإدارية والثقافية وداخل البلاد وهذا ما إتصفت به سياسة وعهد الشاه ضمن السياسة التحديثية التي قام بها في إيران.

إن الأصالة الخطرة لهذه الثورة تتجسد في بعدين الأول هو البعد الإسلامي كحافز لقيامها أي أن الثوار كانوا يثورون بدافع دفاعهم عن الإسلام وبهدف إقامة نظام إسلامي أولاً، والبعد الثاني هو أن الإسلام كحافز لقيام هذه الثورة قد جاء مضاداً لسياسة التغريب والتحديث على النمط الاميركي ـ الأوروبي، هذه السياسة التي تبناها الشاه محمد رضا بهلوي بشكل كثيف منذ سنوات الستينات وحتى سقوطه عام ١٩٧٩، أي أنها ثورة تنطلق من الإسلام بشكل محض كحافز ثم أنها ضد التحديث على النمط الغربي.

إن هذا التحديث المتغرب لم يكن ممكناً في إيران بعد الحرب العالمية الأولى مثلما حدث ذلك في تركيا على يد كمال أتاتورك وكان والد الشاه محمد رضا بهلوي قد أدرك هذه الحقيقة، ولذلك لم يكن منجذباً الى التحديث الكلي والعنيف في إيران وذلك مراعاة للأرضية الدينية التي يتسم بها التكوين البسيكولوجي الجماعي للشعب الإيراني مثلما تم ذكر ذلك في فصل سابق.

وبشكل موازٍ لعملية التحديث التي بدأ الشاه القيام بها منذ بداية سنوات الستينات بدأت تتعمق حركة دينية سياسية وتتراكم تدريجياً. وكان بعض الزعماء الدينيين يقودون هذه الحركة بشكل سياسي وكان من ضمنهم آية الله الخميني الذي قام الشاه بنفيه الى العراق عام ١٩٦٤، وكان الشاه لا يبالي بالمد الإسلامي الذي أخذ يتكون ضد سياسته في التحديث على النمط الغربي، فإن سياسة تحديث الشاه قد إقترنت بمواجهة نظرية صريحة ثقافياً وسياسياً من قبل سلطته السياسية مع علماء الدين المسلمين في إيران، ولذلك فإن الثورة الإيرانية بما أنها قد إندلعت بناء على حافز إسلامي أولاً ثم كثورة ضد التحديث على الطابع الغربي، فإنها الثورة الأكثر خطورة في مواجهتها للغرب وللسياسات الغربية بإعتبارها سياسات هيمنات إستعمارية تحتوي على عدة أساليب وأبعاد بما فيها البعد التحديثي والثقافي. وهنا تتجلى المعارضة القوية للغرب داخل المحتوى الفكري السياسي للثورة الإيرانية فإنها لا ترفض فقط السيطرة السياسية الغربية بل تمتد أيضاً نحو تخوم أكثر بعداً من ذلك هي معارضتها حتى لعملية التحديث

الثقافي، أي أنها ثورة تمتلك رفضاً تاماً للإستراتيجيات الغربية كيفما كانت بما فيها إستراتيجية الغزو الثقافي.

وإن أفضل رصد لعملية تراكم الوعي الديني الإيراني ضد سياسة التغريب التي إتبعها الشاه والتي ترصد تصاعد المد الديني وفق منظور سيسيولوجي سياسي من الداخل هي آراء المفكر الإيراني إحسان نراغي فقد لاحظ هذا المنظور على صعيد المواجهة بين تحديثية الشاه ومحاولته لسحب الأرضية الإصلاحية من تحت أقدام علماء الدين الذين أرادوا تحقيق نمطية إصلاحية على أسس دينية.

وقد تتبع عالم الإجتماع الإيراني إحسان نراغي حالة الصراع السياسي الثقافي بين الشاه وعلماء الدين الإيرانيين حسب مراحل المواجهة السياسية، بشكل ثاقب النظر على الصعيد التحليلي، حيث قدم أفضل فهم سيسيولوجي سياسي للثورة الإيرانية سواء في أواخر أيام الشاه وحتى بداية الفترة الأولى من الثورة الإيرانية* ويحدد إحسان نراغي هذه المواجهة على عدة مراحل تاريخية إبتدأت المرحلة الأولى عام ١٩٦٤ عندما قام الشاه بزيارة المقام الديني في «قم» حيث هاجم علانية الزعماء الدينيين ورفض إنتقاداتهم بخصوص الإصلاح الزراعي وحق المرأة في الإنتخاب ووصف موقفهم بالرجعي، وقد كان الشاه عنيفاً جداً في هذه التصريحات حتى إنه إستخدم ألفاظاً مهينة، مما إضطر مدير الإذاعة والتلفزيون الإيراني في تلك الفترة السيد معنيان الى أن يحذف من كلام الشاه بعض العبارات التي كان من المتعذر إذاعتها على الشعب الإيراني[(٣٥٩)].

ويحلل عالم الإجتماع الإيراني إحسان نراغي هذه الخطبة وتأثيراتها على مستقبل العلاقة بين سلطة الشاه وبين علماء الدين الإيرانيين بقوله: «سنذكر هذا اليوم التاريخي الذي أثار فيه جلالته حركة إسلامية عارمة في البلاد... فمن الآن

---

* كتاب إحسان نراغي صدر باللغة الفرنسية وترجم الى اللغة العربية (أنظر تفصيل ذلك في قائمة المراجع). ومن الكتب الهامة الأخرى التي صدرت باللغة العربية عن الثورة الإيرانية هو كتاب فهمي هويدي (إيران من الداخل) ثم كتاب محمد حسنين هيكل «مدافع آية الله» ومن الكتب الهامة التي صدرت باللغة الفرنسية عن الثورة الإيرانية هو كتاب الباحث الفرنسي برونو إتيان «الإسلام الراديكالي» "Bruno Etienne "I'Islam Radical إلا أن كتاب نراغي «من بلاط الشاه الى سجون الثورة» هو المرجع العلمي الشامل والاساسي في تحليله لأسباب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

وصاعداً سيجد رجال الدين أنفسهم مرغمين لكي يبعدوا عنهم تهمة المحافظة الى الدخول في معركة من أجل إثبات أن موقفهم من الإصلاح الزراعي لا يصدر عن تشبثهم بنظام إجتماعي قديم وسيحاولون الظهور راجعين الى المصادر الشيعية الغزيرة بأنهم أكثر ثورية من ثورة جلالته البيضاء»[٣٦٠].

إن إحتدام هذا الصراع كان يدفع رجال الدين الى الإنكباب على الماضي الشيعي لإستخلاص العناصر الثورية منه، وقد بلغ حجم الأمر حد التساؤل حول الحضارات الأخرى، والشاهد على ذلك إهتمامهم المفاجيء باللغات الأجنبية، كما كانت العقيدة الشيعية التي تؤمن بعودة الإمام المنتظر أي الإمام المهدي قد هيأت الفكر الديني ورجال الدين في إيران لأن يحاربوا الشاه وفق هذا المنهج الديني الذي لا يؤمن بسلطة حكم عدا السلطة الدينية التي تتمخض عن ظهور الإمام المهدي. وبذلك كان من السهل على رجال الدين الشيعية في إيران أن يحاربوا كل أنواع الحكم التي تظل دائماً غير شرعية حتى رجوع الإمام المنتظر[٣٦١].

فمنذ إغتيال الإمام علي الذي لم يدم حكمه أكثر من خمس سنوات والشيعة يعتبرون كل الخلفاء مغتصبين للسلطة، إن قوة الرموز قد وجدت على الدوام لدى الشيعة[٣٦٢] وكحالة ميدانية للتدليل على ذلك يذكر عالم الإجتماع الإيراني إحسان نراغي الحادثة التالية كتمهيد ديني أول من قبل رجال الدين الإيرانيين للثورة الإسلامية فيقول: «كنت أحضر منذ فترة قريبة جنازة فبدأ الواعظ يستشهد بخلفاء سنة مشدداً على فجور عاداتهم، ثم توقف عند هارون الرشيد متحدثاً بالتفصيل عن إنحلال عائلته والرجال المحيطين به، وقد فهم الحاضرون جميعاً وكانوا حوالى الألف شخص، فهموا أن الواعظ يلمح الى بلاط الشاه والى شخصه، إلا أن التلميح كان يستند الى رموز هي من القوة والتأصل في نفوس الجميع بحيث أن أحداً لم يستطع الإعتراض على كلام الواعظ ولا حتى مخبر السافاك المتنبه جداً، وهذا صادر عن قوة المذهب الشيعي فهو مذهب عقيدة قتال لا هدنة فيه. قتال يعود الى أربعة عشر قرناً وهو متجذر عميقاً في نفوس المؤمنين[٣٦٣].

وهنالك خصوصية أخرى للشيعة تعطي حركتهم دينامية إستثنائية وهي إعتقادهم بظهور الإمام المنتظر من جديد، وأن هذا المفهوم الخاطيء يعطي الإمام الثاني

عشر حضوراً إحتمالياً تبقي الشيعة في حالة رجاء مستمر»[٣٦٤]. وكانت قبل حدوث الثورة الإسلامية في إيران بوقت قصير قد إتسع نشاط ومظاهر الحركة الدينية فقد إتسعت مجالس العزاء وحلقاتها إتساعاً كبيراً قبل حدوث الثورة الإسلامية وهذه المجالس هي عبارة عن صلاة طويلة تتلى نهار الجمعة بعد صلاة الصبح وهي في الوقت نفسه شكوى ضد نظام هذا العالم وإسترحام الى الله عله يظهر الإمام المهدي من جديد[٣٦٥].

وبذلك كان الشاه محاطاً دينياً كما يصف ذلك بعض الباحثين «فشخصية الإمام علي من ورائه كنموذج للحاكم العادل بشكل مطلق وهو متعالٍ فوق كل الشبهات، ومن أمام الشاه الإمام الثاني عشر وهو الإمام المهدي الذي يعتبر المؤمنون رجوعه وشيك الوقوع»[٣٦٦].

وهناك سمة أخرى وسمت الأسس الدينية للثورة الإسلامية في إيران هي أن القادة الروحيين ورجال الدين قد فهموا أنه يجب المراهنة على الشباب. فأخذوا يضاعفون المنشورات السياسية الإسلامية داخل الجمعيات والمساجد، مستخدمين عبارات سهلة لإجتذاب الشباب، وقد لعب عالم الدين الإيراني علي شريعتي (وهو منظر سياسي إيراني توفي في لندن عام ١٩٧٧) عشية الثورة دوراً هاماً في هذا الميدان، وكان قد حاول أن يقيم جسر وإتصالاً بين الإسلام التقليدي ونظرية العالمثالثية. فقد لعب دوراً بالغ الأهمية في هذا المضمار فمن جهة ركز على الطابع النضالي للمذهب الشيعي ومن جهة أخرى إستخدم لغة غنائية كان لها تأثيرها البالغ على الشباب[٣٦٧].

وقد كان شاه إيران يراهن على قضية الخلاف بين السيد علي شريعتي وبين علماء الدين الإيرانيين الآخرين. لأن علماء الدين الشيعة الإيرانيين لم يكونوا موافقين على الطريقة التي كان ينشر بها شريعتي المبادىء الدينية، وبذلك فقد إعتقد الشاه بأن تأثير علي شريعتي سوف يكون محدوداً دينياً داخل الثورة بما أن بقية علماء الدين الإيرانيين يختلفون معه بذلك، وسوف يكون تأثيره على الشباب محدوداً وبالتالي تأثيره على الفئات السياسية المعارضة للشاه محدوداً أيضاً، وكان علماء الدين الإيرانيون كما يقر الشاه نفسه يصفون علي شريعتي بالسنية أي بالإنتماء السني وليس الإنتماء الى المذهب الشيعي[٣٦٨] كما وصفوه بأنه يمثل

الخط الإسلامي الأصيل والحقيقي في المذاهب السنية الإسلامية أي المذهب الوهابي[٣٦٩]، إلا أن هذا الإختلاف في الآراء لم يكن كبيراً بل كان تحت مظلة الفكر الإسلامي نفسه، ضمن ناحية أخرى كان على علماء الدين الإيرانيين أن يدركوا التأثير الفكري لعلي شريعتي داخل قطاعات واسعة من الشباب المسلم وبذلك فقد كان تكتيكهم السياسي الإيديولوجي ذكياً، فعلى الرغم من أنهم لم يكونوا موافقين تماماً على طريقته في تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، لكن هؤلاء المرشدين أنفسهم ما أن وعوا أن هنالك حركة تحت تأثيره آخذة بالإتساع حتى توقفوا عن إنتقاده، فقد تأكدوا من أن شريعتي ماضٍ في تجديد قاموس الإسلام الشيعي مستنداً الى الحركات الإسلامية المناَهضة للكولونيالية في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً الى نضال الشعب الجزائري والفلسطيني[٣٧٠]. ومن هنا فقد نجح شريعتي في إضفاء صورة على الاسلام أكثر جاذبية مستلهماً الكثير من أفكار فرانز فانون[٣٧١]. ثم أن لغته الشعرية كانت ساحرة في إسلوبها الجميل واللاذع في مناهضة المذهب الصفوي ومدح المذهب العلوي[٣٧٢] وهذا الأمر كان عاملاً فعالاً بشكل بكير في إتساع تأثيره الديني بين الشباب المسلمين في إيران. فإن الدين الإسلامي الذي بدت لغته كلاسيكية وتقليدية حتى تلك اللحظة قد بدأ يكتسب مع خطابات وكتابات علي شريعتي جمالية لغوية معاصرة وصارت أفكار شريعتي مصدر إلهام لكل الشباب المتدينين. فمع علي شريعتي أخذ الدين الإسلامي يكتسب طابعاً سياسياً حديثاً، وبذلك أخذ رجال الدين الآخرين ينجرفون شيئاً فشيئاً الى موقف علي شريعتي حيث وجدوا أنفسهم في النهاية في موقف مناوىء لنظام الشاه[٣٧٣].

ووفق هذه المواجهة بين السلطة ورجال الدين في إيران كانت هناك حقيقة سياسية هي أن الدستور الإيراني يرتكز على ثلاثة أعمدة هي رجال الدين والملكية، ثم الإدارة الوطنية التي تعبر عن نفسها من خلال إنتخابات حرة. وبما أن البرلمان كان موضوع نزاع خلال الفترة التي سبقت الثورة إذ كان يتمم على الشاه أن يعتمد على رجال الدين[٣٧٤].

وكان الشاه يرى أثناء إندلاع الثورة بأن رجال الدين كانوا متخالفين مع الشيوعيين ضده على الرغم من تناقضهم الديني، بل أن رجال الدين كانوا قد

أصبحوا مثل الشيوعيين حسب رأيه، وكان يرى بأن تحالفهم ضده هو تعبير عن مشروعهم المشترك في تدمير كل المكتسبات الوطنية، في حين أن المراقبة السيسيولوجية السياسية لهذا التحالف أثناء الثورة كانت تفصح عن أن التحالف قد كان ضرورياً ومفيداً بالنسبة لكلا الطرفين مع إقرار أن الإختلاف بينهما في وجهات النظر قد كان عميقاً[٣٧٥].

وفي الوقت الذي كان الشاه يرى بأن إعتراض رجال الدين على إصلاحاته الإقتصادية ولا سيما سياسة الإصلاح الزراعي هو إعتراض مفتعل كان رجال الدين يرون العكس فقد صرح أحد آيات الله المهمين وهو آية الله ميلاني حول هذا الموضوع، ومنذ عام ١٩٦٤ قال: «كل هذه الشائعات التي تتهم رجال الدين بمعارضة الإصلاح الزراعي وبمساواة الرجال بالنساء في الإنتخابات لا أساس لها من الصحة»، وقال «أن نظام الشاه الحالي يظهر رجال الدين بمظهر الرجعيين والمتخلفين فيما نحن مستعدون لإيجاد مبررات دينية لكل الإصلاحيات التي يقوم بها الشاه، لكن شرط أن يعرف الشاه حدود إمتيازاته، وعليه أن يقيم حساباً لحقوقنا وإلتزاماتنا وواجباتنا تجاه الجماهير، يجب أن لا يفرض علينا مشاريعه الإصلاحية فرضاً»[٣٧٦] وهنا تظهر حالة خاصة للوضع الإيراني وللصراع بين رجال الدين والشاه وهذه الحالة تتجسد في أنه إذا كان الشاه يريد ممارسة إمتيازاته الخاصة كان يجب عليه أن يحترم إمتيازات رجال الدين.

وداخل هذه المواجهة بين سلطة الشاه وسلطة رجال الدين نهض قائد ديني جديد هو آية الله الخميني الذي كان منفياً في العراق منذ بداية سنوات الستينات، وكان هذا الظهور الجديد القوي للخميني متزامناً مع إجراء تغريبي إتخذه الشاه في الفترة القصيرة التي سبقت إندلاع الثورة، هذا الإجراء هو منح الرعايا الاميركيين الموجودين في إيران إمتيازات خاصة بهم لا يتمتع بها بقية الرعايا الأجانب.

وكان آية الله الخميني قد درس الفلسفة والعلوم الفقهية في مدينة قم، وقد ثقف خلال هذه الفترة الكثير من طلاب العلم وعرف كيف ينشأ معهم صلات وثيقة وقد كانت حقوقه الدينية والسياسية تعود الى أنه بقي على مسافة من كبار آيات الله متهماً أياهم بالمحافظة والخضوع للشاه، وقد إجتذب الى ناحيته مجموعة من رجال الدين الشبان الذين كانوا يشعرون أصلاً بالحرمان ويفتشون عن طريق

جديد، وأخيراً كان قانون الإمتيازات الاميركية في إيران هو الشرارة التي أشعلت موجة الإحتجاج ضد الشاه بواسطة معارضة الإمام الخميني لها، وكان قانون إمتيازات وحماية الاميركيين سوف يقدم الى البرلمان الإيراني لكي يناقشه ويصادق عليه، وكان الإمام الخميني قد قام بخطوات سياسية لازمة لأجل تعبئة الرأي العام السياسي في إيران دينياً وإسلامياً لمعارضة هذا القانون والثورة ضده، ومن هذه النقطة إبتدأت فعلياً الثورة الإسلامية في إيران(٣٧٧).

وفي هذه الصدد كان الشاه قاصر الفهم لمدى تأثير الحركة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني، ولم يدرك مدى الخطورة التي كانت عملية منح إمتيازات للرعايا الاميركيين ستولدها عند الرأي العام الإيراني وخاصة عبر تأثير علماء الدين المسلمين على قطاعات شعبية واسعة ترفض هذه الإمتيازات بسبب كرهها التاريخي للاميركيين وقد علق الشاه على هذه الإمتيازات بقول تبريري لعمله يدل على عدم فهم الشاه لحقيقة قدرة الطاقة الإسلامية الشعبية على الوقوف ضده ومدى إستفزازه للشعور الإسلامي في إيران حيث علق على إستنكار القطاعات الإسلامية لسياسة الإمتيازات التي منحها هو للرعايا الاميركيين في حوار مطول أجراه مع عالم الإجتماع الإيراني إحسان مراغي الذي كان الشاه يريد إستشارته بعد إندلاع الثورة الإسلامية حول حقيقة هذه الثورة وما هي السبل المتاحة لإنهائها. وفي هذا الحوار الكثير من الدلالات على طبيعة قوة الحركة الإسلامية وعلى جهل الشاه بهذه القوة المتميزة للثورة وإبتعاده الكبير عن الشعب الإيراني بحيث أنه لم يفهم الديناميات الدينية التي تحركه. وعبر هذه الحوار تتوضح مسائل جوهرية حول قضية المواجهة بين الشاه ورجال الدين الشيعة في إيران، حيث قال الشاه حول الإمتيازات التي منحتها الحكومة الإيرانية للرعايا الأميركان: « لم يكن الأمر يتعلق بإمتيازات بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، لقد وقعنا معاهدة مع واشنطن تتيح للاميركيين في إيران بأن يتمتعوا بدرجة معينة من الحصانة الدبلوماسية، ومثل هذه المعاهدة موجودة أيضاً بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل المانيا، وهي لا تعني إلا بالتجاوزات الطفيفة كمخالفة قوانين السير مثلاً، لكن هذا الأمر قد جرى تضخيمه من قبل رجال الدين(٣٧٨).

ويوضح الحوار التالي حول الموضوع بين الشاه وإحسان مراغي يوضح عدم

إدراك الشاه لدلالات الوقائع السياسية في إيران حيث يؤكد نراغي في الحوار ما يلي [٣٧٩].

إحسان نراغي: «مولاي إن الحقد على اميركا متأصل في النفوس منذ مسقط مصدق عام ١٩٥٣ . لقد كان سهلاً على الخميني إثارة حركة مناهضة لأميركا بسبب قانون الإمتيازات هذا. فبعد سقوط مصدق ومطالبته الوطنية إتجهت الانظار نحو المعارضة الدينية. رجال الدين الشبان أدركوا أن الظروف مؤاتية فألتفوا حول الخميني معلين شأنه من بين آيات الله الآخرين. إن صنع قوة الخميني، هو جهره بصوت عال بما كان الآخرون يتداولون به في الخفاء. زد على ذلك أن بعد الخميني عن إيران منذ عام ١٩٦٤ أتاح له حرية تصرف أكبر من آيات الله الآخرين الذين لم يغادروا إيران.

الشاه: هل أفهم من كلامكم أن الخميني لم يعد قائداً دينياً بل صار رجلاً سياسياً ومحرضاً يدفع برجال الدين الشبان والمتزمتين الى إعلان العصيان ضد الغرب والحضارة المعاصرة؟ إنه يريد أن يعيد البلاد مئات السنين الى الوراء، وأن يزعزع الدولة والحكم باسم الدين.

إحسان نراغي: مولاي، الشيعة دين سياسي مائة في المائة، ورجال الدين الشيعة يعتقدون بحقهم في التدخل في شؤون الدولة.

ضحك هازئاً:

الشاه: كيف يمكن لرجال الدين الصمود من دون الملكية؟ إذا سقطت الملكية فإن الشيوعيين سيقصونهم.

إحسان نراغي: على كل حال لا يعتقد رجال الدين حالياً بأنهم يحتاجون الى الملكية لبقائهم. وهم يعتبرون أنفسهم أقوياء بما فيه الكفاية لإقصاء الشيوعيين عندما تسنح الفرصة.

الشاه: الخميني هو الوحيد بين آيات الله المعارض للنظام الملكي. لقد تحققنا من ذلك، وقد أعلمنا آيات الله الآخرون سراً، الموجودون داخل البلاد، أنهم لا يشاركونه الرأي.

إحسان نراغي: كما قلت جلالتك، أعلموك سراً، لأنهم لن يجرؤوا على معارضة الخميني علانية، هم مرغمون على إخفاء أفكارهم وعلى الظهور بمظهر

المؤيدين له خوفاً من الإنعزال عن الجماهير التي يستمدون قوتهم منها.

الشاه: والمحرضون الأجانب، ألا تعتقد أنهم لعبوا دوراً في ذلك؟ لقد وصلتنا تقارير تفيد بأن منتقدي النظام يتلقون مساعدات مالية من الخارج (كان يلمح دون شك الى العقيد معمر القذافي في ليبيا).

إحسان نراغي: لسوء الحظ، هذا النوع من الحجج يستخدمه كل اولئك المحيطين بك الذين يرفضون مواجهة الواقع. الإسلاميون الذي يحاربونك لا يحتاجون الى مال من الخارج لأن إحدى ميزات المذهب الشيعي هي أنه لا يصعب عليه إيجاد المصادر التي يحتاجها. أن تجار البازار قادرون على تلبية حاجات المؤمنين المالية، لأنه يفترض بكل شيعي متدين، كما تعلم أن يهب خمس عائداته، وهذه تذهب تبعاً لتوصية المرجع الديني الذي يقلده.

الشاه: لكن ما الذي دفع تجار البازار الذين نالوا في جميع الأحوال حصة كبيرة من الأرباح الناتجة عن الحركة الإقتصادية التي كنا نحن مشجعيها، الى تأييد هذه الحركة؟ مم يشكون؟ ولماذا يشاركون في حركة تؤدي الى اللاإستقرار؟.

إحسان نراغي: أولاً، لأنك أقصيتهم عن محور قراراتك. لقد عطفت فقط على فريق ضئيل منهم جعلته يسيطر، بمساندة الدولة على الصناعة في البلاد، وهكذا فإن تجار البازار الذين كانوا يتلقون الفضلات، حتى ولو كانت ضخمة، لم يكونوا مسرورين، والسبب أن نظامك لم يقم لهم إعتباراً ثم أن نظام حياتهم كتجار بازار يجعلهم مرتبطين كلياً برجال المقامات الدينية لأن دعم هؤلاء ورضاهم يزيد من مدخول التجار ويشجع أعمالهم، أما رجال الدين الشيعة فهم بخلاف السنة، غير مرتبطين بالدولة ويعيشون على الزكاة التي يدفعها المؤمنون لهم، إن سياستك في السنوات الأخيرة قربت من هاتين الجماعتين أي التجار ورجال الدين الذين باتوا يتكاملون الآن ويتعاضدون، من هنا يبدو لي الدعم الآتي من الخارج، ولو كان موجوداً، غير جدير بالأهمية نسبة الى ما يتلقاه المناضلون من الداخل. إن حجة المناضلين بسيطة على أية حال: بما أن النظام يفيد من كل أنواع المساعدات الخارجية فلم تحذ حذوه؟ ويجب أن أقول لك أيضاً أن علاقة حكمك بإسرائيل التي تزداد أواصرها قوة دفعت الحركات الدينية للتقرب من المناضلين الفلسطينيين والدعوة الى أممية إسلامية.

الشاه: هل الدول الإسلامية الأخرى، وخصوصاً الدول العربية، على وفاق مع مناضلينا الأصوليين؟ أفادتنا بعض المعلومات أن أنظار بعض الدول متجهة الى إحدى مقاطعاتنا الأكثر غنى وهي خوزستان (كان الشاه يقصد دون أن يسمي العراق).

إحسان نراغي: أجل ولكن إحساسك القومي يا صاحب الجلالة لم يكن قوياً بما فيه الكفاية لإجتذاب هؤلاء المناضلين. ثم إن علاقتك الوثيقة بإسرائيل زرعت الشك في صفوفهم. بإختصار القوميون الإيرانيون لا يعتقدون أنك تستطيع أن تكون مدافعاً عن مصالح الغرب وحليفاً غير مشروط للولايات المتحدة وصديقاً لإسرائيل وتمثل في الوقت نفسه رمزاً وطنياً حقيقياً.

الشاه: إن ما حققناه على الصعيد الإقتصادي والعسكري في الخليج الفارسي يشكل سداً في وجه القوى العظمى، لقد تمكنا من بسط نفوذنا حتى المحيط الهندي، كنا مصممين على أن نغدو، قوة هائلة في المنطقة، كانت خطتنا ترمي الى بسط حزام أماننا حتى الدائرة العاشرة الموازية لخط الإستواء بين جنوبي الهند وشمالي سيلان. كيف بإمكان المواطنين الا يتنبهوا الى هذا الأمر؟

إحسان نراغي: إنهم يعتبرونك دركي الخليج.

الشاه: كلمة «دركي» إستخدمتها في بادىء الأمر الدول الكبرى وخصوصاً الإنكليز لأنهم لم يكونوا يتسامحون بأن يحل بلد ما المنطقة مكانهم، أنا إقترحت على جميع البلدان المتاخمة للمحيط الهندي إجراء إتفاقية لتحييده. أي لإبعاد القوى العسكرية السوفياتية والأميركية.

ثم نظر مباشرة في عيني رافعاً صوته:

الشاه: هؤلاء الذين يدعوننا دركي الخليج ألا «يجرون الماء الى طاحونة» الدول الغربية التي تعارض تحديداً كل نفوذ سياسي وعسكري محلي في المنطقة؟ هل أنت على علم بما تقوم به العراق والعربية السعودية في الخليج الفارسي؟ هل تعلم أن نفقاتهم العسكرية تتخطى بكثير نفقاتنا؟.

إحسان نراغي: مولاي مهما تكن رغبتك في الإستقلال ومشاعرك الوطنية عميقة، فإن علاقاتك الوثيقة بإسرائيل وبالولايات المتحدة تؤذي المشاعر القومية والدينية للإيرانيين. وهذا يشكل نقطة ضعف في سياساتك لم يحجم أخصامك

عن إستغلالها ضدك. ولكن هناك ثلاثة عوامل تضافرت لتدعم موقف خصومك. أولاً تفاوت الأوضاع المعيشية في هذا البلد، والإثراء السريع لطبقة برزت في السنوات الأخيرة وأخذت تستفيد من عائدات البترول لكنها مجردة من الشرف النسبي الذي كانت تتحلى به الطبقة الإقطاعية السابقة التي عملت جلالتك على اضعافها. ثانياً، الإمتيازات الإقتصادية والمالية التي أحطت بها المقربين إليك، وخصوصاً. . . عائلتك. وأخيراً، وحشية السافاك الذي كان يمنع أقل تعبير عن الإحتجاج، نتج عن كل هذا سيل عارم أخذت تغذيه الجداول الصغيرة المتعاطفة مع المعارضة، ليصب هذا كله أخيراً في محيط من القهر.

الشاه: لكن كيف أن أحداً من المسؤولين لم يفطن الى وجود هذا السيل؟ إذ من البديهي أن هذه الأمة ليست إبنة البارحة؟

إحسان نراغي: الطبقة السياسية لم تلاحظ تصاعد المد. الحكم التكنوقراطي الذي أقمته لم تكن لديه الوسائل لسماع صرخة الحقيقة.

الشاه: لكننا إخترنا كادراتنا من بين أفضل المتخصصين في الجامعات الأوروبية والاميركية، كيف لم يتمكن هؤلاء المهندسون والدكاترة المتخرجون من المعاهدة الغربية الأكثر إعتباراً من إعلامي بهذا الأمر؟

إحسان نراغي: هذا راجع خصوصاً الى النظام، النظام الهرمي حيث رئيس الوزراء لا يهتم إلا بما يأتيه من فوق. لا أحد يشعر بأنه مسؤول على الصعيد السياسي لأن كل القرارات المهمة تصدر عنك وحدك. بما أنك إنفردت بتحديد الأهداف، فإن النخبة إعتبرت أن دورها ينحصر بتزويدك بالمعلومات التي تتفق مع خطك السياسي. هذه النخبة إستعملت ذكاءها وعلمها لتتبعك، أي، بدافع من قوة الأشياء ذاتها، لتمنع عنك الرؤية. أردت أن تضع تكنوقراطيين في كل مكان، والتكنوقراطي آلة لا تجيب إلا على الأسئلة التي تطرح عليها، وهي لا تطرح الأسئلة من جهتها.

الشاه: أفهم من قولك إنه يجب تغيير كل شيء؟ تغيير كل المسؤولين؟ إشرح لي.

إحسان نراغي: أعتقد أنه من الواجب تغييرهم، وهذا لسببين: أولاً، بأنهم غير قادرين على مواجهة الأحداث الراهنة ويعطون الإنطباع بأنهم لن يعودوا نافعين.

وثانياً، لأن المجتمع نفسه ينتظر شيئاً آخر. حين يخترق الدين الحياة السياسية من أقصاها الى أقصاها، يتجه المجتمع عندئذ الى التزمت، ويصير المواطنون صارمين جداً حيال قادتهم. يريدون أن يروا فيهم نموذج المدافعين عن الدين وأئمته، وللإستجابة لهذِه المتطلبات ينبغي على الطبقة السياسية أن تغير نمط عيشها وتتجنب مظاهر الترف والأبهة فأعمالها وتصرفاتها تمر في غربال الإنتقاد الشعبي، وعندنا يستحيل فصل الحياة الخاصة عن الحياة العامة، كما على الطريقة الغربية، إذ أراد القادة أن يحظوا بتأثير معنوي عليهم وعلى سبيل المثال أن يكشفوا علانية عن ثرواتهم، كأن تقرر جلالتك التخلي عن قصريك وتحولهما مقرين للأعمال الخيرية، وأن تعيش مع الشاهبانو وأولادك في منزل متواضع كما فعل جمال عبد الناصر في مصر.

الشاه: هل تريدني أن أمثل أنا وعائلتي دور الفقراء. لكن، ألن يتهمونا عند ذلك بالخبث والتملق؟

إحسان نراغي: لا، إطلاقاً قد يكون مناسباً إعطاء المثال للطبقة الحاكمة التي أصبحت متعجرفة ومسرفة ومحتقرة للشعب. يجب أن تثبت للجميع أنك قادر على أن تحكم بلداً كبيراً وأن تعيش ببساطة في الوقت نفسه، آمل أن تدرك يا صاحب الجلالة أن بلادنا تتجه الى ما يشبه الإنفجار الثوري. التفاوت الإقتصادي والثقافي الهائل بين سكان المناطق الشمالية وبين جماهير أحياء جنوبي طهران الفقيرة يصب الزيت فوق نار الثورة. لقد أمكننا، خلال التظاهرات التي جرت في رمضان أن نرى للمرة الأولى جمهوراً من المناضلين بين صفوفهم نساء يرتدين الشادور الأسود، يعبرون الأحياء الشمالية من طهران. حين سألني الصحافيون الأجانب عما يجري، قلت لهم: إنها المرة الأولى التي يحتل فيها الجنوب الشمال.

الشاه: أيعتقد الناس بأن أوضاعهم المعيشية ستكون أفضل لو تسلم الخميني الحكم؟ ما هي الخطة الإقتصادية التي سيتمكن الخميني بفضلها من تحسين معيشتهم؟ أنا متأكد من أنهم سيخسرون كل ما أمكنهم تحصيله. هل في تصريحاته أدنى إهتمام بالحياة الإقتصادية للشعب؟ على أية حال، أنا لا أفهم هذا الشعب، يمكن القول أنه فقد عقله تماماً وأن الخميني جعله يهذي، الخميني يقود

الشعب الى الهلاك ولا يرى أين هي مصلحته. هذا أمر مؤسف...

إحسان نراغي: أنت محق تماماً من وجهة النظر الإقتصادية يا صاحب الجلالة، هؤلاء الناس لن يكسبوا شيئاً. ولكن كما يقول المثل: ظلم بالسوية عدل بالرعية. يعتقدون أنهم بتأييدهم للخميني سيسيرون الى مجتمع أكثر عدلاً لن يكون فيه تفاوت بين مستويات العيش، إنهم يراقبون الطريقة التي يعيش بها الزعماء الدينيون مقارنين بساطة حياتهم وتقشفهم بالحياة الباذخة للطبقة المتغربة. الصحفيون الأجانب الذين يقومون حالياً بزيارة المدينة المقدسة يصابون بالدهشة العميقة أمام الزهد الذي يعيش فيه هؤلاء الرجال. وقد سألوني، في يوم ليس ببعيد، عن رأيي بهذا، فأجبتهم: نشهد الآن مواجهة بين قم المتواضعة وطهران الباذخة، من اجل هذا، وكما كنت أقول لك من قليل، ستكون مهمة الحكام صعبة لأن حياتهم الخاصة كما حياتهم العامة ستراقب بشكل دقيق. أن الحفلة قد إنتهت يجب أن يدركوا ذلك[٣٧٩].

نجاح الثورة الإسلامية في إيران:

الإشكاليات اللاحقة

بعد هذه المواجهات التاريخية التي أدت الى تصاعد المد الديني وقيام الثورة ووصول آية الله الخميني الى الحكم، بدأت مرحلة جديدة من الثورة الإيرانية هي المرحلة الخاصة بالسياسة الخارجية. فإن السحر الديني الذي رافق الثورة بإعتبارها بداية تطرح نظاماً سياسياً جديداً داخل منطقة الشرق الأوسط يتجاوز النظام القومي العربي بعد إنهياره، كانت السياسة الخارجية لإيران هي سياسة مواجهة، وكانت هذه المواجهة بالضرورة تنبع عن الأسس الماضية لها وهي مواجهة الغرب على مستوى جميع إتجاهاته في السيطرة والتغلغل بما في ذلك السيطرة الثقافية.

ولم تستطع السلطة الإسلامية في إيران بعد الثورة أن تتبع نهجاً دبلوماسياً على صعيد التاكتيك مع الدول الغربية، ريثما يقوم الحكام الإسلاميون الجدد في إيران بوضع لبنات راسخة داخلية عامة لنظامهم الجديد، بل أخذت السلطة السياسية في إيران ولا سيما بعد خروج ابو الحسن بني صدر من السلطة وإتجاهه الى فرنسا، قامت بإتباع المواجهة المباشرة مع الغرب وفق إسلوب إستفزازي، وكان هذا الغرب بالدرجة الأولى هو الولايات المتحدة الاميركية حيث مرت عملية المواجهة بمرحلة الرهائن الاميركان في السفارة الاميركية في طهران[٣٨٠]، ثم بالدرجة الأولى مواجهة الدول العربية الإسلامية ذات الجوار الجغرافي لإيران. هنا غدت الإستراتيجية الاميركية داخل منطقة الخليج التي تعتبرها مفتاح كينونة توازنها في الشرق الأوسط، غدت قلقة سواء من خلال المواجهة المباشرة للنظام الإسلامي في إيران للولايات المتحدة أو من خلال مقولة تصدير الثورة.

وعندما كانت الدينامية السياسية الداخلية في إيران، تحتوي تناقضاتها داخل

السلطة السياسية بين التيار الذي قاده أبو الحسن بني صدر وبين رجال الدين الإيرانيين، مؤهلة لأن تفرز نظاماً من نوع جديد كانت الإستراتيجية الاميركية تخطط لإجهاض هذه التجربة الإسلامية. وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الاميركية تبحث عن حل لمسألة الرهائن الاميركان في السفارة الاميركية في طهران بما فيه الحل النووي في عهد كارتر(٣٨١)، كان هناك حلاً آخر ينمو داخل الإدارة الاميركية هو إستخدام القوة الفاعلة داخل العالم العربي لضرب الثورة الإسلامية في إيران وكانت هذه القوة الفاعلة دون تورط اميركا مباشرة هي «حركة البعث» التي تمسك زمام السلطة في العراق. ومن هنا إندلعت الحرب العراقية الإيرانية من قبل السلطة البعثية في العراق التي أعلنت الحرب ضد إيران في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، وقد حظيت السلطة في العراق بدعم عسكري كثيف من قبل الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية وكذلك الإتحاد السوفياتي في تسليح العراق، وخلق ترسانة عسكرية ضخمة ضد الثورة الإسلامية في إيران، وهنا بدأت «الرقعة الجغرافية السياسية الحضارية القومية العربية» تؤيد العراق في حربه ضد إيران بما أن السلطة الإيرانية قد أعلنت مبدأ تصدير ثورتها الى البلدان الإسلامية الأخرى وفي مقدمتها البلدان المجاورة، وهذا الخطأ التاكتيكي في السياسة الخارجية الإيرانية كان يتوافق مع السياسة الاميركية لإستغلاله بحيث أن الدول العربية المجاورة قد أخذت بنظر الإعتبار أن النظام الإيراني يريد تصدير ثورته إليها وحسب منظوره الديني والسياسي الخاص.

وداخل هذه الموازنة إنبثق دور «حركة البعث». التي تسلمت السلطة في العراق كقوة إستخدام من قبل الإستراتيجية الاميركية التي فقدت ركناً إقليمياً لها بسقوط النظام السياسي للشاه، فبدأت ركيزتها الإقليمية الإحتياطية المتمثلة بحركة البعث داخل السلطة في العراق، إذ بدأت تهيأ هذه الركيزة الجديدة لأن تضرب نواة الخطر الجديد في القطاع الإقليمي للخليج العربي المتمثلة بالنظام الإسلامي في إيران. وبعد إكمال تهيئة نظام حركة البعث في العراق لاعلان الحرب على إيران في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، تم خلق خطر عسكري جديد أمام الثورة الإيرانية من خلال حرب إستمرت ثمانية أعوام كانت خلالها كل أسس السلطة الإسلامية في إيران مركزة بإتجاه الحرب، الأمر الذي منع الثورة الإسلامية بأن تنجز برنامج

التنمية والإصلاح داخل إيران وفق البرنامج والنمط الإسلامي. وقد تم بنجاح تدمير الطاقة الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية بحيث كان على إيران عند خروجها من الحرب مع العراق كان عليها ان تعيد بناء كل المنشآت الإقتصادية والعمرانية وإعادة صياغة برامجها الإنتاجية وخطة تنميتها التي كانت قد وضعتها عشية نجاح الثورة الإسلامية. أي أن حالة السياسة الإيرانية الداخلية قد بدأت مرة أخرى من درجة الصفر بعد ثمانية أعوام على نجاح وصول النظام الإسلامي الى السلطة في إيران. وكانت هذه السنوات الثمان من عهد الثورة والسلطة الإسلامية فترة زمنية كافية ومؤهلة لان تنجز خلالها برنامج عمل إصلاحي يبرز الإسلام كنموذج ناجح لنظام الحكم الإسلامي الذي يطبق في إيران للمرة الأولى. وكذلك فإن آثار الحرب العراقية - الإيرانية لم تتمخض فقط عن التدمير المادي للارضية الإقتصادية والبنائية بكل فروعها، بل كان هناك جانب إضافي هو التدمير الإجتماعي والديموغرافي في إيران بعد أن كلفتها الحرب بشرياً اكثر من حوالي الأربعمائة ألف (٤٠٠٠٠٠) من القتلى الذين يمثلون الجيل الجديد الذي يشكل النواة البشرية المستقبلية لبرنامج البناء والإصلاح. علاوة على كون إيران هي بلد من العالم الثالث الذي لا بد أن يعتمد في إعادة بنائه مرة أخرى بعد الحرب على التقنية التكنولوجية المتطورة التي يمتلكها العالم الأول، لا على الدول الغربية فحسب بل على القوى العالمية الأخرى أيضاً مثل الإتحاد السوفياتي والصين. أي أن إنبثاق الإصلاح والتنمية الجديدين سوف لن تكون معتمدة على الطاقة الذاتية للبلد بل ينبغي الإعتماد على التقدم التكنولوجي الغربي. وكانت هذه عقبة جديدة خلقت في وجه الثورة الإسلامية في إيران وجعلت تأثيرها التطبيقي غير فعال على الصعيد الزمني، أي دفعت الى إطالة فترة وزمن إعادة الإصلاح من جديد.

وعلى سبيل المثال يمكن أن فرنسا كبلد من العالم الأول قد إستغرقت عملية بنائها العمراني والصناعي والإقتصادي العام من جديد، بعد الحرب العالمية الثانية فترة إمتدت من عام ١٩٤٥ السنة التي إنتهت في الحرب، حتى عام ١٩٥٨، حيث برزت مرة أخرى كقوة إقتصادية غير مأزومة على الصعيد الداخلي. وفرنسا بلد من بلدان العالم الأول، أي أنها إعتمدت في إعادة بناء البنية التحتية فيها على قواها الذاتية وتقدمها التكنولوجي الخاص إضافة الى المساعدة المالية الضخمة لمشروع

مارشال. هذا مع تأكيد حقيقة أن فرنسا لم تتعرض للتدمير الحربي من قبل المانيا النازية مثلما تعرضت له بريطانيا مثلاً، أي أنها كانت البلد الأقل تعرضاً للضربات العسكرية، إضافة الى كونها بلد من العالم الأول. وبهذا الوجه من المقارنة تنبثق حالة الصعوبة السياسية والإقتصادية في اعادة بناء بلد من بلدان العالم الثالث مثل إيران التي تعرضت الى التدمير من قبل الضربات العسكرية للنظام العراقي داخل أراضيها(٣٨٣).

وبتجاوز الحدث العيني الذي تطور سياسياً وعسكرياً بعد ذلك داخل منطقة الشرق الأوسط لصالح الإستراتيجية الاميركية بعد حرب الثورة الإسلامية في إيران، فإن هذا الحدث معروف في تفاصيله اليومية الكثيفة، فإن قيام مثل هذه الحرب وعملية التدمير للثورة الإسلامية في إيران لم تتم فقط بقوة العامل الخارجي أي نشاط وخطة الإستراتيجية الغربية ضد العالم الإسلامي، وهي إستراتيجية معروفة بسياستها التدميرية لهذا العالم، بل تمت أيضاً نتيجة خطأ داخلي خاص بالسياسة الخارجية الإيرانية بفعل اسهامها في تسريع هذه المواجهة مع الإستراتيجية الاميركية قبل أن يتم بناء نواة قوية للنظام الإسلامي في إيران، وأن هذا الخطأ التقني الكبير في السياسة الخارجية الإيرانية يستدعي إجراء عملية مقارنة بين التجربة الإسلامية العقلانية داخل المملكة العربية السعودية وطبيعة سياستها الخارجية وبين التجربة الإسلامية في إيران وطبيعة سياستها الخارجية.

المملكة العربية السعودية وإيران:

تفاوت التاكتيك الدبلوماسي

ينبغي أن تقترن منهجية المقارنة هنا بالمحتوى الأساسي الذي يشكل دينامية الفعل الدبلوماسي للدولة عبر تطبيق وسائل تاكتيكية للوصول الى هدفها الأعلى ولذلك فإن من الأنسب توجه نحو المحتوى الضمني، أي نحو الآلية المحورية التي توجه السياسية الخارجية. وقد سبق في مكان سابق من هذا النص أن تبين بتفصيل إتجاه الحركية المحورية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية المنطلقة من الإسلام كمبدأ ودستور للدولة، والمتوجهة نحو الإسلام أيضاً لتحقيق الوجود السياسي الخارجي للدولة. فالسياسة السعودية تنطلق لتحقيق أهدافها من حقيقة أنه على المملكة، كأي بلد من بلدان العالم الثالث، التعامل مع قوة عالمية. وبما أن القوى الإستعمارية الكلاسيكية مثل فرنسا وبريطانيا كانت ذات استراتيجية إستعمارية واضحة داخل منطقة العالم الإسلامي، فقد تعين التعامل مع قوى عالمية جديدة لا تربطها بالعالم العربي علاقة استعمارية. وكانت هذه القوى الجديدة هي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية اللتين انبثقتا كقطبين دوليين بعد الحرب العالمية الثانية. وبما أن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يتجانس فكرياً مع أية دولة ذات اتجاه ديني ملتزم، لأنه دولة تعتمد على ايديولوجية تنفي الدين وتقف إزاءه موقفاً تناقضياً على الصعيد الأيديولوجي، فقد كان من الطبيعي أن يكون التزام المملكة العربية السعودية بالإسلام عاملاً حاسماً في عدم تعاملها مع الاتحاد السوفياتي أو مع الدول العلمانية أو الالحادية الأخرى.

من هذا المنظور بقيت الولايات المتحدة الاميركية القوة العالمية الوحيدة التي تستطيع المملكة التعاون معها على صعيد السياسة الخارجية والإقتصادية. وكانت

الحوافز التي أرست هذا التعاون هي أن الولايات المتحدة لم تقم حتى عام ١٩٤٥ بأي عمل استعماري أو عدواني ضد البلدان العربية الإسلامية. كما أنها لم تكن ضمن قوى الاستعمار الكلاسيكي. ولكن كان هناك إدراك كامل من قبل السياسيين في المملكة العربية السعودية بأنه ينبغي التعاون مع هذه القوة الاستراتيجية داخل منطقة الخليج، ومن الضروري عدم معاداتها بشكل مباشر، بل ينبغي الحذر منها وتوقع نتائج سياستها التي تصب في خدمة مصالح هذه الدولة ولصالح إسرائيل، ولذلك فإن التعاون السعودي الجديد مع قوة عالمية ناشئة ومقتدرة اتخذ وجهه الأول في التعاون التقني الضروري مع دولة من دول العالم الأول. في حين كان طرفه الثاني متمثلاً في إدراك عمق الاستراتيجية الاميركية وهدفها داخل منطقة الشرق الأوسط، وعدم مواجهتها بشكل مباشر بسبب عدم القدرة الذاتية للدولة العالمثالثية على مواجهة دولة من دول العالم الأول. ومن هنا جاء السير على خط التعاون الإحترازي (أي التعاون مع إدراك التناقض) بين السياسة الاميركية والسياسة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذا النمط من سياسة التوازن العقلانية بين تناقض السياسة الاميركية مع العالم الإسلامي وضرورة عدم مواجهتها مباشرة بل العمل على خلق محاور سياسية خارجية في الاتجاه الإسلامي دون أن يتمايز مع عملية المواجهة المباشرة، هو الذي جعل السياسة السعودية بمعزل عن عملية الاستنزاف السياسي والعسكري والاقتصادي المباشر من قبل الاستراتيجيات الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية. وكانت تجربة جمال عبد الناصر مصدراً للوعي السياسي، لأنها كانت تجربة مواجهة مباشرة مع القوى الغربية إعلامياً وسياسياً دون أن يكون هناك تماسك داخلي على صعيد النظام السياسي وقبل أن يتم حسم التناقضات الداخلية بنيوياً. مما جعل نظام المرحلة الناصرية في مصر ضعيفاً وبعيداً عن التماسك في مواجهة استراتيجية عظمى متماسكة ولها ثوابت لا تحيد عنها داخل خطتها العامة طويلة الأمد مثل السياسة الاميركية.

ومن خلال ذلك يمكن التوجه نحو السياسة الإيرانية كموضوع للنقد والمقارنة مع السياسة السعودية. لأن السياسة الإيرانية إتبعت في مواجهة الاستراتيجية الاميركية خطاً مشابهاً لخط النظام الناصري. أي سياسة المواجهة العلنية دون

احتلال التماسك الداخلي. وكانت هذه السياسة المدخل الى الإخفاق، ولقد إتبعت الثورة الإيرانية بشكل عام، منذ انتصارها عام ١٩٧٩، سياسة المواجهة العلنية مع الاستراتيجيات الغربية عامة ومع الاستراتيجية الاميركية بوجه خاص. وذلك قبل أن تتوجه الى العالم الإسلامي بسياسة تنظيمية على الصعيد العالمي، مثلما فعلت الحكومة السعودية عبر تنظيمها للمؤتمر الإسلامي الأول وطرحت الحكومة الإيرانية فكرة تصدير الثورة الإسلامية الى كل العالم، وابتدأت عمليات التصدير ببلدان الجوار الإقليمي وكلها دول إسلامية تتمتع باستقرار سياسي داخلي. أي أن الحكومة الإيرانية طرحت إسلامها وتطبيقها الإسلامي على اعتبار أنه هو الإسلام الصحيح والحقيقي في نموذجه. واعتبرت النماذج الأخرى للدول المجاورة، رغم إسلاميتها، نماذج «ملحدة» أو «غير إسلامية» أو «معادية للإسلام» على الأقل. وكان هذا التاكتيك خاطئاً على مستويين: أولهما معاداة الدول الإسلامية المجاورة لإيران ذات النظام الإسلامي الجديد. في حين كان المفروض أن تقوم السلطة الإيرانية بمد جسور التعاون مع الدول الإسلامية المجاورة قبل كل شيء لخلق قاعدة إقليمية اسلامية تؤيدها، بغض النظر عن رأي طهران حول مدى تطبيق تلك الدول للإسلام وللشريعة الإسلامية. وكان على النظام الإسلامي في إيران أن يخلق كذلك تحالفاً متميزاً مع المملكة العربية السعودية، بإعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة تطبيقياً، والتي تمتلك نظاماً إسلامياً يتخذ من الشريعة الإسلامية دستوراً له. وبذلك يمكن لإيران حاملة لواء الثورة الإسلامية حديثة العهد أن تكون لها نواة إقليمية إستراتيجية قائمة على خصوصية الإشتراك في الدين الإسلامي بين بلدان هذه الرقعة الإقليمية وإيران. إلا أن الحكومة الإيرانية التي تسلمت السلطة بعد الثورة لم تتخذ هذه الاستراتيجية الإقليمية كاتجاه لها، بل رفعت بشكل مباشر ودون تخطيط مسبق شعار تصدير الثورة الإسلامية الى العالم، على أن تكون بداية هذا التصدير نحو بلدان الجوار الإقليمي. وبذلك فقدت السلطة الإيرانية تأييد نواة إقليمية لها هي المملكة العربية السعودية التي قامت السلطة الإيرانية الجديدة تجاهها بإجراءات عدوانية على إعتبار أن الإتجاه الإسلامي لإيران إتجاه شيعي بينما الإتجاه الفقهي في المملكة العربية السعودية إتجاه سني. وهذا خطأ كبير من قبل سلطة الثورة الإيرانية التي قامت بمناهضة

الحكومة السعودية على أساس طائفي، محاولة طرح الاتحاد الشيعي داخل المنطقة كإتجاه بديل عن الإتجاه السني أو عن الإسلام الموحد على كل المذاهب، سواء على الصعيد السني بكل مذاهبه أم على الصعيد الشيعي.

كما أن هنالك نقطة أخرى خاصة بمجال هذا التمايز الطائفي الذي طرحته السياسية الإسلامية في إيران هو أن السلطة الإيرانية تناست بأن الإتجاه السني يمثل الأغلبية الإسلامية في العالم الإسلامي وأنه من المتعذر على الأقلية الشيعية أن تصنع ثورة إسلامية وحكومة إسلامية في موقع التأثير الفعلي على العالم الإسلامي كله، إذا أخذت في الاعتبار المنظور الطائفي للاختلاف المذهبي. فعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية في إيران كان لها تأثير كبير على الكثير من المجموعات والأحزاب الإسلامية داخل العالم الإسلامي بإعتبارها ثورة إسلامية دون النظر الى طبيعتها الفقهية المذهبية أو تقويمها كثورة شيعية، فإن السلطة السياسية في إيران إرتكبت خطأ تكتيكياً على صعيد السياسة الخارجية عندما طرحت الإسلام في مذهبه الشيعي كبديل إصلاحي غن الإسلام في مذاهبه الأخرى، بل أن طرحها لموضوع تصدير الثورة الإسلامية الى البلدان الإسلامية المجاورة يعني أن البلدان المجاورة هي بلدان غير إسلامية. أو بمعنى آخر أن إسلامها مغاير للإسلام الإيراني الشيعي. وبدون أن تطرح السلطة الإيرانية ذلك كلامياً على صعيد التفرقة بين المذهبين الشيعي والسني، فإنها مارست ذلك بشكل عملي عدواني عندما شنت حملات إعلامية متواصلة على البلدان الإسلامية المجاورة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي لم تكتف إيران بأن حجمتها إعلامياً، بل قامت ضدها بعمليات عسكرية داخل الحرم المكي أثناء مواسم الحج[٣٨٣]، وطرحت موضوع تدويل الأماكن المقدسة[٣٨٤]، رغبة منها في احتلال السلطة على هذه الأماكن وفق اتجاهها الديني السياسي. الأمر الذي أثار الكثير من ردود الفعل داخل العالم الإسلامي إزاء توجه إيران نحو إعطاء فريضة الحج في الاماكن المقدسة إتجاهاً شيعياً، أي إتجاه مذهب الأقلية داخل العالم الإسلامي. كما أن المطالبة بتدويل الأماكن المقدسة أثارت داخل العالم العربي إحتجاجاً من نوع آخر، هو أن إيران تريد نقل هذه الأماكن من المجال العربي، وهو المجال الجغرافي الحضاري الذي ظهرت فيه الدعوة الإسلامية الى المجال الفارسي. أي

أن دعوة التدويل كانت دعوة عنصرية مشابهة لادعاء إيران بأن الخليج العربي هو خليج فارسي، وأن بلدان الخليج العربي بلدان فارسية. وبذلك أعطت السلطة الإسلامية الجديدة في إيران تبريراً جديداً لحركة البعث في العراق حتى تواصل الحرب ضد الجمهورية الإسلامية باعتبارها غير إسلامية لأن الإسلام عربي وليس فارسياً[٣٨٥]. كذلك ابتكرت السلطات البعثية في العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية تعبيراً سياسياً إعلامياً لا يسمى الإيرانيين بالشعب الإيراني أو الفارسي الإسلامي بل يطلق عليهم اسم «الفرس المجوس»، ويعتبر في المقابل أن نظام البعث في العراق يمثل الإسلام لأن الإسلام عربي، حسب أفكار حركة البعث[٣٨٦].

وإضافة الى الصعيد السلبي الذي طرحته الثورة الإيرانية على المستوى الإقليمي، كان هنالك تاكتيك سلبي آخر على الصعيد العالمي هو أنها خاضت مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية (الشيطان الأكبر) ومع الغرب كله، وذلك على الصعيد الإعلامي أولاً، ثم على الصعيد الإرهابي عبر القيام بعمليات تخريبية متواصلة داخل الكثير من العواصم والبلدان الغربية، وشكل هذا العمل عامل إثارة جديداً ضد الثورة الإسلامية في إيران، وضد الدين الإسلامي بشكل عام، بحيث قيم الإسلام بإعتباره دين إرهاب[٣٨٧]. إلا أن النتيجة الأكثر خطورة هي أن قيام الثورة الإيرانية بالتحريض الديني على الغرب المسيحي باعتباره العدو الأول للإسلام، وعلى الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها الشيطان الأكبر، أثار التعبئة الدولية ضد النظام الإسلامي في إيران وخلق رفضاً إقليمياً لهذه الشعارات والتعابير الجديدة الإستفزازية. وبذلك تكون السلطة الإسلامية في إيران قد أنشأت نفسها على أسس سياسية خارجية غير منطقية من حيث تلاؤمها مع متطلبات الوضع السياسي الدولي. ولهذا ضربت الثورة الإيرانية من قبل الاستراتيجية الاميركية عبر عدوكامن ومعد مسبقاً داخل العالم الإسلامي هو حركة البعث الحاكمة في بغداد التي شنت حرباً وقائية ايديولوجياً وعسكرياً ضد إيران منذ وصول النظام الإسلامي فيها الى السلطة.

ولقد كان لهذه الحرب تأثير بعيد المدى على الصعيد الجيوبوليتيكي الإقليمي، من حيث أنها لم تكن فقط حرباً لتدمير دولة اتخذت النظام الإسلامي كبناء

دستوري وبنية لنظام الحكم فيها، بل تعدت إيران الى رقعة أكثر أهمية داخل العالم الإسلامي هي منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، لتفكيك اية نواة إستراتيجية تتكون من بلدان إسلامية متباينة قومياً وقادرة في الوقت ذاته على أن تكوّن، عبر تنسيقها مع بعضها سياسياً وعسكرياً، نواة مؤثرة على وجود الاستراتيجية الاميركية وحركية تحكمها داخل منطقة الخليج. وكان ظهور مثل هذه النواة الجيوبوليتيكية يشكل بالنسبة الى الولايات المتحدة خطراً لا يمكن تجنب تأثيراته الا عبر تفكيك النواة كلياً، والعمل على تعطيل استخدامها أو تجمعها داخل كيان إقليمي ديني مشترك في منطقة حيوية هي منطقة الخليج العربي، ومنعها من ممارسة أسلوب المواجهة الصادرة عن قاعدة جغرافية - إقتصادية - حضارية - إقليمية تتميز بإمتلاك قدرتها الذاتية الخاصة للمواجهة والملفت هنا هو أن هذه النواة الخطرة كانت مأخوذة بعين الإعتبار من قبل الاستراتيجية الغربية دون أن تعي السلطات السياسية للبلدان العربية الإسلامية في منطقة الخليج إمكانية نمو النواة وفعلها الاستراتيجي الكامن كوحدة إقليمية متماسكة.

البنية الجيوبوليتيكية الإقليمية «للنواة الخطرة»

(المثلث العربي الإسلامي)

تتكون «النواة الخطرة» داخل منطقة الخليج العربي من ثلاثة بلدان هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران[٣٨٨]، وإذا كانت الاستراتيجيات الغربية، ولا سيما الاستراتيجيات الاميركية والبريطانية تعي أهمية هذا المثلث المتكون من ثلاثة بلدان إسلامية فإن الأنظمة السياسية داخل هذه البلدان الثلاثة ما تزال بعيدة عن تكوين الوعي الإستراتيجي بأهمية المثلث وحيوية كيانه الجيوبوليتيكي[٣٨٩].

ويتمتع هذا المثلث العربي والإسلامي بإمتيازين: أولهما إقتصادي يتمثل في امتلاك مخزون بترولي ضخم عبر جميع ما تمتلكه الدول الثلاث من إحتياطي بترولي، ومن قدرة على إنتاج هذه المادة الخام. وهو رصيد إقتصادي مستقبلي تتوقف عليه أنشطة التصنيع في العالم الأول.

ويأتي الإمتياز الثاني في هذا المثلث من أنه يضم دولاً إسلامية ثلاث. إثنتان منها عربيتان والأخرى فارسية، أي أن بينها تجانس حضاري على الصعيد الديني الإسلامي، رغم عدم تجانسها على الصعيد القومي. وهذا التجانس الديني الإسلامي هو الأساس في تضاؤل الفارق القومي بين دول المثلث الموحدة إسلامياً. ومن هنا فإن أي التحام وتجانس في السياسة الخارجية أو العسكرية بين هذه القوى الإقليمية الكبرى داخل منطقة الخليج كفيل بأن يخلق محوراً استراتيجياً ـ إقتصادياً ـ عسكرياً ـ سياسياً ـ حضارياً، قادراً على مقاومة أية استراتيجية غربية داخل هذا المجال الإقليمي الحيوي. ويدل الحدث التاريخي المعاصر على أن هذه «النواة الخطرة» كانت محط انتباه وادراك الاستراتيجيات الغربية، وفي مقدمتها الاستراتيجية البريطانية منذ الحرب العالمية الأولى، ثم الاستراتيجية الاميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الإدراك بداية لعمل

إحترازي أولي يسعى الى تفكيك هذه النواة سياسياً كمقدمة لتفكيكها بعد ذلك جغرافياً ثم جيوبوليتيكياً. وأول هذه التفكيكات بدأت بين المملكة العربية السعودية والعراق. فقد عمدت بريطانيا بعد أن نجح آل سعود بتكوين دولتهم في شبه الجزيرة العربية الى خلق دولة مجاورة لهم تناصبهم العداء عائلياً هي العراق الذي نصبت فيه بريطانيا العائلة الهاشمية على العرش في العراق. وبحكم التاريخ الصراعي بين العائلتين السعودية والهاشمية فإن أي إمكانية لتعاون استراتيجي عميق على أمد طويل بين الدولتين كان غير ممكن، على الرغم من الوجود المبكر لبعض الاتصالات والمعاهدات التعاونية البسيطة بين الرياض وبغداد[٣٩٠]. ولكن هذه المعاهدات لم تتحول الى تعاون استراتيجي متكامل يأخذ في اعتباره الامتداد الجغرافي الطبيعي الواحد بين شبه الجزيرة العربية والعراق، والقوة البترولية الضخمة للطرفين، البنى الاجتماعية القبلية والبدوية المشتركة التي يوحدها دينياً وبشكل عميق الإسلام، إضافة، الى العلاقة القومية العربية. وكان هم بريطانيا منصباً على هاتين القوتين حتى لا يتم أي تنسيق ناجح داخل منطقة الخليج يمكن أن يكون له تأثير مباشر وكبير على الاستراتيجية الغربية داخل المنطقة.

ولقد بقيت هذه العلاقة الصراعية العامة بين الدولتين السعودية والعراقية سنوات طويلة. ثم امتدت حتى الوقت الحاضر من جراء ظهور كيانات سياسية أخرى تولت ايديولوجيات سياسية تناهض وتناقض الشريعة الإسلامية المطبقة في المملكة العربية السعودية يبرز الإجراء الإستراتيجي الاميركي - البريطاني فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وبمنطقة الخليج العربي بالذات فلقد تموضع هذا الإجراء داخل فعالية ثنائية قائمة على الفصل بين المملكة العربية السعودية والعراق على مستوى الدولة والسياسة الخارجية من جهة، وبين المملكة العربية السعودية وإيران من جهة أخرى على الصعيد المذهبي السني - الشيعي، علاوة على خلاق بوتقات للصراع بين الدولتين على أسس إقليمية خاصة بالخليج أو بمساندة حركات سياسية معينة ضد إحدى الدول الخليجية. ومن ناحية أخرى خلقت الإستراتيجية البريطانية والإستراتيجية الاميركية حالة صراع مستديمة بين العراق والسعودية على أساس عائلي سياسي أولاً (بين العائلتين السعودية والهاشمية)، ثم على أساس إيديولوجي بعد ذلك على مستوى أنظمة الحكم السياسية، إضافة الى

خلق صراع آخر بين العراق وإيران على أساس مذهبي خاص بالسلطات السياسية في عهد الشاه عندما كانت حكومته بهائية في حين كانت السلطة في العراق سنية. ثم تم ترسيخ مضاعفة هذا الصراع على اساس قومي باعتبار أن إيران ذات قومية فارسية وان العراق ذا قومية عربية.

وهنا تنبثق الحالات العينية التي حدثت بين هذه الدول الثلاث في منطقة الخليج وكانت ابرز هذه الحالات حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. فهذه الحرب كانت تدور وتمتد زمنياً بهدف تحقيق استمرارية خلق الفجوات داخل «النواة الخطرة» وتدمير تماسكها. وفي الفترة الزمنية التي اتحدت فيها قوتان من هذه القوى الثلاث في منطقة الخليج، ولم يكن هذا الإتحاد أكثر من اشتراك في مواقف سياسية خارجية، وهو إشتراك مؤقت لا يؤدي الى فاعلية جيوبوليتيكية في الخارج، ولكنه يكوّن خط مقاومة إزاء تحدٍ إقليمي تخلقه حالة صراع مسلح قلقة. ولقد ظهر مثل هذا الموقف المشترك بين المملكة العربية السعودية والعراق إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية واستهدف مواجهة إيران بعد الثورة الإسلامية فيها. فقد وقفت السعودية والدول الخليجية مع العراق لمساندته إقتصادياً خلال الحرب انطلاقاً من اعتبار ثنائي، جانبه الاول هو أن العراق دولة عربية في مواجهة دولة غير عربية الأمر الذي حتم على البلدان الخليجية العربية الوقوف قومياً الى جانب العراق بغض النظر عن الاختلاف في أنظمة الحكم والإيديولوجيات السياسية. وجانبه الثاني هو خلق مواجهة لحالة القلق السياسي الذي قد يشكله إمتداد موجة التطرف الديني الذي تتزعمه السلطة الإيرانية والذي أخذ يقلق دول الخليج العربية.

وهنا توحد الموقف السياسي الخارجي بين المملكة العربية السعودية والعراق بغية مواجهة تحدٍ خارجي مشترك. فقبل الحرب كان بين النظام العراقي والدول الخليجية صراع مبني على التباين في إيديولوجيات نظام بعد أن رفعت السلطة في العراق شعارات «القومية» و «الإشتراكية» و«مواجهة الإمبريالية والرجعية». وكان الشعار الأخير يعني بالنسبة الى بغداد مواجهة أنظمة الحكم في دول الخليج العربية التي وصفها النظام البعثي العراقي بأنها «أنظمة رجعية». ومن هنا كانت سنوات قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية حافلة بصراع سياسي ساخن بين المملكة العربية

السعودية والنظام السياسي في العراق، لأن هذا النظام كان يعتبر المملكة دولة «رجعية» ينبغي الإطاحة بنظامها. وهنا جنت الإستراتيجيان السياسيتان الاميركية والبريطانية ثمار هذا الاختلاف الإيديولوجي الذي كان مصدراً لحالة قلق وتصدع سياسي داخل إقليم الخليج العربي، مبني على التناقض الإيديولوجي بين المملكة العربية السعودية والنظام السياسي العراقي. ولقد شهدت السنوات السابقة على حرب الخليج الأولى تصدعاً ملموساً داخل «النواة الخطرة»، تصدعاً شمل القوى الثلاث الموجودة في منطقة الخليج العربي.

فعلى مستوى العلاقات العراقية ـ السعودية كان هناك صراع سياسي جذري بين اتجاهات نظام الحكم فالسلطة السياسية داخل المملكة العربية السعودية سلطة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية، بينما يتولى السلطة في العراق نظام علماني وجّه ضربته الأولى حال وصوله الى سدة الحكم الى القوى الإسلامية سواء على مستوى تصفية المنظمات السياسية الداخلية أم على مستوى المهاجمة السياسية والإعلامية لأنظمة الحكم الرسمية ذات الاتجاه الإسلامي ممثلة بالمملكة العربية السعودية. ومن هنا كان الصراع بين المملكة والنظام في العراق صراعاً إيديولوجياً تناقضياً حاداً[٣٩١].

ومن جانب آخر كان هناك صراع بين نظام الشاه في إيران ونظام الحكم في العراق، باعتبار أن الأخير كان يطرح إيديولوجية «إشتراكية» «تحررية» «تقديمة» تقف ضد النفوذ الاميركي داخل منطقة الخليج العربي هذا النفوذ الذي تمثله سياسة شاه إيران الموالية للولايات المتحدة الأميركية، والمعارضة لأي مد إشتراكي يساري أو شيوعي داخل منطقة الخليج العربي.

وعلى صعيد العلاقة بين نظام شاه إيران والمملكة العربية السعودية كان هنالك خلافان: أولهما ديني طائفي يرجع الى بهائية نظام الشاه. وعلى الرغم من اشتراك الدولتين على مستوى السياسة الخارجية، في الوقوف ضد النفوذ السوفياتي داخل منطقة الخليج العربي، فقد كان نظام الشاه بغض النظر عن العلمانية التي طرحها نظاماً شيعياً متمثلاً بطائفة معينة من الشيعة هي الطائفة البهائية ولم يظهر هذا التباين على شكل صراع سياسي حاد مماثل للصراع بين المملكة العربية السعودية والعراق. إلا أنه ظل يعمل وفق ديناميات دقيقة تتجلى في بقاء العلاقات السعودية

ـ الإيرانية في مستوى يساعد على خلق موقف سياسي خارجي مشترك قائم على إعتبارات العامل الحضاري الإسلامي الذي يشكل العمق التاريخي والمجتمعي والسياسي والثقافي للدولتين.

وكان المستوى الآخر للخلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران في ظل نظام الشاه قائماً على أساس التباين القومي بين عروبة المملكة العربية السعودية وفارسية الدولة الإيرانية. ولم يكن هذا الخلاف بارزاً على السطح خلال الستينات، نظراً لقيام السلطة السياسية في كل منهما بتجاوز واقع الاختلاف القومي من أجل النظر الى العامل الديني الإسلامي المشترك، ولكن هذه الحالة لم تستمر، بل اخترقتها الاستراتيجية البريطانية لتولد أسساً جديدة للصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران على أساس قومي إضافة الى وجود الخلاف الطائفي(٣٩٢). وكان هذا الاختلاف في عام ١٩٧١، عندما انسحبت بريطانيا من ثلاث جزر تقع في الخليج العربي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) فأحتلتها القوات الإيرانية وأعلنتها جزراً فارسية تابعة لإيران. عندها انبثق العامل القومي كعامل تناقض صراعي واقعي الوجود. وعلى الرغم من أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث لم يولد حالة صراع عسكري أو مواجهة مسلحة، إلا أنه بقي حافزاً ضمنياً لصراع سياسي مستمر وتنافس إقليمي بين دول الخليج التي تحاول كل منها بسط دبلوماسيتها وآرائها السياسية داخل هذا المجال الإقليمي.

فقبل الحرب العراقية ـ الإيرانية كان هناك صراع عميق خلفته الاستراتيجية الغربية داخل الكيان الجيوبوليتيكي الحضاري «للنواة الخطرة» عبر وجود صراع متعدد الوجوه بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق والمملكة العربية السعودية، ثم بين المملكة العربية السعودية وإيران، هذا إضافة الى الصراع اللاحق بين إيران من جهة والعراق والمملكة العربية السعودية معاً من جهة أخرى.

وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران اختلفت طريقة استخدام العتلات الإقليمية في الخليج العربي من قبل الإستراتيجيتين الأميركية والبريطانية. فلقد هدد المد الإسلامي الجديد التوازنات التقليدية بشكل غير منتظر ولا يمكن إحتوائه، ولذلك إندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية، واستخدمت العتلات المشتركة ضد التباينات

السائدة بين الدول الثلاث المكوّنة للنواة الخطرة، فانبثق تحالف مؤقت بين المملكة العربية السعودية والعراق، وبين العراق ودول الخليج العربية، استناداً الى الأساس القومي المشترك لهذه الدول العربية، ورغبتها المشتركة في الوقوف ضد نمط جديد من الإسلام السياسي الذي يتبع منهج التغيير وحل الخلافات بين دول المنطقة عبر قوة السلاح.

وتكمن خطورة مثل هذا الإسلام في كونه ينبثق عن دولة وليس عن منظمات سياسية متفرقة، كما أنه يتخذ من إسلوب العمل المسلح النظامي منهجاً للوصل الى أهدافه النابعة من اصرار النظام الإيراني على ان كافة الدول الإسلامية المحيطة بإيران لا تطبق الإسلام، وان الواجب الديني يحتم على إيران تصدير الثورة الإسلامية الجديدة الى دول الجوار مع التأكيد على أن النظام السياسي الإسلامي في إيران هو النموذج الذي ينبغي تطبيقه سلماً أو حرباً ومن هنا جاء التنسيق السياسي بين العراق وبلدان الخليج التي ساندت النظام في العراق خلال هذه الحرب على أساس قومي وعلى أساس إسلامي يخالف النموذج الإيراني الجديد والناهض حديثاً.

وكان هذا التنسيق بين المملكة العربية السعودية والعراق مؤقتاً ومسيطراً عليه من قبل السياستين الأميركية والبريطانية، حتى لا يولد موقفاً مشتركاً على صعيد الزمن المستقبلي بعيد الأمد. وكان هدف هاتين السياستين حصر تنسيق مشترك في اطار الصراع العسكري الدائر في منطقة الخليج، بحيث تستطيع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العودة الى تأجيج عوامل الخلاف والصراع العميقة والجذرية التي تفصل بين النظام الإسلامي السعودي وبين النظام السياسي العراقي القلق والقائم على إيديولوجية بعثية هشة في بنائها العلماني. ومن هنا اجتازت «النواة الخطرة» للمرة الأولى حالة وفاق جزئي بين إثنين من أطرافها هما العراق والمملكة العربية السعودية. إلا أن هذا الوفاق كان مدروساً في طبيعته التناقضية الدائمة التي ستولد انفجاره اللاحق بمجرد أن تتوقف عملية الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما يسمح بإنبثاق أزمته التناقضية من جديد، عبر العودة الى تحريك السلطة السياسية العراقية كعتلة منفردة داخل هذا التيار الثلاثي الجيوستراتيجي «للنواة الخطرة» للقيام عرب أخرى.

فبعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية بعامين تماماً، دخلت منطقة الخليج العربي أزمة جديدة أكثر خطورة من الأزمة السابقة واسفرت عن حرب الخليج الثانية التي شهدت بدايتها الفعلية في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ عندما عمدت السلطة السياسية في العراق الى إحتلال الكويت، وانتهت في شباط (فبراير) ١٩٩١ بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية. وبعد حرب الخليج الثانية باتت المنطقة غارقة في تصدع تعددي المستويات لا يتوقف عند حدود التصدع الجغرافي السياسي وحمايات الحدود الإقليمية، بل اقترن بتصدع اقتصادي وعسكري يشكل بالنسبة للاستراتيجيات الغربية صمام الأمان الذي يجعل البلدان الإسلامية الرئيسية داخل القطاع الإقليمي للخليج مشلولة الحركة لسنوات عديدة تالية. وشمل هذا التصدع بشكل خاص القطاع الجيوستراتيجي الثلاثي الذي يشكل مركز القوى في الخليج العربي، ويضم المملكة العربية السعودية والعراق وإيران[٣٩٢].

وداخل هذا الإطار بأزماته المتوالية الرامية الى الحيلولة دون وجود موقف تنسيقي مشترك، ومن ثم تحالفي مؤثر عالمياً من قبل هذه القوى الثلاث، بدأت إيران تتعرض لحالة من العزل القسري المدروس من قبل الديناميات الإقليمية للاستراتيجية الغربية إزاء الدول الإسلامية. وكان ذلك تعميقاً للمعطيات ذات الفعالية والثابتة التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، بما في ذلك تعميق الصراعات الأساسية: (المملكة العربية السعودية / العراق)، (المملكة العربية السعودية / إيران)، (العراق / إيران). إضافة الى الصراعات بين البلدان العربية الخليجية عامة وإيران، وبين الدول العربية الخليجية بعضها بعضاً بسبب مشاكل الحدود التي إنبثقت عقب نهاية حرب الخليج الثانية وما زالت مصدر قلق في العلاقات الإقليمية الإسلامية ـ الإسلامية والعربية ـ العربية في الخليج. وادى هذا التفكك للوحدة السياسية على مستوى أنظمة الدول الإقليمية في المنطقة والتفكك التتابعي على المستوى الجيوبوليتيكي الإسلامي داخل هذا القطاع الإقليمي، الى عزل إيران كدولة إسلامية عن أهم دول إسلامية مركزية داخل المنطقة هي المملكة العربية السعودية. وبذلك كان على إيران أن تمد نظرها نحو الشرق بإتجاه البلدان الإسلامية في جنوبي وسط وجنوبي شرق في آسيا لإيجاد محور تواصل لسياستها

الإسلامية، بعد أن انغلقت أمامها منطقة الخليج. وعبر هذه السياسة الإيرانية المكشوفة في مناوراتها بالنسبة الى القوى الغربية داخل منطقة الخليج، بدأت سياسات إحترازية أخرى من قبل السياسة الأميركية والبريطانية ثم السوفياتية على حد سواء، لمنع إيران من أن تمد نفوذها أو تأثيرها الإسلامي نحو الشرق ونحو أقصى الشرق الجنوبي الإسلامي الآسيوي، ومنذئذ بدأت دبلوماسية دولية أخرى في الظهور يتعدى نطاقها منطقة الخليج كقطاع إقليمي إسلامي، ويمتد نحو الشرق ونحو الحدود الشرقية لباكستان، للسيطرة على فعالية العمل الدبلوماسي الإسلامي واحتوائه داخل دائرة جديدة من الأزمات الإقليمية والمحلية، بعد أن تم إحتواء منطقة الخليج وإضعاف قواها الجيوستراتيجية الإسلامية المحورية[٣٩٤].

أطراف النواة الخطرة والإستراتيجية السوفياتية

كان منظور الإستراتيجيات الدولية لمنطقة الخليج ومنطقة جنوبي شرقي آسيا الإسلامية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، منظوراً جيوستراتيجياً يدرك الإمكانية الجيوستراتيجية لهذه الرقعة الإقليمية التي يمكن لها أن تنشأ وتغير كلياً معادلة التوازنات في العالم الإسلامي عبر إنبثاقها كقوة جيوستراتيجية فعالة على المسرح الدولي. ومن هنا نظمت عملية الاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان لإكمال الدور الذي لعبته الدول الغربية في إضعاف وتشتيت النواة الجيوستراتيجية المركزية «للنواة الخطرة» لمنطقة الخليج. ولو تحقق لهذه النواة الثلاثية التكوين إقليمياً والتنسيق السياسي الاقتصادي العسكري بين دولها لكان بمقدورها ان تمد فعاليتها السياسية والعسكرية لضم بلدان إسلامية قومية أخرى إليها تمتد على رقعة الجناح الشرقي للعالم الإسلامي المتمثل ببلدان جنوبي شرقي آسيا، وفي مقدمتها باكستان وأفغانستان.

ولذلك كان التدخل السوفياتي العسكري المباشر في أفغانستان منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ إجراءً إستراتيجياً إحترازياً ذا جانبين فعّالين بالنسبة الى الإستراتيجية السوفياتية[٣٩٥]، داخل العالم الإسلامي. ويتمثل الجانب الأول في الحد من إنفراد نفوذ الدول الغربية داخل العالم الإسلامي. ذلك الإنفراد المجد في محاصرة إيران وإشغال العراق بحرب طويلة الأمد ضد إيران، واللعب على الخلاف الإيراني - السعودي بشكل مؤقت ريثما يتسنى اللعب بعد ذلك على خلاف جديد بين العراق والمملكة العربية السعودية كما تحقق ذلك فيما بعد خلال حرب الخليج الثانية. وهنا كان الاتحاد السوفياتي ينظر الى الهيمنة الكلية للقوى الغربية داخل منطقة الخليج وإنفرادها بالتخطيط للصيرورة السياسية المستقبلية المأزومة لدول المنطقة ثم إنفرادها بفعل استراتيجي شامل داخل العالم الإسلامي. ولذلك كان التدخل السوفياتي في أفغانستان وتصاعد الوجود

السوفياتي العسكري والسياسي في أفغانستان بعد ذلك بشكل مستمر يشكل مرحلة تاكتيكية داخل عملية عامة تتموضع ضمن إيلاج النفوذ السوفياتي داخل منطقة العالم الإسلامي وفي المنطقة المحاذية لإيران، لكي يخلق توازناً جديداً لصالحه يحد من نفوذ الإستراتيجية الأميركية البريطانية داخل منطقة الخليج وإحتمال امتداد هذا النفوذ الى منطقة جنوبي شرقي آسيا.

أما الجانب الثاني للاستراتيجية السوفياتية الذي تحقق من خلال احتلال أفغانستان وإقامة نظام سياسي ماركسي فيها، فقد كان موجهاً الى العالم الإسلامي نفسه وكان غرضه متوافقاً مع غرض الدول الغربية المتمثل في إضعاف «النواة الخطرة» التي تتركز جغرافياً داخل منطقة الخليج العربي. وجاء هذا الإكمال عبر احتواء الأجنحة الجغرافية التي قد تمتد إليها «النواة الخطرة» بالتسيق والتحالف على أسس حضارية او التحالف على أسس حضارية إسلامية هي الأرضية الدينية المشتركة للطرفين (الخليج - جنوب شرقي آسيا) لتكون بعد ذلك قوة جيوستراتيجية تمتد على رقعة أكثر سعة من بلدان العالم الإسلامي لتشمل أفغانستان وباكستان، البلدين المحاذيين للحدود الجنوبية للإتحاد السوفياتي، حيث تتواجد أقلية إسلامية كبيرة يمكن أن ينبجس انتماؤها الديني الإسلامي عن فعالية سياسية عنيفة تصدر عن أرضيتها الإجتماعية الدينية، الأمر الذي سيقلق بشكل خطر الوضع السياسي الداخلي للدولة السوفياتية.

محور إيران ـ أفغانستان ـ باكستان

وإضافة الى الخطورة التي قد تنشأ عن إمتداد عملية التنسيق والتوحيد في التوجه للفاعلية السياسية «للنواة الخطرة» عبر إمتداد تحالفها الإستراتيجي نحو مناطق جنوب شرق آسيا، كانت هناك خطورة إضافية ذات إحتمالية في النشوء هي إمكانية خلق محور إستراتيجي طرفي هام داخل العالم الإسلامي هو محور إيران ـ أفغانستان ـ باكستان. فعلاوة على أن إيران تشكل جانباً أساسياً في تكوين المثلث الدويلي Etatique، الخاص بالدولة الواحدة أو مجموعة من الدول الإقليمية «للنواة الخطرة» مع كل من المملكة العربية السعودية والعراق، فإنها قادرة على إكتساب دور إستراتيجي محوري ثانٍ عبر قدرتها، بحكم موقعها الجغرافي الحضاري، أن تنشئ محوراً إسلامياً خطراً آخر يمتد نحو الضواحي الشرقية للعالم الإسلامي، أي بلدان جنوب شرق آسيا الإسلامية. ولذلك فإن الإستراتيجيات الغربية قد قامت أولاً بضرب وتشتيت عناصر «النواة الخطرة» ثم قامت الإستراتيجية السوفياتية عبر إحتلالها لأفغانستان بضرب أطراف وضواحي العالم الإسلامي في جنوب شرق آسيا خشية أن يتولد محور إستراتيجي إسلامي لا يمكن السيطرة عليه هو محور (إيران ـ أفغانستان ـ باكستان) الذي سيرتبط حتماً بالموقع الجيوستراتيجي لدول «النواة الخطرة» الثلاث، ويكوّن بالتالي طرفاً تكميلياً في فعاليته السياسية العسكرية الدينية لهذه النواة بحيث يخلق دولاً متماسكة إستراتيجياً وخط حماية ومواجهة للدول غير الإسلامية التي تواجه العالم الإسلامي من جناحه الشرقي.

النواة الغربية للعالم الإسلامي

كموضع إدراك غربي

وكانت الإستراتيجيات الغربية تنظر أيضاً الى المحور الغربي من العالم الإسلامي، أي الى الدول الإسلامية الواقعة في القارة الأفريقية والممتدة غرب البحر الأحمر وفي مقدمتها مصر: القوة الجيوستراتيجية والحضارية الأولى داخل العالم العربي. ففي مقابل احتمالية نشوء قوة جيوستراتيجية إسلامية في المشرق العربي عبر الدول الإسلامية الأساسية في منطقة الخليج وإمتداد تنسيقها السياسي التحالفي نحو بلدان جنوب شرق آسيا، كان داخل منطقة المغرب العربي الإسلامي محوراً جيوستراتيجياً ممكن النشوء ينطلق من مصر كمركز ويمتد نحو المغرب العربي. وداخل هذا المحور تمتد العناصر الدولية والمحورية المرشحة لتكوينه وإنجاز قوته الجيوستراتيجية وهي: مصر ثم المملكة المغربية، بإعتبار أن القوتين قائمتان تاريخياً على أساس حضاري وطني متميز تاريخياً بالنسبة للخصوصية الوطنية ـ المجتمعة لهذين البلدين ومستقطباً معه كافة الكيانات الخاصة بدول إسلامية أفريقية لا تتخذ صفة المركز بقدر ما تكتسب صفة «الضواحي» الجغرافية السياسية الداعمة للمركز الثنائي في القارة الأفريقية أي مركز مصر والمملكة المغربية. فمصر محاذية للسودان ومواجهة من الشمال لبقعة البلدان الإسلامية الآسيوية عبر محاذاتها لفلسطين.

وكان للنواة الخطرة الأولى الخاصة بالتكوين الثلاثي (إيران ـ السعودية ـ العراق)، داخل منطقة الخليج امكانية أن تتخذ المركز المحوري لإدارة النواة الإستراتيجية الأخرى الواقعة في أفريقيا والممتدة نحو المغرب الأقصى للعالم العربي والإسلامي، والذي كان على مصر والمملكة المغربية أن يلعبا داخلها (أي داخل النواة) الدور المركزي كنواة جيوستراتيجية هامة وقادرة على الفعل الدولي

ومكملة للنواة الخطرة الواقعة في شرق العالم الإسلامي. وبذلك سوف توجد نواتان جيوستراتيجيتان خطرتان داخل العالم الإسلامي تمتد الأولى نحو المشرق الأقصى ونحو الهند إنطلاقاً من المركزية الإستراتيجية الثلاثية (إيران ـ السعودية ـ العراق). اما النواة الأخرى فستمتد نحو المغرب الأقصى للعالم الإسلامي. وعبر هاتين النواتين الجيوستراتيجيتين في شرق العالم الإسلامي وفي مغربه، والتي سيكون العالم العربي فيها هو المحور، كان العالم الإسلامي بمقدوره أن يحول رقعته الجغرافية السياسية الى كيان جيوبوليتيكي فعال ومن ثم ينتقل من المرحلة الجيوبوليتيكية الفعالة نحو كيان أكثر فعالية دولياً هو الكيان الجيوستراتيجي، إلا أن هذه النواة الإتراتيجية قد واجهت ضربة شبه قاضية لأجل إنهائها تماماً وذلك عبر حرب الخليج الثانية، فإن التصدع داخلها كان تعددياً وقد تمخض عن معطيات تركزت وفق التموقع التالي:

. تصدع داخل العالم العربي على إعتبار انه كيان إسلامي وقومي موحد.

. تصدع داخل البلدان الإسلامية التي تشترك في الأرضية الدينية مع تباين في الإنتماء القومي.

فعلى الصعيد الأول قامت حركة البعث في العراق بتحقيق ذلك عبر الإستراتيجيات الغربية فإن إحتلال الكويت قد طرح مسألة المشروعية الدولية وذلك ضمن سياق القانون الدولي كأساس يدين هذا العدوان ويشتت الموقف العربي الخليجي على وجه الخصوص ثم الموقف الإسلامي ـ الإسلامي، والعربي ـ العربي في المستوى نفسه، وقد كانت الصورة البانوراماتية السياسية المتولدة بعد حرب الخليج الثانية هي «الاهتراء الجيوبوليتيكي» لبلدان العالم الإسلامي وهي حالة لم يشهد العالم الإسلامي سبل لها حتى اللحظة الراهنة.

فلم تجتاز شعوب العالم الإسلامي من قبل مرحلة خالية من عدم القدرة على المواجهة وخالية من الحد الأدنى من الإستقرار التاريخي الذي يؤهلها للإلتفات نحو الإصلاح الداخلي الذي كان ملحاً دوماً كمنظور شامل لإعداد بناء هذا العالم منذ سقوط الخلافة العباسية في بغداد عام ١٢٥٢ ميلادية ولحد الآن. إلا أن المرحلة الخاصة بكل تمخضات حرب الخليج الثانية كانت تبدو فريدة في تصدعها وتأسيسها لما له من صعوبة وعدم البناء حتى على المستوى الزمني المستقبلي المنظور.

فعلى المستوى العربي تم تدمير العراق كقوة عسكرية وسياسية وإجتماعية وثقافية بحيث غدا هذا البلد عبر سياسة حركة البعث المنفذة للإستراتيجية الغربية بكل حذافيرها رقعة جغرافية بلا وجود جيوبوليتيكي فعال بل اصبح رقعة جغرافية منفية ومبعدة عن الفعالية السياية داخل منطقة الخليج.

وقد حققت حركة البعث كذلك عبر حرب الخليج الثانية إنفصال عدائي تام بين البلدان العربية فإن قوى التحالف قد رفعت معها دولاً عربية للمشاركة في الحرب ضد العراق لأجل تحرير الكويت الامر الذي ولد حالة خصام سياسي بين السلطات السياسية ومواطنيها داخل الدول العربية المركزية والمحورية مثل مصر[٣٩٦]، وبعض بلدان الخليج العربي[٣٩٧] والمملكة المغربية[٣٩٨] وإيران[٣٩٩] وغيرها[٤٠٠] وأدت الى التصدع في المواقف بين الدول العربية ذاتها الأمثلة كثيرة، منظمة التحرير الفلسطينية، ليبيا، تونس، سوريا، التي رأت بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو الأكثر أهمية لتكريس المواجهة نحوه. كما أن عملية الحرب قد طرحت معطيات جديدة على الصعيد العسكري اهمها هو وضع العالم العربي أولاً، ثم وبشكل خاص، العالم الإسلامي في موقع من الضعف داخل كفة التوازن الدولي سواء في البلدان الإسلامية الشرق أوسطية بما فيها بلدان الخليج العربي، أو بلدان جنوب شرق آسيا الإسلامية، فقد أمست هذه المنطقة الحضارية القارية منطقة مفتوحة وذات إستعداد لتلقي ضربات غير منتظرة، وأن هذا الإستعداد والتوقع اللاطبيعي للمخاطر من قبل مجتمعاتها هو حالة شاذة في التاريخ المعاصر على صعيد التكوين البسيكولوجي الجماعي للشعوب وللمجتمعات في العالم الإسلامي بحيث إنه ليس ميزان التوازن قد أصبح فقط لصالح الإستراتيجية الأميركية سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً وإقليمياً داخل العالم الإسلامي، بل أن الخلل في التوازن وضعف العالم الإسلامي قد غدا حالة بديهية داخل وعي المجتمعات الإسلامية المعاصرة بحيث أن هذه المجتمعات قد أمست مقتنعة بالعيش داخل فضاء تفوق الهيمنة الكلية للغرب، هذا الرغم من وجود عدم قناعة ورفض سياسي عاجز وصامت بهذه الهيمنة، فإن هذا الرفض لم يصبح لحد الآن متجسداً أو ممتداً بشكل ذاتي داخل حركات تحرر مسلحة مباشرة كما كان الحال خلال سنوات الأربعينات والخمسينات وتواصل حتى بداية السبعينات.

فهنالك الأن وبعد حرب الخليج الثانية حالة من عدم التوازن الكلي تميل لصالح الولايات المتحدة الأميركية تجاه العالم الإسلامي سيما في مناطق نواته الجيوستراتيجية الخطرة. وأن هذا الوضع لا يمكن تغييره في الأمد القريب لأنه معطى تاريخي طويل الأمد للفعل الإستراتيجي العقلاني للغرب تجاه العالم الإسلامي، وقد تمخضت النتيجة النهائية فيه داخل حالة من «الأمر الواقع» الحالي، وعدم المقاومة بل الإنتظار السلبي للدول الإسلامية داخل حالة من التوازن اللامتكافىء فرضتها الإستراتيجيات العالمية المعاصرة على العالم الإسلامي وفق سياسة عقلانية يصعب الإنفلات من حدود تخطيطاتها المتأصلة في الماضي.

فالعالم العربي ككيان قومي جغرافي داخل العالم الإسلامي كما تطرق هذا البحث الى ذلك سابقاً (راجع الفصل الثاني) عايش بعد حرب الخليج الثانية حالة تشتت وذلك في أعمق مراكزه الجيوبوليتيكية المهمة والمؤهلة لأن تكون ذات فعل إستراتيجي مؤثر داخل الساحة الدولية وهي النواة الثلاثية الخطرة داخل منطقة الخليج. ثم الإضعاف التالي لإحتمالية صدور نواة إستراتيجية أخرى تنبثق في القارة الأفريقية من خلال مصر وتمتد نواة خطرة ثانية نحو أقاصي المغرب الأفريقي حيث الإسلام يشكل القاعدة الحضارية لمجتمعات هذه الأقاليم. كان المعطى المباشرة لإضعاف مصر إقتصادياً وإخراجها من حلبة المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرايل، هو أن أي نواة أخرى يمكن أن تحل كقوة مميزة داخل العالم الإسلامي لتعوض عن غياب مصر المؤقت كانت هدفاً للتدمير من قبل الإستراتيجية الغربية اللامباشرة أو عن طريق إسلوب عملها التطبيقي المباشر كما تجسد ذلك في ضرب الإحتمالية التي قد تنشأ عن خروج تكنولوجيا نووية داخل العراق حيث ساعدت حركة البعث في تنفيذ وانهاء النوة المركزية الجيوستراتيجية الجديدة داخل منطقة الخليج، بحيث أمست «النواة الخطرة» معيبة وغير فعالة منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى زمن لا يمكن تقدير إمتداد أمده إلا من خلال توقع لخارطة عقلانية من التطورات الآتية التي قد تغير مواقع الإستراتيجيات والتوازن والمقاومة داخل منطقة الخليج العربي، كما اصبح هناك غياب ثنائي للنواة الخطرة، يتمثل في تشتتها داخل منطقة الخليج الإسلامي وجعلها عاجزة عن

التنسيق بين العناصر الثلاثية لدول إسلامية متمكنة وممتلكة القدرة على الظهور ككيان جيوستراتيجي وهي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. اضافة الى تغييب للجانب الآخر عن هذه القوة الثانية المتمثل في مصر. وفي المقابل أمست عملية السلام سائرة باتجاه المدى المحدد لها والذي تريده إسرائيل لترسخ من خلاله نواة قوتها الإستراتيجية في تأكيد وجود الدولة العبرية بكل كيانها الزمني سواء الحاضر أو المتطور في قوته مستقبلياً وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين.

وإن كانت توقعات السلام بين العرب وإسرائيل ما زالت تسبب الحلم بتغيير الخارطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط لدى الحركة القومية الآيلة للسقوط داخل العالم العربي فإن الطوباوية هي الأساس المنطقي لمثل هذا الحلم اللاعقلاني. فإن تأكيد الكيان السياسي الجيوبوليتيكي للدولة العبرية هو فعل ماضي قد تم إنجازه[٤٠١] وإن هذه الدولة الآن تشهد دوماً وعبر الزمن الحالي والمراحل المقبلة للزمن المستقبلي تدعيماً طردياً لقوتها وكيانها في مقابل عملية تهشيم تدريجي للكيان السياسي الحضاري للعالم الإسلامي وذلك وفق منظور عقلاني مدروس من قبل الإستراتيجيات العالمية الغربية المعاصرة، تمتد أسسه الخطيطية والتطبيقية الى بداية القرن التاسع عشر وتستمر ولحد الآن، وهي متواصلة في إمتدادها الطردي والفعال مستقبلياً في القرن الحادي والعشرين سيما وأن وسائل السيطرة قد غدت لدى الغرب على الصعيد التقني اكثر قدرة وعقلانية وتطوراً عبر ثورة المعلوماتية المعاصرة وثورة الإتصالات المتسارعة علاوة على مصادر وأدوات الرقابة الفضائية والإعلامية التي من شأنها أن تمنح الإستراتيجيات العسكرية وقوى الجيش أسساً أكثر دقة في تنفيذ عمليات السيطرة السياسية والعسكرية.

وفي ظل هذا التطور الطردي لتقنية الإستراتيجيات الغرية إزاء العالم الإسلامي بات هذا العالم أكثر وضوحاً في تناقضاته الداخلية التي لم تسفر لحد الآن إلا عن إنماء قدر أعلى من الأزمات والإشكاليات الداخلية الخاصة بكافة القطاعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدستورية.

وضمن هذا الواقع من التناقضات الداخلية تبدو الخارطة الخارجية العامة للعالم

الإسلامي، إزاء تداخلات دينامية الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، خاضعة لهذه الدينامية في جميع المستويات الجيوبوليتيكية التي تتقاسمها القطاعات الجغرافية الإقليمية للدول الإسلامية.

بعد حرب الخليج الثانية وفي القطاع الجغرافي الخاص بالشرق الأوسط، وبعد تدمير محور (إيران ـ أفغانستان ـ باكستان) في جنوب شرق آسيا الذي كان يشكل إمتداداً «للنواة الخطرة» خلقت حرب الخليج حالة جديدة في الخلل هي إنسحاب إيران القسري من «النواة الخطرة» ثم عدم فعاليتها داخل المحور الطرفي لجنوب شرق آسيا الممتد نحو أفغانستان وباكستان، علاوة على تفتت جذري وكامل «للنواة الخطرة» من خلال التباين السياسي انحاء بين المملكة العربية السعودية وإيران والعراق فمنه تناقض يصل الى ذروة الصراع السياسي وليس العسكري بين إيران والمملكة العربية السعودية، ثم إن تدمير المحور الخاص بأفغانستان وباكستان وإيران عبر إحتلال الإتحاد السوفياتي لأفغانستان ثم عبر اسقاط المقاومة الإسلامية الأفغانية للنظام السياسي في أفغانستان الموالي للإتحاد السوفياتي إلا أن إيغال أفغانستان داخل حلبة الصراع الداخلي بين القيادات الإسلامية التي تتنافس على السلطة، دون نجاح أي منها على كسب الأغلبية ووضع برنامج إصلاحي على طريقة النهج الإسلامي، قد جعل وعبر المحور الإقليمي المحدد من جنوب شرق آسيا شرقاً الى إيران غرباً داخل العالم الإسلامي مدمراً بالمعنى الموضوعي الكامل لعملية التدمير ومدفوعاً به نحو الضواحي غير الهامة للعالم الإسلامي. فأفغانستان قد بلغت حداً من الأزمة المسترسلة والمستمرة التي لا تجد لها ضفاف بحلول نهائية مستقرة وحاسمة. والباكستان على الرغم من قوتها النووية فإنها ذات وضع إقتصادي يجعلها غير مستقلة بل مرتبطة بشكل كامل بالمعونات الغربية التي توفرها الولايات المتحدة الأميركية بين حين وآخر وبشكل متقتر يحاول أن يجعل هذا البلد الإسلامي في حالة عوز دائم وبحاجة الى دعم إقتصادي مستمر يأتيه من الغرب. أما في منطقة الشرق العربي الإسلامي فإن حرب الخليج الثانية التي دمرت ما فيه من قابلية للفعالية السياية لبلدانه داخل الموقع العالمي العام فلم تخلف ورائها إلا بذور لصراعات حدود بين بلدانه الإسلامية.

فقد إستيقظت الآن مسألة جديدة في مظاهرها قديمة في تأصيلاتها من قبل

الإستراتيجية البريطانية هي مسألة الحدود، فإن هذه المسألة تنهض الآن وبشكل جديد حاد بعد نهاية حرب تحرير الكويت، فهناك مشكلة حدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، وبين المملكة العربية السعودية واليمن، وبين قطر والبحرين هذا بعد أن دمرت مشكلة الحدود بين العراق والكويت منطقة الخليج في حرب شاملة هي أول حرب الكترونية في التاريخ المعاصر. وإن هذه الأزمات الحدودية لم تنته بعد بل إن هناك مشكلة حدود تستيقظ من جديد بين الدول العربية الإسلامية وبين دول إسلامية ليست عربية داخل منطقة الخليج أيضاً هي قضية الصراع الجزر العربية الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين إيران.

وضع مراعي متأزم بين المشرق العربي الإسلامي، ووضع مقسم مأزوم في جنوب شرق آسيا ثم وضع جديد مأزوم ومجزأ في منطقة المغرب العربي يتمثل بمشكلة الحدود أيضاً بين المملكة المغربيو من جهة وموريتانيا والجزائر من جهة أخرى تمثله مسألة الصحراء الغربية. أزمة شاملة في شرق العالم الإسلامي ومغربه لا تجد لها أفقاً حاسماً سوى الإقلاق والتناسل المتتالي والمستمر ونفق حالة من الأزمة القابلة للإثارة والتصعيد دوماً.

وفي منطقة الخليج العربي وبعد الحرب الثانية التي شهدتها عادت القواعد العسكرية الأجنبية والأميركية بالذات الى المنطقة بعد عقود من السنين التي ناضل خلالها العرب لأجل أن تزال هذه القواعد الأجنبية من أراضيها فالقواعد العسكرية الأميركية قد عادت الى المنطقة عبر الكويت كحماية للكويت تجاه أي عدوان عربي عربي مقبل. وداخل هذه الحالة من اللاتوازن كانت تدور مفاوضات السلام بين البلدان العربية وإسرائيل على أسس الأهداف التي تريدها إسرائيل لتأكيد كيان الدولة العبرية بقوة داخل قطاع إقليمي غير مستقر.

وجرت مفاوضات السلام طبقاً للمنظور الإسرائيلي ووقعت الكثير من الإتفاقيات في هذا المجال وفق الرؤية والمصلحة الإسرائيلية نفسها فلو لم يكن الهدف المحقق لهذه الإتفاقيات هو مصلحة إسرائيل العليا بالدرجة الأولى لما كانت الدولة العبرية لتوافق على عقد مثل هذا الإتفاق اللامتوازن بالنسبة للعرب(٤٠٢).

وهنا ينبثق التساؤل ما الذي تبقى من منطقة الشرق الأوسط والجناح الشرقي

للعالم الإسلامي وما يتصف به من مركزية دينية تاريخية إنبثق الإسلام داخل فضائها الجغرافي الحضاري والإجابة المباشرة على هذه المساءلة هو وجود القوى الإقتصادية للبلدان الإسلامية في منطقة الخليج وقوة مصدرها الإنتاج النفطي في هذه المنطقة وعدم وجود مصدر إقتصادي يقوم عليه الدخل القومي يضاهي القاعدة البترولية مثل الزراعة أو الصناعة. وأن الثروة البترولية هي نتاج طبيعي للأرض وللموقع الجغرافي أي ثروة صدفوية على الصعيد التاريخي فلول انبثقا آبار البترول داخل المنطقة لما كان القطاع الإقليمي للخليج العربي مكتسباً لهذه الأهمية التي تكنها الإستراتيجيات الغربية تجاهها. إلا إن إنتاج الثروات البترولية التي كانت مصدراً أساسياً في العالم لتشغيل عجلات صناعة العالم الأول ولتشكيل مصدراً إقتصادياً بالمقابل للبلدان العربية البترولية التي لا تمتلك قوة اقتصادية أخرى تضاهي القوى البترولية داخل حدودها الإقليمية بل أنها لم تستفد خلال كل هذه العقود الطويلة الماضية من الثروة البترولية لإنجاز قاعدة صناعية لإنتاج التكنولوجيا (تكنولوجيا تكنولوجية) أي مصانع متقدمة تقوم بإنتاج صنعات ثقيلة إنتاجة وليست استهلاكية، إن مثل هذه العملية التراكمية لم تحصل في أي بلد من بلدان الخليج العربي التي تحتوي على أكثر مخزون بترولي إستراتيجي على صعيد المستقبل، كما ان هذا المستقبل يحمل أيضاً إمكانية علمية رحيبة لإكتشاف مصادر طاقة أخرى متعددة يمكن إستخدامها في الأجل القريب بكلفة صغيرة تعوض بلدان العالم الأول عن البترول تعويضاً تدريجياً عبر الزمن الآتي: هذا علاوة على وجود دينامية إستراتيجية غربية الآن بعد حرب الخليج هي إغراق أسواق هذه المنطقة بصفقات من السلاح المتقدم ذات أسعار ضخمة تبلغ بعضها الثلاثين مليار دولار الأمر الذي يولد إستنزافاً تدريجياً للقوة الإقتصادية الإستراتيجية والأساسية داخل كيان دول الخليج العربي ويعيقها عن القيام بأية فعالية سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية داخل المنطقة، بل وينعها من القيام بأية مشاريع عمرانية وتنموية داخل البلاد على صعيد التصنيع أو الزراعة أو التعليم أو تحديث أجهزة ومؤسسات الدولة وفق التقنيات المعاصرة الخاصة بشبكات الكمبيوتر والناظمات الآلية. وهنا بدأت منطقة الخليج بعد حرب الخليج ومعطيات الإستراتيجية التي ولدتها لصالح الإستراتيجية الاميركية يجتاز حالة من

عدم الأمل المستقبلي لأنها غدت خاضعة أيضاً لسلسلة من ديناميات الحصار الغير مباشرة لخنق طاقاتها وتحديد حركتها السياسية والعسكرية وضرب ديناميتها الإصلاحية عبر تقليص مشاريعها الداخلية عبر إستمراية عملية التسليح وديمومة سيلان صفقات السلاح الغربية الى منطقة الخليج.

وتبدو الصورة الحالية لبلدان العالم الإسلامي على الشكل التالي فبعد إنيهار منطقة الخليج العربي التي كانت الأمل الوحيد الباقي بثرواته وبتعدديته الحضارية التي تشكل القلب الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي غدت الصورة البانورامية المتولدة حالياً وابتداءاً من جنوب شرق آسيا هي أن باكتسان على الرغم من إمتلاكها لقوة نووية هي القوة النووية الأولى في العالم الإسلامي فإن هذه القوة بعيدة كل البعد عن أن تكون عاملاً لتغيير التوازن في شبه القارة الهندية جنوب شرق آسيا بسبب الكارثة الإقتصادية التي يعيشها الشعب الباكستاني إضافة الى حالة القلق السياسية التي يعايشها منذ مقتل رئيس الوزراء الأول ذو الفقار علي بوتو ولحد الآن. فالصراع على السلطة لم يؤدي إلا الى تفاقم البؤوس الإقتصادي وإضعاف الباكستان على جميع المستويات الداخلية سيما وجود الأقليات العرقية التي بدأت الإستراتيجيات الغربية تلبع على خطوطها الاتينة وتتحكم بها من جديد من اجل خلق إقلاق مستديم هذا علاوة على وجود الهند للحدود الشرقية للباكستان ووجود حالة توتر دائمة بين البلدين تسخن وتتطور الى صراع عسكري بين أونة وأخرى، فالباكستان كبلد إسلامي يقع في طرف العالم الإسلامي، يمتلك السلاح النووي هو بلد عاجز عن أن يخلق من قوته النووية سلاح ردع وتوازن يمكن أن يخلصه من إطار الأزمات الإقليمية والجيوبوليتيكية التي يعايشها.

وبجانب الباكستان هناك أفغانستان التي تعيش حالة حرب أهلية مستمرة وصراع بين المليشيات الإسلامية منذ سقوط الحكم الموالي لموسكو فيها عام ١٩٩٢ ولحد الآن.

فهذه البلاد تتعرض الى كارثة مستدمية يدجج العنف المسلح والإقتتال بين القوى الإسلامية الواحدة التي تنتمي غالباً الى مذاهب دينية مشتركة وتنتمي في الغالب الى أعراق قومية مشتركة أيضاً قد توغلت داخل حالة من الصراع العنفي والمذابح بينها من أجل الحصول على السلطة. فلا أمل يرجى من إستقرار

أفغانستان خلال سنوات طويلة قادمة بما أن البنية الأساسية العرقية فيها ذات إنقسام مزدوج الأول عرقي ومذهبي، والثاني عرقي جغرافي يتعلق بالخارج أي بالمساعدات الخارجية التي يتلقاها المقاتلون الأفغانيون من دول الجوار الجغرافي لأن كل من دول الجوار الإسلامية تبتغي أن يمتلك كل منها موطىء قدم سياسي داخل أفغانستان لكي تدير اللعبة السياسية الداخلية ولا سيما اللعبة الخاصة بالوصول الى السلطة السياية وفي المقابل تعيش أفغانستان في فقر مدقع، فالأطفال من الجيل الجديد وكذلك الجيل القديم بدون تعليم يسكنون في أكواخ وخيم بدائية حيث تبدو مدينة كابل العاصمة الأفغانية وكأنها مدينة إنبثقت من قبر التاريخ السحيق لبدائيتها وبإنها ليست عاصمة ذات عمران بقدر ما هي نسيج بالي يتكون بيوت طينية لا تتوفر داخل أروقتها البائسة شروط الحياة الصحيحة للمواطن المعاصر.

وبالإنسحاب نحو غرب العالم الإسلامي تنبثق الصيرورة التقليدية الثلاثية الصراع (للصراع الإيراني السعودي العراقي)، وإستمرار محاصرة العراق والتدمير الإقتصادي السياسي للنواة الخطرة وينبثق احتمال مشروع جديد لمحاصرة إيران بحكم أن القيادة السياسية فيها تتوجه نحو بناء تكنولوجيا نووية إيرانية، هذا إضافة الى الإستنزاف الإقتصادي الحال لبلدان الخليج العربي المتأتي عن فيض صفقات الأسلحة التي تصدرها الدول الغربية الى هذه البلدان، كما تزامن ذلك مع نشوء أزمات جديدة من نوعها هي مشاكل الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية ثم بين المملكة العربية السعودية واليمن، ثم بين قطر والبحرين ثم بين الإمارات وإيران. علاوة على المشاكل الحدودية السابقة، مثل مشكلة الحدود بين العراق والكويت ومشكلة الحدود على شط العرب بي العراق وإيران، ودخل هذا الإطار المدجج بالأزمات القابلة للانفجار في أية لحظة كانت تتأهب الإستراتيجية الأميركية لتركيز مصالح جديدة وبشكل أكثر قوة داخل منطقة الشرق الأوسط عبر طرح صيغة أميركية إسرائيلية صيغة لصالح إسرائيل كلياً وفق هذه الظروف الإقليمية عربياً وإسلامياً التي توجه المراحل التقنية الزمنية لعملية السلام التي ستستتب نهائياً طبقاً للتصور الإسرائيلي لأجل تحقيق وجود راسخ ومستقر للدولة العبرية داخل منطقة الشرق الأوسط.

وعبر الإتجاه اكثر نحو الطرف الغربي للعالم الإسلامي تشخص حالة خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الإقتصادية التي تعايشها والتي لم تعيقها بعد عن إستمرارية الدور المصري الدبلوماسي الأساسي داخل المجال العربي، والسودان غارق في حرب أهله وأزمة إقتصادية وسياسية وثقافية لا تجعل قيادته أبداً ان تدرك بأنه جزء من رقعة جيوبوليتيكية حضارية هي العالم الإسلامي لأن سياسة وعي مواطنيه موجه نحو الداخل ونحو أزماتهم المتناسلة والمتطورة نحو فضاء لا يحمل في الإفق أي حل سوى إمكانية تفاقم الأزمة بشكل أكثر.

وبالإتجاه نحو أقصى المغرب العربي الإسلامي تنبثق من جديد قضايا الحدود ومشاكلها وفي مقدمتها مشكلة الصحراء المغربية التي خلقت سنوات طويلة من الحرب وستهلكت المملكة المغربية إقتصادياً كما دخلت المنطقة الى صراعات سياسية بين أنظمتها وولدت الكثير من الثورات بين السلطات السياسية فيها الأمر الذي ادى الى ارساء حالة من عدم الإستقرار السياسي واحال امكانية قيام تعاون إقتصادي داخل المنطقة.

هذا إضافة الى الحصار الصارم الذي تفرضه الولايات المتحدة على ليبيا والذي أخذ يهشم بنائها الداخلي ويضعف السلطة المركزية فيها ويولد العديد من أجنحة المعارضة المسلحة التي أخذت بمقاومة القوات العسكرية النظامية الأمر الذي أدخل ليبيا في حالة من البلبلة الأمنية الهائلة داخلها علاوة على عدم الإستقرار الإقتصادي وعدم معرفة السلطة اساليب مواجهتها، فما زال المستقبل مجهولاً أمام ليبيا مثلما هو مجهول أمام أفغانستان والعراق.

وفق هذه الخارطة المتصدعة للعالم الإسلامي التي تولدت بحكم وجود إستراتيجية غربية مدروسة صنعت هذا التصدع عبر عمليات تراكم كبيرة من الحدث السياسي المعاصر لترسخ الى هذه النتيجة الحتمية الراهنة التي تبعث على اليأس المطلق وتقود الى قناعة العجز عن الخروج من الوضع الآني المتأزم الشمولي للعالم الإسلامي برمته، هذان النتيجة والمعطى هما اللذان رسمت لهما الإستراتيجيات الغربية منذ بداية نهوض حركة الإستعمار الحديث في بداية القرن السادس عشر وحتى اللحظة الآنية في التاريخ المعاصر، أي هذه اللحظة التاريخية التي يعيشها العالم الإسلامي حالياً بكافة ظروفها وسماتها الكلية.

إلا أن هذه اللحظة الآنية قد تكون مرحلة فضلى للعالم الإسلامي في مأساويتها، وقد تتجلى كلحظة قوة صدفوية أو عفوية غير منتظرة في التاريخ رغم عناصر ضعفها الشاملة وذلك مقارنة بكارثة مستقبلية لا يتوقعها هذا العالم أبداً، بل أن هذه الصدفة قد تبني نفسها فوق سلسلة من تراكم المأساة المعاصرة، وذلك وفق النمط التراكمي لمأساة فلسطين التي كان العرب يحلمون حلماً طوباوياً بأنها قد تتحرر عام ١٩٤٨ وكانوا يرفضون المساومات والمغريات التي تقدم لهم داخل مناخ من الأمر الواقع لم يدرك العرب مدى شروطه العقلانية الواقعية إلا الآن في حين أن قرار التقسيم عام ١٩٤٨ كان مرحلة فضلى ضمن هذا التاريخ الدرامي والمتراجع لهذه القضية ولكل القضايا العربية والإسلامية الأخرى التي يسمها التاريخ بسمة التقهقر الفاضح.

ومن هنا قد يكون العالم الإسلامي اليوم آيلاً الى السقوط ثم الى الإلغاء كمفهوم حضاري وكمفهوم جغرافي سياسي لاسيما عبر هذه السلسلة المتناسلة من الصدمات التي يعايشها والتي انتجها زمنياً قرنان من الهيمنة الإستعمارية العنيفة والكلية المتحكمة بكل أواصر وديناميات السياسة والإقتصاد والديموغرافيا الإجتماعية فيه، وقد تمتد هذه المرحلة من التحكم العقلاني للهيمنة الإستعمارية على العالم الإسلامي مستقبلياً وبلا حدود زمنية وتتوغل الى القرن التالي من زمن تاريخ الكيانات الحضارية على الأرض. وقد يدعم الزمن المقبل هذه الكارثة المستطيلة التكوّن على التراكم القسري الى أن تأتي مرحلة تغييب العالم الإسلامي كخطوة زمنية مرحلية أولى مخطط لها من قبل الإستراتيجيات العالمية الغربية أيضاً، والدفع بعد ذلك بهذا العالم وعبر خطورة لاحقة أخرى مدروسة ومقبلة نحو أمد زمني طويل وواسع من الإلغاء عن العالم وعدم الوجود.

خاتمة

تخطيط نظري للعالم الاسلامي والمستقبل

خلاصات

العالم الإسلامي والمستقبل: تخطيط تصوري

لقد تبين في القسم الأول من هذا البحث، وعبر وضع تفسير شمولي للعالم الإسلامي ككيان جغرافي - سياسي حضاري. أن هذا العالم هو الوحيد من بين العوالم الحضارية الأخرى الذي يمتلك ميزات أن يكون قوة استراتيجية مستقبلية تقف في المستوى الفاعلي السياسي والعسكري نفسه عالمياً مع القوى العالمية المعاصرة، إلا أن هذه الطاقة الكامنة لم تستغل بعد.

فجغرافياً يمتد العالم الاسلامي على ثلاث قارات فهو كيان قاري يتجاوز في أهميته الجيوبوليتيكية الكيانات الدولية الأخرى للقوى العظمى الولايات المتحدة الأميركية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، هذه القوى التي تمتد على مدى قاري أحادي البعد.

أما على الصعيد الديمغرافي فإن عدد المسلمين في العالم يبلغ حالياً حوالى المليار نسمة بحيث يتجاوز وجودهم السكاني الرقعة الجغرافية للبلدان الاسلامية ويمتد الى قارات أخرى كأقليات دينية هامة يبلغ تعدادها عشرات الملايين قادرة على خلق كيان ثقافي سياسي مستقل داخل أوروبا وأميركا اللاتينية وداخل الحضارات الآسيوية المعاصرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي يمتلك العالم الاسلامي أضخم ثروة بترولية وزراعية مقارنة بكل الكيانات الدولية الأخرى، بحيث أنه يستطيع التحكم سياسياً في العالم عبر قوته الاقتصادية مع تحقيق فائض ذاتي داخله على مستوى الشعوب التي تتوزع على كيانه القاري.

هذا اضافة الى امتلاكه لعدة أعراق قومية كان امتلك بعضها حضارات قديمة وتاريخ يحدد خصوصية متميزة لها داخل اللحظة الراهنة من التاريخ المعاصر.

وهذه الميزات التي يمكن دوماً أن تخلق منها قوة عظمى مهيمنة وسائدة وذات تفوق على القوى العالمية الكبرى الراهنة، لم يتم لحد الآن رفعها من مستوى الواقعة والكينونة الجامدة الى مستوى الحركية السياسية، أي نقل العالم الإسلامي من كيان جغرافي سياسي الى كيان جيوبوليتيكي دولي ثم الى كيان جيوستراتيجي عالمي عبر بروزه كقوة عظمى جديدة.

والجانب الخلاصي الآخر من البحث، إن هذه القدرة الواقعية المتميزة دولياً قد تعرضت عبر القرون الأربعة الأخيرة الى سلسلة من الاحتلالات الأجنبية من قبل قوى سياسية حضارية تختلف عن العالم الاسلامي دينياً وعرقياً ولغوياً إلا أنها هيمنت على العالم عبر أربعة قرون بفضل تطور تكنولوجي تراكمي كثيف حقق لها السيادة التامة على بقية الكيانات الجغرافية الحضارية. وقد ازدادت هذه الهيمنة في العصر الحديث تجاه العالم الاسلامي وبلدانه خصوصاً بسبب ادراك الإدارات الاستعمارية ومخططي السياسيات البعيدة الأمد من الاستراتيجيين الدبلوماسيين والعسكريين، وكانت هذه الاستراتيجيات الغربية تعي خلال القرن العشرين بشكل عقلاني أكثر من قبل بأن الخطوة الفعلية التي يمكن أن تهدد سيادتها سوف تأتي من العالم الاسلامي لتفوق هذا الكيان الجغرافي الحضاري عليها بامتلاكه لمصدرية واقعية تؤهله لأن يكون قوة دولية تسود وتتحكم بالقوى الدولية الأخرى المعاصرة. ومن هنا تصاعد الضغط السياسي العسكري تجاه الشعوب الاسلامية بشكل متواكب مع ظهور وعي ديني معاصر جديد داخل العالم الاسلامي نفسه الى وعي سياسي أخذ يقاوم الهيمنات الغربية على أساس ديني لتحقيق تحرر من هيمنة الحضارات الغربية المعاصرة عليه.

وهنا ومنذ بداية القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة تصاعدت نشاطات الاستراتيجيات الاستعمارية المعاصرة بشكل أكثر فعالية وأقل مباشرة في البداية حتى نهوض النهضة الاسلامية الثانية على أثر تراجع وانهيار الحكومات القومية الاشتراكية داخل العالم العربي والاسلامي، وللدول الاسلامية ذات النظام السياسي الاسلامي.

وكانت آخر المواجهات الصراعية العنيفة هي حرب الخليج الثانية التي بدا فيها العالم الاسلامي وقد جرد من قوى فاعلة فيه وبدا مفككاً أكثر من أي وقت مضى

داخل الإطار الزمني الخاص باللحظة المعاصرة من التاريخ.

وفي هذا الإطار الذي بدا ضعيفاً على الصعيد الخارجي العام كانت المجتمعات الاسلامية تعيد بناء توازناتها داخل قوى غير منظورة لا تتعلق بالحكومات بل بالشعوب الاسلامية.

فإن ما سمي بـ «الصحوة الإسلامية» على صعيد الأنظمة السياسية قد أخذ يعبر عن نفسه بشكل قوي داخل ظاهرة عامة من العودة الى الهوية الدينية عند شعوب العالم الإسلامي، وقد بدأت هذه داخل ظواهر يومية بسيطة تتجلى على الشكل التالي:

إن الشعوب الإسلامية ذات الطبيعة السيسيولوجية غير المتدينة بدأت تشهد كثافة في الممارسات الدينية للناس غير المتدينين والذين لا يطبقون الشعائر الدينية في سلوكهم اليومي العادي، إلا أن هذه القطاعات الواسعة من شعوب غير متدينة بدأت تمارس هذه الشعائر في الفترات والمناسبات الدينية الاسلامية مثل شهر رمضان والأعياد ومواسم الحج، حيث تمتلىء المساجد بالمصلين أيام الجمعة وأيام الأعياد في حين أن هذه الظاهرة كانت غائبة تماماً منذ سنوات الستينات وحتى بداية الثمانينات وخاصة لدى الشعوب الاسلامية التي شهدت سلطات سياسية سابقة ذات طابع علماني والتي كانت مساجدها تخلو من المصلين حتى أيام المواسم الدينية. وأن أهمية هذه الظاهرة السيسيولوجية اليومية أخذت تنعكس داخل موقف سياسي لهذه الشعوب فهناك موجة تأييد ضخمة لكل ما هو اسلامي على صعيد العالم فإن أزمة المسلمين في البوسنة حظيت بموجة تأييد لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً عند كل قطاعات المجتمعات الاسلامية بما أن هذه الأزمة غدت تعبر عن تحدٍ غربي جديد للهوية الدينية الحضارية للعالم الاسلامي.

وبدأت كراهية جماعية عند الشعوب الاسلامية لكل ما هو غربي بعد أن اجتازت المجتمعات الاسلامية مرحلة انبهار كبير بالثقافة الغربية المعاصرة لاسيما خلال النصف قرن الأخير وحتى سنوات الثمانينات فإن الثورة الإيرانية قد جاءت كرد فعلي على سياسة التحديث التي اتبعها الشاه، وقد امتدت هذه الموجة الى البلدان الاسلامية الأخرى بما فيها البلدان العربية ذات الأنظمة غير الاسلامية مثل العراق.

أمام هذه الموجة الحضارية العامة من العودة الى الهوية بدأت الاستراتيجيات الغربية تتخذ شكلاً مباشراً وعنيفاً في المواجهة لضرب جذر المقاومة الجديد الذي لم يقتصر على الحكومات هذه المرة بل على المجتمعات. وهذه المجتمعات هي قطاعات منغلقة من أيدي الاستراتيجية الغربية بعد انهيار الأنظمة العلمانية التي سميت بأنظمة التحرر الوطني.

وكرد فعل على المواجهة المباشرة أخذت موجة المقاومة المجتمعية والعودة الى الهوية تتزايد وليس العكس لأن المواجهة الغربية المباشرة باتت واضحة وذات أهداف معروفة في الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الشاملة.

إن المواجهة الجديدة المباشرة بين الاستراتيجيات الغربية المعاصرة قد أوضحت ان الأهداف الغربية والاستعمارية قد اختلفت إذ اكتسبت بعداً جديداً، فبعد ان كان هدف الاستراتيجية الاستعمارية منحصراً بالاقتصاد من خلال سيطرتها على العالم الاسلامي امتد نحو بعد جديد هو السيطرة الحضارية والصراع الحضاري.

وهنا تصبح مقولات مثل «صدام الحضارات» التي أتى بها صومئيل هاينغتون هي مقولات لها أهميتها على الرغم من الانتقادات التي وجهت الى مقولته بأن العصر القادم سيكون عصر صراع حضارات. فإن هذه المقولة صحيحة وقد بدأت بناها الصراعية تبدأ عينياً وميدانياً من الآن لاسيما عبر الصراع المباشر الي توجهه القوى العظمى المعاصرة ضد العالم الاسلامي ثم بدأت العودة الجماعية الى الهوية الاسلامية لدى شعوب العالم الاسلامي مثل رد الفعل العكسي والمنطقي الذي يواجه الاستراتيجية الغربية المعاصرة.

واتجاه هذا الواقع الجديد يغدو التساؤل، هل يمكن ان تتكون من العالم الاسلامي قوة جيوستراتيجية مستقبلية تقف في المستوى نفسه مع القوى العظمى المعاصرة على الرغم من لحظة الانكسار والتأزم التاريخي الذي يعيشه العالم الاسلامي اليوم، والجوب هو نعم، إلا أن ذلك سوف يتطلب مدة زمنية لكن هذه المدة الزمنية سوف لن تكون طويلة لأن حركة التاريخ المعاصر قد اكتسب تسريعاً هائلاً بفضل ثورة الاتصالات في تطور الأحداث وتبادل المواقع الحضارية بشكل قد يبدو مفاجئاً في لحظات ما من لحظات التاريخ المعاصر أو من لحظات

الخارطة المستقبلية المقبلة.

إن هذه النهضة الآنية هي نهضة تقودها المجتمعات الاسلامية التي باتت مفتوحة على الحداثة وعلى إدراك الهدف البعيد المدى للاستراتيجيات الغربية المعاصرة التي أمست مباشرة وتحضر لضربة جديدة لهذا العالم أكثر عنفاً من السابق ووفق تكتيك مفتوح.

ومن هنا سيكون على العالم الاسلامي وبشكل دينامي طبيعي وتلقائي ووفق الدينامية التاريخية نفسها والتكتيك المفتوح نفسه أن يكتشف له استراتيجية عامة للمواجهة تتجاوز الاستراتيجيات السابقة التي أخفقت في تحقيق تأمين حضاري للشعوب الإسلامية فإن فشل السياقات السياسية والحضارية الماضية سيفتح تلقائياً أمام العالم الاسلامي ضرورة تحويل كيانه الجغرافي السياسي الحضاري جغرافي - سياسي - حضاري. الى كيان جيوبوليتيكي حضاري ثم الى كيان جيوستراتيجي حضاري ثم الى كيان دولي يتمثل في قوة عظمى لها كينونتها المؤثر على الساحة العالمية.

الهوامش والملاحظات

ملاحظات وهوامش القسم الأول:

(1) J - B Duroselle: "L'histoire diplomatique de 1919 à no jours" Ed. Dalloz. Paris. 8ème édition. p. 12.

راجع الفصل الخاص بموضوع "الحدود الجديدة لالمانيا" بعد الحرب العالمية الأولى حيث تتوضح مشاكل الحدود في العصر الحديث.

(2) Alexandre de Marenches: "Atlas géopolitique". Editions Stock. Paris. 1969. pp 52 - 55.

(٣) حول المدارس التاريخية المعاصرة انظر:

Guy Thuillier et Jean Tulard: "Les écoles historiques". Editions P.U.F. Collection "Que sais - je". Paris. 1990.

وكذلك

Alain Conlon "L'école de CHICAGO"., Edition P.V.F Collection" Que sais - je". Paris 1990.

(4) Ibid "L'école de CHICAGO".

(٥) راجع في هذا الصدد الكتب النظرية التالية في علم الاستراتيجية:

Edward Nead Earle: "Les maîtres de la stratégie" Traduit de l'Anglais. Editions Champs Flammarion. Paris. Volume 1 et Volume 2. 1941.

Jean - Paul Charnay: "Essai général de stratégie. Paris. Editions Champ Libre. 1973.

(6) Pierre Gallois: "La géopolitique". Editions Plon. Paris. 1990.

(7) "Atlas géopolitique". p 51.

Philippe Lemarchand (sous la direction de): Atlas géopolitique du Moyen - Orient et du monde arabe". Editions Complexe. Paris. 1963. p 62.

(٨) انظر محمد عبد الله عنان: "دولة الاسلام في الاندلس" انظر العصر الأول، القسم الأول والقسم الثاني مكتبة الخانجي. الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٦٨ .

(٩) مرجع اساسي قديم في هذا المجال نُشر في اسبانيا في القرن التاسع عشر:

- ابو بكر بن القوطية: تاريخ افتتاح الاندلس" مدريد ١٨٦٨ . وكذلك انظر:

- ابن الخطيب "الاحاطة في اخبار غرناطة" القاهرة ١٩٥٦

(١٠) هذا التعبير يستخدمه المؤرخ الفرنسي روبير مانتران

Robert Mantran

انظر كذلك:

C. Cahen: "Introduction à L'histoire du monde musulman médiéval XII - XVème siècle. "Paris. 1982.

(١١) محمد فريد بك المحامي: "تاريخ الدولة العلية العثمانية". تحقيق احسان حقي، دار النفائس، الطبعة السادسة، بيروت ١٩٨٨، ص ١٤٦ .

(١٢) المرجع السابق. ص ص ٢٥٦ - ٧٥٧

(١٣) "موسوعة العالم الاسلامي" ثلاثة اجزاء، الكويت ١٩٩٠، الجزء الأول، ص ١٠٤ .

(١٤) المرجع السابق، ص ١٠٤ .

(١٥) انظر كتاب المؤخرة الفرنسية هيلين كارير دانكوس حول الأقليات الدينية في الاتحاد السوفياتي الذي عنوانه "الامبراطورية المتفجرة".

Hélène Carrère d'Encausse: "L'Empire éclaté". Flammarion. Paris. 1980.

(١٦) موسوعة العالم الاسلامي. الجزء الأول، ص ١٠٤ .

(١٧) معين حداد "معجم الجيوبوليتيكيا". مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢٦، كانون الثاني/ (يناير) - شباط/(فبراير) ١٩٩٤ ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(18) Yves Lacoste: "Géopolitique" dans Encyclopedia Universalis "Les enjeux" Tome II. Paris. 1993. p 1030.

(١٩) من اجل التوسع في التفاصيل حول مفهوم الجيوبوليتيك، انظر:

Pierre Gallois: "Géopolitique, Les Vois de la puissance". Editions Plon. paris. 1990.

(٢٠) ان المنظور التقني والمفهومي الذي يحدده راتزل حول الجيوبوليتك والجغرافية السياسية يمكن الاطلاع عليه بتفصيل في كتاب راتزل الذي عنوانه "الجغرافية السياسية".

Friedrich Ratzel: "Géographie politique". Avant - propos de Michel Korinman. Editions Fayard. paris. 1987.

(21) "Géopolitique, Les Voies de la puissance". p 27.

(22) Jean Klein: "Karl Haushofer". Editions Fayard. Paris. 1981. p 15.

(23) Ibid. p 15.

(24) "Géopolitique, Les Voies de la puissance". p 27.

(25) Nicolas John Spykman: "The geography of piece". N.Y. Rondom House. New York. 1963. p 5.

(26) Karl Wittfogel: "Geopolitik, geographischer, Materialismus und Marxismus unter dem Banner der Marxismus". 1929.

(٢٧) انظر، صومئيل هاينغتون: "صدام الحضارات" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت ١٩٩٥ . الصفحات ١٥ - ٤٢ رقم الصحفات ٧٥ - ٧٨ .

انظر كذلك:

- ريتشارد نيكسون: "ما بعد السلام"، ترجمة وتقديم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٥ .

(٢٨) صومئيل هاينغتون: "صدام الحضارات"، المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) في هذا الموضوع انظر:

Jean - Paul Charnay: "Traumatismes musulmans, entre Chârî'â et géopolitique". Editions Afkar. Imrimé au Liban. 1993.

انظر الصفحات ٣٣٥ - ٣٧١ .

(٣١) انظر حول رؤية الغرب الى العالم الاسلامي والى العالم العربي سياسياً وحضارياً:

Jean - Paul Charnay: "Les Contre - Orients ou Comment penser l'Autre selon Soi". Editions Sindbad. Paris. 1980.

(32) "Traumatismes musulmans". pp 285 - 299.

(٣٣) حول هذا الموضوع انظر:

C - R Ageron: "Les Algériens musulmans et la France, 1871 - 1919" Editions P.U.F. Paris 1989.

Gilles Kepel: "Les banlieues de L'Islam, naissance d'une religion en France". Editions du Seuil. Paris. 1987.

- محمد السماك: "الأقليات بين العروبة والاسلام"، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠ .

- انظر كذلك موسوعة العالم الاسلامي. الفصل الخاص بالأقليات الاسلامية في العالم.

(٣٤) انظر حول هذا الموضوع الخاص بتحديد المفهوم الواقعي لرقعة جيوبوليتيكة ومؤهلاتها لأن تكون كياناً عالمياً.

Ladis K. D. Kristof: "The origins and evolutions of geopolitics". The journal of conflict resolution. Vol. IV, N.I. Kars 1960.

- Marc Bloch: "Géographie et politique". Revue de sythèse. T. XI. N 3.

(٣٥) حول الكيانات الحضارية الهامة في المستقبل وامكانياتها التي تؤهلها لأن تلعب دوراً عالمياً وفق القياسات المستقبلية انظر:

- Alvin Toffler: "Les cartes du futur". Editions Denoël. Paris. 1983.

وكذلك انظر:

- Henry KISSINGER: "Diplomacie" Edition Fayard, Paris.

(٣٦) انظر في هذا الصدد:

- Jean Gottman: "Geography and international relations". World politics III. N 2. 1941. Cité par William T.R. Fox.

وانظر ايضاً:

- Patrick O'Sullivan: "Geopolitics". Editions Croom Helm. London. 1986.

(37) Pascal Boniface (sous la direction de): "Les années stratégiques et les équilibres Militaires". Editions Dunod. Paris. 1996. p 467.

(38) Ibid. p 473.

(39) Ibid. p 46

(40) Ibid. p 433.

(41) Ibid. p 432.

(42) Ibid. p 43.

(43) Ibid. p 407.

(٤٤) غير متوفرة احصائيات دقيقة في هذا المجال حتى في "الدليل الاستراتيجي الصادر في فرنسا". "Les années stratégiques et les équilibres militaires".

(45) Ibid. p 319.

(46) Ibid. p 405.

(47) Ibid. p 397.

(48) Ibid. p 403.

(49) Ibid. p 419.

(50) Ibid. p 399.

(51) Ibid. p 413.

(52) Ibid. p 425.

(53) Ibid. p 422.

(54) Ibid. p 412.

(55) Ibid. p 414.

(56) Ibid. p 400.

(57) Ibid. p 565.

(58) Ibid. p 541.

(59) Ibid. p 421.

(60) Ibid. p 564.
(61) Ibid. p 415.
(62) Ibid. p 424.
(63) Ibid. p 396.
(64) Ibid. p 417.
(65) Ibid. p 419.
(66) Ibid. p 559.
(67) Ibid. p 567.
(68) Ibid. p 356.
(69) Ibid. p 557.
(70) Ibid. p 537.
(71) Ibid. p 544.
(72) Ibid. p 554.
(73) Ibid. p 336.
(74) Ibid. p 561.
(75) Ibid. p 545.
(76) Ibid. p 547.
(77) Ibid. p 546.
(78) Ibid. p 563.

(٧٩) احصائيات غير متوفرة.

(80) "Les années stratégiques et les équilibres militaires". Ibid. p 534.

(٨١) موسوعة العالم الاسلامي، ج، ٢، ص ١٩٨ .
(٨٢) المرجع السابق ص ١٩٩ .
(٨٣) المرجع السابق، ج، ٢، ص ١٩٩ .
(٨٤) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠٠ .
(٨٥) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠٠ .
(٨٦) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠١ .
(٨٧) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠١ .
(٨٨) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠١ .
(٨٩) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٠٣ .

- E. Meyer: "Srilanka et ses populations". Editions Complexe. Bruxelles. 1979.
- Decornoy: "L'Asie du Sud - Est". Paris. 1967.

- K.M. De Silva: "A history of Sri Lanka". Ed. University of California. Press - Hurts. Ed. Berkley. London. 1981.
- E.F.C. Ludowyk: "The modern history of Ceylon". London. 1967.
- B.H. Farmer: "Ceylon, A divided nation". Oxford. 1963.

(٩٠) "موسوعة العالم الاسلامي"، ج٢، ص ٢٠٥ .

(91) A. Takahshi: "Land and peasants in central Luzon". Tokyo. 1969.

T.A. Agoncillo and O. Alfonso: "A story of the Filipino people". Quezon City. 1960.

T. Burlecy: "The Phillipine, an economic and social geography". G. Bell. London. 1973.

(٩٢) موسوعة العالم الاسلامي، ج٢، ص ٢٠٥ .

انظر كذلك:

M. Meisner: "Mao's China. A history of people's republic". The Free press. New York. 1987.

J. S. Airo: "Population studies and population policies in China". in "Population and development review". Vol. VIII. N 2. Juin 1982.

(٩٣) موسوعة العالم الاسلامي، ج٢، ص ٢٠٦ .

(٩٤) المرجع السابق، ص ٢٠٧ .

(٩٥) المرجع السابق، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٩٦) المرجع السابق، ص ٢١١ .

وانظر بشكل خاص:

- الدكتور محمد علي التائب: "البانيا عبر القرن العشرين"، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية. مطابع اديال، الرملة البيضاء. بيروت.

(٩٧) الموسوعة الاسلامية، ص ٢١٢ .

(٩٨) المرجع السابق، ص ٢١٢ .

(٩٩) المرجع السابق، ص ٢١٣ .

(١٠٠) المرجع السابق، ص ٢١٤ .

(١٠١) المرجع السابق، ص ٢١٦ .

(١٠٢) المرجع السابق. ص ٢١٧ .

(١٠٣) المرجع السابق.

وانظر كذلك:

M. Shafir: "Romania politics, economies and society. Political stagnation and simulated change". Lynn Rienne publishers. Boulder (Colo). 1985.

(١٠٤) المرجع السابق، ص ٢١٩ .

(105) Alexandre Bennigsen, Chantal Lemercier - Quelque Jay: "Les musulmans oubliés, L'islam en Union Soviétique". Editions Maspéro. "PEM". 1931. p 176.

(106) Ibid. p 176.

(١٠٧) موسوعة العالم الاسلامي، ص ٢٢١ و ص ٢٢٣، انظر ايضاً:

Les Musulmans oubliés"

(١٠٨) موسوعة العالم الاسلامي، ص ٢٢٦ .

(١٠٩) المرجع السابق، ص ٢٢٧ .

(١١٠) المرجع السابق، ص ٢٣٢ .

(١١١) المرجع السابق، ص ٣٣٦ .

(112) : "L'années stratégiques". Ed. Ed. IRIS - ARLEA. Paris. 1994. p 463.

(١١٣) موسوعة العالم الاسلامي، ص ٢٣٧ .

(114) "L'année stratégique". Ibid. p 468.

(١١٥) موسوعة العالم الاسلامي، ٢٣٨ .

(١١٦) المرجع السابق، ٢٣٧ .

(117)"L'année stratégique" 1994. p 469.

(118) Ibid. p 468.

(119) Ibid. p 472.

(120) Ibid. p 454.

(121) "L'année stratégique". Les équilibres militaires. p 474.

(122) Ibid. p 456.

(١٢٣) موسوعة العالم الاسلامي، ص ٢٣٨ .

(١٢٤) انظر في هذا الموضوع:

Richard Weekes: "Muslim peoples: A World ethnographic survey". Westport, Conn. Greenwood press. 2ème édition 1978.

B. Thomas: "International migrations and economic development". London. 1961.

"Le Moyen - Orient et la communauté européenne". Commerce du Levant No 161 Avril/Juin 1974.

Atlas gépolitique op. cit. pp 52 - 53.

(١٢٥) موسوعة العالم الاسلامي، ص ٢٤٠ .

(١٢٦) انظر:

"Les banlieues de L'Islam, naissance d'une religion en France". Op. Cit.

(127) Ibid.

(128) Atlas géopolitique du Moyen - Orient. Op. pp 62 - 73.

انظر كذلك:

John Mott: "The moslem world of today". London: Hodder; New York: George H. Doran Cy. 1925. XV.

F. Aubin: "Modernisme dans le monde musulman" in Encyclopedie Universalis Corpus 12. Paris. 1992. pp 669 - 675.

"Muslim peoples. A world ethnographic survey". op. cit.

V. Monteil: "Le monde muslman". Paris 1963. Horizons de France.

Armand Abel: "Le monde arabe et musulman". Bruxelles: Meddens. 1968.

F. Thual: "La géopolitique des religions" en Atlas des relations internationales sous la direction de Pascal Boniface. Iris/Dunod. Paris. Septembre 1993. pp 44 - 46.

(١٢٩) علاء طاهر: "حرب الفضاء ونظرية الأمن الاسرائيلي". دار الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي، القاهرة. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، ص ١١ .

(١٣٠) المرجع السابق، ص ١٢، وكذلك الصفحات ١١٢ - ١١٣. .

(131) Pierre Célérier: "Géopolitique et géostratégie". Ed. P.U.F. Paris. 1955. p 77.

(132) Lucien Poirer: "Transformation de la guerre du général" Colin posttace. Ed. Economica. Paris 1979. p 268.

(133) Jean - Paul Charnay: "Stratégie générative". Ed. P.U.F. Paris 1992. p 187.

(134) "Stratégie générative". Ibid.

(135) "La géopolitique" pp 141 - 160.

انظر كذلك:

"K. Haushofer: "De la géopolitique" Traduction de morceaux choisis. Ed. Fayard. Paris. 1986.

(١٣٦) علاء طاهر: "الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي" الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٩٢، ص ص ١٣٤، ١٦١ .

"Les Contre - Orients ou Comment penser l'Autre selon Soi".

(137) "Traumatismes musulmans, entre Chârî'â et géopolitique". Op. Cit.

(١٣٨) انظر: صومئيل هاينغتون "صدام الحضارات" بيروت ١٩٩٥ . كذلك انظر:

Paul Kennedy: "Préparer le XXIé siècle". Editions Odile Jacob. Paris. 1994.

(١٣٩) صدام الحضارات.

(١٤٠) محمد ابو القاسم حاج حمد: "الدين والرابطة الحضارية" في كتاب "الدين والتدافع الحضاري" منشورات رسالة الجهاد، مالطا ١٩٨٩، ص ٢٥ .

(١٤١) المرجع السابق، ص ٢٦ .

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٢٦ .

(١٤٣) المرجع السابق، ص ٣٣ .

(١٤٤) المرجع السابق، ص ٣٣ .

(١٤٥) المرجع السابق، ص ٣٣ .

(١٤٦) المرجع السابق، ص ٣٦ .

Charles Zorgbibe: "Chronologie des relations internationales" Paris. P.U.F. 1991.

وحول ردود الفعل في العالم الاسلامي راجع: صحيفة "الأهرام" الاعداد بتاريخه، والصحف العربية، الأنوار، بالتاريخ نفسه، "النهار".

(١٤٨) لاحظ ردة الفعل في الصحف العالمية التالية على سبيل المثال:

Le Monde les numéros 21 - 28 Novembre 1979.

Le Figaro 21 - 28 november 1979.

Washington post 21 st and 22 nd November 1979.

Herald Tribune 21 st and 26 th November 1979.

هوامش وملاحظات القسم الثاني:

(1) Etienne Minarik: " Les cinquante mots - clés de la psychologie" Ed. Privat. Paris 1971. p 107

(2) Ibid

أنظر أيضاً: علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت، مركز الإنماء القومي، بيروت. بدون تاريخ

(3) G. Vatin: "L'Algérie politique: histoire et société". FNSP. 1983.

Encyclopédie Larousse. France Loisirs. 1977. Vol. I pp 216 - 220. Paris.

J. Despois et R. Raynal: "Géographie de l'Afrique du Nord - Ouest". Paris. 1967.

J. Servier: "Les Berbères". P.U.F. Paris. 1990.

Encyclopédie Universalis. Paris. 1993. "Civilisation berbère et monde musulman" C.R. Ageron. Vol. 3 pp 1032 - 1033.

(٤) أنظر «الأقليات بين العروبة والإسلام».

(5) Burley, T. : The Phillipine, an economic and social geography" G. Bell. London. 1972.

(٦) «الأقليات بين العروبة والإسلام»

(٧) المرجع السابق.

(8) B. Lewis: "Race et couleur en pays d'Islam". Payot. Paris. 1982.

C. Mcevedy & R. Jones: "Atlas of world population history" Penguin Books. 1978.

(٩) «الأقليات بين العروبة والإسلام».

(10) H.B. Hansen: "Ethnicity and military rule in Uganda". Scandinavian Institute of African studies. Coll. Research N0 43. Uppsala. 1977.

I.K. Lukwago: "The politics of national integration in Uganda". Corgi Publ. Nairobi. 1982.

(١١) «الأقليات بين العروبة والإسلام»

(١٢) المرجع السابق

(١٣) المرجع السابق

(١٤) المرجع السابق
(١٥) المرجع السابق

(16) R.Weekes: "Muslim peoples: A world ethnographic survey".

Westport. Conn. Greenwood Press. 2ème édition. 1984

(17) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981. pp 536 - 540.

M.I. Choudhry & M.A. Khan: "Pakistani sociaty. Asociological analysis". Labore. 1964.

Ahmed Akbar: "Pakistan society: Islam ethnicity and leadership in South Asia". Oxford Univ. Press. Karachi. 1987.

F. de Testa: "Le Pakistan". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1968.

(١٨) الياس مرقص: «الماركسية السوفياتية والقضايا العربية»، دار الحقيقة، بيروت. ١٩٧٣
(١٩) عثمان كمال حداد «حركة رشيد عالي الكيلاني»، سنة ١٩٤١، صيدا، المكتبة العصرية
(٢٠) المرجع السابق.

(21) Jean - Paul Charnay: "L'Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.

S. Bakkash: "The regim of Ayatollahs: Iran and the Islamic revolution". Basic Books Inc. New york. 1984.

J - P Digard: "Schisme et Etat en Iran" in O. Carré dir. "L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui". P.U.F. Paris. 1982.

C. Haghighat: "Iran: la révolution islamique". Ed. Complexe. Bruxelles. 1985.

(٢٢) على الوردي «ثورة العشرين» جزءائز بغداد عام ١٩٧٥
(٢٣) المرجع السابق

(24) Jean - paul CHARNAY: "Tachnique et Geostratègie"

(25) "The Phillipine, an economic and social geography". op. cité.

(26) S.M. Ikram: "Muslim civilization in India". Columbia Univ; Press. New york. 1964.

I.H. Qureshi: "The Muslim community in the indo - Pakistan sub - continent, 610 - 1947" Mouton. Paris - La Haye. 1962.

Z.Imam, dir. : "Muslim in India". Delhi. 1975.

(27) H. Carrère d'Encausse: "Réforme et révolution chez les musulmans de l'empire russe". A. Colin. FNSL. Paris. 1966.

V. Monteil: "Les musulmans soviétiques". Paris. 1957.

(28) A. Bennigsen & C. Lemercier - Quelquejay: "Les musulmans oubliés. L'Islam en Union Soviétique". Petite Coll. Maspéro. Paris 1981.

A. Bennigsen & M. Broxup: "The Islamic threat to the Soviet State". Croom Helm. Londres. 1983.

H. Carrère d'Encausse: "L'empire éclaté. La révolte des nations en URSS". Flammarion. Paris. 1980.

(29) Pierre Rossi: "L'Irak des révoltes". Ed. Seuil. Paris. 1962.

Ismet Chérif Varly: "Le Kurdistan irakien, entité nationale".

Histoire et société d'aujourd'hui. Ed de la Baconnière. Neufchatel. 1970.

Chicago Daily News: "Secret war in Kurdistan". 16 Mars 1963.

Article de George Weller.

"Arab - Kurdish rivalries in Iraq" in the Middle East Journal. Washington. Winter - Spring 1963. pp 68 - 82.

J - p Viennot: "Le mouvement national Kurde". in Orient. Paris 1965. N0 32 - 33 pp 29 - 120 et 353 - 402.

Alaa Tahir: "Irak, aux origines du régime militaire". L'Harmattan. Paris. 1989. pp 246 - 250.

(٣٠) أنظر شاكر خصباك: «الكرد والمسألة الكردية» منشورات الثقافة الجديدة، بغداد ١٩٥٩.

(31) M. Rodinson: "Les Arabes". P.U.F. Paris. 1980.

D. Sourdel: "Histoire des Arabes". Coll. que sais - je? P.U.F. Paris. 1980.

J. Berque: "Les Arabes d'hier à demain". Ed. Seuil. paris. 1960.

A. Laroui: "L'idéologie arabe contemporaine" Maspéro. Paris. 1970.

A. Miquel: "L'Islam et sa civilisation (XIIè s)". A. Colin. Paris. 1968.

(٣٢) خدوري: «الإتجاهات السياسية في العالم العربي»، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

(٣٣) اللجنة الإقتصادية لأفريقيا: «نبذة عن الإستثمار الأجنبي في البلدان العربية» نيويورك، اللجنة، ١٩٦٥

أنظر أيضاً: «النفط بين السياسة والإقتصاد»

(٣٤) النفط العربي وفلسطين في المعركة الجديدة بين الأمة العربية والإستعمار الأميركي.

أنظر أيضاً: «النفط العربي وقضية فلسطين»

(٣٥) «النفط في الجزائر: تطوره ومشاكله»

(٣٦) سعد الدين ابراهيم اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠

انظر كذلك: مجيد خدوري: الاتجاهات السياسية في العالم العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٢

(٣٧) المرجع السابق

(٣٨) المرجع السابق

(39) "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours"

(40) Ibid

(41) Ibid

Jean - Paul Charnay "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.

(42) Ibid

(43) Jean - Paul Charnay: "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.

J. Chandler: "Spain and Moroccan protectorate, 1898 - 1927"

Journal of contemporary history. Vol. 10. N0 2. April 1975. pp 301 - 322.

C. Cunningham: "Spain and North Africa" Arab World. Vol. 33. October 1957. pp 7 - 14.

Alvarez del Vayo: "Spain in Africa" Nation. Vol. 182. February 11th, 1956. pp 106 - 109.

G. Glasgow: "Spain and Morocco" Vol. 126. October 1924. pp 522 - 524.

Walter Burton Harris: "Spain in Morocco". Contemporary Review. Vol. 123. January 1923. pp 49 - 58.

(٤٤) مجيد خدوري: «الاتجاهات السياسية في العالم العربي»

أنظر أيضاً:

Pascal Boniface (sous la direction de): Relations internationales et stratégiques: "Proche Orient et Maghreb: les pouvoirs écartelés". N0 16. Hiver 1994. Recherche de Joseph Bahout et Fatiha Dazi Heni pp 67 - 79 et Loic Duarte p 96 - 107 et Nicolas Demézières pp 125 - 127.

Wasif Fahmi Abdoushi: "Political systems of the Middle East in the 20th century". New York. Dodd, Mead. 1970. XIII.

A. H. Beaman: "Political situation in Egypt". Contemporary Review. Vol. 132. July. 1972. pp 15 - 23.

أنظر أيضاً

Leonard Binder: "Politics in Lebanon" Times Literary Supplement N0 3369. September 22nd, 1966. p 876.

Alaa Tahir: "Aux origines du régime irakien" L'Harmattan. 1989. Paris.

B.H. Bourdillon: "The political situation inIraq". International Affairs (London) Vol. 3. 1924. pp 272 - 287.

Friedemann Buttner: "Political stability without stable institutions: the retraditionalization of Egypt's polity". Orient (Opladen). Vol. 20. March 1rst, 1979. pp 53 - 67.

Gali Mirrit Boutros: "The policy of tomorrow". Translated from Arabic by Ismail R. el Faruqi. Washington. American Council of learned societies. 1953. Middle Eastern Affairs. Vol. 5 June - July 1954. pp 232 - 233 (Daniel Garnick)

Mark Heller: "Politics and the military in Iraq and Jordan, 1920 - 1958. The British influence". Armed forces and society. Vol. 4 N0 1. 1977. pp 75 - 99.

V. Priestly: "The political situation in Iraq" Middle Eastern affairs. Vol. 13. 1962. pp 139 - 145.

Ayad al Qazzaz: "Political order, stability and officers: a comparative study of Iraq, Syria and Egypt from independence till June 1967". Middle East Forum. Vol. 45. N0 2. 1969. pp 31 - 50.

M. Abdullah Salah: "La politique de la Jordanie" Revue militaire générale. Vol. 7. Juillet 1967. pp 205 - 209.

J.P. Allen: "Le Proche - Orient arabe". PUF. Paris 1977.

N. Aruri: "Jordan, A study in political development (1921 - 1965).

M. Nijhoff. La Haye. 1972.

M. Rodinson: "Les Arabes. PUF. Paris. 1979.

Ph. Rondot: "La Jordanie". PUF. Paris. 1980. Coll. Que sais - je?

Ph. Rondot: "La syrie". PUF. Coll. Que sais - je? Paris. 1978.

J. Brque: "L'Egypte. Impérialisme et révolution". Gallimard. Paris. 1967.

N. Safran: "Egypt in search of political community. An analysis of the intellectual and political evolution of Egypt (1804 - 1952). Cambridge (Mass.) 1961.

A.A Guerreau: "L'Irak. Développement et contradictions". Sycomore. Paris. 1978.

S.H. Longrigg: "Iraq 1900 to 1950". Oxford. 1953.

Ph. Rondot: "L'Irak". PUF. Paris. 1979. Coll. Que sais - je?

P. Rossi: "L'Irak des révoltes". Seuil. Paris. 1962.

B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

(٥٤) أنظر:

Jean - Paul Charnay: "Le Khadafisme". Esprit. Avril 1981. pp 42 - 51.

(46) "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours"

(47) Ibid

(٤٨) بيت الزبيدي: «ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨» وزارة الإعلام، بغداد ١٩٧٩

(49) "Les Rigimes politiques arabes"

أنظر:

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique 1919 à nos jours". 8ème édition. Dalloz. Paris. 1981.

Louis Dollot: "Histoire diplomatique". PUF. Coll. Que sais - je? Paris. pp 48 - 52.

Alan Ray: "Colonial New Leader". Vol. 63. June 2nd, 1980. pp 13 - 14.

Ross E. Dunn: "The colonial offensive in Southern Morocco, 1881 - 1912. Patterns of response". Doctoral dissertation. Univ. of Wisconsin. 1969.

H. K. Hagopian: "The colonial policy of the popular Front in French North Africa and the Levant". M.A. Thesis. American University of Beirut. History Dept. 1967.

G. Jacqueton: "La colonisation française au Maroc" Annales de géographie. Vol. 33. 1924. pp 307 - 312.

J.Ladreit de Lacharrière: "La colonisation française au Maroc" Renseignements coloniaux. 1922. pp 94 - 98.

Dito. "Italiens et Français en Tunisie". Renseignements coloniaux. 1938. pp 280 - 283.

Jacques Berque: "L'Afrique du Nord entre les deux guerres mondiales". Cahiers internationaux de soci ologie. Janvier - juin 1961. pp 3 - 22.

P. D'Estailleur Chanteraine: "L'Afrique à la croisée des chemins. Maroc, Algérie, Tunisie". Paris. 1955.

J. Despois: "L'Afrique du Nord". Paris. PUF. 1949.

W.H. Lewis: "North Africa: calculus of policy". Annals of the American Academy of political and social sciences. Vol. 401. May 1972. pp 56 - 63.

Mohamad Masmoudi: "La diplomatie tunisienne". Conférence par M. Masmoudi. 16 décembre 1955. Paris. Imprimerie moderne de la presse. 1965.

R.W. Logan: "The African mandates in world politics". Washington public affairs press. 1948.

A.L. Funk "Charles de Gaulle. The crucial years, 1943 - 1944" Norman university of

Oklahoma press. 1959

Maurice Couve de Murville: "Une politique politique étrangère, 1958 - 1969". Plon. Paris. 1971.

H. Grimal: "La décolonisation, 1919 - 1963". Collin. Paris. 1965.

IISS. N0 231. Part III. Spring 1988. "Prospects for Security in the Mediterranean. Libya, the Maghreb and Mediterranean Security" Dr Antonio Marquina. pp 17 - 40.

(50) Ibid

(51) P. Dumont: "Mustafa Kémal, 1919 - 1924, la mémoire du siècle" Ed. Complexe. Bruxelles. 1983.

T.Z. Tunaya: "Atatürk, the revolutionary movement and ataturkism" Istanbul. 1964.

(52) A. Kazancigil et E. Ozbudun Dir. : "Atatürk, fondateur de la Turquie moderne". Masson. Paris. 1984.

I. Giritli: "Fifty years of Turkish political development 1919 - 1964". Istanbul. 1969.

(53) P. Dumont: "Mustafa Kémal, 1919 - 1924. La mémoire du siècle".

Ed. Complexe. Bruxelles. 1983.

R. Mantran: "Histoire de la Turquie. Paris. 5ème édition. 1983.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

A.C. Gazioglu: "The Turks in Cyprus". K. Rustem & Brothers. Londres. 1990.

(54) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

E. Driault: "La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres (1920)". Paris. 1921.

(55) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours".

Dalloz. Paris. 1981

P. Dumont: "Mustafa Kémal: 1919 - 1924, la mémoire du siècle". Ed. Complexe. Bruxelles. 1983.

(56) W. Kündig - Steiner: "Die Turkei. Raum und Mensch; Kultur und Wirtschaft in Gegenwart und Vergangenkeit". Tübingen. 1974.

A. Mitra: "India's population". 2 Vol. Abhinav. Publ. New Delhi. 1978.

(57) A. Mitra: "India's population" 2 Vol. Abhinav. Publ. New Delhi. 1978.

A. Mitra: "India population, economy, society". MacMillan. Londres. 1978.

(58) J. Benoit - Méchin: "Mustapha kémalou la port d'un empire". Albin Michel. Paris. 1954.

P. Dumont: "Mustafa kémal: 1919 - 1924, la mémoire du siècle. Ed. Complexe. Bruxelles. 1983.

(59) F. Erkin: "Les relations turco - soviétiques et la question des détroits". Ankara. 1968.

A. Jevakhoff: "Kemal Atatürk, les chemins de l'Occident". Tallandier. Paris. 1989.

(60) R. Mantran: "Histoire de la Turquie". Coll. Que sais - je? PUF. Paris. 1968.

S.J. Shaw: "History of the Ottoman Empire and modern Turkey". 2 Vol. Cambridge Univ. Press. Cambridge. 1976.

(61) F. de Testa: "Le Pakistan" Coll. Que sais - je? PUF. Paris. 1968.

Economist Intelligence Unit: "Pakistan, Bengladesh, Afghanistan in Quarterly Economic Review. Ed. The Economist. Londres. 1979.

(62) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. Dalloz. Paris. 1981.

(63) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. Dalloz. Paris. 1981.

(64) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

(65) I.H. Qureshi: "The Muslim community in the Indo - Pakistan sub - continent, 610 - 1947". Mouton. Paris - La Haye. 1962.

G. Chaliand et J - P Rageau: "Atlas stratégique". Fayard. Paris. 1983.

S.M. Ikram: "Muslim civilization in India". Columbia Univ. Press New York. 1964.

(66) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

J. Frankel: "International relation". Oxford Univ. Press. 1969.

C, Bettelheim: "L'Inde indépendante". Armand Colin. Paris. 1963.

(67) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. Dalloz. Paris. 1981.

Economist Intelligence Unit: "Pakistan, Bengladesh, afghanistan" in Quarterly Economic Review. Ed. The Economist. Londres. 1979.

(68) R.M. Khan: "Untying the Afghan knot. Negociating the Soviet Withdrawal". Duke U.P. Durham. N.C. 1991.

"La politique soviétique en Asie du Sud: "L'intervention en Afghanistan" in Problèmes politiques et sociaux. Série URSS N0 398. Doc. Franç. Paris. 1980.

L. Dupree: "Afghanistan". Princeton. Univ. Press. 1973.

P.Sykes: "A history of Afghanistan". 2 Vol. Londres. 1940.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

(69) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

N. Newell et R. Newell: "The struggle for Afghanistan". Cornell Univ. Press. Ithaca. 1982.

(70) E. Rhein et A.G. Ghaussy: "Die Wirtschaftliche Entwicklung Afghanistans 1880 - 1965". Opladen. 1966.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours'. Dalloz. Paris. 1981.

(71) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

V. Gregorian: "The emergence of modern Afghanistan" Stanford Univ. Press. 1969.

V.M. Masson et V.A. Romadin: "Istorila Afghanistana". Moscou. 1964 - 1965.

(72) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

Dept of Information, Republic of Indonesia: "Indonesia. An official handbook. 1993". Negora. 1992 - 1993.

(73) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

J. Bruhat: "Histoire de l'Indonésie". Coll. Que sais - je? PUF. Paris. 1968.

(74) D. Jenkins: "Suharto's and his Generals". Cornell Univ. Press. Ithaca. 1983.

(75) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

B. Dahm: "Suharto and the struggle for Indonesian independence". Cornell Univ. Press. Ithaca. 1969.

B. Dahm: "History of Indonesia in the 20th Century". Pallmall Press. Londres. 1971.

(76) A. Reid: "Indonesian international revolution, 1945 - 1950". Longman - Hawthorn. Victoria. 1974.

J. Bruhat: "Histoire de l'Indonésie". Coll. Que sais - je? PUF. Paris. 1968.

(77) R.T. MacVey et al. : "Indonesia". New Haven. Connec. 1963.

F.B. Weinstein: "Indonesian foreign policy and the dilemna of dependence". Cornell Univ. Press. 1976.

(78) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

B.Dahm: "History of Indonesia in the 20th century" Pallmall Press. Londres. 1971.

(79) J. Bruhat: "Histoire de l'Indonésie". Coll. Que sais - je? PUF Paris. 1968.

R.T. MacVey et al. : "Indonesia". New Haven (Conn.) 1963.

(80) H.J. De Graaf: "Geschiedenis van Indonesie". La Haye - Bandung 1949.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(81) H.J. De Graaf: "Geschiedenis van Indonesie". La Haye - Bandung 1949.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(82) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXème siècle". Hachette. Tome VIII. Paris. 1957 - 1958.

(83) A.M.K. Hamzavi: "Persia and the powers. An account of diplomatics relations, 1914 - 1946". Londres. 1946.

P. Giniewski: "L'Iran et ses voisins". Politique étrangère. Vol. 26. N03. pp 284 - 292. Paris. 1960.

Union of Soviet Socialist Republics: "The policy of the Soviet Union in the Arab World: A short collection of foreign policy document. The USSR and the Arab world". Progress Publishers. 1975.

(84) Mohammed Reza Pahlavi: "Réponse à l'histoire. Albin Michel. Paris. 1979.

F. Sahebjan: "L'Iran de Pahlavi". Paris. 1947.

A. Saikal: "The rise and the fall of the Shah". Princeton. 1980.

(85) S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for strategic studies. 1980.

D. Bauchard: "Le jeu mondial des pétroliers". Seuil. Paris. 1970. L. Landis: "Politics and oil: Moscow in the Middle East". New York. Dunellen. 1973.

G.E. Wheeler: "Soviet interests in Iran, Iraq and Turkey". World Today. Vol. 24 N05. May. 1968.

(86) S. Akhavi: "Religion and politics in contemporary Iran: clergy - state relations in the Pahlavi period". State Univ. New York Press. Albany. 1980.

N. Keddie: "Iran: religion, politics and society". Franck. Cass. Londres. 1980.

W. Stevens: "L'Iran et le Monde Arabe". Chronique de politique étrangère. Vol. 20. N02. Mars 1967. pp 119 - 131.

B. Spüler: "Iran in frühislamischen Zeit". Wiesbaden. 1952.

(87) S. Irfani: "Revolutionary Islam in Iran: popular liberation or religious dictatorship". Zed Press. Londres. 1983.

Alvin J. Cottrell: "Iran, the Arabs and the Persian Gulf". Orbis. Vol. 17 N03. 1973. pp 930 - 945.

(88) D.N. Wilber: "Reza Shah Pahlavi: the resurrection and reconstruction of Iran 1878 - 1944". New York. 1975.

A. Saikal: "The rise and the fall of the shah". Princeton. 1980.

(89) A. de Marenches: "Atlas géopolitique" Stock. 1988. Paris.
G. Chaliand et J - P. Rageau: "Atlas stratégique". Fayard.
Paris. 1983.
J. Berque et J - P Charnay: "De l'impérialisme à la décolonisation".
Minuit. Paris. 1965.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
A. Ray: "Colonial". New Leader. Vol. 63. June 2nd, 1980. pp 13 - 14.
C.L. Chakraborth: "Colonialism, imperialism and world conflid". Modern Review. Vol. 124. N012. Dec. 1969. pp 902 - 910.
Harry R. Rudin: "The problem of colonialism". Current History. Vol. 30. March 1956. pp 129 - 134.
J - P Charnay: "Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.
(90) Paul Rousset: "Histoire des croisades". Payot. Paris. 1957.
Joseph François Michaud: "Histoire des croisades". Ed. de St Clair. Paris. 1966.
J - P Charnay: "Traumatismes musulmans". Afkar. Paris. 1993.
Foucher de Chartres: "Chronicle of the first crusade". Translated by Martha Evelyn Mc Cinty. Philadelphia Univ. of Pennsylvania Press. 1941.
(91) Steven Runciman: "A history of the crusades". Cambridge. Cambridge Univ. Press. 1951 - 1954. 3 Vol.
Kenneth Meyer Setton: "A history of the crusades". Philadelphia Univ. of Pennsylvania Press. 1955 - 1962. 2 Vol.
J - P Charnay: "Principes de stratégie arabe". L'Herne. Paris. 1984.
(92) R.L. Wolff et H.W. Hazard: "A history of the Crusades". Vol. II "The later crusades (1189 - 1311)". Philadelphia. Univ. of Pennsylvania Press. 1962.
Z. Oldenbourg: "Les croisades". Paris. Gallimard. 1965.
J - P charnay: "Traumatismes musulmans". Afkar. Paris. 1993.
(93) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
X.Gautier: "L'Europe à l'épreuve des Balkans". J. Bertoin. Paris. 1992.
T. Naff: "Ottoman diplomacy and the great European powers". Doctoral dissertation. Univ. of London. 1959 - 1960.
(94) J - P Charnay: "Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.
(95) A. Bareau: "Les religions de l'Inde". Payot. Paris. 1966.

O.K.H. Spate et A.T.A. Learmonth: "India and Pakistan". Londres. 1967

(96) J. Dupuis: "Histoire de l'Inde". Coll. Petite Bibliothèque. Payot. Paris. 1963.

F. de Testa: "Le Pakistan" Coll. Que sais - je? PUF. Paris. 1968.

(97) E. Walker: "The British Empire. Its structure and spirit, 1497 - 1953". Cambridge. 1953.

Ph. Rondot: "L'Irak". P.U.F. Paris. 1979.

(98) Al Kodsi: "Le Mandat anglais sur l'Irak, son origine, son évolution, sa fin". Thèse. Paris. 1937.

A.Tahir: "Aux origines du régime irakien". L'Harmattan. Paris 1989.

(99) R. Mantran: "Histoire de la Turquie". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1968.

S.J. Shaw: "History of the Ottoman Empire and modern Turkey". 2 Vol. Cambridge Univ. Press. Cambridge. 1976.

W. Laqueur: "Histoire du sionisme". Camann - Lévy. Paris. 1973.

O. Carré: "L'idélogie palestinienne de résistance". A. Colin. Paris. 1972.

(100) A.A. Bourdon: "Histoire du Portugal" Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1970.

W. Phillips: "Oman: a history". Longman. Londres. 1966.

I. Skeet: "Muscat and Oman, the end of an era". Faber and faber. Londres. 1974.

(101) J. Berque et J - P Charnay: "De l'impérialisme à la décolonisation" Ed. Minuit. Paris. 1965.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

H.R. Rudin: "The problem of colonialism". Current history. Vol. 30. March 1956. pp 129 - 134.

(١٠٢) ـ نقد الإستعمار الفرنسي في كتاب فرانس فانون: «معذبو الأرض» ترجمة ذوقات قرطوط دار الطبعة، بيروت، الطبعة الأولى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠.

(103) F. Kazemzadeh: "Russia and Britain in Persia, 1864 - 1914". New Haven. 1968.

V. Monteil: "Iran". Paris. 1957.

D.N. Wilber: "Reza Shah Pahlavi: the resurrection and reconstruction of Iran, 1878 - 1944". New York. 1975.

(104) W. Phillips: "Oman: a history". Longman. Londres. 1966.

J. Townsend: "Oman, the making of a modern state:. Croomhelm. Londres. 1977.

R.M. Burrell: "The Gulf: Where Britannia once ruled". New Middle East. N051.

December 1972. pp 32 - 36.

(105) R. Bullard: "Britain and the Middle East from the earliest times to 1950". New York. Hutchinson's Univ. Library. 1951.

M.A. Al Daud: "British relations with the Persian Gulf, 1890 - 1902". Doctoral dissertation. Univ. of London. London. 1957.

(106) P. Wendell: "Oman: a history". Longman. Londres. 1967.

B.C. Bush: "Britain and the Persian Gulf, 1894 - 1914" Berkeley Univ. of Californian Press. 1967.

J. Peterson: "Britian and the Oman War: an Arabian entanglement". Asian affairs. Vol. 63. October 1976.

(107) J. Nevakivi: "Britain, France and the Arab Middle East, 1914 - 1920". London Athlone Press. London. 1969.

J - P Schwitzer: "The British attitude towards French colonisation, 1875 to 1887". Doctoral dissertation. Univ. of London. London. 1953 - 1955.

(108) J. Nevakivi: "British relations with France in 1919 - 1920 with special emphasis on the Arab Middle East". Doctoral dissertation. Univ. of London. London. 1962 - 1963.

W. Luce: "Britain in the Persian Gulf". Round table N0 227. July 1967. pp 277 - 283.

(109) E. Macro: "Yemen and the Western world since 1571". Praeger. New York. 1968.

N. Pavlov: "British agression in Yemen". New Times. Vol. 2. London. 1950.

(110) M. Foot: "British imperialism in Egypt". Canadian Forum. Vol. 15. March 1936. pp 10 - 11.

P. Mansfield: "The British in Egypt". Weidenfeld. London. 1971. XIV. V.A. O'Rourke: "British imperialism in Egypt". Foreign Affairs. Vol. 14. July 1936. pp 698 - 701.

(111) Outlook: "British occupation of Egypt". Outlook. Vol. 98. July 29th, 1911. pp 701 - 702.

W.G. Turner: "British policy in relation to Mohemet Ali, 1839 - 1941". M.A. Thesis. Univ. of London. 1928.

R. Atkins: "British policy towards Egypt, 1876 - 1882". Doctoral dissertation. Univ. of California. 1968.

(112) A.G.L. Shaw: "Great Britain and the colonies, 1815 - 1865". Methuen Univ. press. Londres. 1970.

N. Khalaf: "British policy regarding the administration of the Northern Sudan, 1899 - 1951". Doctoral dissert. Duke Univ. Durham. N.C. 1966.

Middle East Research and Information Projet: "Sudan, colonialism and class struggle". Washington D.C. MERIP 1976. Reports N0 46.

Sudan: "The Sudan: a record of progress, 1898 - 1947". Khartoum. Sudan government. 1947.

(113) G. Warburg: "The Sudan, Egypt and Britain, 1899 - 1916".

Middle Eastern Studies. Vol. 6 No 2. 1970. pp 163 - 178.

Central Office of Information: "The Sudan, 1899 - 1953". London. 1953.

(114) L.A. Fabunmi: "The Sudan in Anglo - Egyptian relations: a case study in power politics, 1800 - 1956". Longman. London. 1960.

J. Hyslop: "Sudan story". Naldrett Press. London. 1952.

(115) Ph. Rondot: "La Jordanie" Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1980.

Ph. Rondot: "L'expérience britannique en Transjordanie et Jordanie, 1920 - 1957". Afrique et Asie N0 40. 1957. pp 5 - 30.

M. Rodinson: "Les Arabes" P.U.F. Paris. 1979.

V. Bylinin: "Jordan, an occupied country". International Affairs. N0 9. September 1958. Moscou.

(116) P.L. Maier: "Iraq from mandate to independence". Allen and Unwin. 1935.

P. Sluglett: "Britain in Iraq, 1914 - 1932". London Ithaca press for the Middle East Centre. St Anthony's College. Oxford. 1976.

Ph. Rondot: "L'expérience britannique en Iraq (1920 - 1957)".

Affrique et Asie N0 2. pp 3 - 26.

(117) T.O. Lloyd: "The British empire, 1558 - 1983". Oxford Univ. Press. 1984.

(118) J.M. Gullick: "Malaysia". E. Benn. Londres. 1969.

H. Miller: "The story of Malaysia". Faber & Faber. Londres 1965.

J. Dupuis: "Singapour et la Malaysia". P.U.F. Paris. 1971.

(119) J.M. Gullick: "Malaysia". E. Benn. Londres 1969.

H. Grimal: "De l'Empire britannique au Commonwealth". A. Colin. Paris. 1971.

(120) D. Leake: "Brunei: the modern Southeast Asian Islamic Sultanate".

Mc Farland Jefferson. Londres. 1990.

D.S. Singh: "Brunei, 1839 - 1983, the problems of political survival". Oxford Univ. Press. 1984.

(121) H.A. Gailey: "A history of the Gambia". Routledge and Keagan Paul. Londres. 1964.

A. Prévost: "La République de Gambie". Encyclopédie politique et constitutionnelle. Berger Levrault. Paris. 1973.

(122) C. Fyfe: "A history of Sierra Leone". New York. 1962.

L. Spitzer: "The creoles of Sierra Leone: responses to colonialism, 1870 - 1940". Univ. of Wisconsin Press. Madison. 1974.

(123) P. Gaillard: "Le Cameroun" 2 tomes. L'Harmattan. Paris. 1989.

J. Imbert: "Le Cameroun". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1973.

V.T. Levine: "Le Cameroun, du mandat britannique à l'indépendence". Ed. Internationales. Paris. 1970.

H. Grimal: "La décolonisation, 1919 - 1963". A. Colin. Paris. 1965.

(124) Sir J.B. Glubb: "Britain and the Arabs. A study of fifty years, 1908 to 1958". Hodder and Stoughton. London. 1959.

J - P Deriennic: "Le Moyen - Orient au XXè siècle". A. Colin. Paris. 1980.

W.V. Seton - Williams: "Britain and the Arab states: a survey of Anglo - Arab relations, 1920 - 1948". London. Luzac. 1948.

(125) P.Olberg: "France in Syria" Contemporary Review. Vol. 151. March 1937. pp 305 - 312.

C.E. Dawn: "From Ottomanism to Arabism: Essays on the origins of Arab nationalism". Urbana. Univ. of Illinois Press. 1973.

M. Ray: France in Srria". Living age. Vol. 331. December 15th, 1926. pp 493 - 500.

Ph. Rondot: "La Syrie". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1978.

(126) J - P Charnay: "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.

(127) Ph. Rondot: "La Syrie". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1978.

J.F. Delvin: "Syria mosern state in an ancient land". Croom Helm Ltd. Publ. London. 1983.

N. Kayazi: "Syria, a political study, 1920 - 1950". Doctoral dissertation. Columbia Univ. New York. 1951.

(128) B. Stora: "Histoire de l'Algérie coloniale". La Découverte. Paris. 1991.

D.M. Pickles: "Algeria and France from colonialism to cooperation" New York Praeger. 1964.

(129) B. Stora: "Histoire de l'Algérie coloniale". La Découverte. Paris. 1991.

Ministère de la Défense Nationale Algérien. Commissariat politique. "Algérie, 1830 - 1964". Alger. 1964.

(130) B. Stora: "Histoire de l'Algérie coloniale". La Découverte. Paris. 1991.

Ministère de la Défense Nationale Algérien. Commissariat politique. "Algérie 1830 - 1964". Alger. 1964.

(131) L.C. Brown: "The Tunisia of Ahmed Bey, 1837 - 1855". Princeton. N.J. Princeton Univ. Press. 1974.

P.F. Baganis: "The Tunisian quetion, 1855 - 1879". M.A. Thesis Univ. of Liverpool. 1937.

(132) L.C. Brown: "The Tunisia of Ahmed Bey, 1837 - 1855". Princeton N.J. Princeton Univ. press. 1974.

P.F. Baganis: "The Tunisian question, 1855 - 1879". M.A. Thesis Univ. of Liverpool. 1937.

(133) H. Bourguiba: "La Tunisie et la France. 25 ans de lutte pour une coopération libre". Julliard. Paris. 1954.

Europe France Outremer: "La Tunisie et les relations avec la France". Europe France - Outremer. Novembre 1966. pp 9 - 64.

(134) H. Bourguiba: "La Tunisie et la France. 25 ans de lutte pour une coopération libre". Julliard. Paris. 1954.

(135) D. Guevane: "Les relations Franco - allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911". Alger. Société Nationale Edition et de Diffusion. 1975.

(136) Y. Fomchon: "Le Maroc: d'Algésiras à la souveraineté économique". Editions des relations internationales. 1957.

R. Kabbani: "Morocco: from protectorate to independence, 1912 - 1956". Doctoral dissertation. American Univ. Washington. D.C. 1957.

(137) J - P Charnay: "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.

Literary Digest: "Spanish threat: Morocco situation tries patience of Britain and France". Literary Digest. Vol. 123. January 16th, 1937.

C. Coote: "Spanish Morocco". Living Age. Vol. 310. Sept 3rd, 1921. pp 568 - 574.

(138) J - P Charnay: "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.

Literary Digest: "Spanish threat: Morocco situation tries patience of Britain and

France". Literary Digest. Vol. 123. January 16th, 1937.
(139) D.G. Lavroff: "La République du Sénégal". L.G.D.J. Paris. 1966.
(140) E.Milcent & M. Sordet: "Léopold Sédar Senghor et la naissance de l'Afrique moderne". Seghers. Paris. 1969.
S.O. Mezy: "Léopold Sédar Senghor et la défençe et illustration de la civilisation noire". Didier Erudition. Paris. 1968.
(141) R. Cornevin: "Le Dahomey". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1970.
R. Cornevin: "La république populaire du Bénin". Maisonneuve et Larose. Paris. 1981.
M.Glélé: "La république du Dahomey". Berger Levrault. Nancy. 1969.
(142) R. Cornevin: "Le Dahomey". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1970.
R. Cornevin: "La république populaire du Bénin". Maisonneuve et Larose. Paris. 1981.
M. Glélé: "La république du Dahomey". Berger Levrault. Nancy. 1969.
(143) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
A.Dadi: "Tchad, l'Etat retrouvé". L'Harmattan. Paris. 1987.
P.F. Gonidec: "La république du Tchad". Berger Levrault. Nancy. 1971.
(144) P. Ducraene: "Le Mali". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1980.
A. Gaudio: "Le Mali". Karthala. Paris. 1988.
M. Tall: "L'Empire du Mali". Nouvelles Editions africaines. Dakar. 1987.
(145) H. Chagnoux et A. Haribou: "Les Comores". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1980.
J. Martin: "Comores: quatre îles entre pirates et planteurs". L'Harmattan. Paris. 1983.
(146) H.Carrère d'Encausse: La politique soviétique au Moyen - Orient" PFNSP. Paris. 1976.
(147) G.L. Fowler: "Italianization of Tripolitanic" Annals of the Association of American geographers. Vol. 62. 1972. pp 627 - 640.
W.K. McClure: "Italy in North Africa: an account of the Tripoli enterprise". Menneapolis. M.N. Winston. 1914.
(148) N.Rifai: "Libya: A study of national and international factors leading to its unity and independence". Doctoral dissertation. Columbia Univ. N.Y. 1958.
W.H. Lewis: "Libya: the end of monarchy". Current history. Vol. 58. N0 341. January. 1970. pp 34 - 37.
(149) W.H. Lewis: "Libya: the end of monarchy". Current history. Vol. 58. N0 341.

January. 1970. pp 34 - 37.
H. Gueneron: "La Libye". P.U.F. Paris. 1976.
(150) H. Gueneron: "La Libye". P.U.F. Paris. 1976.
R.S. Harrison: "Cities of the Middle East and their problems". Focus. Vol. 22. NO 3. November 1971.
(151) D.N. Crecelius: "Al Ahzar in revolution". Middle East Journal. Vol. 20. NO 1. 1966.
M. Barthrop: "Napoleon's Egyptian campaigns, 1798 - 1801". Osprey. London. 1978.
(152) J - P Charnay: "Traumatismes musulmans". AFKAR. Paris. 1993.
M - C Aulas: "L'Egypte d'aujourd'hui: permanence et changements, 1805 - 1976". CNRS. Paris. 1977.
E. Kedourie: "Afghani and Abduh: an essay on religious unbelief and political activism in modern Islam". New York Humanity Press. 1966.
(153) J - P Charnay: "Traumatismes musulmans". AFKAR. Paris. 1993.
M - C Aulas: "L'Egypte d'aujourd'hui: permanence et changements, 1805 - 1976". CNRS. Paris. 1977.
(154) J - P Charnay: "Technique et géosociologie". Anthropos. Paris. 1984.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
(155) J - p Charnay: "L'Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.
J - P Charnay: "Principes de stratégie arabe". L'Herne. Paris. 1984.
S.M. Shuja: "Islamic revolution in Iran and its impact on Iraq". Islamic Studies. Vol. 19. NO 3. Autumn. 1980.
(156) J - P Charnay: "L'Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.
S.M. Shuja: "Islamic revolution in Iran and its impact on Iraq". Islamic Studies. Vol. 19. NO 3. Autumn. 1980.
(157) H. Grimal: "La décolonisation, 1919 - 1963". Colin. Paris. 1965.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
J - P Charnay: "L'Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.
(158) G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary Vol. 21. January 1956. pp 516 - 521.
(159) J. Bruhat: "Histoire de l'Indonésie". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1968.
B. Dahm: "History of Indonesia in the 20th century". Pall Mall Press. London. 1971.

(160) A.Tahir: "Aux origines du régime irakien". L'Harmattan. Paris. 1989.

B. Vernier: "L'Irak d'aujourd'hui". Colin. Paris. 1963.

B. Vernier: "Les militaires au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

(161) O. Tweedy: "Palestine 1949". Fortnightly Review. Vol 171. February 1949. pp 88 - 94.

S. Hadawi: "Palestine occupied". New York. Arab Information Center. 1968.

(162) Y. Moubarak: "Palestine et arabité". Ed. Du Cénacle libanais. Beyrouth. 1972 - 1973.

M.F. Jamali: "The unity of the Muslims in the world". World Muslim League. Vol. 3 N0 4. April 1966. pp 4 - 10.

(163) J - P Charnay: "Traumatismes musulmans". AFKAR. Paris. 1993.

J - P Charnay: "Islam et la guerre". Fayard. Paris. 1986.

A.L. Diara: "Islam and pan Africanism". Agascha Production. Detroit. 1973.

(164) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. 1981.

Central Office of Information: "Britain and the Middle East development". The Office. London. 1954.

W.M.V. Seton: "Britain and the Arab States: a survey of Anglo - Arab relations, 1920 - 1948". Luzac. London. 1948.

(165) V. Hibernicus: "Political parties in Egypt". Fortnightly Review. Vol. 125. May 1926. pp 694 - 701.

M. Hussein: "L'Egypte. Luttes de classes et libération nationale". Maspéro. Paris. 1975.

(166) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

W.M.V. Seton: "Britain and the Arab States: a survey of Anglo - Arab relations, 1920 - 1948". Luzac. London. 1948.

(167) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

W.M.V. Seton: "Britain and the Arab States: a survey of Anglo - Arab relations, 1920 - 1948". Luzac. London. 1948.

(168) P.L. Hanna: "America in the Middle East". Middle Eastern Affairs. Vol. 10. May 1959.

(169) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

Général Beaufre: "L'expédition de Suez". Grasset. Paris. 1967.

E. Lauterpach Ed. : "The Suez canal settlement. A selection of documents, October 1956 - March 1959". Stevens. London. 1960.

(170) B. Stora: "Messali Hadj - 1898 - 1974". Sycomore. Sycomore. Paris. 1982.

B. Stora: "Les mémoires de Messali Hadj". J - C Lattès. Paris. 1982.

B. Stora: "Histoire du M.N.A. de Messali Hadj. 13 juillet 1954 - 9 Mars 1956". Mémoire de maitrise Paris X. 1976.

(171) B. Stora: "Messali Hadj - 1898 - 1974". Sycomore. Paris. 1982.

B. Stora: "Les mémoires de Messali Hadj". J - C Lattès. Paris. 1982.

B. Stora: "Histoire du M.N.A. de Messali Hadj. 13 juillet - 9 Mars 1956". Mémoire de maitrise Paris X. 1976.

(172) H. Hassouna: "The League of Arab States and Regional disputes: a study of Middle East conflicts". Dobbs Ferry. N.Y. 1975.

M.S. el Mandjra: "League of Arab States, 1945 - 1955". Doctoral dissertation. Univ. of London. 1957 - 1958.

(173) H. Hassouna: "The League of Arab States and Regional disputes: a study of Middle East conflicts". Dobbs Ferry. N.Y. 1975.

M.S. el Mandjra: "League of Arab States, 1945 - 1955". Doctoral dissertation. Univ. of London. 1957 - 1958.

(174) J. Berque et J. Couleau: "Le Maroc". P.U.F. Paris. 1977.

H.C. Atyeo: "Morocco, Tunisia and Algeria before the United Nations". Middle Eastern Affairs. Vol. 6 N). 8 - 9. August - September 1955.

(175) H.C. Allen: "Great Britain and the United States". New York. St Martin's Press. 1955.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

Général Beaufre: "L'expédition de Suez". Grasset. Paris. 1987.

أنظر أيضاً محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»
مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦ .
الفصل المعنون (نفط ونفوذ) ص ٤٢ .

(176) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

Général Beaufre: "L'expédition de Suez". Grasset. Paris. 1987.

أنظر أيضاً
«ملفات السويس»

(177) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
Général Beaufre: "L'expédition de Suez". Grasset. Paris. 1987.

أنظر أيضاً: «ملفات السويس»

(178) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
Général Beaufre: "L'expédition de Suez". Grasset. Paris. 1987.

أنظر أيضاً: هيكل: «ملفات السويس»

(179) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
A. Nouschi: "Luttes pétrolières au Proche - Orient". Flammarion. Paris. 1970.

(180) H.C. Allen: "Great Britain and the United States". New York. St Martin's Press. 1955.

G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary. Vol. 21. January 1956.

(181) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
W. Churchill: "Memoirs of the Second World War". Paris. 1948 - 1954.

(182) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
W. Churchill: "Memoirs of the Second World War". Paris. 1948 - 1954.

أنظر أيضاً هيكل: «ملفات السويس»

(١٨٣) «ملفات السويس».

(١٨٤) «ملفات السويس».

(١٨٥) «ملفات السويس».

(186) D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". New Haven. Yale Univ. Press. 1950.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

أنظر أيضاً: «هيكل ملفات السويس».

(187) H.C. Allen: "Great Britain and the United States" New York. St Martin's Press. 1955.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary Vol. 21. January 1956.

(١٨٨) «ملفات السويس».

(189) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press 1950.

(190) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press 1950.
(191) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press. 1950.
(192) P. Fistie: "La Thailande". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1980.
J.L.S. Girling "Thailand. Society and politics". Cornell Univ. Press. 1981.
(193) G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary Vol. 21. January 1956.
P. Richer: "L'Asie du Sud - Est. Indépendence et communisme". Imprimerie Nationale. Coll. Notre siècle. Paris. 1987.
(194) G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary Vol 21. January 1956.
P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.
(195) G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary Vol. 21. January 1956.
+ Références de ALAA
(196) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
F. de Testa: "Le Pakistan". Coll. Que sais - je? P.U.F. Paris. 1968.
(197) W.K.I. Fraser - Tylor: "Afghanistan: a study of political developments in Central Asia" New York. Oxford Univ. Press. 1950.
(198) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.
(199) H. Carrère d'Encausse: "L'Empire éclaté". Flammarion. Paris. 1978.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.
(200) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.
S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for

Strategic Studies. 1980.

(201) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

A. Saikal: "The rise and the fall of the Shah". Princeton. 1980.

(202) P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.

S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for Strategic Studies. 1980.

(203) P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.

S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for Strategic Studies. 1980.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(204) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for Strategic Studies. 1980.

P. Renouvin: "Histoire des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.

(205) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1980.

S. Chubin: "Soviet policy towards Iran and the Gulf". International Institute for strategic Studies. 1980.

P. Renouvin: "Histoires des relations internationales, les crises du XXè siècle". Hachette. Paris. Tome VIII. 1957 - 1958.

(206) R. Cottam: "Iran - Motives behind its foreign policy". IISS Nov - Dec 1986. pp 483 - 495. London.

(207) F. Lecours: "L'Urss face à la guerre du Golfe: une stratégie singulière" in Etudes Internationales. Vol. XVII. N0 4. Québec. Déc. 1986.

M. Volodarsky: "Soviet Union and its Southern neighbours". Al Saqi Books. London. 1994.

(208) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

F. Erkin: "Les relations turco - soviétiques et la question des détroits". Ankara. 1968.

(209) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

G.S. Harris: "Troubled alliance. Turkish - American problems in historical perspective,

1945 - 1971". A.E.I. Hoover policy studies. Washington DC. Stanford. Calif. 1972.

(210) F. Erkin: "Les relations turco - soviétiques et la question des détroits". Ankara. 1968.

G.S. Harris: "Troubled alliance. Turkish - American problems in historical perspective, 1946 - 1971". A.E.I. Hoover policy studies. Washington D.C. Stanford. Calif. 1972.

(211) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

G.S. Harris: "Troubled alliance. Turkish - American problems in historical perspective, 1946 - 1971". A.E.I. Hoover policy studies. Washington. D.C. Stanford. Calif. 1972.

(212) G.S. Harris: "Troubled alliance. Turkish - American problems in historical perspective, 1946 - 1971". A.E.I. Hoover policy studies. Washington. D.C. Stranford. Calif. 1972.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(213) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

(214) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(215) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

A. Fontaine: "Histoire de la guerre froide". Fayard. Paris. 1965 - 1967.

(216) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

(217) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(218) A.B. Ulam: "Staline, l'homme et son temps". Calmann - Lévy / Gallimard. Paris. 1973.

Jean Ellenstein: "Staline". Fayard. Paris. 1984.

(219) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

Raymond Aron: "Les Etats - Unis dans le monde, 1945 - 1972". Calmann - Lévy. Paris. 1973.

(220) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

Raymond Aron: "Les Etats - Unis dans le monde, 1945 - 1972". Calmann - Lévy. Paris. 1973.

(221) Jean Ellenstein: "Staline". Fayard. Paris. 1984.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

A.B. Ulam: "Staline, l'homme et son temps". Calmann - Lévy / Gallimard. Paris. 1973.

(222) Ellenstein: "Sraline". Fayard. Paris. 1984.

- A.B. Ulam: "Staline l'homme et son temps". Calmann - Lévy/Gallimard. Paris. 1973.
(223) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.
A.B. Ulam: "Staline l'homme et son temps". Calmann - Lévy/Gallimard. Paris. 1973.
(٢٢٤) «ابن سعود وانكلترا»، المنار المجلد ٢٦، الجزء ٦، ١٨ تشرين الأول (اكتوبر).
(225) W.L. Laqueur: "The Soviet Union and the Middle East". Routledge and Vegan. London 1959.
C. Kaminsky & S. Kruk: "La stratégie sovietique au Moyen - Orient" P.U.F. 1988. Paris.
(226) A. Harriman: "American and Russia in a changing world. A half century of personnel observation". Allen & Unwin. London. 1971.
(٢٢٧) أنظر: الدكتور لطفي جعفر فرج: «الملك غازي»، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧ .
(٢٢٨) المرجع السابق.
(٢٢٩) المرجع السابق.
(230) S. H. Longrigg & F. Stoakgs: "Irak". New York. Praeger. 1958.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.
انظر أيضاً: عبد السلام ابو السعود: «حلف بغداد». القاهرة، وزارة الارشاد القومي، ١٩٥٧ .
(231) S. H. Longrigg & F. Stoakgs: "Irak". New York. Praeger. 1958.
أنظر أيضاً: «لنكوفسكي «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية» الجزء الثاني.
(232) S. H. Longrigg & F. Stoakgs: "Irak". New York. Praeger. 1958.
أنظر أيضاً: «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية» الجزء الثاني.
(233) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.
أنظر أيضاً: «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية». الجزء الثاني.
أنظر أيضاً: «فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢»، بيروت منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٤ .
(234) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.
أنظر أيضاً: فلاح جبر: «فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ . ١٩٤٨» المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٨٠ .
(235) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.
أنظر أيضاً المرجعين السابقين:
«فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ . ١٩٣٩».

«فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ ـ ١٩٤٨».

(236) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.

(237) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.

B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(238) Roger Garaudy: "Palestine terre des messages divins". Albatros. Paris. 1986.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(239) S. Al Faysal Al Saoud: "Saudi Foreign Minister says: No stability without solution to palestinian problem". Middle East Economic Survey. Vol. 22. No 21. March 12, 1979.

(240) Royal Institute of International Affaire: "Great Britain and Palestine 1915 - 1945" Information Dept Papers. No 20. 1946.

B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

(241) B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966. P.J. Vatikiotis: "Politics and military in Jordan". Allen & Uhwin London. 1971.

(242) B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966. P.J. Vatikiotis: "Politics and military in Jordan". Allen & Uhwin London. 1971.

R.S. Simon: "The Hashemite conspiracy: Hashemite Unity attempts, 1921 - 1958". International Journal of Middle East Studies. Vol. 5. No3. Jun 1974. pp 314 - 327.

(243) B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

C. Kaminsky & S. Kruk: "La stratégie sovietique au Moyen - Orient" P.U.F. 1988. Paris.

(244) Raphael Patai: "Kingdom of Jordan". Princeton. N.J. Princeton Univ. Press. 1959.

(245) Raphael Patai: "Kingdom of Jordan". Princeton. N.J. Princeton Univ. Press. 1959.

(٢٤٦) سعيد عبود السامرائي: «العراق والمنطقة الاسترلينية»، مكتبة النهضة، بغداد. ط ٢، ١٩٦١ .

(٢٤٧) «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية».

أنظر كذلك: يزموند ستيورت «تاريخ الشرق الأوسط الحديث» ترجمة زهدي خير الله، دار الهنا، بيروت ١٩٧٤ .

(248) John Marlowe: "A history of modern Egypt and Anglo - Egyptian relations, 1800 - 1953". New York. Praeger. 1954.

(249) John Marlowe: "A history of modern Egypt and Anglo - Egyptian relations, 1800 - 1953". New York. Praeger. 1954.

(250) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. 1981.

John Marlowe: "A history of modern Egypt and Anglo - Egyptian relations, 1800 - 1953". New York. Praeger. 1954.

(251) Mohamed Awad: "Egypt, Great Britain and the Sudan: An Egyptian View" Middle East Journal. Vol. 1. No 3. July 1947. pp 281 - 291.

(٢٥٢) «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية».

(253) Mohamed Awad: "Egypt, Great Britain and the Sudan: An Egyptian View" Middle East Journal. Vol. 1. No 3. July 1947. pp 281 - 291.

(254) Qutlook: "England and Egypt". Qutlook Vol. 138. Dec. 3, 1924.

pp 534 - 535. Vol. 130. march 15, 1922. pp 411 - 412.

(255) Qutlook: "England and Egypt". Qutlook Vol. 138. Dec. 3, 1924.

pp 534 - 535. Vol. 130. march 15, 1922. pp 411 - 412.

(256) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz Paris. 1981.

(257) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz Paris. 1981. Moyen Orient dans les affaires intrnationales.

(258) G.E. Meyer: "Egypt and the United States: The formative years". Granbury. N.J. Fairleigh Dickinson Univ. Press. 1980.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz Paris. 1981.

(289) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz Paris. 1981.

Baghdad Pact: "Baghdad Pact". Current History. Vol. 32. Feb. 1987. pp 105 - 106.

(260) H. Gueneron: "La Libye". P.U.F. Paris. 1976.

(261) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz Paris. 1981.

B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.

(262) G.D. Kumlien: "Communism in the Arab Nations". Commonwealth Vol. 68. Sept. 5, 1958. pp 562 - 564.

W.Z. Laqueur: "Communisim and Nationalism in the Middle East" Routhedge. London 1956.

(263) F. Mellah: "De l'unité arabe". L'Harmattan. Paris. 1986.

C. Rizk: "Entre L'Islam et l'arabisme. Les Arabes jusqu'en 1945". Albin Michel. Paris. 1983.

(264) J - P Derriennic: "Le Moyen - Orient au XXè siècle" A. Colin. Paris. 1988.

G. Antonius: "The Arab awakening". London. 1938 rééd. Gordon Press. New York. 1976.

J. Pinchon: "Le partage u proche - Orient". Paris. 1938.

(265) P. Rossi: "L'Irak des révoltes". Le Seuil. Paris. 1962 pp 103 et suiv.

P. Knightley: "Lawrence of Arabia". London. Sidgwick and Jackson. 1976.

A et A. Guerreuau: "L'Irak. Développement et contradictions" Le Sycomore. 1978. pp 33 - 35.

Queen's Quarterly: "Lawrence of Arabia". Vol. 42. August 1935. pp 366 - 377.

B. Thomas Edward Lawrence: "Seven pillars of wisdom". 1922 éd. courante Londres 1935. Traduit par C. Mauron. Paris. 1936.

R. Graves: "Lawrence and the Arabes". Londres Jonathan Cape. 1928 and Longman. 1940.

"Lawrence et les Arabes" 7è éd. traduit de l'Anglais par Jeanne Rousset. Paris. Gallimard. 1933.

(266) J.B. Habib: "Ibn Saud's warriors of Islam: the Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom 1910 - 1930". Brill. Leyde. 1978.

Ayman al Yassini: "Religion and state in the kingdom of Saudi Arabia". Westview Press. Boulder (Colo.). 1985.

D. Sourdel: "Histoire des Arabes". P. U. F. Coll. que sais - je? Paris. 1980.

"Arabia's new master, Abdul Aziz Ibn Saud, the Sultan of Nejd". Litterary Digest. Vol no 88 March 20, 1926. pp 17 - 18.

(267) "Histoire des Arabes". op. cité.

L.P. Goldrup: "Saudi Arabia 1902 - 1932: the devlopment of a Wahhabi society". Doctorat Univ. of California. Los Angeles. 1971.

(268) "The Arab awakening". op. cité.

A. Edward: "The Middle - East 1914 - 1979". London. E. Arnold. 1980.

E. Griffiths: "The Middle - East and Britain. A conservative reappraisal". London Conservative political centre. 1967.

(C.P.C. Publications NO 379).

(269) "Lausanne: A close - up" Review of reviews, American Vol. 67. March 1923. pp 269 - 274.

"Lausanne conference". Independent. Vol. N0 109. December 23 rd, 1922. pp 380 - 382.

270 -

(271) R.H. Cassen: "India, population, economy, society". Mc Millan. Londres. 1978.

A. Mitra: "India's population". 2 Vol. Abhinav Publ. New Dehli. 1978.

272 -

(273) "Religion and state in the Kingdom of Saudi Arabia". op. cité.

(274) "L'Arabie et le problème arabe". Paris: M. Giard. 1922 (in Revue Internationale de sociologie).

J. William Walt: "Saudi Arabia and the American: 1928 - 1951" Doctorat. North Western Univ. Evnaston I11.

(275) -

(276) "La Grande - Bretagne et l'Arabie" Politique étrangère. Vol. 21 Décembre 1956. pp 718 - 729.

"Great Britain and the Arab world" London. Murray. 1945.

(277) "The Middle East 1914 - 1979". op. cité.

Mohammed Zayyan al Jazairi: "Saudi Arabia: a diplomatic history. 1924 - 1964" Doctorat. Univ. of Utah. 1971.

(278) "Saudi Arabia: a diplomatic history. 1924 - 1964". op. cité. F.J. Tomiche: "L'Arabie séoudite". 2ème édition. P.U.F. Paris. 1969.

(279) "La Grande - Bretagne et l'Arabie". op. cité. pp 718 - 729.

"Great Britain and the Middle East" Contemporary review. Vol. 132. December 1927. pp 784 - 785.

(280) "La Grande Bretagne et l'Arabie" op. cité. pp 718 - 729.

"Great Britain and the Middle East". op. cité.

(281) "Ibn Saud's warriors of Islam: the Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom 1910 - 1930". op. Cité.

"Arabia's new master, Abdul Aziz Ibn Saud, the Sultan of Nejd". op. cité.

(282) "Ibn Saud's warriors of Islam: the Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom". op. cité.

"Arabia's new master, Abdul Aziz Ibn Saud, the Sultan of Nejd". op. Cité.

(283) -

(284) D. Hopwood: "The Arabian peninsula: society and politics". Allen & Unwin. Londres. 1972.

T. Niblock, dir. : "State society and economy in Saudi Arabia". Croom Helm. Londres. 1985.

I.H. Anderson: "ARAMCO, the United States and Saudi Arabia: a study of the dynamics of foreign oil policy 1933 - 1950". Princeton Univ. press. 1981.

(285) F. Tomiche: "L'Arabie séoudite". 2è édition. P.U.F. Coll. que sais - je? Paris 1964. .

M.Z. Jazairi: "Saudi Arabia: a diplomatic history 1924 - 1964". Thèse de doctorat. Univ of Utah. 1971.

"Saudi Arabia in international politics". Review of politics. Vol. 32. October, 4th 1970.

(286) I.R. Netton, dir. : "Arabia and the Gulf: from traditional society to modern States". Croom Helm. Londres. 1986.

"De l'unité arabe". op. cité.

"Saudi Arabia: a diplomatic history 1924 - 1964" op. cité.

(287) Jean - Paul Charnay: "L'Islam et la guerre". Ed. Fayard. Paris 1986.

(288) Alaa Tahir: "Irak, aux origines du régime militaire". L'Harmattan. Paris 1989.

"Saudi Arabia in international politics". op. cité.

P.W. Ireland: "Iraq: a study in political development". New York. Russell and Russell. 1970.

"L'Iran et ses voisins" Politique étrangère. Vol. 25 N0 3. 1960. pp 284 - 292.

"W. Stevens: "L'Iran et le monde arabe". Chronique de politique étrangère. Vol. 20 N0 2 Mars 1967. pp 119 - 131.

A. Tarokh: "Iran and the Arab States". New outlook: Vol. 9 N0 1 January 1966. pp 23 - 28.

"L'Arabie séoudite". op. cité.

(289) P.Balta: "Irak - Iran, une guerre de 5.000 ans". Anthropos. Paris. 1987.

"L'Iran et ses voisins". op. cité.

A. Ahady: "Iran and the security of the Gulf". Thèse de maîtrise Univ. américaine de Beyrouth. 1977.

Le monde: "La guerre Iran - Irak" Dossiers et documents. sept. 1985.

M. Chatelus: "Stratégies pour le Moyen - Orient". Calmann - Lévy. Paris. 1974.

P. Lemarchand, dir. : "Atlas géopolitique du Moyen - Orient et du monde arabe". Ed. Complexe. Paris. 1993.

"Iran, the Arabian peninsula and the Indian ocean". New York: National strategy info. Center. N0 14. 1976.

P. Salinger & E. Laurent: "Guerre du Golfe". Ed. Olivier. Orban. Paris. 1961.

(290) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press 1950.

(291) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

D.W. Brogan: "The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press. 1950.

(٢٩٢) هانسون و. بالدوين: «إستراتيجية للغد، الإستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانيات وحتى سنة ٢٠٠٠»، ترجمة د. محمود خيري بنونة. الناشر مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، بدون تاريخ.

(293) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

D.W. Brogan: "The rea of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press. 1950.

(294) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

(295) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1981.

أنظر أيضاً: «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية»

(296) D.W. Brogan: The era of Franklin Roosevelt". Yale Univ. Press 1950.

أنظر أيضاً: هارولد أرمسترونغ: «إبن سعود: سياسته حروبه مطامحه»، تعريب مصطفى الحفناوي، المطبعة المصرية، القاهرة ١٩٣٤ .

(297) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(298) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Dalloz. Paris. 1980.

(299) J - L Soulié et Champenois: "Le Royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam révolutionnaire, 1953 - 1964". Armand Colin. Paris. 1966

(300) Jacques Benoist - Méchin: "Ibn Séoud, la naissance d'un royaume". Club du Livre du Mois. Paris. 1958.

Jacques Benoist - Méchin: "Le roi Saud, ou l'Orient à l'heure des relèves". Albin Michel. Paris. 1960.

(301) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. 1981.

J - L Soulié et Champenois: "Le Royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam

révolutionnaire, 1953 - 1964". Armand Colin. Paris. 1966.
(303) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
Emile Nakhleh: "The United States and Saudi Arabia: A Policy analysis". Washington DC. America Enterprise Institute for Public Policy Resesrch. 1975.
(304) Jean - Paul Charnay: "Traumatismes musulmans". Imprimé au Liban. Ed. AFKAR. 1993.
(305) G.F. Hudson: "America, Britain and the Middle East". Commentary. Vol. 21. January 1956.
(٣٠٦) كنت ويلز: «إبن سعود سيد نجد وملك الحجاز» ترجمة كامل صموئيل مسيحة. المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٣٤
أنظر أيضاً «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية»
(307) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. 1982. Tome II.
(308) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
J - L Soulié et Champenois: "Le Royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam révolutionnaire, 1953 - 1964". Armand Colin. Paris. 1966.
(309) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
J - L Soulié et Champenois: "Le Royaume d'Arabie Saoudite face à l'Islam révolutionnaire, 1953 - 1964". Armand Colin. Paris. 1966.
(310) Alaa Tahir: "Aux origines du régime militaire irakien". Paris. L'Harmattan. 1983.
Bernard Vernier: "Irak d'aujourd'hui". Armand Colin. Paris. 1963.
(311) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
Bernard Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Payot. Paris. 1966.
Monde Diplomatique N0 108. Avril 1963. "Sur le rôle de l'armée au Proche et Moyen Orient"
(312) J. Lacouture: "Nasser". Paris. Le Seuil. 1974
فتحي فهمي: «عبد الناصر ثورة مستمرة» الطبعة الثانية، مطابع دار الشعب القاهرة ١٩٧١ .
(313) J. Lacouture: "Nasser" Paris. Le Seuil. 1974.
Alaa Tahir: "Aux origines du régime militaire irakien". Paris. L'Harmattan. 1983.
J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Paris. Dalloz. 1981.
(٣١٤) «إستراتيجية للغد، الإستراتيجية الأميركية في السبعينات والثمانيات وحتى سنة ٢٠٠٠»
أنظر أيضاً: حسن ظاظا: «إسرائيل ركيزة للإستعمار بين المسلمين»
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٧٣ .

(٣١٥) بردى: «سورية بين عهدين. يوم القومية العربية بجلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا»، جريدة بردى، دمشق، ١٩٤٦ .

أنظر كذلك: «سوريا قلب الحركة العربية وليبيا هي العمق الكبير وراء الجبهة المصرية» جيش الشعب، السنة ٢٥، العدد ١٠٢٥ شباط (فبراير) ١٩٧٢ .

(316) Antoine Abraham: "Maronite - Druze relations in Lebanon, 1840 - 1860: A prelude to Arab nationalism". Doctoral dissertation. New York Univ. 1975.

E. Frankel: "The Maronite patriarch: a historical view of a religious Za'im in the 1958 Lebanon crisis". Muslim World. Vol. 66. N0 July 1976.

(317) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

Pacte ASD al Nasser

livre n. Aflaq

(318) Jean - Yves Calvez: "La pensée de Karl Marx" Paris. Le Seuil. 1970.

(319) Jean - Yves Calvez: "LA pensée de Karl Marx". Paris. Le Seuil. 1970.

(320) Michel Aflak: "L'idéologie du Parti Socialiste de la Résurrection arabe: le Ba'th et l'Islam". Orient N0 31. 1965.

(321) Michel Aflak: "L'idéologie du Parti Socialiste de la Résurrection arabe: le Ba'th et l'Islam". Orient N0 31. 1965.

(322) Michel Aflak: "L'idéologie du Parti Socialiste de la Résurrection arabe: le Ba'th et l'Islam". Orient N0 31. 1965.

Fayez Sayegh: "Zionist colonialism in Palestine". Beyrouth. Palestine Liberation Organization Research Center. 1965.

(323) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

John Pierre Entelis: "Nationalism, Nasserism and the Arab World: Contemporary Arab Nationalism under Nasser ant its effect on Egypt's approach toward international affairs". Arab Journal. Vol. 4. N0 1. 1966 - 1967.

(324) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

Alaa Tahir: "Aux origines du régime militaire irakien". Paris. L'Harmattan. 1983.

(325) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

J. Galvani: "The Baathi revolution in Iraq". MERIP. Reports N0 12, September - October 1972.

Clare Hollingworth: "The Baathist revolution in Iraq". World Today. Vol. 19. N0 5, May 1963

Alaa Tahir: "Aux origines du régime militaire irakien" Paris. L'Harmattan. 1983.

(326) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Paris. Dalloz. 1981.

G. Majdalany: "The Baath experience in Iraq". Middle East Forum. Vol. 41. N0 2. 1965.

(327) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

Ph. Rondot: "L'Irak". PUF. Collection Que sais - je?. Paris. 1979.

(328) Franz Rosenthal: "The Muslim Brethren in Egypt". Moslem World. Vol. 37. Octobre 1947.

(٣٢٩) أنظر كتاب الشيخ محمد رضا النعماني: «الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار» المطبعة العلمية - قم (إيران) الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(٣٣٠) المرجع السابق

(٣٣١) محمد باقر الصدر «فلسفتنا» دار الفكر، بيروت ١٩٦٩

(٣٣٢) محمد باقر الصدر «اقتصادنا» دار الكتاب العربي ط ٣ بيروت ١٩٨٠ .

(333) J - L Dallmagne: "L'économie du "Capital". Paris. Maspero. 1978.

Jean - Yves Calvez: "La pensée de Karl Marx". Paris. Le Seuil 1970.

E. Balibar, C. Luporini et A. Tosel: "Marx et sa critique de la politique". Paris. Maspéro. 1973.

(334) F. Engels: "Etudes sur le "Capital". Paris. Ed. Sociales 1950.

(٣٣٥) نخبة من الباحثين: «محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره» دار السلام، مؤسسة العلاف للطباعة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ صص٢٩٩ - ٣٢٤ .

(336) H. Lefebvre: "Le marxisme". PUF. Collection Que sais - je? Paris. 1980.

P.L. Assoun et G. Raulet: "Marxisme et théorie critique". Paris. Payot. 1978.

L. Sebag: "Marxisme et structuralisme". Paris. Payot. 1964.

P. et M. Favre: "Les marxismes après Marx". Paris. PUF. 1980.

Jean Ellenstein: "Marx, sa vie, son oeuvre". Paris. Fayard. 1981.

(٣٣٧) «محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره» ص ص ٣٠٣ - ٣٢٠

(٣٣٨) المرجع السابق ص ٥٣٦ ، وكذلك أنظر «الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار» ص ٢٢٩

(٣٣٩) المرجع السابق

(٣٤٠) المرجع السابق

(٣٤١) المرجع السابق

(٣٤٢) المرجع السابق

(٣٤٣) المرجع السابق

(344) Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. Tome 1. 1982.
Mahmoud Jawed: "King Faysal: A tribute". Karachi. Democrat. Publications. 1975.
(345) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. Tome 2. 1982.
(346) Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. Tomes 1 et 2. 1982.
Anouar el Sadate: "In search of identity: an autobiography". New York. Harper & Row. 1977.
(347) Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. Tomes 1 et 2. 1982.
ALAA source personnelle Assassinat FAYSAL
(348) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.
Henry Kissinger: "Les années orageuses". Paris. Fayard. Tome 2. 1982.
Henry Kissinger: "La Maison Blanche, 1968 - 1973". Paris. Fayard. 1979.
(349) Mohamed Arkoun: "La pensée arabe". Paris. PUF. Collection Que sais - je? 1975.
Jacques Berque: "L'Islam au défi". PAris. Gallimard. 1980.
(350) B. Vernier: "Armée et politique au Moyen - Orient". Paris. Payot. 1966.
B. Vernier: "Les militaires au Moyen - Orient". Paris. Payot. 1966.
(351) Gamal Abd el Nasser: "The philosophy of the revolution". Buffalo - Smith, Keynes and Marshall. 1959.
(352) Acte travail Nationalise de Nasser puplié en 1961.
(353) Ibid
(٣٥٤) جمال عبد الناصر: «في التنظيم والحركة» بدون تاريخ
(355) Ibid
(٣٥٦) علاء طاهر: «الخصوصية الاستراتيجية للوطن العربي»
(٣٥٧) المرجع السابق
(٣٥٨) المرجع السابق
(٣٥٩) احسان نراغي: «من بلاط الشاه إلى سجون الثورة»، دار الساقي، لندن.
(٣٦٠) المرجع السابق
(٣٦١) المرجع السابق
(٣٦٢) المرجع السابق
(٣٦٣)المرجع السابق
(٣٦٤) المرجع السابق

(٣٦٥) المرجع السابق

(٣٦٦) المرجع السابق

(٣٦٧) المرجع السابق

(٣٦٨) المرجع السابق

(٣٦٩) المرجع السابق

(٣٧٠) المرجع السابق

(٣٧١) المرجع السابق

(٣٧٢) المرجع السابق

(٣٧٣) المرجع السابق

(٣٧٤) المرجع السابق

(375) DITO + Mohamed Hasan AL Haykal "Le Retaur de l'Ayatoelah" Ref 9289?

(٣٧٦) من بلاط الشاه إلى سجون الثورة.

(٣٧٧) المرجع السابق

(٣٧٨) المرجع السابق

(٣٧٩) المرجع السابق

(380) S. Bakhash: "The reign of Ayatollahs: Iran and the Islamic revolution". New York. Basic Books inc. .

Olivier Carré: "L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui" Paris. PUF 1982.

Le Nouvel Observateur N0 784 du 19 - 25 Novembre 1979. Pierre Blanchet: "Téhéran: Les otages de la colère". N0 786 du 3 - 9 Décembre 1979. Pierre Blanchet: "Iran: la tentation de la table rase. Et au tres numéros ...

Le Monde N0 11082 du 17 Septembre 1980, N0 11115 du 25 octobre 1980, N0 11116 du 26 - 27 octobre 1980, N0 11117 du 28 octobre 1980, N0 11189 du 20 janvier 1981. Et autres numéros ...

(381) Dito Réf 380.

(382) "Le Golfe au sortir de la guerre" Dossier composé d'extraits divers in "Problèmes économiques et sociaux". N0 594. Doc. Française. Octobre 1988.

Le Monde: "Les enjeux de la guerre du Golfe" Enquête du 20 août 1987.

IISS May / June 1988. London. Alex von Dornoch: "Iran's violent diplomacy. pp 252 - 266.

Abbas al Nasrawi: "Economic consequences of the Iran - Iraq war" Third World Quaterly. Vol. N0 3 July 1986.

Paul Balta (sous la direction de): "Le conflit Irak - Iran 1979 - 1989". FEDN. Paris Doc. Française. 1989.

Les Echos N0 13628 du 18 mai 1982. Et autres numéros ...

Le Monde des 29 Septembre 1980, 3 octobre 1980, 4 octobre 1980, 20 octobre 1980, 22 octobre 1980, 16 juillet 1982, 26 juillet 1983, 25 mai 1984. Et autres numéros ...

Le Figaro N0 11205, 11214 et 12448 et autres ...

L'Aurore du 26 septembre 1980.

Libération du 26 septembre 1980 N0 11205. Article de Pierre Briancon: "Une guerre qui, à court terme, arrange l'OPEP"

Samuel P. Huntington: "The clash of civilizations and the remaking of world order". Simon and Schuster. New York. 1996.

Le Matin N0 1676 du 16 juillet 1982.

(383) Amir Taheri: "Khomeiny". Paris. Balland. 1984

Hameed Mazher: "Saudi Arabia, the West and the security of the Gulf". Croomhelm. London. 1986.

Samuel P. Hungtinton: "The clash of civilizations and the remaking of world order". Simon and Schuster. New York. 1996.

(384) Dito.

(385) Paul Balta (sous la direction de): "Le conflit Irak - Iran 1979 - 1989". FEDN. Paris. Doc. Française. 1989.

Alain Gresh: "Les ambitions de M. Saddam Hussein". Paris. Manière de voir N0 11. Mars 1991.

Le Monde: "La guerre Iran - Irak". Dossier et Documents. 1985.

(386) Dito.

(387) Amir Taheri: "Holy terror". London. Century Hudson. 1987.

J - P Charnay: "L'Islam et la guerre". Paris. Fayard. 1986.

Alan R. Taylor: "The Islamic question in Middle East politics". Westview press. May 1988. London.

ALAA Tahir en Arabe "L'Arabe et le terrorisme"

أنظر أيضاً: علاء طاهر العرب والعنف «مجلة المستقبل العربي»

(388) J - P Charnay: "Traumatismes musulmans". Imprimé au Liban. AFKAR. 1993.

Samuel P. Huntington: "The clash of civilizations and the remaking of world order".

Simon and Schuster. New York. 1996.

(389) Dito

(390) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours". Paris. Dalloz. 1981.

Georges Corm: "Le Proche - Orient éclaté". Paris. La Découverte. 1983.

Liesl Graz: "Le Golfe des turbulences". Paris. L'Harmattan. 1990.

(391) Liesl Graz: "Le Golfe des turbulences". Paris. L'Harmattan. 1990.

J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Paris. Dalloz. 1981.

(392) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(393) J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Dalloz. Paris. 1981.

(394) Le Monde diplomatique N0 2796. Mai 1997. Michael T. Klare: "L'ombre de Washington".

Le Monde diplomatique. Octobre 1995. Paul Marie de la Gorce: "Les Etats - Unis redessinent le Proche - Orient".

(395) L'Express N0 1487 du 11 janvier 1980.

Hélène Carrère d'Encausse: "L'empire éclaté". Flammarion. Paris. 1978.

Hélène Carrère d'Encausse: "Le Grand frère". Paris. Flammarion. 1983.

John G. Merriam & Grant M. Farr: "Afghan resistance". Westview Press. London 1987.

(396) Alain Gresh: "Proche - Orient, une guerre de cent ans". Messidor - Paris 1984.

Alaa confert entre pays arabes. Guerre golfe 1976 Koweit.

(397) Ibid

(398) Ibid

(399) Ibid

400 - Ibid

401 - J - B Duroselle: "Histoire diplomatique de 1919 à nos jours" Paris. Dalloz. 1981.

Godfrey H. Jansen: "Zionism, Israel and Asian Nationalism". Beyrouth. Institute for Palestine Studies. 1971.

402 - Samuel P. Huntington: "The clash of civilizations and the remaking of world order". Simon and Schuster. New York. 1996.

المراجع العربية

- إبراهيم سعد الدين (وآخرون): «المجتمع والدولة في الوطن العربي» .
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨ .
- أمين، جلال أحمد: «المشرق العربي والغرب» .
مركز دراسات الوحدة العربة، بيروت ١٩٧٩ .
- بارتولد، ف: «تاريخ الحضرة الإسلامية» .
الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة ١٩٥٢ .
- بروكلمان، كارل: «تاريخ الشعوب الإسلامية» .
ترجمعة منير بعلبكي . الطبعة الثانية دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦ .
- البشري، طارق: «منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي» .
سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية' . مركز دراسات العالم الإسلامي .
الطبعة الأولى . مالطا ١٩٩١ .
- بينز، نورمان: «الإمبراطورية البيزنطية» .
ترجمعة حسين مؤنس وحمود زايد، القاهرة ١٩٥٠ .
- حتي، فليب: «موجز تاريخ الشرق الأدنى» .
ترجمعة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت د .ت .
- حسن، إبراهيم حسن: «تاريخ الإسلامن السياسي والديني والثقافي والإجتماعي» .
دار إحياء التراث العربي، الطبعة السابعة بيروت ١٩٦٤ .
- حسن، زكي: «الرحالة المسلمون في العصور الوسطى» .
القاهرة ١٩٤٥ .
- الخربوطلي، علي حسني: «غروب الخلافة الإسلامية» .
مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، بيروت تاريخ .
- دكسن، عبد الأمير حسن: «الخلافة الأموية، دراسة سياسية» .
دار النهضة العربية، الطبعة الولى، بيروت ١٩٧٣ .
- دياب، أحمد إبراهيم: «الإستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية» .
سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز دراسات العالم الإسلامي الطبعة الأولى، مالطا ١٩٩١ .

- رايلي، كافين: «الغرب والعالم، تاريخ الحضارة من خلال موضوعات» .
ترجمة عبد الوهاب السيري وهدى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة، ٩٧) الكويت ١٩٨٦ .
- زيادة، نقولا: «الجغرافية والرحلات عند العرب» .
دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٢ .
- زين، زين نور الدين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان» .
دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧ .
- سالم، عبد العزيز: «تاريخ الدولة العربية، تاريخ العرب منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية» .
مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٤ .
- سالم، بعد العزيز وأحمد مختار العبادي: «تاريخ البحرية الإسلامية في مصر، والشام» .
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ .
- سالم، عبد العزيز وأحمد مختار العبادي: «تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس» .
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩ .
- سعيد، أمين: «تاريخ الإسلام السياسي، نشأة الدولة الإسلامية . فتح الجزيرة العربية» .
مطبعة عيسى اليابي الحلبي، القاهرة . د .ت .
- الطبر، محمد بن جرير: «تاريخ الأمم والملوك» .
ستة مجلدات . دار القلم بيروت ١٩٧٠ .
- عبداله، إسماعيل صبري (وآخرون): «الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي» .
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧ .
- عثمان، فتحي: «الحدود الإسلامية البيزنطية بين الإحتكاك الحربي والإتصال الحضاري» .
ثلاثة مجلدات . الجزء الأول الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثاني والجزء الثالث دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٦ .
- علوي، ضياء الدين: «الجغرافيا عربية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين الثالث والرابع الهجريين» .
ترجمعة وتحقيق، د . عبد الله يوسف الغنيم، و د . طه محمد جاد، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٨٠ .
- عنان، محمد عبدالله: «دولة الإسلام في الأندلس» . ستة أجزاء، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٦٩ .
- فرج، وسام عبد العزيز: «العلاقات بين الإمبراطورية البيزنطية والدولة الأموية حتى منتصف القرن الثامن الميلادي» . والهيئة المصرية العامة، الإسكندرية ١٩٨١ .
- فلهاوزن، يوليوس: «تاريخ الدولة العربية وسقوطها، تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام حتى

نهاية الدولة الأموية» . ترجمعة محمد عبد الهادي أبو زيد وحسين مؤنس، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ .
- فيصل، شكري: «حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول، دراسة تمهيدية نشأة المجتمعات الإسلامية» . مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥٢ .
- لسترنج، ك: «بلدان الخلافة الشرقية» .
مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٤ .
- لينوفسكي، جورج: «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية» .
ترجمعة جعفر خياط، مراجعة الدكتور جعفر خصباك، نشر بالمشاركة مع مؤسسة فرانكلين للترجمة والنشر، مكتبة المتنبي، بغداد ١٩٦٥ .
- ماجد، عبد المنعم، والبن، علي: «الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي في العصور الوسطى» .
دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية ب . ت .
- المحامي، محمد فريد بك: «تاريخ الدولة العليا العثمانية» .
تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة السادسة بيروت ١٩٨٨ .
- مصطفى، زحمد عبد الرحيم: «في أصول التاريخ العثماني» .
دار الشروق الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٦ .
- مطر، جميل وعلي الدين هلال: «النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية»
مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٠ .
- قسيم جوزيف: «العدوان الصليبي على مصر» .
دار النهضة، بيروت ١٩٨١ .
- هارتمان وباركلاف: «الدولة والإمبراطورية في العصور الوسطى» .
ترجمة جوزيف نسيم، الإسكندرية ١٩٦٩ .
- هاليداي، فرد: «الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية - اليمن - عمان» .
ترجمة سعد محيو وحازم صاغية، دار أمين خلدون بيروت ١٩٧٩ .
- هلال، علي الدين (وآخرون): «العرب والعالم» .
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨ .
- هويدي، فهمي: «إيران من الداخل» .
الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٩ .

المراجع الأجنبية

المراجع الفرنسية

- ABDEL NASSER, G: Philosophie de la révolution. Le caire. 1954.
- A.D.E.T. : La turquie et la france a L'époque d'attaturk. Paris. 1981.
- AGERON, Ch - R: De l'insurrection de 1871 au declenchement de la guerre de libération. T.11. Paris. 1979.
- AGERON, Ch-R: Histoire de l'algérie contemporaine (1930 - 1974). PUF. Paris 1974.
- AGERON, Ch - R: Histoire de l'algerde contemporaine (1830 - 1990). Paris. 1980.
- AGERON, Ch - R: France coloniale ou parti colomal?. PUF. Paris. 1978.
- AGERON, Ch - R: Les chemins de la décolonisation de l'Empire francais (1936 - 1956). CNRS. Paris. 1988.
- AGERON, Ch - R: Politiques colnoiales au maghreb. PUF. Paris. 1973.
- AL AHNAF, BOTIVEAU et FREGOSI: L'algérie par ses islamistes. Karthala. Paris. 1991.
- AICARDE de SAINT PAUL, M.: Le Gabon. Albatros. Paris. 1987.
- ALLAIN. J-C.: Agadir 1911, une crise impérialiste en Europe pour la comqute du maroc. Publications de la Sorbonne. Paris. 1976.
- ALEM, J-P.: Juits et Arabes, trois mille ans d'histoire. Grasset. Paris. 1988.
- ALEM, J-P.: Le Proche - Orient arabe. PUF. Paris. 1977.
- ANDREINI, J-C. et LAMBERT, M-C.: L Guinée Bissau. L'Harmattan. Paris. 1978.
- Annuaire de l'afrique du nord. 25 Volumes. 1983. Edition du CNRS. Paris. 1966 - 1988.
- ARKOUN, M.: Ouvertures sur l'Islam. Jacques Grancher. Paris. 1984.
- ARIAM, C.: Rencontres avec le maroc. La Découverte. Paris. 1989.
- ARON, R.: Paix et guerre entre les nations. Calmann-lévy. Paris. 1962.

Atlas du Mali. Jeune Afrique. Paris. 1980.

- Atlas du Mali. Jeune Afrique. Paris. 1979.
- ATTAR, M.S.: Le sous-développement économique et social du yémen. Ed. Tiers-Monde. Alger. 1964.
AUBRY: Bahrein in BONNENFANT, P. (sous la direction de): La péninsule arabique aujourd'hui. T 11. CNRS. Paris. 1982.
- AUDIBERT, P.: Libye. PUF. coll. petite planète. Paris. 1978.
- BACH, D. (sous la direction de): Le Nigéria contemporain. CNRS. Paris. 1986.
- BADIE, B.: Les deux Etats, pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam. Fayard. Paris. 1986.
- BALANS, J-L.: Société plurale et intégration politique en mauritanie in African Perspectives. s.l. 1977.
- BALTA, P.: Le grand maghreb. Des indépendances a l'an 200. La Découverte. Paris. 1990.
- BEJI, E.: Désenchantement national. Essai sur la décolonisation. maspéro. Paris. 1982.
- BENHOURIA, T.: L'enconomie de l'Algérie. maspéro. Paris. 1980.
- BENNIGSEN, A. et LERMERCIER-QUELQUEJAY, C.: La presse et le mouvement national chez les musuimans de Russie avant 1920. Paris-La Haye. 1964.
- BENNIGSEN, A. et LEMERCIER-QUELQUEJAY, C.: Les musulmans oubliés. L'Islam en Union Soviétique. PCM. Maspéro. Paris 1981.
- BENOIST-MECHIN, J.: Ibn seoud ou la naissance d'un royaume. Albin Michel. Paris. 1955.
- BERNARD, A.: L'Afrique du Nord. Paris. 1937.
- BERQUE, J.: L'Egypte: impérialisme et révolution. Gallimard. Paris. 1967.
- BERQUE, J.: Le maghreb entre deux guerres. seuil Paris. 1977.
- BERQUE, J.: Les Arabes d'hier a demain. Paris. 1960.
- BERQUE, J.: Lieux et moments du réformisme islamique.
Maghreb, histoire et sociétés. SNED. Duculot. Alger-Genve. 1974.
- BERQUE, J. et CHARNAY, J-P: Normes et valeurs dans L'Islam contemporain. Payot. Paris. 1966.
- BESSIS, J.: La Libye contemporaine. Collection Histoires et Perspectives

Méditerranéennes. Paris. s.d. BINET, j: La République Gabonalse. Notes et Etudes documentaires 3703. Document. tranc. Paris. 1970.
- BOISSEL, J.: L'Iran moderne. PUF. Paris. 1975.
- BONNENFANT, P.: La Péninsule Arabique d'aujourd'hui. CNRS. Paris. 1982.
- BOSSCHERE, G.: Perspectives de la colonisation. Albin michel. Paris. 1969.
- BOUQUEREL, J.: Le Gabon. PUF. Paris. 1970.
- BOUQUET,C.: Le Tchad, genèse d'un conflit.
L'Harmattan. Paris. 1982.
- BOURGEY, P.: La guerre et ses conséquences géographiques au Liban. in Annales de Gépgraphie N. 521. s.l. 1985.
- BOURGEY, A.: Yémen, bilan d'une réunification. in Universalia 1993. Paris. 1993.
- BOUTEILLIER, G. de: L'Arabie Sa'oudite: cité de Dieu, cité des affaires, puissance international'. PUF. Paris. 1981.
- BRUHAT, J.: Histoire de l'Indonésie. PUF. Coll. 'Que sais-je?'. Paris 1968.
- BRUNSCHWIG, H.: L'avènement de L'Afrique Noire de xixè siècle a nos jours. A. colin. Paris. 1963.
- BRUNSCHWIG, H.: Mythes et réalités de l'impérialisme colonial français, 1971 - 1914. A. colin. Paris. 1960.
- BURGAT, F.: L'islamisation au maghreb. La voix du sud. Karthala. Paris. 1988.
- CABRAL, A.: Unité et lutte. 2 vol. maspéro. Paris. 1975.
- CAHEN, C.: L'Islam des origines au debut de l'Empire Ottoman. Paris. 1970.
- CAMAU, M.: La tunisie. PUF. coll. Que sais-je?. Paris. 1989.
CAUMAU, M. (sous la direction de): Tunisie au présent, une modernité au-dessus de tout soupon?. CNRS. Paris. 1987.
- CAMUS, A.: Actuelle III (Chroniques algeriennes). Paris. 1960.
- CARRE, O.: L'Islam et j'Etat dans le monde d'aujourd'hui. PUF. Paris. 1982.
- CARRE, O.: L'Orient arabe aujourd'hui. Ed. Complexe. Bruxelles. 1991.
- CARRE, O. et DUMONT, P.: Radicalisme islamique. T I: Iran, Liban, Truquie. T II: Maroc, Pakistan, Inde, Yougoslavie, Mali. L'Harmattan. Paris. 1985.
- CARRE, O. et MICHAUD, G.: Les Freres Musulmans (1928 - 1982). Julliard/ Archives. Paris. 1983.
- CARRERE D'ENCAUSSE, H.: La politique soviétique au moyen-Orient 1955 -

1975. Presses de la FNSP. Paris. 1975.
- CEAN-CRESM: Introduction a la mauritanie. CNRS. Paris. 1979.
- CENGIZ AKTAR. O.: L'occidentalisation de la Turquie. L'Harmattan. Paris. 1985.
- Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient: 'Etat et perspectives de l'industrie au Liban. CERMOC. Beyrouth 1978.
- CHABRY, L. et A.: Politique et minorités au Proch-Orient. Maisonneuve et Larose. Paris. 1984.
- CHALIAND, G. et RAGEAU, J-P.: Atlas strategique. Ed. Complexe. Parise. 1993.
- CHAMOUN, C.: Crise au moyen-Orient. Gallimard. Paris. 1963.
- CHAMSEDDINE, A.: Les régimes politiques et le consortium du pétrole en Iran. Aix-en-provence. 1954.
- CHARLES-ROUX, F.: Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIIIè siècle. Paris. 1928.
- CHARLES-ROUX, F.: Les origines de l'expédition d'Egypte. Plon. Paris. 1919.
- CHELHOUD, J. (sous la direction de): L'Arabie du Sud: histoire et civilisation. maisnooneuve et larose. Paris. 1984.
- CHELHOUD, J. et al.: Le peuple yéménite et ses racines. maisonneuve et Larose. Paris. 1984.
- CLOT-BEY, A.B.: Aperçu généal sur l'Egypte. 2 vol. Paris. 1840.
- CNRS: L'Egypte d'aujourd'hui, 1805 - 1976. Paris. 1977.
- CODO, L.: Le Bénin dans les repports ouest africains. Univ. Bordeaux I. CEA 1987.
- COLOMBE, M.: L'Egypte d'aujourd'hui, permanences et changements, 1805 - 1976. Collectif CNRS. Paris. 1978.
- COLOMBE, M.: L'évolution de l'Egypte. Paris. 1951.
- COMHAIRE, J.: Le Nigéria. Ed. Complexe. Paris. 1981.
- CORM, G.: L'Europe et l'Orient, de la balkanisation a la libanisation, histoire d'une modernité inaccomplie. La Découverte. Paris. 1989.
- CORNEVIN, R.: La République du Bénin. Maisonnenve et Larose. Paris. 1981.
- CORNEVIN, R.: Le Danomey. PUF. coll. Que sais-je?. Paris. 2é éd. 1970.
- COURBAGE, Y. et FAGUES, P.: La situation démographique au Liban. T II: Analyse des données. Librairie Orientale. Paris. 1974.
- CRESM: La libye, nouvelle repture et continuité. CNRS. Paris. 1975.

- CUBERTAFOND, B.: L'Algérie contemporaine. PUF. coll. Que sais-je? N 1977. Paris. 1981.
- CUOQ, J.: Les Musulmans en Afrique. Paris. 1975.
- DADI, A: Tchad, I'Etat retrouvé. L'Harmattan. Paris. 1987.
- DAHOMEY in Encyclopédie affricaine et malgache. Paris. 1964.
- DANIEl, J.: De Gaulle et l'Algérie. Seuil. Paris. 1986.
- DARKOWSKA NIDZGORSKA, D.: Connaissance du Gabon. Libreville. 1978.
- EBBASCH, Y.: La nation française en tunisie. Paris. 1957.
- DEBBASCH, C.: La République tunisienne. LGDJ. Paris. 1962.
- DECHASSEY, F.: La Mauritanie 1900 - 1975. Anthropos. Paris. 1978.
- DECRAEHNE, P.: Le Mali. PUF. coll. Que sais-je?. Paris. 1980.
- DERRIENNIC, J-P.: Le Moyen-Orient au XXé siècle. A. colin. coll. U. Paris.1988.
- DESCHAMPS, H.: Quinze ans de Gabon. Les débuts de l'établissement français 1833 - 1853. Paris. 1966.
- DESPOIS, J.: La Tunisie. Paris. 1961.
- DEVILLIERS, P. et CAYRAC-VLANCHARD, F.: Jndonésie in Histoire de XXé siècle, Asie de Sud-ESt. Sirey. Paris 1970.
- DIGARD, J-P (sous la direction de): Le fait ethnique en Iran et en Afghanistan. CNRS. Paris. 1988.
- DJAIT, H.: L'Europe et L'Islam. Esprit/Seuil. Paris. 1978.
- DONAINT, P et LANCRENON, F.: Le Niger. PUF. Coll Que sais-je? 3è édition. Paris. 1984.
- DORESSE, J.: Histoire sommaire de la corne de l'Afrique. Geuthner. Paris. 1971.
- DROZ, J.: Histoire diplomatique de 1648 a 1919. Dalloz. Paris. 1972.
- DROZ, B. et LEVER, E.: Histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962. Seuil. Paris. 1982.
- DUMONT, P.: Mustafa Kémal. Ed. complexe Bruxelles. 1989.
- DURAND, J-P et TENGOOR, H.: L'Algérie et ses populations. Ed. complese. Bruxelles. 1982.
- DUROSELLE, J-B.: Histoire diplomatique de 1919 a nos jours. Dalloz. Paris. 1985.
- ELISSEEFF, N.: L'Orient musulman au moyen-Age, 622-1260. Paris. 1977.
- 'Encyclopedia of the third World'. 3è éd. 3 vol. New York et Oxford. s.d.

- ETIENNE, B.: L'islamisme radical. Hachette. Paris. 1987.
- ETIENNE, B.: La France et l'Islam. Hachette. Paris. 1989.
- ETIENNE, G.: Développement rural en Asie. PUF. coll. Que sais-je?. Prais. 1982.
- FARAJALLAH, S.: Le conseil de coopération des Etats Arabes du Golfe. Nihoff. Dordrecht. 1992.
- FAYEIN, C.: Yémen. Seuil. coll. Petite planete. Paris. 1975.
- FERNAU, W.: La méditerranée. artère pétrolière de l'Europe in Les problèmes de l'Europe. N. 28. s.l. 1965.
- FERNEAU, F.W.: Le réveil du monde musulman. Paris. 1954.
- FITOUSSI, E. et BENAZET, A.: L'ETat tunisien et le protectorat français. 2 vol. Paris.1931.
- FLORI, J.: La première croisade. Ed. complexe. Bruxelles. 1992.
- FLORY, M., KORANY, B., MANTRAN, R., CAMAU, M. et AGATE P.: Les régimes politiques arabes. PUF. Paris. 1990.
- FOUGEROUSSE, M.: Bahrein, un exemple d'économie post-pétrolière au moyen-Orient. Ed. L'Instant Durable. Paris. 1984.
- FREMEAUX. J.: La France et l'Islam depuis 1789. PUF. collection politique d'Aujourd'hui. Paris. 1991.
- FROELICH, J-C.: Les musulmans d'Afrique Noire. Paris. 1962.
- GABIR AL SABAH, S.: Les émirats du Golfe, histoire d'un peuple. Fayard. Paris. 1980.
- GALLOIS, P.M.: Les voies de la puissance. pion. Paris. 1990.
- GARDET, L.: La cité musulmane. vie sociale et politique. Vrin. Paris. 1954 réed. 1969.
- GARAUDY, R.: Contribution historique de la civilisation arabo-islamique. Ed. Liberté. Alger. 1946.
- GARAUDY, R.: Promesses de l'Islam. Seuil. Paris. 1981.
- GAUDIO, A.: Le dossier de la mauritanie. Nouvelles Editions Latines. Paris. 1978.
- GAUDIO, A.: Le Mali. Karthala. Paris. 1988.
- Géopolitique des Islams. 1: Les islams périphériques, Sahel, Nigéria, indonésie, France, Afghanistan. Hérodote N. 35. S.L. 1984.
- DOICHON, A-M.: Jordanie réelle. Maisonneuve et Larose. Paris 1967 et 1972.

- GOKALP, A. (sous la direction de): La Turquie en transition: disparités, identités, pouvoirs. maisonneuve et Larose. Paris. 1985.
- GOLDZIHER, I.: Le dogme et la loi de l'Islam. Paris. 1920.
- GONIDEC, P.F.: La République du tchad. Berger Levrault. Nancy. 1971.
- GORM, G.: La géopolitique du conflit libanais. La Découverte. Paris. 1986.
- Gresh, A. et VIDAL, D.: Golfe, clefs pour une guerre annoncée. Le Monde édition. Paris. 1991.
- Gresh, A. et VIDAL D,: Les cents portes du Proch-Orient. Autrement. Paris. 1989.
- GRESH, A et VIDAL, D.: Proche-Orient, une guerre de cent ans. messidor. Paris. 1984.
- GERTEINY, A.: Mauritanie. Praeger. New York. 1968.
- GUERREAU, A.A.: L'Irak, développement et contradictions. Sycomore. Paris. 1978.
- GUILLEN, P.: L'Allemagne et le maroc 1870 - 1905. PUF. Paris. 1967.
- GILLEN, P.: La politique extérieure de la France, l'expansion (1881 - 1898). imprimerie Nationale. Paris. 1985.
- HADHRI, M.: L'URSS et le Maghreb. L'Harmattan. Paris. 1985.
- HEARD-BEY, F.: La péninsule Arabique aujourd'hui. T II. Edition du CNRS. Paris. 1982.
- LE HERÌSSE, A.: L'ancien royaume du Dahomey. Paris. 1911.
- HERZL, T.: L'Etat Juif. suivi de Extraits du journal. Stock. Paris. 1981.
- HEYKAL, M.: Les documents du Caire. Flammarion. Paris. 1972.
- HOKAYEM, A. et BITAR, M-C.: L'Empire ottoman, les Arabes et les Grandes Puissances, 1914-192. Editions Universitaires du Liban. Beyrouth. 181.
- JARGY, S.: La Syrie. Lausanne. 1964.
- JEGOU, M.: Les Emirats Arabes Unis. Albin Michel. Paris. 1983.
- JOUMBLATT, K.: Pour le Liban. Stock. Paris. 1978.
- JOUVE, E.:"la République de male. Encyclopédie politique et constitutionnelle. Berger Levrault. Paris. 1974.
- JULIEN, B.: Le Tiers monde dans la vie internationale. Berger Levrault. Paris. 1983.
- JULIEN, C.A.: Histoire de l'afrique du Nord. Nouvelle Edition. 2 Vol. Paris. 1952 - 1953.

- JULIEN, C.A.: Histoire de l'Algérie contemporaine. T I: La ocnqute et les débuts de la colonisation (1827 - 1871). Paris. 1964.

- JULIEN, C.A.: L'Afrique du Nord en marche. Nationalismes musulmans et souveraineté française. R. Julliard. Paris. 2è éd. 1952.

- JULIEN, C.A.et LE TOURNEAU, R.: Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe a 1830. 2 Vol. Paris. 1956.

- KEPEL, G.: Les banlieues de I'Islam, naissance d'une religion en France. Seuil. Paris. 1987.

- KEPEL, G.: Le prophète et le pharaon. La Découverte. Paris. Réed. 1993.

- KEPEL, G. (sous la direction de): Les politiques de Dieu. Seuil. Paris. 1993.

- KLEIN, J: Karl Haushofer. Fayard. Paris. 1981.

- AL KODSI: Le mandat anglais sur I'Irak, son origine, son évolution, sa fin. Thèse dectylographiée. Paris. 1937.

- LACOUTURE, J.: De Gaulle. T III. Seuil. Paris. 1986.

- LAMMENS, P.H.: La Syrie. Beyrouth 1921.

- LAROCHE, H.: Le Nigéria. PUF. coll. Que sais-je?. Paris. 1980.

- La Syrie d'aujourd'hui. Edition du CNRS. Paris. 1980.

- LAURENS, H.: L'expédition d'Egypte 1798 - 1801. A.colin. Paris. 1989.

- LAVERGNE, M.: Le Soudan contemporain. Karthala. Paris. 1989.

- LAVROFF, D.G.: La République du Sénégal. LGDJ. Paris. 1966.

- LEVI-PROVENCAL, E.: Histoire de l'Espagne musulmane. 3 Vol. Paris. 1950-1959.

- LEWIS, B.: Le retour de l'Islam. Gallimard. Paris. 1985.

- LEWIS, B.: Les Arabes dans l'histoire. Bruxelles. 1958.

- LEWIS, B.: Islam et laicité. Naissance de la Turquie Moderne. Fayard. Paris. 3è éd. 1988.

- LUIZARD, P.J.: La formation de l'Irak contemporain. Editions du CNRS. Paris. 1991.

- Maghreb-Machrek. Document. Franc. et Fondation Nationale des sciences Ploitiques. Paris. 1958-1989.

- MANTRAN, R.: L'expansion musulmane VIIe-Xè siècle. Paris. 3è éd. 1986.

- MANTRAN. R. (sous la direction de): Histoire de l'Empire ottoman. Fayard. Paris. 1989.

- MANTRAN, R.: Histoire de la Turquie. PUF. coll. Que sais-je?. Paris. 1968.
- LE MARCHAND, P. (sous la direction de): Atlas géopolitique du moyen-Orient et du monde Arabe. Ed. complexe. Paris. 1993.
- MARSEILLE, J.: Empire colonial et capitalisme franais, histoire d'un divorce. Paris. Albin Michel. 1984 (Rééd. points/Seuil. 1989).
- MARTIN, C.: Histoire de l'Algérie française (1830-1962). Paris. 1963.
- MELANDRI, P.: Une certaine allaince, les Etats-Unis et l'Europe, 1793-1983. Publications de la Sorbonne. Paris. 1988.
- MERAD, A.: L'Islam contemporain. PUF. coll. Que sais-Je?. N. 2195. Paris. 1984.
- MEYNIER, G.: L'Algérie révélée. La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXè siècle. Droz. Genève. 1981.
- MIEGE, J-L: Le Maroc et l'Europe. Sources et bibliographie. PUF. Paris. 1961.
- MIEGE, J-L. L'impérialisme colonial italien de 19870 a nos jours. coll. Regards sur l'histoire. SEDES. Paris. 1968.
- MICENT, E.: Tribalisme et vie politique dans les Etats de Benin in Revue Française et Politique Africaine. s.l. N. 18de juin 1967.
- MIQUEL, A.: L'islam et sa civilisation. Aramand colin. Paris. 1990.
- MONETA, J.: Le P.C.F. et la question coloniale (1920-1965). Maspéro. Paris. 1971.
- MONTEIL, V.:"Iran' Paris 1957.
- MONTEIL, V.:"les Arabes'. Paris. 1959.
- MONTEIL, V.:"Les musulmans soviétiques. Paris. 1957.
- MONTEIL, V.: L'Islam noir. Seuil. Paris. 1964 Rééd. 1971.
- NARGHI, E.: Des palais du chah aux prisons de la révolution. Balland. Paris. 1991.
- N DIAYE, B.: Groupes ethniques au mali. Editions populaires. Bamako. 1980.
- N GANVET, M.: peut-on encore sauver le tchad? Karthala. Paris. 1984.
- NODINOT, J-F.: Le Nigéria. Ed du sorbier. Paris. 1980.
- OMARA OTTONU: L'Ouganda in notes et Etudes documentaires N.3136. Document. Franç. Paris. Nov. 1964.
- OTAYEK, R.: Bénin, la démocratie retrouvée. in Universalia 1991. Encyclopaedia Universalis. Paris. 1991.
- OTAYEK, R.: La République du tchad. Notes et Etudes documentaires N.3411. Document. Franç. Paris. 1967.

- PELISSIER, R.: Naissance de la Guinée. Portugais et Sénégalais en Sénégambie (1841-1936). Ed. Pélissier. Orgeval. 1989.
- PERSON, Y.: La Sierra Leone du créoledom à la démocratie en crise. In Politiques Africaines. N. 3031. Paris. 1968.
- PICARD, E.: Liban, Etat de discorde. Flammarion. Paris. 1988.
- PICAUDOU, N.: La décennie qui ébranla le Moyen-Orient. Ed. Complexe. Bruxelles. 1992.
- PICAUDOU, N.: La déchirure libanaise. Ed. complexe. coll. Questions du Xxè siècle. Bruxelles. 1989.
- PICAUDOU, N.: .Le Proche-Orient au XXè siècle. Document. Franç. Paris. 1991.
- PIQUEMAL-PASTRE, A.: La République islamique de Mauritanie. Berger Levrault. Paris. 1969.
- PITTE, J.R. et TOUPET, C.: La Mauritanie. PUF. Coll. Que sais-je? N.1684. Paris. 1977.
- - PLESSIER, F.: Etat juif et monde arabe. Paris. 1949.
- PLIYA, J.: La République du Dahomey in Encyclopédie africaine et malgache. Paris. 1965.
- PABBATH, E.: La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de synthèse. Université libanaise. Beyrouth. 1973 et Librairie orientale. Paris. 1986.
- RANDEL, J.: La guerre de mille ans. Jusqu au dernier chrétien, jusqu au dernier marchand, la tragédie du Liban. Grasset. Paris. 1984.
- Récentes transformations politiques dans le monde arabe. Bulletin du CEDEJ. Le Caire. N.23. 1988.
- RENOUVIN, P.: Histoire des relations internationales. T V: Le XIXè sièel (1815-1871), l'Europe des nationalités et l'éveil de nouveaux mondes. T VT: Le XIXè siècle, de 19871 à 1914, l'apogée de l'Europe. T VII: Les crises du Xxè siècle (1914-1929). T VIII: Les crises du Xxè siècle (1929-1945). Hachette. Paris. 1955-1957.
- RICHARD, Y.: L'Islam chi'ite. Fayard. Paris. 1991.
- ROBEQUAIN, C.: Le Mond Malais. Pairs. 1946.
- RODINSON, M.: Islam et capitalisme. Seuil. Paris. 1966.
- RODINSON, M.: Israel et le refus arabe, soixante quinze ans d'histoire. Seuil. Paris. 1968.

- RODINSON, M.: Les Arabes. PUF. Paris. 1979.
- RONDOT, P.: Destin du proche-Orient. Paris. 1959.
- RONDOT, P.: La Syrie. PUF. Coll. Que sais-je?. Paris. 1978.
- RONDOT, P.: L'Irak. PUF. Paris. 1979.
- RONDOT, P.: Jordanie: une clé pour queile porte? in Politique International N.23. Paris. Printemps 1984.
- RONDOT, P.: La Jordaine. PUF. Paris. 1980.
- RONDOT, P.: Le Proche- Orient à la recherche de la paix (1973-1982). PUF. Paris. 1982.
- RONDOT, P.: Les institutions politiques du Liban. Des communautés traditionnelles à l'Etat moderne. maisonneuve. Paris. 1947.
- RONDOT, P.: L'Islam et les Musulmans d'aujourd'hui. 2 vol. Edition de l'Orant. Paris. 1958 et 1960.
- ROSSI, P.: L'Irak desvoltes. Seuil. Paris. 1962.
- ROUAUD, A.: Les Yémens et leurs populations. Ed. Complexe. Bruxelles. 1979.
- SAAB, E.: La Syrie ou la révolution dans la rancoeur. Julliard. Paris. 1968.
- SADRIA, M.T.B.: Ainsi l'Arabie est devenue saoudite: les fondements de l Etat saoudien. L'Harmattan. Paris. 1989.
- SAINT-PROST, C.: La France et le renouveau arabe, de charles de Gaulle à valéry Giscard d Estaing. Copernic. Paris. 1980.
- SALAHDINE, M.: Maroc: tribus, makhen et colons. Essai d'histoire économique et sociale. L'Harmattan. Paris. 1969.
- SALIBI, K.: Histoire du Liban du XVIIè siècle à nos jours. Naufal. Paris. 1988.
- SAMME, C. : La Syrie. Paris. 1921.
- SAVARY, A.: Natinotisme algérien et grandeur française. Paris. 1960.
- SECK, A. et MONDJANNAGNI, A. : L'Afrique occidentale. PUF. Paris. 2è éd. 1975.
- SNOUCK-HURGRONJE, C.: Politique musulmane de la Hollande. Paris. 1911.
- SPILLMANN, G. :Napoléon et l'Islam. Perrin, Paris. 1969.
- SPILLMANN, G.: De l'Empire à l'Hexagone, colonisatkion et décolonisation. Perrin. Paris. 1981.
- Statistique du commerce extérieur. Rapport aunuel. Damas. 1971.

- STORA, B.: Histoier de l'Algérie depuis l'indépendance. Ed. La Découverte. Coll. Repères. Paris. 1994.
- STORA, B. :Histoire de la guerre d'Algérie. L'ismmigration algérienne en France, 1912-1992. Fayard. Paris. 1992.
- STORA, B.: La gangrène et l'oubli. Ed. La Découverte. Paris. 1991.
- STORA, B.: Messall Hadj (1898-1974) Pionnier du nationalisme algérien. Paris. Sycomore 1982 et L'Harmattan 1986.
- SUANT, J.: L'affaire algérienne. Histoire d'une rupture. Publisud. Paris. 1987.
- TAHIR, A.: Aux origines du régime irakien. L Harmattan. Paris. 1989.
- TALL, M.: L'Empire du Mali. Nouvelles Editions Africaines. Dakar. 1987.
- DE TESTA, F.: Le Pakistan. PUF. Coll. Que sais-je?. Paris. 1968.
- THOBIE, J.: Ali et les querante voleurs, impérialisme et Moyen-Orient de 1914 à nos jours. Messidor. Paris. 1985.
- TLIBI, B.: Crises et mutations dans le monde islamo-méditerranéen cotemporain (1907-1908). Publications de l'Université de tunis. 1978.
- TOMICHE, N.: L'Egypte moderne. PUF. Coll. Que sais-je? Paris. 1966.
- TOUMI, M.: La Tunisie, pouvoirs et luttes. Le Syconomre. Paris. 1978.
- LE TOURNEAU, R.: Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961. A. Colin. Paris. 1962.
- TUR, J.J.: Les émriats du Golte arabe. PUF. Coll. Que sais-je? N.1639. Paris. 1976.
- VANER, S.: Modernisation autoritaire en Iran et en Turquie. L'Harmattan. Paris. 1992.
- VAN KRIECKEN, G.S.: Khayr al Din et la Tunisie (1850-1881). Leyde. 1976.
- VATIKIOTIS, P.J.: L'Islam et l'Etat. Gallimard. Paris. 1992.
- VERNIER, B.: L'Irak d'aujourd'hui. A. Colin. Paris. 1963.
- WALKER, A.R.: Notes d'histoire du Gabon. Montpellier. 1960.
- ZAKARIYA, F.: Laicité ou islamisme. Les Arabes à l'heure du choix. Ed. La Découverte/Al Fikr. Paris/Le Caire. 1990.
- ZELLER, G.: La Méditerranée, l'Italie et la question d'Orient au XVIIIè siècle. Les cours de sorbonne. Paris. 1949.
- ZORGBIBE, C.: Terres trop promises, une histoire du Proche-Orient. La Manufacture. Paris. 1990.

المراجع الإنكليزية

- ABIDI, A.: Jordan. A political study (1948-1957). Asia Publ. House. Londres. 1965.
- ABDULLAH, M.: The United Arab Emirates. A modern History. Croom Helm. Londres. 1978.
- ABU-HAKIMA, A.M.: The modern history of Kuwait 1970-1965. Sur place. s.d.
- ABUNNSR, J.M.: A history of the Magrib. Cambridge. 1971.
- AHMAD, A.: Islamic modernism in India and Pakistan 1857-1964. Oxford Univ. Press. Londres. 1967.
- ANDRUS, J.R. et AZIZALI, F.M. : Trade, finance and development in Pakistan. Stanford Univ. Press. 1966.
- ANTONIUS, G.: The Arab awakening. Londres. 1945, 4è éd. 1961.
- APTERS, D.E.: The political Kingdom in Uganda. Princetion. (New Jersey). 1961.
- ASAD, M.: The principles of state and Government in Islam. Univ. of California Press. Los Angeles. 1961.
- AVERY, P.: Modern Iran. Londres. 1964.
- BACON, E.E.: Central Asians, under Russian rule: A study in cultural change. cornell Univ. Press. Ithaca. 1966.
- BARHAMPOUR, F.: Turkey political and social transformation. New York. 1967.
- BARTHOLD, V.V.: Four studies on the history of central Asia. 3 vol. Heinmann. New York. 1956-1962.
- BARTHOLOMEW, J.G.: The richest man in the world: the sultan of Brunei. Viking. Londres. 1989.
- BELING, W. (sous la direction de): King Faisal and the modernization of Saudi Arabia. Croom Helm/Westview p. Londres et Boulder. 1980.
- BENNINGSEN, A. et. LEMERCIER-QUELQUEJAY, C.: Islam in the Soviet Union. Londres et New Youk. 1967.

- BENNINGSEN, A. et. LEMERCIER-QUELQUEJAY, C.: The evolution of the Muslim nationalities of the USSR and their linguistic problems. Londres. 1961.
- BENNINGSEN, A. et. WINBUSH, S.A.: Muslim National communism in the Soviet Union. A revolutionaryh strategy for the colonial world. Chicago. 1979.
- B.I.R.D. : The economic development of Iraq. Baltimore. 1952.
- B.I.R.D. : The economic development of Libya. The John Hopkins Press. Baltimore. 1960.
- BLUNSUN, T.: Libya. The country and its people. Londres. 1968.
- BUSH. B.C.: Britain and the Persian Gulf 1894-1914. Univ. of California Press. 1967.
- CASTAGNO, M.: Historical dictionaries. n. 6. Scarecrow Press. Methuen. (N.J.). 1975.
- CHUBIN, S. et. TRIPP, C.: Iran and Iraq war. Tauris. London. 1988.
- CLARKE, J.I.: Sierra Leone in maps. New York. 1966.
- COHEN, A.: Palestine in the XVIIIth century. Jerusalem. 1973.
- COHN, E.J.: Turkish economic, social and political change. New York-Londres. 1970.
- CORDESMAN, A.: The Gulf and the serach for strategic stability. Westview Boulder. 1984.
- COTTRELL, , A. et al. : The Persian Gurlft States. John Hopkins. Londres. 1980.
- CRUISE O BRIEN, D. : Senegal. in J. DUNN dir. West African States: failures and promise. Cambridge Univ. Press. 1978.
- DAG, A.: East Bank-West Bank. Council on Foreign Relations. New York. 1986.
- DAHM, B. : History of Indonesia in the 20th century. Pallmall Press. Londres. 1971.
- Day, C. : The policy and administation of the Dutch in Java. New York. 1904. Réed. Londers. 1966.
- DE JOSSELIN DE JONG: Minangkabau and Negris Sembilan. Leyde. 1951.
- DELVIN, J.F.: Syria: Modern State in an ancient Land. Croom Helm Ltd. Publ. Londres. 1983.
- EL EBRAHEEM, H.A. : Kuwait and the Gulf: small states and the international system. Croom Helm. Londres. 1984.
- EDMONDS. C.D.: Kurds, Turks and Arabs?. Oxford. 1957.
- EGHAREVBA, J.U.: A short history of Benin. Ibadan. 4è éd. 1968.

- FARLEY et RAWLE: Planning for development in Libya. The exceptional economy in a developing world. Praegger. New York-Washingtion. 1971.
- AL FARSY, F.: Saudi Arabia: a case study in development. Keegan Paul Intermational. Londres. 2è éd. révisé. 1982.
- FENELON, K.G.: The United Arab Emirates. An economic and social survey. Longman. Londres. 1973.
- FINDLEY, C.V. : Bureaucratic reform in the ottoman Empire, 1789-1922. Princeton. 1980.
- FIRST, R.: Libya, the elusive revolution. Penguin Books. Hardmondsworth. 1974.
- FORAY, C.P.: Historical dictionary of Sierra Laone. Londress. 1977.
- FOW, W.T.: Geopolitics and international relations. NATO. Advanced Research Wordshop. Bruxelles. Juin 1983.
- FYFE, C.: A history of Sierra Leone. New York. 1962.
- GALLEY, H.A.: A history of the Gambia Routledge and Kegan Paul. Londres. 1964.
- GALLI, R.E. et JONES, J.: Guinea-Bissau. Politics, economics and Society. Frances Pinter. Londres. 1987.
- GEERTZ, H.: Indonesian, cultures and communities. New Haven (Connect.). 1963.
- GIBB, H.A.R. et BOWEN, H.: Islamic society and the West, I, islamic society with eighteenth century. 2 vol. oxford. 1950-1957.
- GLEGLE, M.: Dahomey. An ancient west- African Kingdom. 2 vol. Evanson. Réed. 1967.
- Government of Pakistan: Finance Division: Economic Survey. Rapport annuel.
- GRAY et COLIN, S.: The geopolitics of the nuclear era. Crane Russak. New York. 1977.
- GUBSER, P.: Jordan: crossroads of Middle Eastern events. Croom Helm. Londres. 1983.
- GUGINA, P.M.: Uganda, a case study in African political development. Univ. of Notre-Dame. Londres. 1972.
- GULLICK, J.M.: Malaysia. E. Benn. Londres. 1969.
- GRUNEBAUM, G.E., von: Medieval Islam. Chicago. 2è éd. 1954.
- HAIM, S.: Arabs nationalism an anthology. Califronia Univ. Press. Berkeley. 1976.

- HALE, W.: The political and economic development of Turkey. Croom Helm. Londres. 1981.
- HANSSEN, H.B. et TWADDLE, M. (sous la direction de): Ugnda now. Eastern African Studies. Londres. 1988.
- HARRIS, G.L.: Iraq. its people. Its society. Its culture. H.R.A.F. Press. New Haven. 1958.
- HARRISON, C.: France and Islam in West Africa, 1860-1960. Cambridge Univ. Press. 1988.
- HARRISON RANKIN, F.: The white man s grave: a visit to sierra Leone in 1834. Londres. 1936.
- HARKAVY, R.E.: Great power cometition for overseas bases. The geopolitics of access diplomacy. Pergamon Press. New York. 1982.
- HAWLEY, D.: Oman and its reanissance. stacey Inter. Londres. 1977.
- DEARD-BEY, F.: From trucial states to United Arab Emirates. Longman. Londres. 1982.
- HELMS, C.: The cohesion of Saudi Arabia. John Hopkins Univ. Press. Baltimore. 1981.
- HERSCHLAG, Z.Y.: Turkey. An economy in transition. La Haye. 1966.
- HERSKOVITS, M.J. et F.S.: Danomean narrative. A cross-cultural analysis. Evanstion. 1958.
- Historical dictionary of the Gambia. Metuchen (N.J.). 1975.
- HITTI, P.: History of Syria. New York. 1951.
- HITTI, P.K.: History of the Arabs. Londres. 8è éd. 1964.
- HODGSON, M.G.S.: The venture of Islam. Conscience and history in a world civilization. 3 vol. chicago. 1974.
- HOGBUN, S.J.: Introduction to the history of the islamic States of Northern Nigeria. Oxford. 1967.
- HOLDEN, D. et JOHNS, R.: The house of the saud. Pan Books. Londres. 1982.
- HOLT, P.M. et LEWIS, B.: The cabridge history of Islam. 2 vol. Cambridge Univ. Press. Cambridge. 1970.
- HUNTINGTON, E.: The human hibitat. Van Nostrand C. New York. 1927.
- IBINGIRA, G.S.K.: The forging of a nation. Viking Press. New York. 1973.

- IMPERATO, P.J.: Dictionary of Mali. Metuchen (N.J.). 1977.
- INALCIK, H.: The Ottoman Empire. The classical age, (1300-1600). Londres, 1973.
- INGRAMS, H.: Uganda, a crisis of nationhood. Her Majesty s Stationery Office. Londres. 1960.
-ISMAEL, J.: Kuwait; social change in historical perspective. Syracuse Univ. New York. 1982.
- JACK, D.T.: Economic survey of Sierra Leone. Freetown. 1958.
- JONES, P.: British and Palestine, 1914-1948. Archival sources for the history of the British mandate. Oxford. 1979.
- KARPAT, K.: Turkey s politics: the transition to a multiparty system. Princeton. 1959.
- KELIDAR, E.: The intergration of modern Iraq. Helm. Londres. 1979.
- KENNEDY, R.: Bibliography of Indonesian peoples and cultures. New Haven (Connect). 2è éd. 1962.
- KERR, M.: Islamic reform. the political and legal theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida. Berkeley. 1968.
- KHADDURI, M.: Independent Iraq. Oxford. 1953.
- KHADDURI, M.: Independent Iraq. A study in Iraqi politics since 1932. Oxford Univ. Press. 1960.
- KHADDURA, M.: Republican Iraq. A study in Iraqi politics since the revolution of 1958. Oxford Univ. Press. 1969.
- KHADDURY, M.: Socialist Iraq. A study in Iraqi politics since 1968. The Middle-East Institute. Washington. 1978.
- KHAN, M.M.: Underdevelopment and agrarian structure in Pakistan. Westview Press. (Colo). 1981.
- KINROSS, J.P.: Attaturk, the rebirth of a nation. Weidenfeld and Nicholson. Londres. 1964.
- KIRK-GREENE, A.H.: The principles of native administration in Nigeria. Selected document 1900-1947. Londres. 1965.
- KLINTEVERG, R.: Equatorial Guinea. Macias country. The forgotten refugees. International Univ. Exchange. Fund. Genève. 1978.
- KOLARZ, W.: Russia and her colonies. New York. 1952.

- KORANY,B et DESSOUKI, A.E. et al. : The foreign policy of Arab States. Westview Press. Etats-Unis. 1984.
- LACKNER, H.: A house built on sand. Ithaca. London. 1978.
- LAITIN, D.D. et SAMATAR, S.: Somalia, nation in search of a State. Westview Press. Boulder et Gower. Londres. 1987.
- LANDEN, R.G. : Oman since 1856: disruptive modernization in a traditional Arab society. Princetion Univ. Press. Princetion. 1967.
- LANDAU, R.: Marocco independent. Londres. 1961.
- LAQUEUR, W.: The struggle for Middle-East Routledge. Londres. 1970.
- LAWRENCE, T.E.: Revolt in the desert. Londres. 1927.
- LEAKE, D.: Brunel: the modern Southeast Asian islamic sultanate. Mc Farland Jefferson. Londres. 1990.
- LEWIS, B.: The Arabs in history. Hutchinson. London. 1950.
- LEWIS, B.: The Middle-East and the West. New York. 2è éd. 1966.
- LEWIS, B.: The emergance of a modern Turkey. Oxford. 1964.
- LEWIS, B.: The world of Islam. Thames and Hudson. Londres. 1976.
- LEWIS, I.M.: A modern history of Somalia. nation and State in the horn of Africa. Longman. Londres-New York. 1980.
- LONGRIGG, S.M.: Iraq 1900 to 1950. Oxford. 1953.
- DE LUSIGNAN, G.: French speaking Africa since independence. Londres. 1969.
- McVEY, R.T.: Indonesia. New Haven (Connect). 1963.
- MANSFIELD, P.: The Arabs. Penguin. London. 1988.
- MEIER, H. et WETVIEW, P.: The Middle-East contemporary survey. Tel Aviv Univ. Londres et Boulder. s.d.
- MILLER, H.: The story of Malaysia. Faber and Faber. Londres. 1965.
- MONROE, E.: Britain s moment in the Middle-East, 1914-1956. Londres. 1963.
- MORRIS, H.C.: The history of colonization. New York. 1900. cité par lénine. L impérialisme stade supreme du caplitalisme in Oeuvres Choisies. Moscou. 1946.
- MORRIS, H.F. et READ, J.S.: Uganda. Steven and Sons. Londres. 1964.
- MORTIMER, E.: Faith and power. The politics of Islam. Faber and Faber. Londres. 1962.
- MOSELY-LESCH, A.: Arab politics in palestine 1917-1939: the frustruction of the

nationalist movement. Ithaca. Londres. 1979.
- NABI, J.N. eT ZANID HAMID, S.: The agrarian economy of pakistan. Oxford Univ. Press. Karachi. 1986.
- NAGUIB, M. : Egypt s destinity. Londres. 1955.
- NETTON, I.R. et al: Arabia and the Gulf: form traditional societies to modern states. Croom Helm. Londres. 1986.
- NIBLOCK, T.: Class and power in Sudan. MacMillan. London. 1987.
- NIBLIOCK. T.: (sous la direction de) : Social and economic developement in the Arab Gulf. Croom Helm. Londres. 1980.
- NYROP, R.F. et al. : Yhe Yemens. Country studies. Americans Univ. Washington. 2è éd. 1986.
- OOI-JIU-VEE: Land, people and economy in Malaya. Londres. 1963.
- OWEN, R.: (sous la direction de): Essays in the crisis in Lebanon. Ithaca Press. Londres. 1976.
- PARKES, J.: The emergance of the Jewish problem (1898-1939). Londres. 1946.
- PEAKE, F.G.: History and tirbes of Jordan. Univ. of Miami Press. 1958.
- PELTIER, L, PEARCY, G.: Military peopraphy. Van Nostrand c. New York. 1966.
- PETERSON, J.: Oman in the twentieth century. political foundations of an emerging state. Croom Helm. Londres et Barnes and Nobles Books. New York. 1978.
- PETERSON, J.: Province of Freedom. A history of Sierra Leone 1787-1870. Faber. Londres. 1969.
- PETERSON, .: The Arab Galf States: steps towards political participation. praegger. New York. 1988.
- PHILIPS, W.: A history. Longman. Londres. 1966.
- PHILIPS, W.: Unknown Oman. Longman. Londres. 1966.
- PRIDHAM, B.R. et al. : The Arab Galf and the Arab World. Croom Helm. Londres. 1988.
- PURCELL, V.: The Chinese in Malaya. Londres. 1948. Réed. 1967.
- QUANDT, W.: Saudi Arabia in the 1980 s. Brookings Institution,. Washington. 1981.
- RAHMAN, F.: Islam. Univ. of Chicago Press. Chicago. 1966.

- RAMAZANI, R.: Revolutionary Iran. John Hopkins Univ. Press. Londres. 1986.
- RUMAIHI, M.: Beyond oil. Al Saki. Londres. 1986.
- ROSENTHAL, E.I.J.: Islam in the modern national State. Cambridge Univ. Press. 1965.
- SANDHU, S.: Indians in Malaya. Immigration and settlement 1786-1957. Chandigarh (Penjab). 1969.
- SAYEED, K.B.: Politics in Pakistan. Praegger. New York. 1980.
- SAYLOR, R.G.: The economic system of Sierra Leone. Duke Univ. Press. Durham (N.C.). 1967.
- SCHRIEKE, B. (sous la direction de) : The effect of Western influence on nature civilizations in the malay archipelago. Batavia. 1929.
- SCHWADRAN, B.: Jordan, a State of tension. Council for Middle-Eastern Affairs Press. New York. 1959.
- SEALE, P.: Assad of Syria. Tauris. Londres. 1988.
- SHAW, S.J.: History of the Ottoman Empire and modern Turkey. 2 vol. cambridge Univ. Press. Cambridge. 1976.
- SHIMONI, Y.: Political dictionary of the Arab World. MacMillan. Londres. 1987.
- SINGH, D.S.: Brunei 1893-1983. The problems of political survival. Oxford. Univ. Press. 1984.
- SKEAT, F.W.W. et BLACDEN, C.O.: Pagan races of the malay peninsula. 2 vol. Londres. 1906.
- SKEET, I: Mascate and Oman, the end of an era. Faber and Faber. Londres. 1974.
- SMITH, W.C.: Islam in moden history. Traduit en Français par A. Guimbretiere. Paris. 1962.
- SPITZER, L.: The creoles of Sierra leone: responses to colonialism, 1870-1945. Univ. of wisconsin Press. Madison. 1974.
- TOWNSEND, J.: Oman: the making of a modern state. Croom Helm. Londres. 1977.
- TREGONNING, K.G.: A history of modern Malaya. singapour. 1962.
- TRIPP, C.: Regional security in the Middle-East. internatioanl Institute for Strategic Studies. Adelshot. Gower. 1984.
- UPTON, J.M.: The history of modern Iran. An interpretation. Cambridge (Mass.). 1960.

- URDAN, S.: Fighting two colonialisms. Monthly Review Press. Londres. 1979.
- UTTING, F.A.J.: The story of sierra Leone. Londres. 1931.
- UZOIGWE, G.N.: Uganda, the dilemna of nationhood. N.O.K. Public Interne. New York. 1982.
- WABADA NABURERE, D.: Imperialism and revolution in Uganda. Obyx Press. Londres. 1980.
- WEIKER, W.F.: The modernization of Turkey from Attaturk to the present day. New York-Londres. 1981.
- WERTHEIM, F.: Indonesian society in transition. W. Van Hoeve. 1956.
- Who s Who. in Saudi Arabia 1983-84. Tihama. Jaddah. 3è éd. 1984.
- WINSTEDT, R.O.: A history of Malaya Singapour. 1962.
- WRIGGINS, W.H.: Pakistan in transition. Univ. of Islamabad. Islamabad. 1975.
- WRIGHT, J.: Libya. F.A. Praegger. New York-Washingtion. Lère éd. 1969.
- WRIGHT, J.: Libya: a moden history. Croom Helm Londres-Canterra. 2è éd. revue et augmentée. 1981.
- WURM, S.: Turkic peoples of the USSR. Their historical background, their languages and the developement of Soviet linguistic policy. Londres - Oxfrod. 1954.
- ZAMIR, M.: The formation of modern Lebanon. Croom Helm. Londres. 1985.
- ZEINE, Z.: The emergence of Arab nationalism. Khayat s. Beyrouth. 1966.

المراجع الإلمانية

- Atlas von tropisch Nedeland. Batavia-Amsterdam. 1938.
- BRAKER, H.: Kommunismus und weltreligion Asiens. Kommunismus und Islam. 2 vol. Tubingen. 1969-1971.
- FRANZ, E.: Minderheiten in Iran. Dokumentation zur Ethnographle und Politik. Deutsches Orient Institut Hambourg. 1981.
- GEHRKE, U. et MENHER, U.: Iran, Natur - Bevolkerung - Geschichte - Kultur - Staat - Wirschaft. Tubingen. 1975.
- HAUSHOFER, K. et al.: Bausteine zur Geopolitik. K. Wowinckel. Berlin. 1928.
- HUTTEROTH, W.D.: Turkel. Darmstadt. 1971.
- MENDE, V. von: Der nationale Kampf der Russland Turken. Berlin. 1936.
- NEUHJOFF, H.N.: Gabun, Geschichte, Strukture und Probleme der Ausfuhrwirtschaft elnes Entwicklunglandes. Springer Verlag. Berlin. 1967.
- SPULER, B.: Geschichte der islamischer Lander. 3 vol. Leyde. 1952-1959.

المراجع الإسبانية

- BAGUENA CORELLA, L.: Guinea. SCIC Institudn de estudios africanos (IDEA). Madrid. 1950.
- LINIGER-GOUMAZ, M.: Guinea Ecuatorial: bibliografia general. 5 vol. Commission Nationale Suisse pour l UNESCO. Berne 1976-1980. Pour le vol. v: Edition du Temps. Genève. 1985.

المراجع البرتغالية

- BARETTO: Historia da Guiné. Barreto. Lisbonne. 1938.
- PAIGC: Historia da Guiné e ilbas de Gabn Verde. Afrontamento. Porto. 1974.
- PEIRA, L.T. et. MOITA, L.: Guiné-Bissau. 3 anos de independencia. CIDAc. Lisbonne. 1976.

المراجع الإيطالية

- DE LEONE, E.: La colonizzaizone dell Africa del Norte. Tome III. CEDEAM. Padoue. 1960.
- ROSSI, E.: Storia di Tripoli e della Tripolitania. Della conquista araba al 1911. Istitiuto per l Oriente. Rome. 1968.

الفهرس

هذا الكتاب

إن هذا الكتاب ليس دراسة تاريخية زمنية لبلدان العالم الاسلامي في العصر الحديث، بل هو بحث يخضع التاريخ الحديث للعالم الإسلامي وشعوبه وتطورهما السياسيين وعلاقتهما الدولية إلى منظور استراتيجي - تحليلي يأخذ بنظر الاعتبار السرد التاريخي للمراحل السياسية المتعاقبة للبلدان الإسلامية عبر إعادة بناء المحتوى التاريخي للأحداث. ويتم هذا المنظور التحليلي الجديد داخل الفضاء الكلي لدينامية العلاقات الدولية وتغيرها وفق قوة أو ضعف القوى الكبرى سواء الكلاسيكية أو الجديدة الناهضة حديثاً.
ويرصد ديالكتيك التغير الذي يطرأ على استراتيجية الدولة الاستعمارية عبر تغير منظورها إلى العالم الاسلامي. ويقوم الكتاب بعرض للتغيرات الجذرية اليت انتابت استراتيجيات القوى الكبرى ويركز على القرن العشرين باعتبار ان الصراع قد تنامى بشكل غير متكافىء بين الاستراتيجيات العالمية العظمى وبين البلدان الإسلامية.
ويطرح الكتاب تساؤلاً جذرياً هو: متى بدأت الدول الاستعمارية تنظر إلى العالم الإسلامي من كونه مصدراً للثروات الطبيعية الى كونه كيان حضاري مخالف لها دينياً ولكن يمكن استغلال موقعه الجغرافي استغلالاً جيوستراتيجياً.
كما يتضمن الكتاب اول تعريف مفصل وشمولي لمفهوم العالم الاسلامي كمفهوم علمي يقع ضمن الإطار الأكاديمي لعلم الجيوبوليتكيا. ويعرض مفاهيم جديدة أخرى مثل النقاط الاستراتيجية المؤثرة عالمياً والموجودة داخل العالم الإسلامي مثل مفهوم «النواة الاستراتيجية الخطرة».
وخلال هذه البانوراما تتأكد واقعتين تسمان تاريخ العالم الإسلامي الحديث الأولى هي عقلانية الهيمنات الأجنبية على البلدان الإسلامية. والثانية هي مدى إمكانية التوقعات بأمل مستقبلي للعالم.

المؤلف

المؤلف د. علاء طاهر ولد في بغداد عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٧٦ حصل على درجة البكلوريوس من كلية الآداب جامعة بغداد. عام ١٩٨٠ حصل على درجة الماجستير في تاريخ العلاقات الدولية في جامعة السوربون في باريس. وفي عام ١٩٨١ حصل على درجة الماجستير في الفلسفة في جامعة السوربون باريس أيضاً. وفي العام نفسه (١٩٨١) حصل على الدبلوم التخصصي العالي في تاريخ المجتمعات والحضارة الإسلامية المعاصرة - جامعة السوربون. وفي عام ١٩٨٢ حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة السوربون.
عمل منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٥ باحثاً متفرغاً في مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة السوربون. ومنذ عام ١٩٩٥ يعمل خبيراً استراتيجياً في شؤون الشرق الأوسط في «مركز بحوث فلسفة الاستراتيجية» في باريس وهو المركز الذي انبثق عن المركز السابق في جامعة السوربون يهتم بعلم المستقبليات وفلسفة الاستراتيجية والتوقعات المستقبلية للدبلوماسيات السياسية والنزاعات العسكرية.
نشر العديد من الأبحاث الأكاديمية الاستراتيجية والفلسفة المتخصصة في دوريات عربية وفرنسية منها: «الاستراتيجيا والتحليل السسيولوجي» ١٩٨٥ «نظرية الأمن الإسرائيلي» ١٩٨٦. «مسارات في الفلسفة النقدية الأوروبية» ١٩٨٦، ١٩٨٧ «سمات الخصوصية الاستراتيجية العربية» ١٩٨٧، «تقنية الحرب الفضائية»، «المنطق الضمني للصراع العربي الإسرائيلي» ١٩٨٨، «العرب والعنف» ١٩٨٩، «نظرية الجهاد في الاسلام» ١٩٩٠، «النتائج الاستراتيجية المترتبة على حرب الخليج الثانية» ١٩٩١، ودراسات أخرى

الناشر